



وبهامشها تقرير شيخ الاسلام عبدالرحمن الشرييني رحمه الله

تنبيه : قد جملنا فى الصاب الشرح والحاشية مفصولا بينهما مجمدل وللتسهيل على القارئ ضبطنا المثن بالشكل الكامل

الجزء الثانى

دارالفکر ۱۲۰۲ م ۱۲۰۲ م (قوله قد يقال الح) هذا الاعتراض منقول عن المسنف وأشار الشارع الى دفعه بقوله بالابرادالخ فاتحق النسخ كان الحكم مماادا ثم وقع بخلافه في المام فانه بندين عدم ادادته أسلاوهذا مافاله الصفوى شارح النهاج النسخ هو الازالة والتخسيص بيان ممااد التلفظ بالعام (قوله لأن القصم الح) هذا معنى (ع) ما والا وأنها وليس ممادا هنا بل المراد اخراج بعض ماتناؤله اللفظ بلا تعرض

يفرلقه الخيال في المعاددة المع

## (التخصيص)

مسدر خصص بمدى خص (قَصْرُ الدامٌ طَل بعض أفراده) باأنلاير ادمة البعض الآخر ويصدق هذا بالدام المراد به الخصوص كالمام المخصوص وعدل كاقال من قول ابن الحاجب سبيما ته لان مسمى العام واحد وهو كل الافراد (والقابل كه) أى التخصيص (حكم "بَنَّ الْمُتدادّة)

(قهل بعني خص) أشار إلى أنه بعني أصل الفعل دون رعابة التكثيرالذي تفيد، هذه الصيغة غالبا (قهله قصر العام على بعض أفراده ) قد يقال هذا غير مانع لشموله قصره بعددخول وقت العمل به مع أنه حيثتُذ نسخ لاتخصيص كما سيأتي فيقول الصنف مسئلة : أن تأخر الخاص عن العمل بالعام اى عن وقته نسخ . و يمكن أن يجاب بأن هذا التمر يفسمن بإسالتمر يف بالأعموقد أجاز والمتقدمون ( قوله بأن لايراد الخ ) الظاهر أن الباء السببية لأن القصر اثبات ونفي لانفي فقط اذ هو اثبات الحي للذكور ونفيه عما عداه كا مروقوله بأن لابراد الخالراد عدم الارادة من حيث الحكم سواء أريد تناوله من حيث اللفظ كالعام المخصوص أمل يرد ذلك كالعام المراد به الحصوص على ماسيان (قه أمو يصدق هذا بالعام الراد به الخصوص الخ) . قد يقال كيف يصدق بهم قول المنف والقابل له حَمَ ثبت لمتعدد وليس فيه حكم ثبت لمتعدد . و يجاب بأن الراد بشبوت الحسكم لمتعدد كون الحسكم بحيث يثبت لافراد العاملولا التخصيص و بعبارة أخرى ثبوته باعتبار دلالة الكلام وما يفهم من ظاهره ألا ترى أن العام الخصوص اذا انتهى تخصيصه الى واحد - نتى عليه ذلك مع انتفاء ثبوت الحبكم بالفعل للتعدد فوزان العام الدى أريد به الخصوص فه ذلك وزان العام المخصوص الذي انتهى تخصيصه الى واحد (قه أله لأن مسمى العام واحد وهو كل الافراد) أي عجو ع الافراد من حيث هو مجموع أي الهيئة المركبة من الآحاد بحملتها . وقد يقال اذا كان مسهاه ماذكر يلزمان تكون دلالته عسلي بعض أفراده تضمنا وقد ص انها مطابقة . و يحكن أن يجاب بمنع اللزوم المذكور فأنه لم يوجد هنا شرط دلالة التضمن لاتها دلالة اللفظ على جزء المعنى فيضمن دلالته عـلى الكل حنى لو دل على الجزء استقلالا لم تكن دلالة التضمن كما تقرر في محله والعام دلالته عسلي كل فرد مستقلة لافي ضمن دلالته على المجموع فليست هـ فيه الدلالة من دلالة التضمن قاله سم

لأن عدم الارادة صادق بارادة البعض فقط باللفظ وبالحراج بعض ماتناوله عنه ( قوله ثبوته باعتبار مايفهم الخ) هذا لايظهر اذا كان الخصص الاستثناء لما صرحوا من أنك اذا قلت جاء القوم فقدنسبت أولا الجيء الى القومعلى احتمال أن يكون على طريقة الابجاب بالقياس الى المكل أو الى العض والسلب بالقياس الى البعض الآخر لان تقررالايجاب والسلب بعدعام الكادم وقد يقال ظهور الاستاد الكل لاشافي الاحتمال (قوله والعام دلالته على كل فردمستقلة) كيف هذامع الحسك بأن مدلوله المسئة الركبة من الآحاد وعندي انكونه وأحدا لايقتضى ان الميئة الاجتاعية هي المدلول الموضوع له لما عرفت أول المبحث ان الاجتاع شرط في استغراق

للباقى كافى الناويم وهذا من فوائد قوله بأن لاالخفله در (قول الشارح ويصدق هــــــذا الخ) أى يصدق القصر بمنى أن لابراد الخ

العام بمنى أن يكون الاستغراق في مرات ولوكان للدلول هو الهيئة كافالوا كيف يتأتى لقائل أن يقول ان العام

· سم بهن ويونونه مسروي الموقع المقال الم استفرقها مع أبائية، واحد وكيف يقالمع ذلك القابل التخصيص كيرتمناتهما دولها هذا الانتقاض و يازمه عدم الفرق بين الجم واسعه وهل هذا فحق كون مدلوله واحداً ها موان الأواد كما كان استفراقها وفضيا حسات لها وحسدة اعتبارا وباعتبار اجتاعها في الاستقراق فيها اعد واحداً وان كانت تلك الوحدة في الحقيقة واجهة الى الاسستفراق وفي السعد على العشد التجفيق في

هو مدلول اسم العدد (قوله ممقال أردتواحداالخ)أى الدىهو عنزلة التحسيص بالاستثناء وغميره لأنه تخصيص ، ثم أجاب بأن الكلام فيالصحة لفةفيه انه يتضمن تسلم انه لغو عرفا وعقلا فيقتضيعهم وقوعه فى كتاب الله وكلام رسوله والمكلام فيعامهما وتخصيصه فالأولى أن يقال لما كان الخصص لسان انه لمدخل فهوكالتكام عايدل على الواحد ابتداء وهسو لايعدعيثا لاعرفا ولالغة كذا فيالفنرىعلىالتاو يح وفيه انهلامانعمن التزام عدم وقوعه مثسلهسده الصورة في كلامها والكلام فىجوازالتخصيص مطلقا لفة لابقيدكونه في كلام الله ورسوله . بتىانالعفوى شارح النهاج قال عن أبي الحسن ان القائل اذا قال أكلت كل رمانة فىالست وفيه ألفرمانة ولميأكل الا واحمدة وقال أردت ذلك عابه أهل اللغة وذلك دليل الامتناع لغة (قوله ويتقدانهاء التخسص الخ) أى لأن التخميص يرقع العموم العارض لاأصل العمني وقد من تحقيقمه

(قوله لكن لابدمن فرق)

لفظا أومعني كالفهوم نبه بهذا علىأن الخصوص فالحقيقة الحكم وانالمواد بالعام هنا ماهوأعممن المحدود بماسبق فالتمددلفظا نحوفاقتاوا المشركين وخصمته الذميونحوه ومعنىكمفهومفلانقللهما أف من سائر أنواع الايذاء وخص منه حبس الوائد بدين الولد فانه جائز على ماصححه الفزالي وغيره (والحقُّ جوازُه )أى التخصيص (الى واحدان لم يكن لفظُ العامُّ جَمْمًا) كمن والفرد الحلي الألف واللام (والىأقلِّ الجمع ) ثلاثة أو اثنين (ان كانَ ) جمعًا كالسلمين والمسلمات (وقيل) يجوز الى واحد (مُطَلَقاً) نظرا في الجمع الى أن أفراده آحاد كفسيره (وشَذَّ النعُ) الى واحسد ( مُطلَقاً ) بأن لا يجوز الاالىأقل الجمع مطلقا (وقيل بالنعر الاأن يَبق غيرَ مَحصورَ )فيجوز حينتذ(وقيلَ إلاَّ أَنْ يَبق قريبُ من مدلوله )أى العام قبل التخصيص فيجوز حينتا قلت الظاهر أن يقال الكلام في مقامين: دلالة العام من حيث الحكم مع التركيب ودلالته في حد ذاته بدون ذلكوالأولىمطابقة لأنالحكم فيها طئكل فرد وأماالنانية فتضمن لأنالفردجزء معنى العام بلانسبهة (قول لفظا أومعنى) المراد بالتعدد لفظا ما كان مدلولا عليه باللفظ ف محل النطق بأن يكون المتعدد ملفوظابه وبالمعيما كانمدلولاعليه بالافظ لافى على النطق بأن يكون المتعدد مفهوما للفظ فقوله مثالا للعنى كالمفهوم الكاف فيه استقصائية (قوله نبه بهذا) أى بقوله حكمو بقوله ثبت لمتعدد (قوله على أن الهنموص في الحقيقة الحكي أى فيكون قول السنف قصر العام أى حكم العام (قوله ماهو أعم من الحدود) أى اصدق المتعدد الذكور بكونه لفظا وغير لفظ كالمفهوم وصدقه بالشمول مع الحصرو بدونه حتى يشمل أمهاء الصدد بدليل جعلهم الاستثناء في العدد من الخصصات مع أن العدد ليسمن العام للحدود بماسبق (قهله والحقجوازه الىواحد) فيالعبارة مضاف محذوف و به يتعلق قوله الهواحدأي والحق جوازاتهائه ألى واحد ويجوز أن يحكون قوله الى واحد حالا من الهاء في جوازه متعلقا بمحذوف أي منتهيا الىواحد وانماحملنا العبارة علىماذكر لأنجوازالتخسيصلاخلاف فيه وأنما الخلاف في جواز انتهائه الىالواحد وعدمه فلوقال ومنتهاه واحد علىالأصح لكان أقعد (قوأيه ان/ميكن لفظ العامجما) يدخل فيه نحولقيت كلرجل فيالبلد وأكلت كل رمانة فيالبستان ومقتضى اطلاقه جواز التخسيص هنا الى الواحد ولا يخفي بعده. وفي التاو يحمانسه: والثالث أي من وجوء النظر أن من قال لقيت كل رجل في البلد وأكلت كل رمانة في البستان مُقال أردت واحدا عد لاغيا عرفاوعقلا . ثم أجاب عن هذا بأن الكلام فيالسحة لفة اه سم (قولِه والىأقل الجمع ثلاثة أوانسين ان كانجما) شمل الهلاقه جمع الكثرة وهو واضح علىما نقدم عن الاصفها في والتفتاز اني واماعلى اطلاق غيرها فهو محل تظر فيحتمل أن يتقيدهذا بجمع القاة ويتقيدانهاء التخصيص فرجمع الكثرة بأحد عشر ويحتمل أن لافرق كاهو ظاهر اطلاقه نظر إلماشاع في العرف من اطلاق جع الكثرة على ثلاثة كانقدم عن الصنف ومشل الجعم في الحكم المذكور وهوجواز التخصيص الى أقل الجمع اسم الجمع ولهذا قال شيخ الاسلام في معنى الجمع

بأن الكلام في العام المخصوص لافي الدي أر يدبه الخصوص لكن لابد من فرق واضحمن جهة المعنى سم قد يقال العام المتصوص مستعمل في معناه حقيقة ولوخصص إلى الواحد كان نسخا لا تخصيصا بخلاف المراد به الخصوص \* وحاصادان عمومه مراد تناولا والتخصيص لايرفع الاالعموم العارض فلابدأن يبقى أصل معناه بخلاف المراد به الخصوص

اسم الجمع كنساء وقوم ورهط اه وههنا اشكال وهو أن يقال يشكل امتناع تخصيصه الى واحد

مع ادخالالعاماللدي أر يديه الخصوص في تعريف التخصيص كلمر وتمثيلهمله بقوله تعالى «الذين قال لهم

الناس\_أم يحسدون الناس» فقد جاز التخصيص الى واحد في اسم الجع المساوى الجمع في هذا الحكم الأأن يجابُّ

(قول.الشارحوالأخبران،متقار بان) لعل.فرض/القولين.فهااذًا كان/التخسيص.فيغيرمحسور أوفىعددكثير وعبارة العنسدفان كانأى التخصيص فيفبر محصور أوفي عددكثير فالذهب الأول وهوانه لابدمن بقاءجمع يقرب من مدلوله والاعد لاغيا ومحطئا وعبارة للصفوى اختار أبوالحسينانه لابد من قاءكرة بعدالنخصيص وان إيها قدرها وعبرالصنفعن همذا الذهب بقوله يجوز نخصيص العام مانتي من افراده عندغبرمحصور اه قال بعضهم من قال انه لابدأن بيق قر يسمن مدلوله بين ان الرادبه غير محصور ومن عد بالتقارب نظرالىالفهوم وهذا ظاهرعلى كلامالصفوى أماعل كلامالعشد فيقالبان كان فيغبر محصور فلا بدأن يبتي غير محصور وان كان في عدد كثير فلابد أن يبق عددكثير ولاشك أن القول الأول من أفراد الثاني وهومعي التقارب فتأمل ببواعلم ان قول الصنف والحق جوازهالخ ظاهرهالمموم فبااذا كان المخصص الاستثناء وأمااذا كان غيره وعبارةالعشد المتنارانه انكان التخصيص بالاستثناءأوالبدل جازالى واحدوالافان كان يمتصل غبرها كالصفة والشرط جاز الى انتين وانكان بمنفصل فان كان في محصور قليل جاز الى انتين كما تقول قتلتكل زنديق وقد قنلت اثنين وهم ثلانة أوأر بعة فانكان فى غيرمحصور الىآخرماتقدم نقله عنسه ووجه اخراج الاستثناء والبدل ان الحكم لايتم الا حد الاستثناء فالحكم أنما أسند لما عدا المستشق فلا لفو وكذلك البدل لانه المقصسود بالحكم فسكا مه ابتدأ اليه من أول الأمر هــــذا والصنف مطلع وعالفة الفقهاء كما حكاه حيث صححوا الاستثناء الى الواحــــد ولو في الجمع لعله والعام المخصوص عمومه مراد ) أي ليصح الاخراج الا انه ليس مستعملا (1) لمدرك فقهى (قول الصنف

والأخيران،متقاربان(والعامُّ المخصوصُ عُمومُهُ مُرادُّ

(قهلهوالاخبران متقاربان) فيه بحث فان مداول العام قديكون متناولالأنواع كل منهالا يتناهى وخص منه الى أن يق نوع واحد كالوكان العام لفظ المعاومات عافى السهاء والارض وما بينهما سواء الموجود خارجا وغيره وخصالي أن بقي نوع واحدمن ظك الانواع كنوع الانسان مطلقا سواء الموجود منه وغيره فيصدق حينانة أولها دون تانهما اذالنو عالباق غيرعصور وليس قريبا من المدلول ولوكان المدلول في الواقعهائة وخصاليأن بق تسعون مثلاصدق ثانيهما دون أولهما اذ الباق قريب من المدلول وهو عصورولوكان المدلول فى الواقع مائة ألف فخص الى أن بق عانون ألفاصد فاجميعا ذالباقى قريب من المدلول وهوغيرمحصور وقضية ذلكان بينهماعموما وخصوصامن وجه فكيف يكونان متقار بين اللهم الاأن بريد أنهامتقار بان في الجملة بمعنى قديتقار بان اه سم (قوله والعام الخصوص عمومه مرادتناولا لاحكما الحر بيان للفرق بين العام المخصوص والعام الذى أريد به الخصوص بأن الاول حقيقة والثانى مجاز وواعلم ان جزم الصنف بكون العام الخصوص حقيقة لاستعاله في عام معناه من تناوله لتسع الافراد بالنظر لدلالة العام في حد ذاته لا من حيث الحكم والتركيب تشكل معه حكاية الخلاف الآتى بقوله والأول الأشبه حقيقة الخ الاخراج وارادة الباقى

باللفظ مد التخسيص (قوله ليست باستعال اللفظ فيه)

مع المنسس في الكل

والا بطل التخصيص بل

فهاعدا الخرج لحكن

لا باستعال ثان بل بالاستعال

الاول بعينه غايتهانه طرأ

اخراج البعض وهو لايغير

تناوله الاول للبعض الباق

فلذاكان حقيقة اذ الحاز

انمایکون باستعال ثان م

والحاصل انعمومه الوضعي

مراد والخصص لا ينافيه

بل يحتاج البه لضرورة

بارادة غير الأولى بلهى الأولى طرأعليها اخراج ماعدا المرادوالاستعال هوالاستعال الأول بعينه وغيرالمسنف فهمان ارادة البعض منه واستعاله فيه ارادة واستعال آخران فقالانه حينتذ مجازوهو باطل لماعرفت مع إنه بردعليه انهعدول للجازمع امكان الحقيقة وبهذا يظهران جزم المصنف بأن عمومه مراد لاينافي عدمجزمه بأنه حقيقةلان ارادة عمومه لأجل الاخراج لاينافي انهمستعمل مع المخصص فيالباتي فان قلنا بالاستمال الأول وهو الاشبه فحقيقة والافجاز تعمان قلنا انهمع الخصص مستعمل في الكل كافال العضد في أحدجوا بين عن اشكال كونه حقيقة بأن يكون المراد بقول القائل اكرمبني تميم الطوال اكرمهن بنيتميم منقد علمت منصفتهم المهالطوال سواءهمهم الطول أوخص بعضهم والدلك يقول واما القصار منهمفلا تسكرمهمو يرجعالضميرالىبني تميملاالىالطوال منهما تنهيكان لامعني للنزدد حينثك لكن السنف لم يجرعلى ذلك هذا واما العام الراد به الخصوص فأنه استعمل في الحاص تداء استعالا آخرو ماقلناه في الغرق نبه عليه السعد والزركشي و يؤخذ من كلام الشارح الآني (قوله بأن الأولى حقيقة) صوابه بأن الأول عمومه مراد ( قوله لامن حيث الحكم والتركيب) أي مع المخصص فانه من حيث الحكم المأخوذ من التركيب مع الهصص مخرج منه البعض (قوله تشكل معه الح) قد عرفت ان الاشكال جاء من أرادة البعض منسه مع المخسص مع ظن أنه باستعال ثان فمعل الاشكال هو أسستعاله في البعض لا السكل وبه

بعدقوله كان مجاز اقطعا المفيدأن الحسالف في المام المخصوص أنما هو بالنظر لتلك الحيثية بدوالحاصل ان الحشى فيم ان المصنف بينكون العام المخصوص حقيقة على استعاله في عام معناه قبل التخصيص وهو خطأ فاحش بل هو مبني على استعاله في الباقي (قوله وانالكلام هنافي دلالةالمامالخ) فيمه نظر بل الكلام في دلالة لفظ العام فيدانه والحكرنابع له الاترى الى قول الشارح الآني لان تناول اللفظ للبعض الباق الخ فانه صريح في انالسكلام في لفظ العامو بهصرحالسعد في حواشي العضد تاقلاله عن الامام وغيره والدى غر المحشى هنا كلام الشارح الآني: فقدعات الخ وقد علت ان محمل الحلاف هو الاستعال في الباقى بعدالتخسيص (قوله وفيه مامر) فيسه مامر (قول الشارح من حيث ان له افرادا ) أى فهو من قبل السكلي من حية تناوله لافسراده لاكلى حقيقة كإسيأتي غنشيخ الاسلام (قوله فان المراد

بالكلى القضية) كلام

لاوجهاه بل الراد به هنا

ذو الافسراد وان كان

(0) تناؤلًا لاحُكما) لان بمضالاً فرادلا يشمله الحكم نظرا المخصص (و)العام (الرادُ به الخصوصُ ليس) عمومه (مُرادا)لأحكما ولا تناولا (بل)هو (كلي ) من حيث أن له أفرادا بحسب الأصل (استُميل في جُزْئي ) أي فردمنها (وين ثم ) أي من هناوهوانه كلي استعمل في جزئي أي من أجل ذلك (كان مَجازا قَطُّما ) نظر الحيثية الجزئية مثاله قوله تعالى ﴿ الذِّينَ قال لهم الناس ؟ أي نعيم من مسعود الاشحم لقيامه مقام كثير في يتبيطه المؤمنين عن ملاقاة أ في سفيان وأسحابه عام بحسدون الناس» أي رسول الله والله الله المناس من الحسال الجميلة وقيل الناس فى الآية الأولى وفدمن عبدالقيس وفي الثانية العرب وتسمح في قوله كلي على خلاف ما قدمه من أن مداول المام كلية (والاولُ) أي المام الخصوص (الاشبة)انه (حقيقة )فالبعض الباقي بعدالتخصيص (وفاقل للشيخ الامام) والدالمصنف (والفُقهاء) الحنابلة وكثيرمن الحنفية وأكثر الشافعية لان تناول اللفظ للبمض الباقي فيالتخصيص كتناوله له بلا تخصيص وذلك التناول حقيق اثفاقا لأنه اذا كانت الحقيقة منظورا فها للعام من حيث ذاته لامن حيث الحكم والتركيب فهو حقيقة أبداو ينجه عليه أن العام الرادبه الحسوص كذلك أيضا اذاستعاله في الفرد عبأزا لاينفي المعني الحقيق اذ المتدر في العسموم دلالة اللفظ وضعا فاستعال العام في الفرد مجازا لا يخرج به عن كو نه عاما والجواب أنما ذكره بقوله والعام الخصوص عمومه مراد تناولا الخ المفيد أنه حقيقة أبدا اختيار له تبعا لوالده وما ذكره بعد بقوله والأول الأشبه الخ حكاية لكلام الاصوليين لكن يتجه عليه ما تقـــدم من ورود العلم المراد به الحصوص وان الكلام هنا في دلالة العام من حيث الحكم والتركيب لان التخصيص متعلق بالحكركا هو صريح كلامهم كالشارح وعليمه يتمشى الخلاف الآتي في كون الغام الخصوص حقيقة أو مجازا فتا ذكره الصنف واختاره تبعا لوالده مخالفا فيسه الأصوليين خارج عن موضوع السألة فقدعات أن خلاف الأصوليين ألذكور مبناه ماهوالوضوع من دلالة العام من حيث الحكم مع التركيب وهو الحق وأن مختار الصنف مبناه دلالة العام في حد ذاته وانه خلاف الموضوع . و بهذا تسلم أن عبارته قاصرة عن افادة المراد موهمة خــلافه و بالجلة فهي عبارة غير محررة (قهله تناولاً لاحكماً) تمييز محول عن الضاف البسه أي عموم تناوله مراد أو عن نائب الفاعل أي عمومه مراد تناوله (قهلهولاتناولا) أي بحسب الاستعال والارادة وفيه مامر (قهله أي فردمنها) أشار بذلك الىأن الراد بالجزئي الفرد لا الجزئي القابل للسكلي وهومايصح حمل آلكلي عليه لآنذلك لايسح هنا فان المرادبالكلي القضية الكلية كاسيقوله ولا يخني أنه لايسم حملها على أفرادها (قوأه كان بجازا) أي مرسلاعلاقته السكلية والجزئية ويصحأن تكون علاقته الشامة وفي عبارة الشارح مايشير لكل لمن تأمل (قه أه نظرا لحيثية الجزئية)أى وأما لولم ينظر لحيثية الجزئية فهو حقيقة لماتقرر من أن استعال ألكلي في جزئيه ان كان من حيث خصوصه فمجاز وانكان من حيث اشتاله على كليه فحقيقة كذاقرر م وفيه أن هذا غيرمتأت هذا اذ الكلى في قول المسنف بلهوكلي الخ مرادمنه القضية الكلية كاسيقوله الشارح ومعاوم أن فرد القضية الكلية لايشتمل علمها فالحقّ أن قول الشارح نظرا الحُلِيس احترازا عمآذَكر (قُهْلُه لقيامه) علمالحذوف أى وصح اطلاقه عليه لقيامه (قه أله في تثبيطه) أى تخذيله وتخويفه المؤمنين (قه أله لجمه مافي الناس) عل لمنوف كاتقدم نظيره (قولهوقيل الناس في الآية الاولى الخ) خلاف ماعليه عامة الفسرين (قوله

وتسمح في قوله كلى الخ)/ أي فالمراد بقوله كلى استعمل في جزئي قضية كلية استعمل في جزئية وقول شيخ

الاسلام لاخفاء أن ماقدمه من ذلك اعماجاء من جهة شمول حكم العام لجيم أفراده فاذا انتفى الشمول

(قوله باستعال العام في حزثي) ( قوله فيه ان العام الح) قدعرفت أن الصر - به هو ان الكلام في أفظ العام و به تنطق عبارة العضدوعيرومن الأعة وأما قوله مدلوله المجموع فقد تقدم مافيه وبالجلة كل ما كتب هنا منشؤه عسام التثبت وكيف مع قول الشارح مثاله الح ثم قال أىنعم وقوله أى رسول الله فانه صريح في أن الستعمل في غير معناه هذان اللفظان لا القضيتان وأما قوله تسمح على خمالف ماقدمه فعناء ان الأولى ان يقول كلية الن الحبكم على كل فرد فرد أنما هو من تعدد افراده لامن كو نه كليا لما عامت انه ليس بكلي من قبيله فالراد بكوته كلية ان ما يدل عليه أفراد لا جزئيات فليتأمل ( قول الشارح والتناول الخ) فيه ان الدار على الاستمال وهو هنا الأول بعيته ولم يشترط في الحقيقة عمدم اخراج بعض مادل عليه اللفظ ( قول المسنف وفيل مجاز الح )من تأمل ماتقدم علم عدم استقامة التقريب أعنى سوق الدليل على مايناس الصنف وكذاباق الأقوال الآنية

فليكن هذا التناول حقيقيا أيضا (وقال) أبو بكر (الرازي) من الحنفية حقيقة (ان كان الباقي غير مُنْحَصر) لبقاءخاصة العموم والافتجاز (وقوم ) حقيقة (انخُص عما لايَسْتَقِل) كصفة أوشرط أواستثناء لان مالا يستقل جز من المقيد به فالمموم بالنظر اليه فقط (وامامُ الحرمين حقيقةٌ ومجازٌ باعتبارين: تناوله والاقتصار عليه) أيهو باعتبارتناول البمضحقيقة وباعتبار الاقتصار عليه مجاز وف نسخة باعتبارى بالانون مضافاوهوأ حسن (والاكثر مجاز مطلقا) لاستماله في بعض ماوضع له أولا والتناول لهذا البعض حيث لا تخصيص اعاكان حقيقيا لصاحبته للبعض الآ بُخْر (وقيل)مجاز (ان استُثنى منه) لانه يتبين بالاستثناء الذي هو اخراج مادخل انه أريد بالسَّتْبي منه ماعدا الستثني بخلاف غير الاستثناء من الصفة وغيرهافانه يفيم ابتداء أن العموم بالنظر اليه فقط (وقيل) مجاز (ان خُسّ بغير لفظ ) كالمقل بخلاف اللفظ فالمموم بالنظر اليه فقط (و) المام (المخسَّسُ قال الاكثر حُجَّة ) مطلقا باستعال العام في جزء من جزئياته خرج بذلك عن مدلول السكلية وصار استعاله في بعض جزئياته من قبيل استعال السكلى في الجزئ لامن قبيل الجزئية المقابلة السكلية فالانسميع على أن السكلام هنافي العموم وثم في المداول اه فيه أن العام مدلوله من حيث الحكم كلية لاكل ولاكلي كامرومدلوله في حد ذاته كل الافراد أي الجموع الركب منها وأيا ماكان فاستعاله في الفرد من استعال القضية الكلية فيقضية جزئية أومن استعال المجموع الركب فيجزئيه ولبسمن استعال الكلي في الجزئي بحال اذلم يثبت وضع العام للفهوم الكلي الدي يحمل على كل فرد من أفراده حتى يكون استعاله فى الفرد استعال السكلي في جزئيه (قهل فليكن هذا التناول حقيقيا أيضا) سيأتى رده في قول الاكثر انه مجاز (قوله لان مالايستقل جزء من القيدبه) أى ومايستقل ليس جزءا من القيد به فلا يكون العموم بالنظر اليه كافي غيرالمستقل أي فلا ينظر الى اللفظ من حيث التقييد بل له بدون التقييد وهو بدون التقييد شامل لجميع الافبراد فليصح كونه حقيقة فيالباق لكونه بعض مدلوله (قُولُه فالمموم بالنظر اليه) أي إلى مالا يستقل به وحاصله أن اللفظ العام الذي خص عتصل ينظر فيه للفظ باعتبار ذلك الفيد فعمومه جينات بالنظر للإفراد المقيدة بذلك القيدكفولك أكرم بني تميم العلماء فهو عام في أفراد العلماء من بني تميم وهكذا القول في الاستثناء كـقولك قام القوم الا زيدًا هو عام في أفراد القوم المغايرين لزيد وقس على ذلك ( قَهْلُه وهو أحسن ) أي لانه مع كونه أخصر مستغن عن حذف المضاف الى التناول والاقتصار أى اعتبار تناوله واعتبار الاقتصار لان التناول والاقتصار معتبران الاعتباران (قول والتناول لهذا البعض الح) ردا استدل به الأول على انه حقيقة في الباق من قوله لان تناول اللفظ البعض الحريد وحاصله أن التناول الذكور لا يوجب كو نه حقيقة لان كونه حقيقة قبل التنصيص لميكن من حيث كونه متناولاالباق حق بكون بقاء التناول مستلزما لبقاء كونه حقيقة بل من حيث انه مستعمل في ذلك المني الذي ذلك الباقي بعض منهو بعد التخصيص قد استعمل في نفس الباق فلا يبقى حقيقة فالقول بأنه متناول له حقيقة مجرد عبارة قاله السعد سم (قول لانه ينبين بالاستثناء الر) أي وأماقبل الاستثناء فيفهم أنه أريد جميع الأفر ادفيل كان استعاله في الباق مجازا لتبادره وغيره وهو جميع الافراد للذهن فكأن الاستثناء لفظ آخر مستقل بخلاف غبر الاستثناء فيغهم منه ابتداء أن العموم اتما هو في أفراد القيد فلذا كان استعاله في الباقي حقيقيا (قوله بالنظراليه)أى الى غير الاستثناء من الصفة وغيره امن الخصصات التصلة (قوله فالعموم بالنظر اليه) أى الى اللفظ (قولُه قال الأكثر حجة مطلقا) هذا الاطلاق في مقابلة التقييد في الأقوال المذكورة بعد (فول المصنف قال الأكثر حجة مطلقا) أي لاجماع الصحابة على الاستدلال بأمن غير نكير

السندلال الصحابة بهمن غير نكير (وقيل إن خص عمين ) تحوأن يقال اقتادا الشركين الأأهل الذمة بخلاف المبهم نحوالا بعضهم إذمامن فردالا ويجوز أن يكون هو الخرج ٥ وأجيب بأنه ينهمل مهالي أن يبق فرد وما اقتضاه كلام الآمدي وغير ممن الاتفاق على أنه في المهم غير حجة مدفو عبنقل ابن برهان وغيره الخلاف فيهمم ترجيحه انه حجة فيه (وقيل) حجة النخص ( بمتَّصل ) كالصفة لما تقدم في أنه حينتذ حقيقة من أن الممو م النظر اليه فقط بخلاف النفصل فيحوز أن يكون قد خص به غر ماظه. فيشك في الباق (وقيل) هو حجة في الباق ( ان أنها عنهُ الممومُ ) نحو فاقتادا المشركين فانه بذي عن الحربي لتبادر الدهن اليه كالنمي الخرج بخلاف ما لا ينبي عنه العموم نحو والسارق والسارقة فاقطعوا أيدسهما فانه لا يني عن السارق تقدر وبع دينار فصاحه ا من حرزمثله كما لا ينبي عن السارق لفير ذلك المزج إذ لا يمر ف خصوص هذا التفصيل الامن الشارح فالباق ف تعو ذلك يشك فيه باحمال اعتبار قيدآخر (وقيل) هو حجة (فيأقل الجمر) ثلاثة أهرائنين لأنه التيقيز وماعداه مشكوك فيه لاحمال أنبكون قدخص وهذامبهي هلى قول تقدم أنه لا يجور التخصيص الى أقل من أقل الجمع مطلقا (وقيلَ فرُ حُجّة مطلقاً ﴾ لأنه لاحمال أن يكون قد خص بغير ماظهر يشك فمايرادمنه فلايتبين الابقرينة (قه له لاستدلال الصحابة) أي بعضهم وقوله من غير نكير أي من باقيهم فهو اجماع سكوتي (قه له وأجيب بأنه يعمل مه الله عبد أنه غير دافع الدليل الأول إذ حاصل الدليل ان كل فرد يجوز أن يكون هو المعض المخرج فلا يجوز العمل بالعام في فرد واحد فضلا عن أكثر لقيام الاحتال في كل واحد فالاحتال المانم أنما هو في خصوصيات الافراد لافي كيتها فبقاء واحد بل بقاء جميعها الا واحدا لايرفع الاحتال فليتأمل قاله العلامة ، وقديجاب بأنا لانعتبر مجرد الاحتال فحيث لم يعلم عين الهرج حمل على الأخبر بطريق الانعصار إذ الأصل في كل فرد علم الاخراج فأذاعمل به في جميع الافراد لا يمكن الحسكم عليه أيضا بعدم الاخراج لا تحصار الأمرفيم كذا قيل وفيه تأمل (قه له في البهم) أي معه ففي بمني مع ويصح أن تكون بعني باء السببية أي بسبب المبهم أيبسب التحسيص بالمبهم أي اخراج بعض مبهم منه ولو حذف قوله في البهم ماضره إذ الكلام فيه (قه ل، فيه) أي العام الهنسوص بالمبهم وقوله أنه أي العام حجة فيه أي في المبهم أي معه ففي بمعنى م كاتقدم (قه له في أنه حنك ) متعلق بتقدم وقوله من أن العموم الخ بيان لما من قوله لما تقدم ( قوله فيجوز أن يكون قدخص به غيرماظهر فيشك فالباق) معنى هذه العبارة أن العلم الذي خص عنفصل نحم اقتساوا المشركين لاتقتاوا أهل الدمة ليس حجة في الباقي بعد التخسيص بهذا النفصل لجواز أن يخص هنفصل آخر غير هــذا المنفصل الذي ظهر وهو لانقتاوا أهل النمة والعبارة لانفيد الراد ولو قال فيجوز أن يكون قد خص بغير ماظهر الخكان أوضح وصحة عبارته بجعل ضمير بهالمالدعلى النفصل مرادا به جنس النفصل لاللتقدم في قوله بخلاف النفصل والمني يجوز أن يكون قد خص أي أخرج بمنفصل آخر غيرماأخرج بهذا النفصل الذكور أو بجعل الباء بمعنى من وضمير بهالعام والمعنى بجوز أن يكون قد أخَرج من العام غير ماظهر (قه أبدل الباق) أما صرح به ليعود ضمير عنه من قول الصنف. ان أنبا عنه اليه (قه له فانه يني عن الحرف) أي لكونه متصديا للقتال والمحاربة (قه له كالنمي) أي فأنه يغي عنه من حيث شمول اللفظ له لا لأنه يقبادر من اللفظ فالتشبيه في الانباء بدون علنه (قوله باحتال اعتبار قبدآخر) أي وهوكو مهالر بعدينار المخرج من الحرز من جنس النقد دون العروض مثلا

(قه لهمبني على قول تقدم) أي في قول الصنف وشذ النع مطلقا (قه له لاحتال أن يكون الح) علة لقوله

ولانه كان متناولا الباق قبل التحسيس والأصل بقاؤه على ماكان عليه (قول الشارح تفائف المبه الح) أى اللهم العبر عنه بعبارة امالوليل هذا العام خصوص أوابر ديه السكل فلس عجعة انفاقا قاله

المضد

قالالمسنف والخلافان لم نقل انه حقيقة\* فان قلنا ذلك احتج به جزما (ويَتَمَسَّكُ ُ بالعامِّ في حياة النبيُّ صلى الله هايه وسلرقبل البحث عن المخصِّص) انفاقا كما قاله الاستاذ أبو اسحق الاسفرايني (وكذًا بمد الوفاة خلافاً لا بن سُر يم) ومن تبعه في قوله لا يتمسك به قبل البيث لاحيال المخصص \* وأجيب بان الأصل عدمه وهذا الاحمال منتف في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لأن التمسك بالعام إذ ذاك بحسب الواقوفيا وردلأجلهمن الوقائم وهوقطمي الدخول الكنءندالأ كثر كماسيأتي ومانقله الآمدي وغيره من الاتفاق على ماقاله ابن سريج مدفوع بحكاية الأستاذ والشيخ أبي استحق الشيرازي الخلاف فيه وعليه جرى الامام الرازي وغبره ومال الى التمسك قبل البحث واختاره البيضاوي وغبره وتسميم المصنف يشك مقدمة عليمة الاهتام وقوله يشك خبر لأنه (قهاله قال الصنف والحسلاف الح) الحسلاف مبتدأ خرره عددوق أي ثابت وقولهان لم تقل شرط فيد (ق له فان فاناذلك) أي أنه حقيقة احتج به أي بالعام المنصوص فيا بق من الافراد وفي هذا الذي قاله السنف نظر لأن المني الذي عسك به من نفي الحجية مطلقا موجود بتقديركونه حقيقة أيضاكما هو ظاهر ولا يخفى أن ظاهر كلامهم خلاف ماقاله الصنف والظاهر أن ماقاله من بحثه كايفهمه تعبيره في شرح النهاج بقوله يشبه أن هذه السئاة مفرعة على قول من يقول العام المخصوص مجاز وأن من قال غير ذلك احتج به هنا لا حالة اه فليتأمل سم (قوله فوله) لم يقل في قولهم لأن غير ابن سريج تبعله في هذا القول ويحتمل تعلق قوله في قوله يتبعه (قه له لا يتمسك به قبل البحث) أي لا يجوز العمل به قبله بل نقف الى ظهور الخصص (قه له بان الأصل) أى الستصحب (قوله إذذاك الح) ذاك مبتدأ خبره عملوف تقديره ثابت وقوله عسب الواقع نعت التمسك أي الآتي بحسب الواقع أي بحسب الوقو ع والنزول وقوله فيا ورد . لا جله الح خبر أن من قوله لأن التمسك بالعام وقوله من الوقائع بيان لما ورد لأجسله وتقدر كلامه لأن التمسك بالعام وقت ثبوت حياته صلى الله عليه وسلم الآتى ذلك العام بحسب الأمر الواقع ثابت في الوقائم التي ورد ذلك العام لا جلها يه وحاصله أن احمال المنصص في العام التمسك به في حياته صلى القاعلية وسلم منتف لأن التمسك بالعام في حال حياته صلى القاعليسة وسلم الوارد على سببخاص اتحا هو في ذلك السبب الحاص الوارد لا جلهالعام وهو قطعي الدخول فينتفي احتمال المنصص حينتذهذا كلامه . وفيه كما قاله شيخ الاسلام أن الدليل أخص من للدعي لأن للدعي التمنيك معمللةًا سواء ورد على سبب خاص أم لا وسواء في الوارد على السبب الحاص صورة الورود وغيرها والدليل خاص بالمسك بالوارد على سبب خاص في ذلك السبب الحاص فقط ثم دعوى أن كل عام في حياته صلى الله عليه وسلم وارد على سبب خاص وان الوارد على السبب الخاص لايتمسك به في غيره ممنوعة فرب عام لايكون واردا على سبب خاص أصلا أو يكون واودا على خاص ثم رد خاص آخر راد العمل به فيسه أيضًا . ونص مالشيخ الاسالام ثم لا يخفى أن الدليل أخص من الدلول لا ته أما يتناول التمسك بالعام فما ورد لأجله في حياة النبي صلى الله عليه وسلم دون القسك مه فها يعمده من الوقائم في حال حياته صلى الله عليمه وسلم ودون التمسك به فيا ورد لا على واقعمة في حياته صلى الله عليمه وسلم وغاية مايوجه به كلامه على بعمد أن يقال ألحق بما تناوله الدليل غيره مما ذكر طردا للباب اه وفيــه أن الحاق ماورد لاعلى واقعــة بمــا تناوله الدليـــل مشــكل إذ لايقطع بالدخول في شيء من صور همذا بخصوصه كما لا يخفي والوجه أنه لو وقع في حياته صلى الله عليسة وسلم الاستدلال بالعام في واقعــة أخرى غير ماورد العام عليها أو ورد العام في حياته صلى الله عليه وسلم لاعلى واقصة أن يجرى في ذلك الحالف المذكور قاله سم \* قلت لو علل انتفاء الاحتال

(قول الشاورو والخلاف ان لمنقل انه حقيقة) أى لا ته حدث بتبادر منه الباتي والاحتال الرجوح لايضر إذ التكليف بالظاهر بخلاف مالو كان مجازافان الاحتالين متساويان والدا عرف الأقوال التقدمة عن للانع بالشك وبه يندفع مافي الحاشية تأمل (قول المنف ويتمسك بالطم الخ)اذا تأملت قول الشارح الآتى لأن المسك بالعام إذ ذاك عسالواقع فهاورد لأجله تعلم ان قول الصنف و يتمسك الح بمنزلة أن تقول شمسك بالعام فياور د لأجله من الوقالع اتفاقا فالمسنف رحمه الله اعتمد فياقاله الذي ظاهر مالعموم فباوردله وغيره على الواقع قانه لم يقع التمسك الافها وردله العآم فقول الشارح لا نالمسك الح معناء ان القسك في زمنه صلى الله عليه وسلم لمبقع الافها ورد لأجارأ مأغيره من الوقائع في زمنه فعلى الحيلاف كالوقالع بعده ولايغني عن هداقولهفيا يأتى وصورة السبب قطعية لأن ماهناني التمسك قبسل البحث وما سيأتى في كونه قطعما أو ظنيا وبهمذا يسقطكل مافي الحواشي هنا فتأمل

(قول ألا ارح واقتصر الأمديها في كرب يجب الاعتقاد مع عمام جواز التماك عن المبرق فانه من جسلة أهل الانفاق الدى تقله الآمدي فباحر (قول الشارح وثالثها الخ) أي ثالث الأقوال في المؤقت وأما الخلاف الدي حكاه السنف فيا أداضاق الوقت فهو فيضمن عذا الخلاف (قول الشارح لايد من القطع) أى الغلن القوى وفيه ان الدار على مطلق الظن كناق الأدلة (قوله الخصص حقيقة ارادة التكلم) أي الخصص في الواقع هو الارادة وهذا لابستازم أن اطلاقي المخصص عليه حقيقة لان اسسناد التخميص في الظاهر لفسيره لاله تدبر (قوله لا يستاز مماقالوه) ان سلم فهولاينافيه (ڤولهطي نوعي الاستخدام) أي أوعان منه والافهوأ كثر كايين في عله (قوله معقوله وبجب اتصاله) لامانع

مربعودشمره الاستثناء

مريقوله أحدها الاستثناء

وهونول الصبر فى كانفله عنه الامام الرازى وغيره واقتصر الآمدى وغيره في الفقل من الصبر فى فل وجوب اعتفادالمدوم قبل البحث من المخصص وعلى قول الزيس يج لواقتضى المام مملادة وتنا و ساق الوقت من البحث مل يدمل بالمدوم احتياطا أولاخلاف حكاما لصنف من حكاية ابن الصباغ وذكره هناأولا بقوله والشهاان ساق الوقت ثم تركما لأنه ليس خلافا في أصل السئلة (ثم يتبكنى في البيّعث في علية قول ابن سريج (الفلق) بالألاخمس (خلافا للفاضى) أفي بكر الباتلافى في قول لا بد من التعلم قال ويحصل يتكرير النظر والبحث واشهار كلام الائمة من غيراً في بذكر المتافرة عصصا (المُخصصة)

أى المفيد التخصيص ( قسمان الاولُ التُّصِلُ ) أي مالايستقل بنفعه من الفظ بان يقار فالمام (وَهُوَ

خسة ) أحدها (الاستثناء) بمعيالدال عليه (وهو ) أي الاستثناء نفسه (الإخراجُ ) المذكور فيحياته عليه السلام بانتفاء لإزمه وهو التوقف لامكان مماجعته عليه السلام بسهولة كان وجها فتأمل (قهألهوهو) أى التمسك بالعام قول الصيرفي (قهأله كانقله عنه الامام) أي بناء طي مانقله عنه الامام (قهله واقتصر الآمدي وغيره الح) حاصله أن الصير في نقل عنه قولان متنافيان مانقله عنه الامام من القول بالتمسك قبل البحث كالجيور ومانقله عنه الآمدي من أنه يقول انما محم اعتقاد العموم قبل البحث عن الخصص وأما العمليه قبل البحث عن الخصص فلا يجوز (قهأله وذكره هنا أولا) أى بعد قوله خلافا لابن سريج بقوله وثالثها الح (قهله ثم تركه لانه ليس خلافًا فيأصل المسئلة) أي وذكره كما كان أولايفهم منه أنه خلاف في أصل السئلة و به يعلم اندفاع احتراض الشهاب رحمه الدتمالي بقوله لا يخفى انذكره عقب مام في الثان كاصنع الصنف يقتضى أن يكون خلافاً في أصل المسئلة فكان وآجب الحذف لللك لا لهردكونه ليس خلافا في أصل المسئلة اه ووجه اندفاعه انه لمربعلل بمجردكونه ليس خلافا فيأصل المسئلة غاية الأص أنه حذف مقدمة من التعليل لوضوحها من السياق هي أن يقال هــــذا لا يقتضي تركه مطلقا فهلا ذكره تغريها على المقابل فانه من نفريهانه الحسنة (قهلهو يحصل بتكرير النظر) أي يحصل القطع بعنى قوة الظن (قوله واشتهار كلام الأمَّة) أي على دلك العام (قوله أي الفيد التخسيس) اطلاق الهنمص على المفيد التخصيص أي اللفظ المفيد لذلك بدليك قوله قسمان مجاز شائم حسى صار حقيقة عرفيسة بحيث اذا أطلق لا يفهم منمه الا اللفظ المذكور والعسني الحقيق هو فاعسل التخصيص وقول الامام ومن تبعه الخصص حقيقة ارادة التكلم فيه وقفة وكأن ذلك سرى الهم من قول الشكامين الأرادة صفة في الحي توجب تخصيص أحد القدورين في أحد الاوقات بالوقوع مع استواء نسبة القدرة الى الكل ومعاوم ان ذلك لا يستان ماقالوه قاله شيخ الاسسلام وتحوء في الكيال وتنظير سم في ذلك لايخفي ضعفه (قهله بأن يقارن العام) الباءسبية أو تصويرية والمغى بأنلايستممل الامقارنا للعاملعدم استقلاله بالافادة بنفسه فاندفع مايقال انالتعريف المذكور يشمل أن يقال لاتقتارا أهل دمة متصلا بقولنا اقتارا الشركان معرأته من النفصل قطما (قوله عمني الدال عليه) اشار بهذامع قوله الآتي أيالاستثناء بمعنى الدال عليه في قول الصنف و بجب اتصاله الى أنكلام الصنف اشتمل على نوعى الاستخدام الأول أن يطلق اللفظ بمعنى و يعاد عليه الضمير بمعنى

آخر وهذا في قول المصنف الاستشناء معقوله وهوالاخراج. والنافي أنبراد بأحد ضميرين تأثدين على الملفظ أحد معنديه و بالآخرالمني الآخر وهذا موجود في قوله هنا وهوالخ مع قوله و بجب انساله فان من متمدد (بالاً أو إحدى أخواتها ) تحوخلا ومداوسوى صادراذلكاالاخراجهم المخرج منه (من مُككِّمُهواحد وقيل مُعلقها) فقول القائل الازيداعقب قول فيردجاء الرجال استثناء على الثانى لغو على الاول ولوقاً الذي يَحَقِّلِنِيَّةِ الأأمرا الذمة عقب ترول قوله تمالى «فافتاو الشركين» كان استثناء قطما لأنهميلغ عن القوان لم يكن ذلك قرآنا (و يحبُّ أقصالهُ) أى الاستثناء بمنى الدال عليه بالسنتنى منه (عادةً) فلايضر انفصاله بتنفس أوسمال (وعبُ اترضاس) بعوزا نفصاله (المشهر

اذا لزل السهاء بأرض قوم \* رعيناه وان كانوا غضابا الاول قبله: وشاهدالثاني قوله: فسق الغضي والساكنيهوان هم به شبوه بين جوانحي وضاوعي وقال سم قال التغتازاتي وينبغي أن يعلم انا اذا قلنا جاءتي القوم الا زيدا فالاستثناء يعلني على اخراج زيد وعلىز يدالهرج وعلى لفظ زيد للذكور بمسد الاوعلى مجمو م لفظ الا زيدا و مهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسره فيجب أن يحمل كل تفسير على ما يناسبه من العالى الأربعة اه و به ينظر في قول شيخ الاسلام أفاد به أى أفاد الشارح بقوله بعملي الدال عليه أن الرستتناء معنيين الخ بل ينيغي أن يقال على أن الرستثناء معانى أومعانى أربعة اه وفيه أن ماقاله شيخ الاسلام هو بالنظر لما ذكره للصنف من العانى ومعاوم أن الستفاد من عبارته معنيان فقط وحيننا أما قاله هو الصواب (قهأهمن متعدد ) لميقل من عام ليشمل العدد لما تقدم من دخوله هناكانيه عليه الشارح آ نفا (قَهْلُهْ إلا أواحدَى أَخُواتُهَا) ظَأَهُر السِّارة غير شاملُ للأخْرَاج بنحو استثنى وأخرج على لفظ المضارع والظاهر أنه ملحق بالاخراج بها في الحسكم (قوله صادرا الخ) دفع به نوهم تعلق من متكلم واحد بالاخراج وهو فاسد اذ الشكلم مخرج على صيغة اسم الفاعل لاغرج منه وقولهم الخرج منه دفع به توهم ماتصدق به العبارة من كون الاخراج من متكلم واحد والخرج منه من متكلم آخر وهو عكس الطاوب بهذا القيد مم (قوله كان استثناء قطما) أى نفاقاً فأنه من متكلم واحد وهو الله تعالى ولعل هذا على القول بأنه صلى الله عليه وسلم لا يحتبد فاهالشهاب قال سم والحامل له على هــذا الترحي التعليل الملكور ولسكن الظاهر عدم أختصاصه المول الذكور لأن اجتهاده صلى الله عليه وسلم على القول بجوازه لا يكون الاحقا أولاية. عد. خطأ على الحلاف في المسئلة فهو على هذا القول بمنزلة المبلغ بل هو مبلغ في المعنى فالاستثناء هذا أيضا من . كمام واحد بحسب المعي وهوالله تعالى اه (قولهو يجب انساله) المرادبذلك أنه لايعتدبه ويعتبر تدما الااذا كان متصلا (قهل بننعس أوسعال) أي أو تعوذلك كني، وأوفى كلامه مانمة خاوفتحه ز لحم (قولهوعن ابن عباس آلح) ردياتفاق أهِل العربية على اشتراط الاتصال وبأنه صلى الله عليه وسلم والدرزحلف على عبن فرأى غيرها خرامها فليكفر عن بمينه وليأت الذي هوخير ولميقل أوليستثن و أنه لوصح ذلك لبطل الاقرار والطلاق والعتاق ولأدى الىأنه لايعلم صدق من كذب لأنمن قال قدم الحاج عتمل أن يستنى بعد ذلك بعضه قاله البيضاوي وحل في الهصول كلام ابن عباس رضي الله عنهما على ما ادانوى الاستنناء متصلا بالسكلام ثم أظهر نبته بعد وفي العضد مانصه وقيل لاعب الاتصال لفظا البحوز الاتصال بالنية والالميتلعظ به كالتخصيص بغير الاستثناء وحمل بمصهم مذهب ابن عباس على هذا ولوحمل على ظاهر قوله وهوجوازه مطلقا نواه أمملاكان بعيداجدا اه وقوله كالتخصيص بغير الاستثناء أراد بغير الاستثناء الأدلة النفصلة وأورد أن حمل كلام ابن عباس على ماتقرر ينافي قول المدم الآني وقيل بجوز بشرط أن ينوي فيالكلام فانه يقتضي الاطلاق فما قبل همذا القول وأحبب بعدم النافاة أماعلى عبر الرواية الأخيرة عسمه فلمدم التقييد فيهذا القول عاقمد هاس عماس

(قوله والظاهرأنه ملحق) فيه إسلمان النفصل وهو مايس/تل وقيل سنة وقيل أبداً ) روايات عنه (وعن سعيدن بُجيتر) يجوز انفصاله (الدارمة أشهر وعن عاملاً وعن عاملاً وعن عاملاً وعن عاملاً وعن عاملاً وعن عاملاً وعن المجاهداً يجوز انفصاله (المدتمن وقبل) يجوز انفصاله (مالمها مُخذَّ في كلام آخر وقبل) يجوز انفصاله (في كلام الله وقبل كانه تمال لا ينسب عنده نمو مادله أولا بخلاف يروق وقد كو الفسرونان قوله تمالي وغير أولى الضرر سرال بعند لا يستوى القامدون من المؤسسة على المناسبة في المفسودة والمحمدون والمعاملة والأسلام المؤسسة كالمحمدون المؤسسة والمحمدون المؤسسة والمحمدون والمحمدون والمحمدون والمحمدون والمحمدون والمحمدون والمحمدون المؤسسة والمحمدون المحمدون والمحمدون وال

وأما على الرواية الأخيرة فأبمناجم التعنف بالهما لعدم الاتفاق عليها وعدم تعينها عنه قاله سم (قوله وقيل سنة) بالجر أى الى سنة أو بالنصب كاهو المناسب لما بعده أى وقيل بجوز انفصاله سنة (قهأبه في المجلس) أى مادام المجلس : (قوله يشرط أن ينوى في السكلام) هذا الشرط متفى عليه عندالقائلين باشتراط اتصاله فأو لمينو الاستثناء الابعد فراغ المستثنى منه لميصح وعليه لايشترط وجودالنية من أوله بل يحتكني وجودها قبين فراغه على الأصح قاله شيخ الاسسلام ؛ قلت قوله فاولرينو الاستثناء الا بعد فراغ الستثنيمنه لم صموهوخلاف ماتقرر في فروع مذهبنا معاشرالمالكية من أن العمدة عندنا هوالصال الستنفى بالستنفى منه سواء نوى الاستثناء من أول الكلام أوفى أثنائه أو بعد فراغ الستنى منه (قول في كالرم الله فقط) قال في البرهان وأعماحهم على ذلك خيال تخياوه من كلام المتكلمين القائلين بأن الكلام الأزلى واحمد والها الترتيب فيجهات الوصول الى الخاطبين فاوتأخر الاستثناء فذلك فياتسهاء والتغيهدون الكلام وهذاغلط لأن الكلام ليسف الكلام الأزلى بل في السارات الى "بينغنا وهي في حج كلام العرب ولا يوجد فيه تأخر الاستثناء اه (قدله فهو مرادله أولا) قديقال كان قياس ذلك أن لإيتقيد دنك بكلاماقه وأن يكون الدارطى النبة أولا أى قبل فراء الكلام كاهوالقول السابق طيهمذا والفرق أن من لازمه تعالى ارادته أولا بحسلاف غده ليس فيه كبرقوة كالا يخفي سم (قَوْلِهُ وَقَدَدُ كَرَالْفُسْرُونُ) قَالَالشهابِكَانُهُ استَدَلَالُالاُ خَيْرِخَاصَةٌ وَ يُصَلَّحُ أيضادليلالقولُ عطاءُ والحسن اه و يمكن أن يستدل به لماقبل الأخبر أيضاقاله سم (قد أبه الح) لو تسميله والمجاهدون كان أوضح ليخرج غيرأولي الصرراذ الفرض أنه اعانزل بعدنك شيخ الاسلام (قهله طي الاستثناء) أي لأجله والافهو نسب على الحال بدليل أتهمأهر بواغير الإستثنائية حالاكانقر رفى موضعه (قهله كاقرأ مأبو عمرو) الشفيه في ثبوته عن النبي عَلِيُّ تواترا (قَهْلُهُ وَنحوه) عطف على ماروى وأراد بنحوه ماسلف من الأقوال عن غيرا بن عباس ماعدا القولين الأخير بن فان هذا الاصل لا يناسبهما كالا يخفى و بذلك يشعر تعييره بنحوه دون قوله وغيره وتعليله الأخبر من دون غيرهما ﴿ وأورد أنه كيف يصم تعلم هذا الأصا. بالنحوالمذكور معقوله كاروى عنه أيعن ابن عباس فان معناه انه روى عز ابن عباس انه استدل سنا الاصلالدي هو قولة تعالى « ولاتقولن لشيء» الح ومعلوماً نه لم يستدل طي أقوال غيره التي هي الرادبالنحو المذكور كانقرر الاأن يجاب إن الرادان هذا الاستدلال الماجه لاقو الغير وفكأ نهروى عنه فيكون قوله كا روى عنه مستعملا في معناه الظاهر بالنسبة لاقو الموفي معناه التشبيهي بالنسبة لافوال غيره سم (قه أه كاروى عنه) أي على الوجه الدي روى عنه (قوله قوله تعالى الخ) قد يقال قد تبين من تقر رو أن الاصل المذكور ليس قوله تعالى المذكور بل هوالقياس على ما أفاده \* و يجاب أن أصل القيس عليه أصل القيس في الحملة سم

ورنده الاستواني فاعل ذلك هذا الله أن يشاء الهواذ كر دبك اذا نسبت الى اذا سبت قول ان شاه الله وسئه الله النه الله وسئه الا أن يشاء الله المستناء (الشقطية) بأن لا يكون الستنى فيه توسانقوله واذ كر ربك أى سشيتر بك (أما) الاستناء (الشقطية) بأن لا يكون الستنى فيه بعض المستنى مك مك النصل السابق المنصرف اليه الاسم عند الاطلاق نحوما في الدار أحد الا الحار (نتاائم) أى الأقوال لفظ الاستناء (متواطي) فيه وفي النصل أى موضوع القدر الشترك بينهما أى المخالفة بالا أو احدى أخواتها حذوا من الاشتراك والحجاز الآميين والأول الأصل بينهما أى المخالفة بالا أو احدى أخواتها حذوا من الاشتراك والحجاز الآميين والأول الأصبح انه في الاستعمال و يحد بالمخالفة الذكورة من فير اخراج وهذا التول بمهى قوله (والرابع مُشترك في الاستمال ولا قائل بذلك فيا عامل (والحاسم) الوشت أن يديد بالمطوى الثاني أنه حقيقة في المنقطع عجاز في التصل ولا قائل بذلك فيا عامل (والحاسم) الوشت ) أى لا يدرى أهو حقيقة فيهما أم في أحدها أم في القدر المترك بينهما هول كان في المكلام الاستثناؤ شعه التنافص عيث قد صريحاوكان في الحداد لمعام وسيعه في آحاده

(قسول الشارح شسبه التناقض) لم يجمله تناقضا لأنه أغسا يكون بين فضيتين أومفردين كاقاله السيدوهنا بين اتباتشي، ونفيه في قضسية واحدة

(قه أبه ولا تقولن الشيء) قال البيضاوي أي لا نقولن الأجل شيء تعزم عليه أفي فاعله فها تستقبله الابأن يشاء الله أىالاملتبسا بمشيئته (قهأله ومثله الاستثناء) جملة معترضة بينالمطوفوهوقولهونذكرت والمعطوف عليه وهوقوله نسبت للإشارة الىأن الاستدلال بالقياس علىما فالآية لا بنفس الآية أى قياس الاستثناء على التعليق بالشيئة بجامع الاخراج في كل اذ التعليق اخراج حالة من حالتي الشخص مثلاعن الحكيم كقولك ان جتنياً كرمتك فقدا خرجت حالة غيرالجيء عن الاكرام كاأن الاستثناء اخراج لبعض أفراد المستنىمنه عن الحكم (قوله ولميين) أى الله تعالى أوابن عباس وقتا والرادعلى الثاني أنه لربينه فيالآية فلابنافي تعيينه في الآثر وهومارواه الحاكر في المستدرك وقال محبسه على شرط الشيخين عن إين عباس أنه قال اذاحلف الرجل على عين فله أن يستنى الحسنة (قه أهمن غير تقسد بنسيان) أى كاقيد به فى الآية (قهله توسعا) علة لترك التقييد أى وذلك لدليل آخر قام عندهم على ترك التقييد وهذا على أن النسيان في الآية عمني زوال العاوم عن الحافظة والدركة لاعمني الترك أمأاذا كان عمني الترك فلاتوسع (قيله فقوله واذكر ربك أي مشيئة ربك) قوله مبتدا وقوله أي مشئة ر بك خبره على تقديرالقول أى نقول في معناه أى مشيئة ربك فالحبر في الحقيقة هوقولنا نقول وقوله أى مشيئة ربك مقول الخبر الحسفوف (قوله النصرف اليه الاسم الح) أي فيو الحقيقة وإذا اقتصر السنف على تعريفه (قه أله لفظ الاستثناء متواط ) جعل على الحيلاف لفظ الاستثناء وهو قضة كلام جماعة لكن أنكره فالتاويح وذكر أنحل الخلاف الصبغ وأن لفظ الاستثناء حقيقة فيهما بلاخلاف (قهله أى الخالفة) أى أعمر من أن يكون معها اخراج أملا وهو تفسير القدر المشترك (قوله لانها الأصل) أىالراجح (قوله و يحد) أىالمنقطع عن الغول الناني (قولهمن غير اخراج) هذا القيدلاخراج المتصل (قهله فهو مكرو) أجاب المحشيان بأن الظاهر أن مراد المسنف القول الثاني ماحكاه أبواسحاق ان الاستثناء من غلا الجنس لا صعوحقيقة ولاعجازا وان قال العضد لانعرف خلافا في صعمة لله مم (قهله شبه التناقض) أعماقال شبه لأنه لاتناقض في الحقيقة كايعلمن التوجهات الآتية (قهله حيث يثبت الح) حيث تعليليمة والمراد بالثبوت الدخول وبالنفي الاخراج (قول الشارح أي الآحاد جميم) آخذه من†ل الاستغراقية وفي العشد حكاية لهذا للذهبالمراد بعشرةفيهذا التركيب،هومعن،عشرة باعتبار أفراده لميتغيروظاهره أن يقرأ افراده بالمكسر والمآل واحدوعلى كإيقا باللنهبين الآنيين ؛ واعلم ان عبارة ابن الحاجب في شرح للفصل هكذا لايحكم بالنسبة الابعد ذكر للفردات بكالها في كلام المتكلم فأذا قال قامالقوم الازيدافهم القيام أولا بمفرد موفهم القوم بمفرهه وانءتهم زيدا وفهم اخراجزيد منهم بقوله الازيدا ثمحكم بنسبة للقيامالى هذاللفردالذى خرجمنه زيداه قال بعض المحققين حاصله انك اذا قلت جاء القوم فقدنست أولا المجي الى القوم في احتال أن يكون في طريقة الإيجاب الكل أو الإيجاب البعض والسلب المعض الآخر وذلك لان تقرو الإيجاب والسلب مدتمام المكلام فاذا فلت الازيدام تصلاعه القوم تفرو السلب القياس الحزيد والإيجاب بالقياس الى مابتي وليس معني الاخراج الاالخالفة فيالحكم بعد التشريك فيالنسبة اه فالاستثناء متأخرعنالنسبة متقدمطي الحكي فهو اخراج من النسبة و بالخالفة بالباتي في المستنى في النقيض والعامل مسنداليهما معالكن بالتسبة الستني منه طي طريق الايجاب و بالنسبة السنتني على طريق سلب الحسكم بالنسبة عنه . وقول بيض المحققين على احتالأن يكون الخأشار بذكر الاحتمال ألى انه

دفع ذلك فيه ببيان الرادبه بقوله (والاصح وفاقا لابن الحاجب ان المراد بمسرة في قويك)مثلا لزيدعلى لاتناقض في النسبة أيضا لعدمالقطعيها للكلوقوله وليس معنى الاخراج الا المخالفة الجهده المخالفة جاءت من اخراج المستثنى من النسبة وقصرالحكم على الباق فأنه يفيد انه مخالف للستثنى منه في حكمه الآتى مدواداخولف به في حكمه فقددخل في نقيض ذلك المكمفيكون نفيالحكم المستنى منهعن المستثنى وانكان النفي لازما للمخول في النقيض فصدق قوله الآتي الاستثناء من الاثبات نني وصدق أيضا قوله المتقدم والقابل له حكم ثبت لمتعدد لان الاخراج

(عشرةٌ الا ثلاثة العشرةُ إعتبارِ الافرادِ) أى الآحاد جيماً (تُمَّاخُرُجْتَ ثَلَاثةٌ) بقوله الاثلاثة (ثمَّ أسند الىالباقي) وهو سبمة(تقديراً وانكان ) الاسناد (قبله ) أى قبل اخراج الثلاثة ( ذَكْرًا ) فكأنه قال له على الباتي من عشرة أخرج منها اللائة وليس ف ذلك الاالا ببات ولانق أصلا ليشمل الايجاب وألسلب فالمدفع مالسم هذا (قولِه دفع ذلك) أى شبه التناقض فيه أى في المدد وقوله ببيان مثملق بدفع وقوله بقوله متملق ببيان ﴿ قَوْلُهِ ثُمْ أَسَنَدَ لَكَ الْبَاقَى ﴾ ضمير اسند يعود الى المستد وهو لزيد في المثال المذكورُ ويصح كون المجرور وهو قوله الى الباقى نائب فاعل أسند (قوله أخرج منها الح) صفة لمشرة (قهله وليس فيذلك الا الاثبات ولانفي أصلا) فيسمه أنهذا مناف للقول بأن الاستثناء من الاثبات نلى الآتي تصحيحه.وحينئذ فقول المسنف والاصح وفاقا لابن الحاجب الح لا يجتمع مع قوله الآتي والاستثناء من النفي اثبات و بالمحكس لان ماهناصر يم في أنه لأنفي في الثلاثة وما سيأتي صريح في أن فيها نفيا.ولا مع قولهالسابق والقابل له أى لتخصيص اخراج الثلاثة فسلم يكن الخصوص الحكم اذلم يسند الاالى الباقى بمداخراج الثلاثة وما سبق صريح في أن الاخراج باعتبار الحسكم اللهم ألا أن يجاب عن الثاني بأن ماتقدم من أن التخسيص باعتبار الحكم انما هو بحسب الظاهر دون الحقيقة احكن ينافي هذا الجواب قول الشارح هناك نبه بهذا على أن المخصوص في الحقيقة الحكم اه الا ان يجاب بمنم المنافاة لان تخصيص الحكم يتحقق بتعليقه بالباقى بعسمه الاستثناء لان أيراد الحكيم على بعض مدلول اللفظ المرتبط به قصراه على بعض أفراد العام اذلايتوقف قصر الحكم على سبق تعميمه بلذاك ليس الا رجوعاعن الحكوهو غيرممتعرفي التخصيص ويؤيدناك ماتقدمهن جعل الشارح العام في قول المسنف التخصيص قصر

من النسبة بمغي منع الدخول فيها والمخالفة بالحكم بمغي قصره على ماعـــدا الستنني أمّا هو لأجل منم تعدى ذلك الحكم له الذي كان ظاهرا من اللفظ فأمدفع ماأورده سم هنا فتأمل (قول الصنف ثمأسند الى الباق ) أي حَبِر بالنسبة له ( قول الشارح فسكأنه المستنفي منه المقتضى دخولها فيالنقيض وهو معني النهي وقوله وليس فيذلك الا اثبات أي ليس فها حكم عليه وهوالسبعة الا الاثمات ولا نني فيها أصلاحتي بأتى التناقض اتما النني في الثلاثة المخرجة ولا اثبات فيها أصلا وانما لم يتعرض لحكم المستثني لعدم الاثبات فيه الذي هو أصل الشبهة (قوله أما هو يحسب الظاهر دون الحقيقة) قد عرفت أن التخسيص وهو قصر الحكم بالمفيالمتقدم موجود حقيقة وسيأتى له ذلك على الأثر ( قوله لان تخصيص الحـكم يتحقن الح) هذا حق لـكن لايناسب الاشكال فانهمبني على ان التخصيص بحسب الظاهر وما قاله في الجواب بحسب الحقيقة (قوله و يؤيد ذلك مانقدم) التأييد من جهةانهايسالمراد بالقصر خصوص الاخراجين الحسكم وانكان في العام المراد به الخصوص لامخالفة بشيء عن حكم شيءكما هو في العام المخصوص

(تولهوان يجاب عن الأول)قد هرفتأنه لاحاجة اليممه فساده لانه يج حقيقة كانقدم (تولفهو باعتبار الدلائض النسبة الخارجية) :« فان قبل كان المثالة في النسبة النفسية هي عدم الحسكم النفسي فكذلك في الحارجية هي عدم الحسكم الحارجية وقد ذكر العشد أن في الاستثناء اعلاما بعدم التعرض وهو ( { } 1) يستلزم عدم الحسكم ضرورة فيكون فيه لالفعل المثالفة ؛، فلنا الاعلام بعدم التعرض

الشيء ليس اعلاما بعدم ذلك الشيء وعدم التمرض اتما يستلزم عدم الحكم اللحكرى أو النقسى لا الخارجي 🛪 واعلماته برد على هــذا الجواب بحث وهو أن ماذكر انعا يأتى فباله خارج وهوالحبردون الانشاء الدى هو العمدة في الأحكام قاله السعد (قول الشار حأى معناه ) أشار به الى أنه ليس لازم معنى عشرة الا ثلاثة كا حل عليه العشد كلام القاضي بلهواسم مركب مداوله سبعةوهو المذهب وبرد عليه أموركشرة منها أن القسمية بثلاثة ألفاظ فصاعدا اذا جعلت امها واحدا عملي طريقة حضر موت و بعلبكمن غسسرأن يلاحظ فيهما الاعراب والبناء الاصليان بل يڪون بمزلة زيد وعمرو ويجرى الاعراب الستحق على الحرف الأخبر ليس من لفية العرب بلا تزاع كما نبه عليه صاحب الكشاف ولاشك أن عشرة الاثلاثة

فلا تنافض (وقال الأكثر المراد) بعشرة فياذكر (سبعة والا) ثلاثة (قريقة) لذلك بينت ارادة الجزء بلم المسكل مجاذا (وقال القاضي) أبو بكر الباقلاق (هشرة "الإثلاثة) أي ممناه (بإ زاها ستين مكرو ) وهو سعمة (وكركيب ) وهو عشرة الاثلاثة ولا تني أيضا على القولين فلاتنافض ووجه مكرو إلى وهو عشرة الإثلاثة ولا تني أيضا على القولين فلاتنافض ووجه تصحيح الأول ان فيه توقية بما تقدم من أن الاستثناء اخراج سخلافهما (ولا يتجوز ) الاستثناء والشيئين في المسلك على المتحقيدة المحلومية والمستثناء المراج سفرة المحتمرة المحتمرة إلى المنافقة القراق من المدخل لابن طلحة فيمن قال لامرا أنه انت طالق ثلاثا الاثلاثاء المراجع على المستثن والامدى (قبل ولا يتجوز (الاً كُدُرٌ) من الباقي تحديم العمرة الاستثناء المستثنا والمستثناء المستئن المحتمدة المتحديدة القراق وقبل الالمتحدث والمحتمدين أن كثر (ولا المستوى إلى المحروم اللا كثر (ولا المستوى المحروم اللا كثر (ولا المستوى من المصروم الله عن المصروم الدارة من المحروم المستثنى المدارة على المدروعات الدارة من المحروم المستفن وقبل المراقبة المتحددة القرل في مرحيه كثيره في الأكثر (وقبل الأستثنى من المدروعات ضيم أنف سنة الاخسرة وفيل الاخسمة (وقبل الاجتماد وقبل الاجتمادة) وقبل تمال هذابت فيهم أنف سنة الاخسرة وفيل الاخسين هاما الاختياد في المستفن والموائمة الاعتمادة المحددة المدروقيل الاخسية في المساق (وقبل الاختيادة على هذا القرل فيش ضيم أنف سنة الاخسرة إنفالا عشرة يتمال المتسمة (وقبل الاختيادة في المستفن هاما

العام على بعض أفراد، صادقا بالعام المراديه الحصوص وان يجاب عن الأول اماعتل ذلك أيضا بأن يقال مايآتيمن أن الاستثناء من الاثبات نؤهو بحسب الظاهر دون الحقية وامابأنه حيث حكيأته لانفي هنا فهو باعتبار الدلالة على النسبة الحارجية وحيث حكم شبوت النغي فهو باعتبار الدلالة على النسبة الدهنية كا جمع بذلك العضد عند الكلام على انالاستنناء من الاتبات نغي و بالعكس بين كلام الحنفية وكلام أهل العربية راجم سم (قهل فلا تناقض) حق التفريم فلا شبه تناقض لانه المدعى (قوله سنت ارادة الحزء) أي وهو السبعة بالكل أي وهو العشرة (قوله أي معناه) أي وهو سبعة يعني أن معني عشرة الا ثلاثة لهاسمان مترادفان مفرد وهو سبعة ومركب وهو عشرةالاثلاثة (قَوْلِهِ وَوَجِهُ تَصْعَيْحُ الأُولَ) الأُولَى أَصْحِيةُ الأُولَ اذْ القولان صَيْحَانَ أَيْضًا كَالأُولَ وَأَعَالأُولَ أَصْحَ كَا عبر به المصنف (قوله ان فيه توفية بما تقلم الخ) أى لما تقرر من أن الاسنادالي الباقي تقدير ابعد اخراج الثلاثة بخلاف القول الثاني والثالث فان الثلاثة قريئة على الثاني وجزء الاسم الموضوع على الثالث ولا اخراج فيهما (قوله خلافا لشنود) أي لجع دى شنود أى انفراد بهذا القول فهومصدر أوالتقدير خلافا لقول ذي شذوذ أي شاذ أولجم شذوذ أي شاذين و يكون جمعا لشاذ ساعيا (قو أوعن المدخل)اسم كتاب في الوثائق لابن طلحة المالكي (قُولُه أنه لايقم) بدل ما تقله أو بيان له على معنى من وحذف حرف الجرمعأن كان يطردكما أشارله في الحلاصة بقوله بوالخذف مع أن وأن يطرد بالخ (قوله قيل ولا الأكثر) عطف على مقدر أى لا المستفرق ولا الأكثر (قوله ان كان العدد ) أى ما يدل على المعدود لا العدد الاصطلاحي كأيشيراليه تقسيمه الى العدد الصريع وغيره (قوله وقيل لايستثنى من العددعقد صيح) أي

أى اذا جسل اسها للسبعة كان الاحراب المستمتق فى صدره فلم يكن محكيًا على أصل منقول عنه اذ يختل اعراب عشرة بحسب العوامل أها اذا أجرى الاحراب المستحق علىكل واحدمن المكالألفاظ مثل افى عبد الله وافى عبد الرحمن أوأ بقيت الألفاظ على ما كانت عليه من الاحراب والبناء على طريق الحسكلية مثل برق بحر هوناً بط شرافلانزاج فبه قاله السعد بيانا لما في الصند واظاره هنا فقيه فه المعمهة (قول المصنف والاستثناءمن النفي إثبات) لاير دعليم مالوقال لاألبس الاالكتان فقعدعر بإناو لأشكو الامن الشرع فترك الشكوى حيشلا بحنث على المعتمد لانه لااستثناء لان لفظ الاهنا نظام العرف لمنى الصفة مثل سوى وغير والأيمان تتبع المنقولات العرفيسة فمعناه الأبس سوى الكتان والاشكومين سوى الشرع كفانقله القرافي عن الشيخ عزالدين بن عبد السلام لكنهم قالوا ان الذي يقبع العرف ممللةاهو الحلف بغيرالطلاق أما به فيتبع اللفة مق الفتهر وان اشتهر العرف اللهم الأأن (۵۱) یکون العنی الانه ی هناعرمشهور

أىزمناطويلا كماتقوللن يستمجلك اصبر ألفسنة وكلقائل بحسب استقرائه وفهمه والأصحجواز الأكثرمطلقاوعليهممظم الفقهاء إذ قالوا لو قالباهطيعشرةالاتسمةازمهواحد(والامتثناءمناتنق إثباتُ وبالمكس خملافاً لأبي حنيفة ) فيهما وقيل في الأول فقط فقال ان السنتني من حيث الحسكم مسكوت عنه فنحو ماقام أحد الا زيدا وقام القوم الا زيدا يدل الأول على أثبات القيام ازبد والثاني على نفيه عنه وقال لا وزيد مسكوت عنه من حيث القيام وعدمه ومبنى الخلاف بناءعلىأن كل عقدمن عقودالعدد مستقل بنفسه فلايخرج من غيره لعدم تبعيته له بخلاف غيرالصحيح ووجه القول الصحيح أنه لامانع من استثناء العقد النازل من العقد الأعلى لأن الأعلى يتضمن من النازل عقودا بحسب مااشتمل عليمه (قوله أي زمنا طويلا) قال شيخ الاسلام تأويل الستني والمستشيمنسه اه و يؤيده تأخيره عنهما وكمانه علىهمذاجعلهما كناية عن الزمن العلويل لكن يانرم علىهسذا عدمالفائدة فيذكر الاستثناء إذ يكفي في الكناية ماقبسله وقضية كلامالكال أنه تفسير للستنني منه خاصة و به جزم شيخنا الشهاب و يؤيده الاستناد الذي ذكره الشارح لسكن يردهي هـــذا أن الستنني ان جعل أيضا كناية عن الزمن الطويل فسد المعنى بل ربحا كان الاستثناء حيناندمستفرقا والافلافائدةفيه ولاحاجة اليه وهذا كله عما يضعف مسذا القول بل يرده اه سم (قولِهوالاستثناءمن النفي) أي من ذي النفي وهو الكلام الذي دخسله النفي أو الستشي منه الواقع في كلام دخله النفي إثبات أي ذو إثبات أي دال عليه وبالعكس عطف على إثبات أفروالا - تثناء ملتبس بالمكس عماذ كرأى بالخالفة أي من الائبات أى من ذى الاثبات وهوالكلام أواا . من منه المثبت نفى أى ذو نفى أى دال عليه و يمبغى أن يلحق بالنفى ما في معناه كالنهى والاستفهام الانكارى (قوله فقال) عطف على قوله خلافا أى خالف فقال (قوله من حيث الحكم) أى وهو ببوت القيام ونفيه عن زيد في الشال المذكور (قوله يدل الأول على إثبات القيام لزيد) أي عنسدنا (قول اوقال الا) أي وقال البراءة الأصلية لامن الاستثناء أبوحنيفةلايدلعلىماذكر من ثبوت القيام لزيدأونفيه عنه في المثال المذكور (قولهومني الخملاف فتدبر (قول الشارحفقال الخ) قال الامام اتفق العاماء أبوحنيفة وغيره على أن الا الاخراج وان المستشى مخرج وان كل شي وخرج انالستثنى منحيث الحكيم من نقيض دخه لفي النقيض الآخر فهذه ثلاثة أمور متفق عليها و بقي أمروابع مختلف فيه وهوأ ناادا الح)سيأتىان الحكم عنده قلناقام القوم فهناك أمران القيام والحيم فاختلفوا هل المستثنى عرج من القيام أومن الحيم بهفنحن هو ايقاع المتكلم والتزاعه نقولمن القيام فيدخل فينقيضه وهوعدم القيام والحنفية يقولون هومخرج من الحكرفيدخل فينقيضه وهوعدم الحبج فيكون غبرمحكوم عليه فأمكن أن يكون قاما وأن لايكون فمندنا انتقل الىعدم القبام وجعل المحشى له الشبوت وعندهم انتقل الى عدم الحكم وعند الفريقين هو مخرج وداخل فينقيض ماأخرج منه ، فأفهم ذلك انتقال نظر أوأنالثبوت حتى يتحرر لك محل الزاع، والعرف شاهد في الاستعال أنه أعما خرج من القيام لآمن الحكم بهولا عمني الاثبات (قوله وهو يفهم أهـل العرف الاذلك فيسكون هو اللفة لأن الأصل عــدم النقل والتفيير اه وقال السعد

الكلام الذى دخله النفى) ويؤوالون أى الحنفية كلام أهمل العربية أتهمن الاثبات نفى أنه عباز تمبيرا عن عدم الحكم بالمدم فبهان الاستثناء لسرمور السكلام فالصواب ما بعده (قوله على إنبات) صوابه على النفي الح إذالعكس أعاهوفيه (قول الشارح يدل الأول على إثبات الفيام) سيأتي ان مدلو لهالنبوت عقتضي الدخول في النقيض فالدلالة على الاثبات لزوماو اعامنع ذلك ليتواردا لخلاف على محل واحد إذا الذي نفاه أبو حنيفة هو الدلالة على الاتبائوان كانت الدلالة على الثبوت منفية عنده أيضا الأأن ذلك المدموضع اللفظ عنده للشبوت الحارجي (قوله من ثبوت القيام) المراد به الانبات لان كلام أ ف حنيفة فيه الا أن يكون نفيه بنفي مازومه وكان في الشار حاحثباك فتأمل

والا ولى أن يقال ان الاتبات بحسب القصود من النفي والقصود ممع نفسه من ليس ماسوي الكتان فيكون الاستثناء متضمن للنع فتبق الاماحة وكذا الثاني تأمل (قول الشارح فيهما) كذا قاله الصنف في منع المواثع رداعلى مرقال انخلافه في الأول فقط وكون الخلاف فبهماهو الوافق للعني الآتي إذ لاوجه للتفرقة ولعل منشأ ذلك القيل مانقل ان أباحنيفة يقول حكم المستثنى من الانباث النفي لكن في العضد والاستوى انه أتما حكم عليه بالنفى عنسده

(هوله لكونه لازماله) المراد الزوم الانتقال في الجملة كانتهر في البيان لا الدعن التمثير في دلاله الانتزام (هوله بحسب الوضع) زاده مع على السعد للبتست للدعى إذ عمر الفي المواد المستقبل المستقب المستقبل ا

لتعلقاتها بواسطتها والثاني

هو الظاهر لأنهما هي

القصودة إذ لايقصد من

يقول قامز يد افادة حكمه

على زيد بالقيام بلىذلك

عدوه لازم الفائدة التي هي

ثبوت قبامه خارجا تدبر

(قول المعنفان تماطفت

فللزُّول) أي لوجوب

تساوى الماطيف في الحكم

وقوله فسكل لمايليه أي

لقريهوهو دليل الرجحان

بلامانع وقوله مالريستفرقه

أى لوجود الانع حينتذ

والمعنى مالم يستغرق كل من

الاستثناءاتمايليه وانام

يكون ما يليه منها ليشمل ما في

قولالشارح واناستغرق

غير الأول لأن الأول لم

يستغرق المستثنى منسة

لااستثناء آخرتم ان الراد

بالأول هو المستشيمنه سواء

كان واحمدا أو متعددا

والمتعدد مفردات أوجهل

على أن السنتنى من حيث الحكم غرج من الحكوم به فيدخل فى نقيضه من قيام أو عدمه شلا أو طوح من الحكم غرج من الحكوم به فيدخل فى نقيضه من قيام أو عدمه شلا أو غرج من الحكم في دخل فى نقيضه وجنل الاثبات فى كلة التوحيد بعرف الشرح وفى المفرخ نحو ما قام الازبد بالعرف العام (وَ) الاستثناءات (المستثناءات (المستثناءات (المستثناءات (فلاكرة) أى فهى عائدة للأول نحو له على هشرة الاأربية والدن الملائد فيلام المرتبئير قد أي نحو له على مشرة الاأحسة الاأربية الاثلائة فيلزمه سنة منها مالد (ليما يستنير قد أي نحو له على مشرة الاخسسة الاأربية الاثلاثة فيلزمه سنة

لكونه لازما له لكن انكار دلالة ماقام الدريد أي بحسب الوضع على ثبوت القيام لزيد يكاد يلحق بانكار الضروريات واجماع اهل العربية على أنه من النفي إثبات لايحتمل التأويل اهمم (قوله أو عز بهمن الحكمالة) أي لمبني قول أنى حنيفة على الثاني ومبنى قول غيره على الأول (قوله إذالقاعدة الح) عله البني على كل من التقديرين (قه لهوجعل الاتبات الح) فيمه أن يقال للحنفية أن الشارع أمر بالاتيان بهمة السكلمة من لم يعرف الشرع ولم يتقرر عنسده ولولا أن الاثبات فيها معروف بغير الشرع ماحسن ذلك سم (قه أبه والاستثناء ات المتعددة) أي مع اتحاد المستثنى منهو بقي عكس ذلك وهو تعدد الستتني منه واتحاد المستنني وسيأتي في قوله والوارد بعد جمسل متعاطفة وبيقي الكلام فما اذا تعددا هنا وفيا يأتى نحو لهطىعشرة وعشرة الاأر بعة والاثلاثة والااثنين وينبغي أخسدًا من كلامهم وكلام الفقهاء رجوع هده المستثنيات لكل من العشرتين فبالرمه ائنان وعلى قياس ذلك يقال فها اذا تعددت الستثنيات بعدا الحل وقديقال عبارة المسنف هنا صادقة بها اذا نعدد المستثنى منسه أيضا وفها يأتى صادقة بمسا اذا تعدد المستثنى أيضا فلا حاجةالى زيادة ذلك عليها مِم (قولِه فللا ول) أى السنتنى منه إلا ولااللا ول من الاستثناءات وان أوهمه كلامهم كاقال شيخ الاسلامولم يبال المصنف بهذا الايهام لوضوح المقام معالتأمل وعبارته شاملة لمسا استغرق غير الأول وهو ظاهراً "نالستنيات اذاعادت الستني منه مع استغراق غيرالاً ول بدون عطف كاسياتي في كلام الشارح فم العطف أولى لا "نالرجو عمع العطف أقرب بدليل انه عند عدم الاستغراق تعود الى المستثنى منهم الطف دون غيره فتأمل سم (قوله فكل لما يليه مالم يستغرقه) فاعل يستغرق ضمير كل والماء عائدة على مأمن قوله لما يليه والتقدير فكل عائد لما يليه مدة عدم استفراق كل مايليه وحين فقردعليه أنه يدخل في منطوقه مااذا استفرق غيرالأول مع انه لا يعود كل لما يليه ومااذا استفرق الأول فقط مع انه

كاهيندة وقد والوارد بدجم التكل فيوالمستنى منه فلاحاجة الهزيادة تعددالمستنى منه إذ لا تعددله لا نت المستخدة والم في الحقيقة لا أياخ المناطقة والفردات في الحقيقة مستخرجة ويبلل ما بالاستفراق الا تتم العالم فيه له كمانا الرجوع لتر ما لليوهو الرجوع كل بالميلخون ترجع اليه وان كانت مستخرفة ويبلل ما بالاستفراق علاق علا تعلف فيه لا كمانا الرجوع لتر ما ليلوهو الا ولدته بر افروال المنتسم المستخرفة أي أمام الميانية من كان الميانية والمودلة والسكارة من باب عموم السلب فسح جمل استراق السكارة البعض مفهو ملافع ولا معجود المعارضة والمناطقة و بطل الحكم في كلام السنف تعرز (قوله تحوله على عشرة الح) هنا الانتسان المستخرف هو مفه ولا يستحرف المناطقة والمناطقة المناطقة المستخرفة مناطقة المستخرفة والمناطقة المناطقة المنا لان الثلاثة نضرج من الأربعة بيق واحد يبخرج من المحسة يق أر بعة يضرج من المشرة نبق منة فان استغرق كل ما يليه بطل السكل وان استغرق غير الأول نحوله طوعشرة الااثنين الاثالانة الأأربعة عاد السكل وان استغرق غير الأول نحوله طوعشرة الا عشرة الاأربعة عاد يلزمه عشرة المعاشرة الإدارة المحتفرة لبطلان الاول والثاني تبعا وقيل أربعة اعتبارا الاستثناء الناورة بعد المحتفرة في عائد (السكلة) عيث صلحه لا نه النظام ومطلقاً (وقيل الستثناء (الوارد بعد جميل متعاطفة ) عائد (السكلة) عيث صلحه لا نه النظام ومطلقاً (وقيل انسين السكلة تغرض ) واحده واللسك نحو حبست دارى على أعمامي ووقفت بستان على المضاء وحبس النظام وسبلت سقايي لجيراني الأن يستفروا و الاعادللاخيرة فقط تحواً كرم المضاء وحبس دارى على أعمامي ووقفت ديارك على أقار بلك واحتفاظ المحاسلة المحاسلة المحاسفة المحاسفة السكل بتخلاف المفاء وثم مثلاً نظامة بالواو

لا يعود كل لما يليه على غيرالقول التأتي من الأقوال الثلاثة الهكية فيذلك فتأمله . ويرد على الشارح ان قوله فاذا استغرق كل مايليه بيان الفهوم مع أن ماعدا استفراق كل لما يليه من جملة السُطوق كاظهر مماييناه . ويجاب بأنه أرادبيان الأعم منالفهوم دفعا لمايتوهم منظاهر المان فىالصورتين الاخبرتين أعنى استفراق غسير الاول واستفراق الاول سم (قَوْلُه لان الثلاثة تخرج من الأر بعة الخ) لايخفي أن هــذا الصنيم وان كان صحيحا في نفسه لْكُن ٱلطابق لعبارة الصنف ان الحُســة تخرج من العشرة ثم الأربعة من هـنه الحسة ثمالثلاثة من الأربعة . وقال شيخ الاسلام فقول الصنف فمكل لما يليه هوظاهر فأطريقة ولهمطريقة أخرى جرى علها الشارح في مثالة تقتضي أن يقال فبكل من آخرها ومن باق كل من باقها عائد لما يليه اذ الخرج فيه من الحسة باق الأربعة لا الأربعة ومن العشرة باق الحسة لا الحسة أه (قهألهفاناستغرق كلّ مايليه) مثاله لهعلى عشرة الاعشرة الاعشرة (قهله وان استفرق غيرالاول) شامل للاستغراق بالزائد كما فيمثاله وبالمساوى تحو له عل"عشرة الاثلاثة الاثلاثة قال الزركشي بعد نقله هذا التعميم عن الحصول والمتهاج وهوفي الزائد بحب وفي الساوى معارض بأن الثاني يكون توكيدا كاقاله الرافس في الأقرار اه وعلى هذا فتمثيل الشارح بالزائد لعلهللاحترازعن همنا وشامل قوله وان استفرق غيرالاول مااذا استغرق بعض غيرالاول دون البمش تحوله على عشرة الااثنين الاثلاثة الاواحدا اديسدق انهاستفراق غيز الاول وضيته أن يعود الكل للمستشمنه فبالزمه أريعة فيهذا المثال ويحتمل أن محمل قوله غير الأول طيالعموم فيخرج مااذا استغرق البعض دون البعض كافيحذا الثال فيعود غير الستغرق لماقبله وماعداه للمستثني منه فيلزمه فيالثال المذكور ستة لان الواحد مستنى من الثلاثة يبتى اثنان يخرجان مع الاثنين المستثنى الأول من المشرة يبق سنة ولمأرف ذلك شيئا فليراجع اه مم (قولهاعتبار الاستثناءالانك) أى الستني الثاني من الاستثناء الأولأي.والأول مصر أيضا لآنه مع الثاني كالاستثناء الواحد وانكان على حدته غير مصر لاستغراقه وتوضيحه أن الستني الثالث وهو الأربعة يخرج من الستني الثاني وهوالعشرة يبق ستة فتخرجهمن المستثنى منه الأول وهو العشرة يهي أربعة (قهله بعدجل متعاطفة) الراد بالجل مازاد على الداحدة فتدخل الاتنتان كافي سفى الأمثلة (قهل حيث صلحه) أي لعود مالكل (قهله واحد) أشار بهذا الى أن النزام فيكونه غرضا واحدا أومتعددا لافيكونه مسوقا لنرض أملاكا يوهمه التن لانه اذا لم يسق لنرض فهو من العبث كا هو ظاهر (قهل تحوجيت دارى الح) أى فان الترض في جميع هذه الحل واحد وهو الوقف فإن التحميس والتسبيل والوقف ألفاظ مترادفة (قهله ووقفت) م اللَّمَة الفصحي وأوقفت لنقرديثة وقوله حبست بابه ضرب كما في المختار (قولُه والاعاد للاخيرة )

(قوله لكن الطابق الح) تأمله (قولهو يحتمل أن يحمل الح) هذا الاحتال هوالظاهر للقرب مععدم المانع بل هو المأخوذ من قول الصنف فكل لما يليه مالم يستفرقه على ما قررتاءسابقا لاعلى ماقروه فتأمل ثم رأيت فيالعد ماهوصر مح فيهذا (قوله الى ان النزاء في كونه غرضا الخ) أي النزام المأخود من التقييد بالقرض في هذا القول وعدمالتقييديه في غييره اذيؤخذ من ذلك تزام في أنه هل يشترط وحدةالقرض أولا وليس الرادالنزاع فأصل السئلة تدبر (قول الشارح لانه الظاهم مطلقها) اذ الامل اشتراك المطوف والمطوف عليه في التعلقات

(وقال أبُو حَنِيفَةَ والامامُ) الرازي (للاخيرةِ ) فقط لا به المتيقين (وقيل مُشْتَرَكُ ) بين عوده الكل وعوده للاخيرة الاستعاله في كل منهما والأصل فالاستعال الحقيقة (وقيلَ بالوقف ) أي الإبدري ما المقينة منهما ويتبين الم ادعل الأخيرين بالقرينة وحيث وجدت انتفى الخلاف كافي قو له تعالى «والذين لايدمون معرالله إلى آخر الى قوله الامن آل ٤ فانه عائد الى جيع ما تقدمه قال السهيل بالاخلاف وقوله تمالى (اعاجزاء الذين يحاربون الله ورسوله الى قوله الاالذين ابوا» فانه عائد الى الجيم قال ان السمعالى اجاعاوقوله تمالي « ومن تعلى مؤمنا خطأ الى قوله الأأن يصدقوا» فانه عائد الى الأخيرة أى الدية دون الكفارة قطما أماقو له تمالي والذين يرمون الحصنات مل بأتوا بأربعة شهداء الى قوله تمالى الاالذين قابوا» أي وان لم يكن الغرض واحدا عاد للاخبرة قال سبر هلاقال والاعاد للإخبرة ولما انفق معها في النرض فقط ليفيدعوده في محو قولك أكرم العاماء وأعثق عبيدك وحبس دارك على أعمامك وأوقف بستانك على اخوتك وسبل بثرك على جرانك الا الفسقة منهم الى قوله وحبس وما بعده على هذا القول فان ذلك قياسمه أه ي قلت هومعاوم مماسيق فلاحاجة للنصعليه (قولُهوقال أبوحنيفة والامام للاخيرة) أي مطلقا أي لفرض واحد أملاعطف بالواو أملا (قهأله ويتبين المراد طى الاخرين) أي الاشتراك والوقف (قوله وحيث وجدت) أي القرينة على عوده للكل أوللبعض وقوله انتني الحسلاف أي أثره والا فالقرينة لانتافي القول بالانستراك أوالوقف حتى ينتني أصل الحلاف نعم معروجودها لايظهر تفاوت باعتبار ذلك الحلاف (قوله كافي قوله والدين لايدعون معالله الخ) القرينة فيه وفي آية الحرابة بعده ان اسم الاشارة عائد الى جميع مامر اذلا عصص لبعض منه بالاشارة اليه فالاستثناء بعده عائدالي الجيم قالهشيخ الاسلام، وقال الملامة وقوله الي جميع ماتقدمه أي من قوله والدين لا يدعون وما يعده وفيه نظر بل هو عائد الى جملة قوله ومن يفعل ذلك يلق أثاما وحدها اه وجوابه أنه عائد لجميع ماتقدم بحسب العني لان هذه الجلة أعني قوله ومزينهل ذلك يلق أثاما بمنزلة أن يقال ومن يدم معالله إلها آخر يلق أثاما ومن يقتل النفس التيحرم الله الابالحق يلق أثاما ومن برن يلق أثاما الامن تاب ع فان قبل هذه الجل الق قدرتها ليست هي الجل التقدمة ولامو افقة لحافي العنى لان تلك صفيات وهذه مثبتات والاستثناء أعاينتظم مع هذه لامع تلك اذلامعني لأن يقال في سياق المدح والدين لا يدعون معالقه الهما آخر الا من ناب فيكون مدح الدين لا يدعون معالله إلها آخرمشروطا بعدم التوبة والإعمان والعمل الصالح وحبنثك لايصدق قول الشارح فانه عائد الىجميم ماتقدمه اداريسح عودهذا الاستئناء الى نفس الجل التقدمة به قلت الراد بعوده الى جميعما تقدم تعلقه به في الجُملة وذلك صادق بتعلقه عشمتات تلك الجمل المتقدمة الشار الى تلك الشبتات بالجُملة الذكورة ] كَاتَفُرُو وَفَذَلِكَ اشارِةَ الى تعميم تلك القاعدة وانها شاملة لمثل هذه الصورة فلا اشكال أصلا قاله مم (قولِه الى قوله الاالدين تابوا فانه عائد الى الجديم) قال العلامة أي جميع قرله أن يقتاوا ومابعده وأنت خبير بأن همذه مفردات لاجل لان ان الصدرية والفعل في تأويل مصدر وهو مفرد اه وجوابه أنهم تسمحوا في عد مثل همذه جملا نظرا الى أصلها قبل دخول أن والتسمح عثل ذلك جائز شائم لاينسكر (قوله وقوله تعالى ومن قتل مؤمنا الح) القرينة فيه عودالضمير في يصدقوا الى أهل القتيل وهم مذَّ كورون في الدية لا في التحرير ممَّ أن التصــدق أنمــا يتأتى في الدية لانها حق آدمى بحلاف التَّحرير قاله شيخ الاسلام (قهله فانه عائد الى الاخيرة) أي الجلة الأخيرة قال العلامة ولا يخفي أن كلا من قوله فدية مسامة إلى أهله وقوله فنحر بر رقبة مفرد لان الاول مبتدأ

(قول السنف وقد مشترك وقبل بالوقف ) انفقامع قول أني حنيقة فيالعود الاخبرة دون غيرهالكن عندهمالعدمالدليل فحالفير وعنده لدليل العدم كذا فالعقد والسعد ، ووجه اتفاقهمامعه انهعلى كلمن احتالى الاشتراك تدخل الاخبرة امافيضمن الكل أو وحدها وكذلك في احتالي الوقف. ثم انه بردعلي دليل الاشتراك انالاصل عدمه والحاز أولىمنه كاص (قوله والاعالقرينة الح)هذا اذا كان معنى الخلاف انه عقمقة فباذا أمااذا كانممناه انه لماذا سود كاهوظاهر الشارح فلاحاجة لمذاتأمل ( قُولُ الشارح وحيث وجدت الح) أي حيث وجدت قرينة على المرادعي أى قول من الأقوال فليس ذلك من محمل الحمالف وصراده بذلك دفعرماأورده من قالبرجوعة للاخيرة على القول الاول من انه اورحمالي الجميع ارجع لهفي آية القذف يهوحاصل الدفع أناانما تقول برحيمه للجميع عندعدم القرينة والقرينة هناموجو دقوهو أن الحلاحة ,آدمى لاسقط بالتو بة (قوله بأن هذه مفردات لاجل) انأواد مفردات حقيقة فلا وان أراد في قوتها منع قباسها عليها لانه قماس في اللغة

فانه مالله الأخيرة غيرعائد الى الأولى أى الجلد قطما لأنه حق آدى فلا يسقط بالنو به وفي مود. المماثلة أي همم قبول الشهادة الحلاف فعندا فعم وعداً في حنيفة لا (و) الاستثناء (الواردُ بعدُ مُعُرداتُ) محوتصدق على الفقراء والمساكن وأبناء السيل الاالنسقة منهم (أول بالكرّ ) أى بعوده المكل من الوارد بعدجمل لعدم استقلال الفردات (أما القرآنُ بَنِي الجُملتينُ لفظاً) بان تصعف احداها على الأخرى (فَكَرَ يَشْتَنِي النَّسُويةُ) بينهما (في غير الذكور كما) أي فيا لم يذكر من الحكم المعاوم لاحداها من خارج (خَيَادَقُلُ لاُوريُوسُفُ) من الحقيقة (و التُرَيِّ) منافى فولما بتنفى التسوية في ذلك مثاله حداث أبي داود لا لايولن أحدكم في الما الدائم ولا ينتسل فيه من الجناباته فالبول فيه ينجسه بشرطة كاهو معلوم وذلك حكمة النهى قال أبر يوسف فكذا الاقتسال فيه القرآن بينهما وواقعة أصحابه في الحكم لدايل غير القرآن وخالفة المؤفى فيه

والثاني معطوف عليه اه وجوابه ماحمهن انهم تسمحوا في التمثيل بذلك (قدله فاندعائد الى الأخبرة) أى الجلة الأخرة وهي قوله وأولئك هم الناسقون (قهله قطما) أي انفاقاً فَيهــما فقوله قطما راجع لقوله فانه الى الأخبرة وقوله غبرعائد الى الاولى وقوله لانه حق آدمى الج بيان لقرينة علم عوده الى الاولى (قهله الحلاف) أى السابق وقوله فعندنا نبرأى لانا تقول بعود الاستثناء الوارد بعدجل متعاطفة الىجميع الجلل مالم تقرقرينة فليعدم العود فيبضها وعند أيحنيفةلا لأنه يخصه بالاخيرة فعدم قبول الشهادة عنده في الآية المذكورة من تمام الحدوهو لايسقط بالثوية . ووجه كونه من تمام ألحد أنه قذف بلسانه فجزاؤه قطعه لكن قطعاً معنو يأكذاقيل \* وفيسه أن جعله من تمام الحد لايناسب لان الحدفعل تجب اقامته طى الامام لاحرمة فعل . ووجه فصل هذه الآية عماقبلها بقول الشارح أماقوله تعالىالخ وان شاركتها فيرجوع الاستثناء للاخيرة الحلاف للذكو رفيرجوعه لمساقبل الاخيرة أيضا في هذه دون الآية التي قبلها (قوله أما القران الخ) مناسبة هذا لما قبله ظاهرة فإن الاختسالاف في ثبوت حسكم احدى الجلتسين للأخرى نظير الاختسلاف فيوقوع الحسكم المذكور بعسد احسدى الجلتين لمساقبانها قاله سم وقول المستف أماالقران مقابل لحسدوف تقديره ماتقدم فيجل لميسلم حكم احداها من خارج وأما القران الخ وهذا القران هوالمسمى عند عاماء الماني بالوصل وهوعطف بعض الجل على سف وأما الفصيل فهو عدم العلف (قهل لفظا) منصوب على التمييز عن النسبة أو نزع الحافض وقوله حكما تميزمفرد لفير أومنصوب بزع الحافض (قهله فيذلك) أى الحكم الذي لمِيذَكر (قول مثاله حديث أنى داود) قال الشهاب رحمه الله تعالى: الحكي الذكور هو النهي فتشاركا فيه والذي لمُردَّكُ هو التنجيس بهما اه وقد يقال لاحاجة لاعتبار ماذَّكُم لمامن الحي لان الصنف لميعتبرذلك فيالقران فاله سم قلت اعتبارذلك يتوقفعليه محة القران وقوله لآنالص نف لميعتبر ذلك في القرآن ممنوع بل الذي لم يعتبره فيه هو الذي لم يذكر كاهوظاهر (قهله لايبولن الح) عطف بيان على حديث أو بدلمنه و يصح كونه استثنافا بيانيا (قوله بشرطه) أىوهوكوناآلاء قليلا دون القلتين أوتفره وهدفاطى مذهب الشافعي وأمامذهبنا معاشر المالكية فالمدار في التنحيس طىالتغبر من غير نظر لقلة المساء وكثرته كماهومقر ر في الفروع (قهاله كاهو) أي التنجيس معساوم أى بدليل خارج عن الآية (قوله وخالفه للزني فيه) أى في الحكم الذكور في مثاله لما ترجم عنده على القران فهوموافق لا في يوسف في ان القران يقتضي التسوية بين الجلتين كاقاله الصنف وعالف له في حكم المثال المذكور لما ترجح عنده من دليل آخر عير القران على مايفيده القران من التسوية

الثانية الخ) رد على العبد القائل بأنه عائد المالتقسيق ور دالشيادة اتفاقا (قوله فيوقو عالحكي) الاولىفي عود الأستثناء (قوله لم يعلم حَمَ احداها اللهِ) فيه ان ماتقسدم لافرق فيه بين ماعلم حكمه ومالا (قوله وهوعطف الح) الوصل غير قاصر على العطف كاه مماوم (قوله عن النسبة) فيه شيء (قوله لان المسنف لم يستردلك) سىانەلىستر انه لابد من التسبوية بنهمافی حکیمڈ کو ربل مقتضاه انهلأبسوى بينهما فيحكم غيرمذكور يقيده قولالشارح أىفهالم يذكر من الحكم لكن عذر الشياب عبارة المن فاسا توهم ذالث والداأ ولها الشارح ( قوله قلت اعتبار ذلك يتوقف الخ) لاوجه له بل القرانهو عطف أحدى الجلتين على الاخرى كافي المسنف وفدعر فتان الدي غرهمعبارةالمتن

(قولالشارجوفي عودمالي

(قول الشارح بعن مينته) فاتداو يج ملاق الدرة فل ما يتوقف عليه الذي، وعلى ما على عليه أحكم توف عليه أم وكلاهما شام في مواشرح والشرة في المراقب والإيكون داخلاق الذي، وعلى ما على على الشرح والشرة في المراقب على المناقب والإيكون داخلاق الذي ولا مؤترا فيه ، وفي اصطلاح الشكل المناقب عليه الشارة والمناقب على المناقب المناقب على المناقب

لماترج طىالقران فيأن الماء المستمدل في الحدث طاهرلا نجس ويكفى في حكمة الهي ذهاب الطهورية (الثاني) من المخصصات المتصلة (الشَّرَّطُ) بمني صينته (وهو) أي الشرط نفســـه (مَا يَلْزَّمُ مِن عَدَىمِ السَّمُولا يُلزَّمُ مُن وجودهوُ جودٌ ولا هدمٌ المالة )احترز

(قوله اساتربح الخ) قوله ترجح صفة الوهى عبارة عن دليل وقوله فيأن المداء المح متملق عحلوق اسمة أيضا لما وقوله في أن المداء المح وصفة الهي الخيار المداخ وقوله و يكفى ف حكمة الهي الخيار المداخ وقوله و يكفى ف حكمة الهي الخيار المداخ المداخ القوله و يكفى ف حكمة الهي الخيار المداخ المداخ

كلها فيوجد المشروط فاذاقيل أن طلمتالشمس

و يؤيد هذاقول الشارح

الملامة بمدقوله أكرم بني

تمم ان جاءوا أي الجائي

منهم فانه بدل على أن الخصص هو جاءوا غايته

انه بواسطة الرابطة وهو

الاداة وحيئك فدخول

الشرط اللفوى في تعريف

الصنف الاغبارعليه ثمان

افادته التخصيص بناء على

ما قاله العند من ان هدا

التركيب قد يستعمل في

شرط شبيه بالسبب من

حيث الهيستشبع الوجود

وهو الشرط الذي لم يبق

السبب أمر يتوقف عليه

سواه فأذاو حد ذلك الشهط

فقدوج دالاسباب والشروط

فالبيت مضىء فهممنه انه لايتوقف اضافه و إلا علامها والله أى ولأنه يستمعل فهالم بين السبب سواه بخرج ما الولا فالد النسط لقم أى بستم النه النسب النه ودلالة النقط وان لم يدخس في الواقع و يحكم النقل أوالشرع فاذا قلت أكرم بن تمم ان دخلوا فلولا الشرط لم وجوب الاكرام حميمه مطلقا لوجود المقتضى تاما فاستنبع متنشاه وجوب الاكرام حميمه مطلقا لوجود المقتضى تاما فاستنبع متنشاه فيتنقى الرجود والدائم المنافز والمنافز وال

بانتيد الأول من الناتم فانه لايازم من عدمه شيء وبالتانى من السبب فانه بلزم من وجوده الوجود و بالثالث من مقارنة الشرط السبب فيلزم الوجود كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكة مع التصاب الذي هو سبب للوجوب ومن مقارنته للمائع كالدين طي القول بأنه مانع من وجوب الزكاة فيلزم المدم فازوم الوجود والسدم في ذلك لوجود السبب والماني لا لذلت الشرط ثم هو

عقل كالحياة العلم وشرعي كالطهارة الصلاة وعادي كنصب السلم لصعود المعلج وسيأتى كلام يتعلق بذلك اه منه ( قَهْ لُه القيد الأوَّل الحُ ) القيد الأوَّل هو قوله يلزم من عدمه العدم والقيد الثاني هو قوله ولايلزم من وحوده وجودولاعدم والقيد الثالث هو قوله الناته و واعلم انهم لم يتعرضوا للحقرز قوله ولاعدم أي ولا بلزم من وجوده عدم و يخرج بهالمانمالأته يلزم من وجوده ألمدم ولعل عدم تعرضهم الناك للاستفناء عن اخراج المانع بهذا باخراجه بماقبلهمن قولهما يلزمهن عدمه العدم فليتأمل اه منه (قهله و بالثالث من مقارنةالشرط الحرُ) اضافةمقارنةالشرط من اضافة الصفة الى الموصوف أي الشرط القارن وكذا قوله ومن مقارته للانم ثمان الاحتراز هناعن خروج الشرط المقارن لما ذكر عن التعريف والراد دخوله فالاحتراز هنا عن الخروج بخلافه بالنسبة للقيد الأول والثاني فهو عن الدخول ولا محذور في هذا اذ الاحتراز يكون عن الدخول وعن الحروج. ثم ان مقتضى صنىمالشار - ان قول المنف اناته مختص يقوله ولا يلزم من وجوده وجود الزُّوأنه لايرجع لما قبلة أيضا أي قوله مايلزم من عدممه العدم والوجممه رجوعه له أيضا لاخراج المانع اذا قارن عدمه عدم الشرط قانه يلزم حينتذ من عدمه المدم لكن لالداته بل لعدم الشرط الذي قارته فعدم للنائع وحده يخرج بقوله ينزم من عدمه العدم وعدم المانع مع عدم الشرط يخرج بقوله الشيرط اذا قارن السبب لان ترتب الوجود حيننا على السبب لاعلى الشرط ودفع توهم لزوم المدم من وجود الشرط اذا قارن المانعلان ترتب المعمحينة على وجود المانع لاعسلى وجود الشرط اه ووجهه ظاهر فانه فيالصور الحترز عنها بالثالث لم يازم الوجود من وجود الشرط ولا العسدم من وجوده أيضا به لايقال بل ازم ماذكر من وجوده اذ لامعنى الزوم الاعدم الانفكاك وهو متحقق فان الوجود والعدم لم ينفسكا عن وجوده في الصور المذكورة ، لانا نقول أنما يصح هذا لوكان المسنف عبر بقوله ولا يلزم وجوده وجود ولا عــدم لـكنه عبر بقوله ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم الخ فأتى عن الدالة على ان المزوم ناشئ عن وجوده و يواسطته وقد علم اله لادخل لوجود الشرط في الوجود ولافي المدم في الصور الذكورة اه منه (قه لهمم النصاب) متعلق عُوله كوجو دالحول (قه له عمه عقلي الخ) هذا التقسيم في الصدك أصله وغيره حيث قال الشرط ينقسم الى عقلي وشرعي ولغوى أما المقلى فكالحياة إلى أن قال وأما اللفوى فمثل قولنا اندخلت الدار من فولنا انتطالة ان دخلت الدار فان أهل اللغة وضعو اهذا التركيب ليدل على أن مادخلت عليه ان هو الشرط والآخر الملة. عليه الجزاء هذا وان الشرط اللغوى صار استماله في السبية غالبا اه وأور دال كال هناان ظاهر عبارة الشارح الاالشرط المرف هو المنقسم والاالفوى بمنى الصيغة داخل فيه وليس كذاك اذالشرط بمنى الصيفة سبب جمل كاحرره شيخنافى تحريره أخذامن القرافي فان التكلم بمحمله بحيث يلزمهن وجوده الرحد ومن عدمه الصمكانو افقه قول الشار حفينعدم الاكرام المأمور به يا تعدام الحيي ويوجد يوجد يوجوده اذا امتثل الأمر وهذا من الشار حينافي تقسمية أه أماقوله ظاهر عبارة الشارح الخ فوجهه انهجل من الاقساء الشرط اللغوي وصفه بأنه الخصص وقد تقلم ان المخصص هو الصيغة حيث قال الثاني من

{ قول الشارح وهو المخصص ) لان مدار التخسيص على المني أو يقال هو المخسس باعتبار داله كاقاله الحشي على مافيه ولو كان مدلوله عقليافانه من حيث دخول الأداة عليت لفوى فأندقم مافي مم تأمل (قول المنف وهوكالاستئناءالخ) حاصله انه قيسل ان الشرط على الحسالاف في الاتصال في الاستشناء وقبل لابل واجب الاتصاله والأول الأصموانه قيل اته عائد على الحالف فيالمود في الاستثناء الذي الأميح منه أنه عائد إلى الكل وقسل لاملهائد المالكل أتفاقا والأول أصح قال المسنف وعلى ذلك الأصح هو أولى بالعود وبهذا يتدفع ماأطال به بضيم هذا فتأمل ( فوله لشمل القردات كان أولى ) فيه ان الحسالاف أعاهو في الحل أما للفردات

فمحل وفاق

ولنوى وهو المخصص كما في أكرم بنى تميم إن جاءوا أى الجائين مهم فيندم الاكرام المأمور به إنعدام المجمء ويوجدبو جودها ذا امتثل الأمر ( وهو ) أى الشرط المخصص (كالاستثناء إنسالاً) فق وجود به منا الخلاف المقتدم على الاسمح الا تن لما تقسدم من أن أصله فى إن شاء الله وهو صيفة شرط وقبل يجب انسال الشرط انفاظ وعليه اقتصر المصنف فيشرح المهاج حيث قال الافعلم فيذك تراما ( وأولى) من الاستثناء (بالمؤول الكراكر ) أى كل الجل المقدمة عليه نحو أكرم بنى تميم وأحسن الى ريمة واخلع على مضر انجاءوك ( على الأصبح ) وقبل بعودالى النفاظ والذي أن الشرط له صدر الكلام

الخصصات المتعملة الشبرط بمعنى صيغته ءوأما قوله وليس كذلك فان الشبرط بمعنى صيغته سبب جعلى فيقال عليه أما أولا فالشارح لم يزد فلماذكروه كما مهت الاشارة الناك وأما ثانيا فيجاب بأنكوته جليا أما هو بحسب الاستعال الغالب لكنه بحسب الأصل شرط السبب كما أفاد ذلك نص العضد المتقدم على أن كون الشرط عمني الصيغة هو اللفظ ولا يصدق فيه السبب الذي ذكره وهومايلزم من وجوده الوجود ومن عدمه ألعدم أذ اللفظ يوجد ولا يوجد المشروط ويعدم و يوجب المشروط ألا ترى انه لو قبل إن دخلت الدار فأنت طالق فقد وجد الشرط اللفوى وهو السيفة ولم يوجد طلاق بمجرد ذلك وانما يوجد عند وجود معناه فالصمسيغة أنما تفيد جمل المغي سببا للطلاق مثلا وأما قوله كما يوافقه قول الشارح الح فممنوع منعا ظاهرا اذ قول الشارح اذا امتثل الأمر تصريح بأن مجرد الشرط وهو الحيم، لا يلزم من وجوده وجود المشروط وهو الأكرام وان وجودالا كرام أبما يترتب على الجيء اذا انضم ألى الجيء الامتثال ومعاومان الامتثال خارج عن الشرط فلرباز ممن وجود الشرط وجود الشروط حي يتحقق معني السببية بل هذا من الشارح تطبيق لهذا المثال على ماعرف به الشرط وبيان لأنحذا الشرط لايلزمهن وجوده الوجوداتاته بلكاقارنه من الامتثال قاله سم قال ثم رأيت شيخنا العلامة أفاد ذلك فللما لحد، وبهذا ينظر في قول شيخ الاسلام بين به أي بقوله اذاً امتثل الأمر ان المراد بيان معني الشرط بعد وجود الشروط بمعني السبب الجعلي والا فقدعرف أن الشرط لايلزم من وجوده وجود ولاعدمالداته الصادق ذلك بالصيغة و بالتعليق المذكور اه من سم (قَوْلُهُ وَلَنُوى وَهُو المُنْصَصُ) فيه ان المُنْصَصِ هُوالْصِيْفَةُ كَا قَدْمُهُ وَلَا يَخِيْ أَنْ الصِيفَةُ لَا يَصِمُ أَنْ تكون قمها من الشرط المعرف بقوله مايلزم من عدمه العدمالح وقد تقدمت الاشارة الى ذلك ويمكن أن يجاب بأن التقدير وهو المخصص صيفته (قوله على الأصح الآتى) أي فيه الخلاف على الاصم المذكور ومقابل الاصح هوقوله وقيل يجب اتصال الشرط اتفاقا ثم اناستشي هذاالقائل بالاتفاقان شاه الله احتاج للفرق بينه و بين بقيةالشروط والا أشكلالاتفاق معوجودالخلاف فيه فليتأمل اه منه (قهله من أن أصله) أي أصل الحلاف في الاستثناء وهو خلاف ابن عباس ومن معه وقوله في ان شاء الله خبر أن من قوله من أن أصلهالخ وقوله وهو أى ان شاءالله صيغة شرط (قهله وأولى من الاستثناء الخ) قال شيخ الاسسلام وجمه الأولوية يعرف من الفرق الذي بعمده أه قلت عَكن أن بوجه بهاأ أيضا للقول السابق أنه يجب الاتصال اتفاقا بخسلاف اتصال الاستثناء ففيه الحلاف وذلك لان منافاة الانفصال مع التأخير لما له السهدر أقوى من منافاته لما ليس له الصدر ويمكن أيضا أن يوجه به الاتفاق على جواز اخراج الأكثرية بأن يقال لماكان له الصدر كان كأنه مذكور أولاوصار العام المذكور بعده كأنه لا يتناول مازاد عليه ثم ان تضعيف الفرق المذكور الإيرى هنا فتأمله اه منه ( قهله أى كل الجل ) لوقال كل المتعاطفات ليسمل المفردات كان أولى

نحو أكرم بني تمم الفقهاء خرج بالفقهاء غيرهم وهي (كالاستثناء في الموَّد) فتمودالي كل المتمدد على الأصح (ولو تقدَّمَتْ ) نحو وقفت على أولادي وأولادهم الهتاحين ووقفت على معتاحم أولادي وأولادهم فيمود الوصف في الأول الى الأولاد مم أولادهم وفي الثاني الى أولاد الأولاد مع الأولاد وقيل لا (أما المُتَوَسَّطَةُ ) نحو وقفت على أولادى المتأجين وأولادهم قال المسنف بمدقوله لانما فيها نقلا ( فالمختارُ اختصاصها بما وَلِيتُهُ ) ويحتمل أن يقال تعود اليماوليها أيضا (الرابع ) من الخصصات المتصلة (الفايةُ ) نحوأ كرم بني تعم الى أن يمصوا خرج حال عصيا نهم فلا يكرمون فيه وهي (كالاستينناء فى المورد) فتمود الى كل ما تقدمها على الأصبح بحواً كرم بني تميم وأحسن الى ربيمة و تعطف على مضر الى أن يرحلوا (والمرادُ) بالغاية (غاية تَقَدَّمَهَا محموم يشملُها لولْمِ تأشِيمتُلُ ) ماتقدمومثل قوله تعالى «قاتاوا الذين لا يؤمنون بالله» الى قوله (حتى يُعطوا الجزية ) فأنها أولم تأت لقاتاناهم أعطوا الجزية أملا (وأمامثلُ) قوله تمالى سلام هي (حتى مَطْلَكُ م الفجر) من غاية لم يشملها عموم ماقبلها فان طاوع الفجر ليسمن الليلة حتى تشمله (فلتحقيق المدوم) فياقبلها كمموم الليلة لأجزائها في الآية لالتخصيص قاله شيخ الاسلام (قد أله فيومقدم) أي لتوقف تعقق المشروط على تعققه (قو أله و يكون جهالم أكثر) فيه جمل الضارع النبت حالاً وهو ممتنع فيؤول في ذلك بالماضي والواو عاطفة أوالواو حاليبة وهو خبر مبتدا عدوف كذا قيل ولا ضرورة الله الواوعلى الحال حتى يرد الاشكال بل لامانع من حمل الواوعلى الاستشاف أوعلى العطف على جملة نحوا كرمالخ أى وذلك نحوا كرمالخ اه منه ي قلت الا يخفى بعد كل من الاستثناف والعطف (قه له تسميم) اراد بالتسميم الدار ادبالو فاق قول الأكثر مثلا لاته قريب من الوفاق والفرق يبنه وبين ماذكره من الجواب تعمل التسمح لم برد معني الوفاق بل معني مايقرب منه كقول الأكثر وكان المنعلي الشبيه أي كالوفاق وعلى الجواب أراد حقيقة الوفاق لكنه وفاق عصوص اه منه (قرأه إنه لابدالخ) أي لابد في التخصيص الشامل التخصيص بالشرط وغيره (قوله قريب من مدلول العام) أي وهذا لا يتحقق مع اخراج الأكثر (قه له الاأن بريد الخ) استثناء من قولة نسمت فهو حواب عنه (قولهمم أولادهم عمقولهمم الأولاد) اشارة الى أن مدخول مع وهو أولاد الأولاد في الأول والأولاد في الثاني هو التبوع لتعلق الوصف به أولا (قهله فالالسنف) الأولى فقال لانه جواب أما (قوله خرج حال عصياتهم) قال الحكال تنبيه على أن المعوم في حالة التخصيص بالفاية عموم في الأحوال لا في الأشخاص فالقصر لبني تميم على بعض أحوا لمير لالبني تميم على بعضهم وكدا القول فى التحسيص بالشرط اه ي وفيه عهد لان هذا مسلم في تحوهذا الشال لامطلقا إدلوقيل مثلا قرأت سور القرآن الى سورة الناس واشتريت بخيل الستان الى نخلة كذا ودلت القرينية على خروج الفاية

> كان ذلك عموما في الأشخاص ملا شبهة على أنه عكن منع ذلك في الشال الذكور بأن الراد الأعرمن الأشخاص والأحوال فانه ان وقع العيان من الجيع فالمموم في الأحوال والاخراج من عمومها أو من بعضهم فالاخراج من عموم الأشخاص وقول الشارح خرج حال عصياتهم الح فرض مثال لايخصص (قوله لقاتلناهم) أي لكنا مأمورين بقتالهم بذلك فاللازم الأمر بالقتال لانفس القتـال فــلا يرد انه قــد يُتخلف لو لم تأت الفاية ( قَهْلُه من غاية لم يشملها عمسوم ماقبلها )

فهو مقدم تقديرا بخلاف الاستثناء وضعف بأنه انما يتقدم على المقيديه فقط (ويجوزُ اخراجُ الأكثر به وفاقا ) نحو أ كرم بني تميم ان كانوا علماء ويكون جيالهم أكثر بخلاف الاستثناء ففي اخراجً الأكثر به خلاف تقدم.وفي حكاية الوفاق تسمح لما قدمه من القول بأنه لابد أنبيقي قريب من مداول العام الأأن ربد وفاق من خالف في الاستثناء فقط (الثالث ) من الخصصات التصلة (السُّفة )

(قوله أو الواو عاطفة) لايسح العلف هنا أسلا ومثله يقال فيما بعد تأمل ( قوله الاولى فقال لانه جواب أما) فيهانجواب أما فى المأن وهذا لايسمج جوابا وهو ظاهر ( قوله ودلت القرينة الخ) احتراز عن كونها لتحقيق المموم

(كذًا) قولهم (قطمتُ أصابِعةُ من الخِنصِر الى البِنصِر ) بكسر أولهما وثالثهما فان الفاية فيه لتحقيق الممومأى أصابمه جيمها بأن قطع ماعدا المذكورين بين قطعيهما وأوضح من ذلك من الخنصر الى الابهامكما عبريه فيشرحي المتصر والمتهاج وعدل عنه الى ماهنا لما فيهمن السجع مع البلاغة المحوج الى التدقيق في فيه المراد وذكر مثالين لان الغابة في الثاني من المنيا بخلافها في الأول ( الخامس ) من الهممات التصلة (بَدَلُ البمض من الكُلُّ) كاذكره ابن الحاجب بحواً كرم الناس العلماء (ولم يَدُ كودالاً كَثرُ ونَ وصو مهم الشيخُ الامامُ) والدالمنف لان البدل منه في نية الطرح فلا تحقق فيه لهل يخرج منه فلا تخصيص به (القسمُ الثاني) من الخصص (النفصلُ ) أي مايستقل بنفسه من لفظ أوغير موبدأ بالنبر لقلته ققال ( يجوزُ التخصيصُ بالجس ) كما في قوله تمالي في الريم الرسلة على عاد تدمر كَلْ شِيء أَي مُهلَكُ فاناندرك بالحس أى الشاهدة مالا تدمير فيه كالساء (والمقل) كما في قوله تعالى الله خالق كلشيء فإناندرك بالمقل ضرورة انه تمالي ليس خالقالنفسه (خلافًا لشُذُوذِ ) من الناس مُوله ابس من اللياة قال عليه ان ذلك لا دخل له في انتفاء كون العابة التخصيص لانه لو قيل سلام هي الى آخرها لم يكن فيه تخصيص أيضا بل تحقيق للعموم مع ان الفاية شملها عموم ماقبلها لان آخر الليلة جزء منها الا أن يجاب بأن الراد الاشارة الى أن التي لتحقيق العموم قد تمكون غيرمشمولة لماقبلها كهذا المنال وقدنكون مشمولة له كالمثال الآنى بخلاف التي للتخصيص لاتسكون الا مشمولة لما قبلها فليتأمل اه منه (قه إله بكسر أوله إو ثالتهما) و يجوز فتح الثالث فيهما (قه إلهم البلاغة) هي مطابقة السكلام لقتضي الحال والحال هذا هو اختبار السامع هل يدرك الماني الدقيقة أم لا (قوله الهوجائن بالجرنت البلاغة باعتبار تأويل المطابقة بالكون مطابقا وأماقول شيخ الاسلام نعت لما أو الكلُّمن السجم والبلاغة فنبر بين فتأمله (قه إله فالثاني) أي وهوقوله قطمت أصابعه وقوله في الأول أى وهو سلام هي حتى مطلع الفجر (قه أبه بدل البعض) مثله بدل الاشتبال كأعجبني يدعامه كانقله أبرحيان عن الشافعي قاله شيخ الأسلام (قُولُه في نية الطرح) فيه ان معني كونه في نية الطرح أنه غير مضمدعليه لأأنه لايذكر وحينتذفا وجهالتسويب المذكور (قولهما يستقل بنفسه) أتى بان لايحتاج الى ذكر العام معه وقوله من لفظ أو غيره أشار باللفظ الى الخصصات اللفظية الآنيسة كتخصيص الكتاب بالسنة وعكسه و بغيره الى الحس والعقل (قولِه فاناندرك بالحس أى الشاهدة) تفسير الحس بالشاهدة نظرا للرّية والا فالحس في كلام المسنف شامل للحواس الحس معان الحاكم انماهوالمقل بواستطهافيرجمذلك الىالتخسيص بالعقل والالكاقتصر جاعةمنهم ابن الحاجب على العقل وفي نسخة بجوز التخسيص بالحس والسمع وأسقطه في النسخ المتمدة اكتفاء بالحس شيخ الاسلام ، قلت الشاثم فى الاستعال ان الراد بالعقل ما بدرك بالعقل بالأنوسط الحواس و بالحسيما بدرك به بو أسطة الحس فاو اقتصر على المقل لتوهيقصر الخصورعل العقل وحدمولا يشمل التخصيص به يو اسطة الحس (قه أوفانا نذرك بالمقل ضرورة الح الطلاق الضروري على ذلك من حيث انه صارمعاوما لكل أحد فالتحق مالضرور بات والافضرور يته اعانشأت عن النظر كالاعفى . ثم إن التحسل بذلك التخسيص بالعقل مني على انالتكام يدخل في عموم كلامه وان لفظ الشيء يطلق على الله تعالى وفي كل منهما خلاف وان أريد بالشيء اسم الفعول أي المشاء لم يحتج الى التخصيص لعدم دخول الدات العلية حينتذ في الشيء ( قهاله خلافا لشذوذ ) يسح بَمَاتُو، على الصدرية و يقدر في الكلام مضاف أي ذي شذوذ و يسح كونه بمني اسم الفاعل و يصم كونه جمع شاذ كسجود جمعساجد لكن جمع فاعل على فعول ساعي:

(قوله مع ان الغاية شمليا الخ)ان كان ذلكمن اللفظ فَلَاوَانَ كَانَ مِن قَرَيْسَةً فليس المكلام فيسه لان الكلام على ما يكون عمومه بالقريثة سيأتى في الثال الثانى فالحق مع السنف فليتأمل (قول الصنف وكذا قطعت آلح ) انسا كانت مالتحقيق العموم لاستفادته مور قولنا أصابعه بالقرينة إذلوكان للعنى قطع الحنصر أولا ثم انتهى القمام بالبنصر بعده بلا فاصل ليم يبق بمسد التخسيس أقسل الجمع فمامنا انهليس التخميص بل لتحقيق العموم تأمل

(قوله لانطرفيه خلافا) من هناقصر الشارح الخلاف عي العقل الكن لل لم يكن فرق بينه و بين الحس قال ويأتى الخ بعني انه وان لم يقل به هو آت في الحس تذبر (قول الشار - لا نه لا تصح أرادته) عبارة العندقالوا أولا لوكان مثل ذلك تحصيصا لصحب ار أدة العموم لغة واللازم باطل أماللازمة فلان تلكمسمياته لغة واطلاق اللغظ طيمسمياته لغة صحيح قطعا وأماا تتفاه اللازم فلان ذلك لايصح لعاقل فاداقلناهذا خالق كل الفرد وهوكلشءو يصبحانه شيء يغهم منه لغة انه أراد به غير نقسه ولو أراد به نفسه لخطي الغة . الجو اب أن التخصيص (Ya)

فيمنمهم التخصيص العقل قاثلين انمانفي العقل حكم المامعنه لميتناو لهالماملا نهلاتصح ارادته (ومنع الشَّافِينُّ ) رضى الله عنه ( تَسْمِيتَهُ تَخصيصًا ) نظرا الىأن ما تخصص بالمقل لا تصح ارادته بالحكم (وهو) أى الخلاف ( لَفُظَيٌّ ) أى الله الله فظ والتسمية للانفاق على الرجو م الى المقل فيانفي عنه ْ حكم المام وهل يسمى نفيه لذلك تخصيصا وقد نقدم هذا (قَهِلُه في منعهم التخصيص بالعقل) قال الشهاب خسه بالعقل مراعاة النقل وقال الكال ظاهرالمان جريان الخلاف في التخصيص بالحسى أيضا وايصرح به الشارح اما لأنه المعده أو لان التخصيص بهعند التحقيق تخصيص بالعقل كاقدمنا بناء على ان الأدراك للعقل بواسطة الحواس نعرقديقال انه أشاراليه في ضمن قوله و يأتي مثل ذلك كله في التخسيص بالحسى هنا وعلى هــــذا الاستدراك يتوجه انه لمقصر المتن على العقل ثمأ لحق به الحس وقال الزركشي وقوله خلافا لشذوذ هوعائد لمايليه وهو العقل فان التخصيص بالحسى لانطرفيه خلافا نعمينبغي أن يطرقه خلاف من النسكرين لاستناد العلم الى الحواس لانها عرضة الآفات والتخيلات اه (قهله ان مانني العقل) أى الفرد الذي نفي العقل عنه كالذات العلية في الثال وقوله حكم العام أى الحكوم به على العام (قولِه لم يتناوله العام لانه لاتصح ارادته ) فيه بحث لان عدم صة الارادة اعما تقتضي عدم التناول من حيث الحكم لامن حيث اللفظ والتناول من حيث اللفظ كاف في تحقق التخصيص أى الاخراج من العام المتقدم أن العام الخصوص عمومه مراد نناولا لاحكما عمرايت امام الحرمين قال فان تلقى الحسوس من مأخذ المقل غير منكر وكون اللفظ موضوعا للعموم على أصل اللسان لاخلاف فيه مع من يسترف ببطلان مدهب الواقنية وان امتنع عتنع من تسمية ذلك تخصيصا فليس في اطلاقه مخالفة عقلأوشر ع الى آخر ماذكره ونقله في شرح النهاج عنه. ثمر أيت شيخنا الشهاب قال في قوله لم يتناوله العام انأريد منحيث اللفظ فممنوع أومن حيث الحكم فحسلم ولامحذور فيه اه ويحتمل ان المسنى على التشبيه أي كانه لم يتناوله العام وذلك لانه الماكان الانتقال من اللفظ الى المسنى اعا هو بالعقل كان مانفي العقل حكم العام عنه كانه ليس من الافراد اه مم (قهله نظرا الى أن ما تخصص بالمقل لاتسح ارادته) أي من حيث الحكم والتخصيص فرع محة الارادة وقضية كلام الامامرضي الله عنه ان نفي صحة الارادة من حيث الحكم وأما من حيث اللفظ فهومتناول لما نفاه العقل و بهذا يفترق كلامالامام من كلام الشدود وان انفقا عي نفي التسمية بالتحسيص فلذا غاير الصنف في الحسكاية عن الشدود وعن الامام الشافعي بماقاله ولم يقل خلافا لشذوذالشافعي مثلا (قهرأ به وهو افظى الح) هوظاهر بالنسبة لحلاف الشافعي مع الجمهور دون الشذوذ لانهم يقولون بعدم تناول اللفظ لما نفاء العقل من حيث وضع اللفظ . و يجاب عاتقدم من أن المني في قولهم لم يتناوله العام على التشبيه أي كانه لم يتناوله العام فليتأمل وقال شيخ الاسلام لك أن تقول هومعنوى لانهم يعتبرون فىالتحصيص بالعقل محة ارادة ( ٤ \_ جمع الجوامع ـ نى ) لاتصح ارادته الحكم) أما باللفظ لفة فبراد وهذا هوالفرق بين الذهبين (قوله دون الشذود) لاوجه

أولاً وكونهم يعتبرون في التخصيص صحة الارادة بالحسكم لايترتب عليه شيء سوى ماص (قوله لاتهم بعتبرون الح) ان كان بيانا لمذهب الشذوذ فليس كذلك بل هم يعتبرون تناول اللفظ له لغة وليس بمتناول عندهموان كان بيانا لذهب الشافعي فسكان السواب قصره عليه

أرادا لجيع به لغة فاذاوقع في التركيب أما نسب اليه وهم المخاوقية والقدورية هوالمانع من ارادة الجيع وقصره على البعض وهو غبر نفسه والمقل هو القاضى بذلك ولامني للتخسيص عقلا الاذلك والحقانه يصلحني التركيب للجميع أيضالغة ولو أراد لم يخطأ لُّغة وانما يكذب في المعشى والحطأ لغة غسبر الكلب في الحبر انهى و به تعلم سقوط كثيرمن الحاشية (قوله فيه بحث الخ) لاوجهله فان العني أنه لايراد من اللفظ لفة كما عرفث (قوله لاخلاف فيه) فدعرفت انفه الخلاف (قولەفلىس فىاطلاقەالى) لكن فيسه مخالفية الاصطلاح من الكل بناء على مذهب الخالب انه لا يصح ارادته من اللفظ لفةانأر يدمن حيث اللعظ فمنوع هذاهو الرادوالنع مسلم وهو وجه الضغ كاعرف (قوله و محتمل اناللني) قدعرفت انه ليس كذلك (قول الشارح لهمع بيان الشارح معنى كونه لفظيا وهوالاتماق على الرجوع المقل مالاختلاف فيان ما أخرجه العقل هـ لريسمي اخراجه له تخصيصا

اليم الا أن يراد أن عدم صة الارادةبالحكم عسلة عند الجيع لكن عند التذوذ تقتضى عسدم تناول اللفظ وعندالشافعي تقنفي عسدم التسبية النصيص تدبر مه واعلم انه على يقدم الحس على المقل أوالعقل عليه قال بكل طائفة قال بعضهم ولامعنى لهلامكان العمل يهما وفيه انه اذا كان أفراد المام عشرة مثلاوعملنا يهما بطل العام وكان نسبخا لا تخصيصا وكذلك أن لزم على العمل بهما بقاء أقل من أقل الجام فالحق ان الخلاف معنى أى معنى تأمل (قوله ولبست علة ) أي مائم من التعليل (قوله الى الفاعل) والمفعول تأمله (قول الشار سوفقصر بيانه على القرآن) حيثجمل البيان علة الانزال فلا يبين بغير للنزل فلا تبين المئتة بغير القرآن همذا معناه وأما قول المحشى والقصر باعتبار مفهوما نزل الى آخر كلامه فنير مستقيم لانهلاتعرضهنا لعدم تبيين غير المثرل مطلقا بللمدم نبيين السنة بغير المنزل فتأمل

فمندنا نميوعندهملا وبالىمثل ذلك كله فيالتخصيص بالحس (والاسح جواز تخميص الكتاب به) أي بالكتاب وقيل لالقولة تمالى «وأزلنا اليك الذكر لتبين للماس مانزل اليهم» فوض البيان الى رسوله ما المنافق والتخصيص بيان فلا يحصل الا بقوله لنا الوقوع كتخصيص قوله تعالى «والمطلقات يتربصن بأنفسين ثلاثة قروء، الشامل لأولات الاحال بقوله تماني «وأولات الأحمال أجلين أن يضمن حلين « فان قال الانع يجو زأن يكون التخصيص بنير ذلك من السنة. قلنا الاصل عدمه وبيان الرسول والله الله يصدق البيان عائز ل عليهم القرآن وقد قال تعالى « ونزلنا عليك الكتاب تبيانًا لكم شيء» (والسنة بهاً) أي بالسنة وقيل القوله تمالى «وأثر لذااليك الذكر لتبين الناس مائر ل اليهم» فقصر بيانه على القرآن. لناالوقوع كتخصيص حديث الصحيحين فماسقت الساء المشر بحديثيهما ليس فها دون خمسة أوسق صدقة (و)السنة (بالكتاب) وقيل الالقوله تمالى «لتبين للناس ما نزل اليهم» جمله مبينا للقرآن فلا الخرجبالحكم ونحن لانعتده نظرا الى أن العدة بظاهر اللفظ كأأن العبرة به لايالسب فها اذا وردالعام الله الله و يجاب عنم ان هذا يقتضي كو نه معنو يا اذ الخلاف على هذا صار مبنيا على تفسير التخصيص وانههل يشرفيه محة أرادة الخرج بالحكم مع الاتفاق على العمل بذلك الاخراج وهذا لايخرج عن كون الحالف لفظيا (قهل فعندنالهم) أي لان العام من حيث وضعه صالح لتناول الفرد الذي نفي عنه المقل حكم العام وعندهم أي عند الشافعي والشدوذ لا لما ص (قهل و يأتي منسل ذلك كله في التخصيص بألحس) قال شيخنا الشياب قلت تمليلا النم السابقان لا يحسنان هنا فليتأمل اه وأقول جوابه المنم فأنه علل عدم التناول هناك بعدم صحةالآرادة ولاخفاءان مأأدرك بالحسخروحه عن الحكير لاتصح أوادنه به فلايتناوله العام على فياس ماهناك قاله سم \* قلت لعل ملحظ الشهاب رحمه الله تعالى أن وجه عسم صحة الارادة فما نفي العقل عنه حكم العام لزوم المحال لودخسل تحت حكم العام لانه تعالى واجب الوجود فاو تعلق به الحلق لزم حسدوثه ولا كذلك الحال في عسدم صمة الارادة فما نفر الحس عنه حكم العام . وفيه ان النظور اليه تعليل عدمالتناول بعدم الصحة في كل وتعليل عسدم الصحة في أحدهما بفير مايعلل به عسدم الصحة في الآخر أمرآخر كاهو بين،على أن اللازم هنا أيضًا على دخول مانفي الحس عنسه حكم العام تحت العام الاستحالة أيضًا لما يازم عليه من الكذب في اخبار الله تعالى فليتأمل (قوله جواز تخصيص الكتاب) أي بعض آياته العامة (قه أه فوض البيان) أى التبيين وقوله فلا يحصل الا بقوله أي أو بفعله و هذه النقيحة عنو عة والقدمتان مسامنان وسيشير الشارح الى ذلك سم (قهله كشخصيص قوله تعالى والمطلقات الخ) هذا عضوص أيصا من حيث شموله لفيرالمنخول بها بقوله تعالى «فحال عليهن من عدة تعتمونها» كاأن قوله تعالى «والدين يتوفون منكم و يذرون أزواجا يتر بصن بأ نفسهن أرّ بعسة أشهروعشرا » مخسوص بقوله «وأولات الأحمال » الآية (قهله أجلهن) أي انقضاء عدتهن (قهله أن يضعن حملين) أي سواء كن مطلقات أو متوفى عنهن كام ( قهأله قلنا الاسل ) أي الستصحب ( قهأله و بيان الرسول ) أى تبيينه يني ان قوله لتبين ليس مقصورا على البيان بالسنة كافهم المانع بل يمم البيان بالكتاب فانقيل البيان بالكتاب قدتمالي والرسول معلم م أجيب بأنه يصح اسناده الى الرسول حقيقة لنزوله عليه وصدوره عن لسانه (قوله وقدقال الخ) جملة حالية مقصوديها الثرق في الجواب بمنزلة أن يقال على أنه قد قال تمالى الخ وليست علم لقوله وبيان الرسول الخ كايظهر بالتأمل (قوله تبيانا لكل شيره) أى والقرآن شي و فدخل فيه (قهله لقوله تعالى وأنزلنا الح) أعاد الآية هنا نظرا الى المعول في الاستدلال وفها مر النظر فها الى الفاعل وفها يأتى نظر السندل بها الى الفاعل والفعول معا (قه أيه على القرآن)

(قوله قان أجمواعليه الح) همناهوالدادالظرى كلامهان أبان كالكرخى (قول الشارح قال إن أبان) هو من المنفية قال الشارح يخلاف ما مضى أوخص بلغى اعلم أن مقابلة قول التكرخى بقول ابن أبان تقتضي ان اللغى الدى هو بعض مفهوم قول ابن أبان هو اللغن الذى هو بعض منطوق قول الكرخى وهذا لاشهة فيه تمهان الكرخى من الحنفية المانسين تحصيص الكتاب بخير الواحد والقياس الا أن عندهم توعا من الخريد يدونه الشهور وهوما كان آمادا في القرن الأول ثم بعده رواه في كل عهد قوم يؤمن تواطؤهم على الكنب ونلقته الأمة بالقبول فهو وان كان آمادا باعتباراً صابح لكنه يف منظنا يكد أن يكون يقينا وهمذا النوع يضمس الكتاب دون الأحداد المورف لعدم تلقي الأمة القبول فهذا النوع يضمن الكتاب دون الأحداد المورف المنابق المنابق في المنابق في المنابق في المنابق المنابق في الم

> يكون التراكسينا السنة . قلنا لامانه من ذلك لأمها من هندالله قال تعالى « وما ينطق من الهوى» و يدل على الجواز قوله تعالى « وترانا هايك الكتاب بينا ألك عن » و ان خصوص عومه ما خص بغير القرآن (والكتاب المتحوارة) وقبل لا يجوز إلسنة المتواز قالفيلة بنا على القول الآني ان فعل ا الرسول لا بخصص (وكذا) يجوز تقصيص الكتاب (يخبر الواله ويدينا ويجهز وي مطالقة التوليل مطالقا الوالم ترافق المن القاء الما التخصيص ولالا المام وهي خانية والمعار الطنيين أولى من إلقاء أحدهما (وقالئم) قاله ابن أفون يجوز (ان خص " بالعلم ) كالمقل لصنف دلالته حيثة بخسلاف ما أم يخصى أوخص بطاله عنه قال المسنف.

يخص اوخص يظهى وهذا لمبنى على قول تقدم إن ما خص باللفظ حقيقة قال المستف.

أى فلابيين بالسنة برا أعاليين بالقرآن فقط والقصر باعتبار مفهوم ما نرال عارتين ما نرال اللهم الاخرالذال ولدين بالسنة بالما المنطقة ال

التحقيق وإنه ليس الراد بالظن خبر الواحد الذي في المن والله سبحانه وتعالى أعل . ثم اعلم أن قول المستف وثالثها ان خص بقاطع مم قسوله وقال الكرخي بمنفصل يقتضي ان قول ابن أبان يميم في النفصل والتصل وهو صريح قول العضدوقال ابن أبان اعا يجوز ان كان ألعام قدخص من قبسل بدليل قطعي متمسلاكان أومنفسلا ومعاوم ان التمسل لايكون الألفظا وحينئذ فقول الشارجوهذا ميني الح مشكل أذ اللفظ قديكون قطعنا والفرض الفرق بين القطعي والظني لفظا كانأو غيره اللهم الا أن مدعى ان اللفظ بالنظر لنفسمه لايكون قطعيا لتو قفه على انتفاء الاحتالات

وهوغارج عنه كذا تقل سم الاشكال من شيخ الاسلام ، وأجاب عنه وعبارة العند قال إن أبان اذا همى بدليل مقطوع صلر وهوغارج عنه كذا تقل الحاد ، وقال السكر عن مثل ذلك الا أنه زاد قيد افقال الحاص ظنى والعام قسلم لم يستمد بعض عن حقيقته المالجاز لأن الخسص بالنفصل مجاز عنده دون التحسل والقطعى يترك بالظن اذا صف بالتجوز اذ لا يعبي قطعيا اذ نسبته الحمل مما تب التجوز بالجواز صواء وان كان ظاهرا في الباق فارتفع هانم القطعا انهى وإذا تأملت هذه العبارة عرف ان مراد المدرج الانتقال أولا كالتصوص القاطعة عنصالة أو منفطة عن فان قلت من أين يعلم ان غير العقل لا يخرج العام الى للجاز المال الا يعرب العقل الموخرج العام الى للجاز عنده جواز التخصيص بالآحاد التخصيص بالقطع الذلاة . الدلاة كاكنى ذلك عند الكرشي فلما قيد بالقاطع غزانه أى العام النصوص بقاطع متصلا أو منفصلا عنده حقيقة به والحاصل انابن أبان يصرف الخصص (٨٨) بالانصال والانصال وهذا معاويهن مقابلته لقول الكرخي القيد بالمنصل

> وانه يقول بأن الخصوص باللفظ حقيقة وهاذا معاومهن التقييد بالقاطع ومورهنا عامتدقة نظر الشارح وان قوله لضعف دلالته معناه انه ضعفت دلالته بسبب التخسيص بقاطع مع بقائه على كو نه حقيقة لاعازا والانافي مبنى همذا القول الآني فى الشارح وان قوله وهذا مبنى الح الاشارة فيسه لأصل القول لالقسولة أو خص بظنی لأن كونه دحقيقة موجود خس بظنى أو قطعي فليتأمل تأمل (قدول المستف وعندى عكسه ) أى في صورة التخميص بالظن دون ما لم يخص كا بينه الشارح (قول المستف وقال الكرخي عنفصل أىمستقل وان كان يحب فيالتخسص عندالحنفية ان لايتراخي للخسس والا كان نسخا (قسول ألشارح لشعف دلالته حنئذ لأنه مجاز عنسد الكرخي حينئذ ونسنته الى جميع مراتب التجوز على السواء فلا يمكن ان يكون قطعيا فضعف يوواعل

(وتسدى مكسهُ) أى ينبغى أن يقال جيث فرق يين القطمي والظلى بجوزان خص بظلى لأن المخرج بالقطمي الما لم تصح ارادته كان العالم لم يتناوله فيلحق بمسالم ينخص (وقال الكرّ خيى) يعجوز ان خص ( بمتفويل ) قطمي أوظنى لضعف دلالته حيثة لبخلاف مالم يخص أوخص بمتصل فالمعوم في المصل بالنظراليه فقط وهذا مبيع على قول تقدم إن المخصوص بحما لايستقل

علىأن ابنأ بان يجيز التخصيص بالظنى ابتداء والافلاوجه لترتيبه عليه منع التخصيص بالآحاد وحيفاذ يشكل منعه التخسيص بالآحاد ابتدامهم اتهمن أفراد الظني فيقال لم جاز تخصيصه بظني غسير الآحاد ابتداء وامتنع تخسيصه ابتداء الآحادمع انهظى أيضا تمرأ يتشيخ الاسلام لحظ هذا الاشكال وأشار الى دفع حيث قال مانسه: قوله بخلاف مالم يخمي أوخص بظني أي أوخمي عندغير ابن أبان بظني والاضنده لا يجوز التخسيص بظيفالم يخص فكيف يجو والتخسيص الأول به اه وفيه نظرظاهر لأن التخسيص بالظنى ابتداء ان كان عنهما عندابن أبان فلاأثر اعنده وانجو زهفيره لانه اذاحكم غيره بالتخصيص بالظني ابتداء فهو برى بطلان هذا التخصيص وان العام اق على عمومه لم يدخله مخسيص فلا محكم، أن يكون هذاعنده عاخص بظنى حق صحله أن رنب عليه منع التخصيص بالآحاد بل النع حين اعتده انعا ترتب على عدم التخصيص مطلقا وكلام الصنف ظاهر في خلاف هذا الجواب لأن قوله وعندي عكسه على الوجه الدى شرحه الشارح يتوقف على كونابن أبان يجو زالتحصيص بالظنى والالم يتأت ذلك البحث من الصنف وكون ذلك البحث مع ابن أبان بناء على الحواز على قول غير مف غاية البعد فليتأمل سم (قول وغندى عكسه الح) قديتناقش فيه بأن عكس الذكور عن ابن أبان أنه يجو زان خص بظني أولم يخص وعتنمان خص بقاطع لأن الراد بالمكس ان على الجواز فيا تقدم هو على المنع فيه هو عسل الجوازهنا ومحلالنع فباتقدم هوأن لايخص أوخص بظني فيكون ذلك هوعل الجوازهنا ممأن الأمر ليس كذلك كاعلمن تقرير الشارح فأى دليل على أخراج مالم يخص من حكم الحواز و يمكن أن يجاب بأن الدليل على ذلك فلهمه بالموافقة من حكم التخصيص بالقاطع لأنه اذا امتنع التخصيص فهاخص بقاطم كاتصرح به العكسية لكونه بمزاة مالم يخص فامتناع تخسيص مالم يخص كذلك أولى وعلى هذا فيمكن أن بوجه اجمال المنفف في هذه العبارة أبا ته الحمل على التدريب واستخراج الدقائق فليتأمل ثمان قوله وعندى عكسه ليس اختيارا الصنف للعكس كايتوهم من ظاهر العبارة وانماهو بحث مع عيسي ابن أبان وقدح فيدليله أى ينبغي أن يقال حيث فرق بين القطعي والظني عكس ماذكر وقال الشهاب قوله وعندي عكسه خبرمبتدا محذوف لامبتداخبر معندي أي وعندي الصواب عكسه ان قيل بالتفريق فقوله حيث فرق إصلاح للمتن يعنى ليس مرادالمتف أن الصواب عندى هو هذا التفصيل بل الصواب لمن فصل أن يفصيل هكذا اه ومنعه كونه مبتداخبره عندى ممنوع بلهوجائز لانعندى يراديه معنى معتقدي أوقهلي مثلافالتقدير هناومعتقدى أوقولى عكسه بناءعلى التفرقة بمغى ان العكس هوصو اب التقرقة ولااشكال في صةدكك (قه لهفيلحق عالم مخس)أى يقاس عليه في قو والدلالة (قه له لضعف دلالته حينك )أى لكو تهجازا فالباقى حينتُذ (قولِه النظر اليه) أي الى أفر ادالتسل فقط فكا نه لم يحص (قولِه وهذا مبنى الح) الاشارة

عقيقاً ان كارم ان أبان والتحريني هذا حقيقاً

حقيقة (و يوفُّ القاضم) أبو بكر الباقلاني عن القول بالجواز وعدمه. لنا الوقوع كتخصيص قوله تعالى « بوسيكم الله فأولادكم» النزالشامل للولدالكافر محديث الصحيحين «لاير شالمسلم الكافر ولا الكافر السُّلم» ويأتَّى الخلاف في تخصيص التواترة بخبر الواحدكما يؤخذ من كلام القاضي البافلاني ثم البيضاوي زيادة على امامه (و) يجوز التخصيص لكتاب أوسنة (بالقياس) المستند الى نصخاص ولو كان خبر واحد (خلافا للامام) الرازي في منمه ذلك (مُطْلَقًا) بعد أن جوزه حدرامن تقديم القياس على النص الذي هو أصل له في الجلة (والحيّائي) أبي على في منمه ذلك (ان كان) القياس ( خَفِيًا ) لضعفه بخلاف الجلى وسيأتيان وهذا التفصيل منقول عن ابن سريج والنقول عن الجبائي المنع مطلقا وقدمشي المصنف على ذلك في شرحيه (ولا بن أبان المُ يُخَمَّى مُعلَقًا) بخلاف ماخص فيجوز لضعف دلالته حينثذ وقد أطلق الجواز هنا وقيده في خبر الواحد بالفاطم كما تقدم الى ماخص بطني أي بلفظ طنى (قبل حقيقة) أي في الباق فتكون دلالته قو بة فلا يخصص بخر الواحد لضعفه وقوة دلالة العام حينئذ ( قَهْلِهِ يوصيكِم الله في أولادكم ) في سببية أىبسب أولادكم (قوله ويأتي الخلاف في تخصيص المتواترة بخيرالواحد) قال شيخ الاسلام أي الخلاف الذكوروالا فمطلق الخلاف يؤخذ من قول الصنف والسنة بها اه أي من اطبلاقه والا فليس صريحافي تناول تخصيص المتواترة بالآحاد لجواز أن يكون مفروضافي المتساويين سم (قدأ) زيادة على المامه) أي الامام الرازي لانه الذي لخص البيضاوي منهاجه من كتابه المحصول وكثرة متابعت. له الاامام الحرمين كما قبل ( قهله و بالقياس) قال شيخ الاسلام عمل الغلاف في القياس المظنون أمّا القطوع فيجوز التخصيص به قطما كما أشار له الابياري شارح البرهان ذكره العراق وغيره اه (قوله المستند الى نص خاص) أي وهو دليل حَمَّ الأصل ( قَهْلُهُ حَدْرًا الحُرُ) علة لمنعها لئك (قَهْلُه علىالنُّس) أى العامِمن كتابأوسنة (قهله في الجلة) أي لانه ليس أصلا لمذاالتياس بل أصله النص الخاص الذكور (قهله وسيأتيان) أي وهوأن الخفي مالم يقطع فيه ينغ الغارق يخلاف الجلى مثال الثاني قياس الشعير على القمح في حرمة الرباو مثال الأول قياس التفاح عليه فيذلك ويمكن التجثيل للذكره المستفسمن التفسيل عثال علىسبيل الفرض للاكتفاء بمثل ذلك في التمثيل للقواعذا لأصولية وذلك كالوقيل يجوز الربا في كل شيء ثم أخرج من هذا العموم البرو قيس عليه الشمر فيحوز حينات إخراج الشمرمين عموم فولنا بجوز الربافي كل شيء بقياسه على البرلكون هذاالقياس جلياولوقيس على البرالتفاح لم يجز اخراجه من المموم المذكور بهذاالقياس لكونه خفيا (قولهولاين أبان) هو بفتح الهمزة والموحدة المفتقة قيل هوغير مصروف العامية ووزن الفغل والصحيح انهمصروف والالهمزة والنون فيه أصليتان ووزنه فعال والدايقال من لم يصرف أبان فهو أتان (قولِه وقدأطلق الجواز هناوقيده فيخبر الواحد الخ) أي أطلق ان أبان جواز تحسيص النص بالقياس أذا خص النص تخصيصا سابقاعلى التخصيص بالقياس سواءخص بقاطم أو بخبر الواحد وقيد الجواز فيخبرالواحدبالفاطع فقال محل جواز التخصيص بخبر الواحدمااذا خص النص تخصيصا ساها على التخصيص غيرالواحد بقاطع لأن القياس عنده أقوى من خبرالواحدمالم يكن راو به فقيهاأى عجمدا ومفهوم قوله مالم يكن راو بهفتها أنهان كانبراويه فقيها لايكون القياس أقوى وذلك صادف بالنساوى ويكون خبر الواحد أقوى واله بجوز حنئذ التخسيص عندان أبان غبرالواحداذا خص العامولو خر قاطعولم يتعرض لذلك هذاوقدخالف الاسنوى فيشرح المهاج الشارح فقيد مذهب ابن أبانهنا بالقاطع فقال والثالث فالهعيسي بنأ بان ان خص قبل ذلك بدليل آخر غير القياس جازتم فال وان لم يخصص فلا عور

(قوله أما القطوع فيحوز الجائي عبد ان مقابلة قول الجائي عبد وسنده من الجائي عبد وسنده من المقابلة على المقابلة عبد المقابلة ال

(قول الشارح لانالقياس أقوى عنده الج) قدم الشارح إن القياس بعم المستند لجبر الواحد في قوله ولو كان خبر واحد روجه كونه أقوى إن الذي فاس المستند في (٣٠) قياسه إلى الشمى الدي هو خبر الوالحدمار كانه رواوقتيه . بهان هذا البكلام بقتضي

ان ابن أبان يقول خنبر لأن القياس عنده أقوى من خبر الواحد مالم يكن راو يه فقيها ( و)خلافا ( لقويم ) في منعهم الآحاداذار وامالفقيه يخص (ان لم يكُنْ أَصلُه ) أي أصل القياس وهو المقيس عليه (مخصَّصًا ) بفتح الصاد (من المُموم ) بهالمكتاب فيحمل ماتقدم أى غرجا منه بنص بأن لم يخص أوحص منه غيراً صل القياس بخلاف أصادف كان التحصيص على خلافه والله أعلم (قول بنصه (والْكَرْخي) في منعه (ان لم يُخَصُّ عنفصل ) بأن لم يخص أو حص عتصل بخلاف النفصل المستق عضما من لضعف دلالة المام جيئتُذ (وتوقُّف امامُ الحرمين) عن القول الحواز وعدمه . لنا أن إعمال الدليلين العموم بنص ) كا اذا أولى من الفاءأحدهاوقد خص من قوله تعالى «الزانية والزابي فاجلدوا كل واحدمهما ما ثة جلدة» خص من قوله تعالى عاد الامة فعلما نصف ذلك بقوله تعالى «فاذا أحصن فان أتين بفاحشة فعليهن نصف ماعلى الحصنات من أموالهم صدقة الفقير من العذاب » والمبد بالقياس على الأمة في النصف أيضا ( و ) يحوز التخصيص ( بالفَحُوسي ) بنص وقيس به الديون أى مفهوم الموافقة وان قلنا الدلالة عليه قياسية كأن يقال من أساء اليك فعاقبه ثم يقال ان أساء ومفهوم ذلك ان أصل اليك زيدفلا تقل له أف (وكذا دليلُ الحِطاب) أي مفهوم المخالفة يجوز التحصيص به القياس اذاكان مخصوصا من عام آخر فلا يكون لكن يشترط فحالدل المخصص علىهذا المذهبأن يكون مقطوهابه لان تخصيص المقطو عبالمظنون القياس مخمصا لهذا المام عنده لايجوزكما تقدم فيأول المسئلة فافهم ذلك وحذفه المسنف للعلم به عاتقدم اه فكأن الشرح لان الأصل المستند اليه قصد عالفته فيذلك قاله مم (قوله بأن لم عص أو خص منه غير أصل القياس) اشتمل منطوقه على القياس لايصلح أن يكون صورتين ومفهومه على صورة وهي مااذا خص من العام أصل القياس ومثال الصورة الأولى مالو قيل مبينالهذا العاملعدم تناوله بحسالحد على كل شخص زان نم يقال لاعسالحد على من زفي عماوكة غيره قياسا على من زني بسيمة غيره مثال الثانية وهي مااذا خص العام بغير أصل القياس أن تخص من المثال المتقدر العبد ثم يقاس شيئا من أفراده فعكذا القياس المتقدم فقد خص العام هنا بغير أصل القياس فان أصله البهيمة والمخرج العبد ومثال الصورة القياس المستنبط منيه الثالثة وهي ماأذا خص من العام أصل القياس أن يخص من المثال المتقدم العبد كما مرثم يقاس والأمة " لايصلح مبينا للعام فساو ومثال هذه الصورة مثال الشارح بالآية الآثيةوفي هذه الصورة يصح التخميص بالقياس لان أصاه اعتبر لم يكن الا معارضا مرج من العام فالتخصيص في المفيقة بالأصل المذكور لابالقياس (قهل مأن الم يخص أوخص عتصل) وحينئذ يصارالىالترجيح اشتمل منطوقه على صورتين كام رومفيومه على واحدة وهي مااذاخص بمنقصل مثال الصورة الأولى أن وفيه انعدم صاوح الأصل يقال تجد الزكاة على كل مالك نصاب فعقال لا تحد الزكاة على السي قياسا على صلاته ومثال الثانية أن البيان لعدم تناوله شيئامن يقال فيالمثال المذكور تجب الزكاة علىكل مالك نصاب الاالصي فيقال لاتجب على المجنون قياساعلى أفراده الإستازم عدم صلاته ومثال الثالثة أن يقال في المثال المذكور تجب الزكاة على كل مالك نصاب لا تجب الزكاة على السي صاوح القياس لللك لتناوله ثم يقال التجب على الجنون كا تقدم (قه له الأناأن اعمال الدليلين الح) قال الشهاب هو دليل عقلي وقوله وقد خص دليل ثان وهو الوقوع اه ومثله الكال وفيه نظر فلمل الخصرلايسا, ذلك وينبت مم للبض المضوص به قاله العبد بغير هذا القياس قاله مم (قُولُه وقد خص من قوله تعالى الزانية الح ) قد عامت إن التمثيلُ السمد في التاويح (قوله بالآية أنما يلائم القول بالمتع اذا لم يكن أصله نخرجامن العموم المشاراليه بقول الصنف ولقوم ان الميكن قياسا علىمن زنى بهيمة أصله الخ كذا قيل يه قلت بل يناسب الأول أيضا لا نهجز في من الجزئيات الصادق بها الاطلاق في القول غيره ) أي مع نص على الأول الذكور (قُولُه أي منهوم الوافقة) أي نقسميه الأولى والمساوى وان اعتل الشار حالا اللا ولي القبس عليه وفيه انه صنئذ وقوله وانقلناالخ مبالغة علىجواز التخسيص بالفحوىودفع الميتوهممن انهعلىالقول بأن الدلالة فيه خصمن العام أصل القياس

قياسية يكون من التخصيص بالقياس فيجرى فيه ماجرى فيه ولاحاجة حينتذاذ كرموقوله الدلالة عليه

أى على المعنى الذي يعبرعنه بالفحوى و بمفهوم الموافقة (قولِه فلاتقاله أف) أىولا تضر بعمن باب أولى

الهيمة الهرجة من غير هذا النص العام بنص خاص هذاحقيقة الكلام لكن فيه ان العام وهو محاوكه الغير متناول الهيمة فيما بخصص العام الآخر بخصصه تأمل

مدبر (قوله ثم يقاس القياس

للتقدم) أي يقاس على

القليل النير المتغير حاملا للخبث فلايكون لتقبيد الماء والكثير وهو القلتان فائدة (قول الشارح تمفعله) قال العضد فان لم يثبت وجوباتباع الأمة له فهو تخصيص لهفقط وان ثبت فانكان ثبوته بدليل خاص فى ذلك الفعل فهو نسخ لتحر بمهوان بدليل علم في جميع أفعاله فالختاران ذلك الدليل العام يصبر مخصصا بالأول وهوالعموم المتقدم ذكره فيازم علاامة موجب ذلك القول ولايجب عليهم الاقتداء في العمل اه أيلانه حيئثذيكون عملا بالدليلين فبالأول حيث حرمعليناالوصال وبالثاني حيثوجباتباعه في غبر ذلك بخسلاف مائو أبقى الثانى على عمومه وجوز صوم الوصال لنا أيضا فان العام الأول يبطل بالكلمة قاله السعد (قول الشارح أوأقرمن قعله) قال العشد فاو تبين معني هو العملة لتقريره حمل عليه من يوافقه في ذلك المعنى اما بالقياس وامابقو لهصليالله عليه و الرحكمي على الواحد حكمي على الحاعة وأما اذا

(فالأرجح ) وفيل لا لان دلالة العام على ما دل عليه الفهوم بالنطوق وهومقدم على الفهوم · ويجاب بان المقدم عليه منطوق خاص لاماهومن أفرادالعام فالفهوم مقدم عليه لان إعمال الدليلين أولىمن إلفاءاً حدها وقدخص حديث ابن ماجهوغيره الماءلا ينجسهشيء الاماغلب على ريحهوطممه ولونه بمفهوم حديث ابن ماجه وغير ماذا بلغ الما فلتين لم يحمل الخبث (و) يجوز التخصيص ( بفمله ِ عليه ) الصلاة و(السلامُ وْتَقريرِهِ فِي الأُسحَ ) فيهما كما لوقال الوسال حرام على كل مسلم مُحمَله أو أقرمن فعله وقيل لا يخصصان وهذا الفهوم يخص العموم في من أساء اليك فعاقبه وهذا مثال اللا ولى كما تقدم ومثال الساوى أن يقال من أساء اليك عَلْم اله ثم قال ان أساء اليك ز مدفلا تحرق ماله (قوله في الأرجم) راجم الفحوى ودليل الخطاب كايشير الى فلك تعليل الشارح بقولهلان دلالة العام الخ الذي حاصاء أن النطوق مقدم على المفهوم الشامل لمفهوم الوافقة بقسمية ولمفهوم الخالفة وقديقال بلهو راحعادليل الحطاب فقطكما يفيده صنيع المسنف فالغمل المقابل خاص بمفهوم المخالفة لله فان قبل قضية تعليل الشارح الشامل لها جر يان المقابل فيهما والافما الفرق ، أجيب بانه قد يُفرق بان الفحوى أقوى بدليل انه جرّى فيها قول انهامنطوق كاسبتي فيموضعه فهي امامنطوق أوفي حكمه لقونها فلذا لم يجرفيها القابل قاله مم قال تمر أبت شيخناالشهاب قالقوله فيالأرجح ينبغي أن يكون واجعا الى الفحوي أيضابقرينة توجيه مقابله الآتي وان كان قول الشارح الآتي فيهما عف ورللتن في الأصح ظاهر الى خلاف هذا وكذاقول المن وكذا اه فليتأمل فولهوان كان قول الشارح الخ الاأن يكون في نسختنا سقط اه مم 4 قلت معي قول الشهاب وان كان قول الشارح الخ ان إتيان الشاريج بقوله فيهما بعد قول المنف الآتي و بعله عليه الصلاة والسلام وتقرير مفى الأصح الفيدأن الأصحر أجعاناهل والتقرير يستفادمنه الاقول الصنف هنافي الأرجح أنمأ يرجع/دليل الحطابلا لهوالمفحوىوالا لقال الشارح فيها بعد قول الصنف في الأرجح كا فعل في قوله الآتيعلىالاً صح هذامرادالشهابوهو والصوعجيب خفاؤههلىالعلامة مم ولمكن جل من لايسهو (قه له لان دلالة المام) أي وهو لفظ الماء في الحديث الآتي على ما دل عليه الفهوم أي على الفرد الدي دل عليه المفهوم وذاك الفردهومادون القاتين الدال عليه العاموهو الماءفي الحديث الآتى بالمنطوق وقواه اذابلغ الماء قلتين في الحديث الآخر الآتي أيضا بالمفهوم فقوله ماعبارة عن فرد ودل تعتملا وضمير عليه يرجم لهاوقوله المفهوم فاعل دل وقوله بالمنطوق خبر أن من قوله لان دلالة العامالخ والتقدير لان دلالة العام على فرد دل عليه الفهوم كاثنة بالمنطوق (قه أهو يجاب بان القدم عليه منطوق خاص) أي منطوق دل عليه اللفظ بخصوصه لامنطوق هو بعض مدلول اللفظ بان دل عليه وعلى غيرة وهومعنى قوله لاماهو من أفراد العامائي وماهنامن هذا القبيل فانمادون القلتين فردمن أفراد مدلول العام وهو المساء في الحديث الآتي (قو إله فالمفهوم مقدم عليه لان إعمال الدليلين الخ) قلت وقديوجه أيضا تقديم الفهوم فذلك على النطوق بان المفهوم دال على الفرد الذكور بخصوصه والعام دال عليه في جهلة أفراده والأول أقوى دلالة على ذلك الفرد من الثاني (قهرأه و بفعله عليه الصلاة والسلام و تقريره) به فان قيل هذا مستدرك مع قوله السابق والسنة بهاوقوله والكتاب بالمتواترة وكذا بخبرالواحد إذالفعل والثقر يرمن أفراد السنة ، قلنا الاستدراك ممنوع إذلانصر يحفاسبق بالسنة العطية والتقريرية ولابهذا الخلاف الجاري حق عندمن قال بماسبق أو عند بعضهمو بيان آلخلاف أمرمهم عندهم يفان قيل كان يمكن ضم هذا للسيق كان يقول والسنة بهاولوفعلية طىالأصح والكتاب بالمتواترة ولوفعلية وكدابخ برالواحدولوفعليا يوقك افراده طىهذا الوجه أبلغ فيالبيان لم شن فالمتار أنه لا يتمدى إلى غيره لتعذر دليله أما القياس فظاهر وأما حكمي على الواحد حكمي على الجاعة فلتخسيصه اجماعا

عا علم فيه عدم الفارق

بل ينسخان حكم النام لأن الأصل تساوى الناس في الحكم ه وأجيب بأن التخصيص أولى من 
النسخ لما فيه من إعمال الدلياين ( والأسح أن عنش العام على الخاص ) و هكسه الشهور 
(لا يُخَدَّصُ ) النام وقيل بخصصه أى يقصره على ذلك الخاص الرجوب الاشتراك يين المعلوف 
والتعلوف فليه في الممكم وصفته . فقافي الممنة عمو ع مثال السكس حديث أي داود و فيره الايقتل 
مسلم بكافر ولا ذو مهد في مهده يعنى بكافر حربي للاجاع على قتله بشرا لحربي بنقال الحنفى يتدر الحربي 
في المعلوف عليه فرجوب الاشتراك بين للمعلوفين في صفة الحكم فلا ينافي ماقال به من قتل المعلم 
بالدسى. ومثال الأول أن يقال لا يقتل الموجوب الاشتراك الذي كور وقد تقدم التشيل بالحديث المنافق المسلم كافر وقد تقدم التشيل بالحديث المنافق النطف على العام لا يقتضى المدوم في المعلوف على الأصع ( و ) الاصح

وأخصر قاله مم وقال شيخ الاسلام قوله و بفعله عليه السلام وتقريره في الأصح قد يفال لاحاجة اليه لشمول السنة له مل تركها ولي ليفيدمع ماأفاده مذكره حواز تخصيص كل من فعله وتقريره بالآخر وبالكتاب وبالسنة القولية في الأصحير ويجاب إنه أنما أفرده بالذكر لانه لايتأنى أن يكون مخصصا بفتح الساد إذلاعمومه بل مخصصا تكسرهالكو هذا لايوجب افراده بالذكر لحل السنة على مايسم فيه ذلك اه (قهله بل بنسخان حرالمام) أي فتسكون الحرمة مرفوعة عن كل أحد يخلاف التخسيص (قه أواجب أن التحسيص أولى) أي لما فيه من بقاء حكم بعض الافراد بخلاف النسخ فانه رفع حَمُّ الجليع (قولِهوعكسهالشهور) أي بالخلاف بيننا و بين الحنفية كما قاله المحشيان أو في الاستعمال الشائم والأول هو الناسب الاعتذار بذلك عن ترك المسنف إياه (قوله أي يقصره على ذلك الخاص) لماكان في المأن اجمال لاحتمال ماأفاده من تخصيص العام قصره علىذلك الحاص وقصره على ماعداه بين الشارح الراد بهذا التفسير سم (قوله ف الحكم) هو هنا عدم القتل بالكافر وقوله وصفته على حذف مضاف أي صفة متعلقه وهو الكافر إذ هو محل النزاع هل يتقيد بالحر في كالمعلوف أم لا (قوله فلناف الصفة عنوع)قال الشهاب رحمه الله تعالى واعلم انه رجما يؤحد من هنا أن والراسخون بجوز أن يكون معلوفًا على الله ولا يمنع بأن العطف يائه منه أن جملة يقولون آمنًا به حال من العطوف والمعلوف عليه إذهومبني على وجوب الاشتراك في صغة الحسكم وهو ممنوع كا تقرر هنا اه وأقول قد يستدل بالآية للدعى الاأن يقول الحصم ان الأصل الاشتراك مالم عنع مانع كما هنا سم ( قهل مثال المكس) بدأبه لورودمثاله بخلاف الأول وقال شيخناالشهاب العامهو الكافر الأول والحاص الكافر القدر فانهم مطوف على السكافر الأول فقوله بكافر حر في مطوف بالواوالد اخلة على ولا ذو عهد فهو من عطف الفردات عطف ذو على مسلم و بكافر حر بي على بكافر اه وهوظاهر و به يندفه ماقديتوهم من أن ذاك ليسمن قبيل عطف الخاص على العام اه سم (قوله لا يقتل مسلم بكافر ) كافر نكرة في سياق النفي فيع كل كافرحر بياكان أوغيره وهذاهوالعام المطوف عليه والحاص المطوف هو بكافر حربي القدر بسافوله والادوعهد فعهده (قوله الاجاعلى قتله) أي ذي العهد (قوله في صفة الحكم) أي صفة متعلقه وهوالكافروالسفة الحرابة (قه إموقد تقدم التمثيل بالحديث الخ) اشارة الى صحة التمثيل به في الوضمين لان فيه اعتبار بن يناسب كلا من الموضعين بأحدها فالتميل به فيا سبق لكون العطف على العام هل يقتضى المعوم في المعلوف والتمثيل به هذا لكون عطف الحاص على العام هل بخصص ذلك العام والحاصل انه أذا لم يقتض العطف على العام عموم المعطوف بل كان خاصا كما هو الوضع الأول فهل يخسص للعطوف عليسبه كما هو الموضع الثاني فهما غرضان متابران لا ننافي بينهما راه سم

(قولالشارح بل ينسخان شج العلم) هذا هو وجه إفرادهذهالمثالة هماتقدم إذ الخلاف فيه تخصيص أوعدم تخصيص وأما هنا فهو تخصيص أو نسخ وهذاكاف أن (دجوع المنتبريال المعض) أى بمن المام لا يتصمه وقيل يخصصه أي يقصره على ذلك البعض المدرس غالفة المنبريار حمل من والمساقة التي تقديم المنافقة المنبئة المنافقة المنافقة

(قوله ان رجوع الضمير الى البعض الح) قد يعبر بدل الصمير بما يعمه وغيره بأن يقال تعقيب العام بما يختص ببعضه لا ينحمصه فى الاصح والعبركالحلى بال واسم الاشارة كان يقال بدل وبعولتهن الخ بتصيرن و ينتظرن (قهله للعام) اللامزائدة التقو يةفهومتعلق بالراوى (قهله بخلافه) أي بخلاف العام متعلق عذهب على تضمينه معنى القول أو حال منه أو نعت له والباء للملابسة (قوله وقيل ان مذهب الصحافي الح) هذاز أند على التن بقرينة فوله أيضا وقوله بخلافه فيهماص (قهأله ان ثبت عنه) اشارة الى تضعيف نقله عنه (قولهو يحتمل انه كان يرى الح) أى فلانسكون مخالفة ابن عباس رضى الله عنهما في المرتدة ان ثبتت عنمه من قبيل التخصيص لعموم صرويه شيخ الاسالم (قوله بحكم العام) يسح أن يكون حالا من بعض وان يكون متعلقابذكر ومعنى ذكره بالحكم اثبات الحسكم له كانقول ذكرت زيدابالحير أىأضفت الحيرله ونسبته له سم (قَهْلِه قلنا مفهوم اللُّهُب) أىوهواهابالشَّاة فيالئال الآتي ليس بمحجة يؤخذمنه إنهلوكان غيراقب اعتديمفهومه ويؤيده ماقدمه الصنف منجواز التخصيص بدليل الحطاب أيمفهوم الهالفة وماسيذكره منحل الطلق على القيد فأن ذلك أنما هو بطريق المفهوم كما سنبينه فتركه التقييدهنا اعتاد على ما سبق ويأتى وقدصر - العضد التفصيل حيث قال فاذا وافق الخاص العام في الحكم فان كان بمفهومه ينفي الحكم عن غيره فقد سبق أنه يخصص وأما اذا لم يكن له مفهوم فالجمهور على انه لا يكون مخصصا له اه قاله سم ووقع في بعض نسخ المان بعدقوله لايخصص ولو بأخص من حكم العموم اشارة الى الهلافرق بين أن يذَّكم لذلك الفرد جميع حكالعام وان يذكر بعصمه كالولم يذكر في حمديث الشاة الا بعض أحكام الطهارة كالصلاة فيه أو بيعه فاوقال الشارح عقب قوله يحكمالهام أو بعض حكمه لشمل ذلك وقديقال هومفهوم بالاولى لان ذكر الحكم اذا المخصص فذكر بعضه أولى قاله شيخ الاسلام (قه إهدامة ميته) بمخصف الياء وتشديدها وهذان اللفظان فيلليت بالفعل وأما ماسيموت فيقال ميت بالتشديد لاغير كقوله تمالى «انكميتوانهمميتون» وقالالشاطىفىمنظومته ﴿ وَمَا لَمُعَمَّالْفُمَلِلَّكُمُّ ثَمَّلًا ﴿ (قَمْلُهُ فانتفعتم به ) أي والانتفاع يستانهم الطهارة وقد يمنع الاستازام بأن الجلد النجس يجوز الانتفاع به

(قولة كالحلى أل الح) فيه ان وجه القول بالتخصيص فيالضمير هواتحادالراجع والرجع ولايوجه ذاكف امم الاشارة لتعينه بالاشارة لا يتقدم اللفظ نعم الحلي باللام الظاهر منه عين الاول تأمل (قول الشارح لقرينة) فاستعال الضمير في الرجعيات مجاز من استعال ماللسكل في الجزء (قول الشارجوقيل لاالح) فيهانه يازم عليه تخسيصان أحدهما فيالرجع والآخر فيالراجع واللازم علىعدم التخسيص واحدق الراجع فهوأرجح

(قول المسنف وان العادة بترك الحج بعن ان عادة عامة الناس بعمل شيء اوتركه بعد ورودالهي أوالاس عنه أو يم تتحصص العام أى تقصره بالنظر السكل وانام يكن البعض فعل أوترك لان العادة لانخص واحدا دون واحد الحياظ في المناطق المناطق و تقرير على المناطق المناطق و تقرير على المناطق المناطق و تقرير على المناطق المناطقة و المناطق المناطقة ا

ورود العام فلا يقال العام وروى مسلم الاول بلفظ «اذا دبغ الاهاب فقد طهر» والبخارى الثاني بلفظ هلا استمتمم باها بها العزولسا وردعلى المتادفية صرعليه تحوه (و) الاسم (أنَّ العادةَ بَدُرك بعض المأمورِ ) به أو بغمل بعض النهي عنه بصيفة العموم بلاحاجة الى اجماع أوتقر و (تخصص) المام أي تقصره على ماعدا المتروك أو الفمول (ان أقرَّها التيُّ صلى الله عليه وسلم) بأن كماهو فىالمسئلة الآتية ولا كانت في زمانه وعليها ولم ينكرها (أو الإجاءٌ) بان فعلها الناس من غيرانكار عليهم والمخصص في نلك فها اذا كانت قسل الحقيقة التقرير أو الاجاع الفطى بخلاف ماليست كذلك وروده فيقال ينزلعلهما في مواضع كما تقرر في الفروع الأأن يجاب بأن اطلاق الانتفاع يستلزمذلك اذمن أفراده ما يتوقف على العام أولا ع فحاصل النزاع فهاهل العادة الواقعة قبل الطيارة كالصلاة فيه أوعلته وارادة بعض الانتفاعات من غير بيان عمالا فأندة فيه مم (قوله وروى مسلم الح) بيان لاحنلاف لفظ الروايتين وتقو يتهما شيخ الاسلام (قوله وانالعادة بترك بعض المأمور العام تصلح للتخصيص الح) ينبغي انبراد بالمأمور به المأمور به إيجابا حق يصح أن يقال أن تركه يخصص اذالمأمور بهأمي أملا ولا اجماع ولاتقرير ندب لاينافي تركه كونهمأمورابه وكذايقال في قوله النهى عنه الراد النهى عنه تحريها اذهوالذي ينافي اذهما أنمأ يستبران فعله كونه منها عنه حريصح أن يقال ان فعله تخصيص وفي عبارتهم ما يشعر بذلك. قال الصني الهندى للتخسيص بعمد ورود واعلم أن كون العادة عصصة يحتمل وجهين:أحدهما أن يكون الرسول عليه الصلاة والسلام أوجب الاعجاب أوالتحر بملاقبل أوحرم شيئا بلفظ عام ثم رأينا العادةجارية بترك بعضه أو بفعل بعضه فهل تؤثر تلك العادة في تخصيص لانهما قبل لا عملان على ذلك العام حق يقال الرادمن ذلك العام ماعدا ذلك البعض الذي حرت العادة بتركه أو بفعله أولا يؤثر في موافقة الأمر أوالنهي مل ذلك بلهو باق على عمومه متناول الدلك الفعل ولنبره اه (قدله بسيغة المموم) يتنازعه المأمور والنهي على العدم الأصلى فاواتفق (قرأهان أقرها الني صلى المتعليه وسلم الح) قديقال اذا وجد تقرير أواجماع فلايشترط الاعتبار بليكني انهماقياء وبعده فالاعتبار عُرِدُ الترك وجوابه انالصنف أنماذ كرذلك تبعا للامام لان غرضه الاستدراك على من أطلق المنع بهما آنما هو من حيث ومن أطلق الجواز وبهذا يندفع أيضاما يقال هذا فيهاستمراك لماتقدم من جواز التخصيص بتقريره کو تہما بعدہ 😝 وحاصل صلى الله عليه وسلم (قه أه والخصص في الحقيقة التفرير) \* فيه أن يقال او اقتصر عي التقرير لكني عن التراع فما قبلها هلالعادة قولهأ والاجماع لان التقرير امامن الرسول عليه الصلاة والسلام أومن الاجماع فاله الشهاب وكذاقال شيخ الواقعة بصد ورود ألمام الاسلام (قوله أوالاجماع الفعلى) لاحاجة اليه لشمول التقرير له اذالراد تقرير النبي صلى الله عليه وسلم على خــالاقه تخصصه

ولا فليتأمل فقداشتبه ألحال على أقول محين قال مع حيث فيدالاولى بالاقرار وكذا يتبعه في الثانية اله لافرق لازبالفرض مجرد الاعتياد من أولاجماع فلافرق بين تقدم المحاص وتأخر موكذا يتبعه في الثانية اله لافرق لازبالفرض مجرد الاعتياد من غير تقرير التهي ولم يعني المحينة المحافظة المحافظة المحتودة عن الاجماع أوالتقرير بناء على أم يتخصص المبناد عرفاً كما تتضصت العائد في المبلد تناول الحم الشائل المحينة المحافظة المح

بالنظر للمكل وانلم يكن

المص خالف بواسطة

الاقرار أو الاجمـــاء

أوتقرير الاجماع وانكان الرادبالناني دليه كانقرر اه وأجاب مم بإنه أراد التنبيه على أن الحجمة

الماهي من حيث وصف الاجماع لامن حيث التقرير الدي تضمنه اه وفيه تأمل (قوله الفعلي) قال

شيخ الاسلام أرادبالاجماع الفعلى مافعله كثير من الناس من غيرا نكار عليم لاالقابل للاجماع السكوتي

كانام تكن فرزمانه عليه الصلاه والسلام ولريجمعوا عليها لأن معل الناس بيسجة في الشرع وهذا توسط للامامالرازى ومنتبعه ييناطلاق بمضهم التخصيص نظرا الى أمها اجماع فعسلى و بمضهم عدمه نظرا الىأنفعلالناس ليس بحجة (و )الأصح (أنَّ المامَّ لايُقَصِّرُ علىالمتاد ولاعلى ماورًاءُهُ) أى و راء المناد (بل تُعذَّرُ له) أى للمام فىالشـانى (المادةُ السابقــةُ) عليه فيحـــرى على عمومه فى القسمين وقيل يقصر على ماذكر الأول كالوكان عادتهم تناول البر تمنهي عن بيع الطعام بجنسه متفاضلافقيل يقصر الطعام على البرالمتاد والثاني كإلوكان عادتهم ييع البر بالبر متفاضلا تمنهي عن بيع الطمام بجنسهمتفاضلاِفقيل بقصرالطعام على غير البرالمتاد والاصحلافيهما (و) الاصح (أنَّ نحوً ) قول الصحابي انه وَيُطَلِّنُهُ (قَضَى بِالشُّعَمَةِ للجَارِ ) قالالصنف كغيره من المحدثين مولفظ وهو مافعــله كلهم بقرينة ماذكره ثمذكره أمذكر ان المخصص في الحقيقة دليل الاجماع اه والحاصــل أن المراد بالاجماع باعتبارتقر تر الشارح هوالسكوتي وُوجه التقييسد ظهور انه لاأثر العادة مع الاجماع الصريح سم (قوله كانالمتكن فيزمانه) أى أوكانت فيه ولم يعاسها أو وأنكرها اه منه (قولهلان فعل الناس) أى غير أهل الاجماع (قوله بين اطلاق سنهم الح) قد يقال كل من هذين الاطلاقين غر مراد بدليل التعليل اذلا يسع البعض الأول دعوى الاجماع الفعل الا اذا كان الاعتياد من جميم العاماء أومن بعض الناس ولم ينسكره أحد من العاساء مع اطلاق الجيع فاطلاقه في التصدور عمول على مادل عليه تعليله كاأنه لا يسع البعض الثاني دعوى ان فعسل الناس ليس يحجة الاحيث لم يتحقق الاعتياد المذكرر فاطلاقه في التصوير محمول علىمادلءليسه تعليله من انه لم يتحقق هناك إجمساع وحيننذ فلاخلف في الحقيقة فليتأمل مم (قوله نظرا الى أنه اجماع فعلى) قال المحسيان أستدلال عِماهو أخص من الدعوى أعنى الاطلاق أذ الاجماع الفعلى لابدفيمه من عمدم الانكار أوفعمل جميــم الجتهدين واطلاق العادة أعم من كل منهما اهـ قال سم وهذا لايصح الا لوثبت ان مدعى هــــذا القائل هو الاطــــالاق وهو ممنوع كاعلم ممــا تقدم اه (قوله وانالمام لايقصر على العتاد) هذه غير التي قبلها لانها في العادة السابقة على ورود العام وتلك في العام اللاحقة له كايعام ذلك من كلامالصنف شيخ الاسلام قال سم كريتجه حيث قيدت الاولى باقرارالنبي ﷺ أو الاجماء أنه لافرق بين التقدمة والمتأخرة اذ لافرق في التخسيص بين تأخر الحاص وتقدمه وكذا يتجه في الثانية أنه لافرق لأن النرض محرد الاعتياد من غيرتقر براذلو وجد أحده الميتجه في الصورة النانية من السئلة الثانية الاالتخصيص وقصر العامطي ماوراء العتاد تقدماعتيادا وتأخر وطيهذا فأعاقيد المنف العادة بالساغة وكذا الشارح حيث عار في تصوير صورتي الثانية بقوله ثمهي لأنه الذي يتوهم أويقوي توهم تخصيصه أولأنه الذى وقع الخلاف فيه بالفعل والحاصل أنه ان وجدالاقرار أوالاجماع وجمالهمل عقتضاه تقدمت العادة أونأخرت فلافرق في التخصيص بين التقدم والتأخر وحيث انتف كل منهما لم تعتبر ظك العادة سواء تقدمت أوتأخرت فلا تخصص مطلقا فليتأمل وعلىهذا فلاحاجة على معتمد للصنف الى التميز بينهما بما ذكره الكيال باللاوجه لهفتأمله قاله سم (قوأبه بالتطرح له أى للعام) أي لأحله في الثاني العادة السابقة قيد بالثاني مُع أن الأول مثله في أن العام جرى على عمومه فيه كاصرح به لأن العادة في الأول لم تدخل في العام حتى تطرح منه بخلافها في النابي لانها في الأول فيمثاله تناول البر والعام فيه أيما

هو بسع الطعام بحنسه متفاصلا وهىلاندخل فيه سنلافها فيالنانى فيمثاله فانها بسعالبر بالبر متفاصلا

(قوله وجبالممل متنشأه تقدمت العادة الخ) صر بح في انه اذا وجد الاجاع أو التقرير قبسل ورود العام يعمل جهاو يترك العام اذا ور دولاقائل مافا لحق ماتقدم ور دولاقائل مافا لحق ماتقدم (قولالشارح فقيل يم) \* فانڤيلاخفاء فيأنحكمه اتما وقعرف مورة محصوصة فكيف صح الحل على العموم \* فلنا يحتمل انه قضى بطّريق يفهممنه العموم ع فان قيسل حينتذ يكون نقالاللحديث بالمعنى لاحكاية للفعل الذي هو المقصود والسكلام فيه ، قلنا مثل هــذا القول ملحق بالفعل وللدا قال امامالحرمين الفعل أومايجرى عجراه هــذا مايتعلق بحكابة الفعل وأما فينحوالفرد فظاهر لجواز أن يصدرعنه النهى عن كل بسمغرر (قوله باللغة) أىما يتعلق بمعرفة العانى الوضعية والمغي أىما يتعلق باستنباط الأحكام أيظاهر المختلجا في الذهن (قوله من علمة وعدالته) لاخفاء في أن احتمال الشرعية (قوله منقدما) القول بعموم الحكم بناء

لايعرف ويقرب منهما رواه النسائي عن الحسن فالقضى النبي النبي الجوار وهو مرسل ( لايعم ) كل جار ونحوه ( وِفاقا لِلأَ كُنْتَمِ ) وقيل يعم ذلك لأنقائله عدل عارف اللفسة والممنى فلولاظهور عموم الحكم مما صدرعن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأت هو فى الحكاية له بلفظ عام كالجار قلنا ظهور عموم الحكم بحسب ظنه ولايازمنا اتباعه فيذلك وتحوقضي الخ قول أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مهى عن بيع الغرر رواه مسلم فقيل يعم كل غور

وهىداخلة فى النهى عنه اه شيخ الاسلام (قولهلايعرف) أى بين الهــد ثين (قوله بالجوار ) أى بشفعة الجوار (قوله وهومرسل) أى لأن الحسن البصرى تابعي (قوله ونعوه) أى ككل غروف الحديث الآتي. قال الشهاب حق العبارة على نحوالجار أي و يقاس الجارعلى نحوم بالأولى ورد بان قولنا نحو كذا معناه عرفاكذا ونحو مفكذا داخل فيه لامنبس عليه والشارح أشار الىذلك فحق العبارة ماقاله لاماقاله الشهابقاله مم (قه أه وقيل يعمذلك) هو الذي قصره ابن الحاجب والعضد وغرهما واستداواعليه بانه عدلىعارف باللغة و بالممنى فالظاهرأنه لاينقل العموم الابعدظهوره أوقطعه وانه صادق فبارواه من العموم ومسدق الراوي يوجب اتباعه اتفاقا وأجابوا عن استدلال الجهور باحمال انه نهيعن غرر خاص وقضي بشفعة خاصة فظن العموم باجتهاده أوسم صيغة خاصمة فتوهم انها للعموم فروى العموم لذلك والاحتجاج بالحكى لاالحكاية بأنهذا الاحتال وانكان منقسد والمليس بقادم لأنه خــلافُ الظاهرمن علمه وعدالته والظاهر لا يترك للاحتمال لأنه من ضروراته فيؤدى إلى ترك الظاهر اه وجوابه انظهو رعامه وعدالته انمايةتضيظهو ر العموم في اعتقاده لافيالواقع فسكون الظاهر العموم انماهو باعتبارظنه الذىلايلزمنا الباعةفيه والوجبالاتباع انماهوظهورالعموم باعتبارالواقع فىظننا لاباعتبار ظن الراوى قاله مم قلت اذا تأملت وجدت الحقماقاله ابن الحاجب والعضدوغيرهما (قوله ولايلامنا انباعه) الاولى وليس لنا انباعه لأن عدم النزوم يسدق بالجواز وليس مراد (قوله نهى عن بيع الفر ر) أى فلايم كل عرر والالزم بطلان كل مافيه غرو من البيوع وليس كذلك فانهم بصحوا كثيرا عما فيه غر ركبيم الرقيق من غير رؤية تحوعو رته مع احمال أن يحكون بها ماينقص قيمته وينفرعنه وكبيم الصبرة معرؤية ظاهرهافقط معاحبال أن يكون بباطنهاماذكر إلى غبرذلك مما لا يحصى 4 فان قيل عدم عمله فل العموم ينافى الاستدلال به على بطلان بعض بيوع الغرر لا نه حيننذ مطلق فيكفي فيه صورة واحدة وقلتا لانسام المنافاة لأنهاا فهمان علة النهى الفرر صدرالاستدلال به على بطلان كل مافيه غرركن الأفادت الأدلة صحة كثيرمن بيو عالفررعامناأ نالعاذليس مطلق الفرر بل الفرر الشديد فلذا صح الاستدلال به على بطلان كل ماوجد فيه ذالك دون غير مقاله سم قلت اللازم من جوابه هذا

العنرلا العدالة نعملوقيسل يحتمل انه توهمالعموم فباليس بعام أوعلم عمدم العموم وتعمدنقل العموم كذبا توجه أن هذايتاني ظاهر عامه وعدالته (قوله لانة من ضرورته ) أي الاحتمال مسن ضرورة الظهــو روالا كان نصا لاظاهرا فلوكان الاحتمال قادحا في الظاهر وموجبا لتركه لزم ترك كل ظاهر (قوله قلت اذاتأملت الخ) فيه انه على أى حال لا يخرج عن كو ته بحسبطنه سواء وافق الواقع أولا وكونه عدلاعالما وأنسو غلهنقل العموم لايسوغ لنااتباعه ادام غرجين كونه مسدا وقولهم فيؤدى الى ترثة الظاهر أن كان الرادة ك الظاهر مرزالاحتياد فتركه

عملي الحطأ في الأجتهاد

أو بعموم الصبغة بناء على

الخطأ في معرفة مدلولات

الالفاظ اتما يخالف ظاهر

لازم والا قلد الحتيد محتيدا وان كان

الرادترك ظاهرالنص فلا اذنحن مكلفون بالعسمل بظواهرالنصوص دون ظواهرالاجتهادات تأمل (قوله بل الفررالشـديد) أي أو غير الشديدمععدم الحاجة الىاحتاله والقاعدة كاقال الامام النو وىفشر-مسلم ان كل ماقيه غرر شديد أو قليسل لغير حاجة فهو ماطل ومالا فلا (قوله فلت اللازم من جوابه الح) فيه ان اللازم انه مطلق الحق به غيره بطر بق القياس كايفيده النظر للعسلة لاأنه عام فلايم حينة غبرالسائل هذاهو اللوافق لسعد العضد الاانه قال ظاهر الشارح أن موافقة الجواب السوال في الحسوس عل اتفاق

(مسئلة ": جوابُ السائل غيرُ الستقل دونه)أى دون السؤال (تابع السؤال في محومه ) وخصوسه ونقل عن الشافعي دلالة المموم كحديث النرمذي وغيرهأن النبي صلى اللهعليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتعرفقال أينقص الجوابعلي جواز الوضوء الرطب اذا يبس قالوا نعم قال فلا اذا فيعم كل بيع للرطب بالتمر والخصوص كما لو قال للنبي بماء البحر لكل أحمد مصيرا منه الى أن ترك الاستفصال في حصكانة الحال مع قيام الاحتمال مرالمراة العمومق القال اه به أقول وهو لاينافي الاتفاق على الموافقة في الحصوص اذ العموم من دليل آخر تدير (قوله لكان حينتذمساويا)فيهانمعني الأحص بحسب للقيوم ان مفهومه أخص (قوله وأورد ان قوله في المثال الثانى عليك كفارة الخ) قال السمد في الثاو يح تعني بغير الستقل مالا يكون كلاما مفيدا بدون اعتمار السؤال أوالحادثة مثل ثعم فأنها مقررةلما سبق من كالنم موجب أو منغي استفياما أوخبرا النهمي ومثله يؤخل من تمثيل الشارح لغير المستقل عامثل بهاذقوله فلااذا وبجزيك لايفيدبدون السؤال غلاني عليك كفارة كالظهار فأنه مقبد قطعا وحبنثذ فلا حاجة لما قالوه تأمل ( قوله في تقدير عليك كفارة الخ)فيه شيء تأمل

عَيِّلِينَ قَائل توصات من ماء النحر فقال بحزيك فلا يمه غيره (والمستقلُ ) دون السؤال (الأُخَسُ ) منه (جائز اذا أمكنت معرفةُ السكوتِ ) منه كأن يقول الني سلى الله عليه وسلم من جامع في شار رمضان فعليه كفارة كالظاهر في جواب من أفطر في مار رمضان ماذا عليه الفيفهم من قوله حامع أنالافطار بغير الجماع لاكفارةفيه فاذا لم عمكن معرفة السكوت من الجواب فلا يعجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة (وَ الْمُساوِي واضح ) كأن يقال من جامع في مهار رمضان فعليه كفارة كالظهارق جواب ماذاعل من جامع في مهار رمضان وكأن يقال لمن قال جامعت في مهار رمضان ماذاعا "عليك كفارة كالظهار والأعمد كره في قوله (والعام) الوارد انه عام في كل بيع اشتمل على غرر أي شديد وغايته انه عام مخسوص لانه كان شاملا لكل بيع اشتمل على غرر أيغرر كان فخص بالغروالشديد الأدلة الدالة على جواز مااشتمل على غرر يسروهذا لابخرجه عن المموم وهو خلاف المدعى من نني العموم فتأمل (قهأله حواب السائل)أل فيه للجنس فلفظ جواب لايتعرف باضافته البهلأنه فيممى النكرة والدلك وصف جواب معروهي لانتعرف بالاضافة فيكون جواب نكرة موصوفا بنكرة وقوله دونه متعلق بالمستقل والمعنى جواب السائل الذى لااستقلال له بدون السؤال بأن لا يفيد الا مم اقترانه به لادوته تا بع السؤال ف عمومه وخسوصه (قوله أى دون السؤال) أي الفهوم من السائل ولو عبر الصنف بدل السائل بالسؤال وبدل السؤال بإيكان أوضه وأخصر قاله شيخ الاسلام (قولِه العموم كحديث الح) أى شال التبعية في العموم كالتبعية في حديث الحوكدًا قوله والحصوص الح (قَهْلُهُ أَينقص الرئلب عني استفهام تقريري (قَهْلُه فلااذن) أي فلا يباع أذ كان ينقص وهذا هوالثال فانه عام ف جميع أفراد بيع الرطب بالتمروغير مستقل بالافادة بدون السؤال (قول فقال يجزيك)هو المثال وهوخاص بالسائل عن الوضوء من ماءالبحر وغير مستقل بدون السؤال فلايمم حينة غيرالسائل بل يحتاج الغير في محة وضو ته منه أدليل آخر فضمير غير مفي قول الشار حفلا يعم غير مالسائل كا لشيخ الاسلام والحكال وقال الشهاب في قول الشارح فلايعم غيره أيغير ذلك الوضو السئول عنه فجمل صمرغره الوضوء ولعل الأول أولى (قه أله والستقل) أي بنفسه في الافادة بحيث لموورد ابتداء بدون السؤال لأفاد (قوله الأخص) قال شيخ الاسلام أي بحسب المفهوم اه وأراد بالمفهوم المعنى لا القابل للنطوق كما هو ظاهر والا فاو أريد بالفهوم مقابل النطوق وهوالمبر عنه بالمسكوت في قوله اذا أمكنت معرفة المسكوت الح لكان حينتذ مساويا لاأخص فأخسيته اعا تكون باعتبار منطوقه فقط وأما باعتبار منطوقه ومفهومه فهومساوكا نبه عليه مم (قوله اذا أمكنت معرفة السكوت الح) عارة الاسنوى قال في الحصول فلا يجوز الإيثلاثة شروط: أحدها أن يكون في الذكور تنبيه على ما أيذكر الثاني أن يكون السائل مجتهدا . الثالث أن لاتفوت الصلحة باشتغال السائل بالاجتهاد اه وعبارة غيره في الثاني وأن يكون السائل أهلا للتنبيه النك وفي الثالث وأن يبتى من وقت العمل زمن يسم التامل الذي يتوقف عليه التنبيه سم (قوأبه والمساوى) أى والجوابالمستقل بالافادةبدونالسؤال المساوى للسؤال فيعمومه وخصوصه واضح فقوله والمساوى عطف على الأخص وأورد أن قوله في المثال

الثاني عليك كفارة غرمستقل. وأجيب بأنه في تقدير عليك كفارة ان جامعة فهو مستقل فسقط قول

( كَلَّى سبب خاسر ) في سؤال أوغيره (معتبر عمومه عند الأكثر ) نظر العالم اللفظ وقيدا هو مقطو مقل سبب خاسر ) في سبب فرو دود فيمنا له حديث الترمية عمومه عن أفي سببدا خلدرى قبل بالرسول الله أنتوسنا من بن بينما عمو ولا يتجب شيء أى من بن بينما عمود و الشيار المنافز و المنافز و التيمن على التيمن والمين التيمن على التيمن والمها عما ذكر و وغيره وقيل ما تتالي التيمن والمهادي و السادق والسادق والسادق والسادق المسبب المهادية بها وسبب نوامها ما ولم تسكن مثاله قوله تعالى والسادق والسادق والسادة فا فلموالله بينما وسبب نوامها مقارر جل سرة ودوا معادوات المنافزات الم

شيخ الاسلام بعد قول الصنف والساوى واضح مانصه أىسواء كان، مستقلام لا ولهذامثل الشرح له عثالين أولها الستقل والثاني لفسيره اه فأنه مبني على عطف قوله والساوى على المستقل وليس كذلك لاستلزامه التكرار لان غير الستقل علم مما مل بل هومعطوف على الأخص كإعلم والثالان فيالشارج للعموم والحصوص الساوي فيهما الجوابالسؤال لاللستقلوغيره كاتوهم (قهاله على سبب خاص) أى لأجله (قهله في سؤال أوغيره) \* ان قيل كيف يستقيم هذا التعبيم مع خصوص المقسم وهو جواب السائل ؟ قلنا لبس قول الصنف والعام عطفاعي قوله الأخص ليكون من أقسام الجواب المستقل فيتوجه ماذكر يدليل قول الشارح والأعم ذكرمق قولهالخ فاشار الى أن الراد بهذا أعممن جواب السائل وأنه ليس عطفا على الأخص وان الصنف لم يترك جواب السائل الستقل العام باندكر مفي ضمن هذا يه والحاصل ان المنتف خالف الظاهر بالتعمير أنبر السؤال لزيادة الفائدة سم ، قلت فقول السنف والعام الح يكون حينا عطفاعلى قوله جواب السائل (قوله نظر الظاهر اللفظ ) أي لفظ العام (قوله لهوروده فيه) أي بسببه (قوله الحيض) بكسر الحاموة مالياً وجمع حيضة بكسرالحاء بمعنى خرقة الحيض وفعل يطرد في جم فعلة بكسرالفاموسكون العين نحو كسرة وديمة وحجة و يمكن أن بجمل جم حيضة بفتح الحاء كضيع جمضيعة وخيم جم خيمة وانكان محفوظا خلافالمن فاسه والقاؤهاعلى هذا بالقاء ماهي فيه وهي الخرقة ومن الأول وهوحيضة بكسر الحاه بمعنى خرقة الحيض قول سيدتنا عائشة رضي الله عنيا ليتني كنت حيضة ملقاة (قولِه والنتن) هومصدر بمعنى اسم الفاعل أى الأشياء المنتنة (قهله عاذكر) أى في الحديث من الأمور المذكورة وغيرهامن بقية النجاسات قال الشهاب وكذاقو له الماء طهور يشمل جيم المياه وانكانت الواقعة في بر ضاعة لكن الله يظهر عيز لبعض المياه عن بعض لم ينبه الشار سعلى ذلك اهأى بخلاف النجاسات فانه يظهر فيها المميزلانه عهد العفوعين بعضهادون بعض قاله سم . قلت ولمل حلقول الشارحماذ كروغيره عي الأمور المذكورة في الحديث وغيرها هو الأولى والظاهروالا فيمكن حمل ماذكر على ماءيَّد بضاعةوغيره (قهلهفأجدر ) خبرمبتدامحذوفوالتقديرفوجودالقر ينةأجدر باعتبار العموم من عدموجودالقرينة كإندل عليه كلام الشارح (قوله على ماقيل الح) عبر بذلك لقول اليهتي انه روى عن طاوس عن ابن عباس وليس صحيح لمكن الحديث رواهمالك والشافعي وأصحاب السنن والحاكممن طرق منها عن طاوس عن صفوان ورجعها ابن عبد البرشيخ الاسلام ( قهله قهرا ) انقيل كيف ساءالله تعالى أمانة مع أنه أخذ قهرا . الجواب أنه لا يكون غصبا الا اذا كان الآخذ غير ستحق والآخذ في هذه القصة مستحق قرره بعضهم (قولُه ليصلي فيها) أىالنبي صلى الله عليه وسلم

( قوله لا بادة الفائدة ) الأولى لان خسلاقيم وقع كذلك كافي العضد وغيره أما ما ذكره فيرد عليه انه كان عكن التعمم أيضا في الأخس بل والساوى (قول الشارح لوروده فيه ) أي قلا مد أن يكون مطابقاله وفيه ان ممنى الطابقية هو الحكشف عن السؤال و سان حكمه وقد حصل مع الزيادة وأنن سلم وحوب للطاشة عمني الساواة فذلك ان لم يلزم على تركيا المحافظة على الأحكام الشرعية (هوله وهي لاتقاتل) هذا هو قرينة الحصوص وفيه ان الرتدة لاتقاتل والنا قال سم ان في كونه قرينة شبئا (قول الصنف وصورة السببالخ) هذا في الحقيقة جواب عماور دعلى اعتبار عموم العام الوارد على سبب خاص كافي شروح المختصر يه و- تام إدانه إراعتم عمومه لجازاخراج السببمنه بالاجتهادو بطلانه قطعي ومتفق عليه 🚁 وحاصل الجواب انالانسلم اللازمة القطع بدخوله في الارادة ولا بعد أن بدل دليل على أرادة خاص فيصير كالنص فيه والظاهر في غيره عد وحاصل الدليل هذا ﴿ ٣٩) على الدخول عو أنها وردليانها ولم

فسأله المباس الفتاح ليضم السدانة الى السقاية فنزلت الآية فرده على لشان بلطف بأسر النبي صلى الله عليه وسلمة بَدْلك فُتعجب عُبَان من ذلك فقرأ له على الآية فجاء آلى النبي صلى الله عليه وسأم فأسلم فذكر الأمانات بالجمع قرينة على ادارة المموم (وصورةُ السببِ ) التي ورد عليها المام(قطميةُ الدخول ) فيه ( عندالاً كُثر ) من العلماء لوروده فيها (فلا تُخَصُّ ص) منه ( بالاجتماد (قولِه فسأله العباس) أي عم النبي صلى الله عليه وسلم وكانت معه سقاية الحاج فآزاد أن يضم اليها خُدُّمةُ البيت فيكون له الانتتان السدانة بكسر السين وهي خدمة البيت والسقاية (قوله فاسلم) أى أظهر إسلامه لانه كان أسل قبل ذلك كذا في بعض التقارير (ق) إلى الأمانات بالجم قريدة على ارادة العموم ) حاصل مأ ذكره ان العبرة يعموم اللفظ لا بخصوص السبب سواء وجسمات قرينة التعميم أم لا نعم أن وجدت قرينة الحصوص فهو المتبركالنهي عن قتل النساء فان مبيه أنه عليمه الصلاة والسلام رأى احمأة حربيمة في بعض مغازيه مقتولة وذلك بدل على اختصاصه بالحربيات فلا يتناول الرَّندة وأنما قتلت لحبر «موربدل دينه فاقتاؤه» اه شيخ الاسلام وتعقبه مم بما حاصله انه يتجه عليه شيئان أحدهما أن قول الراوى نهي عن قتل النساء خكاية حال كـقوله نهي عن بيم الغرر وقضى بالشفعة للجار فلا يعم عند الأكثرفلا حاجة فيمنع عمومه الى الاستناد الىالقرينة الثاني ان رؤيته صلى الله عليه وسلم الرأة الحربية مقتولة لم يظهر انه من قبيل وجود قرينسة الخصوص فيدل على الاختصاص بألحر بيات بل هذه الرواية لم يزد على كونها سبب الوروداما أنها قرينة الحصوص فمن أن وفي عبارة الزركشين ماهو أقرب الى كونه قرينة الحصوص حيث قال ومثال القاصرة على السبب تخصيص الشافعي النهي عن قتل النساء والصبيان بالحر بيات لخروجه على سبب وهو أنه صلى الله عليه وسلم من إمرأة مقتولة في بعض غزواته فقال لم قتلت وهي لانقاتل ونهي عن قتل النساء والصبيان فعلم انه أراد الحربيات اه منه (قهله وصورة السبب) أي سبب الورود واضافة صورة الى السب سانية . وقد يستشكل محسل هسسنا الخلاف لاته أن كان فرض السئلة وجود قرينة قطعية على ارادة بيان حكم صورة السبب فكيف يسوغ القول بانها ظنية الدخول باخراجها بان براد وان كان فرضها انتفاء القرينة للذكورة فكيف يسوغ القول بانها قطعية الدخول ومجرد ورود بالفراش في الحديث الآتى السكامل وهم تلك الصورةوان كان فرضها أعم من وجود تلك القرينة وعدم وجودها فلا وجه لاطلاق واحد من فراش الزوجة فانها الني القولان اللهم الاأن بكون منشأ الخلاف ان ورودالعام بعدوجودذلك السبب هل هو قرينة قطعية عادة على دخوله أولا فادعى الجمهورالأول فلنا قالوا بقطعية الدخول والشيخ الامام الثانى فلذا قال بظنيته يعد لماالفراش دون الأمة اهرمم (قه له فلا تخصص منه بالاجتهاد) قال شيخ الاسلام خص الاجتهاد بالدكر نظرا القول عقابله وفيه اله حيئناً. من المام والافترمين الخصصات لا يخصص ذلك أيضا وان كان ينسخه اه . و يمكن أن يجاب بشمول الاجهاد الراد به الحصوص دون

للجميع إذالتخصيص لايكون الا باجتهاد لتوقفه على النظرف الدليلين وماتقتضيه القواعد فليتأمل سم العام للخسوص أما على بيان الشارح بقوله نظرا الخ فالا ممظاهر لكن يمنعه ما نقله الحشي عن ابن الهام ممان ظاهر كلام الشارح أن النزاع في عين صورة السب وهو ابن زمعة ويصرح به ماقاله الشيخ الامام وصرح السعد بان أبا حنيفة لم يخرج عينها بل توعها لان ١٠٥٠ - و ز ةالساب احلة قطعاواتفاقا حتىقالىالغزالي انأباحنيفة لريبلغهقسة واسزمعة هذاماعندىهنا والدسبحانه وتعالىأعلم بحقيقةالحال (قواسليارادة بيان حكممورة السبب صوابع على ادخال صورة السبب فان بيان حكمها قديكون باخر اجهامن حكالمام كأ للشيد والدماء

وردمنه مأتخصص الحك بفيرها فاولم تدخل للزم نأخبر الببان عن وقت الحاجةوهو لايجوز ومن هتا ظهر وجنه منع التعميص الاجتهاددون غره عا لايان منه التأخسير اللككور كالاستثناء مسلافان مه يكون الجواب ولا تأخير هسندا على ما عليسه الا كثر أما على ماعلمه ألشيخ الامام فلا إشكال ويكون منعا لدعوى الانفاق والقطع لكن بالرمعليه تأخر البيان عن وقت الحاجة 🛊 بقي ان الشخ الامام بين كونها طنية الالقصود الجواب وكما يحسل بادخالهـــا في حسكم العام عمسل

وقال الشيخ الامام) والد المستف كغيره هي (طَنَيَةٌ ) كغيرها فيجوز اخراجها متهالاجتهاد كا قوم من قول أبي حنيقة ان ولد الأمة المستفرشة لا يلخق سيدها مالم يقرّ به نظرا المان الأصل في اللحاق الاقرات اخراجها من حديث المصحيحين وغيرها دالول للفراشي الوارد في اين أمة زممة المنتصم فيسه عبد بن زمعة وسعد من حديث المصحيف المنافقة في المنافقة وسلم هو الك ياعبد بن رزمة وقي رواية أبي داود هر أخوك ياحيد (قال) والد المستف أيضا أو يقرّ ب منها ) أى من سورة السبب حتى يكون تطلى الدخول أو طنيه (خاص في القرآن تلاه في الرئمين منها أى من مسورة السبب حتى يكون العلى الدخول أو طنيه (خاص في القرآن تلاه في الرئمين ) أى رسم القرآن برئمة بن المنافقة بناه أي القرآن ويقرب المبافقة بناه أي المنافقة كا قال ألم التنافقة المنافقة بناه المنافقة بناه مي وعليه من علما المهود يا قدم المنافق من أهدى سبيلا محد وأعله الم أعن قالوا أنتم عد علمهم بما في كتابهم من نست النبي صلى الله عليه وسلم المنافق عليه وسلم المنافقة عليه وسلم فعلي وسلم فعلية على المنابهم من نست النبي صلى الله عليه وسلم المنافقة عليه وسلم وقد قضمات الآية المنافقة الدائمة أم والم يقرق المنافقة عليه وسلم وقد قضمات الآية

(قد أهو قال الشيخ الامام والدالسنف كفر دهي ظنية الح) \* أورد عليه انه مخالف لما نقل الصنف في شرح الهتصر عن القاضي وغيره من الاجماع على أن صورة السبب داخلة قطعا وأنما عورض ذلك بالزم قول أبي حنيفة لابصر بح قوله. على أن العلامة ابن الهام ذكر في تحريره ان أباحنيفة لم يخرج صورة السبب لأن الفراش عند أنى حنيفة هي الزوجة وأم ألواد واطلاق الفراش في الحديث على ولدة زمعة بعد قول عبد بن زمعة ولد على فراش أبي لا يستانيم كون الأمة مطلقافر اشالجواز كونها كانت أم واد وقد قبل به و يشعر به أيضا لفظ وليه أن فعيلة بمنى فأعلة من الولادة نقل ذلك عنه تلميذه الكال عمناه في حاشيته (قوله اخراجه من حديث الز) فاعل إن (قوله للفراش) أي لصاحب الفراش ( قهاله وقد قال صلى الله عليه وسلم ) استدلال على رد مالزم على قول أبى حنيفة وذكر الرواية الثانية لصراحتها في ثبوت النسبوقد تقدم ما يدفع اللزوم الذكور عنه في قول ابن المهام راجع شيخ الاسلام والحكال ( قوله و يقرب منه ) أي يلحق به في جريان الحسلاف في كونه قطعي الدُّخُول أو ظنيه ( قَوْلُه حَي يَكُون ) ضمير يكون لقوله خاص وهو وان تأخر لفظا متقدم رتبة لكن يتجه أن يقال الدَّى يوصف بالدخول في العام انما هو المني لأن دخول اللفظ في اللفظ غبر متصور والحاص كالعاماسم للفظ كا تقلم ويدل عليه هنا ذكر التأو فكيف مع الاخبار عزهذا الضمير بما هو من خواص المأني يكون راجعا للفظ . و يجاب بأن في المبارة تساهلا يحذف المضاف أي معنى خاص (قوله خاص) هو بيان نعته صلى الله عليه وسلم في المثال الآتي (قوله أيرسم القرآن) لس بقيد بل مثل السنة (قهله عام) وهو الأمانات في الآية (قهله الناسية) علة لقوله تلاه أو لقوله رقر ب قاله شيخ الاسلام (قوله وشاهد واقتلى بدر) الحلة حالية يتقدير قد لأن الماضي الواقع حالا لابد من قد معه ظاهرة أو مقدرة عند البصريان خلافا للا خفش وتبعه ابن مالك و عهز أن تكون الجلة معطوفة على جملة قدموا ولا ينافيه كون الشاهدة سابقة على القدوملا نالواو لاترتب (قهله شأرهم) أي ثأر قتل بدر (قهله عد) أي عد فذف منه أداة الاستفهام بقر ينة أم (قهله وأخذ الواتيق) عطف على نعت أوما أوعامهم وقوله فسكان ذلك الاشارة إلى النعث أي بيان النعت بدليل تفسير الشارح الآتي الأمانة أو الى عدم الكتان (قهالهوليؤدوها) أي بأن يبينوهالأتهم كتموها

(قوله لفظ وليدة ) أى فى قول عبد بن زممة هو أخى وابن وليدتأني (هوله/عتبراغ) اعا اعتبرلان/خذالميثقاغاهو ببيان الكتابكانسةر، هؤله تعالى و واذ أخذ الفعيناق الدين أونوا الكتاب لتبينده لناس، (فوله فلناسبك الأمر) نعهدوالناسبلكن الحاص هوالأمانة (١)) لاالأمر(فول السنف سئانان تأخر

المناص إلى اعلم انه ان تأخر الخاص عن امكان العمل بالعام كان نسخا عندتا وقالت الحنفية ان تأخ عن امكانالعمل أو عن امكان اعتقاد جواب الحيك مثلاكان نسخا اما للحكم أو لوحوب اعتقاده وانلميتأخرعن ذلك بان كان موصولا بالعام وهو المعبر عنه بالمقارنة الآنسة كان تخصيصا فيشترط في المضم عندهمأن يكون موصولاكما في التاويح وحاشية العضد أما العام المتأخر عن الخاص فهو ناسيةعندهم وانام بتأخر أصلا بأنكان موصولا لعدم امكان التخصيص بالمام وهو ظاهسر ولا بالخاص المتقمدم لأن المتصص لايتقدم وانرد متأخرحكما أي تنقمهم داته و بتأخر وصف كونه بيانا وان تقارن العام والخاص بان كانا معا وذلك بان كان أحمدهما قه لاو الآخر فعلا اذلايتأتى في قم لان تعارضا أما المقارنة بأن يعقب أحدهما الآخر موصولا بهفهوالتخصيص عندهم كإعامت كإرذلك في

مع هذا القول التوعد عليه المفيد للامر بمقابه الشتمل على أداما لأمانة الذي مي بيان صفة الذي يَجَيَّلِيَّةُ المؤ بافادتها نه الوصوف في كتابهم وذلك مناسب القولة تنال هوانيا أنه بأمركم أن تؤدوا الامانات الي أهابه فهذا عام في كل أمانة وذلك عاص بأمانه هي بيان مناقب الي يُحَيِّلُكُم الطريق السابق، والمابة الرائعة في منال مناقبة في المناقبة والمتحقق في الرحم متراخ عن مناقبة والمتحقق والمتحقق والمتحقق والمتحقق والمتحقق المناقبة المناقبة والمتحقق والمتحقق المناقبة المناقبة والمتحقق والمتحقق والمتحقق المناقبة المناقبة والمتحقق المناقبة ال

(قَهُ أَهُ معهذا القول) أي مع تضمنها هذا القول وهوانهم أهدى سبيلا. وقوله التوعد مفعول تضمنت وصمرعليه للقول المذكور وقوله الفيد نعث للتوعد وقوله للفيد للأمم بضده أي بضد هذا القول ووجه ذلك انالتوعد يقتضى النهبي والنهي عن الشيء أمريضه. وقوله بمقابله أي وهو ان يقولوا عد وأصحابه أهدى سبيلا وقوله المشتمل نت لقابله كاقاله الحشيان لا اللاص كا لبعضهم لأن أداء الامانة منهم لأنهم مأمورون بأدائها فكيف يشتمل علها الأمم المذكور وقوله بافادته قال الكال بيان لوجه اشتال مقابله على أداء الامانة يعني أن اشتاله على ذلك بسبب افادته أنه صلى الله عليه وسلم هو الموصوف في كتابهم اه ونحوه لشيخ الاسلام وزاد قوله قالباء متعلقة بالمشتمل ر يجوز تملقها بأداء اه وهذا كا ترى يدل على ان بيان صفة الني صلى ألله عليه وسلم الذي هو الأمانة يحصل بسبب افادة للقابل أنه صلى الله عليه وسلم هوالموصوف في كتابهم مع أن للقابل بالمغي الذي فسراه به كانقدم لايفيد انه الموصوف في كتابهم فان مجرد قولهم مخد وأصابه أهدى سبيلا ليس فيه تعرض لكونه الوصوف فكتابهم فكيف يكون ذلك القابل مشتملا على أداء الأمانة النهمي بيان صفته بسمب افادته ماذكر اللهم الأأن يكون الذي في كتابهم نعته بنعوت وان النعوت بتلك النعوت هو الأهدى سبيلا فاذا اعترفوا بأنه أهسدى سبيلا دل على أنه النعوت في كتابهم فليتأمل \* بني شيء آخر وهو أنه إعتبر في بيان صفته توسط أنه الوصوف في كتابهموهلا اكتفى ببيانها في نفسها مع قطع النظر عن ذلك الاأن يكون أنما أخذ اليثاق علمم بهذا الاعتبار فليتأمل ( قَوْلُهُ وَذَلْكُ مِناسِ ) الاشارة الى الأمر بالمقابل لاللَّقابل خلافًا للشهابُ رحمه الله تعالى و يؤيد الأول أن قوله تعالى ﴿ أَنَا لِقَدِياً مِنْ مُ الْحُ أَمْنُ بَاداء الامانات فالمناسب له الأمر بأداء الأمانات الذي هو الأمرالمقابل لاالقابلاللدى هوالمأمور به لأن الناسب الأمره والأمرلا المأمور به قاله سم (قهأله وذلك خاص)الاشارةاللا مربالقابل (قهله بالطريق السابق) متعلق ببيان والطريق السابق بيان أنه الوصوف فى كتابهم (قوله والفتح) عطف على بدرأى فتح مكة (قوله لأنه ليردالح) ضمير لانه سود ا كذاوهو عبارة عن الحاص أي لأن الحاص هنالير دالعام بسبيه (قه أله ان تأخر الحاص) أي تأخرا متراخيا يقينا يعلم القيد الأول من قول الشارح الآبي في المحترزات أو تقارنا بأن عقب أحدهما الآخر فانه محترز قوله هذا ان تأخر الحاص والثانيمين قولة أوجهل الربخيمافانه عمرز اليقين القدرهنا (قهله أيعن وقته) أي وقت العمل بالمطلق والرادالتأخرعن دخول وقته لاعن انقضائه كانبه عليه الكالوغيره قال مم ولعل الرادان يتأخر عن الوقت أوالي أن يبق منه مدالورود مالايسع (قُولُه نسخ الخاص العالم) أعالم يحمل الحاص مخصصا للعام في هذه الحالة الأن التخصيص بيان للمراد من العام فاو تأخر عن وقت العمل بالعام لزم تأخير البيان من

 (توله هذا عمر زقول المنف تأخر) فيه نظر طاهر (قول الشارح أو نأخر العام على النظاص مطلقا) أي سواة كان عن النخاب أوالعمل (قول المسارقول المستخدم المنف وقوله المستخدمات أخدهم المنف وقوله المستخد المنفولوا الهجيئة ناسخ وقوله المكن قول صدادات من المنافرة المنا

بالنسة التمارضافيه (و إلا ) بان تأخر الحاص عن الخطاب بالعام دون العمل أو تاخر العام عن الحاص متلقاً أو تقارنا بانعقبُ أحدهما الآخر أوجهل تاريخهما (خُمَيُّصَ) الخاصالعام (وقيل ان تَفَارَ مَا نَمَارَ مَاق قَدَّر الخاص "كالنَّدِّين )أي كالمختلفين بالنصوصية بان يكو باخاصين فيحتاج العمل بالخاص الى مرحم له. قلما الخاص أقوى من ألمام في الدلالة على ذلك البعض لانه لا يجوز أن لا يرادمن العام بتخلاف الحاص والاحاحة اللي مرجم له (وقالت الحنفية وامامُ الحرمين العامُ المتاخّرُ ) عن الخاص ( تاسخ ) له وقت الحاجة وهو يمتنع (قه له بالنسبة لماتعارضافيه) أي وهو مادل عليه الخاص مثال ذلك تأخر قوله لانقناوا أهل النامة في الورود عن وقت العمل بقوله اقتاوا المشركين فيكون الخاص للذكور ناسحا لحكم العام بالنسبة لمادل عليه ذلك الحاص مما هو داخل تحت العام المذكور وهو أهمل الذمة الداخل في عموم الشركين (قوله بأن تأخر الحاس عن الحطاب بالعام) هذا محترز قول المسنف عن الممل والمراد تأخر بأخرا متراخيا بدليل المقابلة بقوله أوتقارنا الح وكذا يقال فيقوله الآتي أوتأخر العام (قه إله أو أحرالهام) هذا بحترز قول المصنف الخاص وقوله مطلقا أيعن وقت الحطاب بالحاص أوعرز وقت المملبه قاله الكمال وهوتصريح بالفرق بين تأخرا لحاص فيفصل فيه وتأخرالعام فلا يفصل فيه ووحهه ظاهرفان التحصيص ببآن للمراد من العام فلايمكن مع تأخر الحاص عن وقت العمل والالرم نأخرالبيان عن وقت الحاجة وهوممتنع بخلافهمع تأخر العام اذلايلام عليه ذلك سم (قَوْلُهُ أُونَفَارِنَا الْحِ) هذامحترز قول المصنف تأخركاً نقدم (قَوْلُهُ أُوجِهِلُ الْحُ) هذَامحترز قولنايقينا الملاحظ في قول المصنف ان تأخر الخاص كمام (قه له خصص الحاص العام) أي قصره على ماعدا الحاص (قه أورفيل ان عار ناتمار ضا) قال سم قضية السكوت عن عزوهذا اللحنفية مم عزوما بعده الهم انتفاء هذاعهم لكن قول صدرالشريعة في تنقيحه فان الميط التاريخ حمل على المقارنة قعند الشافعي يخصبه وعندنايئبت حكم التمارض في قدرماتناولاه اه مصرح بخلافه اه (قه له أى كالمحتلفين الح) أى اللفعلين الختلمين بسبب أن كلاس في معناه (قهله بأن يكو ناخاصين) أي بمدلول واحد فالراد بكونهماخاصين تواردهاعلى مدلول واحدأي مايدل عليه أحدهما هومايدل عليه الآخر سواءكا ناعامين كفوله اقتارا المشركين لاتقتاوا المشركين مثلا أوخاصين كقوله مثلا لاتقتاوا أهل النمة اقتاوا أهل لنمة (قهله فيحتاج العمل بالخاص الخ) تمر يم على قول المنف تعارضا الخ (قه له قلنا) أى والفرق بين القيس والقيس عليه الحاص أفوي الح له وحاصله ان النمارض في المقيس عليه بين خاصين أى شيئين متو اردين على مدلول واحد كاعلم عامر في القيس بين عامو خاص والحاص أقوى من المنم فني القيس عليه تكافؤ بين المتعارضين بخلاف المقبس (قُولُه على ذاك المعض) أي مداول الخاص وقوله لأنه أي ذلك البعض بجوز عقلا أن لاير ادمن المام يخلاف الداص فانه نص في ذلك البعض الذي هو مداوله (قه أله فلا حاجة الى مرجح) نفر يع على قوله ا أقوى وقداله الده رحح أي خارج يصار له عندالتعارض والافكو نه أقوى مرحم لكن لكونه مخصصا

فبعل المالس الرادبالقارنة الحمول علها هي التي ذكر ها الشار وبأن بعقب أحدهما الآغر لأن كم ذلك التخصيص عسدهم بلللراديها أن يكونا مما مانكاتا قولا وفعلا الأول عام والثاني خاص. وساصل المرادأته انحهلالتاريخ يحمل على سال المقارنة عمس انه يعملي حكم المتقار نبن من انه بحصل الثعارض وانكان الواقع لانفاو من أن يعكون أحمدهما تاسخا والآخر منسوخا أومخصصاوالآخر عاما اذالفرض أن لامقارنة حقيقة بل جهل التاريخ فقط واعماحكم بالتمارض عندهم حينثذ لأن الحاص عندهم لاينسخ الاعند التأخر أما عنسد التقدم فالعام ناسخ لماص وعنسد الشافعي الحاص ناسخ مطلقا وانما ترك صورة المعمة الحقيقية لأن الكلام فها هو أعم من النسخ والتخميص ومعها لا عكن النسخ اعا عكن

التخصيص الأولى عالم تقدم الحاص (قوله مد دالسفوى بحص به) يمنى أن هذا المجانسة نما المنيقية منه الدى ومبطى انقار تعالم كميية الالاتر بدالثانية على الأولى وكلاهما لاتربدعلى تقدم العاصر هذا هو حقيقة السكادم وقده به مع على روحه بني عليه كلامه هذا وكلامه هاباؤي والسكل إيصادف محافظيتاً فما إقول الصنف وقيل ان إنقار با الحجى هذا بعض معهوم والا وسبأتى مش آخر في قوله وقالت الحفية (قوله والافكونه أقوى مرجع لكن الحج) حقه أن يقول لكنه غرطرج (قوله قلنا الفرق الح) مبنى هى التسلم بالنسبة لها وأما التأخر عن العمل فنحن معهم ، وبه تعلم اكتبه الحشي على قوله ككسه من قوله فعالمنا عمل بالعام فانه مبنى على أن التأخر عن العمل وهو مخالف الإطلاق السابق فليتأمل (قوله بإن المرادأ عرمن التراخي) هوكذلك ونص عليه حواشيه أيضا فانالعامتي تأخر لايكون عندهم الاناسخا لمدمكونه مخصصاولا كون الخاص مخصصاله وانرد هذا الأخبر وأتمسا قيعه أوالخاصفانه لولم يقيده بالتأخر لصدق المصنف هنا بالمتأخر لقوله فانجهل فالوقف وألتساقط اذ المني جهل تأخر إلمام (24)

بجهال اتسال الخاص وحينئذ لايكون الحسكم الوقف أو التساقط بسل يطلب في مورد الخاص دليللاحتال أن يحكون متصلا فيكون الحك التخصيص ومن هناظهر وجه اقتصار المسنفعلي احتال أن يكون كل منهما منسوخا ولم يذكر احتمال أن يكون العام مخصصابان يكون الخاص موصولابه وبهذا تعارأن صورة حهل التاريخ فكلام المسنف هي المُذَّكُورة سابقًا بعد الا فانقول الشارح هناك أوجهل تار يخهما معناه أولم يعقب أحدهما الآخر وجهل تاريخهما فهيي في كلام الصنف مفروضة فها علم علم عقبية أحدهما كا عرفت ثم هذا كله لاينافي قول الحنفية بالنسخ عند تأخر العام سواء كان موصولا أو مقصولا فليتأمل وبه يندفع ماقاله مم ثمان قول المسنف وقالت الحنفية وامام الحرمين العمام المتأخر الخ مراده ناظر فيه لمذهبهم فيصورة التأخرعن الحطاب لكن هذا آنوافقهم امام الحرمين والاقصر على المتأخر عن العمل (قوله قلث الحر) هذا خطأ

كَمُكُسه بجامع التأخر. قلنا الفرق أن الممل بالخاص التا خر لا يلغي المام بخلاف المكس والخاص أقوى من العام في الدلالة فوجب تقديمه عليه قالوا (فانجُهلَ) التاريخ بينهما (فَانُوتَفْ) عن العمل بواحد منهما (أوالتساقط) لهاقولان لهم متقاربان لاحمال كلمنهماعندهم لأن يكون منسوخا باحمال تقدمه على الآخر مثال العام « فاقتاوا المشركين »والخاص أن يقال لا تقتاوا أهل الذمة (وان كان) كل منهما (عامَّامن وجه) خاصامن وجه (فالترجيم) يينهمامن خارج واجب لتماد فهاتقار فا أو تاخر أحدها (قوله كمكسمه) أى فها اذاعمل بالعام كأشار اليه بقوله قلنا الفرق أي بين التأخرين أن العمل بالخاص الح و وحاصله أن العمل الحاص المناخر عن العمل العام لا يلفي العام الحكلية بل أفراد الحاص فقط بحلاف العكس وهو العمل بالعام المتأخر فانه يلني الخاص بالكلية . وأو رد مم على قول الصنف وقالت الحنفيسة العام التأخر ناسخ مانهسه الثاني قديمهم والصنيع في القام حيث قابل الشارح التأحر بالتقارن بالمعنى الذى بينه أن المراد بالتأخر في هذا القول هو التراخي لكن عبارة صدر السر يعقم صرحة بان المرادأ عممن التراخي فانه قال في تعارض الحاص والعام فان لم يعم التاريخ حل على القارنة فعند الشافعي بخص به وعندنا يثبت كم التعارض في قدر ما تناولاه وانكان العاممت أخر أفينسخ الخاص عندنا وان كان الخاص متأخرا فان كان موصولا يحصه وان كان متراخيا ينسخه فيذلك القدرعندنا حتى لايكون العام عاما مخصصا اه فانظر الى كونه أطلق كون العام ناسخا اذا تأخر أفصل في تأخر الحاص فانه صريح في عدم الفرق في الأول اه كلام سم \* قلت دعواه صراحة عبارة صدرالشريعة فبادكر ممنوعة قطعاط الذى بدل عليه عبارته ان العام التأخر اذاقارن الخاص ثبت عندهم حكم التعارض في قدر ما تناولاه بدليل قوله فان لم يعمل التاريخ حمل على للقارنة الح فان القارنة المحمول عليها لأيصح أن تكون مفارنة الخاص التأخر للعام التقدم لحكمه عليها بان الحاص يخصص العامقها كاصرح به بعد فتعين حمل القارنة الذكورة علىمقارنة العام التأخر للخاص المتقدم والتفصيل الذي ذكره في الحاص المتأخر لايدل على الاطلاق الذي ادعاه سم في العام التأخر بلاشبهة على أنه قد ذكر سابقا مايوافق ماقلناه هنا ورد" ماقاله هنا عند قول الصنف وقيل ان تقار نا تعارضا كانقلناه عنه ثمة فراحمه (قوله متقار بان) أى لامتساو بان لوجود التكليف مع الوقف اذ للكلف به واحد وان لم تعرف عينه وعدم وجوده مع التساقط (قهله مثال العام الح) أشار بذلك الى أن مثال العام والخاص للذكور يمثل به لجيع ماتقدم من أول السئلة الى هنا و يخرج في كل موضع مماذ كرعلى مايناسبه (قهله وان كان كل منهما) قال شيخالاسلام يعنيمين المتعارضين لامن العام والخاص كاهوظاهركلامه والاكان بينهما العمومالمطلق لامن وجه اه أى لأن من لازم كون أحدالشيئين خاصا والآخرعاما بالمعنى المراد في هذا المقام وهو كون الخاص مخصصا لذلك العام وكون ذلك العام مخصوصا بذلك الحاص أن تكون النسسبة بينهما المموم المطلق (قولهمن خارج) ليس قيدا (قوله أو تأخر أحدها) أي ولواحة الا ليشمل ما اذا جهل به بيان مخالفتهم لبعض مادخل محت الاوهوماذ كر هالشار ح بقوله أو تأخر العام عن الخاص مطلقا أي عوز الحطاب أوالعمل فقوله كمكسه

صريح فانك قدعَلمت المرادبالمقارنة في عبارة صدرالشريعة وفي هذا القدركفاية لك في هذا المقام والقسبحانه وتعالى أعلم (قوله ليس قيدا) انظر وجيه ولعاد فهمأن معنى الخارج الحارج عن اللفظ فقال ان المرجح قد يكون من اللفظ كبلاغته مثلالكن المراد الخارج عن النصوص والعموم فهوقيد لأنهم يشترطون في المخمص المقارنة أي كونه موصولاوهي المقارنة المارة في كلام الشارج (قوله قلت اللدي يفيده ماتقدم الخ) هذا أيضاخطاً واضح نصوا في كتبهم على خلافه وقدمر فندبر (قول المصنف وقالت الحنفية المتأخر ناسخ) لانهوان كان الخاص في هذا المقام شاملا لماكان عامامتناولا لشيء آخر كاقاله السعدالاأ نهليس موصولا فق صورة المقارنة يكون المتاخر مخصصا فقولهم العام الآقي بعدالخاص ناسخ مطلقا سواءكان موصولاأ ومفصولافها اذاكان العموم ليس وجهيا نصعليه السعدوغ يره وذلك لأنعلو نسخ الأول لكان أسخ مالايتناوله منه كالرجال فيمن بدل دينه فاقتاوه بديردليل تأمل ﴿ الطلق والمقيد ﴾ (قوله فالمنفي اعتباره الوجوده) من المعاوم ان الكلام الآن في بيان حقيقة المللق أعنى ماهيته الدهنية ولاشك ان وجودها الدهني ينفرد عن القيد أعالر وم الفيد في الموجود العفارجي الله هذا انتقال تظرمن ماهية المطلق الى المطلوب في تحوقو الك اضرب فإن المطلوب الفرد الموجود منارجاوه ولا ينفك عن القيسد تدبر (قوله وهو قرينة حذف المضاف) أي مم تعيينه (قوله وذلك قاسد) الفسادفيه فان الكلام في الماهية الدهنية كاعرفت (قول المسنف الدال على الماهية بلا قيد) قال السعد في حاشية العند الماهية بشرط لاشي ولا توج عد في الأعيان بل في الأذهان والتي لا بشرط مقارنة العوارض ولا التجرد عنها بان أخذت مع نجو يزأن تقارنها الموارض وأن لاتقارنها وتكون مقولاعلى المجموع حال المقارنة الحق وجودهافي الأعيان لكن لامن حيث كونها جزءا (٤٤) من الجزئيات الهققة على رأى الأكثر بل من حيث انه يوجد شيء تصدق عليه وتكون عينه

بحسب الخارج وانتفايرا (وقالَتِ الحنفيةُ التَّايِخُرُ ناسخُ ﴾ للمتقدم مثال ذلك حديث البخارى همن بدل دينه فاقتلوه ، وحديث بحسب المفهوم انتهى واثما الصحيحين اله صلى الشعليه وسلم مهي عن قتل النساء، فالأول عامق الرجال والنساء خاص باهل الردة قال لامن حيث كونهاجز وا والثانى خاص بالنساء عام فى الحر بيات والمرتدأت الح لما قال في شرح المقاصد ( المُطْلَق والقبد) أنه ليس عستقم لأن أىهذا مبحثهما (المُطْلَقُ الدالُ على الماهيَّة بلا قَيْد ) من وحدة أوغيرها الموجودمن الانسان مثلا أنماهو زيدوعمرو وغيرها

تاريخهما شبخ الاسلام (قولُه وقالت الحنفية المتأخر ناسخ المتقدم) أي لما تعارضًا فيه منه وأيما لم يجعاوه مخصصا لأنهم يشترطون في المخصص القارنة قاله شيخ الاسلام ، قلت الذي يفيده ماتقدم عن صدر الشريعة أن القارنة شرط في تخصيص الخاص التأخر عن العام وأما العام التأخرفان تراخى الخارجا نسان مطلق وآخر نسخ الخاص التقمدم وان قارن ثبت حكم التعارض (قوله بلاقيد) حال من الماهية وهوطي مركب منه ومن الخصوصية حذف مضاف أي بلااعتبار فيد في الواقع من وحدة أوكثرة فالمنفي اعتباره لاوجوده في الواقع اذ لابد منه لامثناع تحقق الساهية بدونه وهوقرينة حلفذلك المضاف فلايقال ان حسقف المضّاف مجاز في التمريف بدون قرينة والدفع أيضا أن يقال مفادالعبارة انه اعتبر في معلول المطلق عدم اتصافه فالواقع بشيء من القيود فيانم أن لا يصدق المطلق على الماهيات المقيدة في الواقع وذلك فأسد لعدم انفكاك الماهية عن القيد في الواقع (قهلهمن وحدة أو غيرها ) قال العلامة وقوله أوغيرها يدخل فيه قيد

اله حودللكل وأعا التعاير بين الطلق والقيد فىالدهن

من الافراد وليس في

هو الشخص والا لماصدق

الطلق عليمه ضرورة

امتناع صدق الجيزء

الخارجي المفاير بحسب

دون الحارج فلذا قلنا ان المطلق موجود في الخارج لكونه نفس المقيد وعمولا عليه كالانسان المشروط بالنطق والحبسوان اللامشروط به فانالثاني أعم فيصدق على الأول صرورة صدق المطلق على المقيد اه وقوله و يكون مقولا على المجموع حال المقارتة أي يقال على القيد بالقيد اذ هو الماهية من حيث هي شخصية وليس المراد ان التشخص جزء من المقول عليه ضرورة انه أخسد مطلقا عنه وحودا وعدما هذا فان كانهذا هو المراد بالمطلق كانلاغبارعلي كلام المصنف أصلا وكان غير محسل النزاع الذي هو هل الساهة موحودة أملا وهوموضوع الطبيعية وهو الساهية بشرط الاطلاق كايدل عليسه كلام كثيرمن الحققين متهسم الطوسي فان الحق في ذلك انه غير موجود وأتما الوجود الهو يات الحارجية نص عليه عبدالحكم فيحواشي القطب والسميد الزاهمة في حواشي التهذيب لكن الشارح عند قوله وليس بشيء جرى عسلي قول الأكثر الذي هوخلاف الشحقيق حيث قال ان السكلي حرء من الوحود وحزء الموجود موجود وفيسه ان قوله جزء الموجود موجود مسلم ولكن قوله ان الكلي جزء من الموحود عموع سمواء كان الكلي هو الماهية لابشرط كلمرأو بشرط الاطملاق فان الحسق أنه أمر افتراعي والموجود ليس الاالمه بات المال حية فليتأمل (قوله وقد يتوقف في خروحه) بناء هي أن المراد بالعبر مقابل الرحدة وهو التمدد ( قوله متعلق بالافراد) فدعرف الالافرون بين الفرد والماهية بالمن المتقدم إلا بالعتبار وهما واحد بالوجود الحارمي والفقط قامر في المشترك فالإسلامة بالافراد وهما والمدينة من حيث هي الإرخط مها الماذي ولاغيرمي الموارض ووحينة بسيد استاد أحكام الافراد اليها لاتحادها مها ذاتا ووجودا وإن اشتاه المتبارا اذالارد ليسالاللمهية من حيث هي مستحدة فلما الحديث من من المتبارا والمرارية هو الماهية من حيث الما أفراد من حيث الها أفراد بعد عيث المها أفراد وسالالماهية من من المائية والمنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة عن منافقة المنافقة والمنافقة والمن

( وَزَعَمَ الْآمُدِيُّ وابنُ الحاجِبِ دلاقةُ )

فظهر ان موضوعها ليس هو النكرة واناشتهرفي كلام سض المناطقة وتبعه الكال لكر أوله الدواني في حاشية التهذيب فانظره (قوله باعتبار وجودها فيأفرادها) هذا على كلام الشارح الآتي والحق أن يقال باعتبار أنها متحدة معالافراد ومثله يقال في نظيره الآتي قريبا (قوله من حيث انهاشي واحد) أى يۇخسىد من حيث بلاحظ معه الاطلاق في المفهوم دون الحقيقة بأن يلاحظ المطلق مطلقا م عرأن يؤخذ الاطلاق قمدا والالابكون مطلقا وحيثانه لايصح اسناد

أصلا اذلاعكن أن شت

التميين الدهني فانه قيد في علم الجنس دون اسمه كما تقدم اه أي ضلم الجنس وان دل على الماهية لكن مع اعتبار قيد التعيين الدهني بخلاف اسم الجنس فيكون خارجامن حد الطلق بخلاف اسم الجنس وقد يتوقف في خروجه، و بتقديره فقد يقال ان له حكم الطلق قاله سم (قهله وزعم الآمدي وابن الحاجب الخ) ضمن الزعم معنى الاعتقاد فعداه الى واحد والا فهو متعد لاتنين كايقال رعمت الباطل حقا ( قَوْلِه وزعم الآمدي وابن الحاجب الح ) قال الكمال مانصه وما حرى عليــه ابن الحاجب كالآمدَى في تعريف الطلق هو الوافق لاسساوب الأصوليين لأن كلامهم في فواعد استنباط أحكام أفعال المكلفين والتكليف متعلق بالافراد دون الفهومات السكلية الق هي أمور عقلية بل ويوافق أسباوب المناطقة أيضا فان المطلق عنسدهم موضوع القضية الهملة لاته مطلق عن التقييد بالسكلية والجزئية ، والنكرةقد تكونموضوع الجزئية وقدتكونموضوع الكلية والحكم في الجميع متعلق بالافراد،وأما القضايا الطبيعية التي الحبكم فيهاعي الماهيةمنحبت هي فقد صرح المناطقة بأنها لااعتبار لها في العباوم اه ورده سم بما حاصله انه لم يلزم على ماقاله الصنف تعلق التكليف بالمفهو مات الكلية التي هي أمور عقلية من حيث انها أمور عقلية حتى يتوجه عليه الاعتراض بذلك وأنما اللازم على كلامه تعلق التسكليف بالماهيات ماعتبار وجودهافي أفرادها وتعلقه مها بذلك الاعتبار لامحذور فيه بوجه وأما قولهواما القضايا الطبيعية الخوفلا بردعلى المصنف الالم يجمل المطلق هو الحقيقة من حيث انها شيءواحد بالوحدة الدهنية وذلك هو مني موضوع القضية الطبيمية حتى يقال ان ذلك لااعتبار له في العلوم وأنما جعله الحقيقة من حيث امكان وحودها في أفرادها هذا حاصل كلامه وان أطال فيالقام حدا ؛ قلت وحيث علمان السكليف أعايتعلق بالماهية باعتبار وحودها في الافراد فأخذوجودهافي الافراد قيدافيالتعريف كما صنع ابن الحاجب والآمدي فان الطلق عندها هو الدال علىالماهية مع الوحدة الشائعة هو الأولى.وفوله وأنما اللازم على كلامه ثعلق التلكيف بالماهيات باعتبار وحودها في أفرادها وقسوله وانما حله الحقيقمة من حيث

أحكم الافراد اليه لان العينية الاطلافية : أبى عنه قاله الراهد (قوله من حيث وحوها) الأولى حنف الاكمان وليس في عبارة سم ( قوله أن المطلق عندهما هو الدامل على الماهية مع الوحدة ) الماهية مع الوحدة الشائمة هي الحصة الهتمية للحصص كشيرة عما يندرج تحت أمر مشترك ومنى احتيالها الملك أنها يمكنة الصدو والسنف (قوله هو الأولى) لاوجه له مع الاتحاد التقديم فهو خبررج عن معنى الفقا الظاهر بنه بلا دليل هدا على ما غلقا مم لا أولى إلا إضافة المنافئة المحافظة على ما قاله مم لا أولى بة أنها قان المحكم على السد وعملى ما قال مم لا أولى بة أنها قان المحكم على أما عالى عالى المنافئة وهو لا يصلح المحافظة عالى المحافظة على الماهية لا تعالى المنافظة على الماهية لا المنافظة من المحافظة المحافظة المحافظة المحافظة المحافظة على المحافظة المحافظة على المحافظة المحافظة المحافظة على المحافظة المحافظة المحافظة المحافظة على المحافظة على المحافظة المحافظة المحافظة على المحافظة المحاف

(57)

وضعه للعمني الصالح للخارج والدهن وهنو المشترك وقدتقدم الكلام هناك عا لامز بد عليه يق ان كلام المحشى يفيد اله عملي رأى الآمدي موضوع للخارجي وفيه نظر لان الفرد الشائم هو أن يكون القردة لا على التعين معتبرة في حقيقته فيصدق في نفسه عسيل شيرين على وجه البدلية كالصورة الحاصلة للطفيل قال الشبيخ في أواثل طبيعيات الشفاء أول مايرتسم في خيال الطفل صورة شخص رجل وصورة شخص امرأة من غير أن يتميزله رجل هوأ بوه عن رجل ليس أياه وامرة هي أمهعن احماة ليستأمه وهذا هوالمغي الدى يسمى منتشرا اه (قولەقلتھدەغفلة عجيبة الح )ماقاله قاله سم جوابا ثانيا فانظرمايصنع المحشى (قوله النكرة العامة) أي لما شاع في جنسه و نوعه ولما في الاثبات والنفي والطلق عند الآمدي النبكرة في الاثبات وعند ابن الحاجب الشائع في جنسه الأنوعه ( قول الشارح بالنمكرة في سياق الاثبات ) اعترضه العضد

أى دلالة المسمى بالطلق من الأمثلة الآنية ونحوها (على الوحدةِ الشائِمَةِ حَيثُ ) عرفاه بما يأتى عَمِما (توهَّمَا ُالنَّرِةَ) أي وقع في همهما أي في ذهبهما إنه هي لأمها دالة على الوحدة الشائمة حيث لم تخرج عن الأصل بن الافراد الى التثنية أو الجع والطاني عندهما كذلك أيضا اذعرفه الأول بالنكرة في سياق الاثبات والثانى بما دل على شائم في حنسه

امكان وجودها في أفرادها غير مستفاد من تعريف الصنف بل السستفاد منه خلافه وان الافراد غير منظور لها أصب لا وانما اللازم ذلك من تعريفي الآمدي وابن الحاجب لان مفادها تعانى التسكليف بالماهية في ضمن فرد شائم فالمفرد ملتفت اليه لا من حيث خصوصه ، وبالجاة فما قاله الآمدي وابن الحاجب هو الافعد والا وفق بالقواعد فتأمل ولا تنستر بما لاملامة مهم مما أبداه هنا من التمويرات وأطال به مما لاطائل تحت، من التأويلات ، بني أن يقال قول العسنف الدال على الماهية مخالف نسا قبدمه من اختياره ان مدلول اللفظ المني الحارجي لا الدهني فليتأمل (قوله أي دلالة المسمى بالمطلق) أشار بذلك الى أن الضمير في قول الصنف دلالته يمود على الطلق لاباعتبار المعنى العرف به نفساد ذلك هنا اذ المطلق بذلك المعنى لم يقل أحمد بدلالته على الوحدة الشائمة كيف ومدلوله اللفظ كما لا يخفى بل باعتبار معنى آخر وهو الافراد لأن أفراد المطلق التي هي الألفاظ المخصوصة كلفظ رقبة هي ألتي ادعى الآمدي وابن الحاجاجب فبها ماذكر ولماكان ظاهر عبارة المستف رجوع الضمير للطلق بالمني المعرف به صرفه الشارح عنذلك بقوله للسمى فهو من قبيل الاستخدام وفيه التعبير عن الماصدق بالمسمى والمسمى حقيقة مدلول اللفظ ومفهومه لاماصدقه وافراده . ويجاب بأن المسمى يطلق على الماصيدق اطلاقا شائما والطاهر أن الاطلاق الذكور مجازى وعليه فالقرينة هنا البيان بقوله من الأمثلة الآنيــة فانها أفراد المطلق لامفهومه سم قلت هذه غفلة عجيبة اذ لاريب أن مراد الشارح اللفظ الذي يسمى بهذا الاسمرأي يسمى بالمطلق ويدعى به بدليل التعدية بالباءوقول المستف دلالته وهذامن الوضوح بمكان في أبن جاءت ارادة السمى والتعبر به عن الماصدق هذا غلط واشتباه عجب وجل من لايسهو ولا يغفل (قوله طى الوحدة) أى ذى الوحدة (قول الوحاء النكرة) هذه الجلة استثناف بياني كأنه قيل ماسب هذا الزعم فأحسب بماذكروكان الصواب أن يقول توهاه نكرة أيمن أفراد النكرة لأن كلامه يوهم انحصار النكرة في الوحدة الشائعة واتحاد المطلق والنكرة عندها وليس كذلك فانمن النكرة عندها النكرة العامة وليستمن الطلق عندها قاله العلامة ومثله للكال (قوله أي وقع في وهمهم الز) أشار بذلك الى أنه ليس الرادبقوله توهاه أنهما حكما بذلك حكما مرجوحا لظنهماغيره وأشار بتفسيرالوهم بالدهن أيضاالي أنه ليس الراد بالوهم ماقاله الحكماءمن القوة الواهمة اذلا يقول بهاأ هل السنة (قوله حيث لم تخرج عن الأصل من الافراد الى التثنية أو الجم)أى فان خرجت عنه إلى ذلك لم تكن دالة على وحدة شائعة بل على مافو قهامن تننية وجمع شائعين لمكن كل من لفظيه مانكرة أيضافالوحه حذف الوحدة مع أنها لبست في كلام الآمدي وابن الحاجب فالنسكرة شاملة الفردوغيره فهي في المفرد للأحاد وفي المثنى للثنيات وفي الجمع للحمه ع شيخ الاسلام \* والحاصل ان المصنف خصص اعتراضه على الآمدي وابن الحاجب ببعض أفراد الطالق مع أن الطلق عندهما كغيرهمالا ينحصر في الوحدة وتعريفهماصر عرفي ذلك لان الفردهو الأصل وحينتُذَ فَقَ عبارته تساهل والمغنَّى حينتُذ انهما زعمَّادلالته في ألجلة أو باعتبار الأصل أو نحوذلك على الوحدة الشائمة قاله سم وقال الكمال والحقانابن الحاجبوالآمدى لم يقيدا بالوحدة وأنما نظرهما ا الى الشيوع وقول ابن الحاجب مادل على شائع معناه مادل على حصة من الحنس ممكنة الصدق على كل نبعا لابن الحاجب بأن يحوكل رجل من العام لا المطلق مع انها نكرة في الانبات والداعد ل ابن الحاجب لما قاله ( قـ السنف عطلة ، الماهية) وهو الحدث الذي تضمنته صيغة الأمر أونحو اطلب ضربا فهو مطلق لفظا أي غير مقيد بقيد لفظى وان كان لفظــه دالا على الوحمدة (قول الشارح لان المقصود الوجود) هذا تعليل لأصل مابنىعليه وهنوالدلالة على الوحدة وليس تعليلا لقو له قالا الخلان تعليله قوله مور ثمروفي هذا التعليل نظرمن وجهين : أماأ ولافلانه بعينه واردعلى ماقالاه لان الفرد الشائع أمركلي كماحققه الشريف فيحاشية العضد وقدقال ابن الحاحب نفسه أن المطاوب في الواجب المخير واحدمبهموهذاكله مناف لهذا التعليل، واما ثانيا فلان الوجود عناء الطلب والكلام في مدلوله فداته م فانقيل مدلوله عند الطلب ذلك وعنسه عدمه الماهية ب قلنا هو حيئذمجاز وليس الكلام فيه ، أو قيالمدلوله في الحالين الوحدة حملا لمما لاطلب فيسمه على حال الطلب ۾ قلنا عدول عن الظاهر من اللفظ بلا داع

وحرج الدال على شاخ في نوعه نحو رفية مؤمنة «النالمسنف وعلى الغرق بين المطانيه السكر تأسلوب السلنة عبد كذا الفقها مسيدا ختلفوا فيمن قال لاسرائه ان كان حقات كرا أهافت طالق فضائات كربة على المفتى اه ومن هنا فضائات كربة في المنتسكية المشتبر المنافرة ويتهما الإعتبار اناجير في المفنى اه ومن هنا يعلم أن الله فنا المفاق السكرات الأول في سمى المفاق واسم جنس أيضا كما تقدم أو من المنافرة ويتهم الإعتبار اناجير في المفنى المنافرة ويتهم الإعتبار اناجير في المفنى المنافرة والمنافرة والمنافرة المنافرة والمنافرة المنافرة ويتهم المنافرة ويتبدا المنافرة والمنافرة المنافرة المنافرة المنافرة والمنافرة المنافرة والمنافرة المنافرة ويتبدا المنافرة وانما توجدة برئياتها كالمفرب بسوط أو معرفي الاسرا بحرق المنافرة المنافرة وانما أوجدة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة وانما توجدة برئياتها فيكون الأمر الجزئي لها (ويسم) تولم إذلك (لك المنافرة المنافرة وانما توجدة برئياتها فيكون الأمر الجزئي لها (ويسم) تولم إذلك (لمنافرة وانما أوجدة المنافرة وانما أوجدة المنافرة وانما أوجدة المنافرة وانما أوجدة المنافرة المنافرة وانما أوجدة والمنافرة وانما أوليس تولم ولمنافرة وانما أوجدة المنافرة وانما أوليس تولم ولمنافرة المنافرة وانما أوليس تولم ولمنافرة المنافرة المنافرة وانما أوليس تولم ولمنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة وانما المنافرة وانما أوليس تولم ولمنافرة وانما أوليس تولم ولمنافرة المنافرة وانما أوليس تولم ولمنافرة المنافرة المناف

من حصص كثيرة مندرجة تحت مفهوم كلي وقول الآمدي انه عبارة عن النكرة فيسياق الاثبات بنحو معناه لان مراده النسكرة المحضة اه ؛. وحاصل كلامه أنهما لم يحملا المطلق الواحــــد الشائم فقط بل الواحدالشائع في المفردو الاثنين الشائدين في المثنيات والثلاثة مثالا الشائمة في الجموع (قولًه وخرج الدال الخ) أي خرج عن الطائل مع انه نكرة للكنها نكرة مقيدة لاعضة وكان الأولى غرج بالتفريع (قوله ومنهنا) أي من أجل اختلاف الفقهاء (قوله وان الفرق بينهما بالاعتبار) يعني اعتبار الواضع لاالمتكام كايرشد اليه قوله الدال على الماهية أو الدال على الوحدة الشائعة لان الدلالة أنما تتوقف على اعتبار الواضع لان اللفظ اذا أطلق دل على معناه الوضى أراده النكام أملا (قول كاتقدم) أى قبيل مسئلة الاشتقاق شيخ الاسلام ( قهل ينكر ان الأول ) أى الدال على الماهية بلا فيد (قولهو بجملانه) أي الطلق الثاني وهو الدال على الماهية مع قيد الوحدة فقيدالوحسدة جزء مدلول الطلق عندهاكما تقدم آنفا (قهرله والوحدة ضرورية) أي عند طلب إيجاد الماهية لاعند الحكم عليها لأن الحكم عليها قد يكون باعتبارها من حيث ذاتها فقط كقواك أسد أجرأ من تعلُّب ويدا، على الأول قوله إذ لاوجود للاهية إلخ فالكلام في الأحكام المتعلقة بالوجود لامطلقا (قهله الى لازمه السابق) أي وهو الدلالة على الوحدة الشائمة لأن الوحدة الشائمة بعض معني النكرة في تعريف الآمدي و بعض معني الشائع في قول ابن الحاحب مادل على شائع و سض الذيء لازم له قاله الحكال رحمـه الله تعالى (قهله ليبني عليــه ) قد يقال البناء المذكور لايتوقف على العدول لكفاية التعريف فيه لانه اذاكان القول الذكور مبنيا على اللازم صحبناؤه طى المازوم باعتبار ذلك الملازم غاية الأمر أن يكون البناء عليه بواسطة لازمه والبناء على الشيء يكون الاواسطة وبهاوقد يجاب بان البناء على الشيء بالاواسطة أظهر فقوله ليبني عليمه أي على الوجه الأظهر الأقرب (قه أهوان لم يتعرضا للبناء) أي وعلم تعرضهما له في الذكر الإينافي أنهما ارتبكاه في الواقع بمعنى أن قولماً ماذكر منشأ زعمهما الذكور مم (قوله كالضرب من غير قيد) مثال لطلق الماهية بقرينة قوله من غيرقيد وقوله كالضرب بعض مثال القيد (قه أله لان القصود الوجود الح) هــــذا نصريح بان الأمرالتعلق بالفعل كاضرب أمر بمطلق الماهية ومطلق الماهية أمركلي يستحيل وحوده

( قوله وها معترفان الح ) ان أراد انه تعلق بمطلق للاهيسة ظاهرا فلا تراع فيه أو ظاهرا و بلطنا فلا ودون الباتحرط القتاد وأما قوله والمطلق هو الفظ الدكر أضام وتقول انه المصدر وأما قوله المسدفه على الفعل بأقسامه فان أراد به السيفة فباطل لاتها لا تدارع وحدة ولا ماهية وان (( ) ) أراد به المادة وهو المسدر فسلم اهو مداوله الماهيسة به فان قبل ان الماهيسة الل هي مدلول [ ] ( ) من عرب الماهيسة عرب عرب ) .

لوجود الماهية بوجود جزئيها لانها جزئه وجزء الموجود موجود ( ونيل ) أمر ( بَكلَّ جُزْئِي) لهـــا لاشمار هــدم التقبيد بالتعميم (وقبل إذنُّ يَفِيه ) أى فَ كَل جزفُ أَن يَصَل ويُحْرج عن العهدة بواحد

## ﴿ مسئلة ": البطلقُ والمقيَّدُ كالمامِّ والخاص ﴾

فما جاز مخصيص المام به يجوز تقبيد الطلق به ومالا فلا

فلا يكون مأمورا به لان شرط المأمور به الامكان فينصرف الأمرعن مطلق الماهية المأمور بها ظاهرا الى جزئى من جزئياتها لان مازاد عليه الأصل براءة اللمة منه ولا تحفى أن هذا السكلام صر عرفي أن الموجب لصرف الأمر الى جزئي استحالة وجود الماهية الكلية التي هي الطاوب بحسب الظاهر لان الأمر عطلق اللهية أمر بمطلق عند الآمدي وابن الحاجب كيف والطلق عندهما هو النكرة للوصوفة بما تقدم وهما معترفان بان الأمر تعلق بمطلق الماهية لابوحدة شاممة وكيف يتنوهم عاقل أن اضرب مثلا مطلق عند أحد من الناس والطلق اعاهو اللفظ المنكرالقابل لكل من اعتبارى الوحدة الشائمة ومطلق الماهية وبالجاة فمن البديهي أن قولها ذلك ليس في شيء من البناء على أن الطلق أي شيء هو وقد تبين لك أن حد الطلق بما ذكره الصنف فاسد لصدقه على الفعل بأقسامه وليس عطلق عند أحدكا يفيده قول الشارح ان اللفظ في المطلق والنسكرة واحمدتهم قد يدعى ان الفعل دال على الماهية بقيد الزمان المين فلا يصدق عليه الحدد حيثة قاله العلامة (قول له لوجود الماهية توجود عزئيها/ الذي عليمه المحققون كالسيد في شرح المواقف وغيره ان الماهيمة السكلية لايمكن وجودها في الخارج مطلقا لان الموجود في الخارج محسوس والحسوس جزئي والموجود في الحزئيات صور مطابقة للآهية لانفس الماهية كما أشاراه تقرير الشارح لكلام الآمدي وابن الحاجب بقوله لأن المقسود الح \* وحاصله أن الأمر المتعلق بالفعل كاضرب أمر بمطلق الماهية ومطلق الماهية أمركلي يستحبل وجوده في الحارج فلا يكون مأمورا به إذ من شرط المأمور به الامكان فينصرف الأمر عن مطلق الماهية المأمور بها ظاهرا الى جزئى من جزئياتها لان الأصل براءة الذمة مما زاد عليمه وما ذكره الشارح من وجود الماهيمة بوجود جزئياتهما مذهب قوم من الحسكاء ولكن الحق الأول (قوله وقيل أمر بكل جزئي لها) أي لاعني أنه بجب الانبان بكل منها بل بمعنى الاكتفاء بواحد منها كما في الواجب الخير على القول بوجوب خصاله كلها . لايقال فيتحد مع القول بإن المأمور به واحدً . لانا نمنع ذلك إذ الواجب ثم الأحمد المبهم الصادق بكل جزئى على البدل وهناالواجب كل من الجزئيات لسكن يكتفي بواحدمنها شيخ الاسانم (قوله وقيل إذن فيه) هواحمالالسفى الهندي حيث قال في البالقياس و يمكن أن يقال الأمر بالماهية الكلية وان لم يقتض الأمر بجزئياتها لمكن يقتضي تخيير المكلف فىالاتيان بكل واحد من تلك الجزئيات بدلاعن الآخر عندعد القرينة المينة لواحدمنها أولجيعها والتخيير بينها يقتضى جوازفعل كلمنها شبخ الاسلام (قهله آن يفعل) بدل اشتمال من كل جزئى (قهله كالمسام والحاص) أى جوازا وامتناعا

اعتق رقبة ولا شك أنه مطلق فالمراد الاطلاق بغير هذاتدر (قوله الديعليه الحققون الح) فهي أمور اعتبار بةوعليه عبدالحكيم في حواشي القطب وان برهن على الوجود بناءعلى اتها جزء الموجود ومثله السيد الزاهسد قليس في الخارج سوى الهو ياتأى الأشخاص ثم ان قول المصنف وليس بشيء المعلل بكلام الشارح يحتمل ان الراد به الالزام يعني ان قولها بان الموجود الواحد الشائع لايتم الاان قِلْنَا بِأَنَّهُ مُوجِودٌ فِي صُمِنْ الجزئى الخارجي وحينئذ لاحاجة إلى المدول عن مدلول اللفظ الظاهر مثه وهو الماهية بلا قيد لانه لايستارم انه قائل بهذا (قول المصنف وقيل إذن فيه) لانه لو اعتبر ذلك

المسدر الذي في ضمن

الفعل مقيدة يزمن الفعل

فلايصدق عليها الطاق

🙀 قلت هو موجود فی

فيجوز الاشار لكانت النكرة في الابنات العموم التصولي ولاقاتل به ولكان من المبدور المنطقة التحال عليه المنطقة ومع التعرض من العام دون المنطقة والمعالم والمعالمة المنطقة والمعالمة المنطقة والمعالمة المنطقة والمعالمة المنطقة والمعالمة والم

(قول الشارح و يزيد الطائن والقيداغ) حاصل أقسام هذه السئة أشها اما مثبتان أومنفيان أوأحدها مثبت والآخر منفي مع أمحاد الحمك والموجب فيها في السائن في غير متحدى الحمك والموجب فيها في السائن في غير متحدى الحمك والسبب حملاطها وسيأتى بيانه تم إنه هي ضمر إما وهو مااذا اختلف الحمك والسبب حملاطها وسيأتى بيانه تم إنه هي ضمر إما وهو وهو الذا اختلف الحمك والدبب وترك الصنف لعدم تأتى الحل أوالله في المؤلفة والمنافقة والمنافقة

فيجوزنقييدالكتاب الكتاب وبالسفة والسنة بالسنة والكتاب وتبيده بالقياص والفهومين وفط الني هليه الصلاقوالسلام وتقرير ويتحافق مذهب الراوى وذكر مضرجز ثيات الطافي طي الاصعرف الجميع (و) يُزيد الطافق والقيد (أنهما

(قوليه فيجوز تقييدا في نفر بعن القاعدة الأولى من القاعدين الدين كرهما الشارح وهي قوله فيجاز المجاوز تقييدا في نفر معلى القاعدة الأولى بين القاعدين الدين قو جهاندار مع عليها المحدود عليها المحدود عليها المحدود عليها المحدود عليها المحدود عليها المحدود ال

احتماللؤمن وغير فقيد المؤون المؤون المؤون المراقع التعيد حكما شرعه لم التخييد حكما شرعه لم التخيير وأما المراقع المؤون ا

بالحك يخلاف المطلق فانه

( V - جم الجوام على التعلق على التعلق على التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق على التعلق على التعلق التعلق

(قول المصنف وقبل المقد ناسخالخ) مقابل لحسل المطلق عي المقيد عند تأخر المقيد عن وقت الخطاب والنسخ عندهمذا القائل لوجوب اعتقاد المطلق على اطلاقه وهـذا كاقالت الحنفية ان الخاص المتاخر عن الحطاب بالعام تاسخ لدلك أى وجوب اعتقاد العموم وقد تقسدم تنبيه الشارح عليه فيقوله بعد قول المسنف وقالت الحنفية وامام الحرمين العام المتأخرعن الخاص ناسخ 4 (قوله كعكسه على احتمال فيسه) ثماته بقي عما بعد الا ما اذا تأخر الطلق على المقد مطلقا وقد قالت الحنفية فيه انه مطلق قيد بالقيد المتقدم على خلاف قولهم في تأخر العامعن الخاص من أن العام ناسخ وفرقوا بأن تقدم المقيد قرينسة على ارادتهمن المطلق بخلاف تقدم الخاص فان المتقدم لايخمص المتأخر والمام لاغمص الخامي وان رد الاول كا تقدموما اذا تقارنا أوجهل تاريخهما ولعلهم يقولون في ذلك بالوقف أوالتساقط فيجهل التاريخ وبحمل المطلق على القيد في القارنة لوجود القرينة فلبتأمل

أن أتحد تمكمهُما وموجهُهُما ) بكسر الميم أى سيبهما (وكانا مُنتَدَّيْنَ) كان يقال فى كفاره الهابر أمتور قبدو مدود في المنافقة (وتأخّر القيدُ من وقت العمل بالمانى هيم أى المانيد (اسخ ) المطاق بالنسبة الى صدقه بغير المنيد (والاً) بان تأخرى وقت العمل بالمالفية وين العمل الوجهل أو تقار كا وجهل الريخها (محرا الطاق عمله ) أي على المنيد جما بين الدليلين (وقيل المنيث أسخ ) المطاق (ناتاحُر ) عن وقت الحمل به بجامم التاخر (وقيل أمحك المنافقة عليه المنافقة وكر فرو من المنافقة وكر وقيفية كانافة كرفرو من المنافقة المنافقة وكر الجرف من الطاق ولا يقيمه كانافة كرفرو من العام منه كانتقا من المنافقة وكر المنافقة وكر المنافقة وكر المنافقة وكر المنافقة وكرفيفية كانافة كرفرو من العام منه كانتقا موان كانا منظمة المنافقة عنه كانته كرفرو من العام منه كانتقا كرفرو من العام منه كانته كرفون كان أكرفيقيس المنافقة منه كانته كرفرو من العام منه كانت المنافقة عنه كانته كرفرو من العام منه كان كرفيقيس المنافقة على منه كانته كرفيقة على كانته كرفرو من العام منه كانته كرفيقيس المنافقة كان كرفيقيس المنافقة كرفيقة كان كرفقة كرفيقة كانته كرفيقة كانته كرفيقة كانته كرفته كرفته كانته كرفته كرفته كانته كرفته كانته كرفته كانته كرفته كانته كرفته كانته كرفته كرفته كانته كرفته كانته كرفته كانته كرفته كانته كرفته كانته كرفته كانته كرفته كرفته كانته كرفته كرفته كانته كرفته كانته كرفته كرفته

(قه أنه ان انحد حكمهما) الراد مالحكم هذا الحكومية كايدل عليه كلام الشارح الآتي واختلاف الحبيكم من مسح الطلق وغسل القيدواضح والراد بموجمهما موجب حكمهما فهوعلي حذف الضاف لكن ينبغي أن الحسكم هذا على ظاهره الآن الظهار والقتل مثلا موجب أيسبب الايجاب المتق ولا يظهركونه سببا لنفس العتق لأنه لايازم من وجوده وجوده بل قد تترك السكفارة رأسا قاله سم (قه أبه وتأخر القيد) أي تراخي يقينا كأسأتي ما دل على ذلك في ذكر المترزات في كلام الشارح (قَهْلَهُ عَنْ وَقَدَالُمُمْلُ) أَيْ عَنْ دَخُولُهُ (قَهْلُهُ بَأَنْ تَأْخُرُ عَنْ وَقَدَ الْحَطَابِ) هذا محترز قُولُ الصنف عن وقت العمل فهو مع مابعده نشر على غدير اللف (قوله أو تأخر الطلق) هددا محترز قوله القيد وقوله مطلقا أي عمل بهأولا (قَهْلِه أوتقارنا) محترز تأخر والتقارن بالمني السابق في الحاص والعام ("قَوْلُه أو جهل تار يخهما ) محسّرز قولنا يقينا القسدر في قول الصنف وتأخر المقيدكما قدمنا (قهاله وقيل القيد ناسخ المطلق) قال الشهاب هو والقول بعده مقابلان التفصيل لا للشق الثاني منه فقط اه وكلام الزركشي صريح فيأنهما مقابلان للشق الثاني فقط حيث قال الشق الثانى أنيكونا مثبتين فان تأخرالقيد عنوقت العمل بالمطلق فهو ناسخ وان لميتأخرالمقيدففيه ثلاثة مذاهب أسحها حمل المطلق عليه اه (قولِه بجامع التأخر) فيه أن الفارق موجود اذالتأخر عن وقت العمل يستان مأخبرالبيان عن وقت الحاجة وهويمتنع كامن بخلافالتأخير عن وقت الحطاب دونالعمل شيخ الاسلام (قولهالفرق بينهما) أي بين ذكر الجزئي بهن المطلق والفردمن العام (قوله ان مفهوم القيد حجة الخ) قد تين فاسلف أن فردالعام قدلا يكون لقبا بل صفة فيعتد عفهو مهو يخصص المام كا أن فر دالملق قديكون لقبا تحواعتق رقبة أعتق زيدا فلا يقيد المطلق كاذكره الشارح أول السئلة بقولهوذكر بعض جزئيات المطلق علىالأصح وحينتذ يشكل الفسرق المذكور الا أتبكون بحسب الأغلب سم (قولِه الذي) نت للقلب وقوله ذكرفرد مبتدأ خبره قولهمنه أي من اللقُّ ولوحذف ذكر واقتصر على الباق كان أولى قاله الشهاب أي لان الذي من اللقب فرد العام لاذكره المفهوم للذكر لا للمذكور في نفسه اذ الفهم أنمأ هو من الدكر ثم رأيت شيخ الاسلام قال قوله منه أىمفهوم اللقب اله ولميزد علىذلك قاله سم (قهله كانقدم) أى قبل مسئلة جواب السائل (قه أووان كانا منفيين) هو عترز قوله مثبتين وضمير كانا للمطلق والمقيد المتحدى الحكروالسبب (قه له يمنى غيرمتبتين) لما وقع المنفيان قسما المتبتين وكان النهى نفيا في المن حمل المنفيين طي مايعم المهيين (قول الصنف وهي خاصروعام) أي فان تأخر الخاص عن وف الدمل بالدم كان ناسخا والاخصص كاهو يح العام والحاص (قول السنف فالمطلق مقيد بضدالسفة) خاله و انه لانسخ هنا وان تأخر القيد عن وقاله مل والظاهر خلاف فلمل معناه انه مقيد بضدالسفة ثم إن تأخر عن العمل كان نسخاوالا كان تقييدا (قول الصنف وان اختلف السيسالخ) أي سوا مكان استبن أومغين أوسختلفون عما على قول أفي حنيفة الأمر ظاهر العامل الحل انطا أوقيا الطائطاهر أن يقال ان كانا شبين والمساق عالى المن كان نسخا بلاقياس على غير قول الشافعى و به على قوله لماسياتي انه ينسخه بالقياس والاكان تقييد اوان كانا منفيين فالمساق عام (٥١) وخاص فيحري فيها ماتفهم الاأنه

روهي) أى السئة حينذ (خاص ومام ) لمدوم الطان وسياد النفر وافي الفيوم بافي القد وبجرى المطارق في الفيوم بافي القد وبجرى المطارق في الحارة (وان كان أحده مما المسارة في القيد ليجده عن المطارة وان كان أحده مما المسارة القيد ليجده المؤلف المالة وان المسارة في القيد ليجده وفي القيد المسارة في القيد المسارة في القيد ليجده وفي كنارة القلم ( فتحرير رقبة مؤمنة (قال أو حيفة كو مجمل ) المطلق على القيد في خلك من كنار السبب فيهق الطان على اطلانه (وقبل مجمل عليه (قياما) أي بجرد ورود الفظ القيد من غير حاجة المحاجم (وقال الشافع) ( من الله عنه بحمل عليه (قياما) فلابد من جامع بفيها وهو في القال المذكور حرمة سبيهما أى الفها. والقتل (وان اتحداثوجيه ) فيهما (وجدائلت حكمهما) كان قولة تمالى فالتيم والمحسواب وحكم وأيدبكم وفي الوضود «فاضار الوجو مكم وأيدبكم لل المرافق والمواجو مكم وأيدبكم المنارق على من أنه لا يحمل المطال على فعالم المطان على القيد أو يحمل عليه انتفا أوقياسا وهو الراجح والجامع يفهما في المنارق في موضعين ( يمتنا كيفين ) وقدا أطان في موضع المال في قطاء أيام درصانات

والم كان كان خلاص الديرة أي الشارع بين اشارة المانة تفسير مراد (قول خاص ردام) أي لا مطاق والم كان كان خلاص والم كان خلاص والم كان خلاص والم كان خلاص والم المنافق الم المنافق ا

يخص بالقياس فيكون النسخ أو التخسيص هنا به (قول المنف وان اتحد الموجب فيهما الخ)أى وكانا مثبتين أومنفيين أومختلفين فعلى الحلاف أماعلى قول أبي حنيفة فظاهر وأماطى الحل لفظا أوقباسا فالظاهر أن بقال أن كانامنتين وتأخر المقيد عن العمل بالمطلق فهو ناسخ لفظا أو قياسا والاكان مقيدا لفظا أو قياسا وانكانا منفيسين فالمشلة عام وخاص فان تأخر القيدعن العمل بالعام كان نسخا لفظاعلى قول غير الشافعي وقياساعلي قوله والاكان تخصيصا كذاك وان كانامختلفان فالمطلق مقيد بضد المسفة ثمان تأخر المقيسد عن العمل عالمطلق كان نسخا لفظا أو فماسا والاكان تقييمها كذلك اذ لايسوغ القول بانه تقبيد ممالتأخر عين المملق جميع مانقدم والا

أرم تأخير البيان عن وقت الحاجة وأعمارك المسنف جميح ذلك اختصارا اعتادا على أول المسألة مثال ما أذا كانا منفين هنا لاتطهر بصلا دخل دارك بلااذن لا تكس رجلافاسقا دخل دارك بلااذن ومثال مااذا كانا مختلفين مع أعاد السبب أن يقال في كفارة البين لاتطهم عشرة كفارا اكس عشرة فيقيد الثاني بنقيض الصفة وهوالاسلام (قول المسنف والقينية تنافين) هذا من قسم اختلاف السبب مع أعاد الكم وقدم بن تفاصيله تدمر و تقرير هذا المبحث على هذا الوجه من النفائس التي الفرد بهاهذا التعليق وفي التاويم في هذا المقام في يادات في تأكيد مله مهم ورده يغيضي الوقوف عليها

الظاهر والمؤوال (قول الشارح أى راجعة) أنما فسر بذلك لاخراج الووال إضالاندلالة الووال بواسطة الدليل ظنية أيضا لكنها لبست راجعة والا كانت مساو فالدلالة الظاهر فيكون التأويل فاسداكافي المنسد اذلابعدل عن معنى اللفظ الظاهرمته بنفسه أتى مايساويه مدليل فلابدأت كون دلالة الؤول بواسطة الدليسل أرجح والدا قال الفزالي المسنى المؤول اليه احتال بصدهدليل يصير به أغلب في الغلن من العسى الدى دل عليسه الظاهر (قول الشارحم، جوحق الرجل الشجاع) أى عند استماله بلاقرينة دالةعلى المعنى الحبازى والاححان راجحا عن الظاهر فالمراد اله محتمل ذلك احتالاعقليا وان لم يصح ارادته من اللفظ لعمدموجودالقرينة كافي الفترى على المصنف شماته لا بازمأن يكون المؤول عازا مل قديكون لفظا مشتركا ترجح أحدمعانيه أومعنبيه لدليل على معناه الآخر الظاهر من اللفظ ولا مدأن يسير المني المؤول اليه أرجح من المنى الظاهر قال المسد فالتأويل بلا دليل أو بدليل مرجوح أو مساو قاسد

قفدة من أيام أخر 8 وفي كفار قالغايار « فصيام شهر بن ستنابيين » وفي سوم التمت « فصيام ثلاثة أيام ف المجهوسية اذار جستم » ( يُستَقَنَى ) فياأطلق فيه (عنهما ان إيكن أو أن يا متم هما من الآخر فياسا ) كافي الثال الذكور بأن بيق على اطلاقه لاستناع تشديمها لتنافيهما و بواحد متهم الا تتفاء من جعف فلا يجب في قضاء و مضان تتناج ولا تقريق أما اذا كان أولى التنسيط حدهما من الآخر من حيث التياس كأن وجد الجامع وبله و بين مقيده دون الآخر قيده بناء كلي الراجع من أن الحل ياسى فان قبل لفظى فلا ( الظاهر والأولان )

أى هذا مبحثهما (الظاهر ماذل ) على المنى (دلالة ُطَنَيَة ) أى راجمه فيعتمل عسر ذلك المسمى مرجوحا كالاسد راجع في الحيوان القسرس مرجون في الرجل الشجاع والنائط راجع في الخارج المستقدر للمرف مرجوح في المسكان الملمثن الموضوح له لفة أولا وخرج النص كزيد لأن ذلائه قطعية

الاطلاق في هذا الاستعمال في القدار من حيث ارادة البعض من غسر تعيين فتأمله واحفظه مع (قوله فعدة من أيام أخر) هذا الطلق وقوله في كوارة الظهار متنابعين أحد القيدين وقوله في صوم التمتم وسمة اذا رجتم هو القيدالآخر ج وحاصله أنه أطلق الصيام فضاء ومضان عن التتابع والتفريق وقيد في كفارة الطهار بالتتابع وفي صوم التمتم بالتفريق (قوله عنهما) أى المتنافيين (قوله ان لم يكن أولى بأحدهم أى ان الربيكن الطلق أولى بأحدها أى بالتقبيديه من الآخر أى التقبيد بالآخر . وقال الشهاب مــــواب المبارة ان ليكن أولى بأحدهمامنه بالآخر وكذا يقال في كلامالشار جالآتي اه ويجاب أن في الكلام اختصارا معهودا كاقالوا مارأ يسرجلا أحسن في عينه الكحل من ربد والأصل منه أى الكحل في عين زيد (قول فلا يجال) أى فبسب استغنائه عنهما لا يجب في فضاء رمضان تنابع ولانفريق (قوله أمااذا كان) أى الطلق أولى بالتقبيد الخمثاله قوله تمالى فحفارة اليين فصيام ثلاثةأيام وفى كفارة الظهارفسيام شهر من متتابعين وفيصومالتمتم فعسيام ثلاثة أيام فيالحج وسبعة اذا رجعم فحمل الطلق فيمه على كفارة الظهار فىالتتابع أولى على قول قديم من حمله على صوم التمتع فالتفريق لاتحادهما فالجامع بينهما وهوالنهي عن اليمين بوالظهار شيخ الاسلام (قوله كان وجد الجامع بينه ) أي ين الطلق و ين مقيده أي مقيداً حدالقيد بن التنافيين ألفيده بصيغة امم الفعول والضمير المضاف اليه يرجع لأحدالقيدين . وقوله دون الآخر أى دون المقيد الآخر وقوله قيد أى المطلق به أى بالأحد الأول (قَوْلِه قان قبل لفظى فلا) أى ان قيسل للطلق يحمل على المقيسد لفظا فلا يقيدالطاق بأحدالقيدين المتنافيين لعدم الرجع لأحدهما طيالآخر (قوله الظاهرما) أي لفظ بدليسل تبادره من دل مفردا كان أومركبا (قه له دلالةظنية) عبارة ابن الحاجب الظاهر أي في اللف الواضم وفي الاصطلاح مادل دلالفظنية اما بالوضم كالأسد أو بالعرف كالفائط اه قال العنسد وعلى هذا فالنصوهومادلدلالة قطعية قسمله وقديفسم أى الظاهر بمادلدلالة واضحة فيعكون أى النص قسما منه اه قال الولى سعد الدين قوله دلالة ظنية بخرج النص لكون دلالته قطعية والحمل والوول لكون دلالتهمامساوية ومرجوحة سم (قهلهمرجوسا) أى احتالامرجوسا (قهله كالأسد راجع الح) أىمن حيث اللغة (قوله العرف) عاد لقوله اجم (قوله الطمئن) الفتح والسكسر (قوله أولا) أي وضعا أوليا(قوله وخرج النص) المناسب غرج فاءالتفر يع واقتصاره في الاخراج عى النص دون الجمل والمؤول مع اتهما خارجان أبضالظهور خروجها فلذالم بنبه عليه واهتم باخراج النص لأنهمن الظاهر بالتفسير (قوله ككتابه ورسوله ولهذا الخ) هذا اشتباء لأن الاختال ليس في العسلم بل في الاسنادكا سيصرح به واجراء الجاز في نفس العم لايظهر أما فيا اشهر رسفة كدام فالجاز في الحقيقة ليس في المعنالمان (۵۳) بل في عارضه كانبه عليه السيدفي بعض ت

كزيدفهووانذكرهالسيد فيشرح الفتاح تبعا الودي حيث قال لانسسلم أن الاستعارة تعتمد على الادخال فان القصود في الاستعارة المبالغة وذلككا بحصل بجعل المشبه من جنس الشبه به اذا كان امم جنس محصل معطدعينه اذا كانشخصا مردود بما قاله الحقق عبدالحكيمون أن حله عينه ان كان لاعن قصدفهو علط وانكان قصدا فانكان باطلاقه عليه ابتداء فهو وضع حدبد وانكان عجر دادعاءمن عرتأو بل فهو دعوى باطلة وكذب محض فلا بد من التأويل بادخاله فبه جووالحاصل ان استعال المشبه به في المشبه ليس بحسب الوضع الحقيقي وهوظاهرفاولم يعتبرالوضع التأويل لم يصح استعاله فيه فظهر بهذاالدفاعما كتبه مهمنابرمته (قول المسف على المتمل الرحوح)أي لولا الدليل( قول الشارح برجم على الظاهر الخ) فلابد أن يكون دليــل المرجوح أرجح من الطاهر

في القريبوالبعيد جميعا

(والتأويل حمل الظاهر على الدختس الرجوح فان محل عله (لدّ ليل فَسَجِعة أو لا المُفلَّر دليلاً)
وليس بدليل في الواقع (فلاسه أولا لتى فلمبلاناً ويل ) هذا كاه ظاهر تمالنا أو بل قريب بزح على الظاهر
على النظاهر بأدفى دليل نحو ادافقتم الى الصلاناً عرائم على القيام الها و بعيد لا يترجع على الظاهر
الا بأقوى منه وذكر المسنف منه كثيرا فقال (ومن السيد تأويراً أسسك ) أو بنا (على ابتَدَى أن تأوير الملفنية قوله ملى المنافقة على والمنافقة على من المنافقة على المنافقة والمنافقة على المنافقة والمنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة والمنافقة على المنافقة والمنافقة على المنافقة على المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة على المنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة الشروحة الشكاحة عاجنة اليفاف وقع

الثاني للظاهركما من عن العصد \* وأورد أن فيجعل نحو زيد نصامع احتماله معني مرجوحاككتابه ورسوله ولهذا يؤكد لدفع ذلك فينحو جاءزيد نفسه نظرا فلا فرق حيئذ بينزيد وأسدفلمجمل الأول نصا والنانى ظاهراً مع ثبوت الاحتمال فى كليهما 😸 وقد يفرق بأن احتمال الحباز فينحوأسد نات حتى في غير التركيب تخيلاني محو زيد فأنه في عبر التركيب لايحتمل غير معناه بخيلافه في التركيب لاحتمال الاسناد المجازى وفيه نظر لأن من يجوز الحجاز المفرد في الاعلام يلزمه احتمال نحو ز مد في غير التركيب أيضا الا أن يبني ما هنا على المنع قاله سيم ( قوله والتأويل الح) ان قيل لم فسركميره الظاهر دون الظهور المقابل للتأويل وآلتأويل دون المؤوِّل المقابل للظاهر \* قلنا لما قاله غير واحمد من أن الظاهر أكثر استعالا من الظهور والتأويل أكثر استعالا من المؤوّل اه مم وقال شيخ الاسلام عدل عن تفسير المؤوّل المنكور فيالترجمة الى تفسيرالتأو يلّليناسب أقسامه الآنية (قهله حمل الظاهر) أي صرفه عن ظاهره وقوله على المحتمل بصيغة اسم المعمول وقوله حمل الظاهر على المحتمل المرجوح أى وذلك الحمل لدليل أو شسبهته كما يدل عليه التفصيل بعده (قَوْلُهُ أَوْ لمَا يَظْنَ دَلَيْلًا فَعَاسَدً) أَى بحسب نفس الأمر دون الظاهر ألا نرى أنانحكم بصحة الصلاة اذا اعتقد المصلى استجاع شرائطها وانكانت فاسدة في نفس الأمر لعدم استجاعهافيه سم ( قَوْلُهُ أُولًا لشيء فلعب لاتأويل ) اذا انتفى الشيء في الواقع والاعتقاد فهـــو لعب ولا كلام أو في الاعتقاد دون الواقع فهو لمب أيضا بحسب الاعتقادأو فى الواقعدون الاعتقاد فالمنجه الهلايوصف باللعب لان اللعب من أوصاف الحامل ولم يصدر منه ما يقتضيه بل هذا القسم داخل في قوله أولما يظن دليلا ففاسد وقال العلامة فىقول المصنف أولالشيء فلعب هذا يوجب فسادالحدلأنه صادق على الفرد الموسوف باللعب فيجب أن يزيد فيه قيدا يخرجه كأن يقال ادليل أو شبهته اه ﴿ قَلْتُوفَدُ تقدمت الاشارة الىذلك وقد يجاب بأن ماذكره تعريف بالأعموهوجا تزعندالقدماءواختاره بعض التأخرين (قوله كما في نأو يل القيام في الآية (١) الح ) أى لا به من المعاوم شرعا أنه لا يؤمر بالوضوء مع التلبس بالقيام للصلاة والدخول فيها لان السرط يطلب تحصيله قبل التلدس بالمشروط (قولهومن البعيد تأويل الح) ضمن التأويل معنى الحل فعداء على (قوله اذا نكحهن معا) بين به ان كلام الصنف ممتاج الى التقييد كأن يقول على ابتدى في المعية شيخ الاسلام (قولِه بمحله) أي محل التأويل وهو قوله علي أمسك (قوله مع حاجته الى ذلك) أىوتأخيرالببان عنوقت الحاجة لايجوز ولايخني

(قول الشارح و بعيد) أى يسترف الحصم ببعده لكن أرتكية لدليل رجعة ( قول الشارح كالسلم ) أَى فياسا عليه وهــــــذا هو المبليل الاقوى من الظاهر () هذهالقولة غيرعوجود قاي الشارح والعاباني بض النسخ (و )من البعيد تأو يلهم (ستين مسكيناً) من قوله تعالى «فاطعام ستين مسكينا» (على ستين مُدًّا) بأن يقدرمضاف أيطمام ستين مسكينا وهوستون مدا فيجوز اعطاؤه لسكين واحدف ستين يوما كإيجوز اعطاؤه لمتين مسكينا فيوجواحد لأن القصد بإعطائه دفع الحاجة ودفع حاجة الواحد في ستين يوما كدفع حاجةالستين في يوم واحد . ووجه بعده انه اعتبر فيه مالم يذكر من المضاف وألفي ماذكر من هند الساكين الظاهر قصده لفضل الجاعة و بركتهرونظافر قاو بهم على الدعاء للمحسن ( و) من البعيد تأو يلم حديث أف داودوغيره (أيَّما امرأ قِنَكَحَتْ نَفْسُها) بنير أذن وليها فنكاحها اطل وفرواية الايمق فانأصابها فلماميرمثلها باأصاب منها (على السَّنير والأُمَّة والسُّكاتية )أي حله أولا بمضهمها الصغيرة الصحة تزويج الكبيرة نفسهاعندهم كسائر تصرفاتها فاعترض بان الصغيرة ليست امرأة في حكم اللسان فحمله بعض آخر على الأمة فاعترض بقوله فلم امهر مثلها فان مهر الأمة لسيدها فحمله بمض متاخر يهم على المكاتبة فإن المهر لها . ووجه بعده على كل أنه قصر للمام ان هذا كاف في بعد هذا التأويل فقوله ولم ينقل تجديد نكاح منه الجواقيم موقع العلاوة لزيادة المد أى معانه لم ينقل تجديد نكاح الخوقد يقال ليس في عبارة الشارح ما يعين كون مجموع الشقين عاة واحدة بل يجوز أن يكون أراد ذلك وأن يكون أراد أن كلا علة مستقلة فان العطف طي التعليل يجوز أن یکون من تقمته و مجوز أن یکون تعلیلا آخر أشارله سم (قه أهوستان مسكينا على ستان مدا) معنى كلام الصنف ومن البعيد تأويل ستين مسكينا على معنى ستان مداعلي أن طريق ذلك حذف المضاف والتقدير اطعام طعامستين مسكينا فقول الشارح بأن يقدر مضاف ببان لطريق التأويل وصرف اللفظ عن ظاهره فالدفع اعتراض العلامة بقوله مقتضاه أن لفظ ستين مسكينا أطلق على ستين مدا وقوله بأن يقدر مضاف مقتضاه ان ستين مسكينا باق على معناه وهذا تناقض لاخفاء فيسبه اه مم (قه أو وهو ستون مدا) فيه أن الواجب عندهم ثلاثون صاعا فتكون الامداد ما ثة وعشر بن مدافحال الشارح مذهبه مذهبهم قرره شيخ شيوخنا السيد على الحنني قدس الله سره ﴿ قَوْلُهِ وَاللَّهِ مَاذَكُمْ من عدد الساكين) قال شيخنا الشهاب فيه نظر فان العدد معتبر في قدر الطعام العطي فلم يلغرإذ الطعام مقدر بعندالساكان اه عد وأقول هذا الارادعمز لعن كلامالشار ولأن كلامه لسرفي عددهم باعتمار الشيء الذي يعطى بل في عددهم باعتبار من يعطى بمنيان هر الآية اعتبار كون من يعطى ستبن مسكينا فقد اعتبر فيها تعدد مورسطي مهذاالمدوقدأ لغي الخالف اعتبار هذاالمددفيمين يعطي اكتفاء بإعطاء واحد فيستين يوما. وعبارة العضد وجه بعده انه جعل العدوم وهوطعام ستين مذكور ابحسب الارادة والوجود وهواطعام ستبن عدما بحسب الارادة مع امكان ان الذكور هو المراد لأنه عكن أن يقصد الهمام الستين دون واحد في ستين يوما لفضل الجاعة و يركتهم وتظافر قاو بهم على الدعاء للحسر فيكون أقرب الى الاجابة ولمل فيهم مستجابا بخلاف الواحد أه قاله سم قال بعض المشايخو يلزم على تأويل الحنفية أنه يجوز إعطاء الطعام الذكور لفيرالفقراء لأن الذكور في الآية حينت بيان القدر المعطى لامن بعطاه كذا قيل ويمكن أن يقال يفهم كون الاعطاء للفقراء من اضافة الطغام للساكين مع دلالة المقام فتأمل (قهله وتظافر قاويهم) كذا فيالحند قال السعد تضافر قاويهم بالضاد المعجمة هو التعاون والظاء من غلط الناسخ اه سم (قوله وأيما امرأة الح) عطف على أمسك كالدي قبله والذي بعده (قهله نكحت نفسها) أي زوجت نفسها قال شيخنا الشهاب هكذا الرواية وهي تفيدان نكح يستعمل عمني زوج اه من سم (قولهأى عماراً ولاالح) أشار بذلك الى أن الحل على ماذ كر بدر يجي لاسمي كايتبادر من الصنف (قوله في حكم اللسان) أي اللغة قال شيخنا الشهاب ولما كانت مرجعا ومعتمدا جملها حاكمة

(قول المنف على ستين مدا) والدعندهم نصف صاع كذا بخط الجوعرى وهو الظاهر من كون الواجب ثلاثين صاعاعلى ستين لكل منهمد كاهو تأويلهم وبه يندفع مافى الحاشية (قسول الشارح لأن القصد الخ) هذا هو الدليل الاقوى من الظاهر ( قول الشارح حكسائر تصرفاتها) هذا هوالدليل الأقوى وهسو ألقياس (قوله مع امڪان أن المذكور الح) اكتني للامكان لكفايته في المنم وقال الشارح الظاهر قصده لبيان البعد تدبر

المؤكدعمومه بماعلىصورةنادره معظهورقصدالبارع عمومهإن تمنح المرأة مطلقا من استقلالم بالنكاح الذى لإيليق، عحاسن العادات استقلالها به (و) من البعيد تأويلهم حديث (العبيام لَمَنْ لَمُ يُبِيِّتُ ) أي الصيام من الليل رواه أبو داود وغيره بلفظ من لم يبيت الصيام من الليل فلاصيام له (عَلى القَضَاءُ والنَّذُر ) لصحة غيرهما بنية من النهار عندهم . ووجه بمدهأ نه قصر المام النص في المموم على نادر لندرة القضاء والنذر بالنسبة الى الصوم المكلف به فأصل الشرح (و) من البعيد تأويل أفي حنيفة حديث ابن حبان وغيره ( ذكاةُ الجنين ذكاةُ أمَّه ) بالرفعرو النصب (على التَّشيه ) أي مثل ذكاتها أو كذكاتها فيكون الراد بالحنين الحي لحرمة اليت عنده وأحله صاحباه كالشافعي ووجه بمده مافيه من التقدير المستغنىعته أماعلى وايةالرضر وهي الحفوظة كماقالها لخطافي وغبرهم وحلةا لحديث فبأن يعرب ذكاة الجنين خبر المابعده أي ذكاة أم الجنين ذكاة له يدل عليه رواية البيرة ذكاة الجنين في ذكاة أمه وفي وابة بذكاة أمه وأماع روابة النصب الاثبتت فبأن بجمل عل الظرفية كما في جثتك طاو عرائمس أي وقت طلوعيا والمني ذكاة الجنين حاصلة وقت ذكاة أمهوهو موافق لمني رواية الرفع الذي ذكرناه فيكون المراد الجنين اليت وان ذكاة أمه التي أحلتها أحلته تبما لها يؤيدذلك ماف بمض طرق الحديث من قول السائلين بارسول الله اناننج الابل ونذبح اللقر والشاة فنحدفي طنيا الحنن أفناقيه أونأكله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلوه ان شقيرة أن ذكاته ذكاتاً مه فظاهر أن سؤالم عن اليت لانه عل شك حيث أضاف الحيفا اه يه وأقول ظاهر كلامه أن الحيجة نابالعنى الصدرى والطاهر أن الرادبه الحكوم به تحسب اللغة قاله ميم ي قلت هو تعقب بار دلا بالتفت اليه (قهله الوكد عمومه عا) أي لان امر أة نكرة في ساق الشيرط فتعروف شار حالرهان المازري رحمه الله تعالى اذا تأكمه العموم عتنم تحسيمه وهينا قدأ كديقوله باطل اطل الطل الاثمرات اه ورده القرافي في شرح الحصول وقول الشارح الوكد عمومه بما ينبغي ان التقييد به لبيان زيادة البعد فان أصل البعد لايتوقف عليه وكذا يقال في قوله الآني النص في المدوم سم ( قهله على صورة نادرة ) أي فيكون كاللغز سم ( قهله استقلالها به ) قال شيخنا الشهاب عكن الاستفناء عنه بجعل الذي الخ صفة الاستقلالها السابق الالسكاح اه ي وأقول لكن فيمه ابهام أن الوصف للنكاح مم (قوله من الليل) من ابتدائية أو يعني في قاله الشهاب ( قهل النص في العموم ) أي لما سبق في الدن من أن النسكرة في سياق النفي العموم الله ال بنيت على النتح ( قوله أي مثل ذكاتها ) بيان لوجه الرفع بانه حذف المضاف وأقيم الضاف البه مقامه وقوله أوكذ كأتها قال العلامة توجيه للنصب بأن كاف التشبيه متعلقة باستقرار محذوف تعدى بعد حدَّقها الى ماكان مجرورا توسعا و يعبر عن هذا ونحوه بالنصب على إسقاط الحافض اه ( قَوْلُهُ أَمَا عَلَى رَوَايَةَ الرَفَعِ ) أي أما الاستغناء على رَوَايَةَ الرَفَعِ ( قَوْلُهُ فَبَأَن يَعَرِب الحُ ) أنسا أعربه خبرا لأن الأصل البيح هو ذكاة أم الجنين فالناسب أن يجعل مبتدأ وذكاة الجنين خرا له كا في قولهم أبو يوسف أبو حنيفة فهو المبتدا وان تأخر لفظا وان كان المني هناك على النشده دون ماهنا فيذاهو الحامل الشار حعل هذا الاعراب وان أمكن عكسه على معنى ان ذكاة الجنين الطاوية شرعاذ كاة أمه لكن تفوت المناسبة التي أشار اليهاالشارح بقوله وان ذكاة أمه التي أحلتها أحلته تمالها (قمله كافيحتتك طاوع الشمس) قال شبخناالشياب قديقال منهما فرق من حبث ان ذكاة الجس لم تقمروف ذكاة الأم بخلاف الحيى . و يجاب إنه لما كانت ذكاة الأم ذكاة له صح أن ذكاته حاصلة وف ذُكَاتَأُمه اه ولا يَخْفَى ضعف السؤال الذي أورده مع ظهور أن الفعل المحصل لذكاتهما واحد فلا بتوهم

(قوله لكن تفوت المناسبة الح ) أى لروايق الرفسع ورواية النصب والأولى أن يقتصر على ذلك فى توجيسه صنيع الشارح كا فى سم

(قوله قلت لاضعف الخ) ضعفه ظاهر (قول الشارح بخلاف الحي المكن الديح) يفيد أن غير المكن بأن مكث زمنا لايسع الديح من الميت و بعد ذلك اللدار فيالفروع فيوجوب الديم على أن يكون فيسه حياة مستقرة تأمل (قول الشارح فيكون الجوابعن الميث) أى لاعن خسوص الحي كا هو مدهى المشدل أما كونه عنهماما فملريقلبه أحد فاتدفع اعتراض الناصر وما قلناه في دفعه هو ماقاله سم خلافا لمما في الحاشية وفي سم أيضا انەيسىم أن يكون معناه فيكون الجواب عن الميت اماوحده أومع غاره لاعن الحي وحدد كاقال به المخالف وان كان الحي الإيقول أحسد فيه بذلك الحك لكنه لدليل آخر ( قول الشارح إذ بيان المصرف لاينافيه) يعنىان ماقالوه مسلم لولم يحصل بيان المسرف بيان الاستحقاق أيضا أما ان حسل به فلا نسل أن لامقصود سوى بيان المصرف فليكن الاستحقاق صفة التشريك أيضا مقصودا عملابظاه اللفظ قاله الآمسدي أي فقصر الافراد أحدأص بن

بخلاف الحي المكن الذبح فن الداوم أنه لابحل الابالتذكية فيكون الجواب عن المستليطا بن السوال (و) من البيد تأويلهم كالك قوله تعالى (و) ما المبتدئات الفقراء والمساكين الله (طي بياني المشرف) أي عزا السرف بدليل ما قبله ومنهم من بلزك في المصدات اللغ فيمها أفت المن من منهم المشرف ما خلرهم عن أهليم أممين أهلها بقوله أغا المصدقات الفقراء الله أي محيمة فدالا مسافدون غيرهم وليس المراد ودن بعضها بضافيح المسرف المنافسة في المسرف المنافسة في المسرف المنافسة في محيده المنافسة بالمنافسة في المسرف المنافسة المنافسة المؤلفات المسرف المنافسة في المسرف المنافسة والمسرف المنافسة والمسرف المنافسة في المسرف المنافسة والمسرف المنافسة في المسرف المنافسة والمسرف المنافسة في المسرف المسرف المنافسة والمسرف المنافسة والمسرفسة والمسرفة والمسرفة والمسرفة والمسرفة والمنافسة والمسرفة وال

تخلف ذكاته عن ذكاة أمه ولااختلاف وتنهما قاله سم قلت لاضعف في سؤاله بل هو حسن كجوابه وما استظهر به على ضعفه هو يعني ماأجاب به هــذا عجيب (قهله ليطابق السؤال) قال السلامة الطابقة حاصلة بأن يتضمن المسئول عنه سواء تضمن أيضا غبره أم لا ولدا يقال طابق وزاد ومن ثم كان اللفظ العام الوارد على سبب خاص مستول عنه أم لا عاما فيه وفي غيره على الصحيح التقدم كأ في بر بضاعة اه يه قلت حاصل كلام النلامة البحث مع الشارح في التعليل بقوله ليطابق السؤال لافي الدعوي فانها مسلمة وكأنه يقول هذا التعليل غير سديد لما ذكر وكانالأولى حذفه أو يقول مثلا فيكون الجواب عن الميت دون الحي لكون حكمه معاوما و بهذا يسقط ماأطال به مم في الردعلى العلامة (قهله إذبيان المصرف لاينافيسه) قال العلامة قدس سره مانسه قد يقال بيان المصرف على وجمه الحصر ينافيه لماتقرر عنداهل البيان من أن الحصر انما يستعمل ردا على الخاطب في اعتقاد غير حكم المتكلم . و بيانه أن الصدقات ان قصد الحصارها في هذه الأصناف وفي استيمابهم استدعى أن المناطب ينازع في الأحمرين معا وذلك منتف إذ لا يخفى أنه أما يعتقد استحقاق عبرهم في الاستحقاق بضهردون بعض وان قصد انحصارها دون الاستيعاب لم يكن تم حينتذ دليل على عدم جوازعدم الاستيماب فليتأمل ذلك مع الانصاف وعدم التعسف ع فان قيل الواو تقتضى تشريك الأصناف في الصدقات أي في ملكها الستفاد من اللام وهو نفس استيعابهم 4 قلت الظاهر المتبادر أنها تقتضي تشريكهم في الصدقات أي في جواز صرفها إذ المني انما يجوز صرف الصدقات لمنده الأصناف وذلك لايقتضى وجوب الاستيماب اه وقوله انما ستقد استحقاق غيرهم أي معهم لاانه يعتقد استحقاقه هو دونهم فالقصر في الآية قصر افراد كما هو ظاهر وقوله لااستبحقاق بعضهم أي ان الخاطب المذكور لم يكن اعتقاده ان المشحق الصدقات بعض هـ ذه الا صناف دون بعض بدليل ماقبله وهو قوله تعالى «ومنهمين بامزك-أى يعيبك-في الصدقات فان أعطو امنها رضوا وان لربعطوا منها اذاهم يسخطون» فان قوله فان أعطو امنها الح قاض بأنهم أنماعا بوه على اعطائه لهذه الأصناف دوتيم لاعل أعطائه الأصناف الذكورة جميعا فاومهم عليه أنما هو على عدم تشريكهم مع الأصناف المذكورة فالصدقات لاعلى استيمامهم عد والحاصل أن قوله تعالى ومتهمهن يأمزك في الصدقات الحددال دلالة ظاهرة على أن الخاطب بالحصر في قوله اعالصدقات هومن يعتقدم شاركته للا مناف المذكورة وعدم اختصاصهم بالصدقات لامن يعتقدان المستحق الصدقات بعض أولثك الأصناف لاجميعهم إدلو كان الخاطب بالقصر المذكور هذا الثاني لم يكن لقواه فان أعطو امتهارضوا الخ معنى فتأمل فقدا وضحنالك المقام على وجه الاختصار ولانغتر بمسازخرفه سم فيحسدًا المقام وردبه على شيخه العلامة من محض التخيلات الفاسدة والأوهامهما تبجح بمعلى شيخه المذكور عاهى عادته معه ونسبته لماهو برى مممه وقدأضر بناعين

حديث السنن الأربعة ( من مَلَكَ ذَا رَجِم) عرم فهو حر وفروا به انساني وان سابع متن هايه ( قل الأصول و الفراع ) للتقروعد منا من مَلَك ذَا رَجِم) عرم فهو حر وفروا به انساني وان سابع متن هايه ( قل الأصول و الفروع ) للتقروع من الما ته المتنافية من سرف العام عن السمو ملنبر ساف و وجهد مما تقرو ان نفي العتق عن غير الاصول و الفروع للاصل المقول وهوأنه لاحتق بدون اعتاق خواله الأصل و الأصول حليث مسلم و لا يجزى واف والله و الأن بحد محاوكا لاحتق بدون اعتاق خواله الأصل و المتخال حمن في شرح به في منافع المنافع المتحال المنافع المنافع المنافع المنافع و المنافع المنافع المنافع و المنافع

كلامه لمدم جدواه فراجعه لتعرف ماذكرناه (قهال حديث السان الأربعة)أىلأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (قوله من صرف العام) أي وهو دارحم وانماكان عاماً لكونه نسكرة فسياق الشرط (قولهأى بالشراء من غير حاجة الح) قديقال اللفظ لايفيد ذلك الأأن يقال ذَكر الشراء قرينة على أن الرادعتقه بنفس الشراء اذاو أر بدعته بسيغة الاعتاق لم يحسج لذكره ولاكان فيه فألدة وذلك لايليق بكلام البلفاء فكيف بكلام سيدهم صلى الله عليه وسلم فكان يكفي أن يقول الأن يستقهوفيه نظر لجواز أن يراد كال المبازاة وهو بالشراء والعتق التسبب عنه قاله سم (قهله وفي الفروع) عطف طيقوله فيالأصول (قه لهدل على نفي اجتاع الولدية والعبدية) قديقال مقتضى ذلك انهلايسح شراء الفرع أسلالاقتضائه دخول الولد في الملك . ويجاب أنه اغتفر ذلك لكونه طريقا العنق التصوف اليه الشارع وقولهعلى نني اجتاع الولدية والعبدية أىعلى نني استقرار اجتاعهما معصماستمرار فأندفع مايقال من اناجباعهما لازم لحصول العتق فانه فرع الملك اذلاعتق الابالملك (قهله والحديث) أي الذكور فيالمان (قوله خطاء) بالمد وتشديد الطاء أيكثيرا لحطا (قوله بخلاف الحنفية ) أي فانهم يقولون بمقتضاه من التعميم في كل ذي رحم محرم فلا يحتاجون الى التخصيص (قوله القياس على النفقة ) أي بجامع أنه حق للقرابة سم (قه أبه والسارق الخ) هو وماعطف عليه بالرفع استثناف ولهذا غير الشارح الأساتوب حيث لميقدر ومن البعيد بين العاطف والمطوف كاعسل فيالدى قبله ووجيه انه لو جرى الشارح على السنان التقسم ازم جر لفظ السارق مع كونه منصوبا في الحسديث وقال مم قوله والسارق الح يجوز نصب على الحكاية ورفع قوله الآتي و بلال على الحكاية أيضا ونظمهما في الأساوب السابق من عبر اختلال في أساوب النن والتقدير ومن البعيد تأويلهم وتأويلهم بلال يشسفع الأذان أي هــــذا اللفظ والراد تأويل يشفع من هــــذا اللفظ ولا يتافى ذلك تغيير الشارح الأسلوب في التقدير لجواز أن يكون للتغنن بارتسكاب أحسد الجائزين وبهذا ينظر فهاذكره المحشيان اه ( قوله الثويد ) بالجر نعت لمما يتبادر (قوله وترتبب الفطع الح)

(قول الشارح لفيرمارف) لعل المني من غسير صارف قوى والا فالقياس الآتى صارف لمكن يائرم أن لا يكون الؤول المه أقوى مورالظاهر وقدصانه شرط ومايتوهم من ان ما يأتى جواب للشارح دونغيره أوأنماهنامبنيعلىالظاهر قبل الجواب ففيه انه لا يكون حيناذ بعيدا بل باطلا وقد يقال ان العني لفير صارف ظاهر لثا والا فلامدمنه عندالؤول وان كان لا اطلاع ثنا عليــه فليتأمل فيها الوضع وأمثاله (قول الشار حدل على نني اجتماع الوّلدية ْ والعبدية)أىمع الاستقرار والا فالدخول في اللك لابدمنه حتى يعتق ثم انه قديقال المنفي اجتاعه ان كان الولدية والعبدية ععني الخاوقية فمسلم لكن ذلك موجود بالنسبة لله دون المبادوانكان عمنى للكية فممنوح بدليل المكاتب فانه علكابسه ولايعتق عليه لضعف ملكه فتأمل

(مالم تَنَّفُ مُ دَلَالَتُهُ ۗ ) من قول أوفعل وخرج المهمل اذ لادلالة له

حوال سؤال تقديره ظاهر (قهل لجرها الى سرقة غيرها الخ) أي فالقطع ليس مترتبا على سرقة البيضة والحبل من حيث ذاتهما بلمن حيث ما يجران اليه من غيرهماعما فيه القطع والعني في الحديث والله ورسوله أعلم لمن الله السارق يسرق البيضة فيجره ذلك الى قطم يده (قهله وهذا) أي هذا التأويل فيالتركيب قريب يرد به ذلك التأويل البعيد (قهله على أن يجعله شفعا ) هو اماعمني شافع أوعلى إبه واللام بمنى مع (قهله ولايز بد على اقامته) تحتمل أن ضمير اقامته لابن أممكتوم فيكون معنى يوتر الاقامة على ماذهبوا اليه أن بجعل اقامة ابن أمكتوم وترابان لايقيم بلال اقامة تانية تشفعهاو يحتمل وهو الظاهر عود الضمير الى بلال أى لايز يد على اقامة نفسم بان يوترها ولايضم الما غرها وهمذا كله جرى على كلامهم وهو في ناية البعد (قهله الثويد ارادته) نعت لما يتبادر (قهله أوفعل) أى كقيامه صلى الله عليه وسلم من الركمة الثانية بالتشهد فانه عشمل للعمد فلا يكون التشهد وأجبا وللسهو فلايدل علىأنه غير وأجب واعترض بانترك العود اليه يدل علىأ نه غيرواجب وأجاب عنه البرماوي وغيره بانترك العود اليه بيان لاجماله لان البيان يكون بالفعل والترك فعل لانه كفكام. شيخ الاسلام (قوأبهوخرج الهمل اذلادلالة له) قال العلامة فيه نظر أذ يسدق عليه أنه لفظ لمنتضح دلالته بناءعلى أن السالبة صادقة بنفي الموضوع كهمو مقرر اه وفيه أن القوم قد أشاروا الى همذا النظر والى دفعه قال ابن الحاجب والحيمل المجموع وفي الاصطلاح مالم تتضح دلالته قالالمنسد وللراد مالهدلالة وهيغير واضحة والا ورد عليه الهمل اه وقال صاحب النقود في قول العضد والمراد الح مانسه للعلم بإن البحث في الموضوعات بل في الستعملات اه والشارح لاحظ أن هـذا مرادهم ومنى كلامهم فيني عليه خروج الهمل وان لم يصرح بتفسير كلامهم كما فسل العضد ي قان قيل قد اشتهر أن الراد لايدفع الابراد ب قلنا أما أولاً فهذا الدي اشتهر معارض عايصرح بهصنيع الحققين كالعضد والسيدوغيرهما من اندفاع الايراد ببيان الراد وصاوح العبارة له فأنهم فيمواضع لأتحصى ببالنون فيدفع الايراد حتى بتغليط للورد مع أنهسم قد لايز يدون في بيان الدفع على بيأن معي صحيح تحتمله العبارة مع انها قد تكون ظاهرة ظهورا ثاما في خلافه بحيث لا تحتمله هو الا احتالا بعداكا لا يخق ذلك على من له المام بكلامهم فليتصفح الطول وغيره وهذا وانكان انمايقممنهم في الاكثر في غير التعاريف الاأنه قد يقع منهم فها أيضاكا تقدم عن العضد فهذا التم نف وهو دليل طيأن أهل هذه الفنون مجوزون مثل ذلك في التعاريف واماثانيا فيحتمل أنهبرون أنالتبادر عرفامن السالبة وجودالوضوع خصوصامع قرينة أن الاصولى أعايبحث عن الألفاظ الموضوعة اذبحثه عن الادلة الشرعية التي لاتكون الاموضوعة ويدل لذنك ماتقدم من تعليل

(الجمل)

لا ماوقع عليه البيان أي لاخمومه (قولهمن قبيل الظاهر والمؤول) فابانة الشارع دليل التأويل (قول الشارحوهوالعرف) فهو من الظاهر (قوله احتال الباءأن تكون صلة) وهو الظاهر فالمرادالكل صريح في أن كون المراد الكل أوالبعض مبنيا على كونها صلة أولا وكلام العضب صريح في انهاعًا يبنيعلي العرف حيث قال فان ثبت عرفف اطلاقه على الكل أتبع كاهو مذهب مالك والقاضيأ بي بكروابن حني ولا اجال وان ثبت عرف في اطلاقه عملي البعض اتبع كاهومذهب الشافعي والقاضي عبدالجبار وأبي الحسن البصري ولااحال أيضا والذى أوقع المحشى فباقالهو ان العضد قال بعد ما تقدم قالو الى بيان العرف للبعض العرف في مسحت بدى بالتديل اعا هو للبعض لتبادر ذلك إلى القيمعتداطلاقه الحواب ان الباء للاستعانة والمنديل آلةوالعرف في الآلةماذكر. بخلاف عبره مثل مسحت وجهى و توجهي حيث الباءصلة انهسى ففهمس قوله بخلاف غيره ان العرف فيهمسح الكلوهوغير لازم لجوازأن يتردد فيه عرفا بدليل قوله فان ثبت عرف الح مع جزمه بان الباء صاة لاحماله كل مض

والمبين لانضاح دلالته (ملا اجْمَال فِي آيَة السَّرِيَّةِ) وهي «والسارق والسارقةفاقطموا أيديهما» لافي اليد ولافي القطع وخالف بمض الحنفية قال لأن اليد تطاق على الغضو الى الكوع والى المرفق والى المنكب والقطع يطلق عىالابانة وعلى الجرح يقال لمن جرح يدهالسكين قطمها ولاظهور لواحد من ذلك وابانة الشارع من البكوع مبين لذلك . قلنا لانساعدمالظهور لواحدمن ذلك فاناليدظاهر فالعضو الىالمنكب والقطع ظاهر في الابامة وابانة الشارع من الكوع مبين أن المراد من الكل ذلك البمض (ونحوحُر "مَتْ عليكم أُ مَّهَانُكُم") كحرمت عليكم الميتة أي لااجال فيه وخالف الكرخي و بعض أصحابنا قالوا اسنادالتحريم الى الدين لايصح لأنه انمــا يتملق الفمل فلابد من تقديره وهو محتمل لأمو رلاحاجة الىجيمها ولامرجح لممنها فكان مجملا . قلنا المرجم موجود وهوالمرف فانه قاض بان المراد في الأول تحريم الاستمتاع بوط ، ونحوه وفي الثاني تحريم الأكل ونحوه (وَامْسَحُوا بر، وسِكُم ) لااجال فيه وخالف بمض الحنفية قال لتردده بين مسح الكل والبمض ومسح الشارع الناصية مبين الدلك، قلنا لانسلم تردده بين ذلك واعداه ولطلق السح الصادق بأقل ما يطلق عليه الاسم وبغيره ومسحالشارع الناصيةمن ذلك (لا نِكَاحَ إِلاَّ بِوَلِيٌّ ) صححه الدرمذي وغيره لا اجال فيه وخالف القاضي أبو بكر الباقلاني فقال لا يصح النق لنكاح بدون ولي

النقود لماقاله العند. وبالجارة فلاغبار على كلام الشار جولا نظر فيه مم (قهل والبين) أى الذي لاخفاء فيه لاماوقع عليه البيان (قه أله لواحده نذلك) أى ماذكر من تفاسيراليد الثلاثة وتفسيرى القطع (قوله مبين لذلك) أى الاجال الذى فالقطع واليد وقوله مبين خر ابانة وذكر ولا كتساب المانة التذكير من المضاف اليه (قول قلنالانساء عدم الظاهر راغ) \* حاصله أن الآية من قبيل الظاهر والمؤول لامن قبيل المجمل والمبين (قهل مبين أن الراد) أى دليل على أن الرادال الدعى أنه ظاهر لا مجل حق يكوناه مبين (قهله وتحوحرمت عليكم أمهاتكم) جعله الشارح مع ماعطف عليه مرفوعا بالابتداه فقدرله خبرا ولوجعله مجرورا صح ولم يحتج الى تقدير ذلك شيخ الاسلام وقال السكالوكان الشارح اعتمدفيه أى في وفع ضبط الصنف اه ويمكن أن يكون اعتمدفيه على ترك العلف في بقية الأمثلة فاته يدل على قصد الاستئناف والظاهر توافق الأمثلة في الأساوب 🛪 فان فيل هلاترك العطف في قوله ونحو حرمت ومابعده 🛪 قلت يمكن أن يوجه العاطف في تحوحرمت بدفع توهيرالتمثيل، لماقبله وفيا بعده بالتمييز بين الأمثلة القرآنية والأمثلة الحديثية بتصدير الاولى بالعاطف وتركه من الثانية على أنا لانسلر انه لم يترك العطف فَما بعده بل تركه فيه لأن الواوالموجودةفيه من جملة الثال اذهبي من جملة اللفظ القرآني لاعاطفة خارجة عنه معانه يمحكن الجرفي الجميع وتقدير العاطف فباترك فيه فانه قديحذف في النثر كاتقر رفي النحو ولاينا في ذلك صفيع الشارح لجواز أنه قصدالتفنن في التقر يرفليتأمل سم قلت قوله معانه يمكن الجر في الجميع الح هو الوجسة وما سواه تخليط فلينا مل (قوله لتردده بين مسح السكل الخ أوجه التردد احمال الباء أن تسكون ملة وهوالطاهر فالرادالكل أوليست ملة فالمرآد البعض (قُهلُه ومسح الشارع الناصية مين الذلك) أي لأن المراد بعض بقدر الناصية لأن الحنفية لايقولون بتين الناسية (قوله ومسح الشارع الناصية من ذلك) أي ما يصدق به مطلق المسح من غرالاقل شيخ ألاسلام (قهله صححالترمذي وغيره) فيمه تعريض بتضعيف مذهب الحنفية في مخالفتهم لذلك حيث يُغُور إصحته حتى قال يحيى معين : لاصحة لثلانة أحاديث أولها هذا ، ومن مس ذكره فليتوضأ

(قوله قال الزركشي وهو اضطراب الخ) راجت ابن الحاحب والمضد في الموضعين فرأيت مافسهما هوالذي جرى عليه الشارح في الموضعين بد وحاصله انه متىدل العرف على خصوص المقدرفلا اجال والافهو مجمل فالاضطراب وقع للزركشي من بعض شروح ابن الحاجب فان بعضهم شرحالتن فحذا القامعلي خىلاف وجهه (قسوله كالزركشي والشارح) فيه ان الشارح نص فياتقدم على أنه لا أجال في هذا الحديث للقرينة (قوله أثبته نظرا لذاته الخ) قال السمدعلى مثل هذا الكلام اته ليس شيءاذ لميمرف اصطلاح على ذلك بل كلام القوم صريح في خلافه اه و يمسمقوله وقدأشار السعد الخ (قول الشارح متردديين الطهر والحيض وقوله فما بعدصالح الحر) أفاد مذلكأن الاحال انماهم عندالتر ددوالسلاحية دون مااذا أمكن الخل علىهمامعا فالمشترك بان أمكن الجعم نحوالقرءمن صفات النساء وما اذا انتفت الصلاحية المذكورة وتلك الصلاحة تتحقق اذااشتهر المجازحني ساوى الحقيقة فمتردد منها بناءعلىعدم صحة ارادتهما معا من اللفظ

مودجوده حسافالابدمن تقدير تمي، وهو متردد بين الصحة موجود وهوتو به من في اللهات فان ما انتف عملا، فئنا على تقدير تدليم ماذكر الرجع الني الصحة موجود وهوتو به من في اللهات فان ما انتف صحته لابستانه فيكون كالمدوم بخلاف ما تشكى كاله فقد بستديه (رُونِيع مَن أُمَّتِي الحلماً ) والنسيان وما استكرهوا عليه لا اجال فيه وخالف اليصع إلى الوالحميين وابوعيد الله وبعض الحنفية قالوا لا يصح وضالله كورد من المواحد والمورج بله بسما في كان عملا. قالما الرجع موجود وهو العرف فاقت يقضى بأن المرادمنه رفع المؤاخذة والمحبوق والمحدوث باخى عاصم في مستنده واليبهي في الخلافيات ورواء المحافظ أبو الموامل التمار والمحافظ المواملة في المحافظ المواملة والمحبوق والمحبوق في المحتلف في المحلوف بأخى عاصم في مستنده واليبهي في الخلافيات ورواء المحافظ المواملة والمحافظ المواملة كانقدم في لا تكال الاجال فيه وخالف القائد في المحافظ المحاف

وكلمكرحرام (قوله معوجوده حسا) أي بناء طي تسمية الفاسد نكاحا وقوله قلنا على تقدير تسلم ماذكرأى من عدم محة النفي اشارة الى منع وجود نسكاح بدون ولى حسابان يخص النكاح بالصحيح فالمنفي في الحديث انماهو الشرعي قال مم و يؤخذ من هذا المقام ان ماذكره في نعو « انما الأعمال بالنيات » من ترجيح تقدير الصحة على تقدير الكال بان نفي الصحة أقرب الى نفي الدات أعاهو على تقدير تسلم عدم صمة النفيرأسا فليتا مل (قولِ فقد يمتدبه) قد يستشكل هذا التقليل الدال طي انه قد لا يمتدبه بأن الكمال لايتوقف عليمه الصحة فم انتفاء الكمال يمتدبه ولابدالاأن يوجه هذا التقليل بأن انتفاء الكمال صادق مع انتفاء بعض ما يتوقف عليه الصحة فتعين التقليل فان انتغى الكمال فقط اعتدبه أومع بعضماتتوڤفَعليةالصحةفلا مم (قهلُه لااحجالفيه) هذا الذينفيعنه الاحجال ومها. في مبحث العام بالمقتضى بكسرالضاد نفيعنه تمالعموم قال الزركشى وهواضطراب تسعفيه ابن الحاجب وردبانه لايلزم موزنغ عمومه ثبوت اجماله بدليل انتفائهما اذادل دليل طي بعض المقدرات أوكان متضح الدلالة بدون عموم وتقدما جال والحديث للذكور من هذا القبيل وهذا الردصيح بالنظر الىمن لم يثبت اجاله تمأما بالنظر الىمن أتبت ذلك كالزركشي والشارح فلاالاأن يقال انه أثبته نظرا الداته ونفاه هنا نظرا للقرينة قاله شيخ الاسلام. وقد يجاب عن الشارح أيضا بان كلامه ثم في المقتضى من حيث هومع قطع النظرعن خصوص الأمثلة وكلامه هنا بالنظر لخصوص نحوه فبالثال عاذكرمعه المرجح وقدأشار السعد الىأنهمهماتين المقدر أى ولو بنحو التبادر عرفاانتهي الاجال فلينا مل مم باختصار (قه لهوالكلام فيه كانقدم الح) أى فهومساوله فكان ينبغي لهذكرهمعه أوالاكتفاء با حدهما وقد يقال تعدد الأمثلة أبلغ في الايضاح ودفع توهم قصر الحكم على بعضها والتفريق بينهماأ بلغ في الاهمام بذلك اذ فيه اشارة الى أن كلا كانه مقصودمستقل سم (قولهلن لم يقر أفيها بفاتحة الكتاب) الباء في بفاتحة زائدة (قوله واعاالاجال الخ) التعبير بأعايقتضي الحصرمع ان الاجال لا يتحصر فهاذ كرفكان الاولى التعبير ببل بدل أعادو يجاب بأنهذا لايردلأنه قال فيمثل القروقر والسيدعى الحنفي قدس سره (قوله لاشتراك بينهما) قديقال اطلاق الحكم اجال المشترك لا مو افق القول بظهور مقى معنيه عند التجرد عن القرائن كاتقدم نقاد عن الشافعي رصى الله عنه ولاجدوى له على القول بأ تهمع اجاله يحمل عليهما عندذلك احتماطا كانقدم نقله عن القاضى

(قولەوعما لو قامتۇرىنة ارادة أحد المنيين الز)أى معأن المرادواحدمعين أما اذا أريد واحد مبهم فلا اجمال لتعبن مفهومواحد لاسينه (قوله وأجيب الخ) ثم بعد هذا الجواب تظهر فأندة الاجمال عنسد من لايجوز ارادةالمنيينوفها اذا تعذر الجمع (قوله وهو كون كل سبعا) لامعنى له اذلادخل له في الجسمية ولنس المنى أنه أطلق على الثانية مجازا لهسذه العلاقة اذهم حقىقة فسما (قول المنف والجمم) أى اذا اسستعمل في موضوعه ممادا فيضمن فردمهين معقرينة صارفة عن معناءالظاهر هو فيه وهو المشترك فيقع التردد بان كل فرد وان مسكان اسبتماله في كل حقيقية ومثل ذلك مااذا استعمل في الفرد المعن من حيث خسوصه مجازا فاته اذا تعددت المعانى المجازيةمع مانع يمنع من حميله على الحقيقة كانجلا بخلاف اللفظ الستعمل في معيني مجازى بلا تعدد للعانى المجازية سواء بين أولم يبين بالقرينة فأته لسرعحمل في الاصطلاح همأما خلاصة مافي العضد والسعد وان وقمفيه لسم اشتباء

صالح للمقل ويور الشمس لتشابههما بوجه (والبحشم)صالح للسياء والأرض لتماثلهما(ومثل المختار لتردُّده بين الفاعل والفعول)باعلاله بقلبياته المُكسورة أوالمفتوحة ألفها (وقوله تعالى أو يعفو الذي بيده مقدةُ النكاح) تردده بين الزوجوالولي وقدحله الشاضي على الزوجومالك على الولى لا قام عندهما (إلا مَا مُتِلَى عليكم) للجهل بمناه قبل نزول مبينه أي حرمت عليكم الميتة الخ ويسرى الاجمال الى المستثنى منه أي أحلت لكم بهيمة الانعام ( وما يَمَلُّمُ تَأْوِيلَهُ إِلاًّ اللَّهُ والراسخون في العلم يقولون آمنا به )لردد لفظ الراسخون بين المطف والابتداءو حله الجميور على الابتداء لما قام عندهم وعليه ماقدمه المسنف فيمسئلة حدوث الموضوعات اللغو يقمن أن التشابه مااستأثر الله بعلمه (وقولُه عليه) السلاة و(السَّلَام) فيها رواه الشيخان وفيرهما (لا يَمنَّمُأُحَدُ كَمَجارَءَأَن يَضَمَّ خَشَبَةٌ فَجدَاره)لرددضمير وأنما قيدت بالاطلاق احترازا عمااذا لمبمكن الجم بين معييه كما تقدم وعمالوقامت قرينة ارادة أحد المنيين فقطمن غير تعيينه مم ( قوله صالح العقل وبور الشمس) هو مثال اذالنور صالح لنعرهما أيضا كالايمان والقرآن ويأتى نظير ذلك في ألجسم وأورد أن اطلاق النور على العقل مجازى وعلى أور الشمس حقيق كايشعر بذنك قول الشارح لتشابههما ولااجمال فيجرد ابوتمعنى حقيق ومعنى عازى للفظ وأجيب بأن استعله فبالعقل مجاز مشهور والمجاز للشهور بمنزلة الحقيقة فبكون اللفظ بمنزلة المشترك وان لم تصر الحقيقة مرجوحــة فليتأمل سم ﴿ قَمْلُهِ النَّسَامِهِمَا بُوجِــه ﴾ أي وهو الاهتداء بكل منهما (قوله الماتلهما) أي في الجسمية وهو التركيب من جزأين فصاعدا وقيل في المدد وهو كون كل سبعا والأولى أظهر وأنما خسهما بالذكر مع أن الجسم يطلق على غيرهما كما تقدمت الاشارة الى ذلك لـكونهما أعظم الأجسام الشاهــدة (قَولُه ومثل الختار) انحاكرر لفظ مثل في هذا ليفيد أن المراد لفظ الهتار وتحوه كالممتاز في تُعسُّو زيد ممتاز والبر ممتاز بما صورته بعــد الاعلال واحدة مع اختلاف معناه باختلاف التقدير سم ( قوله لتردده بين الفاعل والمفعول) انما صرح بتعليل هذا دون غيره لأنه قد يخفي معنياه التردد هو بينهما وقســـد يقال قد يخفي تردد النور بين العقل ونور الشمس وقد يجاب بأن تمددمعي اللفظ باعتبار الصيغة الواحدة كثير مشهور بخلاف تعدد معناه باختلاف التقدر فانه مما تمكثر الغفلة عنه فلذا خصه بالتنبيه عليه (قهله ويسرى الاجمال الى الستننيمنه) أي لأن الستني الحيول من معاوم يصير الستننيمنه مجهولا شيخ الاسلام وقال الملامة قد من في مبحث العام أن العام المنصوص ولو بمبهم حجة في الباق أي يعمل به فيهولا يحني أن منه هذه الآية فكوتها مجملة وحجة لأيخني تنافضه فالصواب في القول بأن مثل هذه الآية مجمل أن تنتني حجيتها وتفييدالحجية بالعامالهصوص بمبين كإفعل انالحاجب وغيره فتأمل اه \* وأجاب مم بأن منى هذا الاعتراض عدم الفرق بين الجمل والبها الذيذ كرما لصف في عث العام وهو بمنو عفان المبم أعممن المجمل اذقد يكون لهظاهر مخلاف المجمل ومراد المصنف بالمهم فهاسبق مالا تعيين فيه عاله ظاهر كلفظ البعض كامثل والشار حناك أى غير مراد ومنى في الواقع فحيث كان التخصيص بمحمل ومنه مهم لاظاهر له كالوأر يد بلفظ البعض معنى في الواقع أسقط الحجية لسريان الاجمال الى المفسوص وهذا محمل ماهناوحيث كان بمبهم بالمغي المذكور لم يضرفي الحجية لأزيله ظاهرا يحصل الخروج عن العهدة بأقل مماه وهذا محل ماهناك ولهذا لما مثل الامام الرازى المحمل بواسطة تخصيصه عجهو لما اذا قال عليه الصلاة والسلام في قوله تعالى «اقتاوا المشركان» للرادمة بعضهم لا كلهم قال القراف لابدأن يقال بعضهممينا أيفالواقع أمالوقال بعضهمون غير تعيين لميكن مجلابل خرجعن المهدة بواحد لأنه يصدق عليه انه بعض كاثر الطلقات اه منه (قهله ما استأثر الله سلمه) أى اختص به في العادة

جداره بين عوده المحالجار والى الأحد و رددالشافى والمنع لذلك والجديد النع لحديث خطبة حجة الروايل والمستاد على المستخدم المستخدين المستاد على المستخدم المستخدين عن معظمه وكل منها المستخدين في معظمه وكل منها المستخدم المس

فلا ينافي اطلاع بعض أصفياته عليسه خرقا للعادة (قهله بين عوده الى الجار) أي و محمل ذلك على مااذا كان وضع الجار الحشبة في جدار نفسه مضراً بجاره والافلا معنى النهي ( قَهْلُه والجديد والحاص مقدم على العام تقدم أو تأخر فكان يتعين العمل بهدذا الحديث الا أن يجاب بأن عموم حديث خطبة حجة الوداع محقق وخسوص هذا الحديث بالمعني الذي يعارضه فيه و يقدم عليه غيرُ معاوم لاجاله كما تقسرر فسلا يقوى على المعارضة والتحصيص فعملنا بالمحقق وتركنا الهتمل الاأنه بمكر على هــذا قول الشارح الآتي والرابع ظاهر في العود الى الأحد اذ يكني في التخصيص ظهور الخاص في معناه الا أن يمنع ظهوره فما ذكر لكوروي أحمد وأبو يعلى مرفو عاللحار أن يضع خشبه على جدار غيره وان كره فان صبح كان معينا للرجوع الى الاحد ولم يقدمنع الظهور شيئا اه سم (قَهْ أَنهُ وَكُلُّ مَنْهِما) بِالجر عطف طيالشيخين أي وعلى شرط كل منهما منفر دا في بعضه 🚁 واعد أن شرط البحاري في روايات كتابه المعاصرة واللقي وشرط مسلم العاصرة فقط فشرط البخاري أخص من شرط مسلم فسكل شرط البخاري شرط لمسلمولا عكس.وقد يطلق شرطهما على اتفاقهما في الشاعة الدين أخذ الحديث عنهم فيقال هذا الحديث على شرطهما أى ان الشايخ الدين روى عنهم البخاري هذا الحديث هم الدين روى عنهم مسلم ذلك الحديث واذاقيل على هذا الاطلاق هذا الحدث، واه البخاري على شرطه ومسلم على شرطه أي رواه كل متهماعن مشايخ غير الذين روي عنهم الآخرو بين شرطيهما على هذا الاطلاق والمموم والحصوص الوجهمي كاتقرر فقول الشارس على شرط الشيخين في معظمه وكل منهما منفرد في بعضه من هذا الاطلاق الثاني دون الأول (قه إله والأكثر بالجم مضافاً) أي خشبه عضم الخاءوالشين وباسكان الشين أيضاولا يصح فتمح الخاءوالشين (قهل لترديماهر مين رحم عه الى طبيبوالى زيد) قياس مااختار مالشافى فها قبلهمن رجو عضمر جدار مالى الجار لقريه رجه عماه الى طبيب. شيئرالاسلام (قهله و يختلف المني باعتبارهما) فالفرض على الأول وصفه بالمهار قلى الطب خاصة وعلى الثاني وصفه بالمهارة فيالطب وغيره (قه أبه بين جميع أجزائها) أي مجموع أجز الهاو أجزاؤها واحد واثنان وأراد بالاجزاء مافوق الواحد لماعامت أنهما جزء أن واحد وائنان وكذا القول في قهاله وجميع صفاتها \* وحاصل ماأشار اليه كاقال مم يحتمل ان التقدير أجزاء الثلاثة زوج وفردو يحتمل أن التقدير صفات الثلاثة زوجوفر دفالتلاثة بحتمل أن الحيج عليها بهذا الحبيم باعتبار أجرا ألهافلا يلزم اتصافها بالصفتين بل اتصاف أجزامها أي جزأيها بهما ويحتمل أن الحيج عليها باعتبار صفاتها فيلزم اتصافها بالصفتين مع استحالته وهذا كلام صيبع لاغبار عليه خلافا لمأشأرله شيخ الاسلام حيثقال بعد مامهده و بذلك علم أنه كان الأولى أن يقول لتردد الثلاثة فيه بين اتصافها بصفتيها واتصاف أجز الما بهما اله بل ماعبر به الشارح أقمد لان المدعى اجاله لفظ الثلاثة ولا معنى لاجاله الا تردده بين أن يراد به الاجزاء أو يراد به الصفات وأما تردد الثلاثة بين اتصافها واتصاف أجزا بهافهوفر عمارها،

وان تمين الأول نظرا الى صدقالتكم به إذ حماعلى الثاني يوجب كذبه (والأسخُ وقُوعُهُ ) أي المجمل (في الكنتار والسُّنَّة ) للأمثلة السابقة منهما ونفاه داود ويمكن أن ينفصل عنها بأن الأول ظاهر في الروج لانه المالك للنكاح والثاني مقترن عفسر ، والثالث هو ظاهر في الابتداء والرابع ظاهر في عوده إلى الأحد لانه عمط الكلام (و) الأصح (أن المسمَّ الشرعيُّ) للفظ (أوضحُ من) المسمى (اللغويُّ) له في عرف الشرع لان النبي صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات فيحمل على الشرجي وقيل لافي النهي فقال النزالي هو مجل والآمدي بحمل على اللنوى ( وقد تَفَدَّمَ ) ذلك في مسئلة اللفظ اما حقيقة أو محاز وذكر هناتوطئة لقوله ( فان تمذَّرُ ) المسمى الشرعي للفظ ( حقيقةً فَيْرَدُ اليه بتجوُّزِ ) محافظة على الشرعي ماأمكن ( أو ) هو ( مُجْمَلُ ) لتردده بين المجاز الشرعى والسمى اللغوى (أو يُعْمَلُ عَلَى اللُّغَويُّ ) تقديما للحقيقة على الجاز (أقوالُ ) التردد فتأمل (قهله وان تمين الأول نظرا الخ) قد يقال هلاكانث استحالة اجتاعوصفي الزوجية والفردية واستحالة ثبوت الزوحيمة لها و بداهة ثبوت الفردية لها قرينة مقارنة دالة على الاحتال الأول مانعة من الاحتال الثاني فينتفي الاجال عن هدذا الكلام و بمكن أن يكون هذا وجه قول أنى زرعة والبرماوي: في عد هدا الثال من الجمل نظر لا يحمى وما أجاب به الحشيال المحفى مافيه وعندى انه غير دافع له فليتأمل وقد يتسف في دفعه بأنه لماكان الكلام قد يمكون صدقا وقد يكون كذبا وقد تقصد التكلم المني الكذب لاعتقاد أو غيره لم تعد هـذه القريسة قرينة دافسة للاجمال فليتأمل قاله سم (قهله ونفاه داود) أي الظاهري الهجهد (قهله ويمكن أن ينفصل عنها الح ) جواب سؤال تقديره كيف ينكر داود وجود المجمل مع ورودالأمثلة السابقية من الكتاب والسنة فأجاب بانه يمكن أن يجيب عنها بما ذكره (قهله بأن الأول) أي وهوقوله أو يعفو الذي سده عقدة النكاح (قهله المالك للنسكاح) أي لعقده وحله (قوله والثاني) أيوهو قوله الا مايتلي عليبكم مقترن بمفسره وهو حرمت عليبكم المبتة وان تأخر عنه في النزول وكأنه لايعدهذا الفاصل الواقع بينهما مانعامن الاقتران وفيحبذا الكلام دليل على أن الافتران بالمفسرمانع من الاجمال وكان الأول يمنع الاقتران لتأخر النزول والفصل بناء على أن همذا الفصل مافع من الاقتران أو ينظر الى حالته قبل نزول المبين كما قال الشارح فيا تقدم للجهل بمماه قبل نزول مبينه و محتمل أن الراد أنه مجل عند داود أيضا وانه أنما يمتنع وقوع المعمل غير مبين لامطلفا قاله سم (قهله والثالث) أي قوله والراسخون في العبلم وقوله ظاهر في الابت داءانظر ماوحه ظهوره مع أن الأصل في الواو العطف (قه إموال ابم) أي قوله لا يمنع أحدكم جار دالخ (قه له لانه عط الكلام) أي لانه أحد ركني الاسناد لسكونه فاعلا (قه لهوان السمى الشرعي الح) أي فلا إجمال في لفظ له مسمى شرعى ومسمى لفوى المله على السنى الشرعى كما أشار له بقوله فيحمل على الشرعي (قو ألهلان الني صلى الله عليه وسلم بعث الح) علة لقوله والأصح أو لقوله أوضح (قوله فيحمل على الشرعي) أي مطلقا أمرا أو نهيا بذليل مايمده (ق أهوقيل لافي النهي) أي لايحمل على السمى الشرعي في النهي بناء على أن الشرعي لا يطلق الا على الصحيح والنهي يقتضي الفساد (قوله فان تعذر السمى حقيقة) يصح أن بكؤن قوله حقيقة حالامن فاعل معذر وهو المسمى الشرعي وأن يكون عيرامو لاعن الفاعل أي سارت

حقيقة المسمى. وفي حعل الحقيقة للسمى تجوز لان الحقيقة من أوصاف الفظ و يمكن أن يراد الحقيقة هذا نفس الأمر والواقع أي فإن تعذر المسمى محسب نفس الأمر والواقع وعليه فلا يجوز (قوله فرداليه)

(قول/الشارح فقال/التنزالى هومجمل) لان المنهى عنه غير شرهى والنبي صلى الله عليسه وسلم لم يبعث لبيان اللغوى والآسىدى يحمل الح لتمين اللغوى حينائد صغير الشوى (قول الشارح بان بقال كالسلاة) أى أطلقت وأر يد بهاهذا المن أى سناية السلاة فهوجاز استمارة (قول الشارح أو جعمل هل للسمى القنوى وهو الدعام التعاول المور الدعام التعاول المور الدعام التعاول المور الدعام التعاول المور ال

صلاة الا أن الله أحل فيه الكلام تمذر فيه مسمى الصلاة شرط فيرداليه بتجوز بان يقال كالصلاة في اعتبار الطهارة والنية وتحوهما أو يحمل على المسمى اللغوى وهو الدعاء بمغير لاشتمال الطواف عليه فلا يمتبر فيه ماذكر أو هو مجمل لتردده بين الأمرين ( والمُنتارُ أَن اللفْظَ المستممَلَ لمعمَّى ضمير برد يعودالى اللفظ (قهرله واختار منها الصنف الخ ) أى صريحا والا فسنيعه هذا من تقديمه الأول مؤذن باختياره أيضاً ( قهأله الطواف بالبيت صلاة ) \* اعلم أن نحو قولتا زيد أسمد من باب النشبيه البلينم بحسذف الادأة والأصل كأسد عنسد الجمهور وليس استعارة لوجود الطرفين وذهب السعد وجماعة الى أن أســد في الثال المذكور مستعار الرجل الشجاع الدي زيد فرد من أفراده وعلى قياسه يقال في قوله صلى الله عليسه وسلم الطواف سلاة يحتمل أنه استعارة بإن شبه مايحكم له بحكم الصلاة في اشتراط الطهارة والنية ونحوهما بالصلاة واستمير له لفظ الصبلاة فيسكون لفظ السلاة بجازا ويحتمل انه من التشبيه العليغ والأسل الطواف كسلاة والى همذا تشيرعبارة الشارج وعليه فالصلاة مستعملة في حقيقتها وعليه فالمراد بالتجوز في قول الصنف بتجوز التوسع لاالتجوز الصطلح عليه ( قولُه أو يحمل على السمى اللغوى وهو الدعاء ) ظاهره انه اذا حمل على ذلك كان حقيقة وقد يتوقف في ذلك بان الطواف ليس دعاء وان كان قد يصاحبه فاطلاق الصلاة بالمني اللغوي على الطواف من اطلاق اسم الشيء على مايصاحب ولو في الجسلة ذلك الشيء ومثل ذلك مجاز لاحقيقة فلا يصدق قوله تقديما للحقيقة على المحاز اللهم الا أن يكون معني قوله صـــلاة انه يصاحب الصلاة بالمعنى اللفوى وعلى هـــــذا فقد يجعل على حسـذف المضاف أي ذو صـــلاة بمعنى مصاحب لها فلم تخرج السلاة عن معناها اللغوى وان كان في حملها على الطواف مساعة سم وعما يبعد الحل على المنى اللغوى عدم محمة الاستشاء حينتذ فيقوله الاأن الله أحل في السكلام وانه يقتضي أن الدعاء واجب في الطواف ولا قاتل به كذا قرره بعض المشايخ (قوله أوهو مجمل) هــذا هو القول الثاني في المن (قوله لتردده بين الأعرين) أي المجاز الشرعي والسمى اللغوي (قولهالمستعمل لمعني

اختار منها الممنف في شرح المنتصر كفيره الأول مثاله حديث الترمذي وهيره الطواف بالبيت

الطواف مثلاصلاة والآخر أمرشرعي أيحكم يتعلق بالشرع ويستفاد منهمثل اشتراط الطيارة في الطواف وليس بين معنيين كاهوفىقوله والأصحوان السمى الشرعى لفظ أوضح من اللغوى فالمنظور فيه في هذه المسئلة حكم المسنى سواءكان المسنى مسمى الاسم أملاو النظور في تلك مسمى الاسم والحكم متغرع عليمه وأيضا تلك المسئلة سنسة علىالقول باثبات الحقائق الشرعية وعدمه كاص بخلاف مسنه فليتأمل ليندفع ماعرض للناظو س هنا (قولالمسنفوالختار ان الح) عبارة ابن الحاجب المختاران اللفظ لمغي تارة ولمنبين أخرى مهرغبر

ظهور مجمل وشرحه الصدعكذا اذا أطنق الفقط لمتن واحدار أو المدين آخرى مثل الداجة راد به الفرس نثر قو الفرس والحمار أخرى فان بستظهور هؤا حدم افضال و الافالهذار أنه يكون مجملات ان كو تعلم امع عدم ظهور مؤا حدهما هو معنى المجمل وقد فر ضناه كذلك فيكون مجارا لمح والمن أحد المدين أخذا من كلام به . فسار حاصل المسافق المهمة المسنف من كالرحم حكاية القولين المسنف المسافق أحداله تعين و ما اذا لم يكن أحدهم أما اذا لم يكن أحدهما خاصل القولين المتهجل الإنظيم منه أحدهم ولا جميعها في كل عما اذا كان المائم أحداله المتنافق المنافق المنافق لمين أحدهما خاصل القولين أنه مجل الخالف المنافق من المراحب والانجم منه أحدام الوثم في المنافق المن مأخود من كلامهم اذحيث كان التقبيد مأخوذا من كلامهم كان ماتبعه من كايناللولين فى الفنظ اللنسبة المعنى الآخر مأخوذا منه أيضا فاندنع ماعلىالصنف فى هذا المقام محافاته مع وغيره اكن يهيل فيه شيء وهوان الجبل فى عرف الفقها، مأافاد شيئا متهنا فى نفسه من جملة أشياء لكن لايسيئه اللفظ كاعرف بما تقدم ونص عليه الفاضي في مناجه وغيره من أتمة الاصول والفنظ فها اذاكان المغنى أحدالهنيين لايقالانه ظاهر فيه بخصوصه حريبتنى عنه الاجمال بالنسبة له . تمرالايكن خروجه عن مدلوله لكن لا لكونه ظاهرافيه بالكرة اماأن يكون ممادامته وحده أوجع غيره ولانا شوحيتند (٩٥) فهرغرج عن الاجمال الدى هوعمم

نارة ولمنيين ليس ذلك المنفى أحدَهُ عَمَا) كارة أخرى على السواء وقداً طاق (مُصِعَلَا) لاردو، يين العلى والمعنين ويسائية في المرافقة والمنافقة والم

تارة الح) أى وهو في الثال الآتي الوطء وقوله ولمنيين هما العقد لنفسه والعقد لنبره وليس الوطء أحد المنيين المذكورين فهو عجل على القول الاول وعلى مقابله المذكور يحمل على العنيين لكثرة الفائدة. قال العلامة اذا تأملت تقرير الشارح لمني المكلام ظهر لك أن صواب العبارة أن يقول ان اللفظ المتردد بين مصنى تارة ومعنيين الح أذ اللفظ الله كور ارتحقق له مسبق استعمال فيا ذكر بل لبس فيه الاهذان الاحتالان اه وتعقبه سم بقوله قد تقرر في النطق أن تبوت أمر لآخر له كيفية في الواقع من الامكان وغيره تسمى ثلك الكيفية مادة القضية واللفظ الدال علمها في القضية المُلفوظة يسمى جهة القضية فإن اشتملت القضية على البيان سميت موجهة والا سميت مهماة من حيث الجيسة ثم الجيسة أن وافقت المادة كانت القضية صادقة والا فكاذبة وحيئاد فلنا أن نجعل النسبة فىقول الصنف الستعمل هو الامكان غاية الاص أنه لمربين فتسكون القضية مهماة واهمالما من حيث الجهة لا بخرجها عن مادتها في الواقع كما هو معلوم مقرر وعلى هــذا فالمني ان اللفظ الذي عكن استعماله لمني الخ وهدذا لايقتض وجود الاستعمال بالفعل كما في قولك زود كاتب بالامكان فانه لايقتضي وجود أأكتابة بالفعل الله لايقال لفظ المستعمل وصف وحقيقته الحالكما قررالصنف فباسلف وحمله على معنى الامكان ينافى ذلك يه لانا نقول هــذا غلط قان المحمول ههنا على الامكان ليُّس أسم المفعول بل نسبته الى الدات وفرق كبير بينهما فالمعـني ان اللفظ الدى يمكن أن يتصف بالاستعمال بالفعل في معنى تارة الح اه سم 🛪 قلت لا يخفي عليك انه تعقب ساقط وكلام لا معى له هنا وذلك غنى عن البيان (قهله نارة) أى مهة ويجمع على نارات وتسيركنب (قهله على السواء) متعلق مستعمل أوحال من تارة وتارة قاله الشياب وقوله وقد أطلق حال من شمر الستعمل قاله الشهاب أيضا سم ( قهله والتقييد يقوله لبس الح عما ظهر له كا قال ) قال شيخ الاســادم وظاهره أن الراد بآخره قوله ويوقف الآخر وعليه قديقال كيف يصح ذلك معقول الشارحوقيل يعمل به أيضا فانه يقتضي إن غير الصنف قال ذلك أو بعضه . و يجاب بأنه أراد أن الجزم بتقييده ذلك مع مابعده مماظهرله من فحوى كلام القوم فلا ينافيه أن نفيره فيه كلاما يخالفه اهم ﴿ وأقول لايخه أنقضية قوله ويوقف الآخر معحكاية الشارحمقا بلهأن الاختلاف فيوقف الآخر والعمليه ثابت

تميين اللفظ للمنى الراد منه بخصوصه وهذا لايثافي الجزم بالممل باللفظ فحذلك العني لمستم خروجه عن المراد الدائر بين المرادين والدا قال الصنف قان كان أحدهما فيعمليه دونأن يقول أيكن محلافيه جرما فالوجمه هو ما اقتضاء اطلاق القوم وصرح به العضد حيث مثل عاكان المنى فيه أحد العنيين من أنه مجلل مطلقا وحديث العمل به جزما لاينافسه وهسذا لا يأباه صنيسع الصنف فقوله عجل يزاد عليه لا يعمل به فيكون حكم ما اذا كان أحمد انه عمل لكن يعمل به ر ذلك الاحديدل عليه أنه وتبعلى مااذا كان أحدهما قوله فيعمل الح دون أن يقول فهو ظاهر تأمل (قه ل الشارح لانه أكثر فالدة) فمه أنّه أثبات للغة بكثرة الفائدة ولاتثبتيها ومثله مابعبد (قوله اذ اللفظ

الذكور لم يتحقق الح

ينافية قول المضاف على أن ) ينافية قول المضالسان أذا أطاق الحق وقول المضالسان أذا أطاق الح وقول المصنف المستمل لهن قارة ولمعنيين تارة مع قول الشارع على السواء وقدا طلق فان ذلك أن لمكن مريحا فهو ظاهر في أنه استعمل بالفعل وكريف بتألى التفصيل يعن ظهور وفي اعدام وعدمه ودليا لديس الاالاستعمال ولوسخ فغايته أن لايقيه بالاستعمال بافعل الأن يقيد بعدم الاستعمال مركب تغييدى وفيه بالفعل تارة وتارة ما حكمة وقوله لايخفي عليك انه تعقيب الفعل المعلوجية ان ما يحن فيه ليس قضية فان اللفظ المستعمل مركب تغييدى وفيه انه العمال مون إنهان مع فيه و يكون مما دماة مقاس بالقضية تدبر استفيدمنه معنى واحدوهو أن الحرم لايطأ ولا يوطى أي لا يمكن غير مس وطئه وان حمل على المفد استفيدمنهممنيان يلنهماقدرمشرك وهوأن الحرم لايمقدلنفسه ولايمقد لفيره ومثال الثاني حديث مسلم « الثيبأ حق بتفسها من وليها » أي إن تمقد لنفسها أو تاذن لوليها في قد لها والإيجبر ها وقد قال بمقدها لنفسيا أبوحنيفة وكذلك بمض أصابنالكن إذا كانت فيمكان لاوليَّ ميه ولاحاكم ونقله يونس نعيدالأعلى من الشافعي رضي الله عنه

( البيانُ }

عمني التبيين

في كلامهم وثبوت هذا الاختلاف فيه يتضمن إن الممل بالأول الذي هو أحد العندين ثات فيه أيضا اذمن أبعد البعيد أن يختلفوا في العني الآخر هل يوقف أو يعمل به و يسكنها عن المني الاول أو يذكروا فيه خسلاف العمل مع دخوله على كل تقدير وهسذا الصنيم صريح في تقييد مسشلة الاجمال في كلامهم الح بما اذالم يكن ذلك المني أحد المنيين وقضية ذلك أن الصنف أخذ تقييد احدى السئلتين من الأخرى ومثل هذا لايناسيه أن يقال فيه انه مما ظهر له ولا أن يقال الظاهر انه مرادهم فالاشكال قوى وجواب الشيخ فيه مافيه اه سم (قوله استفيد منه معنى واحد) قال الكمال المني الواحد الستفاد هو الوطء الذي هو وصف للمحرم فعلا أوتمكينا والعنيان هما عقده النكاج لنفسه وعقده لفره والقدر الشبارك بنهما مطلق العقد اهج وحاصله أن الوطر فعلا أوتمكينا لما أتحد متعلقه فان متعلق الواطئية والموطوئية واحد وهو المحرم عدممني واحدا والعقد الماتمدد متعلقه فاته تارة يكون لنفسه وتارة يكون لفيره عد معنيين وفيه نظر لان الهذور الكون متزوجا والسكون مروجا ومتعلقهما واحسد وهو المرم غاية مافي الباب ان الثائي بتعلق بفيره أيضا ولا دخل لذلك في الحذورية ولا منع لهمن اتحاد متعلقهما كما أن الواطئية تتعلق بعيره ولميمنع تعلقها به أتحاد المتعلق ويمكن أن يفرق بأن الفرض بالدات من النزويج لما رحع الى الفسيركان منظورا اليه بالدات مخلاف القرض بالدات فانه الوط ممن غير راجم الى ألنير فلذا نظروا اليه في الاول درن الثاني حتى عددوا المني فيالاول دون الثاني سم (قهرلهأي بأن تعقد لنفسها أو تأذن لولها فيعقد لها الخ) بحتمل أن يكون مماده اناللمني الواحد الذي يستعمل فيه اللفظ تارة هو عقدها لنفسها والعنبان اللذان يستعمل فيهما تارة أخرى وذلك المني أحدهما أن تعقد لنفسها أو تأذن له لهاو عتمل أن يكون مراده أن المني الوّاحد أن تأذن لولها وان المنيين ان تأذن لولها أوتعقد لنفسَها و يؤ بد الاول مافي بيض النسخ عما صورته هكذا أي بأن تعقد لنفسيا أو بان تعقد لنفسيا أو تأذن له لها اه و بعده انه يازم عليه أن يكون عقدها لنفسها أص معاوما محقق الثبوت مع ان المكس أولى كا لابخني ومع أن جواز عقدها لنفسها انميا هو عند أفي حنيفة فيحتاج الى بناء التمثيل على الاحتمال والفرض وهوكاف فالتثميل ومنهنايط أن قول الشارح وتدقال بمقدها لنفسها أبو حنيفة لانتوقف عليه محة الثمثيل واعاذكره لزيادة الفأئدة وكون محة التمثيل عليه أبلغ فليتأمل سم (قول عني التبيين) أغما قال ذلك لأجل قوله اخراج وقال العضد البيان يطلق على قصل المبن وهو آنت من كالسلام والكلام للتسليم والتكليم واشتقاقه من بان اذا ظهر وانفصل وعلى ماصل به التدين وهم الدليل وعلى متعلق النبيين ومحسله وهو المعلول وبالنظر الى المعاني الثلاثة اختلف نفسر العاماء له فقال العسير في بالنظر الى الاول هو الاخراج من حيز الاشكال الى حيز التجلي والوضوح وأورد عليه ثلاث اشكالات: أحدها البيان ابتداء من غير تقرر اشكال بيان ولبس ثم اخراج من حير الاشكال

م البيان ک (قوله فقال السيرفي الح) وقالالقاضي والاكثرون نظرا الى الثاني اله هو الدليل وقال أبوعبد الله البصري نظرا الى الثالث هوالم عن الدليل

(هوله أى لأن البيان الح) هذا لأجل الاصطلاح والافيكن مجهو بزانيا عمشكلا و يقام ذلك التجويز مقام انيا عمشكلا بالفعل كانسوا عليه فى قولهم ضيق فم الركية ترل مجرد تمهو بزكون فم باواسامه زاقالواقع تم أمر بتضير لهمامن السمة المنوصة الحالسف وانحا بجب البيان ان أربد الح) عبارة البيضارى أها يجب البيان لمن أربع نخهمه العمل كالسلاة أوالفتوى كأحكام الحيض فالمشارحه الحطاب المقتضى الفعل الهناح إلى البيان بالنسبة المحمن متدور جوب البيان وعدمه (٧٧) فيحقه أربعة أقسام لأنه اما أن براد

> (اخراجُالشىءمن حِيِّرُ الاشكال الىحِيْرِ الثَّجِيِّلَ) اى الانصاح فالانيان بالظاهر من نمير سبق اشكال لايسمى بيانا (وانما يجبُّ) البيان (لمن أُريدَ فَهَمُّ) المشكل (انفاقاً) لحاجه اليه بأن بسمل به أو يفتى به بملان غير. (والأصحُّ انه) أى البيان (قد يكونُ بالفِسْلِ) كالقول

ثانيها ان لفظ الحيز في الموضعين مجاز والتجوزفي الحد لايجوز . ثالثها ان التجلي هو الوضوح جيئه فيكون مكررا ولا يخفى أنها مناقشات واهيمة اه أى لأن البيان ابتداء من غير سبق اشكال لايسمى بيانا في الاصطلاح وان سمى به لغة والكلام في الاصطلاح وان اصطلح أحدالي تسميته بيانا فلا مشاحة فيه ولا يضرنا وان التجوز في الحد لايمتنع مطلقاً بل يجوز عندوضوح العني وفهم المرادكما تقرير في محله ولمل استحالة ثبوت الحيز للعائي كالآشكال والتجلي قرينة على المقصود وان زيادة لفظ آخر كالتفسير لماقبله لزيادة الوضوح المقصود في التعاريف لايعد مكرارا فقول الشارح عِمني التبيين اشارة الى ا**ن ل**ه معانى أخر وقوله فالانيان بانظاهر الح دفع للاشكال الأول ومتابعة المسنف للصير في مع الاطلاع قطما على هذه الاشكالات لعدم اعتداده بها واسقاطه لفظ الوضوح لعدم الحاجة اليــه وزاد الشارح معناه تفسيرا للتجلي لانه أوضح منه سم ( قولُه اخراج الشيء ) أي من قول أو فعل والاخراج بالقول أو الفعل أيضا (قوله من حيز الاشكال الح) اضافة حيز لما بعده بيانية والراد بالحيزا لصغة أيمن صفة هي الاشكال الى صفة هي التجلي والانضاح (قولهالايسمي بيانًا) أي اصطلاحًا كمام قال الشهاب:قضيته أن هذا الظاهر لايسمي سبينًا ولا مجمَّلًا وفَّيه نظراذُلا واسطة وهسمذا النظر مدفوع ولااشكال في اثبات الواسطة لأنه أمر اصطلاحي لامشاحة فبسمه (قولهواعًا يجب البيان لن أريدفهمه انفاقا) فيه ان هذا انما يتمشى على القول بمنع السكليف عل لايطاق وهو قول حص المعرلة وأما هي مامشي عليه المسنف من جوازالتكليف بالمحال فلاوحينك فتشكل دعوى الاتفاق اللهم الأأن يحمل الاتفاق على انفاق المانعين تكليف مالايطاق ويؤيده قول الاستوى يجب بيان الحجمل لمن أراد الله تعالى فهمه لأن تسكليفه بالفهم بدون البيان تسكليف بالهال اه \* فِي أن يقال قوله يجب البيان لمن أريدفهمه يوهمأنه يجب علىالله تعالى وهذا انما يقوله المترلة فهي عبارة ردينة وقد اعترض بدلك المنف قول صاحب النهاج اعابحب لن أر بدفهمه الح وقال الأولى التعبير بأن البيان لمن أريد فهمه لابد منهوفيه أيضا كااعترض المصنفبه على العبارة المتقدمة الموافقة لعبارته هناأنقوله لمزأر يد فهمه مشعر بأنه لايجبعلىالنساء تحصيلالعلمما كلفن يه وليس كذلك بل الرجال والنساء سواء وجوابه أن من عبارة عن الشخص الصادق بالذكر والأثنى \* بني شيءَ آخر وهو أن ماذكره هنا من الوجوب ينافي قوله الآتي تأخيرالبيان عن وقت الفعل غير واقع وان جازلان وجوب البيان ينافى جواز تأخيره عن وقت الفعل. ويمكن أن يجاب بأن الوجوب هنا

منه فهمالخطاب أولا وعلى كل تقدير فاماأن يرادمنه العمل بمقتضاه أولا الأول أن يراد منه فهم الخطاب والعمل بمقتضاه كآية السلاة بالنسبة الى العاماء فانها محتاجة الى البيان لكون المراد من الصلاة شرعا ليس المعنى اللغوى وقدأراداللهمنهمأن يفهموا ص ادوبها الثاني أن يرادمنه الفهم دون عمله بل عمل غيره بتعليمه اياه والالم يعكن الخطاب مقتضيا للفعل كأية الحيض بالنسبة اليهم فائه أريد منهم فهم الخطاب لممل الغير وهو النساءفانهن يعملن بموجب فتواهم. الثالثأن لابراد منه الفهم ولا العمسنل ككتب الأنبياء السالفة بالنسبة الينا. الرابع أن يواد العمل دون الفهم كاتبة الحبض بالنسبة إلى النساء وفي هذين القسمين لايجب سان الخطاب اذ لم و د منه الفهم، فأن قلت ارادة العمل دون الفهم تكليف للفاعل

قلت الذي ارادة فهمه من الحقالب بنضه وهذا لايناني فهمه من الفتي اهر وقوله وقسد أراد الله الح آشارة الى أن سبب الوجوب بمنى انه لابد منه انما هو صلق الارادة ومنابيق النتهى فانعطل باروم تخلف المراد وعليه قول المسنف منالمنار وبدالخ المسئلة بأنه تحكيف بالمحال استنام اعطاله الاتفاق وقول الشارح بأن بعداره و يغني بشامل للنسا معن جهة العمل بأحكام الحيض فاراد ذلك هنا لا وجه له ، و بما تقرر علم رد قول المصنى بتى متخرالخلان ماهنا مفروض فيا نعلقت به الارادة ولايجوز تخلفه حتى عندمن جوز الكيف عا لا بطاق تأمل (قول الشارح فيتأخر البيان به) أي عن البيان القول لاعن وقدا لحنية لانهن جوز البيان بالنمل منها التأخير عن وقدا الحلمية (قوله والشارح اختصر الجواب) الوجه (٣٨) ، ماصنعه لان الملل يمكن أن يخص الناجه ا داخال النمل كا هومتنضي تعليله ويمنع

وقيل لالطول زمن الفصل فيتأخر البيان به مع امكان تعجيله بالقول وذلك ممتنع . قلنا لانسلم امتناعه (و)الأصم (انَّ الطنونَ مُبِيِّنُ الملومَ ) وقيل لا لأنه دونه فكيف بجمل في محله حتى كا نه المذكور بدله . قلنا لوضوحه (و)الأصح (انَّ التقدُّمُ وان جهلنا عينَه من القول أوالفمل) المتيةن في البيان ( هو البيّانُ ) أي المبين والآخر تأكيدله وان كان دونه في القوة وقيــل ان كان كذلك فهو البيان لأن الشيء لا يؤكد بما هو دونه . فلنا هذا في التاكيد بنير المستقل أما بالمستقل فلا ألا ترى أن الجُلة تؤكد بجملة دونها (وان لم يَتَّفِق البّيانَانِ) القول والعمل كأنزاد الفعل على مقتضى القول (كما فوطَّافَ ) صلى الله عليه وسلم ( بَعْدٌ ) نزول آية ( الحبحُ ) الشتملة على الطواف (طوا فَيْن وأَمَرَ بواحدِ فالقولُ ) أى فالبيان القول ( وفعلُه) صلى الله عليه وسِلم مبنى على عدم جواز التكليف بمالايطاق كامر ويؤيده ان المسنف في شرح المنهاج علل الوجوب بأن تسكليفه بالفهم بدون البيان تسكليف بما لايطاق وأما عسدم الوجوب المفهوم مما سمسيأتي فاته مبنى على جواز السكليف عا لابطاق كا صرح به الشارح فما سيأتى راجع سم \* قلت فيتحصل ان عبارة المنف هنا وهي قوله واما يجب البيان الزغير جيدة ولا محررة (قول وقيل لا لطول زمن الفعل) محله اذا لم يعلق البيان بالفعل والإفاو قال القسد بما كلفتم به من هسذه الآية ماأفعل ثم فعله فلاخلاف في أنه بيان كما ذكره القاضي في تقريبه وظاهر أن الاشارة والكتابة كالفصل بل قال صاحب الواضح من الحنفية لاأعسل خلافا في أن البيان يقم بهما شيخ الاسلام (قوله قلنا لا نسلم امتناعه ) هســنا هي سبيل التنزل وأرخاء العنان والا فلا نسلم أولا أن الفعــل أطول من القول اذ قد يطول البيان بالقول أكثر من طوله بالفعل كبيان مافي الركمتين من الهيئات، سامنا ذلك لبكن لانسلم لزوم تأخير البيان اذ على اللزوم أن لايشرع فيهعقب الامكان وهنا قسد شرع فيه وأهما الفعل هو الذي يستدعي زمانا ومثله لأبعد تأخسيرا سامنا ذلك لكن لا نسلر امتناع تأخير البيان اذاكان لنرض وماهنا فلفرض وهو ساوك أقوى الطريقين فيالبيان ادالفعل أقوى في البيان من القول لكونه أدل على المقصود سامنا ذلك لسكن لانسم امتناع تأخيرالبيان مطلقا أنما يمتنع تأخيره عن وقت الحاجة وقسد أشار الى جميع ذلك في مختصر ابن الحاجب والشارح اختصر الجواب (قوله والأصح أن المظنون) أي متنا وهو مروى الآحاد كايمانهما في القراءة الشاذة يبين بها قراءة أيديهما التواترة وقوله يبين العلوم أي متنا أيضا أذ المعلوم الدلالة واضح الاعتاجالى بياته بالطنون (قوله قلنالوضوحه) أي يجعل المظنون على المعاوم وموحد دلالته دون المعاوم (قهله من القول أو الفعل) أى الواردين بعد مجل وكل منهما صالح البيان (قهله وان كان دونه) أى وان كان التأخر دون التقدم (قوله وقيل ان كان كذلك فهو البيان) فيه انهاذا كان هوالبيان إنهالغاء الأول مع قوته ولا قاتل به وقديقال لا بلزم الغاؤه بل هو توكيد للنا في وقدة كر بعض النحاة في تكرير ماالحجازية أن الأولى توكيدالثانية (قوله قلناهذا فيالتا كيدالج) الاشارة الىمنع تا كيد التير. عاهد دونه (قهله ألاترى العلقالخ)مثاله قولك ان يداقاتم زيدقاتم عثلا (قهله آية الحج) أى الأمر بهوآية الحج هي قوله تعالى «وأذن في الناس بالحج» الآية فانه مشتمل على الطواف في قوله وليطوفو ابالبيت العشيق شيخ الاسلام (قوله أى فالبيان القول) ظاهر مان الأولمن الطرفين ليس بيانا ولامؤ كداله بل أني به

قولهم لا يعد تآخيرا بأ تأخر في الواقع مع امكان التعجيل سواءعدأ ولازقول الصنف والأصبح ان المطنون الح) همنا مسئلة أخرى اشتبت على مضمن كتب هنابهة موهى انه لايلزم في بيان المجمل أن يكون قطعي الدلالة على معناء بل يكفى في تعيين أحداحتماليه أدنى مايفيسد الترجيح لأته لاتعارض بين المجمل والبيان ليلزم الفاءالا قوى بالأضعف بخسلاف الدام والطلق فانه يلزمأن يكون الخصص أو المفيد أقوى دلالة والالزم(قولالشارح وقبل انكان كذلك فهو البيان) ثرك الشارح هنا التنبيه على مقابل الأمسر في حال الجهسل وهوأن السان واحد متهما لابعينه وانظرما يترتبعلي ان البيان المتقــدم مع الجهل بعينه والظاهر ان المراد بالتنبيه عليه بيان الواقع فقط ولعل من قال ان البيان واحد لابعينه بالنظر للعلم لاالواقع وحينان فلا خسلاف تدبز (قول الشارح تؤكد بحملة دونها) أى فبأنضام باالها تفيدها تأكيداو تقررمضمونها في النفس زيادة تقسرير

الزائد علىمقتضىقوله (ندبُ أو واحِبِ ) فيحقه ډون أمتب (مُتقَدَّما) كان القول على الفمل (أومتأخّرًا) عنه جماين الدليلين (وقال أبوالحسّين ) البصرى البيان هو (التقدّم) منهما كهفى قسم اتفاقهما أىفان كان المتقدم القول فحكرالفعل كإسسبق أوالفعل فالقول السخ للزائد منه. قلنا عدم النسخ عساقلناه أولى ولو نقص الفعل عن مقتضى القول كأن طاف واحدا وأمر باثنين نقياس ماتفدم، لنا أنالبيان القول ونقص الفمل عنه تخفيف في حقه صلى الله عليه وسنم اخرالفعل أوتقدم وقياس ماتقدم لأبي الحسن ان البيان المتقدم فان كان القول فحكم الفعل كاسبى أوالفعل هَا زاده القول عليه مطلوب بالقول (مسـئلةٌ : تاخيرُ البيانِ ) لمجمل أوظاهر لم يرد ظاهره بقرينة ماسياتي (عن وَقْتِ الغمل غيرُ واقع وانجازَ ) وقوعه عند أثمتنا المجوزين سَكايف ما لا يطاق. وقوله الفعل أحدن كإفال من قول غيره الحاجة لأنها كإفال الاستاذا بواسحاق الاسفرايني لائقة بالمعترلة القائلين بإن باله منهن حاجة الى التكليف لستحقوا الثواب بالامتثال (و) كاخير البيان عن وقت الخطاب (الى وقتع) أى الفطر جائز (واقع عند الْجُمهور سوائه كان للمبين ظاهر) وهو غير المجمل كمام يبين تخصيصه ومطلق بين تقييده ودال على حكم بين نسخه (أملا) وهو الجمل كمشترك بين أحد معنيه لحض الامتثال و يحتمل أن يقال أنه مؤكدله وهوظاهر في تأخره سم (قه أله الزائد عي مقتضى قسوله) هوصادق الأول والثاني لكن اللائق حمله طيالثاني ليكون الأول هو ركن آلحج لأنه الأليق محال الني من البادرة لما يتعلق العبادة المتلبس بها منم (قول جما بين العدليلين) أي لأنه لوجل البيان فعل ازم الفاءالقول ازيادة الفعل عليه فلريحكن فيه فالدة والقاعدة أن إهمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما (قَهْلُهُ كَافَيْتُمَ انفاقهِما) اضافة قسم لمسابعه. بيانية قالهالشهاب قال سم أومن إضافة الأعمر الى الأخص (قوله كاسبق) أى له المن من قوله وفعله مدبأو واجب في حقه دون أمنه (قوله عاقلناه) أى بسبب ماقلناه وهوالحل طى الوجوب أوالندب (قوله كاسبق) أى من أنه تخفيف (قوله بقرينة ماسياتي) أى وهوقوله سواءكان للبين ظاهر أملا (قوله عن وقت الفعل) أى الزمن الدى جعله الشارع وقتا لفعلذلك الفمل (قَوْلُه غير واقع) لايقال بل وقع كافي صبح ليلة الاسراء \* لانا نقول صبح ليلة الاسراء لم عب أصلا اما لأن وجو به كان مشروطا بالبيان قبل فوات الوقت ولم يبين له المالي وهذا لم يفعلها أداء ولاقضاء وإما لأن الوجوب أعساكان لظهر ذلك اليوماف بعده دون ماقبسله ومن هنأ يعلم أنالكلام في غمسير الوجوب العلق في البيان أما هو فلا يتصور فيه تأخير البيان عن وقت الفعل مم (قول وقوله الفعل أحسن كاقال من قول غميره الحاجة لاتها الح) رد بأنه لايالهم من التمير بالحاجة القول بمذهب المعزلة المذكور فانه لايتوقف طي الحاجة الى السكايف بل عي حاجمة المحلف الى بيان ما كلف به والدا عبر المسنف الحاجة فهاياتي قريبا \* فأن قيل يرد طي عدم الوقوع مار وي من أنه زل قوله تعالى «حتى يتبين لكم الحيط الأبيض من الحيط الأسود» ولم ينزل من الفجر فكان أحدنا اذا أراد الصومرفع عقالين أبيض وأسود وكان يأكل ويشرب حق يتبينا ﴿ فَلنا داك محول في غير الفرض في السوم و وقت الحاجة اعاهو صوم الفرض ذكر ه التفتار الى وسيقه الى ذلك معرر يادة وايضاح البيضاوي فقال انصح ذلك فلعله كان قبل رمضان وتا خرالبيان الى وقت الحاجة جائز وأكتف أولا باستهارالا بيض والاسود فيذلك تمصر جالبيان التبس عى بعضهم أى عن عرض به الني عليه فيآخر الحديث اأخره بذلك عايدل على فلة الفطنة بقوله انك لعريض القفا أعاذاك بياض النهار وسواد الليل اله شيخ الاسلام (قوله للبين) البين هو العام وماعطف عليه والمين الخصص اللا خوذمن التخصيص

(قول المسنف عن وقت الفعل) أي أوله لانه يجب عليه فى الفعل ان لم يعزم عليه بعبد فيومكلف حنثيث بالفعل فيازم تقسدم البيان عن أول الوقت يدبر بدواعله أنالراد بالفعل القسلطى مقتضى البيان وقعضف عنه الحشي فياسياتي (قوله هـ وصادق بالاول والثاني) كيف هذا مع أنه قصد الاحرام والوقوف ومتى وقع بممدها هوأن يقم واجبا فلايتا تىأن بكون الواجب الثانى الأأن بكون مقطوع النظر عن الحكي النقهي تأمل (قوله لزم الغاء القول) فيهان اللازمان ينسخ القول القعل لا الفاؤء فالصواب كافي العضم وسياتي في الشارح أيضا ان اللازمادا تقدم الفمل حيفاذان بنسخ القول الفعل الزائد عليهمم امكان ألعمل بالدليلين للا نسخ (قوله فانهلايتوقف الح) الكلام في اللياقة لاالتوقف (قوله واكتني) لعله أوفيوجواب آخر

(قوله لاأن له ظاهرا) ماللانع منه فأنه وانكان ظاهرا اصطلاحيافها لاينافي احتماله معنى غسبر ظاهر أحتالاصجوحا فان العام والطلسق يحتملان التخسيص والتقييدا حتالا مهجدوحا كام فيبحث الظاهر اللذان عمامته (قوله بل الساني) أي الفرد المنتشر وفيه انالدالعلى مفهوم الفرد المنتشر مطلق فالمسواب أن الراد بالمتواطئ ما أريد بهأحد ماصدقاته المعن في الواقع بان دلت قرينة على ذلك ولمتدل على تعينه يدل عليه قول الشارح يبين أحمد ماصدقاته (قوله بان يفهم خلاف الراد) هذاظاهر فيا لهظاهر أما ما لاظاهر له فالراد بالاخلال فيه عنم فهم المراد وهذاهو نكتة تسيرالشارح هنابالاخلال وفي الثالث بالايقام (قوله الاان يجاب الح) الايظهر عندور ودالاجالي بالقمل (قوله لايطمنه المقدار) لاضرر في عدم عامه قبل وقت الفعل وقوله ويعتقد لاضرر فهذا الاعتقادأ يشارقوله لايمني الح) مراده الفرق ين التعليلين وهو ميسني على الفرق بين السعوبين فان القول الثاني عنع مطلقا (قوله لجواز وجود الاجالى)

مثلاً ومتواطئ. يبينأ مدماسدةًاندمثاروتيل يمتنع تأخيره مطلقاً لاختلاله بفهم المرادعنـدالخطاب (وثائها) أي الأقوال (عتنـمُ التأخير (وغيرالمنجّمل وهو مائه ظاهر ً) لا يقاعه المخاطب في فهم غير المراد في المجللة المناهج أن المحالمة المناهج أن المحالمة المناهج أن مثل هذا الممام خصوص وهذا المطلق مندو تبدد لو فيرد المحدود المحدود في تأخير الاجالى دون التفسيل لمقارنة الاجمالى ( بتلازء المُحدَّر الموالدوائية والمناهج في كالتفاهية في المناهج المن

وماعطف عليه وتمثيل الشارح بقوله كعامالج يدل طيان الراد بالمبين اللقظ وهو نفسه ظاهر الأناله ظاهرا ولو أريد بالمبسين الحكم كانت عبارته صميحة لأنالحكم له ظاهر قُرزَه بعض للشايخ وقوله كعاميدين تخصيصه مثاله الآتى قوله تعالى «واعاموا أهماغنمتم من شيء، وقوله ومطلق الخومالة ما ألهما يأتى من قوله تعالى و ان الله يأم كر أن تذبحوا بقرة ، وقوله ودال على حكمثاله ما يأتى من قوله تعالى وباين الىأرى فىالنام، الح (قولُه مثلا) أىأومعانيه وقوله مثلافىالنانىأىأوماسـدقيه وعبر بالمثنى في الشترك وبالجم فالتواطي نظرا للا علب فهما (قهله ومتواطى بين أحد ماصدقاته) قد يقال جعله المطلق بماله ظاهر وهوغير مجل والتواطي ممالاظاهرله وهو مجل معان الطلق قسم من التواطي لأنه يطلق على القدر الشترك وعلى الفرد النتشر غيرمستقم وجوابه ان التواطئ الميردبه المسنى الأول بل الثاني (قوله لاخلاله بفهمالمراد) الاخلال في المجمل بان لا يفهم منه شيء وفي غير المجمل وهو ماله ظاهر بان يفهم خلاف المراد في غيرالبيان بالنسخ وفي البيان به بان يفهم دوام الحكر مم (قه أبه وثالثها عتنع التأخير في فيرالجمل) أي تأخير البيان التفصيل فلا يحكفي عنده الاحسالي والاساوي الرابع وحينتذ فقد يشكل تعليله بقوله لايقاعه الخاطب فيفهم غيرالمراد اذ معالبيان الاجمالي لايتاتي الايقاع المذكور الاأن بجاب بان وجود الاجالى غير لازم على هذا القول لأن حاصله منم تا يخبر التفصيلي شواء وجد الاجالي أولم يوجدو بانه مع وجود الاجالى يحسل الايقاع المذكور في الجلة أذ لا يعرف بالاجالي كية البيان فانه اذاقيل هذا العام عصوص لايعلمنه المقدار الخرج من العام فقد يكون الأكثر في الواقع ويمتقد الخاطب انه الأقل نظرا الفالب ثمرأيت شيخنا الشهاب قال في قوله لا يقاعه الخاطب الح أي الدهاب الغهم الىظاهره الفيرالمرادتم لايخني انهذا التعليل أخص من تعليل القول الثاني وأنه يشكل في مسئلة ألنسخ اه وقوله الىظاهره قديقال همذا غميرلازم لجواز وجودالاجالي وهومانع من ذهاب الوهم الىظاهره وقوله مشكل فيمسئلة النسخ انأرادبذلك انه لايقع فيهالماطب فيفهم غيرالمراد فممنوع لانه يفهم دوام الحكر حيث لابيان اجاليا معانه ليس كذلك الأأن ير يدان وقوعه في ذلك غير لازم لجواز وجودالاجالى فليتأمل سم (قوله بخلافه في الجمل) أى لان اللازم على الثا خرفيه عدم فهم المراد اللازم على التأخير في غيرالمجمل (قولهمثل هذا العام) هو وما بعده أمسلة للسيان الاجالى وأما التفسيلي فَكَا نيقال مخسوص بكذ إلومقيد بكذا الخ (قُولِه ببدل) أعاقال ببدل ليتاتي كونه اجاليا وحنثذ فيبحث عن ذلك البدل الناسخ وأمالو قال هذا الحكم منسوخ فان الفهوم حين شرفع الحكم بالكلية فيكون بيانا تفصيليا لدلالتهعلى انقطاع التعلق رأسا بخلاف مااذا قال ببدل لبقاء التعلق مع عدم العلم بالحكم المتعلق وبهذا تعلم مافى كلام شيخ الاسلام سم (قه أبه لوجود المحذوس) أى وهو إيقاع المخاطب ففهم غيرالمراد (قوله قبله) أى البيان (قوله لقارنة الأجالي) تعليل لقوله دون التفسيلي يعنيان البيان الاجالى القارن ور ودالحطاب فرعتنع تأخير البيان التقصيل لانتفأء الجفور السابق وهو إيقاع لاتئادا أهذور السابق (وخاسمًا) يتشهاتنا غير (ف غير النَّسْتِر) لاخلاله ينهم الراد من اللفظ يخلاف النسخ لاندوغ للحكم أوبيان لا شهاد أمد كاسياتى (وقيل يَجُورُ تَاخَيرُ) البيان في (النسخ اثغاقًا) لا تفادالاخلال بالنهم عنه لساد كر (وسادسهم الايجوزُ تَاخيرُ بسفى) من البيان (دون بعض ) لان تأخير البعض يوقع الخاطب في فهم أن المنه جميع البيان وهوغير المراد وهذا مفرح على 
الجوازي الزوق حراد تعالى لا يحروق البعض لما لحاد كر والأصح الجواز والرقوح . وبحسا يعلى في 
المسئة على الرقوع قراد تعالى لا عالموا أنما غلمهم من شىء فأن لله خيسه الله فانه عام فيا يضم 
غسوس بحديث الصحيحين همن قرار فتيلا له عليه بينة فله سلمه وهو متأخر عن نزول لا لآية قبله في غزوة بدر 
ننفر أهار الحديث كا قال المنشف انه كان في غزه حين وان الآية قبله في غزوة بدر

الخاطب في فيم غير الراد بمقارنة الاجمالي (قول لاتنفاء المملور السابق) هو ايقام الخاطب في فهم غير الراد (قه لهلاخلله بفيهالراد) لم يقل لايقاعه في فهم غير الراد قال الشهاب لضم الشترك والمتواطئ الى ماله ظاهر اه قلت وحاصله انه لما كان الدعى منم التأخير في غير النسخ الشامل اله ظاهر وما نيس له ظاهر كان التعليل بما يتمشى على الجيم وهو قوله لاخلاله بفهمالرادلشموله علم فيم الراد وذلك فيا ليس له ظاهر وفهم غير الراد وذلك فيا له ظاهر (قهلة بخلاف النسخ لانهرفم الحرافي أي لان الفرض التأخير عن الحطاب الى وقت القمل فتأخير بيانه لا يحل بفهم الراد لان الناسخ لاندر الخطاب السابق باعتبار نفسه وأنما برفعه أو يمن انتهاه مدته فغاية ما يفهم من الخطاب عند تأخير البيان عنه تعلق الحيم على الوجه الذي دل عليه الخطاب وهذا صيح مطابق الواقع واذا دخيل وقت الفعل رفعه الناسخ أو بعن انتهاء مدته فلا اخلال بوجه و بهذا يشكل اطلاق الا قوال السابقة وتعليلها بالاخلال ويقوى القول الهكي بعد هسذا الا أن يجاب بانهم أرادوا بالاخلال في هـذا الفام مايشمل فهم دوام الحكم فليتأمل سم ، قلت قوله الا أن يجاب الخ الظاهر أنه متمين في المقام وقد تقسم له نفسه ادخاله في قول الشارح المتقدم لاخلاله بغيهم المراد عنسد الحطاب كما تقدم م وحاصل حيثان ان أصحاب الأقوال المتقدمة يرون أعتقاد دوام الحكم علا بفهم المراد من الحطاب لأن الراد عسم الموام والفهوم الدوام وصاحب هسفا القول لايرى ذلك علا لان الناسخ لايغير الحطاب السابق باعتبار نفسه بخسلاف غسير الناسخ كالمخصص والقيد مشلا ( قهله لانتفاء الاخـــلال بالنهم عنه ) أي عن التأخير الذكور وهو تأخير البيان بالنسخ وقوله لما ذكر أي من ان النسخ وفع للحكم أو بيان لانتهاء أمده وذلك لاإخلال فيه بفهم المرادمن الحطاب كما نقدم (قه إدوهـ قدا مقر عالج) الاشارة للقول السادس . وحاصله انه يتقرع على القول بالجداز في الكل قولان فيجواز تأخير البيان في البعض والأصح الجواز والوقوع كما قال الشارح واستدل له كاسيأتي (قهلهأى قبل عليه) أى بناء عليه أى على القول بالجواز في الأقسام كلها (قهله للذكر) أى وهو ايهام أن المقدّم جميع البيان (قهلهوالأصحالجوازوالوقوع) أى لتأخيرالبيان كلاأو بسما عن وقت الحطاب وهو مذهب الجهور (قهلهوعاد أفالمثلة) أي مسئلة تأخر البيان عن وقت الخطاب (قه إلانقل أهل الحديث الح) قال مم فضية ذلك أخف من قول الصنف السابق قبيل المطلق مسئلة أن تأخر الخاص عن العمل والعام أي عن وقت العمل به نسخ أن الحديث ناسخ الدّ بقرالنسبة لحك السلساتأخر معن وقت الممل وهو وقعة بدر وقسم غنيمتها ولابردعل ذلك ماصح أنه صلى المعليه وسلم قضى بسلب أبي جيل لعاذ بن عمرو بن الجوح لما أجاب به المشيان عن الناقشة بذلك في التشيل بالآية والحديث من أن قضاءه صلى الله عليه وسلم بسلب أبي جيل لماذ المذكور واقعة عين فلا عموم

(قوله فلا إخلال برجه)

كيف وإخلاله أشد من إخلاله أشد من الخب التخسيص فان تأخير التخسيص برجب الشك في كل المبل وتأخير الناسخ برجب الشك في المبل وتأخير المبل فائل النسخ عن أخل زمان النسخ عن أخير بان النسخ عن أخير بان النسخ أجير بان يعد قولا ينبني أن يعد قولا على المناسخ المن

(قوله والتصود بالتمثيل تفصيص الآية المج الم القول الشارح عضص الح لكن ذكر السعد في الناوج في مبحث التنصيص ان التنصيص فد يطان على ما ما يتناول النحج ولهذا يقال السيخ تحسيص اه وعليه فلا إداد (قوله و بنظر في كلام الشارح أيضا الحج) هسذا سهو لا نك المراد بالتأخر عن العمل التأخر عن وقت العمل على مقتضى البيان بأن ينسخ اليوم وبرد الناسخ خفا و وماهتا بالس كذلك فأنه لم يعمل المعروب المنافق كانت فيعمد وحقة تم وردالناسخ حق يقال انه تأخر عن وقت العمل وحسانا الماسرى الممن قول مع قفد تأخر حديث المسجعين عن وقت العمل بالعام فظين إن المراد بوقت العمل فيهما واحد وهو خطأ تأمل وبدل لما قائنا قولم الايؤخر عن الماحة المعرف على المنافقة أن أن يدبها عن راحت المحادث المعرفة المنافقة أن أن يدبها

رقوله تعالى «إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة» فانهامطلقة ثم بين تقييدها بما في أجوبة أسئلتهم وفيـه تأخير بمعنى البيان عن بعض أيضا وقوله تعالى حكاية عن الحليل طبيه الصـــلاة والسلام «بابيى انى أرى فى المنام أنى أدبحك»اليم فانه يدل طى الأمر بذبح ابنه ثميين نسخه بقوله تعالى « وفدينا، بذبح عظيم » (وهل المنمر) من التأخير(الهمتارُ

لها والقصود بالتمثيل تخصيص الآية بمخصص عام لكل سلب وحينك فقد تأخر حديث الصحيحين عن وقت العمل بالعام وهو الآية لما عدا سلب أني جهل فيكون ناسخا لهما بالنسبة لحكم بقية السلب ولم أربين تعرض لذلك فليتأمل اه قلت وينظر في كلام الشارح أيضا بأن مساق الكلام فيوقوع تأخير البيان عن وقت الحطاب لاالعمل وحينئذ فتخصيص الآية المذكورة والحسدث المذكور يشكل على ماذكره للصنف وتبعه الشارح بقوله تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع فليتأمل ( قَهْلُه وقوله تعالى إن الله يأص كم أن تذبحوا بقرة فانها مطلقة ثم بين تقييدها بما في أجورية أسئلتهم) . أعترض بما ذكره العند يقوله الجواب منع كونهما بقرة معينة بل هني بقرة ما فلا تعتاج الى بيان فيتأخر بدليسل يأمركم أن تذبحوا بقرة وهو ظاهر في بقرة غير معينة فيحمل عليها و بدليسل قول ابن عباس رضي الله عنهما وهو رئيس الفسرين لو ذبحوا أي بقرة لأجزأتهم لكنهم شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم و بدليل قوله وماكادوا يفعاون دل على أنهم كانوا قادرين على الفمل وان السؤال عن التعيين كان تعنتا وتعللا اه و يمكن أن يعارض ذلك بأنها لو لم تكر ممنة لكان إعاب المينة عينا جد إيجاب الطلقة نسخا الابجاب الأول وهرام بجعاواذلك من قبيل النسم الاأن يجاب عن هذا بأن الا يجاب كان خردودا في الواقع على معى إ يجاب بقرةما ان لم يشددوا وابجاب بقرة مخصوصة ان شددوا وقد يقال هذا لاينافي الطاوب لأنه يتضمن تأخير البيان إذحاصلة نه إعباب المينة التيهي الواجب على ذلك التقدير الواقع منهم واعا نبين بآخر الأمر فليتأمل سم (قولهأجو بةأسئلتهم) أى الثلاثة وهي قولهم هاهي أي ماسنها . فأجيبوا، بأنها بقرة الافارض الخ وقُولُمُ مالونها . فأجيبو أبأنها بقرة صفراء ألح وقولُم في الثالثة ماهي ان البقر تشابه علينا ، فأجيبوا بأنها عَرة لاذاولِ الرِّ (قوله عن بعض إيضا) أي كافيه تأخير البيان في السكل (قوله أني أذعك) أي أني أمرت بذبعك بدليس افسل ما تؤمر (قهله فانه بدل على الأمر) أي لقوله تعالى قال باأيت افعل ما تؤمر وهذا حسكم ظاهره الدوام ثم تبين نسخه بقوله تعالى أى بدلالته على النسخ لأأنه الناسخ كما هو ظاهر

والضمير في السؤال ضمير المأمور بهما فحكذا في الجواب وبدليس انهدن يؤمروا يتحدد ولوكانت مقر قمالكان الأص مالمن أمرا عتجدد لأبالأول وينفيه سياق الآية والانفاق وبدليل أته لمسا ذ بحذاك المين طابق الأص مذ عوالعين معنى ا ناقاطعون بأن حصول الامتثال انما كان بذيح العين لامن حيث انهابقرةما ونعلم قطعا انه لود عرغاره كان غرمطاس للائمر فعلم انه مطلق أريديه خلاف ظاهره ثم تأخر البيان كذافي الصد (قوله منع كونها بقرة الز) الراد بالمنع للمني أللفوى والاستدلالات معارضات إذ لا توجيه لمنع الدعوي من غير قدح في الدليل

معين بدليسل الضائر في

الأجو بةانها يقرةانها بقرة

أنه (هُولهُ يَسِمْ عليه) يمنع الحَل الدَّلة التقدمة عن السند فهي صارفة عن النظاهر واحد حقويد فع بأنه لا يقاد والسكتاب والراحة لل السكتاب الراحة واحد حقويد فع بأنه لا يقاد والسكتاب الراحة في الماسكتاب الراحة في الماسكتاب الماس

أنه يَعُوزُ الرسول صلى الله عليه وسلم تأخيرُ التبليغ ﴾ لما أوحى اليدمن قرآن أوغير. ﴿ إِلَّى ﴾ وقت (الحاجة ) اليه لانتفاء المحذور السابق عنه وقيل لا يحوز لقوله تعالى « يأيها الرسول بلغ مااترل اليك.من ربك» أي على الغور لأن وجوب النبايغ معلوم بالمقل ضرورة فلافائدة للامر به الاالفور قلمنا فائدته ثاييد المسقل بالنقل وكلام الامام الرّازي والأمدى يقتضي النع في القرآن قطما لأمه متعبد بتلاونه ولمُ يؤخر صلى الله عليه وسلم تبليفه بخلاف غير. لماعلم من أنه كان يـــ ثل عن الحـــكم فيجيب تارة مماعنده ويقف أخرى الى أن يأول الوحي (و) الختار على النع أيضا (اللهُ يجوز أن لايملَمَ ﴾ المكلف (الموجودَ ) عندوجود المخصص (بالخمُّص ولابانه تحصُّمْ ) أي يجوز أن لايعلم بذات المخصص ولا بوصف أنه مخصص مع علمه بذاته كأن يكون المخصص لهالمقل بان لايسب الله له العلم بذلك وقيل لا يجوز ذلك في المخصص السممي لما فيه من تاخير اعلامه بالبيان قلنا المحذور تاخيرالبيان وهومنتف هنا وعدم علمالكاف الخصص بانالم يبحث عنه تقصيرمنه أما المقلى فاتفقوا على جواز أن يسمع الله السكاف العام من غير أن يعلمه ان في العقل ما يخصصه وفي نسخة ثم بين نسخه أي ذكر مايدل عليه لا أن هـــذا القول ناسخ كانقرر سم أي بل الناسخ الاصمالة ي نزل به جبر يل عليه الصلاة والسلام (قهاله أنه يجوز الرسول صلى الله عليه وسلم تأخر التبليغ) أي تبليغ الاصل لاالبيان كاقديتوهم قبل التأمل والالم ينتم الهذور السابق عنه وهو الاخلال بفهم الراد وهذا هو الظاهر من قول الشارح أيضا لما أوحى اليه ولم يقل للبيان ﴿قُولُهُ لانتفاء المحذور السابق) قال شيخنا الشهاب وهو الاخلال بفهم المراد وقال شيخ الاسمالم وهو القاع المخاطب في فهم غير المراد ولعل الاول أحسن فتأمله سم (قوله لان وجوب التبليخ معاوم بالعقل) ذكره على لسان هــذا القول وفيــه ميل الى مذهب للمترَّلة لان ذلك عنــدنا آتمـا سلم بالشرع وعليه فالأولى أن يقال في الجواب: قلنا لانسلم ان وحوب التبليخ علم بالمقل ولوسلم ففائدته تأبيد العقل بالنقل شبخ الاسلام. ولعل الشارح أراد الاختصار مع حصول الطاوب من دفع الحصم عاقاله سم (قدله فيجيب تارة عما عنده) أي فقيد كان ما أجلب به حاصلا عنده قبل السؤال وقدأخر تبليغه ألى السؤال قال شيخنا الشهاب وفيه بحث لاحتال أن تمكون الاجابة عن اجتهاد فلا بدل اه و يمكن أن يجاب عنه بأن الاجتهاد يحتاج ازمن عقب السؤال يقع فيه مع انه كان يجيب فورا قبسل مضى ذلك الزمن بل متصلا بالسؤال كاهو معاوم ولوفي البعض مم يه قلت قوله ان الاجتهاد يحتاج لزمن هو مسلم في غيره صلىالله عليه وسلم وأماهو فقد بمنع الاحتياج المذكور بالنسبة البه لمأعطى منكال قوة الادراك ونهاية الفطنة بلقنشوهدغيرهمن الصحابة رصي الدعنهم بجيبون الجواب الناشي عن الاجتهاد منهم عقب سؤال السائل فورا كعلى وابن عباس رضي الله عنيما فما ظنك به صلى الله عليه وسلم فالفورية والاتصال المذكوران غيرمانه بن من كون جوابه عن احتياد منه عليه أفضل الصارة والسلام (قوله يجوز أن لايعلم السكاف) أىأن لايعلم كل السكانين بل يعلم البعض دون البعض فهومن باب سلسالعموم لاعموم السلب كما بدل عليه جواسالشار ح الآتي مقوله قلنا المحذور تأخيرالبيان الح كاسسيأتي بيانه ان شاءاته تعالى (قهله بالخصص) ينبغي انه تمثيل العقل مخصصا فهوراجم الحالصفة (قهله لايجوز ذلك) أي عدم عامه بذأت الخصص ولا بأنه مخصص (قه أه وهومنتم هنا) أي لان ألبيان قدوجد وعامه بعض المكافين ومن ايبلغه منهم فلتقصره بعدم البحث عنه كاقال الشارح (قوله أما العقل الح) أي فيحمل كلام الصنف على أنه أرد (النسخ) (قول السنف رفع المح) أى المعلق الخطاب التنجيزى الحادث السنفاد تاييده مواطلاق الفظ قالراد بالرفع زوال المنطق الخطاب التنجيزى الحادث أو يبان لاتهاه أمده) أى أمد التعبد به فخرجت النابة لاجا بيان لاتهاه أمده) أى أمد التعبد به فخرجت النابة لاجا بيان لاتهاء أمده) أى أمد التعبد به فخرجت النابة لاجا بيان المحادث عن المحكم به لمحدة حكم التعبد به هو متعلق الحكم المحلوب الشعبة المحادث المحادث المحكم به لكن لاحاجة اليه مع رادم عدم وحدة الحكم في الوضيان قول الشارح المحوال النسخة المحادث عندهم (٤٤) الاحادم بان الحطاب لم يتعلق والفعل قبل التعكن قد تعلق به

وكولا الى نغار، وقدوته أن بعض الصحابة لهدمم المخصص السمى الابعد حين منهم فاطعة بنت رسول الله علي علي المراح على المساترك وسول الله على المدوم قوله تعلى ﴿ يوسيكُ الله في أولادكم ﴾ فاحتج عليها أو مجر رضى الله عنه عما رواه لهما من قوله علي الله و لا لا و المراح من قوله ما تركاه صدقة ﴾ أخرجه الشيخان ومنهم عمر رضى الله عنه لم يسمع مخصص المجوس من قوله تمال و فاقتلى المشركين ﴾ حيث ذكرهم فقال ما أدرى كيف أصنع أى فيهم فروى له عبد الرحمن ان عوف قوله علي ﴿ سنوا بهم سنة أهل الكتاب ﴾ رواه الشافعي وشى الله عنه وروى البخارى أن عمر لم ياخذ الجلزية من المجيس حتى شهد عبدالرحمن من هوف أن رسول الله سلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر (النحة عبدالرحمن من هوف أن رسول الله سلى الله لا المراح المراح الله الله على المراح الله الله المراح الله المراح المراح المناطقة المناطقة المناطقة المراح المراح

(أخْلِفَ فَ أَنَّهُ رَفُعٌ) للحكم (أوبيانٌ) لانتهاء أمده (والمختارُ) الاول لشموله النسخ قبـــل الحمــكن وسياتى جوازه علىالمسحيح

حكاية الحلاف الذي أشار اليه في المجموع ان أواد بالخصص مايشمل المقلي قاله سم (قول مخصص الهوس) أى غرجهم من قوله تعالى الح (قوله حيث ذكرهم) أى عمر رضي الله عنسه (قوله أخذها من عوس هجر) هذا عضم فعلى كا أن قوله صلى الله عليه وسلم سنوابهم الزحينة محصم قولى (قوله اختلف في أنه رفع للحكم الح) أي اختلافا معنويا على ماسيجي، أن شاء الله تمالى (قوله والهُمَار الاول الح) أنما زَاد الشارح قوله الاول دفعًا لما يتوهم من ظاهر المان أنه قول ثالث مفعسل فأشار الشارح بذلك الى انه تفعسيل ثلاول واعترض الحشيان قوله والختار الاول لشموله الخ بمـاحاصله أن الحد الثاني شامل أيضا للنسخ قبل النمكن لانه لابد من وجود أصل التكليف وانمآ يتحقق بالتعلق وبيان اتهاء التعلق يسيدق بانتهائه بصد النمكن من الفسعل وقبله وهـــــذا الاعتراض مبنى على أن الراد بالانتهاء انتهاء تعلق التكليف وليس كذلك بل المراد به اتهاء أمد العمل بالمكاف به. قال حجة الاسسلام في الستعني في سياق الاستدلال على اختيار الإول بل سنيين أن الفعل الواحد اذا أمر به في وقت واحد يجوز نسخه قبل التمكن من الامتثال وقبل وقته فلا يكون بيانا لانقطاع مدة العبادة اه فانظر قوله فانه لا يكون الح فانه نص فيالمنافاة بينجوازالنسخ قبل التمكن وبينكون النسخ بيانا وفي انالمراد بكونه بيانا ليسمأنوهماه بلانه بيان لانقطاع مدة المبادة واذا كان الراد بكونه بيانا ماذكر لم يشمل النسخ قبل التمكن وقد سبق العزالي الى ذلك القاضي أبو بكر الباقلاني فانه قال في مساق الاستدلال أيضاسنين ان شاءالله تعالى اله يجوز النسخ قبل حضور وقت العمل بهوذاك يمنع من أن بكون النسخ عبارة عن النهاء مدة العبادة

معنو يا)فيه ان التعريفين للفقهاء الحبوزين للنسخ قبا التمكن خلافا للعتزلة وأعا فروا من الرفع الى الانتهاء لكون آلحكم قديمالايرفع والتملق بفعل مستقل لايمكن رفعه فتسخه اعلام بأن الحسكم لم يتعلق ولأن السخ عندهم بيان أمدالتعلق بالمستقبل المظنون استمراره قبل مهاع الناسخ مع انهاريكن مستمرا في نفس الأص والأولان باطالان لان المرتفع التملق الحادث الظنون دوامه والثالث لبس خــــالافا في المني لانه يستارم زوال التعلق المظنون قطعا وهومزادنا بارفع كذا في الشارح المضدى نعم يعسكون خلافا في المعنى ان كان القائل بانهالر فع يقول الثاني

الحطاب جزما كا اذا

قبل صل يوم الحبس

ثم قبل يوم النيس نسخ

فلا بتأتى الاعلام بذلك

هنا (قوله أي اختلافا

برفع الاول والقاتل بانه بيان الاتباء يقول ان الاول بوضع بضمه لكن والراد مدل المراد المسلم المراد والراد مدل المراد المدل المراد المسلم المراد المراد المسلم المراد المراد المسلم المراد المرد المرد المراد المرد المراد المرد المراد المراد المرد المرد المراد المرد المراد المرد

(قوله الا أن يقال) فيه اشارة الى أن نسم التلاوة ليسره و نسج النكم التماق بالثناء بالثاني لازملا ولراقولة اماعل متنار الشارح، تقم أنه على متناره لايتمين كون التماق حردا كيفسو بالرمه ان المنكم أمراعتبارى اذ (٧٥) لا يتركبشي، مسرقه بهرحادث على

والمرادمن الأول انه (رفعُ الحكم الشرعيُّ)أي من حيث تعلقه بالفعل ( بخطاب ) فخرج بالشرعي أي

المأخوذ من الشرح وفع الأباحة الأصلية أى المأخوذة من العقل و بخطاب الرفع بالوت والجنون والنفلة

وكذابالمقل والاجاع وذ كرها لينبه على مافيهما بقوله (فلا تُسخَ بالمَقْل . وقولُ الامام) الراذي

انه لايتمسف حينشذ بالحدوث فالحق أن التعلق جزء من مفهوم الحكولا من حقيقته كاقبل في البصر انه جزء منمفهوم العمي دون حقيقته فالمرك هو الفهوم دون الحقيقة والدا قالالشارح فياسيق ان الحكم ينعلم بانعبدام التعلق تأمل (قوله لسكن التفتازاني كغيره الح) صرح فيحاشية العضدبان الناسخف الحقيقة قول الله تعالى وفعل الرسول المالي مدل الدات على ذلك القول لاعلى الرفع أوالانتهاء فيجب حمل كلامه في التساويح على ذلك بان يكون مراده انه يشمل الدليلعل الطاوب والدلساعلىدليله (قوله نعم الح)فرق الجهور بآن النسم أمارفع الحكم أو بيان اتهاء أمدموالعقل محجوب نظره عن كليها غلاف التخسيص فان خروج البعض مسن الحطاب قد بلوكه العقل كافي خالق كل شهره فانه قاض بان المراد غير نفسه ولامعنى التخصيص عقسلا الاذلك بخسلافه فئ قطم الرحلين فان غايته أن بدر أك

(من سقَطَ رِجْلاً، نُسِيخَ غسلُهُما) فيطهارته (مدخول )أىفيه لأن بيان انتهاء مدة العبادة انما يكون بعد حسول اللدة فقبل حسولها يستحيل بيان انتهائها اله من مم باختصار وراجع بسبط المسئلة فيه (قوله والرادمن الأول انه رفع الحكم) وان قلت هذا الايشمل نسنع بعض القرآن تلاوة لأحكما اذ ليس رفعا لحكم فلا يكون جامعا يه قلت نسنع التسلاوة فقط معناه نسيع حرمة القراءة على الجنب والس في الحدث وتعوذ التعوهذه أحكام فيصدق عليه التعريف \* قان قيل ينافى ذلك قولم انسخ التلاوة دون الحكم \* قلنا لامنافاة لأن مرادهم بالحسكم المنفى حكم خاص وهومدلول الفظ لامطلقا تمرأيت في حواشي المنسد السعد مانصيه : اعلم أن شيئًا من التعريفات لايتناول نسخ التلاوة الا أن يقال اله عبارة عن نسخ الأحكام المتعلقة بنفس النظم كالجواز العسلاة وحرمة القسراءة على الجنب والحائض وتحوذلك اله قاله مم (قهراًه أىمن حيث تعلقه) أى لامن حيث ذاته فانه قديم يستحيل عديه الرفع الذي هومن صفات الحادث فاضافة الرفع اليه من حيث تعلقه لحدوثه وتجدده : وتقائل أن يقول هذا انما يتمشى على مختار ابن العاجب وغير من عدم اعتبار التملق التنجيزي جزءا من مفهوم الحكم العرف الخطاب كانقفم أما على مختار الشارح والمستضمن اعتبار التملق التنجيزي جزءا من الحكم كام فالمكم حادث فالمرفوع العكم نفسه لانعلقه فقول الشارح أيمن حيث تعلقه لا يتمشى على مختاره فليتأمل (قوله بخطاب) اعترض عليه النسخ الفعل كنسخ الوضوء عنامست النار بأ فل الشاة ولم يتوضأ \* وأجيب بأن الفعل نفسه لا ينسخ وأنمساً بدل على نسخ سابق لكن التفتازاني كفيره جعله من جملة الأدلة الناسخة حيث قال في التعايم وذكر الدليل يشمل الكتاب والسنة قولاوضلا اه 'شيخ الاسلام وقول بعضهم أنما ترك المستف النعل لعلمه من الحطاب بالاولى لأن دلالة الفعل على النسخ أقوى من القول يرد بان التعار يف الإيكتني فيها بالمفهوم ولو بالاول كاصرحوا به و بأن في قولهم دلالة الفعل أقوى من دلالة القول إجمالا في محل التفصيل كافال المسنف والحق ان الفعل أدل على الكيفية والقول أدل على العكم ففعل الصلاة أدل من وسفها بالقول لأن فيه الشاهدة واستفادة وقوعها علىجهة معينة والقول أقوى وأوضحمن الفعل لصراحته همذا كالامهولا يَحْفي إن النسع من قبيل الثاني (قولِه أي المأخوذ من الشرع) بيان لجهة النسبة (قوله رفع الاباحة الأصلية ) مثاله إيجاب صوم رمضان مثلا فانهرفع لا باحة عسدم صومه التي هي البراءة الأصلية التي كانت قبل إيجابه فالمراد بالاباحة البراءة الأصلية لأبمني الاذن فيالفعل والترك فانها مهذا المعي شرعية كا. والحكم الواردعليها ناسخ حينتذ (قَوْلُه فلانسخ بالعقل) أى فياعا سقوطه بالعقل (قَوْلُه وقول الامامالي أي فيمبات التخصيص بعد أنذ كرخلافا في جواز تخصيص العام بالعقل قالمانصة \* فان قيل لوجازالتخصيص المقل فهل يجوز النسخ به ﴿ قُلنا لَمْ لأَنْ مِنْ الْمُكْسِرِتْ رجاد سَقَطَ عنه فَرض غسل الرجلين وذلك اعاعرف بالعقل اه وظاهرهذا أنه أراد حقيقة النسخ خلاف قول الشارجوكانه عدم الحكم لسقوط محله وليس ذلك بنسخ (قوله وظاهرهذا الح) صرح السعد بانه أراد ذلك لكن قول الامام وذلك أعماعرف بالعقل

يقتضي اللوجودهنا أدراك لارفع للحكم وليس ذلك نسخافا لظاهرا نهسمي ادراك الرفعوان كان لعدم الشرط نسخا توسعا لوجودارفع في كل وان كان في الادراك بالمقل وفي النسخ الشرع يؤ يده قياسه على التخصيص فان الموجود فيه ادراك أيساوهذامر ادالشارح رحمه الله وقول الجيرور ان المقل محوب نظره عن كلهما انكان الرادانه محبوب عماعندالله فحسل عندعدم الدليل لكن المدعى انه غسر محبوب عند وجوده كسقوط عل النسل اللهم الاأن يقال بحوز بقاء التكليف بناء على وقوع التكليف بالحال لمكن كلام الامام لا يلزم أن يبي لامخالفة الافىالاصطلاح كاقاله الشارح لكن بقيانه اذاكان المسمى نسخا على هذا في هذه السئلة فالحق انه

دخل أيعيب حيث جمل رفع وجوب النسل بالمقل لسقوط محله نسخا فانه مخالف للاصطلاح وكانه توسعفيه (ولا) نسخ ( بالأجاع ) لأنه اعما ينمقد بعد وفاته مَيَّكِ كَمَّ سياتي اذ في حياته الحجة في قوله دومهم ولا نسخ بمدوقاته (و) لكن (مخالفتهُمُ) أي المجمعين للنص فيادل عليمه (تَتَضَمَّ ناسخًا)له وهومستنداجاعيم (ويعوزُ على الصَّحيح نسخُ بعض الفُرُ آن تَلاوَةً وَحُكُمًا أو أَحَدُهماَ فَقَطْ) وقيل لايجوز نسخ بمضه ككله المجمع ليه وقيل لايجوز في البعض نسخ التلاوة دون الحكروالمكس لأن الحكم مدلول اللفظ فاذاقدرا نتفاء أحدها لزم انتفاء إلآخر. قلنا اتحايلزم الخالفة لتعارض بين نصين اذا روعى وسف الدلالة ومانحن فيه لربراع فيهذلك فان بقاءا لحكم دون الفظ ليس بوصف كونه مدلولا فأخذوا بأحدهما وتركوا له واتما هومدلول الآخر لأن الحكم التخيير توسم فيه ولهذا اعترض عليه القرافي في ذلك فقال: قلنا لانسف ان هذا نسخ لان الوجوب ما ثبت في أول

الأمر الامشروطا بالقسرة والاستطاعة بقاءالحل ودوام الحياة وعدم الحكم عندعدم شرطه ليس نسخا اه لكن الامام قدتناقش كلامه فانه قال في باب النسخ ولا يلزم أن يكون السجر ناسخا للحكم الشرعي لان المجز ايس بطريق شرعى اه (قولُه دخل) بفتح الحاءو سكونها معناه العيب والريبة قاله الجوهري قال . وقوله تعالى ﴿ وَلاَ تَتَخَذُوا أَيَاكُم دَخَلاَ بِينَكُم ﴾ أىمكرا وخديعة اله شيخ الاسلام (قهاله ولابالاجاءالي قضيته هنا أن الاجاع غير رافع الحكم النسوخ وأعا الرافع له النص الذي استند الاجاع اليه وقضية قول الشارح فهاتقدم وكذا بالمقل والاجام ثبوت الرفع له لانقوله وكذا بالعقل والاجام على تقدير وكذا الرفع بالعقل والاجاع فيين ما تقدم وماهنا تخالف والحق ماهنا (قهله ولكن مخالفتهم الخ) قال الشهاب وسبقه اليه القرافى والفظ الدول . الكأن تقول لم لم يقولوا عمل ذلك في التخصيص كأن يقولوا لاتخصيص بالاجاع لكن مخالفة الجمعين لقتضى المموم تتضمن مخصصا هومستند الاجاع اه و يمكن أن يجاب بأن ماذ كرهوم إدهم وان أوهمت عبارتهم خلافه فلتحمل على ذلك بدليل ماقرو فيالنسخ لوجود مثل المني الدى لاجله متعواكون نفس الاجاع ناسخا وقال المسنف مانصه : تنبيه معنى قولنا بجوز تخصيص الكتاب بالاجاءأنهم مجعون على تخصيص المام بدليل آخر فالخصص مستند الاجاعثم يازم من بعذهم متابعتهم وانجهاوا الخصص وليس معناه انهم ضوا العام بالاجاعلان الكتاب والسنة التواثرة مو جودان في عهده عليه المسلاة والسلام وانعقاد الاجماع بعد ذلك على خلافه خطأ فالدى جو "ز تاه اجماع على التخصيص لا تخصيص بالاجماع اه (قهله تلاوة وحكما أو أحدهم) منصو باتعلى التميز المحول عن اللضاف لكن شرط القييز التنكير والاخرمعر فة قال شيخنا الشهاب لكن قيل ان ضميرالنكرة نكرة أواغتفر ذلك لكونه تابعا. أقول أوهو على قول الكوفيين انه لايشترط تنكير التمييزسم (ق أه قلنا أعايازم) أي انتفاء أحدهما من انتفاء الآخر إذار وعي وصف الدلالة. أقول بعني لو مط فبالحكم كونه مدلولاللفظ وفي اللفظ كونه دالاعلى الحكم لزم من انتفاء أحدهماا تتفاء الآخر اذالدلول باعتبار كونهمدلولالا يوجدبدون الدال عليه والدال باعتبار كونه دالا لايوجد بدون المدلولله فلايتصور باعتبار

نسخ اللفظ ليس معتاء الارفع الاعتداد بهمن حيث ذاته ودلالته فتي بقيت الدلالة كا كان

هو الادراك تسمحاكان

لاممنى الدلاك السؤال للقطع

بادراك العقل ذلك ولو

بالموت مثلافتأمل (قول

الصنف لكن عالفتهم

الخ) فانقلتقدتكون

ينسما 🛊 قلت لايكون

الاجاع حيثذ عمل حكم

أحد النصين بل على

التخيير ينهما فاندفع

ماقاله سم (قولالشارح

لأن الحكمم للول اللفظ)

فلايكون حكما شرعيا الا

لحكونه سداول اللفظ

الشرعى ومتى اتنفى كون

اللفظ شرعيا اتنفى كون

ذلك المني مدلوله (قول

الشارح اذا روعىوصف

الدلالة) أي روعي ان

الحكم الباق مدلول اللفظ

الدى كان شرعيا ونسخ

أوروعي ان الحكم للنسوخ

مدلول للفظ الذي لم ينسم

أن وصف الدلالة باق في

الاول منتف في الشاني

واتمالزم ذلك حينئذلان

قبل النسخازم عدم نسيع اللفظ وكذلك نسخ الحكم لانه ليس حكاشرعيا الامن حيث دلالة اللفظ الشرعي عليه فمن انتفى انتفت دلالة اللفظ عليه 🛪 وحاصل الجواب أن الدلالة أمر وضعى مرجعه الوضع له فة ولاتعلق النسخ به أنما يرمع النسخ الاعتداد يتلك الدلالة اما الى خلف كافىالاول أولا الىخلفكافىالثاني وبهيندفع مافي الحاشية

لمادل على بقائه وانتفاءالحسكم دون اللفظ ليس بوصف كوته مدلولا لهفان دلالته عليه وضعية لأنرول وأنما يرفع الناسخ الممل بهوقد وقعرالأقسام الثلاثةروىمسلمعن عائشةرضي المدعها كان فيا أنزل عشر رضات معاومات فلسخن بخمس معاومات فهذا منسوخ التلاوة والحكم وروى الشافعي وغيره عن عمر رضى الله عنه لولاأن بقول الناس زاد همر في كتاب الله لكتبتها الشيخوالشيخة اذا زنيا فارجموها ألبتة فاناقد قرأ فاهافهذامنسوخ التلاوقدون الحكم لأمره صلى الشفليه وسلم برجم الحصمين رواه الشيخانوها الرادالشيخ الشيخة ومنسو الحكمدون التلاوة كثيرمنه قوله تمالى الوالذين يتوفونمنكم وبذرون أزواجا وصية لأزواجه ممتاط الى الحول» فنسخ بقوله تمالى «والذين يتوفون منكبروبذرون أزواجا بتربصين بأنفسين أربعة أشير وهشرا ، لتأخره في الغرول عن الأول كاقال أهل التنسيروان تقدمه في التلاوة (وَ) يجوز على الصحيح (نسخُ الفعل قبلَ التَّكَثُّن ) منه بأن لم يدخل وقته أودخل ولم يمض منه ما يسمه وقيل لا يجوز لمدم استقر ارالت كليف . فلنا يكفي النسخ وصف الدلالة وجود أحدهما بدون الآخر لسكن لميلاحظ ماذكرفي قؤلنا يجوز نسخ أحدهما دون الآخر فلايلزم ماذكر يه واعلم أنه ليسهمنا انتفاء حقيقة فان نسخ اللفظ ليسمعناها نعدامه بل هوموجود باق وأنما انتغى عنه أحكام التلاوة كحرمة قراءته علىالجنبومسه علىالحدث ودلالته على معناه أمروضى ليس مشروطا ببقاء هذه الأحكام فهو مع نسخه يفهم منه مضامونسخ الحكم ليس معناه انعدامه فأنه معنى ثابت مفهوم من اللفظ بل معناه علم العمل به وحيثاث فمادل عليه هذا السكلام من أنه اذا روهي وصف الدلالة لزم من انتقاء أحدهما انتفاء الآخر غير ظاهر قان انتفاءأحدهمابمعنى نسخه لايلزم منه انتفاء الآخر فانه اذا نسخ اللفظ فدلالته باقية عل معلوله وذلك المعلول له ومفهوم منه واذانسخ الحبج فمدلوليته للفظ أايتة باقية واللفظ دالعليه فقوله فان بقاء الحبج دون اللفظ أى فهاذا نسخ اللفظ دون الحكم ليس بوصف كونهمدلولاله قد يقال فيه لامانع من كونه بذلك الوصف فان اللفظ والناسخ هو دال على ذلك الحكم وذلك الحكم مدلول له ومفهوم منه اه سم (قوله لمادل على بقائه) أي كأمره والله برب ماعز وغيره كافي الصحيحين وغيرهما (قدله كان فها أنزل) أعمن القرآن عشر رضعات معاومات أي عرمن أى فنسخن تلاو توحكما بخمس معاومات أيثم نسخت الحس أيضالكن تلاوة لاحكاءندالشافي وأماءندمالك فنسخت تلاوة وحكماأيضا سم (قول لمولاأن يقول الناس الخ) استشكل بأنهان جازكتا بتهافيني قرآن فيجب مبادرة همر رضى اقدعته لكتابتهالأن قول التاس مجرده لايصلح مانمامن فعل الواجب ووأجيب بأن المرادك كتبتهامنهاعل ان تلاوتها قدنسخت ليكون فى كتابتها الأمن من نسيانها لكن قدتكتب بلاتنبيه في بعض الصاحف غفاة من الناسخ فيقول الناس زادفكتاب الله فترك كتابتها بالسكلية دفعا لأعظم الفسدتين بأخفهما شيخ الاسلام (قولهومنسوخالحكم دون التلاوة كثير) ولعل فائدة بقائه مع انتساخ حكمه التنبيه على إن الله خفف علينا والتذكير بنعمته (قوله والذبن يتوفون الخ) أي وزوجات الدين فهو على حذف مضاف (قوله بأن لم يدخل وقته أو دخل ولم يمض منهما يسمه ) قال الاسنوى وفي معناه أيضا مالذالم بكن له وقت معين أحربه على الفور ثم نسخ قبل المكن اه (قوله لعد استقر ارالت كليف) قال العلامة استقراره هو حسول التعلق التنجري وفيه عثفان الاستقرار يتحقق بدخول الوقت وانارعض مايسع الفعل فالدليل لايشمل المدعى بشقيه اه وجوابهان دعوى أن الاستقرار هو حسول التعلق التنجيزي ممنوعة لأن حسول التعلق التنجيزي أصل التكليف لااستقر أرماا تقدم في القدمات أن التكليف الزام افيه كلفة أوطلبه والاالزام والطلب عبل

(قول الشارح لعدم استقرار ألتكليف) فالتكليف موجود قبل الوقت لكن لايستقر الا بالقمكن من الفعل. توضعه محانجاء وقت الظهر أن تصلى فاذالم ينسخ قبل وقت الظهر وحسالملاة مذا القول بعينه لدخول الوقت الذي كان ألزم قبله بالسلاة فيه وقولهم ان التعلق قبل ألوقت أعلامي ممناه أكه اعلام بأنه ملزم بالقمل في وقته أماسد دخول الوقت فيوملزم به حالاعند الفكن ومن لم يفهم أو همان التعلق التنجيزي أبحا يكون بعد لوقت وكأنه فهمان للنسوخ التعلق بالفعل حالا وليس كذلك وأتما هو تعا الشكليف وهو مو قدا الوفت فليتأمل ليد. ماقاله الحواشي

وجودأصل التكليف فينقطم بهوقدوقع النسنم قبل التمكن فيقصة الذبيح فان الخليل أمربذبح ابنه عليهما الصلاة والسلام لقوله تمالى حكاية عنه اليابئ أن أرى فى النام أنى أذبحك الغ تم نسع ذبحه قبل التمكن منه لقه له تمالي «وفدينا. مذبع عظيم» واحمال أن يكون النسخ فيه بمدالتمكن خلاف الظاهر من حال الأنبياء في امتثال الأمر من مبادرتهم الى فعل المأمور به وان كان موسعا (و) يجوزه في الصحيح (النسخُ بقرآنِ لقرآنِ وسنةٍ) وقيل لا يجوز نسخ السنة بالقرآن نقوله تمالي «وأنز لنااليك الذكر لتبين الناس مازل اليهم وحمله ميناً القرآن فلا يكون القرآن مينا السنة. قلنا لامانعم، ذلك لأنهما من عند الله تمالي قال الله تمالي «وما ينطق عن الهوي» و يدل على الجواز قوله تمالي «و نز لناعليك الكتاب تبيا ما لكل شيء» وان خصمن عمومه مانسخ بغير القرآن (و) يجوز على الصحيح النسخ (بالسنة )متو الرفأ وآحادا (للقرآن ) وقيل لا يحوز لقوله تعالى «قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي " والنسخ بالسنة تبديل منه، قلنا ليس تبديلامن تلقاء نفسه وماينطق عن الهوى ويدل على الجواز قوله تعالى التبين للناس ما بزل اليهم الوقيل يَمتنن مانسخ القرآن (بالآحاد) لأن القرآن مقطوع والآحاد مظنون قلنا عل النسخ الحسكم ودلالة القرآن عليه ظنية (والحقُّ لم يَقَـمُ) نسخ القرآن ( الابالمتوانرَ قَ)وقيل وقع بالآحاد كحديث الترمذي وغيره الاوسية لوارث فانه ناسخ لقوله تعالى «كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقريين ، قلنا لانسلم عدم تواتر ذلك و محود المحتمدين الحاكمين بالنسخ لقر بهم من زمان النبي عَلَيْكُ (قال الشافعيُّ) رضي الله عنه (وحيثُ وقَعَ) نسخ القرآن (بالسنة الدقت مل لا بتحققان الا بعد دخول الوقت كاتقدماً بضائم ان الأمر شعلق بالفعل قبل الباشرة بعد خول وقته الزاما وقبله اعلاما ومعاومان التعلق الاعلاى لبس تكليفا ولهذا صرحالفقهاء بجواز النومقيل الوقت وانعلم انه يستغرق الوقت ونفو ته الصلاة وعللوه بأنه غير مكلف حيثانا فالصواب نفسير الاستقرار بدخول الوقت ومضى زمن يسم الفعل كافسره بذاك الكالف حاشيته مم (قه له وجود أصل التكليف) أى أوله (قه أه بذيجابنه) هو إسمعيل على الأصح لا إسحق صاوات الله وسلامه على نبينا وعليهما (قه إله لقوله تعالى وفديناه) في ندخة باللام أي لأجل قو له الجوصلة نسخ محذوفة أي نسخ مدليل تاسخ وفي نسخة بالباء ولعل الباءعمى اللام (قهله وقيل لا يجوز نسخ السنة بالقرآن) سكت عن حكاية قول عنم نسخ القرآن به اذ لميقل بهأعد عن جوزنسخ بعضه وحكمه عندمن لربجوزه علم من قوله قبل و بجوزهاي الصحيح نسخ بعض القرآن الخشيخ الاسلام (قهله لأنهما من عندالله تعالى) فالذكر المزل أعممن الكتاب والسنة ولو سلم اختصاصه بالقرآن فلاننافي كون السنة أمضام ولذاذ لاحصر وغامة الأمم أن الكتاب منزل لفظا ومعنى والسنة منزلةمعنى قال تعالى وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحي» (قرأ أو و بدل على الجواز) أى جوازنسخ السنه بالقرآن (قوله نبيانالكل شيء) أى والسنة شيءمن جلة الأشياء (قوله و بدل على الجواز) أي جواز نسخ القرآن بالسنة قوله «لتبين الناس ما تزل اليهم» أي لتبين بسنتك الكتاب والنسخ نبين (قوله لانسلم عدم تو أتر ذلك) أى لأن التو اتر قد يحصل بقوم دون قوم (قوله لقربهم) علة لهذوف مفهوم من الكلام تقديره بل هومتواتر عندهم لقربهم الجزاقة أيه قال الشافعي وحيث وقع الج) حاصل القول فالمقامأن نسخ الكتاب السنة والسنة بالكتاب الجهور على جوازه ووقوعه ودهب قوم آلى امتناعهما ونقل عن الشافعي وقد أنكر ذلك عليه جماعة من العاماء واستعظموه ونص الشافعي في رسالته لاينسخ كُتابالقهالا كتابه ثم قال وهكذا سنة رسول الله عليه الدنسخها الاسنته ولو أحدث الله فأم غير ماسن فيمسه رسوله لسن رسوله ماأحدث الله حتى يبين للناس أن له سنة ناسخة لسنته اه

( قوله ومعلوم أن التعلق الاعلام الحيال العالم التحايف والعالم التحايف والعالم التحايف العالم التحايف التحايف العالم التحايف العالم التحايف التحايف التحايف التحايف العالم العال

فَمَهَا قرآنٌ ) عاضدلها ببين توافق الكتاب والسنة (أو) نسخ الستة (بالقرآن فعه سُنَّةٌ عاضدَةٌ ) له (تُمَسَوَّرُ تُوافُقَ الكتاب والسُّنَّة ) هذافيمه المصنف من قول الشافعي رضر الله عنه في الرسالة لا ينسخ بالأرالا كتابه مجمال وهكذاسنة رسول الله على الله عليه وسل لا ينسخها الاستته ولوأحدث الله في أمر غير ماسم فعوسوله لسيرسوله ماأحدث الله حتى بمن للناس اللهسنة ناسحة لسنته أي موافقة إلكتاب الناسيخ لما إذ لاشك في موافقته له كافي نسخ التوجه في الصلاة إلى بيث المقدس الثابت بفعله صلى الله عليه وملم بقوله تعالى « فول وجيك شطر المسجد الحرام» وقدفعله صلى الله عليه وسلم وهذا القسم ظاهر في الفهم والوجود والأول عمول عليه في الفهم محتاج الى بيان وجود، ويكون الراد من صدركادم الشافعي أنه لم يقع نسخ الكتاب الابالكتاب وان كان ثمسنة ناسعة له ولا نسخ السنة الابالسنة وانكان ثم كتاب ناسخ لماأى لم يقو النسخ لكا منهما بالآخر الاومعه مثل النسو خعاضة لهولم يبال الصنف وقدفهمه الصنف على معنى انه اذانسخ الكتاب بالسنة فلابدأن يردمن الكتاب بعدذلك مايوافق تلك السنة الناسخة فيالحكم فيكون عاضدالها واذانسخت السنة بالكتاب فلابد أن يسن صلى المعفليه وسم مايوافق ذلك الكتاب الناسخ في الحكم فتكون عاضدة له (قدله فعها قرآن الح) ليس الراد بالممية المقارنة في زمن النسخ بل الصاحبة في الحكم الناسخ والموافقة فيه إذ العاصد متأخر عن الناسع والالكان النسع منسو والماضد لا العضد (قهل عاضدها الح) هذا الوصف حذفه المسنف من الأول الدلالة الثاني عليه (قه أو ولو أحدث الله) أي أنزل قرآنا (قه أله أي موافقة) تفسير لقوله ناسخة دفم به توهرأن الراد ناسخة حقيقة إذ الفرض أن الكتاب هوالناسخ لسبقه على السنة الواردة على وفقه العاضدة (قهله إذلاشك) عاة لقوله لسن الم وقوله في موافقته قال شيخ الاسلام أي موافقة الرسولة، أوموافقة ماسنه الرسول للكتاب أه (قَيْلُه وهذا القسم) أي نسخ السنة بالقرآن ظاهر فالفهرأى فهمهمن كلام الشافعي لان كلامه دال عليه دلالة بينة فيكون فهمهمنه بينا وقوله والوجود أى الوقوح أى وقع نسخ السنة بالقرآن مع العاشد الناسخ من السنة كافي نسخ استقبال يت القدس الذى مثل به الشارح (قول بوالأول) أي نسم القرآن بالئة عمول عليه أي مقيس عليه وأراد عمل القسم الأول في كلام الآمام على القسم الثاني في النهم أنه ينبغي أن محمل كلام الامام على ما يشمل الأول بأن يفهرمنه انه أراد أن القرآن لا ينسخ بالسنة الا ومعها عاضد من القرآن بدليل إن المن الدي لأجله قالماقال في هذا القسم جارف الأول أيضا فيقال حينتك في الأول قياسا على ماقيل في الثاني ولو أحدث رسول الله صلى المعالم وسل في أمن غير ماأحدث الله فيه لأحدث الله فيه مأأحدث رسوله حق يمين للناس أن له قرآنا ناسخال كتابه قال بعضهم ولعل الامام انما ترك ذكر هذا في القسم الأول الم في ظاهر ومن النشاعة وإن كان لا نشاعة في نفس الأمم لان السكل من القووه الحدث حقيقة والسول لانطق من الهوى (قدله محتاج الى بيان وجوده) يمكن أن يمثل له بنسخ لاوصية لوارث لآية «كتب عليكم اذا حضر أحدكم اللوت ان ترك خبرا الوصية »الجوعضات قاك السنة الناسخة وهي فوله لاوسية لوارث بقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم الآية قاله شبيع الاسلام ( قوله من صدر كلام الشافعي) أي وهو قوله لا ينسخ كتأب الله الاكتاب (قه أله أنه لم يقم نسخ الكتاب الا بالكتاب) الباء فيقوله الابالسكتاب عمني مع وليست صلة النسخ وصلة النسخ محذوفة أي السنة أي لم يقع نسخ الكتاب بالسنة الامع الكتاب وكذا القول فيقوله ولانسخ السنة الابالسنة التقدير ولا نسخ السنة بالمكتاب الامع السنة ودليل ماقلناه قوله بعداى لم يقع النسخ لكل منهما بالآخر الاومعه مثل النسوخ عاضدله وقوله وان كان ثم سنة ناسخة له وقو لهوان كان ثم كتاب ناسم لهاحيث جعل الناسم في الأول السنة وفي الثاني

في هذا الذي فهمه وحكاه عنه بكونه خلاف ماحكاه غيره من الأسحاب عنه من أنه لاتنسخ السنة بالكتاب فيأحد القولين ولاالكتاب بالسنة قيل جزماو قيل فيأحد القولين ثم اختلفوا هل ذلك بالسمع فإيقعأ والعقل فلم يجز وقال بكل منهما بمض وبمض استمظم ذلكمنه لوقوع نسخ كل منهما بالآخركما تقدم ومافهمه المستفعنه دافع لحل الاستعظام. وسكت عن نسخ السنة السلة العلم بهمن نسخ القرآن بالقرآن فيجوز نسخ التواترة بمثلها والآحاد بمثلها وبالتواترة وكذا المتواترة بالأحاد على الصحيح كما تقدم في نسخ القرآن بالآحاد ومن نسخ السنة بالسنة نسخ حديث مسلم إنه صلى الله عليه وسلم قيل له الرجل بمجل عن امرأته ولم يمن ماذا يجب عليه فقال أنما الماء من الماء بحديث الصحيحين اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب النسل زاد مسلم في رواية وان لم ينزل لتأخر هذاعن الأول الروى أبودارد وغير معن أبي بن كمبرضي الله عنه النا التي كانوا يقولون الماء من الماء رخصة رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم في أول الاسلام ثم أمر بالنسل بعدها . ومن نسخ الترآن بالقرآن مانقدم من نسخ قوله تعالى متاعا الى الحول بقوله تعالى أربعة أشهر وعشرا (و) يجوز على الصحيح النسخ للنص ( بالقياس ) لاستناده الى النص فكانه الناسخ وقيا لا يجوز حذرامين تقديم التياس على النص الذي هو أصل له في الجلة (وثالثُهَا) يجوز (انكانَ) القياس (جليًّا) بخلاف الخفي لضمفه (والرابعُ) يجوز (إن كانَ) القياس (في زمنه عليه) الصلاة و (السلامُ والعلة منصُوصَةٌ ﴾ بخلاف ماعلته مستنبطة لضعفه وما وجد بعد زمن النبي صلى الله عليــــه وسلم الكتاب فدل ذلك على ان الكتاب في قوله بالكتاب والسنة في قوله بالسنة مصدان مصاحبان للناسخ لاناسخان (قوله في هذا الذي فهمه) أي من وقوع نسخ كل مَن الـكتاب والسنة بالآخر بالشرط الذكور وأعاليبال الصنف فيهذا الديفهمه بكونه خلاف ماحكاه غيرمص الامام لعدم النافاة بينهما (قوله هلذاك) أي عدم جواز نسخ السنة بالكتاب وعكسه (قوله استعظم ذاك) أي منع نسخ أحدها بالآخر (قولهدافع لهما الاستعظام) على الاستعظام هو الحسكم بعدم نسخ كل منهما الآخر والاستعظام المكار ذلك الحكير وأما قال دافع لهل الاستعظام ولم يقل دافع للاستعظام لئلا يتوهم بقاء الحسيم الذكور ودفع استعظامه فقط بطريق بدفع الاشكال عنمه سَم (قُولُه بسجل عن امرأته) بضم الياء أى يفوم عنها عجلاأي يسبق قيامه الاترال (قول، بن شعبها الأربع) فيل عاساقاها وغذاها وقيل يداها ورجلاها وقيل شعب فرجها الأربع أي أواحيه وقوله ثم جهدها بفتح الجم والماء أي جامعها وأصل الجهدالشقة كنيم عن الجاع لما يازمه عادة من الحركة التي شأنها الشقة (قول كانو ايقولون) أي الصحابة رضوان الله عليهم فيزمنه عليه السلاة والسلام . وقوله الماء من الله بدل من الفتيا . وقوله رخصة خبر ان من قوله ان الفتيا الخ (قوله وبالقياس) أي مطلقاً بدليل ما بعده (قوله أصر له في الحيلة) أعا قال في الحيلة لانهليس أصلاله في مسئلتنا (قوله وثالثهاان كان جلياال الجلي ماقطم فيه بنفي الفارق والحني يخلافه كانقسرو يأتى فيابه ومثال الأول تقر يبامالوفرض ورودنص بجواز الربافي الفول ثم ورد بعد ذلك نص بحرمة الربافى المدس فيقاس على المدس الفول لوجو دا تخاذالناس له طعاما وادخاره كالمدس مل أكثرمنه فذلك فيكون الحيكم الثابت له بالقياس على المدس ناسخا لحكمه الا ول. ومثال الثاني كما لو وردالنص بحرمة الربافى المدس ثم ورد بعدذاك نص بجو ازالر بافي الجلبان مثلا فاوقيس عليه المدس كان القياس خفسا لوجودالفرق بينهما في عموم استعال العدس دون الجلبان (قهالهان كانفرمنه عليه الصلاة والسلام والماة منصوصة) مثاله لورود نص مثلا بجواز الربافى الفول تمور د بعدذاك نص بحرمة الربافي الحص لانه يستعمل مطبو خافيقاس عليه الفول لوجو دالماذفيه ويكون الحكالثات له بالقياس ناسخالحكمه الأول

(قوله لعدم للنافاة بينهما) لامكان تأويل ما حكاء عنه غيره وارجاعه لمانقله فالمخالفة بحسب الظاهر فقط لكن هددا خلاف ظاهــر الشارح من أن المخالفةمعنو ية تأمل (قول الشارح فكانه الناسخ) ولم يغولوا انه الناسخ كا في مستندالاجاءلان النسم هنا انسا حصل باشتراك العلة ببن الاعمل والفرع والحاق الثانى بالأول بخلاف الاجاع اه سم وقال التفتازاني فيالتاويم الأوجه ان حكم الفرع أغا ثبت بالنص والقياس بيان لعموم حكم الأصل للقرع بناء على ماذهب اليهالحققونمن انمرجع الكلام الكلام النفسي اھ وامل وجسته جعل القياس فاسخا أنه يفيد غلبة الظن بان حكمالته في إلفر حموهسذا فلتلك الافادة القاصرة عليهجمل تاسخا دون الاجمام ولمل هذامرجع كلام سم فتأمل (قول المنف والعلة منصوصة )ذكر هناه تركه في القول الأول يقتضي أنه قائل بالنسخ بما علته مستنبطة مع أنه يعارضها نص النسوخ الأن يقال مقابلة هذا القول للزول باعتبار غير كونالماة

(قول الشارح أن مخالفه كان منسوخا) ان قيسل كالمنسوخا بالنص الذي استند البه القياس بطل ان النسخ بالقياس الدى هو المدعى وان قيل كان منسوخابالقياس فهو باطل اذلاقياس حيئثا وقسد يقال معناه انه لما كان مستند القياس موجودا فيزمنه صلى الدعليه وسلم كان القياس موجودا في زمنه أيضافيكون النص الخالفية منسوخا تقديرا فيزمنه صلىالله عليهوسلم فليلزم أن يكون النسخ سدالدي استندله القول الآخر فلذا عملنا نهسذا القياس فتأمله فانهدقيق وأماقول الحشي على قول الشارح كان منسوخا بالنص فغلط ظاهر (قوله وقال سم قد يستشكل الح) قد يقال ان وجود جامع ولوخفيا مع تأخر نص القيس عليه يصلح لان يكون ناسخا النص الاول بخلاف مااذا وجد الجو بعدقياس فان العمدة فيــــه على الجامع وهو مجتبد في الالحاق به وان كان منصوصا ولا يقمهم اجتياد على اجتهاد الالرجح بلعندالاجتهاد فيالقياس الثانى بكون كتحر الجتهد

لانتفاء النسخ حينئذ قلنا تبــين به أن مخالفــه كان منسوخا ﴿ و ﴾ يجوز على الصحيح ﴿ نسخُ القياس ) المرجود ( في زمنه عليه ) الصلاة و ( السلام ) بنص أوقياس وقيل لا يجوز نسخه لانه مستند الى نص فيدوم بدوامه . قلنا لانسلم لزوم دوامه كالايازم دوام حكم النص بان ينسخ (وشرطُ ناسخه ان كان قياسا أن يكون أُجْلَىٰ) منه ( وِفاقا للامام ) الرازى(وخِلافا للا مُدى ) في كتفائه بالمساوى فلا يكفي الأدون جزما لانتفاء المقاومة ولا المساوى لانتفاء الرجح ويحوز أن يقول الآمدي نأخر نصه مرجح اذلابد من تأخر نص القياس الناسخ هن نص القياس النسوخ به وعن النص النسوخ به كما لا يخفي (و) يجوز (سمخ الفحوي) أي مفهوم الموافقــة بقسميه (قول، تبين به) أى بالقياس أن عالفه أي عالف القياس كان منسوخا أي في زمنه صلى الله عليه وسلم بالنص الذي أسنداليه القياس (قوله بنص أوقياس الح) مثال الاول ان يرد نص فيزمنه صلى الله عليه وسلم بتحريم الربا في السرة فيقاس علمها في ذلك الارز مم يأتى نص بجواز الربا في الارز ومثال الثاني أن يرد بعدائنص بتحريم الربا في النبرة المذكور وقياس الأرز علمها في ذلك نص آخر بجوازالربا في البر فيقاس عليه حينتُ الارز فيكون الحكم الثابت اللارز بقياسه على البر ناسخا للحكم الثابتله مقياسه على الدرة (قوله لانسلم لزوم دوامه) أىدوام القياس بدوام نصه وقوله كما لايلام دوامحكم النصالح أي واذا كان النص لايدوم حكمه لانه ينسخ فالقياس أولى بعدم الدوام (قوله وشرط ناسخه) أى استخالقياس الموجود فيزمنه صلى الله عليه وسلم وقوله أن يكون أجل منه أي أن يكون القياس الناسخ أجلى من القياس النسوخ وفسر الزكشي الاجلى بأن تكون الأمارة الدالة على علية المشترك بين هذا الاصل والفرع راجحة طي الامارة الدالة على علية المشترك بينذاك الاصلوالفرع اه وهذا كأنقدم فيالثال من قياس الارزطي النوقوطيالبرفان قياسه علىالبر أجلىمن قياسه على الدرة لذلك وقال سم قد يشكل هـ ذا الشرط بما تقدمهن أن القياس ينسخ النص الاقوى من القياس كاهو ظاهر ولا يسح تقييد القياس مم بالجلي لضعف هذا التفصيل عند الصنف كانقدم فكيف يعتبر الجلاء فينسخ الاضف ولايعتبر فينسخ الاقوى اللهم الاأن يشترط هناكون العلة مستنبطة وتمكونها منصوصة فنكون منصوصيتها ثممقابلا الحلاء هنافليتأمل (قهأله وفاقا للزمام وخلافا للزَّ مدى) قال بضهم الراجح ماثلاً مدى اذالناسخ في الحقيقة هو النص الدي استنداليه القياس والنص ينسخ الساوى اذاتأخر عنه وفيه أن يقال ان النص ينسخ الاعلى اذاتأخر عنه أيضا مع عدم نسخ القياس الادون جزماكا فالهاالشارح فالترجيح للذكور لايتم (قهأله فلا يكفي الادونجزما) قال سم أقول عدم كفاية الادونسواءكان مجزومابه أملامشكل لأن القياس بمتزلة النص واداصح نسخه به والنص بجوز أن ينسخ نصا آخر وان كان النص الناسخ دون النص النسوخ متناودلالة كانكون النسوخ قطعي المتن وآضح الدلالة والناسيخظي للتن خنى الدلالة فكذا ماهو بمنزلته عدو بحاب إنهايس بمراته منكل وجه لان النص مطلقا دال إ الحسكم بخلاف الفياس لادلالة له على الحسكم الا بواسطة العسلة وهي تحتمل الحطأ بفوات شيءمن معتبراتها احتالا قريبا وهــذا الاحتال قوى جــدا في الادون فلا يقوى طينسخالاعلى ومن هنا يظهروجه النع فيالساوي أيضا فانه لامرجع حينتذ لاحد القياسين على الآخر مع احيال الحطأ فيه احيالا قريبا بخسلاف الأجلى لوجود المرية معضعف احتال الحطأ فيه اه (قولُه عن نس القياس النسوخ به) قوله النسوخ به نمت للقياس وقوله الآتي النسوخ به نعث القياس وضمير به القياس وهو اشارة المسئلة الاولى وهي

(قوله فلاارتباط بينهما عقلا) بل الوجود بينهما اللزوم في الجلة بمنى الانتقال الىاللازم قان هذا هو المدتبر فيدلاله الانترام وهـذا لاموحب اللزوم في الحسكم وقد سبحانه وتعالى أن يحكم بمنا حاد اذ المذهب بطلان التحسين والتقبيح العقل وليس السكلام في نسخ الدلالة فاتهاباقية ولايلزمين بقائمًا (۸۳) بقاءالحكم لان بقاءها الماهولنبية الدلالة للدلالة وليسكمها نابعا لحسكم

قديقال هذا أضعف من

قول ابن الحاجب لأنه يرد

عليه أمران ماورد على

أبن الحاجب وان اللازم

قديكون أعم تأمل (قول

الشارح لازم لأصله وتابع

4) أنما زاد تابع له لان

رفع الملزوم لايستآزم رفع

اللازم بخلاف المتبوع فمن

جعل الاول متبوعا حكم

بالاستلزام ومن حصله

ملزوما حكم بعسدمه كافى

القول الثاني ومن جعل

النانى لازما حكم باستلزام

رفعه رفع الملزوم ومن جعاد

تابعا حكم بعدمه كافي

الثالث والرابع وهذا كله

مقابل قول الاكثر

الاصل عمني أنه اعما كان الاولى والمساوي ( دونَ أصله ) أي النطوق ( كمكسيه ) أي نسخ أصل الفحوي دونه ( على الضرب حراما لكون المحيح ) فيهما لان الفحوى وأصله مدلولان متفايران فجاز نسخ كل منهما وحده كنسخ محريم التأفيف حراما بل أله ضرب الوالدين دون تحريم التأفيف والمكس وقيل لافيهما لان الفحوى لازم لأصله فلا ينسخ أناعك عاشاءقالهالسعدف واحــد منهما بدون الأَ خر لمنافاة ذلك اللزوم بينهما . وقيــل واختاره ابن الحاجب يمتنع الاول حاشية ألعضد بزيادة (قوله لامتناع بقاء الملزوم مع نغى اللازم بخلاف الثانى لجواز بقاء اللازم مع نفى الملزوم ولقوة جواز حيث لم يكن اللازم مساويا الثاني أتى به المصنف بكاف التشبيه دون واو العطف لكن يؤخذ ثمــاً سيأتي حكاية قول بعكس للزومه كاهنا) فان اللازم الثالث أما نسخ الفحوي مع أصله فيجوز اتفاقا (و) يجوز (النسخ به) أي الفحوي قال الامام يبتى مسدلولا الما دل على الرازي والآمدي اتفاقا وحكى الشيخ أبواسحاق الشيرازي كاقال المسنف النع به بناه على أنه قياس بقائه (قولالشارحولقوة وانالقياس لا يكون ناسخا (والأكثرُ أنَّ نسخاً حَدِهِما) أىالفحوىوأصله أياكان (يَسْتَلَزُّمُ جوازالثاني) حيث وافقه الآخرَ ﴾ أىنسخة لانالفحوىلازم لأصله وتآبعله ورفع اللازم يستلزم وفع الملزوم ورفع المتبوع قول التفسيل (قوله فالاولى الواو ) لموافقة هذا يستلزم رفع التابع القول للاول أيضا لكن

نسخ النص بالقياس المتقدمة في قوله و بالقياس كما أن قوله عن نص القياس المنسوخ به اشارة لهذه المسئلة وهي نسخ القياس بالقياس (قهله الاولى والمساوى) عطف بيان على قسميه أو بدل منه (قَهْ الهدون أصله) حال من الفحوي أي حالكون الفحوي مجاوزا أمسله والمني انه يجوز نسخ الفحوى وحده أي حالة عسدم نسخ الاصل أي ولا مانع من ذلك كأن يقال لاتشتم زيدا ولكن اضربه قال الشارح فهامي لامانع أن يقول ذلك ذو الغرض الصحيح (قوله لمنافاة دلك للزوم ينهما) فيه أن يقال لانسلم أن ينهما لزوما حقيقيا فلا ارتباط بينهما عقلاً حتى يمتنع رفع أحدهما دون الآخر ولوسسلم فالمنافئ للزوم انميا هو نسبخ اللازم دون لللاوم لتضمنه وجود الملاوم بدون مساويًا لمازومه كما هذا بخلاف اللازم الساوى وهو المتحد مع مازومه ماصدةًا فأنه يازم من نني الملزوم نفيه كقبول العلم والكتابة بالنسبة للانسان (قولُه يمتنع الاول) أى نسخ الفحوى دون أصله أى النطوق وقوله بخلاف الثاني أي نسخ الاصل دون الفهوم (قولِه بَكاف التدبيه) أي الفيدةأن مدخولها أصل للمشبه (قوله اكن يؤخذ عما سيأتى الخ) استدراك على قوله ولقوة جواز الثاني والذي سيأتى وقوله وقيل نسخ الفحوى لايستلزم الخ أي أن نسخ الفحوي لايستلزم نسخ الأصل بخلاف نسخ الاصلفانه يستلزم نسخ الفحوي فيمتنع حينثذ نسخ الاصل مع بقاءالفحوي وهذا القول عكس الناك الختار لابن الحاجب وعليه فالاولى الواو بدل السكاف في قول الصنف كمكسه (قهله أما نسخ الفحوى معاصله) هذا عترز قوله دون أصله (قهله و بجوز النسخ به) أى بالفحوى كأن يقال اضر بوا أَاباء كم ثم يقال لا تقولواله مأف (قهله بناء على أنه قياس) أي لهل الفحوى على على النطوق . وتقدم ذلك في بحث الفهوم قاله سم (قُولُه لان الفحوى لازم لأصله وتأبيع له) أي جامع للوصفين فينظر في استلزام نفي الفحوى للاصل لمكونه تابعا وفي عكسه لكونه لازما وقد أشار الشارح اليذلك بقوله

وقيل والمقابلة المحاسبين عن الصنف أغاطل تغاير للمؤلون ولم ينظر أنسيعة أواستنزام ومقابلها الدي حكاه الشارح أما علل بالاستنزام فسكان الاولى الشارح أن يجمل القابل من علل بالاستنزام ومن عالم بالشبعية و يجمل قوله والاكثراط شكاية الاقوال النصيفة جميها ولاأمرى ما الحاملة طي ماصنع (قول الحتى فينظر في استنزام فق الفحوى للاصل) لما المعنى اعهينظر في انتماء النحوي لانتناء الاصل الجوكذا يقال في مكسه والافاظام أثر تمرك في الاول لكونه الازما وفي الثافي لكونه تابعا تأمل وقيل لايستلزم واحد مسهما الآخرات رض التابع لايستلزم دفع النبوع ودوم اللز وملا يستلزم دفع اللايم وقيل لسخ الأسرال بستلزم في اللاوم وقيل لسخ الأسرال بستلزم في المالات المنافق المستلزم وقيل لسخ الأسرال بستلزم منطرا الى أنه ملزوم بخلاف نسخ المعمود ، واصلم أن استلزام اسخ كل منهما اللا خريناف ماصححه من جواز نسخ كل منهما اللا خريناف عدمه وقدا تقصران الحاجب على الجواز من مقامله والبيضاوى طى الاستلزام وجم المسنف بنهما كانه ماخوذ من قول الاستلزام وجم المسنف بنهما كانه ماخوذ من قول الاستلزام والجواز مين على عدمه وقدا تقصرى دون الأصل عدم على الموازم على المنافق ودن الأصل عيد نسخ الفحوى الفاحل المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق على الموازم من الاول وليس كذلك بل هو على الموازم من الاول وليس كذلك بل هو يهن المالذة الاول المنهد أن الأكثر على الامتناع فليتامل (و) يجوز (نسخ المخالفة وان ضرورة من المالال من يجوز نسخها مع أصلها و بعد نه (لا) نسخ (الاسلر دوسًه) أى فلا يجوز فسخها مع أصلها و بعد نه (لا) نسخ (الاسلر دوسًه) أى فلا يجوز فسخها مع أصلها و بعد نه (لا) نسخ (الاسلر دوسًه) أى فلا يجوز فسخها مع أصلها و بعد نه (لا) نسخ (الاسلر دوسًه) أى فلا يجوز فسخها مع أصلها و بعد نه (لا) نسخ (الاسلر دوسًه) أى فلا يجوز فسخها مع أصلها و بعد نه (لا) نسخ (الاسلر دوسًه) أى فلا يجوز فسخها مع أصلها و بعد نه (لا) نسخ (الاسلر دوسًه) أى فلا يكون فلا المنافقة و الاسلام و المنافقة و ا

و رفع اللازمالخ (قَهْلُهوڤيللايستان،مواحدمنهما الآخر) هذا طيماصحهالصنف وقوله وقيلنسخ الفحوى لايستانمالخ هذا على القول الرابع الذي أشارله الشارح بقوله فهاتقدم لكن يؤخذ عساسيأتي الخ وقوله وقيل نسخ الفحوي الخ هذاعلي ما اختاره ابن الحاجب (قهله فأن الامتناع مبنى على الاستلاام) أى امتناع بقاء أحدها معرفة الآخرمين على استال ام نسخ كل منهما الآخر (قد أووقد اقتصر ابن الحاجب على الجواز مع مقابله) أي مقابل الجواز وهو الامتناع أي اقتصر على الجواز ومقابله دون ذكر الاستلزام وان كان الجواز ألذى اختاره هوجواز نسخ الأصل دون الفحوى كانقله الشارحية قبل قاله شيخ الاسلام (قوله وجمع الصنف بنيما) أي بن الجواز والاستازام (قوله يفيد نسخ الفحوي) أى يستلزم نسخ الفحوى وقوله الح أى ونسخ الفحوى يستلزم نسخ الأسل وقوله الشتمل نعت لقول الآمدى (قولهان الخلاف الثاني) أي وهو الخلاف في الاستلز الملشار اليه بقول الآمدي غير أن الأكثر الخ وقوله من الأول حال من الحدواز أي حال كون الجواز من جملة الأول أي بعض الحالف الأول وقد له ما هم أي الخلاف الثاني سان للأخذ الأول أي مأخذ الخلاف الأول والخلاف الأول هوهل عوز نسخ الفحوى دون أصله كمكسه أو يمتنع عه وحاصل ماأشار اليمه الشارح ان في نسخ الفحوى دون أصله كمكسه خلافا بالحواز والمنعوالجواز منفي على عسدم اللازمة بينهما والتعميني على اللازمة فيلزم الاختلاف أيضا فىالملازمة والصنف جمع بين الجواز المبى على عدم الاستلزام والاستلزام البني عليه عدم الحواز فكلامه متناف وقدذ كر الآمدي الخلافان الأول وهو الخلاف في جو از نسخ الفحوي بدون أصله والمكس وعدمالجواز بقوله اختلفوا فيجواز نسيغ الاصل دونالفحوى والفحوى دونالاصل والثاني وهو الحلاف في استلزام نسخ كا منهما الآخر وعدمالاستلزام يقوله غسر أن الاكثر على أن نسخ الاصل يفيدنسخ الفحوى ونسخ الفحوى يفيد نسخ الاصل فقوله غير أن الاكثرالح يفيدان الاكثر علىالمنع لقولهم بالاستلزام وان الاقل على الجواز لقولهم بعدم الاستلزام فالحسانف الثاني بيان الخذا الدف الاول كاترى والمسنف حيث جمع بين الجواز والاستلزام توهمان الخلاف الثانى فى كلام الآمدي مفرع على القول بالحوازمن المخلاف الاول هدا حاصل ماأشار اليه الشارح واعتراضه على المصنف المبنى عليه هذا التوهم الذي نسبه اليه الذي هو بعيدا شدالبعد عن فهم الصنف مبنى على أن الصنف زكر قول الا كثر عتاراله فينافى حين اختيار والجواز وليس كفاك بل الدى اختاره دوماذكره أولامن

(قول الشارح لانها تابعة له الخ) وجهه أنسبب اعتبار مفهوم المخالفة هو اعتبار للنطوق قيدا فمتىار تفمت قيديته بارتفاء اعتمار الدلالة عليها كيف يثبت مفهوم القيد ۽ فان تبوت مفهوم قيد ليس بقيد فان قلت شتلامن حثاته مقيوم القيد \* قلت-ينثذيثبت بلاحكمة لانتفاء الحكمة النيكا نتمسترة شرعاوهي تقل المؤنة في الماوفة مثلا وانتفاء الحكمةملزوم لانتفاء الحكم لاستحالة بخلاف مفهومالاولى فانه لايلزممس انتفاء حكمة حرْمةُ التَّافيفيمثلا وهي غاية التعظم انتفاء حكمة حرمة الضرب مثلا وهي أسل التعظم فليتأمل لتندفع شكوك الناظرين (قول الشارح لضعفها عن مقساومة النص) لاحتال القيدلان يكون مخرجاعلي ميب مسن الاسمياب وبوجود النس المالف ينقسوى ذلك بخسلاف الفحوى فاتها تنبيه بالادنى على الاعلى مدير

لانها نابعةله فترنفع بارتفاعه ولايرتفع هو بارتفاعها وقيل يجوز وتبعيتها له منحيث دلالة اللفظ عليها معه لامن حيث ذاته مثال نسخها دونه ماتقىدم من نسخ حديث (اتما الماء من الماء) فان المنسوح مفهومه وهو أن لاغسل عند عدم الانزالومثال نسخهما مما أنينسخ وجوبالزكاة في السائمة ونفيه في المعلوفة الدال عليهما الحديث السابق في المفهوم و يرجم الامر في المعلوفة اليماكان قبل مما دل عليه الدليل العام بمدالشر ع من تحريم للفعل ان كان مضرة أواباحة له ان كان منفعة كَايرجع في السائمة الى ماتقدم في مسئلة اذا نسخ الوجوب بقي الجواز الخ (ولا) يجوز (النسخ ُ بها) أى بالمخالفة كاقال ابن السماني لضعفها عن مقاومة النص وقال الشيخ أبو اسحق الشيرازي الصحيح الجوازلانها في معنى النطق (و) يجوز (نسخُ الانشادولو ) كان (بلفظ القَضَّاء) وخالف بمضهم فيه لقوله ان القضاء انما يستعمل فبالايتغير نحو «وقضي رباث أن لاتمبدوا إلااياء» أي أمر (أو )بلفظ الجواز المبنى طي عدم الاستلزام وذكر قول الأكثر على وجه الحسكاة لاعلى اله عتمار له ولاماز مهن نسبته للا كثرانه مختارله (قهرله لاتهاتا بمةله فترتفع بارتفاعه الح) فيه نظر اما أولا فاناتمنع كونها تا بمة للا مل فىالثبوت بلفى الدلالة فقط والدلالة باقية قطما فاندلالة اللفظ لاتزول بنسيع حكمه ولوسنم زوال الدلالة فلا يازم من زوالها زوال الدلول سيابعد فهمه من الدال وثيوته وأماثانيا فالفحوي أيضا تابعة لأصلها فالثبوت عشل الطريق الذي بين بتبعية المخالفة لأصلها قله سم (قوله وتبعيتها من حيث دلالة اللفظ عليها معه) أى ودلالة اللفظ على حكم النطوق لم ترتفع وان ارتفع الحريج بدليل منفصل \* وأجيب عن ذلك بأنه أذا ارتفع تعلق حكم المنطوق سقط اعتبار دلالة اللفظ عليه فسقط مايترتب على اعتبارها من فهم الحبكم قالهالككال وفيه أن يقال لانسلم سقوط اعتبار الدلالة بل يجو زأن تكون معتبرة وفائدةاعتبارها افادة حجم الفهوم سلمناسقوط اعتبارها لكن ذلك لايضرنا لأن الدى قلناه هوالنبعية في الدلالة لافي اعتبارها ولايلزمهن سقوط اعتباراله لالة سقوط نفسها وفهمالحكم مترتبعلي نفسها لاعلى اعتبارها فليتأمل وغاية مايتمحل به فيدفع الاشكال الفرق بأن الفحوى أقوى لاناان قلنا انهامنطوق كاهو أحد القولين فظاهرالاتها حينئذ مداول مطابق والاتبعية لحا لشيء وان قلنا إنها قباسية وهو ألقول الآخر فيحكذ فى الدلالة على انها أقوى انه قيسل بأنها منطوق دون الخالفة ولانها مفهومة من العلة لاموز عرد الأصل فلهامن الاستقلال ماليس للخالفة فجاز نسخ الأصل دونها وان المجزنسخ أصل المخالفة دونهاومع ذلك فالأوجه النسوية بين الفحوى والمخالفة كماان الأوجه جواز النسخ بالمخالفة وفاقا لمساصحه الشيخ أبواسحق فليتأمل قاله سم (قوله نسيخ حديث انحا الماء من الماء) أي بحديث اذاجلس من شعبا الاربع تمجهدها فقدوجب النسل (قوله أن ينسخ وجوب الزكاة في السائمة) أي على سبيل الفرض والتقدير فان النمثيل يكتفى فيه بمثل ذلك كاهومقر و (قول الدال عليهما الحديث السابق الحر قوله الدال نعت للوجوب والنفى سبى وضمير عليهما للوجوب والنفى وقوله الحديث السابق فاعلى الدال (قولهو يرجع الأمر) أي بعد نسخ الدليل الحاص مم (قوله الى ما كان قبل) أي قبل ورودالدليل الخاص وقوله عادل الجيان لما (قهله من تحريم الفعل) الفعل هناهو اخراج الزكاة (قهله في مسئلة اذا نسخ الوجوب الح) أضافة مسئلة لما بعده بيانية أي مسئلة هي إذا نسخ الح لاته لم يعقد لذلك بابا (قوله ولو بلفظ القضاء)أى ولوكان مقترنا بلفظ القضاءاذالا نشاءهناأن لاتسدوا وأماقضي فاخبار تأمل وقوله ويجوز نسترالانشاءةالشيم الاسلامذكره توطئة لمايسده والافكلامه السابة فيه اه (قوله انواله ان القضاء الح

(قول الشارح أن المرادانه اوالي وجوده) أي قالم ادارا بداليمض مجازا \* قان قلت لاقرينة في المالترينة اعانز عند معين المعني أن لا المعني المعني المعني أن لا المعني والمعاني المعني المع

ولاتعلق لهبه ثمان الشارح رحمه الله لم يعال دفع المنافأة عافي العند تبعا لابن الحاجب بأنه لامنافاة ببن ابجاب فعلى مقيد بالأبد وعدم أبدية التكليف به لأن ايجاب السوام اتما يناقضه عدم إيجاب الدوام لاعدمدوام الايجاب بناء على أن التأبيد فيدالفعل لاللوجوبالأته افا ارتفع وجوب الصوم الدائم استلزم عدم دوامه فبين دوام المسوم ونسخ وجوبه منافاة فيكون مبطلا لنصوص التأبيد كتأبد الوجوب بعينه فالمالفرىعلى التاو عووالما قال الشارح فيا يأتي لاأثر له فليتأمل وفيه بحث لأن هذا اعا يترعندس أريجوز النسخ قبل ألفمل والأ فهذا كنسخ وجوب صومالفد قا عشه ف كاأنه لامنافاة بان ا يحاب صوم مقيد بر مان وان لايوجد الوجوب في ذلك الرمان لامنافاة هناأ ضا فليتأمل وأماقول الشارح

( الحبرِ ) نحو والطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء أى ليتربصن بأنفسهن وخالف الدقاق فذلك نظرا الىاللفظ (أوقيَّد بالتأميد وضيرهِ مثلصوموا أبداصوموا حَمَّا ) وقيل لالنافاة النسخ للتأبيد والتحتيم . قلنا لانسلم ذلك ويتبين بورودالناسخ أنالمراد اضلوا الى وجوده كإيقال لازم غريمك أبدا أيَّال أن يملى الحق وأشار الصنف بلو آلى الخلاف الذي ذكرناه ( وكذا الصومُ دون ماقبله من صوموا أبدا والفرق بأن التأبيد فيا قبله قيد للفطروفيه قيد للوجوب والاستمرار لاأثر له ولم يصرح غيره بما قاله وكأنه فهممن كالامهمأ نعليس من محل الخلاف وتقييد الصنف له بالانشاء هو مراده وان لم يصرح به لذكره منع نسخ الخبر بعد ذلك (و)يجوز (نسخ) إيجاب ( الإخبارِ ) بشيء (بايجابِ الإخبارِ بنقيضهِ) كان يوجبالاخبار بقيام زيد ثم بعدم قيامه جمل العلة قولهذاك ولم يقل لأن القضاء الخ اشارة الى ان العلة المذكورة ليست مرضية عنده (قه أيه نظرا الى الفظ ) أي لكون لفظه لفظ الحد وآلحبر لا يبدل ولا يخفي ضعف هذا المسك لان ذلك في الحبر حقيقة لافها صورة صورة الحبر والرادمنه الانشاء (قه أموغيره) الواويمني أوكايدل عليه النمثيل (قه أمو يتبين بورود الناسخ أن المراد افعاوا الى وجوده) ان قلت برد عليــــه ان عمل صوموا أبدامثلاطي أن معناه صوموا الى ورود الناسخ خلاف الظاهر فلابدلهمن قرينةفلا يفيد ذللتثشيثا فيدفع الناقاة ۞ قلنا بل يفيد اذ احتماله لهذا المعنى بمنع المنافاةوالقر ينةظهوران\التكليفالىمشيئةالشارعوان\لمرفعهمتىأوأد حيث ثبت امكان رفعه طي أنه لاحاجة هنا الى قرينة لان الكلف مطالب بالمكلف بمطلقا الا أن يلم سقوطه عنه قاله مم يه قلت لا يخفي ضعف هذا الجواب (قوله واحب مستمر) قال الشهاب قضية التعليل الآتي عدم اشتراط الجع بينهما اه أي فتأتى عالفة ابن الحاجب مع أحدها فقط سم ( قوله اذا قاله انشاء ) أي وأما أذا قاله خبرا قان كان عن ماضٌ فلا يتأتى نسخه وأن كان عن مستقبل (قوله قيد للفعل) أي الفعل الواجب فعاز نسخ حكمه وقوله قيد الوجوب والاستمر ارأى الحكم فلا يجوز تسخه عندهذا الفارق وقوله لا أثرله أى لأنهاذا كان المراد بقولة الصوم واجب مستمر أبدا الانشاء يمني صوموا صوما مستمرا أبدا فلا فرق لان التقييد حقيقة في الثاني أعاهو في الفعل كالأول لافي الوجوب (قوله وكأنه) أى ابن الحاجب وضميرانه الثال للذكور وكذا ضمير له في قوله وتقييد الصنف له يعود للثال وقوله هومراده أي مراد ابن الحاجب وقولهوان لم يصرحهماي بالتقييد وقوله للدكره أي ابن الحاجب تعليل لقوله هو حراده (قوله كان يوجب)أىالشارع آلاخبار بقيامزيد بأن يقول الحبروا

لا أثر له فيناء على ماقدمه من التجوز وأنما لمحسول في الأواعل جواب إن الحاجب لا يتفعل المسابقات في أو أدان بجاب بهم بعبواب واحد (هول الدارج في قبله) قد الفاصل فان معنى صوحوا ا بدا صوح واصوا دا نما وقوله وفيه فيد الوجوب فاخصيت وقع الاستعمار أراد استع لواجب اقتضى استعمار الوجوب وانما صحوفوعه صفة هنا دون ما تقدم لأن مدلول الأمرى الأول الإبجاب وهولا يسوع بخلاف الوجوب في المانى فانه يعدم ولم يجون مستمراً بداحثة للموجوع لمعنى وهوستمرالخ لاتعمقول كامعلى سبيل الانشاء قدر (قول المحتى فان كان عن الماض فان بدأن لسنته كسياتى الحادث فيه فى الشارح (هوله بعنى صوموا الح) هذا الخراج السكلام عن حقيقته وقد عرف الفرق قبل الاخبار بقيامه لجواز أن يتقير حاله من القيام الماعدمه فان كان المضر به بما لا يتغير كحدوث المالم فعنمت المنزلة تماذكر و فيه لانه تسكيف بالكذب فينره البادى عنه. قال قديدعو الى الكذب غرض محيح فلايكون الشكليف فيه فصا وقدذ كر الفقها أما كن يجب فيها الكذب منها اذطالبه ظالم بالروسة أو بمثال حباه وجاء الشكرة والمحافظة المنافقة المحدود وان كان ما يتغير له بوهم الكذب أى مدلوله فلا يجوز وان كان ما يتغير لا به بوهم الكذب أى ويقيمه وذلك عال على الله تعالى (وقيل) في المتغير (يعمود أن صكان عن مستغيل )

بقيام زيد وقوله ثم بعدم قيامه أي بأن يقول اخبروا بعدم قيامه (قوله قبل الاخبار بقيامه) أي وأما بعده فلا يتأتى النسخ (قهله لجواز الخ)علة لقوله و يجوز نسخ ايجاب الاخبار الخ (قهله فان كان المخبر به الح ) بيان لهل النزاع بيننا و بين المتراة فكأنه يقول هذا الذي تقدم محل وفاق فان كان الح (قهله ماذكر) أي جواز النسخ وقوله فيسمه أي فيا لا يتفسر (قهله لأنه) أي جواز النسخ المتضمن الدخيار بالنقيض (قوله فينزه الباري عنه ) أي لأن التكليف بالكذب قبيح عقلا وهو مبنى على قاعدتهم من التحسين والتقبيح المقليين وقدمر بطلامهما فان قالواالكذب نقص وقبحه بالعقل متغنى عليه فكيف جازالتكليف مه و قلنا لانسار اطلاق ذلك المرعنهمين حسن نافعه ولو سلم فقبحه باعتبار فاعسله لاباعتبار التكليف به ولا مانع عقسلا من أن يبيحه الشرع لنرض المُحكف من جلب مصلحة أو درء مفسدة كما أشار الى ذلك الشارح قاله شبيخ الاسمالام (قهله قلنا قد مدعو الى الكذب الح) هذاجواب طي سبيل الترل والافلنا أن عنم كون التكليف تابعاً الصلحة كيف والله لايسثل عما يفعل لكن على تسليم ذلك فنقول ليس التكليف الكذب قبيحا في جميع المواضع بل في غير مايكون فيه نفع راجع الى المكلف أماما كان فيه ذلك فلا يكون التكليف بالكذب فيه قبيحا ولانقصا ألاتري أن الله تعالى أباح لمن أكره على الكفر وهومؤمن ان يتلفظ بكامة الكفر نقوله الامن أكره وقلبه مطمئن بالاعان ومعاوم ان التلفظ بذلك كذبلانه اخبار بنقيض الايمان التصف به (قهاله غرض صيح) أي المكلف (قهاله وقد ذكر الفقهاء أماكن) أراد بالاماكن مايشمل الاوقات لقوله منها اذا طالبه الخ (قوله خبأه) هو من باب قطع أي ستره (قَهْلُهُأَى مِدلُولُه) أي وأما لفظه فيجوز نسخه وقد تقدم في قوله و يجوز على الصحيح نسخ بعض القرآن الاوة وحكاأو أحدها واحترز أيضا بقوله أي مداوله عن الحبر عنى الاخبار لأنه تقديرجو ازنسخه في قوله و بحوزنسخ ابحاب الاخبار الخ (ق له لأنه يوهم الكذب) اعترض بأن نسخ الأمر أيسايوهم البداء أى الظهور بعد الخفاء وهو عال على الله تعالى أيضافاوكان عردالا بهام ما نعالا متنا مالنسخ هذا أيضا فان قالوا النهى الذي ينسخ الأمر دال على أن الأمر إربتناول ذلك الوقت . قلنا النسخ الخرا يضاد ال على ان الخبر المنسوخ لم يتناول تلك الصورة واعترض أيضا التعبير بإيهام الكذب بأن الواقم تحقق الكذب لا ابهامه \* والجواب أن ليس الراد بالايهام مقابل التحقيق بل الايقاع في الوهم أي الدهن فيصدق بالتحقق المراد هنا كأشارالى ذلك الشار حومن هذا الجواب يتخرج الجواب عن الاعتراض الأول لحصول الفرق بين نسخ الأمرونسخ الخبر اذَّ الذي فيالأول هو الايهام المقابل للتحقيقوالذي في الثانيهو الايهام المجامع التَّحقق قاله سم (قولهوذلك عال على الله تعالى) ان قيدل لم كان محالاعليه تعالى هناولم يكن محالا فها قبله قلت لأنه هناراجع الىخبره تعالى وفهاقبله الىخبرالخاوق شيخ الاسلام (قهاله و يجوز ان كان عن مستقبل) أي يجوز نسخ مدلول الجبران كان خبراعن مستقبل بشرط فبوله التغيير كاقدره الشارح

(قوله فلا يتأتى النسخ) بناء فيأن الأمر لايقتضى التكرار ( قوله ولامانم عقلا الح ) لمل هنا لفظ ولو سقم ساقط لاته اذا كانالغرض لايكون قبيحا (قوله دال على أن الحبر المنسوخ لم يتناول تلك السورة) كيف هــذا والفرض أنهذه الصورة نقيض ذلك الحرفيذا كلام لاوجسه له ( قول السنف ان كان عن مستقبل)أى كان المنسوخ خسيرا عن شيء يقع في المستقبل كااذاقيل الزاني يماقب ثم قيسل الزاني لايعاقب

هذا القول البيضاوي وقيل يجوز عن الماض أيضالجوازأن يقول اللهبث نوح في قومه ألف سنة ثم يقول لبث ألف سنة الاخسين عاما وعلى هذا القول الامام الرازى والآمدى وكانه سقط من مبيضة المسنف لفظة وقيل بعد يجوز المفدما قبلها حينث فحكايته (ويجوزُ النسخُ يبدّل أُتقلَ) وقال مض السّرلة الإإذ لامصلحة في الانتقال من سهّل الى عسر . قلنالا تسلم ذلك بمدتسلّم رعاية المملحة وقدوقم كنسخ التخيير بين صوم رمضان والفدية بتمين الصوم كما قال الله تعالى «وعلى الذين يطيقو نه فدية »النر(و) بحوز النسنر( ملّا بَدَل )وقال بعض الممرلة لا إذلامصلحة في ذلك قلنالا نسام ذلك (لكن لم يَقَع و فاقاللسَّا فيي) رضي الله عنه قه له لجواز الحوشف يقدره) أي من الأمور العلقة المكتفية في اللوح الشار اليها بقوله يمحو الله مايشاءو يثبت بان بكت فيه مثلافلان عوث وقت كذا لكو عمار صلى حمه ثم يكتب فلان عوث وقت كذا أي وقتا بعد ذلك الوقت لكونه وصل رحمه (قد أهوالاخبار يتبعه) أي الهو (قوله لجواز أن يقول الله المن توجى قومه الح) فيه أن يقال ان أراد أن الاخبار بألف سنة الا خسان عامالاينافى أنه لبث ألف سنة لآن الاخبار بالا قل لاينفي الا كثر فمسلم ولكن في جعله نسخًا نظر وانأراد أنه لم يلبث الا الأقل بعد الاخبار بانه لبث ألف سنة ففيه إشكال لا يُحفى لتنزه الحق عن ذلك وهذاوجه المنعف في هبذا القول والحق أن مثل هذا تخصيص لانسع فليتأمل (قوله مبيضة) هو اسم مغمول من ابيض فهو مبيض بوزن مسود (قهلهالنبه) نعت سبى لقوله لفظة أو لقوله وقبل فهو مرفوع نت الضاف أو عجرور نت الضاف البه وقوله ماقبلها فأعل بالفيد وما قبلها عبارة عن قوله ويجوز وصورة العبارة حينثذ وقيل بجوز وقيل انكان عن مستقبل والعنىوقيل بحوز مطلقا أي سواء كان عن ماض أو مستقبل وقبل عور إن كان عن مستقبل فستفادم اطلاقه الجوازفي الأول وتقييده بالستقبل في الثاني هذا القول الزيد في الشارح الشار اليه بقوله وقيل يجوز عن الماضي أيضا (قهله حيننذ) أي حين ثبوت لفظه وقيل بعد يجوز (قهله و يجوز النسخ ببدل) الباء بمنى الى أو لللابسة وقوله ببدل اثقل أي كا يجوز بالمساوى والأخف التفق عليهما وسكت عنهما لوضوحهما مثال الساوى نسخ التوجه لبيت المقمدس بالتوجه للكعبة ومثال الأخف نسخ العدة بالحول ف الوفاة بالعدة بأربَّمة أشهر وعشركا مر شيخ الاسلام (قهله بعدتسليمرعاية للصاحة) أي لانسلم أولا رعابة الصلحة إذ الحق سبحانه وتعالى لايسئل عما يفعل وأنَّن سامنا رعابة الصلحة فلا نسلم انتفاءها في النسم إلى بدل أثقل إذ من فوائد ذلك كثرة الثواب (قوله قال الله تعالى وعلى الدين بطبقو نه فدية الله أي هذه الآبة لكونها دالة على التخير بن صوم رمضان والفدية منسوخة بتميين الصوم بقوله أبن شهدمنك الشهر فليصمه قال ابن عباس الا الحامل والرضع اذا أفطرنا خوفا على الوادفانها باقية ولا نسخ في حقهما كما في حق الشيخ والمرأة السكبيرين عنده على قراءة يطوقونه أي يكلفونه فلا يطيقونه شيخ الاسلام ع والحاصل ان التمثيل بالآية الشريفة أنما هو على قراءة الجمهور يطيقونه من الطاقة لاعلى قراءة يطوقونه ولاعلى القول بان الأصل لايطيقوته فحلفت لا ويدل لما الحمهور خبر الصحيحين عدسامة من الأكوع لما تزلت هذه الآمة وعلى الدمن يطبقونه فلية طعام مساكين كان من أ. ادأن نفط و نفدي حي نزلت هذه الآية التي بعدها فنسختها وفي رواية حتى نزلت هـــذه الآية في شهدمنكم الشهر فلنصمه ع قلت وهذه الروامة الثانية أظهر وهي التياقتصر عليهاشيخ الاسلام كاتقدم (قه اله فلنالانسارذاك) أي انتفاء الصلحة بعد تسليم رعايتها إذ في الراحة بن التكليف بذلك كم مصلحة وهي السلامة من عدم الاخلال به والتهاون فيترتب عليه السمعاجلا والمقاب آجلا

لجواز الموشفهايقدره قال تعالى « يمحو الشمايشاه ويثبت » والاخبار يتبعه بخلاص الحبر عن ماض وعلى

(قولالشارح لجواز الحو لله فيا يقسدره إلى قوله والآخبار تتبعه ) فيه أن النسخ حيثثذليس لدلول الحبروهو نسبة النقاب الزانى في الثال التقدم بل فها الحبر حكاية عنه وهو تقديرالله ذلك وهو انشاء لاخبر ( قوله والحق ان مثل هذا تخصيص) هذا هو وجه الضعف لاماقسله تدبر (قوله هواسم مفعول من ابيض الز) صوابه اسم فاعل لان أبيض لازم لامقمول له ولو قرثت مبيضة من بيض لسم

ماقال

وقيل وقع كنسخ وجوب تقديم الصدقة على مناجاة النبي صلى الله عليه وسلم اذا ناجيتم الرسول الخ إذلا بدل لوجوبه فرجع الأمرالي ما كانقبله ممادل عليه الدليل المام من تحريم للفعل ان كانمضرة أو إباحة له ان كان منفعة ، قلنا لا نسلم انه لا بدل الوجوب بل بدله الجواز الصادق هنا بالا باحة والاستحباب ﴿ مسئلةٌ : النسخُ واقعُ عند كلِّ المسلمين ) وخالفت اليهودغير الميسو بة مصنه في الجواز وبعضهم نستا عليه أفضل فالوقوع واعترف بهما الميسوية وهمأصاب أبي عسي الاصفياني المتر الصلاة والسلام لكن الى بني اسماعيل خاصة وهم العرب (وسمادً أ ر ام) الاصفياني من المتزلة (تخصيصاً) لانه قصر للحكي على بعض الأزمان فيو تخصيص في الأزمار بتستصيص في الأشخاص (قهله وقيل وقع كنسخ وجوب تقدم الصدقة الخ) قال مرين الناهر أو صريح في أن البدل الذي لم يقع النسخ الا به وفاقا للشافعي لايكفي فيه مقتضى الدليل العام ألا ترى الي قوله في تتمة هذا القيل فيرجم الأسراع ثم قوله قلنا الخ فانه صريح في اعتراف عدا القاتل مع قوله يوقوعه بلابدل بان الأمر يرجع الى مقتضى الدليل العام وان ذلك القتضى ليس من البدل الراد هذا والاكان مناقضا لقوله بالوقوع وفي اعتراف القول الأول بان هذا ليس من البدل ولهذا لم يجب الشارح عن احتجاج ذَلك القيل بالآية الذكورة بان مقتضى الدليل العاميدل بل عدل الى الجواب بمنع أنه لابدل الوجوب بل بدله الجواز الصادق عاذكره مد وحاصلهاته لابد في البدل الذي قلنا لايقع النسخ بدونه من كونه مستفادا من النسخ نصا أواقتضاء والآيةمن القبيل الثاني فان قضية رفع الوجوب بقاء الجواركا تقدم بيانه أوائل السكتاب في مسئلة اذا نسخ الوجوب في الجواز الخ بخلاف مادل عليه الدليل العام إذليس مفادا من النسخ لانصا ولا اقتضاء بل هو أمر متقصل عنه رأسا ووجه تقييد البدل بما ذكرظاهر فأنه لايفهم من عدم وقوع النسخ الا ببدل الا أنه لايقع الا ومعه إثبات بدل ولو اقتضاء يخلاف مااذا خسلا عن ذلك رأسا فالهلايقال ان النسخ ببدل وان ثبت حكم بمقتضى الدليل العام فتأمل ذلك فائه قد يلتبس مراد الشارح لعدم احسان التأمل اه (ق لهاذا ناجيتم الرسول الز) واقع موقع البعدل من قوله وجوب الح أي نسخ اذا ناجيتم الرسول الح كذا قال بعضهم يعني أنه بدل منه اعتبار ماتضمنه من الأمراك العلى الوجوب والداقال واقعم وقع البدل ولم يقل بدل و يمكن أن يكون على حذف في السكلام دل عليه المن أى الثاب بقوله تعالى اذا ناجيتم الرسول الخ (قهله الصادق هنا بالاباحة والاستحباب) أى دون الوجوب إذ الوضوع أن النسوخ هو الوجوب والدا قيد بقوله هنا اشارةاليان الجوازفي غير هــذا الموضع يصدق بالوجوب أيضا (قَهْ لهالنسخ واقع عندكل الساسين) أنما ذكر قوله واقع تُوطئة لقوله عند كل السامين والافوقوعه قدعام ممامر (قه لهوخالفت اليهودالح) \* اعتمأن النسخ غير البداء لان النسخ كا تقدمهو رفع الحكم على وجه محسوص والبداء هو الظهور بمدا لحفاء ومنه بدا لنا سورالبلدأى ظهراتا مدخفاته وغبرمستازمله لاته يجوزأن يكون فعل الأمور بمصلحة فيوقت ومفسدة في وقت آخر فيحسن الأمر به في وقت والنهي عنه في وقت آخر ولا يستنكر ذلك فان أكثر الأفعال العادية كذلك ألاترى انالأ كل والشرب عالة الجوع والعطش مصلحة وحالة عدمهما مفسدة فلا يانم من نسط ما كان مطاو باقعله أن يكون ذلك لظهور مفسدة فيه كانت خفية بل قد يحسن الأمر بالشيء ثم يحسن النهى عنه قبل القكن من فعله لان الصلحة هو الأمر به أولاتم النهى عنه ثانياولما توهمت اليهود والروافض استاز امالنسخ البداء منعت اليهو دالنسع لاستاز امه البداء الهال على الله لاستاز امه الجهل الحال عليه تعالى وجوز والروافض لتجو يزهم البداء على الله تعالى عمايقو ل الظالمون عاوا كبدا قال الهندي

(فقيلَ خَالَفَ ) فيوجوده حيث لم يذكرهاسمه المشهور (فالْخَلْفُ ) الذيحكاء الآمدي وغيره عنه من نفيه وقوعه ( لفظيٌّ ) التقدم من تسميته تخصيصاً الذي فهمه الصنف عنه التضمن لاعترافه به اذلايلين، انكاره كيف وشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم غالفة فكثيرلشريمة من قبله فهى عنده منياة الىجىء شريعته ﴿ لَيُلِّينِهُ وَكَذَا كُلِّمَنْسُوخَ فَيَهِامُنْيَا عَنْسُدُهُ فَيَاعِمُ اللَّهُ تَمَالَى الىورود ناسخه كالمنيا فباللفظ فنشأ مزهنا تسمية النسخ محصيصا وصح أملم يخالف فأوجوده أحد من السلمين (والمختارُ أَنْ نَسْخَ حُكم الاصل لاَيَبقَى معهُ حَكمُ الفرع ِ) لانتفاءالملة التي ثبتبها بانتفاء حَكم الاصل وقالت الحنفية يبق لان القياس مظهر له لامثبت وسلم في قوله لا يبقى من التسمح في قول بمضهم نسخ لحكم الفرع (و) المختار (أن كل مُحكم شر عي يَقْبَلُ النَّسخ) فيجوز نسخ كل الاحكام وبعضها أي بمضكان ( ومَنْهَ الفزاليُّ) كالمعزلة (سخَ

وكل من المذهبين وان كان كفرا اذ الاول يقتضي انكار نبوة نبينا عليه الصلاة والسلام والثاني يقتضي جواز الجهل على القاتمالي وكونه محلا للحوادث لكن الثاني كفرصر بم لايمكن أن يحمل على وجه لا يلزم منه الكفر بخلاف الاول وذلك بأن يقال ليس من ضرورة القول بنبوته عليه أفضل الصلاة والسملام صحة النسخ لجواز أن يقال انشرع من قبله كان مفيا الى ظهوره عليه الصلاة والسلام (قول فقيل خالف) الفاء للمطف عنزلة الواوولو أنى بالواوكان أولى وأما التفريع ففبرظاهر فان الفالفة فالوجود لايدل علما تسميته تخصيصا بل التسمية المذكورة تفيد الاعتراف بوجوده (قولِه فالحلف لفظي) مرتب طَى قوله وساه تخصيصا لاعلى قوله فقيل خالف (قهأله الذي فهمه الحر) صْغَةً لمَا نَقْدُمُ وَكُمَّا قُولُهُ النَّصْمَنِ الْحَ ﴿ وَقُولُهُ كَيْفَ الْحِيْ أَيْ كَانِي مِهِ الْخَ وهواستفهام انكارى للتعجب (قهله كالمنيا فىاللفظ) هذاهو محل النزام بينناو بينه \* وحاصله ان أبامسلم جعل الغيا في علم الله كالمفياني اللفظ وسمى السكل تخصيصا فسوى بين قوله تعالى « وأتموا الصيام الىالليل » و بين صوموا مطلقام علمه تعالى بأ نه سينزل لاتسوموا ليلا والجمهور يسمون الاول تخصيصا والثاني نسخا فالحلف لفظي شيخ الاسسلام. لا يقال الحلف الذي هو نني الوقوع لايتصور أن يكون لفظيا للقطع بمباينة نفى الوقوع للوقوع ومناقضته له لانانقول المراد آن ماحكي عنه من نفي الوقوع مصروف عن ظاهره ليوافق ما تستعنمه من تسميته تحصيصا المتضمن ذلك الاعتراف بوقوعه قاله سم (قوله وصح أنه لم يخالف في وجوده أحدمن السامين) أي على الراجع من أن أبا مسلم لم يخالف في وجوده والا فعلى مقابله الذي حكاه الصنف بقوله فقيل خالف لايسم ذلك الاأن يكون هذا القيل مؤولا قاله مهم (قول لاتنفاء العلة) أى من حيث اعتبارها والافهى موجودة فذاتها ومثالماذكره المنف أنبردالنص بحرمةالر بافالقمح فيقاس عليه الارز بجامع الافتيات والادخار مثلا تمير دنص بعدذلك بجواز الرباف القمح (قوله الترتبت بها) أي ثبت حكم الفرعها وهي الاقتيات والانخار فيالثال للذكور وقوله بانتفاء كج الاصل أي بسبب انتفاءكم الاصل فان انتفاء حَكَالَاصُلُ سَبِ لَعَدَمُ اعْتَبَارُ الْعَلَةُ اللَّهُ كُورَةَ وَاذَا انْتَنَّى اعْتَبَارُهَا انْتَنْيَكُمُ الفرع لأنه الثبتله (قوله مظهراه لامثبت أي بل هو ثابت في نفسه وانما القياس أظهره ويمكن أن يجاب بأنه كاأنه مظهر لحكم الفرع مظهر لاعتبار معنى العلة فيه اذلولا الارتباط بينهما ما كان القياس مظهرا لحكم الفرع ولادالاعليه قاله سم (قولهمن التسمح فيقول بضهمالج) أىلانحكم الفرع تابع فيالنسخ لحمكم تسترالأصل دون الفحوى مبنى على أنهماد لالتان مختلفتان فهومبنى

اذ لامعنى لرفع الحسكم الا زوال التعلق لمدم تحقق معنى الرفع حقيقة والداا على عدم تعلمه في الزمان الثانى بين غايسه فهو تخصيص له بغير ذلك الوقت الثاني ونحن نسمه نسخا فهوخلف لفظى 🛪 بقيأن أبامساراحتج بان النسخ ابطال وبطلان القرآن غمير جائز لقوله تعالى « لايأتيه الباطل » فانظر ما يقول في قوله تعالى « مانسخرالاًية » هــل يقول ان النسخ مجازعن التخسيص أو يقول ان المرادبالآية غمير القرآن (قول المسنف والختاران نسخ حكم الاصل الح) المخالف فيعده المسئلةهم الحنفية وهم يقولون ان الدلالةعلى مفهوم الموافقة بقسيمه دلالة نص لاقياسية بلهي أعلى عندهم موم القياس فلا يردما أورده مم هنا من أنه مخالف الماتقمام من جواز نسخ أصل الفحوى دونها بناء على انهاقياسية فان هيذا السرقول الحنفية بلقول الشافعي وغيره من غمير الحنفية على أنه الااشكال شاءعلى أنها فياسية أيضا لان الكلام المتقدم في

جيع التكاليف ) لتوقف العلم بذلك المقصودمنه بتقدير وقوعه على معرفة النسخ والناسخ وهيمن التكاليف ولايتأتي نمخها فلنامسلم ذلك لكن بحصولها ينتهي التكليف بهافيصدق انهلميبق تكليف وهوالقصد بنسخجيــع التنكاليف فلانزاع في الممنى (و) منعت (المعتزيَّةُ نسخَ وُجوبِ المعرفة ) أي معرفة الله لانها عندهم حسنة للمائها لاتتغير بتغير الزمان فلايقبل حكمها النسخ قلنا الحسن الذاتي باطل (والاجماع على عدم الوُّقُوع ) لماذكرمن نسخ جميع التكاليف ووجوب المعرفة (والمنتارُ أنالناسِخَ قبل تبلينه ﴿ يَتَلِيُّتُكُو الْأَمَّةَ لايثبتُ فيحَمَّم ﴾ لعدم علمهم به ( وقيل يثبُتُ بمعلى الاستقرار في الذمة لا ) بمعنى ( الإمتثال ِ )

الاصل أى لنسخه لامنسوخ بمانسخ حكم الاصل والك أن تقول بل تسلط الناسخ على الحكمين معا ورفعهما معا فلاتسامح قاله الشهاب ( قولِه جميع التسكاليف ) يحتمل أن ير يدبالتسكاليف الاحكام وهو الظاهر و يكونالتعبير بالتكاليف للتغليب ويجوز أن يبتى على ظاهره اذ يكفي فىالمنع عنده دخول المعرفة في الشكاليف قان ذلك هو منشأ الهذور عنده سم (قوله لتوقف العلم بذلك) أي بنسخ جميع التكاليف وقوله القصود منسه نعت العلم وضمير منسه للنسخ أي لان القصود من نسم جميع التكاليف أن يعردنك والمراد بالعلم العلم التصديق (قوله وهو )أى عدم بقاء التكليف القصد أى القصود بقولنا يقبل النسخ (قوله فلاتزاع فالمنى) أى فان القائل بنسيخ جميع التكاليف مهاده أنه بجوزعقلا أن لايني تكليف من التكاليف وانكان فباعدا للعرفتين عطر يق النسخ وفهما بطريق الاتهاء والانقطاع ومماد القائل بعسدم الجواز أنه لايجوز عقسلا ارتفاعها كلها بطريق النسخ وان جاز انقطاع التكليف فيالبعض بانهائه وانقضائه (قوله لماذكر) متعلق بالوقوع فاللام مقوية لاتعليلية (قولهوالختار أنالناسخ قبل تبليغه صلىالله عليه وسلم الامةلايثبت فيحقهم) قال شيخ الاسلام قوله قبل بليغه صلى الله عليه وسلم أى الناس و بعد باوغه لجبر بل فبصدق ذلك بما قبل باوغ الناسخله صلىالله عليه وسملم و بمابعد باوغه له وقبل نزوله الىالارض كافي ليلة الاسراء من رفع فرضية خسين صلاة بخمس صاوات وعا بمدنزوله الىالارض وقبل تبليفه الى الامة فيمرى الحلاف في الجميع وماقيل من أن الحس في ليلة الاسراء ناسخة للخمسين هو أحمد الوجهين مع أنه ليس مماكن فيه لان ذاك نسخ في حق النبي صلى الله عليه وسلم لباوغه وكلامنا في النسيخ في حق الامة اه وفيه أنهاذ كره من جريان الحلاف فيا قبل باوغ الناسخ له صلى الله عليه وسملم و بعد باوغه لجبر يل يخالفه قول الصفي الهندي في نهايته وهذا الحلاف أعاهو بعدوصول الناسخة صلى الله عليه وسلم وأماقبله فلاوانوصلالي جبريل اه وقول الاحكام لانعرف خلاقا بين الامة في أن الناسخ اذا كان معجبريل لميزلبه الى الني صلى اقد عليه وسلم لم يثبت له حكم ف حق المكلفين بل هم في التكليف بآلمي الاول طيماكانوا عليه قبل القاءالناسخ إلى جبريل وأعا الخلاف فها أذا ورد النسخ إلى النبي صلى الله عليه وسنم ولم يبلغ الامة اه وقول العضد استدلالا على الهتار أيضالو ثبت حكمه قبل تبليم الرسول اثبت قبل تبليغ جبريل عليه السلام واللازم باطل باتفاقء بيان الملازمة انهما سواء في وجود الناسخ وعدم علم الكاف به ووجود مقتض لحكمه وعدم علم الكلف لايصلح مانعا فنبت حكمه عملا بالمقتضى السالمن العارض ١١ قاله سم (قوله بمعنى الاستقرار) أي تقرر الطاوب وثبوته في اللمة فيجب القضاء وقوله لا بمسنى الامتثال أي طلب الامتثال وظاهر همذا أن القضاء ثابت بالناسخ

أن يرجع لماذ كر الشارح في تعمر يف الحمكي أول الكتاب (قوله دخول المعرفة) أي معرفة النسخ والناسخ (قول الشارح وهي من السكاليف) إذ النسخ لا يكون الابدليل شرعى وهوخطاب يجب فهمه ومعرفته (قول الشارح ولايتأتى نسخيا) لأنها لونسخت لوجب معرفة النسخ والناسخ لحسا أيضا وهكذا (قولالشارحلانها عندهم حسنة لداتها الخ) أى بخلاف إلى الاحكام فأن حسنهانا يع المصلحة فيزول بزوالما بخسلاف حسن المعرفة فانه ذاتى لا يزول أبدا (قول السنف لابثيت فيحقهم)أمافيحقه فيثبت كا في نسخ الحسين الى خسليلة الاسراء (قول الشارح لمندم عامهم به) فهو تسكليف الغافال والصواب امتناعه لانه تكليف محال لرحوع الخللفيه الىالمأمور لاالى المأمور به حستن يكون تكليفا بالهال وتقسدم جوازه تدبر (قول الصنف عمني الاستقرارالخ) أراد به الردعلي من فهم أنه بعني الامتثال فاعترض بأنه يلزم أنه أن فعل قبسل العلم كان القمل واجبا اذ لوتر كه غير معتقد النسع اثم ، وحراما لورود النسخ (قوله ان القضاء تابت بالناسخ) يؤول على معنى انه متعلق به

(هوله لانه غير مخاطباغ) جو زأن يكون ما مناطق الديه أن الديه أن على الذلك فيه ما يقتضي أن وجوب النصاء الإسرالاول (قوله في الجافية) أي اوان اختلفا من وجه آخر (قوله الشارح لمن يدعيه) أقاديه أن عالم الذاع أن الزيادة هما هي ناسخة المزيد عليه أولا وكذا يقال المسنف قولنا الزيادة هما هي نسخ لبس معناه الالآمها هي نسخ من مريقول الزيادة ها المسنف قولنا الزيادة ها هي نسخ بالسريد المناطق المناطق المناطق المناطق المناطق المناطق المناطق المناطق المناطقة على المناطقة المنا

كالناتم وقت الصلاة و بمدالتبليغ بثبت في حق من بلنه ومن لم بيلنه ممن عكن من علمه فان لم يتمكن فعل الخلاف (أما الزيادة كللي النشق) كزيادة ركمة أو ركم ع أوصفة في رقبة الكفارة كالإيمان أوجلدات في جلد حد (فليست " بنسمير ) للزيده ليه (خلافًا للحقيقيةً) في قولهم أنها نسخ (وكمتاره) أى المحل الذي تاريف ما يقال عن المنافقة ال

وهوخلاف قولهم في القضاء حيث تبدأته بأصرجديد ثمان التبادر من التمير بالاستقرار في اللمة تسوير وهوخلاف قولم المسئل المتقرار في اللمة تسوير ومقابله في المسئل المتقرار في اللمة تسوير ومقابله في المسئل المتعرب والوجوب المتسرم وما المين المسئل المتعرب والمين المتعرب والمعالم وكالاباحة بمدالتسرم في قسط اللمة كان المناسبين عمر الانالاف والتمضين به وطي هذا القيلس. هذا و ينفي جريان المتلز في الموجوب عن كل واحده بهاءة وأريد تخصيصهم بفيزر بهد فه بمبد التسفح فيلو ورود والمفافلة و بند حاصية عالم والريد تخصيصهم بفيزر بهد في مبد التسفح فيلو ورود والمقافلة و بند حاصية عالم بالاستقرار في اللمتفافلة من وقيلها كالتأمين المتقرار في المتفافلة من وقيلها كالتأميل المتناسبة والمناسبة والمناس

رفعت ذلك الترك رفعت المزيدعليه مثلا وجوب ركعتين معناه عندهم وجوب ركمتسين فقط فاذأ وجب اللث كان وجوب الثالثة رافعا لتركيافيكون رافعا لوجوب ركستان فقط اه مم وهذا كاترىيرجم الىأ نه هل النص الدال على الزيد عليه دالعلى ترك الزيادة فنحن تقول لاوهم يقولون تعمفيلزم عندهر فع خبر الآحاد لمدلول النص ولوعنونو االمشاة سداكان أوضحو بدل علىأن هذا هو الراد بالسئلة قسول العنسد في تمثيل محل

أطلاف من الأمثلة لوقال فاستشهدوا شهيدين ثمو ردنص طرجواز التكم بشاهند وبين قانه ليس بسيخ المرفوع به عسلم جواز الحكم بشاهند وبين قانه ليس بسيخ المرافقة و على الحالاف نسخ مفهوم المكافئة كالوقيل في المكافئة التحديد المكافئة المكافئ

ووجب استئنافه والتغر يساذالم نفعل لم بحب استئناف العلد مل اله اجب التغر مسفقط

( قوله وهو اجزاء الرقبة الكافرة) فيهأن اجزاء الكافرةوان ارتفع فليس حكا شرعيا بلهومستند الىحصك الراءة الأصلية كذا قالعفد وسأتى في كاشية قوله أي استارم تركيا يسفأن الدلالة عليه التزامية لابطريق الفهوم لمدمقولهميه وقدعامثانه لاحاجة اليه (قوله انظر الفرق) لك أن تقول اله على القول الأول يدخل زيادة شرط كالطهارة للطسواف يخلافه على الثانى فان الطهارة لم تتصل اتصال اتحاد والما زادق القول الأول ووجب استئنافه للتنبيه طيماوقم لابن الحاجب والعشيد من القلط فأنه القاضي صد الجبار وقد نسباليه أنهقال إن الزارة النفرت الزيد علية تغيرا شرعيا حتىصار وجوده كالعبدم فنسخوالافلاء وذكرامن جهلة أمثلة زيادة التقريب على الجلد فأنه اذا لم يفسعل التفريبكان الجلدكالماسم فأنه لاعصل به الحدمع انمذهبه مقولى جميم الكتب العتبرة هو انه ان كانت الزيادة قدغرت الزيد عليه بحث يصرلو فعل بسدها كاكان يقسل قىلها كان وجمه دەكىدمە

(هل وَفَكَنْ) الزيادة حكماشرعيا فمندما لافليست بنسخوعندهم مع طرا الىانالأمر,بمادونها اقتضى تركها فهي رافعة لذلك المقتضى . قلنا لا سلم اقتصاءَ تركها والمُقتضى للترك غيره وبنوا على ذلك أنه لاسما باخيار الآحاد في ماديها على القد آن كن مادة التفريب على الحلد الثابتة محدث المسحمحين «المكر بالبكر جلدما ثةو تفريب عامه وزيادة اعتبار الشاهد واليمين على الرحلين والرجل والمرأ تين الثابتة بحديث مسلموأ في داو دوغير مأنه ويتالي قضى بالشاهد واليمين بناء على أن التوار لا ينسخ بالآحاد (وإلى المَأْخَذُ) المذكور (عودُ الأقوالالفَصَّلة والفروع البيِّنَة) أىالتيبيمها العاماء حاكمين أن الزيادة فهانسخ أولا مهاما تقدم من زيادة التغريب والشاهد واليمين. ومن الأقوال الفصلة أن الزيادة النفيرت الزيدعليه بحيث لواقتصر عليه وجب استثنافه كزيادة ركمة في المرب مثلافهي نسخوالا كزيادة التغريث في حدالز افلا.ومنها انالز بادة ان اتصلت بالزيدعليه اتصال اتحاد كزيادة ركمتين في الصبح (قوله هلرفعت الزيادة حكماشرعيا) أي وهو اجزاء الرقبة الكافرة وغسرذلك من الأحكام المتقدمة (قوله فلبست بنسخ) أى لقتضى الزيدعليه (قوله اقتضى تركها) أى استازم تركها أى الزيادة (قوله فهي) أى تلك الزيادة أى النص الدال عليها (قولُه لذلك المقتضى) أى لحكم ذلك الترك المقتضى بفتح الضاد (قوله لانساراقتضاءه) اى الأمرالذ كور (قوله تركيا) أي تلك الزيادة بل القنضي لتركيا غره وهوالبراءة الأصلية فازيماز ادعلي المأمور به نفيه مستندالي البراءة الاصلية ورفع مااستندالي البراءة الاصلية ليس بنسخ (قوله وبنوا على ذلك) أي على كون الزيادة نسخا (قوله في زيادتها) أي زيادة الاخبار المذكورة شيئاعلى القرآن فهوم مدرمضاف الى فاعله (قهله البكر بالبكرالة) فيه حذف دل عليه المغي أي حدزنا البكر بالبكرالخ وانمالريعماوا بخبرالآحادفيز يادتهاعلىالقرآنلانه قطعي وهيظنية وظني المتن لاينسخ قطعيه عندهم (قيله وزيادة اعتبار الشاهد واليمين على الرجاين والرجل والرأ بين النابتة يحديث مسلم آخي ذكر السكال جوابا عن الهتصرأن الآية والحديث الم يتواردا على محل واحداد الآية تتضمن الارشاد الىالاحتياط فيالاستشهاد والحديث فيالحكم بالشاهدواليمين والاستشهاد غيرالحكم اهوفي العضد سؤالا وجوابا ماشرحه الحواشي بقوله تقريره أى السؤال هوأن مجرد استشهدوا شمهيدين لم يثبت عدم جواز الحكيم بشاهد و يمين لكن مفهوم النص أثبته حيث حصر البينة في النوعين رجلين أو رجل وامرأتين وأوجبانه ادالم يكونا رجلين أزم رجل وامرأتان فدل على انه لابينة فيشاهد ويمين والالما كان اللازم عند عدم الرجلين رحالاً وامرأنين.وتقرير الجواب أن المتحصر طلب الاستشهاد بمعنى أن اللازم رجلان على تقرير الامكان ورحل وامرأ تان على تقدر التعدر فان منع الفهم كاهو رأى الحنفية فلانسخ وان سل المفهوم فليس لفهوم قوله تعالى «واستشهدواشهيد بن من رجالك وقولة تعالى « فان لم يكونار حلين فرجل وامرأ تان» سوى أن غيرهذا الاستشهاد ليس عطاوب عمني انطلب الاستشهاد لم يتعلق الابهذين النوعين وأماأنه لايصحالحكم بغيرالنوعين فلادلالة عليمه للنص لابالمنطوق ولا بالفهوم اه ومماين مف عسكهم بالآية ان ماهوطاهرها من التربيب غسر مراد كابينه الفقهاءوقدقرروا كفأية الرجلوالرأ بين في المال مع القدرة على الرحلين طيتأمل مم (قوله والى المأخذ المنكور) أى الشاراليه بقوله ومثاره هل رفت وهذا الطرف متعلق عنه خبرا عن عودا ومتعلق

بعود والخبر محذوف أى ثابت وقوله الفصاة صيغة المالفاعل وقوله المينة بصيغة اسم الفعول كادل علمه

قول الشارح التي ينها العاماء اه سم (قوله الأقو ال الفصلة) أي الشتماة على تفصيل مقابل الطلاق القولان

السابقين (قولهمنها) أيمن الفر وعالمبينة (قهاله ومنها ان الزيادة ان الصلت بالزيدالخ) انظر ماالفرق بين

فهي نسخ والاكز يادة عشر يرس جلدة في حدالقذف فلا (وكذا لخلافُ في) مقص ( جُزُ والعبادة أوشرطها) كنقص كمة أونقص الوضوء هل هونسخ لهافقيل نمم الىذاك الناقص لجوازه أو وجوبه بعد تحريمه وقال الجهورمن الشافعية الاوالنسخ للحزء أوالشرط فقط لانه الذي بترك وقيل نقص الجزءنسخ بخلاف نقص الشرط ولافرق بين متصله ومنفصله كالاستقبال والوضوء وقيل نقص النفصل ليس بنسخ اتفاقا

﴿خَاتَمَةٌ لَلْسَخَ﴾ ( بَنَمَيَّنُ الناسِخُ) للشيء (بِتَاغُومِ) عنه(وطريقُ العلمِ بِتَاخُّرهِ الاجاعُ ) بأن يجمعوا على أنه متأخر الماقام عندهم عملي تأخره (أوَّ قولُه صلى الله عليه وسلم هذا ناسخ ) لذلك (أو) هذا ( بعد ذاك أوكنت نهيت عن كذا فافعاوه ) كحديث مسلم كنت شهيت كم عن زيارة القبور فزوروها (أوالنصُّ على خلاف الأول) أي أن يذكر الشيءعل خلاف ماذكره فيمه أولا (أو قولُ الراوى هذاسابق معلى ذلك فيكون ذلك متاخرا (ولاأثرَ لموافقة أحدالنَّمَّ بن للاصل) أى البراءة الأصلية في أن يكون متاخرا عن الخالف لها خلافا لمن زعم ذلك نظرا الى أن الأصل مخالفة الشرعلمافيكون المخالف هوالسابق على الوافق

هذا وماتقدم من قوله ومن الأقوال الفصلة أن الزيادة ان غيرت الزيد عليه محدماء اقتصر علمه وجب استثنافه الخ فان الزيادة المذكورة قد اتصلت بالأول اتسال اتحاد أيضا وي سابي ضرال يادهوا على اقتصر عليه وجبت اعادته كالأول والفرق بأن الزيادة في هذا الثاني عبادة مستقلة كالمزيد عليه ولاكذلك فىالأول يشبه أن يكون فرقا بالصورة (قه له فى نقص جزءالمبادة أوشرطها) ذكره كنبره مثالافنيرها مثلها كنقص الجلدات في جلد حد. شيخ الأسلام (قوله نسخما) أى العبادة الكاملة (قوله فقيل نعم الىذاك الناقص) أى نعم هو نسخ لها منتهيا الىذاك الناقص (قوله وقيل نقص الجزء الز) شروع في نظير الأقوال المفسلة في مسئلة الزيادة سم (قهله كالاستقبال) مثال التصل لاتصاله بالصلاة وقواه والوضوء مثال المنفصل لانفصاله منها (قهله أن يذكر الشيءعلى خلاف ماذكره فيه أولا) المراد بالخلاف خلاف يقتضى النافاة حق صح النسخ كان يقال في شيء انه مباح ثم يقال فيه انه حرام والافح طلق الخلاف لا يقتضى المنافأة الممحمة للنسخ فأنه يشمل مالوقال فيشيء انه جائز تمقال فيهانه واجمفان الوجوب خلاف الجواز معانه لانسخ لامكان الجمع بينهما لصدق الجواز بالوجوب ووجه كون النصاعي الخلاف طريقا للعلم المذكور أن وصفه فيالرمن الثاني بخلاف ماوصف به في الزمن الأول يستلزم تأخر مشروعية الوصف الثاني عن مشروعية الوصف الأول والالم يصحوصفه به في الزمن الثاني. ثمان قوله أوالنص على خلاف الأول أي من غير تعرض في هذا النص اللا ول حتى يغابر ماقبله من قوله كنت نهيتكم عن كذا فافعاؤه والافهو مشتمل على النص علىخلاف الأول ويجوزجعله شاملاله ولايرد أنشرط عطف العام على الخاص الواو لأن عطف هذا ليس على ماقبله بل على قوله الاجماع سم (قهله أو قول الراوى هذا سابق) قد يفرق بين قبول ذلك وعدم قبول قوله هذا تاسخ كاسياني بأن هذا أقرب الى التحقق لأن العادة أن دعوى السبق لانكون عادة الاعن طريق صيح بخلاف دعوى النسخ بكثر كونها عن اجتهاد واعتماد قرائن قد تخطى وقد لا يقول بها غير الراوى قاله سم . ومثل قول الراوى هــذا سابق علىذاك مافي معناه مما يفيد الترتيب كفول جابر رضى الله عَلَيَّتُه ترك الوضوء عما مست النار وتعيين كل من الروايتين بالناويح فالمشيخ الاسلام (قوله ف أن يكون) متعلق بأثر من قد الولاأثر أي تأثير (قوله لن رعم ذلك) أي التأثير (قوله فيكون الخالف هو السابق)

( قول الشارح فقيل نعم الخ) يعنيانه كان الواجب الكل وبعض النقص فالواجب البعض فنستع وجوب الكل وفيه أن الفرض انه لم يحصل الا نسخ البعض ولم يحصل تحددوجوب البعض الباق بل هو واجب بالوجوب الأول (قولاالشارجوقيل نقص الجزونسخ الح) هو مذهب القاضى عبدالجيار ولعل مراده أن وجوب الركعات الأر بع مثلا قد ارتفع أذ ارتفاع الكل بارتفاع الجزء ضرورى لااتدارتفع وجوب جميح أحزائها ولدا فصل بين الجزاء والشرط متصلا أو منفصلا لكن حيثثال لايكون كلامه في محسل النزاع وهو ارتفاع جميع الاجزاء قاله السعد عسلي العضد(قولالشارح نظرا

الىأن الاصل الح) فيه

أن هذا لاير يد على قول

الصحابى واجتهاده

(قوله فيعرى عن الفائدة) فيه يفيدأن ماعلى الأصل ثابت عند الشارع وحكم من أحكامه وهي فأندةأي فالمدة (قوله لان الانتقال الح) قد عرفت أن همذا اجتهاد فى الناسـخ وهو لايفيد حتى من الصحابي (قوله اذ عودالوافق الج) لاوجه له كما أنه لاوحسه الستلزام العراءعن الفائدة كاعرفت (قوله فستمسك به ) فيه ان غاية الترتيب في المسحف الاشعار بالقبلية فيالنزول ولايصلح للدلالة لان الآيات لمرتب ترتيب النرول (قوله و بهذا يجاب عن اعتراض سم) الحشى لم يفهم الاعتراض فان حاصله انه حيث كان الفرض أنه عزانه منسوخ فقول الراوى هذا تاسخ مساو لقوله هذا الناسخ لعدم امكان حمل قوله هذا ناسخ عملي انه اجتهد في نسخ ذلك المنسوخ و يحاب عنه بأن قول العسنف لا الناسخ ليس المراد منه خسوص هذا اللفظ بل للراد به أداء المنى الراد وهو أنالبين بهذا القول عين ما عهدد انه ناسخ بعنوانعام تعيقيد ماقاله مم بأن علم انه منسوخ لابد أن يوجد عندالراوى أبضا تدىر

نفا لا يلزم ذلك لجواز السكس (و يموت احدى الآيتين في المُسمّت بعدالاً خُرِي) أى لا أثمر له فى تاخر نو لهاخلانا لجواز (عمد نظرا الى أن الأصلم والفقة الوضع الدول. قاما لكنه غير لازم لجواز المخالفة كم تقدم وآيي عدة الوفاة (و تاخر السلام الراوى) أى لا أثم له فى تاخر مرو يه حمل دواه متدم الاسلام عليه خلافا لمن زمز لك تنظر الى انه الظاهر. قاما لسكته على تقدير تسليمه فسير لازم لجواز المكس (وقوله) أى الواوى (هذا السيخ ) أى لا أثر لقوله قيم تبوت النسخ به خلافا لمن زعه نظرا الى أنه لمدالته لا يقول ذلك الا اذا ثبت عنده. قاما تبوته عنده يعجوز أن يحكون إجتهاد لا يوافق عليه (لا الناسخ) أى لاقول الراوى هذا الناسخ العام أنه نسوخ لهي بلم فاسخه فان اله أثم الى تسيين الناسخ (خلافاً لزاعيمها) أي ذا محمى الا تاراما هذا الناسخ الدوقة تقديم بيان ذلك

(وهي أقوالُ محمد ملى الله عليه وسلم وأفعالهُ) ومنها تقرير ملانه كف عن الانكار والكف فعل كَا تقدم وقد تقدم ماحث الأفوال التي تشرك السنة فيها الكتاب من الأمر والنهي وغيرها أى فيكون الموافق للبراءة هوالناسخ فيهذا القول الرجوح لتأخره الاوتقدم ليكون منسوخا لم يفد الا ما كان حاصلا قبله فيعرى عن الفائدة وزعم الزركشي ومن ببعه أن الناسخ هو الحالف لأن الانتقال من البراءة الى اشتغال النسة يقين والعود الى الاباحسة ثانيا شك و يرد بأنه يعارض بمثله اذ عود الموافق الى الاباحة يقين وتأخر الخالف شك مع أن ما قالو بيستلز معروة الموافق عن المفارة كام. شيخ الاسلام (قهله قلنا لايلزم ذلك) قد يجاب بأنه يكفي بأن ذلك هو الطاهر والنسع يكفي فية الطاهر مدليل النسخ بخبر الواحد الأأن يمنع أن ذلك هوالظاهر سم ( قهل بعد الأخرى ) اتما قدره لتوقف افادة الكلام عليه والا فالنبوت في المصحف لاحدى الآيتين أمرمعاوم بلذلك ثابت لكل آية فلافائدة في عجرد الآخبار بذلك فعلم قطعا أنالراد ثبوتهاطىوجهخاص وهوكونها بعدالأخرى (قهأله قلنا لكنه غبرلازم) أي قلنا ان الأصل ذلك لسكنه غيرلازم وقد يقال عدم لزومه لاينافي الجريان على الأصل فيتمسك به حتى يقوم الدليل على خلافه قرره بعض الفضلاء (قه له لما علم انهمنسو خولم يعلم ناسخه) الشارة المرق بين صورة التنكير والتعريف بأن صورة التنكير فيها افادة أصل النسم فيحتمل أن يكون ذلك عن احتهاد بخلاف صورةالتمريف فان النسخ فيها معاوم ولمكن لم يعلم عين التاسخ فيضعف احمال كونه عن اجتهاد بخلاف صورةالتنكيرفان الاحتال فيها يقوى كامر وبهذا يجابعن اعتراض سم بقوله قد يقال حيث كان الفرض العلم بأنهمنسوخ فيذبغي أن يكون قوله هذا ناسخ لكذا بالتنكير كذلك فليتأمل اهلا عامت من أن النسخ قدعل في التالي دون الأول نسخ الله سيئاتنا بالحسنات وختم أعمالنابالسالحات؛ تم السكتاب الأول يتاوه السكتاب الثاني في السنة (قوله وهي أقو المعدم الله وأفعاله الخ) أى تطلق السنة اصطلاحا على الجموع من أقواله مِلْكَثِّير وأفعاله وتقريراته وتطلق على المفهوم السكلي الصادق بكل قول أوفعل أوغير موالأول ظاهر عبارة الصنف (قول، ومنها نقريره لانه كمف الح) جواب لما يقال من أن التعريف غيرجامع لحروج تقريراته عليه النقر يرداخل في الفعللانه كف يهن الانكار والكف فعل كما تقدم في مسئلة لآتكليف الأبفعل. ويؤخذ من هذا كما قال بعضهم أن من الافعال أيضا الهم والاشارة فلايخرجان عن التعريف اذالهم نفسي كالكفعن الانكار والاشارة فعل الجوارح فاذا هم بشيءوعاقه عنه عائق أو أشارلشيء كان ذلك القعل مطاو بإشرعا لانه لايهمو لايشير الا بحق وقد بعث صلى الله عليه وسلم لبيان|الشرعياتواتما اقتصرالشارخعلىالتقرير نبعاً للصنف

والسكلام هنا في غير ذلك ولتوقف حجية السنة على عصمةالنبي صلى الله عليموسلم بعاً بها فاكراً والمستاق الموادق الناشئة فقاال (الأسباء عليهم السلاة والسلام مصومون الاتصاد / عنهم ذشّ ولو صنيرة المحتمد والإعماد والاسمود (و وقاقا للاستاذ) أبي اسمتن الاستارين (و ) أني القتح ( (الشهر ستاني و) القاضى ( عياض والشيخ اللاستاذ) أبي السمتن الحرامهم على الله تعالى عن أن يصدد عنهم ذنب والأكثر على جواذ والعنايد عنهم منه دنب والأكثر على جواذ وتم على عصده نبينا صلى الله على الحسة كسرقة العنة والتطنيف بتمرة وينهون عليها، ووقيم عنهم ماذكره بقوله ( فاذن لا يُعيِّ عمد سلى الشعليه وسلم بنهم ماذكره بقوله ( فاذن لا يُعيِّ عمد سلى الشعليه وسلم بنهم ماذكره بقوله ( فاذن لا يُعيِّ عمد سلى الشعليه وسلم بنهم ماذكره بقوله ( فاذن لا يُعيِّ عمد سلى الشعليه وسلم بنائل بان علم به (مطلقا وقبل الا قمل من يشريه الانتكار علينه ( وقبل الا المافر عن النافر) لان المواد للغامل) المنافرة غير النافل) لان المنافرة غير النافل) لان تعرب عليه أحكام المداين في الظاهر ( دليل الجواز لفاعل)

لتمريمه انتماء تقريره صلى الله عليه وسلم أحدا على باطل عن العصمة في الأقوال والأقمال وحثل الهم بهمه صلى الله عليه وسلم بجمل أسفل الرداء أعلاه في الاستسقاء فثقل عليمه فتركه كا رواه أبو داود والنسائي وغيرهما وقد استدل به أصابنا طياستحباب ذلك ومثل للاشارة باشارته لسكب ابن مالك أن يضم الشطر من دينة على ابن أنى حدود كا في الصحيحين ( قَولُه والسكادم هذا في غير ذلك ) أي في الاحتجاج بها لافي معانى الأقوال الذكورة فانهما تقدمت في الكتاب الأول فقوله وهي أقوال الح أي النطور فيها من حيث الاحتجاج بها وأما من حيث معانيها فقد تقدم ذلك (قَوْلِهِ أَي لا يُصدر عنهم ذنب أصلا) أحد العموم من النكرة في سياق النفي وفي قوله لاصغيرة ولا كبيرة لاعمدا ولا سهوا اشعار بان قوله سهوا لاختص بالصفيرة ففيه اشارة الى أنه ليس من تمـام البالم به حتى يختص بالصغيرة بل هو مبالغ فيه فيع الصغيرة والكبيرة فكانه يقول لايصدر عنهمذنب أصلا ولو صغيرة ولو سهوا وفي قؤله لايصمدر عنهم ذنب اشعار بان النصمة عمدم خلق الذنب في العبدكما هو الصحيح عند أهل السنة لا ملكة تلجي الى عمدم الوقوع في الناسكا هو الشهور عند المترلة إذ لوكان كذلك المحتج الى تكليف الأنبياء مع أنهم شدالناس فالتكاليف ومن همذا قال أبو منصور الماتريدي العصمة لاتزيل الحنة . وقو له ولوصعيرة سهوا على همالم يترتب على ذلك تشريع وأما السهو الترتب عليه ذلك فجائز كما وقعر له صلى الله عليسه وسلمين قيامه من ركمتين وسلمعتقدا التمام (قمله عن أن يسدر) عن عمى من والحرور متعلق بكرامتهم على تضميها معى المع ويصح بقاء عن على بابها وهي متعلقة بكرامتهم على تضمينها معيالتنزيه كذا قبل والاحسن انعن متعلقة يمحذوف حال من الماء في كرامتهم أي منزهين عن أن بصمارعنهمذنب (قولهوالأ كثرعلي جواز صدور الصفيرة الن ماذهب السه الأكثر ضعيف (قهله أحدا) بدخل فيه غير الكلف وهو الطاهر لان الباطل فيبح شرعا وان صدرهن غرالكف ولايجوز عكين غرالكلفسنه وان لم يأتمه ولانه بوهيمن جهل حكيم ذلك الفعل جوازه بللايمعد أن المسكروه وخسلاف الأولى كذلك سمر (قهأله على باطل) أي من قول أو فعل (قه أله وسكونه) مبتدأ خبره قوله دليسل الجواز للفاعل الخ (قهأله ولو غيرمستبشر ) أيغير مسرور (قَهْلُه على الفعل) متعلق بسكوته أي عن الانكار على الفعل وقوله مطلقا حال من الفعل ومعنى الاطلاق سواءكان الفعل من مسلم أو غيره كان ذلك الفعل ممن يفريه الانكارأم من غيره بدليل التفصيل بعده (قه له بناءعلى سقوط الانكار عليه) المجرور يتعلق بالانكار

أى رفع الحرج عنه لان سكوته سلى الله عليه وسلم على الفعل تقرير له (وكذا لِنَسْيَرْ بـ ) أي غير الثامل (خسلانا القانمي) أبي بكر الباقادي قال لان السكوت ليس بخطاب حتى يهم . وأجيب بانه كالخطاب فيهم (ونفله) سلى الله عليه وسلم (غير عمره المصمةوغير مكروه النَّذُرة) بضم النون بضبط الصنف أى لندرة وقو م المكروه من التتي من أمته

ومتعلق سقوط محسدوف تقدير دعنه والأصل بناءعلى سقوط الانسكار على من يفر به الانسكار عنه أي عن الني صلى الله عليمه وسه القول ضعيف كايفيده الصنف (قوله أي رفع الحرج) التبادر من رفع الحرج رفع الاثم فيكون الرادبا لجواز ماعدا الحرمة الصادق بالمكروة كما يصدق بالمندوب والواجب وهو خلاف مايغهم من كلامهم من أنه صلى الله عليه وسلم لايقر على المكروه كالحرام فالوجه حمل رفع الحرج على رفع اللوم وإنكان الحرج ظاهرافي الاتم لأجل أن يخرج المكروه أشار الى ذلك شيخ الاسلام وتقدَّمَعَنْ مَمْ مَايِفْيُدَلِكَ (قُوْلِهُ لِسِ بْخَطَابْ حَرْيَمِم) أَيْلَامُر مِنْ أَنْ الْعَمُومُ مِنْ عوارض الألفاظ لا الماني وحاصل الجواب ان السكوت في قوة الحطاب فهو لفظ بالقوة فيم (قوله وصله صلى السعلم وسلم) المراد بفعله الفعل الصادرمته لاالفعل بالنسبةاليسه فأن هذا يتصف بالسكراهة والحرمةو ينقسم الىمايىمەومابخصە كالايخفىوحيىئذ فقولەالآنى أوكان مخسصا به لايدخـــل فيه مااختص به سن اله مات لقائل أن يقول كان الأولى والأفيد أن يسر بما يشمل غير الفعل أيضا كالقول والظن لانتفاء الحرمة والكراهة عن كلمايصدرعنه صلىاللهعليهوسلم منفعلوقول وغيرهما والعصمةشاملةللفعل وغيره كما لايخفي وبمكن أن يقال إن في ذكر الفعل تنبيها على غيره لظهور عموم العصمة فتركه اختصارا مم (قَوْلُه، غيرمكروه الندرة) فيه بحثان الأول أن لقائل أن يقول كان ينبغي الاستدلال على انتفاء الكراهة أيضابالمسمة كأن يتول وفعله غير محرم ولامكر و المعسمة فان الظاهر عسمته عن الوقوع في الكه اهةأيضا وما يفعله مماهومكروه فيحقنا فغيرمكروه فيحقه لانه يقصد به بيان الجواز بل قديجب فعلماذات قف السان عليه وقد حكى النهوى عن العلماء فيوضو ته عليه الصلاة والسلام مرةمرة ومرتبن مرتن انه أفضل في حقه من التثليث للبيان، فإن قيل أمّا اقتصر على الصمة بالنسبة الى الحرام لاتها الذكورة فهاسبق فلناهذا قليل الجدوي مع توجه اعتراض التخصيص فهاسبتي ويمكن أن يجاب بأن وجه التخصيص في الحلن عدم تصريح الآعة بالعصمة من الكراهة كما يفهمن قوله في شرح المنهاج والكروه يندر وقوعهمن آحادالسامين فكيف من سيدالنبيان وإمامالر سلبن والذي نراهأ تهلا بصدر منه وأنه من جهة ماعصم منه اه فقوله والذي نراه الح مشعر بأنه غيرمنصوص والثاني أن استدلاله بالندرة لايفيد مطاوبه إذ تدرة الوقوع من ألتق من أمته لاتدل على عدمالوقو عمنه يا غاية ماتدل عليه أندرية الوقو عمنه . و يمكن أن يجاب بوجين : الأول ان النمرة محولة على كاملها بنا على أن الشيء اذا أطلق انصرف آلىفرده الكامل كاصرح بهغير واحدومن الواضع تمييزه صلى الله عليه وسلم على جميع الأمة وزيادته عليهم في كل كمال شاركوه فيه فاذا كان وقوع المكروه من التقي من أمنه في غاية الندرة كان منتفيا عنه رأسا إذما بعد غاية الندرة الا الانتفاء رأسا به والحاصل أن الاستدلال من على قاعدةصرح مهاغر واحدوهي أن الثيء اذا أطلق انصرف الىفرده المكامل ولعلمر ادهم أنه قديكون كذلك أومالم يقم دليل على خلافه وعلى مقدمة معاومة تركها لوصوحهاوهي تمزه عليمه الصلاة والسلام طى جميع الأمة ومثل ذلك شائم واقع، الثاني ان أل في قوله للمدرة للعموم أخذًا ماتقدم إذ أل للعموم مالم يتحقق عهد ومعاومان لاعهدهنا فيفيد ثبوت سائر أفراد الندرة للتق من أمته وما بعد سائر أفرادها الاالعدمرأسا والني عليه أفضل الصلاة والسلام متميز على سائر أمته وزائد على كل منهم في كل حمال

نكيف منــه وخلاف الاولى مثل المكروه أومندرج فيه (وما كان) من أفعاله (جبيليًّا) كالقيام والقمود والأكل والشرب ( أوتيانًا ) كقطمه السارق س السكوع بيانًا لمحل القطع فآية السرقة ' قال المصنف روى باستاد حسن أنه مَنْظَلِينَةٍ قطع سارة من الفصل (أو مخصَّصابه) كَرْيادته في النكاح على أربع نسوة (فواضح ) أن البيان دليل في حقنا وغيره لسنا متعبدين به ( وفعا تردّد ) من فعله ( بين اليجيليُّ والشرعيُّ كالحج راكبًا تَرددٌ ) ناشيُّ من القولين في تمارض الاصل والظاهر يحشمل أن يلحق بالجيل لان الاصل عدم التشريع فلايستحب لنا ويحتمل أن يلحق بالشرعي لان النبي وماسواه) من البيان شرعيات فيستحب لنا (وماسواه) شاركوه فيأصله فاذا تنشطم سائر الندرة ثبتله العدم وأساب فان قيل لم يحمل الشارح قوله الندرة طي معنى لندرة وقوعهمنه ليوافق قوله للعسمة في أن كلامتطق م . فلسلوجهين . الاول أن الحل على ماذكر لايفيد المطاوب لان الحكيندرة وقوعه منه يقتضى وقوعه منه قليلا والطاوب نفي وقوعهمنه مطلقا لايقال بل يقعمنه قليلاللتشريع لانا نقول ليس السكلام فيذلك لانه حينتذ غيرمكروه بل قديكون واجبا وإنما الكلام في وقوعه منه معكونه مكروها فيحقه . والثاني أن ماذكره هو الموافق لمراد المعنف كإيفهم القدم عنه في شرح النهاج قاله مم (قوله فسكيف منه) أي فسكيف يقم منه صلى الله عليه وسلم مع ندرة وقوعه من التقيمن الأمة وليس العنى فكيف لابندرمنه لما نقدم وقال شيخ الاسلام أى فَسكيف يقعمنه لان كالشرفه يأى أن يقعمنه مانهسى عنه ولان التأسى بهمطاوب فاو وقعمنه لطلب التأسيبه واللازم باطل اه (قهالهوماكان من أفعاله حبليا) أي محضا بدليل قوله بمدوفها تردد الح (قهله كقطمه السارق من السَّكُو عالجُ) التمثيل به كابسح على القول الرجوح من أن آية السرقة عجلة يصح على الراجح من مقابله اذالر اد هنا بالبيان بيان معنى اللفظ الشامل لما أريدبه غيرظاهره ولفظ اليدظاهر في العضوالي النكسشيخ الاسلام (قولهوغيره) أيغير البيان وهوالجيل وماكان محسسا به استامتمدين به ع فان قيل بردعليه أن ظاهر ه أنه لاخلاف في عدم تعيدنا بالجبل مع أنه قبل بنديه و به جزم الزركشي، فقال أما الجبلي فالندب لاستحباب التأسي به وان المصص به قسمد يتعبدبه كالشحى فان وجو بها مختص به مع ندبها لنا ؛ قلت أما الاول فيمكن الجواب عنه باحمال أن الراد بندبه أنه يثاب على قمد التأمي به لاعلى نفس الفسعل الدي الكلام فيه . وأماالثاتي فيمكن الجواب عنه بما قاله شيخ الاسلام من أن الراد بكونه نسناه تعبدين به انالسنا متعبدين به علىالوجه الذي تعبــد هو به والافقد تنعبدبه نحن علىوجه آخر كالضحى وللشاورة فأنه قدتميديهما على وجه الوجوب وتعيد نابهماعلى وجه الندب اه و بأن الراد لسنا متعبدين بهمن حبث فعله و باعتباره يمني أن فعمله لا يكون سببا لتعبدنا به فلا ينافي ثملتي التعبد باعتبار غمر الفعل كالقول ففعله لاضحى على وجــــه الوجوب لا يؤثر في تعبــدنا بالضحى لكنه أمرنا بالقول فتعبدنا بهاباعتبار قوله لاباعتبار فعالمالذى السكلام فيه سم الله قلت الجواب ماقاله شيخ الاسمالام وأماجواب مم فلايخني ضعفه فتأمل (قولهوفه اتردد بين الجبلي والشرعي) أي بأن كانت الجبلة تقتضيه في نفسها لكنه وقع متعلقا بعبادة بأنوقع فها أوفيوسيلتها كألركوب فيالحج والدهاب لعسلاة العيد فيطريق والرحوع في أخرى فالركوب في نفسمه وعالفة الطزيق مما تقتضيه الجبلة فيل بحما. على أن الانيان به لمحردا لحيلة أولكونه مطاو با في هذه العبادة مم (قولة تردد ناشي من القولين الخ) ظاهر صديعه ترحيح الاول فيكون كالجبل وظاهركلام ألفقهاء من اسبتحباب الركوب في

أي سوى ماذكر في فعله (ان عُلمَتْ صفتهُ ) من وجوب أو بدب أواباحـــة (فامتُه مثلُه ) في دلك (فيالأصيحٌ) عبادة كانأولا. وقبل مثله في السادة فقط وقبل لامطلقا بل بكون كمحمد ل الصفة وسياتي (وَتُمْلُّمَ ) صفة فعله ( بنص ) عليها كقوله هذاواجب مثلا (وتسوية عماوم الجية ) كقوله هذا الفعل مساو لكذاف حكمه المعارم (ووقوعه بيانا أوامتثالا لدالٌ كلِّي وجوبٍ أو ندب أو الاحة ) فيكون حكمه حكم المبين أوالمتثل ولااشكال فيذكر السان هنامه ذكر مقبل لان الكلامهنا فها يعلم به صفة الفعل من حيث هو لا بقيد كونه سوى ما تقدم (ويَخصُّ الوجوبَ ) عن غيره ( أماراتُهُ كالصلاة بالأذَّان ) لانه ثبت باستقراء الشريمة انمايؤذن لهاواجبة بخلاف مالايؤذن لها كصلاء العيد والاستسقاء (وكونه ) أي الفعل (ممنوعا) منه (لولم بَحَث كالختان والحدِّ ) لان كلامنهما عقوبة وقديتخلف الوجوب عن هذه الامارة لدليل كإفي سحود السهو وسحود التلاوة في المسلاة (و) يخص (الندبَ ) من غسيره ( عبردُ قصد القُرْ بة ) عن قيد الوجوب (وهو) أي الفسل الحج والدهاب لصلاة الميدمن طريق والرجو عمورأخرى ترحيح الثاني هذا مذهبنا معاشر للالسكية وللشافعية نحوه كايفيده شبيخ الاسلام و سم (قهأله أي سوى ماذكر) أي من الجبلي والبيان والخسص والتردد (قه له عبادة كان) أي كالصلاة وقوله أولا أي كالبيع والدراء (قهله كفوله هذا واجب) أى ولم يقل على (قول عماوم الجية ) أي الصفة وهي الوجوب أو الندب أوالاباحة (قولهووقوعه بيانا أواميتثالا ) صورة البيان أن\يعلم صفة المأمور به فيفعله صلىاللمعليهوسلم لثعلم صفته كأن يطوف بمدايجاب الطواف لتعلم صفته فيعلم وجوب هذا الطواف لكونه بيانا الواحب وفان فلتوجوب الطواف معاومهن الأمربه فما فاتدة علموجو يهمن وقوعه بيانا لذلك الأمرء فلت فائدته وجوب الصغة التي وقمت ككونه سبيعا والابتداء بالحجر وجعل البيت عن يساره وأيضا فيصح الاستناد فى الوجوب الى هذا البيان فيكون دليلا آخر الوجوب وصورة لامتثال أن يكون الأمورية معاوما لكرياتي به لامتثال الأمريه كالو تصدق بدرهم امتثالا لا عجاب التصدق فيعلم وجو به من وقوعه امتنالا ومن فوائد استفادة الحكيمنه مع استفادته من الأمر أيضا التأكيد في ثبوت الحكيم حيث استفيدمن كلمن الامر والفسل ودفع توهم أتوقف أجزاء المأمور بهعلى بعض الوجوه ولااشكال في عطف الامتثال على البيان وان حصل بكل منهما الآخر فلا يقال ان عطف العام على الحاص كمكسه شرطه الواو وذلك لان كلامنهما وان كان أعم في نعده من الآخر الاأنه أر بدبه هذا مايياس الآخر لانه وقع علما المقدر ووقوعه لاجل البيان أولاجل الامتثال والسار الدى الوقوع لأجله والامتثال الدى الوقوع لاجله متباينان اه سم (قهله و لااشكال فيذكر السان هنا الخ) وحه الاشكال ان ذكر المان هذا في عدداً قدام سوى ما تقدم الذي من جملته البيان يستلزم جعل القسم قسما ع وحاصل الجواب أنه لااشكال ان الكلام هنافها بعلم به صفة الفعل من حيث هو لا بقيد كو نهسوى ما تقدم فقوله وتعلم سفة فعله أى مطلقالا بقيد كو نه سوى ما تقدم (قهله و يخص الوجوب) أى يميزه كاأشار له الشار ح بقوله عن غيره (فوله كالصلاة بالأذان)أى ان الصلاة الصحوبة بالأذان علامة على وجوبها وهذا كلام تعييم و يجوز حمله على ان الرادان الاذان الصلاة أمارة على وجو بها فيكون في العبارة قلب والاصل كالاذان بالصلاة (قَهْلُه بْعُلافَ مَالايوْدْن لهـ) أى فانه لابحكم بوجو بهاوليس الرادفانه ينتني عنها الوجوب لئلا بردعليه أنالعلاسة لايلزم انعكاسها فلايلزم من انتفاء علامة الوجوب كالاذان انتفاء الوجوب والا لانتقض بالمنفورة فانهالاأذان لهمامع أنهاواجبة (قولهلولم بحب) أىلولم يحكربوجو به أىولم يعارضه شيء آخر (قُولُه وقد يتخلف الوجوبالخ) اشارة الى تقييد الامارة وهي قوله لولم يجب الح بعسدم للعارض

(قوله التأكيد فى ثبوت الحكم) لان فسلهبيانا كقولههذا واجب (قوله و بؤيده قول الشارح الح) فيه انه يدل على أن النسب في حقه أيضا (قول المستف واذاته ارض القول والفعال) ترك تعارض الفعلوناه الاناكل على الجواز المستمر والعلم المدم جريان جميع التفاصل فيه اذ لايفال فيه فان كان خاصابانا أو خاصابه الااذابين تخصيصه به فيرجم القول قالما لمهذّ كر الحصوص في الأحوال الآتية الافيه وتركه أيضا تعارض القولين لمسام دخول التأسى عا واعم أنهم ومنهم الصنف في شرح المختصر والعضد في شرحه أيضا فيدوا معارضة (٩٩) الفعل القول بما اذا دل دليل على

لمجرد قسد القرية (كثير") من صلاة وصوم وقراءة وذكر ونحوذلك من التطوعات (وان جُهات) من التطوعات (وان جُهات) منت (فلو جُوبِ) في صقه وحقنا لأنه الأحوط (وقيل الندب) لأنه المتحقق بعد الطلب (وقيل للاباحة ) لأن الأصل عدم الطلب (وقيل بالوقت (فيا اللاباحة ) لأن الأصاف المثلقا) لأنهما الغالب من النالب من المثلقا لأنهما الغالب من الغالب على وطيق التول سواء ظهر قصدالله بقاولا وفيما ) والإظلاباحة وطيف برها التول سواء ظهر قصدالله بقاولا وعلى الغالب عن المجلولة المثل سواء ظهر قصدالله بقاولا وعلى الغالب المنالب عن المجلولة المنالب عن المجلولة والمنالب عن المحلولة بالمنالب المنالب على المنالب عن المجلولة المنالب المنالب المنالب المنالب المنالب المنالب المنالب المنالب عن المتحدد المنالب على المنالب على المنالب المنالب على المنالب عن المنالب عنالب عنالب

(قوله لمرد صدالقرية) مجرد قصدها لااطلاع لناعليه فالرادأن الدلقرينة عي قسدها بذلك النعل مجردا عن قيدالوجوب بأن لم يكن دليل وجوب (قه أه لأنه الأحوط) أي لأن الفعل ان حمل على الوجوب فلا يخرج عن عهدته الابالاتيان به بخلاف ما اذاح ل طي الندب أوالاباحة فقد لا يفعل و يكون في نفس الأمر واجباً فيفوت الاحتياط (قهأله وقيل للنلب) لم يقل الشارح فيه وفع بعده فيحقه وحقنا كَ قَالَ في الدي قبله وكانه لعدم تصريحهم بذلك وكلام الكال في تقرير الدليل في هذا ومابعده فيه اشارة الى أن الراد النسدب والاباحة فحقنا فقط و يؤيده قول الشارح في الخامس لانهما الفالبمن فصل النبي التي (قهله مطلقا) أيظهر قصد القرية أملا وهو راجم للاقوال قبله كلها كاسينبه عليه الشارح (قهله سواً، ظهر قصدالقربة أملًا) ؛ قديقال ماظير فيه قصدالقربة يكون معاوم الصفة لمنامر من أن مجرد قصدالقرية من أمارات الندبوالكلام هنافي جهول الصفة ﴿ وقد جاب أن الذي من أمارات الدب قصدالقربة أيحصول ذلك ووقوعه بالفعل والدى هناظهو رذلك لاحصولهو وقوعه فليتأمل ولعل هسذا أولى عاأطالبه العلامة سم هنا (قوله فيثاب علىهـذا القصد) أىلاطى المعلى لأنه من حيث ذاته مباح لاتوابِفيه (قَوْلُه عَنْقُولُه) . أي في النسخة التي عدل عنها الى هـــذه وقوله الذي نعت لقوله ان لم يظهر وقوله هوعائد على قوله انام يظهر المدول عنه وهوالراد بالثاني من قوله مشطوبا على الثاني منهما وقوله ملحقا بدله الأول أي وهوان ظهر (قوله أي تحالفا) فسرالتعارض التخالف الأعمن التعارض الذى هوالتقابل علىسبيلالتمانع لانهلوأر يدبه التقابل المذكورصارقولهودل دليلعلى كررمةتضي القولمستدر كالاغناء ماقبله عنه أذلا يمحقق التعارض بذلك العنى الااذادل دليل طي ماذكر (قوله في حقه)

لاحاجة اليهلأن فعله عليه الصلاة والسلام غيرالجيلي أنما يكون للتشريع ومق كان له دام مقتضاه حتى يرفعه خلافه ألا ثرى الى قبوله فهاص وان جهلت فللوجوب الخفان معناهاته للوجوب دائمنا ولم يقل أحمد بأنه للوحوب مرة فقط يخفان قلت قوله أيضا تشريع وشرط المصنف فيه الدليل على تسكر ومقتضاه قلت القولله مدلول لغوى وضعله فعنسداطلاقه يدل عليه وهواللاهمة التحققة بالمرة بحسلاف الفعل وبهذا يندفع ماقاله سبرهنا وأطال به بدواعز أن أحوال المسئلة أن شرط الدليل على تكر ر مقتضى الفعل أيضانكونستة وثلاثين لأنهاما أنلاب جددليل عملى التكويار فيحقه ولا عملي وجموب التأسي في حق الأمة أو يوجدعلهما أو يؤجد على التكرار فقط أو التأسى فقط وعلى

كل تقدير فالقول اما خاص به أو بالامة أوشامل لهما تعير التي عشر وعلى كل امان ابدا تصدم النسأة وأنجره أولايهم شيء وقدرسستة وثلاثين اله والمسنف المان المناسبة بدايا والمسال الله اما أن بدارا للهار وثلاثين اله والمسنف المان ا

(قوله وجهذاك أن الكلام هناالخ) توجيه قاصرعلى تقمدم القسول ويقالف تقدم الفعل انه لايعارض القول الامعدليل التأسي والاعسلم بالقول في حقناً مخالفتناله لقوته علىدليل التأسي العام (قوله الاأن يجاب الخ) لا يخفى مافيه من النعقب والدي يظهر من كازم الشارحأ تهحيثكان القعل محصوصابه حكان مايا أقضهم خسوسا بهأيضا لرفعه ماكان.خصوصا به فلايؤثرني أسيسابه الدليل المام بل لابد من دليسل المناص على التأسى به فبدونه يكونمن قبيلما كان مخصصا به فليتأمل

له الاه الفعل على الجواز المستمر واحسترز بقوله ودل النج عسام بدل فلا يسخ حينك لكن في تأخر السام ورفقه معالم المستم واحسترز بقوله والمسلم (فان مجوز) المأجر سن القول والمسلم (فان مجوز) المأجر من القول والمسلم (فتائما) أى الأفتر ال الأصبح القول في منها على المرتبع وقيل المحتوالهما في المحال القسم المنها المحتوالهما في المحتوالهما في المحتوالهما في المحتوالهما في المحتوالهما في المبار المحتوالهما في المحتوالهما المحتوالهما في المحتوالهم المحتوالهما في المحتوالهما والمحتوالهما والمحتوالهما المحتوالهما والمحتوالهما والمحتوالهما والمحتوالهما والمحتوالهما المحتوالهما والمحتوالهما المحتوالهما المحتوالهما المحتوالهما والمحتوالهما المحتوالهما والمحتوالهما المحتوالهما الم

متعلق بناسخ (قوله ادلالة الفعل على الجواز الستمر ) اشارة الىجواب مايقال ان الفعل لاعموم له (قوله لكن فى تأخر الفعل الح) أي عدم النسخ محله في تأخر العمل لدلالة العمل المناخر على أن عابة الفول وورع الغمالمدم دليل مدل على تسكروه مقتضي القول مخلاف ما اذا نقدم الفعل فانه يكون مسوخا بالعول ا تقدم من دلالة الغط على الجواز المستمرقاذا ورد بعمده القول المنافي لقتضاه كان ناسخاله ووجه كونه منافيا لمقتضاه مععدم الدليل طي تمكر رمقتضي القول دلالة القول على انقطاع الاستمرار ولو بوفوع مقتضاه مرة (قولِه فيحقه) متعلق بالوقف بمعنى التوقف (قولُه لوضعه لهـ ١) أى للدلالة أى لأجلها (قول والفعل المايدل بقرينة) أي لحكونه لم يوضع الدلاله فلة عام ل فلابه من قرينة نصب بن مض تلك الحامل الذي يرادمن الفعل (قهله بدايل أنه يبين به الفول) أى المسكل منه وذاك كافي خطوط الهذاسة ونحوها من الاشكال والاسارات والحركات النيجرت العادة بالاستعانة جهافي التعلم اذا لميف القول بالمطاوب ودفع بأن غايته أنه قدوحمد البيان بالفعل كن البيان بالفول اكثرفيكون راحما و نقد برتسلم التساوي فالبيان بالقول أرجح لكونه موضوعاللدلالة كاذكره الشارح ولماتقدم في محت الوضوعات اللفوية من أن القول أعم دلالة اذيعم للعقول والمحسوس بخداف الفعل فانه يختص بالموجود المسوس (قولهالي آخر ما تقدم) أي من قوله في كل سنة وأفطر فيه في سنة بعد القول أوقبله (قوله وفي الامة) أى وفي حق الأمة (قه أو ان دل دليل على التأسي به في النامل) ان قلت المقيد التأسي اله هذا وفي إناني مد لالة الدليل على التأسى ولم يقيد بذلك فباسبق من قوله وما حواءان سلمت صدفته فأمته مثله فانه يَفيد شوت التأسى وانام يدل دليل عليه وهوالوافق لكلام عره وللاستدلال بقوله تعالى « لف كان الكرق رسول الله أسوة حسنة ١٥ ادلودلدليل خاص لم تحتج الاستدلال بدلك ع قلت وجه ذلك ان الكلام هنا فيا ادائبت حكم فىحقنا تهوقع منه ﴿ لَيْنِيْهِ فَعَلَى يَعْالُفُهُ فَلَانَتُرْكُ مَاتَئِتُ فَيْحَمِّنَاوِ يَتْبَسَّنَأْسِينَابِهِ الابدليل والسكلام هناك حث أرشب في حقنا ما يخالف الفعل فيطلب تأسينا به لعدم المعارض فيه في حقنا. نعم ببتي الاشكال في قول الشار حالسابق ولاتعارض فيحقنا حيث دل دليل على تأسينا به في الفعل لعدم نناول القول النااللهم الأأن يجاب بأن عدم التمارض فيحقنا لبس قطميالاحبال نبوت حكم القول في حقنا أيصاوان لم يتناولنالأن خرو جنامنه لسر الايطريق المنهوم فالتعارض محتمل فاحتيج لدليل التأسي فليتأمل سم (قول الاصح أنه يعمل بالقول) أى لانه أقوى دلالة وقيل بالفعل لانه أقوى فالسان على العام. (قوله واتما اختلف التصحيح في المستلمين) لاأ متعبدون فيايسلق بنا بالماريحكمه لنسارية بخلاف ما يصلق بالنبي ملى الله عليه وسلم إذلا ضرورة المالة جميع فيه وإن رجع الآمدى تقدم القبول فيه أيضا وان الميدلردليل على التأسى به في الفسل المالة جميع النبول في حقنا (وان كان) المهول (حاليال على التأسى به في الفسل على وعليه موم ماشوراء المائخر ماتقدم (فقدم) الفسل أواقبول لهو للامة كهر") من أن التأخر من القول والنسل بأن علم متقدم على الآخر أن يتسخف ضخه سلى الله عليه وسساره كذاف حقنا ان دار دايل على تأسيب الفي محقد الرقبول وحقنا تقدم القول (الا أن يكون) القول (الدام على الأعرائية) ملى واحد صوم عامرواء الى آخر ما تقدم وليه أو يكون عديد من عامرواء الى آخر ما تقدم (فافسل تحميص أهون مده المام في قدم عليه أو تأخر عنه أو جهل ذلك الإنساكان قال يحب على كل واحد صوم عامرواء الى آخر ما تقدم (فافسل تحميص أهون مده المام في مقدم عليه أو تأخر عنه أو جهل ذلك ولانسكر تحميص أهون مده

أى بفتم الممزة وافتتحه بتقسيم الركب ألصادق بالخبر لينجر الكلام اليه

أى حيث رجح الوقف في حقه والعمل القول في حقنا (قول لانام عبدون) أى مكلفون فيا أى في الفعل الذي يتعلق بنا بالعلم بحكمه لنعمل ومخلاف مايتعلق به والله فلسنام تعبدين بالعر يحكمه اذلاضرورة الى الترجيع فيه. وقال سم لايخفي اشكال هذا التوجيه من جهة أن الترجيع أنما يكون بدليل ومجرد احتياجنا للط بالحسكم لنعمل به لايصلح دليلام بحجامع التعارض مع أن هذا التوجيه لايقتضي ترجيح خسوص القول بل ترجيعه أحدالأمرين من القول ومقتضى الفعل اللهم الاأن يقال ترجيع القول أحوط لكن هذا مسلر فيخسوص هذا الثالبوتحوه لامطلقاولايقال ومنجهة أننفي الضرورة الي الترجيح فها يتعلن بالنبي عليه كليا ممنو ع بل قديدعوالضرورةاليه كالودل دليل على تأسينا عملها دالتأسر حمنتذ متوقف على معرفة الناسخ والنسوخ فانكان الناسخ الفعل ثبت التأسى أوالقول ارتفع به التأمي لانا فقول لانسل اندلالة الدليل على التأسي وضرورة بدعو الى الترجيح في حقه لأن غاية الأمرالتعارض في حقنامع كفاية الترجيح في حقنا كافي القسم الآتي على أن هذافها تحن فيه غلط ظاهر لأن الفرض اختصاص القول مغط تقدركو نمتأخر الماينسخ الفعل بالنسبة اليه لابالتسبة اليناأ يضافليتأمل م والجوابان الترجيح هنال يقم الابدليل وهوكون القول أقوى لأمموضوع للدلالة فلايختلف يخلاف الفعل فان المعامل وأعا مفيرميه بعضها فيبعض الأحوال بقرينة ولانه أعمدلالة لانه يعم المعدوم والوجود المقول والمحسوس والفعل مختص بالموحود المحسوس ولان دلالة القول متفق عليها ودلالةالفعل مختلف فيهاوالتفق عليه أولى بالاعتبارولأن العمل بالقول ببطل مقتضى الفعل فحق الأمة فقط ويبق في حقه والعمل بالشمل ببطل مقتضي القول جماة لانه مختص بالأمة وقديطل كممه فيحقهم والجم بينهماولو بوجه أوليمن ابطال أحدها بالسكلية لسكن لمااحتجناالى الترجيح للتعبد عملنا بهذا الدكيل الدىهوقوة القول وأم نراع الاحتال مخلاف مابتعلق بهعليه أفضل الصلاة والسلام للايحتج اليه أعرضناعن الترجيع مهذا الدليل مراعاة للاحبال هذاحاصل مافي العضد فليتأمل بعد اه تصه (قهل متقدم طيالآخر ) أيفالعمل لاني الوجود (قوله بأن ينسخه في حقه) أي مطلقادل دليل أم لابدليل ما بعد. (قوله لأن التخصيص أهون منه) أورمن النسخ للفيه من إعمال الدليلين لانه رفع البعض والنسخ رفع للجميع وعلالك ف تأخر الفعل اذا لم يعمل الذي وَكُلِّيم قبله بمقتضى القول والا فهو نسخ في حقه أخسدًا مما مر في آخر التخصيص ( تنبيه ) لولم يكن القولظاهرافي الحسوص ولا في السموم كأن قال صوم عاشورا،

(قوله لكن لما احتجا الى الترجيح الح ) لاتا مأمورون بالعمل لاعالة ولا مخلص الا الترجيح بخلاف المالم تكلف فيه بشيء فانه لاأثر لاجتهادنا فسه زيادةالمنائدةاتغالى (الركب) إن من اللفظ (إمائهمك ) باللايكون لهممني (وهو موجود) كمدلول لفظ الهذيان(خلافا للامام) الرازى في نفيه وجوده واثالا التركيب أعابصاراليه للافادة فعيث انتفت انتق فعرجع خلافه الى أن مثل ماذكر لايسمي مركبا(وليس موضوعاً) انفاقاً (و إمامستممل ) بان يكون لهمني (والحتارُ أنَّم وشوعٌ)

واجنف كل سنة فالظاهر أنه كالعام لأن الأصل عدم الحصوص اه شيخ الاسلام (قوله زيادة الفائدة) علة الافتتاح بتقسيم مطلق الركب مع أن القصودبالدات هوالبحث عن الركب الجبرى \* وحاصله أنه لما كان تقسيم مطلق للرك يجر آلى الكلام في الرك الحيري لكونه من أقسامه كان ذلك محسلا للغرض مع زيادة الفائدة ( قهله كدلول لفظ الهذيان ) يعنى ماصدقات مدلوله وهو لفظ مركب لامعنى له وفي هذا اشعار بأنحصار الهذيان في الركب وعدم انحصار المهدل في المنان قال الشهاب فان خص الهذيان بالناشىء عن تحو الرض فللمكاف وجهوالا فهي مستدركة فهايظهر اه وقد يقال على تقسدير تسليم اتحصار الهمل في لفظ الهذبان أن وجه الكاف أنها قد تحكون باعتبار الافراد الدهنية قاله سم (قهل فرجم خلافه الى ان مثل ماذكر لايسمى مركبا) أي لا الى نفيه من أصله اذ الامام لايتكر وجود لفظ ضم بعضه الى بعض ولامعني اه ولكن الاعتبر في التركيب الضم معالافادة فحيث انتفت الفائدة انتني التركيب رجع خلافه الى أن مثل ماذكر لا يسمى مركباو أما من لم يعتبر في التركيب الافادة فأطلق التركيب عليه كفره وقوله لايسمى مركبا أي كالايسمى مفردا فَهُو وَاسطة وعليه فالأقسام ثلاثة ( قَهْلُه وليس موضوعا ) قال السَجَال لافائدة للتصريم به لأن معنى المهمل تضمته اذ المهمل مالم يوضع لمعنى فيؤول الكلام الى الحسكم بأن عبر الموضو علمني غير موضوع لمن والأثائدة له كما الافائدة لقولك الانسان انسان لايقال صرحه ادفع توهم عودالضمير في أنه على المركب مطلقاً لا نا نقول تصور معنى المهمل بدفع هذا التوهم ويُعين أن المراد المستعمل اه وأقول جوابه أما أولافها حققه المولى سعدالدين في شرح قول المقائد حقائق الأشياء ثابتة من أن الشيء قديكون له اعتبارات مختلفة بكون الحكم عليه بشيء مفيدا بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات دون بعض كالانسان اذا أخذ من حيث انهجمهم ماكان الحسكم عليه بالحيوانية مفيدا واذا أخذ من حيث انه حيوان ناطق كان ذلك لغوا اه وبيان ذلك هنا أن المهمل أخذمن حيث انه لامعني الافيفيد الحكم عليه بعدم الوضع الأمن حيث انه لم يوضع لمعنى حتى يكون الحسكم المذكور لغوا والى ذلك أشار الشارح بتفسير المهمل بقوله بأن لا يكون له معى دون أن يقول بأن الريو ضع لعنى \* فان قيل لكر عدم الوضع لازم لكونه لامعني له ع قلت ازومه له لايمنع افادة الحكم به ألاتري أن قول القائل الانسان قابل للعلم فيه حكم على الانسان بالازمه ولا يسع أحداً انكار افادته ولا دعوى أنه لفو وقسد حما المهلى التفتازاني فبل تحقيقه السابق من أمثلة ما يفيدقول القائل واجب الوجو دموجو دمم أن الوحود من لازم واجب الوجود بلاخفاء وأمانا نيافها أشار اليه في قوله لا يقال الخ وأما ما أجاب به عنه فهو مدفو ع بأنه فد يغفل عن معنى المهمل أومعني الوضع فدفع التوهم ظاهروا ما الناف أن القصود بيان انتماء الوضع بالاتفاق بدليل اطلاقه وذكر الحلاق فها بعده وهذا الاتفاق ليس لازما لمغي المهمل فينبغي التنديه عليه لثلا يغفل عنه قاله مم \* قلت فياس ماهناعلى ماذكر والسعدومثل به فياس مع الفارق فان الانسان اذا أخذ من حيث انه جسم بكون الحكر عليه بأنه حيوان مفيدا لان الجسم يكون حيوانا وعرحيوان ولاكنتك الحال هنافان مالامنى اولا يكون موضوعاوغير موضوع حنى يكون الحكم عليه بعدم الوضع مفيدا وأماقوله فهومدفوع بأنه قديغفل عن معنى المهمل الخ فلايخني ضعفه وكذاجوا به الثالث والظاهر

( قوله في لفظ الهذبان ) الا ولى في مدلوله ( قول الشارح بأن لايكون له معنى) أي باعتبار مادته وقبوله فها يأتى وليس موضوعاأى باعتبار هيئته التركيبية اتفاقا بخلاف ماله معنى باعتبار مادته فان في وضرهبثته التركسة خلافا ذكره عدله والختار الجويه يسقط اعتراض الكال وتطويل الحواشي وأنما كان المختار ذلك لدلالة الميثات المتلفة على المائي الختلفة. بق أن السكليات من حيث انها مركبة هل لحاوضع غيروضعها مفردة ٢ الحقلاء تدبر إ قوله وقد جل المولى التفتاز إلى الخ) قال الخيالى وعبد الحكيم أن معناءان مانعتقدمو نسميه يو أجب إلو جو دقيو مو جو د في نفس الأمر لا انماهو واجب وجوده في نفس الأمرموجودفيه وحينثذ لايفيد فها نحن فيه شيثا

(قوله بانقصدالواضمالخ) يانمه أن يكون آلة الوضع جزئية والوضوع له كلى ولايضع بل مني كونه نوعيا ان يكون آلة الوضوع تقانون كلى والمنى بخصوصه كان يقول الواضع كل ففظ يكون بكيفية كذا فهو متعين الدلالة بنفسه على منى كذا وقد أو فحه السعد في التاويم (قوله وجملة الشرط) بناء على أن الحكم بين الجلتين وهو طريق الناطقة واختار والسيد والسعد على أن الحسكم في جملة الشرط والجزآه الشرط والجزاء بناءعلى أن الكلام قيد (قوله فان قيل و يخرج أيضاجمة الشرط الح) ظاهرهذا الكلام ان جموع (1.4) مجوعهما داخل في حــد

أى بالنوع وقيل لا والموضوع مفرداته وللتمبير عنــه بالــكلام قال (والــكلامُ ماتضمَّن من

الكليم ) أي كلتان فصاعدا تضمنتا (استادًا مُفيها مقصودًا للماته ) فخرج فير الغيد تحو رجل

بتسكلم بخلاف تسكلم رجل لان فيه بيانا بعد اسهام وفير القصود كالصادر من النائم والمقصود

لغيره كملة الموصول تحو جاء الذي قام أنوه فانها مفيدة بالضم اليه مقصودة لايضاح ممناه

الكلام عا تضمن كلتان فساعداوليس كذلك بل هوخارج عنه قطعا كمابينه عبد الحكم في حاشية الكافية حيث قال إذابس السند اليه والسند فيها كلة حقيقة وهو ظاهر ولا حكا إذلا يسبح التعبيرعن طرفيهاأىالشرط والجزاء بمفرد إذ القصود حينئذ تطيق الحكم بالحكم فتكون النسبة فيكل واحد متها ملحوظة تفصيلا لا يد فيها من ملاحظة السند اليه والمسند قصدا لا إجمالا فلا يسم التمبير بالغرد ومن عداظهر أن التعبيرعن الشرطية بهذا مازومالالكوليس تعبيراعن ممناه بل عما يازم ممناه اه (قول الشارح لان فيه بيانا بعدابيام) أي بيان الهدث عنه بعد أن أيهم لان العمل وطع لنسبة الى فاعل مامن حيث انه معين في التركيب مخلاف رجل تكلمفانه قسل ذكر الفعل لايطلب السامع سانه فانه لايطلبه الا لمعرفة من حكم علم

ولاطلاق الكلام على النفساني كاللساني والاختلاف ماقالهالسكمال فلافائدةلد كرقوله وليسموضوعا الامجردالايضاح ولو قابل المهمل بالموضوع لاستفني عن قوله وليس موضوعا (قولِه أى بالنوع) أى بان قصد الواضع بوضع فرد من أفراد الرَّكب الوضعُ لحقيقة الركب من حيث هي من غير نظر لأشخاص الركبات (قه أله والتصيرعنه بالسكلام) أي في الجمية والافن الماوم ان الركب أعم من الكلام لاعتبار الفائدة التامة في الكلام دون الرك اسدقه بنحو الاضافي وجهلة الشرط وحدها وكذا جهلة الجزاء (قهالهما تضمن من الكلم الح) هــــــ االتعريف الذي ذكره المصنف تبع فيمه إبن مالك في تسهيله قال السماميني في شرح النَّسْهِيل \* قان قلت صدقه أي قوله ماتضمن من الكلم على الاثنين متعلم وذلك لان من فيقولهمن الكلم لبيان الجنس فيانه أن يكون مدخولها وهو الكلم مفسرا لما والسكلم الها يطلق على ثلاث كالت فصاعدافاذن لايتحقق المكلام الاعند تحقق الكلم وهو باطل ع قلت لانسلم انهن تبيينية وانما هي تبعيضية وهي ومجرورها في محل نصب على الحال من الضمير السنكن في تضمن أي والسكلامشيء تضمن كاثنامن المكلم أي في حال كونه بعضا من الكلم فيمدق على الانتين قطعا أه من مم (قوله أيحو رجل يتكلم) قديقال لاحاجة لاخراج هذا لان الكلام في التراكيب الصحيحة لقة وهــذا فاسد لفة بناء على اته لايسم الأبتداء بالتكرة الآأن يجاب بأن فساده لايمنم الاحتراز عنسه \* فان فيسل و يخرج أيضا جِلة الشرط من الجلة الشرطية بلوجلة الجزاء منها بناء على أن الكلام عجوعهما \* قلت لا بل كلاهما فيه الاستاد الفيد بالمنى الذكور واعا يخرج ذاك بقوله مقصودا الدانه كافي الصلة بالفرق سم (قوله بخلاف تكاير جل الحي وجهماذكره من أن فيه بيانا بعدابهامأ نه بذكر تكلم بطران هناك متكامالكنه لابعلم أرجله وأوامرأة وبغة كررجل بين ذلك العاعل المبهم ونظر شيخ الاسام فعاذ كر والشارج فالفرق بين الثالين ال تعليله الذي ذكره مشترك بينهما كإيظهر التأمل فياتم أن يكون كل منهمامفيد الالعلى أن الرادى صرح بان الثاني للفهوم منه الأول بالأولى غيرمفيد وهو الأوجه اه قال سم وأقول ان سلم اوجه مه نظ وفينتهمافر ق أبداه المندى في حوائي الكافية يقتضى افادة الثاني دون الأول فانه قال جهور النحاة على أنه يجب أن يكون البندا معرفة أو نكرة فيها تخصيص لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الابمدممرفته والفاعل قدتخصص بالحكم القسمايه فلا بشترط فيه تعريف أوتخصبص آخر وفيه نظر لانه اذا تعصص بالحي كان بغير الحشي غير عصص فياز مالحكم على الشي وقبل معرفته \* والجواب أن النكرة تصبر بتقديم الخبر في حكم الخصوص قبل الحكم وذالث ان القصود من اشتراط التعريف والحكيم بأن بعد يو والحاصل أن المعول عليه الفائدة المفاو بذهذا غاية السعى في تصحيحه والميحمل الثاني على الحدر كاقالوا في شرأهر ذا ماب

لان المقام ليس له ( قوله وذلك لان المقصود من اشتراط التعريف الح ) لم يزد في هذا الكلام على أنه منذ المما لحكم يصعى السَّامع وأما قوله لأن الافهام قــد حصل فمنوع لأن النُّسكرة مخسلة بالافهام قدمت أو أخرت ﴿ والحاصل أن بعضهم جصل وجسة اخلال النكرة بالافهام عدم امغاء السامع وبعضهم جعله عسدم الافادة وعليمه الشارح وهو الرجمه إذ الافادة

معتبرة في نفس الكلام أسغى الساهع أولا كأ بدل له قو لهم بان نحو السهاء فوقتا مقيد وبه تعلم أن بيان الحشى كلام الشارس بهذا التوجيه غيرمستقيم وقسد يقال ان تعويل المشي أيضا على القائدة الا أنه جمل الامقاء شرطافيها وسبب الاصتاء هوالطريق الذي بينا به كالزم الشارح سابقا ألا أنه يحتاج لعناية في بعض كلامة ويشبه أن يكون جما بين القولين فندبر ( قسوله والاسم لم يوضع اصالة الح ) قال المضد الاسم لم يوضيع لافادة النسبة بل الدات باعتبار نسبة ويفهم منها النسبة بالمرض (قوله ولانه لا يازم الح ) أى في ذاته بقطع النظر من كوته عندهم وبه يتبدقم ما الحثي آخرا (قول السنف وهو المثنار) بازمه محة نفي كارمالله حقيقة عما تقرؤه وهوخلاف الاحماء كافي حواشي المقائد

فيامه حقيقة فيا اذا قال حاكيا له (وقالت المعرّلةُ إنَّه ) أى السكلام (حقيقةٌ في اللسانيّ ) وهو الهدو يجب تعمد لتبادره الى الأذهان دون النفسائي الذي أثبيته الأشاعرة دون المعرّلة (وقال الأشهريّ مَرَّة) انه حقيقة (في النفسائيّ ) وهو المعنى الثائم بالنفس الممبر عده بجب صدقات اللساني مجاز في اللساني (وهو الحفادُ ) قال الأخطل:

ان الكلام لني الفؤاد وأنحا ، جمل اللسان على الفؤاد دليلا

(وَمَرَّةً ) انه (مُشتَّركُ ) يين اللساني والنفساني لان الأصل في الاطلاق الحقيقة قال الامام الرازي والتخسيص في الحسكوم عليمه اصفاة السامع الى كلام التسكلم لان تنسكيره ينقر السامغمن استاع الحديث فيخل بالفرض وهوالافهام وعند تقديم الحكم لاينفر السامع من استاع آخر الكلام بل يصفي اليمه حق الاصفاء فبعد ذلك لو ذكر الحمكوم عليمه جهولا لايخل بالنرض لان الافهام قد صل باستاع الحديث فثبت أن تقديم الحكم بجعل الحكوم عليه في حكم المين فلا حاجة الى تعريف أو تخسيص أه فأن قلت يرد على هذا الجواب أنه لو جرى الجواز في تكلم رجل مجوازقام رجل مع انه لايجوز وامتناع نحو بقرة تكلمت عاحكمفيه على النكرة بحكم غريب في العادة مع أنه لا يمتنع وَيَمَكِنَ أَنْ يَجِابِ أَمَا عَنِ الأُولِ فِبالفرق بين الفعل والحَبر اذا كان اسها تسكرة بإن الفعل وضعاصالة لينسب الى غيره ولا يصلح الا اذلك فالسامع لاينفر عند ساعه لعلمه بأنه حديث عن الآتي بعده فينتظره ويصفى لساعه فيستفيد والاسم لم يوشع اصالة لينسب الى غيره ويصلح لان ينسب السه فالسامع ينفر عند ساعه لعدم تعينه لان يكون حديثا عما بعده مع تشكيره النفر عن الأصفاء المهفلا يستفيد وأماعن الثاني فبأن السامع وأن نفر عند مماعه لكونه مجهو لالكن اذاجا والحكم الغريب بعده رجع السامع الى الاقبال عليه والاصغاء اليه فيستفيد بخلاف مااذا جاء بمدالنكرة حكم ليس بغريب فاله يستمر انصراف النفس ونفرتها عن الاصفاء فتفوت الاستفادة فليتأمل أه منه (قوله في انه حقيقة فباذا) قال الشهاب اعا ثبتت الألف أي ألف ماحشوا لتركيب ذا مع اسم الاستفيام فليست موصولة أبحو عمادًا تسأل لكن الاستفهام لهالصدر فلم يذكر قبل حقيقة أه وأقول قال الدماسني فى شرح التسهيل قد صرح بعض التأخرين بإنهامن بين أدوات الاستفهام مخصوصة بجواز عمل ماقبلها فيها وأن كلام العرب على ذلك وقد ذكر الصنف يعني ابن مالك هذه السئلة في توضيحه الموصوع للكلام على مشكلات الجامع الصحيح واستشهد عليها بقول عائشة رضى اللهعنيا في حديث الافك أقول ماذا وقول بعض الصحابة فكان ماذافر اجه من هناك اه ذكره سم (قهله وهو الهدود با تقدم) قنيته أنَّ الساني مخسوص لنة بما تقدم لكن قال غير واحد ان الكلام لسَّة ما يسكلم به قليلاكان أوكثيرا الا أن يدعى انه بهذا للعني بجاز أو يكون الراد بقوله الهدود بماتقدم الهدود بعض أفراده عاتقدم أو يكون معناه اللغوى قداختلف فيه (قهلهالمجرعنه عاصدقات السائي) أي الافراد الخارجية من الركبات (قوله قال الأخطال الح) اعترض الاستدلال بذلك بانه ليس في قوله \* واعاجل اللسان على الفؤاددليلا ما يوجب ان اسم الكلام عندهم مجاز في اللفظى إذ اللفظى يتبادر عند اطلاق السكلام ولانه لا يانيم من كون اللفظي دليلا على النفسي أن يكون اطلاق الكلام على اللفظي مجازا سم، قلت لمل وجهه ان حاصل للمني الذي أراده الأخطل ان المقديه والمول عليه مافي الفؤاد والسان اتما يسرعما فيالفة اد وهمذا القدرقديوجب كونه مجازا فياللساني وانظرماالفرق بين قوله ولانه لايازم الح وبين ماقبله (قهأله مشترك) أى اشتراكا لفظيا كما هو صريح الشارح بعد ولم يتعرض للاشتراك المعنوى

(قول وهو أي كونه الخ) بازم عليه أزر اطسلاقي الكلام مرافرد يخصوصه جاز قال بشديم وهو خلاف الاجماع (قول المنف فالملسذكر المامية الح) في العاول في بحث الانشاء وهسو أي الاستفهام طلب صول صورة الشيء في النهن قال عبد الحكيم تبعا قسيد في حاشيتي القطب والمطول يش أن الطاوب بالاستفهام أي الفرض منه لامدلوله فان مدلوله أيضا حمولأمر فيالخار جعو تفيم الخاطب التبكلم وجود النسبة المتفهمة بوجودظلي لايترتب عليه الآثار لان السنفيم ليس غرضه من الجلة الاستفهامية الأأن محسل في ذهنه تلك النسبة اثباتا أونفيا ومجرد الحصول في الدهن ليس عاما بل العزاعاهو بقيامها بالدهن أللازم لحسولها فيمه فليس الطاوب بالاستفهام ألفهم ولا التفهيم بخلاف فهاين وعامين فالفرض منسه اتصاف العاعل بالحمدث المستفاد من جوهره ووقوعة على العمول لاحسول شيء في الدهني فان معناه أطلب منك

وعليه الحققونمنا . ويجاب على القولين عن تبادر اللساني بانه قد يكثر استعمال اللغظ في مناه الجازي أوفى أحدممنيه الحقيقيين فيتبادر الىالأذهان والنفساني منسوب الىالنفس بريادة ألف و يون الدلالة على المعظمة كافي قولهم شمراني للمظيم الشمر (وانما يَشَكَّأُم الأصوليُّ ف اللسانيُّ ) لان بحثه فيه لا في المعنى النفسي (فان أفادَ ) أي ماصدق اللساني ( بالوَ ضع طلبافطالَ ذ كر الماهية ) أي اللفظ الفيداهالب ذلك ( استفهام ) تحوماهذا (و) طلب (تحصيلها أوتحصيل الكف عنها ) أي اللفظ المفيدالدلك (أمر ونهي) بحوقه ولا تقعد (ولو) كان طلب تحصيل ماذكر ( من مُلتمس ) أي مساو للمطاوب منه رتبة وكا نه لبعد القدر المشترك بينهما والتسكليف في تحقيقه كأن يجعل أحد الأحربين من اللساني والنفساني وقدذكره غيره بارجحه الكمال ابن الهام في السايرة حيث قال ماضه: ثم لاشك في اطلاق الكلام علىمن قام به الحروف لغة امامجازا واماجفيفة وهو أى انه حقيقة أقرب لان المتبادر من نسكلمز بد ونحوه هو تلفظه فيكون مشتركا لفظيا أومعنو يا مشككا بناء على أنالكلام مطلقا أعم من اللفظى والنفسي وهوأى كونه مشتركا معنويا الأوجه اه أى لأن الاصل وحدة الوضع وكون الاطلاق حقيقيا مم (قهله ويجاب الح) حاصله ان مطلق التبادر ليس علامة الحقيقة بلعلامتها التبادر الحاصل بالصيغة والالانتقض بالتنادر الحاصل بكثرة الاستعمال لأنعوحد فيالحاز معأنه ليس بحقيقة وفي أحد المنيين الحقيقيين مع أن الحقيقة فيه لمتعرف به بل بالحاصل بالسيفة شيخ الاسلام. (قولِه لأن بحثه فيه) قال الشهاب هذا يشبه تعليل الشيء بنفسه لان تسكلم الأصولى هو بحثه .اه به وأقول جوابه لانسلم أن المراد بشكامه بحثه الذي هو اثبات المحمولات الوضوعات بل المرادبه ارادته بلفظ السكلام والمعنى وانمسا ير يد الأصولى بلفظ السكلام اللساني أي انمما يطلق لفظ الكلام لارادة اللساني لأن بحثه عنسه أي لأن غرضه اثبات محمولاتُه له وهسذا معني حسن قريب ﴿ بِنِي أَن يَقَالَ أَن يَحْتُهُ لاينحصر في ذلك لأنه يبحث عن الأدلة الشرعية وهي لاتنحصر في الألفاظ لان منها الاجماع والقياس وتحوهما وهذه ليست ألفاظا \* و يجاب بان الراد بان بحثه بالنسبة المكلام اللساني والنفساني عن الكلام اللساني لاعن النفساني كا أشار البه بقوله لاف المغني النفسي عد والحاصل ان المراد أنه فيافيه كلاملساني ونفساني أعما ببحث عن اللساني فلاينافي أنه يبحث عن غيرذاك من الماني كالاجاع والقياس مم (قوله أي ماصدق الساني) أشار بذلك الى أن تقسيم اللساني الى الأقسام المذكورة باعتبار ماصدقه لامفهومه (قوله فطلب ذكر الماهية) أي صفة أوموصوفة على وجمه التعيين لبعض أفراده أودون ذلك كاأجاب بذلك بعض الحققين عن الاشكال الواردعلي تعريف الاستفهام بماذكر وتقريره أن تعريف الاستفهام بأنه اللفظ المفيدلطاب

ذكرالماهية كايؤخذ منهسذا التقسيم غير جامع لان الاستفهام كايفيد طلب ذكر المناهية قديفيد

طلب تعيين فرد من أفرادها نحو من ذا أزيداً معمرو وقديفيد طلب وصف من أوصافها نحوهل استغنى

زيد وهل حمدالزرع (قول؛ أىاللفظ المفيد لطلب ذلك) قال الشهاب أنما حوله لذلك لفول المنن

الآنى والاف الاعتمل الصدق الخ فانه باعتبار اللفظ ولولاهذا اصح التقسيم هنا المفاد الساني منغير

حلجة الى تأويل اه ويفهم حينتذ من كلامالشارح ان الاستفهام اسم للكلام الفيد لطلب ماذكر

لأنه جمل الاستفهام من أقسام الكلام اللسائي وكذا يقال في بقية الأقسام وهسذا لايناني الحلاق

الاستفهام بمعنى آخر كطلب الفهم سم (قوله وتحصيلها أوتحصيل الكفعنها أمر ونهي) يدال

نهها واقعامليّ الا أن التفهيمُ لم لم يحم الجوامع – كى ) نهها واقعامليّ الا أن التفهيمُ لم لم يتحق الابحصول شيء في اللهور اقتضاء من حيث انه أز ولامن حيث انهمطاوب الشكام اه فقول الصنف فطاسة كر الماهية الح بيان لدلول اللفظ لاللمرض منه

تعصيل ماهمة ذكركذا لامجردالخ) يعنىأن الأول المطاوب به تحصيل ماهمة ذكرمن حيث الهاماهية يخلاف الثانى فانالطاوب فينه ليس تحصيل ماهنة ذكرموزحث انهاكتلك مِل المطاوب الذكر من حبث تعلقه عاهبة أخرى فاندفع ما يتوهم من أن ذكر ماهية كذا ماهية أيضاً فليتأمل (قسوله و يعدقعليه الخ) فيهان الكف المدلول الحرف معتاه كفء كذا وهو معنى حرفي ملخوظ بتبعية الغير ولذا قال الصنف أو تحصيل الكف عنها ولم يقتصر على تحصيل الكف بخلاف الكف الدلول عليه بكف ولومع قولك عن كذا لان تعلقه بالفسير جاء من المتعلق فكبف يصدق أحدهماعلى الآخروقلاس تحقيقه عن عبد الحكم و به ينحل اشكال هذا الوضع (قوله تسمية مثل هذا اللي أنت خيسر بأن السمر أمرا الصيغة كافيالشارح دون الطلب فلا اشكال بوجه (قولهمنها أن الحبرالح)قال السعد في حاشية العفد فسادذتك واضم قال بعض حواشيه لأنه لمينقل أن السدق والكذب

(وسائل ) أى دون الطارب منه رتبة فان الفظ الفيد قد التصنه ما يسمى أمر او نهيا وقبل لا بل يسمى من الاول المجاوز الله و الله بل يسمى من الاول الهما و من التاق و الله و أشار الممنف الى هذا الخلاف بقو ( والا ) أى وان ام يضم بالوضع طابا ( فنسبه " وانشائه ) أى يسمى بحل من هذين الاسمين سوا الم يقد طابا أمهو أنت طائل أم أفاد طلم الالالهم بالترجي محموه ليت الشباب يدود و ولدل الشأن يعنو مى ( و مُحتّم أهما ) أى الصدق و الكذب من حيث هو ( الخبر " ) وقد يقام بصدة أو كذبه لأمور خارجة عنه كاب إلى

فيه نحو فهمي كذا لان فيسه طلب تحصيل ماهية التفهيم لاذكرها فهو ذاخسل في تعريف الأمر خارج عن تعريف الاستفهام وكذا محو اذكرلي ماهية كذا لأن فيه أيضا طلب تحصيل ماهية ذكر كذا لامرد دُكر ماهية كذا نم رد عليه نحو اكففائه أم ويسلق عليه حمد النهى وهو طلب تحصيل الكف عنها دون حد الأمر وهو طلب تحصيلها فلا يكون حد الأمر جامعا ولاحد التهي مانعا ونحو باز بد فانه يفيد طلب تحصيل الماهية لاتهم قدفسروا النداء بطلب الاقبال فهوطلب تحصيل ماهية الاقبال مع انه ليس بأمر ولانهي . ويجاب عن الأول بأن الحدود الضمنية كالمستفادة من التقسيم لا يتوجه علها الواخذة عِثل ذلك . وعن الثاني بأنهم تسمحوا في تفسير ألنداء بطلب الاقبال لأنه لازم معناه والداقال فيشر حالمدة فانه أى النداءوضم لتنبيه المخاطب و يلزمنه طلب الاقبال اه سم يه قلت قديقال ان تحواكمف يفيد طلب تحصيل ماهية الكف فهوداخل فيحدالأم . وفيه ان النهي كذلك اذفيه طلب تحصيل ماهية الكف اذ المكلف، في النهى الكف كانقدم فلا يثبت الأمر متميزا عن النهى الاأن يقال ان النهى طلب تحصيل ماهية الكف عن ماهبة أخرى بفير لفظ تحوكف والأص طلب تحصيل ماهنة الفيعل أوتحصيل ماهية الكف عنه للفظ تحوكف نقرينة ماحرفي تعريف الأحر، والنهى ولا يخفي مافيه من التكلف (قهله وسائل) أي دون الطاوب منه رتبة تسمية مثل هذا أمرا حقيقة مع تمر بف الأمر بأنه اقتضاء الفعل أقتضاء جازما غيرظاهر اذلايظهر فيهالجزم فيسؤال العبدريه خصوصا مع ملاحظة انالتوعد بالمذاب من خاصبة الجزم على ماتقدم في عله واعما يظهر هذا بالنسبة للخلق لكن يبقى الكلام فيأن السؤال منسه تمالى بلفظ الأم كاغفرلى من أي الأقسام الذكورة فان خرج عنها كان التقسيم إغير حاصر فليتأمل قاله سم (قوله تنبيه وانشاء) أي لأنك نبت به غيرك على مقصودك وأنشأته أى ابتكرته من غير أن يكون موجودا في الحارج نقله سم عن بعضهم (قهله أم أفاد طلباباللازم) كالتمني والترجى قال الشهاب فيه يحث من جهة التمني وأما الترجي فقدمشي في للطول على أنه الاطلب فيه وأعاهو ارتقاب شيءلاو ثوق بحصوله آه 🚁 وأقول اختلفوا فيالتمني فمتهممن قال انه لطلب التمني ومنهمن قال انه لحالة نفسانية يلزمها الطلب فساذكر والشارح كالمسنف أحدقولين فسامعني البحث قاله سهر والحالة النفسانية هي التلهف والتحسر على فواته وذلك يستلزم كونه مطاو با لوأمكن (قوله وعتملهما الحبر) يخرج منه أن الحبر ما يحتمل الصدق والكنب أوكلام مركب يحتمل الصدق والكذب وقد اعترض على هذا التعريف بأنه يستازم الدورانالصدق معرف عطامة نسبة الحبرالواقع والكنب بعدم مطاعة نسبته للواقع الد وأجيب بوجوه منها ان الحبر الاصطلاحي يعرف بالصدق والكنب النفويين والصدق والكذب الاصطلاحيين بالحير اللفوى ومنها أن همذا انما يرد على من فسر المسمدق والكذب عاذكرأما لوفسرا بمطابقة النسبة الايقاعية والانتزاعية الواقع وعدم مطابقتها الواقع فلادور سم (قولهمن حيث هو) أي بمجرد النظر الى مفهومه أي بمجرد أن يلاحظ انه نسبة شيء اليشيء

(قوله الذى وضع الفقط له) أى لفقط خبر وذلك المفهوم هو ماله نسبة اطابقه أولا (قوله ولم برد أن فهم المنوالح) لأن فهم المؤيمتاج الدالسة والدالسة والدالسة والمستوره من حيث أنه معناه أد قد يقع الاختسان في أن همنا العمني هو معناه أو ذلك كاهد واضح (قوله ولا يتوجه حينات الغم ) لان المتبدل أبحا هو معنى القردات كمان عنسه الناطقة أداة وعنسه النحاة كلمة أومعنى التركيب لمن لامن حيث منهوم الخبر بل من حيث أن هذا التركيب معناء كذا في هذا الاصطلاح دون ذلك وهل كل حلى على المتحدل أعنى باشمل الصدق والكنب وقوله فان حال هو عتمل الصدق والكنب وقوله فان حال على المنافق الكنب وقوله فان المنافق المنافقة الم

## (وأَبَى قومَ تَمْرِيفَهُ

مع فعلم النظرعن اللافظ والقرائن الحالية والقالية بلعن خصوصية الحبركذا عبر بضهم مم (قهله وألى قوم تعريفه الخ) فى الفوائد الفيائية وشرحها لشيخنا الشريف ماينبغي ايراده لحسن تلخيصه وايضاحه المقامةال:فالحبرتصوره أي تعقل الفهوم الدئي وضع اللفظ له من حبث هوضروري لايحتاج الى نظر وفكر ولم يرد أن فهم للعسني من اللفظ أوتسو ره من حيث انه معناه ضروري كذا حققه العلامة ولايتوجه حينئذ انهمما يتبدل بتبدل الاصطلاح فلايوصف بالضرورة فان الحكم علىذات المني القرر وضروريته فيالمذهبالأصح فان قيسل اذآ عرف الشيء بالبداهة فبداهته بديهية لاتا اذا التفتنا الى حسوله نعرف انه بفير نظر فلاوجه لاختلاف الجهتين ولاللاستدلال وكذا كل كسي. أجيب إنا نجد صورا لاندري كيف حسلت وذلك لأن النفس قد تحصل علوما لا نلتفت الى كيفية مسط حسولها حتىانا اختلطتوطالتالمدة التبسءليها فيبضها كيفية الحصول . واحتج من قال بنظرية الحبر بأنه لوكان بديهيا لما اشتغل العلماء بتعريفه قيل لأنهضاهم وقيل لأن العرف هوالوصل بطريق النظرفلا يكونالمرف الانظريا ويمكن الجواب وجهين : الأول ان الشيء قديكون بديهي الكنه نظريا منوجه فيعرف تعريفا حقيقيا بالوجهالنظرىمن غمسيرمحذورفيجو زأن يكون تعريف الحبر تمريقا بوجوءنظرية معبداهة السكنه ومانوهممن أن الأمرالاعتباري لأيعرف لاوجه له . الثاني ان البديهي مالاعتلج الى نظر لامالا يمكن حسولهمنه فلم لايجوز أن بحصل بديهي خفى عن نظر بحد أورمم فله طريقان يختار المرق أحدهما ثعلها . وأجاب المنف أن تعريفه ليس تعريفا حقيقيا براديه تحصيل عهول لثلايلزمه اذكر بلهو بديهي وتعريفاته تنبيهات براد بهاالالتفات اليمناعة ليصدق بأنه المراد بلفظ الجرفتكون تعريفات لفظية لاننافي البداهة وكذا الطلب ضرورى تسوره طى الأصبح بأقسامه أيمم أقسامه الحسة الآتية من الامروالنهي والاستفهاموالنداء والنمي اله بتلخيص واختصار كثيرلهمات ونفائس ءثم استدل على مداهة الطلب والحبر بان كلامن أهل التمييز بلااحساج الى نظر بميزيين الحبر والطلب

اذا حلت النفس باله كسب والتفتء النفس البها عرفت بمجردالتغانبأ البها انهابنيركسيفيكون بديهية كل بديهن غنية عن الاحتجاج علماوكذا كمبية كلكس فجوابه الح ما في الحاشية ويقوله والتفتت النفس الؤاندفع مافي المضدمن أن المدعى ان تصور ماهية **الخب**ر ضرروى وكون العسل ضروريا كيفية لحصوله وانه يقبل الاستدلال عليه والذي لايقبسله هونفس الحصول الذي هو معروض الضرورة فانه عثنع أن يكون حاصلا بالضرورة و بالاستدلال لتنافيهما يد وحامسالأن ضرورية

تسورها أوضدين ما لاتناق كبينة التصديق بون كذا (١) التصديق أوالتصور ضروريا لتفاير محليالفسر و رة والاكتساب (قوله كاروجه لاتختلاف الجهتين) أى التالين بالكبينية والقاتلين بالضرورية (قوله أجيبلغ) حاصله ارتذاك مسام لوالتشت التفس لكيفية حصول كل علم وذلك محتوع فاته كثيرا ما يحصل لما عام ولانتفت الى كيفية حسولها (قوله الى كيفية ضبط الحلم اللهوت خلف ضبط كافي الذين أو تقديمه على كيفيه (قوله فيرون من عاحقيها الربعه) بأن تجلل تابح الديمة تعربها الموجه مران الأولام أولا و بالبالت هو فوالوجه لأن الوجه. في التصور بالوجه متصور قصاء ومقصودتها على عكس وتحالوجه (قوله وماتوجم مران الأمم الاعتبارى لا يعرف الحيل الربعة على المنافق المنافقة المناف

<sup>(</sup>١) توله(بون هكذا الخ) هكذافي الاصل.وهي غيرمفهومة

(قول الشارح لأن كلا من الأربعة سرورى) أى تصوره ضرورى فلا حاجة الىمايشيد تسوره وهو التعريف. وأعما كان ضرور يا لوجين :أحدهما ان كل أحديهم انهموجورة أولى أن يكون لوجين :أحدهما ان كل أحديهم ان تكل أحديهم ان كل أحديهم ان تكل أحديهم ان تكل أحديهم ان تكل أحديهم ان تكل أحديهم النخب والمسابقة على المستورك ا

انه ليس غيره وليسغيره كالملم والوجُودِ والمدم) أى كما أبوا تعريف ماذكرقيل لان كلا من الأربعة ضرورى سلبخاص فيتوقف تعقله عسلى تعقل السلب المطلق بأقسامه فيعرف انكلا منهما نوح مغايراللآخر ويوردكلا فيموضعه ويجيب عنه بمسايطا بقهحى الدى هو عدم مطلق لا يعقل الصبيان المميزين ومن لايتأتى منه النظر كالبله اه مم (قول كالملم والوجود والعدم) قدد كر المصنف في المقدمات الحلاف فيأن العلم ضروري أونظري وفيالموآقف وشرحه قبل انه أيالوجود بديهمي الابعد تعقل الوجو دالطلق تصوره فلابجوز حينئذ أن يعرف الا تعريفا لفظيًا \* وقيــل هوكسي فلابد حينتذ من تعريفه لكونه مضافا اليه فيلزم وقيل لايتصور أسسلالابداهة ولاكسبأ والمتارانه بديهي والمنكرلة أي لكون الوجود بديهيا الدور والجوابان تصوره فرقتان الاولىمن يدعىانه كسى محتاج المهمرفة والثانية من يدعىانه لايتصور الوجود أصلالا بداهة بتميزه عن غيره في نفس ولا كسبا بل هو ممتنع التصور و بسط حجم الفرق الثلاث ثمقال ثم من قال بانه أىالوجود يعرف الامر لابالط بتميزه عنه حقيقة لكونه كسبياعنده ذكرفيه عبارات: الاولى انه أى الموجود هوالثابت الدين والمسدوم هو حتى بحسفى صوره تعقل المنني العين وفائدة لفظةالعينالتنبيه طيأن المعرف هوالموجود في نفسه والمعدوم فيتفسه لا الموجود السلب المفضى الى الدورولأن فى غيره والمعدوم في غسيره والاماهوأعممنها ، الثانية انه المنقسم الىفاعل ومنفعل أيمؤثر ومتأثر سلم فالسلب والايجاب غير أوالمنقسم الى حادث وقديم والمعدوم مالا يكون كذلك . الثالثة مايعلم و يخبرعنه أي يصح أن يصلم المدم والوجود كذافي ويخبرعنه والمعدوم مالايسح أن يكون كذلك فهذه العبارات تعريفات للوجود ويعلمهاتعريفات لواقف وشرحه قالعمد الوجود فيقال الوجود تبوت العبين أومابه ينقسم الشيء الى فاعلومنقمل أو الى الدث وقديم أو الحكم قوامومعنى التميز الح فيه أن التميز عبارة عن الجهور يعرفون معنى الوجود والموجود ولايعرفون شيئا عماذكر في هذه العبارات وأيضا الثابت يرادف الانكشاف والتحل عند

النمس والمكي المذكور لازمة (قوله هوالموجود في نصحه الج) فحن الثابات المين المناصود النبره والمعلوم عن غيره اله الذى باستمينه ونفسه فيشمل الجود في نفسه المناصود المناصود ونفس والمعلوم عن غيره اله يتن المناصود ونفس والمولوم والمعلولية النمر والثاني المناصود والمناصود والمولم والمعلولية النمر والثاني الناصود والمناصود والأول هوالمعلولية النمر والثاني الانفساك المناصود والأول هوالمعلولية النمر والثاني المناصود والمناصود والمناصود والمناصود والمناصود والمناصود والمناصود والمناصود أعضا النحق أيضا (قوله أوما الهي المناصود المناصود المناصود والمناصود والمنا

(قوله والناعل منوجودانج) في كون الوجود مأخوذا في مفهوم الفاعل والتقعل خفاه نهم انهما لايكونان الاموجودين (قوله قرع المكان الموجود) والإخبار والامكان ليزيناق بشيء الاباعتبار وجودها فقسه أووجوده انبره في كون معناه امكان العلم والإخبار والامكان ليزيناق بشيء الاباعتبار وجودها فقسه أوجوده انبره في كون معناه امكان وجودها (قوله الناسب المناسب الم

فلا حاجة الى تسر يتموقيل لمسر تعر يقه (وقد ُيقالُ الْإِنْشَاماً) أَي كلام (يَمْسُلُ مُمَالُولُهُ فَ الطَّارِجَ بِالـكلام) عمراً أسطالق وقم فان مدلولهمن إيقاع الطلاق وطلب القيام يحمسل بعلا يفير وقو له بالسكلام من اقامة الظاهر مقام المضمر للاينمات فالانشاء بهذا المسمى

الوجود والديوت الوجود فلايسح تمريفه في تمريفها والفاعل موجوده أتر في النبر والنفل مرحوده أتر في النبر والنفل مرحوده أثر في النبر والنفل مرحوده أثر في النبر والنفل مرحوده أثر في النبر والنفل تمريف الموجود وصمة السم والاخبار فرع امكان وجودها فالشريف بهما أيضا دورى اله سم رقم المكان وجودها فالشريف بهما أيضا دورى اله سم الحارجة بالمكان تمريف المحارجة بالمكان تمريف المحارجة بالمكان موالحبر خلافه الح) اعلم أن معل الغبر والذياء بالمحالط المحارفة بالمكان والمحارجة بالمكان والمحارجة بالمكان والمحارجة بالمكان والمحارجة بالمكان والمحارجة بالمكان المحارجة بالمكان والمحارجة بالمكان المحارجة بالمحارجة المحارجة المحارجة المحارجة المحارجة المحارجة المحارجة المحارجة المحارجة المحارجة بالمحارجة المحارجة المحارجة

ان ما يفهم من القضية من الثبوت في نفس الأمر غير مطابق لنفس الاثمر ولادلالة للقضية على ذلك أيضا فالقول بأن الصدق مفهومالقضية مؤول بأن الراد متعلقه ثم انك تعلم انه ليس في الخارج الاز يد وصفته كالقيام وليس هناك ثبوتكذا لكذا اذهو أمر انتزاعي فقطكا يدل عليه قولهمان الخارج ظرف لنفسها لا لثبوتهافالدى في الخارج منشأ الانتزاع وحنئذ فالقول بأن النسبة الدهنية حكاية عن نسبة خارحية مؤول أيضا و يه

ينلير أن التغار بينهما بالدات فان الحكاية هي نفس مفهوم النفسة والهكي عنه مصداقها والنسبة في الحكاية دون الهكي اللهم الأأن مرادهم بالنسبة الخارجية نسبة تنزع عما في الخارجية فلم النظر عرد لانتخار بالموقع المهم بالمراد من كلامهم بالراح مصرورا يخالافه (قوله على مورد قدينة) هي الايفاع أوافران إراح مصرورا يخالافه أوقوله على مورد تقالد المنافرة المن

(قوله والنغاير الاعتباريكاف) قدعرفتأن الثفايرعليه أيضاحقين (قوله و بهاعترف الحقق) أي السيد \* واعارأن الفاضل عبد الحكيم قال ماوقع فيبعض العبارات منزأن مدلول الحبر الوقوع واللاوقوع فالمرادفيهمن حيث حصولهمأ فىالنهن فيرجع للايقاع والانتراغ والخلف لفطى 🚁 بقى أن قول الامام عبدالقاهر لادلالة از يدمنطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق از يدينيني حماء على ذلك أيصافالراد نبوت الانطلاق من حيث قيامه بالذهن ويؤ يدوقه ل السعدان الخبر بدل على نسبة قائمة بالذهن وقول عبدالقاهر نفسه كانقله السعد عنه في حاشية العصد اله لادلالة للخبر على وقوع (١١٠) النسبة وأعابدل على حكم الخبر بالوقوع واللاوقوع فتدبر (قوله بدل على ثبوت نسبة الطلب) أى للتكلم ( قوله موضوع لنسبة الطلب)

أعم منه العني الأول لشموله ماقبل الأول معه (والخبرُ خلافه) أي ما يحصل مدلوله في الخارج بغيره (أى ماله خارجُ صدق أوكذب) محوقام زيد

الاضافة ببائمة قال السعد مدركة مفهومة من اللمظ أن طائف في الكيفية مافي الواقع لذاته معرقطع النظرعن كونها مدركة فيا نقل عنه على الطول فصدق والا فكنب والتفاير الاعتباري كاف في المطابقة وبه اعترف المحقق في الأصول الا أن لأشك أن النسبة في الخر فيه تكلفا فظهر صحة حمل الحكم على الايقاع والوقوع اه . وفيه تصريح بأنالراد بالصورة هي ايقاع النسبة واتراعها الدهنية هو الايقاع والانتراع وانها مدلول الحبر وهذا أي آنها مدلول الحبر موافق لقول الصنف وفي اضرب مشالا طلب ومدلول الخبرالحكم بالنسبة وأنالطا بقةممترة بين الحكرو بين الوقوع واللاوقوع سواءأر يدبالحكم الايقاع والانتراع أوالوقوع واللاوقوع وأن التغاير بين المتطابقين حقيق على الأول اعتبارى على الثاني ثم قال \* فان قيل اضرب مثلا مدل على ثبوت نسبة الطلب أيضا عان تحققت كانت صدقاو الاف كذراع قلتهو موضوع لنسبةالطلب لالمايبين ثبوتها ليدل على الثبوت بالدات الا أنه يستلزم خبرا وهو أنالضرب مطاوب فيدل على نسمة تحتمل المطابقة لاائه بالدات يدل على صورة تحكي ثبوت نسبته فافهم اه وحاصل الجواب أن الحبر موضو علصورة نيين نبوت النسبة وتحكى ذلك والانشاءموضو علنفس تلك النسبة وقال الحفيد فحواشي التلخيص تحقيق الفرق بين الحبر والانشاء أن الحبر تقصد فيهمطابقة النسبة المفهومة للخارج بخلاف الانشاء والافكل من الأمر والنهى يدل على نوع طلب محصوص فادالم يكن في نفس المتكلم هذا النوع بل مايقابله يلزم أن يكون كاذبا وان كان كذلك يكون صادقا لكنهم اعتبروا الصدق والكذب باعتبار مطابقة النسبة المفهومةالخارجوعدمها فتأمل اه واذا تقرر هذا فيمكن أن يحمل كلام الصنف والشار حطيماحققه شبخنافقول الصنف الانشاء مايحصل مدلوله في الحارج بالكلام أيمالا بكون حكاية النسبة الواقعية بين طرفيه فقوله اضرب مدلوله نسبة طلب الضرب لاماهو كنابة لها وقوله بحصل به أي هو القصد منه وقوله لا بعيره أي على وجه أن يكون مدلوله ماهو حكامة عنه فلا ينافي أنه يتحقق بدونه وقوله أي مايحصل مدلوله في الخارج بغيره بحمل على أن المراد يمدلوله مضمونه الذي هو وقوع النسبة الحكمية على ماأشار اليه بعدعل أن يكون مدلوله الحقيق القصوديه حكابة ذلك المضمون وقول الصنف أيماله خارج صدق أوكذب أي مايكون مداوله حكاية النسبة الواقعمة بين طرفيه وينبغي أن يراد بالحارج الحارج عن اعتبار العتبر حتى يشمل الدهنيات وقول الشارح أى مضمونه من قيام زيد أىمن وقوع قيامه وكلامه يفهمماتقدم نقلهفىكلامشيخناعن المحقق قي الأصول من أن الطابقة بين الوقوع واللاوقوع منحيث كوتهمفهوما من اللفظ وبين ذلك باعتمار الواقع وقطع النظر عن كونه مفهومًا من اللفظ فليتأمل اه سم ( قوله أعم منه بالمني الأول ) أي وهو مالاعتمل الصدق والكنب مالايفيد بالوضع طلبا وقوله لشموله أي الانشاء بهذاللعني ماقبل

فأن

كسيغ العقود فاتها لهائس غارجية توجد بهذه الصيغ وليست لها نسبة محتملة لان تطابقها

الضرب ( قوله الا انه

يستلام خبرا) أي فدلالته

عليه عقلية لا وضعيه

والسكلام فيا وضع له لا

ما يلزمه عقلا صرح به

العضد ناقلاعن المتمد

(قوله (١) لنسبة الانشاء

خارج تطابقه أولا الح) قال

عبد الحكيم على المطول

السكلام ان كان لنسبة

خار ج تطابقه أولا أي

يحتمل ان تطابقه أولا

طاعه فخبر وان لم مكن

كذلك بأن لايكون له

ارجأصلا كاقسام الطلب

نها دالة على صفات نفسية

ليس لها متعلق خارجي أو

يكون له خارج لكن لايحتمل

الطابقة واللا مطابقة

<sup>.</sup> ــ المدلولة أولا نطابقها اه و به تعلم بطلان هداالكلام فانأرادنسبةالطلبالىالمسكلم كإهوالفهومين كلامه الآفي فليس كلامنا الناول عقلي لاوضعي (قوله يلزم أن يكون كاذبا) ان كان لخالفة اللازم المقلي فليس ممانحين فيه وان كان لمخالفة المدلول الوضعي فلبس عكاية عن شيء حتى يكون كذبا تدبر

<sup>(</sup>١) هذه القوله لم توجد منسخ المناني التي بأيدينا اه مصححه

(فول)الشارح أى مضمونه من قيامز بد) فيه اشارة الى أن الوجود خارجا منتأ انتزاع النسبة لاهى وقد مر (قول)اشار جوهو عمدل) أى ذلك النسون عشمارًا والحبر تكن لامن جهة الدلائلانه يدل على العدق ( ( ۱ ) ( (قوله بخلاف الحبر) فيه أنه أيضا حاصل قبل

الأخبار والحكم المستفاد من الكلام حكاية عنه لكر لو جعل الحبر حكاية عبن الحكم وكان ان طابقه يكون صادقا والا يكون كاذبا لكان مخالفا لمقهب المنف الدي هو مذهب الجمهور الذي حكاه بقوله ولامخرجله الخ إذلامتبر فيه مطابقة المضمونالخارج ولو خالف حكم المتكلم الدهني كما سننه علسه الصنف بقوله وموردالمدق والكثب النسبة يدوالحاصل أنمدلول الخبرهو الحسكم بالنسبة ومناط الصيدق والكذب ليس هوموافقة الحكم أومخالفته إذليس مذهب الصنف والجمهور بل ليس مذهب أحد إذ الحكم غيرالاعتقاد الذي اعتبره الجاحظ وغبره وان كان الاعتقاد يستال مالحكم إذالماقل انما يمتقدما يحكم به وانما للناط هو موافقة متعلق الحسكموهو النسمة لمضمون الحبر الحارحي وللمدرالشارح هذا الامام حيثقال عندقول المنف صدق أوكذب فان مضمونه الجوعندقوله ولا مخرج له الخ أى للخدر من حبث مضمو ته لاته في سان المدق والكذب الذي

فانمداولهأيُمضمونه من قيام زيد يحصل بنيره وهو محتمل لان يكونواقما في الخارج فيسكون هو صدةاوغيرواقع فيكون هوكذبا (ولامَخْرَجله) أى الخبرمن حيث مضمونه (عَنْهُما) أى عن الصدق والبكنب (لآنه اما مُعالى يق للخارج) فالصدق (أولا) فالكنب (وقيل بالواسطة) بين الصدق والكَّنْبِ (فَالْجَاحِظُ ) قَالَ الْحُبر (المَّامُطَا بِقُ ) للمُخارج ( مع الاعتقادِ ) أَى اعتقاد المخبر الطابقة (ونفية) أى نفي اعتقادها بأن اعتقد عد مها أولم يعتقد شيئا (أولا مُطابقٌ) للخارج (مع الاعتقاد) أى اعتقاد الهنر عــهم الطابقة (ونفيه) أي نفي اعتقاد عدمها بأن اعتقدها أو لم يمتقد شيئًا ( فالثاني ) أي ماا تنى فيمه الاعتقاد المدكور الصادق بصورتين ( فيهما ) أي في الطابق وغمير الطابق وذلك أربع صور ( واسمِطَةً ) بين الصعف والكذب والأول وهو ما معه الأولهوماأفاد بالوضع طلبامعه أيمع الأول فنحوقم انشاء على الثاني دون الإول لافادته بالوضع طلبا يخلاف أنشطالق فانه انشاء على الأول كالثاني فقامثل الشارح للانشاء على الثاني وقول الشارح أى ما يحصل مداوله في الخارج بغيره كل منه ومن قول الصنف أي ماله خارج صدق أو كذب تفسير لخلافه لكن تفسير الشارخ بالحقيقة وتفسير الصنف باللازم وقوله ماله خارج ماخير مبتدا محذوف والتقدير والحبر ماله خارج وجملة له خارج نمت لما وقوله صدق أو كذب نمت أيضا لماكا يفيده حمل الشارم (قوله فان معلوله أي مضمونه الح) أنسا فسر للعلول بالمضمون الذي هو النسبة لالمطكم الذي هو الدلول حقيقة على ماسياً تى لان النسبة هي التي تحصل بنير. بخلاف الحكم فانه لايحصل الا به أه سم (قوله وهو محتمل الح) ضمير هو يعود على الضمون وهو قيام زيد وقوله فيكونهو أىقامز بد الدىهوا لحبر وأبرز الضمير فيكون الثانية في الوضعين لعوده لعبر ماعادعلبه ضمير الأولى فيهما فان الضمير في الأولى يمودعلى الدلول وفي الثانية على الكلام (قوله ولا مخرج له) أى ولا خروج له فهو مصدر وقوله من حيث مضمونه أى الذي هوالنسبة لامن حيث مداوله الدي هو الحميم على ماسيَّاتي وقوله لانه أي الحبر من حيث مضموته وهذا ظاهر فيا نقدم عن الهقق في الأصول ويوافقه ظاهر قول الصنف الآتي ومورد الصدق والمكذب النسبة التي تضمنها ليس غير كَمَاتُم في زيد من عمرو قائم وان أمكن تأويله بما يوافق ماتقسم من تحقيق شيخنا وقوله فالصدق أى فأغبر الصدق وليس المي فالماليقة مي المدق لما تقدم من أن المدق والكلب في عبارة المسنف وصفان تنفس السكلام مع (قه له فالجاحظ قال الحبر امامطابق الخ) حاصله ان الصور ست لا ته اماما ابن للواقع منم اعتقاد الطابقة . واما مطابق الواقع مع اعتقاد عدم الطابقة . وأما مطابق للواقم مع عدم اعتقاد شيء فهذه ثلاث صور مع الطابقة الواقع أولاهاصدق والانتتان مدهاواسطة واماغيرمطابق للواقعهم اعتقادعه مالطابقة واماغيرمطابق للواقع مع اعتقاد الطابقة واما غير مطابق للواقع مع عدم اعتقاد شيء فهذه ثلاث أيضا مع عدم الطابقة للواقع أولاها كذب والثنتان بعدها واسطَّةً فَقُولَ الصنف فالثاني فيهما أي قولنا ونفيه في جانب الطأبق للواقع وفي جانب غيرالطابق وقول الشارح والأول أي ماقبل النفي وهو الطابق الواقع الذي هو قبل النفي الأول وغير الطابق الذي هوقبل النفي الثاني به وحاصله أنماقبل النفي في الأول هوالصدق وماقبل النفي في الثاني هوالسكذب وماتضمنه النفى الأول وهوصورتان وماتضمنه النفى الثاني وهوصور تان أيضا كاقرر واسطة والصدق والكذب مركبان كا عامت ( قول أو لم متقد شيئا ) أي كالشاك واستشكل بأن الشاك لاحكم

مناطه مطابقة للضور للخارج لامطابقة الحكم للخارج وإغار بجمل للطابقة بين الحكيموا نخارج كامرعن الصفوى لان مرجه الىمطابقة الشعاق للخارج كانزمها عليمما يقالوالا كان مذهبنا لم يقل به أحد فليتأمل (تولهم كبان) كتب القويمصرحة بأنه أى الاعتقاد شرط لاجزء الاعتقاد الذكور في الطابق الصدق وفي غير الطابق الكذب (وغيرُه) أى غير الجاحظ قال (الصدقُ الطابقَةُ) أى مسدق الخير مطابقته (المحتقاد الحمير طابقَ) اعتقاده (الحارجَ أُولًا والطارجَ أُولًا (فالساذجُ) بفتح وكذيه عدمهُما ) أى عدم مطابقته لاعتقاد الهنبر طابق العقاد، الخارج أولًا (فالساذجُ) بفتح الدال المحجمة وهو ماليس معه اعتقاد (واسطةُ) بين الصدق والكذب طابق النخارج أولا (والراغيبُ) قال (الصدقُ الطابقةُ المخارجيةُ مع الإعتقاد على الحاج قال الجاحظ (فان فقدًا) أى الطابقة الخارجية واعتقادها في مجموعها بان فقد كل منهما أو أحدهم (فنه كذبُ ) وهو منافقة فيه كل منهما أو أحدهم (فنه كذبُ ) وهو (منه منافقة فيه كل منهما أي عدم اعتقاد من (و) منه (موسوفُ إمها) أى بالصدق والكذب (يجهتقادةً والخارج وبالكذب من حيث انتفت واعتقادها يوسف بالصدق من حيث معابقته لين الصدق والمكذب من حيث انتفت

منه ولا تصديق بل الحاصل منه تصور مجرد فلفظه بالجلة الخبرية ليس بحبر . ورد بمنم أن تلفظه بها ليس بحبر بل هو خبر وان لم يكن منه كم ولاتصديق عمني انه لم يدرك وقو والنسبة ولاوقوعها شيخ الاسلام (قه أبه وغيره) أي عن يقول بالو أسطة أيضا وهو النظام وأعالم يسمه وان كان هـذا القول مشهورا عنه كما اشتهر ماقبله عن الجاحظ اشارة الى أن غير النظام وافقه على ذلك فلينفرد به (قوله فالساذج واسطة) أي وهو خبر الشاك وهسندا مناف لكلام غيره كالسعد فانه قد صرح بانه لاواسطة على هذا القول بعد أن جعلهمفرعا على القول بانتصار الحاسر في الصدق والكذب ومأخذ الصنف ان ماليس معه اعتقاد ليس بسادق ولا كاذب ومأخذ غره انه كاذب شيخ الاسلام ؛ قلت كلام السعد في مطوله يشعر بعدم الجزم بنفي الواسطة على هـذا القول فانه ذكر بعد ماصرح بما يفيد نفى الواسطة على هذا القول مانسه وأما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوى الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وتثبت الواسطة اللهم الا أن يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا \* لايقال المسكوك ليس بخبر ليكون صادقًا أو كاذبًا لانه لاحكم فيه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كاصرح به أربابُ العقول ء لانا نقول لاحكم ولا تصديق للشاك بمنى أنه لم يدرك وقو عالنسبة أولاوقوعها وذهنه لم بحكم بشىء من النفى والاثبات لسكنه اذا تلفظ بالجلة الحبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فسكلامه خبر لاعمالة بل اذا نيقن أن زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر اه وصور هذا القول ست أيضا لان الحبر اماأن يطابق الاعتقاد أملا وفي كل اما أن يطابق اله اقعر أم لا فهذه أربعة ائتتان صدق وهماماطابق الاعتقادسواء طابق معه الواقع أمملا وثنتان كذب وهماما آبطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع أملا و بقي صورتان هما واسطة وهما أن لايكون مع الاخبار اعتقاد أصلا كخبر الشاك سواء طابق ذاك الحبر الواقواملا والصدق والكذب على هذا القول بسيطان كا عامت (قَهُ لِهِ العَالِمَةُ الحَارِجِيةِ) أي مطابقة النسبة السكلامية للنسبة الخارجيسة مع الاعتقاد لها أي الطابقة المذكورة والراغب عن يقول بالواسطة أبضا ومذهبه فبالصدق والكذب كالحاحظ لكريز بدعليه بتفاصيل لايقول بهاالجاحظ على ماسلبينه انشاءاقه عد فنقول حاصل مذهبه أن ماطابق الواقع مع اعتقاد الطابقة يسمى صدقا ومالم يطابق الواقعمع اعتقاد عدم للطابقة يسمى كذبا ويخص هذين بالصدق والكنب التامين وماطابق الواقعمع اعتقاد عدم الطابقة أوطابق الاعتقاد دون الواقع فيسمى كلامنهما صدقا وكذبا من جهتين فالأول صدق من جهة مطابقة الواقع كذب من جهة عدم الطابقة للاعتقاد

( قاله قلفظه بالحسلة ) الأولى فسكلامه ليس الأولى فسكلامه ليس يضر قول وهذا ظاهر ) ليس بظاهر بل هو جار أن المدنف من أن المدنول الحسكم ومناط المستوالمضمون الدى هو مذاهم الرازى كما الرازى كما المرازى كما الرازى ك

(هوله دون النائية) هل الشمرازى مذهب الراغب في شرح فلفتاح هكذا الحبر ان طابق الراقع والاعتقاد قصدق والافكندب
وهومر يم في في الواسطة فايته ان قوله فكند أى بجهتين فالإطابق شعار بيمهة فيا طابق أحدهم (قول للسنف ومدلول
الحبر الحكم بالنسبة) لان دلالة اللفظ على السور الدهنية و بتوسطها على مافي الخارج. في عبدالحكيم على الطول المقسود الاصلى
من الحبر إفادة المخاطب وقوع النسبة أولا وقوعها والاتفاع والاتزاع وشياة اليه فان المفاطف يستعدد من الحبرلينتمل منت الى
متماماتات هوالمقصود بالاعالم اه فيادا القاتل يقول بدلالقالحربيل الإنقاع (١٩٧٧) والوقوع الاأن دلالته عجالاول

لينتقلمنه الىالثاني عنع أندلالته على الثاني لاغير كا حمسله عليه في الطول اذ لو دل على الثاني فقط لم يكن شيء من الحركذبا والالزم عند استعمال ضرب في معناه الحقيقءع عمدم حصوله في الحارج اخسلاء اللفظ عن معناه عند استعماله فيه بخسلاف ما اذا كان مدلوله الحكي لينتقلمنه الى الوقوع أفان تحقق الايقاء في نفس الأمر لايستأزم الوقوع فيمه ومدار الصدق والكذب علىالوقوع واللا وقوع اذهم القصود بالافادة وحاصل الردانه لاتلازم عقبلا بان الدلالة ملى الوقوع واللا وقوع في نفس الأم اذ الدلالة وضعية لاعقلية (قول المستف لا ثبوتها) أى فقط (قول الشارح في أنه الحكم) أي لينتقل منه الى الوقوع فىالحارج وذلكحق لأن

في الخارج (وِفاقا للامام) الرازى في أنه الحكميها (وَخِلافاً لِلْقَرَافِ) في أنه ثبوتها والثاني صدق من جية مطابقة الاعتقادكذب منجية عدممطابقة الواقع ويسمى الصدق والكذب الشتمل عليما هذان القميان بالصدق والكنب غيرالتامين لماعلم منآنه صدق منجهة دونجهة وكذب كذلك فهذه أربعة أقسام ويؤقسان وهمامطابقة الؤاقع وعدمها مععدم اعتقادشيء وهذان واسطة عنده لايوصفان بصدق ولاكذب وذلك كخيرالشاك فالصور ستكاادين فبله فقد عاست ان ما يسميه الجاحظ صدقا وما يسميه كذبا يسميه الراغب صدقا تاما وكذبا كذلك وهما القسمان الاولان وما عدا ذلك يسميه الجاحظ واسطة والراغب يغصل فيه فيسمى ما اشتمل على المطابقة للواقع مع اعتقاد عدمها صدقا من جهة وكذبا من جهة وصمدةا غير تام وكذبا كذلك وكذا ما اشتمل على المطابقة للاعتقاد دون الواقع وأما مالم يكن معه اعتقاد أسلا كخبرالشاك سواء كان مطابقا للواقع أملا فهو عندده واسطة فالصدق التام صورة والكذب التام كذلك والصدق غمير النام والكذب كذلك صورتان والواسطة صورتان هماذا تقرير مذهب اذا علمت ذلك فقول الشارح سواء صدق فقد اعتقاد للطابقة باعتقاد عدمها أم بعدم اعتقاد شيء اه مسلم في الأولى دون الثانية فان مالم يطابق الواقع مع عدم اعتقاد شيء آخر يسمى الواسطة كاعامت وليس هوسنالكلبكاذكر الشارح وجواب سم لا يخفي ضعفه فراجعه (قوله في الاثبات) أخذه من قول المعنف لاثبوتها و يسلم حكم النني بالقياس كا سبنبه عليه الشارح (قوله بالنسبة) أي الكلامية (قوله كقيام الح) هوهي حذف مضاف أي كثبوت قيام لما تقرر من أن النسبة هي ثبوت الهمول للوضوع فالنسبة حينة فىقام زيد ثبوت القيام لانفس القيام وكان الحامل فعلى ذاك قول الصنف لاثبوتها فانه دال على أنه أراد بالنسبة نفس القيام لا ثبوته والاكان المعنى لا ثبوت القيام وهوفاسدو قوله فهايأتى كقائم فيزيدين عمروقائم فمثل للنسبة بقائم لابثبو تهومآل ذلك الحائن الرادبالنسبة المنسوب والوجه أن كلام المنف في الموضعين على حذف المناف أى الحير بثبوث النسبة وكنسبة قائم أى النسبة التي اشتمل علها أوكثبوت معلول قائم وأن الشارح أعاقصدا لحافظة على ظاهر كلام للسنف لكراهة الخالفة معظهورالمراد فان السابق الىالفهم من الحكيج بالقيام انحا هوالحكي بثبوته مع أنه

كان بمكنه تفسر النسبة بمايوافق ماتقدم وجعل الاضافة فيقوله لاثبوتها بيانية أوحمله على الاستخدام

فيكونالضمير فيه راجعا للنسبة لابالعني المرادفهاسبق وهوالثبوث بليمعني المنسوب الديهومتعلق

الثبوت قاله مم والمرادبالحكم في قوله الحكم بالنسبة هو الادراك أى ادراك أن النسبة واقعة أوليست

بواقعة (قَوْلُه في أنه ثبوتها) أي فالمكذب ليس مدلولا للخبر عندالقرافي وانماجا من تخلف المدلول عن

(ومدلولُ الخبرِ ) في الاثبات (الحكمُ يِالنُّسَبَّةِ ) التي تضمنها كفيام زيد في قام زيد مثلا (لا ثبُوتُهاً)

( 10 – جم الجوامع – في ) النفظ أغاوض يدل على الفيظ أغاوض لا لا يقد المحافظ المتافظ الانفذاه لا لانه الامراد ال لا تعلقه ينداو بين الرقوع الحارب عن سوادة لا يمكن أفادته بينر توسط الايقاع وليس المراد أن مدلول الجواط محكونة والانتفاء في الواقع والالسكان الحبر كالانتساء في الدلا على النسبة الدهنية قفط من غير اشعار بالنسبة الحارجة فيكون مدلوله الايقاع يمنى تصور الوقوع لاالتصديق بأن النسبة واقعماذ لادلالة له على الوقوع و لائتك أن من يتلفظ بالقضية يتصور وقوع النسبة فتسكون مفهو مات جميع القضايا المات ها الأوقات لا يكون ثبوت قضية مناقضا الدو تعفوم قضية أخرى (قول الخارجة) المتوجاً إن فقط (قولاللسنف والالم يكن شي، من الحبركذبا) قالى الصنف في منع المواقع هدف من الاماكن التي ذكر قا الدليل فيها والفرض بذكره وقوع الحملة لقوم في المستكال اله قافاد أنه لم وقوع الحملة لقوم في المستكال اله قافاد أنه لم يذكر والاعتاد عليه في هذا الحكم فالاعتراض عليه لاوجه (قوله مدلول الحجر هوالسدق خاصة) انكان المراد أنه المتصود بالافادة فهو عنو المستروك الدهنية في الدهنية الموقع والتضاهالولى عنوات المستروك الدهنية الدهنية الدهنية المستروك الدهنية المستروك الدهنية الدهنية المستروك المستروك

(قوله بإنانقطم الح) هذا

لايرد أن آلحبر وضم

للايقاع والوقوع جميعا أما

الثاني فلانه مقصود الافادة

وأما الأول فلانه وسلةاله

وهو مختار الامام (قولهورد

مارجحه الامام) هولم يرد

الا الحصر في الحكم بناء

طئ تبادره من عبارة ألامام

(قوله لوأريدا يقاء النسبة)

أي فقط لما كان لانكار

الحكم معنى لأن غاية

ماعكن أن يتردد الايقاع

لا انسكاره (قول الشارح

مالمون هذا التخلف) أما

طيماحرر نابه كلام الامام

فلائه يلتزم أنه لا يسمى

خبرا الااذا أوقع أى أدرك

الوقوع ثم ان تخلف

المسترك فكذب والا

فصدق و بهصر حالفنري

على المطول وأما على ما

فهموه من كلامه موزأن

مدلول الحبر الحبك فقط

من غيرد لالة على الشوت

والانتفاء في الواقع فقد

عرفتأنهذا ايقاءمعناه

( وَإِلاَ ) أي وان لم يكن مدلول الخبر الحسكم بانسية بل كان بوسها (له يكن شيء من الخبر كذيا ) أي وان لم يكن شيء من الخبر كذيا ) أي غيرتاب الناسبة في الخارج وقدائق الدقلاء على أن من الخبر بأن أن أي الخبر بأن المجتب بأن كذب الخبر بأن المتحقق في الخبر المن الدول له حتى يناق ما جمل مدلوله من ثبوت النسبة غابة الأمرأن الخبر الحالم الخبر الكالمت وتشميم الفجر الحالمية المناسبة وتقديم الفجر الحالمية المناسبة والكذب باعتبار وجود مدلوله مده وتنطقه عند منهم الأول الموافق للامام الرازى سالم من همدا التخاف وتقديم الفجر عليه المالسدق والكدب باعتبار ما تقديمة من النسبة كاسياتي ويقا معلى الشبة الفجر في الناسبة وقبل انتفاؤها وقوله والالم يكن شمن الفجر كذبا

الدال كاسيد كره الشارح (قوله وقدانفق العقلاء الح) هـ ذارد اللازم للذكور متضمن لا بجاب جزئى ببطل ذلك السلب الكلي الذي تضمنه اللازم المذكور وظاهر أنه يازم على قول القرافي أن لا تصف اللير بالكذب أصب لا لانه لابدل عليه بل اعايدل على الصدق فقط فقولنا قام زيد مثلا مدلوله عند القرافي ثبوت القيام خارجا لزيد (قوله وأجيب بأن كذب الحبرالخ) هذا الجواب من طرف القرافي وهواشارة إلى ماصر حبه الرضى في شرح الحاجبية من أن مدلول الحبر هوالصدق خاصة وأن الكذب ليس من مدلوله وأنماهو احتمال عقلي وارتضاه المولى سعد الدين وهو الراحم واحتج له بأنا نقطع بأن الذى نقصسنده عند اخبارنا بقولنا زيد قائم هو افادة المخاطب ثبوت نسبة القيام از بد لاحكمنا بذلك ونقطع بأن الذي نفهمه من اخبارنا بأن زيدا قائم مشل ذلك وهذا هو ألذي نصره في الطول ورد مارجحه الامام بأنه لو أريد ايقاع النسبة لما كان لانكار الحميم الامتناع أن يقال انه لم يوقع النسبة قاله الكال وهو وحيه حدا ولا حاحة الى ما أطال به هنا مم (قوله لان دلالته وضعية ) أي والدلالة الوضعية يجوز فها تخلف المدلول عن الدليل بخلاف العقلية فان دلالتها لملاقة تقتضي استازام الدال للمدلول بحيث يستحيل تخلفه كافي دلالة الاثر على المؤتر (قولِه نم الاول الح) استدراك على الجواب الذكور (قولُه سالم من هذا التخلف) أيلان الحكم بالنسبة لازمالخبر لاينفك عنه وقديقال الحكم المذكور وهو الايقاع بمني ادراك وقوع النسبة أيمطابقتها للنسبة الواقعية قد يتخلف عن الخبر لحواز اخبار الشحص بخلاف مايعتقده اللهم الاأن يقطع النطر بالنسبة التي هي متعلق الحكم عن المطاعة للواقع وعدم الطابقة كذا أجاب بعض مشايخنا ولا يخنى أنه ضعيف أولايصح ويرد عليه أيصا خبر الشآك فامه داخل في الحبركام وليس مدلوله الحكم بالنسبة اذلاحكم قيه (قوله باعتبار ماتضمنه) أى لاباعتبار

أوضح موانه الاشائنان من تمامظ بالقصية يتصور وقوع السبة (قوله يخلاف المسائلة على المشائلة وقوله اللهم الاان يقطع الحالم يشي المستخدم أي بالمستخدم أي بالمستخدم المستخدم المستخ

أوضح كإقال من عبارة المحصول لم يكن الكذب خبرا ومن عبارة التحصيل وغيره لم يكور الخبركذبا (وموردُالمدقِوالكذب)في الخبر(النسبةُ التي تصمنَّياليسَ غيرُ كَقَائِم فيزيدُ بن عمرو قائمُ لا بنوةً زيد)لممرو أيضافقائم السندالي ضميرز يدمشتمل على نسبة هي قيامز يدوهي موردالمدق والكذب في الخبرالمذكورلابنوةزيدلممرو فيهأيضا اذلم يقصدبه الإخبار بها (ومن ثمٌّ)أى من هنا وهوأن الورد النسبة أي من أجل ذلك (قال) الامام (مالك و بمض أصحابنا: الشيادةُ بتوكيل فلان ابن فلان فُلان فَلان أشهادةٌ بالوَ كالهَ) أىالتوكيل (فقط ) أىدوننسسالموكل. ووجه بنائههَ لَم ماذَ كرأن متملق الشهادة خبر مدلوله وقوله كاسياني أي في قوله و دالصدق والكنسالنسية الح (قوله أوضح كاقال الخ) وجهشيخ الاسلام الأوضعية بسلامته من إيهام عبارة المحصول وجودال كذب لابوصف الحبرية والقصد اتتفاؤه وإبهام عبارة التحميل ان كل خبركذ بوليس كذلك اه يه وحاصله أنالوقلنا بدل قول المستفوالا لم يكن الح والالم يكن الكذب خبرا كاقال في الحصول أوهر وجود الكذب بدون الخبرفيكون أعممن الخبر وليس كذلك اذالكذب لايكون الاخبرا ووجه الاسهم المذكور ان المنى فوقوانا والالم يعكن الكذب خبرا أن يقال والازم باطل أي بل يكون الكذب خبرا وهذا موهم وجودالكذب بدون الغبر الاريب ولوقلنا والالميكن الغبركذبا كفالتحصيل اقتض حصرالخرفي الكذب وليسكذلك ووجهه كامر أن يقال اللازم باطل أي بل يكون الحيركذبا أي كل خبر وقد يقال تضية هذا الايهام عدم الوضوح أصلافى تبنك العبارتين وهوخلاف قول الشارح أوضح للفيد ثبوت أصار الوضوح لهما، وقد بجاب بأن الابهاء الذكور لما كان يدفعه التأمل في القام بسهولة لربكن مانعاً من ثبوت أصل الوضوح لهما بحسب الغام فتأمل (قوله ومورد الصدق والكذب في الغبر النسبة التي تضمنها) يعني النسبة الاسسنادية كالنسبة الق تضمها قائر فرزيد ابن عمرو قائر لامايقع فأحدا فطرفين من النسسالتقييدية كبنوة زيد لعمر وفي المثال (قول ليسغير) هو بفتح الراءوضمها بالتنوس وتركه فهماشيه والاسلام (قول فقائر السندالي ضمير زيد مشتمل على نسبة هي قيام زيد) يتبادرالي الفهمانه اعتبر النسبة التي بين فالروضميره وفيه نفار لأنهذه النسبة لاصدق عليها النسبة الن تضمنها الخبر لأن الترتضمنها الخبرهي نسمية الخرالقمودة بالاهادة وهمذه ليست مقصودة بالافادة طالتمو والقيام منسو بالأباز بد فهي مفهومة بالمرض فلاتكون مو ردالصدق والكذب فينبغي أن لايكون قوله السند الى ضمرز بد اشارة الى حمل النبة التي هي المورد على النسبة التي بين قائر وضميره بل اشارة الى أن اسناده الى ضمير زيد دليل على نسته الى زيدقاله سير يه قلت وعماية يدماذكر ماقالوه من أن اسم الفاعل معمر قوعه من قبيل المفرد (قهل مشتمل على نسبة) أي مستادم لها وقوله هي فيامزيد أي ثبوت قيامزيد وقوله لابنو قريد لعمرو فيهأى في الخبر المذكور اذله يقصده أي بالخبر المذكور الأحيار بهاأي بالبنوة فاوة الشحص جاءز مدين عمرو وكان بدقداتصف بالحروف الوردون شوته لعمرو لمريكن ذلك الشخص كاذ بافي خسره طي صادقا لانه أعا أخر بالجيء وقدوقه لابالبتوة ومن هذاالقبيل مايحكي أن الامام ابن عرفة حضرعقد نسكاح عقده شيحه اس عبدالسلاملواده وكتب الصداق وكتب أهل الجلس شهادتهم فيه فالماوصل الى ان عرفة ليكتب شهادته وحدفيه تز وجالعالم الفاضل فلان الح فامتنع من كتب شهاد تعوقال لم أعرف له علماحي أشهد به فقال له شبحه المُ جاهلُ انتاعاته دعلى النكاح دون العلم ﴿ وَهُ لِهُ أَن مَعلق الشهادة خبر ﴾ أي والخبر اعايتعلق بالنسب الاسنادية دون التقييدية وقديقال النسب التقييدية وان لم تكن ملحوظة بالدات اللافادة حق لم تكن مورد الصدق والكذب لكنها ملحوظة بالتسع لتعبين لاطراف فهمي قبو دالحبر والقائل بالحرقائل مفرده

(قوله المست مقصودة بالافادة)أى لمدموضع اسم الماعل الافادتها فليس هو المعيد لها بنفسه بل بواسطة الموضوع الذى هوزيدقاله السعد نقلاعن العضد

(قولهواما بالنظرالي تقس مفهومه الح) الاولى وأما بالنظر الىحقيقتها لح وقاد عرفت أول هذا التعليق أن القهوم غير الحقيقة (قوله وماقاله سم غيرمجد شيئا)لاً نه على ماقاله لم يزل مكذوب خبرا لابدله من عائدوعلى كل لابدمن تعدى كذب (قوله الناء هي الفاعل)فهو وان كان بمنى أخرني الديفاعله مستتر فاعله التاءكا كان قبسل صرورته بمنى أخسيرني فبقيناه علىأسله وليس فاعله مستترا كاسمالفعل الشابه له في التقسل عن أمسايه فان فاعل رو يد مستتر وأعا أنقينا الفاعل كاكان قياسا على القاليم المفعول في قولهم أرأيتك زمداماصتع وان صار بمعنى أخبر الدى لا يتمدى اعتبارا مالحالة الأصلية والداأع التاء فيالأحوال مفردتمفتوحة سواه كان الخاطب مؤنثا أولامفردا أولا واستغنى بتصريف الكاف فيذلك منها كذا فيالرضي قال وقال الفراء بلأزيل الاسناد ، هن التاء الى الكاف (قول الشارح فانعلىرأسالخ) جهائمستأ نفةحواب سؤال تشأمن السابق فانمعناه أعرفتم حالها العجيبة فكان السامع قال ماحالما

كاسيأتي (والمذهب) أىالراجع عندنا أنهاشهادة (بالنَّسب) للموكل (ضمناً والوكالةِ) أي التوكيل (أماًً) لتضمر ثبوتالتوكيل المقصودائبوت نسبالوكل لفيبته عن مجلس الحكم مثل قول الفائل النقيضان يجتمعان أو يرتفعان (أواستدلالا) نحوقول الفلسني العالم قديم (وكل خبر ) عنه ﷺ (أوهَمَ باطلا) أيأوقمه في الوهم أي الدهن (ولم يَقْبَلَ ِ التأويلَ فمكَّدُوبُ ) عليه صل الله عليه وسكر لمسمته عن قول الباطل (أو نقص منه) من جمة رأويه (مأيزيل الوهم) الحاصل بالنقص منه .من الأول ماروي ان الله خلق نفسه فانه يوهم حدوثه أي يوقع في الوهم أي الذهن ذلك وقد دل المقل القاطع على أنه تعالى منز معن الحدوث . ومن التاني مارواه الشيخ أن عن ابن عمر قال صلى بنارسول الله على صلاة المشاء في آخر حياته فالماسلة قام فقال أراً يشكر ليلتكر هذه فان على رأس مائة سنة منها لايق بمن هواليوم على ظهر الأرض أحد: قال الأحر فوهل الناس في مقالته واعاقال لا يبقى بمن هواليوم ير يدأن ينخرم ذلك القرن. قوله فوهل الناس بنتح الهاء أي غلطوا في فهم الرادحيث لم يسمعوا لفظة الموموروافقه فياحديث أقيسميد المخدري « لاتأتيما المستة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم » وحديث جابرمامن نفسمنفوسة اليوم باتى عليهاما ثةسنة وهي حية يومثلرواهمامسلم وروى مسلم أيضا عنجابر أن ذلك كان قبل موته ﷺ ، بشهر وقوله منفوسة أي مولودة احترزُ به عن الملاككة الذكورة فخروجها عن كونهامو ردالصدق والكنب لا يقتضى عدم الاخبار بها تبعابل مقتضى كونها قيودا للخرهو الاخبار بهاكذلك وبهذا يظهر وجهاللهب الآتي سم وقلت وهذا ملحظ الاماما بن عرفة فهاوقعمنه فيالحسكاية للتقدمة (قهله كاسميأتي) أى في قول المنزوأشهد إنشاء تضمن الاخبار لا محض اخبار أوانشاه على الصحيح (قوله لغيبته عن مجلس الحكم) كانه علة لحذوف يدل عليه المقام تقدره وأتى بالشهادة على هذا المنوال لفييته الح أي وامالوكان حاضرا لشهد على عينه وسجل عليه كاقاله الشهاب (قوله بالنظر الى أمو رخارجة عنه) أي وأما بالنظر الى نفس مفهومه فقد تقدم أنه ما يحتمل الصدق والكذب (قهله كالماوم خلافه) أي خلاف مدلوله (قهله في كذوب) قال مم قال شيخنا الشهاب نائب الفاعل صمرعائدعلى الحر لثلا بخاوا لترعى العائد وقضية ذلك تعدى كذب نفسه بحوكذب الحبر وأصله كذب فيه اه \* وأقول مكنوب خرمبتدأ عنوف أي فهو مكذوب والجلة خركل والرابط ذلك البتدا الهنوف من الأول) أى المكنوب وقوله ومن الثاني أى ما نقص منه مايزيل الوهم (قهله أرأيت جالح) التاءهي الفاعل والكاف حرف دال على حال المخاطب وليلتكم مفعول وقوله فأن على رأس الخ أسم ان ضمير الشأن محدوفا وجهلة لا يبق خبران وقوله منها نعت لمائة ومن الابتسداء أى مائة سسنة مبتدأة من هذه الليلة وقوله عمن الحُحال من أحد لأن نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا كانقر و في محلَّه وقوله علىظهر الأرض خسبرهو واليوم نصب على الظرفية والعامل فبه متعلق قوله على ظهر الأرض المحذوف أي من هومستقر على ظهر الأرض اليوم (قهله و يوافقه) أي يوافق هذا الحبر فيهاأي في لفظة اليومأى في اتبامها (قهله لاتأتيمائة) أي آخرها (قهله مامن نفس منفوسة اليوم) قوله اليومظرف لمنفوسة (قهلهأنذلك) أيماقاله ابن عمر عنه علية (قهله منفوسة أي مولودة احترز به عن الملائكة) ولا يحترز به عن الجن فاتها مولودة لكن قد يشكل بابليس فانه لم ينقرض مع أنه من الجن

الوضوع فانهمن المقطوع بكذبه (قول الصنف أو افتراه) أي قسد الافتراء فان ذلك هو القامل النسان وبه يندفع مافى الحاشية (قولەفيەأن هذامن أقسام الافتراء) قد دفعه الشارح بأن الافتراء التنفير وهذا للترغيب أو الترهيب (قول السنف ومن القطوع بكذبه الخ ) المراد كا قاله السعد في حاشية العندأنه مقطوع بكذبه عقلا بمنىأن العقل سد العملم بذلك القطوع به بواسطة العادة لايجوز بوجه من الوجو مكون الواقع في نفس الأمر نقيض ذلك الحكم وان كان من الأمور المكنة كا اذا شاهد حركة ز مد فانه لا يحوز البتة في ذلك الوقتكو نهسا كنافالعلوم العادية من هذا القبيل فقول المقاطل لتحو تزالعقل الجانه أراد أنه يجوز دلك بعى انه عكن في ذاته فلا كلام لنافيه وان أراد أنه يجوز أن يكون هوالواقع عقلافمنوع( قوله يشجه أن محل الخلاف الخ) فيه ان الكلام في القطع بكدمه وعدمه بالنظر العقل الستند للعادة كايؤخذمن الشارح

(وسببُ الوضع ) للخبر بأن يكذب على النبي صلى الشعليه وسلم ( يَسْيَانُ ) من الراوي لا رواه فيذكر غيره ظانًا انه المروى(أوِ افْـــَوَا٢) عليه صلى اللهعليه وسلم كوضع الزنادقة أحاديث تتخالف المقول تنفيرا للمقلاء عن شر يعته الطهرة (أوغلَطُ ) منالراوي بأن يسبق لسانه الىغيرماروا. أو يضع مكانه مايظن انه يؤدىممناه (أوغيرُها)كافيوضع بمضهم أحاديث فىالترغيب فىالطاعة والترهيب عن المصية (ومن القطوع بكذبه على الصحيح خبر مُرَّعي الرسالة) أي قوله انه رسول الله ال الناس (بالأمُعجز وَأُو) بالا(تَصْديق الصادق)لهالألْآلالسالة عن الله على خلاف المادة والمادة تقمني بكذب من يدهى ما يتخالفها بلادليل وقيل لا يقطم بكذبه لتجو يز المقل صدقه امامدع النبوة أي الايحاء اليه فقط فلا يقطم بكذبه كماقاله امام الحرمين (وما . نقب ) أي فتش (عنه ) من الحديث

وكان موجودا حيننذ . ويمكن أن بجاب بمنعانه مولود و بأنه لميكن حيننذ علىظهر الأرض ولعلهكان في المواء أوعلى البحر فخرج بقوله على ظهر الارض أوهو مستثنى وأمامن يحدث بعد من البشر فاحترز عنه بقوله اليوم قاله سم \* قلتجوابهالثالثهوالأولىوأما الثانىفلايخني بعده (ق.أهوسب الوضم الح) ي فان قلت هال أخره عما بعده فان منه مايشمل الموصوع أيضاكا في قوله وما نقب وقولة و بعض النسوب \* قلت لما كان ما قبل مثناولا اجمالا لجيع الوصوعات ومنها ما شمله بعض الأنواع الآتية عقبه بذكر سبب الوضع للناسبة بينهما وليتغرغ الدهن الى تلك الأنواع لاحتياجها لقصد التفات لما فيها من التفصيل مع قلة المكلام على سبب الوضع مم ( قهله أوافتراء عليه ) شبخ الاسلام الأولى أوتنفيرا اذ الافتراء قسم من الوضع لاسب له اه (قوله كافي وضم بعضهم أحاديث في الترغيب الح) \* فيه ان هذا من أقسام الافتراء قلا وحه لعد ممن غيره (قوله ومن القطوع بكذبه على الصحيح خبر مدعى الرسالة ) \* ينجه ان عمل الخلاف ماقبل نزول قوله تعالى «وخاتم النبيين» أما بعده فلا يتحه الخلاف في القطم نظر اللتحويز العقلى مع منع الشرع على أن تجويز العقل صدقه لاينافي القطع بكذبه عادة لاأن معنى تجويز العقل خلاف الأمور العادية أبهلوقدر وجود خلافها لم يكن محالا لاأنه يجوز خلافها مالفعلكا قرره ابن الحاجبوشراحه فيأول مختصرهوقوله بلا معجزة أو تصديق الصادق أيمن ني معاوم النبوة قبل هذا يصدق هذا الدعى للنبوة ف دعوى النبوة والمني بلا واحد منهما كافي قوله تعالى «ولا تطعمنهم آثما أوكفورا » فم تصديق الصادق لا يحتاج الى اظهار المعجزة مم وقوله والمفى بلاواحد الحآمىلا نظاهر كلام الصنف بوهم أنه لابدمم المجزّة من تصديق الصادق وليس كذلك اذ أحدهما كاف فاو قال وتصديق الصادق بالواو بدل أولسلم من ذلك كما قاله شيخ الاسلام (قوله لتنجو يز العقل الح) فيه ان هذا لاينازع فيه الأول لا نهاتما عمل بالمادة والتجو يز العقسلي لاينافي القطع بحسب العادة كامر ( قهأله فقط ) أي دون دعوى الرسالة (قهله فلا يقطع بكذبه) فيه ماص من أنه يتجه تقييده عاقبل زول قوله تعالى «وخاتم النبيين» وأما بعده فلا خلاف في القطع بكذبه لكونهمعاومامن الدين بالضرورة (قه أبه ومانقب الح) بحث فيه الصنف في شرح النهاج فقال بعد أن نقل ذلك عن الامام والقائل أن يقول غاية منتهى النقب الجلد والتفحص الألد عدم الوجدان فكيف ينتهض ذلك قاطعا في عدم الوجود وأنما قصاراه ظن غالب يوجب أن لايلتفت الى ذلك الخبر وان فرض دليل شرعى أوعقلي أو توفر الدواعي على نقله عادالى القسمين المذكورين في الكتاب أي النهاج اه ي قلت و يؤيد ماقاله ان الاستقراء الناقص أعابو حب الظن كما في تقر مر ذلك ومثله يقال فيما يأتي (قولهولوعبر بالواو الخ) فيه نظر (قوله ولفائل أن يقول الح) ربماً بدفعه أن المراد ان المقل

يقطع بكذبه مستندا لقضاء ألعادة والإجاز وقوعه في نفسه

(ولم يُوجدُ عنداَهله) من الرواقمن القطوع بكذبه لقضاء العادة بكذب اقله وقيد لا يقطع بكذبه لتجويز العمل مبكذبه لتجويز العمل مبكذبه التجويز العمل مبكذ المتحابة فيجوز أن يروى أحدهم ماليس عندغيره كماقاله الامام الرازى (وبعض النسوب الى النبي سلى الله فيجوز أن يروى أحدهم ماليس عندغيره كماقاله الامام الرازى (وبعض النسوب الى النبي سلى الله فيه وسلم) من القطوع بكذبه علائه وموالا بعد عنده المنافقة من القطوع بكذبه على النبير وقت الخطية من القطوع بكذبه لمخالفته المعادة خلافة الرافية في أى في قولهم لا يقطع بكذبه لتجويز العقل صدقه وقدقالو ابصدق ما رووهمته في امامة على رضى الله عنه عند عنوا أن يتوازات كعنين الجذب وتسليم الحجوزات كعنين الجذع وتسليم الحمورة سييم الحمى ، قاننا هذه كانت الدرافية على رضى الله عنه عنه كانت الدرافية المعنى ، قانا عند كونى إمامة على عن قرارها الى الآن يتوازال الواقعة في من المامة على عن قرارها الى الآن يتوازالقران بخلاف ما ينه كونى إمامة على .

نص عليه الأعمة وأما الاستقراء التام فهو متعلر أو متمسر جدا مم (قه أبه ولم يوجد عند أهابه) أي لافي بطون الكتب ولافي صدور الرواة قاله الأسنوي (قوله وهذا) أي القطع بالكذب على الصحيح مفروض وقوله كا في عصر الصحابة أي كالحديث الواقع في عصرهم (قوله وبعض النسوب الى الني عَلَيْتُهُ مِن القطوع بكذبه) قضية كلام الصنف أن فيه قولًا بأنه لا يقطع بُكذبه ولم يذكره الشارحولا غبره فبإعامت فالظاهر أنهمن القطوع بكذبه قطما استدلالا ثمرأيت الاسنوى سرح بذلك قاله شيخ الاسلام وحبثاذ يكون قوله علىالصحيح نظرا الى المجموع ﴿ قُلْتُ وَفَضِيةٌ كُلام الشارح، عدم الحلاف في هذا الفرع حيث قال بمدقول الصنف و بعض النسوب الخمن القطوع بكذبه الفيدأن قول الصنف و بعض النسوب الح مبتدأ محذوف الحمر وليس معطوفاطي ماقبله \* فان قيل قد صنع مثل ذلك في الذي قبله أعنى قوله وماتقب الخ حيث قال بعده من القطوع بكذبه مع امكان عطفه على ماقبله المفيد جريان الحلاف فيه بل الحلاف فيه هوالواقع قلت العلقطعة عن العطف وحعله مبتدأ محذوف الحبر ليستأنس بالقطع فها بعده ذكره سم (قولهانه قالسيكذبعلى) قال المنف في شرح النهاج: فان قلت لا يازم وقوع الكذب في الماضي الذي هو الدعي لأنه قال سيكذب بصيغة المضارع فيجوز أن يقعرف المستقبل م قلت السين الداخلة على بكلب وان دلت على الاستقبال فأعالدل على استقبال فليل تخلاف سوف كانسوا عليه وقدحمل هذا الاستقبال القليل بزيادة اه ومهاده بالماضي في قوله لا يلزم وقوع الكذب في الماضي ما تقدم على زمن الصنف الدي هو زمن قطعه مكلب بعض المنسوب اليه علي و بالستقبل في قوله فيحوز أن يقعرف المستقبل ما تأخر عن زمن ذلك الحك العمادق بأن يكون قرب الساعة فليتأمل اهسم (قراء فيه) بالباء الوحدة أي يقوله سيكذب على كذب وقوله وهوأي قوله سيكذب على (قوله فاتتوفر الدواعي) أى تحتمه المواعث وقوله على نفله متعلق تتوفر (قهأله كسقوط الخطيب الح) أي كالاخبار بذلك وقوله منَّ المقطوع بكذبه خبر عن قول الصنف والمنقول آحاداً ( قولُه لمخالفته للعادة ) أي وهي النقل تواترا في مثل ذلك (قول وقد قالوا صدق مارووه الح) أي وقولهمذلك من عمرات خلافهم المذكور وليس قول الشارح وقد قالوا الح دليلا لما ادعوه من عـــــدم القطع بالكذب بل دليله ماذكره بقوله لتجو يزالعقل صدقه فقول بعض المحشين مانسه قوله وقدقالوا بصدق مارووه منه الجهذا أخص من مدعاهم غير صحيح والضميرفي منه للنقول آحادا فها تتوفر الدواعي عملي نقله نواترا (قه أهمشبينه) حالمن ضميرقالوا وضميرله لما رووه منه (قهله قلنا) أي جواباعن التشبيه المذكور [قهلهواستغنى عن تواترها) أي عن استمرار تواترها (قهله بتّواتر القرآن) أي الستمر على الدوام

(قول الشارح من الرواة) أى كل فرد عن ينسب له روابة الحديث غير من سممناءمنه فالمراد بالأهل ذلك وهذا ما يغيده قول الشارح أماقبل استقرارها رواه عنهبراويه فانه لا يعرف ولو كان ما خفي على أهل بيعة السقيفة أي الصحابة الذبن بايسوا أبا بكر في سقيفة بني ساعدة من الخزرجوهي صفة مظلة بمنزلة الدار لهم عم بايمه على وغير ورضى الله عنهم (و إما) مقطوع ( بصدقه كخبر السادق )أى الله تمالى لتنزهه عن الكنب ورسوله صلى الله عليه وسلم المسته عن الكذب ( وبعضُ النسوب الى محمد صلى الله عليه وسلم) وان كنا لانمله عينه (والتواتر ُ منكَى أولفظا وهو خبرُ ُ جعر يمتنم) عادة (تواطوعهم على الكذب عن متحسوس) الأمعقول لحداد الناط فيه كنم الفلاسفة بقدمالمالمفان انفق الجعمالمذكور في اللفظ والمعي فيو اللفظى وان اختلفوا فنهمامع وجودمه في كلى ميو المنوى كاافا أخر واحدون حاتمانه أعطى دينارا وآخرانه أعطى فرسا وآخرانه أعطى سراو مكذا (قدله فانه لا يعرف) أي لا يعرفه أهل الحديث فضلا عن أن يكون متواترا (قدله ولو كان الح) أي ولوكان يعرف لم يخف على أهل السقيفة (قوله من الخزرج) بيان لبني ساعدة ( قول م بابعة على ) أى بعدستة أشهر بعدموت سيد تنافأ طمة رض القدعنها وعنه أي وله كان سيدنا أبو بكر وضي الله عنه لايستحق الامامة لنازعه سيدناعل أوغره نسحا للدين بإيذاك واجب وكيف يظن بأحد من السحابة وضى الله عنهم أن يكتم حديثا سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فها يحتاج الأمر اليه أم كيف يسعه مخالفته صلى الله عليه وسلم هذا مع كون سيدنا على على غاية من القوةوقرابته بنوهاشم كذلك وسيدنا أبو بكرلم يكن المن منتصر بامن القرابة فأى مانم اسيدناعل أوفرض أن الحق المن تناوله وهذا على التنزل معهم أى الراضة فانهم رحمون أنسيدنا أبا بكر غسب سيدناعليا حقه والافنحن جازمون مأن أصاب رسول الله صلى القيملية وسل معراً ون من أن عمليم غرض نفساني على عالفة الحق كلا والله ثم كلا والله (قه له كغيرالصادق أى الله الح) لم يذكر مع خبرالله وخبر رسوله خبر الأمة وهو الاجماع لصمته عن الكنب) أي عمدا أو سهوا (قهله وهو خرجم) ضمير هو يعود التواتر لفظا وقوله جم قيد أول وقوله يمتنع الح قيد نان وقولة عن محسوس قيد ثالث (قهله يمتنع عادة) هو ماصرح بهجممن الهققين فالقول بإنه يمتنع عقلاوهم أومؤول شيخ الاسلام وقوله أومؤول أى بأن العقل يحكم بالاستحالة بالنظر الى المادة لابالنظر الى النجو بز المقلي بجردا عن العادة فانهلام تفعوان بلغالمدد ماعسي أن يبلغ لكن ذلك النجو يز لا يمنع حسول السلم العادي بالامتناع كا عامت ( قهأله عن عسوس) أي ولو بواسطة أو في الأصل فيشمل متعدد الطباق أيضا فانه يصدق عليه باعتبار مابعد الطبقة الأولى انه عن محسوس بو اسطة الطبقة الأولى أو في الأصبل أي بالنظر للأولى، وشمل الهبيوس الهسوس بسائر الحواس الظاهرة وهل يشمز بالوجدا نبات أيضا فبه نظر وقد بقال على الشمول تقر م الأقوال الآنسة في عدد التواتر كقوله في تقرير قول العشرين على اخبارهم صرهم فان المبر غير محسوس بالحس الظاهر وفي تقرير قول الأرسين يستدعى اخبارهم عن انفسهم بذلك فان الكفامة لستأمرا محسوسا مالحس الظاهر يوفان قبل عددالتو اترالل كورمنطبق على اخبار النصاري بقتل سيدناعيسي عليه السلام لاتهم عديمتنع أبواطؤهم على الكفب أخبروا عن عصوس \* أجيب بمنع ذلك لان مرجع خبرهم الى اليهود الذين دخاواعلى عيسى البيت وقد كانو انسعة نفر كافي كت التفاسر ولا تحيل العادة تواطؤ مثلهم علىالكلب على الالتسمة اختلفوا في الاخبار بقتله كاحكي عنهم فأنته بعضهرو تفاه بعضهم سم (قهله فان انفق الجم الذكورق اللفظ والمني فهو اللفظي وان اختلفوا فيهما مع وجود معنى كلى فهو العنوى ) قال مم أقول بني مالو اختلفوا في اللفظ دون العسي كما في

(قوله أى همدا أو سهوا) أى بناء على الأصح المتقدم (قوله المتواتر لفظا) أى أو معني (قول الشارح فقد انتقوا على من كلى وهو الاعطاء) أى فالاعطاء بقطع النظر عن متطقه متوانر وان كانت كل واقعة بخصوصها غير متوانرة (قوله ولوم قرأن لازمة الح) يو حلمه أن القرأن قسبان زائدة على ماينفك الحبر عنه عادة كا اذا أخبر ملك بوت وله له مشرف على الموت مع صراخ وجنازة وانهتاك وتحوه و هسامة تفيد الطم فى خير الآحاد وغير زائدة على ذلك وهو ماكان لازما راجها الى حالى فى نفس الحبر كالميتان المتارفة له الموجبة لتحقق مضمونه والحقير بكسر الباء ككونه موسوما بالصدق مناشر اللائم ر الذى أخير به والحبر عنه أى الواقعة التي أخبروا عن وقوعها ككونها أمرا أقرب الى الوقع وفيحسل بعد أقل أو بعيدة فيفتقرالى أكثر وهذه الانفيد الهم الامع التواتر خصول العلم بمثل هذه القرأن الابقدح في التواتر وانما يختلف العدد باختلافها كذا في الصند

نقد انتقو على معنى كلى وهو الاصطاء (وحصولُ العلمِ) من خبر بمضمونه (آيَّهُ) أى ملامة (اسبّهَا شرائيليهِ) أى النواتر في ذلك الحبر أى الأسود الهققة له وهم كما يؤخذ ما تقدم كونه خبر جم و كوتهم بجيث يتنتع تواطؤهم على الكذب وكونه عن عصوس (ولا تسكنى الأربية ) ف عدد الجملة للذكور (وفاقا للقافري) أنى بكر الباقلاني (والشائسية) لاحتياجهم الى التركية فيا لو شهدوا بالزنا فلا يفيد قولهم العلم (وما ذاة عليها) أى الأربية (سالية ) لأن يكنى في عدد الجمسة المنافرة ) من تمكنى (وقال الجمسة المنافرة ) من تمكنى (وقال المسلّمة عن المنافرة ) أن أفل عدد الجمع الذي يغيد خبره الهملم (عَسَرَةً)

الأنظاظ المترادفة فيحتمل آنه من النسوى الاجتمالات في الفنط وفيه نظر لانه اعتبر في المنوى الاختلاف في المنوى المتعارف عينا فيه والأوجه آنه من الفظى لان اللفظ وان اختلف في المنظ الاختلاف في المن أيضا ولا اختلاف في المنظ المتعارف التقديم التقديم المتعارف ال

سواء كان مع قرائن لازمة أولا (قوله فيه وقفة الح) فيه انقوةخبر الأثمة الأر بعة أوالحلفاء الأر بعة سببها أمور زائدة عملي مالا ينفك عنه الحر ولس المكلام في ذلك بل في خبر التواتر أمايدون قريئة أو مم قرينة لاينفك عنها الخرفيذه الوقفة منشؤها الغفلةعما تقدمله تدبر (قوله عن لم يعرف الفسق) ليس بقيد (قوله فيه بحث لان قضيته الخ ) في العضد ماحامساله ان للقاضي أن يجيب بأنمافوق الأربعة قديفيدالملم بدون التزكية فلانحب التزكمة وقدلامفيد فيعلم كـ ثب مازاد على الأرسة فتج التركية لا لأن مازاد لبس علا

التواتر فاته يفيدهمع عدمها

لانمادونها آحاد (وقيلَ ) أقله (اثناعشَرَ )كمددالنقباءنىقولەتمالى «وبعثنامنهماثنىعشرنقيبا» بمثوا كماقال أهل التفسير الكنمانيين بالشام طليمة لبنى اسرائيل الأمورين بجمادهم ليضروهم بحالهم الذي لا يرهب فكونهم على هذا العدد ليس الا لأنه أقل ما يفيد العلم الطاوب ف مثل ذلك (و) قيل أقله ( عشرون) لان الله تعالى قال « ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبواما تتين » فيتوقف بعث عشرين الثين على اخبار م بمسرم فكونهم على هذا المدد ليس الا لأنه أقل ما يفيد الما الطاوب في مثل ذَلك (و) قيلٌ أقله ( أَرْبَعون) لان الله تعالى قال « يأيها النبي حسبك الله ومن اتبعث من المؤمنين » وكأنوا كماقال أهل التفسير أربمين رجلاكلهم عمر رضىالله هنه بدعوة النبي صلىالله عليه وسلم فاخبار اللهعنهم بأمهم كافو نبيه يستدعى اخبارهم عن أنفسهم بذلك لهليطمين قلبه فكومهم على هذا العدد ليسالا لأنه أقل ايفيد العلم الطاوب فيمثل ذلك (و) ثيل أقله ( سَبمون) لان الله تعالى قال ﴿ وَاخْتَازُمُوسِ مُومِهُ سَمِعِينُ رَجِلالْمِقَانَنَا ﴾ أي للاعتذار الى الله تمالى من عبادة المجل ولساعيم كلامه منأمر ونهى ليخبرواقومهم بمايسممونه فكونهم علىهذا المدد ليس الالأنه اقل مايفيد العلم المطاوب ف مثل ذلك (و) قيل أُفَّاه (ثلثُمائة وبضمة عشر ) عددا هل غُزوة بدر والبضم بكسر الباء وقدتفتهما بين الثلاث الىالتسع وعبارة امام الحرمين وغيره وثلاثة عشر وزاد أها السير على القولين وأربعة عشر وخسةعشر وستةعشر وثمانية عشر وتسعة عشر وبعمنهم قال ان ثمانية من الثلاثة عشر لم محضروها واعاضر بالممسهمهم وأجرهم فكالوا كمن حضرها وهي البطشة الكدي التي أعزالله بها الاسلام ولذلك قال على الله عليه وسلم لعمر فيارواء الشيخان ومايدريك لمل الله أطلم على أهل بدر فقال اعماوا ماشئم فقد غفرت لكم وهذا لاقتضائه زيادة احترامهم يستدعى التنقيب عنهم ليعرفوا واعايمرفون باحبارهم فكونهم على هذا المدد المذكور ليس الالأنه أقل عدد يفيدالملم الطاوب فيمثل ذلك . وأجيب عنم الليسية في الجميع

نقله سم عنه (قه أبدلان مادونها آحاد) قال سم في اثبات الطاوب به نظر واضح اه ولمل وجهه ان تسمية ما دونها بالآحاد عنه الحساب والكلام في اصطلاح الأصولية لااصطلاح الحساب (قهله طليعة) أي يتطلعون اخبارهم وهو حال من ضمير بعثوا وقوله الأمورين نعت لبني اسرائيل و بحيادهم متملق بالمأمورين والضمير في جهادهم للكنمانيين ( قول ليخبروهم بحالهم الذي لايرهب) عمن أن السيد موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام ألا بشهر أمهم بكم مايرهب من أحوالهم عن القوم بخلاف مالايرهب ملاحل ذلك قول السفاوي في تفسير قوله تمالي « و بعثنا منهم اتنى عشر نقيبا » في أثناء كلامه على ذلك فلما أنى السيدموسي عليه الصلاة والسلام أرض كنعان بعث النقباء يتجسسون الأخبار وتهاهم أن بحدثوا قومهم فرأوا أجراما عظيمة و بأسأشديدا فهابوا ورجعوا وحسدتوا قومهم ونكثوا اليثاق الافلانا وفلانا واستثنى منهم اتنبن عينهما قاله مم فقول الشارح ليخبروهم بحالهم الذي لايرهب أي ليخبر النقباء قومهم وهم بنواسرافيل بما لا يُرهب من أحوال الكنمانيين ليقووا في قتالهم والكنمانيون أمة سكلمت بلغة تضارع المربية أولادكنمان بن سام بن نوح عليه السلام. شيخ الأسلام (قه أهومن تبعك من الرمنين) هو عطف طىلفظ الجلالة أي يكفيك آلله والمتبعون المصن المؤمنين أما اداعطف طىالكاف فيتأتى الاستدلال المذكور (قوله بأنهم كافو نبيه) من الكفاية فهواسم فاعل مضاف الى معموله ( قوله بمنع الليسية) أى قول ليس الافي الجع أي جميع الأقوال التقدمة لكنه لايتناول قول الأصطخري اذ ليس فيه كلة ليس الا أن يقال هي مقدرة فيه . و بجاب أيضا عن توجيه اشتراط الأربيين بأنه لامعنى

(قوله وبعد وجهه الخ) الأولى ان وجهه ان كونه آحادا أولا لا مدخل 4 فى افادة العلم (قوله و نكثو ا الميثاق) وقالوا له اذهب أنتور بكفقاتلا (قوله وقد كانوا تسعة نفر الح) يفيد أن التواتر يكون في خبرالكفارعند استكال الشرائط وهوكذاك كا فىالىضد وغسيره (قول الشارح وأجيب بمنع البسية الخ أى لانانقطم بحصول العلم من التواترات من غير علم بعدد محصوص وبأنه يختلف بالقرائن القر تتفق في التعريف غيعر زأئدة علىالهناج اليا في ذلك عادة من ألحرم وتفرس آثار المسدق وباختلاف اطلاع الخبرين على مثلها عادة كدخائل الملك بأحواله الباطنة وباختسالاف ادراك المستمعين وفطنتهم و باختلاف الوقائم وتفاوت كل واحد منها يوجب العلم سدد أكثر أوأقل ولا عكن ضبطه فكيف اذا تركت الأسباب كذا فيألمضد

(قول المسنف والاً ع ان العلم فيه ضروري) ﴿ اعلم أن الضروري قسمان قسم من قبيل القضايا التي قياساتها معها مثل قول االمشرة لصف العشرين ومعرذك لايحتاج الىالنمور بتوسط واسطة مفضيةاليه مع الهاحاضرة فىالدهن فيحصل العلم أولا تميلتمت الدهن الى تلك الواسطة وقد لا يلتف الها ومن هذا القسم العلم الناشئ عن المتواتر وقسم لاواسطة له أصلا كقولنا الموجود لا يكون معدوما لاته لايدفيه من حصول مقدمتان احداهما ان هؤلاء مع كثرتهم واحتلاف وانما كانالتوانرمن الأول

أحوالهم لا يجمعهم على

الكذب جامع الثانية انهم

قدانعقوا على الاخبارعن

الواقعة لكمهلا يحتاجالي

و تيب القدمت بلفط

منظوم ولا الى الشمور

بتوسطهما وافضائهمااليه

كذا تقله السعدعين الغزالي

في المستصفى، والحاصل ان

العلم فيه حاصل بخلق الله

تمالى طريق المادة

لابتوسط المقدمتين وان

كانتا موحودتين وبهمذا

يطهر اختلال ماكتبه

المحشى علىقوله فلاحلاف

في المعنى من أن من جمله

نظريا فسره باحتياجه الي

التفات النعس الى المقدمات

وان هــــذا شأن كل

صروری لما عرفت من

أن اللازم حصول القدمات

لا الالتفات اليا (قوله

متعلق بخلاف ) قديقال

الهمتعلق بالانتفاء المأخوذ

من لا يه واعلم انه يترتب

على أن العلم ضروري أن

يكونآية أحتاع شرائطه

حصول العلم لان الاعتقاد

يتقوى بتدر بج خني كا

( والاسمَمُ ) انه ( لا يُشترَ طُ فيه ) أي في التواتر (اسلامٌ ) فرواية ( ولاعدم احتوا الله ) عليهم فيجوز أنككونوا كفارا وانتحويهم للكأن يخبرأهل قسطنطينية بقتل ملكهم لانالكثرة مانمة من التواطؤ على الكذب وقيل لايجوز ذلك لجواز تواطؤ الكفار وأهل بلد على الكنب فلابفيد خبرهم العلم (و)الاصح ( أناليلم فبهِ ) أى في المتواتر (ضروري ) أي بحصل عند سهاعه من غير احتياج الى نفار لحصوله لن لا يُتأتى منه النظر كالبله والصبيان ( وقال الكَمْيُ ) من المعرّلة (والأيمامان ) أى امام الحروبين والامام الرازى (فظرى وفسر وامامُ الحرمين ) أى فسر كو به نظريا كا أفصح به الغزالي التابع/ه أخذًا من كلام الكمي ( بتوقَّفه على مُقدمات حاصلة ) عند السامع وهي الحققة لكون الحرمتواترا من كونه خبرجم وكومهم محيث يمتنم تواطؤهم على الكذب وكونه عن محسوس (لا الاحتياج الى النظر عَقيبه ) أى عقيب سماع المتواتر فلاخلاف في المعنى في أنه ضروري لان توقفه على تلك المقدمات لاينافي كونه ضروريا وبالضروري عيرالامام الرازى خلاف ماعير به المنف عنه سيوا لاخبارهم الني صلى الله عليه وسلم بما ذكر بعد اخبار الله تعالى إباه به لحصول الاطمئنان به شيخ

الاسلام (قول كان يخبر أهل قسطة طينية الخ) مثال للكمار من أهل بلد واحد وهي اسلامبول قبل فتحها (قهله لأنالكثرة مانعة من التواطؤ) أشار مه الى أن الدار على الكثرة دون الاسلام ولوقال ان المَّانع الكثرة وقدوجدت كان أقمد (قهله والأصح ان العلم فيه ) أي بسبه فني السمية (قهله كاليله) الراد باليله من ليس عندهم عيير تا الامن لأعيير عندهم أصلا (قهله أي فسركونه نظريا) حول العبارة عن ظاهرها القتضي عودالضمر طي النظري لان النظري لبس هو التوقف فلا يسح حمل التوقفعليه وأنما الذي يسح حمل التوقف عليه هو المكون نظريا وأما النظري فهو التوقف لانهس التوقف وهذا واضح (قهله كاأفصح الح) تقوية لتفسير امام الحرمين بذلك (قهله أخذا الخ) علة لقوله فسره (قهاله من كونه خبرجمع الخ) بيان القدمات الذكورة (قه إله لاالاحتياج الىالنظر) عطف على توقفه أي لابالاحتياج الح (قهاله فلاخلاف في العني فيأنه ضروري) أي لان القائل بأنه نظرى فسركونه نظر يا باحتياجه الى التَّفات النفس الى القدمات الحاصلة عندها وهـ أن أن كل ضروري لا بأنه بحتاج الى الاستدلال فالنظري بهذا اللغي لا يخرج عن كونه صرور يا لما عامت من أن الالتفات المذكور حاصل مع كل ضروري فلم بخالف القائل بأنه نظري النائل بأنه ضروري وقوله فلا خلاف في المني لا يخبي أن قوله في المني ظرف لنو متملق بخــ لاف اذالحبر قوله في أنه الح فكان القياس حيناذ تنوين خلاف لانه شبيه بالمصاف (قهله لايشافي كونه صروريا) وكذاكر ، ضروريا لايناف كونه نظريا بالمنى الذكور ولميزد الشارحُ هذا الله به ولأن المقسود ردالقول بأنه نظرى للقول بأنه ضروري الذي هوالأصل الراجح لاردالقول بأنه ضروري الى القول بأنه نظرى بالمعى المتقدم كالانحفي (قوله خلاف ماعبر به الصنف) هو حال من الضروري أي

محصل كالالمقل بندر بح خفى والقوة البشرية قاصرة عن ضط دلك ففبل حسول العلم لمنع حصول الشرائط ادمنها القرائن اللازمة فيحتمل ان عدم حصول العلم لعدم تلك القرائن وبحتمل أعاسه تقويه معودوالشرائط بتامها وعلى تهنطري انلا يكون ذلك آية احتاعها بالابدمن تقدمالعل بحسول شرائطه كذافيان الحاحب والعفد فكان اللاثق تفريع قوله وحصول العلم آية اجتاع شرائطه طى الأصحمن كونه ضروريا

كما تقدم (وتوقُّ الآمُدي) عن القول بواحد من الضروري والنظري أي لتعارض دليلهما السابقين من حصوله لمن لايتأتى منه النظر وتوقفه على تلك للقدمات المحققة له من غرير نظر (قوله أى ماعدا الأخسر) الى عدم التناق بينهما (تُماناً غُرُوا) أي أهـ النصر المتوار (عن عيان) بان كانوا طبقة فقط (فذاك) واضح (والاً) أي وان لم يخبر وا عن عيان بان كانوا طبقات فلم يخبر عن عيان الا الطبقة الاولى منهم (فيشتر مد ذلك)أى كونهم جما يمتنم تواطؤهم على الكذب (ف كل الطَّبقات) أى ف كل طبقة طبقة ليفيد خبر هم العلم بخلاف ما اذا لم يكونوا كذلك في غير الطبقة الاولى فلا يفيد خبر هم العلم ومن هذا يتبين ان التواتر في الطبقة الاولى قد يكون آخادا في ابعدها وهذا محل القرا آت الشاذة كا تقدم حال كون الضروري الذي عمر به الامام عالفاللنظري الدي عبر به السنف ونسبه للامام (قهله أونظرا الى أن الرادواحد) أى الأخوذ من قوله اله لاخلاف فى العنى وفي اعتداره بهذا مدلا يخفى فالمشبخ الاسلام أى لأنه لوكان الراد واحدا لم يكن لتخصيص الامام بهذا وجه لذغيره مثاه في هذا كاهوظاهر فالصواب الاقتصار على الاعتذار الأول (قهأله كانقدم) أى في فوله واختلف أثمتنا هل العلم عقيبه مكتسب (قوله وتوقف الآمدي) فيه أن يقال التوقف مع انتفاء الحلاف في العنى وانتفاء منافاة أحدالدليلين للآخرمشكل كالايخني وقوله في الاعتذارعن التوقف معذلك من غير نظرالخ أن أراد بعدم النظر الى عدم التنافى أنه غفل عنه فهومن أبعد البعيد وان أرادانه لم يلتقت اليه فَكذاك فليتأمل سم (قولِه ثمان أخبر وا الح) راجع للتعريف المتقدم وهوكونه خبرجم الحزوهذا الدى ذكر وان كان مستفادا من التعريف اللك كور لكنه يستفادعلي وجه الاجمال دون التفصيل الدى ذكر موالتفصيل بعد الاجمال من فنون البسلاغة وقوله عن عيان أراد بالعيان الاحساس مجازا من اطلاق الأخص وارادة الأعم والقرينة قوله في الثمريف من محسوس \* فان قيل التجوز في هذا بتعميمه بقرينة ذاك ليس بأولى من العكس أعنى تخصيص ذاك بالعيان بقرينة هذا ﴿ قَلْتَ عِلاحظة العَنى ترشد الى اعتبار مافي التمريف لاقتضائها استواءأتواع الحسوسات وبذلك يترجح الأول واذا تأملت ذلكعاست جواب ماأورده شيخ الاسلام هذا فليتأمل سم (قول فذاك واضح) أى لوحو دالقيود الثلاثة التقدمة (قوله فيشترط ذلك) أيماعدا الأخير وهوكونه عن محسوسُ ولذا اقتصرالشارح في نفسير الاشارة على ماعد القيد الأخسير (قوله في غير الطبقة الاولى) أي وأما الاولى فلانزأع فيها لأنها تخسرعن عسوس (قوله ومنهذا الح) الاشارة الى الاشتراط المذكور (قهله وهذا محل القرآ آسالشاذة) الإشارة الى أن التواتر في الطبقة الاولى قد يكون آحادا فها بعدها . قال الشهاب حمد التدوهذا الما يأتى على مقابل الأصم القائل بقرآ نيتها كإمر صدر الكتاب الاول ومر أيصا انه يعمل بهامن حيث الحسبرية على الاصح كافي خبرالا حادولا يضر في ذنك عدم قرآ نينها ﴿ فَانْ قَلْتُ قَدْمُرُ قُرْ بِنَا انْ المُنْقُولَ آحادا مما يتوفر الدواعي على نقله تو اترامن المقطوع بكذبه فهل فيه مخالفة لهذا كله قلت أما العمل بهامن حيث الخبرية فلا اشكال.فيه نعير بممايشكل ذلك علىمقابل الاصحالفائل لقرآ نيتها و بمكن الجواب بأن القراءة الشاذة فرض تواترها فيالطبقة الاولى ومامر حجيع طبقاته آحاد وفيه نظرا ذالقرآن بسائر أجزائه تتوفر الدواعي أنه قر آن لاخر آحاد علىنقله نواترافيسائرالطبقاتفاذانخلف فيطبقةمها التفتقرآ نيتيقطعا اه وتعقبه سير بقولههذا لاير دعلى مقابل الاصم لانه لايسلم اعتبار التواتر في الرالطبقات البوت القرآنية ولاأن الدواعي تتوفر على نقله تواترا فيسائر الطبقات لجوازأن يعرض مانعمن توفرها فيعض الطبقات واداكات المعزات التي

أونظرا الى أن المراد واحد وقوله عقيبه بإلياء لغة قليلة جرت على الألسـنة والكتبر ثرك اليــاء

فيه ان معنى كونه محسوسا انه لس معقولا لأن العقلي قد يشتبه على الجعرال كثعر كحدوث العالم لاأن يكون كل مخبر عنه أدرك يحاسته فسواءكان الخبرون طبقات أوطيقة واحدة لابدأن يكون الخبر عنه محسوسا بالمعنى المتقدم حتىيكون ألخرالمتواتر بهمفيداللعل كافى العصدوغده ومدا ظهرأن معنى قول المستف اخبر واعن عيان انهمان أخسروا وكان مستند اخبارهم عيانهمأى ادراكهم ذلك بأنقسيم فذاك والا بأن كانمستند اخمارهم عيان غيرهم أى ادراك ذلك الحسوس وهمأخروا عن ذلك الحسوس لنبرهم فبشترط الخ وحينئذ فلأ وحدلر بادةأن يكون المغبر عنه محسوسا لعامه الأهو موضوع الكلام فلبتأمل (قـــوله لايردعلىمقابل الأصح) أما على الأصم فالقطع بالكذب مرحهة

(فوله مثال المتعلقة بالخبرعنه الح) جميع ماذكره واجع الى عبارة الخبر ولبس ذلك هو المراد بل المراد الامور الخارجة عن الخرالق لاتفاك عنه كحدول الخبر مع انزعاج الخبر عن الموت مثلاوكون الخبر موسوما بالصدق والخبرعنه قريبامن الوقوع كانقدم عن العنسد (قوله أن عامه لكثرة العدد (١) الح) يمني أنه ان حصل منه علم بالفعل لكثرة العدد لاحد فلابد من حصوله لغيره وليس المراد أن كثرة العدد لازمها حسول العلم لما عرفت أنه قديتوقف حصول العلم علىالفرائن اللازمة (قوله لهيكن المتواتر متحققا بمجرد العدد) عادة تواطؤهم على الكذب ومع النخاو عن تلك المراثن لايمتنع (377) لاله لامد أن يكون عددا عتنع

( والصحيح ) من أقوال ( تَالمُهَا أَن علمهُ ) أى المتواتر أى العلم الحاصل منه ( لِكَثْرة المدد ) في رواية (متَّبِقْ) للسامعين فيحصل لكل منهم (وللقرائن) الزائدة على أقل العدد الصالح له بان تكون لازمة له فيأحوالهالمتعلقة به أو بالمخبرعنه أو بالمخبر به (قد يختلفُ فيحصُّل لزيد دون عمرو) مثلا من السامعين لأن القرائن قد تقوم عند شخص دون آخراً ما الخبر المفيد للعلم بالقرائن المنفصلة عنه فليس بمتواتر والقول الأول يجبحصول العلم منه لكل من السامعين مطلقا لأن القرائن فيمثل ذلك ظاهرة لاتحق على أحدمهم والثاني لايجب ذلك بل قد يحمل المل مطلقا لكل مهم ولممضهم متواتر فلم بقلهأ حسد وهو فتدا لجرازأن لايحصل العام لبمس بكثرة المدد كالقرائن بالل المقدنيوس أن آية

تتوفر الدواعي طي نفايه أنو اتر اقدينقطم تواترها للاستغناء عن استمراره فلامانع أن ينقطع تواتر القرآن لعر وضأمريغنضي ذلك اه قلت الصواب ماقاله الشهاب وكلام سم لايخفي مافيه (قوله والصحيح) مبتدأ خبره ثالثها (قولهالصالحه) أى التواتر بأن تكون لازمة بيان ارادالصنف فأنه أطلق القرائن مع ان مراده اللازمة أى التصلة بالخبر المتواتر (قه له التعلقة بدأو بالخبرعنه أو الخبر به) مثال التعلقة بالخبر المسنف انعامه وقال عنسه زيد زيد قائم مثلا ومثال التعلقة بالخسير به زيدقائم قائم ومثال المتعلقة بالخبر زيد قائمز يدقائم فيذه قرائن يتقرر بها المخبرعنه أوابه أوالخبر فيذهن السامع حيث التفت الهافضل تقرار بخلاف مرا يلتفت لهـ أفأن تقر رذلك عنده دون الأول. وأوردالعلامة الشهاب هناما نصه لا يخفي عليك ان المتواتر لابد فيه من شروط ثلاثة وقدمرأن الدالحاصل منه ضروري فكيف يفرض تخلفه عند من ارتقي عنده القرائن والفرض انه متواتر من حيث العددفان كان الرادائن ريادة الطالحاصلة من القرائن اللازمة قد تختلف فلااشكال اه وأجاب مم بمانصه لااشكال أيضا وان لم يكن الرادذلك بللامنشأ لاشكال ذلك الاالففلة الواضحة اذلا يخفي ان العلم اذا نوقف على القرائن المذكورة لم بكن المتواتر متحققا عمرد المدد بل و بالقرائن أيضا فسندالت فلف لمن لم مقم عنده القرائن لم يحسل التوانر بالنسبة اليه ولعمر الله ال هذا في ماة الظهور وليس محل اشكال فليتأمل اه قلت قوله الايخفي الح يرده از الكلام مفروض في التواتر في الله العلامة التنهاب كلا بوجيه جدا وقوله فان كان المرادان فريادة العلم الحاصلة من القرائ الخ هذا هوالظاهرالذى لاشبة فيه بوجه وربما كانتعبارة المعنف ظاهرة فيهلو لاصنيع الشارح الصريم ف خلاف ذلك فليتأمل وليحر رالمقام (قهله والفول الأول) أي من الأقوال الشلالة (قهله مطلقا) أي سواء كان العلم نشأمن كثرة المدد أومن القرائن وكذا الاطلاق في القول الثاني (قول له لأن القرائن) أى اللازمة المنتسلة (قوله لجواز أن لا يحصل العلم لبعض بكثرة العد كالقرائن) لا يخفى بعد هذا القول

ادعى أولا أنه لا شبهة فيه . وثانيا ظهور عباره الصنف فيه . وثالثا مخالفة الشارح (قول الشارح أما الحر المفيد للمام الفرائن المفصلة عنه الح) المراد بالقرائن المنفصلة هي الزائدة على مالا ينفك التمر يف عنه عادة وهر الترابست أحوال فيالحبر والمخبرعنه والمخبر وذلك كالصراخ والجنازة وخروج المخدرات وبحو ذلك فها اذاأخبرملك يموت واده كمافي العصدوالسعدفأ فاد انءما لاينفك التعريف عنه غالبا وهوالمراد بالقرائن اللازمة التي تكون في المتوانر لأيفيد بواسطتها حير الآحادالعلموذلك طاهر لقوة مازادعما لاينفك الثعريف عنه عن غيره وبهيندفع توقف سم هنا فتأمل

يحسب العادة عند هدأنا

السامع تواطؤهم عسلي

الكذب تأمل (قوله برده

أن الكلام مفروض في

المتواتر) ان كان الرادأن

الفيدوغرالمفيد كلاها

احماء شرائيله مصول العلم

وكالام الصنف والشارحهنا

فهاحمل به العلمحث قال

الشارح أي التسواتر أي الدام الحاصل به فلم يطلقا

عايه المتواتر الابعدفرض

حصول العلم به ولو للبعض

فها كان القسمرائن و به

يظهر إن ماقاله الشياب لاوجه

له الاعدام مطالعة كتب

البيدم لأنابئ خصوصا

ال على دائسال

ها ا ديام ولا يقام كان

نقل كالإم المضد والسعد

فرذلك ومنسه تعلم أيضا

بطلان جواب الشهاب

والعحب من المشيحيث

<sup>(</sup>١) هذه القولة غير موجودة في البناني

العمل به قلا مانع من استثاد

(و)المنحيع من أقوال ( أن الاجاعَ على وفق خمير لايدل عملي صدقه ) في نفس الأمر مطلقا ﴿وَالنُّهَا يِدِلَا زِنَّتَلَقُّوهُ﴾ أَى المجمعون (بالْقَبَول) بأن صرحوا بالاستناد اليه دان لم يتلقو، بالقبول بأن لم يتمرضوا بالاستباد اليه فلا يدل لجواز استنادهم الىغيره بما استنبطوه من القرآز، وأليما يدل مطلقا لان الظاهر استنادهم اليه حيث لم يصرحوا بذلك لمدم ظهور مستند غيره ووجمه دلاله استنادهم اليه على صدقه أ ملولم يكن حياث مدقا بأن كان كذبا لكان استنادهم اليه خطأ وهم معمومون منه . قلنا لانسلم الخطأ حيثته لانهم ظنواصدته وهم اتنا أمروا بالاستناد الى ماظنوا صدقه فاستنادهم اليه أعا يدل على ظنهم صدقه

(قوله وإن الاحماع الج) منى ماذكره أن الاجماع طلحكم موافق لمايستماد من خبر وارد لايدل طي سدى ذه. . أبر أي من حيث له نته الى النبي ﴿ إِلَيْهِ مُثَلَّا لُورُ وَدَّ النَّبِهُ فَى السَّلاةِ وَاجبةِ فلا نقول ال عَدًا الحدث اسميع النسبة اليه عَنْ الله الله الماع على وعلى ماستفيد منه فقوله الإيدل على سدعه أي صدق بسبته لقائله اذ هو صدق في نفسه ولا داعي لما أطال به العلامة وغسيره هنا مع وصوح المفام (قول إن تلقوه) أى بأن علم ذلك من تصريحهم كما قاله الشارح (قوله بأن صرسوا بالاستناد اليه) بيان لسبب التلق بالقبول وفيه اشارة الى أن قولة إن تلقوه بالقبول معناه ان علم ائهم تلقوه بالقبول لأن التصريح للنكور انما يتسبب عنه العلم بالتلق لانفس التلق الذي هو اعتقاد معناه فأن النصريم يتأخّر عن التلق فلا يَكون مبيا له اذ السب لايتأخر عن مسببه وقوله تما استنبطوه من القرآن فيه أن الذي يستنداليه هوالدليل والمستنبط هو الأحكام والعالى لاالدليل لانه ان كان فيه فهو مصرح به فلا استنباط وانلم يكن فيه فلا يتأتى استنباطه منه قاله الشهاب وقد يقال بل الدليل أيضا يستنبط منه وان كان مصرحا بهفيه لتوقفه من حيث كونه دليلا على معرفة وجه الدلاله ومعرفة ذلك طريقه الاستنباط وكان التقييد بالاستنباط لامه لوكان مصرحا به في القرآن لم يكن من محل النزاع بدليل تعليل الثانى بقولهلان|لظاهر الخ اذ لوكان مصرحا بهلايكون|لظاهر استنادهم الى الحبر بل الى القرآن يه بق انه يجوز أن يكون استنادهم الى القياس على حكم آخرف الفرآن أوالسنة فلم قيد بماستنبطوه من القرآن \* و يمكن أن عاب بأن النقييد بماوافقة العالب و بأن الاستناد الى القباس على وافي القرآن استناد الى والسنبط من القرآن لان الاستسباط الاستحراج وقسد استخرج الفياس من العرآن باستخراج حكم الفيس عليه منه يه فان قلت قديكون ذلك الحسكم منصوصا فلا يصدق عليه الاستنباط \* قلت يصدق عليه من حيث كونه مقبسا عليه الاحتياج الى استنباط علته المتوقف عليها القياس مم (قولِه فلايدل) أيعلى سدقه من حيث السند وان دل على الصدق من حيث المَان لان الفرض أنه عجم عليه (قوله ووحهدلالةاستنادهم الح) هذا توجيه للثاني ولأحدشتي الثالث (قوله وهممعومون منه)دليل الاستئنائية الحذوفة وهي لكن استنادهم اليه ليس بخطأ فاستغى عن ذكرها بذكر دليلهاوقول الشارح قلنالانسلممنع لللازمة وفيه أن ماذكره مبنى على أن الحطأ خلاف ماأمروابهلاعدم اصابة مافينفس الأمر وهو حلاف قولهم من اجتهد فاصاب فــله أجران وان أخطأ فله أجر واحد فانه يقيدان الحطأ بعدم موافقة مافي نفس الأمر لابعدم موافقة ماأداه اليه اجهاده وحينثنا فيجوزكون الاستماد خطأ نظرالما فينفس الأمر لكهم لايؤاخدونبه لامهمأعاكانمواباناع ماأداهماليه طنهم وحبذنذ فالوحه منع الاستنائية ان أريد بالخطأ عدم اسابتدافي نفس الأمرفاتهم نجر معصومين منه وان أريد بالحملأ مخانمة ماأدي اليه الاجتهاد فمسلم ولا يفيد الدليل حيثذ وعصمة الامة الأول (قوله ولايميدالدليل حيشد) ممنوع لأن الخطأ فالاستناد هوأن يكون الى عبر مستند في الطن

الجمعين البسه مع كومه مكنوبا وهذا لايستلزم بالأن الحكم الحم عليه لانهمتي وقم الابسام سير أن الله سميعانه وتعالى وفقهم لاختمار الصواب قطماعيث يستحيل الخطأ على ما دلت عليم الأدلة السبعبة كذا في سعد العشد (قوله وهو خلاف الخ)فيه أن السورة الموردة في الخطأ في السُكم والمكارم ما في الحياً في الاستناد اذ الخطأ في الحسكم هذا محال لئلا بلزم اجتاع الامة على ضلال وحاصل كلام الشارح حيئند انه انما يكون الاستناد خطأ لواستندوا الى غير ما كلعوامالاستناد اليه وهم أنما استندوا الى ما كلموا بالاستناد اليهونيم أمسومين على الأسدار الراء سامة مؤ الواصل برالا تشارال غير مستندفي طنهم فاهل الاجماع في ذلك كالواحد من الامة أما الحبكم فهم معسومونءن الخطأ فيه فى الداقع للأدلة السمسة ولا يلزم من عدم اصابة الستند في الواقع عمدم اصلة الحكم فيه والحطأ بالبد أأل , شوعدم اصابة الثاني للا داةالسمعية دون

(قوله عمولة عندالأصوليين الح) قد سمعت ما يخالف ذلك فهامرعن السمدوهو الموافق لظاهر الحديث من أن المراد بالصادلة الحكم لا المستند ولوكان الأمر كإزعموالم يكن فرق مان الأمة والواحد منها فيا لتوالتمبربالامةوهو بأطل بالاتفاق (قوله معناه الأمرالح) فدعامت أن ذلك يساوى فيه الواحد الامة فلا وحه لتخسيص الامة به (قوله فليحرر المقام)قد علمت تحربره بأتموجه وهو أن معنى كونه قطعيا ان الحبكم الهمم عليه هو الصواب الموافق لاوافع قطعا فمتى وقع الاجماع علمان الله سبحابه وتعالى وفقهم لاختيار الصواب بدلاله الدليل السمعى اما الستند فلا يلزم امابتهما هو مستند في الواقع ادلم بدل الدليل عليه والالما صح استنادهم لحبر الآحاد وقد وحب عسلي الكل العمل بهعندالجهور بدليل السمعوهل أيحد جمايين الأدلة أحسن من همذا فليتأمل

ولا يلزم من ظهم صدقه صدته مى نفس الأسر وقيل ان ظهم ممسوم عن الحلاأ (وكدلك بقاه خَرَر تتوفّر الدواعي على ابطاله) بأزام يبطله ذوو الدواعي مع سماعهم له آحادالا يدلهاي صدقه (حلافا الرَّيْدِيَّةً) ويقولهم بدل عايم عالر، والانتفاق على قبوله حينك. قلنا الانفاق على قبلهم سدة ولا يدرع من ذلك صدق في نصل الأمر مثاله قوله يخطي التي لملى هاؤتسي بحزلة هرون من موسى الا أنه لا نبي مدى » روا مالشيخان فان دواعي بني أمية و قد سمدو متوفرة على ابطاله لدلاته على حلافه على رضى الدعنة كل قبل كفلافهم وفي من من من من قوله ها خلفي في قومي » وان سات قبله ولم يبطاوه روادرات ألداما في فالخير ( بين مؤوّل ) له (وعنتج ) به لا يدل على صدقه (خلافا لقوم) في قولهم يدل عليه قالوا للاتفاق على قبوله حينذ قلنا الانفاق على قبوله انعا يدل على غلهم صدقه ولا يلزم من ذلك صدقه في نسس الأمر (و) الصحيح (أن الخبرة

عن الحطأ الندل عليها قوله ﴿ لِلَّهِ لِا تَجْمُعُ أَمَى طَيْ صَلالة مُحُولة عندالأصوليين طي انهم لا يجتمعون على مالايصح اتباعه بأن يستندوا الىمالابجوز الاستناد اليه فمعنى لأنجتمع أمتى في ضلالة ان اجماع ظنوتهم على شيء لايكون أمرا باللا بلهو حق لأنهم مأمورون باتباعه خلافالابن الصلاحومين وافقه في حملها على عدم مخالفة الواقع (قهأله ولا يلزم من ظنهم صدقه صدقه في نفس الأمر ) قال الشهاب وكيف يكون ظنهم محتملا للخطأ معكونهم لايجتمعون على ضلالة كانطلقت بهالسنة المطهرة وقديقال الرادلا يجتمعون على صلالة وهم يعلمون وفيه نظر وجوابه قدعلم،عامرمن|ن|لضلال الدىلايجتمعون عليهمعناهالأمر الدى لايسوغ لهم انباعه بأن يكون ظنهم أمرا باطلا وكل ماظنوه ظناصيحا بأن بذلوا الوسع في الاجتهاد كانأمرا حقا لاباطلا مم وقالشيخ الاسلام فيقول الشارح ولايلزم من ظنهم الخلايقال فالاجماع حيئذ ظنى وقد قالوا انه قطمي لانا نقول لمريجزموا بأنه قطعي بالماختلفوافيهو بتقديرانه قطعي انما هو قطمي في الظاهر وانكان في طريقه ظئ لأنظن المجمعين معاوم لهمقطعا وذلك لاينافي قطعية الاجماع في الظاهر اه قلت قضيته رجوع الحلاف في كون الاجماع ظنياً وقطعيا الي اللفظي وهو خلاف مايفيد. كلامهم فليحرر المقام (قه أهوقيل انظنهم مصومعن الخطأ)أى فيكونون مصبيين في نفس الأمرو حاصل هذا القيل القدم في دليل الراحم (قه له خلافا للزيدة) نسبة الى زيدين زين العابدين بن الحسين بن على رضى الله تعالى عنهم أجمعين بدلواوغيرواني مذهبه ونسبوااليه أقوالاهو برى ممها (قه لهفان دواعي بني أمية) أي شهواتهم فانهم كانوا يكرهون سيدناعليا رضي الله عنه (قه أله لدلالته على خلافة على رضي الله عنه) الحق أنه لابدل لأن القصة أنه والله تركه في المدينة لما ذهب الى عزوة من الغزوات فقال له على رضى الله عنه أتحملني بمنزلة النساء والصبيان فقال علي «أما ترضي أن تكون من بمزلة هرون من موسى»أى حن دهب الى الناحاة وخلفه في قومه أي فليس هذا نقصا في حقك فلك أسوة بهرون قرره بعض الهمقين وهو حسن وجيه (قولِه ولم يبطاوه) من تمام العلة فهوعطف على متوفرة على ابطاله (قوله وافتراق العلماء) مبتدأ خبره كذلك المقدرة في المن أي لايدل على الصدق كاقال الشارح (قَهْلُه لازنفاقعلىفبوله ) أي لان الاحتجاج به يستازم قبوله وكذا تأويله يستنزم ذلك والآلم عِتْج الى تأويله نعم قد يقال قد يكون التأويل على نقدير الصحة كما يقع لهمكثيرا يمنعون السحة ثم يقولون وعلى تسليم محته فهو يحول على كذاالأن يقال التأويل من غير تصريح بتقدير التسليم لايكون عادة الا مع اعتقاد الصحة مم (قول وان الخبر بحضرة قوم الح) هو عطف على معمول الصحيح وحينئذ يتوحه عليه انه لم فصل منهما بقوله وكذابقاء حر الخاللهم الأأن يقال آن يقا الخبر وافتراق

(قولالسنف ولاحال على سكوتهم) منه الحقاء عليهم مع ظنهم صدق المجبر فاتدفع ابراد العلا، قعنائم كان الأولى الشارج أن يقول كخوف الجزئدبر (قوله وان كان تما يسلمونه) أي بما لو كإن المعلموه كاعبر به السفد (قولهمن افراد الاجماع السكوني) الأولى من أفراد خيرالتوائر كانرفخذ، زالشارح (قول المستفدوكذا المفير بمسمع) أي يمكان وقومنه الساباع الفعل كلعو فرض خلاف ابن الحاجبة ان خلافة با اداوقع السابع الفعل وعبارته اذا أخير واحد بحضرته صلى القعلمية سلم (١٣٧) ولم يشكر لم يدل على صدقه

قطعا لناعتمل انهماسمعه أومافهمه أوكان يبنه أورأى تأخره أوماعامه أي نفيا واثباتا لكونهدنيو با اه ففرض الصنف السثاية اذا سمعه وفيمه وخالفه في قوله أوكان بينه الخ لان بيائه وما بعده لايسوغ له الاقرار ومنه يعلم أن عدمالماع أوالفهم وكذا سبق البيان أو تأخيره ليس واحدمنها من أفراد الحامل على التقرير والالما صح الصنف أن يقول بعد قوله ولا حامل الح خلافا للتأخرين فتأمل لتعرف،مافی سم هنا (قوله أوضح من همذا الح) أي أوضح في افادته حسول السماع بالفعل كماهو موضوع المثلة ولا مانع من حمل الشارح عليه خلافا للحثي (قول الصنف ولا حامل على التقرير والكذب) أىلاحامل عليهمامعابأن لم يكن حامل على شيء أصلا أو كان على الكذب فقط أو التقرير فقط فهذه الثلاثة منعاه ق بدل التقرير

بحضرةِ قوم لم يَكُذُّ بوه ولا حامِلَ على سُكوتهم ) عن تكذيبه من خوف أو طمع في شيء منه (صادق ) فيها أخربه لانسكومهم تصديق اله عادة فقد انفقوا وهمعد التواتر على خر عن محسوس إذفر ضالسئلة كذلك كاصرح به ألآمدى فيكون صدقا قطما وقيل لايازم من سكوتهم تصديقه لجوازانيسكتوا عن تكذيبه لالثيء (وكذا الخبر بمسمّع من النبي صلى الله عليه وسلم ) أي بمكان يسممه منه النبي صلى الله عليه وسلم ( ولا حامِلَ على التقرُّيرِ ) للنبي صلى الله عليه وُسلم (و) على (الكذب) للمخدر صادقافها أخبر بهدينيا كانأودنيويا لانالني صلى الله عليه وسلم لايقر أحداعلى كذب ( خلافا للمتأخرين ) منهم الآمدي وابن الحاجب في قولم لا يدل سكوت النبي صلى الله عليه وسلم على صدق الحمر أما في الدبيي فلجواز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم بينه أوأخر بيانه العلماء المذكور بن أشبه في المني بالاجماع على وفق الحبر حتى كانه من جنسه فناسب تعقيبه به ا فانقيل كانالقياس تأخير مسئلة الاجماع على وفق خبرثم نعقيبه بما ذكر فينبغي الفصل الذكورمع الهافظة على المناسبة الذكورة يه قلت كانه لان الاجاع الله كور أقرب الى الدلالة على الصدق عما بعده فكان نفى الدلالة على الصدق عنه أهم فقدم فليحرر ماهو أوجه مما ذكر سم (قول: بحضرة قوم) أى النين عدد التواتر كا سيقول الشارح والنحرير في هذه السئلة كا في العضد أنه اذا أخر ، احد بخبر بحضور عدد التواتر عن محسوسولم يكذبوه فان كان مما يحتمل أن لايعلموه مثل خبرغريب لايعرفه الاالافراد لم يدل سكوتهم على صــدقه قطعا وان كان نما يعامونه ولـكن يجوز أن يكود الحامل على السكوت عن مكذيبه خوفا أو يحوه لم بدل سكوتهم على صدقه أبضاوان علم أن لاحامل لهم عليه فهو بدل على صدقه قطعا أي بحسب العادة وحسده المثلة من افراد الاجماع السكوتي (قهله إذ فرض المسئلة كذاك) أي إن الذين أخبر بحضرتهم عند التواتر وإن الحبر عن محسوس و به علم ان الأولى المصنف أن يصف القوم بقوله يؤمن تواطؤهم على الكذب عن محسوس قاله شيخ الاسلام ( قوله أي بمكان يسمعه منه الخ ) قال الشهاب أوضح من هذا أن يقال أي بمكان ساع صادر ذلك الساع ومبتدأ من الني صلى الله عليه وسلم فتسكون من ابتدائية اه وعبارة الشارح لانتافي ذلك كالاتحفي قاله سم قلت في دعوى ان عبارة الشارج يصح حملها على ماقال الشهاب نظر بين (قوله ولا حامل على النقر برالخ) قبل لافائدة لهذه المسئلة إذ لا يتصور حصول العلم بالصدق لأحسد لتوقفه على العلم بانتفاء كل-املعلى التقرير ولايتصورالعلم بذلكلان الحواسل لانمحصر وقديخفي الحامل وقد يشتبه الحال فيمه فيظن ماليس بحامل حاملا ولا ماهو بحامل غير حامل وإن صورت المسئلة بما إذ أخبر عليه السلام بإنه لاحامل له على الاقرار فالعلم أنمــا حصل من اخباره لامن مجرد الاخبار بحضرته من غير حامل له على الاقرار فليتأمل قاله سم (قهله لان النبي سلى الله عليه وسلم لايقر أحدًا على كذب ) قضية هذا التعليل أن لاحاجة لقول الصَّف وعلى الكذب فليتأمل

فيهاعلى الصدق ومفهوم:الثمادا وجدحامل عليهما وهوالسورةالاتية فيالشارح فلابدالاتقر برعليه فيهاولوحسنفالصنفوله والكذب المنتخل صورة مالذاوجدحامل على التقرير ودوالكندب فيالذيرم مع أنما لحامل على التقرير حيتلصدق الجرفيدل التقرير على صدفه و متملم المالا بممنز إدادة وعلى السندب وان تعليل الشارح للاضيد عسم الحاجة اليها لجرياته فيها فاندفع ماقالها شي تبعا لسم (قولمة فالعلم أعاصل من الحيارة) هيئة أدوا خير يدون اقرار لم يصل علم (قولمة فالعلم أعاصل من الحيارة) هيئة أدوا خير يدون اقرار لم يصل علم

(قهله بخلاف مأخبرالهبر) بتنازعه كل من بينه و بيانه والعائد على مامن قوله بمخلاف ماأخبر المحبر معنفوف أي به ( قهله قال خفرج شيما ) ضمير قال لأنس وضمير فقال للني صلى الله عليهوسلم ( قهله قالوا قلت كذا وكذا ) كناية عن قوله لولم تفعاوا لسلم (قهله فقال أنتم علم بالمردنيا كم) أى قدل هذا على انه صلى الله عليه وسلم لم يكن يعلم هذا الأمرآلدنيويوغيره مثلافيجوزفيه ذلك وقوله كا في القاح النخل استدلال على أنه يجوز أن لا يعلم النبي صلى الله عليه وسلم حال الدنيوي وان لم يكن مثالًا لما عن فيه إذلا اخبار هنا بحضرته \* واستشكل قوله صلى الله عليه وسلم لولم تفعاوا لصلح بأنه حينئذ اخبار بخلاف الواقع ع وأجيب أنه قدتقرر أن صلاح النخل باللقاح مثلا من باب ربط السببات بأسبابها ولوشاء الله اصلحت الممرة بدون اللقاح فأراد صلى الله عليه وسلم بقوله ذلك بيان أن اللقاح سبب عادى لاتأثير له وائه تعالى قادر على اصلاح الثمرة بدونه ولو شاء ذلك كان فمعنى قوله لو لم تفعاوا لصلح أي حيث تعلقت الشيئة الالهية بصلاحه وقوله أتتم أعلم بأمر دنياكم لاينافيذلك أشارله الحالف باب الاجماع في قول الصنف وانه قديكون في دنيوي \* قلت تأمل ماوجه عدم منافاته والدى يظهرلى والداعلم أن قوله صلى الدعايه وسلم أتم أعلم بأمر دنيا كرحيث كان الراد بقواه لولم تفعاوا الخ ماذكر أرادبه التو ببخياتهم لم يفهموا مراده صلى الله عليه وسلم حيث تركوا التأبير مع انهم لم يأمرهم بتركه وقوله أنتم أعلم بأمر دنياكم أيمن أمر دينكم فتأمل و عاتقررمن ان معنى قوله صلى الله عليه وسلم لولم تفعلوا الى آخر ماذكر بجاب عن الاستدلال به على كونه صلى الله عليسه وسلم الاسلم حال الأمور الدنيوية كا ذكره الكال (قه لهوقيل بدل ان كان عن دنيوي) أي لجو ازأن لايكون الني صلى الله عليه وسلم يعلم حاله كذا علل وفيه نظر فانه أنما يناسب عدم الدلالة على الصيدق لاالدلالة عليه (قهله بخلاف الديني فلا يدل) أي لجواز أن يكون بينه صلى الله عليه وسلم أو أخر بياته بخلاف مأخبر به الهبركا مر (قه له عكس هـ ذاالتفسيل) أي وهو أنه يدل على صدقه ان كان عن أمر دين لادنيوي لجواز أن يكون التي صلى الله عليه وسلم لا يعلم حاله كما يؤخذ من التوجيه السابق وهذا التفصيل أظهر من الأول (قه لهوأجيب) أي من طرف الأول وهو القائل بالصدق مطلقا فان قيل قد يرد على هــــذا الجواب أنه قد يكون الحال بحيث لايفهم تفيد الحك لشدة يقال ان كون الحال بهذه الحيثية حامل التقرير النبي صلى الله عليه وسلم وقد قيدت السئلة بنفي الحامل عليه سم ( قهله وفي الدنيوي) عطف على الديني ( قوله من حيث تضمنه ) أي تضمن قولهم نشهد الخ فانه متضمن الاخبار بأن قاوبهم وافقت السنتهم في التصديق بمتعلق الشهادة

(قوله ان كون الحال بهذه الحيثية الخ) فيه أنه ان هنالة حامل على الانكار أيضافليس من محل النزاع وان لم يكن فالتقرير مدل على الصدق ولعل هــذا مبنى على اخراج الصورة السابقة من النطوق وقد عرفت خلافه وأما سؤاله الله من الله على الله عايمه وسلم لايعتمد في الانكارعلى هذه القرائن لاته رعا لمينهمها بعض الحاضرين الا اذا كان معاتدا لظهور المنادوأ يشا انزال هـذا الهذوري اقرار الهنبر على السكذب

وانكان دينيا أما اذاوجدحامل على الكذب والتقريركا اذا كان المتبر بمريماند الذي ملي أنه عليه وسلم ولا ينفع فيه الانكار فلايدل السكوت على السدق قولا واحداً. وتأمنطنون السدق فخسر ا الواحد وهوما لم ينته الى التواتائي ) واحداكان راويه أو أكثر أفاد العلم بالقرائل المتفسسة أولا (ومنه) حينفذ ( المستفيض وهو الشائع من أصل ) فضرج الشائع لاعن أصل ( وقد يشكش ) أى المستفيض (مشهورا وأقله )من حيث مدد راويه أى أقل عدد راوي المستفاضة اثنان وعبارة ابن الحاجب المتنبض من اداد نشكت الماجب المتنبض من اداد نشكت على المتنبع في التنبيه وأقل ما يثبت به الاستفاضة اثنان وعبارة ابن الحاجب المستفيض من اداد نشكت على الادا

وهو تبوت الرسالة له صلى الله عليه وسلم (قهأله وانكان دينيا ) متعلق بالنظير وهو قولة كما أعلمه الهنبر عمن يعاند النبي مسملي الله عليه وسسلم ولاينفع فيه الانسكار فلايدل السكوت على الصدق قولا واحدا فيه اشكال لما تقدم أول كتاب السنة أن الني صلى الله عليه وسم لايقر أحدا على فعل بأطل وان كان يغريه الانكار وأي فرق بين القول والفطر مع أن كلا منهما مصية و يجاب إن ماهنا مهنى على أحــــد الأقوال هناك المذكور بقول الصنف وقيل الافعــل من يغريه الانكار \* لايقال اذا كان ماهنامبنيا طي ما تقدم وهوضعيف فكيف يقول هنافلايد ل السكوت طي الصدق قولا واحدا ﴾ لانانقول لايلزم من ضعف المبنى عليه ضعف المبنى ولندايقولون لاغرابة في بناءمشهور أومتفق عليه على ضعيف (قهله وأمامظنون الصدق فخبرالواحد) يه ان قلت لمغير الاساوب وهلاعطفه على مقطوع الكذب ومقطوع الصدق فقال وأمامظنون الصدق وهوخبر الواحد \* قلت اشارة ألى ان هذا هو الاصل في الخبر وكأن اصالة هذا معلومة مقررة فلما ذكر القسمين الاولين الحارجين عن الاصل فيه رجم الى بيان ماعلم انه الاصل وطلبت النفس بيانه فكأنه قال وأما الأصل فيه المعلوم اصالته الذي هو منظنون الصدق فهوخبر الواحد فتأمله بلطف سم أيفقول الصنف وأما مظنون الصدق مقابل لمفذوف فكأنه قال هذا أىماذكر من كون الخبر اما مقطوعا بمسقه واما مقطوعا بكذبه خلاف الاصل وأما الاصلفيه فكوتهمظنونا \* فانقيل بني عليه من الأقسام مظنون الكذب فلم تركه ؟ قلت أشار اليه يقوله السابق وكل خبر أوهم باطلا قاله سم (قولِه وهو مالم ينته الى النواتر ) أي الى حمد التواتر تصريح بنسمية ما رواه تحو الثلاثة والاربية خبر واحد والاصطلاح كذلك كما صرح به الاسنوى وغمسيره مم ( قهله أفاد الصلم القرأن النفصلة أولا ) فان قيل أدخال هذا تحت خبر الواحد ينافى فرض الصنف انه مظنون الصدق \* قلنالانسلمالنافاة لان الراد انه في ذاته مظنون الصدق وذلك لا ينافي أنه يفيسد العلم بواسطة أم خارج عنه سم (قولِهومنه المتفيض) أيمن الآحاد وقيل انهمن المتواتر وفيل انه فسم برأسه كاسيأتي عن الاستاذ فليس آحادا ولا ستواترا بلواسطة فقابل المنان قولان (قهله عن أصل) الاصل هو الامام الدى ترجع اليه النقلة (قوله وأقدائنان وقيل لانة ) قال السيوطي والثاني هواختيارا بن الصباغ وقال الرافعي انه أشبه بكلام الشافعي وهوالذي جزم به أهل الحديث ففيذكر واسواه فقالوا مانفرد به راو واحد غريب أو راو يان عزيز أوثلاثة فأكترمشهور الهكذانقلة للتعناجزم أهل الحدث ولميلتفت الى ماجزم بهالنووي فىالتقريب تبعا لابن الصلاح بمايخالف ذلك حيث قال أذا انفرد عن الزهري وشهه ممن بجمع حديثه رجل بحديث سمى غريبا وانانفرد اثنان أوثلاثة سمىعز بزأ فانرواه جماعةسمي مشهورا اه قالالسيوطي فيشرحه كذا قالبابنالصلاح أخذا منكلام ابن منده وأماشيخ الاسلام

( قوله و بجاب بأن ماهنا الحز) الاولى أن يفرق بأن ماهنا مصور بأن الكافر عامت معاندته النوراطية وانه لاينفم فيه الأنكار وان الحال لابحتمل التفيع والنسخ وانه لااشتباء في شيء من ذلك على أحد اذ الانكارحينئذ لاأثرلهولا مضرة في تركه على أحد وحيئظ يكون السكوت ليس باقرار وما هناك مصور بمااذالم تتوفر جميع سكت كان اقرارا ذكر حاصله الصني المتسدى (قوله وأماالاصل فيه الن) لايخني أنه حيئتذ يكون القصود بيان حكم الأصل فيمه وليس كناك بل المقصودبيان حكم مظنون الصدق بأنه خبرالواحد الخفكان الاولى أن يقول وأمامظنون الصدق الذى هوالاصل (قولەقلتأشار اليه الخ) فيه أن هذا. مقطوع بكذبه ومثل له ان الحاجب بخسير الكذاب (قولالشارح ومنه حيثانه) أى حين أذ عرف بما لميفته الىالتواتر فلا واسطة بين التواتر وخبر الواحد

(قول الصنف لايفيد العلم الا بقرينسة ) أي العلم الضروري كا بدل عليه قول الفترى قال الامام أحجد بوحبعاماضروريا كرامة من الله تعالى وقال داودوغرهعاما استدلالما اه وقد ذكر الصنف الامام أ- مسد مخالفا في اشتراط القرينةفقط فعلم انموضع خلاقه هوالعلم الصرورى والفرق بينه وبينالتوانرانحموله في المتواتر يواسطة مالاينفك التعريف عنه عادة وهو القران التصافف كأنهمن تفس الحرخلاف ماهنا وللدا قال الشار حفها تقدم منخبر بعد قول المصنف وحسول العملم على أن المتوائر يفيدالع الضروري بسبكثرة المدد مطردا وان لربطر دبسب القرائن وأماخبر الواحد فلايفيده مطردا لان افادته القرائن فقول الصنف لايفيد العلم الانقريبة فيمعنى الجزئية أى قديفيد العلم بالقرينة نه عليه السعد ومنه ظهر ان قول الاكثر ماذكر من القرينة يوجدمع الاغماء غير موجه لعسده كلمة الدعوى (قوله ولا سعدال) تقدم خسلافه (قوله عن واحدفقط) غبه انه لايد من التعدد فيجم مراتبه كاتقدم عن المنف

(مسئة : خبرالوحد لا 'بفيد العلم الابترينة ) كافي اخبار الرجل بموت والدالمشرف على الموت مع فرينة البكاء واحضار الكفن والنمس ( قَالَ الله كَثَمَرُ لا ) يفيد (مُطلقاً ) وماذ كومن القرينة يوجسم الاغاء (و) قال الامام ( أحد يُهيد مُطلقاً ) بشرط العدالة لانه حينئذ بجب العمل به كا يوجسم الاغاء (و) قال الامام ( أحد يُقتبد العمل به كا سياقي واغايج العمل بما يعتبد العمل من أصول الدن من عن اتباع النفل . وأجيب إن ذلك فيا الطاو بخته العلم من أصول الدن كرحدائية الدندال وفتر به عما لا يلين به لمايت من العمل الفلن في الفروج (و) قال ( الأوسئة في أبواسحة الامتفارية في العمل الفلن في الذوج (و) قال ( الأوسئة في أبواسحة الامتفارية في المسئل الفروج (و) قال ( الأوسئة في أبواسحة بن المتوارية والمعلق المؤلمة المناسورية والمعلق المؤلمة بالمناسورية والمعلق المؤلمة المناسورية والمعلق المؤلمة على المؤلم حيث يفيد العلم والتاني كاهو بالمناسورية والمناسورية والمناسورية والمناسورية والمناسورية والمناسورية والمناسورية والمناسورية والمناسورية المناسورية والمناسورية والمناسورية المناسورية والمناسورية المناسورية والمناسورية والمناسورية

وغيره فانهم خصوا الثلاثة فمحافوقها بالمشهور والاثنين بالعزيز لعزته أى قوته لمجيئه منطريق آخر أو لقلة وجوده اه سم (قوله خبر الواحد لايفيد العلم الابقرينة ) هوماعليه الآمدي وابن الحاجب وغيرهما واختارهالصنف معقوله فيشرح المختصر ان ماعليه الاكثر هوالحق شيخ الاسلام (قوله الشرف) أى المعاوم لنا اشرافه على الموت وقوله مع قرينة البكاء الاضافة بيانية والفيد للعلم حينتُذ عجوع الحبر والقرائن لاالحبر وحده ولا القرائن وحدها (قهله وقال الاكثر لايفيد مطلقاً) أي ولو وَجَدَتْ قرينة (قهله وماذكر من القرينة يوجد مع الآغماء) قديقال هذاقدح في مثال ولا يسرى الى غيره (قوله وقال الامام أحمد يفيد مطلقا) يتأمل مهاد الامام أحمد من ذلك وهل كان يحصله العلم من الآحاد وحصوصا عندوحود المعارض ومخالفة نقية الأنمة فهاذهب اليه مم (قهله لانه حنيتذ أى بين العدالة (قوله كاسيأتي ) أى في السئلة الآتية بعد هذه (قوله ولاتقف ماليس لك به علم) أي لاتنبع ماليس لك به علم أي لاتعمل بمالاتعلم (قوله نهي) أي الله تعالى عن اتباع غير العلم أي بقوله ولا تقف الح وذم على اتباع الظن أي بقوله «أن يتبعون الاالظن» أي ماينبهون الاالظن (قولهوأحيب بأن ذلك) أى النهى والنم ك وحاصل الجواب ان هذه النصوص وانكانت ظاهرة فالعموم لكنها مخصصة عايطلب فيهاليقين تمهدا الجواب الذي أورده الشارس أحد وجهين أجاب بهما العصد والآخر أنا لانسلم انهلولم يفد العار اكنان العمل به اتباعا نفسر المعاوم للاجماع القاطع على وجوب اتباع الظواهر سم ﴿ قُهْلُهُ لَمَّا ثُبُّ مِن العسمل الظن في الفروع ﴾ علة للحصر الستماد من قوله بأن ذلك فيا الخ أُوعلة لمحذوف أي لامطلقا لماثبت الخ (قولهاالذي هو) أى الستفيض منه أي من الآحاد (قوله يفيد الستفيض علمانظريا) لم يتعرض لكون العلم الستماد على غير هــذا القول كالمستفاد على الأول بالقرائن ضروريا أو نظريا ولا يبعد انه لايتمين واحد منهما بل قد يكون ضروريا فيحصل بعــد حصول القرائن من غير التفات الى ترتيب ونظر وقد يكون نظريا فيتوقف على ذلك فليتأمل سم (قول بما يتفق عليه أمَّة الحديث) من الواضح انه لايازم من ذلك تواتره كأن يتفق البخاري ومسلم وغيرهما على حديث مروى عن واحد فقط مئلا (قهله كا قيد به ابن الحاجب وغيره ) أي كالآمدي وفيه اشارة اليان قول الصنف في شرح المختصر كمأرمن صرح مذلك يمني غيرابن الحاجب وقعلاعن انساع نظرقاله شيخ الأسلام (قهله وكذاعلى الرابع فيايظهر ) أى الظاهر ان الأستاذ وابن فورك يعتبران مع العدد العدالة و يحتمل أن (قول المبتق بحب العمل به الح) الدى ظهر لنامن مجوع كالامهم انه يجب العمل به وان أيكن المحبوعد لافيااذا أفاد العام لقر أن المنفسلة فأنهم صرحوا انافادة العلم لقرأ للايشترط فيها المدَّلة ويوّ يده قولهم في الفر وع يجب العمل بخبرالفاسق انصدقه كما سيأتى من اشتراط المدالة في الراوى ينبغي أن يعكون عندعدم تلك القرائن واعا لم يمول عليها في الشهادة لمزيد الاحتياط فيها لان بها اثبات الحقوق ثم رأيت عبارة اللحصول بعدذكرالخلاف فيان دليل وجوب العفل بعيرالواحد السمم أوالعقل هكذا ثمان الحصوم بأسرهم اتفقوا على جواز العمل بالخبرالدي لايعلم محته فيالفته يوالشهادة اه وهي تفيد ماقلنا أولاً من الماهم محته بالقرائع لم يدخسل هنا ولا يحتاج ماعداهما وهوكافعاه الصنف فيه الى المدالة وتفيد أن العمل به في الفتوى والشهادة دليله الاجماع دون (141) رحمه الله الاانه أبدل الجواز

( مسئلة ": يجب العمل به ) أى بخبر الواحد (في الفتوى والشهادة ) أى بجب العمل بما يفتي به المفتى و بمسايشهدبه الشاهد بشرطه (اجماعا وكذا سائرُ الأمورِ الدينية) أَى اِقبِها بَجِبَ الْمَمْلُ فَيَهَا بخبر الواحد كالاخبار بدخول وقت الصلاة أو بتنجس الماء وغير ذلك (قيل سَمًّا) لا عقلا لأنه مسلى الله عليمه وسلم كان بيمث الآحادالي القبائل والتواحي لتبليخ الأحكام كإهوممروف فلولاأنه يحب العمل بخبرهم لم يَكُن لبعثهم فائدة (وقيل عَفْلًا)

تمو يلهماعي الاستماصة فقط (قوله بحب العمل،) أي غبر الآحاد في الفتوى والشهادة معناه بحب العمل بكلمن فتوى المقروشهادة الشاهد واناربيلغ واحدمتهما عددالتواتر فيجبالعمل بمايفقيه المفقولو كان للفق واحدا و بشهادة الشاهد ولوكان وأحدا فما يقضى فيه بالشاهد الواحد واليمين وليس العني ان خبرالواحد الوارد عن الشارع يجب العمل به في بالى الفتوى والشهادة كاقد يتوهم من العبارة والدافسرها الشارح دفعا لهذا التوهم بقوله أيبجب العملاغ والراد بحبرالواحد مالم ببلغ حدالتواتر فيشمل الواحد والأكثر (قوله بما يعنى، الفتي) بين، كاقال العلامة أن قول المصنف في الفتوى متملق بحال محذوفة من ضمير به أى واردا فى الفنوى لا بالعمل اذليس العنى انه بحب على الفقيم فى فتواء والشاهديه فى شهادته وهذا غيرمرادقطما وقول المصنف في الفتوى قال شيخ الاسلام في معناها الحيكم لأنه فتوى و زيادة قاله البرماوي (قوله بشرطه) أي من عدالة وغديرها ماهومقر رفي عله (قوله وكذاسا الأمورالدينية) وكذا الأمو والدنيوية كاصرحه البيضاوي وغيره كاخبار طبيب بمضرة شيءأونفعه فالمشيخ الاسلام (قوله كالاخبار بدخول وقت الصلاة الح) فال الشهاب حق العبارة أن مدخل الكاف على الدخول والتنجس لانهما من الأمور الديمية لانمس الاحبار اه وأقول ليس مقصودالشارح تشيل الأمور النينية حتى يتوجه عليه ذلك بل خبرالواحد بمعنى اخبار الواحد في قوله بجب العمل به أي بخبر الواحد سم (قوله لأنه عَلَيْدُ كان يبمث الآحاد الخ ) ان قيل هذه مصادرة على للطاوب لان الستنال م خبر آحاداً يضا \* أجيب أن التفاصيل الواردة بعثه عليه الآحاد وان كانت آحادا فحملتها تغيدالتواتر العنوى كالاخبار الدالة على شجاعة على رضي الله عنه وكرم حاتم . وقال الاصفهاني في هذا الدليل نظر فإن المبعوثين مفتون واللبموث البهم العوام ويجبعي الموام العمل بقول الفتي ولايازممنه وحوب العمل بخبر الواحد اه وهمذا نظر ضعيف للقطع بأن المبعو أين لم يقصد ببعثهم الا مجرد الاخبار دون الفتوى لسكن يبقى اشكال من جهة أخرى

واجبا بمجرد قولهم بل بالنظر في الدليل العقلي و وحوب النظر أنما يتوقف على فهم الخطاب فقط وقدفهمه وان ثم يعلمهانه مكلف به ولنس فيه تكليف العاقل اذهو من لم يفهم الحطاب أوفهمه ولم يقلله انك مكلف به وقدم تحقيقه أول الحكتاب (قول الشارم كان بيعث الآحادالج) فالبعث هوالدليل لمسا تقدمان الدليل عند الاصوليين مفرد واماقوله فاولااته يجب الح فهذا وجه الدلالة واما على الثاني فالدليل هوالتعطل ولايخني ان الاول سمعي والثاني عقلي وقد اشتبه على الناصر مذهب الاصوليين بمذهب المناطقة فقال مافال.

بالوجوب أخذا من كلام صاحب الحاصل (قوادفها يقضى فيه بالشاهدواليمن) أىأوالشاهد فقط كيلال رمضان (قوله وليس العني الخ) أي لأن ذلك ليس دليله الاجماع بلهو داخل فبابعدكذا فدليله السمع أوالعقل (قوله وهذا غير مهاد قطعماً) أما الأول فلمامرمن اندليله ليس الاجسام وأما الثاني فسلا منىلەتدېر (قولە مصادرة على الطاوب)عبارة السعد بعمد ذكرالجواب الأتي فأندفع مايقال انماذكرتم من الأخبار في الاحتجاج بخبر الواحد اخبارآحاد وذلك يتوقف على كونها هوالراد بالمسادرة (قوله ولا يائم منسه الخ) لان الفتي يجب عملي العامي العمل قوله بدليل الاحجاء كانقدم ومانحزفيه انما هو وحوبالعمل علىالمجتهد أوالعامي لكن فيغير الفتيا كايؤخمذ منالشارح وان ادعى الأمدي ان النزاء في الوجوب على الجتهد فقط (قوله لكن يبق اشكال الح) قبل ان البعوثين في ذلك الراد منهم مجرد الدعوة للحق والعمل ليس

ولم يدرانمناط الدلالةغير الدليل وحيئثذلاخاجةالي تطويل المحشى فتأمسل (قولالشارج لتعطلت وقائم الاحكام) \* فانقلتقــه لاتتعللو يكونفائدة اخبار الآحاد جوازالعمل دون الوجوب # قلت القول بالجوازدون الوجوب عقلا بمسالاقاتل به واتما الخلاف فالوجوبسمعا فاندفع ار إدالناصر. بقي ان اللازمة فالقدمة الاولى منوعة لان الحك فها لادليل فيه نفى الحكم اذعدم الدليل مدرك شرعى لعدمالحك لمسا وردالشرع بأن مالا دليل فيه لاحكوفيه وللاجماع على ذلك وحينشذ لم بازم اثبات حاكم غيرالشرع اللهب على أن بضيم قال لامانعمن التزامخاو وقائع من الحكم عقسالا (قوله بشرط العلم بها) العلماراد بالعلم مايشمل الظن لان حبرالآحادلايفيد العلم الا مع القراش النفصلة كاتقد بل الظاهر أن موضوع هذه المسئلة مااذاخان عوزالقراش (قوله واقتصر في الاعسلام الخ) هذاهو الدليل حيناذ لاً تقسمان الدليل عندهم مفرد وهوشرعي لاعقملي

واسبتنباط العقل وجه

الدلالة لا يجعله عقليا والا

كانكل دليل عقليا

وان دل السمع أيضا أىمن جهة المقل وهو أنه لولم يجب العمل به انعطلت وقائم الأحكام الروية الآحاد وهى كثيرة جدا ولاسبيل المالقول بذلك وانمالم بحيا الأول كارجحه غيره على ماهو المستعد عنداً هل السنة لأن الثاني منقول عن الامام أحد والقفال وابن سريج من أثمة السنة كبعض المعرّلة

وهوأن من الآحاد البعوثين لتبليغ الأحكامهن أمربتبليغ التوحيد والأمربالشهادنين وقضية ذلك الاكتفاء بخبرهم فهايتعلق بالإيمان وهدايناف مقتضى جوابهم السابق عن دليل أحدهى قوله ان خسبر الواحد يفيد العلم مطلقا من تسلم انه لا يعمل به فعا يتعلق بالاعمان عايطلب فيه العلم \* يق شيء آخر أورده العلامة نصه اعتمد فيكون هسذا الدليل سمعيا طى مجردالبث الدى هوأمر مسموع واداحقت مناط الدلالة وجدته قوله فلولاالخ وهو فى قوة فولك لولم يجب العمل بخبرهم لم يكن لبعثهم فأندة وهواستدلال بنغي اللازم هلى نفى المان وم وذلك عقسلى لاسمعى اله ﴿ وجوابه أن يقال قد تقرر عند أثمة السكلام وغيرهم أن مقدمات الدليل اماعقلية صرفة وهو الدليل العقلي واماص كبة من العقلية والنقلية وهو الدليل النقلي وأن الدليل لاتكون مقدماته نقلية صرفة وحينك فكون بعض مقدمات هذا الدليل الذي ذكره الشارح عقليا لايخرجه عن كونه نقليا فالاعتراض الذكورساقط اه صم (قهله وان دل السمع) الواوللحال وأشار بذلك الى أن القائل بالعمل به عقلالاينمي السمع الأن العمدة عنده العقل فلذا اقتصر الصنف عليه (قوله أى منجه العقل) بين به ان عقلاقييز عن النسبة ومثله يتأتى في قوله قيل سمعا ولو قاله نمكانأولى شيخالاسلام (قولِه لولم بجسالعمل به لتعطلت وقائع الأحكام) يعنى واللازم باطل فسكذا الملنروم فقدحذف الشارح الاستئنائية وهى لسكن وقائع الأحكام امتمطل وذكر دليلها وهوقوله ولاسبيل الىالقول بذلك أى التعطل وقال العلامة وفي الاستاز آم بحث لامكان وجود الحسكم بخبرالواحدوان انتفي وجوبالعمل لانتفاء شرطهوهوالتواترمثلا ويكفى فائدةوجودهجوازالعمل اه وفيه انهقدفسر هو نفسه العمل في قول الصنف يجب العمل به بقوله لعل الراد بالعمل اعتقاد مادل عليسه من الاحكام الخسة أوحبس النفس على مادل عليه من فعل فقط أو ترك فقط أوارسالها في الفعل والترك معر جحان أحدهما أواستوائهما اه والظاهرالأول وحينئذ فلقائل أن يقول الراه لجازأن تخاو وجواز الحاومتنع شرعا لمنافاته لما دلعليه الدليل من استقرار التكاليف فيجميع الوفاتع أوالمراد لخلت عن وجوب اعتقاد أحكامها وهومتنع أيضا لماذكر ويمكن الجواب طيوجه آخر وهوأنا نقطع بأن القصود من شرع الواجبات مثلا وجوب عتقاد وجوبها والقيام بها وذلك يتوقف طى الاعلامها وقد اقتصرعليه الصلاة والسلام على الاعلام بواسطة ارسال الآحاد الى القبائل فلولا انه يجسماذكر لتعطل ماقسمد بالاحكام كوجوب اعتقاد الوجوبوالعمل وهوالمرادبقوله لتحللت وقائع الاحكام أىباعتبارماقصىده الشارع فيها فقوله و بكفي في فأئدة وجوده جوازالعمل برده أنا نقطع بأن الشارع أراد يوجودالاحكام تعلقها بالمكلفين طىالهجه الذيذكرناه من وحوب اعتقادالواجبات والعمل مثلافلا يكفي في فأندة وجودهاجواز العمل اذهوغىرالفائدة القصودة من وجوده فليتأمل سم (قهله على ماهو العتمد عند أهل السمنة) أي من انالحكم بالشرع لابالمقل قال سم ولقائل أن يقول الاستدلال هنا بالمقل على الوجه المذكور لاينافي المشمدعند أهل السنة إذ العقل لم يستقل بادراك هذا الحكم بل استنبطه من المنقول وهوما ثبت من ان الشارع شرع أحكاما تتعلق بالمكلفين بشرط الطبيها وافتصر في الاعسلام على بعث الآحاد ولا يتغفى أن استنباط العقل الوجوب من ذلك على الوجه الذي تقرر ليس من باب يحكم العقل الذي لا يقول به أهل السنة فكان بمكن التوجيه أيضاباً ته أعالم رجح الاول لان الثاني لا ينافى مذهب أهل السنة

(قوله وهو ممنوع لجواز الح) هذا عنوع قطمالأن الذكور في كتب الأصول كالعضد وغيرمان هذا القائل خالف الأول وقال ان الدليل عَمَل (قوله ليس عقليا صرفاً) قد عرفت أن اله ليل الذي هو مفردعة لي صرف (قوله على محض الاشتباه) أي اشتباه طريق الأصوليين بطريق المناطقة أو إشتباء الدليل بوجه الدلالة ( قوله الصنف وقالت الظاهرية لايجب مطلقاً) أي بل يمتنع كإهومقتضي الدليل (قوله حتى عتنم العمل به في الفتوى والشهادة) أي بل يعمل به فيما اجماعا كا مروالفر قبان حكالفتي خاص عقاده وكذلك الشهادة ( قول الشارح تقمدم جواب ذلك خاصة بما وقعت فيه وحكم خبر الواحد عام في الاشخاص والازمان (177)

قريبا } أى بناء على ان (وقالَت الطاهريَّةُ لايجبُ) الممل به (مُطلقاً) أيعن التفصيل الآتي لأنه على تقدير حجيته انما يفيد الثبع خبر الواحد وقسد الظن وقدتُهي عن اتباعه وذم عليه في قوله تمالي «ولا تقف ماليس لك به على « إن يتبمون إلا الظن». عنم بأن المتبع الاجماع على قلنا تقدم جواب ذلك قر بيا(و)قال (الكَرْخَيُّ) لايجِب العمليه (في الْحُدود) لانها تدرأ بالشبهة وحوب العمل نخرالواحد لحديث مسند أبي حنيفة ادرأوا الحدود بالشبهات واحتمال الكلب في الآحاد شبهة. قلنا لانسلم اله كذا في العضد إقول شبهة على أنه موجود في الشهادة أيضا (و)قال (قومٌ) لايجب الممل به الشارح لانسل اله شبة ) أى لماثبت من كون خــبر فليتأمل وفان قلت ردماذكرتانه يلز معليه كون هذا الدليل سمعيا لأنه مركب والعقل والنقل فيتحد القولان وهو باطل ع قلت أغار دهذا لو ببت ان هذا القائل حل هذا الاستدلال في مقابلة القول الأول الواحدحجة على الاطلاق وهو ممنوع لجواز أن يكون ذكره لافيمقا بلةشيءوساه عقليالأن بعض مقدماته عقلي ولوثبت انه جعله بالدلائل القطمية كذا في في مقابلته كان البحث حيثة معه اذ هذا الاستدلال ليس عقليا صرفا الا أن ربد القابلة في كيفية التاويح وفي العضد . قلنا الاستدلال وان كان السمع معتبرا فى كل منهما ولا ينافى ذلك تسسميته له عقليا لأنه باعتبار لاشبهة مع الحديث بعض مقدماته فليتأمل مم قلت عبارة طو ياة الديل عديمة النيل مبنية على محض الاشتباه فهي الصحيح كما لاشبهة مع ساقطة الاعتبار وذلك عني عن البيان لمن تأمل ﴿ قَوْلِهِ وَقَالَتَ الطَّاهِرِيةِ لابِجِبِ العــمل ﴾ أى فى الشهادة وظاهر السكتاب غير ماسبق اذ الممل به فما سبق اجماع ومرادهم بقولهم لا يجب لا يجوز بدليل سياقي أدلتهم الذكورة وأن قام الاحتمال فسا (قوله واتما عبر بلا بحب لقابلة ماقبله قاله العلامةو به بجابعما أورده شيخ الاسلام هنامن أن الدليل ينتج ئص على درء الحدودفيا) عدم الجوار والمدعى عدم الوجوب الصادق بالجواز فالدليل أخص من المدعى فاو قال الصنف وقالت من جمالة ما تدرأ به عدم العمل الظاهرية يمتنع مطلقا لوفي بالمراد (قوله أي عن التفصيل الآتي ) أي لاعن السابق أيضا حتى يمتنع فهابشهادة الآحادف ون العمل به في الفتوى والشهادة وانكان يتوهم من الاطلاق بدون تأمل (قول؛ على تقدير حجيته) هو مستنرك لأن الدليل لايحتاج اليه (قوله تقدم جواب ذلك قريبا) أي في المسلة السابقة وهوأن النهي مخصصالعموم دليل العمل عن اتباع الظن اعا هو في أصول الدين لافي الفروع الني السكلام فيها (قوله في الحدود) أي كان روى بالشهادة (قوله بفير الحد) شخص عن الني علي من زبي حد (قوله لحديث مسند الح) اضافة حديث الى مسندعلى معي أي شر خسوس الحد من أوفي (قهله لانسلم انه شبهة) أي لان احتال خبر العدل الكذب ضعيف (قوله على انه) أي احتال يعنى خبر ألاحاد الوارد الكذب موجود في الشهادة قد مرق بينهما بأن الحدود نص على درء الحدود فيها بخلاف الشهادة وقال بالعمل بالشيادةمن حبث العلامة قد يفرق بأنه مقصد وهيوسيلةوالوسائل يغتفر فيها مالايغتفرفي المقاصد اهونعقبه سم بقوله هي تعلقت بحدأولا فيقال وأقول عا يضعف هذا الفرق انهلو كانت شهادة الآحاد بموجب حدار يكن الكرخي ردهافانه لاسدل الى حنثفانها لوكانت متعلقة القول به فقبولها يلفي هذا الفرق معي اذلامعي لرد خبر الآحادالوارد في اثبات الحدود وقبول الشهادة بالحد بطل الفرق لأن عوجبهم كون القصود سدالطريق الموصل اليهعلى أن هذا الفرق مبى على ان الرادالشهادة بعر الحد الحد بدرأ بالشبهة ولوفي عمى أنه يقبل خبر الاحادالواردفي شأن الشهادة وهوممنوع لجواز أن المراد الشهادة بالحد بمعنى أن الاحاد

أن خير الآحاد الوارد بالعمل بالشهادة للسكرخي ان لايلترم الهلايجب العمل به في الحدود وأعا العمل بالشهادة فيها للاجماع لما تقدم ان خر الواحد في الفتوي والشهادة يجب العمل به اجماعا وحينان لايصنع تممك الشارح بهذا الطريق وحينك يتعيزف معيكلام الشارح الوجـــه الثاني ( قوله لجواز ان المراد الشهادة الخ) أي لجواز أن يكون المراد بالشهادة في كلام الشارح الشهادة يحصوص الحدوانها نفسها خبر آحاد فانه يجب العمل بهااجماعامن السكرخي وغيره كامر وفيه انهان كان الراد انهم شهدوا ان الني صلى الله عليه وسلم قال انشارب الحر يحد مثلا فهذه لبست شهادة بلخبر آحاد وان كان للرادانهم شهدوا على الزأني بموجب الحد

الشهادة به و برد على دلك

فهمر وان كانت خبر آحاد شهادة بجبالعمل بها اجماعا ويفرق بينها وبين خبرالآحاد فانهاخاصة بماوقست فيهوكم خبرالواحدعام ان قوله صلى الله عليه وسلم ادرأوا الحدود بالشهات عام فها تعلق تخاص في الأشخاص والأزمان كا مروفيه (145)

> كالشهادة أو بصام كغبر الآحادفيذاالفرق لأعدى على الكرخي شيئا وثبت ماقاله الشارح. تعم الكرخي أن يقول كما في التوضيح ان ثبوت الحمد بالبينة أنسا هو بالنص عسلي خلاف القياس فلا يقاس عليه ثبوته بخبر الواحد وأنماكان على خالف القياس لأن البينة خبر آحاد فهو دليل فيهشبهة والحد يدرأ بهاتأمل(قوله والفرق بين المقامين غير قلىل ان كان المراد بالفرق مافررناه سابقا فقدعرفت أنه لايحدي وان حكان شيئا آخر فليبين (قوله الاحاصل له الا محض الاشتباه) اما تعقبه الأول فهو اشتباه كاعرفتوأما الثاني فصحيح كما تقدم فليتأمل (قول الشارح وهو قول أبي حنيفة الأخير) أي فيخصوص الفصلان والعجاجيل لكن لم يقل بذلك لكون الدليلخبر آحاد بل أعدم اشتمالها عملي السن الواجب فهو تخصيص لعموم الحديث بالعقل وللاشارة الى هذا قال الشارح قال لعدم الح ومنه بعلران أناحنيفة بقيل

الحنقية صاحب هذا القول فأندفع الاشتباء الواقع هنا للحشي وغيره

(في ابتداء النُّصُ ) بخلاف توانيها حكاه ابن السمماني عن بمض الحنفية قال فقبلوا خبر الواحد في النصاب الزائد على خمسة أوسق لانه فر عولم يقباوه في ابتداء نصاب الفصلان والمجاجيل لانه أصل يمنى فبالذامات الأمهات من الابل والبقر في أثناء الحول بمداله لادة وتمحو لهاعلى الأولادفلا زكاة عندهم فالأولاد معرشمول الحديث تماوهو قول أبى حنيفة الأخير قال لمدم اشمالها على السن الواجب وقال أولا يجب تحصيله كقول مالكو ثانيا يؤخذ منها كقول الشافير (و)قال (قوم ) الأبجب الممل به تقبل شهادتهم بالحدوحيناف يندفعهذا الفرق من الابتداء فليتأمل اه و بهذا يعلم أن الفرق الأوال لايسم أيضا 4 وأقول الفرق بين القامين بين فأن معنى عدم العمل بخبر الآحاد في الحدود عند السكرخي عدم نبوت الحدود بها فاذا روى شخص عنه ﷺ من زني حدّ لايثبت الحـد الزاني بهذا الحرولا يترتب هذا الحكم على الفعل الذكور به وأما الشيادة فيعمل فيها بالآحاد فإذا شهد الآحاد بموجب حد كالزنا قبلت قطعاحيث كانتطى الوجه الطاوب كانقر روتر تسالحد على المشهود عليه فهي شهادة لما يوجب الحد لابالحد والفرق بين المقامين غير قليل وماتعقب به سم كلام العلامـــة كلام لاحاصل له الا عض الاشتباه وعدم التأمل فهو ساقط والفرق الأول واضح (قول في ابتداء النصب) جمع نصاب وهو القدر الذي تجبفيه فيه الزكاة وأول النصب هو أول مقدار تجفيه الزكاة وثوانيها مازاد على ذلك من النصب فاذا ورد خبر آحاد بأن ف خسة أوسق زكاة لربعمل بعندهذ االفائل بخلاف مااذا ورد بأن مازاد علىذلك فيهالز كاةوقد كان وجوب الزكاة في الحسة ثابتابا تو اترمثلا فانه حيئك يعمل بخبر الآحاد يوجوب الزكاة فيذلك الزائد فقوله فعماوا بخبر الواحدفي النصاب الزائدعلي خسة أوسق أي والحال ان وجوب الزكاة في النصاب الأول وهو الحسة أوسق قعد ثبت بالمتواتر (قهأه لاته فرع) أي فيفتفر فيه لكونه تابعا مالايفتفر في المتبوع (قهأله والعجاجيل) جم عجول تقديرا كسنور وسنانير وجم عجل على خلاف القياس لان فعاعيل لايكون جماللثلاثي (قرابه يعني فيا اذا مات الأمهات من الابل والبقر) اعااقتصر عليهمام ان غيرها كالغنم كذلك لاقتصاران السمعاني على الفصلان والعجاجيل ولا يطلقان على أولاد الغم وقوله من الابل راجع للفصلان وقوله والـقر راجع للمجاجيل (قولِه وتم حولما) أى حول الأمهات (قولِه فلا زكاة عسدهم في الأولاد) أى لاتها أوَّل نصاب حينتذ وصورتها أن يكون عنده أر بعونَ شاة مثلا ماتت قبل تمام حولها وقد التبعت أربعين شاة (قهله مع شمول الحديث لها) أي حــديث البخاري عن أنس رضي الله عنه حيث كشب له أبو بكر رضي الله عنه لما وجهه الى البحرين. «بسمالته الرحمن الرحم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم في أر بعة وعشر ين من الابل فما دونها في كل خمس شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض» الحديث. شيخ الاسلام (قَوْلِهِ لَعْلَمُ اشْتَالُمُا عَلَى السَّنِ الواجِبِ) فيه أن قضية السياق أن علة ذلك كونه تابنا بحر الآحاد لاعدم الاشتال على السن وقوله على السن الواجب أي الحيوان الواحب اخراجه في الزكاة (قد لهوقال أولا يجب تحصيله) أي السن الواجب ليخرجه زكاة ( قهله وثانيا يؤخذ منها) أي فله ثلاثة أقوال أولها نجب الزكاة في الأولاد و يجب تحصيل السن الواجب عنها من غيرها . وثانيها تجب الزكاة فيها و يؤخذ المخرج عنهامنها . وثالثها نفي وجوب الزكاة فيها لكن الجاري على عدم العمل بخبر الآحاد لغير الأحاد في ابتداء النصب كخمس من الابل لأن الواجب فيها شاة بخلاف بعض

فانه حجة ( قول الشارح لا نسلم حجية ذاك ) أي عملهم وقولهم أما عملهم فلاحبال أن يكون عن اجتهاد أو تقليد وحبنتذ لايكون حجة للحتهد والكلامليس الافي ذلك وهذا الاحتمال لا رافع له وأماقولهم فان كان الرادبه انهم قالوا ان الحيك كذا ولمينقاوهعن الني صلىاقه عليه وسلرف كذاك يحتمل أن يكون عن اجتهاد أو تقليد فبالايكون حجة الحتهد وان كان الراد . انهم نقاوه عن الني صلى الله عليه وسإفهذا ليس قولمم بل قول الني صلى الله عليم وسارتم يقال ان كانوا جمعا يؤمن تواطؤهم على الكذب أفادخبرهم العلر لكونهم عدد التواتر وكذا ان لم يكونوا كذلك لكن اقترن بالخبرقرائن منعصلة يفعد الخبر بواسطتها العلم وفي هذين بقسرهذا الخبر على حرالآحادالفيدالظن لكن لالمكوته خبر أهل الدينة بل لكونه خبر التواتر والآحاد الفيدكل منهما العلم وليس كل من الأخبر بنعل الخلاصل محلهه الأول كما بعلمذلك من كلام العصد في بحث الاجاءويه يطمر دماأطالوا

(فياعَمِلَ الأكثرُ) فيه ( بخلافِهِ ) لان عملهم بخلافه حجة مقدمة عليه كممل الكل . قانالانسلم أُنه حبَّة (و) قالت ( المالكية ) لا يجب العمل به (فها عَمَلَ أهلُ الدينة ) فيه بخلافه لان عملهم كقولهم حجة مقدمة عليه . قلنا لانسلم حجية ذلكوقد نفت المالكية خيار المجلس الثابت بحديثُ الصحيحين اذا تبابع الرجلان فسكل وأحد منهما بالخيار مالم يتفرقا لعمل أهل الدينة بخلافه (و) قالت ( الحنفية ) لا يجب العمل به ( فما تمم به البلوي) بأن بحتاج الناس اليه كحديث من مس ذكره فليتوضأ مححه الامام أحدوغير دلانما تعربه البلوي يكثر السؤال عنه فتقتضي المادة بنفله تاوترا لتوفر الدواعي على نقله فلا يعمل بالآحادفيه. قلنا لانسار قضاء العادة بذلك (أو خالفَه رَاويه) فلا يجب المعل به لانه أعا خالفه لدليل. قلنا في ظنه وليس لفره اتباعه لان الجتهد لا يقلد محتيدا كاسياني مثاله حديث أى هريرة في المصيحين «اذاشرب الكاب في إناءاً حدكم فلينسله سبع مرات » وقدروي الدارقطيي عنه أنه أمر بالنسلمن ولوغه ثلاثمرات قالوالصحيح عنه سبمرآت ويؤخذ من قوله أوخالفهراويه ماصرحوا به من أن الخلاف فيا اذا تقدمت الرواية فان تأخرت أو لم يعلم الحال فيجب العمل به اتفاقا في السَّداء النَّمِب هو الثالث (قَوْلُه فياحمل الأكثر) أي في فعل أو شيء وقوله فيه أي في ذلك الفعل أوالشيء وقدره الشارح لأحتياج الجلة إلى العائد وقوله مخلافه أي خلاف خبر الواحدوالتقدير وقال قوم لا يجب العمل به أي بخبر الواحد في شيء عمل الأكثر في ذلك الشيء ملتبس بخلاف خبر الواحد وكذا القول في قوله فما عمل أهل الدينسة بخلافه (قهل لان عملهم كقولهم حجة مقدمة عليمه ) وجهه أنهم مطلمون على أقواله وأفعاله صلى الله عليمه وسلم وأنهم أدرى بما استقرعليه الأمر من حاله صلى الله عليه وسلم فمخالفتهم مقتضى خبر الآحاد لاطلاعهم على ماهو مقدم عليسه وقول سم يمكن منعه واسناده بأن الصحابة وقع لهم كثيرا العمل بخلاف الحديث تمرجعوا اليـــه حين اطلعوا عليه فيه أن يقال ان أراد بالصحابة كلهم الممنوع إذا لم يثبث ذلك ودون اثباته خرط القتاد وان أراد بعضهم فلا يفيده تأمل ذلك (تؤوله فعا تعم به الباوي) أي في حكم تعم به الباوي وعموم الباوي به من حيث احتياج الناس الى السؤال عنه و بوافقه قوله بعد لان ماتهم به الباوي يكثر السؤال عنه أي لان مايحتاج الناس اليه يكثر سؤالهم عنه ويسح أن تكون مافي قوله فها تمم به الباوي عبارة عن الفعل أي في فعــل تعم به الباوي وعموم الباوي به من حيثوقو عالناس أي عن حكمه وهذا خلاصة ماذكره مم ( قهأله فتقتضي العادة بنقله تواترا) قال العلامة وتبعه الشهاب: قضيته أن الحير حينتذ مفطوع بكذبه لما مر من أن النقول آحادا مع قضاء العادة بنقله تو اتراً مقطوع بكذبه فقوله فلا يعمل بالآحاد فيه أي لايجوز وقد مر أن المدعى نفي الوجوب اه وجوابه ان المراد بعدم الوجوب الجواز لصدق عدم الوجوب به وان صدق بالجوازلكنه غير مراد لان الدليل ينتج الامتناع وانما عبر بعدم الوجوب لمقابلة القول بالوجوب وقــد مر نظير ذلك في قول الصنف وقالت الظاهر ية لابجب العمل به مطلقا أشار له سم قلت هو اعتذار لاجواب فهو جواب في الجللة (قَوْلُه أو خالمه راويه) عطف على صفةما ان كانت نكرة وعلى صلتها ان كانت موصولة وكذا قوله أو عارض (قولهانهأم بالفسل) مبنى للفاعل أي أمم أبو هر برة به والتمثيل بذلك مبنى على ضعيف لقوله بعد قال والصحيح عنه سبع مرات أي انه أمر بها شيخ الاسلام وهذا أي وجوب العمل بخبرالواحد وان خالفه راويه هوكذلك عندنا معاشر المالكية أيضا الا أن تسبيع الاناء

بهنافليناً مل (قول الشارخ قلنا الانسام تساءالمادة بذلك) بدليل قبول الأماثه في تفاصيل السلاة ووجوب النسل من التفاء لخنا بن وهما هماتهم به الباوى وأيسا أقبوله في تحوالفصد والحيامة والقهقها في الصلاقو الخنفية أوجوبا بهاالوضوء وهومنها فهم عجوجون به كما في العضد (قول الصنف آوعارض القياس) أي جميم الأقيسة كما في التوضيح وغيره فإن عارض قياسا ووافق آخر قبل (قول الشارج ولميكن راو به فقيها) لان الفقاعة توجب غلبة الظن بروايته ورد هسذًا بأن عدالة الراوى تغلب ظن صدقه خالف القياس أولا فلاحاجة ذلك أي لوجود العدالة للانعة كنما يؤخذ من شرح المنهاج للصفوى (147) الى الفقاهة فقول الشارح لانسلم

وأمامافي التاويح فلابوافن

فهو يناسسالوقف (قول

الشارح لتساوى الخبر

والقياس حينثذ) أي

تساوى الخبرونس القياس

أى لتعارض الترجيحين

ترجيح خبر القياس الما

ذكر من كونه راجعا

(أو عارضَ القياسَ ) يمني ولم يكن رواية فقيها أخذا من قوله بمد ويقبل من ليس فقيها خلافا كلام الشارس (قوله ارجمان المنتفية فيا يخالف القياس لان مخالفته ترجم احمال الكذب. قلنا لا نسل ذلك (وثالثُها) أي نص القياس عليه) كانه الأقوال (في مُمَارَض القياس ) انه (ان عُرفَت الملَّةُ ) في الأصل (بنص واجس ) في الملالة يشر بذكر نص الى أن (عا أَلْهُ ) أَلْمَارضَ لَلْقياسِ ﴿ وَوُحِدَتْ قَطْمًا فِي الفَرحِ لَمْ يُقْبَلُ ﴾ أي الخبر المارض لرجحان الشارس فيهحمذف مضاف القياس عليه حينتذ ( أو ظنًّا فالوقْفُ ) عن القول بقبُول الخبر أو عسدم قبوله لتساوى الخبر وحانثذ يكون التمارض والقياس حينئذ (وإلّا) أي وان لم تعرف العلة بنص راجح بأن عرفت باستنباط أو نص مساو في الحقيقة بين خبر الآحاد أو مرجوح ( تُعبلَ ) أي الخسر مثال الخسر الممارض للقياس حديث الصحيحين واللفظ البخاري ونم القياس بناءعلى ان «لاتصروا الابل ولا النم فن ابتاعها بعد فانه بخير النظرين بعد أن يحلبها ان شاء أمسك وان شاء ردها وصاعا من تمر » فرد التمر بدل اللبن النس على العلة عنزلة النص على الحكوكما في العنسد من شرب الكلب منه غير واجب عندنا بل مندوب كان الكلب طاهر عندناو كذاغيره لعلة الحياة غَالاً مِن اللَّهُ كُورِ فِي الحديث النساب عند الامام لا الوجوب (قه أبه أخساً من قوله بعد ويقبل من وحاشيته وفيهأنالقياس ليس فقيها الح ) منشأ الأخذكا قال بعض الحققين ان التفصيل بين موافقة القياس وعالفته لو يحناج الىنفئ العارض في كان مشتركا بين الفقيه وغيره لم يكن لتخصيص غير الفقيه بذلك معنى ( قول لان مخالفته الخ ) الأصل والفرع وهومحل علة للَّمَن ( قَهْلِهِ وَثَالَتُهَا الحُ ) أي وثانيها العمل به مطلقا وهو ماتقدم من كلاَّم الصنف وأولها هو اجتهاد بخلاف الحبر (قوله قوله هنا أو عارض القياس أي لايقبل مطلقا فهذه ثلاثة أقوال عنسد الحنفية فما عارض القياس بالأصل المعاوم الز) ينظر والثاني موافق لما مشي عليم الصنف (قهله ان عرفت العلة بنص راجع الح) مثاله مالو وردمثلا ماهو فان كان نص العلة فهو بحرم الربا في البر لاته يقتات و يدخر وقيس عليسه الأرز لوجود ألملة المذكورة فيه قطعا ثم ورد راجح فقط وانكان قوله لايحرم الربا في الأرز فلا يقبل هــــذا الحبر العارض للقياس لرجحان نص القياس عليه حيثك تعالى فاعتبروا يأولى الأبصار كا قال الشارح أى لاعتضاد القياس بالأصل العاوم القطوع به من الشرع وخبر الواحد مظنون والمظنون لايعارض للعلوم \* وأجيب بأن تناول الأصل لحل خبر الواحــد غير مقطو ع به لجواز فلا عموم فيه حتى يثبت به قياس يعارض خبرالواحد اعتباره لان الدى أوجب اعتبار الأصل المقيس عليه نصالشارع عليه وذلك موجود في خبر الواحد (قوله وتمسك الجهورالز) فيجب اعتباره (قهله وظنا) كا لوفرض في الثال المتقدم ان العلة الذكورة غير مقطوع بهافي الأرز (قهله فيه ان مقتساه التعارض

بذاته وترحيح الخبر الآخر بالاستغناءعن القدمات لمدرا نضهام القياس اليمو أماظن

وحودالعلة فهوفى مقابلة ظرر مدق الحبر وهذا أولى ممافى لخاشية (قوله وقديمنع الساواة الخ) فيهان ظن العلم لايفيدسوى ظن الحسكم وهو بعبته مستفاد من الحبر

لتساوى الحبر والقياس حينته) أي لان الحبر لكونه آحادا يفيدظن ثبوت حكمه والقياس لكون ثبوت

العلة فيهمظنونا فيالفرع يغيد الظن بشبوت الحكم والدليل الراجح انمادل على العلية لاعلى تبوتها في الفرع

ولا يمنع من المساواة رجعان نص العنة المقيس عليه على الخير العارض القياس لمارضة ذلك لعدم تحقق

وجودها في الفرع وقدتمنع الساواة مع انضام ظن وجودها في الفرع الحدرجان نصها (قهله أي وان لم

تعرف العلة بنص اجم الح) أى وان وجد شفى الفرع قعاما كاهوظ اهر وإذلا أثر القطع بوجودهافى الفرع

مع عدم رجحان نصها بآلاً ولى اذا لم توجد في الفرع لاقطعا ولا ظنا وان احتمل وجودهاوتر كذلك

لظهوره فأن أقل مايكفي في وجود ألملة في الفرع ظن وجودها ومجردا حمّال وجودها لأأثر له سم

(قَوْلُهلاتصروا) لاناهية وتصروامجزوم بحذف النون وهو بوزن تزكوا وماضيه صرر بوزن كررقلبت

خالف القياس فيايضن به التاليف من منفه أوقيمته . وقصر وابضه التا وقتح الساد من صرى وقبل المحكس من صر (و) قال أوعل ( العبد) في لا بدً ) في قبول خبر الواحد ( من الذين ) برو بانه (أو اعتمار ) له فيها المحتاجة المعتمل المحتاجة أوينتشر فيهم الان أبا بكر رض الله عنه لم يقبل خبر المحتاجة النصل الله عليه وسسم أعطى الحمدة السدس وقال هار ممك غبرك فو الفته محد بن مسلمة النصل والخالف المواجهة المحتاجة المحتا

ل على أبور. (مسئلة : الفخارُ وفاها للسَّمْأَلَى وغِلاقالمئناً خَيِّنَ )كالامامالرازى والآمدى وفيرها (أنَّ تَكذيبَ الاصل الفرعَ)

الراء الثانية ياء ولما كانت متحركة والذي قبلها مفتوحا قلبت ألفا فصارصري بوزن زكى وقاب الراءياء واقع كافي قبراط أصله قراط بتشديد الراء بدليل جمعه على قراريط فأبدلت الراء ياه وهـــذا أولى من قول بعضهم أصله صرر بوزن ضرب فقلبت الراء ياء تخفيفا لتقل التكرير ثم ضعفت عينه اذ القياس حيثال الادغام كفر" ومر" وأيضا تضعيف العين رجوع للتثقيل بعبد التخفيف وهو خلاف ماعته العرب (قوله عنالف القياس) هذا يقتضى أن الراد بالقياس القاعدة والاصل والكلام الما هو فيالقياس الصَّطليح عليه فبين كلامه وكلام الصنف نناف ظاهر (قَهْلُه وقيسل بالمكس) أى بفتح التاء وضمالصاد (قهأله من صر) بوزن غرّ وأصله صرراً دغمت الرّاء في الراء (قهل كان يعمل به بمض الصحابة ) مثال للاعتضاد والرادبيعض الصحابة غير راويه لان أباموسي راوى حديث الاستثنان رجعها لم يأذنه عمر فروىله الحديث فطلب منه عمر البينة (قهأله لان أبا بكرالح) علة لقوله في التن لابد من اثنين (قهله اذا استأذن أحدكم ثلاثا ) أي في الدخول (قولهو يقوم مقام التعدد الاعتضاد) تتميم الاستدلال على الدعى (قوله بل التنبت) أى فقول السندل ان عمر لم يقبل خبر أبي موسى في الاستئذان ممنوع فان طلب التعدد أعما هو التثبت (قوله لابدس أربعة في الزنا) اي في شأن الزنا أي الأخبار الواردة منه صلى الله عليه وسنر في شأن الزنا أعممن أن يكون حدا أوغيره (قوله كالشهادة عليه) أجبب عنه بان باب الشهادة أضيق كاسياتي سانه في السئلة الآنية شيخ الاسلام (قوله ومشي عليه) أي على ماذكر من الحكاية فالضمر في عليه وفي قوله الآني وهو يعود على الحكاية والتذكير باعتبار تأويلها بماذكر أو بالنظر لمعي الحكاية وهه النقل والميل للمعنى فيمرجع الضمير وانكان سائنا لكنه خلاف الجادة فالأحسن التأنيث كإقال العلامة ورد مم عليه مكابرة (قولهوهو اماتقييد لاطلاق نقل الاثنين عنها أي الفرق بين الوحهين أن الاول يقيد الاطلاق بغير الزنّا أي وأما الزنا فلا بذ فيه من أر بعة والنانى/لايتيد الاطلاق بل يقول حكى عنمه قولان بالنسمة للزنا (قوله ان تمكذيب الأمسل الفرع) تكذيب مصدر دماني

(قوا الثانية) أي رصا (قول الشارج مخالف القيار فها يضمن به الالف) أى القياس على ذلك (قول الشارح بل التثبث) عدل عن تعليل المصد بالارتياب وقصوو أالسرعن افادة الظن لانه لامنى له يعد كون الخبر عدلا (قول الصنف مسئلة المختار وفاقاالخ وجه هذا المختار انالفرع عدل ضابط الى آخرشروطه وقدتقلم أته يجب العمل بخسيره والوحوب لايمقط بالاحتمال والاصل وان ذان عدلا أبضاا لإلكنه كذبعدلا وتكذيب العدل خلاف الظاهر عنان قلت بالزمأن يكون الاصل كاذبا وهو أنشاءدلفكهن خلاف الظاهر يه قلت لابل هو الظاهر لانه كذب في التكذيب للفرع العدل وقد عرفت انه خسلاف الظاهر فيكون كذب الاسل هوالظاهر الأأته لمدالته يحمل النسيان فتدر

(قوله واغدارواه عن غيره) الصواب حذفه (قوله لان التكذيب المعاهو في الوايقائغ) ، فيها تهاذا كذب فيها مقط المروى لأن الفرض اته لم سنده تبر هذا الأصل والصواب تعليل الشارح باحبال النسيان ( قوله قد عارضه تكذيب الأصل) قد عرفت جوابه (قول الشارح فلايكون واحد (١٣٨) منهما الحج) أما الفرع فاما عرفت من أن كذبه خلاف الظاهر وأما الأصل

فهارواه، عنه كأن قالمارويت له هذا ( لايُسقطُ المروى ) عن القبول لاحتمال نسيان الاصل له بمد روايته للفرع فلابكون واحد منهما بتكذيبه للآخر مجروحا ( ومِن ثُمَّ ) أىمن هنا وهوأن نكذيب الاصل الفرع لايسقط المروى أي من أجل ذلك نقول ( لو أجَّتَمَمَّا في شهادة لم تُرَّدٌّ ) لفاعله وهو الاصل والفرع مفعوله . والمني أن الشيخ الروى عنه لوكذب الميذ والراوى في كونه روى عنه هذا الحديث مثلا وانمارواه عن شيخه لايسقط ذلك الروى فىالاستدلال به وغيره أى لان التكذيب أنما هو في الرواية لا الروى والفرض أن كلا منهما جازم بدليل مابعده (قَهْلُه فيها رواه) أي في رواية مارواه كا تقدم و بدليل قوله كأن قال الخ ( قهاله لايسقط الروى ) قال الماوردي وغره الا أنه لا بحوز الغرع أن برويه عن الاصل وفيه نظر والرادبالروي ماتكاذبا فيهسوا ، أكان حديثا أم سعه شيخ الاسلام (قولهلاحمال نسيان الاصل) قال الملامة : اعلم أن القبول منوط بظن الصدق لأبمجرد احتماله ولا ظن مُع قيام الاحتمالات المتساوية فسلا قبول فالذي قاله المتأخرون ومنهسم ابن الحاجب والعضد من السقوط اتفاقا هو الوحه اذ القبول يتوقف على ظن الصدق والسقوط على نفي دلك الظن لاعلى ظن نفي الصدق اه مه قلت وتُعقب سم له بقوله لابخفي انخبر العدل والعمل به لايتوقف على ظن صدقه كما يعلم من تصفح كلام الفقهاء الى آخر ماذكره برد بان ما استدل مه لا معارض له وما هذا قد عارضه تكذيب الاصل فجعل هــذا من أفراد ذلك لا يصح فليتأمل (قولِه فلا يكون واحد منهما بتكذيبه الآخر مجروحاً) نفريع على العلة وقال الكمال هي عبارة مقاوبة وحقها بتكذيب الآخرله اه ووجهه أن الجرح انما ينشأ عن كونه مكذبا على صيغة اسم المفعول لاعن كونه مكذبا على صيغة اسم الفاعل أيّ مكذبا لفيره. وقد يمنع القلب كما قال سم بجمل التكذيب في عبارة الشارح مصدرا مضافا للمفعول وقوله للأخر متعلق بمحذوف حال من التكذيب والمغي فلا يكون واحبد منهما بالتكذيب الواقع عليه حال كون ذلك التكذيب واقعا من الآخر مجروحا \* قلت ولايخفي انه تعسف لاداعي الى أربُّكابه \* بتي أن يقال ان الكلام في سقوط مروىالفرع فكان يكفي أن يقول فلا يكون الفرع بتكذيب الاصل لهجروحا وجوابه أن يقال لما فرع الصنف على عدم السقوط عدم رد شهادة الفرع والاصل اذا اجتمعا وكان ذلك يتوقف على انتفاء الجرحعن كل منهما فعاذكر تعرض الشارح لانتفاء الجرح عن الأصل أيضا إيضاحا ادلك التفريع وتوطئة له . وأورد العلامةهنا مانصه \* اعلم أن الاحتمالات أربعة الكذب سهوا وعمدا في جانب الراوي أو الأصل والجرح لا يثبت مع احتمالي العمد كالاينتني مع احتمالي السهوفلا يصح أن أحد هذب الاحمالين يوجب نفي ألجرح مطلقاً لقيام كل من الاحمالين الأولين، نعم ثبوت كل من المحتملين الأولين يوجب الجرح وكل من المحتملين الآخرين يوجب نفيه وهـ ذا الذي قاله الشارح من اشتباه الاحتال بالمتمل أه ي قلت حاصل مأشار له أن تفريع نفي الجر معلى احتال السهوكا قال الشارح لا يصح لقيام الاحتمال الثاني وهو احتمال العمد وانما يتفرع نني آلجرح على ثبوت احتمال السهو وهو ليس بثابت لأنالفرض ان احتمال كل من السهو والعمد قائم قمَّا قاله الشارح من اشتباه الاحتمال بالمحتمل أى من اشتباه احتمال السهو بثبوته وقسد أشار العضي

فلان كذبه وان كان هو الظاهر لكن تعمده خملاف الظاهر لعدالته فترجع احتمال النسيان فلا يكون كل منهما مجروحا ويه يسقط ماقاله الناصر هذا ان بنينا علىان قوله بتسكديبه للأخر مقاورا كافالوا وعندي انه ليس مقاو بالانه يلزم على القلب أن يكون كذب الاصل على الفرع حارحاً . وفيه أنه لبس كبيرة ولاصغيرة خسة بخالاف ما اذا بق على حاله فان التكذيب فيه ذكرله بمايكره وهو غيبة من الكبائر في العاماء ووجمه عمدم الجرح حيئذأن التكذب اعا يكون كبرة انكان عن عمد غلافه مع النسان للعذر (قوله الاحتالات أربعة ) فيه أن الفرع لم ينظر فيه لكو ته كذبه سهوا أوعمدا بلبي عدم جرحه على صدقه لان الظاهر من حال العدل والدى نظرفيه لذلك هو الاصل وكان الشيخ رحمه التماشتيه عليه هذا القول بالقول الآخر وهوسقوط صروى الفرع معللا بان

أحدهما كاذب قطمادن غيرتميين فيذن إنه لم تسقط عناء على إنه الكلاب لاحتمال السيان نعم هذا. أن الاحتالان جاريان في تكذيب الأمسل لكن قدم احتمال نسيانه لمدالته فقيام الاحتمال التخر لايضر في عدم جرحه (قوله وقد أشار الضد الح) كلام الصد انحا هو بناء على سقوط الروى وحيئة يجرى الاحتمالان في الفرع كالأسل هذا وقد عرفت أن الشارح يحُالف النصد في بناء عدم جرح الأصل في العدالة اذهبي السبب في تقديم احبال النسيان الذي هوم بني عدم الجرح \* والحاصل أن الناظر ظن أن الشارح فرع عدم الجرح في كل على عرد الاحتال وهوظن فاسد بل عدم جرح الفرع مبق على صدقه لعدم العمل بقول الاصل وعدم جرح الأصل مبنى على تقديم احمال النسيان بناء على عدالته ولممرى ان مفاسد عدم التأمل أحكثر من أن تحصى (قولهاذا عامت ذلك وتأملته الح) تأملناه فوجدناه ليس بشيء (قوله لا تهسهو لا عمد) من (144)

ين هذا بلمعناه انه اعا يسقط المدالة اذاكان عمدا محققاوهذا محتمل ان يكون سهو اوأماقو لهوالا لاسقط الفدالة فممنوع لانه أعا يسقطها أن تعين كونه عمدان والحاصلان استدلال الناصر عاقاله لايفيد ولو استدل بان كالامنهما عدل فلابد أن يحمل كذبه على السهو لافاد، ثمرأيته كتب على قــول الشارح الآتي اذا كان عمداأى وهومنتف فيما نحن فيه اذ الغرض ان كلامنيماعبدل وهو لا يتعمد الكذب عليه عليه الملاة والسلام اه وحيئثذ فاستدلاله صيح خلافا لسم وماقاله المحشى غيرنافم (قوله قد تقدم انالوضوع الخ) الجسزم ظاهرا لايفيند وبإطنا غيرمعاوم فالاولى التعويل العضدانه وأن كان أحدهما كاذما قطعا الا انهمو غعر تعيين فلا يقدم في

ووجه الاسقاط الذي نني الآمدي الخــلاف فيه أــــــ أحدهما كاذب ولا بد ويحتمل أن يكون هو الفرع فلايثبت مرويه ولايناق هذا قبول شهادتهما فيقضية لأن كلامهما نظم أنه صادة، رحمه الله الى أن نفى الجرح يتفرع طيكون الأصل هوالمدالة والاحتال الذكور اعا افادالشك في عين الكاذب من الأصل والفرع، واليقين لا يرفع بالشك ونص عبارة الصند فالا تفاق عي أنه يسقط الروى أي لا يعمل بذلك الحديث لأن أحدهما كاذب قطعام وغرتمين ولا يقدح في عدالتهما لأن واحدا منهما بمينه لميملم كذبه وقدكان عدلا ولاير فعاليقين بالشك اه اذاعات ذاك وتأملته حق التأمل عامت سقوط ماهوال به سم طى العلامة من الرد الذي هوعليه مردودوسقوط ماادعامهن ان عبارة العنسب الذكورة موافقة لعبارةالشارج في نفريع نفي الجرح طي احتال السهو وان اعتراض العلامة مبنيطي أن المراد المدالة والجرح في نفس الأمروايس كذلك وأعالكلام في المدالة بحسب الظاهر والجرح كذلك لابحسبالواقعلأن مناط القبول وعدمه شرعاهوالعدالة والجر وبحسبماذكرهذا كلامه ءوأنتخير بأن ليس في كلَّامه ما يقتضي البناء على ذلك فتأمل (قيله ووجه الاسقاط) أي علته وعبرعها بالوجه لانها النظو رالبها قصدا كانظر إلى الوجه لأنه مجم المعاسن (قول أن احدها كاذب) أي سيواكا يشبراليه بقوله الآتى اذا كان عمدا قاله المسلامة. وتعقبه مم بقوله أقول عايبطل ماقاله قول الشارح ولايد قان معناه أن كون أحدها كاذبا أمرلازم ولز ومكلب أحدهما سهوا باطل قطعا لجوازأن يكون عمدا فالصواب أن الراد أعممن كونه سهوا أوهمدا وأماقوله كإيتسبراليه بقوله الآني الخ فما يتمج من الاستدلال به على مازعمه لأن حاصل قوله الآتي كاهوظاهر ان العكذب المتمل أغما يسقط المدالة على تقدير أحد قسميه وهوأن يكون عمدا ولا يخفى صراحة هذا في تعمم الكذب في ذلك القول فكيف معذلك يسوغ لمتأمل أن محصره فيالعمد ويستدل به على تقييد الأول بالسهو اه قلت لايخفي أن قول الشارح والكذب على الني الخ معناه أن الفرع اذا قدر أن يكون هوالكاذب فلايسقط كذبه ذلك عدالته وان أسقط مرويه عند هذا القائل لأنه سهولاعمد وهذا صريح في أن الكذب الواقعمنه على تقديره اعاهوسهو فيازم نقييد الكذب في قوله أحدهما كاذب بدلك والا لأسقط العدالة فقوله والصواب الخ خلاف الصواب وقوله ممايبطل ماقاله الخ جوابه أنه قدتقمم ان الموضوع أن كلا من الأصل والفرع جازم بما قاله وحينة فاللازم بحسب ذلك كون أحدهما كاذبا سهوا فقط كاهو بين وأماقوله فما يتصب من الاستدلال به الخود ابه انك عامت صحة الاستدلال به واعا المعبس تعجبه فتأمل (قوله و يحتمل أن يكون هوالفرع النم) أى وأما اذا كان هوالاصل فيئيت مرويه لانه كاذب في قوله بعد روايته مارويته (قهله ولاينافي هذا) أي القول بالاسقاط قبول شهادتهما ردالا أفهمه بناه المصنف اللذكور من أن نفى ردالشهادة اعابكون على القول بعدم الاسقاط.

عدالتهما لان واحدا منهما بعينه لم يعلم كذبه وقد كان عدلا اه ولا يخفى أنه لا يحتاج لهذا الا اذا كان الكذب عمدا اذ لو كان سهوالم يقدح حتى مع التعيين وحينة كيف يقال انهما لواجتمعا فيشهادة لمزردفا لحق انمافي الشارح عير مافي العضد ومعي قول المند لا يقدح في عدالتهما في غير الاجتاع في الشهادة بناء على إن كذب أحدهما عمدا يقينا أما الاجتاع في الشهادة فلا يتفر م لهلا على عدم نيقن كذب أحدهما عمدا كافي الشارح وأعا عرضنا له لانه اشتبه بمسا فيالشارح (قوله عامت صحة الاستندلاليه) الم . كذلك

(قولاالشارح ولو استوضع اثم آي جعل ما بناه موضعا لادليلا ولا يلزم من حكوته موضعا الد ول أن لا يأتى على غيره بل يكفى ان يكون أن اسب بالاول وأما قول الحذى بان يقول بدليل الحفيه ان قبرل الشهادة موجودهم اسقاط الرواية كوجودهم عدمه فلابسلح دليلا (قوله تبعا الدلول) الولى وفاسائية على كون الاولى العامدا (قوله لانسهو الانسان أى وهو الغرح هنا وقوله بخدانف سهوء عماسهم وهوالموحود مع الاصل (قوله فائه كثير) لان ذهول الانسان عما يجرى بحضو ره لا شدقاله عنه كثير الوقوع (قولبالمسنف و زيادة العدل فبار واه على غيره من العدول) \* اعلم ان المزيد عليه اما واحد أواً كثر و قالك الزيادة اما أن ينفرد بها عمن روى معه عن الذي يُقلِقًا أوعن شيخ وعلى كل اما ان رسحد المجلس أو يتمدد أولم يسؤذنك وعلى كل اما ان يسكون غير من الدول معن كل اما ان يتحد المجلس أو يتمدد أولم يسؤذنك وعلى كل اما ان يسكون غير من الدول يغفل مثلهم عادة (ه) كان منافرة على المنافرة والمنافرة كرا وعلى كل اما ان يتحد المجلس أو يتمدد أولم يسؤذنك وعلى كل اما ان يتحد المجلس أو يتمدد أولم يسؤذنك وعلى كل اما ان يتحد المجلس أو يتمدد أولم يسؤذنك وعلى كل اما ان يتحد المجلس أو يتمدد أولم يسؤذنك وعلى كل اما ان يتحد المجلس أو يتمدد أولم يسؤذنك وعلى كل اما ان يتحد المجلس أو يتمدد أولم يسؤذنك وعلى كل اما ان يتحد المجلس أو يتمدد أولم يسؤذنك وعلى كل اما ان يتحد المجلس أو يتمدد أولم يسؤذنك وعلى كل اما ان يتحد المجلس أو يتمدد أولم يسؤذنك وعلى كل اما ان يتحد أولم يسؤذنك وعلى كل اما ان يتحد المجلس أن يتمدد أولم يسؤذنك وعلى كل اما ان يتحد المجلس أن يتمدد أولم يسؤذنك الذي يتمدد أولم يسؤذنك المؤلم المواطنة كلسان المناف على المائل المواطنة كلسان المنافق المواطنة كلسان المنافق كلسان المواطنة كلسان المواطنة كلسان المواطنة كلسان المواطنة كلسان كلسان المواطنة كلسان المواطنة كلسان المواطنة كلسان المسئل كل المائل كلسان كلسان المواطنة كلسان المواطنة كلسان المواطنة كلسان المواطنة كلسان كلسان المواطنة كلسان المواطنة كلسان كلسان المواطنة كلسان ك

السواعي عملي نقلها أولا

وعلى كل اما تغير الزيادة

الزيد علبه أولا فيسده

عائية وأر بعون صبورة

وكلهامأخوذة من الصنف

تصريحا فيالبعض وقياسا

في البعض وأما قسول

المنف فان كان الساكت

أضبط الح فهوخاص بمما

اذا كانغير من زاد ينغل أي يجو زغفلته من جهة

فالةعدده وان كان في نفسه

أضبط فالراد يكونه

لايففل ان يكون عمددا

كشيرا فلا يتصور غفلة

منسله عادة والراد بكونه

يغفل أن تنتفى الكثرة

فالراديه التقييد ولسي

صورة مستقلة وكالغة تقسد

هنا يقيد به باقي السائل

عند أتحاد المجلس ثم ان

قبول الشارح في بيان

والكذب على النبي سلى الله عليه وسلم الذي يؤول اليه الأحر في ذلك على تقدير أغايستهما العدالة أذا كان عمدا وأواستوضح المعنف على الأول عابناه عليه السلم من وعوى التنافى بين المبهى والتافى الهال (جازم من المدل (جازم من المدل (جازم من المدل (جازم من المدل المنتقب ما يقتب في المتعرف المنتقب من المدل المنتقب من المدل المنتقب من المدل المنتقب من المداء المنتقب من المداء المنتقب من المداء المنتقب من المداء المنتقب الأسل وجهده من المتناه المنتقب الحرية والله كورة وفيرهما والى تنا الفرع المنتقب المناه المنتقب المن

الزيد عليه من المدول عن رسيح عن حديده وروانهستر ارواه جديدانا لا رص مسجداو عهو و اشيخ الاسلام (قوله من العالم يقضى ان هذه السناغ مصورة بما إذا كان الزيد عليه جما وقد نص عليه المضدوالصفوى في شرح سناج السفاوي الصفر الهذبي وإذا كان عاز القدار، وعدمه عند أيجاد المحاسرة عندا

وقد نصعليه الصدوالصفوى في شرح مهاج البيساوى والصفى المندى واذا كان عال القبول وعدمه عند اتحاد الجلس ها بوازالفلة الواطنا وعدمه عند اتحاد الجلس ها بوازالفلة المستف أو الخطأ وعاة الوقت مارض الاحتالين والدا أحال المستف في يأتى على ماهنا وأما الرابع والهتارهنا فلا يجر بإن هناك لان مدارعدم القبول فيهما على الكثرة وهذا غير موجود في الواحد وكذلك وفر الدواعي لانه أغا يتممن الكثير لاجاع الكثرة معه فيزيد ان على بعد تو هم معاج مالاسموعين هول الانسان عاسمه الذى هو مرجود ويان الإسامة على الكثرة معه في المنافقة المتعامل الم

هى انه اتما ذكر الحلاف في الشبه ولا يأتى فيمعن ذلك من طرانه أنها يذكر الحلافي المتقول من الأصوليين في منها لا ماذكره بين أن قول الشارح في التعليل هذا لجواز أن يكون رواية السكل عن النبي من أن قول الشارح في التعليل هذا المتوازع من النبي من النبي من النبي المتوازع في المتوازع المتوزع المتوازع

لجواز أن يكون النبي سلى الفصليه وسلم ذكر هافي على وسكت عنباني أخرافهم يعلم تعدده والاأعادة لأن الغالب في مثل ذلك التعدل (والأ) أى وان معلم أعاد الحجلس (فتائيمًا) أى الأقوال ( الوقنش) عن قبوطه وهممه والأول القبول لجواز غفلة غير من زاد عنها والثاني هدمه لجواز خطا من زاد فيها (والرابع كن كان خبر من أن أى غير من زاد (لا ينفل أ) بضم الغار عثلهم عن متابها عادة أم تُقبل أى أى الزيادة والا تعلق (والحائد ( والمناسمة في الله عنه التعبول ( ان كان غير من زاد ( لا ينفل ) أى متلهم عن مثلها عادة ( أو كانت تتوفر الدواجي على تقلها ) و يهذا يزيدهذا القول على الربع اوان الم بكن الأمر كذلك قبلت

أشار بهذا الى الفرق بين هذه وماياتى فى قوامول انفرد واحد قامها بين انتين قفط (قوله لجواز أن يكون الني بالخ) أى أو المشيخ فانسي مثال لاقيد (قوله لأن القالب في مثل ذلك التعدف أى والعن المذكر التي مثال لاقيد (قوله لأن القالب في مثل ذلك التعدف أى والعن المذكر وهو جواز أن يكون ذر قوله والأول القديول) والعن الني على الشهور هو اللهى المن الشهر من الشافعي و تقل من جوالا القيام والمدتمن (قوله بعض القالم) أى سواء كان غير من ازاد يشافي من المناسخ (قوله أو كانت تدوفر المواعى على نقلها ) أى سواء مقطوع بكذبه فلا وجه لذكر ومنالليد أن فيه خلافا اللهم الأن بكون المرادعنا ما تدوفر المواعى على نقله توافر الإسخوان المناسخ الم

بی معروده معد معروده معد العواملي الراد توفر الدواعي على ملطق تقاباعلى اعتماد التاقي أو قواله الوالديج عرفت المرحد الدواع الوالديج المرحد الدواع المستنب المس

ان لم هم اعتداد الحلس الا المساقد الحلس الا التبول عند النا القبول عند علم الم الم التبول عند خلاف الا الماد خلاف الم التبول عند أن التفا عن السيخ الماد و وقد كحدث المن الماد و وقد كحدث ين عامن السيخ الماد و التبوي عامي السيخ والمواس يين عامن السيخ والمواس عن عامن السيخ المنا المناس على النا المناس على المناسلة على الناتج والم عدد المناسلة ال

هوالمنقول عن ابن الحاجب

وغيرهمن المحققين فليتأمل

(قوله بين هذه وما يأتى

في قوله ولو انفرد الخ)

صوابه في قوله فكراويين

(قول المنف فان كان الساكت أضبط الخ)كان يغفل لكه ته عددا قليلا لكنه أضبط (قول الشارح كأن قالماسمعتها) أىمع العلم بأنه لاماتم له من الساع باخباره أوغمره ( قول المنف تعارضا ) لأن الأضطية والتصريح بنني الزيادة يقاومان سد سهو الانسان فيا لم يسمع حتى يجزم بأنهسمع الذي هومرجح القبول ويبعدان قرب سهوه عما سمع الذي هومانع من موافقة من لم يزد (قول المنف فكراو يينمع قول الشارح فان أسندها الخ قدعرفت ان حكم الراو بين معـــاوم عامر فلذا احال عليه ويعلم من الختارله فيامرأن الختار لههذا القول(قولالشارح فان أسندها وتركها الى مجلسین الخ ) أى سواء غيرث اعراب الباقي أولا كذا في الحصول (قمول الشارح فقيل تقبل الح) في الكتب الشهورة انه ان كانتمرات واياته للزيادة أقل لم تقبل الاأن يقول سهوت في تلك المرات وان لم تسكن أقل قبلت لان الأقل أحرى بالسهو والمنفول عنه بالسيم أكثر من السوع بالسهو كذانقله السعد والصفوى ( قوله

كالواحد)فيه نظر يعلمام

(فانكانَ الساكتُ عنها) أى فيرالذا كُرهًا (أُسْبَطُ) من ذكرها (أوصَّع: بنني الزيادتر على وجه يُقبلُ) كان قال ماسمتها (تدارت) أى الخبران فيها بنخلاف مااذا مفاها على وجه لا يقبل بأن عضائل فقال المنطقة النبي على الله على والله النبي على الله على والله النبي عنها الله على المنطقة النبي أو الدين أو المنطقة المنطقة

الاستغناء عن الاعتذار عن المسنف اذ ليس فى كالرمهمايني أنه أراد الرابع لكنه زادعلى ماصرح به فيه ماهو مراد لقائلهولمدمالتصريحبه فيهلم يقل والمختارالرابع قاله سم \* قلت لايخني بعد بحثه الثاني (قراله فان كان الساك أضبط الخ)قال المكال تخصيص لحل الحلاف السابق في حالة اتحاد المجلس بغير هاتين الصورتين اه ومن المساوم أنه لايتأتى تخصيص القول الرابع باعتبار منطوقه لانه اذا امتنع القبول بمجرد أن الساكت لايفغل مثله فبالأولى اذا أنضم الى عدم الففاة الأضبطية ومن هنا يظهر تقييد الساكت في قول للمنف فإن كان الساكت الجما أذا كان مثله يففل كالواحدوة الشيخ الاسلام قوله فان كان الساكث أضط تقييد لحل الختار السابق ، لا يقال أضبطية الساكث أقوى من عدم غفلته عن الزيادة ومن توفر الدواعي على نقلهافي كون أولى منهما بمنع القبول \* لانا نقول لانسلم ذلك بل الأمر بالمكس كما لايخفي على المتأمل، على أن العلامة الأبياري حكى قولا في الساك اداكان أضبط أن الزيادة تقبل واستظهره اه وفيه أن التقييد المذكر وأنما يتأتى باعتبار مفهم مالختار لاباعتبار منطوقه فقول الصنف والختار الجمفهومه أنه اذاكان غيره يغفل عنهاأوكانت لاتتوفر الدواعي على نقلها فالختار القبول فيقيد حينتذ عبادًا لم يكن الساكث أضط. وقد بقال أما أر ادشيخ الاسلام نقوله تقسد لهل المختار ماذكر أى انه تقييدله باعتبارمفهومه بدليلماأوردمهن السؤالوالجواب فانه يدلعلي نصوير المسئلة بما اذا كان الساكت عاعكن غفلته عادة ولم تتوفر الدواعي لكنه أضبط والالم يتأت قول السائل ان الاضبطية أولى بالقبول من عدم الغفلة لان حاصل السؤال انه كان ينبغي عدم القبول هنا بالأولى لان الاضبطية أقوى من عدم الففاة فاذامنع عدم الففاة القبول فلا أن تمنعه الأصبطية بالأولى ووحاصل الجواب منع كون الأضبطية أفوى كاذكره به والحاصل أن قول المصنف فان كان الساكت أضبط الزمصور عا أذا كان الساك عن الزيادة والناقل لهامتساو ين في امكان الففلة عادة وزاد الساكت الأصطبة وانه ان حل تقييد الحل الخلاف السابق في حال اتحاد الميلس كما قال الكال وهو الاظير فيو بالنسبة للرابع تقييد باعتبار مفهومه لامنطوقه وان جمل تقييدا لحل المقتاركا قال شدين الاسلام فهو كذلك أي تقييد له باعتبار الفهوم كامربيانه (قوله أيغيرالدا كرلما) أخذهمن تقسيم الصنف الساكت عنها الى أضبط والى مصرح بنفيهافعلم أن الراد بالساكت من لم يصرح باثباتها صرح بنفيها أولم يتعرض لما اثباتا ولا نفيا (قوله على وجه يقبل) أي بأن يكون محصوراً بخلافالمطلق كاذكرهالشارح.شيم الاسلام، وقوله كأن قال ماسمة تها أي ولم يمنعه ما نع من ساعها كافيده به أبو الحسين البصري قاله أيضا شيخ الاسلام (قهله فان أسندها وتركها) أي وأسندتركها فترك مصدر معطوف على معمول أسند (قوله أو الى مجلس ) أي كأن قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الله . . . . . . . . . . . . . الشمس ثاني ربيع الأولفقال «جعلت لنا الارضمسجدا وتربتها طهورا عثم دَ لر بعد دنك ما تقدم وأسقط لفظ تربتها ( قوله ولو غسيرت اعراب الباق الخ ) أي ما تقدم ديها من الاقوال محله حيث نسف ساع (خيلافا للبصرى") أبى عبد الله فى قوله تقبل الزيادة كما اذا لم يتذير الاعراب (ولو الفُرَدَّ واحدٌ من واحدٍ ) فها روياه عن شيخ بزيادة تحييل ) المنفرد فيها (عندَ الأُ تُكُثّر ) لان ممه وادة علم وقبل لا لمخالفته لوفيل أسنة وأرشائوا) أئى أسند الخبر الى النبى سلى الله عليه وسلم واحد من رواته وأرسله الباقون بان لم يذكروا الصحابي كما يسلم عما ياتى (أو وَتَحَفّ وسلم واحد من رواته ووقفه الباقون على السحابي أو من دونه

لم تغير الاعراب والمني فأن غيرتهما تعارضا. وفيهان هذا شامل شالو كان الساكت جما لا ينفل مثلهم وهو لايجشم معماتقدم منءمه القبول حينئذ عند عدم تغير الاعراب فانهاذا انتغىالقبول معمدم التغيير فحمه أولى فكيف يتصور انتفاء القبول مع عدم التغيير والتعارض معالتغيير بل يشكل على الوقف أيضا لانه دون التعارض فالوجه تقييد ماهنا عمّا اذا لم يكن الساكت الجعمالة كور . وفي المصول التصريم بهذا القيد قالفيه وانكان المجلس واحدا فالذين ليرووا الزيادة امآ أن يكونو اعددا لايجوز أن يذهاوا عما يضبطه الواحد أو ليسوا كذلك قان كان الأول لم تقبل الزيادة وحمل أمر راويهاعلى أنه يجوز مع عدالته أن يكون قد سمعها من غير الني عليه الصلاة والسلام وظن أنه سمعهامنه وان كانالثاني فتلك الزيادة اماأن لاتكون مفيرة لاعراب الباق أوتكون فان لم تفير اعرابا فسلت الزيادة عندنا الا أن يكون المسك عنها أضبط من الراوي لها خلافا لبحض المحدثين الى أن قال أمااذا كانت الزيادة مغيرة لاعراب الماقي كما اذا روى أحدهما أدّوا عن كل حر أو عبدصاعامن بر ويرويه الآخر نصف صاع من برفالحق انهالا تقبل خلافالأق عبدالله البصري . لنا أنه حصل التعارض لان أحدهما اذارواه صاعا فقدرواه بالنصب والآخر اذارواه نصف صاعا فقمه رواه بالجر والجر والنصب متعارضان واذا كان كذلك و جب الممير الى الترجيح اه (قهاله صف صع) نائب فاعسل روى ويصح نصبه على الحكاية ورفعه حينك بضمة مقدرة أي فالزيادة هي لفظة تصف وقدغبرت اعراب الصاع فصار مجرورا بعد أن كان منصو با (قولهولو انفردواحدعن واحدالخ) يؤخذ منه أنهام من قولهوزيادة المدل مقبولة مصور بما اذا انفرد المدل بزيادة عن المدول لآعن واحد بقر ينة قوله والرابع أن كان عبره لا يعفل مثلهم حيث أتى بضمير الجم فقول الشارح عن شيخ مثال لا تقييد إذ مثله الني عليه الصلاة والسلام في ذلك والظاهر أن كلام الشارح هنا وفيا تقسدم من باب الاحتباك فقوله فها تقدم لجواز أن يكون الني أي أو الشيخ وقوله هنا عن شيخ أي أو عن التي صلى الله علسه وسالم ( قَهْلُهُ وَقِيسُلُ لالْحَالِفَتُهُ لَرَفِيقَهُ ﴾ الظاهر أنه يأتى هنا قول الوقف أيضا لتعارض الدليلين (قوله أسند الحبر) أي ذكر سنده الى النبي صلى الله عليمه وسلم ولم يسقط الصحافي كان يقول ان القاسم حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن الني صلى الدعليه وسلم انه قال كذا والرسل يسقط فيسه الصحابي وهو ابن عمر في الثال المذكور (قُولُهِ أو وقف ورضوا ) الوقف أن لايومسل الراوي الحبر اليه صلى الله عليـــه وسلم بل يعف به على الصحافي أو من دونه كان يقال في الثال الذكور حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر ولم يزد عن الني صلى الله عليـــــه وسلم أوحد ننا مالك الارسال وفيل السندوالرفوع متحدان كإيملمين كتسالصطلح (قولهوصوا بهالخ) انما كأن الصواب

ينفل مثله عنها (قوله مثال لاتقبيدإنشلهالخ فيهان ذلكمذ كورفي التن قيل مع بيان الشارحله بشيء آخر ( قوله والظاهر ان كلام الشارحهناالم أينا نس بظاهر على اطل بشؤيه لما تقدم أول السئلة وما مرقريبا (قول الصنف ولو انفرد واحدعن واحد فيا روياه عن شيخ قبل عند الأكتر) لانمعهز بادةعلماذا نظرت لاختلاف التعليل هنا وفها مرق مسئلة الأقو ال الثلاثة عرفت أن الخلاف هناء بني على ان الرواية عن الشيخ شهادةعليهبانه روىواحد الشاهدين اذاخالف رفيقه لاشل أو روايته فيقبل لانممهز بادةعلموالسرفي اتيان هــذا الخلاف هنا دون ما اذا انفرد واحد عن واحد بزيادة عن التي صلى الدعنيه وسلمان النقل عن الشيخ يتضمن شيئين امس الروى وان طريقه ذلك الشيخ ومن هنايعلم أنهاذا انفردواحد بزيادة عن جماعة عن شيخ ان حكمه انبساعليانه شهادة هو هذا أو رواية جرى فيه الحيلاف السامق ويؤمد ماقلنا أن تلك الزيادة قد تسكون مروية من طريق

آخر فتكون مقبولة جزماوا خلاف في للنفرد أحسامها عن الآخر باق بسنه فتأمل (قواه لتعارض الدليلين) لأنعارض هنالان زيادة العلم لا يعارضها المثالفة لوغية مارز يادة العام تقضيها ضعار عالم الموارف الشقين جاء الوفف الراجح وكذا ان لم يعلم تعدد المجلس ولا اتحاده لان الغالب في مثل ذلك النعدد وانعلم اتحاده فثالث الأقوال الوقف عن القبول وعدمه والرابع ان كان مثل المرسلين أو الواقفين لاينفل عادة عن ذكر الاسنادأو الرفع لم يقبل والا قبل فان كانوا أضبط أو صرحوا بنفي الاسناد أوالرفع على وجمه يقبل كأن قالوا ماسحمنا الشيخ أسند الحديث أو رفعه تعارض الصنيمان ﴿ وَحَــٰذُفُّ (قول الشارح وحكمه في بعض الخبر جائز مند الأكثر الاأن يتعلق ) أي يحصل التعلق للبعض الآخر (به) فلا يجوز ذلك القبول على الراجح) أى حكم الشيخ في فعل حذفه اتفاقا لأخلاله بالمني القصود كأن يكون فاية أو مستثنى كافي حديث الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم نهمي عن بيم الثمرة حتى تزهى وحديث مسلم ﴿لاتبيموا الدهب الذهب ولا ذلك مرة وتركه أخرى الورق الورق الا وزنا بوزن مثلا عثل سواء بسواه، مخلاف مالابتماق به فيحوز حذفه لانه كخر القبول على الراجح قياسا مستقل وقيل لايجوز لاحبال أن بكون الضم فائدة تفوت بالتفريق على حدث بعض الحبر وادا كانفعل الشيخذلك ذلكلانالكلام فيزيادة المدل على غيره (قوله فكالزيادة) أي في متنه والا فهذه زيادة أيضا (قوله مقبولا على الراجح لان من الشبيع) هو هنا قيد لان الاسناد تارة والرفع أخرى والارسال تارة والوقف أخرى أيما يتأتَّى من القبول من الرأوي على الشيخ دون الني صلى الدعليه وسلر (قوله على الراجم) أي وان اقتضى كلام المسنف فهاص أنه لاخلاف الراجح أيضاأ والبني يقبع فيه شيخ الاسلام وقوله وان اقتضى كلام الصنف وفيام مالح أي في قوله وزيادة العدل مقبولة ان لم يعلم فلبنى عليه فمراد الشارح اتحاد المجلس حبث لم يذكر خلافا في ذلك (قه أله والرابع الخ) لم يذكر القول الخامس لاته لا يمكن مجيء مافيه هنامن التفصيل بين ماتتو فرالدواعي على نقله ومالا تتو فرفيكون الراجع الرابع قاله شيخ الاسلام بذلك التنب على التفرقة وأنت خبير ممما تقدم بموافقة الرابع والخامس في العني وان الحامس لابزيد على الرابع الا بشق بن القبول أول السئلة فانه توفرالدواعي على النقل وما تتوفرآلدواعي علىنعله اذا نقلآحاداقطع بكذبه والرابيع يقول بذلكولا باتفاق وبئن القبول هنا يسمه مخالعة الحامس راجع ماتقدم (قه أيه فان كانوا أضبط الح) تفصيل في الرابيع أي في مفهومه لافي فاته على الراجح فالمراد منطوقه كا مر (قهل تعارض الصنيعان) أي صنيم الاسناد والارسال وصنيم الرفع والوقف (قهله التشبيه في مطلق القبول أى يحمل التعلق للبعض الآخر) قال الشهاب رحمــه الله تعالى فــــر يتعلق بيحصل وجعل الفاعل وقدم بيان ذلك فليتأمل ضمير التعلق وهو تفسير مراد وحل معني قال سم ولا مانع من كونه بيان اعراب أيضا إذ كشرا

( فكالزُّ يَادَةً ) أي فالاستاد أو الرفع كالزيادة فيا تقدم فيقال ان علم تعدد محلس الساعمن الشَّيخ فيقبل الاستاد أو الرفع لجواز أن يغمل الشيخ ذلك مرة دون أخرى وحكمه في ذلك القبول على

مايستعمل الفعل بعني فعمل آخر مسند الى ضمير مصدره كا استعمل يتعلق هذا بعصني يحصل

مستدا الى ضمير التعلق وعلى هسنذا فهو مبي للفاعل وبحتمل أنه مبني للفعول مستد الى الجار

واللجرور؛ وحاصل معناه معنى بحصل التعلق به وعلى همذا فتفسير الشارح تفسير مراد وحل معني اه.

قلت الاحمال الثاني هوالأظهر ويوافقه قول شيخ الاسلام في قول الشارح أي يحصل التعلق للبعض

الآخر مانصه فسر بذلك ليحسن عود الضمير من به على بعض الخبر الذكور فقولالصنف يتملق منى الفعول اه (قهأله كان يكون غاية أو مستشى) قال العلامة لايسح أن يكون مثالا التعلق لانه سبب له ولا البعض الدى حسل التعلق به لانه هو نفس الفاية أو السنتني لا كونه ذلك فالأظهر الخ وأن يكون مثالا لسبب التعلق الذي يجر اليه للعني والتقدير الا أن يتعلق به لسبب من الأسباب كان يكون الخ قاله سم . قلت لا يخفي تصف حوابه والى التحاشي عن مثل هذا التعسف أشار العلامة بقوله فالأُظهر الح ( قهأله حتى تزهى ) هو من باب أروى يروى ويقال زها يزهو من بابعد ايمدو على قلة هـ ذا مثال لاه آية والحديث الذي بعده مثال للسنتني وظاهر انه لو حــ ذف

(قوله وأنت خبير الخ) تقدم ماقية (قوله ليحسن عود السمير الخ) إذ لو لم يغمل ذلك لحاد للخبر وليس هو التعلق به بل وقرب هذا من منع الرواية بالدي وسياقي شائه صديث أيداو دوغيز انتصل ألفه هليموسم ظالى البحر 
«هوالطهور ماؤه الحل ميته» (واذا هل الصحاف" قبل أوالتابيم مُوويَه هل) أحد محله (التنافيق) 
كالقره يممله هل الطهور أوالحيض (فالشاه مُولدُ طلي النافية (نه حاله عليه لقرية أو توقّى ) 
الشيخ (أبواسحن الشهرازی) حيث قال ظفه قبل قبل وعدي فيه نظر أى لاحمال أن يمكون 
حله لوافقة دأيه لالفرية وأنحا لم يساو التابي الصحافي على الراجع لانطبود التربية الصحافي أم الراجع لانطبود التربية الصحافي أم الراجع للنطبود التوبية المصافر أم المنافقة والمعافقة على منافقة المنافقة المنا

من الاول قوله حتى تزهى ومن الثانى الا وزنا بوزن الجلاختل للمنى للراد من الحديثين لدلالة الأول حينتذعلى عدم جواز بيع الثمرة مطلقا وعدمجواز بيع الدهب بمثله والورق بمثله مطلقا مع أنعدم الجواز في الأول مقيد بعدم بدو الصلاح وفي الثائي بعدم للماثلة وزنا (قوله وقرب هذا) قرب بالبناء المفعول والاشارة بهذا الى عدم جواز حذف مالابتملق (قوله مثاله حديث أبى داود) أي مثال مالا يتملق فان الحديث الذكور كل جلة من جملتيه الاتملق لما الأخرى (قولِه على أحد محلية الح) في ذكر الهملين دليل على أنه مشترك ولربصر ح بذلك لعدم إلحاجة اليسه وقوله فبابعد فكالمشترك أي من غبرهذا والافهذا نفسه مشترك سم (قهأهلان الظاهرانه أنما حمله عليه لقرينة) قال العلامة يرد بماسيجيء من أنهاقر ينة في ظنه وليس تنبره انباعه فيه ويمكن الفرق بأن ترك الحل فهاله ظاهر أى كافها سيجيء يؤدي الى اعمال الروى في ذلك الظاهر وفيا ليس له ظاهر كاهنا يؤدي ألى تعطيل المروىاً ه وفيه أنه ان أواد يترك الحلفها ليس له ظاهر ترك آلحل مطلقا فهذا غير لازمين ترك الحل على ماحمل عليه الراوي أوتركُ الحمل على ماحمل عليه الراوي فهذا لايؤدي الى التعطيل لامكان الحمل على غبر محمل الراوي. و يمكن الفرق أيضا بأن طهور القرينة في الواقع للراوي فيها ليس له ظاهر أقرب من ظهورها له فباله ظاهر لوجوب البيان عليه صلى الله عليه وسلم فيالأول لافتقاره الى السان أبدا بخلاف الثاني فليتأمل قاله مم و قلت الحق ماأيداه العلامة من الفرق وتعقب سم لهساقط كما لايخني وذلك غنى عن البيان وأما ماأبداه هومن الفرق فلا يخفي ضعفه فتأمل (قواله لاحتال أن يكون حاملوافققرأيه لالقرينة}فالالملامة هذا الاحتال لاينفيه الأول بل شته أيضاو شتنظيه, الاحتال الأول عليه والشيخ ينفي ظهوره وبجعله مساويا واذا تسن هذالك عامت أن الشمخ ارتوقف في ظهور الحل عليه بل ينفيه كماهوظاهر لفظه المحكى اه ويوافق هذا قول الشهاب قوله أى لاحمال الحرار كابحتمل هذا بحثمل أن يكون لقرينة على السواءف كون الحل لقرينة هو الظاهر محل منع عنده اهوهذا الاعتراض مبنى على أن مرادالصنف بقوله وتوقف أبواسحق انه توقف فيظهور هفيه وهذا نمنوع لادليل في كلام الصنف عليه ولاضرورة تلحي البهواعيالله اداً نه توقف في حمله على هذا هو التبادر من كلام المينف لأنالتبادرمنالقابلة بالتوقف لمارجعه كونالتوقف فبارجعه والدىرجعه هوالحل لاكون الظاهر الجل فتدبر ه فأنه في غاية الوضوح فاله مم (قه أله لان ظهور القرينة الصحالي أقرب) أي لشاهدته اصاحب الشريعة واطلاعه على مالم يطلع عليه التابعي (قوله وعلى المنعمن حمل المشترك الح ) ابتداء كلام ليس متعلقا بالذى قبله قال شيخ الأسلام عوقلت لاساحة الى ماقاله فأنه إن أر ادبكو نه ابتداء كلامه انه ليس معطو فا

(قوله بؤدى الى تسليل المروى) لانه لإيكن حمل طى مسنيه لتنافيها وعلى أحدها بعينه لانه عجل وقديقال يمكن أن يكون فالكتاب أوالسنة مايقيد حلاط غير عمل الراوي ويه يتضح كلام مم ويسقط ماقله المضي ولايمدار أيقال لايكون ناويله حجة على غيره أه (فان حمله) أى حمل الصحابي مرويه (على غير ظاهره) كان محمل الفنط على المني المجازى دون الحقيق أو الأمر على النفليور) أى على الظهور أن المرافق المر

(مسئلة": لا "يقبل") في الرواية (عِمنون") لأنه لا يمكنه الاحترازعن الخلل وسواء أطبق جنونه أم تقلع وأثر في زمن افاقته (وكافر") ولوعلم منه الثدين والتحرزعن الكذب لا نه لاوثوق به في الجلة مع شرف منصب الرواية عن الكافر (وكذاسية") مميز (في الاصح) لا نه لمله بمدم تسكليفه قدلا يحترز عن الكذب فلايرتن به وقبل يقبل إن طرمته التحرز عن الكذب

على شيء قبله فهذا لايتوهم وان أراد أنه لاتعلق له بالمبحث فممنوع كالايخني (قهاله ولا يبعد الح) أى وحينان لا يحمل على عمل الراوي (قوله أي حمل الصحابي مرويه) لم يقل أوالنابعي كانقدم في الذي قبله لانقوله الآنى ان صاراليه لمامه الحلايداتي في عبر الصحابي (قوله أوالأمر على الندب) قال الملامة من عطف الخاص على العام اه وفيه أن عطف الخاص على المام لا يجوز أن يكون بأو كما نصو اعليه فيحب أن يكون من عطف الباين بأن يقيد الفظ في قوله كأن يحمل اللفظ بفير الأمر بالنسبة لله على يحو الندب (قه أبه وفيه قال الشافعي الح) ضمر فيه برجع لحل الصحابي وتأويله الذكور. وأورد أن الشافعي لم يقل ذلك في حمل الصحافي مرويه على خلاف ظاهره بخصوصه مل فيقول الصحابي المخالف لظاهر الحديث سواء كان الخالف هوالراوي أمغيره 4 قلت هذا الايراد ليس بشيء وحوابه فيه فتأمله وهدذا أي عدم العمل بقول الصحافي المخالف لظاهر الحديث خلاف مذهبنا ومذهبنا أى المالكية أن قول الصحافي حجة (قهله لحجمته ) أي أقمت عليه الحجة والرادجادلته (قهله ان صاراليه لعلمه بقصد الني صلى الله عليه وسلم ) أي وطريق العيرانه صار اليه اللك اخباره أي كأن يقول عامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قصدة لك بقرائن . أوجه عدم اعتبار ذلك على الأول ان ذلك بحسب ظنه نعم ان قال أخرني النبي صلى الله عليه وسلم انه أراد ذلك فلا كلام في قبوله وهو ليس من باب العمل بحمل الراوي كما هوظاهر (قوله أىظنه) أشار الى أن الراد بالعلم الظن كايفيدذلك قوله قبل من قرينة شاهدها أُلْجِنُونَ لِحَالَ في عَقَــله لا لَجِنُونَه قال فلا حَاجَة إلى هذا القيد بل قَد يضر اه وتعقبه سم بقوله ذكر ذلك القيد وما يترتب عليه وناسب ذلك لدفع التوهم وأما قوله بل قد يضر فان كان اشارة الى أنه يوهم قبول المجنون اذا انقطم جنونه ولم يؤثر في زمن افاقته وأنه لاتقبل روايته في زمن افاقته حينة فهوممنوع بلتقبل وايته حينتذ كإصرحبه الزركشي نقلاعن ابنالسمعاني وهوظاهر وانكان اشارة الىشيء آخر فليصور لنتسكام عليه آه (قهله في الجلة ) اشارة الى ضعف همذه العلة لان التدين والتحرز يوجبان الوثوق في الرواية وذلك يُوجب القيول والضعف المذكور أردف ذلك تقوية بقوله معشرف الحقاله العلامة ع قلتكان الاولى حيثة أن يعلل بعاومنصب الرواية عن الكافر فقط (قول لانه لعامه الح) علة لقوله قد لا يحترز عن الكلب وقد يقال هذا الدليل غير شامل

(قول المسنف وكافر) أى ولوكان بحرم الكذب (قول الشارح مع شرف مسعب الرواية ) أمى لنفوذها على كل مسلم (قوله ظاهره أن فسقه عل

ولم يسمي الممقف بالتمييز الدام، فان غير المديز لا يكنه الاحتراز عن الخطار فلابقبل قلما كالمجنون ( فان محمل المحمود ) لا نتفاء المحدور السابق وقيسل ( فان محمل المحمود ) لا نتفاء المحدور السابق وقيسل لا يقبل لان المحمود مبلد و التحرز و يستم الحفوظ اذذاك ولو محمل الكافر فاستم فأدى محمود و كذا الفاسق يتحمل فيتوب فيروى يقدل ( و فيمر المحمود و كذا الفاسق يتحمل فيتوب فيروى يقدل ( و فيمر المحمود في المحمود و المحمود و المحمود و المحمود و كذا الفاسق يتحمل فيتوب فيروى يقدل ( الا محمود عالما المحمود و المحمود في المحمود و كفرة المحمود و المحمود و المحمود المحمود و المحمود و المحمود و المحمود و كفرة بيدعته كالحجم عدالاً كرفرهم بعد و المحمود و المحمود و كفرة بيدعته كالمجمود الأكذم المحمود و المحمود و المحمود و كفرة بيدعته كالمجمود الأكذم المحمود و المحمود و

اذ قد لا يعلم عدم تسكليفه أو يظن تسكليفه اللهم الأأن يرادعامه بذلك القوة فالمنى لأنه يمكن أن يعلم فقد لايحتر زقاله مم (قول ولم يصرح الصنف التميز العلم به) أي من نصب الحسلاف كأشار الى ذلك بقوله فان غير الميزال (قول فيلغ فادى) القاء فيه وفي الكافر والفاسق الترتيب مطلقا لا بقيد التعقيب اذ لافرق في ذلك بين التعقيب والمهلة . يرشداليه قول النهاج فان تحمل مبلغ وأدى قبل قاله العلامة ورد سم محض تعسف لاحاجة بنا الى ايراد. (قوله آذذاك ) ظرف للحفوط أىوفت عدم ضبطه وذاك مبتدأ خبره محذوفأى موجود والعنىأن محموظه المشتمل علىعدم التحرز والضبط لصغره يستمرمعه بعسد باوغه فالذي يؤديه بعد باوعه هوذاك المحقوظ (قهله لا يكفر ببدعته) قال العلامة القيدمستفيءنه بقوله أولاوكافر اه وأجاب الشهاب عن هذا الاعتراض بعد ايراده بقوله و بجاب بان ذاك محمول على غيرهذا المكان للخلاف فيه كاسيأتى قريبا أن الامام الرازي وانباعه على قبول الجسموان كفر ببدعته أه (قهله لابتداعه المفسقلة) ظاهره النفسيقه محلوفاق وفيه نظر لمذره بالتأويل قاله الشهاب (قوله قال مالك الاالداعية) قال السيوطي وهذا القول هو الأصح عندأ هل الحديث ومنهم ابن الصلاح والنووى (قوله أى الدى مدعوالناس الح) فيه اشارة الى أن الناء فى الداعية المنالمة كملامة لاالتأنيث (قوله لأنه) أى الحال والشأن (قوله لايؤمن فيه) أى فى المبتدع (قوله كالجسم) \* اعلم أن الحسم فريَّقان فريق يعتقد انالقه تعالى جسم كسائر الأجسام وهذاً لاخلافٌ في كـفره وفريق يعتقد انهُ تعالى جسم لكن لاكسائر الأجسام بلجسم يليوبه وهذا مختلف في كفره والجسم في كلام الشارح من القبيل الثاني (قولِه عندالأكثر) ظرف لماتضمنه قوله وكذا أي لا يقبل منه عندالا كثروليس ظرفا لنكفيرالهم لان الاكثر على عدم تكفيره فهو مخالف الدكد (قوله والامام الرازى الح) مقابل لقوله عندالاكثرفهو مخالف للاكثر (قهاله لما تقدم) أي من أن مخالفته ترجع احبال الكنب (قهاله أى والحال كذلك) قال الشهاب أعما أعربه حالا ولم يجعله معطوفا على شرط مقدر أى ان كشرت المخالطة

وفاق) لملظهو ره يؤخذ منعدمقول الشارح بعمد قلنا لانسارفسقه وقديقال أغما ترك الشارح ذلك اكتفاء بقوله قبسل مع تأويله في الابتداء فان البأويل مخرجه عز الفسق لانهاجتهادوقصاري الامر أنه ارتك البدعة جاهلا ومن ارتك الفسق جاهلا به لايفسن كاسساتى في الشارح ومثل هذافيسعد العضد حلافا لمسافىشرح منهاج البيضاوي للصقوي من أنه فاسق مقبول لا فدامه عبرعالمفيبعدكذبه وهسو عالف لاشتراط عداأة الراوي(قولالشارحوقيل لايقبل مطلقا) أي حرم الكذبأولا ولايقالسواء كفر ببدعته أولاوالالزم انصاحبالقول الثالث وهموالاماممالك يقبمل الكافر ببدعتهان لم يكون من الداعية وهو مخالف لقول الشارح أمامن يجوز الكذب الى أن قال وكذا من بحرمه وكفر المع (قوله وهذا مختلف في كفره) قبل لاوجه لكفره لان مرجع قوله الىأ نهايس عِسم أصلا أي لاجسم لا كالاجمام فهمو مجرد تسمية (قوله من القبيل الثاني) لعلدالاول بل الصواد ان بيق على عمومه والكلام فيه من قبل بكفره

(وشر"طُ الراوى العدالةُ وهيمَلكَة") أىهيشة راسخة فىالنفس( تمنيُم عن النَّواف ِ الكبائرِ وصنائرِ الحسة كسرقةِ لقُمةً)

وان دراة له الاممر أناذا أمكر الخ ظرف صنف العلوف والمطوف عليه معا وهوفاسيد اذهو خاص بحالة القدرة اله مم # قلت هو حسن يخدشه انه مع الحل على العلف يمكن تخصيص الشرط بالمعلوف \* قان قلت لكنه يوهمالرجوع المعلوف عليه . قلت الايهام حاصل بكل حال فانه لاقرينة على الحالية الاتأمل المني وهذه القرأينة تصلح لتخصيص على تقدير العطف أيضا نع قديجاب بأن في تخسيصه بالمطوف ضعفا مع ماهوالظاهر المتبادر من تملق أذا بيقبل وأما تملقها بندرت أوالهالطة ففيه من ضف المنى مالا يعنى فليتأمل (قه إله وشرط الراوي) قال الشهاب أي لفير المتواتر لمامر من عدم اشتراط الاسلام في روايته ولابد أن يستثنى المبتدع أيضا لمساحمهن قبول روايته الاأن يقال انه ليسفاسقا وان صرح الشارح بخلافه كامر اه (قهله المدالة) أى تحققها بقرينة ماياً تى في قول الشارح لاتنفاء تحقق الشرط أى المدالة (قوله أى هيئة راسخة الح) الوصف في أول عروضه يسمى حالا وهيئة فان تمكر رحق رسنع في النفس بحيث يتعذر زواله أو يتمسرسمي ملكة ثم ان ظاهر كلام الفقهاء عدم اعتبارالملكة وأنه يكفى في تحقق المدالة بالنسبة للشهادة وغيرها مجرد اجتناب الامور المذكورة من اقتراف الكبائر وقال العلامة الإخفاء أن الكبائر تعم البدنية والقلبية التي منها الابتداع بأقسامه وهو يناقض مامر من قبول المتدع اذاحر مالكذب وستأ في لهذا مافيه شفاء ثم الظاهر مقرينة اضافة الاقتراف وتمداد الامثلة الآنبة أن المراديا الكماثر الفعلية دون التركية ولاخفاء فيأن المدالة الانتحقق معها فتحمل الكبائر على مايعمها أيضا دفعا لذلك أه أما قوله وهو يناقض مامر فقد بينجوابه بقوله وسيآني لهذا مافيه شفاء وأراد بذلك ماذكره فيقول الشارح فيشرح قول المصنف ويقبل من أقدم جاهلا على مفسق مظنون أو مقطوع سواء اعتقد الاباحة أملم يعتقد شيئا من قوله ومن هنا يعلم ان قوله في العدالة ملكة بمنع عن اقتراف الكبائر معناه ماهوكبيرة عند المقترف فيدخل البيدم في العدل فيباب الرواية فيصم اطلاق الصنف قولهوشرط الراوىالمدالة وان قولههنا مفسق معناه معالسلم أوالظن بحرمته اه وأماقوله ثمالظاهرالخ ففيه نظر لأنه لاتسكليف الا بفعل وان المكلف به ف النهى الكف كاتقدم فالكبائر التركية من قبيل النعلية أيضافالكيرة في راء الصلاة مثلاهي كف النفس عن فعلها ولادلالة في اضافة الافتراف حينلذ كاهومعاوم \* فان قلت قد تكون الكبائر اعتقادات وليست أفعالا م قلت اما أولافهي مصدودة من الأفعال ولذا يسرعنها بالأفعال النحوية كاعتقد وظن عيما بين في محله . وامانا نيا فالاقتراف يتعلق بنير الافعال أيضاولو بأن يتعلق بمقدماته اه سم م قلت العلامة قدس سره لاينازع فيأن النهيات التركية أفعال وانحما دعواه أن اضافة الاقتراف وذكر الأمشلة يقتضى ان الراد بها الكبائر التي يتعلق بها الفعل القابل للكف لان الكبائرالتركية ليست فعلية أصلا فأراد بالفعليةفعلية خاصة ولاشــكف،محة ماادعاه فرد سم عليه بأن التركية من الفعلية ردفي غير محله كاهو بين غاية البيان وأما استدلاله طي أن الاعتقادات من الافعال بتعبير النحاة عنها بالافعال كاعتقدوظن فمن العجائب . أما أو لافلان الكلام في فعل النفس لافي الافعال الفظية النحوية الدالة عليه وأماثانيا فلان الافعال اللفظية قدتكون مدلولاتها أعداما محضة كالايخفي فالاستدلال المذكور فيغاية السقوط وقدتقدم لنا فيبحث التكليف أنالر إدبالفعل ماقابل الانفعال فيصدق الكيفيات النفسانية (قوله عن اقتراف الكبائر) أي اكتسابها (قوله وصفائر الحسة) أي الدالة طي خسة فاعلهاو دناءته (قهلة كسرقة لقمة) قال سم التمثيل به مبنى على أشتراط النصاب في كون

(قوله والدايسرعنبابالافعال النحو يه فيسه ان يقال التحديد النهاب الموتنف المناسبي الموتنف المناسبي الموتنف المناسبي المراتبة المناسبية المراتبة المناسبية المناسبية المناسبة ا

وبه تعلم صحبة جواب مم وشيخه الشهابالكن السواب أن يسقط من جوابيم قوله بل يكني صدقه بعدم الامتناع لاته انكان المراداته يكنى صدفه به بمرجوحية فالمباح صدق به كذلك فلاحاحة للنفسروانكان براجعية فهوالتبادرو بهتط بطلان دعوى التنافى سين الاشتراك والتبادر ( قوله قد عنم عا اشتهر الح) فيهانه وان لريخصص لكن لايصحأن يكون مثالا الا لما لم يمنع منه الالمستوى الطرفين (قوله الثالث ان مفاد الح) هذامين على أن مجرد الصدق بمسدم الامتناع كاف أمابناء على انه التبادر فلا يرد (قوله ينافي ماقدمه ) فيسه أن التبادر في شيء لاينافي المدق بآخر فتحسل أن اعتراضاته الأرسة باطلة تدير ( قولالشارح فباقتراف الفردالخ) اقتصر على الفرد لانه مفهسوم اقتراف كل فردفها تقدم والتقييد في ذلك أأفهوم بالقرد في مفهومه تفصيل وهوانهان اقترف غيرالفرد وغلت طاعاته على معاصيه

وتطفيف تمرة (والرذائل ِالمباحةِ) أى الجائرة (كالبولِ في الطريق) الذي هو مكروه والاكل في السوق لنيرسوقي . والممنى عن اقتراف كل فردمن أفرادماذ كر فباقتراف الفردمن ذلك تنتفر المدالة " أماصنا رغير الحسة كمكذبة لا يتعلق بهاضر رونظرة الى أجنبية فلا يشترط النعرين اقتراف كل فردمها فباقتراف الفرد منها لاتنتفي المدالة وفي تسخة قبل الرفائل وهوى النفس أي اتباعه وهومأخوذ من والد الصنف فقال لابد منه فان المتقى للكبائر وصفائرانخسة معالرذائل الباحة قديتهم هواه عند وجوده لشيء منها فبرتسكبه ولاعدالة لن هو بهذه الصفة وهذا صحيح في نفسه غير محتاج اليه مع ماذكره الصنف لأن من عنده ملكة عنمه عن اقتراف ماذكر ينتفي عنه الباع الهوى لشي ممنه السرقة كبيرة كما سيأتي بمافيه اه (قوله وتطفيف تمرة ) التطفيف بها زيادتها عند الأخذ وقصها عند الدفع (قُولُه أَى الجائزة) قال سم فيه أمران:الأولانمذاكان المتبادر من الاباحة التخييروليس مرادا لأنه لا يجامع التمثيل بالول في الطريق الذي هومكروه فسرها الشارح بالجواز لان التبادرمنه عدم الامتناع بل يكنى صدقه بعدم الامتناع وانأطلق معنى التخيير ولايخفي طى التأمل أنهذا التفسير للتنبيه ودفع توهم أن الاباحة بمني التخيرفيناني تمثيل للصنف والافالتمثيل قرينة واضحة على ارادة هذا التفسير بد والحاصل أن الاباحة لفظ مشترك عتاج لقرينة وهيالتمثيل بالبول وللصنف استعمل المشترك مع قرينته الواضحة على المراد منه وهي ذلك التشيل والشارح فسر المشترك بما يصدق بالمراد به بل بما يتبادر منه المراد على وفق القرينة فلاخفاء في السكلام ولالبس بوجه و بهذا يعلم أن لاغبار على الصنف ولادلى الشارح ويعلم سقوط ماأطال بمعهنا شيخنا العلامة وقوله فتفسير الشارح الباح بالجائز لايدفع لبسا اه ووجه سقوط هذا أن التبادر من نفسير الشارح هوالمراد خصوصامع ملاحظة التمثيل وأنه لاحاجة الى جواب شيخنا الشهاب بقوله و عكن الجواب بأن الباح ظاهر في مستوى الطرفين اه ولم يظهر معنى هذا الجواب فتأمل والأمر الثاني أن تفسير المباحة بهسذا التفسير يشمل الهير من طرفيه بالسواء ان تحقق مثل ذلك اه ج قلت وفيه أمور : الأول ان جله الاباحسة مشتركا ينافي جعله المتبادر منها التخيير لان المشترك لاتبادر لأحــد معنبيه أو معانيه كما تقرر ومثل ذلك يقال في الجائز على ماقاله . الثاني ان جعله التمثيل قرينة واضحة قد يمنع بما اشتهر من قولهم الثال لا يخصص الثالث أن مفاد ماحصله أن الصنف استعمل لفظا مشتركا والشارح فسره بمشرك مثله والقرينة على المراد منهما معا التمثيل وحينئذ فالتفسير الذي ذكره الشارح لم يفد شيئا اذ المفيد هو قرينة المثال علىماقال وأعا فسر مشتركا عِثله فهو غير دافع البس بالا شبهة ، الرابع أن قوله والأمر الثاني أن تفسير المباحة الح ينافي ماقدمه وأما جواب الشــــهاب فحاصله أنالمباح لما كان ظاهرا في مستوى الطرفين فسره الشارح بما هو ظاهر في عدم الامتناع فقد فسر ماليس ظاهرا في الراد بما هو ظاهر فيمه وهذا عين ماأجاب، هو أولا بقوله لما كان المتبادر الح وان سلمن بعض مايرد عليه فعجيب ادعاؤ معدم فهممعناه (قولهاى انباعه) اشارةالى أنه لا بدعلى هذه النسخة من تقدير مضاف ليصح العطف على الافتراف أي تمنع من الافتراف وانساع هوى النفس وأعا احتيج الى ذلك لان الموى هو الحبة وهي لـكونها فعلًا غير مقدور للعبد لايتعلق بها تـكليف فـــلا بد من تقدير اتباع لان الاتباع مقدور للعبدفيتعلقالتسكليف بالامتناع عنه ويمكن أيضا حملالهموى على

لايفسق والافسق (قول الشارح ينتني عنه انباع الهوى) أى كونه بحيث يقمع هواه والا بأن كمان بحيث يقيع هوالهوفع فى المهوى أى لسكان بحيث يقع فيمهو يه وأنما أولنا بما ذكر لا "رزوال المالية" كما "يشافيندنع اعتراض|لناصر فانظره والالوض فالمهرى فلايكون عنده ملكة تمنع منه. وتفرع على شرط المدالة ما ذكره بقوله ( فلا 
يُعَبِّلُ الْجِهُولُ ، فطناوه والمستورُ ) لا تتفاء محتى الشرط ( خلافا لأ بي حنيفة وابن فو رَاك وسلم )
أى الرازى في قولم يقبولها كنفاه بطن حصول الشرط فانه يظن من عدالته في الفاهم عدالته في الباون ( وقال املم الحرمين يوض ) هن القبول والرد الى أن يظهر حاله بالبحث عنه قال ( وبيجب الأسكفاف) عما ثبت حله بالأصل ( اذا روى ) هو (التحريم) فيه ( الى الظهور ) لحاله احتياط المنتخف مع قبل الأسلور اذا روى ) هو (التحريم) فيه لا المنافق و أما المنافق المنافق المنافق و اعترض ذلك المستف مع قبل الأيهاري بالموحدة ثم التحتافية في شرح البرهان انه مجمع عليه بأن اليقين المي وقبل الله يقول المنافق الم

المهوى فلا يحتاج الى تقدير اتباع لصحة تسلط الاقتراف على الهوىبالعني المذكور ، أشار لهالعلامة والشهاب أيضًا (قهل والا لوقم في الهوى) أي وانهم ينتف عنه اتباع الهوى بأن اتبع هوى نفسه وقم في المهوى وقوله فلا يكون عنده ملكة تمنم منه أي يازم من وقوعه في المهوى انتفاء قيام ملكة المنع به لانتفاء لازمها من المنع وتمامه وانتفاء قيام الملكة باطل لأن الفرض أنها موجودة فالوقوع في المهوى باطل أيضا لأن مآزوم الباطل باطل واذا بطل الوقوع في المهوى وهوالتالي بطل القدم وهو اتباع الهوى (قهلُه وتفرع على شرط العدالة) أى تحققا بالنسبة الى عدمالقبول أو ظنا بالنسبة الى القبول كما يشير الى ذلك قوله في الأول لا تنفاء تحقق الشرط وفي الثاني احكتفاء بظن حسول الشرط (قهأيه قلا يقبل الجهول،اطنا) ،اطنامنصوب على التمييز الحول عن تاشالفاعل أي الجهول باطنه (قولَه الىأن بظهر حاله بالبحث عنه) قضيته أنه يمتد المدالة الباطنة كالقول الأول لكنه عند عدم تحققها يراعي احتمالها فيتوقف احتياطاالى ظهور الحال بخسلاف الأوللايراعي هذا الاحتال ولاينتفت اليه سم (قهأله اذا روى هو) أى مجهول العدالة (قهأله واعترض ذلك) أى قوله يجب الانكفاف (قهلُه مع قول الأبياري) هو حال مِن ذلك أومعمول اعترض وعلى كل فالمراد أن كلا من قولى الامام والأبياري اعترضه السنف عا ذكر قاله الملامة (قولهانه مجمع عليه ) مقول قول الأبياري وقوله بأن اليقين الخ متعلق باعترض (قهل يعني فالحل الثابت بالأصل الح) دفع لما يقال اله لايقين في الحل الثابت بالأصل أي العراءة الأصلية اذ الأصل انما بضد الظير فأشار الشارح الى أنالصورة المترضة ليست من أفراد المترض به بل مقيسة عليه بجامع الثبوت في كل وقوله أي استصحابه اشارة الى أن الموجود في الصورةالمترض بها استصحاب المقين لانفس اليقين لأن اليقين لايجامع الشك (قهله أما الجهول ظاهرا و ياطنافردود اجماعا) الظاهران الراد بالجهول ظاهرا من انتفت خالطته قاله سم (قه أله وكذا مجهول المين) قال الشهاب الظاهر أن منه مالو قال الراوى عن رجل أعرفه لجهالته عندغيره اه (قهاله واعا أفرده عماقبله) أي لائن الجيول ظاهرا و باطنا أعممن مجهول المين فهوفر دمن أفراده (قهله تحو الشافعي من أعمة الحديث الراوي عنه) فان قلت أي حاجة لقول الراوي عنه وهلا اقتصر على قوله من أثَّة الحديث \* قلت الحاجة اليه بناء الجواب الآتي في قوله وأجيب الح عليه فانه أذا روى عنه فقداحتج بمرويه على حكم في دين الله نعالى واحتجاجه

(قول الشارح اكتفاء بظن حصول الشرط ) فيه ان · الفسق مانع يجب تحقق عدمه كالسباوالكفر فانا لانقنع يظن عدمهما بل العار بعدمهما واجب لقبول الرواية (قول الشارح فأته طريم عدالته في الظاهر المن هذا عنوحفانا لانسلم انه يظن ذلك بل عامستويان سريقان ذلكان بنينا على أن الأصل في الناس العدالة وقاد رجحه السمد عبلى العضد (قول الشارح كأن يقال فيه عن رجل) ينبغي أن يستثنى منه مالوكان القائل ذلك معروفا بأته لابروي الا عن عذل قاله الناصر (قول المنف فان وصفه نحوالشافعی) أی وصف مجهول المين والظاهر أن وصفه مجيول الظاهر والباطن بذلك كذلك وقد يقال المرادعجهول الظاهر والباطن مجهول ذلك على الاطلاق تخلاف من وصفه تحوالشافعي فانه معاوماه

(قوله لان الظاهر الذ لايسفه بالثقة الاحد البحث) بل ذلك متعين ولوكان برى قبول الستور والاكان مدلسا الطلاقه فيمحل ألخلاف يؤوالحاصل انالتوثيق لايقبل الامن ذى بصيرة ومن تمامها معرقة أسبابه معرماقيهامو الاتفاق والخلاف فلايطلق الثقة الاعلى عدل باطنا وظاهراللخلاف في الظاهر تدبر (قوله إذباته من نفي الجرح الح) أي بناء على العرف فانه يازم عرفامن نني الرجوح تفي الراجح وفيه أن معنى لا أتهم لا أنسب اليه تهمة فاللازم أن لابنسباليه ماهو أعلى منها ولأبائه من عدم نسبته المه ذلك انتفاؤه لاحتال ان عدم نسبته لعدم عامه الاأن يدعى أنه بازم عرفاس نفي النسبةاليم توثيقه ومع فكك رديما سيأتى قريا (قوله وانه غير يعاوم لا به لايقصد) يقرأ تكسرهمرة انه أي وحبث تقول انه غيرمطوم لانه لايقمد أي قدلايقسد (قول للمشف من أقدم جاهلا) أي جهلا يعلر به بأن غرب إسلامه أونشأ بعيداعن العاماء

لانواصفه من أُعَة الحديث لا يصفه إلثقة الا وهو كذلك (خلافا للصَّيْرَيِّ والخطيب ) البندادي ف قولها لايقبل لجواز أن يكون فيه جارح لم يطلع عليه الولهف وأجيب ببعد ذلك جدامع كون الواصف مثل الشافعي أو مالك محتجا به على حكمة دين الله تعالى (وانقال ) تحمو الشافعي في وصفه (الأأنَّهُ مُهُ ) كقول الشافعي أخبرق من الأنَّهمه ( فكذلك ) يقبل وخالف فيه الصيرق وغير الثل ما تقدم فيكون هذا اللفظ توثيقا (وقال النهميُّ ليس تَوْثِيقاً) واتنا هو نفي للاتهام. وأجيب بأنذلك اذاوقع من مثل الشافعي عتجابه على حكم في دين الأمتمالي كان الراد بما يراد بالوسف بالثقة وان كالندونه في الرتبة ( ويُقُبِّلُ مَنْ أَقَدَمَ جاهِلا على ) فعل (مُفَسَّق مظنون ) كشرب النبيذُ (أَو مَقُطُوعِ )كشرب الحُمر ( في الأصبَحُ ) سواء اعتقد الاباحة أم إينتقد شيئا لعدَّده بالجهل على ذلك قد بني عليه الجواب الآ 💀 🔻 در روه، عنه ولا يحتج به لان الرواية عنه مظنة الاحتجاج فأكتفى بالمظنة ولم يقتصر على قوله الراوى عنه لان رواية من لس من أثمة الحديث لاتمتبر لآن غير أثمة الحديث لاخبرة لهم بحال الرواة فلايمتبر وصفها، بالنقة فليتأمل سم (قهله لان واضعه من أثمة الحسديث لايصفه بالثقة الا وهو كذلك ) معناه ان الظاهر انه لايسفه بالثقة الا وهو كذلك في نفس الأمر لان الظاهر أنه لا يصفه بالثقة الا بعد البحث التام والحجرة التامة وبدل على أن مراده ان الظاهر ذلك لاالقطع قوله الآتي وأجيب ببعد ذلك الح و بهذا ينسدفع ماقد يقال لا يازيم من وصفه بالثقة أن يكون عدلًا باطناكا اعتده الصنف لجواز أن يكون الواصف عن بري الاكتَّفاء بالمستور سم وتحصل أن الأقسام كما قال بعضهم أر بعمة : عجهول العين والعمدالة معاومهما مجهول المدالة دون العين عكسه فالأول لايقبل بلاخلاف والثاني يقبل بلا خلاف والثالث لايقبل على الأصح والرابع يقبل على الأصح (قهله فكذلك يقبل) لم يقل أي فالوجه قبوله للإشارة الى التحطاط رتبته عما قبله وقد صرح بذلك الشارح بقوله وان كان دونه في الرتبة (قولها المانقدم) لو قال لما تقسدم كان واضحا لان علة همذا هي عين ماتقسدم فلفظ مثل اما للتأ كيد أو للتغاير الاعتباري فان الملل به باعتبار اضافت الملل هنا عبره باعتبار اضافت الملل هناك سم (قوله فيكون هيذا اللفظ توثيقا) أي على القولين الشار اليهما لكنه على الراجع عندالصنف توثيق معمول به وعلى قول الصيرفي وغيره توثيق غير معمول به وقوله وقال الذهبي الح مقابل للقولين في ذلك سم (قهله واعاهو نفي الانهام) أوردعليه أن الاتهام افتعال من الوهم وهو الطرف الرجوح ويادم من نفيه توثيقه إذيارمهن نمي الجرح على وجه الرجوحية ففيه على بجه الراجعية والساواة بطريق الأولى وذلك يستاذ مالتوثيق . وأجيب بأن الراد بالاتهام ظن الجارح ولا يارم من نفيه توثيقه إذ لا يارم من نفي ظن الجرح التعديل (قوله وان كان دونه في الرتبة) قال العلامة أي وان كان هـ في اللفظ وهو لاأتهم دون الوصف بالثقة لان الثاني صريح في التوثيق دون الأول لكن قدعامت أن لاأتهم مماديه معناموهو نفى الاتهام ولازمه هوالتوثيق فيكون كناية والكناية عندالسانيين أبلغ من التصريح اه وقدعامت أن اللزومهما ضعيف لكونه ظنياعرفيا وانه عبرمماوم لانهقد لا نقصه واذا كان بهذه الثابة لم يقاوم التصر عنى هذا المقام الذي يطلب فيه الاحتياط فضلاعن أبلغيته عنه وكون الكناية أبلغ من حيث افادتهاالمنى بدليله لاينافى انه قديتر حج التصريع عليهالمارض على أنالانسلم أرجعية الكناية عندعاماء الشريمة في الأحكام الشرعية كلياً وان خلَّت عن العارض ولا سما في الشهادات إذ لايكتفي فيها بالشهادة بالزمالشهودبه والتوثيق شهادة بالمدالة فكان القياس أن الأيكون توثيقا لولا أقه توسم فيسه فلا يكون مقاوما للصر يح (قولُه على فعل مفسق) أى لولم يكن جاهلا والافالاقدام مع الجهل عنع كونه

ونيل لايقبل لارتـكاب المفسق وان اعتقد الاباحة وقيل يقبل في المظنون.وونالقطو عأماالمقدم على المفسق عالما بحرمته فلا يقبل قطما (وقدا ضعارُبَ في الكبيرة فقيل) هي (ما تُوعدَ عليه بخصوصه) ف الكتاب أوالسنة (وقيل) مي (مافيه حد ) قال الرافي وهم الى ترجيح هذا أميل والأول ما يوجد لأ كثرهم.وهوالأوفق لماذكرو.عندتفصيل|لكبائر (و) قال ( الأستاذُ ) أبو اسحق|لاسفرايني (والشيخُ الامامُ) والدالمنفهي (كلُّ ذب ونفّيا الصفائرَ ) نظرا الى عظمة من عصر به عنوحا. وشدة عقابه وعلى هذا يقال في تعريف المدالة بدل|الكبائر وصفائرالخسةأ كبرالكبائر وكبائر الخسة لان بعض الدنوب لايقدج في المدالة اتفاقا (والهنتارُ وفاقا لإمام الحرمينِ ) انها (كلُّ ج يمة تؤذنُ بملَّة اكتراث مُر مُكياباك ين ورقة الدَّيانة ) هذا بظاهر ميتناول صغيرة الحسة والامام انما ضبط به ماييطل المدالة من الماصي الشامل لتلك لاالكبيرة فقماكا نقله المصنف استرواحا مفسقا وقديشكل تقدر الشارح لفظ فعله فانه قديخر جغره كالقول الفسق كالقذف من جاهل بحرمته النحو قرب عهد بالاسالم و بمكن أن براد بالفعل مآيشمل القول لانه فعل اللسان سم (قوله عالما يحرمته يَنبغي أوظانا أوأراد بالعرمايشمل الظن كايستعمله الفقهاء كثيرا مم (قوله فالكبيرة) أي في حدها (قهله ماتوعدعليه) حمد ف ماوقع في كلام غيره من تقييد الوعيد بكونه شديدافيحتمل اله لعدم الحاجة الى التقييد بناء على أن من لازم الوعيد كونه شديدا وقد يشعر بذلك أعني ان عداه تعالى لايكون الاشديدا قول الشارم الآني وشدة عقابه سم (قوله وهم الى ترجيح هذا أميل) الضمير للفقها، أي بعضهم وقوله لأ كَثرهم أي الفقهاء (قهأله وهوالأوفق ألذكروه) أي الأصوليون عند تفصيل الكبائر أي تعدادها أي لانهم ذكروا أشياء لاحمد فيها كالفيمة فالأوفق في كلامه عمني الموافق إذ لاموافقة في التمريف الثاني لما ذكره الأصوليون (قوله كلذاب) قال السلامة من المشهور عندهم فساد الحسد بتصديره بكل لان الحسدود الماهيسة وكل أبما تدل على الافراد وأجاب سم بما حاصله أن تسدير الحمدود بها وقع في كلام كثير من المحققين ومنهم إبن الحاجب في كافيته . وأجيب عن ذلك بأجو بة هنها ان الاتيان بكل لبيان الاطراد أي بيان التعريف مطرد فليست جزءا من التعريف واغسا التعريف ما يسمها (قه أو نفيا السفائر) أي قالا ليس في الدنوب مندة بل كليا كار نظرا الى عظمة من عصيها ولا يخفى أنه مخالف الظواهر كقوله تعالى ان تجتنبوا كبائر ماننهون عنه نكفر عنسكرسيتانكم ونحو ممن السنة كثير لنكن اذا تأملت قوله لان بعض الدنوب لا يقدح في المدالة اتفاقا وجيدي الخلاف كما قال بعضهم راجما الى التسمية لاالسي ( قوله أكبر الكبار وكبائر الحسة نائب فأعل يقال ولفظ أكبر وكبائر بالجر على الحكاية ورفعهما بضمة مقدرة وبصح الرفع (قهله كل جريمة) أي مصية ويقال جرم يجرم من باب ضرب يضرب قال الله تعالى ولا يحرمنكم شنآن قوم (قهله بقلة اكتراث مرتكبها) أى بقلة اعتنائه واهتامه (قهله ووقة الديانة) أى الدين أى سنف الدين فهو عطف لازم على مالاوم (قولههـــــــا بظاهره) أمَّا قال بظاهر ولانه يحتمل التقييد سر (قول بتناول منبرة الحسة) ظاهره أنه لايتناول أيضا الرذائل الباحة وقد يوجه بأن البلح وإن أسقط المروءة لاينافي كثرة الاكتراث طادين وقوة الديانة وبأنه لايصدق عليها معنى الجرعة الا شكلف سبر ع قلت وقد يقال الحد الذكور كما يتناول صفائر الحسة يتناول صفائر غمسر الحسة مع أن البطل المدالة الأولى فقط كما تقدم فتأمل (قوله أنما ضبط به ما يبطل المدالة من المامي) أي حيث قال فيارشاده كل جريمة تؤذن بقلة اكتراث مرتكبها بالدين ورقة الديانة فهي بطلة للمدالة (قولهالشامل لتلك) أي لصفيرة الحسة (قوله استرواحا) أي من غير تأمل والاسترواح

فه هوأشمل من التعريفين الأولين ه ولما كان ظاهر كل من التعاديف انه تعريف المكبرة سع وجود الايجان بهذا المصنف قد تعديما بما بلي المكفر الديمهو أعظم الذوب فقال ( كالتعال ) كان عمدا كان أو شبه حمد بحادث الحلطا كاصرح به شريع الرواني (والزنا) بالزاى روى الشينات من امز غمر رضى المتعمل قال الرجوا يلومول المأى الذينا كرد عدالله قال وان تدعو فداه وهو خلك، قال أم أي قال أن تقدير ولك محافظ المناصف المام أي قال أن والى حليا جوالته فا ترا العمور عل تصديقها « والذين لا يدعون مع الله إلما أخرو لا يقتلون النفس التي سوم الله الإلحق ولا يزنون الآية (والله إلله المؤلولا

طلب الراحة فكأنه يقول نقله للصنف فيحال اراحة نفسه من تسب التأمل واهمال الفكر ولوأتسب

نفسه وأممن النظر لم ينقله على هذا الوجه (قه أله نعم هوأشمل من التعريفين الأولين) أي لشموله الكبائر التيابرد فهاحد والكبائر التي لم تتوعدعلها يخسوصها كايشمل مأفها حمد ومأتوعد علها بخصوصها وهذا أظهرمن قولشيخ الاسملام أىالشموله صفيرة الحسة فهي كبيرة طيهذا اه (قمله ولماكان ظاهركل من التماريف الح) أماالأخير فظاهر لان الايذان بقلة الاكتراث ورقة الديانة ظاهر في وجود أصل الدس وأما الأول فيوشامل للكفر بالخفاء وأماالثاني فقد يتناول الردة لان فيا حداوهو القتل وان المشاول الكفر الأصليج فان قبل القتل الردة ليس حداج قلتا الحدالمقو بة المقدرة في الجناية فالقتل الذكور يسمى حينت حدا أشارله العلامة. وقد بجاب بأن ظهور كل من التعريفين الأولين فيأنه تعريف للكبيرة الجامعة الإعان بحسب القام والقرائن فان قول الصنف وشرط الراوى المدالة وهيملكة تمنعون افتراف الكبائر بعدقوله انهلايقبل كافرظاهر فأنه أرادالكمائر المجامعة للاسسانم فقول الشارح ظاهركل من التعاريف أي ظاهر الأخسير بحسب دلالته بنفسه وظاهر الأولين بواسطة دلالة السياق قاله سم ومثله للحكال (قهله فأنزلالله عزوجل تصديقها ) أى تصديق هذه المقالة والآية وان لمتصرح بالترتيب كالحديث لكن رتبت فها الذكورات ذكرا ولابد في الترتيب ذكر امن حكمة وهي تفاوتها في الرتبة على حسب التفاوت في الذكر أشار له العلامة ثمقال لكن ين اشكال آخر وهوان قضية الحديث أن كل فرد من همذه الافراد الحاصة المتنالية فيه يلى ماقبله فيكون أعلى من فرد آخر من أفراد نو عماقبله ، مثلا الزنا بحليلة الجاريل قتل الولد في الرتبة فيكون أعلى من قتل الأجنى والآية تدل على خلاف ذلك ولاعملص من ذلك الا بدعوى ان كل نوع تقساوي أفراده في الرنبة وهو عمل منع اله و يمكن أن يجاب بأن الرادف الحديث الترتيب بين أنواع هذهالافراد حتمان الراديقوله أن تقتل ولدك نوع قتل الواد وهو القتل مطلقا بشرطه واعا اقتصر على هذا الغرد اشارة الى أنه أشنع أفراد ذلك النوع حتى كأنه كل الفتل وكذا الرادبةوله أن تزانى حليلة جارك نو عالزنا اللذكور وهو الزنا المطلق والاقتصار على الفرداللذكور لكونه أفبح أفراد النبو ع وأفظمها فلاعنالفة بين الآية والحديث وأمادعوى أن كل نوع تتساوى أفراده فهى تمايقطع كلءاقل ببطلانها قاله سم وبمساتقرو من أنالراد من الحديث الترتيب بين أنواع نلك الافراد يسقط ما مقال أن الدليل وهو قوله في الحديث أن تزاني حليلة جارك أخص من المدعى وهو ان مطلق الزنا كبيرة يخلاف الآية فانهاموفية بذلك وقوله فيالحديث مخافة أن يطعم معك بفتحالياء والعين منهاب على معنى يطعم يأكل أى عافة أن يأكل معك (قول لانه مضيع لما النسل) أى بوط عرم كالزنا فخرج تفديعه بفير وطء وان حرم كاستمناء بيدً . وخرج العزل والراد بكونه مضيعا لماء النسل بوط ، عرم كالزنا أنه مظنة لداك فلابرد أن كلامنهما كبيرة وان لم ينزل أوعزل عن الزني بها

(توله وانحرم) أىسواه حل كبيد حليلته أوحرم كبيده وتداهك التمقر الوط وهم أول من ضابه بسببه كانسه الله فى كتابه المزيز (وشرس الحمي) وان المتسكر المقلم وهم الشدة من نفيع الزيب المساون المشكر ) المساوق الخرو ونبرها كالمشتد من نفيع الزيب المسمى النبينة قال من في المساون المسلم ا

أوالماوط به قاله سم (قه له وقد أهلك الله قوملوط الح) يمكن أن يكون استدلالا آخر ووجهه ان الله قصه في كتابه العزيز تحذيرا لهذه الأمة من وقوعها فيه فيصدما ما أصابهم كايستفاد من السياقات والأدلة فهوفي تقدير توعد هذه الامة على هذا الفمل قاله سم و يحتمل انه من تمام التعليل لقوله واللواط فتسكون العلة كونها مضيعا لمباء النسل مع اهلاك الله تعالى قوملوط بهو به يخرج ماتقدم أيضامن الاستمناء والعزل (قوله ان طياقدعهدا) أي ميثاقا و يطلق أيضا على اليمين (قوله أن يسقيه من طينة الحبال) زاد السبوطي في السر النثور في الحديث وله مغفورا له وهو من الفراية عكان (قَهِلُهُ أَمَاشُرِبِ مَالايسكُرِلْقلته من غيرالحر فصفيرة ) همذا علىمذهب الشارح أما مذهبنا معاشر المالكية فشرب ماذكر كبيرة لكن المقرر عندالشافعية فىالفروع كون ذاك كبيرة وعليه فماقاله الشارح ضعيف (قه أله من اقتطع شبرا من أرض ظلما الح) الاستدلال به مبنى على أن الظار مساو للنصب معنى الأعممنة والالربصح الاستدلال به على الوعيد على النصب لكن بني أن يقال ان الدليل أخص من للدعى اذالحديث في غصب عي ومخصوص وقديقال التوعد على ماذكر الفيدكو نهكيرة ودعلا بالظار فيقاس عليه غيره لوجو دالعالة الذكورة فيه (قوله وقيد جماعة النصب) أي كونه كبيرة اذال كلام في ذلك وأماحرمته فنابتة في الفليل والكثير (قولة كايقطع به في السرقة) أي كايجزم بالتقييد المذكور في السرقة أى في كونها كبيرة فهومن القطع عمى الانفاق لاعمى ابانة العضو كايشير الى ذلك . أماسرقة الشي والقليل فصغيرة اذلوكان من القطع عمنى الابانة لكان الناسب في الاحتراز أماسر فة القليل فلا يقطع مهاو توضيحه انماذكره فىالاحتراز فرعين تقييدكون السرقة عاتبلغ فيمته نساباوذلك فرعين كون القطع عمني الانفاق وان الضمير في بعالم التقييد عاتبلغ فيمته نصابا أشارله العلامة رحمه الله (قوله لاغنى به) يقال غنى يغنى من باب صدى يصدى (ق أو والقدف) أى الرى بالزنا في معرض التميير بخلاف التعير بفير ذلك فليس بقذف كاتقرر (قه أله قال الخليمي) منسوب الى حليمة السعدية رضي الله عنها مرضعته صلى القعليه وسلم (قهله ليس بكبيرة موجبة الحد) النفي متوجه الى القيدوقيده أى فليس بكبيرة ولاموحب للحدوهذاعلى خلاف القاعدة الأغلبية من ان النفي إذادخل على مقيد بقيد توجه إلى ذلك القيد (قه أه يعلم انه ليس منه) الراد بالعلم مايشمل الظن (قه له بل هوواجب) الأحسن أن يجعل ضمير هو عائد اعلى

(قوله فضعيف) هو طريقة الرويانى وسكت عليسه الرافعي وعذر الشارح في الجرى عليه صنيع الصنف حيث فرق بين الخرومطلق السكر والا لا كتفي بالثاني. (قبوله مساو للخمس) فالأخذبالمين الفاجرة ظلم غصب (قوله لاأعيمنه) شاءعلى أن الاخبذبالمين الفاح ةظلم لاغصب (قول الشار حيملمانه ليسمنه) بأنعلم أنهمن زنا وقوله فمباح أي ليس بواجب لوجودطريق آخراليالنفي وعودسبها باصابة غميره لهابشهة ثم يلاعنهاو ينفيه فيلعانه وهذامقتضي كلام الزركشيف شرح منهاج النقه وان جری علیــه الشارح فيهعلي الوجوب

لا يدخل الجنة تمام » رواه الشيخان ورويا أيضا أنه هي التي مربعين نقال والهما ليديانوما يستبان في كبر مجيني عندالناس زاد البخارى فيرواية بلي أنه كبير يسى عندالله وأما أحدهاف كان يمنى بالشيمية وأما الآخر ف كان لا يستبر من بهله أما نقل الكلام نصيحة المنقول اليه فواجب كافي قوله تعالى حكاية عاليموسي ان اللا يأكرون باشائية تقلوك ، ولم يذكر المصنف النيبة وهي ذكر الشخص أخه يما يكرمه وان كان فيه والعادة فر بابالشيعية لأن الما الدعة قال لها صديرة وأو م الرافعي ومن تبعه لعموم البلوى بها فقل من يسامها . في قال التوطيق في تفسيره أنها كبيرة بالأضلاف و يشعبها تم رسالاً كر الكبيرة بما توطيق عمومه ال منظل هذا المريف بدرت بقومهم أطفاد و بقون في عراضهم وراه أبوداو دون التذيل ولا ينت بمستم بسنا أيحداً عنه أكم ال باكل لحم أخيه مينا »

الغم) ليس الرادالتكرو لما أخرجه الطهر الى ليس من فروحسد ولا تميمة وان كان لفظ كان بقط كامر (قولم على ما يفهم با كامر (قولم على ما يفهم با القتاب) أغواطلع عليه فيشمل ظن السومه بلا مسوع شرعى والراديسوه لاناخواطر قالية عليه القاب عليه القاب الطواطة عليه القاب القاب المومه بلا القاب الطواطة الخواطة عليه القاب القاب المومة المحالية ا

(قول الشارح فكان عشى

قذف الرجل لزوجتنه وجرح الراوي والشاهمد وتوحيدالضمير لتأول مرجحه بالمذكور والاضراب ابطالي، وبهذا يجابُ عن بحث العلامة قدس سره و يستغنى عما تصفه سم (قدله لابدخل الجنة) أي مع السابقين والراد بالخمام النام لاالبالغة كانفيده الصيغة فالمرادأ صل الفعل (قهل انهما) أى صاحبهما أى القبرين (قهله فسكان عشى الغيمة) قد تقر وأن كان يفعل الشكر ارطى مامر يحوكان حاتم يحكرم الضيف فالحديث أعادل طيان تعذيبه لتسكر والفيمة منه ولاياؤم منه ان مطلق النميمة كبيرة قاله العلامة . ويمكن أن يجاب بأن استعال كان يفعل للتسكر ار استعال عرفي كامر و يستعمل أيضا لمطلق الفعل ولعلهم عملوا الحديث هناعلى هذا الاستعبال الثانى لماقام عندهم من قرينة أوسياق قاله سم (قوله ذكرالشحص) لامفهوم الذكر بل الدار على مايفهم به الفناب ما يكره ولو بنحوفعل كأن عشي مشبته أواشارة بنحو يد أوجفن أوكتابه وقديشم لفظ العببة بأن ذكر الشخص عما يكره لايكون غيبة الا اداكان الشخص الذكو رغاثيا أىلاتسمى غيبة الاعتددلك واعتبرذلك القرافي وابن اجيمون أمحابنا والأكثرعلىخلافذلك ولايعرف فمكلام يوجب قصرها علىمايذكر بنسيرحضور الانسان بلعمومات كالامهم صادقة بحضوره وراجع شرح الملامة اللقاني الكبير لجوهرته وهذا خلاف في التسمية كاعامت وأمافي الحكي فذكر الشخص عايكره فيغببته وعند حضوره سواء فيان كالركبرة (قه لهوان كانفيه) اشعار بالدراج البتان في الغيبة لكن تعريف النووي لها في الأذكار بأنها ذكر الشخص عافيه عما ركر م متضر زمانهما وكأنه استندف ذلك الحدث الشهور حث قابل البيتان بالغيبة ولفظ الحديث أن رسول الله على «قال أندرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله أعلم قال ذكر له أخاك عما يكره قال أو أت ان كان في أخي ماأقول قال ان كان ميه ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه فقدمته وأحب بأن صدر الحديث بدل على أنها أعرمته فهو أفحثها (قه له العموم الباوي مها) قال العلامة له قال لغلمة الباوي مها كان أو فق يقوله فقل من يسلمنها أه وكان وجهة اقتصاء قوله لعموم الباوي بها أن لايسلم أحدمنها وهو حلاف قوله فقل من يسلم منها لاقتضائه أن البعض سلم منها ويمكن أن يجاب بأن الراد بالعموم الكثرة أوالعموم لأكثر الناس بقرينة فقل أو بان الراد بالقلة العدموالنغ مبالغة فانقل قد تستعمل بمعنى النغ والى هذه الأجوية ويحو هاأشار العلامة بتعسره بأوفق قالهسم (قول إن م قال القرطى الح) الذي قاله القرطى من أنها كبيرة بلاخلاف هو مذهبنا أى المالكية و نفي الحلاف باعتبار مذهبه فا تهمالكي فلاينافي الحلاف ألدى ذكره الشارح قبل لأنه على مذهبه (قوله يحمشون) هو من

وتبات النيبة في مواضع مذكورة في علمها (وشهادة الزور) لأنه كلل عدها في حديث من الكبائر وفي آخر من أكبر الكبائر رواها الشيخان وهوا يقيد الشهود به فقد وساب السرقة تردوفيه ابن عبد السلام وجزم القراف باتفي بلق في وقرام تبديالا فلسا (واليميز الفاجرة) قال ملى الشعليه وسلم همن حلف على مال المرى "صدا بينر حتى إلى الله وهو عليه عنبان ورواه الشيخان وقال همن القصط حق المرى "مسلم بينينه فقد أوجب الله المائل و حرم عليه الجنة فقال الموجل وإن كان شيئا يسبرا بارسول الله قالروان كان قضييا من أراث ورواه مسلم (وقطية الرحم) قال كلي الالبدخل المؤنة قاطع » رواه الشيخان قال منه بين المؤلف المن يقاطع رحم والقطيعة فيهاة من القطع صدالو صل والرحم وراهم الشيخان وأما حديثهما الخالة بمثراة الأموحديث البضاري لا مهار جل صنوا أبيه عناؤيد لان على رواه الشيخان نسم يجب اذا علم أنه اذا ثبت يقتل من غير نكاية في العدو لا تتفاء اهزاز الدين بهيوته (ومالو اليتم)

> باب ضرب و نصر (قوله ونباح النبية في مواضم الح) نظمها الكال بقوله: القدح ليس بهية في سنة \*« منظم ومعرّف وعملو وعاهر فسقا ومستفسومن \*« طلب الاماة في ازاله مشكر

اه (قوله وفي آخر من أكبرالكبائر) لاتنافي بين الحديثين لأن ماهو من أكبرال كبائر من جهة الكبائر ولامنافاة أيضا بين الحديث الثاني وبين الحديث السابق الدال على أن الشرك وحده أكبر الكبائر لأن الأكرف الحديث السابق حقيق وفي هذا اضاف (قه أوولولم تثبت الافلسا) قال الهلامة ان أر بديالا تبات صدالنف انتقض بشهادة الزو رالنافية لساهو ثابت في نفسه كشهاد تهم طي من له فلس على آخر باق بأنه أبرأهمنه ، وانأر يدبالاتبات التصحيح عندالحاكما تتقض بشهادة الزور الردودة فاوقال وله لم تتعلق الابفلسكان أشمل اه وقد يجاب باختيار الشق الأول وفرض الكلام في الاثبات على وجه المتنبل العلم بحال النفى بالمقايسة ووضوح عدم الفرق بينهما في ذلك قاله سم قلت هذا لا ينافي قول العلامة فلوقال الجبل يؤيده ثم قال تنبيه لوكانت السهادة عندغير حاكم ونحوه فهل هي كبيرة أيضافيه نظر اه قلت الظاهر أنها كيرة أيضا (قه أعواليين الفاجرة) أى الكاذبة أى صاحبها فالاستاد مجازى على حد عيشة راضية (قه أهمن حلف على مال امرى مسلم الح) هذا الحديث والدى بعده لاسما الثاني يدلان على أن الوعيد على الاقتطاع بالعين ولايانه منه الوعيدعلى مجرداليمين الفاجرة كاهو المدعى فليتأمل قاله العلامة وفيجو ابي مع نظر. وذكر الشارح الحديث الثاني لأنه أعممن الأول لأن الحق يشمل المال وغيره ولو اقتصر على هذا الثاني كفاه (قوله وقطيعة الرحي أى قطيرصلته والصلة إصال نوعمن الاحسان كافسر ها مذلك غير واحد والقطيعة ضدها وقد مقال إصال نوعهن الاحسان لا يتعان بكونه من المال بل يصدق بالكلمة الطبية ونحوها كإيصدق بالمال في بعض الأحوال. والحاصل ان ذلك يختلف باختلاف الأفارب يسارا واعسارا وزمانا ومكاناو بالواصل كذلك وذلك مشاهدلا يحتاج الى تسو يرقاله بضهم (قه لهوالرحم القرابة) قال العلامة قدس سره القرابة لاتقبل القطيعة فالمناسب أن يراد بازحمهنا الودة والتواصل الناشئان عن القرابة المذكو رة مجاز افى السبب عن السبب اه وقد يجاب بأن الراد قطع مقتضاها . وماطيق بهاومثل ذلك معهود شائع واعا أسندالقطع اليها مع إرادة ماذكر مبالعة حق كأن من قطع ماذكر قطع الرحم نفسها فلاحاجة الى اخراجها عن معناها بل لاوجهاه

(قسوله على مجرد البين الفاجرة) المراد بالفاجّرة مااقتطع بهالمال سم (قوله ولو اقتصر علىهذا الثاني الخ)ذكر الأوللكونه رواية الشبخين والثاني لبيان معنى الحلف على المال وان ذلك حتى في الشيء التافه قال الزركشي ولا شك الخظاهر ووان لميعتقد الحلوالتحريم وفيهشيء فان قيد بالاعتقاد فالكفر به لا بالكذب فان كانمن حيث نسبة الكذب على الله للنبي ﷺ فهو آت فىغيرا لخلال والحرام تدبر

(قول الشارح أماالكنف على غيره فسميرة ) أورد العلامة الناصرعناأنه تقلم الشارحانه فرع عدمجرح كلمن الأصلوالفرع في سثلة تكذيب الأمل ائفرع على احتال النسيان فيفيد أنه لو تعمدالا صل تكذيب الفرع يكون بجروحامع اته كنبعل غير النسى الملكة وليس مرصفائر الحسة فمغتض كو نهجار حاأن مكون كمرة وهوخلاف ماهثا اه وهو غلطمبىعلىان كونهجاريا الكونه كذاوليس كذلك مل لكوتهم غسة العاماء وهيكبرة،وقددرالشارح حيث قال هناك فلايكون واحد منهما شكذيب الأخراله محروحاوليرتقف أحدمن الحواش هناك على مراده ففاتوا صواب المارة يواعلمان غيبة أهل العاراعاتكون من الكبائر انلم ينهمكوافي الخالفات والافلا اعتبار بهمقالهمم

أى أكله مثلا قال تعلل «إن الذين يأكلون أموال البتامي ظلم» الآية وقد عد مصلى السعليه وسلم من السبم الموبقات في الحديث السابق وتردد ام عبدالسلام في تقييد، بنصاب السرقة (وَجَيَانَةِ الكيل او الوزن) في غير الشيء التافه قال الله تعالى «و يل المعلقه بن» الآية والكيل يشمل الذرع عرفا أمافي التافه فصميرة كما تقدم (وتقديم الصلاة)على وقتها(وتأخير ها) عنه من غيرهند كالسفر قال صلى الله عليه وسلم همن جم يين صلاتين من فيرعدر فقد أقى بايا من أبواب الكبائر »رواه الترمذي وأولى بذلك تركها (والبكذب على رسول الله وكالله على الله عليه وسلم من كذب على متعمدا فليتبوأ مقمده من النار رواه الشيخان أما الكنب على غيره فصغيرة (وضرب الممر) بلاحق قال مَيِّالِيَّةِ وصنفان من أمتى من أهل النارلم أرهاقون ممهم سياط كأذناب البقر يضر بونَ بها الناس ونساء كاسيات عاريات الخرواه مسلم (وسبَّ الممحابة) قال صلى الله عليه وسلم الانسبوا أصحابي قوالذي نفسي بيده لوأن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ماأدرك مد أحدهم ولا نصيفه وواه الشيخان وروى مسلم عن ألى سميد الحدري أنه كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحن بن عوف شي وفسبه خالدفقال يَالِينَ « لا تسبو ا أحدام: أصحابي فان أحدكم لوأ ففق» النزالحطاب الصحابة السايين رهم لسبهم مع تفويت هذه المبالغة التي قصدها الشارع كاهواللائق بكمال بلاغته قاله مم \* قلت هذا الجواب ليس بعيدًا من كلام العلامة فقد بقرره ولا يدفعه (قهله أى كله ) أي لان السكليف أنما يتملق بالأفعال وعبر بالأكل اقتداء بالآية الكريمة وفي قوله مثلا اشارة الىأن المصنف اقتصرطي قوله ومال الينيم دون ذكر مضاف خاص ليصح تقدير مأتصح اضافته من أكل وغسيره من وجوه الاتلاف ولماكان الأكل أعم وجوه الانتفاع اختاره الشارح دون غيره ومن هنا صرح به في الآمة دون غيره من سائر وجوه الاتلافات (قهأله في الحديث السابق) قال العلامة الحسديث لم يسبق وانما سبقت الاشارة اليه (قدله والكذب على رسول الله علي ﴿ هذا هو المشهوروالا فقد ذهب الشيخ أبو محمد الجويني الى أن العكذب عليه عليه كُلُم كُفر قال الزركشي ولا شك أن الكذب عليه في تحليل حرام أو تحريم حلال كفر عض وأنما الخلاف في تعمده فما سوى ذلك و ينبغي أن يكون من الكذب عليه تعمد رواية الوضوع عنمه بلا مسوع شرعي بل ر بما يكون منه اللحن في كلامه بلا عذر صحيح قال شيخ الاسلام والوجه أن السكنب على غيره من الأنبياء وان الريكونوا رساد فها يظهر كبرة قياسا عسلي الحكلب عليه الخ أه ولينظر الكذب على اللائكة وينبغي أن يكون كبيرة خصوصا عسلي مثل جبريل واسرافييل سم (قَهْلُهُ لم أَرْهَا) خَبْر صَنْفَان والمراد لم أَرْهَا يُوم القيامة وذلك كناية عن غضبه ﷺ على ذينكُ السنفين. وفي الاستدلال بالحديث المذكور على كون مطلق الضرب كبيرة شيء لان التوعد فيسه على ضرب خاص كا يفيده قوله معهم سياط مشكرو وذلك الضرب كا يفيده قوله يضربون بها الناس فأنه ظاهر في أن ذلك شأنهم.وقد يقال في الجواب عن ذلك أنهم أشاروا بالاستدلال جهـذا الحبر الى أنهم فهموا بقرائن شرعية انخصوص كونالضرب بالسياط الموصوفسة وان كون ذلك شأنهم غير معتبر في هذا الحيم وانذلك ظاهر بين حملة الشرع حى لم يحتج الى التنبيه عليه قاله مم (قهل مد أحدهم) أي ثو اب عدهم (قهل ولانصيفه) لنة في ضف يقال نصف وضف كإيقال سديس وسدس (قول الحطاب الصحابة السابين) انقيل اجمع في قوله لانسبوامع ان الساب واحد والنهي أتماورد بسببوقوع السب ۽ قلت اشارة الى تبوت هذا النهى للجميع وان السب لايليق بأحد منهم

(قوله لكونظو الاجتماد) فيه وقفة (قوله جوازس الساب) بناء على أنه وقع منسيدناعبدالرحمنس وأعلم انهم تصوا طي أته لا يجوز سب الساب الا بنحو ياظالم لا بغيره وان وقع من الأول (قوله لا نه اللازم في معنى الساب) يعنى أن السباب يكني في وتفسرهالتكراروان كان لا بد في كونه كبرة من الادمان فالشارخ اقتصر على ماهو تفسيرلهوانكان مقيدايشيء آحر وحيئذ فسلا شعف فيه (قسول المنف وكتان الشيادة) أى ولولم يعلرصاحب الحق أله شهد به فيجب اعلامه بأنه شهدبه مالمبكن حقه سبا أو قذفافينبغي كتانه نقله سم ( قول الشارح أى ممسوخ ) فسر الاثم بالسخ ليكون في الآبة وعيد شديد علىالكتان . فيدل على اله كبيرة بخلاف مجردالاتم ولا بد الشارح في هذا التفسيرمن مستند قطعا ولايضرعهمعامنا به (قوله الاثم حقيقة الذنب) فيه أن الاثم مترتب على الدنب (قوله لكن لايخي الخ) قد عرفتان الشارخ رحمه الله ليربحمله على ذلك عدم جعة الاسناد ملعسم دلالة الاتمعل كون الكتان

الذى لا يليق بهر منزلة غيرهم حيث هالى عاذ كره موروى البخارى انه ميل الله عليه وسلم قال ان الله تعالى يقول هن عادى لو الم من عادى لل والم عن ما داراته الم المناته المناته المناته الم المناته المنته المناته المناته المناته المناته المناته المناته المناته المناته المنته ا

(قمله الذي لايليق مهم) قال العلامة فيه ان السب الذكور ان كان حين صدوره حراما خالف قولم أن الصحابة كليم عدول وأن لم يكن حراما بأن لم تثبت حرمته الابالنص الذكور لم يكن السب المذكور مقتضيا لتريلهم مرلة غرهم وقديجاب باختيار الشق الأول والاقدام على الحرام حاهلا بحرمته لاينني العدالة كام اه و يجوزاً يضامع اختيار الشني الأول كون خالدرضي الله عنه عالما بحرمة السب لكنّ ظن بالاجتهاد جواز مثل ما وقع منه في الحصومة خصوصا وقد تقرر في الشرع جواز سب الساب بشرطه وقد يجاب أيضا باختيار الشق الثاني والسب للذكور مقتض للثنزيل المذكور بلا تردد اذلايليق بالصحابة الوقوع فما لاينبغي والله يكن حراماقاله مم اله قلت لافائد قلازاده من الجوابين أولا معنى لهما فتأمل (قهله معناه تكرر السب) أي وتسكر والصفيرة ادمان عليها وسيأتي أن ادمان الصغائر من الكبائر ولا يحنى انالادمان أخص من التكرر لأنكاسيأتى المواظبة قاله العلامة وقــد يقال: التكرر يصدق بالمواظبة فيصح حمله عليها بدليل قول المصنف وادمان الصغيرة الأن السب من أفرادها وأنما اقتصر الشارح في التفسيرعلي التكرو لانه اللازم في معنى السباب فتدبر قاله سم ج قلت لايخني ضف هذا الجواب (قهله أي ممسوخ) لماكان الائم حقيقة الدنب وقسمد أسند الى القلب وهو حقيقة الشخص فسره الشارح يمعني يقوم بالقلب ويصح أسناده اليه وهو المسخ بمعنى تحويل صورة الى أخرى أقبح من الأولى الكن لايحفيأن كون الدّنب هنا وهو الكتان فعمالا قلبياً مصحح لاسناده الى القلب قال البيضاوي اسناد الائم الى القلب لان المكتمان يعتربه ونظاره المين زانية أو البالغة فانه رئيس الأعضاء وأفعاله أعظم الأفعال وكأنه قيل تمكن الاثم في نفسه وأشرف أجزاله وفاق سائر ذنوبه اه وقال بعضهم معنى المسخ في كلام الشارح التعذيب تعييرا بالملزوم عن اللازم فان السخ مستازم للتعذيب والتعبير بالاتم عن التعذيب من اطلاق أمم السبب على السبب ولايخني أن هـذه الحامل كلها صبحة لأتكلف فيهاكذا لبصهم ﴿ قلت لايجني مافيها من ظاة التـكلف وان الأولى ماقاله البيضاوي (قُولُه ليحق باطلا أو يبطل حقاً) يقتضي انبذُل المال على الأحكام الحقة لايسمي وشوة وانكان حراما ثمان يتوقف الحكي على البذل كانحرامامن الجانبين والاأمن جانب الآخذ لاالدافع (قوله حسن سيح) أي حسن عند سس سيح عند آخرين (قوله أما بذل مال التكام في جائز مع السلطان مثلا فجالة جائزة) أي على مذهب الشارح أما على مذهبنافحرام وانظر هل هي كبيرة أوسنيرة مزاعاة لقول الشافعي بالجواز وهو الظاهر (قو إلهوهي استحسان الرجل على أهابه) أيرضاه بفعل أهله الفاحشة والمراد بالأهل الزوجة وتحوها كبنته (قه أبهور جلة النساء) أي وهي أن يذهب بشخص الى ظالم ليؤذبه بما يقوله في حقه وفي نهاية الغريب حديثالساعيمثك أى مهلك بسمايته نفسه والمسمى يه واليه ( ومنع ِ الرَّكاةِ ) قال صلى الله عليه وسلم «مامن صاحب ذهب ولا فضة لايؤدي منها حقها ألا اذاكان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحي عليها ف مار جهم فيكوى مها جنبه وجبينه وظهره الخرواء الشيخان (ويأس الرحمة) قال تمالي « أنه لا ييأس من روح الله الا القوم الـكافرون » ﴿ وأمَّن الـكُّر ﴾ بالاسترسال في المعاصي والاتكال على الدفو قال تعالى ٥ فلا يأمن مكر الله الا القوم الخاسرون، (والظهار ) كقول الرجل تروجته أنت على كظهر أمي قال الله تمالي فيه «وانهم ليقولون منكرا من القول ورورا» أى حيث شبهوا الزوجة بالأم في التحريم ( ولحم الخذير والمَيْنَةِ ) أي تناوله لنير ضرورة المرأة المتشبهة بالرجال (قوله وهي أن يذهب بشخص الى ظالم الح) قيل عليمه الظاهر أن السكلم في شخص بما يؤذيه عند ظالم كاف في تحقق السعاية وان لم يذهب به اليه وقد يقال بمكن دخوله في هــذا التعريف بجعل الباء السببية ويكون قوله ليؤذيه بيانا لتلك السببية أي بسبب شخص أو بتقذير مضاف أي بأمره وشأنه فلا يقتضى مصاحبته معهوظاهر أن في معنى قوله في حقه تحو اشارته اليمه كالوسأل ظالم من ضل همذا فأشارهواليه وانفي معني قصد الايذاء اخبار الظالم به ولونم يقصمه ايذاء اذا عسلم أن إخبار الظالم لم يترتب عليه ايذاؤه قاله سم (قوله بثا يقوله في حقه) أي بما يقوله الساعي في حق الشخص الذهوب به و يحتمل بما يقوله ذلك الشخص الذهوب به فيحق الظالم، نسمه البعه الساعى به الى ذلك الظالم من التكلم في حق ذلك الظالم (قوله مثلث) على زنة اسم الفاعل (قَهْ لُهُ أَيْ مَهَلَكَ سِعَايِتُهُ نَفْسُهُ) أَي فِي الآخرة وَكَذَا السَّعِي اللَّهِ وَأَمَا السَّعِي به ففي الدُّنيا (قَهْ له صفحت له صفائم الح ) يحتمل ان صفحت مسند الى ضمير الدهب والفضة وصفائم منصوب على الحالية وبحنمل أنه مسند الى صفائح وهو الظاهر وانظرماحكمة كونهامن نار معكونها يحمى عليها فى نارجهنم وقديقال حكمته المبالغة البليغة في العذاب فإن صفائع النار اذا أحمى عليها في النار صارت أملغ مايكون في الحرارة (قه له فيكوى بهاال) قال الشهاب عبر بالضارع اشارة الى ان الكي مستسر بحُلاف التصفيح فانه ينقضي أه أي ولذا عبر في جانب التصفيح بالماضي قال سم أو التصبر بالمضارع لاستحضار الصورة المحيبة \* قلت هذا هو الأولى كمالا يخفى (قه له ويأس الرحمة) المراد باليأس الذي هو كبيرة استبعاد ذلك لاا نبكار سعة رحمة الله تعالى فأنه كفر لبكن الاستدلال بالآية الشريفة مشكل لان الآية تدل على أن اليأس كفر وذلك مناف للاستدلال بها على انه كبيرة إذ الكلام في نعداد الكبائر ويمكن الجواب بان الكلام على التشبيه لاالحقيقة أي تشبيه الآيس من الرحمة بالممي المتقدم بالسكافر أو بان الرادكفران النعم كذا قيسل ولا يخفي ضبعف كل من الجوابين والحاصل أن اليأس الذي هو كبيرة هو استبعاد الرحمــة كما مر لاانــكار سعة الرحمــة ويدل على عده من الكبائر دون الكفر ولا يكون منها الا بالمني الذكور حديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليمه وسلم قال من المكبائر الاشراك بالله واليأس من روح الله رواه الدارقطني لمكن صوب وقعمه على ابن مسعود ووجهه أن العطف يقتضي للغايرة وأعما لم يستدل الشارج مهذا الحديث لتمو يب اله ارقطني وقف ومذهب الشافعي عدم الاحتجاج بهوما مريفيد ال كفران النع كبيرة وذلك حيث لم يشكرها لابلسانه ولا بقلبه ولا بجوارحه أما لو وجسد الشكر بواحْـد منها لم يكن كافرا لهُــا ( قهله بالاسترسال في العاصي ) هــذا تقييد باعتبار الغالب والا فياو وحد الأمن مع الطاعة فكبيرة أيضا , قهله وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا )

(قوله ولا يخفى منعف ما في كل من الجوابين ) الأولى حــنف لفظ ضعف أو لفظ مافي وعملم ذلك فالجوابان لاشيء فيهما (قوله ولا بقلبه) بمنى انه اذا ذكرها اعترف بها ولم يذكرها كامرفيشكر المنع واجب (قوله والا فاو وجد الأمن مع الطاعة الح ) هذا غير ظاهرعند الرجاء والظاهر أن الراد بالمامى مايعم المناثر والجسع فيا اذأ كانت كبائر انسا لتحقق أمن السكر والا فالواحدة كبيرة بلا استرسال

قال تمالى « قل الأجدفيا أوحى إلى عرما على طام يطعه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوط أو لم خنرير قانه رجس » (وفيلو ومضان) من غير عدر الان سومه من أركان الاسسلام فقطره بؤذن بقلة اكتراث موتكبه بالدين (والنكول) وهو الخيانة من الغنيمة كا قاله أبو مبيدقال تمالى و من يظل بأت بنا ظل يوم القيامة » (والكسادية) وهي قطع الطريق على المالاتين واطاقتهم قال تمالى « أنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله وريسون في الارض فسادا » الآية (والمسعووال" با بالموحدة لأنه صلى الشعليه بسم عدها من السبع الموبقات في الحديث السابق (وادكران المنديق) أي المواطبة عليها من نوع أو أنواع وليست الكبائر منصصر تفايعامد كما أشار اليه بالكاف في أو لها وما وردمن حديث المسعيدين «الكبائر الاشرائية والسيروعقوق الوالدين وقتل الفضى» إذا البخاري والبين النموس ومسلم بدلا أوقيل الاورود حديثها المجتزعة والتولي بو الإزحف و قد قل المناس و تقديا المناس و قتل النف المناس وقتل النف المناس و قتل النفراك بأفر والسيدان المناس و وقد قال ابن جهان الناطلات الؤسنات فحصوراهم بيان المتاتج اليه منها وقت ذكره وقد قال ابن جهان

وجه الدلالة في الآية انه سياه زورا والزورك برة (قوله قال تعالى قل لاأحد فيا أوحر الى الح) قضمة هذا الاستدلال كون الدم كبيرة ويتأمل وجه الدليل من الآية فان التحريم أعهمن السكبيرة وقديستدل بآية حرمت عليه الميتة إذقوله فيهاذلك فسقراحم للجميع على القاعدة الأصولية وكون الشيء فسقا بالمني الشرعي يقتضى أنه كبيرة مم (قولهففطرة يؤذن الح) أي وليس هو من صفائر الحسةفتمين كونه كبرة وفي كلام الشار حاشعار بأن الفطر كبرة على التعربف الدى اختار والصنف دون التعربفين الأولين قاله العلامة و بمكن الاستدلال بما في حديث رواه ابن خريمة وابن حبان في قصة الاسراء لائم الطلق في فاذا أنا بقوم معلقان بمر اقبيهم مشققة أشداقهم دما فقلت من هؤلاء قال الدين يغط ون قبل تحلة صومهم» الحديث أى قبل دخول وقته وهذا بتضمن الوعيدعليه وكان ينبغي الشارح الاستدلال بهذا لوجهين: الأول استفادة أن كون الفطر كبيرة جار على التمريف الأول كما أنه جار على مختار المنف والثاني عموم ذلك في رمضان وغيره كما يغيده الحديث الذكور (قولهومن يغلل بأتعاغل يومالقيامة) وجمه الدلالة منه أن معنى يأت بما غل أنه يأتى به بحمله على عنقه أو يأتى بمااحتمله من وباله وإثمه كما قاله للفسرون وعلى كل فلا فائدة في الاخبار بذلك الا الاشارة الى أنه يعذب علسه ففيه وعيمد ويقو يه ثم توفي كل نفس ماكسبت مم ( قهأله باخافتهم ) ظاهره ان مجرد الاخافة كبيرة وان لم يحصل أخلد مال ولا قتل وهو مقتضى ألآية ألكر عة فانه تعالى توعدفيها بالمذاب العظيم في الأخرة مع أن من أقسام الهار بة فيهامجرد الاخافة كما صرح به في تفسير ابن عباس رضي الله عنهما سم \* قلت هـذا الظاهر هو الراد بلا شبهة لان كلا من القتل وأخــذ المال كبيرة في حدد ذاته كما قسدمه المسنف ( قول وادمان السغيرة ) أي الواظبة عليها من نوع أو أنواع قال الشهاب يفهم منه أن الآتي بواحدة من كل نوع لايكون مدمنا اله وماقاله عنوع لان الاتيان بواحدة من كل نوع يصدق عليمه صدقا ظاهرا الواظبة عليها من أنواع فن أين همذا الافهام قاله سم \* قلت الذي يَعْهِم من عبارة الشارح ماقاله الشهاب لان الواظبة على الشيء فعلهمت كرواً وقد حمل الشارح همذا الفعول فصلا متكررا موصوفا بكوبه من نوع واحمد أو من أنواع فالتسكرر موصوف به ماكان من نوع واحمد وماكان من أنواع وظاهر أن الآتي بواحدة من كل نوع لم يحصل منه تكرير أصلا نعم لو قال الشارح أي الواظبة عليها ولو باعتبار كونها س أنواع صنح ناقاله مم فتأمل (قه لهوالتولي يوم الرحف) أي الفرارمن الكفار يوم زحف جيشهم

(قوله وماكان من آلواع) ان أرادأنه كررأفراد كل نوع فلا حاجة السهلان نسكرار أفراد نوجواحد كاف وان أراد أنه فصل افراد كل فرد صنها من نوع فهوالطالب

كا يكون الاخبارفها عن الحصوص يكون عن العموم وعلىكل فآلخبرعنه صفته في تقسمه الحسوس فليتأمل (قول الشارح وهو الاخبار عن خاص) أي عن شيء سفته الخصوص لمكن لاقيدهنا بامكان الترافع عسلم ان الاخبار عنمه من حيث الترافع فيكون الاخبار عنه بخسوس آخر وهو كونه في الواقع للمدعى بخلاف الحسوس الأول فانهمن حيث الدعوى به فلايرد الدعوى والاقرار فان الأولى اخسار باختصاص الدعى به بالمدعى والثانى اخبار باختصاصالقربه بالمقسر لهوليس فيه قبل الاقرار جية خموص فاندفع ماقالوه هناندبر (قوله وكل منهمامن قبيل الرواية )فيه تظريط ماص بلحوقسم ثالث (قوله راجع الى الاخبار) فيه نظر يعلمن الحاصل بعد (قوله وقول شيخ الاسلامالي هذا القول محيح والاعتراض عليه باطل العلم منأن الشهادة اخبار بالخصوص

هي الى السبعين أقرب وسميد بن جبير هي الى السبعمائة أقرب يمني باعتبار أصناف أنواعها (مسئلة : الاخبارُ من) شي ﴿(عامَ يُ) للناس (لانَّرَ انْكَ فيهِ ) الى الحكام (الروايةُ وخِلافه ) وهو الاخبار من خاص بيمض الناس يمكن الدافع فيه الى الحكام ( الشهادةُ ) وخرج بامكان الدافع الاخبار عن خواص النبي صلى الله عليه وسلم فينبني أن يزاد في التمريف الاول فالباحق لا يخرج منه الحواص وتني الرّافع فيه لبيان الواقع وماني الروى من أمر ومهي وعموهما يرجع الى الحبر بتأويل فتأويل أقيموا السلاة ولا تقربوا الزنا مثلا الصلاة واجبة والزنا حرام وعلى هذا القياس الا أن يعكون منحرفا لقتال أو متحرزا الى فئة كا في الآية النمر يفة ودليل كون التولى الذكور كبرة قوله في الآية للذكورة ﴿ ومن يولهم ديره الامتحرة القتال أومتحيزا الى فئة فقدياه بنضب من الله ع الآية (قول بين باعتبار أصناف أنواعها) قال الشهاب أي وأما ان عباس رضي المعنه فاعتبر الانوام نفسها فلأعنالفة اه يعهأن الكبرة جنس تعته أنواء كالكفر والقتل والزنا ولكل نوع أصناف مندرجة تحته كاصناف الكفر من الاشراك وجعدالنبوة الىغير ذلك، وكاصناف القتل من قتل الواء عافة أن يطم وقتل الأجنى وغرهما، وكاستاف الزنا من الزنا بحلية الجار وحلية غيره وغير ذلك فعدها الذى وصفه ابن جبير بانه الى السيمائة أقربه وعدد أسناف الاتواع ، وعددها الذى قال ابن عباس رضى اقه عنهما انهالي السبعين أقرب هوعدد أنواعيا نفسيا (قهله الآخبار عن عام الح) هوخورمقدم لقوله الرواية وكذا القول في قوله وخلافه الشهادة اذالغرض تعريف الرواية والشهادة بالاخبار للذكور لاعكسه يمني ان الرواية هيذكر خبر يتملق بجميع الناس لاترافع فيه المالحكام كقول القائل قال صلى الله عليه وسلم هاتما الأعمال النيات، فانمعناه يتعلق بكل أحد والشهادة ذكر خبر بختص ببعض الناس مكن فيه الترافع الى الحاكم كقول القائل أشهد بأن لفلان على فلان كذا وأورد عليه السعوى والاقرار فانالاول إخبار يحقاله على غيره والثاني اخبار بحق لفيره عليه وكل منهماخاص ببعض الناس عكن فيه الترافع وكل منهما من قبيل الرواية فيكون تعريفها غيرجامع وتعريف الشهادة غيرمانع (قوله الاخبار عن خواص الني صلى الله عليه وسلم) أي مثلا لندخل خواص غيره (قوله فينغى أن يزاد في التعريف الاول غالبا) قال الشهاب قلت ولوز يد ذلك لك أن تمنع صدق التعريف على هذا الفرد حينندأيضا فليتأمل اه ووجههذا الاعتراض هوان حاصل التعريف حينند اعتبار المموم في الغالب فلايصدق الاطهماثبت عمومه فىالفالبوا فحواص ليست كفلك اذلا عموم لما مطلقا بل هى أبدا خاصة وهومني على رجو عالقيد أعنى قوله غالبا للعام وليس كذلك اذهو راجع الى الاخبار عن العام فحاصل التمريف أن الرواية هي الاخبار الذي أغلب أحواله كون متعلقه عاما وهذا معنى محيح لاغبار عليه وقول شيخ الاسلام والاولى أن يقال انهاداخلة بدون غالبا لان المقصود منها اعتقاد خسوصها بمن اختصت به وهوعام اه فيه أن يقال ان هذا جار في كل خاص فلا تثبت الشهادة مسيرة عن الرواية (قه أهوما فالروى من أمرونهي الز) جواب عما يقال ان الروى لا يتحصر في الحبر باريشمل الانشاءات من الأمروالنسى وغيرهما. فأجاب بان ماعدا الحبر يرجع اليه بتأو يل بمنى ان غيرا لحبر يستان مخبر افنحو أقيموا الصلاة يستان خبرا وهواقامة الصلاة مطاوبة وجوبا وطيعذا القياس قال الشهاب لمكن لايخفي ان لاعنه مخلاف هذا فانهمورجهة الشار حمنه الاخبار عنه لابه تأمل نعم

( ٢١ - جمع الجوامع - ني ) بيرطى كلام شيخ الاســـلام خُواص غيرالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله بل يشمل الانشاءات) أى ولايصـــــ أن تسكون متعلقا للاخبار (قوله ليس الارصف الأمر والنهى) أى ليس هنامتملق للاخبار الاصعور قول كذا من التي صل الفعليه وسلم والنيخي ان الصعور لا عموره فيه فا بين الاالسوم في الأمر والنهى \* والحاصل ان المقبرعته في قول الراوى قال النبي صل أنه عليه وسلم كذا هو صعور ذات القولسنة صلى الله عليه وطويلس سام تعدين أن يكون المشبرعة مومدالو الامروائيم لانه هوالعام لكنه ليس معنى خبريا حق تسكون حكايته خبرا الزم أن يكون الحكى عنه ما يؤول الله لانه منى خبرى (قوله والعام هوالقول الله كور) فيها نه ليس الاخبار عنه حيثات بل عن نسبته الرسول صلى القبطية وسلم (٩٩٣) فالمعربي في القول الله كور والاخبار عنه النسبة والاعموم في الحموم في المسلم الاعتمال عنه التعديد والاخبار عنه النسبة والاعموم في الحموم في المسلم المسلم

لاعيس عنه تدبر (قول

السنف وأشبيد انشاء

تضمن الاخبار ) فالاخبار

جزؤه وجرى على مثل هذا

الرضى فيشرح الكفاية

فى باب التعجب (قول

الشارح والى متعلقه)

فيلاحظ قيسدًا في اللفظ

وهوأشيد ويقول انلفظ

أشهد ان اعتبرمعناه من

حيث ذاته فهوانشاء وان

اعتسبر من حيث تعلقه

بالشهوديه فهواخباروفيه

ان الانشاءمنوط بوجود

معناه خارجابه والاخبار

متوط بوجوده بدوته

ومعنى أشهد أتمايوجد في

الخارج بهلوحظ فيهحيثية

التعلق أولافكان التحقيق

انه انشاءكذا قالهالناصر

وهو وهم الزوم توارد

الخلاف على على واحد وقد

تفاه الشارح بل معى النظر

الى التعلق أن من قال انه

انشاء تضمن الاخبار

لم يحكم على لفظ أشهد فقط

(وأَشْهَدُ إِنشَا اللَّهُ تَمْسُنُ الاخبارُ ) بالشهوديه (لاعمَنُ اخبارِ أُوانشاه على المُعتارِ ) هو ناظر الى اللفظ لوجو دمضمونه في الحارج به والي متملقه والتاني الى التملق فقط والتالث الى الفظ فقط وهو التحقيق فلبرتنو اردالثلاثة على على واحدو لامنافاة بين كون أشيد اقشاء وكون معنى الشيأدة اخبارا لانه صيغة الكلام في الرواية وهي قول الراوي قال كذاوهي اخبار دائماسواء كان الروى خبرا أوانشاء وتعقبه مع بان الصنف وصف الخبرعته بالمموم الناس والعموم ليس الاوصف الأمر والنهى وتحوهما فيرد الاشكال ولا يندفع الاعاقالة الشارح. وأما الخبرعنه اقدى تضمنه قول الراوى قال أى الني عليه الصلاة والسلام كذا أعنى صدور قول كذا عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا عموم فيه الاباعتبار كذا الدي هوالام والنهي مثلا فانأر مد بالثيرء المتعرعته الصحور للذكور وهو لاحمهم فعه فلايطابق كلام المسنف أونفس كذا رجم الىماقاله الشارح اه ، قلت الحق ماقاله العلامة الشهاب ولا يخالفه كلام الصنف فان العموم فيه وصف لمتعلق الآخبار الذي هوالرواية ومتعلق الاخبار لايلام أن يكون خبرا مثلا قول الفائلُ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أنما الأعمال بالنيات» الرواية فيه هوقوله قال يرسول اقد كذا وهو اخبار بتبوت نسبة القول المذكور لرسول اقه صلى اقدعليه وسملم والعام هو القول الذكور الذى هو متعلق الاخبار ثمان هذا المتعلق تارة يكون خبرا كامثل وتارة يكون أنشاء كقول الراوى قال رسولالله صلى الله عليه وسلم ﴿ أَدُوا زَكَاةً أَمُوالُّكُمُ ﴾ مثلًا ولا ضرورة لحل الرواية في كلام المسنف على المروى اللازم ذلك من تقر يرالشارح مع أن الرواية حكاية الراوى اللفظ المروى عن الروى عنه (قهله هو ناظر الى اللفظ الح) ضمير هو يعود على القول الاول الحتار الصنف وهو كون أشبهد انشآء تضمن اخبارا وقولة لوجود مضمونه أى مضمون لفظ أشهد وهو شهادة الشاهد أي تأديبًا عند الحاكم فانه انما وجد في الخارج بهذا اللفظ فينطبق على لفظ أشهد انه انشاء لرجود مضمونه الذكور فالخارج به وقوله والى متعلقه عطف على قوله أى اللفظ أي وناظر أيضا الىمتعلق اللفظ وهوالشهود بهوهو خبراصدق حدالجبر عليهاوجود خارج لنسبته بحيث تكون النسبة السكلامية حكاية عنها فحاصل هسذا القول أن أشهد انشاء تدنق بالاخبار فهو ناظر الى اللفظ ومتملقه وهوالشهود به والقول الثاني أنه خرعض ناظر الىالتملق فقط والثالث القائل بانه انشاء فقط ناظر إلى اللفظ فقط وذلك أن قول القائل أشهد بكذا مشتمل على شيثين: مقيد وهو أشهد وقيد وهو مدخول الباء وهو الشهوديه فمن نطر الى المقيد وقيده كالاول قال انه انشاء تضمن الاخبار ومن نظر الى القيد فقط كالثاني قال نه اخبار فقط ومن نظر الى القيد فقط كالثالث قال انه انشاء فقط (قه أهرهو التحقيق) أى لانه المنى الوضو عله اللفظ دون التملق (قهله فارتتو ارد الثلاثة على محل واحدً) أى فلا خلاف فى للمنى (قُهِلُه ولامنافاةالخ) هــذا وارد على قولُى الصنف وأشهد انشاء

بل على مجوع أشهدو سماته (قول الشارح وهوالتحقيق) لان السكلام في مدلول أشهد (قول الشارح ولامنا فاقتالي) جد حاصلها أنه تقدم ان الاخبار عن خاص هوالشهادة والاخبار هوالحسكاية عن أسمى الحلاج وليس الانشاء كما لك فسكو ته انشاد شاق كو نه اخبارا جد وحاصل الحواب انه اغما يحسل النخبار وسيعة أشهد وليس كذلك بل أضا يحصل ذلك للمنى وهو الاخبار بتعلقه أي متعلق اكان الخبار وهو الشهود به فانه خبرى جمنه يعلم جواب اشكال آخر وهو ان القط الانشائي هنا لم يحسل مدلوله به اذرقت تلفظه "شهد لم تصل إخبار أي القاء كلام خبرى يخلاف نحو بعث مثلا فازمدلوله حصل به فكيف كان انشاء ولم نطبق عليه عنها الانشاء به وحاسل العواب أن الراد بالسهد لبس انشاء معناه وهو الاخبار في ناته كاني بعث بال المنظم المبلولة به وما حسل معلولة به تعلقه فقيلة المبلولة المبلولة به وما حسل معلولة بتعلقه في المبلولة المبلولة به وما المبلولة به يضان الشرح بيث من المبلولة المنسون مضمونها) بعن ان الشرح يشتر ايقاع المنسون من سهمة المناسلة المبلولة بعن المبلولة المناسلة المبلولة المناسلة المبلولة المبلولة المبلولة بعن المبلولة ال

وانه لوكان خسيرا لسكان ماضيافا يقبل التعليق وهذا يقبله وأتانفرق بين مايقصد به الحبرمن ذلك وما يقصد به الانشاء وماأجيب به من ان قصد النسبة الخارجية لايكون الافها هو خبر حقيقة ولاندعي ان همذه الصيخ كذلك بل انها انشاآت شرعية حقيقة لوحظ فيها جهة الحسرية ونظاره الالقاب فأنهااعلام حتيقة لكن ربمايسبر فىها المعنى الوضعى بالنطر الى الأسمل ففيه انه مع كونها انشا آت لاحاحة في مداولها الى اعتبار الأصل فان لوحظ في افادته حالها الاصلىفهى من تلك الحهة اخبار لابدفها من خواص الحبركا انه عند ملاحظة الأصل في العلم يلاحظ فيه الاشتقاق حتى تدخل عليه أل أو يقعرصفة مثلا

مؤدية لذلك المعنى بمتعلقه (وصِيَغُ المِقودِ كَبَيْتُ.) واشتر بيت وز وجت وتز وجت (انشاه) لوجود مضمونها في الحارج بها(خلافاً لأ بي حنيفة ) في قوله انها اخبار على أسلهابان يقدر وجو دمضمونها ف الخارج قبيــل التلفظ بها (قال القاضي) أبو بكر الباقلاني (يَكْبُتُ الجرْحُ والتمديلُ بواحد) في الرواية والشهادة نظرا الىأن ذَلك خُبر (وقيل في الرواية فَقَطْ ) أى بخلاف الشهادة رعاية للتناسب فهما فان الواحد يقبل في الرواية دون الشهادة (وقيل لافهما) نظرا الى أن ذلك شهادة فلابدفيه من العدد (وقالالقاضي) أيضا (يكو الاطلاقُ فيهما) أي في الجرحوالتمديل فلا يمتاج الي ذكر سبهما فيالر واية والشهادة اكتفاء بمرالجارح والمدل به (وقيل أيا كر سَبَهُمًا) ولا يكني اطلاقهما لاحمال أن بحر ح بالبس بحارجوان ببادر ألى التعديل مملا بالظاهر (وقيل) بذكر (سب التعديل فقط) أى دون سبب الجرح لأن مطلق الجرح يطل الثقة ومطلق التمديل لا يحصلها لجو از الاعتماد فيه على الظاهر (وعكسَّ الشافعيُّ) رضي الله عنه فقال يذكر سبب الجرح للاختـــلاف فيه دون سبب التعديل (وهو) أىعكس الشافعي (النجتارُ في الشمهادةِ وأما الروايةُ فيكفي الاطلاقُ ) فها للجرح كالتعمديل لخالفته لمقتضى التعر يف المتقدم للشهادة بإنها الاخبارعن خاص الجَّإُ ادْمقتضاه أنْ أشهد اخبار لكونه صيغة الشهادة التيهي أخبار ﴿ وَهُمُ إِهِ مؤدية الدلك المعنى عتملقه ﴾ أي أن لفظ أشهد مؤد لمناه ملابسا معناه لمتعلقه 🛊 وحاصله انه لما كان معنى الشهادة وهو الأخبار عن خاص يلابس معنى أشهدو يتعلق به كان أشهد مؤديا لمق الشهادة من حيث ملابسته لعناه (قهله بان يقدر وجودمضمونها في الحارج الح) أيحق يصحصت في الحبرعليها وفيه أنه لاضر ورة لذلك بل تقول نقلت صيغة الحبر الىالانشاء فصارت حقيقة عرفية فيه (قهله يثبت الجرح) قال الشهاب الأولى الجرحة وقوله والتعديل الأولى العبدالة اه و بحكن الجواب بجعل ألجرح والتعديل مصدري البني للمفعول فمعتاهما كونه مجر وحا وكونه معدلا قاله سم أو بحذف المضاف أى أثر الجرح وآثرالتعديل وهوكونه مجروحا ومعدلا والأمرسهل (قهلُه وقيل في الرواية فقط) أي يثنت الحرح والتعديل بواحد في الرواية فقط وهــذا القول هو العدُّمد (قهل وقيــل يذكر) أي الشخص المجرح أو العــــدل المأخوذ من المقام (قهله يبطل الثقة) أي الوثوق مصدر قولك وثق بثق ثقة (قهله لجواز الاعتادفيه)

فيكون بهذه الملاحظة موجودا فيه خواصها قدير (قول الصنف وعكس الشافعي) عبارته رضي القعنه على ما قله الأمدى لابدين ذكر سبب المعرالة والاختسان فيا بحرب به مخلاف العدالة فامها سبب واحداثا خنائف فيه قال السبب التمديل لكثرتها أسبب المعالة والاختسان فيها اختسان فيه والأقرب هاذكره الامام في البرح المنظمة المنافعة الم ومخالفته الثقاة وجهالته بان لايعرف فيه تمديل ولاتجريح ءو بدعته ءوسو محفظه خسة تنطق بالمدالة وخسة بالضبط ومن الماوم أن المعل الايكون مدلسا فلايقول هوعدل الا بعدمرفة عدالته وان كان مذهبه قبول المجهول كانقدم فانقبوله مبنى على الظاهر الحن هذا مطلقا وي الفاسق والكذاب والتهم بالكذب والبندع أما الثلاثة الأول فلا يسوخ الظاهرلا يسوغ لهالقول بإنه عدل (371)

القول في واحد منه بانه (إذا عُرُفَ مذهبُ الجارِح ) من إنه لايجرح الابقادح ولا يكتفى بمثل ذلك في الشهادة لتعلق الحق فيها بالشهود له (وقولُ الامامين) أى امام الحرمين والامام الرازي (يكفي اطلاقُهُماً) أي الجرح والثعديل (للماليم يسبعهما)أىمنه ولايكفىمنغيره(هو رَأْيُ القاضي)المتقدم (اذلاتَمْديلَ وجرحَ الامن العالم )بسبهما فلايقال انه غيره وانذكره معه ابن الحاجب وغيره (والعِرْثُ مُقدّم) عند التمارض على التمديل (ان كان عددُ الجارح أكثرمن) عدد ( المدَّل إجاعا وكذا ان تساوياً ) أي عدد الجارح وعددالمسدل (أوكان الجارحُ أقلُّ) عددًا من المسدل لاطلاخ الجارح على ما لم يطلع عليه المعدل (وقال ابن شمبان) من المسالكية (يُطلُّبُ الترجيحُ) في القسمين كاهو حاصل في الأولُّ بكثرةعدد الجارح وعلىوزانه قال بمصهمان التعديل في الثالث مقدم (ومن التعديل) لشخص (حكم مُشرِّ طِ المدالةِ ) في الشاهد (بالشهادةِ ) من ذلك الشخص اذ لولم يكن عدلا هنده لمساحكم بشهادته (وكذَّاعَملُ العالِم) المسترط للمدالة في الراوي برواية شخص تُعديل له (في الأصح) والأ لماعمل روايته وقيل ليس تمديلاله والعمل بروايته بحوراً نيكون احتياطا (ورواية من لاير وي الاللمدل) أى عنمه بان صرح بذلك أوعرف من حادته عن شخص تمديل له كمالوقال هوعدل وقيل لا لجواز أَنْ يَرَكُ عادته (وليس من الجَرْح )لشخص ( تركُ المَمَل بمرويَّه و) ترك ( الحكم بمشهوده ) أى فالتعديل (قول اذاعرف منحب الجارح) مفهومه اذالم يعرف مذهبه فلابد من بيان السبب الم قال بعضهم ان تجريح غيرمعر وف المذهب طيوجه الاطلاق وان ارتشمده في اثدات الجرح لكنانشمده ف الوقف عن قبول خبر من قبل فيه ذلك لأنه أورث عندنا ريبة قوية وقدد كرابن السلام مثل ذلك فىمروف المذهب اذا أطلق الجرحيث قال ان ذلك وان لم يعتمد في البات الجرخ والحكم به فقسد اعتمدناه فيالتوقف عن قبول حديث من قالوافيه ذلك بناء طيانه أوقع عندنا رببة قوية أي لاانه بحروح فى نفس الأمروهذا المنقول عن إين الصلاح جمع بين قول الشافعي بعدم الاكتفاء باطلاق الجرح مطلقاً ويين القول بالاكتفاء بذلك في الرواية اذاعرف مذهب الجارج قرره بنصهم (قوله أى منه) تفسير للام من فواه العالم أى فاللام بعنى من (قوله فلايقال انه غيره) أى لا يقال أن قول الامامين غير قول القاضى بل الماصرا عا يع التراماس كلام القاضي (قوله اجماعا) متعلق بقوله مقدم (قوله يطلب الترجيم في القسمين)أى الأخيرين وهما اذاتساوياأ وكان الجارج أقل (قه له وطي وزانه) أعامن الترجيح بكثرة العدد (قوله ومن التمديل الح) شروع في كيفية التمديل (قوله بالشهادة) متعلق بحكم وقوله من ذلك الشحص متعلق بالشبهادة أونمت لها (قوله وكذاعمل العالم فالأصح) قال السيوطي الصحح في كتب الحديث خلاقه وانه ليس تعديلا للراوي ولاتصحيحاللروي وبه جزم النو وي في التقر يبتبعا لابن الصلاح اه (قهله والعمل بر وايته بحو زأن يكون احتياطا) قسيته أنه لو كان الاحتياط في ترك العمل كالودل الروي على جواز أخذ مال انسان كان عمل العالم به تعديلا قطعا وليس بسيدا قاله سم (قهله وقيل لالجوازأن

عدل وأما المبتدع فتقدم قبسوله وحيشة فقول الشافعى رحمه المدويق فان مراده بأسياب الجرحما يخل بالمدالة ومايخل بالضبط و بأسباب التعديل مايفيد المدالة فقط وهو ملازمة التقوى والمروءة معاكما في شرح منهاج القاضي ولاخلاف في هــذا السيب ومايتوهم منأن فيهخلافا يؤخذهما تقدم منقبول الجهول ففاسد لما تقدم من أن الكلام عناك في القبول لافي انه عدل اذله منه عدالة على أن قب له مبى علىعدالته غاية الامر الاكتفاء فيا مدلالة المسدالة الظاهرة عليا وأماأسباب الجر والمتعلقة بالنسبط فوقع في قبول صاحبها خلاف كالمرسل والدلس وغيرهما كاهو معر وفعندأهله فلمتأمل (قوله وقدذ كرابن السلام الخ) ماذكره ابن المالح أعاهوقها اذا خلا المجروح عن التعديل وخالفه ابن حجرفقال يقبل الجرحفيه ملاغير مين السب اذا

صدر من عارف لانه اذالم يكن فيه تمديل فهو مجهول واعال قول المجرح أولى من إهماله اماثابت لحواز العدالة فلايقبل فيه ذلك كذافي شرح النخبة (قوله جمع ين قول التاقعي الح) قدعر فتأن كلام ابن الصلاح في غير ثابت العدالة والظاهر أن الكلام هناعام علىأن فول الشارح ولآيكتني بمثل ذلك في الشهادة ينافي هــذا الجع تأمل، بل قول الشارح لتعلق الحق بثاث يفيدانه مقبول ولايقبل عندالشافعي الآا بثالعدالة (قول الشارح بجوزان يكون احتياطا) الاحتياط لايجري في الشهادة فلذا كان الحكم فيها تعديلا انفأقا

يترك عادته) قال السيوطي وعليه أهل الحديث اه وقضية التعليل أنه لوصدر منه ما بدل على انه لم يتراك عادته

لجوازاً نيكون الترك أمارض (ولا الحدث ) هرق مهادة الزنا) يأريكهل نسابها لا تدلا تشاهالتساب (ولاق (هو ) أسرب (النبيذ) من السائل الاجتماعية المختلف فيها كذكاح التعالم وازان يبتقدا الحدة الدفال ولا التعلق والتعالم النسائل الاجتماعية المختلف فيها كذكاح التعالم وازان يبتقدا الحدة الدفال ولا التعلق والتعالم السائل الاجتماعية المنافق المنا

(قوله بيان لمن النسبة) فيه ان السعابي نسبية السعابة

كان تمديلا اتفاقا وهووجيه معر (قوله لجوازان يكون الترك لمارض) أي لااسم عدالته (قوله لاته لانتفاء النماب ) أي لالمن في الشاهد. شيخ الاسلام (قول كنكاح المتمة) قال الشياب كأنه النظر إلى فرض ذلك فالمصر الأول والافالاجام الآن منعقد في التحريم أه (ق أنه ولاالتدايس الر) عطف على ترك أي السيمن الجر ولشخص التدليس الخ وقوله بنسمية متعلق بالتدليس وقوله حق لا يعرف أي كي لا يمر ف علة التدايس وقوله اذلاخلل في ذلك علة لكون التدايس الذكور أيس عرج مطلقا أي سه اء منه بعد السؤال عنه أم لاوقوله بقسمية غيرمشهورة هذا يسمى تدليس الشيو خومنه كاهو ظاهر ماذكم م عدله ولاباعطاء شخص امم آخر الح وأماقوله ولابايهام اللق والرحاذفهو من تدليس الاستاد وسنذكر آخرا تدليس التون وأقسام التدليس مبسوطة في علمامن عادم الحديث سم (قداه وأجيب عنم ذلك) أى الجرح (قول تشبيها) علة لاعظاء أى تشبيها لمن يعلى من يروى عن صاحب الاسم الآخر كقول الصنف في بعض كتبه حدثنا أبوعبد الله الحافظ يعنى شيخه الدهى تشيها لنفسه بالبيق في قوله حدثنا أبو عبد الله الحافظ مني شيخه الحاكم (قدله لظهور القصود) أي مركون السنف القائل ذلك لم يعاصر الحاكم فعلوم أن الراد بأنى عبدالله في قوله حدثنا أبو عبدالله الحافظ اعاهد الدهي لاالحاك لمد عصر السنف من عصره (قولهمو عاجيحون) سن نهر بلخ (قوله سن العاريض) جم تعريف على غير قياس (قيله أى الشخص الدى يسمى صابيا) أشار بذاك الى أن الراد بالصحالي ماسم الدكر والأش كاسينبه عليه بعد وان قيل الرأة صابية حيث براد بالسحاف الدكر لكن الذكر السحاد، هذا مرشمول تعريفه الرأة دل ذلك على أن الراد بالصحاف الشخص السمى بذلك حي يعم الدكر والأثنى وأشار بقوله الدى يسمى الىأن الصحابي اسم جنس لاوصف وقوله أى صاحب الني عالي بان لمن النسبة (قول ذكراكان أوائن) أي كايؤخلس عمومين (قوله لتلي صاحبها وهوضير اجتمع) يعني ولماكان الفاعل التقديم طيسائر معمولات الفعل كان ماهووصف لمستحق التقديم أيضاعلها تبعا له فلايقال انكلامن الفاعل والحبر ورمعمول الفعل ومن متعلقاته فلرقدم ماهونا بعرلاحد العمو لين على الآخر وعدل عن قول ابن العاجب وغيره من رأى الذي على للشمل الأعمى من أول الصحة كابر في المستحدة كابر من مركبور والرسم لم يتروي عنه شيئا (وله يقبل) بعنم الياء أى اجباعه به (بحلاف التابعي مع الصحة في المستحدة فلابخياع به نظرا المركبي في مستحدة وان قبل يكنى كالأول والفرق ان الاجماع بالمسطنى على للاجماع بالمسطنى المنتجاع المعاون المنافزة بالاجماع الماويل بالمسحابي وغير من الاجماع بالمسطنى على من من المرافزة المنافزة بالاجماع الماويل بالمسحدة بي كان من الرواية المنافزة المنافذة المنافزة المنافزة

وذلك لان تعلق الفعل بالفاعل أقوى من تعلقه بالمفعول ومثل ذلك المفعول به فانه يستحق التقديم على ماعدا الفاءل من العمولات كالمجرور والظرف مثلا فيتقدم حاله على الهجرور والظرف فيمثل قولنا ضربت زيداراكيا فيالسوق أوأمام الأمار وقوله وهوضمارا حتمع اعااختاركون صاحب الحال ضمار اجتمع مع صحة كونه من مورقوله من اجتمع لان عبى والحال من الفاعل متفق عليه بخلاف عبيثه من الخبر فان فيه خلافا (قوله وعدل عن قول ابن الحاجب وغرومين وأي الخ) قديقال ان لفظ من وأي صارحقيقة عرفية فيمعني من اجتمع فمؤداها واحد نعم من اجتمع أولى كالايخفي الكونه أدل على الراد لا لأنمن رأى لايشمل الأعمى كاقال الشارح (قهله بضمالياه) انمااختار ذلكمع صمة كونه بفتح الياء رافعا لضمير الاجتاع الفهوم من اجتمع للتناسب بين المطوفين في كون كل رافعالضمير الراوي (قولهمن النور القلى) بيان لاضعاف قدم عليه للاهتام (قوله الجلف) أى الجاف الطبع (قوله ينطق بالحكمة) أى العلم النافع (قولُه يعركم طلعته) الظلمة الوجه وفي العبارةمضاف محذوفِ أي بعركة رؤ بةطلعته أي وجهه ﷺ وشرف وكرم (قولهأىالمذكورانالح) أحوجهالى جعل ضمير يشترطانالى المذكورين كون الفعل مبدوءا بالياء المثناة من تحت (قهل يعنى قال بعضهم الخ) أتى بيعنى اشارة الى أنه تفسر مراد لأن التفصيل الذي ذكره لا يفهم من عبارة الصنف لأن ظاهرها الاكتفاء بواحد من اطالة الاجهام والرواية ولاقاتليه بلهاقولان أحدهما بشرط الاطالة والآخر بشرط الرواية كإذكر الشارح (قه أله وقيل الغزو أوسنة) ان قيمل هذا يفيد الحصرفي أحدهذين وكلام الشارس نحالفه حيث قال كالغزو الشتمل على السفر الى ان قال والسنة الح فحلهما في حر الكاف التمبيلية فاقتضى عدم الحصر ع قلناعك عدم الخالفة بأنه بق مدالسنة القعر بهاالشارح السنتان والأكثر فالكاف باعتبار ذلك واعتبار الصنف السنة أعم من أن ينضم اليها زيادة أم لاعلى أنه بمكن أن يكون ذكر الصنف الغزوطي وجه التمثيل فالسفرول لقبرالغز وكافكا يشعر بأبلك ماعلل والشارح الغزو ادلالته على أن وجه اعتبار الغز واشتاله على السفر وأيضا فيمكن أن يكون ادخال الكاف باعتباركل وأحد تخصوصه وعلى هذا فلامخالفة أيضاوهل يكفى على هذا القول الغزو بلاسفر عمى قتال المشركين من غيرسفر فيه نظر قاله مم (قهله يظهر فيه الحلق المطبوع عليه الشخص)

ولا يسمى صحابيا بخلاف من مات بعد زدته مسلما كلبد الله ين أبي سرح . ويجاب بأنه كان يسمى قبل الردة ويكني ذلك في محسة التعريف إذ لايشترط فيه الاحتراز عن النافي المارض واللك لم يحترزوا في تمريف للؤمن عن الردة المارضة ليمض أفراده وميرزادمن متأخرى الحدثين كالمواق فالتمريف ومات مؤمنا للاحتراز عمن ذكر أراد تمريف من يسمى صابيا بمدانقراض المحابة لامطلقا والالزمه أن لا يسمى الشخص صحابيا حال حياته ولا يقول بذلك أحدوان كان ماأواده ليس من شأن التعريف ( ولو ادَّعي المُعاصرُ ) للنبي صلى الله عليسه وسلم ( العسدلُ الصحبة ) له ( قيل و فاقا للقاضي ) أبي بكر الباقلاني لأن عدالت تمنمه من الكذب في ذلك وقيل لايقبل لادمائه للفنعه رتبة هو فيها متهم كما لو قال أنا عــدل (والأكثرُ) من العلماء السلف والخلف ( على عدالة المتَّحَابة ) فلا يبحث عنها في رواية ولا شهاده لأنهم خبر الأمة أى فيرشده صلى الله عليمه وسلم الى ترك ماكان سيئا منه (قدلهال يختلف فيها للزاج) أى فر عا تتحرك القوة الشهوانية أو القوة النضية في بعض النصول فيظهر أثرها من خبر أوضده فعرشده الى ترك ذلك الفد (قهله بأنه يصدق على من مات مرتدا) أى فيكون التعريف غيرمانم (قه له ان خطل) يفتس الخاه السوسة والطاء المهملة الفتوحة أيضا وابن أبي سرح بالسين للهماة الفتوحة بعدها راء ساكنة م ساء مهماد وقوله يخلاف من مات بعد ودته مسلما كمبدالته بن أن سرح أى فانه يسمى صابيا لعود الصحية له بعد إسلامه وهذاعلى مذهب الشارح وأماعلى مذهبنا أى المالكية فلا سود له لان السحبة عزلة الأهمال من صلاة وصوم وغيرهما والردة عبطة لدلك ولا يخاطب الرقد اذا رجم الى الاسلام عا فاته من صلاة وصوم زمن ارتداده ولا عا ترتب في ذمته قبل ردته. نم ان ارتدقاً صداراك أي اسقاط ماترتب في ذمته من السلاة والصوم مثلا قبل ارتداده وجب عليه اداء ذلك اذا أسلم من ردته معلمة له بنقيض مقصوده (قولهاللاحترازعن ذكر) أي عن مات مرتدا (قوله بعدانقراض الصحابة) الأولى بعد القراشه أي من يسمى صحابيا لأن للنظور اليمه حاله هو بعد موته لابعمد موت الصحابة (قهلهوالالزمه) أي وان لم نقل انه أراد تعريف من يسمى صحابيا بعد الوت بأن قائا انه أراد تمريف الصحائي مطلقال مه الخ) (قولهوان كان ماأراد ملس مورشأن التمريف) أي لأن شأن التمر ف أن لا ينظر فيه الى الناف المارض الماهية وشأن النم يف أيضا أن يكون لجيم الافراد الالمضيا لكر الخامل على ذلك أن القصد من تمريف الصحافي الماهو تمييز من يسمى صحابيا عن غيره من الرواة لشت له خاصة الصحابي من كونه عدلا بتعديل الله لايبحث عن عدالته وذلك أنمسا يكون بعد المت إدمن ماتمر تدا ليس صحابيا إذ قد حبط عملهوا تنفت صحبته لكونه صار عدوا قدور سواه (قدأه ولو ادعى الماصر المدل الصحية في أي ادعاه النفسه وأمالو ادعاه الفير، في رواية أو شهادة فتحرى على كوذاك (قوله لان عدالته عنده من الكذب) أي لتضمنها التقوى ألى ننهى عن الماصى وعنم عادة منهافلا يرد أن المدالة لاتنافي مطلق الكنب لانه صغيرة (قوله كالوقال أناعدل) قد يفرق بينهما بان المدالة اذا لم تثبت فالأصل عدمها و بعد ثبوتها الأصل عسدم الكنب (قوله والأكثر على عدالة الصحابة) قال المازري في شرح البرهان لسنا نعني بقولنا السحابة عدول كل مزير آه صلى الدعلموسل يوما ماأوزاره لماما أو اجتمع به لفرض وانصرف وانما نعني به الدين لازموه وعزروه ونصروه اه قال العلاقي وهـ ذا قول غريب يخرج كشيرا من الشهور بن بالصحبة والرواية عن الحكم بالعدالة كوافل بن حجر ومالك بن الحويرث وعبان ابن أنى العاص وغيرهم ممن وفد عليه صلى المعليه وسلم

التي يختلف فيها المزاج واعترض على التعريف بأنه يصدق على من مات مرتدا كعبد الله بن خطل

( قول الشارح بعد انتراض السحابة ) أي المن انتراض السحابة ) أي حياته فلاإبراد (قولممن كونه عدل المنابع في المنابع في المنابع في المنابع المناب

قال من الدُّ عليه وسلم خير أحق قرني رواه الشيخان ومن طرأ له منهم قادح كمر قة أو زنا همل يتمتناه (وقيل) هم (كغيرهم) فيبحث هن العدالة فيهم في الرواية والشهادة الامن بكون ظاهر السالة أو مقطوعها كالشيخيين رضى الله عنها (وقيل ) هم عدول (الل) حين (قتل تجان) وضي المنالة أقد صده ويحث من عدائمهم من سين قتله لوقو لح الفتن ينتهم من سينند وغيم المسك من خوضها (وقيل) هم عدول (الا من قاتل طبك) رضى الشعدة خيف الفتروجهم على الامام الحق ورد باهم عيمبدرن في تعالم فه قلا يأمون وان أخطاؤ الم يؤجرون كاسياتى في المنائد (سسئة :الرسل قول غير السحابي) تابيها كان أو من بعده (قال) التبي (صل الله عليه وسلم) كذا سمقا الواسطة بيئه وعين النبي صنا اصطلاح الأصوليين وأما اصطلاح الحدثين فهو قول التابين قال المسنف فان كان القول من نام التابيين فنقطم

ولم يتم عنسده الا قليلا وانصرف وكذلك من لم يعرف الا برواية الحديث الواحد ولم يعرف مقدار اقامته من أعراب القبائل والقول بالتميم هو الذي صرح به الجمهور وهوالمتبر اه قاله سم (قول قال صلى الله عليه وسلم خر أمن قرنى ) قد يستشكل الاستدلال به لشموله غير الصحابة من أهل قرنه و يؤيد الشمول وارادته قوله في أفحسبر الآخر نخسير القرون قرثى ثم اللَّمين ياونهم ثم اللَّدين باوتهم وان أثبت الحكم بالحيرية العدالة بالمني للراد هنا أي بحيث لايبحث عنها في رواية ولا في شهادة فبالم اثباتها كذلك لنسر الصحابة من أهسل قرنه ولأهل القرنين الآخرين وليس كذلك فلا يثبتُ المأاوبُ اللهم الا أن يجاب بأن الحيرية تقتضى ذلك الا ماخرج لدليل وقددل الدليل على عدم تبوت أليرية بالمن الذكور لن عدا الصحابة وأنه لا بدمن البحث ولم يدل على ذاك بالنسبة الصحابة فأخُذُ فيهم بقضية هذا الدليل فليتأمل مم (قهله عمل بقتضاه) أى من الحد الطهر له فيكون كانه ليسمل ذلك الدنب ومنى العمل بمقتضامان يأتى الى الحاكم فيخبره بذلك ليقيم عليه الحد بعد أن يندم و يقلم و ينزم على عدم العود وأشار الشارح بذلك الى أن عد التهم لا تستال معسمتهم (قوله كالشيخين) مثال لقطو والمدالة (قوله لوقو والفتن بينهم) أي والفتن تلجى من يلتبس بها الى عدم الاستقامة (قوله وفيهم المسائعن خوضها فيهاشارة الىأ تعلم غتل بماذكر عدالة الجيم وعلى هذا فن علرخوضه أوجهل حاله بحث عن عدالته ومن علم عدم خوضه لم يحتج البحث عن عدالته و ينبغي أن يلحق بالمسك على هذا القولسن خاض فيهاوعلم أن خوضه على وجه سائف لم يغلرق فيه الحق كملي بن أفي طالب رضي الله عنه (قول) وردباتهم مجتهدون) لا يخفى أنه لم يسل كلهم حد الاجتهاد لان السحابة تنقسم الى عبتهدين وعوام وحينتذ فيمكن أن يقال من كأن مجتهدا أو قله مجتهدا فذاك والا فهو فاسق وقديشترط في الحسيم بفسقه أن لايكون جاهلا جهلا يعلر فيه مم (قوله قال الصنف) أي تفريعا على اصطلاح الهدتين (قوله فنقطم)أى من أفراده لان النقطم لا ينحصر في هذا بدليل ماسياكي من تعريفه بقوله ماسقط مُنهراو فأ كَثْر وقوله أوعن بعدهم فمضل أى فردمن أفرادالمضل كانقدم فالنقطع بدليل تمريفه له بانه ماسقط منهراو بإن فأكثر وقوله ماسقط منهراو بإن الخ أىعلى التوالى كقول البخاري مثلا حدثنا عبدالة بنمسامة عنسالم بنعبدالله بنجمر مسقطا الالت والزهرى أوعن بن عمر مسقطا فماولسالم وأمااذا لم يتوال الاسقاط فهومنقطع من موضعين كان يقول البخارى في الثال الذكور حدثنا عبد الله بن مسلمة عن الزهرى عن عبدالله بن حمر \* وحاصل ماأشار له الشارح ان أقل مراتب النقطع ماسقط منه راو . واحد وأقل مراتب المضل ماسقط منه راويان والاحدالا "كثرفيهما وأن النقطع أعم مطلقامن المضل لانفراده في صورة سقوط راو واحمد دون المضل وانفراده أيضا في صورة سقوط راو يين لاعلى

التابعي) أي قوله قالدلي اللهعليه وسلم مسقطا من مده صحابيا فقط أو مع تاسى أو أكثر فأنه قد يروى التاسي عن تاسي واحبد أو أكثر عن محابى فقولهم الرسل ماسقط منه الصحافي أي وحساء أو معه تابعي أو أكثر كا نه عليه ان حبرافي شرح تخبته ( قول الشارح فأن كان القول من تأبع التابعين الخ) قد يكون الساقط حينثذ تابعيا وصحابيا فقط وقسد يكون أكثر بان بروی عن تابسی عن نابمىعن صحابىعن مثله وهكذا وحيئك الدار القرق بين الرسل والمنقطم ملى القائل فالأول تاسى والثانى تابم التاسي ومعاوم أن القائل هنا أساط جميعمن يبنهو بين الني صلى الله عليه وسلم فالانقطاع في عمل واحد وهذاوانخالف قولابن حجر فی نخبته ان کان الساقط اثنين غيرمتو اليمن أوأكثر كذلك فهو للنقطع

أو مقطوعها من غير

الصحابة كدلك وهو

كذلك كافي منهاج الفقه

( قول الشارح فهو قول

أو هن بعد م فعضل أى بفتح الشاد و همو ما مقط مته داويان فأكثر والفطلم اسقط منه داوقا كثر والمقطلم اسقط منه داوقا كثر والمحافظ المراسطة وعرفه الدواق بما مقط منه واحد غير الصحابي ليفرد عن المعذل والرسل (واحتج به أبر حنيفة ومالت ) وأحد في أشهر الروايتين عنه (والآكثر) شطاقاً ) قالوا لان المدل لا يسقط الواسطة ينه وموين النبي الادوم و مسار عدره المحافظ الواسطة كسيد بن السيد والشمي بتخلاف مرام بحرام من من منهم تقديقان من نس بعدل عدل بنا منافظ والمرام المنافظ والمحافظ والمحا

التوالى السمى بالمنقطع في موضعين فكل معضل منقطع ولا عكس وهمذا على تعريف الشارح الذي نقله عن المسنف وأما على تعر يف العراقي فالمنقطع مباين المعضل لتعريفه له بأنه ماسقط منه راو واحمد فقوله براو واحد بخرج العضل فانهماسقط منه اثنان فأكثر وقوله غمر الصحابى لاخراج الرسل لانه ماسقط منه الصحابي فالرسل الحديثي مباين لامنقطع كاعامت وأما الرسل الاصولى فهو مرادف للمنقطع بالمني الذي عرفه بهالشارح لايماعرفه به العراقي فأن مدار الراس على اسقاط الواسطة كما يفيده قول التن مع الشارح: الرسل قول غير الصحافي" تابعيا كان أومن بعده قال صلى الله عليه وسلم مسقطا الواسطة وفي شرح مسلم مانسه وأما النَّقطع فهو مالم يتصلُّ اسسناده على أي وحه كان انقطاعه فإن كان الساقط رجلين فأكثر سمى أيضا معسلا بفتح الشاد للمجمة وأما للرسل فهوعند الفقهاء وأصحاب الاصول والحطيب والحافظ أفىبكر البغدادي وجماعة من الحدثين ماانقطم اسناده على أيوجه كان انقطاعه فهو أعندهم بمعنى النقطم اه وفي التقريب الصحيح الدي ذهب اليه الفقهاء والخطيب وابن عبدالبر وغيرهم من الحدثين ان النقطع مالم يتصل استاده طيأي وجه كان انقطاعه قال السيوطي في شرحه سواءكان الساقط منه الصحابي أوغيره فهو والمرسلواحد اه قاله سم (قولِهوالآمدي مطلقا) قالالكال اللائق بالأدبان يُقال واحتجبه أبوحنيفة ومالك مطلقا واختار والآمدى لاأن يذكره مع الامامين فيسلك واحدكالا يحفى اه (قوله والا كان ذلك تلبسا) أي وكون ذلك الاسقاط تلبيسا منتف فيال ما تتفاء كونه غيرعدل ويثبت كونه عدلا وهوالطاوب (قه له ابن السب) هو بفتح الياء الثناة من تحت على ماهوالشهور على السنة الحدثين (قوله وأجيب عنع ذلك) أي منع أن المدل لايسقط الامن بجزم بعدالته (قوله والصحيح رده) أي رد الاحتجاجية ماليوجد معة عاضدكاسيّاتي قريبا (قوله قال مسلم وأهل اللم) أي ومنهم أهل المرفأهل العلم عطف على الشافعي قال الكال لم يقل مسلم ذلك الآفي أثناء سؤال أورده في مقدمة صحيحه على لسان الخصم غيرانه لما رد ما عداه من كلام الحصم وسكت عنه كان ذلك ظاهرا فيانه ارتضاه اه ولاحاجة لدعوى انهار تضاءاذاالصنف لم يحك عنه اختياره بل مجرد حكايته الأأن يريدأ نه أرتضي محة تقل ذلك قاله مم \* فلت كلام الصنف صريح أوكالصريح في أن مساماقا ال بذلك وعتارله كاهوواضح فماقاله الكال هوالحق وكلام مم لا اتجاه له فالقام فتأمل (قولهوان كان عابيا لاحتال أن يكون عن طر أله قاد- الخ)

وبدهم فقوأه وهو ماسقط منادر اوران فا كثراء اقل أن سقط منه و او بان لان قائله في السرجية الثالثة فالحضل عوالدى لا يمكن أن بكون الساقط منه أقل من الذين بسبد درجة قائله والنقطعهو الاعالا يمكن نعسد درجسة قائلهان لايسقط منسه راو ثم ان للراد بالراوى والراويين ماعسدا المحاني لان اسقاطه فقط ممتاز بهمن الرسل فهو الاءي لاعكن بحسب درجة قائله أن لايسقط منسه أأصحابي وقدعرفت انالتامي قد يكون بينهو بين الصحابي شيوخ متعددةهمذا هو اللائق بالشارح ومافى المشى لايناسب تخصيص المرسل بقول التابعي ولا النقطع بقول تابعالتابمين ولاالعضل بقول من بعدهم وبهذا عرفت أنه لاوجه لتقييد المضل بكون الساقط منسه على التوالي دون النقطع وانكان هو للذكور في المطلح اذ كلام الصنف اصطلاح آخر (قول الشارح لينفره عن العنل الخ) أي حيث لم بقصر كلا على قائل معين كافرادالصنف تدير (قول

( ۲۲ – سم الحوامع – في ) الشارح لانالمدل على بهذا بنين الغرق بين الرسل حيث احتجوا به وردوا الحجول فها اذاقال عزير جل لانه حيث ذكره يجولا به تمد فيه على السامع تخلاف سااذا أسقطه

(قوله هذا يخالف مامرمن انهم عدول) يوان قات هذا مبنى على ماتقدم منعدم الفرق بين العدالة التيهي ملازمة التقوى وللروءة وبين عسم الجارح وقد عرفتأن الجارح أعممن انتفاء المدالة كمدم الضبط لنسيان أوغفلة فلتلالان الجهول في كلام الشارح هو العدالة لا عدم الجارح ع شيء آخر وهوان معني كون الصحابة عدولا ان لم يعرف له جارح لابحثاج للتمديل وهذا لاينافي ان منوقعله الجارح غيرعدل فيحتمل ان الساقط عسلم وقوع الجار حهادليسوأ معصومين يدل علىماقلنا قولالشارح فبامرتفريعا على عدالتهم فلأبيحث عنها الخ تمقوله ومن طراله منهم قادح الح فتدر (قول الشارح يرويان عن أبي هر برة) أيعادتهما ذلك

وقداً مرفئ الليم سبن و (قول الشارح بأريشتمل على صف) كمام ثبوت على صف) كمام ثبوت وحده الارستدلال قاله وحده الارستدلال قاله السعد (قول الشارح ولا ياكم من ذلك صف المحموع) رد مالقيل على المعامرة المنابع المالية على المالية المالية على المالية المالي

كاقسا في

يرويان من أبي هريرة ( قبل ) مرسله لانتماء الهذور (وهو) حينند ( سيند ) حكماً لان اسقاط المدارك ذكره ( وان تمنك مُرسَلَ كبار التنامه الهذور (وهو) حينند ( سيند ) حكماً لان اسقاط المطاردى (ضيفت يرجع ) أى سال القرجيج ( كفولر سحابي أوضيله أو) قول ( الا كثر ) من المالماء ليس فيم سحابي ( أواسال ) بان يرسله المنام يون بيشتمل على ضيف ( أوارسال ) بان يرسله كم يروى عن غير شيوخ الاول ( أوقياسي ) معني ( أواتشاري الهمن غير شيوخ الاولى ( أوقياسي ) معني ( أواتشاري الهمن غير شيوخ الاولى ( أوقياسي ) معني ( أواتشاري الهمن غير شيوخ الاملى الملى الملى والمنام اليه للماشعله ( حجة في وفاقا الشافي ) اهل وضيف المنام العالم الملى الملى والمنام المله المنام الملى المنام الملى الملى الملى المنام الملى الملى الملى الملى الملى المناس المالى الملى المنام الميلى الملى المنام المنام الملى المنام المنا

قال الشهاب همذا يخالف ماس من أنهم عدول لايبحث عن حالهم اه وقد يجاب بأن همذا التوجيه مفرع هي القول بأنهم كغيرهم ببحث عنعدالتهم مم (قوله برويان عن أبي هربرة) عال الشهاب رحمه الله تعالى لوقال لايرويان الاعن أنى هريرة كان أولى اه ليناسب قوله فانكان الرسال لايروي الامن عدل وفي جواب سم نظر فراجعه (قهله لانتفاء الحذور) هو الجهل بعدالة الساقط وقديمًال هوغير منتف اذاحمًال طرق الفادح قائم فليتأمل (قهله وان عضد) هو كنصر وزناومعنى (قهأله مرسل كبارالتابمين) المراد بكبآرالتابمين من أكثر رواياتهم عن الصحابة والراد بسفائر التابعين من أكثر واياتهم عن التابعين (قوله النهدى) بفتح النون والعطاردي بضم العين (قولهضعيف) فاغل،عند وقوله برجح نستاه وقوله كـقول صحابي آلح أمثلة للضعيف (قوله بأن يشتمل أي الاسناد الذكور على ضعف واعا قيد بذلك ليكون مثالًا الضعيف ويتأتى كونه عاضداو يتأتى الحلاف الآتي فها هو الحجة والحكم لانكلا من العاضد والمصند ضعيف ولولم يشتمل الاسناد الذكور طىالضعف لسكان مستقلا بالحجية في نفسه ولمينات شيء مماذكر (قوله أوفياس معى قيده بذلك ليصح كونه مثالا فلضعيف اذالفياس الاصولي حجة مستقلة وهو كاسياتي الحاق معاوم معاوم لساواتها، في علة حكمه وأما قياس المني ففير منظور فيه لعلة الحكم بل لعدم الفرق بين القيس والمقيس عليه وعرفه بضهم بأنه الحاق معاوم عماوم في حكمه عجامم عسلم الفرق بينهما مثاله مالو ورد يحرم الر بافي البر ولم ينص الشارع على العلة فقيس عليه الارز بجامع عدم الفرق بينهما وقال بسنهم فياس المني هو الحسكم المستفاد من القواعد والضوابط ( قوله أوانتشار له) أي ولم يصل الى حد الاجماع والا فهو حجة فانفسه وكذا يقال فيقوله أوعمل أهسل المصر (قه إللسف كل منهما على انفراده)أى عند من قال بضعفهما والافقد احتج بضهم بالمرسل و بضهم بقول المحافى وبضهم بالقياس للمنوي وبضهم بعمل أهل المصر كالاجماع السكوتي قاله شيخ الاسلام (قَوْلُهُ أَمَا مُرَسُلُ صَفَارِ التَّاسِينُ) عَمْرَ قُولُ السَّنف مُرسل كَبَارِ التَّاسِينُ وقد تقدم الرَّاد بسفار النابين (قوله ولادليل في الباب سواه) قد يقال لاحاجة اليه لانه معاوم من ذكر التجرد الأان يحمل على التأكيد وقديجاب بمنع ذلك فان ذلك المايتم اذا أريد لادليل سواه موافق لهوذاك ممنوع بلااراد ولادليل سواه أعممن أن يوافقه أو يخالفه و يعارضه وذكر التجرد لا يغيد ذلك لانه اعا يفيدا نتفاه العاشدله وهوأعم من انتفاء للعارض فهواحترازهما لودل دنيل ممتعر على خلاف مادل هوعليه فيعمل بهويقاسم عليه ولايجب الانكفاف حينتذ وفيقول الشارح فيالباب دون أن يقول يوافقه أو يضده

ومدلوله المتيميزي، (فلأطهر الانكفات) عن ذلك النبي، (لاحلّة) احتياطا وقبــل لايجب الانكفاف/له ليس بمجة حيثته (مسئلة : الا كثر) من العاد مسهالاتشالاريمة (فكل جَوَازِ نقل الحديث بالمسبق الداء ف.) يمدلولات الانفاظ أوموافع/الحكام بأن بإنى بلف للا بدائخ مساوله في المرادسه وفهــه لأن المقسود المبي والفظ آلة له أماغيرالدار فلايجو زله تغيير الفنظ قطعا وســوا، في الجواز فسي الراوى الفنظ أملا (وفال الماورين) يجوز (ان فسي الفظ) فان لم ينسه فلا

اشارة الىذاك، وقال الشهاب اعلم المقدم في مروى الستور وهو الجيول باطنا قول المارا لحرمين فيه بالوقف و وجوب الانكفاف اذار وى التحريم الى الطهور واعتراض الصنف بأن اليقين الارفع الشك فينغير أن يحرى اعتراض المنف في مسئلتناه في مالأولى وقد ستنبر بأن الفرض هذا أن لادليا في الياب سواه فافترقا وبرديأن الكلام السابق أعرمن ذلك اه قال سم جريان اعتراض المستف هناله وجهقوى والاعتذار الذكر رلا يخز مافيه اه (قمل ومدلوله النم) أخده من قوله فالأظهر الانكفاف (قوله فالأظير الانكفاف) أيوج بالانكفاف كأشار الالك الشارج مقوله في القاط وقبل لاعب الانكفاف \* فأن قبل لوكان مدلوله وجوب شيء قبل بجب الانبان به لأنه كاعتاط للحرمة بالانكفاف بعتاط الوجوب بالاتبان ولأن وجوب الشيء يقتضي النعمن تركه فسار مدلوله النعرفي ألجلة م قلت هو محتمل لكن التبادر الى الفهم من قوة المبارة خلافه ويفرق بين النع الصريم والنع الضمف بأن الأول أقوى بد فان قبل لوكان مداوله النع في وجه التمريه فيل يندب الانكفاف بوقات هوغير بعيد سم (قوله الأكثر على جواز نقل الحديث بالمعن) شمل كلامه الأحاديث القدسية والظاهر أن الشمول محيح اذ لامانعثمان من الأدلة السمعية فل جو از نقل الحديث بالمق ماروى العابر اني وغيره من حديث عبدالله ابن سلمان الاين قال قلت بارسول الله الى أسمع منك الحديث الأستطيع ان أرويه كاأسمعه منك يزيد حرفا أو ينقص حرفا فقال اذا لم محاوا حراما ولم تحرموا حلالاوامبتم المنى فلا بأس فذكر ذلك للحسن فقال لولاهذا ماحدثنا به لإيقال هذا الحديث لايدل طى الجوازمم القدرة لأنعوقع جوابا لسائل عاجز بدليل قوله الأستطيع الح \* لانا تقول تعمم الحطاب بقوله اذالم تحاوا الح معران السائل واحمد وعدم التقييد بالحالة المدؤ ولعنيافي الجواب واطلاق قوله فلاباس قرينة قوية على الجواز مطلفا مم وقلت قد يقال التمم الذكور للإشارة الى أن الحكم الذكورعام في السائل وغيره عن هوعلى صفته لامطلقا ور بما يشير الى هذا الحطاب بقوله اذالم تعلوا الم فان المخاطب، السائل ومن على منواله وله كان الراد عمه والحكي للعاحز وغده لكان الحواب على غرهذا المنوال كاثن يقال مثلا من اربحر وحلالا واربحلل حراما وأصاب المنى فلا بأس وأماعدم التقييد بالحالة المسئول عنها فقد يقال الاكتفاء بذكر هافى السؤال وأماقوله واطلاق قوله فلا بأس فلانسط الهمطلق في العاجز وغيره لماعامت فتأمله (قهأله بمداولات الألفاظ) للراد مدلول اللفظ الوارد واللفظ الأقيم بدله لاجميع الالفاظ أوغالب الالفاظ اذ لاداعي لدلك واعا الدار على معرفة البدل منه والبدل لانه على الحاجة (قوله ومواقع الكلام) أى الاحوال والاغراض الداعية الى ابراد الكلام على وفقها ومقتضاها كالانكار القنضي لابراد الكلامية كدا وحو ما والتردد القنفي لا براده مؤ كدا استحسانا وخاوالنهن المقتضي لا براده خاليا من التأكيد الىغرذاكمن الاحوال المقتضية لايرادال كالممشتملا على الحصوصيات والاعتبارات المناسبة الحال كانقرر في علم الماني (قوله أن يأتي بلفظ الح) صو يرالنقل بالمني (قوله لان القصودانح) علة لحواز النقل

(قوله 4 وجه قوى) قد يخرق يون كباراتناسين الكاتمان في صاسيلهم و يين الجهول باطنا قان الظاهر أن يوايتهم هن الخيول المدالة خصوصا المدالة خصوصا المدالة خصوصا المدالة خصوصا المدالة خصوصا المدان ا

الفصاحة

(قول المستف ان كان موجبه عاما) لعل وجهه انه ليس محلاجتهاد فلايضر فيهالتفسر نخلاف ألعمل فان من دلائله مواضع للاجتهاد باناشتملتعلى عامأو مجل أوظاهر أومقابلها فلاتفيير والا فلا مانع من التغيير وحينتذفهذاالقول بعضالروى عوابن عمر فوا به جوا به (قوله الحراج بالضمان ) أى في مقابلة الضبان والحراج الفوائد الحاصلةمن الدابة المستأجرة مثلا فانها لمالكها كا أن ضهان الدابة عليه ان تلفث كذافسره بمضهرفحاصل المني من عليه الضانله الفوالدفيو عنىمايقال: الغنم بالقرم (قوله لم يبق فرق) الفرق ان التركيب باق هذا دون ماس (قوله قيدر أيد) فيه نظر لانهمع تفييير التركيب لايكون بالرادق فقط بل بهو شره فهو مأخــوذ من المّن اذ الابدال التركيب ليسمن الابدال بالرادف

ندوات النصاحة فى كلام النبي سلى الله عليه وسلم (وقيل ) يجوز (أن كان موجبه) أنى الحديث ( علما) أى الحديث ( علما) أى اعتمادا فان كان موجبه هملافلايجوز في بعض كحديث أي داو دوغير، « مفتاح السلاة الطهور و بخريم بن الدواب كلهن فاستى يقتلن فى الحل والحمر الدواب كلهن فاستى يقتلن فى الحل والحمر الدواب والحداء والمقرب والفارة والكلب الشهور ويجوز فى بعض (وقيل ) يجوز ( يفقط مراوف بأن يؤتى بلفنظ بعل مراوف مع بقاء التركيب وموقع الكرم على حالة بقلات ماذا لمؤتر بالفور كويجوز لا يحوز فى بعض (وقيل ) يجوز فى روف بالقصود ( ويتنمه أ) أي النقل معالمقاد (ابن سيرين و تعلي والزوق عن من الحديث ورساله معمر) أي النقل معالمقاد (ابن سيرين و تعليه والزوق عدمه فان العلم ؟ كثيرا ما يختلفون فى معنى الحديث المراوف على المناطف المراوف المناطف المؤادات والتشيد والتكير والنسليم

(قول نفوات الفصاحة في كلام النبي ﷺ ) أى لفوات القدر الواقع منها في البدل المتروك (قوله وقبل ان كانموجيه عاما) وجهه شيخ الاسلامانه وسيلة المروفيتسامحوفيه وفيه نظر اذمن المل مالايكون وسيلة لفيره بل مقصدا في نفسه كالعلم بذاته تعالى وصفاته فانه مقصود الداته فليتأمل أشارله سم (قهإله فلايجو زفي بعض) وهوكايشيراليه التمثيل مااشتمل طيحد من البلاغة تقصرعنه الروابة بالمعنى فان افادة حصرالفتاح في الطهور والتحريم في التكبير والتحليل في التسلم وحصر الدواب في الجس وانحسات بنيرالألفاظ للذكورة لكن تفوتالسرجة القصوى من البلاغة في تأدية الحصيرالذكور ومن هذا كان على النزاع ماليس من جوامع كلمه علي نحو والاضرر والاضرار الحراج بالضان البيئة على المدعى واليمين على من أنكر ، كل أمرابس عليه أمرنا فهو رد ، ان مما أدرك الناس من كلام النبو"ة الأولى اذا لم تستح فاصنع ماشت ، الى غسير ذلك عمم الايحصى وقوله في الحديث خس من الدواسالخ خسمبتدأ وسوغ الابتداء به وصفه بقوله من الدواب وقوله كلهن مبتدأ خبره قوله فاسق والجلة خرالبتدا الأول وهوخس وقوله يقتلن الخ استثناف بياني لوقوعه حواب وال اقتضته الجلة الأولى كأنه قبل أما حكمهن فأجاب بقوله يقتلن الخ لخر وجهن عن الحد في الأدى وهو الداد بنسقهن لان الفسق لفة الحروج يقال فسقت الرطبة اذا خرجت من قشرها (قوله بلفظ مرادف) انظ ها أراديه خصوص المرادف أوما يشمل المساوى استظهر مم الثاني \* قلت الظاهر الأول مل المتمن والالميبق فرق بين هذا القول والقول الاول فان القول الاول بجوز الاتيان بالمرادف والمساوى أنضا فالدجه أن القول الاول يجوز الاتيان بالمرادف والمساوى وهذا يجوز الاتيان بالمرادف فقط والترادف هو الاتحاد في المفهسوم والماصدق والتساوي الاتحاد في الماصدق فقط (قهل مع بقاء التركيب) قيد زائد من الشارح لان الابدال بالرادف يكون مع بقاء التركيب على حاله ومع عديم عاله وقوله معرهاء التركيب أى بحاله من كون الجلة اسمية أوفعلية ماضوية أومضارعية مؤكدة أوغيرمؤ كدة لاختسلاف الماني باختسلاف ذلك كله (قوله والرازي) أي أبو بكرالرازي لاالامام الرازى (قول كثيرا ما يختلفون)أى يختلفون اختلافا كثيرا أوحينا كثيرا فكثيرا اماصفة لسلو عَدُونَ أُونَائِ عَنِ الظرف ومالتأ كيدالكثرة (قوله لافا يختلف فيه) أي كقوله عَلَيْتُه لاصلاة الا فاتحة الكتاب فانه اختلف في معناه فمن قائل ان المني لاصلاة صحيحة ومن قائل ان المني لأصلاة كاملة

لاعتبع به لاحبال أن يحكون بينه وبينه صحابي آخر وقالما بيعث من مدالة السحابة أو نابسي (وكذا) بقوله (من) أى من النبي (ط الأصح) لظهوره في السبح منه أيضا بوان كاندون الأول وقول لا لاظهوره في الورة في صدور أمر وقول لا لاظهوره في الورة في صدور أمر ونهي منه وقيل لالعبواز أن بطلقهما الراوى على ماليس بأمر ولا نهي تسمحا (أوا مرنا) ونهينا أو فيهنا أو وجر (أو حرّاً و كذا رحَّس) بيناء الجمع المنفول (في الأظهر ) الظهور أن قاعلها النبي من الورق وقيل لا لاحبال النبي وقيل لا لاحبال أن يكون الأمر والناهي بعض الولاة والايجاب والتحريم والدخيص استباطا من قائله (والا كثار أيسات النبي وقيل لا لعبواز الراحة على المنهاط المبواز الولاية ولا يتام النبي وقيل لا لعبواز الراحة كن الغلم وقول لا لعبواز الراحة كن الغلم ومعهم التحريم والرحيص استهاطا المبواز أن يكون الأمر والتحريم والرحيم وقيل لا لعبواز الراحة كن الغلم أو مهده يمينا للهود وفي تقوير الالبي وقيل لا لاجواز أن الناس أن مهده يمينا للمبواز أن لايم به ( أوكان الناس المناس الناس المناس المناس الناس المناس ال

(مسئلة : الصحيح يحتَبُّ بقول الصحافي قال) الني ( عَلَّيْهُ ) لأنه ظاهر في ساعه منه وقيل

يندون مَكاو الايقدون والتي والتانيفي المنافق المنافق الله على التي وقول الاعظاهر في ساعه منه المستقا المورق المستقا المنافق المستقا المنافق المستقا المستقال المستقا المستقا المستقا المستقا المستقا المستقال المستقال المستقا المستقال ا

لاتفاءالين الذي نظر اليه المقابل اه فيه ان الكلام في صورة احتال النسير أن يكونانيره بما لله الله على المكافرة الله الكلام أنه الانهام الكلام أنه المكافرة الذي الكلام أنه المام أنه المكافرة ال

للفاعل وقول مم أولان هذه الصيغ معالبناء للفاعل يحتج بهاقطعا اذاكان فأعلها ضمير الني عليه

ولذا عطفها بأودون الغذا ( قولم فكان الناس يفعاون ) أى عتج بقوله فكان الناس يفعاون وإشالم قيند هذه الصيفة بقوله فى عهده الحج لتلا يشكرر مع قوله أو كان الناس يفعاون فى مهده مع أن غرضه بيان حج هذه الصيفة مع القيد وبدونه فهى مع القيد نفيد الرفع حكما و بدونه نفيد الاجماع كما أشار الى ذلك الشارح وإنما لم يشكم بافادتها الاجماع مع القيد لانه لاينعقد اجماع فى حياته تأخر قوله كانوا لايقطعون الحج عن قوله كان الناس يفعماون كذا أن المدى فى كان الناس أغير المناس كذا أن المدى فى كان الناس أغير

منه في كانه ا لأن الاسم الظاهر منفى عـلى عمومه مخـلاف الضمير فقد قيل أنه لا عموم له ومثل

أي ڪالمرسل الذي هو المر المحانى اذ الصحابي لامهل له بناء عسلي تعريف الصنف الرسل يما سبق الا ان يجرى على قول غيره المرسل ماسقط منه المحاني فأنه صادق عا أذا كان الرسل صابيا (قوله لكن كان يفني الح) حيثذ يحسل الابدال للإدعام ( قسول الشارح على ماسبق ) أي من انه اداظير في اله اسطة نقه ل يبحث عن عدالته ان كان تابعيا أوصحابيا على القيل (قبوله لان ذلك هو الروامة /ذلك هو موضوع الخلاف كافي المتصر

(قوله كرسل غير المحالى)

. قالته عائمة لظهور ذلك في جميع الناس الذي هواجاع وقبل لالجواز ارادة ناس نخصوصين وعطف الصور بالفاء للاخارة الىأن كل صورة دون ماقبلها في الرتبة ومن ذلك يستفاد حكاية الخلاس الدي في الأولى في غيرها و تدتندمانه

﴿ خَاعَةُ مُسَلِّدُ عَبِرُ الصحابِي) في الرواية (قراءة الشيخ )عليه (املاء وتحديثا ) من غير املاء ﴿ خَاعَةُ مُسَلِّدُ عَلِي الصحابِي) في الرواية (قراءة الشيخ (فالناولَه مي الإجازَة) كان بدنع الفقية أصدل عاصه أوفر عامقابلا به ويقول له أجزت الثووايته عنى (فالاجازة) من غير مناولة (خَاسَ في خَاصِّ )عواجزت الثانواية البخاري (فاص في عام )عواجزت الثانواية جميع مسموعاتي (فعاص في عاص) عواجزت لن عاصر لى رواية المسلل رواية المسلل والمائة في عاص في واجزت لن عاصر لى رواية المسلل والمائة في عاص في المسلل والمائة في المسلل المسلل والمائة في المسلل والمائة في المسلل والمائة والمسلل والمسلل والمائة والمسلل والمسل

جميع مروياتي (فلِمُللانِومَن يوجدمن نسلِه) تبعاله(عالمناولة )من غيراجازة هذا يقال في تأخر قوله كنا نفعل في عهده عن قوله كان الناس يفعاون في عهده سم (قهله قالته عائشة) ضمير قالته يعود لقوله كانوا لايقطبون في الشيء النافه (قهأله وعطف الصور) أي الأربع الله كورة بعد الأولى (قهله دون ماقبلها) أي في الاحتجاج بها (قهلُه ومن ذلك ) أي من العطف بالفاء الفيد للأ دونية المذكورة (قهله الذي فالأولى) أي وهي قوله من السنة وقوله في غيرها أي من الصور التي بعدها وهي الأربع آلق بعد الأولى واستفادة الحلاف فها أولوي لانه اذا أختلف في الاعلى فالأدنى من باب أولى (قوله خايمة) ختم الله لنا بالحسني و يسرلنا الفوز بالنخر الأسني أي خاتمة في تحمل الروآية من الشيخ وهو مابداً به الصنف وهو أربع عشرة صورة عطف الصنف أولاها بالواو والباق بالفاء وفي أدائها للتلميذ وسيأتى في قوله وألفاظ الرواية من صناعمة المحدثين (قهأله املاء وتحديثًا)كل منهما يكون من حفظ الشيخ أو من كتابـله وقوله مستند غيرالصحاني ي معتمده والتقبيد شريالصحابي نظرا الى أن الغالب في الصحابي الساع منه صلى الله عليه وسلم والا فقد يروى الصحابي عن مثله أو عن التاسي فيكون مستنده كغيره حينك ( قوله فقراءته عليه) أي الشيخ سواء كانت قراءته عليه من كتاب أو حفظ وسواء حفظ الشيخ ماقري عليه أملا اذا أمسك أصله هوأو ثقة غروقال العراق وهكذا اذا كان ثقة من السامعان يحفظ ماقرى وهو مستمع غير غافل فذلك كاف أيضا قالولم يذكر ابنالصلاح هذه المسئلة والحكم فيها متجه ولا فرق بين امساك الثقة لأصل الشيخ و بين حفظ الثقة لما يقرأ وقد رأيت غير واحدس أهل الحديث وغرهم اكتنى بذلك اه وشرط الامام أحمد في القارئ أن يكون عن يعرف ويفهم وامام الحرمين في الشيخ أن يكون بحيث لو وقع من القارىء تحريف أو تصحيف رده والا فلا يصح التحمل بها سم (قولُه فساعه قراءةغيره على الشمخ) أي من كتاب أوحفظ حفظ الشيخ أم لابشرطه السابق سم (قولة كأن مدفعراه الشخراصل ساعة الى مثلة أن مدفع الطالب الى الشيخ سماء الشيخ أصلاأو مقابلا به فيتناوله الشيخ وهوعارف متيقظ ثم يرده الى الطالب يقول لههو حديثي فأروه عنى أو أجزت اكروابته عنى مير (قوله لحاص في خاص) أي لحاصمن الرواة عن الشيخ في مروى خاص وكذا القول فها بعده فمدخول الفاء في الجميع واقع على الراوي ومدخول في على المروّى كما بين ذلك الشارح ( قولُه نحو أجرت لك) أي أولكم أو لفلان فان الكل خاص (قهاله فخاص في عام) أي فالآجاز قار اوخاص فى مروى عام وقوله نحو أجزت لك رواية جميع مسموعاتى مثله أجزت لكم أو لفسلان كا مر حَديثي ولا يقول له أرَّ ء عني ولا أجزت لك روايته ولا نحو ذلك وجواز الرواية بالمناولة من غـبـر (فالإعلام )كان يقول هذا الكتاب من مسموعاني على فلان ( فالوسة ) كان يوص بكتاب الى غيره عند سفره أوموته (فالوجاة ) كان يجد كتابا أو حديثا بخط شيخ معروف (و منتم ) براهم ( الحموية وأبو الشيخ ) الاصفهانى ( والقاضى الحسين والماؤردى الاجازة ) باقسام السابقة ( و ) منع ( قوم " المائة منها) دون الخاصة ( و ) منع ( التنافس أو الطبقي ) احازة ( من يُوجَدُ من نسل زير وهو الصحيح والاجهام على منع ) اجازة ( من يوجَد مطلقاً ) أى من غير التنفيد في المنافسة و المنافسة و والنافسة و من ذلك محكاية الخلاف في الاجازة يستفاد حكاية خلاف فيا بعدها وهو الصحيح ( وألفاظ ألواية ) أى الألفاظ الى ين في المناف في الاجازة يستفاد حكاية خلاف فيا بعدها وهو الصحيح ( وألفاظ ألواية ) أى الألفاظ الى ين في المنافسة المنافسة و المنافسة المندين المنافسة ومناولة ، أخبرنى اجازة ومناولة ، أخبرنى اجازة ومناولة ، أخبرنى

اجازة بالغ النووي في رده فقال لاتجوز الرواية سها على الصحم الذي قاله المقهاء وأصحاب الأصول وعابوا الحدثين المحوز بن لها قال السيوطي وعندي أن يقال أن كانت المناولة حوايا لـ وال كأن قال له ناولني هـــذا الــكتاب لأرو به عنك فناوله ولم يصرح بالاذن أي ولا أخبر بأنه ساعة كما هو ظاهر صمت وجازله أن يرويه عنه كما تقسدم في الاجازة بالخط بل هسمندا أبلغ وكذا ان قال له حدثني بما سمعت من فلان فقال هـ أ.ا مهاعي من فلان فتصح أيضا وما عدا ذلك فلا فان ناوله السكتاب ولم يخبره بأنه سهاعه لم تجز الرواية بهما إالانفاق قاله الزركشي اه ذكره سم (قهله فالاعلام) كان يقول هـــذا الكتاب من مـم عالى على فلان أى مقتصرا على دلك من غير أن يأذن له في روايته عنه وجواز الرواية بالاعلام مو ماقاله كثير من أهل الحديث والفقه والأصول والذي نقله النووي كابن الصلاح عن غير واحد من الحدثين وقالا انه الصحيح أنه لاتجوز الرواية به راجع مم (قوله فالوجادة) أي بكسر الواو قال النووي في التقريب وهي مصدر لوحد مواد غير مسموع من العرب ٨١ قال ابن زكريا النهرواني فرع للؤلفون قولهم وجادة فما أخذ من المسلم من صحيفة من غير سهاع ولا اجازة ولا مناولة من تفريق العرب بين مصادر وجد التمبيز من الماني الختلمة قال ابن الصلاح يعني وجد ضالته وجدانا ومطاوبه وجودا وفي الغضب موحدة وفي الدي وجدا وفي الحب وجداً سم (قهل كأن يجدكتانا أو حديثا بخط شيخ معروف) أى وله أن يقول وحسدت أو قرأت بخط فلان أو في كتابه مخطه حديث فلان قال النووي وأما العمل بالوحادة فنقل عن معطم الحدثين والفقهاء للالكيين وغيرهم أنه لايجوز وعن الشافعي وظار أصابه حوازه وقطع بعض المققين الشافعيين بوجوب العمل بها عند حصول الثقة بهوهذا هو الصحيح الذي لايتجه في هسفا الزمان غيره أه راجم مم (قوله بأقسامها السابقية) أى السنة ماعــدا القسم الأول (قولِه ومنع قوم العامة منها) وهي ثلاث صور لانها اما عامة في الراوي فقط أو في الروي فقط أو فيهما ﴿ قَوْلُهِ مِن يُوحِمْدُ مِنْ نَسَلُ زَيْدٌ ﴾ أي ولو نبعا فيا يظهر قاله الشهاب قال سم وكلام التقريب صريح فيا قاله (قولهومن ذلك) أي من العطف الماء الممدأن كل قسم دون ما يليه في الرتبة وهو متعلق مستفاد (قو لهمنها) خبر مقدم مستدوَّه أملى وماعطف علسه وقوله على ترتيب الخ حال من أملي وما بعده على رأى سيبويه أو من الصمر السترفي متعلق المحرور الواقع خبرا لان التقدير أملي وما عطف عليه كاثنة منها وأنمسا بين الشارح بعض ألعاظ الوواية وان كان الصنف أحالها على كتب الحديث لانه بذكر الحوالة الذكورة تشوقت النفس اليها ﴿ السَّمَابِ النَّالُ ) (قوله ولاينافيه الح) لان كون للجمع عليه غير شرعى لايناني أن الاجماع عليه من الأدلة اله العالمي شرعى وهووجوب تباع آرا دالمجتهدين (١٧٦) في ذلك الأمر \* والحاصل ان له اعتبار بن فهو من حيث المجمع عليه أولاو بالدات ليس دليلا شرعيا ومن المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد

﴿ الكتاب الثالثُ في الاجاع ﴾

من الأدلةالشرعية (وهو اتفاق عتهد الأمة بعد وفاق نبيها (محمصل الدعليه وسلم في عصر على أي المحمل الدعليه وسلم في أي أمر كان) وشرح المستف هذا الحد بانيا عليه معظم مسائل المحدود وناهيك بحسن ذلك فقال أشد التشوق فالولم بينها الشارح ليق في النفس الم التحسر على فوات ذكرها ذكرنا الله كلة الشهادة وختم لنا بالحلسي وزيادة تم الكتاب الثاني

﴿ الكتاب الثالث في الاجماع ﴾

الظرفية فيه من ظرفية الدال في اللبلول لأن السكتاب اسم للا لفاظ الهموصة كما تقرر ( قوله من الأدلة الشرعيــة) قال شيخ الاســالام متعلق بالنالث ولو جعله عقبه كان أولى و يجوز جُعــالله حالاً لازمة من الاجماع ولا ينافيــه كون المجمع عليــه يكون شرعياكحل النــكاح ولغو يا كــكون الفاء التعقيب وعقليا كحدوث العالم ودنيويا كتديير الجيوش اه وفيمه ان تعلقه بالثالث يوجب عبد الكتاب الثالث من الأدلة الشرعية وهو غير سميح بناء على أن مسمى الكتاب الألفاظ المنصوصة وهو ظاهر وكدًّا بناء على أنه للسائل فإن الدليلُّ الشرعي ليس هو السائل بل الاتفاق الخصوص الذي يقم موضوعا للسئلة وقوله ولا ينافيسه الزأى لأن عده من الأدلة الشرعيسة لاينافي عــده من غَبرها أيضا سم ( قولِه وهو انفاق ) قال في التــاو يم وغيره والمراد بالانفاق الاشتراك في الاعتقاد أو القول أو الفعل أو في الفعل المشترك بين الثلاثة أو اثنين منها أو بين القول منسلا والسكوت على ماسياتي في الاجماع السكوني سم ( قولِه مجتهد الأمة ) مفرد مضاف فيم و يسدق بالاننين فمنا فوق فليس بسيغة الجمسع لانه لايسدق بأقل من ثلاثة وقد تقرر ان الحميم فى العام كلية أى محكوم فيسسه على كل فرد وهو غير صميح هنا إذ لا يتصور تبوت الانفاق لـكلُّ فرد لاته لايكون الا التعدد الا أن يراد بالاتفاق موافقة كل منهم لفيره لكن قد يكون الحكم في العام على المنجوع فينبغي الحسل هنا على ذلك قاله سم وقوله الأمة أل فيسه للسكال أي أمة الاجابة و يصدق على كل أمة من الأمم السابقة لكل ني من الأنبياء عليهم السلاة والسلام لكن ذلك ليس مرادا وأعالر ادامة محد صلى الله عليه وسلم لدليل قوله بصد وفاة الح (قوله بعدوفاة نبيها) متعلق باتفاق لاعجتهد مم (قوله في عصر) قال في التاويم حالمن المجتهدين معنا مزمان قل أوكثر وفألدته الاحتراز عما يرد على ترك هذا القيد من لزوم عدم انعقاد اجماع الى آخر الزمان إذلا يتحقق انفاق جميع الجتهدين الا حيننذ ولا يخفى أن من تركه الما تركه لوضوحه اه قاله سم (قوله على أى أمركان) بتبادر منه أن الجار والمجرور يتعلق بالانفاق وأن كان تامة صفة للجرور وهومشكل لاقتضائه تقييد التفق عليه بكونه أمرا موجودا مع أنه لايتقيد بذلك كا هوظاهر فينبغي جمل الجار والمجرور خبرا لبكان مقدما قاله سم وشمل الأمر النفي والاثبات والأحكام الشرعبة والمقلمة واللغوية قاله سم أيضا وقد تقدم ذلك عن شيخ الاسمالم (قهله با نباعليه معظم مسائل الهدود) أي لاكلها كازعمه الزركشي إدمنهامالا يؤخذمنه ككون الاجاع حجة وكونه قطعيا نارة وظنيا أخرى فالهشيخ الاسلام والعظمالدى ذكره عشرون مسئلة سبعت رمنهامفرعة بقوله فعلم وعلم الخ وثلاثة لم يقدر الشارح فيها لفظ علم لقوة الحلاف فيهاكما سيأتى وأما غير المظمفافرده بالذكر في مسئلة بعد

وجوب الاتباع دليل شرعى وهذامراد مم بما سيأتى تدبر (قولەوھوغير صيح الز) عكن أن من تبعيضية ويقدر مضاف أى من مبنى الأدلة يمنى ان الكتاب الثالث بعض الكتبالى نبين أحوال الأدلة لكن يكون لنوا بعد ظرفية الكتاب في الاجماع لان ظرفيته فيه هى ظرفيته في بياته (قوله مفرد مضاف ) أجاب به المنف حين ورد عليه ان جمتهدی جمع لايم اتفاق الاثنين (قوله أي أمة الاجابة) لوكان ذلك هوالرادلم يحتج الشارحفي اخراج الكافر الى قيد الاجتهاد كاسيأتي ( قوله والعقلية)أى التيهي ظنية فيفيدها الاجماء القطع كما في تفضيل السحابة وكثير من الاعتقاديات واللغوية ككون الفاء التعقيب و في الأمور الدنيوية كأمورالحروب وتدبيرأمور الرعبة فسحب أتباع اجماع الجنيدين في ذلك والراد بالاجتياد

حيث ماترتب عليمهن

(فعل) المشترف الاجماع ليس خصوص الاجتهادائفتهي بل فكال شيء مداشاسية قاله الامام في الحصول و يستهها أسقط الأشكام المنتلبة واللتو يت قال لان تارك الانباع - ان اتم فهو أمر شرعى، والافلامين الوجوب قال الغنرى وفيه ان الهراد بالشرعى، مالابدرك لولاخطاب الشارع المناتج تاركى اه (فعلم اختصاصه ) أى الاجاع (بالمجمدين ) بان لا يجاوزهم الى غيرهم (وهو ) أى الاختصب بهم (اتفاق ) أى فلاحت بهم (اتفاق ) أى فلاحمديق المقاق و المقاق في المتحدون ( المطلق أ) أى فلاحمد مهم وها رسخي و فالشهوو إلى الحق كدفاق اللقه ( بمسى الملكة أن الأمة أجمت ) أى ليسمح هذا الاطلاق (لا ) يمنى ( نقط إلى الحجة ) اللازمة اللاجماع ( الهم خلافا اللا ملكة في المائلة في المائلة المحمول المائلة في المشهور و الخنى (و) اعتبر ( آخرون الأصول أن في المؤون في المنافق و المحمول المنافق و المنافق و المحمول المنافق و المنافق

(قوله فعلم اختصاصه أبيد اللباء داخلة على القصور عليه والراد باختصاصه بهم أن لا يجاوزهم الى غيرهم بانينمقد باتفاق داكالنبر دونهم والاختصاص بهذا المني لاينافي اعتبار ذلك النير معهم لان معنى الاختصاص حينتا أن لاينعقد بديرهم دونهم لاأن لاينعقد الابهم وهسندا معى قول الشازح بان لا يتجاوزهم الى غيرهم وحيفتا فحكم الصنف على هيذا الاختصاص بأنه متفق عليه لا ينافيه الحلاف الذي ذكره بعد في أشستراط وفاق العوام (قهأله فلاعبرة باتفاق غيرهم) أي دونهم وكذا هوفي بعض النسام (قرأ مواعتبر قوم وفاق العوام) الراد بالعوام من عدا الجبدين من العلماء ولا يشكل علىهذا القول بالتفسيل بإن الشهور والخني بانالعاماء خصوصا مجتهدى الذهب والفتيامن الأهلية لادراك اخفيات ما لا يحق لان الراد بالحقيات ما لايسلم الااصلاحية المتبرة الا الحتيدون وفيه تأمل (قَمْلُه بمنى اطلاق ان إلاسة أجمت الح) هو راجع للقولين معا ولهذا غبر غسره بقوله وعلى كلاالقولين ليسمعن اعتبار وقاقهم أن قيام الحجة مفتقر الىذلك الح سم (قولهاللازمة للاجمام) جواب عمايقال كان ينبغي أن يقول الابعني افتقار الاجماع في انتقاده الهمو حاصل الجواب ان ماذكره من اقامة اللازممقام المازوم فأراد بقوله لايمني افتقار الحجة لايمني أفتقار الاجماع(قدله ويدله التفرقة الح) أى لان التفرقة الذكورة تشعر بافتقار الحجة اليم فعا أدركوه وهو للشهوردون ماليدركوه وهوالحني ولوكان الفرض مجرداطلاق ان الأمة أجمت لاعنى افتقار الحجةالهم لم يكن للتفرقة الذكورة معنى (قهأله واعتبر آخرون الأصولي) أي وفاقه وهو كام العارف بدلائل الفقه في تمريفه) الأولى أن يقول لان الاسلام شرط في الهبهد لأنه الأخوذ في التمريف \* لايقال اذا كان شرطا فيالحتيدكان شرطا فيالاجتياد عو لانانقول عنوم لأتهاشرط فيالحتيدليقيل قوله لالتسمية استنباطه اجتهادا و يدل لمدم اشتراطه فيه مايأتي في الكتاب السابع في مسئلة الصيب في المغلبات واحدد قاله شيخ الإسلام ومثله للكمال وتعقب ذلك سم يقوله لا يخني ضعه في مراد الصنف لأنه على همذا التقدر لا يكون الاختصاص بالسامين معاوما من التعريف كا هو ظاهر على انه ينتقض بالفاسق فانه يعتبر وفاقه وينعقد اجماعه معانه لايقبل قوله فليتأمل إه عقلت قولهلاته علىهذا التقديرالخ قديقال ذلك عنوع بالاختصاص بالسامين معلوم من التعريف علىهذا التقدير أيضا لان الحِبْد اللَّاخُودُف التعريف هو الهتج بقوله لامطلقا وذلك يتوقف على الاسسلام وكون

اغتصامت يتبرهم بهانا المتى على قول الآمدي وان تحثق لكنه غسيرمتلق عليه (قوله وقيه تأمل) لأنه اذالم يصلح له الاالحيد أسا منى اعتبار غير ومعه لكن هنذا لايشكل الاعلى الآمدى أماغيره فيشترط انضام غرالجتيد أليه في التسمية فقظ ولولم يعرف ذلك التبرالجمع عليه الا من المجتهدفان معرفته منه لاتقلح في الحجية لأنها فيقول غبره لاقوله فتأمل (فولهمن اقامة اللازم مقام الماروم) يمني ان حقيقة المكلام لا بمعنى افتقار الاجاءالهم وفية الثمذا القائل لايطلق اسم الاجماع الاحتفذ ولايتحق عنده حقيقة الاجاع الاحيثاد لأن الاجام عنده اجزام جيم الأمة لا المجتدين (قوله ماياني فيالكتاب السايم) أي من تحقق الاجتياد في الكافر قال سم الاجتيادالمتحقق فيه عمني الشرعيات يدل عليه أن خبره سافط وان مدين وتحرزهن الكلب (قوله لا يحكون الاختماس بالسامين معاوماللي لان الراد بالأمة أمة النصرة لا الاجابة (قوله فانه يشبر وفاقه) أي طل السحيح الآني (قوله هو المنبه

لا ( ۲۳ - جمن الجوامع ... نى ) لا بقوله) ان أراد أدعل من التعريف فسكلا أومن خارج فهو المطاف

(قولەالايلارىمىن)عتىبار موافقتەلىغ) أى ئىمنى قول شىيىخالاسلام بقىل قولە ئى فى الاجاع وليس الىرادقىول الحبر فىغىرالاجماع كىلفىمە مىم (قولەلايىمىدلىغ) ھو بىيىد (١٧٨) مەرجوب الاتباغ ئىماداللەرو بەتىباع سېيىل الۇمىنىن (قولىالشارح)دا كانغىرىمى

ان كانت المدالة ركنا) في الاجباد (وجديه) أى عدم الاختصاص بهم (ان لم تسكن) ركنا في المحتباد وموالصحيح كاسبة في الم قصل عالم كران في اعتبار وفاق الناسق فو اين وزادهلهما العجباد وموالصحيح كاسبة قو إلى في الهنار وفاق الوقت في المحتباد وموالصحيح كاسبة قو إلى الهات المدول حجة هليه ان وفاق الوقت أن وفاق الوقت أن يقول شياس فيروفاقه (ان سيّرما خَذَه) في غالفته بخلاف ما اذا المهيمة الايس عنده ما يمنده أن يقول شياس فيروفاقه (ان سيّرما خَذه) في غالفته بخلاف ما ذا المهيمة اللهاتيمة تغييد السول وعليه الصحيح والمحتبال ورعام المحتبال ورعام المحتبال التحتب المحتبال المحتبال المحتبال المحتبال المحتبال المحتبال المحتبال والمحتبال المحتبال والمحتبال المحتبال المحتبال المحتبال في المحتبات المحتبال في عمل في المحتبات المحتبات

الفاسق يعتبر وفاقه للمدل فيالاجماع مع عــدم قبول قوله لانقضبه اذ لاياترم من اعتبار موافقته للمدل قيم لقم له و أماقوله و يتعقد اجماعه معانه لايقبل قوله فان أرادبه أنه يتعقد اجماعه مع غيره من العدل فهوعين ماقبله وانأراد ينعقد اجماعه بدون غيره منالعدل بأن يكون المجمعون فسقة فهوغير صميح الاان بنينا على عدم اشتراط العدالة وحينتذ فقوله مع انه لايقبل قوله ممنوع فتأمل ﴿ تنبيه ﴾ قال الزركشي ولا يبعد أنه اذا كان الاجماع في أمر دنيوي أنه لا يختص بالسلمين اه (قولهان كانت المدالة ركنا) المرادباركن مالابد منه لاحقيقة الركن اذالمدالة شرط لاركن وقوله فى الاجتهاد الأولى في الهُبَيد لأنه المأخوذ في التعريف ويأتى فيسه ماص آ نفا قاله شبيخ الاسسلام وأشار بقوله و بأتى فيه مامرًا نفا الىالسؤال والجواب المارين المذكورين بقوله كايقال الخ (قولُه اذليس عنده ماعنمه ) ما عبارة عن عدالة (قول لان اضافة عبتهد الى الأمة تفيد العموم ) أي لأنه مفرد مضاف أريدبه الجنس فيعم كلفرد من عبهدى الأمة وبهذا يعلم أن عبهد فىالتمريف مفرد لاجم كافهمه جمرواعترض بانه يخرج من النعر يف ما اذالم يكن فىالمصر الاائنان معان اتفاقهما اجماعو أماالواحد فلابرد على طرد التعريف بناء على الختار من انه ليس اجماعا لانه يخر جها تفاق لأن الاتفاق أقل ما يتحقق بين النين (قوله اذا كان غيرهم أكثرمنهم )هذا القيد لايفيده المتن واضعف هذا القول لم يعتن المسنف بتام تحرير موسهل ذلك ان في الفهوم نفسيلاقاله مم (قه لهو خامسها تضر مالفة من خالف) أي ولو واحدا واستغنى الشار سعن أن يقول هذا ولوواحدا كاقاله في السادس عما ذكره من التمثيل بابن عباس رضى الله عنهما (قولهانساغ الاجتهاد فيمذهبه) أي فهاذهب اليه عاخالف الاجاع بان كان فيه مجال الرأى لعدم ورودنص فيه كالمدل اذلانص فيه بخلاف مالايسوغ فيه الاجتهاد لورودنص فيهكر با الفضل فانه قدوردفيه النص في الصحيحين وغيرهما (قوله لا يكون الانفاق مع عالفة البعض اجماعا) أي تنتفي عنه حقيقة الاجماع لاالتسمية فقط كافي عبارة بضهم (قوله بل يكون حجة اعتبارا للاكثر) قضية هذا

انساغ الاجتهاد الح) هل بقىد هسىدا بأن يكون الخالف جتيدا الطاهرنس فبكون هذا القول مبنيا طىعدماعتبار وفاق العولم يوج أنماعداهذا القول كنف قال بضر رمين خالف فها لامجال فيه ثلاجتهاد (قول المنف بل يكون حجة) عبارة العضدلوندر المخالف معركثرة المجمعين لمريكن إجماعاقطعيالماذكرنا أن الادلة لاتتناوله لكن الظاهر أنه يكون حجة لأنه بدل ظاهر اعلى وجود راجح أوقاطع لأنهلوقدر كون متمسك المنالف النادر راجحاوالكثيرون لم يطلعوا عليه أو اطلعوا وخالقو مغلطاأ وعمداكان فيغاية البعد قال السعدعلي قوله لم يكن اجماعا قطعيا معناه أنهلا يكفر جاحده لكن يكون اجماعا ظنما يجبعلي المجتهد العمل، اه فعلم أنه ليس زائدا عنى الأدلة المسة بلهوفرد

الكرر) أخذه من قول

المنف الآتى أقوال اعتبار

العامى والنادر فانه لا يكون

نادرا الااذا كان التسرّ

أكثرتدبر (قول المسنف

من المسال المسا

ظنى فللهدر ه (قول الشارح فيبعد اتفاقهمالج) ردباته أنميا يبعد على من قعد في فعريبته لاعلىمن جدفي الطلبوهم المتهدون (قوله اعترض بأنعدم الحجية الخ)هذا الاعتراض ساقط برمته بماحر رناهلكسابقا من أن الحمية لازمة الرجاع عند المسنف والجهؤر فتأمل(قوله بللوخرجوا من هذا المكان الح) أولى منه ماني العضد من قوله في تقرير الاستدلال لنا أن العادة قاضية بعدماجماع مثلهذا الجعرال كثيرمو الماماء المحصور ساللاحقين بالاجتهاد الاعسن راجع فقوله مثل الجعرتنبيه على أنه لاخسوسية للدينة يستبعد كون المسكان له مدخيل وأعا أتفق فسا دُّلك ولو اتفق مثمله في غرها لكان كذلك اه (قوله فهــذا سر هــده المثلة ) أي الاعتداد باجاعهم لمعرفتهم الوحى وكونهم في مكان هو سر قول الامام رضى الله عنه باجام أهل المدينة لان المدينة لهامدخل فيعترض بانەلامدخلالىقمة (قول الشار حلان الاخاء قطعي الخ)فيه لا تلازم من قطعة

قالوا يختص بهم لسكترة غيرهم كثرة لاتنضيط فييمدا تناقيم ثليثي .(و) عام (عدم أنقاده في المتالية النفي من الفقادة في قوله والافلا اعتبار بقولمه والافلا اعتبار بقولمه والافلا اعتبار بقولمه والافلا اعتبار بقولمه والافلا المتالية في عصر (قال نشابيد) بان إيصرا اتنابي بحبهدا الا بعد اتناقهم (فيل التخلافو) أي فاعتبار وفاقه لهم بدي على النجلاف أي أن المتاريخ المنافق في النجلاف في المتاريخ فلا (و) علم (أنَّ اجاع كل من أهمل المنافق في النجلوف في المنافق في والحسن والحسين والتيميزية في النجلاف والمنافق في النجلوف والمنافق في المنافق في المنافق في المنافق في المنافق في المنافق في المنافق في النجلوف والمنافق في النجلوف والمنافق في المنافق في المنافق في المنافق في المنافق في المنافق في النجلوف والمنافق في النجلوف والنجلوف والنجلوف والمنافق في النجلوف والنجلوف وال

عدم انحصار الأدلة في الحسة (قدله فالحجة في قوله) أي مثلا ومثل ذلك فعلم وتقرير. ﴿ وَاللَّهُ إِلَّهُ وَاللَّهُ فان نشأبعد) أى نشأ اجتهاده كايفيده قوله بأن ابصرار (قه أبوان اجماع كل من أهل الدينة الح)اعترض عليه بأن عدم الحجية لم مسلم من التعريف وانما الذي علمنه عدم السكون اجماعا وهوأعم من عمدم الحجية ويمكن أن يجاب إنه علمن الحدمع ضميمة وهيأما ان الأصل عدم الحجية الاماصر فالكتاب بحجيته وايصرحفيه بحجية ماعدا الاحماع مماذكر فاذاعا من التعريف انتفاء الاجماع عماذكر عامنه أيضا انتفاءالحجية للإ صلالذكور واماباته ذكر فيمواضع تقدمت ويأتي مايفيدعدم حجية الذكورات كقوله السابق في مسئلة بجب الممل به في الفتوى والشيادة وقوم فياعمل الأكثر بخلافه والمالكية أهل الدينة فانذلك يفيدتم عمر حمية اتفاق أهل الدينة وكقوله فهاسيأ في فياب الاستدلال في مسئلة الصحابي وقيل قول الشيخين فقط وقيل الحلفاء الأربعة فانه يفيد تصحيح عدم حجية قول الشبيخين والخلفاء الأربصة؛ بو هيأن يقال لاحاجة معقول أهــل المدينة وأهل الحرمين لمــا ينهما لأنه بعض كل منهما بالاحاجة أيضاً للدكر أهل للدينة معذ كراهل الحرمين لأن الأول بعض الثاني ولالدكر الشيخين معذكر الخلفاء الأر بغاللك أيضاو يمصكن أن يجاب بانه لماقيل بحجية كل واحد من الذكورات عصوصه السب الاعتناء بنؤ كل واحدصر يحا ليقع الردعى كل قائل بخصوصه ( تنبيه ) استدل ابن الحاجب القول بأن اجام أهل الدينة حجة بعد أن فسرهم بالصحابة والتاسين بقوله اجماع أهسل للديئة من الصحابة والتاجين حجة عند مالك عامنه اتهم أعرف الوحي والراد منه لكنيم محل الوحي وقالالقرافي فيشرخ الهصول بعدكلام قرره وطي كل تقدير فلاعبرة بالمكان بل لوخرجوا من هـــذا المكان الى مكان آخركان الحكم على حاله فهما اسر هما له السئلة عند مالك لاخسوص الكان بل الماساء مطلقا محسوصا أهل الحديث يرجعون الأحاديث الحجازية في الأحاديث العراقية لقول مس الحدثان إذا تعاوز الحديث الحرة انقطم تخاعه وسببه أنه مهبط الوحى فيكون فيه الضبط أيسر وأكثر واذا بُعدت الشقة كثرالوهمروالتخليط اله راجع سم (قولِه لأن الاجماع قطمي) فيه أن يقال ان خبر الواحد قد يكون قطمي الدلالة طى أن كون الاجماع تعليا غير متفق عليه طي ماسياتي

الاجاع وعدمالشبوت بحرالواحدغاية الأمرأنالاجاع الفطمي نبوته مطنون (قوله على أن كون الاجاع قطعيا الح) فيه أن الكلام على محارالصنف وسيأتي اختياره انه قطمي «إنما اللدينة كالمكير تنفى خبثها وينصع طيبها» والخطأ خبث هيكون منفياعن أهلها. وأجيب بصدوره منهم بلاشك لانتفاء عصمتهم فيحمل ألحديث على أمها في نفسها فاضلة مباركة . وأماني الثانية فلقوله تعالى « امماير يدالله ايذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهر كرتطهيرا » والخطأ رجس فيكون منفيا عهم وهم من تقدم لمار وي الدرمذي عن عمر بن أبي سلمة أنه لما ترات هده الآية اصالني سلى الله عليه وسل عليهم كساء وقال «هؤلاء أهل ييتى وخاصتى اللهم أذهب عهم الرجس وطهرهم تطهيرا» مرحل من شعر أسودفحاء الحسن بن على فا دخله شمجاء الحسين فا دخله معه شمجاء تفاطمة فادخلها ثمجاء علىفادخله تمرقال «انماير بدالله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت و يطهركم تطهيرا».وأجيب عنمأن الخطأر حس والرجس قيل المذاب وقيل الاثم وقيل كل مستقلد ومستنكر. وأما في الثالثة فلقوله وَيُوالِينِهُ ﴿ عَلِيمَ بِسنتِي وَسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى تُعسكوا بها وعضوا غليها بالنواجذ » رواه الترمذي وغيره وصححه وقال «الخلافة من بمدى الانونسنة ممتكون ملكا» أي تصبر أخرجه أبوحاتم وأحدق المناقب وكانت مدة الأربعة هذه الدة الاستة أشهر مدة الحسن بنطي فقدحث على تباعيم فينتني عنهم الخطأ . وأجيب بمنع انتفائه . وأما في الرابعة فلقوله صلى الله عليه وسلم «اقتدوا باللذرزمة بعدي أبي بكر وعمر» رواه البرمذي وغيره و حسنه أمر بالاقتداء بهما فينتفي عمهما الخطأ . وأجيب بمنع انتفائه . وأماني التحامسة والسادسة فلا أن اجاع نمز ذكر فيهما إجاع الصحابة (قوله أغما للدينة كالكبر) الكبر الزقالدي ينفع به النار وينصع بالساد المهملة بعدالنون ثم عين مهماة معناه يخلص، يقال نصع البياض أي خلص و يقال نصع ينصع كقطع يقطع وطبيها بفتح الطاء وكسر الياء المشدة كذاسمعته من لفظ شيخناوالجارى طى الألسنة طيبها بكسر الطآء وهو الانسب لقابلة خبثها (قولِه فيكون منفياعن أهلها) فيه اشارة الى تقدير مضاف فالحديث الشريف أى تنفى خبث أهلها (قوله صدوره منهم) أي امكان صدوره بدليل قوله لانتفاء عصمتيه لان الدي ينتحه عدم المصمة جواز ألحطآ لاالوقوع بالفقل وقديقال حيثاذ جزازالصدو ر لإيدل على عدمالحجية لاحتال عدم الصدور وقد يجاب بأنهم حينتذ كغيرهم فالنوجه لمزيتهم على غيرهم (قوله وروى مسلم عن عائشة الح) لمسالم يكن في الأول سين لاشخاص أهل البيت احتاج الى هذا الحديث الثاني (قهله غداة) أي في وقت النداة وهو مايين صلاة الصبح وطاوع الشمس (قهله وعليه مرط مرحل) للرط الكساء ومرحل بالحاء المملة أى يشبه الرحال في ألحطوط أو بالجم أيُّ فيه صور الراجيل جممرجل وهوالقـــدر (قولِه عضوا عليها بالتواجد) جمع تاجد وهو آخرضرس ولكل انسان أر بع نواجد ولاينبت الابعد الباوغ ولدا يسمونه ضرس العقل (قه إله وقال الخلافة بعدى ثلاثون سنة الخ) أخذَ من هذاعم الخلفاء في الحديث قبله ففيه ماليس فالدى قبله واستفيدمنه أيضا كون سيدنا الحسن خليفة لتكميله الستة الأشهر الباقية من الثلاثين ومن مُقالُوا الهُ آخر الخلفاء الراشدين بنص جدم عليه ولي الخلافة بعد قتل أبيه بمبايعة أهل العسوفة فأقام فيها سنة أشهر وأياما تمخام نفسه رضي القدعنه وسلم الاص اسيدنا معاومة صونا لدماء السلمين ودلك مصداق قول جده على وان بني مناسيد ولمل الميسلح بن فتين عظيمتين من المسلمين قال الشهاب وقضيته اعتبار موافقة سيدنا الحسن الذربعة أه أى فيشكل مسمعده منهم في هلا القول الأأن يوجه بقصرمدته واشتفاله فيهاعن النظر قاله مم به قلت في التوجيه الذي قاله مم نظر لا يخفي إقوله فالثالثة والراسة وأجيب عنعا تتغاثه فقائل أن يقول اواقتصر فى الاستدلال في الاولى على قوله فقد

(قولالشارح في الثالثة والرابسة وأجيب بشم التفاته) أيلان الحديل اتباعهم لايستازم انقولهم حجة لان قوله عليه السلاة والسلام عليك سنتى الح واقتدوا باللذين الح أغسا بدلان على أهلية الاربعة والاثنين لتقليد القلدلمم لاعلى حجيسة قولم على الحتيد ولانه لوكان قولهم حجة لما جاز الاخذ بقول كلصابي خالفهم وانهجائز لقسوله عالي أصابي كالنجوم بأيهم اقتمديتم اهتمديتم ولقوله 🏝 خــ نموا شطر دينكم عن الحيراء فوجب الحل على تقليد القلدجما بالادلة كذافي المند وحاشيته السمدية فاندفع ماق الحاشية (قول الشارح على أن فياذ كر تخصيص الدعوى الحج) أي مع أن الأدانة الله في حبية الاجماع المقصه بصعر من الأحصار (قول الشارح لاتفاء النجاع) أي ولم بدل الديل العالم وحبية الاجماع فالحبية لاتجاوزه على رأى الجهور والسنف وان جاوزة على رأى على مراح على المنافق على المنافق المنافق على حبية قوله قايدل على مبد في حبية قوله قايدل على من حبث ولالة الديل السنفي على حبية قوله قايدل على مبد خلى المنافق على مبد قوله قايدل على مبد في المنافق المنافقة المنافق المنافق المنافقة المنافق ال

لأنهم كانوا بالحرمين وانتشروا الى النصرين . وأجب على تقدير تسليم ذلك بأتهم مض المجهدين فى عصرهم على أن فيا ذكر تخصيص الندوى بمصر الصحابة (و) علم (إنه لا المبابئية ما فى المجهدين (هددُ التُونَّ أَنِيُّ المسدق عتبهد الأبسة بما دون ذلك ( وطائدتاماً الحربين ) فقرط ذلك نظرا المهادة (و) عالم (أنه لو لهمكن) فى المصر (الأ ) مجهد ( واحدلم ينتج به وال أقل ما يصدق به انفاق محجمد الأبما اثنان (الإجماع عن الواحد وقلي يحجم به والمناز الإجماع عن الواحد وقلي يحجم به والنواش المشرى) بموت أهله لا لا يشتراش المشرى) بموت أهله (لا يشتراش المشرى) بموت أهله لا يستراح المناز الا المتراش المشرى) بموت أهله المناز الا يشتراش المناز الإسلام المسرى) بموت أهله المناز المتناز الإجماع المدون المرابق المشرى) بموت أهله المناز الإستراح المدون المناز المشرى المناز المن

حت على اتباعهم دذلك يستلرم أن قولم حجة والالم يسح اتباعهم وقالتانية على قولة أمر بالاقتداء بهما فدل على أن قولهما حجة والالم يسح الاقداء بهما لتم الاستدلال ولم بلاقه هذا الجواب فأى حاجة الى اعتبار اتناء الحفاة في الاجتماع المحمد محمد (قولهم محتجه) اعترض بأن اللهى عام انتاء الاجواع الانتفاء المحبة ولا يلزين من انتائه انتفاء أم و يجاب بنظير منافعه في قوله وإن اجاح كل من أهل المدينة الح المحبة ولا يلزين من انتائه انتفاقها ، و يجاب بنظير مناهم في قوله وإن اجاح كل من أهل المدينة الح من وقوله وقبل عنج به الح) هذا هو الفاقة الشواب . ووجهة أن القول المقادل المقادل الما يشوله وإن اغير أهل الدينة الح بحرت أهم الا يسترط الح لا يشترط مون الجميح كاسبقوله الشارع جمكن إن يقال أو القائم الما المتاركة فيه الاشتراط المذكور ومنتها الح) أى لائم وقد فيه الاشتراط المذكور و أهما الحديث المدادي بالجميع والبعض (قوله العسدي تعريفه الح) أى لائم وقد فيه الاشتراط المذكور و و داك الذكور معتما الذكر على عدم ذلك الاشتراط انذكون الشرط الذكور ومنتها الذكور ومتها الدكر كما يدل عليه في التحريف المناسبة على المناسبة المناسبة على المناسبة على

أهل الاجاع السابقون الاجاع السابقون الأم حن يشكل المام حن يشكل المام حن يشكل المواجع يصدل به أذ الإنهسور بطاق ألادة الاجاع المام عنداع فالدي في قول المنت المام المام المام المام المام المام المام المام وهو ماهنا بل المسائل الحواد الحادث والغراض المصر ولا ذكر المام المام وهو ماهنا بل المام المام المام المام وهو ماهنا بل المام ال

لاينعقدمع احتمال الرجوع

نبه عليه الضد والسعد في

حاشيته وغيرهاومنه يعمل

أن المراد بالكل في قول

أحمدوسليموابن فورك هم

في الذن فتامل (قول الشارح بموت أهله) لم يقرأ و بسفهها فن حقيقة انقراض العصر هوموت أهله بع فان قلت كان اللائق ان بعمل الشارح انقراض المصرة والمواض المحكل كاقافه الشارح بعد فان فلت كيف قال الشارح انقراض المصرة والمستورة في قان فلت كيف قال وخت احدالم مع أن أحدوث مع أن أحدوث مع أن أحدوث مع أن أحدوث مع أن أخدوث مع أن أخدوث بعد فلت المستورة انقراض المجمول الاجماع الاحس المتبدين بع فلت أناقال بأنه لايشترط انقراض جعيم أهل العصروم المعمول الأجماع المستورة القراض المجمول الاجماع المستورة المتبدين وكونهم المستورة المتبدين وكونهم المستورة المستورة

ومعاصد يهم (وخالفَ أحدُ وابن فَوْركُ وسليم) الرازي (نشر طوا المراضُ كلُّهم) أي كُلُّ الها

بأن لم يصريجتهدا الابعد انفافهم (قولالشارح هل بستسبران ) أي خبر ملافهما فلابدمن انقراض الكلوقوله أولا يعتبران أي لا يضر خلاف المام والنادر فلا يشمرط انقراضهما عل الشرط انقراض غالب العاماء وقوله أو يعتبر العامي أي يضر خــلافه دون النادر أي لايضر خلافه فلا بدسن القراض غالب العاساء والمواموقوله أوالعكسأي يعتبرالنادرأي يضرخلاقه دونالعامي فلايضرخلافه فلابدمن انفراض علمائهم كلهمهذا هو الصواب وفي الحاشية تخليط ( قوله قا ثاون محمية الاجاع قباد) قدعرفتأن بعضهم قالبأنه معاجتاع الرجوع لايعقد وعبارة العضد انقراض عصر الممعن غيرمشروط في انعقاد اجاعهم وكونه ححةوعليه المحققون وقال أحمد وابن فورك يشترط اه فعلم أنأحمد ومن معه محن قال معدم الانعقاد مدبر ( قوله أو حدث مخالف ) هذارأي الجهور لاأحد ومن معه کا عرفت و به

المصر (أوعاليهم أوعلمايهم) كاممأوغللهم(أتوال اعتبارالمامّيوالمار) هل يعتبرانأولا يعتبران كما تقدم أو يسبر العامي دون النادد أو المكس كما سنعاد -نجع السئلنين ضنبي على الأولين الأول والرابع وعلى الأحيرين النابي والثالث واستدلوا على اشعراط الامقراض (قوله على بمتعران الح) \* حاصل ماأشار البهائه قد تقدم اعتبار العامى في قول واعتبر قوم و فاق العوام واعتبار النادر في قوله وأنه لابد من الكل وعدماعتبار العامى في قوله فمزاختماصه بالجهدين وعدم اعتبار النادر في القول الثاني والثالث والرابع من قوله وتانيها يضر الاتنان وثالثها بصر الثلاثة الح قان مفاد القول الثاني أن الواحد لايضر ومفاد الثالث ان الاتنين لايضراني ومفاد الرابع ان، من لم يبلغ عدد التواتر لايضر وحينتذ فيصح مراعاة القول باعتبار العامى والقول باعتبار النادر فينبني عليهما اشتراط انقراض جميع أهل العصر ويصحص اعاة القول بعدم اعتبار العامى والقول بعدم اعتبار النادر فننني عليهما اشتراط انقراض فالسالعاهاءومراعاةالقول باعتبارالعامى فينبى عليه اشتراط انقراض عاماء العصر كلهم ومراعاة القول باعتبار النادر فينبني عليه اشتراط انقراض غالب أهل العصر واعتبار العامى دون النادر وعكسه يؤخذ من جمعه بين القولين في اللَّكر وهما القول باعتبارالعامي والقول. باعتبار النادر فان ذكركل من القولين يدل على أن الفائلباحدها غير قائل بالآخر والا لااقتصر على أحدها مستغنيا به عن الآخر ع وحاصله أنه يصح مماعاة قولي اعتمار العامي والنادروم اعاة عدم اعتبارهما ومراعاة القول باعتبارالهامي دون النادر والعكس وهداأعني مراعاة أحدالقو لين دون الآخر يؤذن من حمم المصنف بينهما في الدكر الفيد أنقائل أحدهما غير قائل بالآخر فصم حنثد مراعاة كل دون الآخر فقول الشارح كما يؤخذ من جمع السئلتين برجم لقوله أو يعتبر العامي دون النادر أر المكس كا علمت ( قوله فيدبي على الأولين الأو لو الرابع) أي يندني على الأولُ وهو اعتبار العامي والنادر الأول وهو اشتراط انقراض جميع أهلاالعصر وينبني على الثاني وهو عدم اعتبار العامي والنادر الرابع وهو اشتراط انقراض غالب العاماء وقوله على الأخير بن الثاني والثالث أن ينبني على الناك وهو أعتمار العامي دون النادر الثاني وهو اشتراط انقراض غالب أهل العصر وينبني على الرابع وهو اعتبار النادر دونالعامي الثالث وهو اشتراط انقراض علماء العصر كلهم هذا ايصاح ماأشار اليه والله للوفق وأورد الكمال هنا مانصه واعلم أن مشترطي الانقراض قاتأون بححية الآجماع قبله لكن لو رجع راحع أوحدث مخالف كان ذلك عدهم قادحا في الاجاع فالابقراض في الحقيقة شرط لانمقاده دليلا مستقرالحجية كفيرهمن الأدلة لالأصل انعقاده حجة اهاء وقديجاب بأن المرادبالانعقاد ف كلام الشاوح المبين مرادالصنف كونه بحيث بمنع الرجوع والمخالفة فلاير دعليه ماذكر لأن الاسقاد مِذَا المِني عار أَاتِ في كلام مشترطي الانقراض فلا اشكال في نسبة الخالفة البهم غاية الأمر أن الحلاف في اشتراط ماذكر في انعقاده لافي نفسه ولم يصرح بذلك لوضوحه أو مأن المراد أنه لايشترط الانقراض في انعقاده على الاطلاق لافي حق المحمعين فيمتنع رجوعهم ورحوع بعصمهم ولا في حق غيرهم فيمتنع مخالفته خلافا للذكورين فانه يشترط الانقراض عندهم في حقيم أي المحمعين على الاطلاق واندا جاز الرجوع والخالفة عنسدهم قسال الانقراض فني الحقيقة لم يحصل على

تميز مافي قوله بعد والمثالفة وقوله ولافي حق غيرهم فيمتنع غالمته وقوله ولذا أحاز الرجوع والمخالفة وكل هذامن عدم التثبت فيالنقل (قوله فيحقهم) أى الجمعين علىالاطلاق الأولى خدف فيحقهم لانه شرط في حقهم عيني أنه لايشكن واحد منهم بعده من الرجوع وف حن غيرهم يمنى أنه لايصر مخالعة من حدث بعدهم (قول الشارح في الجنين اعاكان في الجنية أي سبق الصور لانه أعا يظهر في الهتيدين دون العوام إذلا بتنا له يبهم بجوز أن يظهر لبيضهم ما شاف اجتهده وقوله عليه السلادة وقول السنت وقبل بعضهم ما شاف اجتهده وقوله عليه السلادة وقول السنت وقبل بعترط في السلادة وقبل المتنت وقبل بعترط في السلادة وقبل المتنت وقبل بعترط في السلادة وقبل المتنت وقبل بعترط في السلادة إن أي نسك لمعهم المتافزة على المتافزة والمسافرة المتافزة والمسافرة المتافزة المتافزة المتافزة المتافزة المتافزة والمتافزة المتافزة المتافز

التميم يتميز هذا القول عن أقوال عدم اعتبار النادر فاللاء ض فيهاشاءعلى اعتبار الانقراض لابدأن يكون فالباكما يؤخذ من قولأحمدومن معه أوغالبهم بناءعلىعدم اعتبارالنادر ولذازادالشارح بعداارابع من أقو العدماعتبار النادر قوله اداكان غيرهمأكثر منهم ولذا أيضائم بذكر الصنف هذا القول في أقوال عدم اعتبار النادر أىلمدمجر بانقول أحمد ومورمعه فيه إذلا يشترط أن يكون ماعدا القليل غالبا هنا ۾ فان قلت لو لم يز د الشارحفيا تقدم قوله اذا كان غيرهم أكثر ليشمل الرابع هذا القول وكان يخص خلاف أحمد عاعداه

فى الجلة بانه يجوز أن يطرأ لبمضهم ما يخالف اجتهاده الأول فيرجع هنه جوازا بل وجوبا . وأجيب عنم جواز الرجوع عنه للاجاع عليه (وقيل يُشتَرَطُ ) الانقراض (في) الاجاع (السُّكُوتي ) لضمفه بخلاف القولى وسيأتي (وقيل) بشرط الانقراض (ان كان فيه ) أى ف المجمع عليه (مَهلة) بخلاف مالا مهلة فيه كفتل النفس واستباحة الفرج إذ لإيصدر الا بعد إممان النظر ( وقيل ً ) يشدط الاغراض (ان غي مِنهم) أي من الجمعين (كثير") كمدد التواتر بخسلاف القليل لمذ لااعتبار به فالمشرط حينثذانقراض ماعدا القليل (و) علم (أنَّه لايُشترَطُ) في انسقاد الأجماع ( تعادى الزمن ) عليه لصدق تعريفه مع انتفاء الهادى عليه كأن مات المجممون عقبه بخرور سقف أو غير ذلك ( وتُسَرَطه )أىالهادى ( إمامُ الحرمين في ) الاجاع ( الطُّنَّيُّ ) ليستقر الرأى عليه قول هؤلاء لامقاده في الجملة لاعلى الاطلاق بخلاف قول الصنف فأنه حصل عنسده الانعقاد على الاطلاق قاله سم عد قلت لايخفي بعسد كل من الجوابين لخالفته ظاهر كلام الشارح ( قَمْلُه في الجلسلة ) أي يقطع النظر عن خصوص قول من الأقوال ( قهله بخسلاف القولي ) انظر لم خص الحلاف بالقولى مع آن مثلها لفعلى. وعبارة العضد وقيل يشترط في السكّوني دون غيره اه والغبر لا ينحصر في القولي قاله سم (قولِه مهلة) بفتح البم أي نأن وتؤدة (قولِه بخلاف مالامهلةفيه) أي وهو مالا بمكن تداركه لو وقع كفتل النفس فأنه أذا وقع لايمكن تداركه بخلاف مايمكن تداركه كالزكاةفانه عكن تداركها بأن تسترد من يد من أخذها اذا تبين عدم وجو بهامثلا وقوله كقتل النفس أي كاباحة قتل النفس لان المجمع عليه هو إباحة القتل لانفسه وكذا المجمع عليه إباحةالفروج لااستباحتها بمنى إتيانها معتقدا الأباحة فالمراد إباحة الفروج وأنما عبر بالقتل واستباحة الفروج لأنه الدى لايمكن استدراكه في الحقيقة فاله مم ( قوله كعدد التواتر ) أي كِأْقَلُه ( قولِه فالمشترط حينانا نفراض ماعمدا القلبل) قال الشهاب رحمه ألله تعالى لايقال همذا بتحد مع قوله الذي مر أو غالبهم لانا تقول لا يازم من الكثرة الشترط انقراضها هنا أن تكون غالبة فاوكان ثلاثة آلاف مثلاوانقرض منهم ألفان وبقي ألف فلم يتحقق الشرط هنا لمكان الكثرة وتحقق على الفول السابق لانقراض

يدليل تسيره بالتالب عن فلت حيثت الاشهرا القولان فكان بطن أنه قول واحدله شقان خلاف أحدق أهد هما فاندا أفر ده الصنف تدبر (قوله لا يقال أنه اذا كان الشرط على هذا القول القول المنافرة ال

ا الثالب في الاجاع على كل قول من أقوال عدم اعتبار النادر لايضر الا رجوع عدد التواتر فلابد أن يتقرض ماعدا الأقل من عدد التواتر وهم يقولون من يعتبر في الاجاع لابد من انقراضه فهو يغرق بين الأول والآخر بانه ما وافق لا يقبل رجوعهالا اذا كان عدد التواتر وسينتذ فاد تسكرار لاه وان دخل فيه المول الرابع الا أن القصود به رد التفسيل الذي قال به أحمد ومن ممه وليس للراد أن قائل هذا القول يقول بالنقاة الاجاع مالم يتفاق المهمين عدد التواتر قل الجمعون أو كثروا ويكون مخالف أيضا في كون غير النقر ابتداء هو الندر فانه برد عليه عالى بشاؤى للجمع والخالف ابتداء كون منتبدة الاجاع فلبناس (قوافه منه المناس ال

الاجماع الح) فليس ححة كالقطمى وسيأتى التمييز بينهما (و) علم (أن إجاعَ ) الأمم ( السابقين ) على أمة محمد صلى الله عليه لثا وان قلنا ان شرعهم وسلم (غيرٌ حجَّةً) في ملته حيث أخذ أمته في التعريف ( وهوالأَصَحُّ ) لاختصاص دليل حجية شرع لنا ( قول الشارح الأجاع بأمته كعديث ابن ماجه وغيره «ان أمتى لا تجتمع على صلالة » وقيل انه حجة بناءعلى ان شرعهم ووجه المتم في الجلة) يريد شرع لنا وسيأتي الكلام فيه (و) علم (أنه )أى الآجاع (قد يكونُ عن قياس) لأن الاجتماد ان هذا ألوجه لايأتي فها المأخوذ في تمريفه لابد لهمن مستندكما سيأتي والقياس من جلته (خلافالمانعجوازذلك) أي الاجمام اذا كان النياس قطعيا ولا عن قياس (أو) مانم (وقوعه مطلقا أو في) القياس (الخفي") دون الجلي وسيأتي التمييز بينهما يدل على الجواز دون الوقوع والاطلاق والتفصيل واجماناتي كلرمن الجواز والوقوع ووجه المنع في الجملة أن القياس لكونه ( قول الشارخ أما يجوز ظنيا في الأغلب يجوز غالفته لأرجح منه فلو جاز الاجمـاع عنه لجَّاز مخالفةالاجاع . وأجبِ بانه مالفة القياس الخ ) أي اعايجوز نخالفة القياس اذالم بجمع على مآثبت به وقدأجع على تحريم شحم الخذير قياساعلى لحموعلى إداقة لاتهاذا أجم على مقتضاه نحوارُ بت اذاوقت فيه فأرة قياسًا على السمن (و) علم (أن اتفاقهم) أى الجتهدين في عصر (على أحد قطع بان ذلك هو السواب القواين ) لهم (قبل استقرار الحلاف) بينهم بان أقصرالزمان بينالاختلافوالاتفاق (جائز ولو) لماثنت بالأدلة السمعية من كان الاتَّفاق (من الحادث بمُدهم) بأن ما توا ونشأ غيرهم فانه يملم جوازه أيضا لصدق تسريف عسمة أهل الاجاع نحو الاجام على كل من هذين الاتفاقين ووجه الجواز أنه يجوز أن يظهرمستند جلي يجمعونعليه . لاعتمم أمتى الخ فاذا وقع وقد أجمت الصحابة على دفنه صلى الله عليــه وسلم في بيت عائشة بعد اختلافهم الذي لم يستقر الاجاءعلم أنالسبحانه (وأما) الاتفاق (بمدّه) أي بعد استقرار الخلاف (منهم) هو قيد للاتفاق المقدر وتعالى وفقهم للسواب الغالب اه قاله سم (قهله كالقطعي) أي كالاستقرار في القطمي (قوله وان اجماع الأمم السابقين يحبث يستحيل الحطأ وبه غير حجة) فيه ان الذي علم نفي كونه اجماعا لانفي كونه حجة . و يجاب ما تقدم (قوله في ملته) دفع علممعني كون الاجماع دليلا بهذا ما يتوهم من أنه ليس بحجة مطلقا أي حتى في ملل الأمم السابقة وليس كذلك بل هو حجة في دون القياس (قول الشارح مللهم (قوله أن أمنى) أى أمة الاجابة فالاضافة للسكال (قوله وسيأتى السكلام فيسه) أى في السكتاب اذا لم يجمع على ماثبت الحامس في الاجتهاد (قه لهووجه المنع في الجلة) أي من غير تفصيل بين الجواز والوقوع والحفي والجي به) سيأتى أنه بجوز مخالفة قاله شيخ الاسسلام (قه له ولوكان الانفاق من الحادث الح) قال الشهاب يازم أن يصير المني ولوكان الاجاء السكوتي اليسل الانفاق منهم من الحادث بمدهم كاهوقضية الفاية وهوفاسة ويجاب أن لوشرطية لاغاثية وجواب الشرط أرجح فيخس محل قوله فانه يعلم الحر اه و يمكن أن يجاب بأن اللام في قول الشارح ولوكان الاتفاق جنسية وحينئذ الاشكال هنا عا عداه أو لافسادفي كونانوغائية فانه بني الفسادالمذكور على كون ألعهدية (قُولُه فانه يعلم جوازه أيضا) أي كأعلم يقال ان هذا من جملة

(فرواد يمكن أن بجاب إن اللاراني) فيه أن الاسابقة حينظ في اتفاقهم والسواب الله من موهمان قوله انفاقهم على حلف اللهاف أى جنس اتفاقهم وهو اتفاق أهل السصر من المجهدين وهذا يشعل انتفاق الحذين تأمل (قول الصنف قبل استقرار الحلاف) ، يه اعلم أنه قبل استقرار الحلاف لاقول لأحد اذ يقال عرفا لم يقولوا بشيء من بقوا متوافقين لان معنى عدم استقرار الحلاف أن يكون خلافهم وأقوالهم على طريق البحث عن المأخذ كما جرت به عادة النظار قبل اعتقاد حقيقة عني من الطرفين (قول الشارج بان الواونة غيرهم) قيديه لتكون المسئلة أتفاقية أماذا

ما أدخم قوله في إلما إ

جوازه من قبلهم (قوله أي بعد استقرار الحلاف) أي بأن يمضى بعد الحلاف زمن يعلم به ان كل قائل مصمم

(فقرة الشارح مشروط المستورة (فقرة الآندي معلقة وقبل) يجوز (الاان يكون مُستندُهم) في البدا الانفاق بعد ) يعن الانفاق بعد ) يعن الدخلان المنافع المحتورة الخلان يينهم بتضمن الملاكة بكون منتضمنا الالانا القامل على المحالسة بن المحالمة بعد على أحدالسقين وأجاب المحالسة بن المحالمة بعد على المحالسة بن المحالمة بعد المحالمة المحالمة بعد المحالمة المحالمة بعد ال

طى قوية . شيخ الاسلام (قولة فنعه الامارالزي مطلقا) أى سواه كان قبل استقرار الحلاف أملا بدليل وقد بين رجع الشعبل الآق بعده وقول بيض الحضين في معنى الاملاق أي سواه كان قبل استقرار الحلاف أملا المستقد المستقدار الحلاف أملا المستقد المستقدات المستقدات المستقد المستقدات المستقدات

احدالشفين) اى لان هذا الاجماع عرى ادجماع الاول (وولهبان صحيحات الرا العالم الله في بيان قول الشارح والمسلمة المنظم المسلمة ال

لم يكن وفاقا على جواز الأخذ بكل بلكان لعدم وجود الدليل فلذا جاز الزحوع ولأنه رجوع عنخلاف وليس هو باجماع بخلاف بعض المجمعين فاندرجوع عن الوفاق الذي نفسه اجاء وانشثت فلتان الانقراض أغاشرط لتحقق الحلاف فيتحقق تضمنه الاجماع لالتحقق الاجماع وفرق ينهما فليتأمل (قوله لوقال وقته بدل فيها) فيهاته لايتأتي اجاعان متناقضان علىشيء في وقت واحد اعاللمكن أن يسبق أحدهما وهوماادعاهالستدل فتمين أن ينفيه المجيب على أن فؤ الاجماع وقته لايستان منفيه قبله فبتي التعارض مع ماقبله هذا كله شاءعلىماقالوا وقدعرفت أن بناءالسئلة على عدم اشتراط الانقراض ينافى بطلان الاجماع الأول بالرحوع وانعقاد الاجماع ثان فتأمل (فولالشارح والحلاف مبيما فح) لانهملاوقىرمتهم الانفاق فيالعصرالذي استقرفيه الحلاف لمرتكن اختلافهم اجماعا على نجو بز الأخذ بكل من القولين لعدم انقراض العصرفة يكن انفاقهم رفعا لمجمع عليه (قول الشارح بأن مانواونشأ غبرهم) مراده تقييد هذه المسئلة بانقراض عصرالأولين لأنذاك هوموضوع الحلاف كافي مختصر ابن الحاجب وغيره ولولم تقيد بهذالم يكن الحلاف هوهسذا بل يكون على الحلاف في انقراض المصر بناء على قول الجهوران فائد ته اعتبار موافقة اللاحقين ومخالفتهم أيضاءه فان قلنا يشترط انقراضه نبين لمخالفة من نشأ أن الاجماع السابقين طال الزمان أوقصر والا فالأصح انه عتنع ان طال الزمان مع ان عن قال بالامتناع في هذه المسئلة الأشعرى وهممن الجمهور وماقيل من انه تصو يرقلحالة الذي يتأتى فها الاتفاق من  $( \gamma \Lambda \gamma )$ والاماموالغزالى كافي المختصر

غيرهم لتوقفه على موتهم فافاوجد فلااتفاق قبله والخلاف مبنى على أنهلايشترط انقراض المصر فان اشترط جاز الاتفاق ففيه ان الاتفاق من غيرهم مطلقاقطما وفيانسبه المصنف الى الامام والآمدي انقلاب والواقع ان الامام جوز والآمدي منم بعداستقر ارخلافهم ممكن ( وأما ) الانفاق ( مِن غير هم ْ ) أي من غير المختلفين بمداستقرار الخلاف بأن ماتوا ونشأ ُ غيرهم مع بقائهم كلهم أو بعضهم (فالأصح )انه (ممتّنع انطال الزمان ) أي زمان الاختلاف اذلو انقد ح وجه في سقوطه لظهر للمختلفين ولوشرطف استقرارا لخلاف علىجواز الأخذبكل من شتى الحُلاف (قوله فاذاوجد) أىالانفاق على أحدالشقين وقوله فلاانفاق اتفاق الفسير لريستقر في قبله أي لانتفاء شرطه فلرينعد الاجماع على جواز الأخــذ بكل من شتى الحلاف واعترض بأن نفي مسئلة الامام السابقة الا الاتفاق لايصح لوجوده قطعا قبسل الاتفاق على أحمد الشقين والداقال الشهاب لوقال وقته بدل قبلًا ان اتفق غيرهم بعدهم على كان بينا . وقديجاب بحمل كلامه على ان الراد فلا اتفاق قبله تمتنع مخالفته قاله سم (قه أبه والخلاف مبنى على خلاف قولمم ولاقاتل به انه لا يشترط انقراض العصرفان اشترط جاز الانفاق مطلقا قطماً) هذا قد يشكل بالقول الأخيراذالفاء (قول الشارح أيضا بأن القاطع محذور مطلقا الا أن يريد بالحلاف غيرهمذا القول أو يلتزم هذا القائل ان الغاء القاطع اعا ماتوا) فان لمعونو ابان بقي يحذر عندالا نقراض لتبيناس بخلافه عندعدم الانقراض لاحتال أن يتبين الحطأ في قطيته اه سم (قُولِه بأن مانوا ونشأ غيرهم) تصوير للحالة التي يتأتى فيها الانفاق من غيرهم بعد استقرار الحَلاف (قَوْلِه انطال الزمان الح) تصريح بماعلم النزاما اذالفرض كون الانفاق بعد استقرار الحلاف حدث أو تخالفه فاماعلي كاذكره بقوله أما بعمده منهم الح ومعاقم ان الاستقرار اللذكور انحما يكون بطول الزمن كذا قال مذهب من منع اتفاقهم في

المسئلة الأولى فالأمر ظاهر لأنهيمنع انفاق غيره برالأولى وأمامن جوزه فان شرط انقراض العصر خوفامن مخالفة من نشأ لم يتم الاجاع الأول بانقراض الاولين لأن من نشأ عين الأخذ بواحد وهمجوزوا الأخذ بكل فقدخالفهم قبل الانقراض وأمامن فميشترطه فيتم عليه تدبر (قول المسنف فالأصح عتنع ان طال الزمان) هذا التصحيح مبني على مذهب الجوز لاتفاقهم بعد الاستقرار فهاسبق أمالله انع هناك فيمنع هنابالأولى اذمد ارالنع عنده على الاستقرار الحلاف لكن ردعلى المحوزانه على وجوابه السابق إنهاذا انقرض أهل الحلاف تبين استاد أماستقر أوالخلاف للاجماع على الأخذ بكل من الشقان الأأن نخص هيذا بماأذاطال زمان الاختلاف أوقصر لأنه الذي يعلم منه أن خلافهم لم يكن لعدم العجز عن الدليل فهو الذي يتضمن الاجماع دونما اذاقصرو يحتمل أنهذا التصحيح للمصنف وغيره فالفوافيه الامام قاثلين ان انقراض الأولين لايكف إنشاء غيرهم بل الابدمن طول الزمان أوان الامام بخص المقاد الاجماع بانقراض الأولين بمااذالم ينشئ غيرهم ويعين أحسالقولين مع عدم طول عجيب من بيان الشار حفام عنم الاستعرار بقصر الرمن بين الاختلاف والاتفاق طال برمن الخلاف أوقصر فيكون الاستقرار هوطول الربين بين الحلاف والوفاق طال زمن الاحتلاف أولاوالم إدبطول الزمن هناطول زمن الاختلاف لاالزمن المتوسط بين الاختلاف والوفاق

البعض اما أن يو افق من

فانزمان الاختلاق قديطول ولايستم الخلاف بإن بوعش بعد، زمان طويل و وحه التغييد المهتد طول بزمن البحث عن المأخذ يعد خداء الدليل بخلاف ما اذا إيطال ومن البحث بان تباحثوا وسكتوا وصفح في السلط المحتوب زمن طويل فاته عندعام البحث قد الإيظهر معانه استقد أخلاف من قول ما المقادن في المنافرة والمنافرة المقادن في المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة والمحتفد المنافرة المنافرة والبحث المنافرة منافرة المنافرة المنافرة والمحتفد المنافرة والمحتلفة المنافرة والمحتفد المنافرة والمحتفد المنافرة والمحتفد المنافرة والمحتفد المنافرة والمحتفدة منافرة المحتفدة المنافرة والمحتفدة منافرة والمحتفدة منافرة المحتفدة المنافرة والمحتفدة منافرة المحتفدة المنافرة والمحتفدة منافرة المحتفدة منافرة والمحتفدة منافرة المحتفدة منافرة المحتفدة منافرة المحتفدة والمختفون من المنافرة والمحتفدة منافرة المحتفدة منافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة والمحتفدة منافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المحتفدة منافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة والمحتفدة منافرة المنافرة ا

عضى بعد الزمن الدى بحلاف مااذاقصر فقدلإ يظهر لهم ويظهر لغيرهم وقيل بعجوز مطلقا لجواز ظهورسقوط النخلاف لغسير استقر بهالخلاف زمن آخر المتلفين دومهم معلقا (و) علم (أن التمسُّك بأفل ماقيل حَقَّ ) لأنه تمسك عالم مع عليه مع ضميمة ان الأصل فهوغلطالان النكلام فى زمن الخلاف لامابىده و به تعلم عدم وجوب ماذا دعلية ، مُثَالَة أن المال ا ختلفوا في دية الذمي الواجبة على قاتله فقيل كدية المسلم وقيل كنصفهاوقيل كثاثهافأ خذبه الشافعي للاتفاقعى وجوبه ونفى وجوب الزائدعليه بالأسل فاندل استظهار الحشى (قوله بان لم يستقر الخلاف) هذا دليل فَلَى وجوب الأكثر أخذ به كافى غسلات ولوغ الكلب قيل الهاثلاث وقيل الهاسبع ودل حديث مبنى على مااختار همور كلام الصحيحين على سبع فاخذبه (أما) الاجاع (الشُّكوتي) بان يقول بعض الجمهدين حكما ويسكت شيم الاسلام وقدعرفت الباقون عنه بمدالما به الى آخر ماسيا تى ق صورته (فنالِتُهَا) أى الأقوال فيه أنه (حُجةٌ لااجماعٌ) مافية (قولالمنفوان شيخ الاسلام وقال البكال المراد الطول الزائد طي: من استقرار الخلاف ولعل الأظهر ماقاله شيخ الاسلام التمسك بأقلماقبسل الخ) (قمل علاف مااذاقصر) أي بأن لرستقر الحلاف (قول معضيمة ان الاصل عدم وجوب مازادالخ) مراده بيان مني قولمن هذآ انمايتم اذاكان الأصل عدموجوب الدية في قتل الذمي وهو محل توقف فليحرر مملايخني مافي جعل قال ان الشافعي عسك في الأقل الذكور عما عليه من التسامح لظهو ر عدم كونه مجماعليه بالمني الصطلح عليه عي ان قصية كون اندية الدمى الثلث بالاجاع التمسك بأقل ماقيل عسكا عا أحمع عليه ترك الضميمة الذكورة فتأمل (قوله بان يقول بعض بان معناه انه عسك في الميندين حكاال التفاهر ان منه أيضا أن يفعل بعضهم فعلايدل على الجواز أو يمتنع من فعله امتناعا يدل المثبت وهموكون الثلث على الامتناء ويسكت الباقون بعد العلم الخ ومن القولجوا به عن السؤال عن حكمه اذا كان حاكما واجبا بالاجاع وأما مازاد وفيممناه أوممنىالفعل الاشارة الىالحكم وكتابته \* واعلمأنالاجاءالسكوني انما يتحقق فعاقبل عليه فتمسك في نفيه بان استقرار الذاهب لابعد، أيضا ولهذا قال العضد كابن الحاجب اذاقال واحد أوجاعة بقول وعرف الاصل في كل شيء براءة به الباقون ولم يسكر ، واحد منهمان كان بعد استقرار الذاهب لم يدل على الوافقة قطعا اذ لاعادة بالدمةمنه فيستصحب مالم بانكاره فلمكن حجة واذاكان قبله وهوعندالبحث عن اللناهب والنظرفيها فقداختلف فيهالخ اه يقمعليه الدليل وقدظن قالة مم (قوله الى آخرماسياتي فيصورته) أيمن قول الصنف ان السكوت المردعن أمار فرضا الخ ابن الحاجب ان التمسك (قوله فنالتها أنه حجة لااجاع) لبس الراد نفي حقيقة الاجاع عنم كايسبق الى الوهم بل نفي الاسم فقط بالاجاع في الثبت والثني جميعا فاعترض على همذا القائل ومن هناعلم تخصيص المسئلة بالوجوب لأنه صورة الواقعة والافلامانع من جريان ذلك في الندب والتحريم (قوله اذاكان الأصل عدم وجوب الدية في قشل الذمي) لمرسرف الحشي رحمه الله الراد فآن المراد ان الأمسل عدم الوجوب في كل شيء بل عدما لحكم مطلقا مالميقم العالميا عليه (قوله تم لا يخفى النح) لايخفى ما في كلامه فان المجمع عليه هو المتفق عليه وهذا كذلك أذ زيادة البعض على الثلث ونني البعض الآخر ذلك الزائد لايناني الاجاء عليه (قوله على أن قنسية كون المسك النم) السواب ترك هذا الكلام فإن التمسك بالاجاع ليس في الأثبات والنفي كاعرف بل في الأول فقط. وأما

الثاني فدليل الضميمة الذكورة (فولالشاح ويسك الباتون عنه) سوادكان الساكة أقلأولا والساكت منظور اليه أولا فلمنط ليقالمكوق القول النامع قدير (قوله اذ لاعادة بالنكاره) بل سيكون اشكالا على ماتقرر في المناهب (قول المستنف فناتها حجة لااجاع) هذا قول أي هاتم والأول نسبه بعض الشافعية الى الشافعي أولا أخذا من قوله لإنسب لساكت قول ورده بعضهم مؤولا بأنه لاينسباليه صريحا وان نسبضمنا ونسباليه القول الثانى ثانيا أى بعدنسبة الأولىمن غيره كذا يؤخد من المضدوليل هذا أى افادة تر نيبا في الوجود الخرجي هوالدن في تسبية القول القصوص بالثالث والثانى والأولولو راعى المسنف القامدة في القول المسلف المنافذة على المنافذة المنافذة المنافذة المنافذة المنافذة القول المسنف كامي عن القوم وحيث كان الذي المنافذة على الأولى في الأولى في الأولى في التنافذة المنافذة المنافذة في التسمية اقتمة بأن النافي في واتفاقالك والأولى في القسمية وطاقتها الأقول واحدا وحيثة بفيدة الذي المنافذة في الأولى الذي المنافذة في الأولى في القسمية وطاقتها الذي في خلافة القائدية المنافذة في المنافذة الذي المنافذة في الأولى الذي المنافذة المن

ونابها أمدحجة واجاع لأن كوتالعلما في مثل ذلك يظن منه الموافقة عادة و نفي الثالث اسم الاجماع لاختصاص مطلته عنده بالقطمي أي المقطوع فيه بالموافقة بخلاف الثاني

عنه بدليل قول الشارح مدونني الثالث اسم الاجاء الخ فالثالث فاللها نه فردمن أفر ادماهية الاجاء كالثاني وأنما يخالفه فيالتسمية علىماسياتي (قهة لهوثانيها أنه حجة واجاع) قال العلامة الشهاب عبر في هذا بالثاني وفي القول الآتي بالأول فساحكمته قال سم ويمكن أن يكون من حكمته ذكرالأقوال على ترنيب العكس وذلك لأنه لماتعذرذ كرها على الأصل القتضى قدكر الأول تمالثاني ثم الثالث اللاحتياج الي فصل الفاء في كلام الصنف وهي كالجزء محاد خلت عليم كان الاولى ذكر المكس مرتبا فاحتاج الى التعبير عن هذابالثاني م فانقيل كان يمكنه ذكرماياتي معراعته بالثاني م قلتمافيل أنسلسار كاهذا الثالث فى أحدا الزأين ومباينة الآني له فيهما والشارك أقرب فكان ذكر عقبه أولى اه \* قلت عصل كلام الملامة الشياب إجمل القول بانه حجة واجهاع هو الثاني والقول بنفيكو نه حجة وكو نه اجاعاهم الاول؟ وهلا عكس الامرهأى نكتة فيذلك \* وجوابه أنه يمكن أن تكون النكتة في ذلك قرب القول بإنه حجة واجاع من الثالث لشاركته في أحدجزاً به دون القول بنفهما لخالفته له في كل من جزاً به والقرب الذكور يقتضي وصابه فلذاحل هوالثاني دون القول بنفهماوهذا القدر حاصل سواءذكرت الاقوال على ترتيب العكس أوعلى تر بسالا صلوحينا فجواب مم بقواه ويمكن أن يكون من حكمته ذكر الاقوال على ترتيب المكس غيرملاق السؤال اذليس مرادالشهاب مذكر الثانى قبل الاول حق يكون الجواب ماذكر اعامت على أن قوله في الجواب فاحتاج إلى التصير عن هذا بالثاني لا يترتب على ماقيسله بل المترتب عليه أن مقول فاحتاج الىذكرالثاني قبل الاول لانهذا هو الذي ينتجه ذكر الاقوال على تربيب العكس كالاعفق وأما ماذكره من السؤال والحواب فهوالله يناسب المقام الأأنه كان المناسب أن يقول بدل قوله فكان ذكره عقبه أولى فكان حعله الناني أولى (قوله لان سكوت العلماء في مثل ذلك الح) علة لكونه حجة على القولين (قولهوى الثالث اسمالاجاع) أى لاكونه من أفراده بل هومنها عنده (قوله أى المقطوع فيه) أشار به الى أنه لبس المراد بالقطعي مقابل الظني بل المقطوع فيسه بالموافقة أعممن أن يكون قطعيا أوظنيا

حقيقة فانه يفيدأن حاصلها قولان هل هو قرد من أفراد حقيقة الاجاء أولا والخلاف فيالنسمية انمسا هو عند أصحاب القول الأول وحينشذ احتاج المصنف الى تح برمااتفق ومااختلف أولا ثم تحقيق حاصل الثلاثة ثانبافأشار الىالاول بقوله والصحيح حجة حينئذ فانه يفيدأن خلاف الثاني والثالث مع الاول فىالحمية فقط وان المُنلف في النسمة عما الاولان لانالخلاف فسما لايكون الاءمدالقهل بالحجية فعلران المتفقها الثالث والثاني فقط انمقا

يكون حاصل الاقو ال ثلاثة

تواردت على محل واحد

وهو مخالف لما يفيــده مثارالخلاف في كو نهاجهاعا

على الحجية وإن المتنف في النسبة أسلانتاس الله كافي القباس وخبر الواحد وقول ظاهر الدلالة دون قطعها لانه سينذ ينته في أو الدائمة الله وينتاذ بنته في المستحدة على المستحدة المس

(قول الشارح كاسياتى) راجع لقوله ونني الثالث الج (قول الشارح لاحتال السكوت لتبر الوافقة) فيهان هذا الاحتال خلاف الظاهر لما ما من ان عادتهم ترك السكوت في مثل علم من ان عادتهم ترك السكوت في مثل علم من ان عادتهم ترك السكوت في مثل المنطقة من المنطقة المنطقة

القول الرابع والحامس كما سيأتى وأولها ليس بمعجة ولا اجاع لاحتمال السكوت لنبرالموافقة كالخوف والمهابة والترددق لكو ته اجاعالكون المسنف المسئلة ونسب هذا القول للشافعي أخذا من قوله لاينسب اليساكت قول (ورًا بعُماً ) انه حجة أوثق (قوله أي انقراض (بشرط الانقراض) لأمن ظهور المخالفة بينهم بعده بخلاف ماقبله (وقال ابن أ في هُرَ يرة ) انه حجة الساكتين والقائلين) الأولى (انكان فُتياً) لاحكمالأن الفتياييحث فيهاهادة فالسكوت عنها رضابها بخلاف الحكر(و) قال (أبورُ ان يقول أى انقر اض العصر إسحق المرُّ وَزِيُّعُكسَهُ) أي انه حجة ان كان حكما لصدوره عادة بعد البحثمم الماماء وانفاقهم على أقوال اعتبار العامي بخلاف الفتيا (و)قال (قومٌ) انه حجة (ان وقع فيما يفوتُ استدراكُهُ )كاراقة دَّم واستباحة فرج والنادرفان هذا القول لم لأن ذلك غطر الاسكت عنه الا راض به مخلاف غيره (و)قال (قوم ) انه حجة ان وقع (ف مصر يقيديالكل كإيشير لهصنيع الصحابة) لأنهم اشدتهم فالدين لايسكتون عمالا يرضون به بخلاف غيرهم فقد يسكتون (و) قال الصنف فبامرحيث أخره (قوم )أنه حجة (انكانُالساكتون أُقلّ) من القائلين نظرا للا كثر وهو قول من قال ان خالفة عن قول أحمد ومن معه الأقل لانضر ( والصحيحُ ) اله(حُجَّمةُ ) مطلقا وهو ما اتفق هليمه القول الثاني والثالث وقال لمكن التعليل الذي ذكره يقوله لأمن ظهور الخ يفيد (قوله كاسياتي) أى في قوله وفي تسميته اجاعا خلف لفظى (قوله وأولها) أى الأقوال ليس باجام أي ان الرادانقراض الساكتين ليس من أفراده حقيقة (قوله أخذا من قوله لاينسبالي سأتك قول) قالالنووي في شرح الوسيط الصحيح من مذَّف الشافعي أنه حجة واجاع ولا ينافيمه قول الشافعي لاينسب الى ساكت قول وعبارة العنسد شرط لانه محمول عنسمد الهفقين على نفي الاجام القطعي فالدينافي كونه اجاعا ظنيا ويكون الراد انقراض المصرهذا وهذه بقوله لاينسب إلى ساكِت قول نفي نسبة القول صريحا اليسم لانفي الموافقة الاعم من الصريح الأقسوال الآتية كليها كا يسمى سكوت البكر عند استنذابها اذنا ولا يسمى قولا وكا يسمى سكوت الولى عنسد الحاكم مردودة بماعلم منأن مضار عن الرو يجعما ولا يسمى قولا مم (قوله بشرط الانقراض) أى انقراض الساكتينوالقائلين الحبية عملي الظن وهو ( قهله ان كان فتيالا حكما ) أي ان كان الحكم الذي قاله البعض وسكت الباقون عنه فتيا أي حاصل مطلقا تدبر (قول مغتى به أى ان كان قائله قاله على سبيل الافتاء لأعلى سسبيل الحسيم والقضاء سم ( قولِه وقال أبو المنف ابن أبي هريرة) إسحق الروزي عكسه) ضمن قال معنى ذكر فلذا نصب به الفرد أو جرى على القول بأنه ينصب هو من الظاهرين من المفرد معنى اذا كان في معنى الحِلة وما هذا كذلك قان نفط المحكس وان كان مفردا فهو في معنى أصبحاب الشافعي (قول الجسلة وقوله أى انه حجة الح يسح فتح ان نظراً للفظ المكس وكسرها نظراً لمناه ﴿ قَهْلُهُ وهُو الشارح بخلاف الحكي

فول من قال ان عالله المقال المنطق على السلم المنطق المنطقة الم

(قوله والا فقد بذهب من يقول بضرر الخ) من فال بضرر عالنة التدالي و الصنف ومن مه كانديم لم يفسلوا في حجة السكوتي يين كون الساك أقل أولا بل جعلوه حجة مثلثا أما الصنف فظاهر وأما الجمهور وهم من مه فالطاهر اتهم كذاك كافد بدل عليه قول الرافعي انه الشهور عند الأصحاب وحينك يتدفع الاشكال الأول (قوله من أقراد الاجاع السكوتي) فدعرفتا نهاديدع الاحياع هنا أحد بل السكام في أنه حجة فقط عند السكوت والمثالثة جميما الأن يكون المرافعي أقر وعنه الاجماع وان لم يسم به وعلى كل فالقول بأن الصرح أقوى معناه ( ٩٩٠) الاجماع المصرح به يمن أجمع بأن وافق صريحا أقرى مناه ( ٩٩٠)

الرافعي انه المشمور عند الأصحاب قال وهل هو اجماع فيه وجمان (وفي تَسْفِيكِه إجماعا خُلف لفظيٌّ) وهو ما اختلف فيه القول الثاني والثالث قيل لا يسمى لاختصاص مطلق أسر الاجماع بالقطعي أي المقطو عفيه بالوافقة وقيل بسمى لشمول الاسم لهواعا يقيد بالسكو تى لانصراف الطلق الى غيره والافقد يذهب من يقول بضرر عالفة القليل الى أنسكوتهم لايضر إهاى لان السكوت السرفيه تصريح بالخالفة بل يحدل الرضابل ظاهرم الرضا بخلاف الخالفة بالقول ثمال فبنبية حكاية هذا القول مع هذا البناء أن هذه الصورة أعنى أذا كان الساكتون أقل من أفراد الاجاء السكوتي وأنه أذا لم يسكت الأقل بل خالف لايكون من أفراد السكوتي بل الصر عوفيازمأن يكون الاتفاق مع عالفة الأقل أقوى منه مع سكوتهم لأن الاجاع الصريح أقوى ولا يخفي السكال ذلك وغرابته اللهم الا أن يلترم هذا القائل انه في تلك الصورة مع كونه أجاعا كو تباأ قوى من الاجاع الصريح في الصورة الأخرى أي الانفاق مع مخالفة الأقل أو يلزم أنه في الصورتين اجاع صريح لأن سكوتهم لايز يد على مخالفتهم وهي لا أثَّر لها قاله سم قلت قسم يفرق بين السئلين بأن الأقل في صورة الصريح غير معتبر وفاقه لتنزيل خلافه منزلة عدمه فلبس فيه احتمال المخالفة بخلافه في صورة السكوتي فأنه معتبر وفاقه السنفاد من سكوته عادة مع احتمال الخالفة بكون السكوت لخوف ونحوه كا هو حمة القول بعدم حجية الاجاع السكوتي فلا غرابة حينئذ في كون الانفاق مع مخالفة الأقل أقوى منه مع سكوتهم لقيام احبال الخالفة في الثاني دون الأول فتأمل (قوله وهل هو اجاء فيه وجهان) أي وهل هو فرد من أفراده حقيقة قاله سم يه قلت هو مستدر الدمع قوله قبله وقال الرافعي انه الشهور عند الأصحاب فلمل الوجه أن المني وهل يسمى بذلك أي بالاجاع فيه وجهان فيحكون قبله قال الرافعي الخ تأييدا لقول للصنف والصحيح حجة وفي تسميته اجاعا خلف لفظني فتأمل (قوله وفي تسميته اجاعا الح ) أي وفي اطلاق اسم الاجاع عليه من غير تقييد بالسكوري، اطلاق حقيقيا كا يفيده كلام الشارح وليس الراد بالقسمية المذكورة اطلاق امم الاجاع من غير تقييد أعمم كون الاطلاق للذكور حقيقيا أو مجازيا اذ لاوجهالاختلاف في اطلاق لفظ الاجاع عليه س غبر تقبيد اطلاقا مجازيا اذ لايسع عاقلا منع ذلك لانه لاحجرفي التجوز حيشوجدت الملافة بإهزيمتنا في ناية الوضوح وأقلها الشابهة في الانفاق وانكان هنامظنو ناقاله سم (قهله وهومااختلف فيمالقول الثاني والثالث) خص الاختلاف المذكور بهما دون القول الأول لانه لامنى الدختلاف في التُسْبَيُّهُ الامم اتفاق كل الختلفين على انه فرد من أفراد الاجاع حقيقة حتى يكون الاختلاف المذكور لفظيا وقدع إن كلامن القول الثانى والثالث قائل بأنه فردمن أفراد الاجاع حقيقة بخلاف القول الأول فانه ينفي عنه كونه فردامن أفراد

والساكت هنا عندها القائل ليس عن أحم بل هو عنده غير معتبر لأن منى كارمه ان السناكت يرل مراة الخالف فأن كان أقل فلا يضر المعنى كونه سكوليا عنده اته رقع مع سكوت من أني وافق لسكان من الجمعان تدبر وحيئات ينسدقع الاشكال الثانى (قسوله فلت قد يفرق الح ) كلام لامعتى له قان الساكت لو كان مخالفا بالفعل لم يضرعند همذا القائل كما قاله سم فقوله لقيام احتمال المحالفة الخقلنا المخالفة بالفعيل لا بضر عنده تأمل (قوله أىوهل هوفردس أفراده جقیقیة ) أي فرد من الافراد التي يطلق علما اسم الاجاع حقيقة وليس التردد في اطلاق الاسم عليه حقيقة أو مجازا اد لايسم عاقسلا انكار الاطسلاق الجازي مدا

مراد سم كا يؤخذ من كلامه الآق و به يندفع قول الهشى قلتالج (قولها أى وفاسلاق امم الاجاع عليم من تقييد والسكر في الح الفاقات الثالثات موضوع الحلاف الاجماع السكوتي فهومع التقييد يطلق بلا خلاف خلافا لمن وهم فيه بناء على أن قول الشعر واعابقيدالح تقييد وليس كنقك بل هو جواب عما يظال م قيد والسكوتي هو وطاحه أن تقييد وليس لمنها الطلاق بلا تقييد بال لا تقييد اللسكوتي الا تصراف الطاق اللي تعدد السكوتي الا تعدد الشعراء الله تعدد الشعراء الله تعدد الشعراء السكوتي السكوتي السكوتي السكوتي الاسلام المالي السكوتي السكوتي السكوتي السكوتي السكوتين السكوتين السكوتين الاسلام السكوتين السكوتين السكوتين السكوتين السكوتين السكوتين السكوتين المسلم السكوتين ال (قوله وتسميته بذلك) يعني أن نفي التسمية لازم لمذهبه الا أن له خلافاً فيها إذاريتعرض النسمية أصلاأعاخلافه في الحجية (قوله فلم يوافق الشارح فيقول حاصله تحقيق حاصل الأقوال وبيان مدركه فان ذكر الا قوال أول السثلة لبس على الوجه آلحق كا عامت من أنه يقتضي ان خلاف الثلاثة على عل واحد وان الأول له خلاف في النسمية وليس له كذلك و بديعام ان ماهنالم يقدمه الصنف أصلا فتأمل (قولهوحاصلقولهوفي تسميته الح) صوابه ان يقول وحاصل قوله والصحيح حجة وفي تسمينه الح تحرير ماانفق وما اختلف كما قال الشارح لعدم تحريره أول المسئلة كما عرفته سابقا أما ذكر الحلاف في الهلاق لفظ الاجاع عليه فهو في قوله 'الثها ( قوله و بيان للاختلاف في (191) حجة لاإجاء الخ (قوله بيان للإختلاف في انه حجة) صوابه ان تزيد في التسمية

> (وفي كونه إجماعاً ) حقيقة (تردُّدُ مَثارُه ان السكوت المجردَ عن أمارة رضا وسنخطِ مع بلوغ السكل ) أى كل الجمهدين الواقعة (ومضيٌّ معلة النظر عادةً من مسئلة اجمهادية تسكليفية ) قال فيها مضهم بحكم وعلم به الساكتون وهو صورة السكوتي (هل ينلب ظن الوافقة) أي موافقة الساكتين للقائلين قيل نعم فظرا للمادة في مثل ذلك فيكون إجماعا حقيقة لصدق تعريفه عليه

وان نفى بمضهم مطلق اسم الاجاع عنه وقيل لا فلا يكون اجاعا حقيقة الاجماع حقيقة وتسميته بذلك فسلم بكن خلافه في مجرد التسمية (قوله وفي كونه إجماعا حقيقة الخ) حاصل هـــذا ذكر الحلاف في كوته فردا من افراد الاجماع حقيقة كا هو القول المحيح أم لا وهذا وان قدمه الصنف فقد أعاده توطئة لبيان وجه الحلاف الشار اليه عوله مثاره الح ففي الحقيقة المقصود بهذا يبان وجه الخلاف التقدم وحاصل قوله وفي تسميته أجماعا خلف لعظىذكر الحُلاف في اطلاق لفظ الاجماع عليه اطلاقا حقيقيا وعدم الاطلاق مِم أتفاق القولين على أنه فرد من افراد الاجماع حقيقة فقوله فثالثها الى قوله والسحيح حمة بيان للاختلاف في أنه حجةوقوله وفي تسميته اجمماعا خلف لفظى بيان للاختلاف في اطلاق الاسم عليمه مع الاتفاق،على حجيته وقوله وفي كونه إجماعا حقيقة الح بيان لوجمه الاختلاف في حجيته وذكر تدرك القول بالحجية والقول بعدمها فقد تبين تباين القامات الثلاثة وعسدم اغناء واحسد منها عن الآخر نعم صنيح الصف لايخماو عن قلق وخفاء في فهم المراد منسه ولو استوضح لقال أما السكوتي فالمحيح حجةً وفي تسميته إجماعا خلف لفظي ومثار الخلاف في حجيته الخ مع كونه أخصر أينا (قوله عن امارة رضاً) متعلق بالمجرد وقوله مع باوغ الكل حال من السكوت أو صفة ناسية له وقوله بأوغ الكل من اضافة الصدر لمفعوله وفاعله الواقعة المصرح بها في الشارح وقوله عن مسئاة الح متعلق بالسكوت ففيه الفصل بين المتملق وهو السكوت ومتعلقة وهو عن مسئلة بقوله معباد غاتج وهو وجه الركاكة التي أشار لها الشارح على ماسيأتي بيانه بأتم من هذا وقوله وهو صورة السكوتي جملةمعترضة بين اسم ان وخبرها وهو قوله هل يغلب الح (قهراله فيكون إجاعا حقيقة) أي كما هو مفاد القول الثاني والثالث (قولهوان نفي بعضهم الح) أي كما هومفاد القول الثالث (قوله وقيل لا يكون) أي كما هو مفاد

انالأول المخلاف فيالتسمية فتدبر

**مافىهاقائدة أى فائدةوان كان التنبيه على ذلك من وظيفة الشروح (قول الشارح فيكون إجاءا حقيقة لصدق تعريمه عليه) أفاديه ان مدار** كو نهمن افر ادالاجاع حقيقة على صدق التعريف بخلاف التسمية فان مدارها الاصطلاح ولا يارم التوافق بينهما وأعاترك هناقو نه فيكون حمة الدكر المنتف له كاأشار اليه بقوله و يؤخذ تصحيح الأولمن تصحيح أنه حجة (قول الشارح فلا يكون اجاعا حقيقة) علم من هذا أن خلاف الأول ليس في التسمية بل في كو ته ليس باجاع حقيقة وأله در التارح حيث بين ذلك هذا الكون القصود عساهنا تحقيق حاصل الأقوالأي ذكره على الوجه الحق وقال فياتقهم وأولها أيس بحجة ولاإجاع ولميقل حقيقة لكون المرادعا نقدم حكاية صورة الخلاف لوهمه

في التسمية هو الثالث والثاني فقط (قوله بيلان لوجه الاختلاف في حجيته) صوابه أن يقول أنه تحقيق لحاصل الأقوال و بیان لمدرکه کما عرفت (قوله فقد تبين تباين القامات ) لم يقيين من كلامهسوى زيادة إشكالها (قوله ولو استوضح لقال الح ) قد يقال انه أو 1c ذكر صورة الجملاق الواقعـــة في كلامهم الوهمة لسكون الأول له خلاف في التسمية بال ولكونه بينالثالث والثاني حقيقيا والذلك اشتبه الأمر على ابن الحاجب فنقل الخلاف ببنهما على أنه حقيق صورته أنه محة وإجاء قطعي أوحجة وليس بإجاء قطمي تم استدارهن قالبانه قطمي بان سكوتهم دليل ظاهر في موافقتهم فكان إحاعا واعترضه ابن الحاجب باتها عايفيد انه حجة لاإجاع قطعي كاقلمه الشارجهنادليلا على الحجية أول السئلة وحينان ففي ذكر صورة الخلاف تم التنبيه على

اطلاق الاسم) صوابه ان

يقول بيان لكون المختلف

(قولهان الاجاع أخص الح) هو مسام لكن النفى حجية الاحاع (قوله أى القول بأنه إجاع حقيق) الظاهران الأولى هوقوله نم نظرا اللهذة والنافي هو قوله لا أقول الشاريح تقيق لحاصل الاقوال الثلاثة أى ما اجتمت على الحلاف فيه وهواته إحاج حقيقة أى حجة أولا وأما أنه هل يسمى باسم الاجاع قلبس حاصل الثلاثة بل حاصل الثالث والثافي فقط لما عرف أن الأول لاخلاف في في النسمية للنفي الحليجة والعلامة الناصر ((١٩٧) غفل عن كون الحاصل الثلاثة فقال ان الشارح أغفل حديث النسمية في هذا الحاصل وقد عرف وجه

فلا يحتج به ويؤخد تصحيح الأول من تصحيح أنه حجة لان مدركه الذكور هو مدرك ذاك وفى هذا الكلام تحقيق لحاصل الأقوال الثلاثة للصدر بها السئلة وبيان لمدركه وفيا قبله تحرير لما اتفق منها وما اختلف

القول الأول (قولِه فلا يحتج به) ان فيل لم صرح بقوله فلا يحتج به مفرعاله على قوله لا يكون اجماعا حقيقة وسكت عن نظير ذلك في قوله قبل نعم فيسكون إجاعا حقيقة حيث اربقل فيحتجبه 🛪 قلنا لعدم الاحتياج اليه إذ الحجية لازمة للاجاع بخلاف نفى الحجية لبس لازما لاتنفاء الاجاع لان الاجاع أخص من الحجية ولا يازم من نفي الأخص نفي الأعم مم ( قول و يؤخد تصحيح الأول) أي القول بأنه إجاع حقيقة الشار اليـ بقوله قيل نم ( قهله من تصحيح أنه حجة ) أى بقوله والصحيح حجة وقوله لان مدركه أي مدرك الأول الذكور أي وهو قوله نظرا المادة في مثل ذلك وقوله هو مدرك ذاك أي أنه حجة وكونه مدرك أنه حجة قد استفيد من قوله السابق وثانيها أنه حجة و إجاع لان كوت العاماء في مثل ذلك يظن منه الموافقة عادة أي فاذا اتحد مدركهما كان ترجيح أحدهما لذلك المدرك ترجيحا للآخر مم (قهله وفي هذا الكلام) أى قول المسنف وفي كونه إجاءا الخ ( قهله تحقيق لحاصل الأقوال الثلاثة الح ) حاصل الأقوال الثلاثة كونه إجاعا حقيقة كما هو مفاد النَّاني والنالث أولاكما هو مفاد الأول وقد أفاد ذلك هنا بقوله وفي كونه إجاعا حقيقة تردد مثاره الخ وأفاد بيان المدرك وهوكون السكوت هل يغلب احتمال الموافقة أولا بقوله هل يضلب ظن الموافقة الخ وأورد على التحقيق المذكور أنحاصل القول الثالث كونه حجة أي إجاعا حقيقة وكونه لايسمي إجاعا أي لايطلق عليمه لفظ الاجاء وهذا الثاني لم يحققه الصنف في فوله وفي كونه الخ وأجيب بأن للراد تحقيق حاصل القصود بالدات من الا قوال وهوكونه إجاعاحقيقة أولا وأما التسمية فهي من غير القصود بالدات و بأن النسمية داخلة في قوله وما قبله تحرير مااتفق منها وما اختلف قاله مم 😹 قلت لايخفي ضعف الجواب الأول فاو اقتصر على قوله أن التسمية داخلة في قوله وماقبله كان أولى والرادبالتحقيق هناد كرالشي وبدليله لتضمن هذا الكلام إثبات ذلك الحاصل بدليله وهو ألمدرك المذكور وبحتمل أن يكون الراده ذكر الشيء على الوجمه الحق قاله سم ع قلت لعل الظاهر الثاني لقوله و بيان لمركه فتأمل (قه أو فها فبله تحر برلما انفق منها وما اختلف) أراد بما قبله قوله وفي تسميته إجاعا حلف لفظي فانه يشعر بانفاق الثانث والثاني على كونه إجاعاحقيقة واختلافهما فالتسمية والأحسن أنه أراد عاقبله قبل المنف والصحيح حجة وفي تسميته إحاعا خلف لفظي ليشمل الاختلاف في كونه إجاعا أيضا وأورد على هــذا التحرير أن القول الثالث قاعدته في التفصيل مو افقة القولين الطلقين مأن بو افق أحدهما صدوه والآخر بسجزه وأحدالطلقين هناكونه حجةو إجاعاحقيقة وثانيهما نفيكل منهماوقد بينفي التحرير

تسمية هذا تحقيقا فتأمل (قول الشارح وفها قبله تحرير) أي تخليص الما اتفق منهاولمااختلف بعمد اشتباهه في الخلاف التقدم فله يغيد أف مااختلف في انه إجماع قطعي بناء على ان النفي لحقيقة الاجماع لاللتسمية وخينثذ يكون اتفنى الثالث مع الأول في نفى الاجماع القطعي وان الأول متفق مع الثالث في نفى التسمية بناء على أن النفي لها (قوله وأجيب بأن الراد تحقيق الح) قد عرفت أن التسمية ليس للاول خلاف فيها حتى تسكون مقسودة لها أولا ( قوله و بأن التسمية الح) حيث كانتمن الحاصل لاوجمه لتركيا منه ( قوله والمراد بالتحقيق الخ)قدعرفتان الرادبه ذكر الشيء على الوجه الحق لافادة ماتقدم ان الأول له خلاف في التسمية انكان نغى الاجاء نفيالها الجماتة مم (قوله والأحسن أنه أرادا أز) هذاه والوافق

لصنيحالشارح فياسين حيث قالوهو مااخفق عليسه التانى والنّالث ثم قال وهو مااخنلف فيسه الثانى والنّالث (قوله ليشمل الاختلاف فى كونه إجباعا) أى حقيقة (قولموأحد للطفين هنا كونه منبغ وإجاعا حقيقة ) ليس كذلك بل كونه حبة وإجماعا اسا وقوله نفى كل منهما أى كونه حبة وإجماعا (فوله بوافق من أطلق الاتبات في الجزائري) ان أراد الصدر والمجز في الحلاف النقدم فليس كذلك وهوظاهر أوأراد بهما كرنه حجة واجان حقيقة فليس هم الاجاع على تحقيق الصنف (قوله فهذا ليس تحريرا واجان حقيق السنف أو يقل المستف المستف المستف المستف المستف المستف المستف المستف تحريرا المائقة وما خلاف وكيف يحريرا واجان في مائلة وهو خلاف صنعه المستف تحريرا المائلة والمستفى المستفى المستف

فان کان صاده انه برد

الأقوال مورغير أن يقول

ثالثها الح فانه الاختصار

مععدم التنبيه على النكتة

التي ذكرناها سابقا

فليتأمل (قوله مقيمه

بالبالغ) أى يكون البالغ

هوالواقعة كإقاله الشارح

(قوله ولم يذكر بعد)

وكل ذلك من وظيفة الشارج زاده في غيره ولو أخر قوله مع بلوغ الكل وما عطف عليه عن قوله 
تسكليفية لسلم من الركاكم ولو قال هل يظن معه الموافقة بدل ماقاله لسلم من الشكاف في الويله 
بان يقال هل يغلب احتال الموافقة أي يجمله قالبا أي واجعا على مقابله واحترز عن السكوت 
المترز باداة الريافاته اجماع قط أوالسخط فلبس بإجماع قطاء على الذاتم للتي المجلمة بن 
أدام عمر زمن مها النظر فيها عادة فلا يكون من عمل الاجماع السكوتي وعما اذائم تسكن في حمل الاجماء 
بانكانت قطيعة أوالمكس فالسكوت على القول 
في الاولى بضلاف الملوم فيها وعلى ماقيل في الثانية لايدل على شيء وأعما عمل السكوت بحلى الفول 
في الاولى بضلاف المحارفة في وعلى ماقيل في الثانية لايدل على شيء وأعما عمل السكوت بحلى الفول 
المصلوفات بالواد للمخالات في كونه حجة واجماعا وأقيمه بقوله (وكذا الخسلان فيها لم بنشر) 
عماقيا بان المحمد المحمد فيه عالف قيل انه حجة لعدم ظهور خلاف فيه وقال الاكثر 
ليس بحجة لاحال أن الايكون غيرا القائل خافين فيه

أى بعدماتقدم قبسل قوله أن الثالث و افق من أطلق الاثبات في الجزأين معا وان خالف في التسمية دون من أطلق النفي مغ باوغ أو بعسد الزمن ف جزأيه فهذا ليس تحريرا لصورة الحملاف على القاعمة بل مسخ لها على أن جمل الشارح المتقدم علىزمن قوله مع الاول هو نفسهما يخالف قاعدتهم المصرح بها في الثالث المفصل من أنه يدل على القول الاول باوغ فيائرم أنلا يكون مذكورا الآن وهو معنى أى من التحقيق و بيان المدرك والتحرير من وظيفة الشارح (قوله لسلم من الركاكة) أي قولهم في تفسيره أي الآن ضعف التأليف بسبب الفصل بين القيد وقيده وتقييد الشيء قبل عامه عِمَّا يَمْ بِهِ القيد أيضا أما (قمول الشارح احتال الاول فلانه فصل بين الصدر وهوالسكوت وصلته وهو قوله عن مسئلة وأما الثاني فلان العرض من الوافقة) اشارة الى أن قوله مع باوغ الح تقييد الصدر القيد صلته لامجرد للصدر مع أن هذا القيد مقيد بالبالغ الذي هو الظن معناه الاحتال أي المسئلة المذكورة ولم يذكر بعد فليتأمل سم (قول لسلم من التسكلف في تأويله الح) انما الحتمل واضافته للموافقة احتيج الى التأويل الذكور لان ظاهر تعبير الصنف غير صميح لان للوجود هنا الاحبال لكل أضافة للبيان أومن أضافة من الموافقية وعدمها ولدا صح تعلق الترجيح به لا الظن والآكما صح تعلق الترجيح به اذ الظن الأعم (قوله وبمحسين هو الطرف الراجح و يمكن أن يجاب بأن للصنف سلك في تعبيره الذكور التجر يد فأستعمل الظن فى بعض معناه وهو مجرد الادراك والمعنى هل يغلب ادراك الموافقة أي يجعله غالبا راجحا على ادراك أن يجاب الج) المعسق عدمها سم (قولُه وانما فصل السكوتي الخ) الظاهر أنه انما فصل لعدم تأتى العطف لان ماذكره لجدله جوابا بل هو فالسكوتي لمسلم من التعريف (قولهوكذا الحلاف فعالم ينتشر) التشبيه في عردا جراء الحلاف بدون تأويل آخر ذكره سم

لاعلى وجه انهجواب (قول الشارح للمنطق المنطقة على المنطقة المن

( تولالشارخ فياسم بهالبادى ) بحتمل أن ما كناية عن الحكوم به والنقض مثالية وهوته البادى بحرقته لمسومها بوقو ع معقه اه مع (قوله متوقف على ثبوت حدوث الدائم) بان يقال الدائم حادث وكل حادث له عدث وهذا مينى على أن علة الحاجة هى الحدوث وحده أو الامكان مع الحدوث شرط أو شطرا وهو طريق أكثر الشكلمين في الاستداعلى وجود السائع (قوله متوقف على امكان المائم) بان بقال لاشك في وجود مو يتقل الكلام المكان وهو موالمي بالميان المائم) بان بقال لاشك في وجود مو يتقل الكلام الموانك على المنافق على المنافق وهو مداهب المنافق وهو مدائمة على الامكان وهو مداهب المنافق وهو المنافق وهو مدائمة بالمائلة وهو مدائمة بالمنافق وهو مدائمة بالمنافق وهو بعد وته الميافق وهو مدائمة بالمنافق وهو بعد وته الميافق وهو مدائمة بالمنافق والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة وكلاه المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة وكلاها بالمنافقة والمنافقة والمنا

ولوخامن فيسه لقال بخلاف تولىذلك القائل وقال الاما الوازى ومن نيسه انه حجة فيا تم به البحرك كنفض الوضوه بحس الذكر لاته لابد من خوض غير القائل فيه ويكون بالموافقة لاتفاء طهور المخالفة مبتلازمالم تمم به البلوى فلا يكون حجة فيسه ولم يزد المستف في شرحيه على هده المأخوال الثلاثة فيكون مراده هنا الخسلاف في أصل الحجية من غيير رعاية التفاصيل السابقة في اأمر (دُنيُّوى") كندبير المبابقة في المروز والمهور أنه ) أى الحجماع (فحد يكون في) أمر (دُنيُّوى") كندبير المجماع (طوق المرافقة والركاة (وفق لا تتوفقً عقدً) أى الما المجماع (طوقة في المول أى أمر اللخوة في تعريفه لذلك أما تتوفق معمة المالم وحدة الصائح الدي يتمنح فيه بالإجماع والالزم الدون الما تتوفق معة الإجماع والالزم الدون لونياً الموافقين يشترط ولا يتخلو الزمان عنه وال لهمة والمهم عنه والمجعة في توله فقط وفيره تبعله

ترجيح الحبية لان ترجيح الحبية في السكوتي من حيث ان بلاوغ المسئلة جميع الجنيد بن بشاب الواقعة وظاهر أن ذلك غير موحود هذا اذا الفرض أنه منتشر (قولي ولو خاض فيه لدال بخلاف) قال النادية الشبك عن في حيز الاستال والا فالقضية عنومة اله وهو ظاهر سم (قوليه في تهم به البادي) أى في حكم ماتم به البادي فقوله كنفض الحج مثال المحكم المنفض الواموه لا البادي له هنا مس الله كر قاله الشبك (قولية كمنوث العالم) عن قال العلامة الشباب (قولية كمنوث العالم) قال العلامة الشباب لا يقال تبوت الباري على الاجام المحتوف العالم) عن المستال المحتوف العالم) عن المستال المحتوف العالم) عن المستال المحتوف العالم من المستال المحتوف العالم ومن حدوث العالم معتوف على العالم ومن حدوث الهار قولية فلا يحتوبه فيه الاجماع) الميان حدوث عدد (قولية فلا يحتوبه فيه الاجماع) الميان حدوث عدد (قولية فلا يحتوبه فيه الانالة وفت على ذلك هو التحديد والتصال الخبرة والتصال لاغير قاله الشهرة التمان المتصوم) قدير دعاية أن هذا الشارة المناد المتحديد المعتوم) قدير دعاية أن هذا الشهاب (قولية ولا يشترط فيه الما مصوم) قدير دعاية أن هذا الشهاب (قولية ولا يشترط فيه الما مصوم) قدير دعاية أن هذا الشهاب (قولية ولا يشترط فيه الما مصوم) قدير دعاية أن هذا الشهاب (قولية ولا يشترط فيه الما مصوم) قدير دعاية أن هذا الشهاب (قولية ولا يشترط فيه الما مصوم) قدير دعاية أن هذا

أدلة الاجماع له فتجرم عالفته لانه من وقع الاجماع ما أن خسالاف ما أجمعوا عليه خطا يترب عليه الفرر والا لم يحمعوا على خلافه فان قلت في حيات المربر على خلافه قلت لا يقر قالضرر الترتب على خلافه قلت لا يقرق الضرر الترتب على خلافه التحديد في التحديد التحديد المنافذة التحديد التح

له كذا في عبارته على

الجلال \* بق أن أسحاب

الطريق الأول ماذا

يقولون في الاجماع على

حدوث العالم مقتضي هذا

السكلام المنع فلعل كلام

الشارح مبنى على طريق

المعقين من المتكامين

ومنعداهملا يصحالاجاء

منه على مثل الحدوث تدبر (قول المسنف في أمر

دنيوى الح) أى لمموم

ولا يفرق الضرر الترتب على خلاف الجمواعليه من تسيين مالا ضرر فيسه وتعيينه ليس في كلام الشارح وان كان في كلامه من خطاب الشارع والحاصل أن الاجماع عليه من خطاب الشارع والحاصل أن الاجماع عليه للهي عن الضرر فغرق بين المنابين تأمل ( قوله الان الشوقف على ذلك ) أي علي كون المجمع عليه لا تترقف سحمة الاجماع عليه هوالمجمعة وون الاجماع أي الوالمجمعة وون الاجماع أي الفرق على المنابية والمنابية على المنابية والمنابية المنابية والمنابية والمنابية

فالاجاع مشتمل قماق اذهوقول كل الأمة وهوس الآمة بل هؤلاه هم ورئيسهم وقوله حجة والالهيكن مصوما فالشيعة أنماعولوا هل الاجاع لاشنائه على قول الامام المصوم لالكونه حجة من حيث هو اهد فعم أنه يعمولون على الاجاع المه قول العسوم، نه نخلاف ماذا لم يكن إجاع فانه لابطم المصوم حتى يعقد بقط الحاصل إن مانستدل به من حيث انتائه على قول المصوم فلابد من كونه دليلامن وجودالمصوم فيه فهم معترفون بالاجاع مخالفون في وجه الدلالة فلاوم، لما ألمال الهشري وغيره، (قوله الحدر مذهب الروافض) صوابه كافى سم نفى مذهب الروافض (١٩٥) وقوله في العواب لايسين

(ولا بُدَّلُه) أى الاجاع (سن مُستند والالهكرلقتيد الاجهاد ) الماخود في تعريفه (مندًى وهو السحيح ) فإنانالقول في الدين بالإمستند خطا وقيل يجو زان بحصل من غير مستند بان بالمهو االاتفاق في طيصواب وادعى قالله وقوع صور من ذلك كهافل المستم معرضا به على الآمدى قوله الحمدات وقول الجواز دون الوقوع (مسئلة : الصحيح الحكائم) أى الاجاع وقبل الهمتند عادة كالاجاع على أكل طمام واحد. وقول كمامة واحدة في وقت واحد. وأجيب بإن هذا لاجامع لهم طيه لاختلاف (ركبة كل فالمام واحد وقول الحمد وقول الحمد المستم الشهر عي إذ يجمد المنافلة والمستميع وأنه ) بعدالت المنافلة والمساولة والمساولة والمساولة والمساولة والمساولة المنافلة والمساولة على المنافلة والمساولة والمساولة المنافلة والمساولة المنافلة والمساولة المنافلة والمساولة المنافلة والمساولة و

الى ردمذهب الروافض لكن ما أشاراليه غيرمطان المذهب ها مهر ذهبوا الياته الاسام واناجية في الولام المسوم فيه . و عباب بأنه و لد الاسام السعوم فيه . و عباب بأنه لا يستمين أن يكون اشارة الموردمية أثادان الاحياج أمر الاستميان الموسوم فيه . و عباب بأنه الاستميان الموسوم والموسوم الموسوم والموسوم الموسوم والموسوم الموسوم والموسوم والموسوم عبدة فوله المساموم حيث أشمر كلامه باناه و جداكان من الماسوم وحيث أشمر كلامه باناه و جداكان من الموسوم في المساموم وحيث أشمر كلامه باناه و جداكان من الموسوم والموسوم عبدة فوله معترف الموسوم الموسوم وقوله والموسوم الموسوم والموسوم وقوله والموسوم والموسوم والموسوم وقوله والموسوم والم

ا ذلك والدائل وقوق المتعارض ( فوالي وحب الفرائس المن المتعرف ( عبد المتعارف المتعرف المتعرف المتعرف المتعرف الم منه ( قول الشارح في وقد واحد الا كذلك و حيثاء تمون للهر ماضوفيه قان اعتفادال كل المتحر وافع في وقد عنوا المتعارف المتعارف

وقواه فى الجواب لايسين إن يكون اشارة الىارد مذهبهم صوابه أيضا نفى مذهبهم قال مم بصد ذلك وإؤلكان يلتبس عليك القرق بين نفى مذهبهم ورده اه وقدعرفت أنه لاطبة الهذلك كلهادر

(قول المستفولا بدله من

مستندالغ) لم يقلوا ته لا بد

وعدمجواز النسخ والقطع

بالحكم وانكان المستند

ظنيا (قسولهودلك غمير

مستفادمانقدم)وانما أخره

ممان الظاهر تقدعه الأن

(هولم أجمعوا على القطع بتخطئة عانف الاجام) قال الصديعد، فدل على أنه حجة فان العادة الع فقوله والعادقاتيع من عام العليل لادليل آخر بدل عليه أيضا قوله في المواسوالذي شعب من المبلس لا المبلس الدائم المبلس ال

منغيراحتياج الىتوسيط

اجاع على تخطئة المخالف

ولا استازمت وجود قاطع في كل حكم وقع الاجماع

عليه وفساده ظاهر ، قلنا

ليس كل اجماع احماعاعلى

القطع بالحسكم لحكم العادة

بوجود قاطع كافي الاجماع

على القطع بتخطئة الخالف

بل و عا يكون كل من أهل

الاجماع مستندا الى أمارة

تفيد الظن لكن يحصل

لنا من اتفاق الكل القطم

بالحك فلذاقال قدأجمعوا

على القطع بتخطئة المخالف

واعلم ان دليل الشارح على

الحجية والقطع غميرمافي

المختصروشه وحه فانه سعا

على انه اجاع كأن صرح كل من المجمعين الحسكم الذي أجمعوا عليه من فير أن يشد مهم أحد لاحالة العادة خطا هم جملة (لاحيث/اختلفوا) في ذلك (كالسكوق وما فدر كخالفة)

الاجاع وليس المراد بهم الجمعون كأوهمه بعضه وفي قوامالمتبرون إشارة الى أن من خالف في حبيته غيرمستبر وقد استدل في المستعلق على انه مجهقط في توجوه منها اتهم أجمعوا على العطم بتخطئة عالف الاجاع والدادة تعيير المبتاع هذا المددال كثير من الداماء المقتمين على قطع في شرع من غير قاطع فوجب عني الدجاع بالاجاع ولا ادبات الاجاع بنص قاطع توقف بوحداتك النص القاطع على الاجاع من الاجاع حجمة الاجاع ولا ادبات الاجاع بنص قاطع توقف بوحداتك النص القاطع على الاجاع محجمة والله ي تعدد عادة وجود مورة من الاجاع عتب عادة وجود مورة من الاجاع ودلات المبتراة بين ونبوت هذه المورة من الاجاع دولاتها المادية على وجود النص لا تتوقف على والله عن الاجاع حجمة المبتراة بين ونبوت هذه المورة من الاجاع ودلاتها على النص مستفادة من المادة الله من (قوله على المادة) معبرانه يمود على الاجاع ودلاتها على النس مستفادة من المادة الله من (قوله على المادة على المبتران الله عن المادة الله من (قوله على المادة على من المادة الله من (قوله كان صرح كل من الجميسة الله) تمثيل الاجاع الله المناق كانس من المادة حلى من المادة المناق المستوف كانس المادة من من المادة من المادة المناق كانس المادة المناق كانس عن المادة المناق كانس عن المادة المناق كانس المادة المناق كانس المادة المناق كانس المنسكة كانس المناق كانس

فهو المجية الكند كامرودليا القطاء و اسافالهادة خطاهم من غيرتوسط الاجزاع فهو مديرة المحدد فهره وكان المحدد المحافظة المستخدمة المحافظة الم

ومنهم القائل بعدد التوار فهو لايستم احالة العادة خطاهم الا اذا كانوا عددالوار فليتأمل (قوله قلية قوله وقديفهم الح) كلام لامعنى له فان كون الفهوم من الصنف خلافه سم وكذاك عدم اعتبار خلاف امام الحربين ومااستند اليه من قوله والالد كره يقتضى أث جميع ما تقدم عاماضية به الصنف وفرعه على التعريف عرب معتبر الااقول بعدم اعتبار النادر وهوفي غابة التصاد، وقول التدارج فهو على القول بأنه احاج عنج بعنفى ) قيد الظنية بالقول بأنه اجماع مع تحققها على القول بأنه احاج عنج بعنفى أقيد الظنية بالقول بأنه اجماع المحاجة النعن على كونه طبحة المنابع لاحاجة النعن على كونه طبحة المنابع لاحاجة النعن على كونه طبحة المنابع المحاجة النعن على كونه طبحة النعن على كونه طبحة المنابع المحاجة النعن على كونه طبحة الإعلام المحاجة النعن على كونه طبحة الإعلام المحاجة المحاجة اليه بعد قولهاجياع الحجاجة (قول الصنف وأنه بعد المحاجة العرب على المنابع المحاجة (قول

الشارحوالاجاع عن قطع غيرمتحقق)يدفعه ماتقدم في استسدلال ابن الحاجبولوسا فلا تلازم بين كونه قطعيا وظنية الستندبناء على احالة العادة خطأهم أودلالة السمعي على عدم اجتاعهم عملى ضلالة وقسد مرارا (قول الصنف واحداث التفصيل بين مسئلتين الخ)عبارة الشارح الصفوى للنهاج المسئلة الثانيسة ان الأمة اذا لم يفصلوا بعن مسئلتين بأن حكموا في السئلتين بحكم واحد اما بالتحليل أو بالتحريم أو حكيس الأسة فيما بالتحريم والبعض الآخر بالتحليل أم لم ينقل الينا حَرَفِيهِمَا فَهِلَ يَجُوزُ لَمِنْ بعدهم التفسيل ينرما

إحداث ) قول (ثالث) في ممثلة اختلف أهل عصر فيها على قولين (و) احداث (التفصيل) يين مسئلتين لم يفصل ينسما أهل عصر (انخَرَاهاه) أيان خرق الثالث والتفصيل الاجماع بأن خالفا ماانفقعليه أهل العصر بخلاف ماذا لم يخرقاه(وقيل) هما(خارقان مُطلقاً ) أورد عليه انمقتضاه أن الاجاع آنما يكون حجة اذا بلغ المجمعون عددالتو اثر فان غيره لا يقطع بتخطئة مخالفه . وأجاب بماشرحه الصد بأن الدليل ناهض في أجاع السلمين من غير تقييد ولااشتراط فأنهم خطؤا الخالف مطلقا من غيرتعرض لعدد التواتر وانسلم فلايضرنااذغرضناحجية الاجاع فيالجلةوقد صح اهـ وقد يغهم صوير السئلة بما اذا بلغ المجمعون عددالتواتر من سيرالصنف بالمتبرين لمخالفة امام الحرمين اذا لم يبلغوا عدد التواتر والظاهر أنه من المتبرين ومن قولة كالسكونى ومأسر مخالفه اذ الغَثيل يقتضي بقاء شيء آخر كالذي لم يبلغ المجمعون فيه عددالتواثر قاله سم. قلت قوله وقديفهم الح قد يقال المفهوم من كلام الصنف خلافه وأن خلاف امام الحرمين غيرممتبر والالذكرء كاهىعادته وكون التمثيل المذكور بفهم منه ذلك لايخني بعده فتأسل (قوله فهو على الفول الخ) تفريع على النفى في قوله لاحيث اختلفوا وقوله علىالقول بأماجاع هوالراجح في السكوني والمرجوح فبأندر بخالفه وقوله عتبج به لاحاجة اليه بعد قوله اجاع لاستاز المالاجاع كونه حجة بلاعكس (قوله وقال الامام والآمدى ظني مطلقاً) أي سواءكان صريحاً وغيره (قوله وخرقه حرام) هذا في القطعي وكذا في الظني بعبردليل راجح عليه قاله مم.وفي تركيب الصنف استعارة مكنية وتخييل حيث شبه الاجاع بالسور الحيط بجامع ان كلا يحفظ مااشتمل عليه فالسور يحفظ ماحوامين الأبنية والإجاع يحفظ ما حواه من الحسكم المجمع عليهوا ثبات الحرق تخييل وقوله حرام أي من الكبائر لانه توعد عليه بخصوصه في الآية السابقة كما أشار اليه الشارح (قولِه فعلم تحريم احسدات قول الله الح) فرق القرافي وغيره بينه وبين

فهو هلى القول بأنه اجاع محتج به ظنى للخلاف فيه (قال الامامُ)الرازى(والآمُدى) أنه(ظني مطلقاً)

لان المجمعين عرــــ ظن لايستحيل خطؤهم والاجماع عن قطع غيرمتحقق( وخرقه ٌ ) بالمخالفة

(حرامٌ) للتوعد عليه حيث نوعد على اتباع غير ســــبيل المؤمنين في الآية السابقة( نُمَامَ تحريمُ

لم لالمنه بعض اللماء مطلقا وجوزه بصهم مطلقاوا لحق عندالصف تأسيا الامام ان الأثمة ان نصوا بطم الفرق بين المسئلتين بأن فأوا لالفعل بين والمسئلة المنافقة عن من المسئلة بأن فأق الله لا فصل بين ها منافقة المنافقة ا

وصح فاقر جاء ثالث وقال يقتل ولا يصح أولا يقتل و يصح أيكن عشداقيل عليه الأمة أجمعت على اتحادالستانين في الحكم بدليل أتهم لم يفساوا فانفسل بينهما مخالفة اللاجاع وهو ياطل . قلنا لانسم ان عدمالفول بالفسل ولى بعد الفسوء ين السعتين لم يقع الافيه، يقيل يجوز التفسيل بين المستثنين مطلقا اذلوا يجز لميتم لكن وقع قال النووى الجماع ناسبا يفطروالاكل ناسبا لإخطر وقرق بين المستثنين معالم الدور المنافق المنافق

> الحكم في المثلتين أعنى التور بثوعدم التوريث مع الحكم في التفصيل أعنى توريث احداها دون الأخرى لم يكن خارقا اذهو موافق لم يفرق في بعض ماقاله فيذا هو سر ذكر هذه السئلة بعبد ماقبلها ولا يصمح ما قاله القرافي فرقا الا بضميمة هذا فتأمل عيان السنف ترك من المسئلة الأولى القول بعدمالتحريم مطلقا لان دليله بفيدأن تزاعسه لفظى لايخرج عن هــذا التفصيل كإهوء يعرفه من تأمل كلام العضد فيه ومن المسئلة الثانية نظيره أيضاكما تقدم عن شرح التهاج لعله لعنسدم ثبوته عنده تدبر ( قول الشارح وأجيب عنم الاستلزام) غايته انه يتضمن الاتفاق على جواز الا مخذبكل من شتى الخلاف فكل منهما

غير واحب اجاعا واذا لم

أى ابدا لان الاختلاف على قولين يستلزم الاتفاق على امتناع العدول مهما وعدم التفصيل بين ستثلين يستثلين بين ستثلين بين ستثلين بين حرّم أن يستام الاتفاق على امتناعه و أجيب بمنع الاستلزا مفهما شال الله وقدل يشاركه كاخ استقاله الاخ يسقط الجد وقدل يشاركه كاخ استقاله الاخ خارف الا انتقى عليه القولان من أن له تصيا وطال وعلى الشارك المنافق ا

احداث التفسيل بين مسئلتين بأن على الحكيم فالمسئلة متحدول المسئلتين متعدد فسقط ما نوهم بسخهم من أله الأفرق بينهما شيخ الاسلام (قولها كي أبدا) فسر الأطلاق بذلك دفعا لتوهم أنه في مقابلة النفسيل المسئلة من قوله ان فرقاء في كون معنا مسواء خرقاء أم لا وهوا المسئلة من (قوله وقال حتف السحابة الحي بنا الاستثار أم يهما) أي لان علم وقوله التفاول وقوله وقد اختلف السحابة الحي المائلة في المائلة القول في نظره من قوله الآون وقد في لورقوله وقد اختلف السحابة الحي المائلة في الموقولة المائلة القول في نظره من قوله الآون وقد في الموقولة المائلة في المائلة الموافقة المائلة الموافقة المائلة المائلة المائلة في المائلة والمائلة المنائلة المنائلة النائلة المنائلة المائلة والمائلة المائلة المائلة المائلة المائلة والمائلة والمائل

عبد اجاها جارت مخالفته في مض ماذهب البه بأن ترك قول من القولين عدم قولما الداع من أنه اذا كان مدعى كل قولا على يه ليس قولا معدمه لعدم خروجه عن جواز الأخذ بكل المجمع عايه فحاقاله الفدى على الداعيات ليس بشيء المارضة الالازم التعبق كان منهم اجاها على أن الحق المعدمة الاغير بالضرورة ، ومن أنكره فقد أشكر البديمات ليس المدين المرضات الا الاتفاق على جواز الأخذ بكل وحيثات بحورة طالفة كل لعدم الاجماع عليه والقول بعدمه عد واعلم ان هذا كالحال الدائم والمؤلفة المنافق على أحد القولين بعد الله اجاع عليه مبطل الاجاع على جواز الأخذ وحيثاث يأتى فيه الخلاف السابق في الانفاق على أحد القولين بعد استقرار الحلاف هذا الطول الآل فاستأمل (قول المصنف أوعلة لحكم ان الم يخرق) فرض المسئلة ان الخالفة في العلة فقط مع بقاء الحكم بخلاف ما تقدم في مسئلة النفصيل للجتهدين اللازم لهم أن لا يخرقوه (قول الصنف وانه يمنع ارتداد كل الأمة في عصر سمما) وان حاز عقلاأ و يجوز سمما مسئلة خلافية فين يمنع سمما وقيل بجوزسمها للسيآتي من حديث الترمذي بالنسبة الأول ومنع دلالمه السبة الثاني الثاني انه يعلم من حرمة خرق الاجاع مع كون شأن ألمسئلة عندهم هو امتناع الارتداد الأنمة أن لا يخرقوه بأن لا يقولوا قولا مخالفا لماوقع عليه الاحاع ان الحسكم في هذه (199)

إذ وقوع الارتدادخارق للزجاع على عمام وقوعه فيكون قول الأثمة بوقوعه خارقا لذلك الاجاء أيضا فمني قول الصنف وأته عِثنم ارتداد الأمة أي عندناها وجمه علمان الحكم عندهم في السئلة الامتناع وأماكون الامتناع من السبع فلأن الأجاع على وجوباستمر ارالامان لايد له من مستند من السمع إذلامدخل للرآى فيه حي يصح أن يكون فياساواذالم تخرق الأتحة يقولوا بمستناء السمعي وعوقول الني صلى الدعليه وسلم الانجتمع أمق الح. والكانبون هنا اشتبه عليهم الأثمة بالأمة ودليل العلم بدليلالسئلة فوقعوا فها لايليق فليتأمل (قوله اشارة إلى أن الاستحالة عادية الح) قد عرفت انه توجيه لعلم القول بالامتناع

وأماالامتناع فهو شرعي

للدليل الآني وانظر التوفيق

(أُوعِلَةٍ) لحكم غير ماذكروه من الدليل والتأويل والعلة لجواز تعددالله كورات (انام يُخْرَفُ) ماذكر ماذكروه بخلاف ماإذا خرقه بأن قالوا لادليل ولا تأويل ولاعلة غيرماذكرنا. (وقيل لاً ) يجوز احداث ماذكر مطلقا لانه من غير سبيل المؤمنين التوعد على اتباعه فى الآية . وأ بيب بأن التو هد عليه ماخالف سبيلهم لامالم بتمرضوا له كما نحن فيه (و) علم من حرمة خرق الاجاع الذي من شأن الأُمَّة بعبد أن لا يخرقوه (أنَّه يَمتنمُ ارتدادُ الأمة ) في أعصر ( سمما ) لخرقه احاع من قبلهم هلى وجوب استمرار الايمان والخرق يَصدق بالفمل والقول كما يُصدق الاجاع بهما (وَمُو) أى أمتناع ارتدادهم شما (الصحيح) لحديث الترمذي وغيره «ان الله تسال لا يجمع أمتي على صلالة»وقيل بجوز ارتدادهم شرعا كما يجوز عقلا وليس في الحديث ما يمنع من ذلك لا نتفاء صدق الأمة وقت الارتداد . وأجيب بأن معني الحديث أنه لايجمعهم على أن يُوجد سنهم مايضارن به الصادق الارتداء (لااتفاقُها) أي الأمة في عصر (هل جهل ماً) أي شيء (لم تكلُّفُ به ) بأن لم تملمه ينقص عنها فيؤوله من بعدهم على أن معناه أن التراب لا صب السابعة سار كانه ثامنة (قوله أوعلة) كأن جماعا علة الربا في البر الاقتيات فيجلها من بعدهم الادخار (قوله لامالم يتعرضوا له ) أي العلم من أن عدم القول بالشيء ليس قولا بسم ذلك الشيء كا تقدم مثل ذلك (قهاله الديمن شُّن الأُمُّة بسده أن لا غرقوه) اشارة الى أن الاستحالة هادية لاعقلية إذ لاملازمة عقلية إن حرمة الحرق واستحالة الارتداد ضرورة امكان ارتسكاب الحرمة. ثم لا يخفى أن الامتناع أنما علم من الدليل السمعي وهو قوله صلى الله عليمه وسلم الاتجتمع أمتي على ضلالة لامن حرمة الحرق وحمدها فان العسافيم منها حرمته لاستحالته فتعبير للصنف بالامتناع غير جيسد . وقد بجاب بأنه علممن الحرمة بمعونة ملاحظة مقدمة معماومة وهي ماثبت بالدليسل السمعي للتقدم من عمدم اجتاع الأمة على الفسلال والحامل ان العلم بامتناع الارتداد يتوقف على أمرين كون الارتداد ضلالة وامتناع اجتاعهم على الضائلة والأمر الأول مصاوم من هسنذا الحل لانه علم حرمة الارتداد لانه خرق والحرمة ضلالة والأمم الثاني معالام من عل آخر وهو الدليسل السمعي فسكان هدا الحل منشأ العلم المنصكور لانه يعلم منه أن ارتداد الأمة خلالة لانه خرق وقد تقرر أن الخرق حرام فهو ضلالة فيعلم امتناعه علاحظة ماهو مصاوم من امتناع اجتاعهم على الضلالة بدليل السمع ومن هنا يظهر أن ماهنا منشأ للعلم بامتناع ارتدادهم سمعا فتقييد الصنف الامتناع المعاوم عما هنا بقوله سمعا صحيح دقيق فتأمله قاله سم ( قوله والحرق يسدق بالفعل والقول ) دفع لما يتوهم من أن الردة اذاكمانت بالفعل لاتسكون خرقًا للَّاجاع ( قُولُه وقيل يجوز ) الأولى وقيل لايمتنع أو يمكن شرعا أى لايحياه الشرع لان المتبادر من الجواز شرعا هو الاذن فالفعل والترك وليس مراد قطما (قوله لانتفاء صعق الأمــة وقت الارتداد) أي لانهــم بالارتداد خرجــوا يين هــذا ويين قوله ثم لايخنى الح و بالجلة كل ماقالو. هنا لايخاو عن خلل فأحسن النأمل في جميعة (قولهوالحاصل الح) فيه ان كون الارتداد ضلالة معلىم لاحاجة للتنبيه عليه بكونه خرقا الذجاع وانه طي ماقاله لاحاجة لقول الشارح من شأن الأتمة الح بل

لامن له تدير (قول الشارح طى وجوب استمرار الايمان ) أى لزوم استعراره وانه لابد منسه (قول التاريحوأسيب الخ ) عبلوة العضد والجواب انه يصدق أن أمة محمد صلى الله عليه وسلم ارتدت قطعا قال السعديين يصدق ذلك قطعا وذلك ان المحم الشيء طىالشيء فدبكون باعتبار ثبوتهه فيمتنع تنافى وصفى للوضوع والمحمول فلايسح الأمةمرتدة الاعجاز اباعتباركونها أمة فمأ مضي

وقد يكون باعتبار حدوثه له فلا يمتنع فيصح ارتدت الأمة حقيقة فيان بالاجاع على الحفاً وتحقيق ذاكان زوال امم الأمة عبها كان بارتدادهم كان متأخرا عن الارتداد بالدات فعند حسول الارتداد وحدوثه صدق عليهم الامم حقيقة فتناولهم الأداة السمية اه لكن ربحا ورد على ذلك انه لم لايجوز ان يكون الراد أن الأمة في حال صدق امم الأمة عليها ان تجتمع على ذلك وبدفع بأنه اذا كان المراد ذلك كان الاخبار به لقوا لاستحالة وجود ومضالاً مقمه وصف الارتداد لكن ربحا يقال لهن هذه الاستحالة بحمل النسلال على غبر الارتداد فيسكون الارتداد (٥٠٠) لا تعرض له والشار حرجمة الله حاول أنه لابد من القول بانسي التأبي لانه لامعني

المالة على النالة كالتفضيل بين عمار وحذيفة فانه لايمتنع (على الأصحُّ لمدم الحطام) فيهوقيل يمتنع والاكان الجمِل الا جمعهم على أن توجد سبيلالهافيجب اتباعهافيه وهوباطل . وأجيب بمنع انه سبيل لهالان سبيل الشخص ما يختاره من قول منهم ولاشك انها لأتوجد أو فعل وعدم العلم بالشيء ليس من ذلك أما اتفاقها على جهل ما كلفت به فيمتنع قطما (وفي انقسامها منهم وتحسدت للم وهم فِرْ قَتَايْنِ ) في كُلُّ من مسئلتين منشابهتين (كلُّ ) من الفرقتين (مخطي في مسئلة ) من السئلتين متلبسون بهما إذ لامعنى (ترددُ) للماماه (مَثَارُه هل أخطأتُ ) نظرا الى مجوم السئلتين فيمتنع ماذكر لانتفاء الخطأ عنيا لتحصيل الحاصل وكان بالحديث السابق أو لم يخطى الا بمضها نظرا الى كل مسئلةعلى حدة فلايمتنع وهو الأقرب ورجحه يائم أن لأيسح أن الآمدي وقال ان الأ كثرين على الأول (و) علم من حرمة خرق الاجاع الدي من شأن الأنمة بمده يقال ارتد السلم حقيفة مع أنلايخرقوه (أنه لا إجاع بضادُّ اجاعا سابقا خلافا للبَصْري) أبي عبدالله في تجويزه ذلك قال لأنه القطع بصحبه كذلك لامَانِم مَن كُونَ الْأُولَ مَنيا بوجود الثاني (وأنَّهُ ) أي الاجاع بناء على الصحيح أنه قطمي فوحبأن يطلق اسمالأمة عليهم زمن الحدوث حقيقة عن كونهم أمة وقبل الارتداد لم يجتمعوا على ضلالة \* وحاصل الجواب ان اسم الأمة صادق عليهم فيلزم انهجمعهم على الضلالة قبل الارتدادوهومن أقوى أتواع الضائل فيمتنع وقوعهمنهم كسائر الضلالات (قهله كالتفضيل بن (قوله كاعتقاد الفاضلة) عمار وحذيفة) أي كاعتقاد الفاضلة بينهما عند الله تعالى (قوله وقيل عتنم) أي اتفاقهم على حيل مالم المناسب حذف الاعتقاد بكلفوا به (قرألهلانسييل الشخص ما يختاره) أي ومعاوم أنهم لا يختارون الجهل لمافيه من النقص وقوله لانه مثال الجهول (قول وعدم العلم بالشيء ليس من ذلك أي عايختار لماتقدم ( قه أبدوف انفسامها فرقتين الح) حاصله هل يجوز الشارح متشابهتين) تحرير انقسامها فرقتين كل فرقة مخطئة في مسئلة عالفة لأخرى كاتفاق فرفة على أن الترتيب في الوضوء واجب وفي الصاوات الفاتنة غير واجب والفرقة الأخرى على عكس ذلك قاله شيخ الاسلام. وعلى الحطأ وعدمه اذاكان لحل النزاع لان السئلة السواب وجوب الترتيب في الوضوء والفائنة أوعدمه فيهما فاذا نظرالي مجوع المثلتين فقد أخطأت أحوالا ثلاثة: حالتان الأمة لاتها اتفقت على مطلق خطأ واذا نظر الى كل مسئلة على حدتها لم يكن جميعهم مخطئا نظر االى متفق عليهما: اتفاقهم طي خصوص الحطأ فلم يتفقوا على خطأ بخصوصه لأنه اذاكان الصواب الوجوب فيهماوقالت احدى الخطأق مسئلة واحدة من الفرقتين بوجوب الترتيب في الوضوء و بعدمه في الفائنة فقد أخطأت النسبة الفائنة واذا قالت الاخرى وجه واحد لابجوز إجاعا، بالعكس فقدأ خطأت بالنسبة الوضوء فلمربح تمعواعلى خطأ بعينه واذا نظر اليعجو عالسئلتين فقدا تفقه ا اتفاقهم عليسه في مسئلتين على مطلق خطأ وقس على ذلك اذا كأن الصواب عدم الوجوب فيهما هذا ايضاح ماأشارله الشارح متساينتان مطلقا يحوز إحاءاء (قَوْلُهِ الذي من شأن الأُمَّة بعده أن لايخرقوه ) ان قيسل لم ذكر هـذا هذا وفي مسئلة امتناع وحالة مختلف فيها وهي الارتدادالسابقة وتركه في قوله السابق وأنه يجوز احداث دليل الح \* قلنا لانه لاموقع له هناك لا أن عدم المثلةذات الوجهان نحو

الحرق لايدل على جواز ماذكر ويدل هي عسدم وقوع الارتداد ووقوع إجاع يضاد السابق سم

قسمين فمن لاحظ اجتماع المحفظة فيمي و واحدالنظر لاصل لمانخ المنقسم منع المسئلة ومن لاحظ تعدد الاقدام جوز ماقاله القرافي في شرح الهصول وقس عليسه مثال الهشمي (قول الشارح لانه لامانع من كون الأول منيا الحجاز يفيد ان أما عبد الله البصري يجعل الثاني ناسخا الاول كا ذهب الى النسخ به خوالاسلام بناء على جواز النسخ بعد انقطاع الوحى فيا يثبت بالاجتهاد على معنى انه لما التهى ذلك الحكم باتهاء الصلحة وفق الله تعالى للجندين الاتفاق على ضده وان لم يعرفوا مدة الحكم وتبدل الصلحة وبرد عليهم بعد تسليم فك أنفيسة اتباع غيرسيل الؤمنين وهو الاجهام

والرق مانع غيراً له ينقسم [ ( قولُه وأنه لاإجاع يضاد إجاعا سابقا ) أي لايجوز إجاع على حكم أجمع عسلى ضده سابقاً

المانع من البراث فان القتل

الأول فلذاعول السنف فيمنمه طيعلمه من خرق الاجماع وأماره، بأنه يلزم تشاد الاجماعين فنبرسديد اذهو قائل بزوال الاجماع الاول وبه يظهر ان قول المستف الم التعارض الخراجي التانى فقط به فان قلت الول بعدالنسخ ليس سبيل الؤمنين به قلت أجمعوا طي أن الحكم غير مختص بزمن فتنصيصه : خالفة لسبيلهم قاذا وقع اتفاق ان حكم بأنه ليس لإجماع عنه يكون ناسخا تأمل (فوله لانه يستلزم تعارض فالمفرين) لاتعارض مع سبق أحدهما والعمل به فيزمته (قوله متعلق بماقيله من الدعايض فعم على التخارض التعارض المعالمة الولايات من حيثة ويكون ناسخا أولا

(لايشارمُهُ دليل ً)لانطمى ولاطنى (اذ لاتمارُ مَن بين فاطمين ) لاستحالة ذلك (ولا) بين (فاطمر و مظنون ) لاندا الطنون في مقابلة القاطم ( وأن مُوافقتَه ) أى الاجاع ( خبرا لاندل ً على انه عنه ) لجواز أن يكون عن غيره ولم ينقل لنا استثناء بنقل الاجاع عنه ( بل ذلك ) أى كونه هنده ( الظاهر ً انام يوجدُ غير ُ م) بمناءاذلا بدام من مستندكا تقدم فان يوجد فلا لجواز أن يكون الاحاع عن ذلك النبرو بل هنا انتقالية لا إبطالية و عطف ها تهن المستخدى عاقبهما وان ام تنبيا على حرمة خرق الاجاع قسمت ولو ترك منهما أنه وان سلم من ذلك مع الاختصار

(غاتمة • حاجد الجميم عليه المداوم من الدن الضرورة) وهومايسر فهمده الخواص والعرام من غير قبول التشكيك فاتصق بالضروروات كوجوب الساة والسوم دحرمة الزناوا لحمر (كافر قلما) لان جعده يستازم تكذيب النبي صلى الشعليه وسلم فيهوما أوهمة كلام الأمدى وابن الحاجب من أن فيه خلافا ليس عرادها

لانه يستازم تعارض قاطمين بناءعلى أن الاجماع قطعي وتعارض القاطمين محال كأقاله الشارح قاله شيخ الاسلام والكالوزادالكال فقول التن آدلاتمارض بين قاطعين متعلق بماقبله من السئلتين اه وقضيته جواز التضاد الذكور إذا كان ظنيا كالسكوتي وقدنقل السيد السمهودي مانقدم عن الكمال ثم قال والذي يظهر في توجهه أىماذكره الصنف أن أحـــد الاجاءين خطأ قطعا واجماع الأمة فلي الحطأ بمنع محديث ﴿ لاَتَجْمُم أَمْنَ فَلَ صَلائة ﴾ سواءقلنا انالاجاع قطمي أوظني اه وقضيته امتناع ذلك فىالظنى أيضا ولاينافيسه جواز مخالفة السكوئى للدليل لانه لآيلزم عليه نخطئة الأســـة نخلاف ماهنافليتأمل مم (قوله لاقطمي ولاظني) أخذالمموم من كون الدليل نسكرة في سياق النفي وقوله وأنه لايعارضه دليل عطفهعلى ماقبلهمن عطف العام على الخاص اذالاجماع من أفراد الدليل (قولها ذلاتمارض بين قاطعين) ينبغي أن برجع هذا لكل من قوله وأنه لا يعارضه دليل باعتبار فرض ذلك الدليل قطعيا وتموله أنه لااجاع يضاد إجماعاالح لانهمفروض فىالقطعى وأن يختص قوله ولافاطع ومظنون بقوله لايعارضه دليل باعتبارفرض ذلكالدليل ظنيا ويمكن أنيرجع لماقبله أيضابناء على فرض أحدالاجاعين قطميا والآخر ظنياوفيه تـكلف مم (قولِهوعطف هانين السئلتين) هما قوله وانهلايمارضه دليل والتي بعدها (قولِهالماوم من الدين بالضرورة) أىالذي علمه صار يشب العلم الضروري منحيث استواءالعام والحآص فيمعرفته وعدم قبوله التشكيك والافهو بحسب الأصل نظرى مستفاد من الأدلة وقد أشار الى هذا الشارح بقوله وهوما يعرفه الخ (قولُه ليس بمراد لمما) أي بل مرادهما ان الحلاف الذي ذكراه أعماهوفها لم يعلم من الدين بالضرورة من الحجمع عليه وأما ماعلم

نظرى مستفاد مو الإداة وقد انتار الى هذا المصرح بعود وهوسيرو عن المجمع عليه وأما ما على الفاهم لليس الافتا الماه ا

سيندو يكون ناسخا أولا وكيف برجع للاولى ولم يعلم من حرمة الحرق انه لا تعارض بين قالمين الملل به استناع الشادة على هناتأمل (قواه ان أحد الاجماعين خطأ قطعا) لاوجه المخطأ بناء على انه نسخ فلا وجه لمسنا الترجيه (قوله وقضيته استام ذلك في الطسف)

أى مأن يكون السابق

ظنما واللاحق قطعما وقمه

انه ينافيسه الغاء الظنون

في مقابلة القاطع على ان

مع نقسه بعدقوله هسدا الكلام ذكر مايفيد أن الككام ذكر مايفيد أن عليال عليال الكلام ذكر المايفيد الكلام المايفيد الكلام المايفيد المايفيد المايفيد المايفيد المايفيد المايفيد وقيسه الإجامع والمحالة الدلس على معالفة المايفيد وقيسه الإجامع والحالمة في المحولة في المحولة المايفيد في المحولة المايفيد الما

(قول الشارح لجواز أن مخفي عليه) انظره المعنامانه لماجز أن يتفي لا يكفر حاحده وإن علمه أولا بدأن يكون خافيا عليه الظن الثاني تألس 
(الكتاب الرابع في القياس الخ) (قوله لا نه دونه في الثيرة) أما أدونيته عن الكتاب والسنة فظاهر وأساعن الاجاع فلاحتاج المجتمدين عليه (قوله الالايزم إلح) للمران الاجماع ولوعن قياس أو فجر الحافظ في الالاتجماع علم ان المواب (قوله الاحتاج المحاب المنطق المحتاج المحت

وتحصيل العلم بهذه الامور

صعب جداوالدليل عندهم

لايدأن بفيداليقان يخلاف

الفقياء هانه بكني عندهم

الظرر (قوله أي انهاا تصود

الح) لاحاجة الدلك لان

كونه دليلا شرعيا لاينافي

كو نەدلىلاغېرشرعى غابة الامر أن البحث عنه من

حيث انه شرعي (قول

الصنف وهو حمل معاوم

الخ) في عبارته على القطب

حقيقة معاومات تصديقية

تفيد اثبات حكم في جزئي

النبوته فرآخر لاحلمعني

مشترك سهمامة ترفيذاك

الحكم والراد بالجزئي

ما بشمل المعنى الشائر أكسواء

كان محولا عليه أولاعلى

مافى شرح المواقف من

ان الاستدلال امالاشتال

أو بالاستلزام والاول اما

باشــــتال الدليل على

المداول أو بالعكس

( وكذا ) الجميع عليه (الشهور ) إين الناس (النصوص ) عليه كمل البيع جاحد كافر (في الأصع ") الما تقدم وقيل لا لجواز أن يحق عليه (وفي غير النصوص) من الشهود (تردد ) قبل يكفر جاحد مشهرته وقيل لا لجواز أن يحقى عليه (ولا يكفر كباعية ) المجمع عليه (الخق ") بان لا يمرفه الاالنحواص كفساد المدين بالماع قبل الوقوف (ولو ) كان الخفي (تتصوصاً ) عليه كاستحقاق بنت الإتب المدس مع بنت المسلم بنا نه قضيه به النبي مسل اله عليه وسلم كارواء البخاري ولا يكفر جاحد المجمع عليه من غير الدين كوجود بغداد قبلها

## (الكتابُ الرابعُ في القياس)

من الأواة الشرعية (وهو حل معلى معلى معلى م) من السابم بمني التصور أى الحاقه به ف حكمه (نُساواته) مضاف للفقول أى لساواة الاوالوال في في المحتجك ) بان توجد بنامها في الاول (عند الحامل ) من الدين بالضرورة عائج مطيه فلاخلاف في كفرجاحده (قوله و كذا الشهور الحل ، يقتضي أنه بكفر جاحده وان لهم من الدين بالضرورة هو واعرض بأنهم اعتبروا العام من الدين بالضرورة في مفهوم الإيمان حيث عرفوه بأنه التصديق بما مفهرورة أنه من دين محمد صلى الله وبسام ولا واسطة بين الإيمان والكفر (قوله وقيل لالجواز أن يخفي عليه ) هذا هو المنتمث و فوله و عرب النصوص من الشهور تردد قبل يكفر جاحده ضعيف والتسدع ما الكفر

﴿ الكتاب الرابع في الفارقية وأخره هما فيساء لما الدين في القدار والير روعيث الفوة لله الكلام هي الفارقية وأخره هما فيساء لانه دونه في السرف لافي الفوة ولير روعيث الفوة لكان الاجماع قديكون عن قياس كامركذا فير وقيه سال ادلاياتم من كونه مستندا للاجماع أن يكون أقوى، من أدلة الدائم القياس وقيد بذلك الاجتماع المنافق المنافق المنافق المنافق المناس فيساس حاسم ساله لان القياس في في الترجمة عام وقوله من الأدلة الشرعية أي انه القصود بالدات من الكتاب فلاينافي أنه عنج به في في الأمورالله نبو ية (قوله وهو حمة والأمورالذيو ية (قوله وهو حمة الأمورالذيو يتحقيق وهو أظهر مسال الحاج عرفه اين الحاجب كالأسدى بانه مساواة فرع الأسل في عاد حكمه وهو أظهر مسال عالم عالم عرفه المناس في عاد حكمه وهو أظهر مسال عالم المناس في عاد حكمه وهو أظهر مسال عالم المناس في عاد حكمه وهو أظهر المسال عالم المناسبة الكتاب المناسبة المناسبة وهو أظهر المسال عالم المناسبة المناسبة المناسبة الكتاب المناسبة وهو أظهر المسال عالم المناسبة الكتاب المناسبة الم

وهو أو باشتهال أمر ثالث عليها اه ولمواهد المافرهات وهو أو بلك يكن حكمه حكمه لما كانت مؤثرة فيه وانها مؤثرة أخوان المساوى الشيء في الساوى الشيء في الساوى الشيء في الساوة المواقرة في المؤثرة المؤثرة بنه المؤثرة بنه المؤثرة المؤثرة

الهنبد في الحقيقة فلله دو حيث لم يقتصر على الساواة كاستم إن الحاجب و به تمها إن ما تفايدي والده غير مرضى إدا لا أن يؤول فلينا أمل (قوله وأورد أيضا أعجل الحل على معاوم على معاوم في البنات كم الحدث وأورد أيضا أعجب بين المحافظة المناسبة عنها المناسبة المحافظة المناسبة عنها المناسبة عنها المناسبة عنها المناسبة عنها المناسبة المناسبة عنها المناسبة المناسبة عنها المناسبة المناسبة عنها المناسبة عن

من تعريف الصنف اذ السكارم في القياس الذي هو أحدالأدلة الني نصبها الشارع نظر فيها الحبّيد أم لا وبالمساواة كذلك يضاف الحبّيد أم لا لاينافيان يتصاف المسلم المنتجدة الشارع على المنتجدة الني من شاك ومنتجدة المنتجدة القياس وغرة من المنتجدة القياس وغرة من القياس وغرة من القياس وغرة المنتجدة القياس وغرة المنتجدة المنتجدة المنتجدة المنتجدة المنتجدة المنتجدة المنتجدة والمنتجدة المنتجدة المنتجدة المنتجدة المنتجدة المنتجدة المنتجدة المنتجدة والمنتجدة المنتجدة والمنتجدة المنتجدة المن

يردهناكالاهناتدبر (قوله والحكيمستند السه) أي حكمالفرع ككونهربويا وقوله وهوحكم المتقد بياناللاعتقاد وقوله من مساواة الخ بيان للاعتقده وقوله وهوالحاق الج بيان لحكم المتقد (قوله والمراد بالعلم مايشمل الظن) فيه ان المرمعناه كاقال الشارح التصور ( قول الشارح مأنظير غلطه) هذاأخص من الفاسداعي مالم يوافق مافي نفس الأمر لكنه قصرمالم بوافق عليه لقوله فتناول الفاسدأى المحكوم عليه بالقساد أماطى غسير الموافق قبلظهو رفساده فالحد متناولله بناء على

انه مساو في نفس الأمركتناؤله السحيح التحكم هايمه بأنه من الأدلة الشرعية حيثة ومن هنا ظهر مرادالشارح بقوله والفاسسة قبل ظهور فساده الخ وهو دفع مايقال الراد بالصحيح ماوافق نفس الأمر و بالفاسد عالم فساده إذ غيره لا يحكم عليه بالفساد قبل ظهور فساده حتى يخرج من الحد واذا حقق عند الحامل انصرفت المساواة الميافي نفس/الأمر ولا يظهر فضاده أبضا الخاسبة أعنى باظهوفساده فليسا لكنه من الادلة الشرعية فليس من الأدلة الشرعية وياضم أن يظهر و قضاده ناموا الفاضية في نفس الامر حقيقة أو وساصل الدفع إن الفاضة في نفس الامر حقيقة أو وساصل الدفع إن الفاضة في نفس الامر حقيقة أو حال المناب والحد قد للمالية والمحافظ وكيف لا يدخل مع وحوب العمل، والحد قدل الشرعية فليتأمل (وكيف لابدخل مع وعتمل قبل المحدود كلما المناب والحد قدل الشرعية فليتأمل (وقوله الخوم وكيف لابدخل مع وعتمل قليتأمل (قوله الخوم وكيف لابدخل مع وعتمل قليتأمل (قوله الخوم وكيف لابدخل مع وعتمل والمعرفة للابدخل مع وعدوب العمل، والمحدود كلم المعالية والمعافظة وجدا للمحدود كلما الموسود والمعافظة والمحدود للمحدود كلم المعافظة والمحدود كلما الموسود كلمالة الموسود كلمالية والمحدود كلمالية الموسود كلمالية والمحدود كلمالة الموسود كلمالية والمحدود كلمالية الموسود كلمالية والمحدود كلمالية الموسود كلمالية والموسود كلمالية والمحدود كلمالية الموسود كلمالية والمحدود كلمالية والموسود كلمالية والمحدود كلمالية والمحدود كلمالية والمحدود كلمالية والمحدود كلمالية والموسود كلمالية والمحدود كلمالية و

(قول الشارح كالأدوبة) لمل من كونم حجة فيهما انه لا بجور بعد القياس مداواة نفسة أوغيره بايطن ضروه أو الأقياس و بحرم خالفته باستممال مدل على ان فيه ضررا (قول الشارح عيد أمن عهد نه) و إنما تبرأ الانيان دليل الحناف في غيرها وهوا نه طريق لا يؤمن فيسه الحطأ (قول الشارح كالشرعية) أدخل بالكاف الاحول الهدينة كافى الشارع قوله الا يحتى انه عيل له أي موجب النفية كافى معد العشد وليس لا يكون حجة أي يقطع بأن الشارع لا يحبيه دليلاهذا هو مقتضى الشارح قفوله الإيمني انه عيل له أي موجب النفية كافى معد العشد وليس للراد انه عالا يتصور وقوعه اذلا يازم من وقوعه عال نم لهم ولين آخر وهو انه لا يجوز العقل ورود الشرع بالعمل بالظن المقتمل من انه ورد يجاللة الظن وكيف الجم بين ابجاب (ع ٢٠٥٠) الموافقة والخالفة وهو يقتب عدم الشعور بعني العيان مع لح ون حجة عال حكذا

كالأدوية (ذال الامامُ) الرازى(اتفاقا) أسندهاليه ليبرأ من عهدته (وأماغيرُها) كالشرعية(فنمَهُ قوم) فيه (عَقْلًا) قالو الأنه طريق لا يؤمن فيه الحطأ والمقل ما نعمن سلوك ذلك . قلناً بمعنى الهمرجح لتركه لا بمنى اله محيل له و كيف يحيله اذاظن الصواب فيه (و) منعه (ابن منز ماسر عا) قال لأن النصوص تستوعب جميع الحوادث بالأسهاء اللغوية من غير احتياج الى استنباط وقياس فلنالا نسلم ذلك (و) منع ( داودُ غيرَ البَّجليُّ ) منه بخلاف الجلي الصادق بقياس الاولى والساوى كمايملم ممأسياتي واقتصر في شرح المختصر على أملا ينكر قياس الاولى وهو ما يكون تبوت الحسيم فيه في الفرع أولى منه في الأصلكا سياتي (و)منمه (أبوحنيفة فالتُحدودو الكفاراتِ والرُّخَس والتقديرات) قال لانها لايدرك المعي فيها صمته قاله مم (قوله كالأدوية) أيكأن يقاس أحدشيثين على آخر فياعلم له من افادته دفع المرض الهضه ص مثلالمساواته له في المعنى الذي يسببه أفاد ذلك الدفع ووجه كون القياس في بحو الأدوية قياسا في الأمو والدنبو بةانه ليس المطاوب به حكما شرعيا بل ثبوث نفع هذا الملك المرض مثلاوذات أمرد نبوى مم (قوله فمنعه فورعفلا) أيعدوه محالا لايتصور وقوعه عقلا (قوله بمني انه مرجع لتركه) أي حيث لْمِنظَن الصوابفُ ساؤكه قاله الشهاب (قهأله ومنعه ابن حزم شرعاً) أى منع القياس في الأحكام الشرعية كا يفيده دليله وليسالمني انه منعه شرعانى منجهة الشرع بمني انه ورددليل شرعي بمنع القياس كاقد يتوهم (قولهلأنالنصوص تستوعب الح) فيه ان هذا الدليل لاينتج المنع بل عدم الاحتياج الى القياس الأأن يقال ادالم يحتج اليسه كان عبثًا والمقل عنع من العبث . و يجاب بمنع انه عبث بل فائدته التوكيد والترجيح به عند المعارضيمة مم (قَوْلُه بالأسهاء اللفوية) المراد بالأسهاء السكامات لاماقابل الفعل والحرفكاهوظاهر (قولُهقلنا لانسلمذلك) أىولوسلم لايدل على المنع بل على عدم الاحتياج ولوسلم فهومعارض بمساهوأرجح منسه وهوالادلة الظاهرة فىالجواز سم (قولِه ومنعداود) أىشرعا فمأ يظهر قاله الشهاب (قولة كابعلم عماسياتي) أي كايعلم الصحدق المفهوم من الصادق (قوله أولى منه) أي من الثبوت وقوله في الاصل حال من ضمير منه العائد على الثبوت أومتعلق بالضمير بناء على أن ضمير المسدر يعمل عمل الفعل كالمضدر (قوله ومنعه أبوحنيفية في الحدود الح) نحنوان وافقناه فيالتعبير بذلك في بعض الاماكن لانطلقه فيهابل تقيده بما اذا لم بدرك المعنى فيهاكما يعلم من الجواب

فال السمدو محل الحلاف في القياس الظني دون القطعي كا يفيده الاستدلال (قول الشارح بمعنى انه مرجح لتركه) أى والمدعى إيجاب نفيه فان قيل ما ترجح الرك عقلا يمتنع التعبديه شرعا فنبت منع التقلكو نه حجة شرعية فإقلناممنو عوهى مسئلة الحسن والقبح كذا فيحاشية العضد فعلم انه لاياترم من ترحيح العقل ذلك القعل امتناع الشارع من جعله حجة لأن ذلك انما هو عند من يقول بالتحسين العقلي (قول الشارح لايمعنيانه محيل) أى موجب لنفيسه كماهو المدعى فهو دليلفي غير محل التراع (قول الشارح وكيف يحيله) هذاجواب بالتسلم حاصلها ناسامناان منعهله إحالة بذلك لكن فى الجلة ولا يازم منه الامتناع

وأجبب الصور ها نه منتصابيما لا يقلب فيه جانبالسواب أماناظن السواب كان الحظام جوما وأجبب وأجبب المن المناسبة والإنجب فلا يقد على المناسبة المناسبة المناسبة والمناسبة في المناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة المناسبة والمناسبة والمناسبة

(هوله من أن الرخص يقتصر فيها على ماورد ) أى يقتصر في أصول الرخص بعنى انفلا يقاس على رخصة أخرى بخانف رخصة واحدة وهذا محسل ماهى الفروع (قوله وذلك كاف في النقض ) ظاهر كلامه انه نقض ببعض الصور وليس كذلك بل هومنع المدم ادراك للمن فيها مطاقة بل يعرك في بعضها ونحن لا تقول بالقياس قدير (قوله لا ذات الجاسد ) فد تقرر ان أخذ الدوات في ما منتقات أعام والمفرورة قيام الأوصاف والأظافيم منها الأوصاف (قول الشارح لكونه في معنى الحبر ) أي مسئليا بجعناء أي عالم عدواز الاستنجاء به (قول الشارح لكونه في معنى الحبر ) أي مسئليا بجعناء أي عوان حواز الاستنجاء به (قول الشارح والاستنجاء به (قول الشارح والمادة المنام عسالة بقعهم المناس كالمناس عبدان المناس كالمناس على المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة على المناسبة على المناسبة المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة المناسبة على ا

كلمن يعرف اللغة أىوضع وأجيب بأنه يدرك في مضها فيجرى فيه القياس كقياس النباش على السارق في وجوب القطع بجامع أخذ دلك اللفظ لمناه أن الحكم مال النير من حرز خفية وقياس القاتل عمداعلى القاتل خطأ في وجوب الكفارة بجامع القتل بفيرحق في النطوق لا جلها وهذأ وقياس غير الحجرعليه فيجوازالاستنجاء بهالذي هو رخصة بجامع الجامد الطاهر القاطع وأخرج هوالسمى عفهومالوافقة وهو أعلىعند أنى حنيفة أبو حنيفة ذلك عن القياس بكونه في معنى الحيد وساه دلالة النصور هو لا يحرج بذلك عنه وقياس بفقة الزوجة على الكفارة في تقديرها على الموسر بمدين كافي فدية الحجو المسر بمدكماً في كفارة الوقاع بحامم من القياس لاأن ذلك المعنى يدرك في القياس ان كلامهمامال بجب بالشرع ويستقر في الدّمة وأصل التفاوت من قوله تمالي «لينفق ذوسعة من معته» بالرأىوالاجتهادوفي دلالة الآية (و) منعه (ابن عَبْدَان مالم يضطراليه) لوقو عداد ثة لم يوجد نص فيها فيجوز القياس فيها للحاجة النص باللغة الموضوعة بخلاف مالم يقع فلا يحوز القياس فيه لا نتفاء فائدته قلنا فائدته الممل به فيااذاوقعت تلك المسئلة (و) لافادة الماني فيصبر بمراة منه (قوم "فالأسباب والشروط والمواينم ) قالوا لان القياس فيها يخرجها عن أن تكون كذلك الثابت بالنظم فالنظر لمذا قاله شيخ الاسلامومنه يعلم انمايقعفى كتب الفروع من أن الرخص يقتصرفيها على موردالنص محنوع المني أتما هو لفهم الحكم على اطلاقه فتفطن له مم (قولهوأحيب بأنه يدرك ف بعضها) أىوذلك كاف فى النقض (قوله بحاسم من اللفظ لفة لا نالمسى الجامد الطاهر) في التميير تساهل اذ الأولى أن يقول بجامع الجود والطهارة ادجا الجامع لاذات الجامد يثبت به الحكم قال السعد والطاهر كا هو بين و يمكن أن يراد بالجامد الطاهر السكون كذلك والحطب سهل (قهله وأخرج والحق إن الزاء لفظى ال أبو حنيفة ذلك) أي غيرالحجر وساه أي الدلالة على غيرالحجر دلالةالنص قال شيخ الاسلام كغيره هي الساة عندنا بمفهوم الموافقة بقسميه الأولى والساوي اه مه وأقول قدتقدم في أواثل السكتاب فيهمن الحاق فرع بأصاد بعلة خلاف فيأن الدلالة على الموافقة لفظية أوقياسية ونقل المستفعن الشافعي وامام الحرمين والرازى انها جامعة يشمافان المنصوص عليه حكم معلل بعلة الحق قياسية أي بطريق القياس الأولى أوالمساوى ونقل عن الفرالي والآمدي من قاتل اتهالفظية أنهافهمت من السياق والقرائن وأنها مجازية من الهلاق الأخص على الأعموعن غيرهامنهم أنه تقل اللفظ لها عرفا عجله محل آخر لوجودها والدلالة عليها منطوق لامفهوم. و بين الشارح ثمان كثيرامن العلماء على أن الموافقة مفهوم لامنطوق ولا فيهوهو منىقول الشارح قياس كما هو ظاهر صدر كالرم الممنف اه فقول الشارح وهولا يخرج بذلك عنهظاهرفي انها قياسية وهو لايخرج الخ فهومته قاله سم (قولهوأصل التفاوت) أي دليله من قوله تعالى الح أي فالثابث بالقياس هو مجرد التقدير المذكور رضابا نالزاع فحى ذلك واجع دون أصل التفاوت فانه مستفاد من الآية الشريفة (قه أهومنعه ابن عبدان) فيه أن يقال ان أرادشرعا الى اللفظ وان حقيقية

ان يشترط شيء في أمر فيلحق بذلك الذيء آخر في كونه شرطا لللك الى الشيئ الشيء فيثول الحال الدأن الله منابر المباقبة (قوله مفهوم الاستخداق) هذا الإكان من المبال المباقبة (قوله مفهوم الاستخداق) هذا الايكن من المباقبة المباقبة في المسلمة التي ودعوى ان مسلمة المباقبة المباقبة في المسلمة التي ودعوى ان مسلمة التي المبلل منوعية الفيل منوعية المبال منوعية المبلل منوعية المبلل منوعية المبلل منوعية المبلل منوعية المبلك منوعية المبلك منوعية المبلك منوعية مشالا عنه واحسلم ان المبلك منوعية المبلك المبلك المبلك المبلك عنوباتها والمبلك عنوباتها والمبلك عنوباتها والمبلك منابلة المستمدة والمسلم ان المبلك عنوباتها والمبلك عنوباتها والمبلك عنوباتها المبلك عنوباتها المبلك المبلك عنوباتها المبلك عنوباتها المبلك المبلك عنوباتها المبلك المبلك عنوباتها المبلك المبلك عنوباتها المبلك المبلك المبلك عنوباتها المبلك المبلك عنوباتها المبلك المبلكة والمبلك المبلكة والمبلكة والمبلكة المبلكة والمبلكة والمبلكة والمبلكة والمبلكة والمبلكة المبلكة والمبلكة و

القياس موجودة (قوله

وأنها مجازية) هــذا قول

ففيه مانقدم على كلام ابن حرم أوءتملا ففيه نظر قاله مم (قوله فيا ذاوقت تلك المسئلة) لوقال اذا

وقعت كان أخصر وأوضح (قهأيه وقوم في الأسباب والشروط والموانع) صورة القباس فيالشروط

من الجامع وهذا يعود الى ماذكرمن اتحاد الحكم والسبب فني المقتمة النزاع فنظى اذالشروط والأسباب أوالموانع المتنافة الحكمة لايجرى فيها القباس اتفاقا ولعل هذا تكتنة الفصل بين هذا والمتقدم عن أبي حنيفة رضى المتعاد لا نعخارف مقيق (قول الشارح التجريج عما ذكر / وحيثاثا انتقى المانيمن التياس الدى هوالملدى وأماانه لا ساجة حيثنا لى القياس فيهالا نه حيث كان المقدود من اتبات الأسباب والشروط (١٩٠٦) والمواضع هى الاحكام المترتبة عليها والاحكام في الحقيقة أنما ترتبت على

اذ يكون المني المشترك بينها و بين القيس عليها هو السبب والشرط والمانم لاخصوص القبس عليه أو النيس وأجيب بأن القياس/لايخرجهاعماذ كروالمني المشترك فيهكما هوعلة لهايكون علة لما ترتب عليها مثاله في السبب قياس اللواط على الزنا بجامع ايلاج فرج في فرج محرم شرعا مشتهى طبعا (و) منمه ( قوم فأصول المبادات) فنفوا جوازالصلاة بالايماءالقيسة على صلاة القاعد بحامعالمجز فالوا لان الدواعي تتوفر على نقل أصول العبادات وما يتعلق جاوعدم نقل الصلاة بالإيماءالتي هيمن ذلك يدل على مدم جوازها فلا يثبت جوازها بالقياس ودفع ذلك بمنمه ظاهر (و)منع (قومٌ) القياس الجزُّق ( الحاجِيُّ ) أي الذي تدعو الحاجة الى مقتضاه ( إذا لم يَرد نَصُّ على وفقه ) في مقتضاه الشرط أحد الأمرين ويظهر بالقياس أن النص على اشتراط الشيء الأول لكونه ماصدق الشرط لالكونه هو الشرط فقط وهكذا في الباق فتأمل ذاك لتعرف أن التصوير بذلك هو الطابق للدليل الذي أورده الشارح وأما تصويره بقياس اشتراط نية الوضوء على اشتراط نية التيمم كاقاله السكال فينافى ذلك الدليل أذ القياس على هذا التقدير لا يخرجها عن أن تسكون شروطا مثلا ولا يقتضي أن يكون المعني المشترك هو الشرط مثلا وهذا في ناية الوضوح وقال الشهاب ولوساق المستف هذاأي قوله وقوم في الأسباب الخ عقب قول أفي حنيفة رضي الله عنه كان أنسب سم ومثال القياس في الشرط قياس الفسل على الوضوء في توقف الصلاة عليه كالوضوء فيكون شرطا لهاومثال القياس في المانع قياس النفاس على الحيض في ترك الصلاة معه كالحيض ومثال القياس في السبب ماذكره الشارح (قوله اذ يحكون المعنى المشترك بينها) لوقال اذ يكون السبب والشرط والمانع هو الممنى المشترك بينها الح كان أجلى وكان قوله لاخصوص منصوبا عطفا على خبركان وأما في عبارته فهو مرفوع عطفا على اسمها ولا يصح نصبه عطفا على خبرها لفساد المعنى وذلك لان مراد هؤلاء القوم تعليل المنع باستلزام القياس نفي السببية وما عطف عليها عن خصوص المقيس والقيس عليه لأنفي المني المشترك عنه أي عن خصوص ماذكر قاله العلامة الشهاب رحمه الله تعالى سم (قوله لا يخرحها عما ذكر) أي عن كونها أسبابا وشروطا وموانم وقوله كما هوعلة لها أي لسكونها أسباباوشروطاوموانم هو السبب مثلا بل مااشتمل عليه السبب مما يُتحقق في غيره كالايلاج المذكور فانه متحقق في اللواط كالزنا فيلحق اللواط بالزنا لهمسذا الجامع (قولِه في أصول العبادات) أي أعظمها وأدحلها ف التعبد كالصلاة بخسلاف نحو الكفارة وأراد بالقياس في أصول العبادات أعم من القياس في نفسها أو فيما يتملق بهاكالايماء في المثال المذكور ( قهأله ودفع ذلك بمنعه ظاهر ) أي لا أن عدم النقل لايدلُّ على عدم الجواز (قوله مدعو الحاجة الى مقتضاه ) أي الى مدلوله كجواز الصلاة عــلى الغائب في المثال الآتي ( قوله اذا لم يرد نص على وفقه ) مفهومه الجواز عنــــد الورود

المني المشرك بينهما فلا حاجة الى قياس أحد السببان أو الشرطان أو المانعين على الآخــر بل يكون في مثال السبين مثلا القياس في وجوب الجلد في النواطة على وجوبه في الزنا بجامع الوصف المسترك وهو أيلاج فرجفي فرجفهمذا لايضر في المقصود تأمل (قول المصنف اذا لم يرد نص على وفقه ) قيد بذلك ليتأتى تعليسل المنع فيا تدعو الحاجة الى مقتضاه بالاستغناء عنه بدعاء الحاجمة اذلوورد نص لكان المتع للاستغناء به وفيا تدعو الى خلاف مقتضاه بمعارضة عموم الحاحة أذ لو ورد نص لكان المنع به ولا تنفع حينثذ المعارضة وبهتملم مافي سم وتبعمه المحشي (قولالصنف أيضا ومنع قوم الجزئي الحاجي اذا لم يرد نص الخ) اعاقيد بالجرثى اذا لم يرد نص احترازا عن أصل القياس الحاحي إذا لم يرد نص على وفقه

ست من منا مرس سعى ويست . . هيئته التحكية بأن ترنب حكم على شيء يظن أن عبلة ترتبه عليه الحاجة اليه من غيرنص على أن عالة الترب الحاصة . فيقاس عليه غيره لوجود الحاجة فيمه فهذا منعه الشرائي قال لائه يجرى جرى وضع الشرع بالرأي وأجازه الأمدى وروى عن مالك والشافعي وأنها أحضر عنمه لأنه مسيأتي التنبيه عليه في مسالك السلة بقوله وأن لم بدل الدليس على اعتباره

الاتفاقعلىجواز ماهناك حق مأتى التعلس بالاستغناء أو بتقديم القياس فتأمل (قوله أي في الفروع لافي الكلام من تضعيف الصنف منع القياس المقتضى أن الأسح صحت واذا مح امتنع ضمان الدرك ووافق على ذلك سم وعندى أن الدى ضعفه الصنف هو النع فهو عنده لايمتنع بل يقاس ثم يقم الترجيح بينه و بين غيره إذ العارضـــة بعموم الحاجة لاتبطل كونه دليـــلا انما توقف العمل به الى الترجيح وقد أشار لذلك الشارح بقوله والثاز ،قدم القياس على عموم الحاجة أىقال لاعتنم ثم أنه بعد عسهم امتناعه قدم القياس فعدم الامتناء محمه السنف وأما التقديم فهو مذهب للقائل بعدم الامتناع مبني عليسه لابازم أن يكون مصححا للصنف وهمذا كله مبنى على ان المسراد بالحاحي مائدهو الحاحة الى خــلافه تأمل ( قول الشارح لامانع من ضم دليل الخ) أي فيقع به النرجيح لووجسمعرض العمومالحاحة بخلافه على الأول (قول المنف ومنع آخرون القياس في العقليات

( كفيان الدَّرَكِ ) وهو ضان الثمن المشترى ان خرج البيع مستحقا القياس يقتضي منعه لانه ضهان مالم بجب وعليمه ابن سريج والأصح صحته لمعوم الحاجه اليه لماملة الغرباء وغيرهم لكن بمه قبضالتمين النىهمو سبب الوجوبحيث يخرج البيع مستحقا والثال نمبر مطابق فالأالحاجة داعية فيه الى خلاف القياس الا أن يفسر قوله الحاجي بما تدعو الحاجة اليه أو الى خلافه فان المسئلة مأخوذة من ابن الوكيل وقد قال:قاعدة القياس الجزئي اذا لم يرد من النبي صلى الله عليه وسلم بيان على وفقه مع عموم الحاجة اليه في زمانه أو عموم الحاجة الى خلافه هل يعمل بذلك القياس فيه خسلاف،وذكر له صورا منها ضان الدرك ذكره كما تقدم وهو مثال للشق الثانى من المسئلة ومنها وهو مثال للأول صلاة الانسان على من مات من المسلين فيمشارق الارض ومناربها وغساوا وكغنوا في ذلك اليوم القباس يقتضي جوازها وعليه الروياني لانها صلاة على غائبوالحاجة داعية لذلك لنفع المصلى والصلى عليهم ولم يرد من النبي صلى الله عليه وسلم بيان لناك ووجــه منع القياس في الشق الأول الاستفناء عنه بموم الحاجمة وفي الثاني ممارضة عموم الحاجمة له والمجيز في الأول قال لامانع من ضم دليل الي آخر وفي الثاني قدم القياس على عموم الحاجة (و) منع ( آخُرون ) القياس ( في المقليَّاتِ ) قالوا وفديشكل بماسبأتيمن أنشرط القياس أنلابكون دليل الأصل شاملاللفرع . وقديجاب إحتمال أنه مبنىءلىالقول بعدماشتراط الشرط المذكورفانفيه خلافاكماذكرهالصنف فحشرح المختصر خصوصا والمسئلة أخوذة من أبن الوكيل وهذا القيدفي كلامه ولحله عمن لايشترط ذلك وبالجلة فنقل ماقاله بجامه

هوالاحتياط فلا إشكال على المنف باله مم (قوله كضان السرك) اى كقياس ضان السرك على الديون قبل نبونها (قوله ان خرج المبع مستحماً) أى مثلا أو معينا أو ناقصا (قوله والأصح صمه) أى في الفروع لافي الأصول وغيرلازم موافقة الفروع للأصول كما هو مقرر (قهلُه أمامالة النرباء) متعلق بالحاجةواللام بمنى في كما في قوله تعالى « ونضع الموازين القسط ليوم القيامة » أي فيـــــه (قوله حيث يخرج البيع مستحمًا) ظرف الوجوب (قوله وقد قال) أي ابن الوكيل الخ وهذه الجاة في معي العلة (قوله القياس الخ) مبتدا خبرة قوله هل يعمل الح (قوله فيزمانه) أى زمان الني صلى الله عليه وسلم لافى زمان القياس كَاقاله شيخنا وذلك ظاهر (قولُه وذكر) أي ابن الوكيل له أي القياس الجزئي الحاجي صورا أي أمثلة وقولهذكره كما نقدم أى في كالربالشارح من أن القياس يقتضى منعه (قول الشق الثاني) أي وهو ماتدعوالحاجة الى خلاف مقتضاه (قول، ومنهاوهومثال للا ول) أى وهو ماتدعو الحاجة الى مقتضاه (قهلهالقياس يقتضي جوازها الخ) أي القياس على الصلاة على شخص غاتب معين وهي صلاته صلى الله على وسلم على النجاشي (قول، معارضة عموم الحاجة له )متعلق الحاجة محــ ذوف أي عموم الحاجة الى خلاف مقتضى القياس ولهمتماق عمارضة شيخ الاسلام؛ وحاصله ان ضان السرائة تعارض فيه أمر ان قياسه على بقية الديون المدومة فيمتنع وهذا هوجواز القياس فيه الذي اقتضاه كالزم الصنف حيث ضعف النع والثانى،ملاحظة عموم الحاجةالفيحكم بجوازه ولا يقاس بضان بقية الديون المدومة وهــذا هو منع الفياس فيه الذي حكاه الصنف بقوله ومنع قوم الحج . سم (قولُهوآخرون؋العقلياتـوآخرون في النفي الأملي) فينية تنسيف هذين القولين أن الصحيح عنده جواز القياس وححته في المقلمات والنفي الأصلي لانه لامانع من ضم دليل الى آخر وحينتذ فبردعليه أنه هلا أحازه في الشرعيات اذا كان حكم الفرع منصوصامعاً نه منع ذلك كاياتي في هذا الكتاب فما وجه الفرق بينهما قاله مم

وآخرون في النغى) أى منعوا ذلك في طريق الناظرة بمن انهاذا وقع كان لنوا في القول ودنك يقال في منع ان يكون الفرع منصوصا أو متناول لدليل الأصل أو دليل علته . وفيه ان أحدالدليان اذا لم يكن مقدما على الآخر كلهنا الامانه من اجاعهما بخلاف النص مع القياس انتقدمه عليه الاترى انه أى القياس اذا خالف النص الإيعارضه بل يقدم النص فهوم النص ساطة الدلالوالا العرضه وب تعالم في ين ماهنا ومايات نتم ( (۲۰۸) ينبغى أن يكون السكاد بني نصصالو القياس أو أرجح عه واعلمان النفي الأصل من العقبات أفرده لوقوم الم

خلاف فيه بخصوصه (قول

المنف وتقدم قباس

اللغمة) تقامان المحيح

انها لاتثبت بالقياس لان

في الوضع قد لا يراعي العني

كوضع الفرس والابل

وتحوهما وقد راعي كافي

القارورة والحر لكن

رعابتُه أنمسا هيلاً ولوية وضعهذا اللفظ لهذا المني

من بين سائر الالفاظ

كالحر وضع لشراب

مضوص بمنى وهوالخامرة

فلايطلق عيسائر الأشرية

لانه أن أطلق مجازا فلا

نزاع فيه أوحقيقة فلابد

من وضع العرب ووجود

المعنى وهو المحامرة في ثبيذ

التمر مثلا لايكفي في

تسميته خمرا قياسا على

ماء العنب لانه ليس علة

الوضع بل يلاحظ

للا ولو ية لاغير وأكثر

علماء العربيةعلىجريان

القياس في اللغة كالمازني

وأبى على الفارسي نص

عليمه الصفوي في شرح

للنهاج وقد قدمناه في

لاستفنائها عنه بالمقل ومن أجاز قاللا مانع من ضم دليل الددليل آخر مثال ذلك قياس البارى تمالى على خلقه في أنه يرى بجام والوجود إذهوعاة الرؤية (و) منمه ( آخرون في النفي الأصلي ") أي بقاء الثيء على ماكان قبل ورود الشرع بان ينتفي الحسكم فيه لا نتفاه مدركه بان أبيجده المجتهد بمدالبحث عنه فاذا وجد شيء يشبه ذلك لاحكرفيه قيل لايقاس على ذلك للاستفناء عن القياس النفي الأسل وقيل يقاس إذلامانم من ضم دليل الله آخر (وتقدام قياسُ اللُّمة ) في مبحثها لان ذكره هناك أنسب من ذكر معظمهم له هنا ونبه عليه لثلايظن أنه أغفله ( والصحيحُ ) أن القياس ( حُرِّةٌ ) لممل كثير من الصحابة به متكروا شائمام سكوت الباقين الذي هوف مثل ذلك من الأصول المامة وفاق عادة ولقوله تعالى «فاعتبروا» والاعتبار قياس الشيء بالشيء ( الا ) في الأمور ( العادية والْخُلُقِيَّة ِ ) (قول لاستفنائها عنه العقل) فيه أن هــــــذا الدليل انما ينتج عدم الحاجة الى القياس لامتناعه وقد تقدم نظير ذلك والجواب عنه بما فيه فراجعه ( قهله مثال ذلك قياس الباري على خلقه الخ ) هذا عما يسمى عند التكلمين بقياس الفائب على الشاهد وضعفه الامام الرازى وغيره بانه لايفيد اليقين والطاوب في السائل التي استدلوا به فيها اليقين مع أن في تمبيرهم عن الباري تعالى بالغائب إساءة أدب. شيخ الاسلام (قرأه في النفي) أي في ذي النفي لا تا لم نفس نفيا على نفي بل اعا نقيس شيئًا لم نجد فيه حكماً بسد البحث عنه على شيء بهذه الصفة والمراد بالنفي الأصلي البراءة الأصلية كا ذكره الشارح في تفسيره بقوله أي بقاء الشيء الخ (قوله فاذاوجمدشي، بشبه ذلك) أي ما انتفى فيه الحكم لانتفاء مدركه فقوله لاحم فيه صفة كاشفة شيخ الاسلام (قول الاستغناء عن القياس بالنفي الخ ) فيه مامر في الذي قبله (قُولُه إذلامانعمون ضيردليل) أي وهو القياس إلى آخر وهو العراءة الأصلية (قولهوتقدم قياس اللغة) جواب سؤال تقديره لم تركث ذكر قياس اللغة . فأجاب إنه تقدم (قوله الايظن أنه أغفه) قال الشهاب المراد نسيه لسكن في الصحاح أغفلت الشيء اذا تركته عن ذكرمنك وتغافلت عنه أه ولايصلح هنا اه ولامانع من صلاحيته بناءعلى أن الراد لثلا يظن بواسطة تركها أنه تركه من الكتاب رأسافليتأمل سم (قه إله والصحيح ان القياس حجة) أي على الجتهد ومقلديه قاله مم والظاهرانقولهوالصحيح الخ مقابل للمع فيما تقدم . ولايقال ان المقابل للمنع الجواز . لانا نقول لامني لجوازه الاكونه حجة فالجواز مستاوم لكونه حجة (قهألهالدي هوالح) الذي نعت السكوت وضمير هو للسكوت وهو مبتدأ خبره قوله وفاق وقوله فيمثل ذلك متعلق بوفاق والاشارة بذلك للعمل المذكور وقولهمن الأصول العامة حالمن ذاك واعتبر كالعضد التكرر والشيوع وكون المسكوت عنه من الأصول العامة ليكون هذا الاجاع قطعيا ولهذا قال سعدالدين ولما كان اجاعاسكم تما وهم ظفي الأقطى دفعه بأن مثل هذا السكوت قطعي لاظنى لقضاء العادة قطعا بإن السكوت على مثل هذا الأصل الكلى الدائمي لايكون الاعن وفاق اه أي فهو من السكوتي الذي وجدت فيه أمارة الرضافيكون من قسم الصر يح حيننذ (قوله ولقوله تعالى) عطف على قوله لبعمل كثير الخواخر وعنه لا نه محتمل لفرداك

أى مبعده (قول الشارح لعملكثير من الصحابة الحج) أى النابتذلك بالتواتر وان كان نفاصيل ما فقل البنا آحادا فانه لا يمنع قواتر القسدر المشترك بين التفاصيل وهو العمل به فى الجملة بقطع النظر عن الحصوصيات تم انه متى ثمت القطع بانه حجة ثبت القطع بانه يحمي العمل به لان العمل بما فطم بحجيته واجب فطائع الله المصد (قُولُه علىالاتعاظ والانزجار) أىلوضعه له أوغلبته فيه ومنه وضع العبرة لما يتعظ به التعظ قال

مامربوم على مولا ابتكرا هو الارائ عبرة فيه لواعتبر (قول الشارح التي ترجع الى الدادة والحلقة) كانه بريدان مربع أقل الحيض ما وضوع الدادة والحلقة بمن المنافذة المحافظة وأعلج المنافذة الحيافة المنافذة المحافظة وأماج المنافذة المحافظة المنافذة المحافظة المنافذة المحافظة المنافذة المحافظة المنافذة المحافظة المنافذة المحافظة المحافظة المنافذة المحافظة المنافذة المحافظة المحاف

أى التي ترجع الى العادة والخلفة كا قل الحيض أو النغاس أو الحلوات كرّه فلابجوز ثبومها فى القياس في الحراد النبس في الاحكام وعليه لا الاحكام وعليه لا الاحكام وعليه لا الاحكام وعليه لا المحتى فلابجوز ثبومها بالنياس لان منها الايدرك معناه كوجوب الدية على الدافلة وقبل بجوز يممني أن كالم المحتى من الاحكام الحيث في المحتى المحتى

من الحيض والنماس والحل . وأورد ان قوله الاالمادية والحلقة بفي عنه مابعد والسموله له لان القصود عمرى فيا بدرك معناه والعادية والحلقية عا لإبراء صناه فيكون المتناؤها داخلا في المستلدا عمرى فيا بدرك معناه والعادية والحلقية عا لإبراء جبب بأن العادية والحلقية ليست من الاحكام ماجمدها ويكون استناؤه منها عن استنائها وأحيب بأن العادية والحلقية ليست من الاحكام الشرعية فور سم كونها منها بالتأويل بان براد العادية والحلقية الاحكام المترتبة علمها كالاحكام المترتبة على حكون آتل الحيض بوما والية شلا من حرسة الاستمتاع من رأت ألهم في بوم وليسلة أوبراد بلاحكام في فوله والا في كل الاحكام ما بشمل النسب التاسة مواه كانت مستفادة من المدرع أو من العادة والحلقة فذكرها معها اشارة الى الهانف في كل منهما وانه اختلف في كل منهما بخصوصه . وبهذا ينسفه ما أورده الكرال من أن الجمع بينهما كالمسكرار المنافي للاختمار قاله مع ( قواله فلا يجوز تبوتها بالقياس) أي فيلا يقاس الغامي مثلا في الحديد المنافعات مثلا في الحيض

للاختمار قاله مم (قوله فلا يجوز ثبوتها بالقباس) أي فبلا يقاس النفاس مثلا على الحيض محال يبقلنا اللزوم ممنوع فىمدئه وقوله فلا بجوز الح عدل البسه عن أن يقول فلا يكون القياس حجة فيسه الذي هوظاهر لجواز أن يقاس كل أصل صنيع الصنف اصلاحا لمكلامه لان الخلاف أنماهو فيجوازه لافي عدم حجيته أشارله شيخ الاسلام على أصل آخر وتسكون ( قَهْلَه بمسنى ان كلا من الاحكام صالح الح) أى ان كل حكم فى نفسه وعلى انفراده مع قطع الاصول متناهية ولايلرم الدور لمدم التوفف فان من الاصول التي يجرى فها القياس ماقد ثبت بادلة ( ۲۷ \_ جمع الجوامع \_ نی ) أخرى (قول الشارح وقيل بجوز بمني ان كلامن الاحكام صالح الح) ان تأملت صنيح الشارح وجدت أنه لاخلف في الحقيقة بعن الفريقين فان الاول ينفي جريان القياس في كل الاحكام الفعل بناء على أن منها ما لا يدرك مصناه أي ما تحقق عند ناعدم ادراك والثاني جو أز القياس عنى ان كل حك صالح لأن يثبت بالقياس بان بدرك معناه يعنى اذا أدرك معناه جاز أن يثبت بالقياس بناه على رأى الجهور ان الاحكام التي لميمقل معناها لها معنى في الواقع وان كنالم ندركه وهذا لا يخالف فيه الاول ولا تزاع له فيه فكأن الشارح رجمه الله أشار الى أن هـــذا الحلاف لاحقيقاله وبه يرداستبعاد العنسد والسعدالقول بجرياته فكل الاحكام حيث قالاهــــذا القول بعيدجدا فان من الاحكام مالاسقل معناه أصلا فانهميني على ظاهر الحال وقدهرف حقيقته تأمل لمكن على هذا يكون قوله ووجوب المهة الخ تبرها من الهوز أراديه الطال اسناد المانع اليه . وفيه ان منع السند الاخص لا يفيد هي أن القصود مجرد التمثيل والدي يظهر ان الخلاف حقيقي وانما قال الشارح صالح لأن من الاحكام ماهو منصوص عليمه ومع النص لا يكون ثابتا بالقياس \* فعاصل الحسائف

ام من أن الحلائق في جوان أن الحلائق في جوان المراد القباس في جميع المسكل المشتمل المشتمل المشتمل المشتمل المشتمل المشتمل المستدان المستدان المستدان المستدان المستدان المستدان المسلدات المستدان المستدان المسلدات والمشتمل والالمنالات المسلدات ومقيقة أن حجازة ويشلم وتقيقة أن جوازة ويشالم جوازة ويستدام جوازة الحال المسلدات وحوازة الحال المسلدات المسلدات

هل بمكن ادراك معنى كل الاحكام أملانهم الاول بعيد اله مم ( قوله لحروج الاصول القيس علمها ) أى ان انتهى التياس المها قان لمينبه لزمالتسلسل وقدعرفت أنهذا كلهعلى ماسلكه الشارح من أن الحلاف فىالانباث لافى لجريان والثانى هومافى ابن الحاجب والعضد والآمدي لكن الشار سوحجة (قوله فيه أن يقال الح) فيه أن يقال القياس الحاق أم بآخر لمساواة الاول الثاني في علة الحكم والنظور اليه عندالقائس مساوآةالفر علاصل بأن توجدالعلة فيالفرع أما كون الأسل معللا فأمم مفروغ منه على أن المانع في هـ ذه اعترف بالمانم فكيف يتركهو يتعرض لفيره فتدبر (قوله وقدير دعليه الامور انماجهو من جهة القيس كما  $(\Upsilon) \cdot )$ ان هذه الماداخ) قديقال

بأنُّ يدرك معناه ووجوب الدية على العاقلةله معنى يدرك وهو اعانة الجاني فياهو معذورفيه كإيمان القياس انماهو فيمطلق الفارم لاصلاح ذات البين بمايصرف اليه من الزكاة (والا القياسَ على منسوخ) فلا يجوز لا نتفاء اغتبارالجامع بالنسخ وقيل يجوز لانالقياس مظهر لحكم الفسر عالكمين ونسخ الأصل ليس نسخا اللفرع (خلافا للمُعَيِّمين ) جوازالقياس في الستثنيات الله كورة وقد تقدم توجيهه ( وليس النصُّ على اليلة) لحسكم (ولو في) جانب ( الترك أمرًا بالقياس) أي ليس أمرابه لافي جانب الفسمل النظر عن غيره صالح لان يثبت بالقياس، هــــذا مراد القائل بجواز القياس في كل الاحكام لا أن الاحكام جيمها بجوز أن تكون ثابشة بالقياس بحيث يجتمع جيمها في ثبوتها به اذ لا تصح دعوى ذلك لانه لابد في كل قياس من اصل مقيس عليه يثبت حكمه بغير القياس كاسيأتي فلا يتصور جريان القياس في السكل لحروج الأصول القيس علمها قاله مم (قوله بأن يدرك ممناه) فيه أن يقال المحتاج لادراك معناه هو القيس عليه لا المقيس الدى دكره وذلك لان المراد عمناه المنى الذي له شرع الحَسَكِم لا مطلق العني اذ لاارتباط له بالقياس ولا يحفي أن القياس يشوقف على ادراك ذلك بالنسبة القيس عليه ليمكن أن يلحق به ماشاركه في ذلك العن وانه بعسر ادراكه بالنسبة اليه لايتوقف القياس على سوى ادراك وجود ذات ذلك المعنى في المقيس وان لم يدرك أنه شرع له الحكي فادراك المني بوصف أنه شرع له الحكيم كالهو المراد أنما يحتاج اليه في القياس بالنسبة للقيس عليه اللهم الا أنبر يد بادراك معناه أن يذرك فيسه وجود ذات العني الذي علم شرعية الحكيم له في القيس عليه، وقد يتوجه بعد ذلك أن التنبيه على أدراك العني بالنسبة القيس عليه أهم لانه الهتاج اليه في القياس على ما تقرر فالاقتصار عليه أولى من العكس الذي ارتبكيه وقد يقال أما اقتصر على التعرض له في جانب القيس موافقة لكلام الصنف فإن الستثنيات في كلامه بمنى القيس . و يجاب بأن ذلك لايقتضى ترك بيان مايتوقف عليه القياس من ادراك العنى في المقيس عليه فليتأمل توجيه وجيه لكلامه سم (قوله وهو اعانة الجاني) قضية الاعانة عمدم اختصاص ذلك العاقلة الاأن برادالاعانة الكاملة فتختص حينتذ بالعاقلة لشدة ارتباطيم مدون غبرهم فليتأمل (قه إعفه اهومعذورفيه) ماعبارة عن قتل واليه يعود ضمرفيه وفى السكلام مضاف محذوف أي فيدلقتل هوممنورفيه اذالاعانة اعاهي في الدية لافي القتل (قهله كايمان النارم) ظاهر العبارة ان هذا اشارة للاصل للقيس عليه وحكمه وعلته فالقيس عليه الغارم والحكم وجوب الصرف اليه وعاة هذا الحيك اعاته فهاهو معذورفيه، وقد يرد عليه انهذه العلة تقتضي تخصيص الاعانة من الزكاة اذكر الأصل هو وجوب الصرف من الزكاة فليتأمل مم (قول لاصلاح ذات البين) أي الحالة الواقعة بينالطائفتين (قهأله وقيل بجوز) مثاله قياس عصير قصب السكر مثلا على حل الحمر قبل نسخه

الاعانة وأماوجه التخصيص فهو أن العاقلة تنتم لوكان مقتولا فتغرم لوكان قاتلا قالالنى صلى الدعليه وسلم مالك غنمه قعلىك غرممه (قول الشارح لانتفاء اعتبار الجامع أى اعتبار الشارعاياء وذلك لانها زال الحكي سع بقاء الوصف علم أنه غيرمعتبر عندالشارع (قول الشارح ونسخ الاصل ليس لسخا الفرع) أى ليس نسخا لحكمه الكمين لان الفرع انماتهم الأصل فى الظهور لافي الثبوت لمنبوت كلّ بالحطاب ونستع أحسد الأمرين اللذين لاعلاقة مشهافي الثبوت لايستازم نسع الآخر ولاشك ان العلة ثبت لهما حالة ثبوت حكم الامسل مناسبتها لهوهي كافية فىظهورحكم الفرع وان الست الآن وهذامني

مايقال ان الفرع تابع الاصل في الدلالة لا في الحكم والدلالة لا تزول بالفسخ فتأمل (قول المصنفُ وليس النص في العلة الح) "حاصل هذا أنه لولم يرو أمن الشارع بالتعبد بالقياس لـكنه في موضع لص على عسلة حكم هل يكون ذلك إذنا منه فيهمذا القياس الخصوص واعلاما بحجيته وإيجابا للعمل بموجبه وان فرضنا عدم شرعية الفياس في انفسه والل فألدة هذا أن من منع القياس في نفسه لايخالف في هذا تأمل (قول الشارح أي ليس أمراب لافي جانب الفسل الخ) أراد الشارح بهذا الحل الهايس الراد بقوله ولوالرد بل التمميم اللو كان الراد الردال مع قوله خلافا للبصري لانه لم يخالف في النبي فقط تدبر (قوله الأحسن أن وقال الح) أى لأنه ما نبو النام ليس منصبه الجزم بل ذاك منصبهاللدمي فاوجزم السانع كان غاسبا (قوله وقد بقال الح) برف الته صورة التصوي ما جوابا بالتسلم حاصله الما المناف صور التم يصورة التصوي المخدم وقد بدخسل انه لا يحصل الامالا منتاع عن كل فرد عال صدى عليه النام النام التحال المناف عن كل فرد عال صدى عليه المناف التحال المناف المنافق المناف المنافق المن

بلالدىفيه مجرد الحلفلا منى الحكم بالوهم ووحاصل الجواب ان وجود الفرد الحارجي موقسوف عليها فانه لايتأتى الحل الامعد وجودها وكذلك المساواة وهنذا هومائنيه بكونها محققة لمويتهوبه يطران ماأجاب، مم جواب في غير على السؤال فتدبر (قوله لايدل على دخول الماوم) هذهمكابرة فان الحل مأخود مع الاضافة وقوله كأيدل تعريف العمى الخ ممنوع فان البصر داخسل في مفهومهوماهو جزءلقهوم الشيء لايازم كوته جزءا لمِن ذلك الشيء وذاته فان البصر ليس حزءامن العمى والالم يتحقق الابعسد تحققمه وكانجزءا مسوم مفيومه كاقاله السعد ومور

نحو.أكرم زيدا لعلمه ولافيجانبالترك نحوالخرحوام لاسكارها (خلافا للبصرى) أبالحسين ف قوله أنه أمر به في الجانبين اذ لافائدة لذكر السلة الاذاك حتى لوغير دالتميد بالقياس استفيد في هذه الصورة . قلنا لانسلم أنه لافائدة فيه الاذلك بل الفائدة بيان مدرك الحكم ليكون أوقع في النفس (وثالثُها) وهوقول أفي عبدالله المصري (التفصيلُ) أي انه أمر به في جانب الترك دون الفمل لأن الملة فىالتزك المفسدة وانمسايحصل النرض من انمدامها بالامتناع عن كلفرد بمساتصدق عليه العلة والعلة في الفعل المصلحة و بحصل الغرض من حصولها بفرد . قلنا قوله عن كل فرد ممساتصدق عليه الملة منوع بل يكفي عن كل فردمما يصدق عليه الملل (وأركائه) أى القياس (أربعة ما معس عليه ومقيس (قهاله نحو أكرمز بدا لعلمه) أى فلايقاس عليه عمر و وقوله ونحوا لخرحرام لاسكارها أى فلايقاس عليها النبيذ (قوله الا ذاك) أى الأمر بالقياس (قوله استفيد) أى الأمر بالقياس (قوله بل الفائدة بيان مدرك الحَبُّكِم) الأحسن أناوقال لاحتال أن تكون الفائدة الخ قالهالشهاب. وقديقال انهقصد الىبالغة فى تقر ير هذهالفائدة والردعى الحصم مم (قُولِه ماتصدق عليه العلة) أى توجدفيه وهى الاسكار مطلقا سوادكان اسكار خرأوغيره (قوله عايصدق عليه العلل) أي متعلق المعلل وهوالخر (قوله وأركانه) قِال الشهابوأركانالشيء أجزاؤه الداخسلة فيه التي يتركب منهاحقيقته وتوجدبهاهو يته فاله العضم وغيره. وقد عامت أن القياس حمل معاوم على مصاوم الح أومساواة أمر لآخرا لح وحينتذ فلك أن تقوقف فى كون هذه الأركانأو بعضها محققا لوجودالقياس خارجا اه وتعقبه مم بقوله أنت خبير بأن هذه الأمور اذا تحققت تحقق القياس في الحارج أى الواقع ونفس الأمر فلاوجه لهذا التوقف وكأنه ظن أن الراد بالخارج هنامابرادف الأعيان وهو وهم قطعا فتفطئ له ه و قلت لاشهة في أن تمريف القياس بقولنا حمل معاوم علىمعاومالخ أومساواة معساومالخ لايدل طي دخول للعساوم في مفهومه كالايدل تعريف الممي بمدم البصر على دخول البصر في مفهوم العمي كاتقر و بل هوخارج وكذا القول هنا. نيم لوكان التعريف مفكذا مثلاماوم بحمل طيمعاومالخ كان دالا على الدخول فالحق ماقاله الشهاب فالوحه حينك أنبراد بالركن مالابدمنه ، وأماقوله وكانه ظن أن الرادبالحارج المفهو ععزل عن مرادالشهاب فتأمل ذلك

قبل هيشا لمكان تفلّه قاله جهنيار في التحسيل فرق بين ان يحكون الذي ه داجلافي حالتي، و بين ان يكون الذي هجزا من الذي ه من الذي والدي يكون حزما من الذي ويكون معه وأمااذا قان جزءا من حدالتي، فذاك يكون حزءا في الذهن لأن الحدام في الفراد وقد المقارفية كذا وكذا أراد والمائلة المستقبال وجوا الحارجي كاسفة و هن الوروالسواد والعلم الارى الى فوطمية تشرب السائل علم يتحدث بعن المواسطة ما أنت كذا وكذا وكذا المنافق من يرحقينه وعنه به فان سألت عن ذاته وهو يته في والتصديق بالمسائل على التفسيل، وقد والمستد ما أنت قدمه حيث كانت عبارته مكذا والحق حقيقته عقيقه لهويته فان هذه الاركان داخلة في المهوم وليست أحزاء للفرد الخارجي انماهي عققة له كاير فت به فان فلت ماذكرته أنما بدل على دخول الاضافات دون بهافلنا انه ركن به فلت لامني الحسولة في المهوم الانتهاء من في الحسولة في المهوم

( هوله من جواز ومنع) قابل الجواز بالنتع اشارة الى ان المرادبه ما يع الوجوب والندب وعيرهما (قول الشارح فالأول مبنى عي الاول) \* اعلم الزمن قال ان الفرعهو الحل قال ان الاصل هو المحل وذلك القائل هو المقهاء ومن قال ان الفرعهو الحسكم قال ان الاصل هود ليل حكم الاصل وذلك الفائل هوالمسكلمون كذا فيشرح الصفوى للنهاج تم قال الامام في المحسول الاصل في الحقيقة 'هو حسكم الاصل لان الاصل مايته رع عليه غيره والحكم الطاوب اثباته في الفر مغرمتفرع فلي على الحكم اذاه لم يوجد فيه ذلك الحكم لم يمكن تفرع العكم في الفرع عليه وآنو وجد ذلك الحكم في صورة أخرى غيرما فرضناه أصلا ولم يوجدف ذلك الاصل أمكن نفرع حكم الفرع عليه ولاعلى الدليل أيضا لاتا لوعامنا حكم الاصل الضرورة أمكنناان نفرع حكم الفرع عليه وانام سرف النص الدال عليه ثمقال ان الفول الفقهاء والشكامين وجها لانه لماثب أن العكم في على الوفاق أصل وكان كل من العول ودليل الحكم أصلاله لاحتياجه الى أحدهما في الخارج والى الآخر في النهن أصلا أه قال المضدقال بعض العلماء وهو المسجيح الجامع أصل الحكم في الفرع كان كل متهماأ صلالا وصل فكان (Y1Y)

والحكمفر عاهاذيط نبوته ومعنى مشترك ينهما وحكم المقيس عليه يتعدى بواصطة المشترك الى القيس وال كان يمبرعن بثبوته وفي الاصل بالمكس الأولان منها بالأصل والفرع على خلاف في ذلك ذكره في ضمير تعديدها فقال الأول (الأمسل وهو عل فان الحكم أمسل للجامع الحسكم الشبَّهُ مِه ) إلرفع صفة الحرأى المقيس عليه (وقيل دليله ) أى دليل الحسكم (وقيل حكمه ) والجامع فرعهاذ يستنبط أى حكم الهواللذكور وسيأتى أن الفرع المحل الشبه وقبل حكمه ولايتأتى فيه قول بانه دليل الحكم مته بعدالم بثبوته وأماقي كيفودليله النياس فالأول مبنى على الأول والثانى مبنى على الثالث وكذا على الثاني لأنه اذا بسح تغرع القرع فالحكم هوالبني الحكم من الحبكم صح تفرعه عن دليله الاستنادالحكم اليه وكل من هذه الأقوال التي في التسمية والحل يسمىبه مجازا اله (قو أهومن مشترك) أي وهو العلة الجانمة كالاسكار في قياس النبيذ على الحر (قوله وحكم القبس عليه) أي قال السمد على قوله وهو من جواز ومنع (قول فقال الأول الاصلاغ) جعل الشارح الاول من مقول السنف لا نالقدر كالنابت السحيح لأن في ذلك فهى من الشرج والدليل على تقدير هافي كلام الصنف قوله الثاني كذا الثالث كذا (قه له أي دليل الحكم) أي حقيقة الابتناء وفها عداه دليل حكم الأصل من كتاب أوسنة أواجام (قول، وسياتي الح)جواب أن يقال قد عرف الخلف في الأصل لابد من تجوز وملاحظة الفرع (قول كيف ودليه القياس) أى والقياس لا يسم عده فرعا اذ الفر عمن أركان القياس واسطة يظهر بالتأمل وعلى ويستحيل كون الشيء ركنامن أركان نفسه قاله العلامة وأماقوله ولقاتل أن يقول يمكن جلهفرها قوله اذيستنبط أى الجامع لتفرعه عن أسل وهو دليل حكم للشبه به ولا يعد الفرع حينتا من أركان القياس اه فجو اله كاقال مع ان منسه أي من الحسكم في الكلام أعاهو في الفرع الذي هومن أركان القياس لافي الفرع في الجلة وماذكره أتم أهو تصحيح لسكون الاصل يعسى بالنظرالي القياس فرعافي الجلة (قوله فالا ول) أي من قولي الفرع مبنى على الاول أي من أقوال الا صل وهو كونه عل الحكم. وفى الاقتصار في البناء على ماذكر عث اذلاما نعمن بناء الاول في معنى الفرع على غير الاول في معنى الأصل الاعم الأغلب والافقسه كالحكم والدليل فان الفرع بمعى الحل يتبنى أى من حيث حكمه على الاصل بمعى الحكم والدليل الإيقال هذا تحكون العلة منصوصة به البناء بواسطة حكمه لا بنفسه لانانقول وبناء الهل على الحل اعاهو يواسطة حكمهما أيضافليتا من قاله سع (قولهوالثاني) أيمن قولى الفرع وهو حكمه مبنى على الثالث أي من أقوال الاصل وهو حكم الاصل وكذا

و يعض العاماء هو الامام في الحمسول وادًا عامت مجوع هذا عاستوجه قول الشارح فالاول مبنى على

الاول لان التفرع في الحقيقة للحكم على الحكم غايته انا أطلقنا لفظ الاصل والفرع مجازا وتفرع عين العكم على الحكم موجودوان كان مواسطة نفرع العانقلي حكم الاصل وحكذلك نفرع الحكم على الدليل في الثاني لامه يتفرع عن الدليل الحكم وعن الحكم العسلة وعنها حكم الفرعهذا انتفرع على الدليل وكذا انتفرع على الحكم لانه يتفرع عنه العلة وعنها حكم الفرع كالاول و به يظهر فساد ماقاله مع فان الفرع بمنى الحل لم يتفرعذا ته على الحكم ولاعلى الدليل وأماقوله لا يقال الخ فمبنى على الناتفرع المحل على المحل الحقيقيين وقدعرفت ان التفرع فالحقيقة الحكم على الحكم الأنا اطلقنا امم الحكمين أعى الأمسل والفرع على المحلين مجازا وفان قلت بمكن ان يكون كلامه مبنيا على ان الاطلاق مجاز والتفرع بن الحكمين أيضاء قلت بدفعه قوله أى من حيث حكمه فانه حينثذ لتو لاحاجة اليه به فان قلت فما المانم من ان بيني الاول على الثاني والاطلاق بحارى فهما \* قلت علم التناسب لان الدليل أصل لعكم الاصل دعنا وحل حكم أصل له خلر جافليتاً مل (فول الشارح والأول من الأقوال أقرب) أى لأن القياس وقع بين الدانيين وإن كان القصود بيان الحكم (قوله فلاسمن لحل الفرع الحج) هذا غلط فتماً من اشتباء التضرع بالحل إذ الحل هو النسوية بين الفرع والأصل والنفرع كونه ثاشتا منه والباطل تفرع الشاستين الدائلا حملها عليها ومن هذا الانتباء وقع آخرا في قوله وحينظ برجه الأمر إلى حمل الحكم على الحكم ولاسف له (قوله ولا معنى أيضا لحل الفرع بعنى حكمه ) هذا زائد لم يقله أحد (قوله أي لاستهال النقهاء) قدم فتأن القول الأول قول الفقهاء واستهالم معنى على قولهم قلا معنى لتمليل القرب به الا أن يكون ما نقله الصفوى سابقاً ( ٢٩٢٣) سأخوذا من استهالهم لانص

قولهمتدبر (قول الشارح ولكون حكم الفرع الح) راجع للقولين في معسى الفرع لانموانكان الأول مبنيا على الأول الاان التفرع في الحكم والبناء في التسمية فليس منظورا فيه التفرع في الأول بل للاثلة في كون الحل أصلا الحكمفالحارج فثأمل (قولالشارح باعتبارمايدل عليما) أي عسل الثاني والا ول والدال على الثاني هو النص وعمل الأول القياس ولاشك أن القياس متفرع عن دلالة النص على حكم الأصلوكذاك عمل الجنيد عا يدل عليهمافان عامه بالقياس متفرعهن علمه بدليل حكم الا مل (قوله منأن الحكيمتير في مفهومه التملق الح ) فيه أن اعتبار الثعلق في الفهوم لايقتضي حدوث عين الحكم بناءعلى مامر تحقيقه سزأن كونه حزءا

لاتخرج هما فاللغة من أن الاصل ماينبني عليه غيره والفرح ماينبني على غيره والأول من الأقوال فيهما أقربكا لايخنى ولكونحكمالفرع فبرحكم الأصل باعتبارالهلوانكان هينه بالحقيقة صع تفرح الأول على الثنانى باعتبارما يدل عليهما وعلم الجنُّهد بهلاباعثبارما في نفس الأمو فان الأحكام قديمة ولا تفرع في القديم (ولا يُشْتَرَكُ ) في الأصلُّ الذي يقاس عليه ( دالٌّ على جوازِ القياس عليمه بنَوعِهِ أو شخصهِ ولاانفاقُ هلى وجود البِلَّة فيه خلافالزاهميهما) بالتثنيةُ أيزاه. اشتراط الأول وهو عبان البتى وزاعم اشتراط التانى وهو بشر المريسي فسند الأول لايقاس فيمسائل البهيم مثلا الا أذا قام دليل على جواز القياس فيه وعندالثافيلايقاس فيا اختلف في وجود العلةفيه بل لابد على الثاني أي من أقوال الأصل وهو دليل حكمه (قولهالانخرجهما في اللغة من أن الأصل الح) هذا ظاهر اذا كان الأصل الدليل أوالحكم فان الحكونين على الدليل وكذا الحكم ينبني على الحكم وأمااذا كان الأصل الحل كالبر مثلا فلا معنى لحل الفرع يمنى على الحكم كالأرز عليه الأتحمل الدات على الدات ولا معنى أيضًا لحل الفرع بمنى حكمه على الأصل بمعنى عمل العكراذ لامعنى لحل حكم الأرز على ذات القمح مثلا الاأن براد في الأول حمل الحل من حيث حكمه على الحل كذهك وفي التاني حمل حكم الفرع على الحمل أى من حيث الحكم أيضا وحينتا. برجم الأمراني حمل الحكم على الحكم فليتأمل (قوله والأول من الأقوال فيهما أقرب ) أي لاستعال الفقهاء (قُهْلُه فإن الأحكام قديمة) هذا لايشمشي على عمّار الصنف والشارح من أن الحكم يعتبرني مفهومه التعلق التنجيزي فيكون ادثاالاأن يكون هذا بناء على ماذهب اليه الغير من أن الحكوف م يه وأورد على فوله ولا تفرع في القديم أنه ان أراد أن التخرع يقتضى الترتب بالزمان فهو عنوع ألاترىأن العلل المقلية تتفرع عنها معاولاتها معاتها معهابالزمان وانأر يدأنه يقتضي الترنب بحسب الربية فمسلم لكنه لايناني القدم فما المانع من كون التفرع هنا بحسب نفس الأمرأيضا بهذا المفي فايتأمل مم (قوله سوعه) أي الاصل والجرور حالمن الضمع في عليه والباء لللابسة أيولايشترطدال علىجوازالقياس علىالأصل ملابسانوعهأوشخصه أي مصبرا عنه بنوعه أوشخصه (قوأبهوهوعثان البتي) بفتحالوحدة جدهامثناة فوقية نسبةالي بيع البنوت وهي الثياب كان يبيعها بالبصرة أو الى البت موضع شواحي البصرة كاذكرهذا الأخير ابن آلا يروهو عَهَان بن مسلم فقيه البصرة في زمن ألى حنيفة (قوله وهو بشرالريسي) نسبة الى مريس ڤرية من قرى مصروهو بشرين غياث بن أبي كربمة كان من كبار المبتدعة وأخمذ الفقه عن أبي يوسف توفي

من المفهوم أنما هو لان تعقل موفوف على نعقله ولا أنه يصح نفيه قارة وانباته أخرى فى كلامالاً سوليّن فيكون|النق والانبات متواردين على التبطق أما الحُصِم نفشه فقديم لان|الوجوب هو الايجاب لاقرق الا بالاعتبار عسلىمامر فيمبحثه ( قول الشارح ولانفرع فى القديم) أىكالتفرع الحمال القياسا ان افتاناان القياس مثبت الحكم تهوه قنص التأخر بالزمان وهومنتف فيالقدم واما ان قلنا انمطهر فسكذاك لانه يقتضى ان ظهور حكم الفرع متاخرفى الازل وليس كفظه (قوله لكنه لاينالى القديم) عبرالكنه ينافى شهوت السكل بالحطاب بلانظر إلمجامع وثبوت حسكم الاصل أه ( قوله قرية من قرى مصر ) فى بعض الحوالى يأتى من جهتها

لأيشترط الآنفاق على تعليل حكم الأمسل أوالنص على العلة وقواهمن الاتفاق على انعلته كذا تحويل لعبارة المأن لأن قول بشرهوالانفاقعلي تعمن العملة به وحاصل ماسسياتي أنه لابد من الانفاق على التعليل أو النص على العلة الالتعيين العلة بل لافادته التعليل وحاصل ماهتا انه لايدمن الانفاق على تمينان الملة فلابكون الانفاق على كونه معللا وانما لم يكتف عن قول بشر بالآتى وان كان على الشق الثاني التعيين مفادا بالنص عليها لأنه لم يعين النصعليها بل إماهو والانفاقعلى التعليل وعلى الثاني لايفاد عين العاة فليتأمل (قول الشارح ثم قياس الجذام على الرتق فياذكر )أى مطلابانكاد ينفسخ بهالبيعفان الجامع يين الرتق والجب فوات الاستمتاع وبين الجداء والرنق كون كل عيبا للفسخ به البيم (قولهلاينتنيءنه التعليل السابق) لان المانع في الخقيقة كون العلمة في القماس الأول

بعد الانفاق على أن حكم الأسل مطل من الانفاز على أن هلته كذا وما اشتر سا مدرود بأنه لا دليل عليه (الذافى) بن أركان القياس (حكم الاصل ومن شرطة ثبوته بنير القياس قبل والاجماع) اذلو ثبت بالقياس كان القياس الذافى عندا تحاد الملة لغوا للاستئناء عنه بقياس الذرع فيه على الأصل في الأول وعند اختلافهما غيرمنعقد لعدم اشتراط الأصل والغرع فيه في المنسل على الملاذ في اشتراط الذية بجامع البارة تم قياس الوسنو معلى النسل فياذ كروهو لغو للاستئناء عنه بقياس الوسنو معلى النسل فياذ كروهو لغو للاستئناء عنه بقياس الوسنو معلى السلاق، ومثال الثافية إلى الرائق وهو فير منعقد لأن الذكر في فسيح الناسط على الملائد المناسط على الملائد المناسط على الملك والمناسط على الملك والمناسط على الملك والمناسط على الملك والمناسط المناسط المناسط المناسط على المناسط على المناسط على المناسط على المناسط المناسط على المناس

سنة عنان عشرة وماتتين (قه أله الثاني حكم الأصل) ينبغي أن يراد بالأصل هنا محل الحكم أو دليل الحكم لا الحكم لاضافته اليه اللهم الْأَان تسكون الاضافة بيانية ( قوله عند أتحاد العـلة) أي كونها واحدةً في القياسين (قول الاستفناء عنه ) أي عن القياس الثاني وقوله فيه أي في القياس الثاني وقوله في الأولائي في القياس الأول (قول فا ياكر )أي في اشتراط النية أي لما ذكرمن إن الجامع العبادة (قوله في فسخ النكام) أي في جو ازفسخه وهو الحكم (قهله يجامع فوات الاستمتاع) الاضافة بيانية ( قهل والقول بانه لا يثبت حصكم الأصمل بالاجماع الحز ) تورك على المسنف حيث أطمق في الاجاء مم أنه مقيد خبر الاجام الذي يكون مستنده النص وهو الاجمام الذي يحتمل أن يكون مستنده النصاو القياس بو فحاصل هذا القيل أنه يشترط في الاجماع اذا كان حكم الأصل ثابتا به أن يعلم كون مستند ذلك الاجماع نصا أمااذا احتميل فلا لجواز كون مستنده قياساً فيلزم أن يكون حَمَ الأصل ثابتا بالقياس وهو لايصح لأن من شرطه "نبوته بفير القياس \* وحاصل الجوابكا أشأر له الشارح أنه لاأثر لهذا الاحتمال لأنه من باب احتمال المانع والأصل عمدمه ثم ظاهر كلام الشارح أنه لوعم مضمون همذا الاحمال امتناع القياس بناء على أن الاجاع ليس دليلا بذاته بل باعتبار سندة ونازع الكمال وشيخ الاسلام فيا أفهمه كلام الشارج من انه اذا ثبت حكم الأصل. بالاجماع اشترط أن لايكون عن قياس والمنازعة وان كان لها أتجاء في الجَلة فانا وان فلنا ألدليل في الحقيقة هو مستند الاجاع لمكن حدل له مزية بالاتفاق علىاعتقاده امتاز بهافجاز أن يخالف كي غيره مما لم تتفق له تلك الزية الاأن ماأفهمه كلامالشارح أوجه اذ لافرق في المعينها ثبت بالقياس بين أن يصحبه اجماع أولا اذ المحلور موجود في الحالين ثم رأيت السيد السمبودي ردهذه النازعة فانه نقلها عن الحال معبرا عنه بالحشى وعقبها بقوله وفيه نظر لأنهوانكان أقوى من مجرد القياس لاينتني عنه التمليل السابق وهوكون القباس الثانى عند أتحاد العلة لفوا وعنداختلافياذير منعقد واطلاق المعنف وغيره صحة القياس على الأصل الستند الى الاجماع مجول على مااذالم يعلم أن مستند الاجماع القياس جماً بين ذلك وقولهم أن الشرط ثبوت الأصل بغير القياس لانا حينتذ فد علمنا ثبوته بالقياس اه قاله مم (قوله الا أن يعلم مستنده النص) النص بدل من مستنده أوعطف بيان عليه و يعلم في كلامه بمعنى يعرف لعدم وجود مفعولين لها ( قَوْلُه وَكُونَه ) أَي حَكَمَالأَصَلُ غَبِر متعبد فيه

موجودة في الثاني فسملا

حاحة للثانيسهاء كان

(قرل الشارح أغاضاً من عمال أي الآن العلة في الابد أن تكون منيدة لقنط أو لأن الحكم واحد والاختلاف بالاعتبار أقول الشارع والقياس لا بندا المسترس أعنى كون هذا الحكم معالا بالعاقلات وحول غام طلك العالم أن الحكم ومودة أنس عن المنافذ وحول غام طلك وصوصة النافز في ويودة أنس عن المنافذ وحول غام طلك المنافذ وما يقد الطل في المنافذ المنافذ والمنافذ والمنافذ المنافذ المنافذ

فرعالج) ﴿ أَعَلِمُ أَنَّهُ عَنْدُ انما يقاس على محله ما يطلب فيه القطع أي اليقين كالمقائد والقياس لا يفيد اليقين ، واعترض بأنه كو نەفر عالەفائدة لىس ھو بهيده اذاعلم حكم الأصل وما هو الملة فيه ووجودها في الفرح (و)كونه (شرهيا ان استَلْحَق) أصلا حقيقيا بل أصمل حكما (شرعيا) بأن كان الطاوب اثباته ذلك فان لم يستلحقه بأن كان الطاوب اثباته غير ذلك بناء على صورة لاأن القيس عليه جوازالقياس فالمقليات واللغويات فلايشرط أن يكون حكم الأصل شرعيا بممنى أنه يكون فيرشرهي في الحقيقة هو الأخركا ولابد فان غير الشرعي لايستلحقه الاغير شرمي كما أن الشرعي لايستلحقه الاشرعي ، ولماذكر قال الشارح وان التغاج الآمدى وغيره هذا الشرط بناءع امتناع القياس فى المقليات واللفويات كاصرحوا بهزاد المسنف فيه ربوى كالبر والوسط القيدالمذكور ليبقي على شرطيته معجوازالقياس فيهما المرجع عنده (و)كونه (فيرَ فرع اذالم يَعْلُمَرَ أنماذكر لحصول الفائدة للوسط)على تقدير كونه فرعا (فائدة ) فان ظهرت جازكونه فرعا (وقيل) يشترط كونه غير فرع (مُطلقا) الآنية لالاتبات الفرم بالقطع أي بالجزم أي يشترط أن لايكون حج الأصل مكلما باعتقاده اعتقادا جازما واستشكل القيس عليه به فعند كو ته هذا الاشتراط معمانقدممن ترجيح جواز القياس في المقليات. وأجيب أن المقليات عرمن القطعيات أصلا صورة بجوز كونه كا هو ظاهر فبجرد جوازه في العقليات لاينافي هذا الاشتراط مم أي فيكون هذا الاشتراط محسما فرعا لكن ليس مطلقا لمدوم العقليات عا سبق (قوله بأن كان الطاوب اثباته ذلك) أي بأن كان الحكم الذي طلب اثباته بل ان ظهرت له فعدة بالقياس شرعيا فقوله اثباته نائب فاعل الطاوبوذاك خبر كان (قهله بناءعلى جواز القياس في العقليات فتحمل من هذا وهما واللغويات فلايشترط أن بكون حكم الأصل شرعيا) صريح فى أن العقليات غير شرعية وفيه نظر لأنها تقدم أنه أن كان أسلا حقيقة اشترط أن لابثست بقياس فان لم يكن أصلا

والمنافرة المسلم المنافرة في سن بجواز رق الأسال مس (قول) من أعير نفر ألم المنافرة والمنافرة المنافرة المنافرة

القيس عليه في نفس الأمر فكان يقتضي صمة كون الأصل حقيقة مثبتا القياس انظهر تله هذه الفائدة وهو باطل لانه لايكون (قول الشارح بجامع الطعم) لم يزدهنا شيئاعلي ماهو الجامع في الواقع لان المقيس أصلاحقيقة مع اختلاف الملة (177)

والا فالملة في القياسين ان اتحدت كان الثاني لنوا أو اختلفت كان الثاني غير منعقد كما تقدم و دفع المصنف ذلك بانه قد يظهر للوسط الذىءوالفرع فىالأول والأسلىفالتنانى مثلافائدة كمايقال التفاجربوى قياساعلى الزييب بجامع الطمروالزييب بوي قياساعلى التمر بجامع الطمم مع الكيل والتمر ربوي قياسا على الأرز بجامع الطعم والكبل مع القوت والأرز ربوى قياساعل البر بجامع الطعم والكيل والقوت الغالب ثم يسقط الكيلء القوت عن الاعتبار بطريقه فيثبث أن العلة الطعم وحده وان التفاح ربوى كالبر ولو قيس ابتداء عليه بجامع الطمم لم بسلم بمن يمنع علته فقد ظهر للوسط بالتدريج فائدة وهي السلامة من منع علية الطعم فهاذكر فتكون تلك العياسات صحيحة بخلاف مالوقيس التفاح على السفرجل والسفرجل على البطيخ والبطيخ على القثاء والقثاءعلى البر فانه لافائدة للوسط فيها لان نسبة ماعدا البر اليه بالطمم دون الكيل والقوت. نمم اعترض على الصنف مأن في قوله هنامة قوله قبل ومن شرطه ثبوته بنير القياس تكرارا وأجاب بقوله لا يازم من اشتراط كونه غير فرع ثبوته بغير القياس أى ومن شرط حكم الأصل كونه غير فرع لقياس آخر (قه أبهوالافالعاة الح) أى وان لم يشترط كونه غرفر م بل جازان يكون فرعافا لماة الح (قوله كانقدم) أي في قوله ومن شرطه ثبوته بغير القياس (قوله ودفعرالصنف ذاك) أي الدليسل (قه أله قديطهر الوسط) وهو الأرز في الثال الآني وقوله الذي هو الفر ع في الأول أي في القياس الأول والراد به القياس الأخر من الثال الآتي وهو قياس الأرزعلى الد وقوله والأصل في الثاني أي القياس الثاني وهو ماقبل الأخبر وهو قياس التمر على الأرز فالأرزفر ع في القياس الأول أعنى قياس الأرز على الدوهو وسط وأصل في القياس الثاني أعنى قياس التمر على الأرز ولا يصم أن يراد بالأول الأول في المثال لعدم صحة قوله والأصل فالناني لانالفرع في الأول حيناند هو التفاُّح وهو ليس أصلا في الثاني بل وليس وسطا أيصا (قهرُّله مثلاً) راجع لللهُ ول والثاني أي أو الثالث والرابع (قوله ثم يعقط الكيل والقوت عن الاعتبار بطريقه) أي يسقط الكيل عن كونه معتبرا فيالعلية بأن يقال لانسلران علةالر با الكيل لوجوده في الحبس مثلا مع أنه ليس بربوي ويسقط القويت عن كونه معتبرا في العلبية بان يقال لانسلم أن علة الربا القوت لتخلف ذلك في الحوخ فانه ربوى معكونه غيرمقتات وقوله بطريقه أي بطريق الاسقاط وهو ماعامت وقوله ثم يسقط عطف على يقال مر قوله كايقال ومافيه مصدرية (قوله لرسلم) أي هذا القياس وهوقياس التفاح على البر وقوله عن عنع عليته أي علية الطعم ف هذا القياس (قوله فتكون تلك القياسات محيمة) تفريع على قوله كا يقال تمرسقط الخ ولوقيس ابتداءالج مد واعترض قوله فتكون تلك القياسات محيحة بأن ماعدا الأول لم يشارك فيه الفرع الأصل في علة حكمه أوعلة الربوية في الأرز هي الطعم والكيل والقوت الفالب وهي منتفية فهاعداقياس الأرز يه وأجيب بأن الراد أن كلامنهما صيح باعتبار نفسه بناءعلى تسلم أن الملة هي مااعتبرت فيهم قطم النظر عن كونه مبنيا على قياس آخر وهذاذ كره الشارح مجاراة لعكلام المسنف و بيا نالمراده فَلَاينا فَي أنه يتوجه عليه منع كون العلة ماذ كرين فيه وسيأتي ذَلَك في فول الشارح الآتي لاطائل تحته (قوله الطم) خبر ان من قوله لان نسبة الح أى فالعلة واحدة في نسبة ماعدا البر اليه فتنتفى الفائدة المذكورة لانها انما تتأتى اذاكانت العلة مركبة من مجوع شيئين فأكثر لاان كانت شيئا واحمداكا هنا ( قوله نعم اعترض على الصنف الخ ) استدراك على فوله ودفع المصنف ذلك

أى الطاوب بالقياس على البر ( قول الشارح وان التفاحر بوي كالبر) أفاد بهذا أن القصود اثباته في هــذا القياس الرك هو ربو يةالثغاج بقياسهعلى البرفهو الأصل الحقيق وماعداه صورى توسط لمدَّ الفائدة (قول الشارح نعم اعترض على الصنف) يفيدأن جواب الصنف دافع لقوله والا فالعلة الح ولعل حاصل الدفع أنه لالفو معروجود الفائدة ولايدفع بما تقدم والافلا يستقيم الاعتراض الآتي (قدول الشارح اعترض على الصنف الح ) يعنى أنه وأن كان هناك زيادةالتقييدبقوله اذالم يظهرالخ لبكن قوله وغيرفر عمكررمعماتقدم فكان ينبغى زيادة التقبيد هناك وقمد مر جوابه (قولالشارحوأجاب بقوله الح ) حاصل الجواب ان التكرارهو اعادة السابق واعاذته أيما تازم لوازممن اشتراط ان لایکون فرعا اشتراط ان لايثبت بقياس لسكنه لايائه الا اذاكان الراد بكونه غير فرعان لامكون وعافى ذاته ولس

نعربازم حينتذ التناقض لانه استفيد ممانقهم انه يشسترط فيالاصل أن لايثبت بقياس وهنا جوزنا ثبونه بالقياس لانه مق كان فرعا فى القياس الركب فهو البت بالقياس على الأخير (فوله حاصل ما أشار اليه الخ) و حاصل ما أشار اليه انه قد يكون فرعا في قياس والايكون فرعا فيآخر بلأصلاوأماحاصل المحشى فغيرمستقيم لانهمبني على أن القياس الركب أقيسة متعددة وكيف ذلك وهوفي الشارح مثال لماهو (قوله لايتصور ثبوته حتى ينني) همذا (YIV) فرع ثابت بالقباس (قوله وهوفي الوضعين واحد) فيه بحث يعلم ممامي

فىالقياس للفرد ومأبحن فيهم كبكاقرر والشارح ولامانعمن أن يكون شيء واحدفيه أمطا باعتبار فرطا باعتبار آخر (قسوله تخصيص من غرفضص) فه (نهجث كان كلامه في القياس للركب فالمنسس موجو داذهوالذي يتصور أن يكون حكم الاصل فيه فرعافيه لانه مجوع قباسين أوأكثر ولما رأى الصنف جواز ذلك اذاظهرت فاندة احتاج الى بيانه (قول الشارح وكيف ينمدقع والدرك واحد) هذا الكلام مبقى على عدم محة جواني المعتقب أما على صتيما فالمدرك مختلف لان مدرك أن لا يكون الاصل شبتابقياس هو ماتقدم لكن لايأتىهنا لانماعي فيه ليس أصلا فى الاتبات بل هو أمسل صورى وقسدعرفتان جواب المستف عن الشكرار دافع بلاريبة فلمتأمل (قوله لامكان منع علية الطعم الح )

لأنه قديشت بالقياس ولايكون فرعاللقياس الرادثبوت الحكم ميه وانكان فرعالأصل آخرو كذاك لابلزم من كو ته غير فرح أن لا يكون ثابتا بالقياس لجواز أن يكون أبتا بالفياس ولكنه ليس فرعاف هذا القياس الذي يرادا ثبات الحكرفيه اه ولا يخفى أنهذا الكلام المشتمل على التكر اولا بدفع الاعتراض وكيف يندفع والمدرك واحدكما تقدم وقداقتصر الاماماارازى ومن تبمه علىالمقول أولا والآمدى ومن تبعه على القول ثانيا أعنى كونه غيرفرع فجمع الصنف بينهماه ن غير تأمل واستروح بحسا أجاببه وتقييده للثانى بما اذالم يظهر للوسط فائدة أخذامن كلام الجويني فالسلسلة كابينه في شرح الختصر الاطائل تحته وعلى تقديرا عتباره فكال بنبني حل اطلاقهم عليه لاأن يحكى بقيل ويسرح فيه بمطلقا وهم لم يصرحوا به ( قول لانه قديثبت بالقياس ولا يكون فرعا للقياس الراد ثبوت الحكر فيه ) حاصل ما أشار اليه أنه لايازم من كونه غير فرع أن يكون ثابتا بغير القياس لانه قد يثبت بالقياس مع كونه غيرفر ع وذلك كالأرز في الثال المتقدم فانه ثابت إلقياس أي قياسه في البر وهو القياس الأخسر وهو غير فرع بل أصل في الأقيسة الباقية عقوله لانه قد يثبت بالقياس أى الفرد وهو الأخركا في الثال المتقدم وقوله ولا يكون فرعا للقياس أي الركب وهو ماعدا الأخير في المثال المتقدم وقوله وانكان فرعا لاصل آخراًى كفرعية الأرز الذكور عن البرفي النياس الذكور وقوله وكذلك لا يادم من كونه عير فرع الح مفاده مفاد ماقبله كاقال النارح (قيله ولا يختى انهذا الكلام) أي الجواب الذكورالصنف وفيه اشارة الىأنه لايصلح أن يكون جوابا (قه له الشنمل طى التكرار) أى تسكرار علة نفي اللازمة أي فالمسنف كرر في الجواب سمند الذم وهو في الموضعين واحسد (قوله لايدفع الاعتراض) "أىلانه ليس المقصود نني الفرعية فيخصوص القياس اللدى يراداثبات الحسَّم فيه بْل هذا لايتصور ثبوته حني نني اذ لا يخني أن كل حكم هو أصل في قياس لا يمكن أن يكون فرعا في ذلك القياس حتى يحترز عنه مِل المرادكونه غبر فرع لقياس آخر على أن الدعوى عامة اذفرع نكرة فيسياق النه معنى اذهى فيمعنى قواك من شرطه أنلا يكون فرعا فتحصيصها بذاك تخصيص م: غىرىخصص أشارلهالعلامة وحيئنًا فكونه غير فرع مستانهم لثبوته بغير القياس فانرمالشكرار (قهله والمدرك واحد) أى الدليل وهو أنه ان اتحدث العالم كان الثاني لغوا وان اختلفت كان الثاني غيرمنعقد (قهأه على القول أولا) أي وهوقوله ومن شرطه ثبوته بغيرالفياس (قهأله واستروجها أجابه) أي ذكرما أجاب في حال كونه مربحانفسه من التأمل و إعمال الفكر فهو اشي عن عدم التأسل (قوله لا طائل تحنه) أي لامكان منع علية الطعم في الثال التقام من القياس التدر يجي وامكان تصحيحها في صورة الاقتصار على قياس التفاح على السر فدعوى ظهور الفائدة التقدمة عنوعة (قولهوعلى تقدير اعتباره) أى اعتبار التقييد فكان ينبغي حسل اطلاقهم أي الهلاق القوم فأنهم فالوا يششرط كونه غسير فرع ولم يقيسلوا بما اذا لم تظهر للوسط فأمدة كما

انكان بمدتمام القياس والغاءغيرماهو ( XY - جم الجوامع - نى ) علة بطريقه فهو غيرتكن لاقامة الدَّلِيل علماً وان كان قبل تمام القياس فالنصب منصب المستدل فلامساغ المنع حينك (قولهُ وامكان تصحيحها الح ) فعهـهـويمـكن لـكن مع الطول بتـوسط النح بكلـواحدة علىحدثها وربمـا كان غرضه عدم توجه النع رأسا وهي فائدة أى فائدة يترتب عليا نشر الجدال (قواه كان يقول فها غدم الح) يافره على نقلت مثالقياس فل القيس بأن يكون اصلاحة عينا عند حصول الفائدة وهو ياطل (قواه أو يقتصر هنا الح) واقتصر على ذلك المهمة يتمكم الاصل ( ٢٩٨٧) الحقيق من الاصل الدورى (قواه فسيارتهم عشعانة الح) المسنف ناقل شبت فهو

المقدم والنفي المطلق لادليل (وانلايَتُدلعنسَانَ القياس) فماعدل عن سننه أىخرج عن منهاجه لالمني لايقاس على عمله لتمذر عليمه (قوله الانسب في التمدية حينتُذ كشهادة خزيمة قال صلى الله عليه وسلم همن شهدله خزيمة فحسبه ، فلا يثبت هذا الحكم التعليل الخ) لاوجمه أه لغير ووان كان أعلى منه رتبة في المني الناسب الذلك من التدين والصدق كالصديق رضي الله عنه . وقصة فانماقاله آماأن برجع الى شهادة خزيمةرضي اللمعنه رواهاأ بوداود وابن خزيمة تاوحاصلها أنالنبي بيناليج ابتاع فرسا من اعرابي الأول أوالثاني مع أن فجحده البيم وقالهم شهيدابشهدعلي فشهدعليه خزيمة نثابت أيدون غيره فقال لهالنبي ويتالله الشارح يحتاج لبياتهما ماهملك على هذا ولم تكن حاضر امعنا فقال صدقتك فهاجئت به وعلمت انك لانقول الأحقا فقال جميعا ليفرق بين ماهنا عَيِّالِيَّةِ من شهدة خزيمة أوشيدعليه فحسبه ،هذا لفظ أن خزيمة ولفظ أني داود فحمل النبي والسالية وما سيأتى فىالعسلة تدبر شهادته شيادة رجلين . وذكر أهل السير أنذلك الفرس هو السمى من خيل النبي عَيَّالِيَّة بالرُّبحِز (قوله وقال الشهاب لا يخفى لحسن صهله (و) أن ( لأيكونَ دليلُ حكمه ) أى الاصل ( شاملًا لحكم الفرع ) الاستنتاء حيناند الح) الدي يظهر في معنى عن القياس بذلك الدليل على انه ليس جمل بعض الصور الشمولة أسلا أبعضها بأولى من المكس اعتراضه ان بيان الشارح بمتضى الاالتناول فيلفظ مثاله مالواستدل على ربوية الر بحديث مسلم «الطماع بالطمام مثلا بمثل» ثم قيس عليه الدرة بجامع الطعام الدى هوالموضوع الطمم فان الطمام يتناول الدرة كالبرسواء في الدليل ومتملقله بمعنى قيدهو به ولم يقولوا أيضامطلقا فعبارتهم محتملة للتقييد بمنا قيدهو به فعبارتهم مطلقة تحتمل التقييد انه بمضه لافيكل الدليل وحاصل الجواب حيثثذان قول الشارح فان الطعام يتناول الجمعناه واذاكان الموضو عمتناولافالحمول متناول إيضااذليس أخص من الموضوع واذا كان

بالقيد للذكور لامقيدة بالاطلاق فلا تحتمل التقييدالذكور كانسب دلك لهم المبنف بقواه وقيل مطلقا فكان الناسب على فرض اعتبار التقييد الذكور حميل اطلاقهم عليه بأن يقول فيا تقدم ومنشرطه ثبوته بغيرالقياس الليظهر للوسط فأئدة أويقتصر هنا علىقوله هنا وغيرفرع اذالم يظهر الوسط فأشدة وانان عليه التكرار على ما بقدم وقوله لاأن يحكى بقيل أي لا أن يحكى الاطلاق بقيل الفيدة تضعيف ماذهبوا اليه مع أنه هو الصحبح وعلى فرض أن التقييد هو السحيح فعبارتهم عنملة له فعملها علىماينافي التقييد وتضعيفها لايناسب (قوله وأن لا بعدل عن سان القياس) فاعل يعدل ضمر يعود على حك الأصل أى يشترط في حك الاصل أن يكون حار ياعلى سنن القياس وطر يقته بأن يكون مشتملا على معنى يوجب تعديثه من الاصل الى الفرع الماخرج عن ذلك بأن لم يشتمل على المعنى المذكور لايفاس على محله كالحكم الثابت لخزيمة رضى الله عنه وهو قبول شهادته وجعلها فأنمة مقام شها ترجلين فأن العاتين تصديقه وعامه بأنه صلياته عليه وسلم لايقول الاحقا وسبقه الى فهم حل الشهادة بالاستناد انداك وظاهر أن هذا عبر موجود في غيره ضرورة أن السبق الله كهر لايتصور في غيره بعد ثبوته له (قهله لالمتي) أي لالمغي يتعدى الىالفيرأعم من عدم وجود مغي أصلا أووجود معنى لايتعدى كاهنا (قوله فحسبه) أىكافيه عنشهادة اثنين (قوله فلايثبت هذا الحكم )أى فبول شهادته وحدها بشهادة رجلين (قوله المناسب لذلك) أى الشهادة وقوله من التدين والصَّدَق بيان للمني الناسب (قوله وعامت انك لاتفول الاحقا) أي ومن جملة ذلك شراؤك هذا الفرس من الاعرابي (قهله فجعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين) لعل ذلك الأنسب في التعليل لانه لامعني لالحاق أحدهما بالآخر مع أن دليلهما واحد (قهله فان الطعام الز) عـلة لقوله مثاله أى وجــه كونه مثالا أن الطعام الح وقال الشهاب لا يخفي أن هـــــذا السكلام

اندراجهما فيموضوعه ومتعلقه أي مداهومهمومه فرع دلاانادليل على المنى الصادق عليهما أي منفر عالم بالدراحها في موضوعه على دلالته ما ذلك المنى فالطابقة حاصاني اهد لكن هذا خلاف الظاهر مع أنه لا حاجة المحامنيار تفرع الاندراج بمنى الطريع على الدلالة بلريكني نفرع الاندراج تفسه على المفراك كلي فتأمل

المرضوع والحمول متناولا

كان تمسام الدايل متناولا

والحشى فهم أن معيني

اعتراضه أن التناول هو

معسى الطعام فالمراد من

الطعام في كلام الشارح

معناموأصلاكلام فحان

المتناول لفظ الدلسل

ا وحاصل جوابه انه اد

كان العنى متناولالكل

من الاصل والفرع كان

الدليل متناولا لهما لان

( قوله تساعا) لأن العنى فان العظم أى مدلوله (قول الشارح وسسياتي من شروط العلبة أن لايتناول دليلها حكم الغرج بعمومه أ خصوصه) قال الشارح فباسية كن شاله في العموم العلم المواطقة، علما بقدل فاعدال طرعملية الطمخ الاحجة في انبات ربو به النفاح مثلا في المهمة المعالم المعمد للم تتناء عنه بعموم الحديث ومثاله في الحضوص من قاء أو رعف فليترضاً فانه دال في علية الخارج النجم في تفض الوضوه فلاحاجمة للنوالي قياس اللهم أوارياف على النفارج من السيلين في تفض الرضوء بجامع الخارج النجس الاستغداء تحصوص الحديث اله (قول الشارح لايتاتي هنا) أي الوجود المانع منه هنا دون ذاك

> وسياتي من شروط الملة أن لا يتناول دليلها حكم الغرج بمعومه أوخصوصه عن المختارفة بالبني على جواة دلياين على مداول واحدك سياتى لا يأتى هنا كايفهم من المسلاوة السابقة فى التوجيه وأتى المستف الظاهر بدلوالضيع الراجع المحكم الأصل المصدمة فى قوله دليل حكمه وفى قوله (وكون المسكم) أى فى الأصل (مثقا علمه) والا فيحتاج عند منمه الى البانه فينتقل الى مسئلة أخرى و ينقص السكاره

أنمما يطابق مامضيأن لوكانتالعبارة وانلايعكونموضوع دليلكم الأصلأومتعلقه شاملالفرع اه وقديجاب بأنه اذا اندرج فيموضوع الدليلكل من الأصلوالفرع كان الدليل متناولا لهلأن الدراجهما فىموضوعه ومتعلقه فرع دلالة الدليل هىاللعنىالصادق علىهما فالمطابقة خاصلة غاية الأمرأن فى التعبير تسامحا مثله شائعسائغ فلااعتراض؛ ﴿ وَقُولُهُ وَسِيَّاكُمَ مِنْ مُوا السَّلَمَا لِمُ مُعْصُودُه بهذا الفرق بين ماهنا من الاشتراط المنكور وماياً في في العبلة من اشتراط عدم تناول دنيلها حم الفرع طي الهتارفذكرالخلاف فعايأتى دونءاهنا ﴿ وحاصل الفرقان المحالف فاشتعاط ماذكر في العابرناه على جوازدلبلين طيمدلول واحد وهذا البناءغيرمتأت هنا اذجملأحدالدلولينأصلا والآخرفرها مقيسا طىذلك الأصل ليس بأولى من المكس فالقياس لايسح لما يلزم عليه من التحكم فلذا كان هذا الشرط متفقا عليهدون الآتي هذا إيضاح ماأشار اليه واعترضه العلامة ومثله الشخاب واللفظ للأول بماضه من البين ان دليل الغلة دال على حكم الأصل قطعا اذمعني الله لالة على العلة الله لالة على كونها معرَّفة للمحكم المين أو باعثا عليه فاذا فرض أنه دالعلى حكم الفرع كان دالاعلى حكمين قطما فساقيل في أحدهما يازم أن يقال في الآخر اه أيفيلزم أن يأتىهنا مقابل مآياتى فقول الشارح لايأتيهنا ممنوع وقد تمحل سم الفرق بين المسئلتين بمسالاحاجة الما براده (قوأموأتى الصنف بالظاهر بدل الضمير) أي حيث لم يقل وان لايكون دليله وكأنالشارح يشيرالي أنه لاوجه العدول الىالظاهر وقديقال وجه العدول دفع نوهم عود الضمير الىغيرحكم الأصلىماهو أقربحنه لفظا كلفظ القياسوڤديقال هذا التوهم بعيلجفاً فلذا لميعرج الشارحعليه طيانهذا التوهم لايتأتي فيقوله وكون الحكم متفقاعليه انلوأتي بالضمير لم يترهم عوده لمسكم الفرع بالشبه (قوله والافيحتلج) أى وان لم يتفق عليه فانه عدا بعند توجه النم عليه الى اثباته فينقل الىمسئاة أخرى وهي اثبات حكم الأسل قالشينغ الاسلام أي وهو عنوع منه ومحله اذا لم برمالستدل ثبات الحسكموالعلة والافليس ممنوعا كايعلم ممساياً في فلايؤثر حينته عدم الانفاق اه

وهوانه ليس جعل بعش الصور للشمولة أمسلا المشها بأولى من العكس وأتما لميوجدذتك المانع هناك لان الاستدلال هناك أنما هو عملي السلة ولا يتوجمه على الاستدلال عليا أنه جعل أحدهما أصلا والآخر فرعااذ ليس بصدد ذلك وان كان دّلك يتوجــه عليه عند الاستدلالعلى الاصلبه والحاصل تهوان كان دليل العائشاملالحك الفرع لكن ليس الاستدلال به على كون أحدهما أصلا حتى يقال له لهرجعت بلا مرجح بلاذاقيلله ذلك كان من حيث الاستدلال على الاصل وليسن ذلك حاصلا عند الاستدلال على العلة فيكون الرادذلك الاستدلال على العاة خطأ وقد درالشارححيثجل الثال في القامين واحداكا تقدم نقله اشارة الى ان

الايراد بحسبه استدل عليه قنامل ليندفي ماأطال التاصرها وتبعه الحوائي \* واعلم الفرقين الوسين بماذ كرما الشارح مأخوذ من صبح المسلال على الشارح مأخوذ بحت من صفيع الصداع أو الشارح من صفيع الشارح من المنابع المسلال المسلال الشارح تعلو يلا بالافادة و رجموعا عن القياس الى النمن شروط الملة فلم وعلى المسلول القياس الى النمن أن مؤود المسلول ا

(قول الشارح لأنالبحث لايمدوم) فيه انه لاينسدباب النع لكن يتأثى الرام الحصم بمذهبه وهوكاف وان كان من حيث النعرلامذهب له (قول الشارح معاشتراط اتفاق الحصمين) يفيسد أن المخالف الآتي يشسترطه معلا بما تقدم وحينتذ يتوجسه عابسه البحث الآتي اختلاف الأمة غير الحسمين ) أيمع الحسمين أومع بعضهم فالحاشية تأمل (قولالصنف  $(\Upsilon \Upsilon \cdot)$ فاندفع مافي الناصر (قوله

و يفوتالقسود(قيلَ بينالأمَّةِ) حتى لايتأتى المنع بوجه (والأصحُّ بينالخَصَّمَين) فقط لأنالبحث يجابعنه بأنه الخ)و الفرق لايدوهما (و ) الأصح (أنه لايُشْترَطُ ) مع آشتراط انفاق الخصمين فقط (اختلافُ الأمّة) غير الخصمين في الحكم بَل يجوز اتفاقهم فيه كالخصمين وقيل يشترط اختلافهم فيــه ليتأتى للخصم الباحث منمه فانه لامذهب له (فان كان الحكم مُتفَقًا)عليه (بينهماولكن لطتين مُختَلفتين) كافي قياس حلى البالغة على حلى الصبية في عدم وجوب الزكاة فان عدمه في الأصل متفى عليه بيننا و بين الحنفية والملةفيه عندناكونه حليا مباحا وعندهم كونه مال سبية (فَهُو) أىالقياس المشتمل على الحكم المذكور (مركب الأصل ) سمى بذلك لتركيب الحكم (فيه) أى بنائه على الملتين النظر الى الخصمين (أو )كان الحكم متفقاطيه بينهما (لعلة يمنعُ الخصمُ وجودَها في الأصل)كان قياس ان تَرْ وجَتْ فَلانَةً فَهِي طَالَقِ عَلَىٰ فَلانَةَ النَّيُ أَنْزُوجِهَا طَالَقَ فِي عَدْمَ وَقُوعِ الطَّلاق بعد النَّزُوجِ (قه إنه و يغوث القصود) أى وهوائبات حكم الفرع (قه أبه ليتأتى للخصم الباحث منعه) يجاب عنه بأنه يتأتَّى له منعه من حيث العلة كاهوالمراد وان لريتات منعه من حيث هوقاله شيخ الاسلام . و به يجاب عن ايراد الكال بقوله هذا لايلتم مع اشتراط اتفاق الحسمين عليه اه أى لان اشتراط الاتفاق يدل على طلب مواب النع كأيدل عليه قول الشارح والافيحتاج عندمنعه الى اثباته الخ وان التعليل بقوله ليتأتى للخصم الباحث منعه يدل على طلب عدم سدياب النعرفهما متنافيان (قهله فانه لامذهبله) أيمن حيث البحث وأمامن حيث العمل فله مذهب يعمل به (قه أبه ولكن لملتين مختلفتين) الجار والحرز ور متملق بمحذوف والتقدير ولكن ثبث الملتين الخ ويصحجعه صلة الاتفاق فيكون متعلقا بقوله متفقا لان الاتفاق نشأ بواسطة العلتين وأماقوله الآتى أولعلة فيتمين تعلقه بمحذوف أىأوكان ثابتا أملة اذ لا يمكن الوصف بالانفاق العالم مع الاختلاف في وجوبها . وقال العلامة لا يحقى أن القسم الثاني لملتين أيضا لالملة كإهوظاهره فالمسواب فالتقابل أن يقال بعدقوله مختلفتين فان منع الحصم علية علة السندل لاوجودها فيالاصل فهوممكب الاصل وانمنعوجودها فيالاصل فهوممك الوصف اه وأجاب سم بأن السرفها صنعه الشارح الاشارة الىانه لم يعتبر في التسمية بمركب الوصف وجود علة الحصم كما يفهم من توجيه الشارح تلك التسمية حجاوفرض عدم تعليله بالكلية كانت التسمية بذلك بحالمًا واصل ذلك من دقائق هـ ذا الكتاب اه (قوله فان عدمه في الاصل) أي وهو الشافعية والمالكية القاتلون بعدم وجوب الزكاة في حلى البالفة كالصغيرة العلة المنكورة وهوكه نه حليا مباحا والحنفية ير ون ان العلمة في عدم وجوب الزكاة في حلى الصبية كونه حلى صبية وهذه العلمة غير موجودة في حلى البالغة فالقياس للذكور غير مقبول لمنع الحصم وجودالعلة في الفرع كما أوضحه الشارح (قوله أى القياس الشتمل الح) أعما احتاج الىذلك لان كلام الصنف يوهم عود الضميرمن

بين الحكم والعلة انحكم الإصل حكم شرعى مثل حكم الفر عستدعيمثل مايستناعيه من الأدلة والشرائط فبقبل لمول المقال ونشرالجدال بخلاف مقدمات المناظرة فانهاتنتهي صريعا الى الضرور يات ولايخني مافيهمن الضعف و بالجلة كل هذه الامور اصطلاحية فلكل أحد أن يصطلح في المناظرة على ماشاء (قوله كاهوالراد) أى مزاد من شرط اتفاق الحسمين فان شرط الاتفاق على الحكم لاينافي عدم الانفاق على العلة (قول الشارح فانه لامذهبله) لابنتج الطاوب وهوظاهر (قول الصنف فان كان الحكيم تفقاعليه بيئهما ولسكن لعلتين الخ) أفاد تفريع قوله فهومرك الاصل على ذلك ان معنى التركيب بناؤه على العلتين ولماكان النزاء فيالاول في البناء عملي العلة مع

تسلم وجودها خص عرك

الأصلوهوالحكمفان الأصل بطلق عليه كانقدم لأن النراع فتركيبه بخلاف الثاني فان النزاع ليس ف تركيبه عليها بل في وجودها وهي الوصف الجامع (قول المستف لعلة يمنع الحصم وجودها) اقتصر عليها مع ان الآخر معلل أيضا لأنه اعسمي مرك الوصف لبناء الحكم على الوصف المنوع \* والحاصل انه في الأول لما كان التركيب من الجانبين وكان الراع فيه في بناء الحكم في كل من الجانبين على علة سمى مركب الأصل أي الحكمول كان في الثاني التركيب

فوله فهوعاتد على الحكم مع أن السمى عركب الاصل حو القياس لاالحكم (قوله أي بناته) أشار بذلك الى ان

فان هدمه في الاصل متفق عليه بيننا و بين الحنينة والداة تعليق الطلاق قبل ملكه والحذين بمنع وجودها في الأصل و يقول هوتيجيز (فير كمّر) الرصف الدى منه القياس المشتبل على الحكم الذكور بذلك لتركيب الحكم في الأصل (ولا يُمُبَيّنان) أى القياسان الله كوران للمناطعهم وجودالملة في الغرض في الأول وفي الأصل في التأنى (خلافا للمُخافِظينين) في قولهم بنبلان نظرا لاتفاق الحسين على حكم الأصل (ولو سَلَم) الحمم (العلق) للمستفل أي سلم المناطق أنها ما أنها ماذكر (فاتَتِمَالله في التأنى وقيام الدليل عليه في الأول (فارائيمة المناطق) عليه لتسليم في التأنى وقيام الدليل عليه في الأول (فانام يشقا) أي سلم أما عاداً (فل الأصل عليه في الأمران (فل الأصل ) من حيث الحكم والدلة (ولكن ولمّ الدليل عليه في الأمران عمد) بدليل (تماثيات الدلة)

التركيب في مركب الأصل وكذا في مركب الوصف كالسيقول بمعني البناء الذكور لابعني التركيب ضدالافراد وهو تابع فحذلك للا مدى وفي الصد ما يخالف ذلك وهو خلاف في النسمية مع الاتفاق على ان مسمى المركب في القسمين كا ذكره الشارح والتسمية أمر اصطلاحي لامشاحة فيسه قال السكال وما سلكه الشارح نبعا للا مدى أقرب عما سلكه العند ومثله ابن الحمام (قهاله فالعدمه في الأصل) أي وهو فلانة التي أتزوجها طالق (قه أبه متفق عليه بيننا وبين الحنفية) مثل الحنفية فذلك المالكية فإن العلة عندنا أي المالكية في الأصل حدم ملك الحل الذي يقع عليه الطلاق رهو العسمة فالطلاق للذكور تنجيز لاتعليق وأما التعليق فيقع بالطلاق عند حسول المعاق عليه لوحود ملك الحل الذي يقع عليه الطلاق حينتذ (قهله ويقول هو تنجيز ) أي فلا يصح القياس المذكور لعدم وجود العلة التي تتمدى الى الفرع في الأصل ( قَمْلُهُ وَلا يَقْبِلان ) أي لا ينهضان على الحصم وأما بالسبة للقائس ومقلديه فمتعدية فأن قيل الحكم بعدم القبول في مركب الوصف معان الخصم يمنع وجود العلة في الأصل ينافيه قوله الآني فان لم يتفقا على الأصل ولكن رام المستدل البات حكمه ثم اتبات العلة فالأصح قبوله فاته فيذاك قد منع الحصم وجود العلة في الأصل أيضا مع ان القياس مقبول أي ناهض على الحصم \* قلنالامنافاة لأن الكلامهنا فيمرك الوسف باعتبار مجرد الاتماق على الحكم مع منع الحصم وجود العلة في الأصل بدون اثبات المستدل لها والكلامهناك مع اثباته لهاكما يصرح بذلك الـكلام في الحلين سم ﴿ قُولُهِ فِي الأُولِ ﴾ أي القياس الأُول وهو مركب الأصل وقوله في الثاني أى القياس الثاني وهو مركب الوصف (قوله الخلافيين) أي مقلدي أرباب المذاهب المحتهدين وهم مجتهد والمذهب ومحوهم الدبن يحتمج كل منهم لقول امامه على خسمه القلد لامام آخر (قوله ولوسلم الحصم العلة للسندل ألح) أيسلم أمأن العلم في الربا الطعممثلاولم يسفروجودها في الأرز مثلا (قول حيث اختلفا فيه) أي في الفرع كاستظهره سم نبعا لشيخه الشهاب عن قول شيخ الاسلام قولة فأثبت وجودها أى في الفرع أوفي الأصل اه (قوله فان أيتفقا الح) قال الفلامة هذا لا يلائم جمسل اتفاق الحسمين شرطا الى آخر عبارته وأجاب مم بمما حاصله ان ما هنا مقيد لما سبق فقوله هناك يشترط كونه مثفقا عليسه أي حيث لم يرد اثباته بالدليل ويتحصل حيننذ من عجوع الموضعين أن الشرط عند الصنف أحد الأمرين من الانفاق أو الاثبات وأن الأصح هنا لايشترط خصوص الانفاق لاكتفائه بالاثبات للذكور وقبوله وان مقابله يشترط ذلك الحصوص لهدم اكتفائه بما ذكر قال و بهذا يسقط ماأطال به وما زعمه من عدم اللامة وأن القبول مبنى

بل منع وجو دالوصف سمى مرك الوصف أى قياس وكسفيه أحدالمتناطرين فقط الحكم على وصف منعه الآخروفي عبءلي المواقف الأول مرك الأصل أي الحكم لاجتاع قياسين على ثبوته والثاني مرك الوصف اه فالتركيب معتاه الاجتاع الا أنه في الا ول اجتمعا عمليحكم الأصل واختلفا في أن ألملسة ماهى وفى الثانى اجتمعا على الوصف الذي يعلل به الستدل واختلفا فى وجوده وهـــذا مختار العضد (قوله وهو تابع في ذاك الرّمدي) ليس كذلك فان الآمدي قال يسمى مركبا لاختلاف الحسمين في تركب الحكم على العلة في الأصل فان المستدل يزعم ان العلة مستنبطة منحكم الأصل وهى فرع أهوالمعترض يزعم ان الحكم في الأصل فرع عن العلة ولا طريق الى اتبأنه سواها ولذلك يمنع أسوت الحكم عندا تتفاثها واتماسمي مركسالأصا لاته ظرفى علة حكم الاصل اهفتأملهمع كلام الشارح تجديشما بوناسيدا (قوله وفي المضدما نخالف ذلك) بخالف مافي الشارح أيضا (قول الصنف ولوسم الخ) كلام يتعلق بالقياس من حيث هولا المرك

من واحد والثاني لمركد

(قوله حيث لميذكرالخ) فيهان جميما تقدم متطق بالشرط قبله فلاسفى لفسله (قوله فيذا مقرع على ما تقدم) أى فيطل قول سم أنه غير مفرع وأما اعتراض الناسر فيهو مبنى على أنه كلام مستأنف منا اسر ولا يلزم أن يكون مبنياعلى أنه مفرع كما قاله سم أيضا وجهذا يستقيم مايانى تأمل (قول (٣٣٣) الشارح أى الاجماع الحق ) أفاد بهذا ان المراد بالانفاق هنا الاجماع

> الحصمين وبه يندفع مافي الحاشية (قول المصنف لايشترط الاتفاق على تعليل حكم الأصل أوالنص الر) القصود أن يكون التعليل أي كون الحصكم معللا مساما وهمدا يحصل إما بالاتفاق على كونه مطلا أو بالنص على الملة الأنه يستلزم كو نهمعالا فليس القصو دمن النص على العلة تعينها بلءايازم ذلك وهو كونه معللا فليس أحمد الشقين معينة مقصودا الداته بل القصود الأمر للشترك ببنهما وهاذا بخلاف قول بشرالمابق فأنه يشترط عنده تعيان الملة حتى لا يصكني عنده الانفاق على كون الحكم ممللا بللابد زيادة عليه من التميين وقد تكفل بالفرق ينهما الشارح في الوضعين ويهذا يظهر انه لاتبكرار بينهماوان قول الشارح بل يكنى اثبات التعليل بدليل واف بالراد خلافالنزادعليه أي وان علته كذافهمامنه ان الراد

من النص على العلة غير المراد

بخلاف ماقبله فأنه انفاق

بطريق (فالاسمَّ قَبُولُه) فيذلك الان اتباته بمزلة اعتراف الخمسم به وقيل لايقبل بل لابد مرف انقلهما على الأمسل صدوا فلسكلام عن الانتشار (والصحيحُ ) انه (لا يُسترَّطُ ) في القياس (الانتقاق) أى الاجهاع (على تعليل حكم الاسلر) أى على أنه مملل (أوالتُصَّمل العلة ) المستلزم لنطيله لابه لادليل على استراط ذلك بل يكنى البنات التعليل بدليل وقد تقدم أنه لا يشترط الانتفاق على وجود العلة خلافالمن عمد واعا فرق بين المسئلين لناسبة الحلين (الثالث) من أركان التهاس (الفرعُ وهوالمحلُّ الشيّةُ ) بالاسل (وقيل حكمهُ) وقد تقدم إنه لايتأتى قول كالاصل بأنه ديل الحكم (و، وشرمُ الم) الذه الإياشة ) الاسلام النه الله في الاسلام

في كلام المسنف على عدم اشتراط الاتفاق وكأنه توهمان قوله فان اربتفقا الجتفر يعطى استراط الاتفاق وليس كذلك كاهو ظاهر فتأمل ثمر أيتشيخ الاسلام تعرض لدفع للنافاة بين الموضعين فراجعه اه ع قلت لاشك ان عبارة المصنف غير موفية بافادةالتقييدالمذكوروانكان مراده حيث لم بذكر هذا بلصق مانقدم لمكونه مقيدا لاطلاق مفهومهمن عدم محةالقياس عندعدمالاتفاق كاقاله شيدخ الاسلام وحيناند فهذامفرع طىما تقدم فماأفهمه كلام معمن أن ماهناغيرمفرع على ما تقدم غير صحيح وأماد عواهان اعتراض العلامة بأن ماهنا مبني على عدم اشتراط الاتفاق مبنى على تفريع ماهنا على ما تقدم فممنوعة منعا بينالا يخنى على متأمل (قوله بطريق) أي مسلك من مسالكها الآنية وأنما عبر في جانب البات العلة بالطريق وفي جانب اثبات الحكم بالدليل وانكان الطريق دليلاأ يضا نظرا لماشاع في الاستعال من التعيير عن دليل اثبات العلة بالطريق (قه له الستازم لتعليله) بالرفع نعت للنص (قه له بل يكفي اثبات التعليل بدليل) راجم السئلتين فاثبات التمليل في الأول عمن اثبات أن الحكم معلل أي واثبات أن علته كذا أيضالأن عرد اثبات أن الحكم معلل بدون تعيين العلة لايتم بهالقياس واثبات التعليل فىالثانية بمعى اثبات ماهو العلة به وأورد أنهذا يغنى عنه قوله قبله فان اليتفقا الخفانه يفيد عدم اشتراط الانفاق على العلة الا أن يجاب بأن الرادف ذاك أنهما لم يتفقاعلى أن العلة كذامع اتفاقهما على أن الحكم معلل وفهذا أنهما لم يتفقا على أن الحكم معلل سم (قه أه وقد تقدم الخ)جواب سؤال تقدير وان ها تين المستلتين وها الاتفاق على تعليل حكم الأصل والانفأق على وحودالعلة متناسبتان في كون كل منهما متفقاعليه ويصح تعلقهما يكل من الأصل والحكم \* وحاصل الجواب انه ذكر في كل محل ماله من يد مناسبة به وأوضح ذلك العلامة بقوله يعني أن المسئلة الأولى وهي عدم اشـــتراط الاتفاق على وجود العلة محلها الاُصلُّ لأنه عل وجودها فناسب ذكرهافي مباحث الأصل والمسئلة الثانية وهيعدم اشتراط الاتفاق على أنحكم الأصل معلل محلية حكم الأصل لكونهامن مباحثه فناسب ذكرهافيه \* والحاصل أن وجو دالعلة من عوارض الأصل والتعليل من عوارض الحكم فالمناسب ذكرالعارض عند ذكرمباحث معروضه اه (قوله ومن شرطه) أتى بمن إشارة الىأنه لم يستوف صر يحاشروط الفرع اذبق منها أن لايعارض على ماياتى قاله شيخ الاسلام وقديقال قدصر سهاذاالشرط وان لم يعنونه بعنوان الشرطية فالمناسب حلف من حينال و بمكن أن بجاب بأن كلة من مسلطة على كل من الشروط بانفراده ولاشك ان

من الاتفاق على التعليل وقدمنا شتاهداك فليتآمل (قوله اذ بني منها ان لايعارض) أى المأخوذ من قولهالآتى وانهلابجب الايماء اليه فى الهدليلكم سينبه عليه الحمشى فدعوى الهمشى كه صرح به بمنوعة (فولهأىلمدة ماذكرشرطا) فيسه نظرفاناالتمدي مرتب على وجودالعلة لاعلى العد (قوله فليقبح أيضاالح) الذي يطهر ان الالحاق في الحكم لادخل الزيادة فيه والالم تكن العلة موجودة في الأصل فاية الأمم أن يكون الحكم فيه أولى لنحقق تلك الزيادة وكيف يكون الزيادة دخل والراد بالمعلواة في التعريف المعلواة في النوع أو الجنس كما بين فما سيأتي في قوله وليساو الخفايات (فوله وليقبح الح) \* اعمان إن الحاجب لم يشترط الااله لا بدمن مساواة الفرع الدُّصل في تو عالملة أوجنسها \* وحاصله اله يشترط أن تسارى الفرع علة الأصل في نوعها أوجنسها ومعلوماته يازمهن مساواتها لهافي نوعها أوجنسها مساواتها في وجود تمام أجزائها إذ الناقص ليس بمنس ولأنوع فحاصل ماأفاده ابن الحاجب أمران الابدس وجود جميع أجز أجاوانه لابد من مساواتها في النوع أو الجنس والمصنف لما رأى ان قطعية القياس وظنيته انما تتغرع على وجود العلة مع القطع بالعلية نارة وظنها أخرى ولامدخل للشابهة فيالنوع أو وجود تمام الاجزاء ليفرع عليمه الجنس فحصوص ذلك وان كان لمدمهما دخل فالنساد أرادافرادشروط

> التأفيف ليتمدى الحكم الى الغرج وعدل كما قال عن قول ابن الحاجب أن يساوى في العلة علة الأصل لايهامه أن الريادة تفر ( فأن كانت ) أي العلة ( قطعية ) بإن قطع بعلية الشيء في الأصل كل واحد بعض منها كذاقيل يو قلت لا يخفى ان مثل هذا العنى الذى لم يتضمن كبر فائدة غير موجب الفرع بمغى الحل الشبه كانقدم ولا يسمأن يكون بمغى الحسكم لان وجود العلة أيما يكون في الحل لافي الحكم (قَوْلُهمن غير زيادة) متعلق بوجود والمراد بالزيادة الزيادة بنحو الشدة والقطع بالوجود في الفرع على ماسياتي وأما الزيادة باعتبار نفس العلة فلا يصح على ماسيتيين ان شاء الدتمالي (قوله ليتعدى ) علة للشرط المذكور أي لعــد ماذكر شرطا ( قَوْلُه لايهامه الح ) قال العلامة قدس سره ان قبح همذا الايهام ههنا فليقبح أيضا في قول الصنف في حسد القياس لمساواته له في علة حكمه فينظر فيسه بخروج القياس الأولى منه اه قات وليقبح أيضا في قوله الآتي ولبساو الأصل الح وانظر لم رجم الى موافقة ابن الحاجب في عين ماقاله مع اعتراضه هذا عليه وسيأتى في كلام الشارح ثم الاشارة الى هــــذا وأن ماقاله ابن الحاجب هو الأولى ؛ واعـــلم ان ماذكره الصنف من الايهام في عبارة ابن الحاجب مدفوع بان الراد بالمساواة في العلة أن تُوجِد حقيقتها بتامها في الفرع بحيث لايكون الاختلاف الا بالمدد والتشخص من حيث الهل فقط فانالاسكارالقائم بالخر غبر شخص القائم بالنبيذ والحقيقة واحمدة واذاكان الراد بالمساواة ماذكر فسلاينا فيذلك زيادتها فيالعرع بنحو الشدة أو القطع و يدل لما قلناه قول السعد التفتازاني في قول ابن الحاجب في شروط الفرع منها أن يساوي في العلة علة الأصل فها يقصد من عين أو جنسوأن يساوي حكمه حكم الأصل فم يقصد

(فيه) من غير زيادة أو ممها كالاسكار في قياس النبيذ على الخر والايذاء في قياس الضرب على

ذلك لكن لم يفده بما أقادمه الزالحاجب وهو الساواةلامامه فقال ومن شرطه وجود تممام العلة وان كانت هي الساوية لملة الأصل الا أنه هذا مقطوع النظر عن مساواتها وعدمها إذ لادخل لها في خدوص القطعية والنلنية وانكان لها دخيل في الفساد المعنى قول المئف وعدلت عنقول ابنالحاحب ان يساوى فالعلة علة الأصل لايهامه أن الزيادة تضره أنه لو قال هنا في مقام اشتراط وجود تمام العلة ومن شرطه ان يساوى من عين أو جنس اه مانســه: ثم المساواة في العلة لاتنافي كون الحسكم في الفرع أقوى أو أدنى في العنة علة الأصل وأراد وكونه أقوى أو أدنى لاينافي للإنلة لحسكم الأصل لان الراد بهما عسدم الاختلاف في عين الحسكم بذلك وجوده تمسام العلة أو حنسه والمراد بالعينية المساواة في تمام الحقيقة بحيث لايكون الاختسلاف الا بالمسمدد فقوله لكان موعما في هدا القام

ان الزيادة تضراذا لميين هناما يحب في المساواة وبتقر برهـ نما الوضع على هذا الوجه ظهر اندفاع مأ ورده الناصر كماتفدم وماأورده الشارح فها سيأتي وما أورده الهشي من أنه رجع لموافقة ابن الحاجب فانه مبنى على أن ماشرطهالصنف هناهو ماسياتي ولسرك الك فان ماهنافي وجود الاجزاء وفعاياتي فعا في الساواة ﴿ فَانْ قَلْتُهَالَا كَانْ يَكُمُهُ انْ يَقُولُ بِعَدْقُولُهُ وجود عَمَا اللَّهُ مَنْ نُوعِهَا أُوجِنْسُهَا ﴿ فلتلابدأن يكون معناه كاتنة من توعها أوجنسها لتضمن الكلام شرطيز وجودا الاجزاء وكويهامن النوع أوالجنس وحيئد فهماعلي حد سواء لم بانه على صنبع للصنف الا تمييز أحد الشرطين عن الأخر ليفرع على كل مايخصه ولا أظن أحدا بسكر حسن هذا الصنيح فلينامل وبه يندفع قول الشارح فيا سيأتى ولو قال هناك الى قوله مع السلامة من التكرار (قوله لان الرادبها) أي المائلة حَج لقوله وكونه أقوى أو أدنى (قوله والراد بالسينية) راجع لقوله من عبن أو جنس (قوله لا يكون الاختلاف) أي فبا هو القصود للإلحاق الابالعدد

(قوله تشمل الزيادة باعتبار نفس الملة) فيه انه لايتأتى مع كون الـكلام في وجود تمام العلة الأسلى الفرع فافزادت حقيقة علةالفرح فأن كانت الزيادة لها دخل في العلية فكيف اتنجت علم الأصل الحكم مع تقعها والافليست زيادة في نفس العلة (قوله ليس هذا من مفهوم العلةالقطعية) هومسلم لكن لاحاجةالدكره بعدقول الصنف ومن شرطه وجودتمام العلة فان مصناه وجوده قطعا كاسيأتي (قوله أي وكذأ انقطع) المناسب وكذا ان قطع بعلية الشيء في الأصل وعبارة شرح منهاج البيضاوي،الصقوى بعدد كر القطعي كما هنا وأما ظن الحكم في الأصل وظن وجودها في الفرع أوعلمأحدهما وظن الآخر والذي (377) وهو القياس الذي ظن فيه علة

يظهر أن وجود العلة في وبوجوده في الفرع كالاسكار والايذاء فيا تقدم ( فقطمي " ) قياسها حتى كأن الفرع فيه تناوله دليل الفسرع لا بد أن يكون الأصل فان كان دليله ظنيا كان حكم الفرع كذلك (أو)كانت (ظنيةً ) بأن ظن علية الشيء في مقطوعا بهعند الصنفكا الأصل وان قطع بوجوده في الفرعُ ( فقياسُ الأدونِ ) أي فذلك القياس ظني وهو قياس الأدون هو ظاهر من قوله ومن (كالتَّفَاح) أي كقياسه (على النُّر ) في باب الربا ( بجامع الطُّم) فانه العاة عندنا في الأصل ويحتمل شرطه وجود تمسام العلة ماقيل إنها القوت أوالكيل وليس فالتفاح الاالطم فتبوت الحكم فيه أدونهن ثبوته في البر الشتمل وقولالشارح إذ لابد من على الأوصاف الثلاثة بأدونيــة القياس من حيثُ الحكم لامن حيث العلة إذ لابد من تحامها كما تمامها وكذأ قول العضد تقدم والأول أي القطمي يشمل قياس الأولى والمساوى أي مايكون ثبوت الحكم فيه في الفرح أول باب القياس لابد أن أولى منه في الأصل أو مساويا كنياس الضرب الوالدين على التأفيف لمها وقياس أحراق. بملمعلة الحكم في الأصل فيا يقصد من عين أو جنس أشارة إلى اله الاتجب المساواة في قوة وضف أو قطم وظن وتحوذلك ويعلم تبوت مثلهافي الفرع اه على أن الزيادة في كلام الصنف تشمل الزيادة باعتبار نفس العلة وذلك غير صحيح كما تقدم وحينان طهران الاولى لمدم الساواة في تمام الحقيقة حيننذ وكأن الشارح أشار بقوله كما قال الىالتبرى من عهدة اعتراض والمساوى لايمكون الاقطعيا الصنف المنصور ويدل له ماسياتي عند قوله وليساو الأصل الح واسم هؤنا كلام طويل بلا لان معناء الأولى ثبوت طائل لافائدة في ابراده مع رده لمن تأمله منصفا ( قهاله و بوجوده في الفرع ) ليس هــــــذا من الحكم فيهمن ثبوتحكم منهوم الملة القطمية بل زَّائد عليه ذكره لما يكون به القياس قطعيا قاله العسلامة وهو ظاهر الأصل والمساوى تبوت ورد مم ذلك مردود كما لا يخفى على من سلك جادة الانصاف (قوله فان كان دليله ظنيا الح) الحكمفيه لحكم الأصلكا عُلَم منه أن قطعية القياس بالتقسير المذكور لانستال قطعية حكم الفسرع قاله شيخ الاسلام قرر والشارح وذلك لا يتأتى أى بل قد يكون قطعيا وقد يكون ظنيا بحسب الدليسل ( قوله بأن ظن عليسة الشيء في الأصل فىالا دون مع احتمال ان وان قطع بوجوده في الفرع ) أي وكذا ان قطع بوجوده في الأصل وظن في الفرع فصور الظنية اللاث فقول الشارح بأن ظن الباء فيسه بمني السكاف ليتناول هسنده الصورة أشارله مم (قوله بكون الوصف الذي في فقياس الأدون ) من اضافة الأعم الى الأخص أو الموصوف الى الصفة \* فان قبل كان القياس الفر عفه غبرعلة وانكان أن يقول فظني ﴿ قَلْنَا ا كَنْفِي عَنْ ذَلِكَ بَفْهِمَهُ مِنْ الْمُقَالِمَةُ وَعَدَّلَ الْهَاوَةُ فَالْمَدَةُ زَائِمَةً سَمَّ أَي أشد إذ المراد الأدونية في وتلك الفائدة هي التسمية بكل من الاسمين كما أوماً له الشارح (ق له أي كمقياسه على البر) أي ف الربوية الثبوت لافي ملاءمة المعنى كَمَا أَشَارُ بِغَلْكُ بَقُولِهُ فِي بَالِدُ بِهِ ﴿ وَقُولُهُ وَ يَحْتَمَلُ مَا قَيْلُ الْهِالْقُوتَ ﴾ أي مع الادخاركما هومذ هبنا معاشر للحكم هــذا وفي شرح المالكية وقوله أنها القوت بفتح ممزة أنلأن الجلة بدلمن ما وقوله أوالكيل أي كماهوقول ألى حنيفة السقوى لنهاج البيضاوي

كل من القطعي والظني لكن قدعر فت عالفة الصنف في ذلك فليتأمل و به يعلم وجه فول المنتف معه فقياس الأدون مقابان القطمي وهو الاشارة الى أن الأدون لا يكون في القطعي بل هواما أولى أومساو (قوله من اضافة الأعم الىالأخص) الطاهر ان معناه قياس الحكم الأدون ثبوته أوالأولى ثبوته أو المساوى ثبوته كما بينه الشارح (قوفه وتلك الفائدة الخ) لافائدة فيها بل الفائدة مام (فوله أولى منه في الأصل لنحو أشدية الح) فيسه أن الراد أولى منه بالثبوت كماعر فت الآنه أولى زيادة مناسبة ألعلة له كما هومر ادالسفى الهندي ومراد العضدا يضاحيث قال المفهوم الموافقة تارة يكون قطعياو تارة ظنيافان مفهوم الموافقة هوالث، أروالساوى وقد تقدمانه قياس عندالشافعي والامامين

ان الأقسام الثلاثة تأتى في

رحمه الله تعالى (قهله فأدو نية القياسمين حيث الحكم الخ) هذا واضح في تعوهف المثال والافقديكون

القياس ظنيا ويكون الحكم في الفرع أولى منه في الأصل لنحو أشدية العلة في الفرع فالوجه أن القياس

لاثبات وصف المسترض الذي حصلت المعارضة أيه اذلابدس بنائه علىأصل بجامع يثبت عليته بأى مسالكم ومسالكواوسله يقال في قوله بقياس يؤيد ماذكرنا قول الشارح ماذكرت من الوصف الح ومثلهالعضد (قول الشارح لااثبات مقتضاها ) أي لانه غير بمكن اذكف يقصدبه ذلك وهومعارض يدليل المستدل فان المعارضة من الطرفين والدليل لايثبت المطاوب مادام معارضا و به تعلم ماكتبه الحشفي هنافتأمل (قولەراجەلقولە وتقبل) أى لا لقوله لاتقبل الذي تغسته توله لاخلاف حكمه لانه محسل انفاق كابينه الشارح بقوله فلايقمدح قطعا (قول الشارح كل ما يعسترض به ) متعلق بدفعها يعنى انما للمنترض ايراده على المستدل ابتداء كنقض المني وهو وحوده فيصورة مع عدم الحكم وكعدم تسليم وجو دالوصف المعلليه فحالفرعاليآخر الاعتراضات التي تورد على الستدل ابتداء أي قبل المارضة للمستدل دفعيا به والجواب لافرق كذا فالصدوف الحاشية هناخلل

مالاليتبرعلى أكله فالتحريم فيهما ( وتُعْبَلُ المارضةُ فيه ) أي في الفرع ( بمقتض نقيضَ أوضهٌ خـــلاف ِ الحــكمعلى المختار ) وقيل لاتقبل والا لانقلبمنصب الناظرة اذيصير المعرض مستدلا وبالمكس وذلك خروج عما قميد من معرفة محة نظر المستدل في دليله المغيره . وأحيب بان القصد من المارضة هدم دليل الستدل لااثبات مقتضاها الؤدى الى ماتقدم وصورتها فىالفرع أن يقول المعترض للمستدل ماذكرت من الوصف وان اقتضى ثبوت الحكم في الفرع فمندى وصف آخر يقتضى نقيضه أوضده،مثال النقيض المسجركن فيالوضوء فيسن تثليثه كالوجه فيقول المارض مسح فى الوضوء فلايسن تثليثه كمسم الخف، ومثال الضدالوتر واظب عليه النبي وَيَتَالِينَهُ فيعب كالتشهد فيقول الممارض مؤقت بوقتصلاة من الخس فيستحب كالفجر وأما المارضة بمقتض خلاف الحكم فلا تقدح قطعا لمدم منافاتها لدليل المستدل كإيقال اليمين النموس قول بأثم قائله فلا يوجب الكفارة كشهادة الزور فيقول المعارض قول مؤكد الباطل يظن به حقيته فيوجب التمزيركشهادة الزور ( والمختارُ ) في دفع المارضة الذكورةزيادة على دفعها بكل مايمتُرض به على السندل ابتداء ( قَبُول الدجييح ) لوصف السندل على وصف المارض عرجم مما بأتى فى عله

الظني قديكون أولى ومساويا كما يؤخذ من كازم المني الهندى سم (قه أبه وتقبل المعارضة فيه أى ف الفرع الح ) العارضة مقابلة دليل الســـــــــــــ لله ينتج نقيض أوضد ما أتنجه دليل الستدل المذكور (قهله بمقتض نقيض الخ) أي بقياس مقتض الخ وقوله نقيض أوضدكل منهما منصوب بلاتنو بن لاضافتهما الى مثل ماأضف أليه خلاف فهو على حدقوله: يامن رأى عارضايسر به مد بين ذراعي وجه الأسد

وقوله على المختار راجع لقوله ونقبل المارضة فيه ﴿وَّهِلُّه الدُّغيرِهُ﴾ أَي غيرِماقصد منءمرفة الخ وهو متعلق بخروج وذلك الفيراندي يحصل الحروج إليه هومعرفة محمة نظر العترض في دليله (قول: رأجيب الح) حاصل آلجواب عدم لزوم الحروج عن القصود للذكور (قهاله بأن القصد) أى تصدُّ المعترض (قَهُ إُه لااثبات مقتضاها ) أي وهو استدلال المترض على الحكم وانكان حاصلا لكنه غيرمقصود (قَهْ لَهِ المؤدى الى ماتقدم) أيمن الانقلاب المذكور (قَهْ له وصورتها) أى المه ارضة وقوله في الفرع عِردايضاح كما لا يخفى (قول مثال النقيض) أى الوصف المقتضى النفيض (قول السح الح) السح هو الفرع وقوله ركنفىالوضوء هوالعلة المبرعنها بالوصف وقولهفيسن تثليثه هوآلحسكم وقوله كالوجه هو الاصل المشبه به وقوله المترض مسح في الوضوء هو العاة والوصف المعارض، المقتضى نقيض حكم المستدل وهوعدمسنية النثليث (قوأله الوثر ) هذاهوالفرع وقوله واظب هي العلة عندالمستدل وهو الخنفي والتوقيت الآتي هوالعلة والوصف المارض به عند المعرض كالشافعي والمالكي وقوله فيجب هوالحسكم الذي أنبته المستدل وقوله كالتشهده والأصل المشبه به وأراد بالتشهد الثاني وقوله يستحب هو ضدالحكيج الذيأتبته المستدل وذاك الضدهومقتضي العلة المعارضها وهو التوقيت المذكور وقوله كالفجر هوالأصل فيدليل المعترض (قه له كايقال) أي من طرف المالكية وقوله البين النموس هو الفرع وقولة قول يأثم فاثله هوالعلة وقولة فلابوج الكمارة هوالحكم وقولة كشهادة الزور هوالأصل وقوله قول مؤكدالباطل يظن بهحقيته هوالعلة المغرض بها والحسكم الدى اقتضته وجوب التعزير وهو غيرمناف الدكر الذي أثبته المستدل لاته بجامعه فالعارضة المذكورة غبرقادحة لعدم كونها منافية لدليل المستدلكاذكر والشارح (قوله بحل مايعترض بهاني) متعلق بالمارضة أو بدفعها و يكون على حذف مصاف

( ٢٩ - جم الجوامع - ني )

لايخفي هذا ولايشتبه عليك المارعة بالفرع بالمارضة فىالعلة كما سيأتى وهو أن يبدى المعترض أمماآخر بصلح العلية مستقلا أو

معانضام ماذكره المستدلمع المارضة لان غايته ترحيح ان وصفه أولامن وصف المعارضة ولسكن احتمال الجزئية باق (قول الشارح لان المعتبر في المعارضة الح) حاصل السكلام هنا أنه ال كان المتبرفي المعارضة تساوى الظنين بان كان لايوقف دليل المستدل الاما يفيد ظنا مساويا لمما أفاده قبسل الترحيح لدفعه المساواة وانكان المعترفهاما يفيد أصمل الظن لم يقبل لوجودها مسم الطن المرجوح (قول الشارح لانتفاء العلم بها) أي امتناعه وهسانا عمنوع لان المراد بتساوى الظنين ان لايوجد مرجع لأحدها (قوله مفارج عن الدليل) وتوقف الفعل على الترجيع لا يحمل الترجيح جزء اللدليل لان همذا التوقف انما عرض للدليل بمعظهور المعارض فسكان الترجيح شرطا لهام الدليل وترتب أثره لاعليه مطلقا ملاذا حصل المعارض واحتيج الىدفعيه فلايحيذكره في الدليل (قول الشارح وهو أن الإيعارض) أي لا يكون معارضًا بأن لم يعارض أصلا أودفت

معارضته (قوله لايتأتى

دفيها) فيه أنه قبل الدفيرم وقوف عن العمل به

تتمين المعلى الراجع وقبل لا يقبل لان المنتبر في المعارضة حصول أصل النظن لامساواته لنطن الاصل لا يتمين المعلى المنتبع في المعارضة حصول أصل النظن الاستجهار (أنه لا يجيئ الاعتماد المناه المناوض الاعتماد المناه المن

أى بدفع كل قادح يسترض به على المستدل كابداء فارق في مسئلة السنح بان بقال هناك فارق بين مسح الرأس ومسح الخف ان مسح الحف يديه بخلاف الرأس \* وحاصله ابداء قادم من السندل فدليل المترض وقوله ابتسداء معمول فدفعها أوليمترض (قهله لتعين العمل بالراجع) علة لقبول الترجيح (قه أووقيل لايقبل الخ) رده الكال بن الهمام بانه لوصح هــذا الدليل لاقتضى منع قبول الترجيح مطلقاً لان الترجيح أيما يفيدرجعان ظن علىظن بخلافه والاجماع على قبول الترجيح مطلقا قاله شيخ الاسلام، وقوله وحسول أصل الظن الخ أيلان العبرة في المعارضة بحصول ظن علية الوصف الذي أبداه المعترض ولوكان ظن علية الوصف الذي ذكره المستدل أقوى فالشرط في المارضة وجود مجرد ظن العلية في الوصف الذي أبداه المارض لامساواة الظن الذكور لظن علية وصف المستدل فقوله حصول أصل الظن أىلعلية وصف المعترض وقوله لامساواته أىالظن لظن الاصل أي لظن علية وصف الاصل أي الوصف الشتمل عليه الاسسل الواقع في قياس الستعل وهو علة الحكم فيه (قوله لا يجب الابحاء اليه) أى لا يجب التعرض اليه لان ترجيح وصف الستدل على وصف معارضه خارج عن الدليل قاله شيخ الاسلام (قولهوهذه السئلة) أى قوله وتقبل المارضة فيه (قهله لانها تؤل الىشرط في الفرع) أي وذكر الشرط مع مشروطه وهوهنا الفرع أنسب (قهله وهو أن لايمارض) أي دليل الفرع الذي هو التياس وفيله أن لايمارض أي ممارضة الإنتأنى دفعها والافكيف يصح كونه شرطا في الفرع مع قبول العارشة خيه ودفعها كاذكر مالصنف وغيره. شيخ الاسلام (قه إله ووجهه) أي وجه عده شرطًا ان الدليل أي القياس لا شبب المدعى وهو نبوت حكر الأسل للفرع الااذاسل عن المارض (قه أله ولا يقوم القاطع) عطف على وجود من قوله ومن شرطه وجودتمام العالة الحقالفه لمنصوب بان مضمرة جواز اعلى حدقوله بدوليس عباءة وتقرعيني يد ومنه قوله تعالى هوما كان ابشر أن يكلمه الله الاوحيا أومن وراء حجاب أو يرسل رسولا، وليس هذامن مواضم شدود تقدير أن لتقدم الصدر والعطوف عليه قال في الخلاصة :

وانعلى اسم خالص فعل عطف م تنصبه أن ثابتا أومنحلف

قال سم واعلم انالفاطع قد يشمل الاجعاع حيث يكون قطعيا كما يتم بماسبق في مبعثه وأماحيث لا يكون قطعيا فينبغي أريتم القياس أيسا كنبرالواحد فاملا ينقص عنه نعم فهااذا كان سكوتيانظر فليتأمل (قول وليساوالاصلالي) قال سم أقول معناه ولتسكن مساواته الاصل ومساواة حكمه لحسكم الاصل فهاذ كر فقادهذا السكلام اشتراط كون المساواة فهاذكر لااشتراط نفس السلواة لاتها تقدمت بانسبة الى الأول ومين الهكم أو جنسه بالنسبة الى الثانى مثال المساولة في عين الملة قياس النيذ على الحمر في الحرمة بجامع النسسة النظر به قائها موجودة في النبيذ بيشها نوها لاشخصا ، ومثال المساولة في المساولة في

ويؤيد أن الراد ذلك تمبيره بصيغة الامردون تعبيره بنحو ومن شرطة كذا أو وأن يساوى الخ \* وحاصله

أنه شرط فياتقدمالساواة وشرط هنا كونها فهاذ كرفلاتكرار فيحذا الكلام بوجه ولاحاجة الى ان يقال ذكر المساواة هذا توطئة للتكر هــذه الزيادة فتأمل ذلك فانه في غابة الحسير والدقة الى آخر مأطالبه في تصو يسماعم به المنف أولاوا انياع الاداعيله الاعض الحية والافلايشيه طيعاقل فضلا عن فاضل اشتال تعبيره في التكرار والتعاويل المنافي للاختصار كاأشار الى ذلك الشارس وأماماذكره سم من أن المذكو رفعا تقدم نفس المساواة والمذكو ر هناالمساوى فيه فلا يخفي أن مثل ذلك خروج عن ساوك جادة الطريق في الاستعال وتر ول عن مرتبة حسر أداء للقال فأي حسر وأي دقه في ذلك فضلا عن غايتهما فتأمل ذلك (قه أه بالنسبة للأول) أي وهومساواة الفرع الاصل فا يقصد من عين أوجنس والثاني هومساواة مك الفرع حكم الاصلفا يقصدمن عين أوجنس به وحاصله اشتراط تساوى الفرع مع الاصل في علته نوعا أوجنساو في حكمه كذلك فالمراد بالمين النوع لاالشخص المدم تأتى ذلك ادمن جملة مشخصات العالة الحل فشخص العاة في الاصل غيرشخصها في الفر ع كاهو واضعو لكنهما متحدثان أوعاوهو المطاوب وكذا القول فيالحكم وأمانساويهما فيالعلة والحكم جنسافهو أن يكون كلمن العلتين متحدا معالاخر في الجنس مخالفاله في النوع ومثل ذلك يقال في الحكم يووالحاصل أنه لا بدمن انفاق على الفرع والاصل وكذا حكاهانو عاأوجنسالا شخصافه م تأنيه وقدأوضح ذلك الشارح بالثال (قه أبه مثال الساواة في عن العلق أي مثال قياس الساواة في عن العلة أي القياس المشتمل على ذلك ومثل ذلك يقال في نظائره وقوله في عين العلة بان يكون توعهما واحدا (قه له فانهام وجودة في النبيذ بعينها توعا) أى لان العرض لايقوم عملين وقد تقدم ذلك (قه أيه قياس الطرف على النفس) هذامثال فرضي والافقطم الطرف الت بالنص (قول، فانهاجنس لاتلافهما) أى لان اللاف النفس واللاف الطرف حقيقتان مختلفتان داخلتان تحتجنس وهوالجناية وكذا القولفي كونالولاية مطلقاجنا لولاين المال والنكاح ولوقال الشارح لاتلافيهما بتثنية اتلافكان أولى لان نوع الجناية اتلافان كانقدم لااتلاف واحمد منسوب الى شيئين قاله الشهاب وهو واضح اذالفرض أنهما نوعان مختلفا الحقيقة داخلان تحت جنس لانوع واحد مضاف لفردين والاكان من القسم الاول وأماقول سم وأقول لبس في العبارة ما يقتضي أنه اللاف واحميد فان لفظ الاتلاف مفرد مضاف وهو لاينافي التعمد لانه من صيخ العموم اه فسلاعق

سقوطه اذ التمدد للفاد بالاضافة لا نخرج به الاتلاف عماد كر اذ التمدحينيُّذ في افراد الاتلافيلافي حقيقته ممران المراد التمدد في الحقيقة فتأمل (قوله فانه فيهماواحد) أي النوع (قوله فان الولاية)

(قسوله ليس فالسارة مايتشى لخ) لاينافي الاولو بالظهور مفي الواحد الاان المقام بدفعه واعم يكون هسو الجامع دون يكون هسو الجامع دون النوع (قوله فلايتفي سقوطه لذا التصدد الح) لايتفق سقوطه لان المدوم في المنافى لافيا دخل تحته تأمار (قول الشارح ولوقال هناك من حينها الغ) ان كان متعلقا بمحلوق وهوكاتنا من بوعها أوجنسها بمني أنه لابدأن بكون عمام علة الفرع من نوع علة الأصل أوجنسها فهوماقاله المصنف بعينه الاأنه فصله عن اشتراط وجودتمام العلة لمساعرفته سابقامن أنه لادخل للساواة في ذلك في خسوص كون القياس قطعيا أوأدون اتما الذي له دخل هو وجود تمسام العلة وان كان بيانا لتمام العلة ففيه أن علة الأصل ليست النوع أوالجنس وان كان كل منهما هوالجلم (قوله والجنس) ليس نفس التمام وكذلك النوع (قوله والمراد الجنس الذي هوالعلة) فيهاوان كانهوا لجامدوعبارة العصدصر يحة فيأنه عندالا تحادفي النوع فيه أنه ليسعلة الأصل التى الكلام. (XYX)علة الأصل ليس النوع

ببيل الشخص لكن

الاشتراك في النوعكاف

في الاستراك في العلة الأنه

اشتراك فها هوالمقصمود

وعند الأنحاد في الجنس

علة الاصل ليس الجنس

بل فريمن تو عمنه لكن

الاشتراك فالجنس كاف

لانه اشمرك في القصود وكذلك عبارة ابن الحاجب

وان كان هذا الذي قاله سم

معالسلامة من التكرار

ومن الوقوع الخ) قد

عرفت حقيقة الحال فهامي

(قوله والثاني عندقوله ومن شرطه وجود تمــامالعلة)

قالهناك ان مراعاة عدم

الايهام في موضع أص

مستحسن وان ترك في

موضع آخر عسلي أنه نبه

بالمدول في الأول عملي

الثانى (قوله وقد قدمنا

بيان ذلك) لم يقدم اينقع

الظه ناالهاة (قوله أعتراض

على أن اشتراط المساواة في العلة مستنىءعه بما تقدم من اشتراط وجود تمام العلة في الفرع ولوقال هناك من عيما أوجنسها القصود الذكرهنا لوفيه مع السلامة من التكرار ومن الوقوع فبأعدل عنه هناك من لفظ الساواة. وهبارة إبن الحاجب أن يساوى في العاة علة الأصل فها يقصد من عين أوجنس وان يساوى حكمه حكم الأصل فهايقصد من عين أوجنس (وجوابُ المترض بالمخالفة) فهاذكر (ببيان الْإتَّحَاد) فيه مثاله أن يقيس الشافعي ظهار السمى على ظهار السلم ف حرمة وطء المرأة فيقول الحنق الحرمة فىالسلم تنتهى الكفارة والكافر ليسمن أهل الكفارة اذلا يمكنه الصوم مهالفساد نيته فلاتنتهى الحرمة فىحقه فاختلف الحكم فلايصح القياس فيقول الشافعي يمكنه الصوم بأن يسلم ويأتىبه ويصح اعتاقه واطمامهم الكفرا تفاقفهومن أهل الكفارة فالحكم متحدوالقياس صيح (ولا بكون) الفرع (منصوصا) عليه (بموافق) للقياس أى مطلقها وقوله لولايتي النكاح والمال أى لهذين النوعين (قوله على أن اشتراط المساواة في العماة

مستغنى عنه بما تقدم) قال مم قدد كرنا جواب هـ ذا قريبا فراجعه اه \* قلت قدد كرنا مافيسه في نفسه محيحا (قول الشارح فراجه (قوله ووقالهناك من عينها أوجنسها الح) قال الشهاب يلامه أن يصير عين العلة أوجنسها بيانا لتمام العلة والجنس ليس نفس التمام وكأن ماقاله الشهاب رحمه الله تعالى مبنى على ما يتوهم من ظاهر الاضافة من أن المر ادعنس العلة الجنس الذي فرده العلة وليس كذلك فان الاضافة بيانية والمراد الحنس الذي هُوَالْمَلَةُ فَكُونِهُ نَفْسَ النَّمَامُ لَااشْكَالُفِيهِ قَالَهُ مِمْ (قَوْلِهِ مَعَالَسَلَامَةُ مِن التَّكرار ومن الوقوع فيا عدل عنه هناك من لفظ الساواة) قال مم رحمه الله تمالى قد سبق جواب الأول قريبا والثاني عندقوله ومن شرطه وجود تمامالعلة فيه فليراجع اه قلت قدقدمنا مافىذلك وفياذكره الشارح الاشارة الىأن صنيع ابن الحاجب أقعد من صنيح المستف ومنه يعلم أن اعتراضه عليه فهاص غيرمتجه وقد قدمنا بيان ذلك فراجمه (قهل وعبارة ابن الحاجب أن يساوى في الملة علة الأسل الح) بد قلت وبمسا تقرر من مفايرة علة الفرح لعلة الأصل شخصافقط أوشخصا وموعامع الانفاق حنسا يعسا سقوط اعتراض شيمخ الاسلام علىعبارة ابنءالحاجب هسذا بأنها موهمة أنعلة الفرع مغابرة لعلة الأصل منهوما وان لسَّاويا صدقًا مع أن علتهما واحدة (قوله بالخالفة) صلة المترض وقوله فهاذكر أىمن الدين أوالحنس وقوله بديان المخر المبتدا وهوجواب المترض (قوله فاختلف الحكم) أي بالنوع لأن أحدهما مؤقت وهوظهار السلم والآخرمؤ بد وهوظهار النمي (قو آهولا يكون منصوصا ال) بنصب يكون بأن مضمرة العطفه على ماعطف عليمه قوله ولا يقوم القاطع الح (قوله منصوصاعلية)

شيخ الاسلام) مأخذ اعتراضه هوقول الشارح ولوقال هناك من عينها الخر بناءعل أنه بيان لتمام الملة فتكون هي النوع أوالجنس كما لسم 🗱 وحاصل الدفع انه يلاحظ في علة الأصل شخصها بناءعلى قول القائس أن علة الأصل كذا وأن كان المنتج الحكم في الحقيقة هو النوع أوالجنس (قول الصنف وجواب المعترض الخ) هذا عا يدل على أنجاه صنيع المصنف زيادة على مامرفان الاعتراض من جهة عسدم المساواة لانظرفيه لوجود عسام العلة (قول المستنف ولايكون منصوصاءوافق) سواءكان دليل الأصل أولافهذا أعم ما تقدم في شروط الأصل ع والحاصل ان المنافئ للفرعية النص مطلقا والمنافئ للاصالة تناول دليل الأصل الفرع اذليس أحدها أولى بهامن الآخر (قول الشارح الاستغناء حينت بانس) لأن العمل التياس عند فقدالنص المضرورة ولاضرورة مع النصوصة ها الغرق بين ماهناوها تقدم من جوازالقياس في المقال المنافقة من المنافقة من ولما المنافقة من ومنافقة من المنافقة منوصة وهذا علل بافادته قول اليقين بالحسكم فانظر ماسيخاك (قوله وقي جواب مم نظر) حاصل الجوابا فذكر منوط كالاستثناء معدقول المنافقة من منافقة على حكم الأصل في الظهور بأن يخلط به المسكنات قبل (٣٧٩) ظهور حكم الأصل في الظهور بأن يخلط به المسكنات قبل (٣٧٩)

الاستفناء حيثة بالنص عن القباس (خلاقا لتمجوّر دليان) شكار على مدلول واحد في عدم اشتراطه ماذكر لما جوزه ويفيد القياس المعانف صحيح في نفسه ولم صعل به لمارشة النصراله ولا ) يكون (الالتجرّبة النَّظر) فان القباس المخالف صحيح في نفسه ولم صعل به لمارشة النصراله ولا ) يكون حكم الفرح مُنتَقدً ماعلى حُكم الأصل ) في الفلهور كقياس الوضوء على التيمم في وجوب النية فان الوضوء نعبد به قبل الهجرة والتيمم انعاقبيه بعدها ذاتو جاز تقدم الزم ثبوت حكم الفرح حال تقدمه من غير دليل وهو ممتنع لا ته تمكلف بعالا بعلم نم أنذ كوذلك الزاما الخصم جاز كماقال الشافعي التحقية طهاران أنى تفتر قال لتساويها في المني

بعد ظهورحكمالاً صل على حكمالفر عالمتقدم عليهفي الظهوراأنه يلزمأن يكون ثبوته السابق بلا دليسل فيكونخطاب المكلف تكليفا عالايعلم ووجمه اللزومان ثبوت حصكم الأصل مقارن لعلته التي إهىكونه شرطا للصلاة فاو تقدمكم الفرع كوجوب النبة في الوضوء على حكم الأصلام تقدمه على علته القارنة لحكم الأصلفلا بصحأن يكون معرفة ثبوت حكم الفرع مأخوذة من حكالا صلفازءأن يكون ثبوته السابق بسلا دليل وبهذ التقرير استقام قوله نعم الح لأن الالرام واقع الآن كالفياس لوصح و به يستنني ۲ما قاله سم فانظره (قوله فان قيل ماللانعالخ)كيف بوردهذا السؤال والموضوع انحكم الفرعوقع الحطاب به سد قول الشارح وهو عتنم لانه

أى من حيث حكمه (قوله لما جوزه) أىمن توارددليلين طيمدلول واحد (قوله الالتجر بةالنظر) أى تمرين الدهن ورياضته على استعال القياس فيالمسائل وهو استثناه منقطع راجع السئلتين نظرا الى أن المستثنى منه القياس القصود للعمل به لأن الشروط المذكورة شروط للعمل مثمان قوله ولا بمخالف مكرو مع قوله السابق ولايقوم الفاطع على خلافه ولاخبر الواحد عندالا كثرفلو حذف قوله ولابمخالف وذكر الاستئناء المذكور معقوله ولايقوم القاطع علىخلافه كانأولى وفيجواب سم نظر لايخني فراجعه (قول منقدما على حكم الاصل) أىمن حيث الظهور والتعلق بالمنكلف والافاحكام الله قدعة لانوصف بتقدم ولاتأخر كاأشارالاااالاالتارح بقوله في الظهور (قوله في وجوب النية) أي بجامع انكلا شرط صمة الصلاة (قوله من غير دليل) متعلق شبوت (قوله لانه تسكليف عالا يعلم) قال العلامة صواب العبارة لانه تكايف لايعلم اه أىلان الدى لم يعلم هوالايخاب الدى هوالتكليف لا المكلف بهالذي هو متعلق الابحاب اي الشيء الواجب وحبناذ فالامتناع الذكور واضح لان هذامن التكليف الهال وهو عتنم انفاقا وأما ماذكره الشار حفيتجه عليهأن اللازم على كونه تسكليفاعا لايعلم كونه تكليفا بالهال وقد تقدم أن الختار جوازه (قوله نعمان ذكرذلك) استدراك على قوله وهوممتنع (قوله الراما الخصم) أى لااستدلا لاعلى الحكم بأنكان المقصودر دفرق الحصم بين التيمموالوضو حيث يوجُّب النية في الأول دون الثاني بنيان تساويهما في المعنى المانع من ذلك الفرق وظاهر أن ليس المقصود من ذلك القياس واثبات الحكم. وقوله أنى تفترقان استفهام انكارى ممناه النق أي لايفترقان وقوله لتساويهما علة لنني الافترق فان فيسل ما المانع من جواز القيامس بعد وبرود حكم الأصل ويكون المقصود اثبات الحسكم في الفرع من الآن لامن حين ظهوره فلا حاجة الى عمل ماوقع الشافعي على أن المراد به عرد الازام \* قلنا الما يتأتى ذلك أو ثبت انتفاء هذا الحكم عن الفرع الى ظهور الاصل بأن ثبت عدم وجوب نية الوضوء قــــل ظهور التيمم ثم ان ذلك النبوت اما مخطاب فسكان يلزم

تسكليف بما لا يعلم لان فرض للمثلثة انتقامه بموتكم القرع على بموت كم الاصلولامئ لتبوته الاستلقه بالسكفية، بأن تفاطيوا به وهذا تسكليف لهم الكن بموته انما هو بالقياس وهو غيرمعافي الان القيس عليه فقوله بمالايم أي مطالبا إجراؤها الت اذ علمه انما عصل بظهور القيس عليه حتى بأن القياس الدال على الحفال فظهرا انمتنام لانه من تسكيف النافل والعلامة الناصر فهم الن قول بمثالا بهم بإذ القديدة فيكون هو المسلكف به أى المنافل سوايس كذلك بدير (قول القدارة مهمان: كرائج) بعن انه بسح الزاما " بأن يقول كمكرالاصلى لمذه المنة فيجب أن يقول بمكم الفرع لوجود العلة وان يكن فيلما فدير (توله وليس الكلام في من ذلك) بإبالتكلام فمان حكم الفرع تقدم القياس على التأخر (قوله كان الحسكم حاصلا بغير دليل) بل تقول ان تقر الحيالفرج من حيث انفرع كان (٣٣٠) الحسكم حاصلا بدليل لم يوجد (قوله وهو تسكليف سالابطاق)

(وجَوَّزَهُ )أَىجوز تقدمه(الامامُ ) الرازي(عنددليل آخَر )يستند اليهحالة التقدم دفعاللمحذور الذكور وبناءعلى جواز دليلين اوأدلة على مدلول واحدوان تأخر بمضها عن بمض كممجزات النبي صلى الله عليه وسلم المتأخرة من المجزة المقارنة لابتداءالدعوة (وَالاَيُشْتَرَطُ) في الفرع (ثبوتُ حكمه بالنَّس جُملة خلافاً لقوم)في قولهم يشترط ذلك ويطلب بالقياس تفصيله قالو افاولا العلم بُورود ميراث الجدجلة لماجازالتياس في توريثه معالاخوةورد اشتراطهم ذلك بأن العلماء من الصنحابة وغيرهم قاسوا أنتعلى حرامعلى الطلاق والظهار والايلاء بحسب أختلافهم فيه ولريوجدفيه نص لاجملة ولأ تفصيلا (ولًا) يشتر طف الفرع (انتفاه نس أواجاع يوافقه )فحكمه أى لايشترط انتفاه واحدمهما بل بحوزالقياس مع موافاتهماأ وأحدهاله (خلافاللغز الى والآمُدي) في اشتراطهما انتفاءها مع تجويزها دليلين على مدلول واحد نظرا إلى ان الحاجــة الى القياس انما تدعو عنـــد فقد النصُّ والاجاع النسخ بقياس وامابالعراءة الاصلية ولايكون رفع ذلك بالقياس نسخا وليس السكلام في شيء من ذلك كاأشار له الامامق تعبيره عمااختاره بقوله والحق أن يقال لو لم يوجد على حكم الفر عدليل الاذلك القياس لم يجز تقدم الفرع على الاصل لا نه قبل هذا الأصل لزم أن يقال كان الحكم حاصلا بغير دليل وهو تكليف مالايطاق أوماكان حاصلا البتة فيكون ذلك كالنسخ اه قاله مم (قهله وجوز والامارالي) قديقال هذا خارج عن الموضوعاذ لم يتقدم من حيث كونه فرعاوا تمايسمي فرعاحينات تجوز الاعتمار مايؤل اليه من قياسه على الوارد بعده وموضوع مانحن فيه تقدم الفرع بعنوان كونه فرعا بحيث لابدل على ثبوت حكمه الاالقياس والمسئلة حينتذ من بابجواز القياس مع وجودالنص وهوقول من يجوز دليلين أو أكثر على مدلول واحد وقول بعضهم ان المني حينتذ أنه اذا وجد الدليل الآخر وهو القياس تبين أن هذا الفرع كان مقيسا على الأصل في علم الله الإيخفي ضعفه فتأمل قرره شيختا مرأيت سم ذكر الاعتراض على المصنف بما نصه : بني بحث وهو أن صنيع المصنف صريح في مخالفة الامام فما قاله بالشرط الذى ذكره حيث قابل بكلام الامام ماذكر موحينا فيشكل الحاللانه ان أرادا نه حال تقدمه ثبت بالدليل الآخر دون القياس فهذاليس محل النزاع كاهوظاهر فلاوجه لقابلة ماذكره بكلام الامام وان أراد انه يشت القياس المتأخر فالحذور بحاله اللهمالاأن يكون الراد الأول و بجعل المقصود من نقل كلام الامام الاشارة الى تقيد السئاة وان أباه ظاهر الصنيع اه (قهل دفعا الحدور المذكور) أي وهوازوم التكليف بمالايعلم (قولهو بناءعلى جواز دليلين آلج) سيأتَّى انه الحق (قوله جملة) حال من النص أي مال كويه مجلا أي بالنص الاجالي (قوله في قولم يشترط ذلك) أي ثبوته بالنص الاجالي (قهله لا جاز القياس) أى قياسه بالأخر بامع ان كلريدلى بالأب (قول بحسب اختلافهم فيه) أى عل حرمته كحرمة الطلاق كمذهب الامام مالك أوكحرمة الظهارو يتسنى بكفارته كأحدالقو لين للامام أحمد أوكحرمة الايلاء فيجب فيه كفارة يمين كالرجح عند الشافعي قاله شيخ الاسلام (قهلهو الربوجد فيه نص لاجملة ) أي بأن قيل فيه مثلا أنه يوجب محمدورا ومشقة على النفس وقولة ولا تفصيلا أى بأن جمل واحدًا من تلك الثلاثة مثلاً ( قولِه مع تجو يزهما دليلين ) أى نصين أو نصا واجماعا فالمراد دليلان ليس أحسدهم القياس (قهله نظرا الخ) علة لاشتراطهما الانتفاء المذكور

قدتقدم الفرق بين تكليف مالا يطاق وتعسكليف النافل الذي هنا فليتأمل (قولهاذلم يتقدممن حيث كونه فرعا) لم يقيد أحد السئلة جذا القيدبل الدار على تقدم حكم يسستدل على ثبوته بالقياس ويكون فرعا وقث الاستدلال بالقياس على الأصل المتأخر حصكمه فيذا عتنم عند السنف مطلقاأماعتدعدم الدليل فاما ذكره الشارح وأماعتدوجوده فلأتههم دليلين وجوز والامام بناءهي جو از الدليلين تدبر (قوله لا يخني ضعفه) لان السكلام فيالقياس الديهو ححة لنا وأيضا الأحكام فىعسلم الله الابتة بلا تقدم وتأخر (قوله فهذا ليس عل الترام) هو محلهمن حيثانه يلزم احتاع وليلين وحيفانه صحت المقابلة فان قلت حينتذير جم النزاع الى مامر في قول السنف وأن لا يحكون منصوصا خلافا الجه قلت النزاء هنا من حيث انه يجوز تقدم الفرع على الأصل أولا تأمل (قوله فالحدور يحاله )ليس كذلك بل شبت به معنى انه دليل عليه وان دل عليمه غيره والحملور متدفع اتقدم

(قوله وقوله بعد) أي الآن تفسير باللازم لان الراد بعد مامضي من الزمان (قوله فلابد من تقدير مضاف) الظاهر أن في كلام الشارح مع المين استخداما قان ضمير معناها عائد الى العلة يمني اللفظ كما يفيده قوله حيثًا أطلقت أي ذكر لفظها مرادا به شيء ( قوله مطلقة ) ليس العني عليمه في كلام الشَّارح وان كان لابد منه تدير ( قوله حيث يطلقونه على الثَّوثر ) هــذا خارج بقوله مطلقة ( قوله عن الحكام) أي والمسترلة كا هو القول الثاني ( قول الشارح هي العرف للحكم) قال السعد ليس مسعى كومه معرفا أن لايثبت الآية كيف وهو حكم شرعي لابدله من دليسل شرعي نص أو اجام بل معناه ان الحسكم يثبت بدليسله اه ويكون الوصف أمارة بها يعرف أن الحكم الثابت حاصل في هسامه المادة مثلا اذا ثبت بالتصحرمة الحر وعلمانه آخر يقذف بالزيد كان ذلك أمارة على ثيوت الحرمة في كل مايوجد فيه ذلك الوصف (٢٣٩) من أفراد الحمر وبهذا يندفع مايةال

وان لم تقع مسئلته بعد بخــلاف قول ابن عبدان السابق. وأجيب بان أدلة القياس مطلقة عن اشتراط ذلك نمم في نفى المسنف اشتراط انتفاء النص خالفة لقوله أولا . ولا يكون منصوصا (الرابع ) من أدكان القياس (الملَّة ) وفي ممناها حيثًا أطلقت على شيء في كلام أعمة الشرع أقوال بنبني عليها مسائل تأتى ( قال أهلُ الحق ) هي ( المُمرِّفُ ) للحكم فعني كون الاسكار كانت مستنبطة من حكم هلة انه معرفأى علامة على حرمة المسكر كالحمر والنبية (وحكمُ الأصل ) على هذا ( ثابتُ مها لا إلنس خلافا للحنفية ) في قولهم بالنس لانه الفيد للحكم

(قهلهوان انتقع مسئلته)أي مسئلة القياس وقوله بعد أي الآن يعني أنهما يقولان اذا فقد النص والاجماع فأنه يسار القياس وان لم يضطر له بسبب وقوع النازلة التي الايستفاد حكمها الابه وقوله بخلاف قول ابن عبدان السابق أى فان مفاده اله لا يسار الى القياس الا حند الاضطرار اليب بوقوع نازلة يتوقف ثبوت الحيكم فيها عليه كا تقدم فليست الحاجةعندهما ماذكره ابن عبدان (قه أونعم في نفى المعنف الخ) استدراك على مايوهم مضمون الجواب الفيد صمة كلام الصنف من نفي الاعتراض علم والاعتراض الذكور متوجه لاعيص عنه. وجم الزركشي بن كلامي الصنف بأن ماتقدم في الفرع نفسه وهذا في النص على مشبهه رده القرافي قائلا كيف يتخيل أن النص على مشبهه عنمجريان القياس فيمه وهل النصعلى مشبهه الاالنصعلى أصاه الدى هو يشبهه وذلك مقتض للقياس لامانهمنه فالجع للذكور لايصلح جماقاله شيخ الاسلام \* بق أن يقال ال كلام الصنف هنامع عالفته الما مركا ذكره الشارم يستثنى من عمومه ماأذا كان دليل الأصل شاملا الحكم الفرع لاته قد مر إنه لايصم القياس حيثة بلاخلاف قاله الشهاب رحمه القد تعالى (قوله وفي معناها) أي معنى العلة ولا يخفى أن العلة ذكرت في كلام المسنف مرادا بها معناها فلابد من تقدير مضاف في عبارة الشارح أي وفي معنى لفظها (قهأله حَيثًا أطلقت) أي ذكرت مطلقة في جمسِع الأماكن فالحيثية للتعميم وهي ظرف مكان (قهله في كلام أتمة الشرع) أي أهــل الفروع واحترز بذلك عن التكلمين حيث يطلقونها على المؤثر حكاية عن الحكاء (قوله أقوال) أى أربسة (قوله أى علامة) حرمة المسكر كالخروالنبيد \* حاصل ما أشار اليه انه اذا قال الشارع الحر لاسكارها فالفاد بالنص بقطع النظر عن العلة ثبوت الحرمة في الحرف

لاتعرف الابثبوت الحكم فاوعرق ثبوت الحكم مهالزمالدور اه وأماماقيل من أن العلة انما تنفر ع على حكم الأصل والمتفرع عليها انما هو حكمالفرع ففساده واضح لان الوصف اذا كان أمارة لحكم الأصل معرفاله كان . المتفرع علينه هوحكم الأصلوأ يضاله كانمعرفا لحكمالفرعدون الأصل والتقديرانهلس ساعثام يكن الأرُّصل مدخل في الفرع (قول الشارح انه معرف ) أي علامة على

ان كانت ألعلة منصوصا

عليها كأن يقال الحرمة في

الخر معللة بالاسكار فالمرف

للحكم هوالنس لاالملة وان

الأمسل لزم الدور لانها

ذاته والمفاد بالتمليل بالاسكار انعلامة ثبوث الحمكم الاسكار إذلافائدة المسوى دلك فيستفاد أنخسوصية الخرملفاة وحنثافه والنسد سواءلوجود العلامة فيهما جميعا فقه در الشارح حث جل العلم المكر والخروالنبيذ أمثلةله اشارةالى أن العرف حكم الخرمن جهة انه بلحق به غيره فتأمل (قول الشارح أيضا أي علامة) هي ما يعرف به وجود الحسكم من غير أن يتعلق به وجوده ولا وجو به كألأذان للمسلاة والمرادهي التعلق على وجه العلية (قول الصنف وحكم الأصل ثابت بها) أي من حيث انه أصل أمامن حيث ذاته فنات بالنص أو الاجماع كما أى لثبوته وقوله لم يفده بقيد كونه محلا أصلا أى بل أفاد أصل ثبوته والمسدعي أن حسكم الأصل من حيث انه أصل أى يلحق په غيره تابت (قرال الشارح قد المرمد مقيد كون محامة صلاية المعالمية) اى بل أفاد لف كموحده والسكام في ذلك آى في افادة ان محام أصل يقاس عليه والفيد الهالدة و بهذا التقر بر اندفع اشتكال السائرية الناصر ولا حاجة لما أطال به سم ( قوله ققوله وليست التعدية منها عمو ع ) السواب حدقه فانه لم يترتب على ما أجاب به واقتصر سم في الجواب على ماقبل هذه الزيادة فهي من الهشي (قول المستف وقبل السائمة المؤترة بدواتها بلا خلق الله تعالى كالنار الاحراق المنافقة على المنافقة عنه الموجوب القام المقالمة مؤثرة بدواتها بلا خلق الله تعالى كالنار الاحراق المنافقة على المنافقة عنه الموجوب القام منافقة عنه الموجوب المنافقة عنه المؤتموجة الموجوب القام عنه المؤتمور منها لوجوب القصاص وتحو ذلك (٢٣٢٧)

قانالم غده بقيدكون علهأ صلايقاس عليه والكلام فيذلك والفيدله هوالملة إذهى منشأ التمدية المحققة للقياس (وقبل) العلة (المؤثرةُ بداته) في الحسكم بناءعلى أنه يتمع الصلحة والفسدة وهوقول المتزلة (وقال النزالي) مي المؤثرة فيه ( باذن الله) أي بجمله لابالدات ( وقال الآمدي ) هي (الباعث ) عليه أى ان الاطلاع عليها يحصل العلم (قوله والمنيد له هو العلمة) قال العلامة فيه نظر إذ العلة لا تفيد العلم بالحسكم لانى ذاته ولا يقيدكون عسله أصلا يقاس عليسه والا ازم انها تفيده مع عسدم النص وهو ظاهر الانتفاء اله وأجاب سم بأنه يمكن أن يقال ان المراد بانها تفيد م بقيد كون عمله أصلايقاس عليه انها تفيده من حيث ان محله أصل يقاس عليه وان كان خلاف ظاهر العبارةولا إشكال علىهذا بوجه وذاكلان من عرف أن عاذا له في البر الطعم علم أنه يلحق يه في ذلك غيره من الطعومات و بأن الراد أنهاذا لوحظ النص عرف الحكم ثماذا لوحظت العلة حصل التفات حديد للحكميومعرفة كون محمله أصلا يقاس عليم فمجموع ذلك من الالتفاث الجديد للحكم ومعرفة كون محمله أصلافاس عليه مستفاد من العلة فافادتها لذلك المحموع على هذا الوجه هو مرادهم بقولهم انها تفيد حكم الأصل بقيد كون محله أصلا يقاس عليه اه قلت لا يخفى ضعف كل من الحوابين مع ماار تكبه من الشكلف الزائد (قَهْ لِهَالتَمْدَيَة الْحُقْقَة للقياس) المراد بالتَّمَدِيّة الحُسَل الذَّكُور في تَمْرَيْفَ القياس بالمعني السابق فيهوهنا بلاشبهة محقق القياس فاندفع فول الشهاباك أن تقول التعدية من تتأثيم القياس وغراته وليست بمحققه له أي بمثبتة وموجدة له لان هـــذا شأن أركان الشيء وليست التعدية منها اهـــلما علمت فقوله وليست التمدية منها ممنوع ( قُولُهوهو قول المعزلة ) حاصل مذهبهمان كلا منحسن الذيء وقبحه لذاته وان الحكم نابع لحسنه وقبحه الداتي فيسكون الوصف مؤثرا لذاته فيالحسكم أى يستارمه باعتبار مااشتمل عليه الوصف من حسن وقبح ذاتيين والحكم نابع الناك (قهلُهُ وقال النزالي باذن الله ) ليس للراد منم ما يفيده ظاهره من أن التأثير بقدرة خلقها الله فيهالان أجرى عادته بقبعية حصول تعلق الحكم لتحقق الوصف كما أجرى عادته بقبعية الموت لحز الرقمة وتبعية الاحراق لماسة النار الى غير ذلك وعالفة همذا القول الجهور واضحة إذلا استان ام ولاتبعية بالمعنى الذكورعلى قولهم وانماالوصف مجردامارة يعلمها ان الحسكم قدتملق أشارله سم ( قول وقال الآمدي الذكورعلى قولهم واعاالوصف مجرداماروبعم به ان استعمال الله المسلم والمراد هم المراد علم المسلم المسل

اكساد وتأثير 🛪 قلت معنى تأثيرها بدواتها ان المقل يحكم بوجوب القصاص بمجرد القتل العمد العدوان من غير توقف على ايجاد من موحب وكذافى كل ماتحقق مندهماته علة قاله السعدق التماويح (قوله حاصل مذهبهم الح ) غير عبارة مم فازمه استدراك قوله والحكم تابع لذلك فانظرها (قول المنف وقال الغزالي هي المؤثر فيه باذن الله) قال في التوضيح كل من جمل العلل العقلية مؤثرة يمنى أنه جرت العادة الالمية بخلق الأثر عقيب ذلك الشيء فيخلق الاحتراق عقيب مماسمة النار لاأنها مؤثرة بذاتها بجعل العلل الشرعيمة كذلك بأنحكم أنه كلسا وجدذلك الشىء يوجم عقيبه الوجوب حسبوحه د

وفان الاحتراق عقب عامة النار فان المتوافدات وهوب أثرا لحطاب القديم وثابت به فكيف يكون أثرا لشيء آخر وهوفعل حادث غلق القدمالي عندا هل السنة والجاعة به فان قلت الوجوب أثرا لحطاب القديم وثابت به فكيف يكون أثرا لشيء آخر وهوفعل حادث قلت قال السعد تمارعن صاحب الترفيع من أثيرا لحفال القديم فيه انه حكم بترتبه على الملة ثموته عقيبها (قول المسنف وقال الآمدي المباعث) أي على سبيل الايجاب فاتهد فحسالا لايترال فان الملة توجب على القدام المام المقصوص على المساعدة الباعث فهو محمود على المساعدة المترافع على المساعدة المترافع المتراف (قوله الهاباليه) أى حمولة الولمين عدمه واذاكان أولما كنسب، فاعله صفة منح (قوله فالفاعل مستفيد لتلك الاولوية) أ أى يفعله مايترتب عليه حسول الفرض ومستكمل بالفهر وهو نلك الاولوية وأيضا يكون حسول تلك الاولوية منوفقا على الغير وهو فعل ما يترتب عليه حسول الفرض الدى هو اولى وهو فعل يمكن فتكون الاولوية عكنة غير واجبة فيكون كاله نعالى بكنا وهو عالله أمان هذا الوجه الاولى الم على الفاعلية علائل الثانى فانداج الحالية من في فاعليته (قوله وكالية أفعاله المتعدى الخياسة عليه (٢٣٣٧) (قوله وذاك المارا الباست ماذكرالح)

> وقال الهمرادالشافعية فيقو لهمكم الأصداثاب با أيمانها باعث عليه وانهراد الحذية انالنص معرفية وان كلا الإيخافية الأخر في مراده وتبعان الحاجب في اللنظال المصنف وبحن معاشر الشافعية الما تقسر الملة بالمعرف ولا تفسرها بالباعث أبادائتها والسكير طيمن فسرها بذلك لان الرب تعالى لا يبعثه على مولى مومن معرض الفتهاء مهابالياعث أداء أمها باعتقاف كان الامتثال نبه عليه أخروجه الله تعالى وسياق بيانه (وقد تسكون) المدار (دافعة ) إلتمكم (أو دافية ) له (أو ناطة الأمرين)

> بالباعث كونها مشتملة على حكمة محصوصة مقصودة الشارع من شرع الحيكم لا بمصنى انه لاجلها شرعه حنى تمكون باعثا وغرضا و يازم الحذور الآنى بل بمنى انهاتر تبت على شرعه معارادة الشارع ترتبها عليه لمجرد منفعة النبر قال السيد الشريف اذاترتب على فعسل أثر فمن حيث آنه عمرته يسمى فأندة ومن حيث انه في طرف الفعل يسمى هاية ثم انكان سببا لاقدام الفاعل يسمى بالقياس الى الفاعل غرضا وانلم يكن فغاية فقط وأضال الله تسالى تارتب علىهاحكم وفوائد لاتعدفذهبت الأشاعرة والحكماء الى انها غايات ومنافع راجعة الى الحلق لاغرض وعملة لفعله لوجهين الاول ان الفاعل لنرض لابد أن يكون الغرض أولى بالقياس اليه من عدمه والالم يكن غرضا فالفاعل مستفيد لتلك الاولوية ومستكمل بالنسير ولا يكني راجوع المنفعة الى الحلق فقط لان الاحسان السهم وعدمه ان تساويا بالنسبة البه تعالى لابصح الاحسان أن يكون غرضا وان كان أولى به لزم الاستكمال الثاني ان الفرض لماكان سببا لاقدام الفاعل فكان الفاعل ناقصا في فاعليته مستفيدا من غيره ولا عبال للنقصان بالنسبة اليه بلكاله فيذاته ومسفانه يقتضي الكمال في فاعليته وأفعاله وكالية أفعال تقتضى مصالح ترجع الى العباد فلا شيء خال عن الحكمة والصلحة ولاسبيل النقصان والاستكال اليه تمالي وهو المذهب الصحيح والحق الصريح الذي لايشو به شهة ولا يحوم حوله ريبة والآيات والأعاديث همولة على الغايات ومن قال بظاهرها فقد غفل عما تشهديه الانظار الصحيحة والافكار الدقيقة أوأراد اظهار مايناسب افهام العامة علىمقتضى حكم الناس على قدر عقولهم اه واذا كأن الراد بالباعث ماذكر فلا معنى لتشنيع للصنف الذكور (قولِه وقال انه مراد الشافعية الخ) يعني ان مهاد الشافعية بقولهم ان حكم الأصل ثابت بالملة انها باعثةٌ عليه وأما للعرف له قهو النص والحنفية أرادوا بقولهم حكم الأصل ثابت بالنص انالنص معرف له وأما الباعث عليه فهوالعلة فلا خلاف بين الفريقين (قوله وقد تكون دافعة الح) اعترضه العلامة رحمه الله تعالى بقوله \* اعلم ان العلة الدافعــة أو الرافعة للحكم مانع للحكم لاعلة له اذ يصـــدق على الوصف الدافع أو الرافع انهُ وصف وجودي معرف نقيض الحكم فجعله علة ان كان بالنسنة للحكم للدفوع أوالرفوع لم يسح وان

فيسه أن اطلاق الباعث على ذلك مجاز مم انه لا يجوز اطلاقه لعمدم الاذن فيسه وأيضا هو بعيد من قوله الباعث عليه وعبارة التنقيحما يكون باعثا للشارع على شرع لاعلى سبيل الايجاب ثم شنع على من أنكر التعليل بقوله من أنكر التعليل فقد أنكر النبوات فان بعثة الأنبياء علهم الصلاة والسسلام لاهتداء الحلق واظهسار العجسزات لتصديقهم (قول الشارح وأن مراد الحنفيــة ان النص معرف 4) فيه ان النصابس علامة على أنه ليس معرفاللاصل من حيث انهأصل الديهو مرادالشافعية بلهومتبت لحكم الاصل في ذاته (قول الصنف وقد تكون دافعة الج) قال الصفوى بعدقول النهاج مثلماهنا هـ ذه السئلة لبيان قوة العلةعلىدفعالحكم ورفعه

(قول الشارح المدة) أى من حشمى سواد كانت من الزوج أوغيره اذاعال بها (قول الشارح كتمليل حرمة النبيذ بالنهيسم خرا كالمشتمين ما النب بناء في تبوت اللغة ( ٢٣٤) بالقياس وعاصل التان تقول النبيذ حرام كالمشتد من ما النب بتجامع أن كالا

المدة فالها تدفع حل النكاح من غير الزوج ولا ترفعه كمالو كانت عن شهية ، ومثال الثاني الطلاق فالدير فع حل الاستمتاع ولايدفعه لجوازالنكاح صدهءومثال الثالث الرضاع فانه يدفع حل النكاح ويرفعه اداطوأ عليه (و) تحكون العلة (وصفاحقيقيًّا) وهوما يتعقل في نفسه من غير توقف على عرف أوغيره (ظاهرا مُنصَبِطًا ﴾ كالطمم في إب الربا ( أو ) وصفا ( عرفيا مُطرَّدا ) لا يختلف باختلاف الاوقات كالشرف والحسة في الكفاءة (وكفا) تكون (في الأصح ) وصفا (لُنُوبًّا )كتعليل حرمة النبيذ بانه يسمى خرا كالمشتد من ماءالمني بناءعلى ثبوت اللغة بالقياس ومقابل الأصح يقول لايعلل الحكم الشرجى بالأمر اللغوى (أوحُك اشرعيا) سواء كان الماول حكما شرعيا أيضا كتعليل جوازر من الشام بجوازييمه أمكان أمراحقيقيا كتعليل حياةالشمر بحرمته بالطلاق وحله بالنكاح كاليد وقبل لاتكون حَمَّا لان شأن الحكم أن يكون معلولا لاعلة . ور دبان العلة بمعى الموف ولا يمتنع أن يعوف حكم حكما أوغره (وثالثها) تكون حكماشرعها ( الكان الماول حَقيقيًا ) هذا مقتضى سياق الصنف وفيه سهو وصوابه أن يزاد لفظة لا بعد قوله وثالثها وذلك أن في تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي خلافا وعلى الجواز الراجع هل بجوز تعليل الأمرالحقيق بالحكم الشرعي قال في المحصول الحق الجواز فقا بله المانع من ذلك مع تجويزه تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي هوالتفصيل في السئلة (أو) وصفا (مُركَّبًا )وقيل لا لان التعليل المركب يؤدي الى محال فامه با نتفاء جزء منه تنتفي عليته فبانتفاء آخر كان بالنسبة الىحكم آخر فلا وجـــه لتسميته علة فيهذا القام كما لايخني اذ المناسب له اعتباره مانعا لاعلة فليتأمل اهُ وفي جواب شم نظر فراجعه (قول، من غبرالزوج) متعلق بحلأى تدفع حلية نكاح غيرالزوج (قوله ولاترفعه) أي حل نكاح الزوج (قولهو يرفعه اذاطر أعليه) أي كالذا عقدلصيمثلاعلى رضيعة ثم أرضت أم الزوج ثلك الرضيعة (قولُه من غير توقف على عرف أوغيره) هو بيان للتعقل في نفسه وقوله أوغيره قال شيخ الاسلام أي من لغة أوشرع اه و يؤيده مقابلة الحقيق هنا باللغوى والمصرفي والشرعي وحيئتن يندرج فيسه الاضافيات كالأبوة والبنوة لعسدم توقفها على واحمد من الثلاثة وان توقفت على غيرها فليتأمل سم (قوله ظاهرا منضبطا) أي يشترط فيالعلة كونها وصغا ظاهرا ولذا كانت علة العدة الطلاق لكونه وصفا ظاهرا دون عاوق المرأة منالرجل أواستقرارمنيه فيرحمها لحفاءذلك منضبطا ولذا كانت علةالقصر السفر لانضباطه دون المشقة لعمدم انضباطها وقال مج قد يستشكل اعتبارهما أى الظهور والانضباط في الوصف الحقيق دون مابعده أذ لا يشجه الا اعتبارهما فيا بعده أيضا اللهم الا أن يعتصونا من لازم ما بعده فلا يحتاج إلى اعتبارهما على أن الاطراد في القرفي يسنى عن الانضباط فليتأمل مم (قوله وكذا تكون في الأصح) قال الشهاب أي فمحل كذانصب صغة لمصدر مقدر أي تكون في الأصح وصفا لغوياً كونا كذًّا أيمثل هـــــذا الكون الـــابق اه قال سم انما يظهر هذا ان جوزناً نصب والمجرور بالفعل (قهله كتمليل حياةالشعر) التمثيل الذكور على غير مذهبنا ادمدهبنا أن الشعر لأتحله الحياة (قهلهأو وصفا مركبا) اشارة الى نفسيم ثان العلة من حيث الساطة والتركيب ومام من حيث كونها وصفًا لغو يا أوعرفيا أو شرعيا الخ وقال العلامة لو قسر أممها بدل وصفا لسكان أشمل للعلة ١: اكانت حكم شرعيا مركباكا في تعليل حياة الشعر بحرمته وحله بالطلاق والنكاح كأص اه

يخامرا العقل فحاء العقل هوالجامع في القياس الثاني والوصف اللغوى الدى السكلام فيههو انه يسمى خمرا وقوله بناءالح راجع لقوله كالمتد فانه قياس الراديه اثبات أنه يسمى خمرا والاولى أن يرجع لاصل السئلة لانا لولمنبن على ثبوت اللغة بالقياس لكان الرصف اما ثابتا بالنقل عن أهسيل اللفة فيكون النعيذ متناولا للنصعلي الخرلانه يسمى خرا لغة أوغر ثابت بذلك فلايصح القياس فيالحكم ولا يقال بمكن أن يكون الوصق مستنبطا لانه لأدخل الاستنباط فىاللفة تدبر (قول الشار جورد بأن العلة عصني المعرف) يقتضى انهاذا كانت ععنى الباءث أوالمؤثر يمتنع لان شأن الحكم أن لا يكون باعثا أومؤثرا بل مبعوثا عليه أو، ؤثر افيه (قوله لو فدرأم الدلوصفا الح) قال سم أما أولافا لحامل على تقدير الوصف كوقه مقتضي سياق المنف وأما ثانيا فالحكالشرعي من أفراد الوصف لانه لامعنى له هنا

(قول الشارع يلام تحصيل الحاسل) أى ان حسل الانتفاء الارتفاء فان إعصل لزم تخلف الوصف عن العلق وكلاه اباطل (قول الشارح لالنطائة على الماضل الدى هو عدم العلية وهو عال لالنطائة على الماضل الدى هو عدم العلية وهو عال بل من قبيل الحاصل الانه اذا كان على بل من قبيل عام العلي المنطق المنطق المنطق على المنطق على المنطق على المنطق على المنطق على المنطق المنطقة المنطق المنطقة المن

يزم تحصيل العاصل لأن انتفاء الجزء طلة لمدم المدلق. قانا الانسام أعملة وا عاهو عدم شرط فان كل جزء شرط الدلية ولوسم أعملة فحيث الجيسة فهوره أي انتفاء جراخر إلى واقض الوضوء ومن التمايل بالمركب تمليل وجوب التماض النقل المعاملة موان لمكانى، فير ولدقال المصف وهو كثير وما أوى المان المهدع الحال المنافق الوسف هله و يجمل الباقي شروطا فيه ويؤول الخلاف حيثاث الى الفنظ (والله) يجوز الحكن (الازيد على خمس ) من الأجزاء كاما الشيخ الجاسحات الشيرازي كالما و ردى عن بعضهم في شرح اللمع وحكاء عن حكايته الامام في المحصول بلفظ سبعة وكأنها المصرحجة تصحفت في نسخت كاقال المعنف قال أي الامام ولا أعرف الهذا الحصر حجة

(قوله وانما هو معمر شرط ) الالاعتام شرط أيضا وقد بردا بادة طهارد به الشارح بأن هذا اللا وعالا الامتماز وم تحسيل الحاصل والافلار ومه موجود بمها ذاك عام المناصر والمناصر المناصر والمناصر والمناصر والمناصر والمناصر والمناصر والمناصر المناصر والمناصر و

منى قول العند في الجواب انه لاياز يمن انتفائها لعدم الوصف أن يحكون عدم الومسف علة للانتفاء مقتضية الهالاستقلال بل يجوز أن يكون وجسوده شرطا للوجود فانالشيء كإ يصم لعلة العدم فقد يعدم لعدم شرط الوجمود اه فكيف ينق مع هدا تعصيل الحاصل البنيعلي أن انتفاء كل وصف علة تدبر (قول الشارح غيرواد) لاحاجةاليه فان الولسفير مكافى البيه (قول الشارح و بحمل الباق شر وطافيه) أى في علم الكور لا محمل جزءا للعلة كالاول ثم ان الواحد الدى جعمله علة هل هو معن أولا بعينه والكل علس له من الاشكال التقام لكن

ماقاله الحز) ساقاله سم هو

هل الذي تحتاج الترجيح (قوله التان تشكلت الم) بع حاصله أنه على كون السكل علة فعل اشتراط الناسبة في الملة لابد من كون كل جزء مناسبا وعلى عدم اشتراط في شيء من نقات الاجزاء بحالات الناسة بعض الاجزاء فان الحسلاف في ذلك البحض وقد يقال ان ذلك لا يضر في كون الخلاف الطائد لا يقرب على ذلك فائدة الان القرض ان البحض عائمين فيه قال بان الجموع علة فلا يم أن مناسبا على القول باشتم والعائميان بالمائم وعلم الاعتبار ولك أن تقول المراد مناسبا على القول باشتم الطائم المناسبة لوجود باقى الاجزاء فاتها الإمدام العراد المناسبة وعلم العائم المناسبة وعلم المناسبة في علم المناسبة بشعبه بعلمها هو العلمية حوالات مناسبة بشعبه على المناسبة بشعبه على المناسبة بشعبه على الاستقراء والاستقراء الابتحاد على الناسبة بشعبه على المناسبة بشعبه على الاستقراء والاستقراء والاست (قوله وفيه نظر) حاصله ماقلنا في الجواب (قوله ثلث لعل وجه النظر الح) انه لا يلزمين كون المجموع علة ان يكون كل جزء من أجزاته مناسبا بل قديكون المناسب الجموع وان لريكن كل جزء على انفراد متناسبا لكن هذا لايخلص من التشكيك لانه لم يزل محل خلاف المناسبة المجموع دون الجزئية فتدبر (قوله لاعلى امتناعة) أي المأخوذ من التعبير بصيغة المضارع مع لا اذلو أراد عدم الوجدان لقال لسكن لميرد أيأد وجدزائدا (قرل الصنف اشتالها على حكمة) معنى اشتالها علما ان الحسكمة تترتب على كونها علة للحكم فانه يترتب على كونها علقه ترتبه عليها ويترتب على ترتبه عليها تلك الحكمة فهي مترتبة عليها يواسطة ترتب الحكم فقول الحشي اشتألها من حيث ترتب الحكم أي منجهة ترتبه يعنى أن الاشتال واسطته تلك الجهة وفي السعدمعي اشتالها على الحكمة ان في ترتب الحميم عليها مصلحة كالاسكار فان في تحربم الحمر مع الاسكارمصلحة وليس المقصود أن في الاسكار مصلحة . هذا واعتران االعكمة بهذا المعنى غسير الحكمة الآنية في قوله وقيل بجوز (٣٣٦) كونها نفس الحكمة فان الحكمة هناك معناها الأمم المناسب اشرع الحكم كايؤخذ من كلام العضد والسعد

وقد اشتبه أحد الوضعان

بالآخر على الحواشي هنا

فكتبوا علىقولالشارح

المناسب لشرع الحكم . في

الوصف الذي يحصلمن

ترتيب الحكم عليه الصلحة

غبر منضط لايعتبر لأنه

لايسلم فسكيف يسلم به

الحكم فالطريق ان يعتبر

وصف ظاهر منضبط يلازم

ذلك ألوصف ولوعادة

فيجعل معرفا للحكم مثاله

المشقة فانهامناسية لترتب

الترخيص علىها تحمسلا

وقد يقال حجيته الاستقراء من قائله وتأنيث المددعند حذف المدود المذكر كإهنا جائز عمدل اليمه المسنف عن الأصل اختصارا (ومين شروط الإلحاق بها) أى بسبب العلة (اشتالُها على حِكمة تَهْتُــُ ) المكلف (على الامتثال

الاوصاف مم الشرطية بالباتي فيه فقد لا بجرى خلاف الناسبة في تلك الشروط اه قال مع وفيه نظر اه الآبي كالمشقة أي كدفعها ظنا ان المراد بالحكمة قلت لمل وجه النظر الذي أشارله مم رحمه كالله ان العلة في الركبة هو الجموع من حيث هو مجوع المصلحة المنرتبسة وليس لاكل فرد كالايخفي ولايلزم من اشتراط الناسبة في الجموع من حيث هو عجو عاشتراطها في كافرد كذلك بلالرادبها الأمر من أفرادذلك الجموع لما تقرر من أن الحكم التابت للركب من أجزاء لايثيت لكل جزء من أجزائه فتأمل (قهله وقديقال حجيته الاستقراء من قائله) قال العلامة قديرد بأن الاستقراء يدل طيعدم المضد مانصه: ان كان وجود الزائد لاعلى امتناعه الدى هوللدهي اه وقديقال ان الاستقراء لايدل على الامتناع قطعا لكن بدل عليه ظنا لانالظاهرأ نهلوجازمع كثرة التعليلات واتساعها لوقع ولوقليلا فعدم وقوعه رأسايوجب ظن امتناعه وهــذا القاممــا يكتني فيه بالظن قاله سم (قهله وتأنيث العدد) قال سم أى الاتيان أودفع المفسدة خفيا أو بسيغة المؤنث الموضوعةله وهي المجردة من التاء فلاحاجة الى التكلف الذي أطال به شيخنا الشسهاب حيث قال قوله وتأنيث العدد أي باسقاط التاء الذي هوشأنه مع المدود المؤنث وفيه أن اسقاط التاء تذكر لاتأنيث . و بجاب إنهما اعتبر وا النجر يد من التاء عندارادة الوّنث كان هـذا اللفظ الحرد مهّ ثنا كافالنني اه سم (قوله أيبسببالملة) أشار بذلك الى انالباء ليست صلة الالحاق كاقد يتوهم (قهله اشتالها على حكمة) أي اشتالها من حيث ترتب النحكم عليها ﴿ وحاصله اشتال ترتب الحكم عليها على الحكمة كاأشارله الشارح والحكمة هيجلب مصلحة أوتكميلها أودفع مفسدة أو تقليلها والمنال الذي ذكره الشارح من العلل للفسدة كايشير الى ذلك قوله وقديقدم الح قال سم وقد يستشكل اعتبارتر نبالحكم عايها بناءعلى الصحيح عند الصنف من أنها بمنى العرف اذالتيء لايترت على علامته اذابست منشأ لحصوله بل المرزب عليها هو المهم الأأن يحمل كلامه على ذلك بأن يرادترتب

وتصلح لقصد التخفيف ولايكن اعتبارها بنفسها لانها غيرمنضبطة لكونهاذات مراتب عتلفة ولا يناط الترخيص بالبكل ولاعتاز البعض بنفسه فنيط الترخيص عا يلازمه وهو السفر مثال آخر القتل العمد العدوان مناسب لشرع القصاص كن وصف العمدية خفي لان القصدوعدمه أمر نفسي لايدرك منهشىء فنيط القصاص يمسا يلازم العمدية من أفعالُ مخصوصة يقتضي فيالعرف عليها لكونها عمدا اه كاستعال الحارج في المقتل فعلى كل عامنا ان المصلحة أو دفع الفسدة غير الحكمة المناسسة المحكج وهوالوصف الدى اذا نظر الذاته يخال انهعلة وبهذا ظهر إنه لاتسكر إرفى كلام الممنف بين ماهنا وماسيأتي فيقوله وان تكون وصفا ضابطا لحكمة لان المرادجا فبإيأتي الوصف المناسب اشرع الحكموهنا الصلحة الترتبة وان قوله فهايأتي كالمشقة ليس على معني كمفعها فانه مبنىعلى أنالمرادبالحكمة المصلحةالمترتبة ﴿ والحاصل انألملة فيالاول الافعال المحصوصية والمناسب العمدية والمصلحة المترتبية الحفظ والعلة والثانى المغر والوصف المناسب المشقة وهوالمراد بالحكمة في الكلام الآتي والصلحة التخفيف فتأمل (قول الشارح فأنه حكمة ثرتب وجوب القصاص على علته) معنى ترتبه عليها انه حكم الشارع بشبوته عندها فايتعلق ماجها كذا في عليه على ان الترتيب في العلم مشتمل موضع من المضد والتاو يم فلاحاحة الى جعل الترتب في العلم و بناء الاشكال (٣٣٧)

على الحكمة فان من علم وجوب القصاص لوجود امارته انكف عن القثل (قوله خلاف مامشي عليه المنف) هذامن التخليط العاحش فان كلام الصنف أولا وآخرا مبنى على ان العلة هي المعرف غايته انه شرط ان تكونمشمة على حكمة تبعث الكلف على الامتثال كأتقدم نقله عن والده والنبق فيا تقدم هو الباعث لله على الحكمكا مر (قسوله لا يشتمل على الحكمة الي هي التخفيف) لكمنعه بأنهم شتمل على الدخفيف وهو دفم التكليف بالاتمام فان بم يندفع الشقة عنده بالاعام فانسببها تكليف به (قوله ولو ) بمعنى غاية في الاشتال أي المراد مايشمل الاشتمال اللدى معناه انه قد يجر البها (قوله المشتمل)على صيغة اسم المفعول أى المشتمل عليه الترتيب (قوله والحق انه لافرق) هوكذلك على ماحاوله فالفرق ظاهر فانه بمجردترتب الفتسل على القتل بنكف القاتل فبحل الحكمة يخلاف دفع المشقة بترك الأنمام

وتسأبُ شاهدالإ ناطة الحكم /بالعلة كحفظ النفوس فانه حكمة ترتب وجوب القصاص على علته من القتل الممدالي آخره فان من على أنه اذاقتل اقتص منه الكفعن القتل وقديقد معليه توطينا لنفسه على تلفها وهذه الحكمة تمعث المكلف من القاتل وولى الأمر على امتثال الأمر الذي هو ايجاب القصاص بأن يمكن كلمنها وارث القتيل من الاقتصاص وتصلح شاهدا لاناطة وجوب القماص بملته فيلحق حينثذ الفتل بمثقل القتل بمحددفي وجوبالقصاص لاشتراكها في الملة المشملة على الحكمة الذكورة وقوله تبعث هلى الامتثال أي حيث بطلع عليها وسيآتي انه بجوز التعليل بعالا بطلع عكمته (ومن ثُمَّ )أي من هنا وهو اشتراط اشتمال العلة على الحكمة الله كورة أي من أجل ذلك (كان مَا نِهُ أَوَسْفًا وَجُوديًّا يُخل بمكمتها) كالدين على القول بأنهما نعمن وجوب الزكاة على المدين فانه وصف وجودى بحل بمكمة الملة الحكم على العاة من حيث العاربة فليتأمل اه ع قلت يبق الاشكال من جهة أن اشتال الترتب على الحكمة الم يأتى على أن الترتب الحكم لا العلم به فليتأمل وأنت اذا تأملت موارد العلة واستعالاتها تعلم أنه لاعيص عن كون العلة بمني البابث وأنهمراد من عبرعنها المعرف كا قال الآمدي واعا تحاشي من عبر بالمرف ما ياتر التمبير والباعث من الايهام وان كان المراديه ما تقدم بيانه خلاف مامشي عليه الصنف. تم قال سم الثاني أيمن الأمور التي في كلام المصنف ان ر تسالحكم على علته وان ظهر اشتاله على الحكمة في مثال الشارح كما علم من تقر بر ولا يظهر على الاطلاق ألاتري أن ترتب جواز الترخص على علته وهو السعر لايشتمل على الحبكمة النيهي التخفيف ودفع الشقة عن السافرواتها المشتمل عليها العمل بذلك المحكم للترتب وتعاطى متعلقه الاجمالاأن يرادباشهال الترتب عليهاما بشمل اشتال ترتب الحكم ولو بعنى انه قد بجر الى الترخص المشتمل لرغبة الأنفس في التخفيف والدفاع الشاق عنها ومن هنا يتضح أن الحكمة هنا تبعث المكلف على الامتثال قليتأمل اه \* قلت تفرقته بين مثال الشارح وغيره تما أشار اليه نفرقة صورية والحق أن\لفرق وقوله وانما للششمل غليها العمل بذلك الحكمةلمنا والأمر كذلك في مثال الشارح اذ لاتوجد الحكمة المذكورة الامع العمل بذلك العكم فحكمان ترتب وجوب القصاص على القتل مشتمل على حفظ النفوس الدي لايصل الإبالعمل بذلك الحكم كذلك رب جُواز الترخص على السفر مشتمل على التخفيف الذي لا محصل الا بالمصل بذلك الحكم فليتأمل (قوله وتصلح شاهدا) أي دليلا وسببا لاناطة الحكم أي تعليقه بعلته (قوله الى آخره اأي من كونه عدوانا لمكافي (قهله انكف عن القتل) أي فيكان في ذلك بقاء حياته وحياة من أراد قتله (قه أو وولى الأمر) أي السلطان أونالبه وقوله تبعث المكلف أي المنصف من نفسه المعتثل الأثمر والا فقد يتخلف البعث المذكورأوالمرادان شأنهاذلك فلإينافي أنهقد يحصل تخلف المعث عنها إقدأله فبلحق حينة: ) أي حين وجود شرط الالحاق بسب العاتوهو اشتهالها على العكمة المذكورة شيخ الاسلام (قهله على الحكمة للذكورة) أي المقيدة بالوصفين المذكورين في المن (قهله وسيأتي أنه يجوزا لم) أشار بهالي ان الراد باشتال العلة على الحكمة المذكورة اشتالهاعليها ولو بأعتبار المظنة(قهأله كأن مانعها ﴾ أي مانع العلة أي مانع عليتها فالاخلال بالحكمة يسقط العلية ولا يشكل ذلك سور َّ القطع بانتفاء الحكمة لوجود المظنة ثم بخلاف ماهنا فإن المانع مناف للظنة سم ( قوأ)، وسفا وجوديا الح) الذي أواده ميم فانه يحصل بالترك (قول الشارح وقد يقدم الح) يعنيان تلشا لحكمة تترتب ان لم يخالف للسكلف مقتضى العقل والعلة

أيما اشتمات على ماهومقتضي العقل فوقو عالقتل لإنافي الاشتال على الجبكمة (قول الشارجو تصلح شاهدالا ناطة وجوب القصاص)

أى لتعليق الشارع الوجوب بعلته بأنجعلها علامةعليه

(قوله مع ملاحظة ماتقدم) لاحاجة اليه فان محل الكلام قوله يخل الح (قوله بما قبله ) هو قوله العلة (قوله ولوقال بدله وهي ملك النصاب) فيه ضعف التأليف مع قوله وهي الاستغناء ( قول الشارح كالمشقة في السفر ) قد عرفت فها مرأن الراد بالحكمة هنا الأمر الناسب لشرع الحكم لا الصاحة المترتبة فلا وجه لقولهم أي كدفها ( قول الشار حلمهم انضباطها ) يعي أنه لايمكن ضبطها وان كانت هي المقمود لاختلاف مراتبها بحسب الأشخاص والأحوال وليس كل قدر منها يوجب الترخص والا سقطت العبادات وتمين القدرمتها الدي يوحبه التمذر فنيطت يوصف ظاهر منضبط هوالسفرفجعل أمارة لها ولا معنىالعلة الا ذلك ومثل الشقة فيذلك الرجرعن القتل الذي هو حكمة وجوب القصاص أي الأمر المناسب له كاتقدم فانه مختلف المراتب لانه قد يكون بقطع بدأ ورجل أوهما والحكمة التي هي الأمر المناسب متقدمة على الحكم أيحكم الأصلمن حيثانه أصل قاس عليه غيره لاتها امامنصوص عليها أو مستنبطة من النصوعلي كل معرفة (٣٣٨) أنه أصل يقاس عليه متأخرة عن معرفتها لان نلك المعرفة أنما نشأ عنها و به تعلم مافى كلام الحشى بعدفتا مل

( قوله كأ يكون بالقتل)

فنيط بوصف منضبط وهو

القتل (قول الشارح أيضا

لعدم انضباطها) أى لعدم امكانه فهو متعذر كاتقدم

أناط الترخص بالسفروان

لوجوب الزكاة الملل بملك النصاب وهي الاستفناء بملكه فالاالدين ليس مستفنيا بملكه لاحتياجه الى وفاء دينه به ولا يشر خباو المثال عن الالحاق الذي الكلامفيمه (و)من شروط الالحاق بها (أن تدكون) وصفا (ضا بطاً لحكمة ) كالسفر في جواز القصر مثلا لانفس الحكمة كالشقة في السفر لعدم انضباطها ( وقيل يجوزُ كونمانفس الحكمة) لانهاالشروع لما الحكم (وقيل) يجوز (ان انْفَسَطَتْ) لانتفاء المحذور

و به بردالقول الثالث (قول فيهانكونه وصفا وجوديا لميعلم من البناء المذكور وانماالدى علممنه كونه مخلابالحكمة وكونهوصفا الشارح لانهاالمشروع لها وجوديا علم مما تقدم أول الكتاب فكأنه أراد ومن ثم مع ملاحظة ماتقسدم والداعي الى ذلك الحكم) والوصف كالسفر انما اعتبار الاخلال في المانم المتقدم أول الكتاب (قهل لوحوب الزكاة) صلة العلةوقوله المطل لاحاجة اعتبر تبعالها ويرد بأتها اليه للاستفناء عنه عاقباً, ولوقال بدله وهي ملك النصاب كان أخصر وأوضح ( قوله ولايضر خاو لما لم تنط اتاط الشارع الثال الخ) أى فالمثال لا نع الخل بالعلة مع كونها خالية عن الالحاق بها (قه (لهوان تكون ضابطالحكمة) الحكم بالوصف النضبط لامالحكمة معدية لاتعليلية أي يشترط كون العلة وصفاه شتملا على حكمة وهذا قدعلم عاتقدم من قوله وحينئذ فالمتبرالظنةوان ومن شرط الالحاق بهااشتمالها على حكمة فهو تكرار معه يه فان قلت ذكره ليذكر الخلاف بعده به تخلفت الحكمة كافي سفر فلت يمكن ذكره بدون ذلك قاله شيمخ الاسلام وما أجاب به سم تعسف لا يجدى نفعا. ودعوا ، أن حاصل الملك المترفة ولوكانتهي ماهنا اشتراط أن لانسكون الملة نفس الحكمة وذلك لازم لحاصل ماتقدموهو اشتراط نفس الاشتال المتبرة لم يعتبر الشارع على العكمة والتصريح باللازم لا يعد تكرار اولاسها اذاكان لفرض آخر كاهنا فانه وطأ به لبيان الخلاف المظان عند خاوها عن ترد بأن اشتراط أن لأنكون العلة نفس الحكمة ليس هومعنى ماذكر هنا بل لازم له لظهور أن معنى كونها الحكمة اذلاعبرة بالمظنة صابطة لحكمة اشتالها عليها وذلك يستلزم كونها غيرالحكمة فحاصل ماذكرهنا هوحاصل ماتقدم في معارضة المثنة واللازم وكون العلة غير الحكمة لازم لها ( قهاله مثلا ) أي أو الفطر أوالجع ( قهاله كالمشقة ) أي كدفعها منتف لانه قداعتبر محيث (قوله المدم انشباطها) أي أنه لامقدار لهايناط به الحكم قال مم يمكن أن يعلل أيضا عاقاله القترب

خلاعن الشقة كمفر الملك ولم ينطها بالحضر واناشتمل على المشقة كما في الجالين وغيرهم من أهل الصنائع الشاقة ﴿ واعلم ان قوله لانها المشروع لها الحكم يقتضي ان الحكام في الحكمة بمعني الباعث وهو كذلك في العضد وغيره وان كان ظاهر المصنف أنه في الحكمة بمنى الصلحة وعبارة العضدمين شروط العلة أن تكون وصفا ضابطا لحكمة لانفس الحكمة لحفائها كالرضافي التجارة فنيط بصيغ العقود لكونها ظاهرة منضبطة أولمسدم انضباطها كالمشقة فانالها مرانب مختلفة فنيط الحكم السفر وان كانت المشقة هي الفتضية للترخيص وأما قوله الآني و يجوز التعليل بمالايطلم على حكمته فالمراد بالحكمة فيه المسلحة وأنما اعتبرالشارح فيالمثال الآني هناكعدم المشقة يجوفان قلت المصنف لايعتبر الحكمة يمني الباعث فكيف نصب الحلاف فيها ﴿ قلت لايعتبرها من حيث انهاباعث وأنكانت لابد منها لترتب المصلحة اذ التخفيف انما یکون ان وجنت مشقة (قولمن الهامتآخرة) أي مرتبة على الحكم إذ المفتط اغا نشأ من وجوب التصاصي بمى أن الشارع رنب المفظ عليه وفيه ان هد أن الشاب المنتقلة عنال المنتقلة المنتقلة المنتقلة المنتقلة المنتقلة المنتقلة المنتقلة المنتقلة المنتقلة عنال أمر المنتقلة ال

ومى الوصف كالدغر وأما الحكمة التي اشتراعايها في أعاد بنت المكاف على الاستثال وتساح على الاستثال وتساح على الاستثار الأمامة على وجوب الشامة عند مامنة مناسبة فيلحن التنامل (قول المنتفية والمن المتار قول المنتفية والمنتفية والمن

(و) من شروط الالحاق بها (أن الاتكون هَمْ مَاق التُبوتي و واقا الامام) الراق (وخلافا الله تمدى) مذا القلب على المستفسهوا وصوا به ماقال في شرح الهتمر وفاقا اللامدى وخلافا اللامام الوازى في تجويزه تعليل اللاميام الوازى بالعمى لصحة أن يقال ضرب فائت مد وفاقا اللامدى وخلافا المروأ بهيب يتم صحفالتيل بذلك والا يسمى المحتف هن الاستال وهو أمر ثبوقى والخلاف في العمم المشأف من أنها متأخرة عن الحكم هرورا فلا ترفو و بهذا يندفع فنصيل القول الثالث فليتأمل فلنحو ظاهر على ان العابة بمن المرف و العلامة وأما على أنها بعني الباعث فلا كما هو بين (قوله وان الاستكون عدما في اللبرق في الوحه عدم هسفا الاشتراط الماقيال المورول المورول على المورف بها لايقال العدمي الخيف المرف بها لايقال العدمي الخيف المرف بها لايقال المورول المختلج المورف المنافق المورول المختلف المورف المنافق المراول المتابع المورف المنافق المورول المنافق المورول المنافق المراول المنافق والمنافق والمنافق المنافق وسوامه المخلفة المنافق وسوامه المخلفة والمنافقة المنافق وسوامه المخلفة المنافق حقيق أشار له شبيخ الاسلام (قولهورا بمنافق حقيق أشار له شبيخ الاسلام (قولهورا بعين ماؤه من الملافق حقيق أشار له شبيخ الاسلام (قولهورا بالمنافق حقيقة المنافق المنافقة ا

نفاذاتصرف بعده العقل والعدمي بالوجودي كعدم نماداتصرف بالاسراف وأماعك وهو تعليل الوجودي بالوصف العلمي ففيها الخلاف والاستخراع جوازه والمختل عندالسنف ومثال إن الحاجب منمه وذكال الأفاضائيج بشقل المرتب لعدم المناحمة التضمي ان يكون شقيض العابة غيالا استام عاد تشعف المناحب المناح المناطق المناطق المناطق المناطق المناطق المناطق المسلمة المناطق المناطق المناطق المناطقة على المناطقة ا (قول الشارح لكن الأمدي الممنع العدم المحض) أي لعدم تحصيصه بمحل وحكم واستواء نسبته الي السكل ( قول الشارح الصادق بالوجودي) أى الذي يصدق معه كآيسدق بدونه كمدم الامتثال فانه يصدق مع تحقق الكف أي الانصراف عن الامتثال بعد التوجيه له كما يسدق بدونه كان لم ينصرف عنه بعد توجه و يحتمل أن المرادالصادق بالوصف الوجودى الدى هوعلة في الواقع مع غيره كان يقال ضر بتالعبد لعدم قيامه والمقصود بالتطيل هوالقعود مع مدق عدم القيام به مع الاضطجاع وهذا مخالف لعدم العقل وعدم الاسلام حيث يه والحاصل أن العدم المضاف فسيان مالايصدق الاعلى الوصف الذي هوعلة لم يصدقا على غير الجنون والكفر (٢٤٠) لعدم الاسلام وما يصدق

عليه معغيره كعدمالقيام

واعما نص على المادق

بالوجودي لانه يتوهم للنع

فيه لتحققه مع غير ماهو

العلة ولم يقل الصادقعلي

غير الوجودي لانه انما

أقيم مقام الوجودي لكن

ر عايشم من هذا أنه أعا

علل بالمدمى لمدقه على

الوجو دى وحيئذ فالتعليل

بالوجودي وعلى هسذا الخلاف فليتأملءهم رأيت

في ماعلقته أولا مانسه

للرادمن صدقه بالوجودي

انه يصدق أي يتحقق

التعليل به مع تحقق أمر

وجودى يمكن التعليل

به أيضافيكون اشارة الى

انهيصح التعليل بالعدمي

للستازم الصلحة وان كان

معــه أمر آخر وجودي

مناسب لترتب الصلحة على

كل لكن هذا يشبه التكرار

معقوله ومنأمثلة الحكا

يعرفه المتأمل (قول الشارح

كما يؤخذ من الدليل وجوابه لكن الآمدي اتما منع المدم المحض أي الطلق وأجاز المضاف العمادق بالوجودي كالامام والأكثر وبجرى الحسلاف فبآجزؤه عدسي لانه عدمي ويجوز وفاتا تعليسل المدسى بمثله أو بالثبوتي كتمليل عسدم صحة التصرف بمدم المقل أو بالاسراف كما يجوز قطما تعليل الوجودي بمثله كتمليل حرمة الخمر بالاسكار ومن أمثلة تعليل الثبوتى بالمدمى مايقال يجب قتل المرئد لعدم إسلامه وان صح أن يقال لكفره كما يصح أن يعبر عن عدم العقل بالجنون لان المني الواحدة ديمبر عنه بمبارتين منفية ومثبتة ولا مشاحة في التمبير (والاضافُّ) كالأبوة (عدمية )كما هو قول التكامين وسيأتي تصحيحه في أواخر الكتاب ففي جواز تعليل الثبوتي به الخلاف كذا قال الامام الرازي والآسدي لكن تقدم في مبحث المانع التمثيل للوجودي بالآبوة وهو صحيح عند الفقهاء نظرا الى انها ليست عدم شيء ومرجع القياس اليهم فلا يناسبهم أن يقال فيسه والاضافي عدمي ( وبجوزُ التعليلُ بما لا يُطلَّكُمُ على حكمته )كما في تعليل الربويات بالطعم أو غيره ويفهم من ذلك انه لاتخاو علة عن حكمة لكّن في الجلة لقوله

في الثال الذكور أي والا يصم التعليل بالعدم عن لايتأتي منه الفعل كالجادات مثلا وهو فاسد (قوله كَايْوْخَنْمَنْ الدليل,وجوابه) وَجَّه أَخَذُه مَنْ الدليل اضافة العدم فيه الى الامتثال الذي هو وجودي ووجه أخذه من الجواب ان قوله ذلك في الجواب اشارة للعدم المضاف قاله شيخ الاسملام ( قهاله لسكن الآمديالخ) بين به ان لاخلاف بين الآمدي والامام فهو استدراك على قوله والخسلاف الخ دفع به توهم كونه حقيقيا (قوله الصادق بالوجودي) أى المستان مله كعدم الامتثال فانه مستان م السكف عنه وأشار بذلك الىدفع مايتوهم من أن المدم الضاف الصادق بالوجودي ليس من العدم الذي هو محسل الخلاف مل من الوجودي التفق عليه مم (قوله و بجوزوفاقا الح) عترز كلام المصنف (قوله لان المعنى الواحدةديميرعنه بمبارتين الخ) قال مم قضيته أن مامثل مسن ذلك وأن عبارة الكفر وعدم الاسلام في الثاللغتي واحد وهوظاهر أنأر يدبعه الاسلام كفره أمالوأر يدمفهومهذا العدمفهو أعممن الكفر وان انحصر فيه في الواقع فكيف يكون المنى واحدافليتأمل اه قلت كون الراد بسم الاسلام الكفر هو الظاهر بلالتعين كايفيدهذكر الرتدفليس الرادمفهوم عدم الاسلام كالايخفي ويشيرا الك قول الشارح لان المني الخرحيث،عبر بالمني أيما يقصدو يعني من اللفظ وان لم يكن مفهومه فتأمل (قهأله والاضافي عدمي) أي لأوجودله في الخارج وان كان ثابتا في الذهن (قوله لكن تقسم الح) قصد به الاعتراض على المصنف (قهله نظرا الى انهاليست عدم شيء) أي فالوجودي عندالفقهاء ماليس العدم داخلا في مفهومه سم (قوله ومرجع القياس اليهم) أي الفقهاء (قوله أن يقال فيه) أي في القياس أي في مبحثه أو بابه ومون أمثلة تعليل الثبوتي

بالعدمى الخ) اشارة الى ردماقيل في تعليل عدم محة التعليل بالعدمي انه لم يسمع أحديقول العلة كذا أوعدم كذا سركثرة السبر والتقسيم ﴿ وحاصل الردانه لافرق بين ان يقال علة الاجبار عدم الاصابة أو البكارة وعلة الفتل المكفر أوعدم الاسلام ولامشاحة في التعبير وهذا بناء هي ال المراد بالعبار تين واحسد وان كان عدم حدالنقيضين ليس عدم النقيض الآخر بل يستاذمه (قوله عن لايتاني منه الفعل) فيه ان صحة النفي فرع محة الوجود (قوله وأشار بذاك) فدتقدم مافية كفاية (قوله انأر يدبعه الاسلام كفره) قال السعدان المرادبه ذلك

(قول الصنف فان قطعها تتفائها في صورة) أي قطع بانتفاء الحكمة أي الصلحة الن ظن بها المترتبة على الحكم في صورة فقال الغزالى وعمدبن يحي بثبت الحكوفها للظنة لان الشارع جعلها العلامة دون الحكمة ولا يلزمهن خلو تلك الصورة عن تلك الحكمة الخاوعن كل حكمة لأن أفعال الله لا عاوع وحكمة وهذا نسني على أن الظنة لايعتعراطرادها بمعنىاذا وجدت وحدت (137) حكمتها ولا انعكاسها ععني (فَانْ فَطَحِ مَا نَتَفَاتُهَا فَيصُورَة فَقَالَ الغَرَائِيُّ و ) صاحبه محمد ( ابنُ يحيى يثبُتُ الحكمُ ) فيها (للمُظِّنَّةُ اذا انتفت انتفت وقال وقال الجدَّليُّونَ لَا ) يثبت اذلاعبرة بالمغلنةعند تحقق المثنة مثاله من مسكنه على البحر وتزل منه في الجدليون لابناءعلى وجوب سفينة قطعت به مسافة القصير في لحظة من غمير مشقة يجوز لهالقصر في سفره هــذا (و) العلة الاطراد والأنعكاس. واعلم ( القاصرةُ ) وهي التي لاتتمدى محل النص ( مَنَّهَا قومُ ) عن أن يملل بها ( مُعللةا والحنفيةُ ) ان الدى في كلام ابن منعوها ( انْأَمْلَكُن ) ثَابِتَة ( بِنَصْ أَو إِجَاع ) قالوا جيما لعدم فائدتْها وحَكَابَة القاضي أبي بكر الحاجب ان الحسكمة الى هيمحل الخلاف ان قطع الباقلاني الانفاق علىجواز الثابتة بالنص ممترضة بحكاية القاضي عبد الوهاب الخلاف فيه كما أشار بانتفائهاهي الشقة لكن الىذاك المصنف بحكاية الخلاف (والصحيح جوازُها )مطلقا(وفائدتُها مَمْ فَـهُ الناسَبة) بين الحكم تقمدم في كلام الشارح وعمله فيكونأدهي للقبول (وَمُنسمَ الالحاقُ) عجل معاولها حيث يشتمل على وصف متعد لمارضها له ما يفيدانها هناعمني الصلحة أو علته و يصم عود الضمر على الاضافي وهو الذي اختاره شيخنا لسكن الاول أولى كا لا يخفي الترتبة وقد يحملكلامه وُقُولُهُ فَلَا يِنَاسَهُم أَن يِقَالَ الحُ أَى بِلِ المُناسِ أَن يقول والاضافي وجودي ( قَهْلُهُ وصاحبه ) أي التقدم على انها هنا عمني تلميذه ( قه له وقال الجدليون ) نسبة الى الجدل وهو تعارض بجرى بين متنازعين لتحقيق حق الشقة ومني لربو جدالشقة أو ابطال باطل أوتقو ية ظن (قهأله عند تحقق الثنة) قال صم قال شيخنا الشهاب كان هــذا لمربطلع على الحبكمة التي على حذف مضاف أي عنــد تحقق انتفائها اذ اللثة كما قال في الصحاح العلامة وفي الغرب مابو افقه هى الصلحة أعنى التخفف حيث قال ورد في الاثر عن ابن مسعود تقصير الخطبة وتطويل الضَّلاة من مثنة فقه الرجل قال لانها نقيض الشقة الغقودة أبوعبيدة معناه مما يعرف به فقه الرجل وهي مفعلة من أن التأكيدية ومعناه مكان بقال فيه انه فتأمل هذا واعلم أن شيخ كذا اه بمعناه اه بخطه وأقول ما المانع من الاستغناء عن حذف المضاف مع كونها بمعنى العلامة الاسلام قال في لب الأصول بناء على إرادة العلامة على العســدم والعلامة قد تـكون قطمية فليتأمل آهـ قلت المتحقق هنا بعدهذافحامهمن أنه يشترط انتفاء علامة وجود الشيء لاعلامة أتنفائه اذ ليس هنا دليل بها على انتفائه كما هو ظاهر فحما قاله فى الالحاق بالعلة اشتها لها الشهاب هوالوحه وان استحسن شيخنا ما لسم استرواحا (قهله في لحظة) الراد قطعة من الزمن على حكمة شرط في الجلة تسم سفره (قوله وهي التي لا تتمدي محل النص) أي كافي قولنا يحرم الر بافي البر لكونه براويحرم الحر الكونه خرا فان العلة فهما قاصرة الانتجاوز على النص الى غيره (قهله منعها قوم مطلقا) قيل واذا قال أو للقطع بجواز عليه كيف عنمون المنصوصة أوالجمع علهاقاله الشهاب وقديجاب بأن الراد أن هؤلاء القوم متموا الالحاق ثم ثبوت الحكم وحودها وأولوا النص أوالاجاع الدآل عليا لاأنهم مع تسليمهم تبوتها بالنص أوالاجماع منعو التعليل فها ذكر غيرمطرد بلقد بها فليتأمل قاله سم (قول الله عنه النص) أي طي جواز التعليل بالعلة الثابنة بالنص (قول تُنتني كن قام من النوم وفائدتها الح) اشارة الى الحواب عن احتجاج المانعين التعليل بهابعه مؤائدتها (قوله فيكون) أى الحكم متيقناطهارةبد تهفلاتثيث الملل بالعلة المذكورة أدعى للقبول من الحكم الذي لم يعلل لحصول معرفة للناسبة بين الحكم ومحله في كراهة عينها في ماء قليل الاولدون الثاني (قول بمحل معاولها) أي كالبروا لخرق الثالين المتقدمين ومعاولهما هوالحسكم للذكور قبل غسلها ثلاثا بل تفتهني من حرمة الربا والخر (قوله حيث يشتمل على وصف متعد) أى حيث يشتمل على الحكم على وصف خلافا لامام الحرمين متعدكالبر والخر فيالمنالين فانالاول يشتمل علىوصف متعدكالطعم والناني يشتمل علىوصف متعد والترجيحمن زيادتي اه كالاسكار لكوز العال لما اختار التعليل بالعلة القاصرة وهي المكون برافي الاول والكون خرافي الثاني

فيه ان النرض انتفاءعلامة وجوده وهوالوصف الناسب لشرع ( m - جمع الجوامع - تى) الحك (قول الشارح لعارضها له ) ؛ فإن قلت المتعدى يترجح التمدية \* فلث الاصل عدم علتين وان المجموع علتوهو يقتضي عدم التعدية فوجب التوقف والنص علىالقاصرة لايقتضي انهاءالعلة بنامها و به نعلم انه لادخل لاختيارالملل كاقاله المحشي بل للدار علىالاشتمال

(قوله قلت التحقق هناالخ)

(أول الشارح مالم تبت استقلال) مخالاف ما اذائب استقلال القاسرة أوكوب علة واحدة أولم بنيت شيء (قوله فان مفهومه الح) أعاوعه الانفكاك لا يكني فرمنم التعدية لامكان كو نصن ذاك أعم (قوله فيه السالكون ذهباومت) هذا مبنى على ان السلة عبن الدهب من حيث هوعين مطلقة وهو (۲۶۳)

ما بنبت استفلاله بالداية ( و تقو ية النقر) الدال علو لما لها بان كون ظاهرا (قال الشيخ الامام) واله المستفلاله بالدائم والله المستفلاله بالدائم المستفلاله المستفل (وزادة الام عند قصد الامتنال لاجلها) لزياد الشماط فيه حيثة بقوة الاذهان التبول معلولها ومن سوره أماضيطه بقوله ( ولا تمدّى شما ) أى للمة (عند كونها على الشكم أوخراً أماناً السن ) بان لا يوجد فرغيره ( أووصفه اللازم ) بأن لا يتصد به غيره لا ستمالة التدرى حيثند مثال الأول تمليل حرسة الربا في النقدين تقيل الموسد قال الثاني تمليل عند المناس المنافقة النقض بكونه عام استال الثان تمليل حرسة الربا في النقدين بكونهما قيم الاشياء وخرج بالخاص واللازم غيرها فلابنتنى التمدى عنه كتمليل الحنفية النقض فياة كر يخروج النجس من البدن الشامل المنقض عندهم

لم يصح الالحاق بمحل الحكم للذكور بناء على اعتبار العلة المتعدية المشتمل علىها المحل أيضا لمعارضة الملة القاصرة التي اعتبرها الملل لتلك المتدية الا أن يثبت استقلال تلك العلة المتعدية بالعلية فتنتني المارضة و بسح الالحاق حيننذ كما أشار له الشارح (قهأله بأن يكون ظاهرا) أي فينتني بالتقوية الذكورة احمّال خلاف الظاهر وقوله بأن يكون ظاهرا احترازا من النص القطعي فانه لايحتاج الىالتقوية قالهالكمال قال سم وفيه نظر ظاهر بناء على أن اليقين يقبل التفاوت وهو الحق (قه له زيادة النشاط) علة لزيادة الأجر والنشاط وهو الاقبال على الامتثال كال الاهتام وقوله بقوة الاذعان علة لزيادة النشاط قاله شيخ الاسالام وقوله لقبول معاولها صلة الاذعان وليس علة للنشاط فيا يظهر (قهأله ولاتعدى الح) عطف على الحبر وهوقوله منعها قوم (قهأله بأن لايتصف به غيره) تَفْسير مماد اللازم بين به أن المراد اللازم المساوى وهوالذي لايتعدى موصوفه الى غيره بأن يكون أعموليس تفسير المفهوم اللازم فان مفهومه هو الذي لايفارق موصوفه أي لاينفك عنه . ووجه ماعدلاليهالشارح أن عدم التمدي أنما يكون اذا كان اللازم المذكور مساويا (قوله بكونه ذهبا) فيهأن الكون ذهبا وصف لهل الحرمة لانفسه فني التمثيل به نظر قاله العلامة وأجآب مم بماحامسله ان في التعبير بمثل ذلك تسامحا معتادا يقولون يحرم الربا في الدهب لسكونه ذهبا والعلة في الحقيقة ماوقع خيرا للكون المذكور لاالكون وسردتك انقولنا يحرم الربافي النحب الذهب الإنحاوعن ركاكة فتأمل مقاصد الأعمة ماأحسنها اله قلت لايخني ضعف جوابه (قوله في الحارج) أي فىمسئلته ولوقال تعليل نقض الحارج من السبيلين الوضو الكان أوضع وأخصر (قوله بالحروج منهما) أىلان الحروج منهما جزءمعى الحارج منهما اذمعى الحارج ذات ثبت لما الحروج شيخ الاسلام (قهله بكونهما قيم الأشياء)أى حيث يقال قيمة هذا الشيءعشرة دنانيرمثلا دون أن يقال قيمته عشرة ثياب مثلا وهذا باننظر الاصل فالمرف فان الأصل المتعارف هوالتقويم بأحدالنقدين دون غيرهما فسقط مايقال انه قديقع التقويم بغيرهما فليس الوصف خاصا بالنقدين (قه إله الشامل لما ينقض عندهم الخ) قالالعلامة أى فحروج ماينقض اه قال سم وأقول حمل الشامل على أنه صفة للخروج فاحتاج لَهُذَا التَّأْوِيلِ والحامل له على ذلك الحمل أن الناقض هو الحروج كما يدل عليه قول الشارح النقض

لحسكم خاص بعين الدهب أعما العقول أن تمكون تلك العين موجبث انها عين دهب علة الداك. و حاصله ان العلة هي مجوع الجنس والفصل المنز ومجهوعهما وهو محل الحكمو هذاأوجه عافى الحاشية (قول الشارح بخروج النجس من البدن) يفيد أن الحروج المأخوذ جزءافي الخارج من السبيلين عاممع كوتهجزءا لهلكن في السمد أن جزء الشيء حقيقة مايترتب محل الحكم منهومن غبره بحيث يكون كلمنهما متقدما عليه في الوجود ولايحمل عليمه أمسلا فلاحاجة لتقييد الجزء بالختص لانءايكون جزء اللشيء حقيقة لايكون الاكذلك مثلاالسكنجيين الحل الذي يكون جزءامنه حقيقة لا يكون في غر. وأما مطلق الحسل الذي بكونفيه وفيغيره فلبس جزءا منه حقيقة اله وحينثذ فالمراد بالجزء في كلام المنف جنسه تأمل (قوله كا يدل عليه (قول الشارح النقض) أي قبوله كتعليل الحنفية

النقض فباذ كرالخ فانه اذاعل النقض بالحروج كان الناقض هوالحروج وكايدل عليه أيضافها سبق بالحروج مهما تشير اللهز والحاص فانه الحروج منهما هذا سمار و به يندفع ماذكر والمحشى بناءعل مافه معمن أن سم علق الحروج بالنقض دون التوليل وفاية ما ادعاء سم ان ماذكر والعلامة غيرضرورى الانامفيراً ولي وبالجلة جميع ماذكر والحشي مني على علم التأمل واحم ان قول الشارع فيها ذكر معناه في الحذر بعن السبيلين فذكر مضر ورى لينان الجزء المساوى أولا والأعم انها خلافل الله المصدى ابقا تأمل (قول الصدة في معناه في الحذري مو الدائمة أعنى المرف وهو الدائمة أعنى المرف وهو الدائمة أعنى ما يرف المواد المساور في المرف وهو الدائمة أعنى ما يرف المواد المساور في المرف و مناه على المواد في معناه حمل أمر علائم على حكم و بالنبة المتباهدة المنافذ فلا بدائل المنافذ المنافذ فلا بدائل المنافذ المن

فهامر بتعليل حرمة التعيد بانه يسمى خرا فكونه يسمى خرامر حعه اللغسة لانه أمرلفظي واستفيدفي اللفة بطربق القياس اللغوى اذلوكان بأصل اللغة لتناول اسم الخر النبيذ بلا قياس فيالحكم فكوته يسمى حمرا جعله الشارع علامة على التحر سم والصلحة الترنبة عملى ترتسالحكم على تلك العلامة هي حفظ العقل فاشتملت العلامة على الحكمة عمنى الصلحة وهذه العلامة وصفضابط لحكمة أى أمر مناسب يخال العقل ان الحكمشرع له وهو الجناية عسلي العقل ويتبعها ألجنابة على الدمن وغيره فكانت تلك العلامة

من الفصد ونحوه وكتعليل بوية البر بالطمم (ويَصحُ التعليلُ بمجر دالاسم اللَّفَ ) كتعليل الشافعي رضى الله عنه نجاسة بول ما يؤكل لحه بأنه بول كبول الأدمى (وِفاقا لِأَ بِي اسْعَاقَ النَّبْرَ ازى وخلافا للامام) الرازى فنفيه ذلك حاكيافيه الانفاق موجهاله بانافيا بالضرورة انه لاأثر في حرمة الخرنسميته خمرا فياذكر بخروج النجس لكن لامانع من محة حمله طىأنه صفة للنجس فبستني عن هـ فدا التأويل وان احتيج اليه في ضمير ينقض طيهذا التقدير أيضا أي لما ينقض خروجه معدم تفاوث المني فأنه اذا شمل النجس ماينقض خروجه عندهم لماذ كرشمل خروجه خروجه اه \* قلت لا يخفي ان فول الشارح بخر وج النجس من البدن متعلق بتعليل لابالنقض وهومثال للجزء غيرا خاص فأخروج للنكور علة تنقض الوضوء بالخارجمن السبيلين كاهوصنيع الشارح بقوله كتعليل الحنفية النقض فعاذ كرالخ والحامل حينثذ علىجمل الشامل نعنا للخروج أن القصد بيان كون الجزء المذكور العلل به وهو خر و جالنجس عاما يشمل خروج الحارج من السبيلين وخروج الحارج من غيرهما وانازمهن عموم الحروج عموم الحارج لكن القصدالي بيآن الأول دون النافى كاهو السياق اذاعات ذلك علمت صمة ماأشارله العارمة ودقته وسقوط جميم ماقاله ميم مماهوسهو بين والعجب منه في دعواه أن عبارة الشارح تدل طيأن النافض هوالحروج معأنها كالصريحة في خلاف ذلك ومعاز وماختلال عبارة الشارح اذكونالناقض هوالخر وجيستدعى أن يكون قوله بخر وجالنجس متعلقا بالنقض وعدمذكر متعلق قوله تعليل وهو العلة معرأن الكلام مسوق الدكرها وبالجلة فمأقاله أعا نشأعن سهو وعدم تأمل والا فهوأجل من أن عنى عليه أمثال هذا معظهور ، (قولهمن الفصد) أي من دم الفصد لأن النافض الدم الخارج لاالفصد كما لابخفي وهو بيان لمامهن قوله لماينقش (قوله و يصح التهليسل بمجرد الاسم اللقب) الرادباللقب الأمم الجامد بدليل ذكر المشتق بعد واعترض صحة التعليل بمحرد الاسم اللقب بمساص

وصفا ضابطا لحكمة أى أمر مناسب إيضا . المقام الثانى انه يجوز الالحاق بالاسم اللفب فان الشارع جبل العلامة قبل الحكم الاسم المقب أى الجامد بدون وصف برق خدمت كالبر فقليس العالم كونه سمى به كافي الوصف الفوى براكو تعفر دامن أفر إدما الملق عليه انفظ البول فالعالم المائن على المائن على المائن على المائن على المائن ا

السلة علامة فقط على ان فيعبارته حلا وسقها اذلا تراتلمة في اشتال ترتبالتكم عليها على الحكمة والعجب من قولة وهذا على أن السلة يعنى المعرف اذ المرفلا أتراك كاسسق وقوله وأما ان بنيناع الها بعنى الباعث فلا ترتبر النجاسة الجلامعي المأيضا الا ان براد به انه لا أتراقدلة في الترتب وقدعرفت ان الملة المرفلا المساعد والجلة هذا الكلام السكور التي وهوميني على ان العلة بعنى الباعث كاهوم ربح كلامه الذي على مم ياوله فانظره (قوله بكونه فردا من أفراد ماهية البول) أى الماهية المهاة بالبول الانتي عور تسميم إنه كانقدم في الوصف الفرى وهذا الاعرجه (قوله بكونه فردا من أفراد ماهية الميلا باللغب اذ الابدمن الارتباط بين العلة والمعلول وهمة عند الابرم امهائه

(قوله الاستقدار المذكور)

أى الكون مستقذرا

(قوله بعد تسلماستازامه

النجاسة) لم يدع الاستلزام هنا أحد أعما المدعى ان

ترتب الحكم على التسمية

اشتمل على حكمة هي عدم

عاسة المستقدر أما الحكم

بالنجاسة فهو مبتدأ من

الشارع جعلله علامةهي

الاسم (قدوله بترتب

النجاسة المسمى) لان

كونه مستقلرا سببهكونه

بدلا وفيه أنءعىالترتب

ليسكونهمسبيا بلكونه

معاما بعالمة هي الاسم

وبالجلة فكلام الهشى

هنامنشؤ مسوءالفهموعدم

التأمل (قوله مع دخوله

فيا مر }قدعرفتان مامر

هوكوته يسمى أييصح

اطلاق الاسم عليه لفة لأن

ذلك نتيجة القياس اللغوى

مخلاف ماهنا فان التعليل

مان اسمه كذا (قوله

وأحاب عنه سمالخ) أنت

بحارف مساه من كونه مخامراً للمقل فهوتسليل بالوصف (أما المشتقّ) المأخوذ من الفعل كالسارق والقائل (فَرِفاقَ) صبحة التمثيل به (وأمّا تحوّ الأُبْتِينَمِ) من المأخوذ من الصفة كالبياض(فَقبَهُ -صُورِقٌ في وسائّى الخلاف فيه

من أن شرط الالحاق بالعلة اشتمال ترتب الحسكم عليها طىحكمة باعثه للسكلف طىالامتثال وصالحة لاناطة الحسكم بالملة وظاهران ترتب الحصيم. على مجرد الاسم خلى عن ذلك أذ لقظ البول مثلا لاأثر ترتب النجاسة عليه في اشاله على الحكمة الذكورة وهذاعلى أن العلة بمنى العرف والعلامة وأما ان بنينا على انها بمتى الباعث فلاأثر اترتب النجاسة على ماذ كرفضلا عن اشتال الترتب على الحكمة وتطييل الشافعي الذي ذكر والشارح لا يتعين فيه التعليل باللقب بل الظاهر منه انه تعليل بكو نه فر دا من أفر ادماهمة البول كالأمسل فهو تعليل بالوصف لاباللقب وقول سم ان الاشتال المذكور متصور هذا فان ترتيب الحكبوهو نجاسة البول على تسميته بولامشتمل على حكمة وهي النظافة بعدم عاسة هذا الستقدروهذه العلة تبمث المكلف على الامتثال بان يعمل بقضية هذا الحكم وذلك بان يحتف هذه النجاسة وتصلح شاهدا لاناطة التنجيس بتلك النسمية الى آخر ماأطال به يقال عليه الاستقذار المذكور بعد تسلم استلاامه النجاسة هو وصف السمى البول لا لاسمه وحينتذ فالاشتال على العكمة الذكورة انما يكون بترتب النجاسة على السمى لا الامم و يرجع حينئذ لما قلناه من أنه تطيل بكونه فردا من أفراد حقيقة البول كالأصل وذلك تعليل بالوصف كأنقدمذلك احتمالا فىكلامالامام الشافعي وقدذكر ذلك الاحتمال في كلام الامام العلامة قد سسره فيضمن كلام اعترض به على الصنف في ذكر التعليل باللقب معدخوله فبامرمن قوله وقد تكون وصفالنويا الحقانه لابخر جعن كونه وصفا لنويا أوعرفيا فذكره تكرارمع مامر وأجابعته مم بحما يعلم بالوقوف عليمه ومنجلة ماأجاب وأنالرا دباللقب اللغوى الاسم الجامد الذي لاينبي عن صفة مناسبة تصلح لاضافة الحكم اليها و بالوصف اللغوي هو النسمية بما ينى عن ذلك أو بالأعم وظاهراته لاسكرار على الأول التباين ولاعلى النافي اذ لا تكرار فيذ كرالأعم مع الاخص اه وأراد باللقب اللغوى ماذكر هنا و بالوصف اللغوى ماتق عم في قول السنف وقد تسكون وصفا لغويا وكون الراد باللقب ماذكرها يردماذ كره من الانتهال الذكور فتأمله وقد أطال هنا جدا بما لاحاجة الى ايراده (قهأله بخلاف مسياه) أى وصف مسياه فهوعلى حذف مضاف كايفيده قوله من كونه مخامرا للعقل فأن الكون مخامرا وصف لسمى الخر الانفس السمى اذهوالمشتدمن عصير العنب (قوله أما الشتق) أى اللفظ المشتق (قه له المأخوذ من الفعل الن

وجوّن المناهم عنى عن هذه الأجوبة كلها (قوله ان المراد بالقسالقوى و المناهم عنى عن هذه الأجوبة كلها (قوله ان المراد بالقساه الأعم من الفتوى فلاتكرار اذلاتكرار فيذكره الأعم بمدالاخس وان أريد خصوص الفتوى وان المناهم و المناهم و

(قوله أيمسن دالالصفة) فيه أنه لابئيد في كون الاشتقاق ليس من الصدر (قول الصنف وحوز الحمور التعليل الح) به اعم ان عمل الذراع هو تعليل الحكم الواحد بالشخص بملتين فاكثر بناء على ان كل علية على الهاتيمين الباعث أي الصنف بالدست بالعمل لا الهيكون باعثا اذا الفرد وحينظ تصحيح القطع باشتاعه عقلا مطلقا وان من جوز فقداً على بهندمن هذه الفيود وحينظ يكون تراعه لقطيا فتأصل (قول الشارح لأن الأوصاف المشتبطة الح) أي وحينظ فالحسكم بالعابدون الجزئة ( (ع 24) تفتح وحينظ ينتج النع لسكنه

يعارض بالمثل الا أن يمنع بأن الأصل عسدم تعدد الملل ( قول الشارح وأجيب بأنه يتعمم الاستقلال بالاستنباط) وهو أن يكون كا اجتمعت في عل ينفردكل في عل فثبت فيه الحكم فيستنبط العقل ان العلة كل واحد لاالكل كإوجدنا اللس وحسده والس وحمده في محلين وثبت الحدث معهما فعامنا انكل واحدمتهما عبلة مستقلة والالما ثبت الحك في انفرادها فيحكم بذلك عنسد الاجتاع زقول الشارح لأن المنسوسة قطعة) قبدان النسوصة هنا في مقابلة الاستنباط لاالطهور فلابلز مالقطعيمة ( قوله قد يسلك بأن هـ فما الجواز) مثله يأتي في قول الشارح السابق بجوزأن يكون مجوعهاالعلة وبدفع كله بمبا في حاشية الصد من أن معني كون كل علىمستقلة انهاكذلك يحسب الظاهر وبمعنى

(وجَوَدُ الشَّمَهُورُ التعليلُ) للعجكم الواحد (بلَّدَيْنِ) فَا كَرْ مطلقا لأن الدال النبر هية علامات ولا مانع من اجتماع هلامات على شوء واحد (وادَّمَوْ الوَنُوْمَةُ) كافي الله من وادال والبول النابح كل منها من السلامات الرادى (ف)العلة (النموسَة دونا المتنبَّلةُ) لأن الأوساف السنيفة العسالح كل منها المطلبة بجوز أن يكون مجوعها الله تعد الشارع فيلا يتمين استقلال كل منها بمخلل هذا أيضا أى الجوز المنابقة . وأجبع بأنه بينين الاستقلال يلامنين مانعرا على استقلالها المباتخ بين المتقلال كل منها بمخلف هذا أيضا أى الجوز الفيالية . وأجبع بأنه بينين الاستقلال يلامنينا فو تعددت لزم الهال الآفى بمخلاف المستقبلة لجواز أن تكون الله قبها عندالشارع بحموع الأوساف وأجبع المستقبلة المنابقة المنابقة على منابقة واحدالشارع بحموع الأوساف وأجبع المنابقة المنا

اعترض بأن هذا لا يجرى على المتنار من أن الاشتقاق من الصدر وأجيب بأن هذا أخذ كا يفيده التعبير بالمأخوذ ودائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشـــثقاق أو بأن الراد بالغمل الفمل اللغوى وهو الحدث أي من دال الحدث وهو الصدر فقوله من الفعل على حذف مضاف وكذا القول في قوله المأخود من الصفة اما أن يراد الأخد الأعم من الاشتفاق أو يقدر مضاف في قوله من الصيفة أي من دال الصفة وهو البياض في المثال المذكور أي لفظه واتما احتيج لهذا المداف لأن الصفة ف كلامه مراد منها المعنى لا اللفظ ( قرأه مطلقا ) أى في المنصوصة والمستنبطة والتعاقب والمدية كا يغيده التفصيل الآتي مده (قه له لأن الملل الشرعية) أي المتعلقة بالأحكام الشرعية (قه له وابن فورك والامام في النصوصة دون الستنبطة ) قضية الصنيع انهما يمنعان في المستنبطة لكن ماساقه الشارح من الدليل لاينتج للنع بل عدم التحقق قاله سم ( قوله لزم الحال الآتي ) أي الجم بين النقيضين وتحصيل الحاصل (قوله لجواز أن تكون العلة فيها عند الشارع الح) قال سم قال شيخنا الشهاب قد يشكل بأن هذا الجواز ان كان مانما من استقلال كل من الك العلل المنبعة بالعلية لم يطابق للدعى وانالم يكن مانعا لزمهن تعددها عال النصوصة اه و بجاب بأن الرادأن التعدد لما لم يتمين لم يلزم الهال وقد يقال ان استاز أم التعداد الهال امتنع احتاله لان احتال الهال عال فليتأمل ( قول أصحنه لم يقع ) أى فلم يجز ( قوله وأجيب على تقدير تسليم الخ )أى لانسا أولا انه يلزم من الجواز الوقوع فالاستدلال على عدم الجواز جدم الوقوع لايصح ولئن ساسناذلك فلا نسلم عدم الوقوع فالجواب الذي ذكر والشارح منع للاستثنائية وهي قوله اكنه لم يقع (قوله وأسند)أي

وجود أمور يصلح كل منها للطبة ولا تبات الحديث في الجنة وحينتذ لا يازم من تعددها محال المنصوصة لان ذك أما ازم من استقلالها بالفسل لا بالصلاحية تأسل (قوله لانسلم أولا الح) أى وما انتاء الامام من قضاء العادة بامنتناع أن لا يفع على تقسد برجوازه يمنوع (قول الشارح والامام يجمل التحكيف باستعدا) فيوجد عنده حدث اللس بدون حدث المسوفان أثرم بأمام جاز الانفسكاك في الوجود لجاز في اللمم فيجب جواز أن برنفع أحدها و بيق الآخر قر بما يلذمه على ماهو رأى البعض القاتل بذلك على أملا لا من لأن الذي يوجد في الثانية مثلامثل الأول لاعينه (والصحيح القَطْمُ بامتناعه عقلا مُطلَّقا للزُّوم الحال من وقوعه كجمع النَّه يضين )فان الشي وإستناده الى كل واحدة من علتين يستغني عن الأخرى فيلزمأن بكون مستنيا عن كل منهما وغير مستنن عنه وذلك جم بين النقيضين و بلزم أيضا تحصيل الحاصل في التماقب حيث يوجد إلثانية مثلانفس الموجود بالأولى ومهممن قصر المحال الأول على المية وأجيب من جية الجيور بأن المحال الذكور انما يلزم في العلل المقلية المفيدة لوجود الماول فاما الشرعية التي هي ممر فات مفيدة للعام به فلاو على المنع حيث قيل به فعا يذكره الجيز من التعدد اما أن يقال فيه العلة مجموع الأمرين مثلا أوأحده الابعينه كاقيل بذلك أويقال فيه بتمدد الحكم كما تقدم عن امام الحرمين ومال اليه المصنف (والمختارُ وُقوعُ حَكمين بعلَّةِ إثبانًا كالسَّرقة للقَطع النُّرْمُ)حين يتلف السِّروق أى لوجو بهما (ونَفْيًا كالحيض للصو موالصلاة وغير هما) كالطواف وقراءة القرآن أي لحرمتها وقيل بمتنع تعليل حكمين بعلة بناء على اعتراط المناسبة فيهالأن مناسبتهالحكم

في يالنم المذكور (قم إدلان الذي وحدفي الثانية مثلامثل الأو"ل لاعينه) قد يقال هذا عكر في المية بأن توجد أمثال دفعة فليتأمل مم ( قهاله والصحيح القطم بامتناعه عقسلا ) قد يوهم التقييد بقوله عقلا جوازه شرعاولا ينبغي أن بكون مرادااذالممتنع عقلاعتنع شرها ضرورة أن الشرع المايحين المكنات دون الستحيلات مم (قولِه وأجيب من جهة الجهور الح) فان قيل يازم طي هذا الجواب الهال الذكر أيضاوذاك لأنه بأستنادالمرفة الى أحدالأمر ين مثلا يلزم الاستفناء فيهاعن الآخر فيلزم الاستفناه عن كل وعدم الاستفناء عنه وهذا اجتاع النقيضين ثم عرف بأحسدها فاوعرف بالآخر ازم تحصيل الحاصل ويمكن أن يجاب بأن كون أحد الأمرين معرفا مشروط بأن الإيعرف غيره و بالغرق بان الملل المقلبة التي تفيد وجود الماول والشرعية التي هي معرفات مفيدة للملل به بأن الاشتفال بملاحظة الدليل يوجب الففلة عن الماوم أوقلة الالتفات اليه ثم اذا عت ملاحظته حسل التفات جديد قوى الى العالوم وحيثة فاذا حصلت العرفة من أحد الأمرين أمكن ان تخصل من الآخر معرفة مفايرة للا ولى في الكيف بأن يحصل التفات جديد اليه قوى على وجه خاص فلا بأزم تحصيل الحاصل لان الالتفات الحاصل بالأمر الثانى مغاير للالتفات الحاصل بالأمر الأوّل في السكيفُ كاتقرو ولا اجتاع النقيضين لانه اذا اختلف الحاصلان في الكيفية كان عين الحاصل بكل واحدمن الأمرين غبر مستنَّفي عنه بالآخر لان شخص الحاصل بكل واحد منهما مفاير لشخص الحاصل بالأبخُّروهـ تاج في حصوله اليذلك الواحد منهما ولا يتصور مثل ذلك في المؤثرات اذ لا يمكن اذا تحقق الوجود بأحد الأمرين أن يتحقق أيضا وجودبالآخر مغايرالوجود الأول في الكيفية كما لابخفي فلا يتَّصورهناك الا وجود واحد قان استند الى كل منهما إن تحصيل الحاصل والاستغناء وعدم الاستغناء قاله مم باختصار (قهله والهتار وقوع حكمين) أى جواز وقوع حكمين كا يؤخذ من المقابل وقوله حكمين أى مثلاً لظهور أن الأكثر على هذا كذلك ولظهور هذا لم ينبه الشارح عليه (قولها الباتالة) اى في الاثبات وكذا فوله ونفيا أي وفي النفي والظرفية مجازية قاله العلامة قال ولا يصح كونهم الميز أعولاءن المضاف اليه أي وقوع ثبوت حكمين الخ لأجل قوله ونغيا (قه ألهوقيل بمتنع تعليل حكمين مان) قال الشهاب اشارة الى أن أصل الخلاف في الجواز والاستحالة فاكتنى بالوقوع عن الجواز ختصارا اه قال سم وأقول يمكن أن قول السنف والمتنار وقوع على حلف مضاف أي جوازوقوع أه قلت قد

لاته في مقام الاستدلال على امتناع التعدد وعلىان الحكم في صورة تعدد العلل متعدد قاله السيعد (قوله بأن توحد أمثال دفعة) فيه أنه بلزم احتمال الامثال وهو عمال لانه يوجب اجتماع النقيضين لان المحل مستنى في ثبوت حكمها له عن كل واحد بالآخر فيكون مستغنياعهماغير مستغرر عنهما (قول الشارح لأن الدى يوجدفيه بالثانية مثل الاول) أى وحيظ خرج عن عل النزاع لان عليه الواحد بالشخص ( قول الصنف والصحيح القطم الخ ) المرفت أن العلة عنى الباعث الثاط 4 دون غيره الحسكروان عل الزاءهو الواحد الشخصي ومن جوز خرجيعن أحد هذين ( قوله ويمكن أن يجاب بأن كون أحد الأمرين معرفا الح) مثله يقال في العلة بمنى الباعث بلافرق (قوله و بالفرق) حاصله ان وجود العماول لاعكن فيه التعدد فازم الحشى بخلاف العلم بمغان تعمده ممكن وحيثانه لايكون واحدا بالشخص الدى هو محل المنع(قول

تعصل للصنف والمختار وقوع حكمين بعلة هذا المختار ومقابلهميني على أن الملة بمنى الباعث اما بمن المرف فجائز قطما بلانزاع كذا في الصندوغير موان أوهم قول الشارح في القابل بناء الح أن ذلك خاص به (قول الشارح لان الشيء الواحد لا ينسب التصادين) هذا ان اتحد الهل أما ان احتاف كالبيح والاجارة فلا لناسبة التأسيد المك الدين ورن ملك النامة (قول المسنف وأن لا يكون تبوتها متأخرا عن ثبوت حكم الأصل) أي بأن يكون تبوتها منيا على دوته لا تها ولي المؤلف أي المؤلف المؤلف الترقيق المؤلف المؤلف المؤلف المؤلف الترقيق المؤلف ال

> تحسل المقصود منها بترتيب الحكم عليها خال ناسبت آخر ترم تحسيل الحاصل . وأجبب بختخ ذلك وسنده جواز تعدد القصودكا في السرقة الرقب عليها النطخ دجرا عنها والنرم جبرا المانف من المال (وثائشًا) بجوز تعليل حكمين بعاة (ان لم يَضَادًا) بخلاف مااذا تعادا كانتأييد لعسحة البع و بعلان الاجارة ان الذي الواحد لا يناسب التصادين (ومنها) أى من شروط الالحاق بالمنة (أن لا يكون بُمُؤبُّها متاخِّرا عن نيُوتِ حج الأصل ) سواه فسرت بالباعث أم المرفلان الباعث هلي الذي و أو المدرف له لا يتأخر عنه (خيلانا لقوم) في تجويزهم ناخر بموجا بناء على تضيرها بالمرف كما يقال مرق الكاب تجس كلما به لانه مستقدر فان استغذاره أنح المجبود بنام بسد تبوت نجاسته (ومنها أن لا تمود على الأصل ) الذي استنبطت مضد (بالإبطال) لانه منشؤها قيمة الشاة مفعن الى عدم وجوبها على التعيين بالتخير ينها وين قبضها

> تقدم مايشير إلى هذا (قهل تحصل القصود) أي الحكمة وكذا قوله تعدد القصود الراد به الحكمة (قولهومنها الايكون بُبوتهامتا خراالخ) قال الشهاب \* قان قلت الملة الستنبطة من الحكم كيف تُكُون معرفة له وهي متأخرة \* قلت من حبث افادة أن عله أصل يقاس عليه فانهشى، متأخر من العلة الذكورة اه (قولُه لان الباعث على الشيء أو للعرف له لايتأخر عنه) قال السَّامة فيه عد إذ الملل النائية بواعث على معاولها ذهنا وهي معاولة له خارجا والعاول الحارجي متأخر عن علته بالدات وبالزمان كالجاوس بالنسبة إلى السرير والذي يحسم مادة الاشكال من أصله أن يقال الراد بقولهم أن لايكون ثبوتها متأخرا أي ثبوث اعتبارها علة بعني أن العلة يجب اعتبار كونها علة عند وجود الحكم ولا يجوز تأخر ذلك الاعتبار عن الحكم فتأمله اه وتعقبه سم بإن الباعث في الملل الفائية الما هو قصد حصولها وهو مثقدم بلا تردد والتأخر أمّا هو ذواتها لكنها ليست. يواهث بل معاولات خارجيسية مثلا الباعث على قبل السرير أما هو قصد حسول الحاوس وهو متقدم قطعا والمتأخر أنما هو الجاوس لكنه ليس بباعث بل معاول خارجي اه قلت قد ينظر في جوابه هــــــذا بما تقدم عن السيد في أول بحث العلة فراجعه (قولُه فان استقداره أنما ثعث بعـــد ثبوث عاسته) قال شيخ الاسلام فيه نظر لان الاستقدار لايستانم النجاسة ولان ثبوته مقارن البوتهاكا نبه عليه شيخنا ابن المام اه (قوله أن التودعلى الأصل) مراده بالأصل الحكم لا الأصل الذي هو القيس عليه بدليل قول الشارح أي الدي استنبطت منه (قوله فانه جوز لاخر اج فيمة الشاة مفض الى عدم وجو بهاعلى التعيين الح) أجيب من طرفهم إن هذا السعود الإبطال بل أما يكون عودا به لوأدى الى رفع الخرج وليس كذلك بل هو توسيع الوجوب بناء على أنه يستنبط من النص معنى يصممه

> > القدلا بالتمليا وأطال فيسان ذلك فانظره

جوابه هسلا بما قلم عن السيد في ادل يحت العله فراجه (دوله فان استعاده المت بعث المستود والمنافق المستود والمستود والمستو

ظرين هذا (قولة)ى تبوت المتباها المتباه

اثبت الحكم خير

باعث وهو محال وان أراد

شيئا آخر فلي يتقدم على القدام أن سم نفسه قال بعد مانقسام ، الاقتسانيا في المانون الما

(قول الشارح فانه بخرج من النساء لهارم) أى المدموجود الملة وهو تلك النظنة فلا ودما تقدم من أنه اذا فعلم با تنفاه الحكمة مع وجود النظنة وليس الملة وهو النظنة تشدن الحكمة المحكمة مع وجود النظنة وللمستخد المستخد في الأولوم وفي الثاني المستخد إلى المستخد الم

الأصل لان ماهناك كان

وصفاعلل به المعترض غير

وصف الستدلككو نهمال

صبية فهومعارض لوصف

المستدل وهوكونه حليا

مباحا لكته غبر مناف

بالنسبة الى الأصل وهذاهو

ماسياً في في المارض الآتي الذي لا يشترط انتفاء وبناء

على جواز التعليل بعلتين والعجمون الناصرحيث

ادعى أنماهناوماسياتي هو

القياس المركبوانه تكرار

ولم يلتفت لتفرقة المصنف

يبتهما بالنافاة وعدمها

واعد أن الصنف حقق في

هسد المقام مراد ابن

الحاجب رحممه الله بقوله

(رَفِي عَوْدِها) على الأصل (بالتخصيص) له (لا التممير قولان) قبيل بجوز فلا يشترط عدمه وقبل لا فيدترط ، مثاله تعليل الحكم في آية أو لامستم النساء بإن اللس مظلة الاستمتاع فانه يخرج من النساء الهادم فلا ينقض لمسبن الوضوء كا هو أظهر قولى الشافعي والتماني ينقض عملا بالمسوم وتعليل الحكم في حديث أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان بانه بيع الربوى بأصله فانه يقتضى جواز البيع بغير الجنس من ما كول وغيره كا هو أحد قول الشافعي المنافعي المنافعي المنافعي المنافعي المنافعي المنافعي عنوز المود به قولا واحدا كتعليل الحكم في حديث الصحيحين الرجاع أحد بين اتنبي وهو غشبان بتشويش الفكر فانه يشمل غير الشعب أيضا (و) من شروط الالحاق بالمة (أن لاتكون المستبطة)

قاله شيخ الاسلام (قولهوفي عودها على الأصل) أظهر في ممل الاخبار للايصاح والمراد بالأصل الحكم كامر (قوله تعليل الحكم) أى وهو تفض الوضوء (قوله علنه الاستمتاع) أى الانتداذ الدير الشهوة (قوله فاعض حالج) ضعرا انعات على (قوله فلاين على المسلم حسول الالتذاذ به (قوله حملا المسلم) أى عموم النص (قوله ولا تتلاف الرجيح) أى لكونهم المرةر بحمون التخصيص وتارة العمم (قوله بنشويش) شعافي تعلق في التخصيص وتارة العمم والمطلس القويدي والمسلم في العنس المسلم في العنس المسلم في العنس والمسلم المسلم في العنس والمسلم المسلم في العنس المسلم في العنس المسلم في التعمم المرض منافى والمطلس القويدين كذا المرح الشعيد وتحويلك (قوله واللات كون المستمى في انتمام كرك الأصل موجود في الأصل

منها معناه المناهد أص بناى مج الأصل خلاف ماشرح به السند من أن معناه انه يشترط أن لا يكون في الأصل علة المرع المعتملة معناه المعتملة المنافرة المنا

فيقال هوصوم لايقبسل وقثه غبره فلأدخسل للاحتياط فيسه فهذا المارض مناف لحكم الاصل وحيئذلايصح الحاق غير رمضان به فی وجوب التسمنالاحتماط لمارضته بالعلةالأخرى بللابدمن التعليل بطةغيرمعارضة فان وجنت في غيره ألحق والا فلا فليتأمل (قول الشارح وهسدا مثال للعارض في الجلة ) أي لانه فيالفر علافي الاصل وقوله وليسمنافياأى لحكوالاصل كاهوالرادبل هومساعدله لانه ليس بغرض حتى بحتاطله هذاهوممنيهذا الكلام ولا حاحة الما تسكلفوه عماتمجه الامياع فقوله وليسالح بيان لقوله في الحلة (قوله ولم يزد مع الخ)هوكذاكوقدعرفت انجميع ذلك غفلة عن مراد المسنف (قوله ولو قدرالشارح العلة الح) فيه انه يكون هذا الشرط من أول الامر في المستنبطة وكلام الصنف فيشرط الالحاق بالعلة من حيث هي الوافق له صنيع

الشارح وان كان الشرط

منها ( مُعَارَضَةً بمعارِض مُناف ) لقتضاها ( موجود في الأصل ) اذلا عمل لهامم وجوده الا بمرجع قال المصنف مثاله قول الحنني في نني التبييت في صوم رمضان صوم عين فيتأدى النية قبل الزوال كالنفل فيعارضه الشافعي فيقول صوم فرص فيحتاط فيه ولايبني علىالسهولة اه وهذا مثال للمارض في الجلة وليس مناهيا ولا موجوها في الأصل ( قيل ولا ) في ( الفرع ِ ) أي ويشترط أن لاتكون ممارضة بمناف موجودف الفرع أيضا لان المقصودمن ثبوتها ثبوت الحكم ف الفرع ومع وجود المنافي فيه المستند الىقياس آخرلا يثبت ، قال المنف مثاله قولنا في مسم الرأس ركن في الوضوء فيسن تثليثه كنسل الوجه فيعارضه الخصم فيقول مسح فلايسن تثليثه كالسحالي الخفين اه وهومثال للمارض فالجلة وليسمنافيا والماضعفواهذا الشرط والمبشت الحكير فالفرع عند انتفائه لانالكلام في شروط العلة وهــذا شرط لثيوت الحسكم فيالفرح كما تقدم أخذه من قوله وتقبل المارضةُ

كقياس حلى البائعة على حلى الصبية في عدم الزكاة لانه حلى مباح فهذا الوصف علة مستنبطة معارض من الحني عمارض مناف المتضاها من نفي الزكاة في الفرع موجود ذلك النافي في الاصل فقط وكذا هوأينا في الحقيقة القياس السمى فهاتقدم عركب الوصف كقياس ان تزوجت فلانة فهي طالق طى فلانة التي أتزوجها طالق في عدم وقوع الطلاق بعد التزوج لانه تعليق الطلاق قبل ملكه فهذا الدصف علة مستنبطة يعارضها الحنذ بمعارض منافى لقتضاها موجود فىالاصل وهو تنجيز العلاق فهو تسكر ار معما تقدمولا يدفعه اختلاف العبارة في الحلين اه ووافقه الشهاب على ذلك ولم يزد سم فيجواب هذا الاعتراض على التمحل والتعسف (قولهمنها) حال من السننبطة ولو قدر الشارح العلة قبل قول الصنف المستنبطة لاستنفى عن هذا آلجار والحبرور وكان أوضح ﴿ وَقُولُهِ مُوجُودٌ فَى الأصل) الرادبالاصل على الحسيم لاالحيم (قوله في نفى التبييت) أي في الاستدلال على نفى التبييت في صوم رمضان (قهل صومعين) أي مطاوب من كل عين أي ذات وهذا هو العلة السننبطة وقوله فيتأدى بالنية قبل الزوال هوالحكم وقوله كالنفل هو الاسل المنيس عليه وقوله ألآتي صوم فرض هوالمارض النافي لقنضي العلةالسننبطة (قه ألهوليس منافيا) قد يمنع كونه غير مناف بأن البناء على الاحتباط الذي هومقتضى الملة المارض بها ينافي البناء على السهولة الذي هو مقتضى القياس الذكور وقمد يدفع اللنم الذكور بأن كون الصوم فرضا وان ناسبه مهلتي الاحتياط لايقتضى خسوص هــذا الآحتياط الذي هو تبييت النية ولدا اختلف الأنمة فيوجوب التبييت بل يقال أن الوصف الآخر أعنى الكون صوم عين لايقتضى خصوص هذه السهولة التي هيجوازالنية نهارابل هوصالحِمُ الله الله الله الله والوصفين منافيا للاَّخر (قهاله ولاموجودا في الاصل) أى لان الفرضية التي عارضت المينية ليست موجودة فيالنفل (قوله أيضاً) يرجع لقوله يشترط الخ أي يشب ترط ألا مكون الغلة معارضة بمعارض مناف موجود فىالفرع وان وَجد فىالاصل (قَهْلُهُ فيسن تثليثه كفسل الوجمه) أي بجامع الركنية في كل فقوله ركن في الوضوء هو العلة السننطّة وقوله فبسن تثليثه هو الحكيم وقوله كَغْسَل الوجه هو الاصــل المقيس عليه والوصف العارض به هــذه العلَّه هوقوله الآتيمسخ (قوله وليس منافيا) أى لانه لاتنافي بين الركن والسح (قوله وهذا) أى قوله حقيقه في الستنبطة تدير (قوله قديمنع الح) هذاميني على أن النافاة لحيكم الفرع وقد

<sup>(</sup> ٣٣ - جمع الجوامع - ني ) عرفت ان مرادالسنف النافاة لحكم الاصل وان عداغ بمناف له

(قول الشارح ولا يقدم في سمة العلق في نفسها) أي صفة كونها عاله لحكم الاسل وهذا كاترى تصريح من الشارح بأن الكلام هنا في العلق عن المسلم المنافسة وحيث المنافسة والمنافسة والمنافسة المنافسة المنافسة وحيث المنافسة والمنافسة المنافسة المنافسة

على حتل العارض في كلامه

على المنافى ورد ماوقع

لامراحه كالعضد وغيره

والتاظرون في هذا الكتاب

فم يلتفتوا لذلك فوقعوا

فى دعوى مخالفة كلام

الصنف والشارح هنا المأ

فى شروح الختصر البنى على

أن الراد بالمعارض هناغير

النافي ومن اعترف منهم

بصحة التقييد بالنافي فهم

ان المراد بالنافاة المنافاة

ولا يقدح في صحالملة في نفسها وانحاقيد المدارض بالمناق لانه قدالا بناف كاسياتى فلا يشترط اشتاؤه ويجوز أن يكون هوعلة أيضا بناء على حواز التعليل مبلتين (و) من شروط الالحاق بالملة (أن لا تتخاف يقد أن المنافق النص قول العجن المرأة ما الكثافة النص قبل النسبة المنافق النص قبل المنافق ليسم المنافق المنافق ليسم المنافق المنافقة المن

ولافي الفرح (قوله أن لاتخالف المواجماتا) عسل كلام الشارح كنيره ان المراد أن لا يخالف حكمها الثابت في المرود عج الفرع الثابت في المرود عج الفرع ولا يتفاق المرود عج الفرع ولا يقوم القاملع على خلافه وقول المستف أن المواجدة على خلافه وقول المستف أن الاتخالف بعض مقتضاها السامة والمرادة والمستف أن الاتخالف المنافق من حيث مقتضاها السامة والمستملة والمستملة والمستملة المسامة أى أن لاتخالف المسامة وهو الحسكم للمنتو (قوله سامتها) يقال سامة بالكسر في المسامة ا

المبونا لحكم في الفرع بأن يكون في الاصل على الجموع والأخرى لم يشت الحكم في الفرع الدى كان يثبت بالأولى وعلى هذا علم أخرى لبست في الفرع لا تهاذا المناقرة هي الجموع والأخرى لم يشت الحكم في الفرى كان يثبت بالأولى وعلى هذا يكون هذا المارض هوملساتي الله لايشترط العناؤه ولما اعترض الناصر الأنهام معاملة القدم مواعداته وتعالى أعمر أورف ولا يخفى وتعلق المنافذة في) فنيقال فيمه فائدة وهو بيان ان الاعتماض من الناظر كابتوجه على الفرع المخالفة يتوجه على التعليل أبياء (قول المنفف وإن الاتضمين والمحافظة على المنافزة على الناصر المنافزة على النص ألى حكم في الاسلى عبر وقول النافزة على النص ألى حكم في الاسلى غير وفيل ان في المنفذة على النص ألى حكم في الاسلى المنافزة على النص ألى حكم في الاسلى غير من المنافزة على النص ألى حكم في الاسلى غير من المنافزة على النص المنافزة على النص في المنافزة على النص ألى حكم في الاسلى غير من المنافزة على النص ألى المنافزة على النص في المنفذة المنافزة على النص المنافزة على النص ألى حكم في الاسلى عبر من المنافزة على النص المنافزة المنافزة المنافزة على النص هذا المنافزة المنافزة النص على المنافزة على النص المنافزة المنافزة النصوصة الإبد من حمد الله في قال النص قلك المنافزة المناف في المستنبطة صمة الاستدلال في المنصوصة بإرذاك شرط في كل دليل لاخصوصية له بعلة القياس فلما رأى الممنف رحمه الله ان ذلك لا يسمح اشتراطه في الالحاق بالمستنبطة لماذكر قيد الاستراط المسمر تضمن الزيادة على النص بقوله ان فافسالزيادة المخ ومعلوم ان الدور اللازم على ما شرح به العضد لازم سواه فافت أولا ففهم الحقق الحلى ان هذا التغييد أما يسحح اذاكان المراد بالنص النص على الملة لاعلى حكم الأصل العاصل الايشترط في العاقب بالله أن الانتخاب عن على الماس الدال عليها بان يكون استنباطها من حكم الأصل معذلك الزيادة صحيحا لكن النص الدال عليها تنافيه تلك الزيادة فانه لو أنبت العكم في الفرح على مااقتضته الزيادة المستنبطة من حكم الأصل في نسخ نص العلة بلاستنباط والنص لا ينسخ بالاجتهاد وبه بعم فعاد اعتراض على والمات المنافقة وبالمواجعة وبالدور معاد

أى على النص (ان افتر الزيادة مقتصاء ) بان يدل النص على علية وسعف وزيد الاستيناط قيدا فيه منافيا النص فلايمدل بالاستيناط الأن النص مقدم عليه (و فاقا الآمدى) في هذا الشرط بقيده وغيره أطلق، عمر عدا القيد قال السنف كالهندى واتحما يسجه بناء على أن الزيادة على النص فسخ للنص وهو قول الحنية كا تقدم (و) من شروط الالحاق باللة (أن تعييل خلافا لمن اكتفى بعيدة مُهجم) من أمرين مثلا (مشترك ) بين القيس والقيس عليه الأن الله منما التعدية المفقفة للقياس الذى هو الدليل ومن شأن الدليل ان بكون مسينا فكذا منشأ المفقول والمخالف يقول المجمع المشترك بحصل القصود (و) من شروط الالحاق بالملة (أن لاتحكون وسماً مقد "را

القياس الذي هو الدليل ومن شأن الدليل انايكون معينا فدكنا منقا الهقول والمفاف يقول الجم المشرك ومناكمة والما المسلم المنافرة المسلم المنافرة المسلم المنافرة المسلم المنافرة المسلم المنافرة الم

كانت الزيادة نسخا أولا لأته مبنى علىعسدم قهم ماحاوله الامامان المستق والشارح والدفاع ماتحسير فيه سم منأنه اذابطل الالحاق أيضا بتضمن الزيادة على حكم الأصمل للدوركأشرح بهالعنسد فلماختار المسنف والشارح هذا المنىدون دلك فكان اللائق أشتراط عصرال مادة عملى نص العلة وحكم الأصل جميعافليتأمل (قول الشارح أي على النص) قصرالكلام عبلى النس لملة لأنه المنقبــول عن المستف كالهندى أجزاء وعمم شيخ الاسسائم في شرحه لختصره هذا الآن فقال أي على النص أو الاجماع (قول الشارح بناء على أن الزيادة على ألنص نسخ) أي وان لم تناف كا

أذا أمر بالمباوات الحسوو وردنس بر يادة سادسة فان السحيح عندنا أن ذلك ليس نسخاذا الميشرض الأول لتي الزيادة وقات الدينية انه ين المبايد من التبيد مني على الدينية انه نشج بناء على أن الأمر بالشج فقل من التبيد مني على طريق الحنفية أمل (قوله أي بالنظر اليه على حدته) أراد بذلك دفع ما أورده على كلام الناصرين أنه يفيسد أنه يفهم من المستبدلة عسم اجزاء المؤتمن منه الميس المستبدلة عسم اجزاء المؤتمن منه الدين المستبدلة المنافقة المنا

(قول الشارحةاللايجو ز التعليل به) أي على فرض وجمهده شاء على ماقال الشارحمن أنه يرجع كلامه الى أنه لامقسدر يملل به (قولەلكن المسنف ينني الالحاق الح) فيه نظر بل المستف كالامام كأيفيده الشارح (قوله ويظهران المراد أنه عنم) يقتضى ان بعض الفقياء يعلل بالملك وتحوه بناءعلى انهاعتباري محض أى لا تحقق له في نفسه وهو بعيدوان كانهذا الاشبتراط لايتجه الااذا كان كذلك فانه بهذا الاشتراط يخرج الاعتبارى المحض وليسهو الاماز عموه وان كان ليس اعتباريا محضا في الواقع عند دالامام تدبر (قوله فيلزمهن ثبوت المقدر) أي بناء على مازعموه (قوله وهذهعلة الر باالخ)هذاهودليل العلة لكن لايخني أنه لايصح اقامة همذا دلىلاعلى علة الأصل الذى الكلامف

وناقا للامام) الرازى قال لا يجوز التعليل به خسلافا لبعض الفتهاء بمثالة قولهم الملك معى مقدو شرعى فى المحل أثره اطلاق التصرفات اهر كائمه ينازع فى كون الملك مقدرا و يوسطه محقفاشرها ويرجع كلامه الى أهلامقدو بطل به كافهمه عنه التيريزى فينتنى الالحاق به كافهسده المسنف (و) من شروط الالحاق بالملة (أن لايتناول دليلها حكم الفرع بشمومه أو حصوصه على المختار ) للاستفناه حينتنص القياس بذاك الدليل ممثاله في المسوح حديث هستم الطمام بالطمام مثلا بمثال تعافدوال على علية الطمم فلاحاجة في المباسوس حديث من قاء أو رعف فليتوضأ

أنقوله التمدية محققة للقياس غبر محيح اذالشيءانما يتحقق بماكان تمام ماهيته أوجزوا منها ولايصح مم كون التعدية فاشتة عن العلة التي هي أحداً ركان القياس أن تكون التعدية المذكورة حينتذ تمام مَّاهية القياسأوجرء ماهيته فتأمل وحيئتُد فما أطالبه سم ههنا لميصادف،محلا (قهألهوفاةا بلامام) أى في عدم الالحاق بالمقدر لكن الصنف ينفي الالحاق به لأنه مقدر والامام ينفيه لعدم وجوده كايفيده كلام الشارح (قوله معىمقدر) أىمفروض وجوده وقوله شرعى أى قدره الشرع وقوله في الحل متعلق عقدر وقوله أثره اطلاق التصرفات مبتدأ وخبر ومصى اطلاقه أنه لايحتاج في التصرف الى باللك لوقوعه في كلام أمَّة الشرع احتاج الى منع كونه مقسدوا ويظهرأن الراد أنه يمنع كون اللك معنى مغروضا الأعققلة في نفس الأحرو يقول ان له تحققا في نفسم الابتوقف على اعتبار معتمر عنى ان في نفس الأمرمعني هومسمى الملك شرعا لاأنه معاعترافه بأنه لاتحقق له الا بحسب الاعتبار بجعله محققا شرعا قاته لامعنى قداك ولافائدة المدول اليه وظاهر أن الدى يقوله في الملك يقوله في الحدث ونحوه مماوصف بالتقدير فتضعيف شيخ الاسلام ماقاله المصنف كالامام بان جعل المقدر محققا لايخرجه عن كونه مقدرا و بأن كلام الفقهاء طافح بالتعليل بالمقدر كقولهم الحدث وصف مقدر قائم بالأعضاء عنم محة الصلاة حث لام خصر فيه نظر ظاهر فلتأمل قاله سير (قهأه و عمل محققا شرعًا﴾ أي فيقول الملك هو قدرة خاصة على تصرفات خاصة وتلك القدرة معنى محقق لامقسدر (قه أنه فينتني الالحاق به ) لأن الالحاق يسستارم التعليل به ونني اللازم يستارم نني الماروم وقوله كاقصده الصنف لأنه شرط في الالحاق بالعلة أن لاتكون مقدرة والشرط يازم من عدمه عدم المشر وط فياتهم من ثبوت المقدر عدم الالحاق وهوالمطاوب قاله العلامة (قولِه وأن لايتناول دليلها حَجُ الذرع بِممومه أوخصوصه على المختار) أورد عليه أنه مستنفى عنه بموضعين سبقا في كلامه أحذهما قوله فيشروط الأصلوأن لايكون دليل حكمه شاملا لحكم الفرع والآخر قوله فيشروط الفرع ولا يكون الفرع منصوصا بموافق . و يجاب بأنه ذكر المواضع الثلاثة اشارة الح.أن هذا الاشتراط يصح اعتباره في جانب كل من الأصل والفرع والملة وحكمته بيان قوة خلل القياس حيثث حيث عمر أعنى الحلل أركانه الثلاثة فانه أبلغ ممسا تعلق بواحد أو اثنين منها وأيضافيه اشارة الىمناقشة من اقتصر على أحد المواضع الثلاثة بأنه لايتمين ومثل ذلك مما يقصد المؤلفين كثيرا كالايخق على من تتبع كلامهم على أنه يمكن أن يتناول دليل العلة حكم الفرع ولا يكون ذلك الدليـــل ناصا على حكم الفرع كأن يقال الربا في البر وعلته الطعم وهذه علة الربافي كل مطعوم ثبت فيه الربا فليتأمل مم . قلت لا يحو إن هذا الجواب (قوله أورعف) بفته العن من اب نصر وأماضم افلة ضعفة

(قول الشارح فاندال) أى بترتيب الحكم على الوصف (قول الشارح فاندال على علية الخارج النجس) اى لانه رتب الحكم على الأمور للذكورة فلا مشترك ينها سوى الخارج النجس قاف السعد وهو يغيد أن المراد انبات علية الحارج النجس انتفض القوه والرعاف لاحكم الأصل وهو صريح الصند وغيره انه يشترط ان والرعاف لاحكم الأصل وهو صريح الصند تأمل (قوله قديمال الحج) فيه ان معنى هذا الاشتراط كل في الصند وغيره انه يشترط ان لا يكون الخابل الذى أقامه المستدل علية المؤتمات لم كما القرع وانا لهكن صدا الكيف بلزم خصمه بالقياس (قوله وكلام الشارج بعد) أى يعلن علم كلا الشارح بعد الشارع المناف وما أي يعلن علم كلام الشارح بعد عند عالم المناف إلى يتنفى أن يكون (٢٥٣٣) حكم الأصل عندا الأستدل

فانه دال على علية الخارج النجس في تقض الوضو و فلاحاجة التحني الى قياس التي و أوالر عاف على الخارج من السبيان في نقض الوضوه بجلمه الخارج النجس للاستئناء عنه بمنصوص الحديث والمقاف على الخارج الاستئناء عن القياس النص اليوجب الناسة لا يوجود وهو صعيف (والصحيح) أنه (لا يُشتر مل أي المناقل المتنبطة (القلم مجمم الأصل ) بأن يكون دلية فقطها من تتاساء وصعيفة متنواز مراولا التفاخل الفيام المنافل ال

المعادووالا يسترط (والمعارض هذا) بحاراته الما تعدم (وقوله فلا حاجة المحنفي المحافظة المحافظة

به الكن ينافي نبوت الحكوفي القرع بأن يكون سوحود افي الاصادون الفرع وهووصف صالح الملية كوصف المستدل بأن شبت المارض به صلاحيته الملية بطريق من طرق البات العلية كما ثبت المستدل وصفه بذلك وهذا الابتقرط في سمة التعليل بالوصف الآخر لحكم الاسل اقتفاؤه بناء على جواز التعليل جلتين افعدار التعليل على هذا البناء على الصلاحية التعليل فالتعليل بأخدهما لابنافي التعليل بالآخروان كان أحدهما أرجح لجواز أن يكون بعض العلل أرحج من بعض فالمارضة بالاتضر المستدل لان الحكم في الاصل بجوزان يشت بكل من الوصفين كما ان ترجيح كل لوصفه الإضر الآخر والا يحصل به الوقف فترجيح كل لوصفه الإيدفع المارضة بالآخر وان كات هذه المارضة لا تضر أما لو بنينا على امتناع تعددالل فلابد من انتفائه المع مين عالة الاصل حيثة و يكون الترجيح حيثة كافياق نفيه

صل غير ما أتبته المستدل فيه بطية وتتصور تلك المارضة موالنص على حكمه لانها من جهدة ان هناك وصفا يخل بمناسبة الوصف الديمة بدا المستدل فيقال هذه المناسبة هي

المتدة لكان حكمه نقيض

الحصكم لوجود الوصف

الآخر الخل بهذه المناسعة

وهـــنا لابد من اتفائه ومعارض في الفرع وهو الثافي فيه المستند الى قياس آخر بأن يثبت فيه المترض وصفا بقياس آخر منافيالما البناما المتدالة وهــنا لابد من اتفائه أرشا حى يثبت الحكم في الشرع وليس اتفاؤه من شرط الساق اذهي

صحيحمة في نفسها يلحق

بمحلها مالابوجد قبه هذا

المنافي ومعارض فيالأصل

لا ينافي الحك الذي أثنته

المتدل فيالأصل عاعلل

لان الراجح مقدم فينتني الآخر لعدم حواز تعددالعلل هذا مايتعلق بالمعارضة بهذا الوصف في تعليل المستدل لحيج الأصل الماحكم الغرع فان وحدفيه الوصفان كالأصل فهو العارض غيرالمنافي فيالفرع أيصاوالكلام فيه تابع للكلام في المعارض في الاصلوان لم يوجد فيه الا أحدها فلايمكن انيبني على جواز التعليل بعلتين اذلم يوجدفيه الاواحدة فيدور كلاماللتناظرين النسبةله بين الباتعلة الحكم فيه ونفهاعته فيكون بالنسبة للعرع معارضامنافيا وحيئذيكون ترجيح أحدالمتناظرين وصفه طي وصف الآخر مبطلابعلته وصف الأخر بالنسبة للفرع لعدم بنائه على حواز التعليل بعلتين فلابدمن دفع هذّه المعارضة بالنسبة للفرع ويكفى فى دفعها الترجيح بالنسبةله أيضا لما عرفت وبه نعلم فسادقول الصنف هنا مبنى علىالتعليل ينافى مآمرمن أن صركبالأصل غيرمقبول لانءدم القبول فهاص انماهو بالنسبة (٢٥٤) انتفاء العارض غير المنافى بالنسبة للاص الذي هو المقسود من السكام هنا ي والحاصل للفرع ولم يسبق هناك كلام في

ان القياس بهامه غير

مقبول عند منع العارض

وجودالعلة فيالفرع وهذا

هو التقدم هناك والذكور

هناانه ان جاز التعليل سلتين

صح تعليل حكم الأصل

ولا يتوقف عملي انتفاء

المارض غير النافي وان لم بجز لم يسم الابعدا تتفائه

وعلى الأول لايقبل القياس

بالنسبة للفرع الا بمدنني

المعارض بالنسبة له بالترجيح

وان لميناف حكم الأصل

فالسكلام هنأ فى، شروط

صحة تعليل حكم الأمسل

وذلك مختلف مبنى على

ألقسول بالملتين وهناك

فالقبول بالنسبة للفرع فلا

يقبل وان جوزنا العلتين

لمنم وجود العلةفي القرع

وفساد قوله أيضا ان قول

في سوت مدعاء موراً حد

حيث وصف بالناني (ومن صالم للماية كصلاحية المارض ) بفتح الراء لهاوان لم يكن مثله من كل وجه ( غير مُناف ) بالنسبة الى الاصل ( ولكن يؤول) الامر (الى الاختلاف) بين التناظرين في الفرع (كالمسمء الكيل فالتر") فكل مهما صالح لملية الربافيه (لا مينافي) الآخر بالنسبة اليه (و) لكن (يَوْولُ) الامر (الى الاختلاف) بين المتناظرين ( في النَّفاح ) مثلا فمندنا هو ربوى كالبر بملة الطمم وعند الخصم المارض بأن الملة الكيل ليس بربوي لانتفاء الكيل فيه وكلمنهما يحتاج في ثبوت مدعاه من أحدالوصفين الى ترجيحه على الآخر (ولايلزمُ المترضَ نفيُ الوصف) الذي عارض بهأى بيان انتفائه (عن الفرع)

(قولُه حبث وصف بالمنافي) حيث تعليلية (قولُه وصف صالح للعلية الح) قال العلامة رحمه الله تعالى هذا صادق على كل من وصنى أصل القياس الركب الأصل وقدم انه غير مقبول عندغيرا لجدليين فقوله هنا سنى على التعليل بعلتين ينافيه فتأمل . وقد يجاب بأن قوله أولاغير مقبول أي على الخصم والكلام هنا في تحقيق العارضة اه قال سم وماذكرهمن الجواب واضح ولايناف وقول المنف ولكن يؤول الى الاختلاف الخ حيث دل على إن الكلام بين المتلفين لا تعلايلزم من كون الكلام بينهما أن يكو المقصود بيان حال استدلال أحدها على الآخر بذلك القياس وانه ناهض عليه أولا بل يجوز مع ذلك أن يكون القصود مان أن ابداء المترض منهما وصفا غرها أبداه السندل متملالان يكون علة مستقلة دونه أو حزء علة مانهم رثبوت الحكم محرد ماأبداه الستدل بدون بيان علته واستقلاله والحاصل ان هنا غرضين أحدها أنه هل يكني في الزام الحصم بالقياس، وافقته على حكم الأصل مع مخالفته فباعلل به المستدل والثاني أنه هل تعقل العارضة بغير المنافي فيحتاج المستدل الىترحيح وصفه فالغرض فهامر بيان الأولوفهاهنابيان الثانى كإيصر حبذلك صنيع الصنف ولاغبار فىذلك على المصنف ومن وافقه على الجم بين الموضعين كابن الحاجب اه (قوله بالنسبة آليه) أى الى الاصل (قوله وكل منهم إيحتاج في ثبوت مدعاه الح) قال العلامة رحمه الله لعل هذا مبنى على اشتراط انتفاء المعارض وأماعلى عدمه فيحوز أن يكون كُل منهما علة اه (قولِه ولا يلزم المعترض فتى الوصف عن الفرع) أي كأن يقول العلة الشارح وكل منهما يحتاج عندى الكيل وليس التفاح مكيلا (قولِه أى بيان انتفائه) عبارة ابن الحاحب لزوم بيان نفي الوصف

الوصفين الى ترجيحه مبنى على اشتراط انتفاء المارض وأماعلى عدمه فيجوز

أن يكون كل منهما علة لما عرفت ان هذا المارض وان لم يناف في الاصل الكنه مناف في الفرع يكو في دفعه الترجيح لمدم بناء الكلام في الفرع على التعليل بعلتين اذ ليس فيه الا واحدة و به يعلم انه لاتنافي بين ماهناأ يضا و بين مانقل عن المصنف من أن من علل بعلتين قضى بالاستدلال حيث وجد وصفين مناسبين اذ مجرد المناسبة يوجب ظن العلة واجتاع علتين علىهذا الرأىلايســــتحيل فمن ظن أن العلل بعلتين يتوقف عند وجدان وصفين صالحين للاستقلال عن القضاء عليهما بذلكالىأن يقوم دليل عليــه فهو من البعيدين عن معرفة أصولالفقه اه اذ هذا بالنسبة لتعليل حكم الأصل والترجيح محتاج اليه بالنسبة للفرع فليتأمل فيهذا المقام فأنه مزلة أقدام مطلقا لحصول مقصوده من هدم ماجمله الستدل العلة يمبرد المارضة وقبل بإنرمة ذلك مطلقالها فيد ا انتفاء الحكم عن السرى الذى هو القصود (وثائفا) بانرمه ذلك (ان صرّح الذى في الأسل والذرع في الحكم تقال مثل المارضة الخالج مصرع به (ولا) بانزمة إنسا (ابداه أسل ) يشهدا حاوض الذرعة وإن الجارة المحتاد والمحافظة المحافظة المحافظة المحافظة أسل إيشهدا حاوض بدليل الملح فالتفاح المحافظة المحافظة التحافظة المحافظة ال

ففي حمل الشارح النفي على الانتفاء كما هوفي عبارة ابن الحاجب محول على ذلك أيضا واتيانه بلفظة بيان في تفسير عبارة للصنف ايماء الى أوضعية عبارة ابن الحاجب عن عبارة للمنف ففي استحسان الزركشي عبارة المصنف على عبارة ابن الحاجب بماحاصله أن النفي يطلق لمة على معنيين أحدهما فعل الفاعل تقول نفيت الشيء فاتتفى وهو أظهر المنيين والثاني نفس الانتفاء تقول ني النبيء هكذا سمم من اللفة فقوله نفي الوصف أحسن من بيان نفيه لان ابن الحاجب أراد بالنفي الانتعاء وأظهر معنييه خلافه والصنف أراد أظهر معنيية فلذلك لم يحتج الى لفظ بيان فسكان أخصر وأحسن اه نظرا لظهور أن النفي هنا بمعني الانتفاء لافعل العاعل الا بتكلف ولا ينافى ذلك كون العني الأول أظهر لان الراد بأظهر يته كونه أكثر استمالاكما هو الطاهر والا فلا بصح-دعوى أظهرية العنى الأول مع اقتضاء المقام المني الثاني كما لا يخمي وتبع الزركشي سم على عادته في الحية للصنف رحمه الله على أي وجه كان (قولهمطلقا) أي صرح بالفرق بين الأصل والفرع في الحكم أم لا بدلسل التفصيل في الثالث (قهل المسول مقصوده) أي المترض وقوله من همام الج بيان القصود وقوله عجرد المارضة متعلق بحصول (قوله وقيل بأرمه ذلك مطلقا) معي الأطلاق كانقدم (قهله عن العرع) أي وهو التعاج مثلاً كما من ورد بأن حصول المقصود من الهــدم يصيرهما ستعارضين ولا حكم مع التمارض ( قَهْ لِهُ وَالنَّهَا بِالرَّمَهُ ذَلِكُ ) أي بيان الانتفاء ( قَوْلِهُ وَعَارِضَ عَلِيمَ الطعم في ال عارض حالسة وصاحب الحال ضمير قال العائد على المعرض وآليسه يعود ضمير عارض أيضا وانظر لم ذكر هـ ذه الحال مع الاستغناء عنها بأن الوضوع في العلاصة وصمر فيمه يعود للأصل أي عارض علية الطعم في الأصل بأن قال العلة الكيل مثلا (قهله لانه الح) علة لقوله يازمه ذلك (قوله ابداء أصل) أي دليل وقوله يشهد أي بدل وقوله بالاعتبار متعلق بيشهد أي لا بالزم المعرض ذكر دليل يدل على ان ماعارض به من الوصف معتبر في العلية (قوله حتى تقبل معارضته) أى لأجل والشمش (قوله بأوجه) أي أربعة (قوله في الأصل) متعلق بوجود (قوله في شيء) متعلق بمعارضة وقوله كالجوز مثال للأصل المعارض في علته (قوله بيبان ففاته الح) أي وذلك مناف لما تقسم في شروط العلة من كونها وصفا ظاهرا منضبطا ومثال ذلك أن يعلل المستدل وجوب الحدق الزنا بإيلاج فرج في فرج محرم شرعا مشتهي طبعا فيقول المترض العلة أنما هو العاوق فللمستدل القسدح في هذهالعلة بكونها خفية ومثال الفدح سدم الانضباط أن يعلل المستدل جواز القصر بسفرأريعة مرد

(قولەففى حمل الشارح الح) هــذا كلام لاينبني أن يصدر عن أحد فاته قلب لموضوع الشار ولانقوله أى بيان الانتفاء تفسير النفى لاز يادة من عنده ومهاده بذلك أن النفي مصدر قهو جار على الاستعال الظاهر فالحق مافىالزركشى ومم (قوله ورد الح ) فيه نوع مخالفة الشارح (قول الشارح الحصول مقصوده الح) أى لانه من حيث هو معارض لا مقصود له الا ذلك فان صرح بالفرق فاللز وماهليس منحيثانه معارض بللائه التزم أمرا وان لم عب عليه ابتداء فبازمه بالتزامه ومجسعليه الوفاءبه والكلام ليسفى ذلك فظير وجه ترجيح القول الأول (قول المستضان لم يكن سرا) بفيدانه اذا كان دليرا المستدل سبرا لإجالب المترض بيبان أثير وصفه وان كان دليله المناسبة أو الشبه وهو ما فاله الآمدى لحدول مطرفته عجر داخيال الناسبة للروس وهو ما فاله الآمدى لحدول مطرفته عجر داخيال الناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والشبه هوما اعتبره الشارع في بعض الأخكام وليس مناسب بالنظر ألى ذات والله المناسبة والمناسبة وا

(وبالطالبة) للمترض (بالتأثير أو الشبّة) لما عارض به (أن لم يكن) دليل المستدل على الطبة (سَبراً) بأن كان مناسبا أو شبها نتحصل معارضة الشيء بمثله بخلاف السرفجرد الاحبال قادح فيه وأعاد المعنف الباء لدفع إيهام عود الشرط الى ما قبل مدخولها معه يومن أمثلته أن يقال لمن عارض القوت بالكيل لم قلت ان الكيل مؤثر (ويتيان استقلال ماعداء) أى ماعدا الوصف المترض به (في صورة ولو) كان البيان (بظاهر عام ً) كما يكون بالإجاع (اذا لم يشرض) المستدل (لتسميم كان بين استقبال الطم المدارض بالكيل في صورة بحديث مسلم الطمام بالطمام شلا والمستقدل والمستقدل مقد على غير

فأ كثر فيقول المعترض انما الطة الشقة فللمستدل أن يقدح في هـــذه العلة مكونها غــــــــرمنضبطة (قَهْ أَبُهُ وَ بِالطَالِبَةِ) أعاد الباء ليعود الشرط الآتي الي مدخولها فقط كا ذكره الشارح واما قاعدة ان الْقيد اذا تأخر يرجع لجميع ماقبله فمحل ذلك مالم تقم قرينة على خلافه (قه لهداعارض به) اللام مقوية وهو راجع للاثنين (قوله سرا) سيأتي أنه حصر الأوصاف في الأصل واطال مالا يصلح منها لاملية فيتعين الباتي لها (قوله بأن كان مناسبا أوشبها) اعترضه العلامة رحمه الله بأن دليا العلمة للناسبة كما سيأتى في السالك لا للناسب بل المناسب هو نفس الوصف الذي هو العلة لادليل العلة فكان الصواب أن يقول بأن كان مناسبة ويمكن الجواب وان كان بعيدا بأن ضمير كان واجملوصف المستدل المدلول عليمه بالسياق والتقدير ان لم يكن دليل السندل على علية وصفه سبرا بأن كان وصفه مناسبا أو شبها فانه اذا كان أحسدهما لم يكن دليله سبرا بل مناسبة أو شبها ( قوله التحصل معارضة الشيء بمثله) كأنه غلة لحذوف يفهم من السكلام والتقدير وأنما كان الوجمه الذكور من أوجه الدفع وهو مطالبة المعرض بتأثير وصفه أو شبهه مشروطا بكون وصف المستدل مناسبا أو شبها لتحمل الخ ( قولُه فمجرد الاحتال قادم فيه ) أي لانالوصف يدخل فيالسير بمجرداحتال كونه مناسبا وأن لم تثبت مناسبة فيسه قاله شيخ الاسلام (قولهومن أمثلته ) أى أمثلة مدخولها وهو الطالبة الخ ( قَوْلُهُ لم قلت أن الكيل مؤثر ) أى فيجيبه ببيان انهمؤثر باالدليل والا اندفت المعارضة ( قولهو ببيان استقلال الخ ) في ذكر الاستقلال اشارة الى تصوير المعارضة بإبداء المعترض أن وصف المستدل جزء علة والجزء الآخر مايبديه المعترض ( قهله بظاهر عام) أي بدليل ظاهر عام وغيره هو الظاهر الخاص (قهله اذا لم يتعرض السندل التعمم ) قيمد في مدخول لو وقضيته اندفاع المعارضة وسلامة القياس إذا لم يتعرض التعميم وان كان التعميم متحققا بأن يكون الدليل شاملا الفرع كالأصل أيضا كما في حديث مسلم الذي مثل به وفيه نظر لما تقدم من أنه يشترط أن لا يكون دليل حكم الأصل شاملا لحسكم الفرع اللهم الا أن يخص غير ذلك أو يسكون الفرض

هــذا هو الظاهر وما في الحاشية لا يناسب قول الشارح والمستقبل مقدمعلي غيره المفيد أن استقلاله أي تأثيره مع انقراده مرجح له على ما يؤثر عال انضامه الغرثم ان سان الاستفلال واقع بناء علىمنعالتعليل بعلتين إذ هو ترجيح وسيأتى ان الترجيح أعا يدفع المعارضة بشاءعلى ذلك وانمأ ترك الشارح التنبيه عليه اكتفاء عابعده إذها من قبيل واحدُ فتأمل لعلك تجمد ماهو أحسن ( قول المصنف ولو كان البيان بظاهر ) أي سواء كان بظاهر أونسخاص

أوعام وائما أخذه غاية

لانه ربمايتوهمانالظاهر

لايكفى وألعام يخرج بهمن

القياس الى النص (قوله

وفيه نظر لماتقدم) عبارة

حالكو نهموجو دامع غيره

والمستقل أي المؤثر حال

انفراده مقسام على غيره

 (قول الشارح من القياس الدي هو بصددالد فع عنه) أي لأجل الاثبات به الى الاثبات بالنص وتبتى المعارضة . المة من القدح فلايتم القياس شيخ الاسلام (قول الشارح بناء علىامتناع تعليل الحسكم بعلتين ) وحيثك يلزم من انتفاء العلة انتفاء الحسكم قاله العضد والسعد اذاعرفتهذا عرفتوجهالبناء فيالموضعين وذلك انه اذائبت الحكم معوحود وصف المستدل فان بنينا على جواز تعدد العلل العكم بأن بدور معوجودهما أو وجودأحداهمافلاينفع قول المستدل للعترض ثبت الحسكم معانتفاءوصفك ووجود وصني فىصورة أخرى لان المعرض يجوز ذلك الحسكم بعلتين ومنجملة والصمااذا انفردت كلعلة فيصورة ولايانه من انتفاء وصفه في الصورة الموردة انتفاؤه العلة كذابحكم باطل لجواز أن يكون (YaV) فالصورة المتنازع فهاويكون غرض المارض أن قول المستدلفه أ الملة ما أبداء المترض

فان تمرض للتمميم فقال فتثبت وبوية كل مطموم خرج عمما تحن فيهمن الفياس الذى هو بصدد الدفع عنه الى النص وأعاد الصنف الباء لطول الفصل (ولوقال) المستدل للمعترض (ثبت الحكمُ )ف هذه الصورة ( معانتفاء وصفك ) الذي عارضت به وصفي عنها ( لم يَكُفُ ) في الدفع ( ان لم يَكُن ) أي يوجد (ممَه ) أي مع انتفاء وصف المترض عم الوصف السند ل" )فه الاستوائهما في انتفاء وسفيهما بخلاف ااذاو جدوسف المستدل فيها فيكفى في الدفع بناء على امتناع تمليل الحسيم بملتين الذي محمحه المستفكاتقدم ( وقيل ) لم يكف ( مُطلقا ) بناءعلىجو زالتعليل بملتين

من الشمشيل بهذا الحديث مجرد التوضيح والتفهم لايقال أو يبني ذلك على جواز القياس مع ورود النص بحكم الغرع لان عل ذلك اذالم يكن دليل حكم الأمسل شاملا لحبكم الفرع مم (قوله فان تعرض التعميم الم ) ينبغي أن يكون التعرض اسخول الفرع فقط كأن قال فتثبث الربوية فحدا الطعوم كالتعرض للتمديم المذكور في الحروج عمانحن فيه قاله مم (قول،عمانحن فيه) الأولى عما هو فيه (قوله ألى النص) أى الى اثبات الحكم بالنص (قوله ولوقال السندل المعترض ثبت الحكم) أى بدليل آخر في هــــذه الصورة الح صورة السئلة أن المارض أبدى الوصف على سبيل الاستقلال أخـــذا من قول الشارح بناء على امتناع تعليل الحسيم بعلتين الذي صحه الصنف كا تقدم سم (قَوْلُهُ لِمَ يَكُنَ مِنْ مِنْهُ وَمِفَالسَنْدُلُ ) صَوْرَتُها أَنْ يَقُولُ السَّنْدُلُ بِحْرِمُ الربا فالتمر مثلاً لعلةالقوت والادخار فيقول المترض بلاالعلة الوزن فيقول المستدل ثبث الحكيم مع انتفاء وصفك في الملح فهذا الدفع غيركاف لاستواء المستدل والمعترض في انتفاء وصفيهما عن الصورة المنقوض بها وهي الملح وقوله بخلاف مااذاوجد وصف المستدل أي كالوكان بدل الملح في المثال المذكور البرقان وصف المستدل موجودفيه منتف عنهوصف المعترض (قيله بناءهي امتناع التعليل بعلتين) مفهومه أنهلا يكني فيالدفع بناء طيجواز التعليل بعلتين وقد يستشكل اذالفرض وجود وصف المستدل في الصورة المذكورة ونغي وصف المعترض فكيف لا ينسدفع الاعتراض بذلك مع أنه لابد للحكيم المترض الوصف أورث شكافها أبداه المستدل لجواز أن تكون السلة شيئا آخر يوجد في الصورة المذكورة فليتأمل قاله سم ( قوله وقيـــلم يكف مطلقا بناء على جواز التمليل بعلتين ) قديستشكل فها اذا وجد وصف المستدل دون وصف المعرض في تلك الصورة فأن جواز التعليل بعلتين مما يناسب علية وصف المستدل لان وصف المعتدض بتقدير عليته أيضا لايناني عليسة

وظاهر ان هذا لا يدفعه اثبات الحكي في صمورة أخرى مع انتفاء وصف المعارض وان بنينا على امتناعه نفع ذلك القول واندفع المترض لاته لايقدر أن يقول هذا لايضرلان الفرض انهلا يجوز التعليل بعلة غمير ماعارض بهافتأمل لتندفع شبه الناظرين ( قوله في الصورة المذكورة ). لعله فهرأن معى التعليل بعلتين أن تسكو ناموجود تعن معا فى محل واحد وليس كذلك بل من صوره أن يعلل الحكم الواحد بكل علة على انفرادها في صورة قال المضد شرحا لكلام اس الحاجب شرط قوم فيعلة حكمالأصل الالعكاس وهو أنه كلا عبدم الوصف عدمالحكم ولم يشترط آخرون ذلك والحق الله

مبنى على جواز تعليل الحكم الواحد بعلتين مختلفتين لانه اذاجار ذلك صمح ( mm - جمع الجوامع - أبي ) أن ينتغ الوصفولاينتني الحكم بوجودالوصف الآخر وقيامه مقامه وأمااذالم بجز فتبوت الحكم دون الوصف بدل على انه ليس علماله وأمار ةعليه والا لاتنفي الحكم بانتفائه لوجوب انتفاء الحكم عند انتفاء دليله ونفي بذلك انتفاء ألصلم أو الظن لا انتفاء نفس الحكم اذلا يانهم من انتفاء دليل الشيء انتفاؤه والالزم من انتفاء دليل الصانعانتفاؤه وانهاطل اهم نعم دليل المنع وهوا نهائزم تصيل الحاصل والاستفناء بكل عن كل غير ناهض لاختلاف الهل لسكن ذلك لايمنع التول فليتأمل (قوله الا أن يقال الح) (قول المستفىلا عترافه فيه بالقاموصفه) أي سواه جوز التعليل بعلتين أو لا لان انتطاعه مين على قوله لاعلى مذهبه وهسلما عبر موجود في عدم الانتكاس لاحتال أن برى التعليل بعلت يولم يعرف \*\* فان قلت عام الانتكاس لازم استموجود وصف السندل \*\* فلت أو علم جواز التعليل بلتين يقوله فلك المؤمني يكن عمم الانتكاس قالماله فالقاطع هوالتزامه ذلك يقوله لاعتم الانتكاس وبه يندفع ما في المشلقة في المنافرة عام المنافرة عالمين المرافق المنافرة المتابع المنافرة عالمين المنافرة عالم

وقال!لمسنف في انتفاء وصف الستدل زيادة على عدم الكفاية الذي انتصرواعليه ( وعندي أنَّهُ ) أى السندل ( ينقطعُ ) بماقاله (لاعترافه ) فيه بالناء وصفه حيثساوي.وصف المترض فياقدح هوبه فيه ( وليدم الانعكاس ) لوصفه حيث لمينتف الحكم معانتفائه والانعكاس شرط بناءعلى امتناع التمليل بميلتين على أن عدم الانمكاس لا يعر تبعليه الانقطاع وكأنه ذكره تقوية للاول (ولوأبدى المعرَّضُ ﴾ فىالصورةالتي ألني وصفهفيها المستدل (ما ) أىوصفا ﴿ يَعْلُفُ النُّمْلْفَي سمى ﴾ما أبداء (تعدُّ دَالُوضِعِ) لتعددماوضع أي بني عليه الحكم عنده من وصف بمدآخر ( وزَالَتْ ) بما أبداه (فائدةُ الالناء) وهي سلامة وصف السندل عن القدح فيه وهذا أوضح من قول ان الحاجب فسدالالفاء وصف السندل لجواز تعددالما على هـ فما التقدير الا أن يقال الجواز المذكور لايستازم الوقوع ولا عنم احيال أن العلة هناك وصف المعرض دون وصف السندل أوشيء آخر أوشي وغيرهما فليتأمل سم (قهله وقال الصنف في انتفاء وصف المستدل) أي في حالة انتفاء وصف المستدل (قه أله لاعترافه فيه بالناء وصفه الخ ) اىلأن المستدل قصد عمارضة المارض بشخلف وصفه اسقاطه وابطاله فاذا كان ذلكالتخلف موجودا عند. فيوصفه أيضا فقــد اعترف بسقوطه و بطلانه أيضا ﴿قُهْلُهِ فَبَاقَلُتُحُ هُو بهفيه)ماعبارة عن اتنفاه وضميرهوالمستدل وضمير به لما وضميرفيه لوصف المترض والتقدير حيث ساوى وصف السندل وصف المترض في انتفاء قدحبه المستدل فيوصف المترض (قوله وامدم الانكاس) أي انتكاس العلة وهوكك انتفت العلة أنتني المعاول والاطراد هوكك وجدث ألعلة وجد المعاول فالاطراد التلازم في الشبوت والانعكاس التلازم في النفي (قهأله على أن عسدم الانعكاس الح) اعتراض على المسنف يد وحامسة أن الانقطاع لايترتب على عدم الانعكاس لاحتال أن يكون المستدل ممن يجوز التعليل بعلتين فلا يصمح تعليل الانقطاع به وظاهر صنيعه ان الاعتراف المذكور المذكور لا تلازم بينه وبين هــدم الانعكاس وليس كـذلك فـــما بل تعليل الانقطاع بكل من الاعتراف وعسدم الانعكاس مبني فلى امتناع التعليل بعلتين والأعتراف وعسدم الانعكاس متلازمان كا أشارله الشهاب وفيرد سم عليه نظر (قوله ولوأبدى المعرض ما يُخلف الملني الح) مثال ذلك مالوعلل المستدل وبوية البر بالطعمية فعارضه المعرض بأن العلة الكيل فقدح المستدل فهايشوت الحكمدونها في التفاح فتكون ملغاة فأبدى المسترض علة أخرى تخلف هدف العلة الن ألفاها المستدل بأن قال ان التفاح وان لم يكن مكيلا فهوموزون فقدخلف الكيل فيه الوزن والملةعندي أحد الشيئين من الكيل والوزن (قول سمى ما أبداه تعدد الوضع) ظاهره ان المسمى تعدد الوضع هو الوصف المبسدى مع أن المسمى بذلك هو الابداء فيا يظهّر و يدل عليه كلام الشارح بعسد فتحمل المبارة على حدَّف المضاف أي ابداء ماأبداء (قولُه وهمذا أوضح من قول ابن الحاجب الح)

بعلتين الذى التزمه المستدل (قوله وان الاعستراف المذكور الاتلازمينه الخ) الدى يفيده الشارح انه لاتلازم يين الانعكاس والانقطاع لا انه لاتلازم بينه وبين الاعتراف كما يصرح به قوله لايترتب عليه الانقطام (قول المشف ومسفا بخلف الملفي) أي يقوم مقامه في كونهمظنة للحكمة فمقصود المسترض انه وان فات الوصف لسكن لم يفت ماهوممتبر عنسدى وهو تلك الحكمة لترنسها على الخلف ثم ان قساد الالقاء بايدا وصف آخرمني على جواز تمددالملل فان المارض أثبت علية وصف المارضة أولافاماألفاه المستدل أثبت علية وصف آخركذا في اشية العفد (قولهمم ان السمى بذلك الحراص اصطلاحي لامدخيل للرأى فيه وقي السعد ان السمى تعدد الوضع هو فساد الالفاء قال سمى

اغالزم من امتناع التعليل

( ما التسدة صوالطة (قول الشارجوها، أوضع الح) أى لان النصارة الفراخ الدع المديمة وها المستوات الأثر فيكون النساد المستوات المستوا

العلل وقدبطل والمبنى علىالباطل باطل كإفيالصدوسعده ثمرأ يتالصنف قال فيشرح المختصروفي قوله فسمد الالغاء تجوز ولطيفة وأما النجوز فلأنالوصف الدىأفسدناه بالالناء هوالفاسدوأتي المعترض بخلفه فالالغآء صحيح والملغى هوالفاسد ولكن المعترض لمالم يكن له مقصد في اثبات وصف بخصوصه لانه ليس مثبتا ولامدعيا ولاوظيفته ذلك كاعرفناك عبر بفسادالالناء ليعلم أن المرادفساد الالفاءالذي هو وارد على غرض غرض المعرض من المارضة بصحة الفاء ماأبداه فاذا أتى سله فسدهذا (Y09)

> (مالم يُلغ ) المستدل(الخلفَ بغيردعوىقصوره أودعوىمن سلّموُجودَ الظنة ) الملل بها لوجوده (ضعف المني) فيه الذي اعتبرت الظنة له

أى لأن الالفاء صميح في نفسه لتخلف وصف المعرض عن تلك الصورة التي أوردها المستدل كالتفاح المتخلف عنه الكيل في الثال المتقدم مع ثبوت الحبكم فيه واعا زالت فالدة ذلك الالفاء بإبداء المعترض وصفا آخر يخلفذلك الوسفالذيألقاه المستدل وذلك الخلفهوالوزن كانقدم فيالثال المذكور وحاصله أن الالفاء صيح في نفسه وان لم تترتب عليه تمرته وهي سلامة دليل الستدل بسبب ماأبداه المعترض من الخلف وعبارة ابن الحاجب تفيد فساد الالفاء نفسه بإبداء الخلف الذكور وقدعامت أن الالفاء فينفسه صميح وأنماقال أوضح لامكان حل قبول ابن الحاجب فسد الالفاء طي قساده من حيث فائدته جانب المترض بابدائه أوطى حذف الضاف أى فسمت فائدة الالفاء (قهاله عالم بلغ الخلف بنسير دعوى قصوره الخ) حامسا الخلف لا بتمحيحسه ماأشاراليه أنعل كون الخلف الذكور مزيلا لفائدة الالفاء من سلامة وصف السندل من القدحفيه ماأقسد فهذا هو السرقي اذا سكت السندل عن إلفائه أصلا أوألفاه بكونه قاصرا أو بضعف معى الظنة فيه ففي هـ فد ما الأقسام قولتا فسد الالفاء وهو الثلاثة يبتىمائبتاللخلفمن ازالة فائدة الالغاء ويستمرالاعتراض منتهضا طمالمستدل ولايفيده ألغاء اللطيفة التيأشرنا البهاولو الخلف بدعوى كونه قاصرا أو يدعوى ضعف معنى المظنة فيه وأمااذا ألفاه بغيرهذين كأن ألفاه بانتفائه قال زالت فائدة الالفاء عرصورة مع وجودالحكم فيها كأن يقوله تبتشر بوية البيض مع كونه غير موزون فلا تزول حينئذ فائدة آلفائه الأول وينتهض الدليل طمالمعترض ومثال الفاء الحلف المذكو ر بدعوى قصو ره كان أولى اه فتأمسل مالو جعل المعترض الخفق التفاح بدل الوزن الكون تفاحا مثلافيلقيه المستدل بكونه فاصراعل واعمة أنقوله ولو أبدى التفاح ومثال الالفاء بدعوى ضعف معنى المظنة فيه أى ضعف حكمة المظنة المعلل بهامالو قال المعرض الح كلام مستقل لاتعلق الماذ عندي في جو ازالقصر للسافر مفارقة أهله فيلغي المستدل هذه العلة بوجودالعكم في مسسورة مع له عسا قبسل لابتنائه على انتفائها فانالمسافر بأهله يجوزله القصركفيره فيقولالمترض خلفهذه العلة مظنة المشقةفيدمي تسدد العلل لان ابداء المستدل ضف معنى المظنة كضعف المشقة للسافراذا كان ملسكامثلا هذا أيضاح ماأشاراليه وبمساتقرر الخلف لايزول الالناء به يعلم أن قول الصنف ولوأ بدى المعرض الخ ليس مقصو را على تصوير المعارضة بأن يدهى المعرض الا اذاصح وسلم للعترض أنما أبداء المستدل ليس عام العلة وان كان المثال الذيذكره الشارحمن ذلك والعلى أنه متعلق في وانمسا يسلمله بناءهمىجواز المنى بقول المصنف السابق وببيان استقلاله في صورة الخكاقال سنم فقوله أودعوى من سلم وجود التطيل بعلتين وقدصرح المظلة ضعفالمتي عطفعلى دعوى قصوره وقوله من سلمفاعل لدعوى وهواظهار في محل الاضارلأن المرادبه المستدل وقوله ضعفالمني مفعوللدعوي ولوقال أودعواء ضعفالمني وقدستم وجود المظنة بذلك ابن الحاجب المتضمنة لذلك المني كان أوضح كاقال الحال. وقول سم اعاعدل المصنف عن هذا لماقاله لكونه أخصر والمستف في شرحه وما يردبأ نەلاداعىللاختصارمع عدموضو حالمىنى (قۇلپلوجودە) علىملقولەسلىم أىسلىروجودالمظنة لأجل قاله سم هنا مبسنی علی

وجودالخلف لكو تهمظنة والضميرفيهوفي فيالخلف وفيله للعنى قاله شيخ الاسلام وقوله لكو تهمظنة تفسره بيان الاستقلال لكنه لايوافق الشارح كإمرةانظره (قوله خلف هذه العلة مظنةالمشقة) لوقال مفارقة وطنه مثلا لكَان أولى اذ الظنة موجودة في كل ولا بدمن تعيين سببها وعلى كل المقصود التمثيل وان كان غير صميح اذ الخلف هنا موجود معالوصف المعارض، (قوله لبس مقسورا على صوىرالمعارضة الحج) هومحكذلك قال بعض شروح ابن الحاجب لوأبدى المعترض أمراً آخر بخلف الملني أي يقوم مقام ماألماء المستدل بثبوتالحكم دونه فسد الفاؤه ويسمى فساد آلالفاء بالوجه المذكور تعدد ألوضع لتعدد أصل العلة فان المعرض

المترض من هدم قاعدة المستدل وان لم يتضمن اثباته لخلف ألوسمف افساد ذلك الوصف الأول بلتضمن أثباته للخلف امترافه بفساده وفي الحقيقة الذي فسدأولا وصف المارضة عمارتيس

أثبت علية وصف المارضة أولافاما ألفاه المستدل اثبت علية وصف آخر ومشى الصدق شرحه على ماقاله مم وكل صيح (قوله هذا الما يظهرانخ) الاولى كتابته على قول الصنف و يكني الحكافي مم (قول الشارح وقول ابن الحاجب لايكني مبني الح) أى لاَ نه اداجاز تعدد وصفا آخر بطلب ترجيح وصف المستدل عليه لأن ترحيحه عليه لاينفي عليته العلة فلامعنىلابداء المترض

لجوازان يكون بمضالعلل

أرجح منبض وحيثان

يعب حمل تلك المعارضة على

أن المقمود بها أن وصف

المستدل لايتعن ان يكون

علة مستقلة كا ادعاء بل

عتمل ان يكون ستقلا

فيكون الآخرعلة أخرى

و يحتمل ان يكون غير

مسمتقل فيكؤن الآخر

جزءعلة وحينثذ فحكمه

بالاستقلال تحكم فلابدني

الجواب من دفسه وكون

المذهب تعدد العلل لايقتضى

وقو عذاك في كل حكم بل

جاز في بعض الاحكام ان

لاتتعدعاته فيحتملان

مانحور فيهمن ذلك فليتأمل

(قول المصنف وان اتحد

شابط الأصل والقرع)

أى وان سلم له ذلك فانه تارة

يعترض عليه باختسلاف

الضابط أى الوصف الشتمل

عى الحكمة القصودة كافي

السعدو تارة يسلم له فالا ول

كالوقال المستدل فيشهود

الزور علىالقتىل اذاقتهاء

بشمهادتهم تمنيبوا للقتل

فيخب القصاص كالمكره

بان لم يتمرض المستدل للخلف أصلاأ وتعرض له بدعوى قصو ره أو بدعوى ضعف معنى المظنة فيه (خلافًا لمن رَعْمُهُماً) أى الدعو بين (الغاء) للخلف بناء في الأولى على امتناع القاصرة وفي التانية على تأثير ضعف المعي فيالظنة فلاتزول عندهذا الزاعرفيهما فائدة الالفاء الآول أما اذا ألغي المستدل الخلف بنراك عويين فتية فائدة الفائه الأول. مثال تعدد الوضع ما يأتى فها يقال يصح أمان المبد للحربي كالحر بجامع الاسلام والمقل فأنهما مظنتان لاظهار مصلحة الاعانس بذل الأمان فيمترض الحنفي باعتبار الحرية ممهما فأنهام طنة فراغ القلب للنظر بخلاف الرقية لاشتغال الرقيق بخدمة سيده فيلغى المستدل الحرية بثيوت الأمان بدوكها في المبدالماذون له في القتال اتفاقا فيجيب المسترض بان الاذن4 خلف الحرية لأنه مظنة لبذل وسمه في النظر في مسلحة القتال والاعسان (ويكفي) في دفع المارضة (رُجِحانُ وصف الستدلُّ) على وصفها بمرجع ككونه أنسب من وصفها أو أشبه (بناء على منع التعدد) للعلة الذي صحه المسنف وقول ابن الحاحب لأيكفي مبنى على مار حجبه من جواز التمدد فيجو زأن يكون كل من الوصفين علة (وقد يُمترض) على السندل (باختلاف جنس الصلحة ) فالأصل والفر م (وان اتَّحَد ضايطُ الأصل والفر م )

أى لكون الخلف مظنة بريد أن الظنة في قوله وجود الظنة تؤخذ كلية أى الظنة من حيث هي والمظنة النههى الخلف جزئية من جزئياتها والجزئي سبب لتحقق السكلي لأنه انما يتحقق به فصح تعليل وجود الظنة منحيثهمي بوجود تلك الظنة الجزئية فلا يقال ان للمني على ما قال شيخ الاسلام ينحل الى قولنا وقدسلم وجودالظنة لاجل وجود الظنةوذلك تعليل للشيء بنفسه فتأمل (قوله بأن لم يتعرض الح) تسور لقول المنف ماليام الح (قهاله أو بدعوى ضعف معى المظنة) أى حكمة المظنة فالمراد بالمعنى الحَكُمة التي تضمنتها الطُّنَّة كاتق مربيان ذلك (قوله أى الدعويين) بياءين مثناتين من تحتالانه مثنى دعوى لادعوة بالتاء . قال في الحارصة :

آخر مقصور تثنى اجعله بإج ان كان عور ثلاثة مرتقبا

أى كاهنا وأما الدعوة بالناء المثناة من فوق فهي طلب الحضور الى الطعام وليس ما تحرفيه (قول أما اذا ألغىالمستدل الح) مفهوم قول المسنف بغيردعوى قصو روالح (قوله ماياً في فيايقال) انتالم يقل مثال تعدد الوضع ما يقال الح لأن تصدد الوضع بعض من المقول الآتي كالايخفي فالمذا قال ما يأتي فها يقال أيماياً في في جسلة القول الآني (قهله من بذل الأمان) أي ان تلك السلحة ناشستة من بذل الامان قمن ابتدائيه (قهل بناء على منع التعدد للعلة) هدا الحا يظهر اذا كان مدعى المترض استقلال وصفه أمالوادعي أنه جزء العلة وان العلة هي المجموع عما أبداه المستدل وما أبداه هوفلا لأن رجعان ومف للستدل حينئذ لاينافى جزئية وصف المترض اذ بعض أجزاء العلة قديترجح على به من بكونه مثلاأشد اقتضاء للحكم ومناسبةله من الباقي مم (قوله فيجوز أن يكون كلَّمن الوصفين علة) أى ورجحان أحدهما لاينافي علية الآخر اذبحو ز ان يكون بعض العلل أرجح من بعض (قولهوان اتحدضابط الأصل والفرع) أى القدر المشترك بينهما الصادق على كل منهما لأنه يضبطهما فيقول العمترض الضابط

عُتلف قاله في الأصل الأكراه وفيالفرع الشهادة فيجاب بان الضابط هوالقدر للشترك والثاتي كاهتا وحينقذ فالمراد بالضابط ماهوضا بط عنده فكانه يقال ماجملته علة ليس مشتركا فان سلم له الاشتراك يقال ماجعلته علة وانكان مشتركا لكن ليس هو فقط العلة بل مع شيء آخرو هذامراد سم من قوله ليس للراد بالضابط ماهوضابط فيالواقع للىآخرعبارته وانحرفها الهشىي بهيظهر إن الاتحادعندالستدل وللعترض حهيعا في الواقع واما كما يُقىفهاغال يحد اللائماكالزانى بماسع الملاجفزيق فرج مستهى طبعا بحر ثدرها فيمترض بأن الحكمة في حرمة المنازلة من ويتاتوفي حرمة الزنا المرتبطيها الحمد دفع اختلاط الانساب خصوصه مستبرا بن عنه خلفا المنازلة ويتعلق مستبرا بن عنه الحمد في المثال لامخصوص الأصول من خصوصه مستبرا بن قالمة بطريق فيه المنازلة في وأما الله تعلق المنازلة المنازلة فيها وأما الله تعلق المثال لامخصوص الزنافيه وأما الله تعلق المنازلة المنازلة المنازلة المنازلة المنازلة المنازلة والمنازلة المنازلة المنازلة المنازلة المنازلة المنازلة المنازلة المنازلة المنازلة المنازلة وجود المنازلة والمنازلة المنازلة المنا

والمناه أن المستدل عول في القياس في القدر المشرك بين الاصل والفرع فللمعترض أن يعترض عليه بان التمويل طي القدر المشترك لايفيدمم اختلاف جنس الصلحة أى الحكمة كايشير الي ذلك الشارح فانها تدل طيأن العاة ليس هو القدر المشترك بل مجو والقدر المشترك مع خسوص الحل فالمراد بالضابط القدر المشترك ولاشك أثه متحد وذلك عسل اتفاق بين المستدل والمعترض وأنما الحملاف يينهما هل هو العلة وحده أو هو مع خصوص الحل ولا يسح حمل الضابط طي العلة اذمع فرض أتحاد علة الأصل والفرع المقتضى انفاق كل من الحسمين على ذلك لا معنى الاعتراض باختسالاف جنس الملحة ومنا يندفر قول الملامة مانسه قوله ضايط الأصل والفرع أي ضابط الحكمة في الأصل والفر ع والمراد مالضابط العلة المشار اليها أول المبحث بقوله ومن شروطها أن تكون وصفا ضابطا لحكمة الخ لمكن سيذكر أن خموص الاصل عند المترض معتبر فيضابط حكمته فلا يكون الضابط فيهما متحدًا اله وأشار الشهاب لدفع هذا الاعتراض بوجه آخر وهو حمل الضابط على العلة وحمل اتحادها على تحادهاظاهرا بدليل قوله فيكون خصوصه معتبرا في علة الحد قاله سم قلت أوالمراد الاتحاد فى نظر المستدل وان لم يحصل الاتحاد عند المعترض (قوله كما يأتى فما يقال) فيهمام، في نظيره آنفا (قوله المؤدى هو) أي الزنا (قوله اليسه) أي الى الاختلاط (قوله بطريق) أي من طرق الملة الآية (قمل بأن كانت علة لاتتفاء الحكم) مثال ذلك الحيض المانع من السلاة فانه علة لاتتفاء الحُطاب بِما ومثال ذلك في اتتفاء الشرط الحدث فانهعلة لانتفاء وجوب أداء الصلاة على (قه أيه فلا يلزم وجود المقتضى) أى وهو دخول وقت الصلاة في الثالين (قه أهوالا بأن جار) أى واتنز بالفول و بهذا بجاب عن اعتراض الملامة قدس سره على قول الشارح كان انتفاء الحكر حينتذ لانتفائه بما ضه المستلزم لهذا اللازم هو انتفاء المقتضى لاجوازه كما أقرض فليتأمل اه لأن العني حيثان كان انتفاء الحب حين انتنى المقتضى لانتفائه أى المقتضى ولاحاجة لمأطالبه سممالاوجه اسرالتوجيه (قُولُه لِجُوارُ دليلين الح ) قال العلامة قدس صره هذا الجوارُ ان كان مستند القاتلين بعدم النزوم فقدهدمه المسنف حيث قال والصحيح القطع بامتناعه عقلا فبناءعدم النزوم هنا عليه بناءعلى غير أساس اه وهو وجيه خلافا لما تعسفه مم هذا من التمحلات الباردة وقال شيخ الاسلام قد يقال هذا أي جواب الشارح المذكور اتما يناسب القول بعد اله ليل وهو خلاف ماصحه المسنف وبحاب بأن الجبيب لايلنزم مذَّهبا لانه هادم اه وهوحسن ( قوله والمانع كأبوة القاتل للفتول الخ)

كونه شاطا فعند المستدل فقط وحينثذ لامصني للجوابين الأخيز ين فليتأمل ( قول الشارح بطريق) أي مسلك من مسالك العلة يتبين به استقلا. الوصف قال السعد وأعا أفرد هذا الاعتراض لانه توعضوص من المارضة في الأمسل لايتأتي الجواب عنه بوجه من الوجوه الاخر من جواب المارضة مثل منعوجوب الوصف وببان خفاته ونحو ذلك ( قول الشاراح لجواز دليلين مثلا عملي مدلول واحد ) أي عند الجهورفهو دليلازامي

(سالله العلقي (قوله من قبيل اصافة الدال الى المدلول) الراد بالدال الموصل و بالمدلول المتوصل آليه (قوله الياتها الدلمي كون الذي على الانتهام المنظم عن الموسل و بالمدلول المتوصل الدائم و الهات الطلب الشيئ و الهات الطلب المدلول و الموسلة المستوية و المولول المستوية المستوية و المستوية المستوية و المستوية و المستوية المستوية و المستوية ا

والأحوال ولبسكل قدر

منهابرجب الترخص والا

سقطعت العبادات وتعين

القدر منها الذى يوجيسه

التعلّر فنيطت بوصف ظاهر منضبط هو السقر

بخلاف النشويش فانه

منضبط عا عنم استيفاء

الفكر كاقاله الامام دون

الغضب لااء تعيين القدر

المشوش الفيكرمنه متعذر

لاختلاف مراتبه باختلاف

الأشخاص والأحوال

فان قلت النفس في نفسه

مظنة قلأو كثر والمدار

على المظنة وقلت عذاسه ء

فهم قان المطنة من الظن

وهوادر الثالطرف الراجح

والنضب القليسل لايظور

## فلا يعمِ عليه القصاص وانتفاه الشرط كمدم احصان الزاني فلا يعمِ عليه الرجم

أى هذا مبحث الطرقالدالة طرعلية الشيء ( الأول ُ ) منها ( الاجاع ُ ) كالاجاع على النالملة في حديث المسحيحين الايمكم أحدين اثنين وهو فعنبان، تشويش النفب للفكر وقسدم الاجماع على النص كاين الحاجب لقدمه عليه عند الثمارض على الأصحالاً في

أى فيصح أن يقال انها علة لعدم وجوب القصاص وان لم يحصل الفتل طرمختر الصنف وأما طورأى الجمهور فلايسع ذلك الا بعد حصول القتل وقوله وانتفاد الشرط الح أى فيقال ان عدم الاحسان حلة لعدم وجوب الرجم وان لم يحصل الزنا على محتار السنف والاماموأما على رأى الجمهور فلايسم ذلك الا اذا وجد الزنا بالفعل ﴿ معالك الداة ؟

سيث مسالك لاتها توصل الى العنى المفات المشات السالك الحسة الدنوية بجامع التوصل الى السالك الحسة الدنوية بجامع التوصل الى الناسك فقيه المشاورة في موسط الحال المشاورة الدالة الحي الناسكة المسالك المسلم المسالك المستمرة المسالك المستمرة المسالك الم

وعكس المنطقة والتكتير منه لاضاطة كما عرفت بخاذف الدغر فاته فيه الترفيق بين ماهناوما إلى وعكس المشقة والتكتير منه لاضاطة كما عرفت بخاذف الدغر فاته فيه الإعامدية والتكتير منه لاضاطة كما عرفت بخاذف الدغر فاته فيه الإعامدية والمسلمة المنطقة المنطقة

وهكس البيضاوي لان النص أصل للاجماع ( الثاني ) من مسالك الملة ( النَّمُّ الصريمُ ) بأن لايحتمل غير العلية (مثلُ العلُّهُ كذا فلسبب )كذا (فمن أجل )كذا (فنصو كرَّ واذن) تحو قوله تمالى «من أجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل كن لا يكون دولة بين الأغنياء مدكم \_ إذن لأذقناك ضعف الحيأةوضعت المات ان الطابق لمام اعاهو كون العلة النفب لجواز كونها نفس التشويش ويصدق عليه انه ومف شابط لحكمة وهي خوف اليل عن الحق الى خلافه فيطابق.اص وبما يؤيد ذلك ماص في عود العلة على أصلها بالتمعيم من تمثيلهم لقلك بهذا الحديث مع جعلهم العلة فيه التشويش بل صرح الامام في المحصول بخطأ القول بأنها النضب وانكان الظاهر من الحديث ذلك قال لانا ثعلم أن النَّضب اليسير الذي لا يمنع من استيفاء الفكر لا يمنع من القضاء وإن الجوع الدرج يمنع فنعلم حيث أن علة المنع ليست الغضب بل تشويش الفكر لأيقال النضب هو العبلة لكن لكونه مشوشا لانا تقول لما دارالحكم مع تشويش الفكر وجودا وعدما وانقطع عن النضب وجودا وعدما وليس بين التشويش والنضب ملازمة لوجودكل منهما بدون الآخر عآمنا ان النضب لايكون علة وانماالملة النشويش الا أنه يجوز اطلاق الغضب مرادا به التشويش اطلاقاً لاسم السبب في السبب وأما قول الشارح في الايماء فتقييده المنم من الحكم بحالة النضب الشوش للفكر بدل على أنه علة له حيث جعل العملة النضب الشوش فاما بناء على أن الراد بالنضب النسو بش اطلاقا لامم السبب على السبب كما م عن الامام واما بناء على القول الآخر القائل بان العلة هي النضب وان رده الامام كنا مرخصوصا والمقصود مما يأتى التمثيل وهو مما يتسامح فيسه ومثل ذلك كثير شائع هذا حاصل ماقاله مح قلت كون الصلة هو النضب هو الظاهر من الحديث والا لخلا ذكر الوسف فيسه عن الفائدة كما سيذكره الشارح وكون التشويش قد لا يوجد مع النضب غير مانع من علية النضب لما من من أن المتعرفي اشتال السلة على الحكمة الاشتال ولو احتالا فالشرط كون السلة مظنة لوجود الحكمة كما من على أن اشتال التشويش على الحكمة الذكورة كذلك أيضا وحيناذ فالا داعى لخالفتة مايفده الحديث الذكور من كون العملة هو ألنضب وجعلها التشويش مع استازامذلك عرو ذكر الوسف الذكور فيسه عن الفائدة وقول الامام لانا فطم ان النضب اليسير الحُ غيرمفيد معكون الشرطكون العملة مظنة الاشتال على الحكمة وحيثة فقوله لايمنع من القضاء قد يمنع وآثن سنر دليساله الذكور فهو مشترك الالزام لجريان مثل ذلك في التشويش أيضا ومن هنا تعسلم رد قوله لايقال الح و بالحسلة فلا وجه لمنع كون العلة هو النضب بل يجوز كونها النضب وكونهـا النشو يش والذي يفيده الحديث الأول وهذا الذي ذكرناه تصحيح لكون الغضب علة كالنشويش كما عامت وأما ماأفاده كلام العلامة قدس سره من عدم محة كون التشويش علة فليظهر وجهه بعد والظاهر منعه كما تقدم (قهلهوعكسالبيضاوي) أي فقدم النص وثني بالايماء وتلث بالاجماع لان النص أصل الدجماع كما قال الشارح والاعاء من جملة النص (قوله النص الصريم) أي القطعي كا يدل عليه تفسير الشارح له بقولة بأن لا يحتمل غير العلية (قولَه فنحوكي) قد يقال انكى ليست نسا في التعليل لاتها تكون مصدر بة والتعليل مستفاد من اللام القدرة ( قول من أجل ذلك كتبنا الح) أي من أجل قتل قابيل لا خيه (قوله كي لايكون دولة الح) أي وجب تحميس الفيء كى لا الح (قوله إذن لأدقناك ضعف الحياة) أي إذ ركنت اليهم وضعف الحياة وضعف اللبت

(قوله فديقال الح) قديقال الإماهناجري علىمذهب الأخفش فانها عنده في جيماستعالاتهاحرفحر وانتماب الغمل بعدها بان مقدرة أو مذهب البصريين فانها عندهم ان تقدمها اللام ناصبة لاغبر وليس فيها معنى التمليل واذا جاء بمسدها ان فهي التعليل جارة يحتمل أنتكون ناصبة ينفسها عمني التمليل وان تحكون جارة كاللام مضمرا بعدها أن وماهنا

من هذا القسل وأماماذكر و

المشتى فمذهب كوفى تدو

(قوله عنابهما) أعهذابا كمنالبالشرك فيهمامضاعنا أي مشاعدا به فالدنيا ومتله عنابه في الآخرة والسبب فيه انتها أله على الأنبياء أكثر فكانت ذوريهم أعظر ومناهم نساؤهم بإنساء الني من يأشمنكن الآية كذا في التنسيرالكيير (قول الشار حوزن سافيا في الرابة) لمرابعا منافيا في المنافية التي يمنى الطبة (قول الرابع) لمنافيا في المنافيا في المنافية المنافية المنافية والمنافية المنافية ا

> الباعث المتقدم عليه عقلا أوترتب باعث على حكمه اللبي يتقدمه في الوجود وأدخل بالكاف نحو ان الشرطية فاتها تفيد العلية وقمد تحتون لمجرد الاستصحاب (قول الشارح وتكون فيه في الحيالج) انما كانتفيه كذلك لان الفاءفيه للترتيب كاعرفت والباعث مقدم في العقل والوجود كافي قعدت عن الحرب جبنا وقديكون متأخرا فی الحارج فجوز ملاحظة الأمرين دخول الفاء على كل منهما (قول المصنف فالراوى الفقيه الخ) أعاكان دون ماقبله لاحتمال الغلط في كلامه لكن لاينفي الظهور (قول الشارح وتكون في ذلك في الحكي فقط) انما كان كذلك لان الراوى من حيث انه راو أنما بريد حكاية ماوقع فلابد أن يحكيه على ترتيبه ثمالسامع

وفياعلنه المستخبالقا معنا وفيابساشارتالياً ندون ماقباق الرتبة بخلاف ماعلمه الواو (والظاهر) بأن يمتمل غير الملية احتيالا سرجوها (كاللام ظاهرةً) نحو «كتاباً نزلناه اليك لتنخرج الناس من الظامات الحالفات في كل حلاف مهن » الى المن ( فالها أ ) نحو «فيظام نالدين هادوا حرمنا عليهم طبيات قوله « أن كان ذا مال وبين » اى لان ( فالها أ ) نحو «فيظام نالدين هادوا حرمنا عليهم طبيات أحلت لهم أي منتمناهم منها لظاهم ( فالغا في كلام الشارع) و تكون فيدى الحكم نحو قوله تمالى « والسارق والسارقة فاقطوا أ يسيهها » وفي الوصف نحو حديث المسجيحين في الحرم الذي وقعته انته « لا تحسو ، طيبا ولا تخمر وارأسه فانه بيمت بوم القيامة طبيا» ( فالراوى الفقية فنير " ) و تكون في ذاك في الحكم فقط كقول همرانا بن حصين مها رسول الله صلى الشعليه وسلم فسجد رواه أبودا ودوفيره

عدابهما (قهالهوفهاعطفه) الأولى وفي عطفه لان الاشارة في المطف بالفاء لافي المطوف بها وأجيب بأن الراد المُطوف من حيث العطف ووجه كون الاشارة في العطف لافي المطوف أن الاشارة في الفعل والعطف فعمل والمعلوف ذات والاشارة في الفعل دون الدات إذ يقال فعل كذا لكذا (قه أب بخلاف ماعطفه بالواو) ان أراد فانه لاإشارة فيه الحذلك فسلم وان أرادفا نه ليس دون ماقيله كا هوالمتبادر فقدينتقض بقوله والظاهر فانه معلوف بالواو وهودون ماقبله من الصريح قاله العلامة . وقد يجاب بأن هذه الاشارة بالنسبة الى الأمثلة وأما الظاهر فانه قسم مستقل (قوله كقواه تعالى ولاتطم كل حلاف الح) نزلت في الوليد بن المفيرة (قوله في الحسكم) أي معه وكذا قوله في الوصف ( قوله وقصته ناقته ) أي رمته فاندق عنقه ( قهله لأعسوم) بضم الناء متعد لمعولين (قهلهولا تُخمروا رأسه) أى ولا تعطوا رأسه من التخمير وهو التفطية ومنه سميت الحر خرا لتغطيتها العقل ( قوله فالراوى الفقيه) أى الجتهد (قه أه وتكون في ذلك) أى في كلام الراوى فقيها أوغيره (قه أه في الحكم فقط) قد يوجه ذلك أخذا مما نقله عن بعض المتأخرين بإن الراوي يحكى ماكان في الوجود أي طي الوجه الذى وقع عليه والعلة بحسب الوجود تتقدم على العاول زمانا أورتبة فلذالم يحك المعاول الاستأخرا فلم يدخل الفاء آلاعلى المعاول الذي هوالحسكم وقبه نظر لان هذا لايمنع ادخال الفاءعلى العلة إذ لو قال مثلاً سجدفسها أىفقدسها أىلأجل أنهسها لأفادتر تبالحكم علىالعلة وانهامتقدمة زمنا أورتبة وقد عبرفي النهاج بقوله وتكون في الوصف أو الحكم وفي لفظ ألشارع أو الراوى اه وقال الأسنوى في شرحه وتدخل الفاء على الثاني منهما أي الحبكم والوصف سواه كان هو الوصف أوالحكم وسواء كان من كلام الشارع أو الراوي فصل منه أربعة أقسام الى أن قال الثاني أن تدخل عليه أي الوصف في كلام الراوي ولم يظفر له بمثال اه وهو صريح في امكان دخولها على الوصف في كلام الراوي لكن لم يظفروا

ومن يؤخر ما حكان مقدماً في الوجود بناء على فيهالسامع التعليل به قان قلت حكاية مانى الحارج تحصل مع التأخير لان تقدم العلة لازم جة قلت وضع الفاء أنما هو ترتب مدخولها وهو الذى ساق له الراوى كلامه لا التعليل اللازم له النقد مه و به يظهر فساد مائى الحشي وصحة ماقاله الناصر هنا وان تركه المحشى تبعا لسم تأمل ( قوله خلصل منسه أربعة أقسام ) قد عرفت ان الرابع ضعر كار خلافاله (قوله المؤسواب قولها فج) وجه اندفاع الثوجيه ان فعل الراوى ذلك ممكن فى نفسه مع حكاية ما كان فىالوجود بناه على ما ذكره فالوجه الصحيح لفول الشارح وتسكون في ذلك في الحسكم قفط أن ذلك هو الوجود وإن أسكن غيره . أما النظر على ذلك الشوجيه فهاتى إيند في وفيه أن الدفاع النظر مين على فهم الشوجيه بوجه آخر وهوأن الرواة أنما حكوما لوقع خارجا على ماهو عليه وان أسكن غيره تدبر (قوله هو الولى سعداله بن) الوجود في كلامه في الشيئة الصعد انها (١٩٥٥) في فذلك في الحسكم وابد كرفي التاويح انها

فالوصف أوالحكم (قول الصنف ومنه) أي من الظاهران الخ فاحتاله لنسر التعليل مرجوح لوجود القرينة عليه فالمرادا لظهور ولوبالقرينة فاندفع مافى الناصر فانظره (قسول الشارح لانه لم يذكره الاصوليون) في الحند أن للمصودمين حروف التعليل ان الشرطبه . واعترض السعد مافي الأمدي بان كون الشددة الكسورة موضوعة التعليل بعيدجدا قال والذي في النتهي والشروح انها العتوحة المخففة وأعترضه مان التعليل مستفاد من اللام القسدرة اه وهويؤيد الحواب الآتي في الحشي ولعلماقاله الآمدي سري له من ذكر جمسلة أن التعليل مع أنه مستفاد من الجُلةُ بَيَامِها بقرينة السياق فيه من دلالة الاقمتران فيكون اعاء ثمرأيت فىالتاويح مانصه وأما كلة ان منسل انها من الطوافين عليد

ومن قال من المتأخرين انهافي ذلك في الوصف فقط لان الراوى يمكي ماكان في الوجود لمرر دبالوصف فيهالوصف الذى يترتبءليه الحسكم كما فىالاول فالفاء فياذكر للسببية النيهى بمعنى العلية وانحسا لمتكن المذكورات من الصريح لمجيئها لغيرالتعليل كالعاقبة فىاللام والتعدية فىالباء ومجرد العطف فى الفاء كانقدم في مبحث الحروف ( ومنه ) أي من الطاهر ( أن ) الكسورة الشددة نحو « رب لاتفرعى الأرض من الكافرين ديارا انكان تفره ، الآية (وإذ ) نحو ضربت العبد اذ أساءأى لاساءته ( ومامضي في الحروف ) أي في مبحثها بما يرد للتمليل غير الذكورهناوهو بيد وحتى وعلى وفي ومن فلتراجع واتما فصلُّ هذاهما قبله بقوله ومنه لانه لم يذكره الأصوليون واحبَّال ان لنبر التعليل كان تكون لمجردالتا كيد كاتمكون اذ ومامضي لغير التعليل كانقدم في مبحث الحروف له بمثال فقول الشارح وتسكون في ذلك في الحسيم فقط لعسله باعتبار الوجود فقط بحسب اطلاعهم وحيئان يندفع النظر المذكور فليتأمل فلت لعل صواب قوله يندفع النظر الذكور يندفع التوجيه الذكور أو آنه أراد بالنظر التوحيه للذكور (قوله ومن قال من المتأخرين) هـذا القائل هوالمولى سعد الدين التفتازاني ( قهأله بحكي ما كان في الوجود ) أي حسا والسكائن في الوحود أتماهوالمحكوم به وهووصف بخلاف الحكيروهوهناتدب السجود فانه ليس بكأئن في الوحود حسا وكان الراد بالمحكوم به مايتملق به الحكم وعبارة العلامة على الوصف الذي يتعلق به الحكم اله أي أعم من أن يكون محكوما به أوعليه (قوله لميرد بالوصف فيه الوصف الذي يترتب عليه الحكم) أى وهو الصلة بل أرادبه متعلق الحكم كآمر (قوله كا في الاول) أي الوصف الذي تكون فيه الناه في كلام الشارع (قوله لانه لم يذكره الأصوليون) فيه أن يقال من جملة المنصول ان وقد ذكرها الآمدي وكذا الامارفي الهصول حيث قال وأماالدي لا يكون قاطعا أي دالا على العلمة دلالة قطعية فثلاثة اللام وان والباء ثم مثل ان بقوله عليه الصلاة والسلام (انها من الطوافين» بل قضية عبارة التيريزي كانقلها الاصفهاني فيشرح الهصول أن جميع الأصوليين أوأكثرهمذ كرها أعنى إن فانه قال وأما ان المكسورة الشددة فقد عدوها من هذا القسم بقوله صلىاقه عليه وسلم إنها موالطوافين عليكم والحقانهالتحقيق الفعل ولاحظ لهما فالتعليل والتعليل فالحديث مستفاد من سياق الكلام اه لكن استبعد القرافي في شرح المصول كونها لاحظ لها في التعليل فانظر قوله عدوها فيهذا القسم فان قضيته ماذكرناه لانضمير الجمعظاهرفيه اللهمالأأن ير بدبالأصوليين متقدمهم وير يدالنبريزي بقوله عدوها أن التأخرين أوجماعة مهم عدوها فيهذا القسم فلمتأمل مم (قوله واحمال أن) مبتدأ خسره قوله كان نكون الح وحاصل أن النص في التعليل ما لا يحتمل غير الثمليل بأن كان موضوعاً له فقط والظاهر ما يحتمل غيبر التعليل ولا بدل على

( ٣٤ م. جمالحواسم - فى ) فالمذكروني كروفي كراكتبانها مرفيرا السرج لماذكر.
الشيخ عبدالقاهر انهاق من مداولة م تقدموقه الفاء وتنفي نتاها وجعلها بعضهم من قبيل الايماء نظرا الدائها لمرضع التسليل واتحا
وقعت في هذه المواقع لتقوية الجلةالتي بطلها المخاطب ويتردونها ويسأل تحها ودلالة الجواسك المدة إيماد المسرج و بالجنة كافان
مع الفاءأو بدونها قدورد في أمشلة الصريح وقدور. في أمثلة الإيماد بعشر عبد بأنتصريم باعتباران والفاء وإيماد باعتبار ترتب
الحكم هي الوصف اله تدبر (قوله بان كان موضوعا له قطل) أي لم يوضع لنيره ولا وضعا مجاز با يحمدان

وحاصله أن النص ماوضع لتعلق ولمستمدل في غيره أصلا والظاهر ماوضها ولنبره أما على سبيل الاستمالة أوالتجوز في الثاني وهذا مايفيده كلام المست فانه صرح بأن التصريح مادل بوضه على التعلق ثم جله مماتب مالم يحمىء لتيره وماجاء أه والظاهر أن للراوضه التحقيق وأما كلام سم في المستميل ا

(التالث) من مسالك الملة (الابحــاه وهو افترانُ الوصف اللفوظ قيل أو المستنبط بحكم ولو ) كان الهـكم (مستنبطاً )كل يكون ملفوظا (لولم يكن التعليل هو ) أى الوصف ( أو نظار مُّ ) لتظهر الحكم حيث بشار بالوصف والحكم الى نظيرها أى الولم يكن ذلك من حيث افترائه بالحكم لتعليل الحكم به ( كان ) ذلك الافتران ( بتيها ) من الشادع لايليق بقساحته وانيانه بالالفاظ في مواضعاً

التمليل الا يقرينة سهاء كان موضوعا للتعليل وغبيره على سبيل الاشسيتراك أو موضوعا للتعليل فقط واستعمل في غسيره على طريق التجوز أشار له صم (قهأله وهو اقتران الوصف اللفوظ) أى الملفوظ به حقيقة أو حكما بأن كان مقدوا كا سيأتى التنبيه عليه في عبارة الشارح ثم تفسير الايمـا. بالاقتران المذكور لا يحساو من تسامح اذ الايمـاء وصف المومى وهو الشارع والافــتران وصف المفترن وهو الوصف للذكور المكن لما كان الاقتران الذكور لازما للايمساء صح تفسيره مه فهم تفسر الشيء بالزمسيه فتأمل والراد بالوصف هذا مايشمل الشرط والفاية والاستدراك والاستثناء كا سيآني في كلامه (قوله قيل أو الستنبط الح) الستفاد من كلام السنف أقسام أربعة أن يكون الوصف والحكيم منسوصين أو مستنبطين أو الوصف مستنبطا والحكيم منصوصا أوعكسه وإن السكل ايماء وفاقا أوخلافا وليس كذلك كاسيذكره الشارح من عدم الأيماء قطعا في صورة ما اذا كان كل من الوصف والحيم مستنبطا (قوله كا يكون ملفوظا) أي منصوصا ولو مقدرا (قهله لو لم يكن التعليل) أي لتعليل الحكم أو نظيره بدليل قوله أو نظيره فان نظير الوصف إنمايطل به نظير الحكم كا سيأتي ايضاحه فيالمثال الآتي فاوقال لولم يكن هو أونظيره لتعليل الحَمَمُ أُونظيرِهُ كَانَ أُوضِعِ (قَوْلُهِ حيث يشار) ظرف للنظير (قولِه لولم يكن ذلك) أى الوصف أو النظير وقوله من حيث اقترانه بالحكم أى أو بنظير الحكم وقوله لتعليل الحكم به أى أولتعليل نظير الحكم نظراله صف ومنا التقرير يكون تعبره موفيا عاقاله الصنف لكن فيه كأقال العلامة اثبات اقتران الوصف النظر للحكم النظير وقدعل ان الاقتران انها هوالوصف والحسكم الملفوظين دون النظرين وجوابه أن الاقتران أعم من الحقيق والحكمي واقتران نظير الوصف بنظير الحكم من الاقتران الحكمي الدىدل عليه الاقتران الحقيق الحاصل بين الوصف والحكم الملفوظين اذفي ذكرهما اشارة

أى أونظيره بحكم أى ولو المحدمية المعالمية المارح

المذكور من أشر بهماالي

نطرهما أولاوفها اذا ذكر

أحدهمادون الآخر المذكور

أشمر به الى نظيره أولا

غلاف ما اذا كانامستنطين

لان المبتدط اغا يستنبط

منحيثكوته حكماأوعلة

لكن منيع الشارح

والحواشي هناوفياسيأتي

يفيد أن النظير لايملل به

الا نظير وان ذلك في

المذكور بنخاصة فتكون

الأنسأم خسة نقط وعلى

كل فعدر الهشي انها

ذكره هي الاقسام الأولية

تأمل (قولهأىمنصوصا)

الراد به ماعدا الستنبط

( قوله أى لتعليل الحكم أو

نظيره ) الاولى أن يكتب

على قول المسنف وهو

اقتران الوصف اللغوظ

أى أو لم يكن ذلك من حيث اقتراته بالحكم لتعليل العكم به الح ما نصه خاهره أن الاشارة واجعة الى الوصف لللفوظ ونظيره وفيه ان النظير مقترن بالنظير لابالحكم لللفوظ الا أن يقال فيه مساحمة لظهور الفن من حكالام المستف قبل . وطامسها اجمال بينانه لو أم يكن الوصف اللفوظ أو نظيره من حيث اقترائه بالحكم أو نظيره لتعليل الحكم أو واللام ان كا يكون بين اللفوظين حقيقة يكون بين النظير بن حكما أذ فى ذكر النظير بن اشارة الى نظير بهما فهما مذكروران حكما مقتر قان كذلك أما عبارة المان الى كتب عليها فظاهر منها ذلك كا لا يخفى . وسياتى فى كلامه بعد والدك لم يكتب الناصر والفهاب الا على (قول الشامرة والالحالا الح) قالمالناصرهذه اللاماتيع فيجوابانالشرطية فيكلام للسنفين كتيرا سهوا وتوهماانها فيجوابلو اه لمكن فيالرضيأ عبار ابن الانبار دخولها فيجوابالشرط مطلقا (قول الشارخ فيقدرا لج) الداعي لهذا التقدير تحقق الاقتران بين الوصف والعحكم فيكلام واحد اذ الاقران بينهمافي كلامين (٣٣٧) غيريمكن (قول الصنف لولم يكن

(كحكمه) أى الشارع (بعد ساع وسنسيا كا في حديث الاعرابي دوانت أهل في خهار رمسان فعالما عزيرة مقالخ . وواه الإماجه وأسله في الصحيحين فأمره الاعتاق عندذ كرالوقاع بدل على أنه علما والمسلم المسلم المسلم

الى نظير يهما فالنظيران مذكوران حكامقترنان كذلك (قول كحكمه) أى كالاقتران الواقع في حكمه وكذا يقدر فعا يأتى من قوله وكذكره و بقية العطوفات (قَرْله فأمره) أي فالافتران الذي تضمنه أمره الخ (قَوْلُه عَلَمُانه) أى الوقاع عالمه أى للاعتاق فوجوب الاعتاق حَمَ قارنه وصف وهو الوقاع (قهله والالحلاالسؤال) أىوهوقوله وافت أهلي (قهله وكذكره في الحكم) أى معه (قهله والالحلا دُّكره عن الفائدة) قال العلامة عليــه منعظاهر لامكان أن يكون ذكر ولافادة عل الحكيم والعلة غيره كنشو يش الف كركام اه يه قلت كون ذكره لافادة على الحكي بعيد جدا مع الاتيان يه في الحديث بعنوان الوصفية وأماما أجاب، مم فلا يخفي أنه تعسف وأماجوا به الثاني فساقط فراجعه و تأمل (قول بسفة) أي بعنسها والافالتفريق في الثال الآني بسفتين وأراد بالسفة هنا ماعدا الأربعة الآتية وهي الشرط وماعطف عليه بخلاف الوصف فها تقدمهن قوله وهو اقتران الوصف فالمرادبه ماييم الأربعة المذكورة فالمرادبالوصف للتقدمالفظ مقيدلآخر وبالصفة هنالفظ مقيد لآخر غيرشرط ولأ استثناء ولاغاية ولااستدراك (قهاله فتفريقه) أى فالافتران الدى تضمنه تفريقه الح (قهاله بهاتين المفتين) هما الفرسية والرجوليسة لا الفرس والرجل لأنهما لقبان لامدخل التسمية بهما في الحكمين (قول بسغة القتل) لم يقل بهاتين الصفتين القنسل وعدمه لأنعدمه ليسعاد الدرث بل علة الارث النسب أوالسبب (قوله مثال الشرط حديث مسلم النع) موضع التمثيل منه قوله فاذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شتم قاله الكال (قوله متفاضلا) حال من البيع عنى السيع ولوقال متفاضلة للوصفين لسكن ماهنا أولى لأن الوصف البع للحكم (قوله بمني البيع) أي وفي السكادم مضاف وفي بمنى من فيكون هكذا فالنعر يف بين

للأستخدام ولعله مراده

منع بيح البيع من هذه الأشياء ولايخفي ماحته فالاولى أن لا كون مفاضلا حال من البيع و بعود الضمير عليه بمغي البيع على طريق

لم يفد) قال المستقد في شرح الخنصر الحق أن العلة التشوش والوصف الذكور علة بعنى أنه مشتمل عليها فیلحمق به مافی معناها ويخرج عنه سواه كالغضب قد اه فقوله هنا لولم يكن علة أى إعتبار مااشستمل عليه وقد مي (قوله بعيد جدا) أي وغلب الظن بالتعليل كافية قاله الصنف في شرح المختصر (فولهمم الاتيانيه في الحديث الل الظاهرانه لافرق بين قولنا وهوغشبان وقولنا فيحال غضمه وما أجاب به سم كله محيح فأنظره (قوله هي الفرسية والرجولية) الأول عــلة استحقاق خوص السهمين والثاني علة استحقاق خصسوص السهم أماعلة الاستحقاق في الجلة فالقتال أوالحضم ر بنيته وان لم يقاتل لحكن الشارح بمداد الاول فلم يتعرض للثائى فائد فعرمافي الناصر اه سم (قسول الشارح بين عدم الارث اللنكورالح) فيهايماء الىأن الضمر في ذكرها الحكمين وجعله في العضد (هوله فلمستعلته الاتحاد الح) انظر من أن جاه التشبيق ميتقد وهاهو الامن أخذ الأحكثر بالأقلمين جنس واحد كمافيل وفيه ان هذا الإنتافي عدم علية الاتحاد (قوله أى بقتسان) مذهب مالك والشافعي وضيره أبو حنيفتر محمالة، بالانتطاع (وقوله لايخرج عن النابة) بل لايكون التفريق بها (٣٩٨) الاباعتباره الانامة ليس هو نفس النابة فأحسن الاعتبار ولابنافي اعتبار

> بالشرط بعده (قوله مع الجرم بالهاوف عليه) أي نقمض ماحلف علميه أو بان المحاوف عليه رافعنى نفس الأمرمع تخلفه (قوله فقديقال الوجه الؤاخذة مه) كيف مع عدم قصد لفظ اليمن الديهوالرادوكانه فهمان اللفظ مقسسود دون الحلف وهوصر يح لاحاجة له الىالنية وليس مرادا (قوله بقياشكال) قدع فتان وحه الاستدلال انه لولم يكن التعليل لأخل بفساحةالشارع وهذاغير موجو دفي الاضداد وظهور ان المدكور هوالعلة كاف فانه لاعلة سمواه تدير وانظر قوله اذ فائدته وجود عاية الحكم الخ فان كلام الناصر السابقله منعسه (قول الصنف وكترتيب الحكم على الوصف) أي بان جمل الوصف عنوانا ففارق ماسدهاد الترتس فها بعد على الموصوف أي بيع صفته في ذاته انه مظنة التفويت وليس التفويت مقدرا في نظم الكلام بل

النفريق بالغاية صحة اعتباره

لولم يكن لدلية الاختلاف المجواز لكان بعيدا ومثال الذاية تولدتمالى «ولانقر بومن حتى يطهرن» أي قاذا طهرن ملامنع من قر الجهن كاصرح به في قوله عقبه «فاذا تطهرن فاترهى» فنقر بقه بين المائية طهرن فاترهى وين جوازه في الطهر لولم يكن لمليسة الطهراللجواز لكان بعيسه المناه الاستنادة ولدتمالى «فنصف مافرضم الأأن بمنون» أي الزوجات عن ذلك النصف فلاشيء لهن فتغر بقه بين ثبوت النصف الحرق من انتفائه عند عفوهن عنده لولم يكن لدلية المغو الانتفاء لكن بعيدا. ومثال الاستدائ قوله تمالى « لايؤاخذ كم الله باللغو في أيما لكم ولكن يؤاخذ كم بما عقدتم الويمان وبين المواقفة بالإيمان وبين الواخذة بهاعدة مقيدها لولم يكن لميلة المائم له لكان بعيدا (وكتر تيب الحكم على الوسف) نحواً كوم الدلماء فترتيب المرام المولم المائم المولم الكان بعيدا المحكم على الوسف) نحواً كوم الدلماء فترتيب المحكم على الوسف) نحواً كوم الدلماء فترتيب المحكم على الوسف المهل لولم يحكن لملية العالم له لكان بعيدا

فيكون الامن الأشياء كان أوضح وأحسن (قه إله لولم يكن لعلية الاختلاف للجو از لكان بعيدا) أي وأما النع عندعدم الاختلاف فليست علته الاتحاد كاقديتوهم بل ماقيل انه التصييق على الناس (قهله حن يطهرن أي ينتسلن (قوله أي فاذا طهر ن فلامنم) بيان التفريق بالغابة الذي لا يحصل الا بالفهم وتقدير الفهومالذكو ركذلك لايخرج عن الغاية وأنما يخرج عنها لوكان القصديه بيان نفس الغابة فالدفعراء تراض العلامة هذا (قهله لولم يكن لعلية الطهر للجواز لكان بعيدا) أي وأمامنع قر بانهن في الحيض فليستعلنه الحيض بلخروج الوادمجذوما (قوله فنصف مافرضتم) أي بجبلهن (قوله الولم بكن لعلية العفو للانتفاء لكان بعيدا) أى وأما ثبوت النصف لهن فعلته العقد الاعدم العقوكاقد يتوهم (قهله لايؤاخذكمالله باللغو في أيمانكم) اللغوعندنا معاشرالمالكية هوحلف الشخص على مايظنه بان يحلف معتمدا طيظنه وعندالجافعية اجراء القسم طياللسان بدون قصد كقول الشخص بلىوالله ولاواقه مثلاولاقصدله وعليه فالتمقيدهوقصدالقسم وعيمذهبناهوالحلف معالجزم بالهاوف عليه يه قلت وعدم الوَّاخذة بالله و بتفسيره طي مذهبنا ظاهر لعذر الحالف باعتاده على الظن المكتفى به بالجلة وأماعيمافسره به الشافعية فقديقال الوجه للؤاخذة به لتلاعبه باجراء لفظ الجلالة على لسانه حيث لاقصد والقول بان القصد به حينئذ التبرك لا يخفى سقوطه وعدم اجراثه (قهله لولم يكن الر أى وأماعد مالؤاخذة عندعدم التعقيد فعلته عذر الحالف باعتاده على ظنه على قولنا وعدم كونه عينا على قول الشافعية \* قلت بني اشكال وهو أن الله كورات من الشرط ومامعه كاتضمنت اقتران الأوصاف الذكورة بأحكامها الذكورة المفيدعلية تلك الأوصاف لتلك الأحكام فقد تضمنت اقتران أضداد الأوصاف المذكورة باضداد الاحكام المذكورة فالشرط في الحديث المذكور كاتضمن اقتران الاختلاف بالجواز تضمن اقتران الاتحاد بعدم الجواز والغاية كانضمنت اقتران الطهر بجواز القربان تضمنت اقتران الحيض بمنم القر بان خصوصا قوله تعالى قبله «فاعتراو النسامق الحيض» فان الاقتران المذكو وظاه فيه معأن اقترآن تلك الاضداد بتلك الاحكام لايفيد العلية كام قان عجرد الاقتران لايفيد العلمة لحواز كونالعلة شيئا آخر يوجدمع اقتران الوصف بالحسكم كاهوكذلك في افتران تلك الاضدادولا يال محينة

(وكمنعه)

وهذا هوالرادبالتقدير هناوفرق بين الترتيب على

فهملكون البيع مظنته

(وكمنيه)أى الشارع (ماقديفو "تُ الطاوب) نحو قوله تمالى «فاسموا إلى ذكر الله وذروا البيع» عالمنع

ولا شيء فيه أصلا (قوله الدالة على التضميف ) فالراحح فيه انهليس باعاء فاختلف الترجيح (قوله ولفل وجه الترجيح الخ ) ما ذكره ان كان لدلالة الوصف على الحكم فهو ما فى الشارح وان كان لعدم الوجود للوصف فلا بتحقق الاقتران فبقال مثله فها اذاذكر الوصف فقط (قول الشارح لجواز كون الوصف أعم)عبارة المنف في شرح المختصر بحلاف اثبات لازم الشيء اذ لااتبات فيه لملزوم اه أي ملزوم معين اذ اللازمالاعم كأ يلزمها بازم غره فأذا قبل لانبيعوا البر بالبر يحتمل الافتيات أو الادخار أو الطعم ولا تمان لواحد حتى يقعمعه الاقتران فقوله هنا لجواز كون الوصف أعم أى الذى يازمه الحبكم أعما عبنه المشبط وحينثا لايكون في الحسكم دلالة علىخسوص ماعينه حتى يكون فيه إعاءاليه واغالم يعلل بعموم الحكم لان عدم الاقتران اعا جاء من تخلف الوصف تدبر (قوله بناء على خطأ المستنمط الح ) فيه إن خطأه ليس

من البيم وقت نداء الجممة الذي قد يقو تها لولم يكن لظنة تفو يتها لكان بسيدا وهذه أشلة لما انفق على أنه آيماء وهوأن يكون الوصف والحكم ملفوظين وانكان في بمضها تقدير وعكس هذا القسم ليس بايماء قطما وفي الرصف اللفوظ والحكم المستنبط وعكسه وفيه أكثرالملل خلاف مختلف الترجيخ كما أفادته عبارةالمسنف قيل أمهما ايماء تنز يلا الستنبط منزلة اللفوظ فيقدمان عندالتعارض هلي المسنبط بلا ايماء وقيل ليس إيماء والاصحان الأول إيماء لاستلزامالوصف للحكم بخلاف النانى لجوازكون الوصف أعم مثال الأول قوله تمالى «وأحل الله البيم» عدم فائدة الاقتران اذ فالدتموجود علة الحكم مع الاقتران فتأمل ذلك (قيالهوكمنمه مما قد يفوّت للطاوب) أي من فعل قد يفوث الطاوب قال الشَّهاب ان كان هذا مندرجاً تحت ضابط الايمـا،وهو اقتران الحكم بوصف الحكم م فقد يقال قوله وكثرتيب الحكم على الوصف يغني عنه اله « وأجاب سم بقوله وأقمول هو مندرج تحتــه كما هوصريح صنيع المآن لأن المراد بالوصف الملغوظ به في ذلك الضابط مقابل الوصف المستنبط فيشمل المقدركا هنا ولاينني عنه قوله وكترتيب الحكم على الوصف اذ ليس فيه ترتيب المكم الذي هو المنامن البيع وقت النداء على الوصف الذي هو كون البيع مظنة النفويت اذ لم ير بطه به ولو تقديرا أه قلت الوصف القدر هنا تقديره أن يقال مثلا وذروا البيع، مما يغوت السعى الى الجمعة أى حال كون البيع منْ جملة مايغوت ماذكر وذلك يفيدوصف البيع بكونه مفوثافهوفي قوة أن يفال وذروا البيع الفوت فقدوجدالر بط تقدير ا (قوله الدى قديفوتها) نت البيع وضمير يكن وكان النع كذا قال مع وفيه ان الذي هو مظنة التفويت البيع لاالنع وأما اعتراضه بكون الموصوف بالبعد هو اقتران المنع بالوصيف لاالمنع الدى هو الحسيم فأمره سهل لجواز أن يكون في المبارة حذف دل عليه المقام أي لكان اقتران الوصف ببيدا وفسد أجاب هو عنه بما يقرب من هذا ( قيله ملفوظين ) أي منصوصين وان لم يكونا ملفوظين كما في آية الجمعة فانه لم يذكر فيها الوصف وكا " في الغاية والاستثناء فإن الحسيم فيهما مقدر ( قوله وعكسه ) أى وهو أن يكون الوصف مستنبطا والحميم ملفوظا (قولُه وفيه) أى في العكس المذَّكُور أحكثر العلل أي لان الأكثر في الشرعيات ذكر الاحكام دون عالمها فيستنبط الجتهدون تلك العلل (قوله كا أفادته) أي اختلاف الترجيح عبارة السنف حيث أتى في جانب الوصف المستنبط بقيل الدالة على التضميف وفي الحكم الستنبط باو دون قيل فتأمله ( قولِه والأصح ان الأول ) أي وهو أن يكون الوصف ملفوظا والحكم مستنبطا (قوله بخلاف الثاني) أي وهو أن بكون الوصف مستنبطا والحكم ملفوظا المعرعنه بالعكس فها تقدم فالراجح كونه ليس ايماء وان كان هوالآكثر وجودا في الشرع كامر ولعل وجهالراجيجز بإدة على ماسيذ بحره الشارج ان الابماء أنما يكون مع عقق اقتران الوصف بالحكم وذلك انما يكون عند ذكر الوصف لفظا أو تقديراوأما حيث لمينص عليه النارع فلا وجه للاعاء فتأمل (قوله لجواز كون الوصفأعم) قال العلامة ووافقه الشهاب السواب أن يقول لجواز كون الحكم أعم أي من الوصف لان الحكم لازم للعلة واللازم انحا يستازم ملزومه اذا كان الدزم مساويا أوأخص لاأعموذكر مايؤ يدذلك عن كلام العضد . وأجاب مم عاحاطهان الراد بأعمية الوصف كون الوصف المستنبط أعم ماهو الوصف في الواقع بناءهي خطأللستنبط فلايكون مستلزما له لهدم استلزام العام للخاص وحينا فيلزم أن يكون الوصف المستنبط المذكور أعممن الحكم قاصراطي هذا بليكون فها اذا ذكر الوصف فالصواب ماذكرناه خصوصا وهو الموافق لتقرير المصنف كلام ابن الحاجب وأيت

المراد أن يوجد اقتران بين الوصف والحكم في ذاتهما لاجد الاستنباط كا يدل عليه قول الشارح الستلزام الوصف الحكم ألخ تدي

(هوله قد اختلف في مناسبة الوصدالوى اليه في كون علل الإيماء صيحة) أى اختلف في الشامبة في السحة (قول المسنف ولا يشترط مناسبة الوصفالوى اليه ) قال المسنف في شرح المنتصر تبعا العشد والمراد من المناسبة ظهورها وأمانفسها فلابد منها في العابة الباعثة دون الإمارة الحردة اه قال شيخ الاسلام في شرح مختصره لحقاة المتن بعد ذلك ومراد همايا أنه الباعثة المشتملة على حكمة تبحث على الامنتال اه وهو موافق المدرعن والدائمات الزمن عبر بالباعث أراد الباعث المكافف على المعتمال ووجه هذه الشرقة ان من قال المناسل ووجه هذه الشرقة ان من قال المناسلة والمحكمة الشرعة التعاملية للإيماء عليها للايماء عليها المتعال والمحكمة المتناس المناسبة المناسبة المتكافئة المناسبة المتكافئة المناسبة المتكافئة المناسبة المتكافئة المناسبة المنا

الباعثة المكلف قد تخو فحله مستان م المتحته والثاني كتمليل الربويات الطعم أوغيره . ومثال النظير حديث الصحيحين ال امرأة ولادخل لهافى العلية ومن فالترارسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم ندر أفاصوم عنها فقال أرأيت لوكان على أمك دبي فقضيته قالانها الباعث للشارعطي أكان يؤدى ذلك عنها قالتنم قال فصومي عن أمك أي فانه يؤدى عنها سألته عن دين الله على اليت شرع الحكم يقول ليس وجواز قضائه عنه فذكر لهادين الآدمي عليه وقررها على جواز قضائه عنه وهانظيران فلولم يكن جواز المقصود مجردالتعريف بل القضاء فيهما لعلية الدين له لكان يعيدا (ولا يشتَرَطُ )فيالايماء (مناسبُّةُ) الوصف (الومر إليه) مع بيان وجه مشروعية للحكم ( عند الأكثر ) بناء على أن الملة بمنى المرف وقيل يشترط بناء على أنها بمعنى الباعث الحصكم اذله دخل في (الرابعُ) من مسالك الملَّة (السَّبرُ والتقسيمُ وهو حَصرُ الأوصافِ) الموجودة (في الأصل) المتيس العلية فلا بد من معرفته عليه (وابطالُ مالايصلُحُ) منها الملية (فيتمينُ الباقي) لحاكان يحصر أوصاف البر في قياس الذرة حنى يكون الايماء صحيحا مثلا عليه في الطعم وغيره و ببطل ماعدا الطعم بطريقه فيتمين الطعم للعلية.والسبر لغة الاختبار م ثم ال قول المسنف ولا فالتسمية بمجموع الاسمين واضحة وقد يقتصر على السبر يشترط مناسبة المومى البسه وغير مستلزم له نعدم استلزامه علة الحكيم في الواقع فلا يتحقق الاقتران حيئت ( قهله فحله مستلزم مندان هذا الخلاف اعا لصَّعته) أَى وحــله هو الوَّسف الملفوظ به في الآية وصمته هو الحڪم الستنبط منها قاله الــكمالُ هو في دلالة الاعاء فقط (قه له كتعليل الربويات) أي حكم الربويات وهو المرادبالحكم المذكور وقوله بالطعم الح هو الوصف المستنبط دون النص وهو الموافق (قَهْلُه ومثال النظير) أي النصوص الذي هو نظير أي المنصوص تقديرا الدي هو نظير النصوص لقول المضدفي كون علل لَعْظًا فَالوصف اللَّفُوظُ به في المثال دين الآدى والحكم جواز أدائه عنــه والوصف النظير دين الله الايماء محيحة ولعله لضعفه عالى والحسكم الذي قارنه جواز أدائه عن الآدمي كمدينه (قوله لسكان بعيدا) أي لسكان افتران عنالنص و بهذا ظهرانه الجواز بالدينُ في النظير بعيداً ( قَوْلِهِ ولا يشترط مناسبة الوصف ) أي ظهورُ المناسسبة والا فهي لاعالفة بينشيخ الاسلام معتبرة في نفس الأمركذا قال شيخ الاسلام وعبارة العضد قد اختلف في مناسبة الوصف المومى اليه في كون علل الايماء صحيحة على مذاهب الح ثم قال وهذا انما صمح لو أريد بالمناسبة ظهورهاو أما والعصدوان الباعثة في كلام العضد غميرها في كلام نفس الناسبة فبلا بد منها في العلة الباعثة ولاتجب في الامارة الجردة أه وهي تخالف ماتقـــدم عن شيخ الاسلام وتوافق كلام الشارح (قولِه السبر والتقسيم) ﴿ لَقَبِ لَشِيء واحد كاسيذكرهُ الشارحاذالم إديهافي كلام الشارح و يفيده قول المسنف وهو الخ (قهلة كان يحصر أوصاف البر) أي كان يحصر السندل الخ الشارح الباعثة للشارع على (قهله بطريقه) أى طريق الابطال وسيأتى طرقه قريبا (قهله والسبر لغة الاختبار فالتسميّة شرع الحكم (قولالشارح بمجموع الاسمين واضحة ) اعملم أن حصر الأوصاف فيالاصل وابطال مالا يصلح يسستلزمان فالتسمية بمجموع الاسمين الاختبار وهو السبر والاختبار يستارم التقسيم فوضوح التسمية بمجموع الاسمين يتذرع عملى واضحة ) قال السمد في استلزام الحصر والابطال السبر واستلزام السبر التقسيم وتفريع الشارح أنما يناسب أحد الشقين حاشية العفد عند

التغميرالسبر الىالابطال وذلكانه اذا فالبخشت في أوساف البرغة أجد تم باجلح العلمية في بادئ الا الطعم أوالقوت أوالكيل لكن الطعم أوالقوت الاصلحان عندالتأمل فتعين الكيل فقد حصر باجلح العلمية فه ذكره على وجه النقسيم باو وبين بيحته الدى هوالاختبار بطلان، عامدا الكيل وعبار قالشارج تنادى على هذا المهمل فما أدرى ماوجه تكثير أمثال هذه الاعتماضات ( قوله بستازمان الاختبار ) فيه ان الحصر لادخل له فيه اذا الإجلال يعتصون في قدر المحبر في فيد المعر

التحقيق الحصر واجرالي

فهو غير ظاهر (قوله وقد يقتصر على السبر) وقد يقتصر على التقسيم كما فعل البيضاوى في منهاجه

(قولهولمبيده) أىلانه لمبيحث أوترو بجالكلامه وان لم بجد فلايدل على عدمه وعلى هذا فالواو في قوله والأصل عدم ماسواها على حالها لانالراد دفع كل منع على الحصر من النوع الثلاثة وكأن الهشي فهم ان المانم منم على الترتيب وهو خلاف،مراد الشارح فتأ. ل (قول الشارح لمدالته) لان القياس الحقيق لايكون الا من عِتهد ومن شروطه العدالة واذا كان كذلك غلب الظن وهو كاف ( قول الشارح ولا يكابر نفسه ) فيحب عليه العمل بما أدى اليه ظنه والالأدي الىعدم وقوفه علىشيء (YVY) { قول المسنف قان كان الحصر والابطال والأصلُ عدمُ ماسواها ) لمدالته مع أهليــة النظر فيندفع عنــه بذلك منع الحصر (والجتَهِدُ ) أي قطسا) أماقطعة الاعطال الناظر لنفسه ( يرجمُ ) في حصر الأوصاف(الي ظنه ) فيأخذ به ولا يكابر نفسه (فان كان|لحصرُ ' فظاهر وأماقطعية الحصر والابطالُ ) أَى كُلُّ منهما (قطميا فقطميٌّ ) أَى فهذا السلك قطمي (والا ) بأن كان كل منهما فبأن يكون مرددا بين النفي ظنيا أو أحدهما قطميا والآخر ظنيا ( فظنَّيُّ وهو ) أي الظني ( حجةٌ للناظر ) لنفسه ( والمناظر ) والانبات كأن بقول علة غيره (عندالاً كثر ) لوجوب الممل بالظن وقيل ليس بمجة مطلقا لجواز بطلان الباق (وثالثُهَا) الريار في البر أما الطعم أو حجة لما ( ان أجمع على تعطيل ذلك الحكم ) في الأصل ( وعليه إمامُ الحرمين ) حذرا من أداء الكيل أوالقوت أوغيرها بطلان الباق الى خطأ الجمعين (ورابعها) حجة (الناظر) لنفسه (دون الناظر) غيره لانظنه وجميع الأقسام باطلة ماعدا لايقوم حجة على خصمه (فان أبدى المترضُ) على حَصر السندل الفاني (وَصَعا زائداً) على الطعم ثم يستدل على أوصافه (لم يكانُّ بيانَ صلاحيَّتَه التعليل ) لأن بعالان الحصر بابدائه كاف في الاعتراض فعلى الانطال بدليل قطعي السندل دفعه بابطال التعليل به (ولا ينقطم السندلُ ) بابداته (حتى بَمجَزَ عن إبطاله ) فانغاية ( قول الصنف والمناظر ابدائه منع لمقدمة من الدليل والستدل لاينقطع بالمنع غيره) فيكون حجة على (قه أهو يكفى فول المستدل الخ) أي يكفى في دفع اعتراض المترض بعدم الحصر بأن يقول يمكن أن الفير لافادته الظن مالم يدفعه يكون في الأصل وصف آخر ولم يبده فيكفي السندل حينات بحثت فلم أجد غيرها الح وقوله في وماينيدالظن يجب العمل المناظرة متعلق بقول وقوله في حصر الأوصاف متعلق بالمناظرة أو بدل منه أومتعلق بيكفي (قرأله والأصل به فان كان المناظر مجتهدا عدمهاسواها) الأولى جمل الواو بمنى أوكما عبر به فى نسبتم من للَّان تبعا لمختصر ابن الحاجب وغيره وحب عليه أومقلدا توجه لان بقاءها هلى حالها يقتضي أنه لابد من الجم بين مدخولها وما قبلها وليس كذلك وقوله لعدالته الالزام على من قلده تدبر الخ تعليل لما قبله شبيع الاسلام (قولهمم أهلية النظر) أشار بذلك الى أن العلة مركبة من العدالة (قول الشارح حذرا من مَعُ الأهلية المُذَكُورة والمراد عدالة الرواية لان هذا أخبار بحض (ق) له قطعيا ) أي لقطعية دنيسا، أداء بطلان الباق الخ) بأن قطع المقل أن لاعلة الاكما (قهله لوجوب العمل بالظن) قد يقال وجوب العمل بالظن اتما أىقد يؤدى الى ذلك إذ هو في حَق الظان ومقلديه دون غيره كما سيآتي في توجيهه الرابع فكيف يكون حجة على الثاظر قد لا يكون في الواقع وهو من حيث المناظرة لايالومه تقليد ذلك الظان يه و يجاب بأنهذا ليسمن باب التقليد بل هومن سوى ماحصره المستدل قبيل اقامة الدليل على الغير وان لم يفد الا مجرد الظن لوجوب العمل بالدليل الظني فيتوحه عليمه من الأوصاف واذا طل مالم يدفعه بطريقه مم (قهله لجواز بطلان الباق) أي الذي أبقاء بلا بطلان (قهله أجم على تعليل ذلك الحسكم) أي على أنه من الأحكام العالمة الالتعبدية شيخ الاسلام ( قهله حسّرا من أداء الباقي وهو قد أطل بطلان الباتي الى خطأ المجمعين) قد يمنع كونه مؤديا للنك إذ لايازم من اجماعهم على تعليل الحكم ماسواء أدى الى الحكم الاجماع على أنه معلل بشيء مما أبطل شَيخ الاسلام (قوله فان أبدى ألح) تفريع على قوله والا فظني على المجمعين بالخطأة اندفع ( قهله وصفا زائدا الخ) مثاله أن يزيد على حصر السندل أوصاف الخرف الحرة والسيلان والاسكار مافى الحاشبة وانما ضعفه الارواء بها مشلا (قول دفعسه) أي دفع بطلان الحصر (قول منع لقدمة من الدليل) المصنف لوجود الظن مع عدم الاجماع وهوكاف فتأمل ( قول الشارح لان ظنه لايقوم حجة على خسمه) فيه أن طريقه المنقدم موجبالنظن فىنفسه

(قوله تفريع على قوله الح) الأولى أن يكون مقابلاً لقوله ويكفى قول للسندل أي هذا انام ببد المترض وصفا والا فلا يكفى ذلك في صحة حصره بل الابد من اجلال ماأيداد للمترض ( قول الشارح منع لمقدمة من الدلير) وهي قوله قد حصرت الصالح ففر أب

الاكذا وحجذا

(قول الشارح في أيهما العلة) أي استفهاسة مبتدأ والعلة خبرأي في جواب أيهما المسلة والاستفهاسة دم بأسواء أضيفتأم لمتضف يسح أن تكون موصولة مبنية على الضم لحذف صدر صلتها مع الإضافة أو معربة على مذهب الخليل القائل باعر إسامطلقا (قوله متعلق يقوله وهوحصرالأوصاف) لعله الخ فان ماهنا الطال بعض مايصلح ( قول الشارح بخلافه في الاعام) أى بخلاف عدم الظهور يدل على وجود الناسبة فهومما يدلعلي ماتقدم نقله عن الصنف والعضدفتذكر ( قول المنف عثقة أحد الح ) أي فتمين علة الباقىالة تحصارفيه خاصله ان المبتدل استدل بعمدم الناسبة في النفي و بالأعصار في الاثبات ولم ينظر فمه لكو تهمناسيا أولا لأنه متى انتفى غيره انعصرفيه وهوكاف (قول المصنف ولكن يرجح سبره الح ) أي التعارض بين السيرين

ولكن بلزمه دفعه ليتردليله فيلزمه إطال الوصف المبدا عن أن يكونعلة فان عجز عن ابطاله القطع ( وقد يتفقان ) أي المتناظران ( على إطال ماعدا وَصِفين ) من أوصافالأصل ويختلفان فيأجهما العلة ( فيكفي المستدل الترديد بينهما ) من غير احتياج الىضمماعداهما اليهما في الترديد لاتفاقهما على اطاله فيقول العلة اماهذا أو ذاك لاجائز أن تسكون ذاك لكذا فيتمين أن تكون هذا (ومن طُرقِ الابطال ) لعلية الوصف (بيانُ أن الوصف طردٌ) أى من جنس ماعم من الشارع الغاؤه ( ولو ف ذلك التُحكُم ) كا يكون في جميع الأحكام ( كالذُّ كورَة والْأُنوثة في العتق ) فالمهما لم يمتبرا فيه فلا يطل بهماشيء من أحكامه واناعتبرا فيالشهادة والقضاء والارث وولاية النكاح والطردق جيع الأحكام كالطول والقصر فانهم الميمتيرا فيالقصاص ولاالكفارة ولاالارث ولا المتق ولاغيرها فالتعلل بهما حكم أصلا ( وينها ) أي من طرق الابطال ( أن لا تظهر مناسبة ) الوصف (المحذُوفِ) عن الاعتبار للحكر بمدالبحث عنها لانتفاء مثبت العلية بخلافه في الايماء (ويكفي) في عدم ظهور مناسبته (قولُ السُّدلُّ بحثتُ فل أُجد) فيه (موهم مناسَّبة ) أيما يوقع في الوهم أي الدهن مناسبة لمدالته مع أهلية النظر ( فان ادَّعَى المترضُ أَن ) الوصف ( الستبقَّى كدلك ) أي لم تظهر مناسبته ( فليس للمستدل " بيان مناسبته لأنه انتقال") من طريق السبر إلى طريق المناسبة وَالاَنْتَالَ يُؤْدَى الْمَالاَ تَشَارَالْهَدُور (ولكن يوجع سبره) على سبر الممرض النافي لعلية المستبق كذيره ( بموافقة التعذية ) حيث يكون المستبقى متعديا فان تعدية الحكم محله أفيد من قصوره عليه (الخامس) من مسالك العلة

أى طلب الدليل عليها (قه ألهوكر: يازمه دفعه) أى دفع المنع الذكور بدليل يبطل علية الوصف البدا (قوله عن أن يكون) متعلق بالابطال على تضمينه معنى الاخراج (قوله وقد يتفقان) هذا متعلق بقوله فيا مر وهو حصر الأوصاف (قهله في أسما العلة) أي هنا سفية لاضافتها وحسنف صيد صلتها ( قيه له ومن طرق الابطال ) متملق بقوله وابطال مالايصلح ( قهله بيان ان الوصف طرد) أى ملنى والطرد عندهم هو اقتران الوصف بالحكم من غير مناسبة كمَّ سيأتى في المسلك الثامن (فَهُ لِهُ وَلُولُوفُ ذَلَكُ الحَكُمُ) أَي الذي علل بذلك الوصفُ (قَهُ لُه كَالذَّكُورَةُ الحُر) مثال للوصف الطرد (قه آله شي امن أحكامه) أي كالكتابة والتدير (ق أله والطرد) مبتدا خبره كالطول والقصروفي جميع الأسكام نعت الطرد والجُلة استثناف بياني وقوله كالطول والقصر أي في الأشخاص ( قول لم يعتبرا في القصاص) أي فيقتل الطويل بالقصير وعكسه ( قهله ولا الكمارة) أي فتمطي السكسوة القصرة الرجسل الطويل وعكمه (قهأله والاالعتق) أي ولو في غير الكفارة كالوصة بعتق عسد والْمَره شيخ الاسلام (قَهْ أَيَّا اللَّهُ الْمُرَمَّنَاسِية الْمُعْدُوف) أي الذي يَحَدُفه المستدل عند عسدم ظهور الناسبة فيه فأن الحلف اغايتبته معظهور عدم مناسبته ففي تسميته محذوفا قبل ظهور عدم مناسعته نجوَّز غاهر (قوله للحكم) متعلق بمناسبة و بعــد البحث متعلق بتظهر وقوله لانتفاء مثبت العلية علة لغوله ومنها أن لانظهر الح (قهاله بخــلافه ) أى عدم الظهور في الايماء فانه لايقدم فيه كما تقدم (قوله أى الذهن) نبه بعكل أنه ليس الراد بالوهم الطرف الرجوح بل الذهن (قوله لمدالته) علة لقوله يكفي (قوله من طريق السبر الح) الاضافة بيانية أي من طريق هو السبر الى طريق هو الناسبة قولهالمحذور) أي في الجسدل (قوله بموافقة التمدية) أي بموافقة سبره المعدية المحكم وعبارة التفتازاني في الحواشي وازم المستدل ترجيح الوصف الحاصل من سيره على الحاصل من سيرالمقرض وستحىء وحوه الترجيح في بابه ومما بذكر ثمة ترجيح وصف السندل بكونهموافقا لتعدية الحسكم

من النوط وهو التعليق فالمناط مفتو حالم. شيخ الاسلام بزيادة (قول الشارح وباعتبار المناسبة في هباذا ينفصل عن الترتيب) أي باعتبار المناسبة فيهذا المثال الذي فيسه الاقتران الخصوص وهو ترتيب الحكي على الوصف ينفصل عن الترتيب لأن الترتب هو الاقتران المخصوص فقطولو اعتدت المناسبة فالترتيب لكان هوالمناسبة مع الاقتران وذلك هوالماسبةالنهمي المسلك وبه بندفع مانقله المحشىءن سممن البحثين أما الاول فاما عامت من الاتحاد وأما الثانى فلان الكلام فيتباين الدليلين والدليل في الترتيب اذا لم تعتبر فيسه المناسبة هو الاقتران فقط بخلاف الناسبة التحققة في مثال الترتيب فأنها المناسبة مع الاقتران فرأمي آخر وهو ان الاقتران المعتبر في المناسبة كايكون بالترتيب يكون بعيره فلعل تخصيص الترتب لكو ته الشار اليه بمثال الحال وآحر أيضاوهو أن الناسية هناهي الدليل والاقتران شرط اعتبارها ولو اعتسارت في الترتيب كانتهى الشرط لاعتباره

(الناسية ُوالاخالة) سميت مناسبة الوصف بالاخالة لأنها بخال أى يظار أن الوصف عاة (ويسسّر) استخراجها) بان بستخرج الوصف الناسيه (نشريج الناط إلا بهذا مناسبة بالسنة بالمباد و السائدية بالناط (تميين الملية بالمباد والحسكم (مع الإقتران) بينهما (والسّلامة) للممين ( عن القوادح) في الملية ( كالوسكاو) في حديث مسلم كل مسكر حرام فهولا والته المقلل المطاوب حفظه مناسب للحرمة وقد اقترن بها وسلم عن القوادح وباعتباد المناسبة في هذا يغضل عن الترتيب من الايجاء ثم السائدة عن القوادح كانها قيد في القسمية

أوكون وصف المعترض موافقا لعدم التعدية لان التعدية أولى لعموم حكمهاوكثرة فالدتها وسيجى على باب الترجيح ترجيح الأكثر تعديا على الأقل اه (قهأله والاخلة) عطفها على الناسبة من عطف الاسم على المسمى كإيفيده كلام الشارح والمناسبة هي ملاءمة الوصف المعين النحكم وتسمى بالاخالة واستنباطها من النص يسمى تخريجا كآذكره الصنف (قوله بأن يستحرج الوصف الناسب) أشار بذلك الى أن استخراج الناسبة أعا هو باستخراج الوصف الشتمل علها فنسبة الاستخراج الهافي عبارة المسنف على سبيل التوسع الشائع منه كثيرًا (قهله لأنه) أي الاستخراج إبداء مانيط به الحكم أى ايداء وصف تعلق به الحكم (قه أله لانه ابداء ما نيط به الحكم) فالالله أى لان استخراج الناسبة ابداء مانيط به الحكم وفيه شيء لان ابداء مانيط به الحكم امداء الناسب التحقق به استخراج الناسبة كاأفاده قوله بأن يستجرج الح اه وأجيب بأن ضيراً نه ليس عائد اعلى الاستخراج كاهومبني غىالاعتداض بلهوعائدعلى تنحريج المناط غايته أنه يازم حذف مقدمة منالدليل لظهورها والغنى لان تخر بجالناط أىمعناه ابداه مانيط به الحكم وابداه مانيط بهالحكم لازم فالكالاستخراج فسمى ذلك الاستخراج تخريج المناط تسمية له باسم لازمه قاله سم (قوله تميين العاة الح) التعيين تفسير النخر بجوالعلة نفسيركمناط وقولهابداءمناسبة قيدأول وقولهمعالافتران ينهما قيدتان وقولهوالسلامة الزقيد الدعلى ماسياتي (قوله كالاسكار) الناسب أن يقول كتعيين الاسكار لأن السكلام في التخريج الذي هوالتعيين لا في العلة فقط والى هذا الذي ذكرناه يشير العلا. تبقوله في قول الصنف كالاسكار هو مثال للعن لالتخريج الناط وكأن سم لمينتيه لمرادالعلامة حيث قال عقب ذلك وأقول هذا المثال في المتن والممن لبس فيألمان فالوحه أممثال للعلة في فوله تعيين العلة أولتعيين العلة مع حذف المضاف أي كتعيين الاسكار اه علىأن قوله والممين ليس في المتن عنوع قطعا بل هوموجود فيه بقوله تعيين العلة فالمعين هو العاة المضاف لها التعيين فكلامه وكأنه توهم أن المراد لفظ المعين بمعونة وقوعه فيكلام الشارح دون المسنف وهو توهم من أبعد البعيد بل هوفاسد كالايخفي (قه أبه و باعتبار المناسبة في هـ ذاينفسل عن الترتيب من الايماء ) أي الترتيب الذي هوقسيم من الايماء قال سم لباحث أن يبحث فيه من وجهان الاول ان انفسال هذا عماذ كرمتحق مدون ذاك الاعتبار ضرورة تعايرهما مفهوما وماصدقا كالا يحفى بادني تأمل. والثاني أن قضية الانفصال بماذكر أن يكون الترتيب أعهوان يكون هذا قسهامن ذلك وعلى هذا لايظهر الانفصال واختلاف مسلسكهما كإلايخني الاأن يجاب عن الاول بأن اختلافهما مفهوما وماصدة الايمنع اشتراكهما في ارتباط الحكم بالوصف في كل منهما فاحتبج من هذه الجهة الى التمييز ينهما وعن النَّاني بأن المراد التمييز والانفصال في الجُلَّة فليتأمل مم \* قلت جوابه عن البحث الأول برد البحث الثاني وجوابه فتأمل (قهأه كانهاقيد فيالتسمية ) قال العلامة رحمه الله تعالى أي تسمية النميين المذكور بتخريج الناط لاقبد في ماهيته المساةبه اه أي لان كونه قيدا في الماهية

( ٣٥ - جم الجوام - في ) كلموكذك عندمن اعترها في دافا الإمامين مس على أن الترنيب هنائر لم لارخل في فيالناسبة الهندى و يفيده عبارة الصنف فهلا كفي ذلك في افصال انتاسبة في شال الترنيب عن الترنيب الا أن يقال انه خي (قوله لانه اذا اعتبر فىالتسمية اصطلاحا الح) النزوم مسلم لمكن الهترز عنه على جماه تبدا فىالنسمية هو التعيين مع القوادع فانه لايسمى بهذا الاسم وعلى جمله قيدا فى الماهية الهترزعنه إلى المسالك (قوله ادلامض لاعتبارالشيء فى المناهية) أى فىالاسم الوضوع كمما (قول الشارح بحسبالواقع) ( (٧٤٤)

القيد لاخراج الثميين مع

عدمهاقال العلامة والأطهر

ان الراد بحسب الواقع

الله لم يوجد في تميين العلة

بإبداء الناسبة مع عدمها

أى السلامة فيكون على

الأول للاحترازدون الثانى

نأمل (قول الشار حأقعد)

جمس الواقع والا فكل مسك لايتم بدويا وهي والاقتران مزيدان على ان الحاجب في الحمد لكنه حد بهالنامية وساها تخريج الناط وما صنعه المصنف أقمد ( ويتحقّقُ الاستقلال ) أى استقلال الوسف المناسب في المدير و المدير المناسب في المدير لان المقصود هنا الاتبات وهناك النفي ( والناكب ) المأخرة من المناسبة المتدمة ( المائكب ) المأخرة المناسبة المتدمة ( الملائم لافعال العقلام) عادة كايتال هذه اللؤلؤة مناسبة لهذه اللؤلؤة بمنى ان جمها معها في سك موافق لعادة المقلاء في ضمل مثله فناسبة الرصف للحكم المترب عليه فوافق لعادة المقلاء في ضعهم الثيء الى عا يلائمه ( وقيل ) هو ( مايتجليد ) للانسان ( نفعا أوبلاكثم ) عنه ( صورا) قال في المحصول

لان الناسبة الخصوصة هناتكون عليه فردامن لايختص بهذا السلكاذ كلمسلك يعتبر فيماهيته ذلك فلاخصوصية لمذابذلك عن غبره وهذا معني أفرادمطلق المناسبة الذى كلام الشارح فتعقب سم كلامالعلامة المتقدم بقوله وأقول فىقوله لاقيد فىماهيتُه السهاة به نظر هوالمغي اللغوى ويكون ظاهر لانه اذا اعتبر في التسمية اصطلاحا كان معتسيرا في السمى اصطلاحا اذ لامعني لاعتبار الشيء الدليل هو تلك المناسبة في الماهية الاصطلاحية الا اعتبار. فباوضع له ذلك اللفظ اصطلاحا والوجيم أن يقول بدله أي لا الثابشية في نفسها كما هو للاعتداد فانه الاوفق بقول الشارح والافكل مسلكالخ أىقلا معني لتخصيص هذا المسلك بذلك شأن الأدلة لا التخريج التقييد اه كلام لميصدر عن روية مع وضوح المقام جدا وجل من لايسهو ولايغفل (قهأله لكنه حدبه المناسبة ) قال العلامة عبارته المناسبة والاخالة ويسمى تخريج المناط وهوتميين العلة بمجرد المذكور الذي هو فعسل الحتيد نخسلاف ماصنعه أبداء الناسبة من ذاته لا بنص ولاغيره أه فقوله هنا حديه الناسبة ميني على أن قول ابن الحاجب هو راجع للناسسبة لاالى تخريج الناط اه أى فماقاله الشارح المبنى على رجوع ضمير هو في كلام ابن الحاجب (قوله لاالى ابن الحاجب للناسبة هو الأظهر وان صح رجوعه الى تخريج الناط فيكون الحد لتخريج الناط نَغُر بِهِالمُناط) فيهانه لو لا للناسبة (قه أه وماصنعه الصنف أقعد) أى لان الناسبة والآخالة معنيان قائمان بالوصف المناسب رجع آليه لكان كذلك وهو الملاءمة والوافقة فلا يناسهما التسمية بتخريج المناط ولا التعريف بتعيين العسلة ادالتخريج لانه اسم الناسبة فتكون والتعيين فعلان للسندل (قولُه بعدم ماسواه) متعلق بمحذوف صفة للاستقلال أي الاستقلالُ هي نعيين السلة (قول الثابت بمدم ماسواه ويصح تعلقه بتحقق وقوله بالسبر متعلق بالعدم وقد يقال في اثبات المستدل المسئف ويتحقق استقلال الوصف بعدم غيره المثبت له بالسبر انتقال من طريق المناسبة الحاطريق السبر وهو عنوع الاستقلال الخ) بيان للانتشار المحذور كاقدم الشارح في نظيره قبل هذا السلك . و يجاب بأن المنوع الانتقال من مسلك الاعتراض الوارد على الىآخر وهنا لم ينتقل منه بَل تم دليله بمسلك آخر قاله شيخ الاسلام (قَوْلُه لان القصود هنا المناسبة وهوابداء المعترض الاثبات) أي اثبات الوصف الصالح للعلية وقوله وهناك النفي أي نفي مالايصح (قه إله الملائم لافعال ما يكونجز معلة أوعــلة المقلاء وقيل مايجلب الح) نظر فسهما الأسنوي بأنهم نصوا على أنالقتل العمد العدوان مناسب أخرى بناءعلى تصدها لمشروعية القصاص مع أن هذا الفعل الصادر من الجاني لا يصدق عليه أنه فعل ملائم لافعال العقلاء وليس في همذا التحقيق عادة ولا أنه وصف جآلب للنفع أودافع للضرو بل الجالب أوالدافع أنما هو المشروعية اه و يجاب انتقال من طريق الي بإن المراد أنه ملائم لافعال العسقلاء من حيث ترتب الحسكم عليه وجالب أودافع من تلك الحيثية آخر لانالانتقال الهذور فليتأمل مم (قولُه كما يقال هذه اللؤلؤة آلح) قال العلامة يني يصح أثبات المناسبة بين شيئين

الانتقال في الانبات المستحد مع (فوله 9 يفان هذه القواوة اع) قان العلامة بفي يصح انبات الناسبة بين شيئن إ الدى هو بمدخل قلالفي إن الاستقلال والدامن المستدل من بيان المناسبة فها تقمحت كان القمود بها الانبات، بر (قول الشارح لا يقول المستدل الح) لان قوله الذات الاستقلال لأته ليس مبنا على الوجعان بل صدم مناسبة غيره (قوله نظر فيهما الأسنوى الح) دفعه الشارح في الأول بقوله الخناسية الوصف الح ويقاس عليه الثاني (قوله هذا والاموافقة الضم الضمالح) أحاب عنه مم أيضابانه تنسير باللازم فيكون رمها لاحدا أوهواصطلاح وحقيقة للناسبةان يكون بين الشيئين تناسب اما العلبة أو بالماولية كاهنا أوعدمز بادة أحدهاعي الآخر كأفي الزكل تدير (قوله (TVa)

> وهذا قول من يعلل أحكام الله بالمصالح والأول قول من يأباه والنمع اللذة والضر دالألم (وقال أبو زَيدٍ) الدبوسي من الحنفية هو (مالوءُرصَ على المقول لتلقُّتُهُ بالقَبول) من حيث التعليل به وهذا مع الأول متقار بان وقول الخصم فباهوكذلك لابتلقاء عقلي بالقبول غــيرقادح (وقيل) هو (وصُّ طاهر منضبط يحصل عقلا من ترتيب الحكم عليه

لأن جمعهما وضمهما مناسب أي موافق لعمل العقلاء فيضم الأشياء التشابه ، والحاصل يصح ان يقال الشيئان متناسبان لانجعهما مناسب لفعل العقلاء وعليمه فالصواب في تعريف الناسب ان يقال المناسب الملائم ضمه المحكم الأفعال المقلاء الأن فعل المقلاء أنما يالأنمه الضم لاالضموم الدى هوالوصف وكذلك قول الشارح فناسبة الوصف الخ صوابه الايقول فناسبة الوصف للحكم عنى أنجمه معه موافق لعادة العقلاء الخ هذا وانموافقة الضم للضم لبس هومعي مناسبة للضمومين بل ناشئة عنها كايشهدبه التأمل الصادق والنوق السلم اه و يمكن أن بجاب عن قوله فالصواب الح بان فول الصنف كغيره والناسب الملائم النع فيه تسامح والراد الملائم من حيث ضمه مع العكم أومن حيث ترتب الحكم عليه بقرينة المقام والتسامح في التعاريف في مثل هذه الفنون شائع ذا تعسيام موحود الفرائن وأماقو له وكذلك قول الشارح فجوابه منم التصويب المذكور في عبارته اذلاحل فيها ولانقض فيها بلهي مفيدة للقصود من أن المناسبة موافقة الضم للضم لأن قوله المترتب عليمه اشارة الى الضم اذ لامعنى لضم الحكم الى الوصف الاترتبه عليه وقوله موافق أىمن حيث هذا الضم وباعتباره فتقدير عبارته هكذا فناسبة الوصف الحكم المضموم اليه موافق أى في هذا الضم لعادة العقلاء الح سم (قوله وهذا قول مريسل أحكام القابلصالي) أي وهم المعزلة وقديقال لاداعي لبناء القول الذكور عي ذلك بل يراد بالمصالح الحكم والمنافع الراجعة الىالمباد التياشتمات عليها أفعال الله من غيرأن تكون علفها كاهومقرر (قهاله الدبوسي) نسبة الى دبوس بتخفيف الباء قرية من قرى سمرقند (هله وهذام الأول متقاربان) عكن أن يوجه التقارب بانهما متحدان ذاتا مختلفتان مفهوما لانه اعتبرفي كل منهما مالم بعتب في الآخر واقتصاره على تقارب هذين لعله لظهو رءوالافقديدا العضد عالرا بسعونني بقول أفي زيد تم قال عقبه وهو قريب من الأول قال السعدلأن تلق العقول بالقبول في قوة ما يصلح مقصودا للعقلامين ترسب الحكم عليه الأأنه لميصرح بالظهور والانضباط اه وقفسية ذلك تبوت التقارب بين الأول والرابع أيضا فيثبت ذلك التقارب بينماعدا الثانى ولايخني امكان ردائت انى البها أيضا لأنمايجلب نفعا أو يدفعضر را أي بالجمل عادة ملائم لأفعال العقلاء وتتلقاه العقول بالقبول و يحصل من ترتب الحكم عليه ما سلح أن يكون مقصودا مم وقول الشارح وهمذا مع الأولاخ ليس الاتيان بكلمة مع فيموضعها اذ الوضع للواو العاطفة لمالايغنى متبوعه فاللاثق أن يقول وهذا والأولىمتقار بان قالعالسكمال وقوله فاللاثق الح أي ليطابق المبتدأ الحبر (قولُهوقيــلهو وصف الح) هــذا القول الرابع والأقوال كلها متحدة في الماصدق كامروا عاغرض المستف من تعدادها تقل الأقوال عن أصحابها لاتضعفها وقوله وصف ظاهر الإقال الأسنوى المناسب أن يقول قديكون ظاهر امنضبطا وقد لا يكون بدليل صحة انقسامه الهماحيث قالوا ان كانظاهر امنضبطااعتبر في نفسه وان كان خفيا أوغير منضبط اعتبرت مظنته اه و يجاب بأن النقييد النظر لأن العاقل لايكابر نفسه \* وحاصل الرد ان المراد تلق العقول من حيث هي لاعقل المناظر ومن كان ظاهر المناسبة كفي في تلقى القبول

اذ الدار طىالظن فالسكار الحصم حينت عناد (قوله والأقوال كلها متحدة في الماصدق) قال به شييخ الاسلام في شرح مختصره (قوله

لاتضعفها) لان القول الأخرقول الهققين ومنهم الآمدى

وقد يقال لاداعي الح) هذا ان لم يكن منقولا عنهم (قوله من قرى سمرقند) في اللب بسين بخارى وسمرقند (قوله بدأالحد بالرابع) لكنه أبدل مقصود الشارع بمقصود العقلاء كاسيأتى في كلام السعد (قوله وفضيةذلك ألنم ) اعما كان قضيته لانه اذا قارب قسول أفيز بد الرابع على كلام المنسد وقدقارب أيضا الاولءلي كلام الشارح فقد قارب الراسع الاول لقساريته ماقار به الاول تدبر (قوله ولا يخفى أمكان رد الثاني اليها) ظاهره انه يردمع مقاته على كونه قول من يعلل بالمالح ولامانع مثه خلاقا لسم فانظرهوتأمل (قسوله ليس الاتيان بكلمة معالم) أجاب الجوهري بان مع تفسوم مقام وأو العلف (قــول الشارح وقول الحصم الح) ردااقال أبوزيد بناءعلى تعريفه من أنه عِنتم القساك بالمناسبة في مقام المناظرة اذيقمولالخصم لايتلقاه عقلي بالقبول وتلتىعقلك له بالقبول لا يصيره حجة نعم لايمتنع التمسك به فيمقام

(قوله باعتبار ماصلح بنفسه) لانه ان الريحكن كذلك المتكن العاق هو الوصف الناسب اللدى الكلامفيه بالازمه هداوعندى ان ماقال الاستوى على المناسبة باعتبار ما يقل وقد كاشتة ما الله المناسبة باعتبار ما يقل من كان المناسبة باعتبار ما يقل من المناسبة المناسبة المناسبة مناسبة من المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة من المناسبة المن

الحكم بوجودهنس عليه

المعدأيضا (قولالشارح

كالسفر مظنة للمشقة

المترتب عليها الترخص)

يفيد الانشقة ليستمى

الحكمة المترتب نل هي

مرتب عليهما الترخيص الذي هو مقسودالشارع

ألا ترى انها هىالوصف

المناسب الا انها لمتجعل

علة لمدم الانضباط وهو

يريد ماقلناه فهاسبق عند

قول المسنف أن يكون

ومسيفا ضابطا لحكمة

حيثقال الشارحلا نفس

الحكمة كالمشقة فالراد

بالحكمة هناك ماكان

واسطمة في ترثب الحكم

على الوصف وان ترتب

عليه حكمة أخرى هي

القمسود الشارع تدبر

(قبوله المراد بالحصيم

المعكوميه) هموالبيسع

والحكم حله وسيأتى انه

ما يصلُح كونه متصودًا الشارع) في شرعية ذالنا الحكم (من حصول مَصلحة أودَ فع مَعَسدة فان كان الوصف (خنيًّا أوفر مَنصله فان كان) الدى هو ظاهر متضبط (وهو المقلّة ) له فيكون كان الدى هو ظاهر متضبط (وهو المقلّة ) له فيكون هو الملة كالمؤرخات الدخة الربّ عليها الرخص في الأصل لكنها لما لمتضبط لاختلافها بحسب الأمضاص و الأحوال والأومان بيما الرخص بخفلتها (وقد يحصل المقسود من يقينا أو ظناً كالبيم ) يحصل القسود من شرعه وهو اللايقينا (والقيساص) يحسل المقسود من شرعه وهو اللايقينا (والقيساص) يحسل المقسود من شرعه وهو الارتجاري المقلمة المقسود من المقدمين عليه (وقد بكون ) حصول المقسود من شرع المحكم (محتملاً) كانتجال اختلاف الدائم (وهو الإراقية عليه المقالة المنافقة الم

بالظهور والانضباط باعتبار مايصلح بنفسه التعليل سم (قول مايصلحالخ) أي حكمة تصلح الغ وقوله من حصول بيان لما (قه أبه اعتبر ملازمه) أي عادة (قه أبه عظنتها) أي وهو السفر (ق أبه وقد يحصل المقصود من شرع الحكم) المرادبالحكم المحكوم به كايدل عليه التثيل والمقسود هوالحكمة أيوقد تحصل الحكمة المقصودة من شرع المحكوم، يقينا الخ (قوله يقينا) أي حصولا يقينا أي متيقنا (قهله كالبيع) هوعلى حذف المفاف أي كقصود البيع اذالقصد التثيل للقصود الذي هو الحكمة ومعاوم أن البيم ليس هو الحكمة أي كالحكمة المقسودة من ترتب حل البيم على وصفه وكذا يقدر في بقية الأمثلة كل بحسبه وحكمالبيم هوالحل والوصف وهوالعلة الاحتياج الى الماوضة والحكمة هي الملك (قهله وهوالملك يقينا) لايقال الملك قديتخلف عن البيم كافي بيع الحيار لانا تقول هذا لاينافي صوله يَمينا في الحلة فانه حاصل يقينا اذالم يكن خيار وكذا اذاكان خيار ولو بعد زمن الحيار قاله سم (قهله والقصاص) أي ومقصو دالقصاص على ما تقدم أي الحكمة القصودة من ترتب حكمه وهو وجو به على وصفه وهوالقتل العمد العدوان والحكمة المذكورة هي الانزجار كاقال الشار حلكن اعترض جعله العكمة الانزجار بانه مناف القدمه في شروط العاتمن أنها حفظ النفوس . وأجيب بان الشيء قد يكون مقصودا لذاته وقديكون مقصودا تبعا لكونه وسيلة لماهوالمقصود بالذات والمقصود بالدائمين ترتب وجوب القصاص على القتل العمدالعدوان هو حفظ النفوس فكائن حكمة ذلك الترتب والأنزجار لماكان منشأ عنه حفظ النفوس صحكونه حكمة مقسودة من ذلك الترتب أىمقسودة لقسيرها لكونها وسيلة المحكمة المذكورة وهي حفظ النفوس فلا تنافى بين كلاميه (قولِه محتملا) أي ممكنا ثبوته ونفيه

يقدر لفظ مقصود فهو المعدمة الله توره وهي مقد المتورية الله ين مدنية (وولة مسمد) الي تلك ا الليق بان كلاص الناسر و سم فالسواب

اما تقدير للضافين بيق الحكم على حاله أولايقدر ويكون النحج بمن المحكوم به وقوله كالبيم أي من حيث انه حكوم به أي علم يتواهم ان الرصف المناسب هنا هو إخابة الما التواقي هدا الإنافي ان الرصف المناسب هنا هو إخابة المناسبة في المناسبة في المناسبة في المناسبة في المناسبة في المناسبة المنا

قول الصنف والاسح جواز التعليل بالثالث والراج ) ساهما علة وانكان الدان عن الناسب نظرا لان القصود المخطول هو **ذلك** القصود قاله الناصر عد قلت ولم يؤوله السارح بما شتمل عليهما لظهور الرادحيث قال في سرينسا الناسب التقرع عليه هذا ان القصود ليس عالم بل يترتب عليها ولاجل قول الصنف بعد فان كان التراق على (٧٧٧) فان المراد به نفس المقسودلاه الروت

عليه المقصودويه يتدفع تطويل الحواشي هنا (قوله فان الحكمة قد تكون الخ) كالانزجار فالمعكمة يسح تعليل القصاص بها بناء طيانضباطها ويترتب عليا حفظ النفوس وبها التصوير يتدفع قموله وقد يستبعد آلح لان. المترتب على ثبوت العكم غبرماترتب هليه العكم (قوله الا أن يراد الح) كيف هذا معكون المراد انها القصود من ذلك الحكم سينه (قوله مبنى على القول الآخر) يفيدتقدم قول مأن العلة الحكمة المترنبة وظنياته لم يتقسدم ذلك بلالدى تقدم القول سلبة حكمة المظنة لا الترتبة لدبر (قوله يقدرفي المبارة مضاف يلزمه حزازة مع قوله بعد فان كان القعمود الخلان المراك به عينه لان قوله لان الحكمة هنا منتفعة ل كال كالناصرلان ماقبله المنتنى فبهطى السواء أوالرجيدان هوالقمودمن شرعاكم وهذا المتنفى فبه قطعا هو

كحه الخمر) فان حصول المقصود من شرعه وهوالا زجارعن شربهاوانتفاؤه متساويان بتساوى المتنمين من شر بها والقدمين عليه فيايظهر(أو )يكون(نفيُه) أي انتفاء القصودمين نفي الشيء بالبناء للفاعل أي انتفي (أرجَحَ) من حصوله (كنكاح الآيسة للتواله ) الذي هو القصود من النكاح فان انتفاءه في نكاحها أرجع من حصوله (والاصَّحُ جَوازُ التعليل الثالث والرابع ) أي بالقصود المتساوى الحمول والانتفاء والقصود المرجوح الحصول نظراالي حصولما في الجلة (كجواز القَمْر للمترفِّه ) في سفره المنتفي فيه المشقة التي هي حكمة الترخص نظرا الى حصولها في الجملة وقيل لايجوز التعليل بهما لان الثالث مشكوك الحصول والرابع مرجوحه أما الأول والثاني فيجوز التعليل بهما قطعا (فانكان) المقصود من شرح الحكم (فاتَّتاً قطعًا) في بعض الصور (قه أنه كحد الحر) أي كالحكمة القصودة من نرف وجوب الحد على الشرب (قه أنه فها يظهر) أى لنا لافي نفس الأمر لعدم الاطلاع عليه فهو تقريبي لانحقيقي شيخ الاسلام ( قهله أرجح من حسوله ) أي وهو الوهم فكأن الصنف يقول وقد يحصل المقصود من شرع الحكم يقينا أوظنا أو شكاأو وهما والتعليل بالأولين يجوز قطعا وبالأخبر علىالأصح كاسيذكر الصنف (قوله كنكاح الآيسة ) أي كمقصود نسكاح الآيسة على مامر والحسكم هذا هو جواز النسكاح والعلة الاحتياج اليه والحكمة التوالد (قوله التوالد) أى النسبة التواله الذي هو الحكمة القسودة الشارع من شرع النكام فاللام في قدوله التوالد ليست للتعليل ( قهله فإن انتفاءه في نكاحها أرجع من حصوله ) لا يقال بل انتفاؤه مقطوع به لأن اليأس ينافي التوالد لانا لانسلم ذلك اذ اليأس أما يبعده كا يستفاد من كلام الفقهاء سم ( قهأه والاصح جواز التعليل بالثالث والراسم ) لايخز أنالكلام فى المقصود الذي هو الحكمة وحينتذ ألما صحه هنا ينافى ماصحه فيا سبق من أن شرط السلة

ذلك لان العكمة هي ماترت على ثبوت المتكم فتصيف يقرب المتكم عليها كا هو فقدية جعلهاعلة المتافقة في المتعمود المخلاط المتعمود المخلاط المتعمود المخلاط المتعمود المخلاط المتعمود على المتعمود من ترت التحك حسل العلق مس جعلها المتحمد المتعمود على المتعمود على المتعمود على المتعمود من شرع المتحمود المتعمود المتعمود المتعمود المتعمود المتعمود المتعمود من شرع المتحمود المتعمود المتعمود من شرع المتحمود المتعمود المتعمود المتعمود من شرع المتحمود المتعمود المتعمود المتعمود المتعمود من شرع المتحمود المتعمود المتعمود من شرع المتحمود المتعمود المتعمود من شرع المتحمود المتعمود ا

النكاح أوحاء والقصود حصول النطغة

في الجلة (قول المسنف فان كان المقسود من شرع الحكم الى قوله كلحوق الح) الوصف الناسب هو الحلجة المالسكاح والمشروع

أن تسكون ضابطا لحكمة لانفس الحكمة . ويمكن الجواب اما بأن ماهنا مبنى علىالقول بجواز

كون العلة نفس الحكمة حيث وجدت فيها شروط العملة من كونها وصفا ضابطا لعكمة الخ فان

الحكمة قسد تكون وصفا ظاهرا منضبطا ويحصل من ثرتب الحكم عليها حكمة وقد يستبعد

(قوله وقد محاب الخ) حاصله ان النتني في مثال السفر هو حكمة النظنة أعنى الحكمة التي تر تب عليه القصود الشارع وهو التخفيف الكن الشارع لم يعتبروجود تلك الحكمة بل لماكان البغر من شأنه نلك الحكمة اذقد تحصل للشقة حق للترفهر بط المقصود بهسوا ووجلت أولا بخلاف النكاوفانه ليسمن شأنه صول النطعة مطلقا بل مع التمكن فمع عدمه لا يمكن صول المقصود فلذا الم يجعل المقدمظة مطلقا فقوله بانتفاء المقصود المرادبه الحكمة المترتبة وقوله بانتفاء الحكمة المرادبها الأمر الني يترتب عليه القصود بسبب اعتبار مظنته وهوالسفر اما الحكمة المترتبة أعنى التخفيف (٧٧٨) فعاصلة قطمافهذا هوالفرق بين الحسكمة والمقسود (قوله أشارتم الى تمثيل الحكمة) المثل له هناك الحكمة (فقال الحنفية يمتَبرُ ) القصودفيه حتى يثبت فيه الحكم وما يترتب عليه كاسيظهر (والاصحُ لا يُعتبرُ ) المترب علىها القصود كا للقطع بانتفائه قال الشارح كالسفر مظنة (قوله فقال الحنفية يعتبر) أي يقدر وجود الحكمة في ذلك البعض فيثبت فيه الحكم فحق ف قول الشقة ألرتب عليا الشارح حتى شبت فيه الحكم تفريعية ( قهله وما يترتب عليه ) عطف على الحكم أوعلى القصود الترخص ( قوله وهنا الى (قهله والاصمولايعتم الح) تقدم في شروط العلة أن الحكمة اداقطع بابتفائها في صورة فعند الغزالي ومحمد عشيل المقصود الخ)عبارة ابن يحى يثبت الحكم فيهاالظنة وعندالجدليين لايثبت اذلاعبرة الظنة مع تحقق المئنة فانظرهم تصحيح الناصر على قول المنف عدم الاعتبارهنا. وقد يجاب بأن هذا في القطع بانتفاء المقصود من ترتب الحكم على المناسبوذاك كجوازالقصر للترفه هذا في القطع بانتفاء الحكمة عن مظنتها قاله العلامة وتعقب سم الجواب المذكور بأنه محتاج الى السند تظير لما قَبِله في الاعتبار والفرق بين الحكمةوالمقصود من شرع الحكم بحيث يشميزكل منهما على الآخر ويشكل عليه أن لأجل الحسول في الجلة الشارح أشارتم الى تمثيل الحكمة بالنسبة للترخص بالمشقة وهنا الى تمثيل المقصود بالنسبة لللك والافما قبله المنتفى فيهعن أيضا بهاحيث قال في قول الصنف كجواز القصر الترفه في سفره المنتق فيه الشقة التي هي حكمة السواء أو الرجعان هو الترخص وذلك يقتضى اتحادهما ثم أجاب بالفرق بين الصورة المقطوع فيهابا تتفاء المظنة المشل لهافها القصود من شرع الحكم نقدم بالسفر وبين هذه الصورة المذكورة هنا بأن السفر الذي هو سبب الترخص صالح قطماعادة وهذا المنتنى فيهقطعا هو لعسول المشقةفيه بل هي الغالبفيه ان لمرتكن دائمة ولو فى الجلة فصلح ان يجمل مظنة لها ولم يقدح حكمة الظنة لا القصود ا تتفاؤها في بعض الصور بخلاف الزوج على هذاالوجه المخصوص فانه ليس صالحا عادة لحصول النطفة من شرع الحكم اذهو في الرحم بل حسولها فيه فيذلك يمتنع عادة قطعا فلم يصلح أن يجعل علة لحسولها وفرق أيضا بأن التخفيف وهوحاصل اه ماتقدم فها اذا كان الحال الذي انتفت فيه الحكمة لاينافيها قطماكا في الترخص للترفه فان فكيف مع ذلك بحكم النرفه لاينافي قطعا وجود الشقة بل قد توجد معه كما هو مشاهد من بعض المسافرين برا في نحو بالاتحاد بين حكمة الظنة عنة وبحرا في نحو سفينة مظللة كالايخفي وما هنا فها اذاكان الحال الذي انتفرفيه المقسود ينافى والقصود فلمل مم لم قطعا وجوده كما في تزوج الشرق بالمقر بيةً فان بعد أُحدهما عن الآخر على هذا الوجسه مناف قطعا يطلع على عبارة الناصرهذه لحصول النطفة في الرحم اذ يستحيل مع كونهما على هذه المسافة حصول نطفته في رحمها اه كلامه (قوله وان لم تسكن دائمة) قلت مفاد فرقه الأول هو مفاد جواب العلامة بعينه اذ محمل جوابه أن مامر فى القطع بانتفاء الحكمة الأولى حذف الواوكا في عما هومظنة لهاوماهنا فيالقطع بانتفاء الحكمة عماليس هومظنة لها والتعنير بالمقسودثم بالحكمة هبارة سم وقوله ولو في عِرد تفان فقول سم أنه محتاج للفرق بين الحكمة والقصود الح لاأثر له وحينئذ فلم يزدالجوال

مأساء والآول فاتنار في العبارة ويشراليه قول مع و بطريق آخراى عبارة أخرى (قوله ... (سوا) الشاهدة فقات مأساء أن القالم المناهدة المؤلفة المناهدة الم

على ماأجاب به العلامة وانما أوهم مفايرة جوابه لجسواب العلامــة بتغيير الأســـاوب في التعبير

الجلة مالقة في داعية

(قوله وفرق أيضا الح)

عند الحنفية فأنهم قالوا من تزوج بالشرق أمرأة بالفرب فأتت بولد بلحقه فالقصود من الدَّروج وهوحصول النطفة فىالرحم ليحصل الماوق فيلحق النسب فاثت قطما في هذه الصورة القطع عادة بمدم وأبدى تلك المناقشة التي لاأثر لها فيجواب العلامة وأما فرقه الثاني فمن معنى الأول فتأمل (قولِه سواء فىالاعتبار وعدمهماأىالحكم الدىلاتعبدفيهالخ) أراد بالحكم الحكم الذى فأت للقصود منه قطعا كالتزوج في الثال الأول والاستعراء في الثال الثاني كما هو ظاهر كلام الشارح وحينان فبسكل عليه قوله السابق حق شبت فيه الحكم وما يترقب عليه الانه يدل على أنهما الإيثبتان على الأصهروهذاوان كان ظاهرا في الثال الثاني باعتبار مُعْتضى القياس وان كان القرر فيه ثبوت الحكم أيضام شكل في الثال الأول فان الحكم فيه وهوالزواج ثاب قطعا وان قلنابهم اعتبار القصود منه الذكور ويحكن أن بجاب بأن قوله حقى شبت فيه الحكم ومايتر ب عليه انما يفهم منه أنه على الأصح لا بسالا مران جيماوهذا أعم من أن يثبت الحيكم دون ما يترتب عليه كافي الثال الأول أولا يثبت واحد منهما كافي الثال الثاني باعتبار مقتضى القياس قاله سم \* وحاصل القول في القام أنه اذا كان القصود من شرع الحكم فاتتافى بعض الصور فالحنفية يعتبرون ذلك القصود ويقدرون حوله في ذلك البعض فيثبت فيه الحسكموما يترتب عليه والأصع يقول لايتعبر القصودالذكور لانتفائه في ذلك البعض فلا يتبت فيه الحسكم وما يترتبعليه أىلايثبت مجوعهما من حيث الاستناد الى ثبوت القصود الذكور وهسذا لاينافي ثبوت الحكم دون ماينرنب عليه كما في الثال الأول أو ثبوتهمامعا لمقتض آخر كافي الثال الثاني على ماسباتي والثال الأول الدى ذكره الصنف والشارج وجل بالمشرق تزوج امرأة بالغرب تهواست المرأة فلاشك أن الحكمة المقسودة من ترتب حل الزوج على علته وهي الاحتياج اليه الن هي حسول نطفة الزوجق الروجة ليحمل الماوق فيحمل النسب منتفية هنا فالحنفية قالوا يقدر وجود الحكمة المذكورةفي المثال المذكور فيثبت فيه الحكم المذكور ومايترتب على ذقك من لحوق نسب وادتلك الرأة بذلك الرجل والأصح يقول لااعتبار للحكمة المذكورة هنا للقطع بانتفائها فى الثال المذكور وان ثبت التزوج وحيئظ فلا يثبت مايترتب على ذلك من لحوق الوارآلمذكور بالرجلالمذكور والمثال الناني في جاريه باعهاصاحبها ثماشتراها عن باعهاله فيالحبلس أى مجلس البيع فلاشك أن المقصود من ترتب وجوب الاستبراءعلى علتهمن انتقال الملك الدي هو أي المقصود المذكور معرفة براءة الرحم المسوقة بالجهل منتف فيالثال الذكور قطعالصدم جهل صاحبها المذكور بشأن رحمها فالحنفية قالوا تحتمرا لحكمة المذكورة فيالثال فيقدر وجودها فيهفيثبت الحسكمالذكور وما يترتب عليهمن حلوطثها وتزويجها مثلا والأصح يقول لااعتبار للجكمة المذكورةللقطع بانتفائها والحكم للذكورالمترتب عليهماذكر تمدى لامطل كما يقول الحنفية هذا ايضاح ماأشار له الشارح وسم (قوله كد وقانسب) في العبارة مناف عد نوف أي كحكم لحوق النسب أى الحكم المرتب عليه لحوق النسب وظاهر التمثيل أن اللحوق المذكور مثال للحكم اللدى فاتمنه المقصود وليس كذلك إذهو الزوج كاقررنا فلذا حملناه على تقدير المضاف وقوله كلحوق نسب المشرق بالقربية أى بوله المفريية فهوعلى حذف المضاف أيضا أى وسد حذف المضاف فالمبارة مقاوية والأصل أن يقول كلحوق نسب وله المغربية بالمشرق وماأطال به سم هنامن تصحيح تمبيرالصنف وأن القلب هينا تضمن معني حسنا فهو مما لم يتضمن معني حسنا (قولُهُ بلحقه) خبر البتدا وهوڤوله من تزوج (قولهافالقصودمنالنزوج) أي الحكمةمنه وڤوله فائت خبر

(سواه) في الاعتبار وعدمه (ما) أي الحكم الذي (الآمَبُّدُ فيه كلحوق نَسَب المشرق بالمنريَّة )

(قوله وان كان المقررفيه ثيوت الحسكم أيضا) أي لكن لالاعتبار القصود وهوالعرفة بلالتميدمن ان يثبت الحسكم أي العاجة الىالنكاح دون مايترتب عليه لانه ليس مظنة مطلقا ول معرالامكان كاص (قوله من حيث الاستناد الح) الأولى حذفه لاقادته ان ثبوت الحكم من حيث الاستناد ولنس كذلك بل للحاجة كما مر ( قولة تشمن مني حسنا) هو المبالنة في لحوق النسب حى كأن الأصل ينسب الى القرع وفيه ان المقام لا يقتضيها

وقسد يحصل القصود الح و باعتبار النفس القصود وهو هذا وباعتبار اعتبار الشار موسيأتي في قوله ثم المناسبان اعتبر بنصالخ اذاعرفت هذا عرفت ان هذاالتقسيم تقسيم للناسب باعتبار القصود لانه الشروع له وقدانا هو ماصنعه العقد فيحل كلام ابن الحاجب و به يحصل ارتباط الكلام وقدأشار الشارح الى ذلك بالحيثية الني ذكرها فقوله هنا من حيث شرع الحكم له اشارة المنأن التقسيم للناسب باعتبار القصود منه لانه المشروع له الحكم في الحقيقة وعليك باعتبار ذلك في الباقي وأما ماقاله الحشي تبعاللناصر ففه كا قال مم اضطراب لان السابق واللاحق في الوصف وهذا الوسط في القصود (قول المسنف كحفظ الدين) لعلمأدخل بالسكاف ماعرض له الضرورة كالاستئجار لرضاع الطفل ولا يشافي أنحسار الضروريات في الحس لان الضرورة هنا عارضة بسبب حفظ النفس (قول الشارح وعقوبة الداعين الى البدع ) جمله شيخ

الاسلام في شرح مختصر

الذي الروجين وقد اعتبره المنفية فيها لوجود منانته وهي الترج حيث بنبت اللحوق وغير فم إبستبره وقال لاعبرة علقته م القمل باشتائه فلا لحوق (وما) أى والحكم الذي (فيمه تدبئة كاستبراه جارية اشتراها بالثيماً لوجود ما الماس المنافق الذي رفيمة تدبئة كاستبراه الجارية استراه المبارية المنافق من رجار وهو معرفة براءة رحمها منه المسبوقة بالجهل بها فاشتعلما في هذه السورة لاتتناء الجهل فيها تعلم العبرة وماس المنافق هذه السورة لاتتناء المجلس فيها تعلم المنافق هذه السورة لاتتناء المجلس فيها تعلماً كا في المشتراة من المراقبة في الربية والمستبراء فيه نوع تعبدكا على مهام بخلاف بالناء لمينية أن من عيث شرع الحكم أقسام (ضروري فحاجين المحبيدي على معلمها الناء لمينية أن المنافق الهي مد خطفها المشرورة (كحيفظ الدين) المشروح له قدل الكفار وعقوبة الدامين الى البدع (فالنفس) أي المنافق المنافقة المنافق المنافق المنافق المنافقة المنا

المقصود (قه أووقداعتبره الحنفية) أي فرضوا حصوله وقدروه كا مر (قه له حتى يثبت اللحوق) أي فيثبت اللحوق في التفريع (قهله وغيرهم) أي وهم الشافعية (قهله كاستبرا مجارية) أي وجوبه (قوله رجل) متعلق ببائم ومنه متعلق باشتراها (قوله وهومعرفة الله) بيان القصود وهو الحكمة (قوله وقداعتبره الحنفية) أي اعتبروا المرفة المسبوقة بالجهل أى قدروها (قهله بخلاف لحوق النسب) أَى بَخلاف،سئلة لحوق النسب فان الحسكم فيها وهو النزوج لاتعبد فيمه (قه أله وللناسب ضروري الخ) أراد بالناسب هذا الحكمة لاالوصف ألناسب الذي هو علة الحكم بدليل الأمثلة الآنيسة بخلاف المناسب الآتي فيقوله تم المناسب الح فان الراد به العلة على ماسيجي، ومعنى كلام المسنف أن المسلحة من حيث شرع الحكم لأجلها تنقسم الىضرور يقوحاجية الخ (قوله ليفيد أن كلامنهمادون ماقبله) قال الشهاب هذا يغيدك أن ماتقرر في العربية من أن الراجع كون المتعاطفات وان كثرت معطوفة على الأول خاص بالواو وهو ظاهر اه (قهأله المشروع له قتل الكفار) أي فالحكم قتل الكفار والعلة الكفر والحكمة حفظ الدين وقوله وعقوبة الداعين الى البدع هو الحكم والعلة البدعة والحكمة المشروع لها ذلك حفظ الدين (قوله المشروعة القصاص) فالقصاص أي وجوبه الحكم وعلته القتل الممد العدوان والحكمة المشروع لها ذلك الحكم حفظ النفوس (قه له المشروع لهحد السكر) فالحداثى وجوبه الحمكم وعلته شرب المسكر والحمكمة الشروع فاوجوب الحدعلي ذلك حفظ العقل (قهل الشرو علم حدالزنا) الحكم وجوب الحد والعلة الزنا والحكمة حفظ النسب (قهل المشرو على حد السرقة وحد قطم الطريق) الحكم فيهما وجوب الحد والعلة في الأول السرقة وفي الثاني قطع الطريق والحسكمة المشروع لهاالحكم المذكور فيهماحفظ المال (قوله المشروع المحسد القذف) الحكم وجوب الحدوالملة القذف والحكمة حفظ العرض (قدله وعطفه بالداو اشارة الى أنه في رئيسة المال) قال شيخ الاسلام قال الزركشي والظاهر أن الأعراض تتفاوت فنها ماهو من الكليات وهو الانساب وهو أرفع من الأموال فان حفظها بتحريم الزنا تارة وتحريم القذف المغضى كحدً قليل المسكر )فانقليه يدعوالي كثيره المفوت لحفظ المقل فبولغ فحفظه بالنع من القليل والحد عليه كالكثير (والحاجقُ) وهو مايحتاج اليه ولايمسل إلى حد الضرورة (كالبيع فالاعارةِ) المشروعين للملك المحتاج اليه ولا يفوت بفواته لولم يشرها شيءمن الضروريات السابقة وعطف الاجارةبالغاء لان الحاجة العهادون الحاجة الىالبيم ( وقديكونُ ) الحاجي في الاصل ( ضروريًا ) في بمض الصور (كالاجارة الربية الطفل) فان ملك النفعة فيها وهي تربيته يفوت بفواته لوليرتشرع الاحادة-حفظ نفس الطفل (وسُكَمَّلُهُ) أى الحاجي (كخيار البيم ) المشروع للتروي كمل به البيع ليسلم من الفين (والتحسيني )وهو مااستحسن هادة من غير احتياج اليه قسمان (غير مُمارض القواعد الىالشك في الانساب أخرى وتحريم الانساب مقسم على الأموال ومنها ماهو دونها وهو ماعسدا الانساب اه ققوله ، ومنها ما دونها أي ومن الاعراض ماهو دون السكليات فيو دون الأموال لافي رتبتها كازهمه المصنف اله كلام شيخ الاسسلام ولاينحني أن العصنفأن لايسلم أنه فيالشق الاول أرفع من المال وأنه في الشق الثاني دون المال فلامرد عليه ذلك لكن قدعل أن حفظ العرض عد القذف كأعل ومعاوم أن القذف الرمي بالزنا وحبدث يشكل تصوير الحالة التي بكون فيها دون المال أوفى رتبة ألمال و يمكن تصوير تلك الحالة باللواط فان الراد بالزنا مايشما، وليس فيه تطرق الشك في الأنساب لانه ليس محلا الابلاد وعلى هذا فقد يشكل كون العرض في هذه الحالة فيرتبة المال أو دونه لان الانسان المعتبر يتأثر بالقدم فيسه باللواط مالا يتأثر بغوات ماله خصوصا مقدار ر بـعدينـار ونحوه. وقديحمل الزركـشيالقذفُّ علىمطلق الشتمو ير يدبالحالة التيلانطرق.فها لماذكر الشتم الذي ليسرميا بالزنا لكنه بعيدمعقول الشارح المشروعه حد القذف قاله مم (قهل كحد قليل المسكر) أي كحكمة حدالج فهو على حذف المناف لان القصد التمثيل للسكمل وهو الحسكمة لاالحكي الذي هوالحد وحاصل ما أشاراليه أن الحكي فيالمثال المذاكور وجوب الحد وعلته كون القليل بدعو الى الكثير كاأشار قدتك الشارح بقوله فإن قليله الخ والحكمة المشروع لها الحك المذكور حفظ العقل بالامتناع محابجر الى مايغوته وهذا الحفظ مكمل لحفظ العقل ومؤكداه وسالغرفيه بسببه وقدأشار الشارح الىذلك بقوله فبولغ في حفظه الخفتاً مله (قهله كالبيم فالاجارة) أي كحكمة البيع فحكمة الاحارة لأن التمثيل للحاجي الذي هومن أقسام الحكمة والحكمة في البيع ملك الذات والحكر الجواز والملة الحاجة الى المعاوضة كاص وفي الاجارة ملك المنفعة والعلة الاحتماج كا تقدم والحكمُ الجواز و يدل على تقدير المضاف المذكور قول الشار حالمشروعين/للك المحتاج الخ (قهوُله-فظ نفس الطفل) فاعل يفوت والجلة خبران من قوله فان الخ (قه له كخيار البيم) أي كحكمة خيار البيع لما نقدم في قوله كعد قليسل المسكر والحكمة المذكورة هي التروي كما أشار له الشارح وهي مكملة للحكمة المقصودة من البيع وهيمالك الدات لان ماملك بعدالتروى والنظر فيأحواله ملكه أنم وأقوى عما ملك بدون ذلك لسلامة المالك في الأول من النبن فيهدون الثاني فقد لايسلم فيه من ذلك (قهله كل يه) أي بالتروى لا بالخدار وإن أوهمته العبارة والصواب أن يقول كل به الملك بدل البيع أذ هو الماحر فيطان قوله ومكمله أي الحاجي قاله الملامة (قهله والتحديق غيرمعارض الح) التحديق متدأخره غبرمعارض وماعطف عليه وهوقوله والمعارض وكان الأولى أن يقول ومعارض بالتنكير وقوله كسل الخ خمير مبتدا محذوف وكذا فوله كالكتابة وفى قول الشارح فمهان اشارة الىماذكر ناه من جعل الحبر قول المسنف غيرمعارض وما عطف عليه وهذا الاعراب أولى من جعل

(قوله وسيئات يشكل تسوسرا المالنا الينكون فيا دون المال ) عبارة سم التيايس فياتطرق الشك في الانسان حتى يكون في رستماللا أو دفاط (قوله وعلته كون القليل الح ) وعلته كون القليل الح ) وغي الجناية على المقل أي فهي الجناية على المقل الحل والصوب من شعر مضاف كامراًى مقصود السيم (قواهو على مذف الشاف) آى مقسود بسب العبد وهو النفس (قول السنف مرائناس ان اعتبر بنص أواجماع عين الوصف في عين المراف المساف المستخدلة) قال السدف التاويج المستخدم المس

يعنى ان الدليسل على اعتبار

الشارم عين ذلك الوصف

فىمىبن ذلك الحكم هو

ترتيب الحكم على وفقه بان

ثبت الحكم معه في الحل

لكن لانقول انهاعتده

بالترتب ودل عليهبه الا

اذا كان ذلك الاعتبار

معاوما يسبساعتياره بنص

أواجماع فيالجلةواتما كان

في الجالة لأن النص اعادل

عىاعتبار جنسه فيجنسه

أوعينه فيجنسه أوعكسه

فقدوجمله أصل معان

يشهد له بالاعتبار وقولنا

في الجله هو معني قولهولو

باعتبار جنسه فان الثات

بذلك لنس عن الوصف في

كسلب الديد أهلية الشهادة) فانه غير عتاج اليه اذار أثبت الاهلية ما شراك مستحسن في المادة لنقص الرقيق من هذا اللصب الشريف المازم بخلاف الرواية ( والمارش كالكنابة) فالهاغير محتاج المها اذار متحت ما شركم المستحسنة في العادة للتوسل بها المفاتل القبة من الرق وهي خارمة لقاعد امتناع مع الشخص بعض ماله يعمض أخر التعاجمية الكتاب في قوام المائيليدة المناوب هو نقسه ( "مهالناسي") من حيث اهتباره أقسام لأنه (انامتير بقص أواجاع عين الوصف هين المكم فالوش ) لنامهور تأثير منا اعتبر بعشال الاهتبار بالنص تمليل نقص الوضو عين الذكر فالمستفاد من حديث الرمذي وفيره العن من ذكره فليتوسا في مثال الاعتبار بالإجاع تمليل ولاية المال على السنوبالصفر فانه عمل أي بالنص والاجاع السنوبالصفر فانه عبده و وان لم يغتبر ) عين الوصف في عن الحكم ما يوسو الأجماع ما الربار) اعتبر المرتبر المرتب الحكم على وقف ) أي الوصف حيث ثبت الحكمه

غير معلوض نمنا المبتدا أوسالا والحير قوله كسلياغ فانه يسير على هذا الاعراب القصود بالدانه هو التقيل والتقليد بالدانه هو التقيل والتقليد بالدانه هو التقليد والتقليد بالتعلق المناسبة والتقليد بالتعلق المناسبة والتقليد بالتعلق المناسبة المناسبة وعلى حدث المناف كامل في اظائره أي كمكمة المناسبة العبد المناسبة والسلب الذكور هوالحقح وعلته الوقية والحكمة شهى الإلتي عن مناسبة الشهادة المادية والمناسبة المناسبة والمناسبة المناسبة والمناسبة والمناسبة المناسبة والمناسبة المناسبة والمناسبة وقوله عالمنا والمناسبة وقوله عالمنار بها المناسبة وقولهما اعتبر به المناسبة والمناسبة وقولهما اعتبر به المناسبة والمناسبة وقولهما اعتبر به المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة وقولهما اعتبر به المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة والمناسبة وقولهما اعتبر به المناسبة المنا

عين الحبح مثلاء بن الاجماع في اعتباره في ولاية المال اجماع في اعتباره في جنس الولاية فياعتباره في عن ولاية اللسكة وجنس الولاية باعتباره في عن ولاية اللسكة المتبارة في عن ولاية اللسكة المتبارة في عن ولاية اللسكة المتبارة بناوية المتبارة في عن ولاية اللسكة المتبارة بناوية المتبارة ولم المتبارة المتبارة المتبارة المتبارة المتبارة المتبارة والمتبارة المتبارة المتبارة المتبارة والمتبارة المتبارة المت

الوصف في الجناة فاحتمل الغرقيين الموضعين وقدا كان الوصف سلائم الامؤثرا فليتأمل لتندفع شكوك الناظر بن \* واعلمان في كلام السعد المية المضدما الطاهر، مخالفة المستف لكن عندالتأمل لاخالفة لبنائه (۲۸۳) هل اعتبار الجنس القريب في الملائم

في الرسلحينية وفي القام تفاريع كشرة جداذكر بعضهافي حاشية النوضيح (قولالشارح ولو ڪان الاعتبار بالترتيب النح) سالفةفي الاعتبار بترتيب الحك بذكر أبعد أفراده في الدلالة على الملية (قوله متسبباعن اعتبار الجنس) أي اعاثيت بسباعتمار الجنس فالجنس (قول الشارح حيث تثبت معه) تقييد لتحقق النرتيب فانها ان الم تثبت معه كالولاية في الكبيرة لاترتيب حي يستدلبه ومثسله قوله على القول به فان من قال به ثابت في ألحلمع الوصف عنده ذلك شرعاوكذاقسوله فها يأتىحيث تبتمعه فاندان لميثبت كقتل الوالد واده لاترتيب \* والحاصل ان ثبوث الحكم في الحل مفرع عنه اما اجماعا أوعلى قول العللوبه يظهرانه لسي الراد بالثبوت معه الدكر معه كاقال المحشي تأمل (قول الشارح وقداعتبر فيجنس الولاية) قال الفنري عسلي الناويع لأن الاجماع على اعتباره في ولاية المال اجماع على اغتباره في جنس الولاية اه أي ولاية المال

(ولو )كان الاعتبار بالترتيب (باعتبار جِنْسِهِ في جِنْسِهِ ) أي جنس الوسف في جنس الحكم بنص أواجاع كما يكون باعتبارعينه في جنسه أوالمكس كذلك الاولى من المذكور كما شاراليمه باو (فالملائم) لملاءمته للحكم فأقسامه ثلاثه مثال الأول أي اعتبار المين في المين بالترتيب وقداعتبر المين فالجنس تعليل ولاية النكاح بالصغرحيث تثبت ممه وان اختلف في انها له أوللبكارة أولمها وقداعتبر في جنس الولاية حيث اعتبر في ولاية المال بالاجاع كاتقدم ومثال الثاني أي اعتبار المين في المين وقد اعتبر الجنسق المين تعليسل جوازالجم فالحضرحاة الطرعى القولبه بالحرج وقداعتبر جنسمه الجواذف السفر بالاجاع ومثال الثالث أى اعتباد العين ف العين و قداعتبر الجنس ف الجنس تعليل القصاص في القتل بمثقل بالقتل الممد المدوان حيث ثبت ممه وقداعتبر جنسه في جنس القصاص حيث اعتبر فىالقتل بمحددالاجاع الحسكم طىوفقه أىالوصف وللراد بترتبالحكم طىالوصف ثبوته معه فىالمحل كأشارله الشارح بقوله حيث تُبت معه فهو بيان لمعي ترتب الحكم على وفي الوصف الدي هوسب الاعتبار المذكور لابيان لمني الاعتبار الذكو ركاادعاه العلامة عفا الله عنه (قوله ولوكان الاعتبار بالترتيب باعتبار حنسه) أى ولوكان الاعتبار بسبب الترتيب الذكور بسبب اعتبار جنس الوصف الذكور في جنس الحكامي ولو كان الاعتبار التسبب عن الترتيب متسببا عن اعتبار الجنس في الجنس الح فالبالف متعلقة بمجموع المقيدوقيد، (قهأله كذلك) أى بنص واجماع (قهأله الاولى من المذكور) أى الأولى من كل من المسئلتين المذكو رتين بقوله كا يكون باعتبار عينه آلخ وقوله من المذكو رأى في كلام المسنف بقوله ولو باعتبار جنسه في جنسه وكاأن كلا من المئتين اللتين ذكرهما الشارح أولى من الدي ذكر والمنف في ترتب الحكم على الوصف فالاولى منهما أولى من الثانية أيضافي ذلك لأن الإبهام في العلة أكثر محذور امنه فى الماول قاله شيد موالاسلام (قوله وقداعت والعين الز) أى من الشار عوهذه الجانة حالية (قوله وقداعتبر) أى السغر في جنس الولاية أى لشمولها ولاية التكاح وولاية المال . وقال الشهاب كأنهم نظروا الى مرد تعليل الولاية بالصفر وقطعوا النظرعن المال اذلوكان خصوص المال ملحوظا في الماول لم ينهض هذا حجة طى اعتبار الصغر في ولاية النكام اه (قه له وقداعتبر الجنس في المين) الجلة حالية كانقدم في نظير هاوكذا قوله وقداعتبرجنسه في الجُواز (قوله بالاجماع) صوابه بالنص لأنه عل خلاف (قوله حيث ثبت معه) ان قلت إذ كرهذا أعنى قوله حيث ثبت معه في هــذا والأول وتركه في الثاني \* قلنا يمكن أن بوجه بالاهتامية فهما اذلوسكت عنه في الاول ربحا ظن عدم صحة التمثيل بناء على أن العلة ليست الصغر بل البكارة أوجو ع الصغر والبكارة كاقيل بكل كاقدمه الشارح فنبه على أن هذا الاختسلاف لايضر لان المقسود ذكرة معه وقد وجد ولايضر الاختلاف في أنه العلة أولا وفي الثاث يتوهم عدم صحة التمثيل لانتفاء هذا الحكم عنسدأ فيحنيفة فاهتم ببيان الثبوتمعه لدلالة الدليل عليمه ولااعتداد بانخالفة فيه وأماالثاني فاكتنى فيه بقوله على القول به فليتأمل مم (قوله وقد اعتبر جنسه) أي جنس القتل الممدالعدوان لانهجام القتل عثقل والقنط بمحدد فهوجنس لهما وقوله فيجنس القصاصأي لانه جنس جامع للقصاص فيالقتل بمحدد والقصاص في القتل بمثقل وقوله حيث اعتبر في القتال بمحدد هوعلى حذف مضاف أى في قساص القتل بمعدد بقر ينة قوله قبله وقداعة برجنسه في جنس القساص فان

البعيد في عين الحكم أو عينه في جنس الحكم المدأو جنسه المدأو القريب في جنس الحكم ألبسد فلاخسلاف فيرده تبه عليه السعد فيالتاويح وغيره وعليك بالناو يحففيه الأمشاة (قول المسنف وكاد إمامالحرمين بوافقه) لانهقال بهبشرط ان يكون مصلحة شبيهة بالمحالح المتسعرة وفاقا وبالمسالح الستندة الى أحكام ثابشة الأصب ل تار مق الشريعة و سارة انه قال به شرط أن يكون له نظيرعلل به (قول المنف معمناداته علىه بالنكبر ) فأنه قال أنه مخالف للأولين (قــول الشارح لعدم مايدل على اعتباره)لاختلاف الجنس القريب فجاز اختسلاف الحكم (قدول المسنف واشترطها الغزالى النح)قال السعدق التاويح قال الامام الغز الى من المالجماشيد الشرع باعتباره وهيأصل في القياس وحجة ومنه ماشمهد بيطلانه كنفي المسوم في كفارة الملك ومنها مالميشهدله بالاعتبار ولابالبطلان وهذا فيحل

النظم والراد بالمسلحة

(وان لم يُمْتَرَ ) أي المناسب (فان دل الدليل على النائه فلا يُملل في )كا في مواقسة الملك فان حاله يناسب الشكفير ابتداء بالصوم ليرتدع به دون الاعتاق اذ يسهل عليــه بذل المــــال في شهوة الفرج وقد أفتى يحمى بن يحمى المنسر بي ملكا جامع في أنهار رمضان بصوم شهرين متتابهين نظرا الى ذلك لكن الشارع ألناه بايجابه الاحتاق ابتداء من ضير تفرقة بين ملك وغيره ويسمى هذا القسم بالغريب لبعب.. عن الاعتبار (والاً ) أى وان.لم.بدل الدليسل علىالغائه كما لم.يدل.على اعتبار. (فهو المرسَلُ ) لارساله أي اطلاقه غما يدل على اعتباره أوالغائه و يعبر عنه بالممالح الرسلة وبالاستصلاح (وَقَبِلَهَ ) الامام( مالك مطلقا ) رعاية للمصلحة حتى جوز ضرب المهم بالسرقة ليقر. وعورض بانه قد يكون برينا وترك الضرب لذنب أهون من ضرب برى و (وكاد امامُ المرمين ميوافقُهم مُناداته عليه بالنَّبكير ﴾ أىقرب من موافقته وثم يوافقه (وردَّه الأكثرُ ) من العفاء (مُطلقًا) لمدممايدل على اعتباره (و) رده (قوم في المبادات) لأنه لا نظر فيها المصلحة بخلاف غيرها كالبيم والحد (وليسَ منه مصلحةٌ ضروريةٌ كلّيةٌ فطميةٌ لأمها بمــا دل الدليل على اعتبارها فهي حق قطما واشترطها النزالى للقطع بالقول بِه لا لأصلالقولبه) فجملها منه مع القطع بقبولها (قال والظنُّ القريبُ من القطم كَالقطم ) فيها

هذا بيان له ودليل عليه ولوصرح بذقك الضاف كان أوضح كاشار له العلامة (قوله وان ابيمتبر ) أي المناسب أي لريقتير بنص ولا اجماع ولا بترتيب كاتقدم أي لم يوجد دليل على اعتباره أعم من أن يوجد مايدل على الغاته أم لا بدليل التفسيل المذكور بعده بقوله فان دل الخ أشار له الشهاب (قوله فان حاله الغر) هذا هوالوصف المناسب الذي دل الدليل على الفائه كيايفيده كلام الشار - بعد (قول يحي بن يحي المفر في) أى الأندلسي صاحب الامام مالك رضي الله عنهما كان امام أهل الأندلس والملك الذي أفتاه هو صاحبها وهو عبدار حمن الاموى الملقب الرئضي ولماأفتاه وذلك قيسل لهلماخرج من عنده لم لم تفته بمذهب مالك وهوالتخير ين الاعتاق والصوم والاطعام فقال لوفتحنا هذا البابسهل عليه ان يطأ كل بومويسق رقبة لكن حملته على أصف الامور لئلا يعود قاله شيخ الاسلام (قهله نظرا الىذلك) أي اليمان حاله يناسب التكفير بالسوم ابتداء (قوله حَيجو زضرب المهم السرقة ليقر) فالحكم الجواز والوصف المناسبالتهمة والحكمة الافرار وهذا أيجوازضربالمتهم ليقرقول ضعيف عندنا كاهومقر و ﴿قُولُهُ وكاد امام الحرمين يوافقه النع) موافقة امام الحرمين للإمابرضي الدعنب من حيث ان كلااعتبر المسألح المرسلة وهيماليهم من الشارع اعتباره ولا الفاؤه وانكاره على الامام هوعدم تقييد الصالح المذكورة بكونهامشية لمأعلم عتباره شرعاالذى فيدبه امام الحرمين (قوله ولميوافقه) الظاهر أن الشارح انماقصد بهذا بيان مافىالوافع من عدم الموافقة وليس فيه الاشارة الى ان كادندل على نفي خبرها اذا كانت مثبتة كاهوقول مشهور عندالنحاة وان كان الصواب خلافه وأنها لاندل على نفيه ولاعلى اثباته فقول العلامة وتبعه الشهابان في قول الشارج ولم يوافق اشارة لماذكر في كادعنوع لجوازكونه قصدبه ماتقدمع انه الظاهر ذكره سم (قوله وليس منه) أي من الرسل (قوله لاتهامًا دل اله ليل على اعتبارها) أي دل الدليل العام على اعتبار هاو الدليل كافاله شيخ الاسلام هوأن حفظ الكل في نظر الشرع أهم من حفظ البعض (قَهْلُهُ واشترطها الفزالي) أي اشترط تلك الامور الثلاثة في المصلحة المرسلة (قولُه القطع بالقول به الغم)

اردنا به هذا الجنس والمعالج الحاجية والتحدينية لابجور العكم بمجردها مالم تصد بشهادة الاصول لامتجرى جرى وضع الشعرع بالرأى واذا اعتضد بأصل فهو قياس وأما المصاحة الضرورية فلا بعد في أن يؤدى البيارأى جند وان لم يشهد فا الصاحب كافيسسفة التنزيس فانا نعلم فعلما لداخرجة من العصم أن تعليا القائل المتعارض تحسم هذا التكمين العمومات الواردقال لتم من القتل بغير معناؤت أعام تجزره عندالتفلم في في بسين القعلم و بهذا الاعتبار تخسم هذا التكمين العمومات الواردقال لتم من القتل بغير حل ما نعلم فعلما أن الدرع بؤثر التكم الكلي على المارتي وان حفظ أمل الاسلام الموسنة العمر واحدود اوان سيناه مصلف من مرسلة لتكها راجعة لما لأوسة لا لابرمج مع المساحة الى حفظ مقامد الترع المالومة الكتاب والسنة فرالا مجاولان حكول ( ١٨٧ )

> مثالها دمى الكفار التترسين بإسرى السلين في المرسالة دى الفقل الترصيصهم اذا فلع فطن طنا قريبا من التعليم بالهم الله يومو استأصادا المسلين بالقتل الدس وغيره و بأنهم النرمواسم غير العرس فيعجوز دييم لصفط التي الآمة بشكاف رحما أهل قلدتتم سو إصليين فان فتصل ليس ضرورا ودمى مسنى المسلمين من الشعينة في البحر لتبحال الباقين فان نجائيم ليس كايا أوستعلقا بكل أمة ودمى المتكرمين في العرب اذا لم يقعل إلى بيلن طنا قريبا من القطع استنصافهم السلمين فلايجوذ الرمى في هذه المصور الثلاثة وان أقر على الكان القرعة الأصل المفاولة عرفات

أى اشترط هذه الأمور الثلاثة في المرسل للقطع بالعمل به لا لأصل القول به وقوله فجعلها منه أي جعل المصلحة المذكورة من المرسل مع القطع بقبولها وهذا مقابل لقوله وليسمنه الخقالالشهاب لكن انظر مامذهب الغزالي في المرسل إذا لم تكن المصلحة بهذه الصفات همل يقول به كمالك أم لا اه قال سم الذي يفهم من قول المستف لا لأصل القول به أنه يقول به وهو ظاهر تقرير الكالكن اقتصار الشارح على قوله فحملها منه مع القطع بقبولها قد يفهم عسدم قوله به اه قلت الذي يغيده صنيع المسنف بل تسكاد أن تصرح عبارته به أن الفزالي قائل بالمرسل اذا لم تكن المصلحة بالصفات المذكورة اذ لوكان مذهب الغزالي أنه لايقول مالمرسل الا اذا كانت المسلحة بتلك المسفات لعكان سياق الحكاية عشه أن يقول وقبله النزالي ان كانت المملحة ضرورية الخ وأنما قول الشارح فجعلها منه مع القطع بقبولها فمعناه أن كون الصلحة بتلك الصفات لإبخرجها عن الارسال وهذا لايفهم منه عدم قولة بالمرسل اذا لم تكن المسلحة بتلكالصفات قطّما وليس معناه انه جعل للرسل ماكانت فيه للصلحة بثلك الصفات حتى يفهم منه عدم القول به أذا لم تكن كذلك كا هو واضح و يدل لما فلناه قول شيخ الاسلام بعدقول الشارح فجعلها منه أى و عنع قول غيره انهاما دل الدليل على اعتباره ويريد بالدليل الدليل الخاص اله فتأمل (قوله مثالها) أي المسلحة القطوعة أوالمظنونة ظنا قريبا من القطع كايفيده كلام الشارح بعد (قوله استأصاوا السلمين) أى الحاضري الواقعة لاكل السامين (قه له لحفظ باقي الأمة ) المراد به ماعدا الترس من الحاضر بن وبحث فيذلك العلامة بأن باني الأمة قبل حصول الرمي ليسواكل الأمة حيى يكون-فظهم كليا أي

وتفاريق الامارات سميناها مصلحة مرسلة لاقباسا اذ القياس أصل معين اه فعلم من قوله ونحن أنما تجوزه الح انه هو لانقبل به عند فقهد الشروط اماغيره فيجوز أن يقول به عند العقدكما يؤخذ من قولەقىل ذلك فلا مسد في أن يؤدي اليها رأى مجتيد ومور قوله ولان كون هذه المانى الح أنه أعا جعل هذه من الصالح المرسلة لعدم تعين الدليل وان رجعت الى الاصول الأرسة لا لمدم الدليل كيا في غيرها من الممالح المرسلة فاطلاق المرسل عليها بطريق المنابهة في عدم تعين الدليلوانكان في غرها لعدمه ونه يعسلم ماقي

العاشية منان التزالى يقول بها عند فقد الشروط وإن معنى قول الشارح فحعلهامنه أى كايطلق عليه الرسل لامن الرسل يحنى الا دليل أصلا في اعتباره فليتأمل (قولهو بحث فيذك العسادية الحج ) \*\* حاصل أن العق فيرمى الترس حفظ باق الأمة وحفظ الباق قبل الرمى ليس متعلقا بالصحال حى تكون المساحة كلية ثم قال العسادية في غوز ليس حفظ الباق بإراهو امداقاع الاستصال المساحين الاسماعي التعلقه بالاستصال اللهي هو قبل كل الأمة ثم قعل عن الصد التبلل بادغاج الاستصال و يجاب بأنه اذا حفظ المبلق أدفع الاستعصال فالماكن واحد و بما أجاب المختى الى قوله قائه الحراث الوقائة الخراب عن يتم المتراورد مسم وهو ان قضية السارة اعتبار استصال جميع من عدا الترس من الموحود بن فدلك الوقت وقسية كتب الفروع اعتبار بقيمة الجيد وقط ان قضية المرادة عنه العبارة بأنه ما كان حفظ الأمة الح ماق العاشية وهسندا السؤال كا يرد على التداري دعلى العلامة الموادن قائل الموادن قائل الموادن قائل المادة المادة المادة الموادن قائل الموادن قبل الموادن قائل الموادن الموادن قائل الموادن الموادن قائل الموادن الموادن الموادن الموادن قائل الموادن قائل الموادن قائل الموادن ال ﴿ قُولِ المنف مسئلة الناسة تنخرم عفدة تلزم﴾ أى فعد ارزم الفعدة شرط فى قرنها مصلحة فالدفع مافي شرح الصفوى النهاج مع المبل عدم الانخرام بالنالسلة عند الرقولة وفيه نظر ) المهارحية انه تعلي عدم الانخرام بالنالسلة عدم المبل عدم الانخرام النالسلة على المبل عدم النالسلة عدم النالسلة

﴿ مسئلة :الناسَّبَهُ نَنْخُرِم ﴾ أى تبطل (بَمْسَدَةٍ تَلَزُّمُ ) الحكم (راجحة ً) على مصلحته (أومُساوِيةً ) لها (خلافاً للامام) الرازى في قوله ببقائهامعموافقته على انتفاء الحكم فهوعنده لوجودالمانع وعلى الأول لانتفاء المقتضى (السادس) من مسالك العلة ما يسمى بالشبه كالوصف فيه المعرف بقوله (السُّبَّةُ منزلة ين الناسب والطرد )أى دومنزلة بين منزلتيهما فانه يشبه الطرد من حيث انه غير مناسب بالذات و بشمه المناسب بالدات من حيث التفات الشر عاليمه في الجلة كالذكورة والأنوثة في القضاء والشهادة فالرالممنف وقد تسكائر التشاجر فيتمر يفهذهالمنزلة ولمأجدلأحد تمر يفاصحيحافيها متعلقا بكل الأمة واذا لم يكن حفظ الباق كليا قبل الرمي لمبجز الرمي اذا لمجوزاتما هو المسلحة العكلية وأجيب بأنه قد اشتهر اعطاء الأكثر حكم الحل في مسائل كثيرة اذا اقتضى المعنى ذلك كاهذا فانه لما كان حفظ الأمة بحفظ الجيش لاته الدافع عنها والقائم بحفظها كاجرت به العادة كان استصاله عنزلة استصال الجيم فجعل في حكمه وهذاظاهر اذاكان استصال الجيش بحيث يحشى معه طى الأمة غلاف مااذا لم يكن كذلك كالولم يحضر الوقعة الا بمن جيش الاسلام وكان من لم يحضر بحيث بحصل به الحفظ التام اللائمة. وعبارة شيخ الاسلام وقوله استأصافا المسلمين أي الحاضرين ومن بذلك الاقلم وعليه بحمل كلامه بعندكقوله لحفظ باق الأمة ويجوز الأخمذ بظاهر ذلك لان استصال البعض قد يستدعى استصال الحكل اه فقوله أى الحاضرين ومن بذلك الأقليم وعليه يحمل الخ يؤخذ منه جواب آخر عن البحث المذكور بأن المراد بالباق المذكور جميع أهل الاقليم الحاضر ونمنهموغيرهموا عاعرعنه بالباق باعتبار قتل الترس فكأته قالحينثذ لحفظ جميع الأمة باعتبار ذلك الاقليم فيكون حينة الحفظ المذكوركليا لتعلقه بكل الأمة المذكورة فليتأمل قاله سم معزيادة الايضام (قهأله لا أصل لها فيالشرع فيذلك ) أي في رمى بعض وترك مض (قهأله المناسبة تنخرم بمفسدة الخ) مثال ذلك مسافر سلك الطريق البعيد لا لفرض غير القصر فانه الايقصرلان المناسب وهو السفرالبعيدعورض عفسدة وهى العدول عن القريب الدى لاقصر فيه لالترض غيرالقصر حتى كأنه حصرفصده في ترك ركمتين من الرباعية قاله شيخ الاسلام (قهأله مع موافقته طي انتفاء الانتفاء ماهي فالامام يقول هي وجود المانع وغيره يقول هي انتفاء المقتضي أشار لهشيم الاسلام وفيه نظر فتأمل (قوله كالوصف فيه المرف بقوله الح) يعنى ان الشبه كما يسمى به نفس المملك

للتحريم فان كونه مزيلا كلعقل الضرورى للإنسان وكونه مناسباللنع منه مما لا يحتاج في العلم به الي ورود الشرم بخلاف الشبه فانهاذا أريد اثبات مناسبته لايدله من دليل يدل على أن الشارع اعتبره كنص أواجماع أوسبرفيعلم منه ان فيه مناسبة على الاجمال وان لبيط وجهها بناءعلى أن ترتيب الشارع الأحكام على عللها لا يكون الا بالملحة همذا مافي العضد وبهذا يظهر أن مقابل قوله غمير مناسب بالدات ليس المناسب بالتبع كاهوفى كلام القاضي الآتي بلالدى لا تعلمناسبته من ذاته وحسنند فلك أن تقول في تمريقه هو مالاسقال مناسبته بالنظر اليهفي ذاته وتظنفيه المناسبة ظنا ما لالتفات الشارع اليه في بعض المواضع فان اعتبار

(وقال الشارع ابارف بعض المواضع بطن به ساميته لحسكم الأصل في القيام والمجارة المواجعة المحدث فان المقاسمة بين كونها في القيام وجها مثال المناسبة بين كونها في القيام وجها مثال المناسبة بين كونها طهارة تراد المصادة فان المقاسم طهارة تراد المصادة فان المقاسط على المواجعة المواجعة المواجعة المواجعة المواجعة المواجعة المحدوث المواجعة الموا

كثير مما أورد سم وغيره هنا (فوله فيميدننابالدايم) الذى فى كلام السمد شنا ماأى طنا ضعيفا واذا عبر عنه العشد بالنوهم (قوله بمجرد المناسبة ) نامل فائدة لفظ مجرد ( فوله الابستام تعديها ) فيمه أنه لادخل لقياس الشبه فى تعديها من حيث انه قياس شبه فلا وجه لجمله بذلك راس شبه تأمل (فوله الذى موعل الحليف) لإنباقي أنه قياس شبه بعنى ماالوصف فيه غيرمناسب المناهمات المناسبة لاعتبار الشارع إياه وليس السكام في خصوص مايصار الب والا المام حمق فوله ولا يصار البسه الخواطة انه من قياس الشبه كانتها مناسبة كانتها مناسبة كانتها المدنى عن كونه شبها واغا احتيج لابناتهان اللمناه مع وجودغيره تدبر ثهرأت السعدق بحدالها و (٧٨٧) عنان المناسبة كانتهامين ان قوله

> (وقال القاضى) أبو بكر الباتلانى (هُو الناسِ ُ بالتَّبِ ) كالطبارة لاشتراط النبة قانها أنما تناسبه بواسطة أنها عبادة بخلاف الناسب بالدات كالاستكار لحرمة الحجو (ولا يُسارُ اللهِ ) بان بصار الى قياسمه (مع اسكان قياس البلَّة ) المشتمل هلى الناسب بالنات (اجساعا فان تعدَّرَتُ ) أى الداة بتعدّر الناسب بالنات بان لم يوجد غير قياس الشبه (فقال الشافعى) رضى الله عنه هو (حَجَّة ) في الفائد نظرا لشبه بالمغاسب (وقال ) أبو بكر (المسيَّرَق و) أبو اسحق (الشيرداذى سردود ) نقلوا لشبه بالطرد (وأعلاه ) على القول بمحيته (قياسُ قلية الاحتباء في الحمية وهو الحافق فرع مردد بين أصلين باحدهما المنالب شبهه به في الحَمَّم والسفة على شبهه بالآخر فيهما

يسمى به الوصف المشتمل عليه ذاك الساك والمرف في كلام الصنف الشبه عمن الوصف وهو يمعنى السلك كون الوصف شبهياكا يدل على ذلك كلام السعد حيث قال وتحقيق كونه أى الشبه من السالك أن الوصف كا أنه يكون مناسبا فيظن بذلك كو نه علة كذلك يكون شبهافيفيدظنا بالعلية وقد ينازع في افادته الظن فيحتاج الى اثباته بشيء من مسالك الملة الا انه لا يثبت بمجرد الناسبة اه وقوله الا انه الح أي لأنه لو ثبت عجر د المناسبة كان من الناسب بالنات لامن الشبه وقضية قوله فيحتاج الى اثباته بشيء من مسالك العلة أن اثباته لنحو النص لايخرجه عن كونه شبهاولا يخرج قياسه عن كونه قياس شبه وأدل منه على ذلك قول العند وعلية الشبه تثبت بجميع السالكمن الاجماع والنص الخ وقضية ذلك ان القياس باعتبار الوصف الفير للناسب بالدات فياس شبه وأن نص الشارع على علية ذلك الوصف أو أجموا عليها وأن في حجيثه الخلاف الذي ذكره الصنف وقد يستشكل جريان القول بردمم ورود النص أوالاجماع على العلية اللهم الا أن يقال النص على العلية لايستلام تعديها حتى يتأتى القياس ويحتمل وهوالا قرب أنه حيث ورد النص أو الاجماع على العلية خرج القياس عن كونه قياس الشبه الذي هو على الخلاف فليراجع قاله مم (ق أوولايصار البه الز) يفهم منه أنه أذا اجتمعت جهات القياس بصار الى أقواها ( قهله وقال الصير في الح) بازم على قول الصيرفي والشيرازي تعطل الحكم لان الفرض عدم وجود غير قياس الشبه فالأحسن ماقاله الامام رضى الله عنمه (قولِه وأعلاه الح) أي أعلى الشبه بمني الوصف أي أعلى قياساته وهي الأقيسة المبنية عليسمه أي ألى جميع به فيها (قولِه قياس غلبة الاشباه) أورد عليمه ان أعلى

المانم لايتلقاه عقل بالقبول لا يسمع ( قول الصنف وقال القاضي الح) يردعليه انهلايسح الالحاق به مع وجود لازمه الناسب بالدات كا قاله ولا يصار اليه مع امكان فياس العلة اجماعا واللازم المناسبطي كلام القاضي موجود دائما وحيئند لايصح قول الشافعي ان تعذر المناسب كانححة فانكان القماس والزمه فهومن قياس العلة ولعل هذا وجه تضعيفه سم وقوله فهو من قياس الملةأى قسم منه يقال له

قياس الدلالة وهو ماعرفيه

عن أحد المتلازمين بالآخر

واعلم ان القاضي رد قياس

الشبه بجميع أقسامه كافي

المنهاج لكن لما كان

قياس الشبه عنده ليس

بالمني المراد للصنف لم

(قول الشارح لان شبهه بالمال في الحكم والسفة أكثر) أما الحكم فسكونه يبلع ويؤجر ويعلر ويودع وتثبت عليه اليد وأما السفة فكتفاوت أوسافة جودة ورداءة ومناني الاكاة بقيمته اذا أتجر فيه فاعتبار الشارع هسنه الأحكام والأوساف ينظن منه الحافة بالحسال وان كانت هي طردية لامتاسية فيها للسكم أعنى وجوب القيمة وبهذا التقرير للوافق لما مر عن السفد يندفع مافي المتاصر هنا من أن هذا لبس من فياس الشبه (قول لمسائدة أصلى أنه يقال من عليت الاشباء اندفع التعارض وكان الجامع أقوى للدد وتأمل وماكم اصل واحد هو ماتقدم في طهارة الحبث (قوله هو الوافق لما مشي عليه الفقهاء) وانما مشي عليه الفقهاء لانه اذاكان القياس في الاناذف (۲۸۸) هالمشتبر عسوس باب الانادف الإعبيم الأبواب إذ اعتبارا الشارع لوصف

مثاله الحاق المبد بالمال في ايجاب القيمة بقتله بالفسة مابلغت لان شبهه بالمال في الحسكم والصغة أكثر من شبهه بالحرفيهما (ثم) القياس (الصُّوريُّ) كقياس الخيل على البغال والحير ف عدم وجوب الركاة للشبه الصوري بينهما (وقال الامامُ ) الرازي (المتترُ ) في قياس الشبه ليكون صحيحا (حصولُ المشابهة) بين الشيئين (لعلة الحكم أومستلزمِها) وعبارته فيا يظن كونه علةالحكم أو مستلزما لهــا سواءكان ذلك في الصورة أم في الحكم ( السايمُ) من مسالك العلة ( الدوَرانُ وهو أن يُوجدَ الحكمُ عنه وجود وصف وينمدمُ عند عدمه قيل لايُغيدُ ﴾ العلية أصلا لحواز أن بكون الوصف ملازما للملة لانفسها كرائحة المسكر المخصوصة فأمها دائرة معه وجودا وعدما قياس الشبه مطلقا ملله أصل واحد لسلامة أصله من معارضة أصل آخر وقد بجاب بأن ذلك مفهوم بالأولى بما ذكر قاله شيخ الاسلام (قه له مثاله الحاق العبد الخ) الفرع العبد والاصلان المترددهو بينهما لمشابهته كلا منهما المال والحر فالعبد يشبه المال في وصفه من تفاوت القيمة بحسب تفاوت أوصافه جودة وضدها وفي حكمه من جواز البيم والحبة مثلا ويشبه الحر في وصفه من كونه انسانا مثلا وفي حكمه من وجوب نحو الصلاة عليه وغير ذلك (قهالهأ كثر من شبهه بالحرفيهما) الدى في العضد أن شبهه بالحرِّ فيهما أكثر بعني لانه يشابِه في السَّفاتُ البدنية وَالنفسانية وَفَي أكثر الأحكام التكليفية قاله العلامة لكن مامشي عليه الشارح هوالوافق لما مشي عليه الفقهاء من الحاق العبد في الضيان بالأموال مم (قه إله لعلة الحكم الح) أي في علة الحكم كما يدل عليب قول الشارح بعدفها يظن الح (قهله سواء كان ذاك) أي حسول الشابهة في الصورة أم في الحكم أي فتكون الصورة أو الحكم هو الملة والشابهة فيها ومؤدى قول الشارح فها مر لان شبهه بالمال أكثر من شبهه بالحر أن الملة نفس المشابهة لامافيه المشابهة قاله العلامة وقد يقال أولا ماذ كرهمنا كلام الامام وهومقابل لما تقدم فيجوز أن يخالفه فها ذكروثانيا يمكن حمل ماتقدم على ماهنا فيقال في قوله لأن شبهه بالمال فيالحكم والصغة أى اللذين يظن أنهماعلة الحكم وفيقوله للشبه الصورى بينهماأى للشبه في الصورة الني يظن أنهاعلة الحكم م وحاصل ذلك اعتبار الشابهة في الملة وهوعين ماقاله الامامقاله سم والحكم الأول في عبارة الامام هو الحكم المترتب على العلة والحكم الناني هو الحكم الذي يظن كو نه العلة أولازمها الواقع فيه تشابه الأصل والفرع كا علم مما تقرر (قولهوهوأن يوجد الحكم عندوجو دوصف وينمدم عندعدمه) أي فيكون كلياطردا وعكسا بخلاف الطرد الآق فانه كلى طردا لاعكسا (قهله قيل لايفيد الملية أصلا) أي لاقطما ولا ظنا (قوله لجواز أن يكون الوصف ملاز ماللعلة) أي فيوحد الحكم عند

في باب المبادات مثلا لايدل على اعتبار وله في باب الاتلاف أو مشابية العبد الحرفى بابالاتلاف أقل من مشابهته ألمال فتأمل (قول الشارح الشبه الصورى بينهما) أي وقد اعتبرالشارع الصوري في خبرالصيدوالفرض فيظن منه مناسبة للحكم وانكان في نفسه طر ديا تدبر (قول المنف وقال الامام الرازى الخ)عبارته بعد نقل الخلافق أنالتبر الشيه في الحكم أو الصورة والحق أنه متى حصلت الشابهة فها يظن أنه علة الحكم أومستانه لماهو علة صح القياس سواء كان ذلك في الصورة أوالأحكام اه فزادالامام علىماتقدم اعتبار ظئ ألعلية بسب اعتبار الشارع الاحكام أوالمورة واعتبار الشابهة فها يظن الهمستارم العلة

بأن والصورى إذ الدار على اللغان فيذا وجه مقابله هسامًا لا تقدم تأمل هي السابع الصوران ( قول المصنف أن يوجد الحاجم عند وجود وصفائح) أى كان أولا مدفوه أم وجد عند وجود الرصف ثم بعد وجوده انضم عند عدمه وذلك كر أشحة الحرف الدار عن كان كان الموسطة والمحافظ المعاملة والمسابق كان خلالم تمكن موجودة وعند كونه خرا وجعت وعند القلابه خلا انسمت (قول الشارح لجوازأن يكون الوصف ملازماالملة) أى في عمل واحد كالحر اللى هو عمل النص لان السكام في اثبات الملة في عمل النصى يالدوران أما غير عمل النصى فأنا يكون به الحسكم بطريق القياس وهو بعد البيات الملة وإذا كان صلاحاً في ذلك الحل وكانت الملة في الواقع هي الاسكار لزم بمقتضى هذا القياس أن لايمرمسكر غيرماقيه رائحة الحر والواقع خلافه وهومقتضى الملة فيالواقع أعنىالاسكار فياتر التوقف والا بالرأى وهو باطل هذا ماعندى فيمني هذا التوجيه وهو مأخوذ من قول الشار كرائحة السكر المصوصة بني وانتجاش وقوله بأن يصيرخلاو به يندفهما قال مم انهاذا كان ملازماللملة كفي لوجو والملة في الواقع ويبتذلا معن ارده ثم أحلب به لاسند والمشارع ملازماللملة فليتأمل (قوله يقتضى وجو دالملة) فيها نهوان انفساها ( ٢٨٩)

بأن يصبر خـــلا وليس علة (وقيل) هو ( قطمه لله ) في افادة الدلية وكا أن قائل ذلك قالهعند مناسبة الوصف كالاسكارلحرمة الخمر ( والهتار ُ وفاقا للاكترِ ) أنه ( ظلمه ً ) لاقطمي

وجوده وينعدم عند عدمه وليس هوالعلة وأورد أن ملازمة الوصف للعلة المقتضى عسدم انفكاك أحدهما عن الآخر يقتضي وجود العلة وان لم تعلم عينها وهــذا ينبغي أن يكون كافيا في القصود اذحيث عــلم وجود ذلك البرصف فىالأصل والفرع علم وجود علة الامـــل فى الفرع فينبغى أن يصح القياس من غير احبياج خيين العلة فجواز ماذكر يقتضي خلاف مطلوب هذا القول فكيف يستدل به عليه و بالجلة فان أراد الاسسندلال على انتفاء العلة لميصح أوعلى عدم تعينها لم يفد وقد يجاب بأن العلة ما لم تتمين لايسح القياس باعتبارها اذ لابد من سمادمتها من القادح وما لم تتمين لايعلم سلامتها منه ألا ترى انها مآلم تنمين لايعلم وجود شرطه وانتفاء مانعه شلا اذ قسد يكون الشيء شرطا أومانما لعلية بعض الأوصاف دون بعض فيتوقف العملم بوجود الشرط أو انتفاء المانع على تعين الوصفولا يكفي فيه العلم بوجود ذلك الملازم لكونه ملازما لدات الوصف لالطبيته خالياعن المواقع فليتأمل مم (قوله بأن يصبد خلا) متعلق بقوله وعدما والباء بمنى كاف التمثيل لتحقق المدم حالكونه عصرا أبضا لصدق عدم السكر حينند لان عدم الشيء صادق قبل وجوده مم (قوله مركأن قائل ذلك قاله عند مناسبة الوصف الح) فيه أن يقال ان مناسبة الوصف لأنمنه الاحتال والإستارم العلية لجواز أن يكون وصف مناسب وليس هو العلة بأن لا يعتبره الشارع في تعلق الحسم ومع الاحتمال كيف يثبت القمْع هـ فما وقضية كلام الشارح انه لافرق يين كون الوصف مناسبا أولا وان الحسلاف جار مطلقا وقضية كلام العضد كالمنتصر خلافه قال العضد شرحا ليكلام المنتصر الطردوالمكس حوأن بكون الوصف بحيث يوجد الحكي بوجوده ويعلم بعدمه وهوالسمى بالدوران، وقعد اختلف في افادته الملية أي دلالته علها على مذاهب الى أن قال التها وهو المختار لايفيد قطعا ولاظناءلنا الوصف للتصف بالطردوالعكس انحا يكون مجردا اذاخلاعن السبروهو أخذغيره معه وابطاله عن غيرذلك من مناسبة أوشبه ولاشك أنهاذاخلا عن هذه الاشياء فكمايجوز كونهملة يجوزكونه ملازماللملة كالرائحة المتصوصة لللازمة للمسكر فأنها تعدم فيالصير قبل الاسكار وتوجدمعه وتزول بزواله ومعذلك فليست بعلة قطعا ومع قيام هماذا الاحتال لايحصل القطع بالعلمية ولاظنها ويكون الحكم بعليته تحكما محشا اللهم الا بالالتفآت ألى نفي وصف غسره بالأمسل أوالسبر فيخرج عن المبحث اه وقال السعد فيحواشيه قوله وهو السمى بالدوران قد اعتبروا فيالدوران صاوحالطة ومعناه ظهور مناسبةما وقدجل مجردالطرد هنا خالياعن للناسبة فصارهذامنشأ الخلاف في افادته العلية اذلاخناه في ان الوصف اذا كان صالحا للعلية وقد ترتب الحسكي عليه وجودا وعدما حسل

وجوده قسه كالحشيشة فبكون تياسا إطلاللهادم عنيهمن الحديكم لل معنى ماهولتديم إثاء علىقصور مافها المدادراك أن تقول المراد بالرانحة المحسوصة هي واتعا خدوص الحر وهي لأنوجدتي غيره وهو نلاهرالشرح (قول، قد يجاب الح) ظاهر قول الشارح ملازما للعلية بل صريحمه النلة في الواقع والعلة كالماك لا بدأل تخماوعن القادح تأمل (قوله والباء يمنز كاف التمثيل) أخذهمن كلام العضد الآئي حيث أدخل حال كوله عدرا في الدوران وليس كدلك لأرسال الصرالل فيه ليسمن دوران الحسيج بل هوأصلى والمراددوران حكم الأصل المقيس عليه وهو الخربدر (قوله فيه أن يقال الخ) قدية الدان الراد القطم العادى فان اجتاع الماسيه مع الدوران بفيد القطع

عادة وانام بقدة كل بنها الجواب - في ) عادة وانام بقدة كل بنها على المراح حكمًا على المراح حكمًا على المراح حكمًا عند كل المراح حكمًا عند كل المراح وحرائد يكون خلف هذا القائل لفظياها والعالم أن مراد أن المناح وحرائد يكون خلف هذا القائل المناج وانام كان عشرا الناراد قائلة ذلك الأناه حيثا شهة وهذا الإيناق أن المنتار أنعاني ولوم الناسبة وهذا الأخير يكد يصرح به كلام المسنف في شرح المنتصر عد واعلم ان بسمايه الدوران ومثله البرع مورا الناسبة نبه عليه المناح والمناز كل المناح والمناح والمناز كل المناح والمناز كل المناح والمناز كل المناح والمناح والمناح والمناز كل المناح والمناز كل المناح والمناز كل المناح والمناز كل المناح والمناح والمناح و

(قولمسوقطه النطرع المناسبة) يقيدانه بالنظر لها يكون قطعها وهوميني طيه اقلنا اولا تدبر (قوله لأن المنيديانه الخ) أى لأن الذي بيانه بفيد (قوله وان غريمسن بقية السالك ونه) أى سن السالك المنكنة أما الأقوى منه فهومن في ولابدس ذلك لياثم المنف ترجح جانب المستدل) لم بقل عند (٥٩٧) مانم علنين الديم محته اذبح وزعلتين لحكوراحد أنما يقول به عند

لقيام الاحمّال السابق(ولايلزمُ المستدلُ ) به ( بيانُ نَفْي ) أي انتفاء (ماهو أولى منه) باعادة العلمة بل يصمح الاستدلال به مع امكان الاستدلال بماهو أولى، نه بخلاف ماتقدم في الشبه ( فان أبدى المترضُ وَصِفا آخر ) أي غير المدار (ترجُّ مجانب السندلُّ بالتعدية ) لوصفه على جانب المترض حيث يكونوصفة قاصرا ( وانكانَ ) وصف المترض ( متمدَّيا الى الفرع ) المتنازع فيه ( ضرَّ ) ابداؤه ( عندمانع الملَّتَيْن ) دون مجورزهما ( أوالى فَرع آخَر طلبَ الدَّجيع ) من خارج لتعادل الوصفين حينثذ ظن العلية بخلاف مااذا لمتظهرله مناسبة كالرائحة للتحريم اه وقديوجه مااقتضاه كلامالشارح بان وجودالناسبة فيالوصف لايمتعجر بإن الحلاف فيالدوران فينفسه مع قطع النظر عن المناسبة ومن غبرالتفات الها وقد يحمل على ذلك ماذكر عن العضدوغير وقاله مم (قه (له لقيام الاحتمال السابق) علة لقوله لاقطمي دونَ ماقبلُه أذ قيام الاحتال لأحسد الطرفين أنما ينتُج عَلَم القطع لا ظن الطرف الآخر قاله سم (قيله أى اتنفاء) أى فهو من نفي الشيء مبنيا للفاعل كأفدمه الشارح وأنما حله على ذلك لان الفيد بيآنه انما هو كوته منتفيا في نفس الأمر لاكونه منفيا أي نفاه أحدد ادفد ينفيه أحد ولاينتني في نفس الآمر بل يكون موجودا سم (قهله ماهو أولى منه) أىمسلك أولى منسه أى لا يازم السندل بالدوران بيان أن هـ ذا السلك وهو الدوران هو الأولى وأن غيره من بقية السالك دونه (قولِه بخلاف مانقدم في الشبه) أي، ن أنه لايسح الاستدلال به مع امكان قياس العلة كما أفاده تعبير الصنف التمذر في قوله فان تعمدرت أى العلة فقال الشافعي هو حَجَّة الح مم . قلت الأولى أن يقول كأأفاده قول المسنف ولا يصار اليه مم امكان قياس العلة ( قَهْلُه ترجُّح جانب الستدل بالتعدية) مثاله أن يقول الستدل أن علم حرمة الربا في الذهب النقدية فيقول العترض بلالملة الدهبية فُسكل منالعلة التي أبداها المستدل والتي أبداها المعترض يدور معها الحسكم وجودا وعدمالكن التي أبداها المعترض قاصرة على محل الحسيم وهو الأسل فلا تعدى لها وعلة السندل متعدية فتترجح بالتعدية للفرع على علة المعرض (قولهوانكان متعديا الى الفرع المتنازع فيهضر) مثاله أن يقول السندل بحرم الربا في التفاح لعلة العلم ويقاس عليه الجوز في ذلك فيقول المعترض بل الملة في التفاح الوزن و يقاس عليه الجُّوز في ذلك فسكل من علتي السندل والمعترض متعدية الى الفرع للتنازع قيه وهو الجوز مثلا فيطلب حيثئذ الترجيح لهلته علىملة المعترض فانعجزا نقطع فقول الصنف ضر ابداؤه ليس المرادبه أنه ينقطع السندل بمجرد ابداء المعترض وصمفا متعديا الى الفر عالمتناز ع فيه بل الراد أنه يحتاج السندل حينتا الى ترجيح وصفه حينتا واتما ينقطم بالعجز عن الترجيم (قه له أوالى فرع آخر طلب الترجيم) مثالة أن يقول السندل يحرم الرباق البراملة الاقتيات والادخار ويقاس عليه الشعير مثلا فيقول العترض بل العلة في البر الطعم فيقاس عليه في ذلك التفاح فكل من على المتدل والمترض متعدية لفرع غير الفرع المتعدية اليه علة الآخر فيؤول الاختلاف بيهما الىالاختلاف فيحكم الفرع كالشعير والنفاح في الثال الذكور فيطلب حينث من المستدل ترجيح وصفه على وصف المعترض وقول الصنف طلب الترجيح أى عند مائع التعليل بعلتين لاعند المجيز فلايطلب

تساويهما والا فالملة الراجعة (قول المسنف متعديا الىالفرع المتنازع فيه) أىمع اتحادمقتضى وصفيهما كإيدل عليه قوله عند مانم علتين لان مانع الملتين انمامنع ان يعلل بهما حكم واحسد كا تقمدم قان اختلف مقتضاهما طلب الترجيح وذلك اذا قال المترض عندى وصف بنتج نقيض مقتضى وصفك (قول المسنف ضر ابداؤه) لم يقل طلب الترجيح ا كتفادعابمده (قول المصنف أوالي فرع آخر طلب الترجيع) لم يقسل ضرعندمانع علتين لعدم محته لان مانع علتين انما منع في حكم واحسد لشخص كما هو صريح العضد وغيره وماهناليس كذلك وتدرما كتناه هنا يندفع مافي الحائسية نعم يقال أنه يضر بالنسبة للاصل عندمانع علتين لانه من المعارض القسر المنافى كا تقدم فتأمل (قوله بل العلة في البر الطعم)

وتوقع بالسندون الشعر في اله قوله كل من على المتدل الح الله ن الثاءن )

وأيضاها اهرالهارض غيرالمنافى وقدتفه م النهيه عليه بقوله والمارض هناوصف صالح غيرمناف ولمكن يؤول الى الاختلاف في الفرع والظاهران المراد ان وصف المفرض يضرج فرع المستدل \* في شيء آخر لم خص، همذا السكلام بالدوران مع اتبانه في المناسبة وقد (الثامنُ ) من مسالك الملة ( الطَّردُ وهو مُقارَنَةُ الحكم للوصْف ) من غير مناسبة كقول بعضهم في الخل ماثع

الترجيح وكلام الصنف مشكل حيثجعل حكم الأول وهو ابداء المترض وصفا متعديا الى الفرع المتنازح فيه أنه يضرو بناه علىمنع الطتين ولحكمالثاني طلبالترجيح وسكتعن بنائه علىماذكر معأنه مبنى عليه وقضيته أيضا حيث ذكر طلب الترجيح فيهذا الثاني دون الأول أن الاول لايطلب فية الترجيح وأن مجرد الابداء الوصف المذكورفيه مضرآى ينقطع به المستدل مم انه ليس كذلك بل يطلب من المستدل الترجيم كاتقدم ذلك آنفا و بالجلة فما حكم به فيأحدا اوضمين بجرى في الآخر وكلامه قديفيد خلاف ذلك . اللهم الاأن يكون أرادالتفنن وحُذف من كل من الموضعين ما أنبته فالآخرقاله مم (قوله الثامن من الثالمالمة) أي في الجلة فلاينا في من أن الأكثر على رده (قوله الطرد وهومقارنة الحكم للوصف من غيرمناسبة) أى لابالدات ولابالتب فخرج بقية المسالك وقضية كالأمه أن في الدوران مناسبة وقدم مايفيد أنه قديكون فيه ذلك كايشير له قوله السابق وكأن قائل ذلك قاله عندمناسبة الوصف فانه يفيدان الوصف في الدوران قديناسب وقد لإيناس. الإيقال اذاكان الوصف مناسبا فالاثبات بالمناسبة لابالدوران لانانقول السكلام في الاثبات بالدوران منحيث أنه دوران من غير نظرفيه للناسبة والدا اختلف فيه هل يقيد علية الوصف المدار أملا ولونظر للناسبة لنعين الوصف للعلية و يتحصل حينئذ أن الوصف في الدوران يكونصالحا العلية أعممن أن تظهر فيه أملا وأما الطرد فيعتبرفيه انتفاء المناسبة فيكون الفرق بين الطرد والسوران انتفاء المناسبة في الطرد وصاوح الوصف لها في الدوران وظاهر كلام الصفى الهندى أن الفرق بينهما اعتبار الاطراد والانكاس فيالدوران دون الطرد فان المبرفيه الاطراد فقط وأما الانكاس فيعتبر عدمه فيه حيث قال الفصل الرابع فيالدوران ويسمى بالطرد والعكس ومعناه أن بوجدالحكي عند وجودالوصف ويتعدم عندعدمه وهوالمسمى بالدوران الوجودي والمدي فان كان يحيث بوجد عندوجودالوصف ولاينمدم عندعدمه فهوالمسمى بالدوران الوجودي والطرد أو بالمكس ويسمى بالدوران العدي والعكس والكلام فيهمذا القصمل أتمماهو فيالدوران الوجودي والمدمي وقديسمي بالدوران المللق اه ثمعبر فىالطرد بقوله الفصل السادس في الطرد والمغيمنه الوصف الذي لايكون مناسبا ولامستازما للناسب ويكون الحكم حاصلامعه في جميم صوره غيرصورة الزاع همذا هو المراد من الجريان والإطراد على قول الأكثر ومنهمن قال لايشترط ذلك بل يكنى في علية الوصف الطردي أن يكون الحكم مقار الهولوفي صورة واحدة واختلف العاماء في حجية الوصف الطردى فمن قال المطرد المنعكس ليس بحجة قال بمدم حجية المطرد بالطر بق الاولى وامامن قالوا بحجيته فقداختلفوا في المطرد اه وهو ظاهر في الفرق عاتقد موقد تقدمت الاشارة الى ذلك عند تمريف المستف الدور ان وهو المناسب التفسيل الآتي فيكلامالسنف وقديشكل علىكون الطرد انما يعتبرفيه الاطراد تمثيل الشارح بعدم بناه القنطرة فانه مطرد منعكس اذكايا انتفى بناء القنطرة انتفى ازلة النجاسة وكلاوجدت وجدت الأأن يقال ان المثال يتسامع فيه قاله مم مع تصرف و بعش زيادة (قو أيه في الحل) أى في الاستدلال على انه غيرمطهر

الاطراد في الشيء الذي لاتيني عليه القنطرة كالدهن وعدم الانعكاس فيه بان يكون اذابني عليه القنطرة لايطهر اساعلم من نص الشارع فيه وليس المراد بالانكاس هوان الشيء الذي يني عليه القنطرة وهوالماء على وجيظهران كل ذلك منشؤه عدم التأس

لأته خلاف المهود له مي الشارع فيسذا هو الفرق بينه وبين الدوران فان الدوران كانقدم محقيقه هو ان يوجد العكم اذا وجلت العلة في محمل و ينتفى بانتفائها في ذلك الحل بمنه كالحرمة عنسد الاسكارقي الخروعدمهاعند عدمه فيه سيته وهذا هو المهسود له مسن الشارع فليتأملءو بهيندفع جميع ماسطر في الحاشبية تبعا لسم (قوله فيعتبرعدمه فيه)لان الانتكاس فيه اغما يكون بالمكاس شأنه وحاله الثابتله وحال الدهن مثلا انهاذا بنى عليسه القنطرة لايطهر بخلاف رائحة الخر فأنها اذا وجدت حرم ثم أذافقدت حل وكل ذلك لما عبلم من الشارع كامر ويدل عليه قولهكالشارح ويكره الحكيمعه حاصلا في جميع سوره (قوله فان كان يحيث بوجدالنم) هذاهو مافي قوله بخلاف الماء فقد تكفل الشارح بذكر القسمين وقوله أو بالعكس هو مافي النبعين الا أن السنف خالف في تسمية القسمين بالطرد ولاضرر فيه (قوله وقد يشكل على الم نالط دالغراقدع فتان المعتبر في الدوران الاطراد والانعكاس في الشيء الواحدكا لحراداصار خلا فكذلك المعتبر في الطرد وهو

قبول الصنفوي فيشرح المنهاج وقيل يكتنى بمقارنة الحكمفي صورة فأنه نقل عن بعض الفقهاء انه قال مهمارأ يتالحكم حاصلافي صورة واحدةمم الوصف حصل ظن الملية لمدم الشعور بفيرهمع احتياج الحكم للملة لأن هذا القول ضعيف لأنه يؤدى الى فتح باب المديان كايقال مس الدكر لاينقش الوضوء لأنه طو بلمشقوق الرأس كالبوق ولانه حكم بالتشهى وعليه ماقلنا يدخل القول الآخرفي قوله وقيل تكني القارنة في صمورة فانه صادق بالصورة المقيس هليها و بسو رةغيرهاوأما فوله و به تعلم الح فقيه ان الدوران أنمنا هبوفي لمورة المنصبوسعليا كالجروهي واحدة وأنما الفارق هـو باقدمناه فليتأمل \* الناسع ننقيح المناط (قسول المسنف وهوان يدل نصالح) أما القسم الاول فظاهر تميمزه عن البر لان ماهنا نظر فها دل النص على عليث ظاهرا مخسلاف البر وأما الثاني فهمومشتبه به اذ

لاتبي القنطرة على جنسه فالاترائية التجاسسة كالدمن أى بحالات المناطرة على جنسه فالاتبارية التجاسسة كالدمن أى بحلات المناطرة على جنسه في التجاسلة فينا التعكم أصلاوان كان مطردا لا تمض عليه (والأحسطر) من العلماء (على ترب لا كانتماء المناسبة عنه التحكم أصلاوان كان مطردا لا تمض عليه على الوسطر (المناسبة في المحارات المعلمية في المناسبة (وقيسال المرد تحكيم في الموجدة الرقالية فارة أي أى فارداللحكم الوصف (في عدا سورة الاتراع فاذي العلمية فينيدالحكم في صورة الاتراء (وقيل السابة فينيدالحكم في صورة الاتراء (وقال السابة فينيدالحكم في صورة الاتراء (وقال السابة فينيدالحكم في صورة الاتراء في المناسبة فينيدالحكم في صورة الاتراء وقال السابة فينيدالحكم في صورة الاتراء مناسبة المناسبة المناسبة على المناسبة والمناسبة والمناسبة المناسبة المناسبة والمناسبة في المناسبة والمناسبة والمناسبة في المناسبة في ال

(قوله لاتبنى القنطرة طي جنسه) أي ليهدذلك (قوله فبناء القنطرة وعدمه الم) نشر على غيرتر تيب اللف كاهوظاهر وقوله لامناسبة فيهأىالمذكو رمن بناء القنطرة وعدمه وكذاقوله وان كانأىالمذكور من البناء وعدمه وقوله للحكم أيوهو إزالة النجاسة وقوله لانقضعليه تفسيرالطرد (قراهوالأكثر من العاماء) أى الأصوليين وغيرهم (قهله قياس المني) أى الدى ينظر فيه المعنى وهو المستمل على الوصف الناسب إلدات (قوله تقريب) أي لأنقرب الفرع من الأصل (قوله فلايفيد) أي ثبوت الحكم في الفرع المدمالاعتداديه (قوله وقيل انقاره الح) قال الشهاب يفيد أن الأول يكتفى بالمقارنة فيصورة الترام وبه تعلم انفصال هذا عن الدوران أه (قهاله فياعدا صورة النراع) أي في جيم ماعدا صورة الزّاع (قهأه في صورة واحدة) أي غيرصورة النزاع وقوله لافادة العلبة متعلق بسكني (قوله الناظر) أي الدافع عن مــذهب أمامه (قوله تنقيح المناط) أي تهذيب عملة الحكم (قوله نس ظاهر) خرج الصريح وينبغي التأمل فيوجهة فأنه ان كان عسم امكان حذف الخصوص معدلالة النص الصريح بخلاف الظاهر نكان الاحتمال فيه دون الصريح توجه عليه الهم عنوا من النص الصريح على العلية تحوقول الشارع لعلة كانقدم ومشل همذا غير قطعي في اعتبارالخصوص في العلية بلهومتمل لكون العتبر العموم فحاللانع من جواز حلف الحصوص بالاجتهاد الا ان بمنع صراحة نحوقوله لعلة كذا في اعتبار خموص كذا في العلية بل صراحته انماهي في علية كذاف الجلة سم (قوله عن الاعتبار) ضمن يحذف مغير زال فعداه بعن (قوله وحاصله) أي حاصل تنقيم المناط بقسميه (قهله انهالاجهادف الحذف والتعيين) أيلاالد لالهالذكو رةفي المان بقوله وهوأن يدل آلح بلهوالاجتهاد في آلحذف والتعبين المفاد بقوله فيحذف ويناط الح (قوله في المواقعة)

لانصرفيه ولعلم هوالذى قاليفيه اسلم الحربين هو في الحقيقة استخراج العلة بالبرلسكن أشار الشارح الى تميزه عنه أيضا بان في تنقيح المثاط اجتهادا هي التسييراً يشاكل الحلف يخلاف السبرقائه بالحذف يتعمل التا فاتبات الملة في آحاد صُورِها كتحقيق أن النباش ) وهومن يبنى القبور و بأخسة الأكفان (سارق ) بأنه وجدمنة أخذالل خفية وهوالسرقة فيقطع خلافا المحقية (وتقريعة) أى تحر بهالناط أرس أي مبحث الناسبة وقرن بين العالات كاندة الجدايين (اساشر ) بمن سبالك المنة (إلناها الفائقة عمديت بأن بين عدم ناثيره وغيث مركافي حكم لكان المساركات من المسابقة من البندق وملك قيمة حدث فأعطى شركاه . المصيحين من أعنق شركافي حكم لكان المسابقة من البندقوم بلك قيمة حدث فأعطى شركاه . حصصهم وحتى عليه العبد والانقدمتن عليه ماعتى فالفارق بين الأنمة والبد الأموثة ولا تأثير لما في منع السراية ختيث السراية فيالما الشركاء . في منع السراية ختيث السراية فيالنا المارة (والدَّورانُ والطرد) في منع السراية ختيث السراية فيها الناش كرية شكه أن تُصَدِّلُ الفائل "فيالجلة) لاسالقا (ولاستَّنُ "جهةً طي القول به (رَّ \*جمّ) لاستناش (كسوب شبكه أن تُصَدِّلُ الفائل "فيالجلة) لاسالقا (ولاستَّنُ "جهةً

على الصابحة ) القصور قد الرجع على الديم الرك صوية سيجة و منطق المتعلق الوقع للها يتجهة المسلمة ) القصود قد الم المسلمة ) القصودة من شرح الحكم الانهاء الانتخاب المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة (خار تعدّ المسلمة المس

هاينته على الاسمة نيهما اوقيه لنهم فيهما اما الاول فلائن القياس مامور به بقوله تعالى عاعتبرواوعلى تقدير علية الرصف يخرج بقيا نسه عن ههدة الأسر فيكون الوصف علة وأجيب بأنه انما تتعين عليته أن لولم يخرج عن عهدة الأسر أى الوارد فرشان المواقمة (قوايل تحاصورها) الأولى في احدى صورها لان قول في احديث عنورها لان قول المنافق المنافقة المنا

صورة واحدة وللراد البات الحكم في صورة خفيت فيها العانولوجير يذاك لوفي بالمراد (قولها أي تخريج المناط ) هو كانفهم استنباط الوصف المناسبسن النص (قولهو قرن بين الثلاثة الح) جوائيسوال تقديره اذاكان قدمر ثما فالدة ذكره ثانيا (قوله كعادة الجدليين ) أى فى قرنهم بين الثلاثة فى الله كر (قوله الماشتركا فيه) أى لأجل وصف اشتركا فيه كالرقية في المثال الوقوله كالحافق الأمة المبديا إلى كالالقاد السكائري في الحالة الأمة بالهيد وقال شيخة الاسلام هو مثال القافي لاته قد يتخيل فيسه

اى كالالماء (المكارى) الماعاى الامه بالبعد والى تبيعة الاسلام هو مدان للاقلى فه قد يدين فيستة استهاراً مثيناً م اشتهال مقبلراً الشارع في منذل الماء الراكمة على البول فيه في السكراحة اله طان قبل اختالاً لفضل في القاء الفارق ينافى قول المستف الآيى أن تحصل النظار في الحاق لا تين جهة المسلحة الهيدلي أن الذاء الفارق ظفى الاقطاعي ، فالجواب الارتباء من القطع بالفاء الفارق القطع بعلية البالى بسالفارق الملفي لجوازاً ن تنكون الدلة أمرا آخر وراجا هو والحاصل ان عناأمرين كون الفارق غيرمتبرفي السلية

وكون البالى بعد ذلك الفارق هو العالم ولا يلزم من ثبوت الأول بموسالتاني فلايلزم من القعلم بالأول التعلم بالتاني فليندا مل مسم (قول إله شركا) أي ضعينا له (قول بدياغ بمن العبد) أي قيمة بافخه (قول الحقيد عدل) مصدر موسك كما لنوع و (قول هوالا أي بالزيام كمن الماسك وقول المنافق في الموران كراه المعامل الذي خاركت فيه العالم المنافق في الموران كراه المعامل الذي خاركة فيه الماسك في المعامل المنافق المنا

(قول المستفقات الملة في آحاد سورها) بعد معرفتها بنمي أواجعاً و استنباط ولله عبرياً حاد صورها المائة والمراقبة والمراقبة والمراقبة والمراقبة والمراقبة والمراقبة والمراقبة والمراقبة المراقبة ال

(خاعة)
(قول المسنف ليس تآني
القياس الخ) المسلك الأول يعلم من تضعيف القول الثاني في الطر داه فتأمل ( القوادج) (قول السنف مناغلف الحرم عن الداني به اهم أن يضهم جمل انتفاء المائم ووجود الشرط جرم أمن الداني شرط ملكلان به تنخيم الناسبة ولا يكن التخفيل الداني الداني المنافز عن الأثر بلاما نه وهم بالحل ويشتريه الدانية والتحقيق المنافز المنا

ولامعنى لكونهجزه العلة

عندقائله الاتوقف عليتها

عليه . هذا يوواعلم أن النقض

لامجرى بين فاطعين بأن

يكون دليل عليته علة

الأصل قاطعا في عليتها

وعمومها في الأصلوغيره

بلامانع وشرط ودليل

صورة النقض قاطما اذ

لاتمارض بين قاطمين الا

من باب ان الحالجار أن

يستلزم الحال وأيضا عند

عموم دليل علة الامسل

يبطل القياس لما تقدم ان

شرطه أن لايتناول دليل

هلة الاصل الفرع وليس

الكلام الافيقوادح علل

القياس كما هو صريح

التاويح وغيره ولافها أذا

كانت منصوصة بنص قاطم

فىخسوسية محلالنقض

والاثبت الحكيج ضرورة

بقو ته عند ثبوت علته قطعا

ولافهااذا كانث منصوصة

بقاطع في غيره خاصة لانه

اعا دل علىعليتهافي غير

الابتياسه ويسكناك وأما التانى فكما في الممجزة فانها انمادلت لهل صدق الرسول للممجز عن مارضتها وأجيب بالفرق فان العمجز هنالشمن الحلق وهنامين الحصم ( القدايش) عملا معجشا وهر ما مقدح في العالم بعدت العالمة أو سرها ( منها تخلّف العكم

( القوَارخ ) أىهذا مبحثها وهيما يقدح فى الدليل من حيث الملة أوعيرها (يمنها تخلُّفُ العكَمِرِ من اليلة ) بأن وجدت

أي بالقياس المبني على عليته (قوله الابقياسة أي القياس المستنداليه (قوله وأما الثاني الح) هو نظير لامثال (قولِه فان المجرِّ هناك من الحلق وهنا من الحصم) أى فلاَّ جامع بين النظرُّ والنظر به اذ لايلزمَ منّ اعتبار ماعجز هنه الحلق اعتبار ماعجز عنه الحصم لكلية العجز هناكوخصوصه هنا فقد ينتني السبر عن خصم آخر (قهاله القوادح) أي الاسطلاحية وهي أشياء محسوسة وقوله وهي ما يقدح أى لغة أي يؤثر فلا دور ﴿ قَهْلُهِ مَنها تَخْلَفُ الحَـكِمَ عَنْ العَمَلَةِ ﴾ أي منصوصة كانت أو مستنبطة وسواء كان التخلف لمانع أو ققد شرط أوغيرها بدليل التفصيل الآتي في الأقوال بعد قال الملامة ومثله الشهاب وهو مشكل في المنصوصة اذالقدح فيهابذلكتردللنص الأأن يقال التخلف في صورة ناسخ للعلية وفيه اشكال من وجه آخر وهو انالقدم أعم من أنبرد على جميع الأقوال التي في العلة وفي ذلك تخطئة الاجماع على أن ذلك أحدها الا على القول بجواز احداث قول ثالث اذا أجم على قولين مشــلا اه وتعقبه سم بقوله وأقول أما الاشحكال الأول فِجوابه انا لانسلم أن القلح فيها بذلك رد للنص كما قاله الاسنوى في شرح المنهاج نقلاً عن الغزالي بما نعه : وتوجيه كون أ النقض قادحا في العلة المنصوصة ماقاله الغزالي وهو انا نتبين بعــد ورود ماذكر اتتقاض الوضوء بالخارج أخذا من قوله عليه السسلاة والسلام الوضوء عا خرج ثم انه لم يتوضأ من الحجامة فيعلم أن الملة هو الحروج من الخرج المعتاد لامطلق الحروج اه ولا يحَنَّى أن هذا جار في العلة المنصوصة وانكان نصاقطي للنن والدلالة فانالنص المذكور وانأفاد القطع بأن العلة كذا لكنه لايستازم القطع بأن كذا بمجرده أومطلقا هو العلة لاحتمال أن يعتبر معهشيء آخر كانتفاءما نع فان فرضان النص أفاد القطم بأن العلة مجردكذا وانه لايعتبر معه شيء آخرلم يتضور تخلف حينتذ حنى يتصور اختلاف فالقنح بكاهوظاهرتمرأ يتفاشر طلنهاج الصنف مايفيدذلك وأما الاسكال الثاني فحوابه الانسلر أن في ذلك تخطئة الاجماع فانه بالتخلف في مض الصور يتبين انه اعتبر على كل مع ماذكر فيه أمر آخُر شرطا أو شطرا لان أهل الاجماع اذا كانوا قد اتفقوا على انالعلة أحدها وسلموا تخلف الحَكِم في المَــادة المُصوصة كما هو حاصل الأمر فقـــد يلزمهم أن يعتبروا مع كون العلة أحدها

عل التقض ولاندارض عند تغذير الهلين فلانقض ولافها اذا كان دليل الطيف في غير عمل التقض عناصة في المستخطئة ا

(قولالصنفوفاقالشافعيرضيالقدعنه) أي سواء كان لمانع أوفقد شرط أولايا أما أن يكون التخلف في سورة النفص تحصيصا كما هو قول الحنفية سواءكان لمانع أولاكما هو مقتضى سباق للصنف وان خصه فيالتاويج بوجودلمانع فمعناه ان اندحكم بعدم تأثيرهاوان كانت هي في ذاتها مقتضية لوجود مناسبتها واما أن يكون تخصيصا لكنما كان النابر أوفقدالتمرط الذي هوفي الحقيقة مانم لم يكن قادحا فى العلية إذلوقدح فيهالم يكن التخلف لمانع بل.لانتفاءالمقتضىوهوالعلة وقدفرضناه مانعا وهذا قول الفنهاء الآنى فعلى الأول لامعنى لهذا التغصيص لأن مرادهم - كما قاله آلمسنف هنا ونص عليه السعد فى التاو يم تخصيصالعلة أي تخصيص تأثيرها بشرعل النقص ولا معنى لعلة الحكم الا مائر تب عليه الحكم فلا معن لكونها في عل (٣٩٥) النقض علة للحكم الاعلى القول بعدم

انخرام الناسبة بمفسدة مساو يةأوراجعةان كان مانعوتقدم بطلاته أو على القول بأنه يقع التخصيص بلامانعان لم يكن بناءعلى ان الأحكام قد تقم بلا حكبة لكنه مذهب المتكلمين لاالفقياء وألدا شرطوا في العلة الحكمة وليسالراد تخصيص النص الدال عليها بفير محل النقص كايتوههفان ذلك غبرماهو منقول عنهم ولا تخصيص مذهبهم بما فيه نص عام وعلى الثانى نقول وجود المائع أوانتفاء الشرط اثما منع عليتها بسبب نفيسه ماتر تبعليهامن الحكمة إذالناسبة تنخرم بمفسدة راجحة أومساوية كما مم وليس المنع الا الداك وحينئذ لامعنى لكونها علة 🛪 فانقلت يظهر في بمض الأقوال ان مرادقاتاه تخصيص النص الدالءل الطبة كمافي قولهوقيل عكسه 🛪 قلت نعملكنه مبنى على ان انتفاء المانع ووجو دالشرط ليس بجزءالعلة والالم وجدفي صورة النقض حني

فيصورةمثلا بدونالحكم ( وِفاقًا للشَّافعِيُّ ) رضى الله عنه في انه قادح في العلة ( وسَمَّاهُ النَّمْسَ شيئا آخر لاتصدق العلة معه على المادة المخصوصة فتكون العلةعلى كل قول هو ذلك المجموع أوذلك الوصف بشرط ذلك الأمر الآخر ويكون للرادعا ذكر على كل قول انهممتر لاانه بمجرده هوالمتبر فيكون الموجود من الاجماع هو الاجماع على أن العلة لانحرج عن تلك الأمورالمذكورة في تلك الأقوال بالكاية بأن لايكون شيء منها نعتبرا ويكون معنىالقدح بالتخلف هوأن الوصف الذكور فى كل قول ليس هو تمام العلة وحينئذ لابانزم تخطئة الاجماع وهــــذا الجواب على طريق الجواب عن الاشكال الأول اه قلت لايخفي أن الاشكال للذكور وارد على امكان التخلف في النصوصة سواء كانذلك لوجود مانع أو انتفاء شرط أو لفعرهما ومحصل جوابه الأول امكان التخلف اذاكان المانع أو انتفاء شرط كما تفيده قوة كلامه وقد صرح فيا يأتى بأن التخلف في النصوصة أذا لم يكن لوجودمانع أوفقد شرط غيرمتصور وحينتذ فجوابه المذكورلايتم علىان الحق ان التخلف النمأو فوات شرط غير قادح في العلية لعدم اخلاله كا هو اختيار البيضاوي لما ذكره عنه في شرح النهاج قال ثم استشكل أي السيضاوي تصور نفس التخلف في النصوصة لا لوجود مانع ولا لفوات شرط ثم أجاب عنه حيث قال : فإن قلت كيف يتصور تخلف الحسكم لالوجود مانَّم ولا لانتفاء شرط في عل فيه وصف نص الشارع قطما أو ظاهرا على عليته أو استُنبط ذلك استنباطا صيحا ؟ قلت هذا لعمر الله بعيد الوجود والحجوز لذلك أنما مستنده تخصيص الصلة منصوصة كانت أو مستنبطة والتخصيص لايكون بغبر مخصص وذلك الهصص انكان حيث يوجد مانع أو يفوت شرط لم يكن صورة السئلة، وان كان بدونها أمكن وهو محتمل على بعد بأن يحصل نص على عدم الحكم فعل الوصف قيه مواجود وليس فيهممني يدعى أنهمانع أوعدمه شرط وهيهات أن بوجددتك اه قال مم وهذا الاشكال وارد على ماذهب أليه الصنف همنا من أن التخلف قادح مطلقا فانه شامل اللقدح للتخلف في النصوصة ولا يكون لوجود مانع ولا فوات شرط 4.وأقول|الظاهر أنهلايتصورالتخلف في المنصوصة ولا يكون لوجود مانع ولا لانتفاء شرط ولا يقتصر على مجرد الاستبعاد اللهم الا أن يقال في صمة الاطلاق الذي ذهب آليه فرض التبخلف فما ذكر وان كان محالا أو يكون هــذا مستشي من كلامه اه فانظر هسدا الذي ذكره هنا مع كلامه التقدم مع العلامة وأما جوابه الثاني عن الاشكال الثاني فمن مادة الأول كما قال وقد علم مافيه (قوله في صورة مثلا) أي

يأتىالتخلفوقىدعامت بطلان القول بعدم الجزئية بناءعلى انحرام للناسبة (قولەقلت لايخفى الح) كلام ساقط إذ ماأجاب به سم كاف فى دفيرسة البالملامة وأماانه لا يتصورفها اذالم يكن لمانع أوقد شرط فكلام آخرقاله سم وأجاب عنه بأن التخلف قادح فيه لو فرض (قوله على ان الحق الح) من أين له ان ذلك حق وهل هو بالتشهي (قوله لطم اخلاله) قدعاس أنه مخل لا نخرام المناسبة به (قوله قال ثم استشكل) أى البيشاري هذا تخليط بل المستشكل الصنف كايعلم من مح (قوله فانظر هذا الدي ذكر وهناالح) ماذكر وهنالاتملن له بكلام العلامة

وقه له في مادة الأول قدعرفت صة الأول

(قول الصنف الأأن يكون التخلف لمانع الح ) أي فالعلة حقيقة موجودة لكن تخلف التأثيرلانعأو فقد شرط وهو لايضر في عليتها إذ العلة هي الباعث وليس واحمد منهما من الباعث في شيءو به يغثر ق هذا القول من الأول خلافا لسم تأمل وفيسه اتيا لاتكون باعثة الامع بقاء مناسبتهاومعالمانع أوفقد الشرط تنخرم مناسبتها فلا تمكون علة قطعا انه لالمديةمم المانم في قال ان العلة هومجر دالوصق قدح علة التخلف لانه شرط أو شطر فلاعلة بدونه وحينثذ لاحاجة لجواب مع (قول المنف وقيل يقدح الا أن يرد الخ) فيه أن علم تأثير العلة حينتذ لمانع وهو لزوم حرمان الفقراء وهومفسدة فتنخرم الناسية وحينثذ لابدفي عليتهامن انتفاء المبانع ووجود الشرط وقائله يقول انهاعلة فى نفسها كما سيأتى في توحيه وبرد علبسه ان الاجمام اتما ذل على العلية عند عدم المائم لاتهمعاوم (قوله فالعذر المذكور مِنْرُلة المانع الح) أي لاخلاله عناسبتها والالما منع

وقائت الحنفية لايقدَّم ) فيها (وسمَّو ، تخصيص الدة وقيل لا ) يقدح (في ) العلة (المستنبطة) لان وليا الحقيقة بها ولا وجود له في صورة التخفف فلا يعل على الدلية فيها بخمالات النصوصة قان دليا النصال الشام الشام فيها يعلمه بأن يوقف عن السل به والحنفية تقول يخصصه . ويجاب عن دليل المستنبلة بأن افتران الحسكم بالوسم يعل عليته في جيح صوره كدليل النصوصة (وقيل عكمُّ ) أي لايقدح في النصوصة ويقدح في المستنبطة لان الشارع له أن يطلق العام يمريد بصفه مؤخرا بيانه الى وقت الحاجمة بخلاف غيره اذا علل بشيء و يقض عليته ليس له أن يقول أردت غير ذاك لسده باب اجال العامة (وقيل الأمرية ) نهيما (الاأن يكونَ ) التخفف (المغير أو فقد شرَّهل ) للحكم فلايقدح (وعليه أكثرُ فيمانيا وقيل يَقدَّد أن المحكم فلايقدح (وعليه أكثرُ عليمانيا وقيل يقدَّد أن المتكم فلايقدح (وعليه أكثرُ عليمانيا وقيل يقدَّد أن المتحكم فلايقدح (وعليه أكثرُ عليمانيا وقيل يقدَّد أن المتحلة فلايقدح (وعليه أكثرُ المتحكم فلايقدح (وعليه أكثرُ عليمانيا وقيل يقدَّد أن التخفيف المفاهم كالمراكا )

أوفى صورتين أوا كثر (قه (يهوسموه) أي التخلف المذكور تخصيص العلة أي تخصيصها بما وجدت فيه من الصور مثلا لو قال المترض السندل على حرمة الربا بعلة الطم قد وجمدت العلة المذكورة في الرمان وليس بربوي لم يكن قوله الذكور قادحا عند الحنفية ووجُود العلة الذكورة في الرمان عصمة لما عا وجدت فيه غير الرمان فكأنه قيل العلة العلم الا في الرمان (قوله لان دليلها) أي دليل عليتها وهو مسلكها (قولهاقتران الحكي) أي اقترائه بالوصف (قوله والاوجودله) أي الاقتران المذكور في صورة المتخلف (قول) فلا يدل على ألعلية) أي لا يدل الاقتران للذكور على علية الوصف في صورة التخلف لعدم وجود الاقتران المذكور فيها (قهله بأن يوقفه عن العمل) أي جي يوجسه مرجح وليس الراد بإبطاله الناءه رأسا (قولهوالحنفية تقول محممه) أي يتصمى النص بغيرما تخلف فيه وهذا مقابل لقوله يبطله (قولهويجاب آلج) أى من طرف الأول وقوله عن دليل الستنبطة أى دليل عدم القدح فيها (قوله في جميع صوره) أي صور الوصف (قوله مؤخرا بيانه) أي العام ببيان ماخرجمنه الى وقد الحاجة الى البيان (قوله الأن يكون التخلف النم) أي كتخلف وجوب القساص عرز علته من الفتل العمد العدوان في صورة قتل الأب ابنه لوجود المانع وهو أبو"ة القاتلاللقتيل وقوله أوفقد شرط أى كنخلف وجوب الزكاة عن علته من ملك النصاب في صورة ما اذا لم يتمحول النصاب الذكور لفقد الشرط وهو عُمام الحول (قه له الأأن يردعلى جميع الذاهب) أي الأأن يرد الاعتراض بالتخلف الذكور على جميع المذاهب التي في العلة أي الأقوال التي فيها (قدله كالعرايا الح) قال العلامة ومثله الشهاب فيه اشكال لان العرايا رخصة بالاجماع والرخصة ماشرع للمذر مع قيام المانع لولا العدّر والمانع ليس الا علة فهو اجماع على ان قيام العلة بدون الحسكم في محل العسدر لايمنع عليتها فيغيره اه أي فكيف يصح القول بالقلح بالتخلف في ذلك كالقنفية حكاية هذا الحلاف مع غالفته الاجماع قال سم وأقول يمكن أن يجاب بأن القائل القدحلايسلم انالاجماع على أن مايذكر علة يمني أنه عمام العلة بل بمعني أنه معتبر في العلة فلاينافي أنه يعتبر معه شيء آخر شرطا أو شطرا لم يوجد فيهذه فلذا تخلف الحك فيها والالربتصور تخلف الحكونيابل كون الأمر كذلك عا لابدمنه عندكل أحد إذلا يتصور شمول ألعلة حقيقة ماليس محلاللحكم \* فان قلت ينافي هذا أنه لابد في الرخصة من فيام السبب للحكم الأصلى واذالم يكن ماذكر عام العلة لم يتحقق قيام السبب للحكم الأصل به قلت لانسل النافاة لجواز أن يكون السبب المحكوم بيقائه هوالسبب فى الجلة لأالتام بل كون الأمركذلك عا لابدمنه عند التأمل الصائب الى آخر ماأطال به.وأنت خبير بأن علة الحكم في الرخمة هو العذر الذي لولاه لئبت الحكم ألأصلي لوجود علته فالصدر المفكور بمنزلة المائع أوهو مانع للعملة "وقول المنف وقيل يقدح في المنظرة الح في فيه الدائر فل تخلف الناتير وهو موجود صواه الحاظرة والمبيحة (قول السنف وقيسل في النصومة الابظاهر عام تقويل سبناه ان فقد المنفوقيل مبناه الفق المنفوقيل مبناه الفق المنافقة المنافقة

وهو يم الرحلب والدنب قبل القطع بمرأو زوب فان جوازه وادد كل كل قول في هاة حرمة الراباس الطم و القوت و السكيل والمسال فلا يقدم (وعليه الاسام ) الرازى و فقل الاجماع على أن حرمة الربا لالمل الا باحد صد الأمور الاربحة (وقبل يَقدَّحُ في) الملة ( المناظرة ) دون المبيحة لان المنظر على خلاف الأصل فتقد فيه الاباحة صفائق المكسل (وقبل ) يقدع في المناسوسة الا) اذا ثبت رياهم عام ) لتبول التخصيص بخلاف القاطع (و) يقدح في ( المستقبلة ) أينها الارباك التحكم فلا يقدح في ا ( المستقبلة ) أينها التخلف النافر أوقفد شرط أو

التصاف المعلم الوقعة تعرير الو الله الماذال المواجهة المنافر المستناؤها من صور اللك الله اتفاقا المرافعة المنافرة المستناؤها من صور اللك الله اتفاقا فلا وجه لان بقال أما لم يتبت الحكم الأصلى في حسل الرخمة انتفى عائم عما يعتبر الفلم الم يتبت الحكم الأصلى في حسل الرخمة انتفى عائم عما يعتبر النصاف و به تعلم سقوط جميع ما الخالب من من التوهمات التي زعم أنها تحقيقات (قواله مو الناصل المحافظة المواجهة المواجهة المواجهة المواجهة المحافظة المحافظة

هذا القول الودعل جميع هذا القول الودعل جميع القول الداهب لأعلما ورد على علم المدت كان عادمالاهو على الدائم الاجماع على الدائمة الاجماع على الدائمة أقوى من دلالة الدائمة المتناقم المتناقما وقد المتناقما ليس المسكلة على عمل المتناقما ليس المسكلة هي عسل السلام المستناقها ليس المسكلة هي عسل المسلوم المستناقها ليس المسكلة على عسل المسلوم المستناقها ليس المسكلة على عسل المسلوم المسلوم

عرفت كيفية دده فيتأمل (قوله السادم استناؤها) ليس السكلام في صلح استنائها المتنائها المتنائها المتنائها المنافعة المتوقع المتنائها المنافعة المتنائها المنافعة المتنائها المنافعة عنف واذاتم يكن المتنائها المنافعة عنف وهل عن علته التاسمة بالتفاق ووجود الشروط عن عائمة التاسمة بالتفاق ووجود الشروط والليا أنمايشان من المنائم المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنائعة المنافعة المنا

الحاص بمعلى النقض سوا كان قطعياً وظاهرا الأنهم والالخالف على علية الوصف في حمل النقض الإنصور تخلف الحكم عنه والعدم التعارض في الحاص بغير على النقض الدي المدلس على التعارض في الحاص المدلس على التعارض في الحاص التعارض في الحاص التعارض في المحلس المدلسة المحاسس ال

في بيرض الاستثناء ) منصوصة كانت أو ستنبطة ( أوكانت منصوصة " بالايقبل التاويل لم يقدم ) والاقدم الايقبل التاويل لم يقدم ) والاقدم الايقبل التاويل فيؤول للجميع بين الدليلين وقول المستف عنه في النصوصة بالايقبل التاويل لم يقدم مولاتم قو فعنها ان كان التخلف ابدليل على النطى لا يعارض القطمي أوقعلى فتدارض تطلبين عالى اللهن المائل المنت المائل بكون أحدهما ناسخا ( والخلاف ) في القدم ( معتوى لا لنظى خلافا لان الحاجب ) في قوله أنه لفظى مبهى على تفسير اللهة ان فسرت بالمستلزم وجوده وجوده الحكم وهو معمى المؤكر فالتخلف قادح أو بالباهث وكذا بالمرف فلا ( ومن فروعه ) أي فروع أن الخلاف معنوى ( التعليل بدلين )فيستم النكلام والكلام في مكس ذلك ومنخاف الذروع نشا عن مبهو ظانه أنما يتمانى وتخلف الدائم ومنا التغريع نشا عن

وروع ان المعاون معموى المسيور بعدلي الميسم المنافعة المتعلق أو الا وهذا المتربع لنا عن المعاون المعاون المعاون المسيور على المعاون ال

في القاطع الذي فهموه. (قوله الحاص الظاهر) أى المنتس بدر محمل النقضأو به اكن قد عرفت ال كالرم الشارح ليس في دايل علة النفش بل في دليل علة الأصل ولقد خلط الحشي كالرم الشارح بكلام الناس في بان حاصل هذا القول (قول المنف أوكانت منصوصة عالايقبل التأويل لريقدم) أى في الدور الدبعة (قوله بنس يقبل التأويل) لعله أومنصوصة فهمي داخلة تحت الالاخراجها بعـــد ( قول الشارح فالتخلف قادح ) لفوات التأثير وقوله فلا أىلأن الباعث مازال موجودا وكذلك العرف والتخلف لانم ولس انتفاؤه حز ،امر الباعث ولاالمرفحي

كثرفيها النخصيص نخلاف

الملة فظهر بطلان التعمم

النع وليس انتفاؤه حرامان الباعث ولالمرفحي لاتكه ن موجودة في مورة النقش كذا في الصند شرحال كلام إين الحاجب فحراد هما الحلاف بين من يقول التقض موجود لكنه لا يقدح لانصورة النقش تضميع مجرود لي العلية بقير موجود في العالم الموجود التقض لان انتفاط المع جزء العالمة كايدامه الواقف على كلامهما وكلام الفدن المعامن ذلك باللقائل بأن انتفاه النام جزء العالمة في وحيد تنفي وهو أبو الحسين الموجعة في الهده وليس هو ما علمة أكثر الفقها، لانذلك مروجود العالمة وتخلف الحكومة فعل المراد أن ما قالمة ابن الحاجب بحرى مشهدها و الحق خلافه فليتأهل (قول الشارح نشاعت بهو ) هوكذلك و ما أجاب به الجوهرى في هامش بعض التروح فعليك (والانقطاع) المستدل فيجما إن تدع التخلف والافلار يسمع أوله أورت الداية في غير ما حصل فيه التخلف أو انشوام الناسبة بمنسبة في فيحمل ان قدح التخلف والافلا والمنافر والافلام في جود المانف ووغير ها ابالرفخ أى غير المذكو رائع كرورات كتخصيص الملة فيمتان قدح التخلف والافلام (وجوابه) أى التخلف في القول بأنه قارج (منع مُ جود الملة) فيااعتر س به (أومنه مُ انتفاء الحكم) هي ذلك (ونام يكن انتفاؤه مذهب المستدل والافلام التي المنافرة به من يرى الموانع أى منافرة المنافرة من يرى الموانع أى منافرة به المنافرة من يرى الموانع المنافرة و واحد منها لا يقدح عدم (يائم) فيحمسل الجواب طوراً به بينانها أو بيان واحد منها (وليس المبترض) بالتخلف (الاستدلال على وجود المنافرة في المنافرة والمنافرة و

(قه أبه والانقطاع) صو رة المسئلة اذا لربحب عن التخلف فان قلنا بالقدح انقطع لبطلان دليله والافلا لبقاء دليله أمااذًا أجاب قلاانقطاع والافلاوجه لقوله وجوابه الخ حيث حصلى الانقطاع فتأمله حم (قهاله ويسمع قوله) مفرع في جواب الشرط أعنى قوله فلافهوعطف في لامعمد خولها والتقدير والالم يقدح فلا يحمل الانقطاع ويسمع قوله الخ (قوله فيحمل) أى الانخرام ان قدح التخلف أى ان قلنا ان النقض قافح فتبطلبه مناسبة الوصفائحكم فلايصلح مقتضيا لترتب الحكم عليه وانقلنا أنه غسيرقادح فلا تبطل الناسبة ويكون نفى الحكم لوجود المانع أد لاعمل المقتضىمع وجود المانع وصورة السئلة أن يوجد الوصف الناسب في صورة من الصور ويكون بحيث لوتر تبعليه الحكم لزمت مفسدة مثاله كانقدم مسافر سلك الطريق البعيد لفرض القصر لاغيرفانه لايقصر فالوصف المناسب السفر الطويل والحكم المترتب عليه القصر أي مدبه والمفسدة اللازمة طي ذلك القصد الذكور فينتني القصر حيثاذ عافان قلنا انالتخلف قادحكان انتفاء الحكم لانتفاء مناسبة الوصف وانقلنا انهغير قادحكان انتفاء الحكم لوجودالمانع وهوار وم تلك المفدةمع بقاء المناسبة هذا إيضاح ماأشاراليه (قوله منع وجودالملة) أى في الفرع الذي ادعى المعترض وجود الملة فيه بدون الحكم كأن يقول المعترض المستدل جلك علة الربا فالبرالكيلمنقوض بالجبس فانه مكيل وليس بربوى فيحيبه المستدل بقوله لانسار الالجدن مكيل بل هوموزون (قولِه أومنعا نتفاء العكم عن ذلك) أي عمااعترض به مثله ان يقول المعرض المستدل حملك الملة في حرمة الر بافي التمرالو زن منقوض بالتفاح فانه موزون غير و بوى فيجيبه المستدل بقوله بل المستدل وأمااذا كانمذهبه اتنفاه الحكم الذكورعن التفاح فلايتأتى له الجواب المذكور والية الاشارة بقوله الليكن التفاؤه مذهب المستدل (قوله وعندمن برى الموانع) أير اها مانعة من القساح بان يرى ان الشغلف اذا كان لمانع لايكون قادما وانه ا يكون قادما ادالم يكن لمانم كانتدم فبالترل الثاني وهذامعنى قول الشارح أي يستبرها بالنفي في قدم التخلف أي يشبرا تنفاءها في كون التخلف قاد حاوكا او انع مبئدا محذوف لدلالةماقبله عليهوالتقدير وجوابه عندموزيرى للوانع بيانها أىالموانع والجملةعطف على الجملة قبلها اله ولايتعمين ذلك لجوازكونه معطوفا بالواو الدآخلة علىعنسه مزيري علىمنع وجودالطة فيكون خبرا عن المبتدأ المذكور باعتبار هذا القيداعن عندمزرى واعا قدمه دنعالتوهم رجوعه للحصيع لوأخره بأن قال وبيان للوافع عند من يراها أى الذكورات قاله سم وقد تقدم عثيل

المناسبة عفسدة) اعماكان هذامن فروعه لأن من قال بالقدح قال لايتخلف الحكم الالممانع أو انتفاء شرط والالتخلف المقصود عنعلته التامة وهوممتنع والمانع ومامعه أنحما منع تأثيرها عنع مناسبتها فازمت المفسدة فاما ان تسكون العلة مجوع الوصف مع انتفاءالمانع وجودالشرط أوالوصف بشرط ذلك فق وجد المانع أوانتني الشرط انخرمت الناسبة ومن لم يقل به لايقسول ان لذلك دخلافي العلبة فمعه تمكون العلة موجسودة وينتني الحكم بوجوده تأمل (قول الشارح فيمتنع انقدح) لأنه أعاقلح بناء على أن انتفاء المانع جزء العلة والتخسيص للعلة معناه تخصيص تأثرها بفرصورة وجودالمانعمع بقاء عليتها وهومبني عسليأن انتفاءه ليسجزءا منهاتدير (قول المنف منع وجو دالعلة أو انتفاء الح) يفيد أن المراد بالجوابمايم منع تحقق. كافيهذين علاف الثالث فانه تحقق بوجود العلة دون الحكم فالجوابعنمه بعد تحققه (قول الشارح حتى اذاوجدت الح) أى فالقدم أنما توجمه عليه بذء على انتفاء الموانع فلاينافي قوله هـــــني القول يا ته قادح

(قول المسنف وانخرام

فلاجرمدل الانفكاك على عدم ألعلية بخلاف مأنحن فيه من العلل فاته علل بالوضع اه ومن المعاوم انه متى كان الحكم عقلما كانت العلة عقلية اذ لامعى لكو نهعقايا الاان ترتبه عقلى وذلك أنمأيكون العلةالعقلية ويصرح بذلك بقيسة عبارة المسنففي شرحالمتصرفانه قال بعد ماهدا وفصارى المترض اثبات الوصف ثم لايجديه لأن التخلف لايقسع في العلل الشرعية عندا لجمهور اه أى يخلاف العلل العقلية وبهدا يظهر ان ماقاله المسنف فى حل عبارة ابن الحاجب هوالمتمين لتصريح ابن الحاجبيه وان القول بانالأمور العقلية تخص اذا كان الخصص عقليا لايتأتى في العلل لأن العلة المقلية ماكانت تامة بانتفاء الموانع ووجدان الشرط لانهاعلل بالذات لابتخلف عنهاالمعاول أماعيران ماقاله المضد لا يخاوعن شي ولأن بيان الحكم الشرعي أي اثبات وجوده بالنسمة فلمعترض انماهومن حيث

انه علة لامن حيث ذانه

وقبل فد ذلك ليم مطلو به من ابطاله الملة (وقال الأمدى) له ذلك (مالم يكن دليل أولى) من التخلف (بالقدام ) فان كان فلاولوصرح المسف بلفظاته لسلم من ايهام نفيها أى ابقاعه فى الوهم أى الدهن وماحكاه ابن الحاجب من أنه يمكن مالم يكن حكما شرعيا أى بأن كان عقليا قال المسنف لمهوجد لنيرد قال ووجهه أن التخلف فى القطمى قادح

المانع والشرط عندذ كرالقول الثاني (قهاله وقيل لهذلك) أى للعترض بالتخلف الاستدلال (قهاله من ابطاله الملة) بيان المطاوب (قوله ماليكن دليل أولى بالقدح الح) أى المعترض أن يستدل طي وجود العلة فها نقض به ماليكن عنده دليل آخر يردبه على السندل أولى في القدم من التخلف كأن يعترض المترض على حمل السندل علة الرياف الرالك بالتخلف في الجيس فانه مكيل غير ويوى فاذا أو اد للمترص المذكور الاستدلال على وجودالعلة المذكورة فبااعترض به فليس له ذلك لأنمعه دليلاهو أولىبالقدح فيعلة المستدل ماقدح به من التخلف وذلك الدليل هونص الحديث على أنعلة الربا الطع فيترك حينتذ الاستدلال المؤدىالىالانتشار لعدمالضرورة اليه ﴿قُولُهُ لَسَمْ مَنْ إِيَّامَ نَفُهَا﴾ أىلأنهُ يتوهم من اسقاطها أن قوله مالم يكن الح قيد في النبي اذ لم يتقدم في النفظ ما يحال عليه غيره وذلك خلاف المقسود أذ القصدانه قيدف الانبات (قوله أى ايقاعه في الوهم الح) أشار بذلك الى ان المراد بالايمام المذكو رفهم ماذكر وحسوله فىالدهن وليس المرادكون ذلك موهوما بسيدا لمسامرمن أن المفهوم الدى يسبق للذهن عند حذف له هوما تقدم قبل التأمل (قوله مالم يحكن) أى الحكم المتنازع في حكما شرعبا وقوله و وجهه أى وجه التفصيل بين الحكم الشرعي وغيره وقوله لجواز الح ي حاصل القول أنهم اختلفوا في اسم يكن في عبارة ابن الحاجب فجعله العضد ضمير الوصف المعلل به المدعى انتقاضه وجله جمهور الشارحين ضميرالحكم المتنازع فيسه وعبارة العضد وقيسل ان كان اي الوصف الدي نقض حكما شرعيا فلاأى فليس للمعترض أن يستدل على وجوده فيصور النقض لأن الاشتغال باثبات حكمشرعي هوالانتقال بالحقيقة والافتعملظهو رأص تتميمه أيالمعترض لدليله اه قال السيمدقوله والا وان لم يكن وجودالوصف في صورة النقض حكما شرعيا فنعم أي للمعترض أن يقم الدليسل على وجوده لأن كونهذا تتمما لمطاوبه لاانتقالالمطاوب آخرظاهر بخسلاف مااذاكان حكما شرعيا فان جانب الانتقال فيه أظهر فضمير تتميمه ودليله للمعترض واللام متعلق بتتميمه والمراد دليله على نفي العلية و بطلان قياس المستدل وجمهو ر الشارحين على ان المراد أن المذهب الثالث هو التفسيل بان الحكم الختلف فيه ان كانحكاعقليا فللمعترض أن يستدل على وجودالوصف في صورة النقض لأنه بقدح فيه فيحسل فأئدة وان كان حكاشرعيا فلا لعدم الفائدة اذللمستدل أزيقول يجو زأن يكون نخلف الحكم لوجودمانع أوانتفاء شرط فيجب الحلى عليه جما للدليلين دليل الاستفياط ودليل التخلف فلاتبطل الملية بخلاف العكم العقل فان هذا لايتمشى فيه ولا يخفى ضغ مذا الكلام اه والمسنف جرى على ماعليه جمهو والشارحين بدليل قوله لمأوه لنيره فانه بناءعلى رجوع ضمير يكن للحكم المطل لاالي مايطل به ادالو بناه على ذلك أم يسح قوله لم أرد النيره لأنه قدو جدالنير وكساحب المقترح أ في منصور البروي بهو حدة وراءمفتوحتين قاله شيخ الاسلام قاله مم (قوله ان التخلف في القطعي قادح) أراد بالقطعي المقلى كاعبر به

وظهوران الانباشة لذاته بمدعار مماددالايضرفتاً ماراقوله وان ليكن وجود الوصفالهم) زادانظ وجود لأن الكلام في انه يمكن من الاستدلال على وجودهومض كون الوجود حكاشرعيا التصفة تمكم شرهي (قوله لايخق ضف هذا الكلام) قالبالتاوى لمعر بان انتذا الشروط ووجودالمانع فيهمامها اذا كان التخصيص عقليا وقدعفت الدفاعه يمنات الشرعي لجواز أن يكون فيه لوجود ما نه أوفوات شرط (ولودل) المستدل (عل و بودها) فينا طلامها (بحوجُود في محل التقفير محمّمت م بُحودها) في ذلك الهل إلى المدتر في (ينتشئن كدلكك) على المفتحيث وجد في عمل التقفيد و نعاطى مقتمى بنماك وجودها فيه (قالسواب أنه لا يُستم المؤلف المنظم المؤلف المنظم المفتر وليها في السواب الى دفع قول المنظم المنطق المنطقة المنطقة

عنه للصنف فيشرح الختصروهو الاوفق اللقابة بالشرعى وحينت فلمل ذلك لا اشتهرفي كالامهمين ان

المستفرق شرح المنتصر المستدان المستدان

العقليات لايدخلها تخصيص لكن قيدذلك بعضهم بالتخصيص بغيرالعقلى والافالتخصيص العقلىمما يدخلها مم (قولُه بحلاف الشرعي لجواز أن يكون فبه لوجود مانع أوفوات شرط) لعل هذامبني على القول بعدمالتماح اذاكان التخلف لوجود مانع أوفوات شرط وعبارة المصنف في شرح الخنصر مصرحة بذلك ونسها وقسارى المعترض اثبات الوصف ثملاعديه لان التخلف النك لايقد حفى العلل الشرعية عند الجهور اه قاله مم (قهله ولو دل على وجودها الح) أىولو استدل المستدل على وجود العلة فها علله بها مدليل موجودفى صورةالنقض ئممنع المستدل وجودها فى تلك الصورة الخسال ذلك أن يثبت المستدل كون العر مطموما بدليل وهو كونهيدار في الغم و عضم شلاف كون ربو يافيقول له المترض ماذكرشمن علة العامم ينتقض بالتفاح فانه مطعوم معانه غير ربوى فيقول المستدل لأأسا كون الثفاح مطموما فيقول فالمعرض ماذكرت من الدليل موجود بعينه فيه فحيثة بنتقض دليلك (قوله فقال له المعرض ينتقض دليلك الح) قال السند هذا اذا ادعى انتقاض دليل العانمينا ولو ادعى أحد الأمرين فقال يلام اما انتقاض العلة أوانتقاض دليلها وكيف كان فلاشت العلية كان مسموعا بالاتفاق فانعدم انتقال فيه ظاهر اه وقوله كيف كان قال السعد أي سواء كان اللازم اتتقاض العلة أو انتقاض دليلها أم تثبت العلية بهاأماعي الأول فامام أن النقض يبطل العلية وأماعي الثانى فلاته لابدلتبوت العلية من مسلك صبح وأماما يقال انتقاض دليل العلة يستلزم انتقاض العلة فظاهر البطلان اه (قوله لان القدح في الدليل الح) ليس معناه أنه بائرم من بطلان الدليل بطلان الدلول لظهور فساده بل معناه أنه محوج الى الانتقال الى دليل آخر لاتبانه والإكانقولا بغير دليل وهو باطل قالهشيخ الاسلام وهذا التوجيه الذي ذُ رر الشارح هو الذي وجه بهالعضدنظر ابن الحاجب المذكور فقال ولعل ذلك أىالنظر أنالقنح في دليل العلَّة قنحة العلة وهو مطاو به فلا انتقال اه وقوله وهو مطاو به قالالسعدأىالقدح فيالعلة مطاوب المعترض وفي بعض الشروح وجه النظر أن هذا انتقال من اعتراض الى اعتراض وغير الممهو عهو الانتقال من الاعتراض إلى الأستدلال اه (قوأبه وليس له الاستدلال على تخلف الحكي) أي كالنه ليس له الاستدلال على وجود العلة فاعترض به كامر (قهله فيااعترض به) أى في الهل الذي اعترض به أى اعترض بتخلف الحيوفيه مثال ذلك أن يقول المستدل بحرمالوا في البراطة المكيل فينقض عليه للعرض النخالة مثلافاتها مكيلة غيرر بو يةفلس للمترض الاستدلال على انهاغير وبو ية ولومنع المستدل تخلف الحكوفيها وقال لانسل أنها غير ربوية بل هي ربوية الفيه من الانتقال من الاعتراض آلي الاستدل المؤدى للإنتشار كانقدم (في أووف إداد الك) (و أنهم) الدذلك (الراج كن دليل أولى) من التنخلف القدر فانكان فلا (و يجب الاحترار منه) أى من التنخلف القدر والكنافر أو المنافر أو الدائل المعترج عالم للمنافل من المنافل أو المنافل والمنافل أو المنافل المناف

أى له الاستدلال ليتم مطاويه وهو ابطال العلة (قهرله وثالثها ان لميكن دليل أولى) أي للعترض أن يستدل طىماذكرمالم يكن تمدليل يبطل ماقاله المتدل من علية الكيل فيكون أولى بالقدح فيهامون التخلف فلسوله الاستدلال حنفذ مل يعطل علته بالدليل كأن يبطل كون عام الربالكسل مقوله والتخلف ٥ الطعام بالطمام ر با، الدال على ان العلة الطعم ( قه له بأن يذكر فىالدليل ما يخرج محله) أى يذكر في الدليل الدال على العلية ما يخرج محل النقض " نـأن يقول مثلافي الاستدلال على حرمة الربا في البر البر مطعوم وكل مطعوم عبرفا كهة يحرم الريافية (قه أله على المناظر مطلقا) أي حتى فها اشتهر من المستثنيات والناظرمقلد يستدل لامامه ويذبعن مذهبه ويسمى جدثياكا تقدم وخلافيا والناظر لنفسه هو المجتهد (قولهوقيل يجب مطلقا) قال السكالأي، نغير تفصيل بين المناظر والناظر ولابين الستشنيات وغيرها اه لايقال يلامطي هذا التسكرار بالنسبة للناظر لان الاطلاق فيه قداستفيد مماقبله لانا نقول هذا فاسد. اما أولا فلاَّن الاطلاق فيه المستفاد عا قبله اتماهو مع التفصيل في قرينه وهو الناظر والاطلاق فيه على هذا التقدير مصاحب للزطلاق في قرينه . وامانا نيا فلا أن هذا القائل غير ذلك القاتل ومجموع ماقاله هذامباين لمجموع ماقاله ذاك فكيف يتصور معدلك تكرار ولا يحفى عليك ان الاطلاق هنا وفيا قبله يشمل المستثنيات نقسميها أي الشهورة وغيرها مم ( قوله ودعوى صورة الخ ) قال الشهاب لما وقع الكلام في النقض استدعى ذكرهذه القاعدة وحاصلها ماتقرر في علم المران من أن نفيض الموحبة الحزثية السالبة السكلية ونقيض السالبة الجزئية الموجبة السكلية كا أوضحه الشارح بالمثال الآني (قوله بالاثبات) الباء لللابسة أي دعوى صورة معينة أوسهمة ملابسة للاثبات وقوله أى اثباتها بالرفع تفسير لدعوى وقوله أونفيها عطف على دعوى (قهله بدأ بالاثبات الراجم الى النفي) أى على طريق اللف والنشر غير المرتب (قه له لتقدمه عليه طبعا) قال العلامة ظاهره لتقدم الاثبات على النني وفيه نظر اذ الانبات ايجاب النسبة وآلنني انتراعها فكل منهما واردعلي النسبة وليس أحدهما متقدما بالطبع على الآخر نعم الانتفاء متقدم بالطبع على الاثبات في المكنات الى آخر كلامه وقال سم جوابه ماقاله السكمال حيث وجه ماذكره الشارح من تقدم الاثبات على النفي طبعا بقوله فان معنى الي الشيء الحمكم بأنه لبس بثابت وذلك يتوقف على تعقل الثبوت ليحكم بانتفائه اه فاشارالى ان الرادالتقدم باعتبارتمقل المثقدم دون تحققه والىان التقدم بهذا للعني هو الثبوت لا الاثبات فكلام الشارح اما مبنى على ان المراد بالاتبات التبوت أوعلى إن الراد الاتبات من حيث ما تصمنه من التبوت الى آخر ماقال وأطال . قلت لاريب أن الكلام هنافي الاثبات الذي هو ادراك أن النسبة واقعة أو إيفاعها والسلب الذي هو ادراك انها لبست بواقعة أو انتزاعها وهما ان وارد علىالنسبة لا تقدم لأحدهما على الآخر واما الشوت الذي هو تصور الشيء فهو متقدم على الاثبات والنفي معا لان الحصكم فرع التصور

(قول المعنب وبحب الاحترارسه الزائر لاقول ابن الحاحب والمختار لا بلزمه مطلقالاته سئل عن دليل العزة فالترميه والقض معارضة وهي ليست من الدلسل كأنه لعدم رؤ تنه لعبره (قسول الشارح بالاثبات ) أي ملتسة به وهدا اصطلاح الأن كاأن النقض بلاثبات ولذا يعد ان أصلحه بنه بقوله أي اثباتها فهو ببان للدعوى الملتبسة بالاسات والاثبات من السندل والنني من المترض فنقض الدعوى مسن المترض ونقض النغ من المستدل (قوله فأأطاله مع غيرمنيد) الحتى ان ماقاله هوغيرميد فاته ليزدشينا على ماقاله الناسر وهومندفع بماقال مع فان حاصله أنما فدم الانتفاء الانتفاء الانتفاء التوت الدون الدون الدون الانتفاء الانتفاء الله المن كان يحتى الله وي تعلق الله المن والمعالم بكن والسح أن يقال ان المن في كلام أحدان التبوت بمن النصور الله المن وأما والمنافق الله وي المنافق والمنافق المنافق المنافق المنافق المنافق والمنافقة عن المنافق المنافقة عن المنافقة الم

ملاحظة وجود الحكمة بدون ذلك البعض وليس المتدالحكمة بل مظنتها لكن وجه المحيح انه نبين حيثاد ان المظنة ماعدا ذلك البعض الساقط وهي موجودة مع التخلف. توضيحه ان وجوب قضاه الصلاة حعله الستدل مظنة وجوب الاداء إذ طلبها في غير وقتها يظن فيه طلبها في وقتها ولمماكات حكمة تلك المطنة وهي المحافظة على العبادة موجودة في غير الصلاة فلتكن المظنة هي العبادة فيو بالحقيقة تغليط في المظنة بسبب وجودالحكمة فباهوأعم منهامع عدم صلاحية الأعم للعلية ( قوله وقمد أطال الكال الخ) أنت خير مان المستفقال ان الكبيه

(وبالمكس) أى الاثبات العام أو التغي ا مام فينتقض بصورة معينة أو مبهمة نحو زيد كاتب أو انسان ما كاتب ينافضه لاشيء من الانسان بكاتب وتحو زيد ليس بكاتب أو انسان ماليس بكاتب ينافضه كل انسان كاتب (ومنها) أى من القوادح (الكَشُرُ) هو (قادحٌ على الصَّحيح\_ لانه نقضُ المُّمني ﴾ أى الملل به بالغاء بعضه كما قال (وهو إسْقاطُ وسنْ من العلَّةِ ) أى الها أطال به مم غير مفيد شيئا فتأمل (قهل، وبالمكس الح) أي فالصور عمان أربع فهاقبل العكس وهى صورة معينة مثبثة بصورة معينة منفية بصورة مبهمة مثبتة بصورة مبهمة منفية بوهاد فبالذاكات الصور للذكورةمد عاة ويجرى مثلها اذاكان المدعى الاثبات العام أو النفي العامانان الأول ينقض صورة معينة منفية أو صورة سهمة منفية ، والثانى ينقض صورة معينة مثبتة أو صورة سبهمة مثبتة وهذه صور العكس التي أشار لها الشارح (قولُه نحوزيد كانب أوانسان ما كانب) لا يخفى أن الأولى شخصية والثانية مهملة وكل منهما في قوة الجزئية فلذاكان النقيض السالبة الكلية وكذا القول في قوله زيد ليس بكاتب وانسان ماليس بكاتب لما كانا فيقوة السالبة الجزئية كان التقيض لها الموجية الكلية ولم يمثل الشارح بالعكس لوضوحه والاستفناء عنه بما ذكر (قوله لانه نقض المني) أى يؤل الى ذلك والا فهو فالابتداء ليس نقضا وفيه كا قال شيخ الاسلام مع مايأتي اشارة الى أن الـكسـر قسم من أقسام القادح السابق وهو تخلف الحـكم عن اللَّملة (قَوْلُه أَى المعلل 4) أنما فسر المعنى بالعلة لأن الضمير في قولة لانه للكسر وسيأتى تفسيره بقوله وهو اسقاط وصف من العلة فتعين أن يراد بالمعن العلة ولا يصح تفسير للعني بالحسكمية وإن كان المتبادر من العني في هسذا الباب هو الحكمة لما مرولان تقض الحكمة دون العلة غير قادح على الأصح كا يأتى للشارح (قولهوهو اسقاط وصف من الملة) أي ونقض الباقى بدليل قوله بعد تم ينقض الخ وفيه اشارة الى أنه يسترض به على العلة الركبة كما قاله شيخ الاسلام م؛ واعملم أن تعريف الصنف الكسر لا يخاو عن خفاء لانه ما يؤخذ من قوله وهو اسقاط وصف من العلة مع ماذكره بعد من التمثيل وهو غير جار على طريقة التعارف من ذكر التعريف ثم التثيل لايضاحه والتعريف الصحيح ماقاله البيضاوي كالامام الرازى وهوعدم تأثير أحد جزأى الملة و نقض الآخر كاسياتي وقد أطال السيجال في اعتراض

هوتفض الدى أى الداة والنقض كانقد و هو تخلف الحكم عن الداة فيكون النقض هذا هو تخلف الحكم من الداة وسبدالك هو الذاء المسكرة الداقة و المسكرة ال

بخكاية ثمريف الامام والبيضاوي ولعمري ان ذلك لايصعر الاعن لم يعرف مقدار هذين الامامين ( توله بالرقم) صغة لتوله أولا أي لان أولا بالنظر لكلام المأن القدرة هي فيه معطوفة طي قوله مع ابداله وهو مرفوع وقول مم انمع أبداله متملق بقوله هو كذاك الاان لفظ قولهمن كلام الشارح والتقدير بالنظر لككلام المتن لاالشارح (قول الشارح ويبين بان الحج الح) قد يقال حج التعاوع اذا فسد وجب قفاؤه مع مسدم وجوب أداله الذأن يراد الصورة التي وجب فيها الاداء

بأن بين أنه مانى بوجود الحكم عند انتفائه ومقابل الصحيح بقول ان ذلك غير قابح وسر بقاد له بناد والحرور وقوله (إمامة إبدائه) أى الاتيان بدل الوصف بغيره أولاالملوم من ذكر مقابله بيان لصورق الكسر (كا تحال في الباتصلاة (الحوف) هى (سلاة يجب من ذكر مقابله بيان لصورق الكسر (كا تحال في النائم الله في المساؤه لم تغلق ما لو تم تغلق ما لو تم تغلق ما لو تعلق ما تعلق ما لو ت

تعبير الصنف هنا فراجعه ولا عبرة بما أطال به حم في تصحيح كلام الصنف وتصويبه بما لاحاجة بنا الى ايراد (قوله أن بين أنه ملنى) أى غير مؤثر في الحكم (قوله وصرح بقاد ليتعلق الجار والمجرور) قال الكمال يوهم انهلو لم يذكره لم يكن للجار والمجرور متّعلق وليس كذلك بل لوقال ومنها الكسرعلى الصحيح لكان المغيمن القواد حالكسر وتعلق قوله على المحيج عتعلق قوله منها المقدراي الكسرمعدود من القوادم على الصحيح تعملولم يذكره لتوهم أن قواه على الصعيح متعلق بالكسر بمنىأن في تفسيره السكسر خلافاوان عده من القوادح مين على الصحيح في تفسيره أه (قهله المادم مرزذكر مقابله)أى وهوقوله إما مع ايداله وأشار بذلك الى جواب سؤال تقدير وان اماللتقسيم الستلام لتعدد الأقسام ولم يذكر الصنف الا قمها واحدا يه وحاصل الجواب أنه أسقط القسم التأتي لعامه من ذكر مقابله وهو القسم الأول وقوله المساوم من ذكر مقابله قال شيخ الاسسلام بالرفع صفة لقوله أولا مع ابداله اه قال سم يتأمل وجه الرفع لان للتبادر تعلق قوله اما مع ابداله الح بقوله وفوله وذلك لايوافق الرفع اه (قرايف اثبات صلاة الحوف) أى في اثبات وجوب أدائها (قرأه كالأمن) أى كسلاة الأمن كما يشير اليه قول الشارح فان السلاة فيه الخ (قول فيمترض) أي هذا القول (قولهويين بأن الحيرالي) أي يبين الناؤه بأن الخ (قوله أولايبدل) عطف على قوله فليبدل (قوله فلايبقال أى فبسبب اسفاط خسوس الصلاة وعدم الاتيان بغيرها لايبق الا يجب فضاؤها (قوله فيقال عليه) أي على الباقي وهو بعب قضاؤها أي يقال عليه في الاعتراض ليس الح وهو بيان للنقض (قولِه وهو منطبق على مانقدم الح) أي من قول المصنف اسقاط وصف من العلة اما مع أبداله الخ لمكن قد يفرق بينهما بإن ماتقدم اعتبر فيه الاسقاط وحده دون النقض وهذا اعتبر فيه الاستقاط والنقض مما قاله العلامة ي قلت قد يقال انه منطبق عليه باعتبار ما يؤخذ من مجموع كلام الصنف فان التعريف هو مجموع قوله وهو اسقاط وصف من المني الح معالمثال كما تقدمت الاشارةاليه بافيه تهرأ يتشيخ الاسلام قال مانسه: قديقال فيه تاويم بان تعريف المستف غير منطبق عليه لاقتصاره على أسقاط الوصف ع و بجاب إنه منطبق عليه أيضًا عا يؤخذ من كلامه كما يينه قبل اه قلتوكلامشيخ الاسلام مبنى على أن الراد عاتقدم صورتا الابدال وعدمه وان التعريف هو قول الصنف اسقاط وصف من العلة اما مع الابدال أو بدونه كما أشار الى تقديره الشارح وحينتذ فقد يبحث في جوابه الذكور بأنه ليس في كلامه ما يؤخل منه اعتبار النقض مع الاسقاط فليتأمل (قول الشارح والراجع الحل الماقعم ان المدير المشاقة لاحكمتها (قوله بل الدى سنه أتفافه) فلما ناس هوعنه كانه ذكر يعنى آخر ولم يكن استخداما لانه في الحقيقة مستمل في معاد شدير و بدينغ ما في الحالية (قول السنف انتفاء الحكم لا تتفاد المنف كن بنت تبد و مستفد المنفي كان يكن المنف بنت تبد و مستفد المنفي كان يكس الله بل مني تبدت تبد و مستفد المنفي كان يكس الالبغ و هيئند يتفول المنفول المنف

ومبر عنه ابن الحاجب كالآمدى بالنقض المكسور وهرفا الكسر بوجود مكمة العلة بدون العلة والحسكة وبعرفت العلق والحسكة والراجع أنه لايقدم لانه لم يرد على السلة وقبل بقده والحسكة القصود مثالثان يقول الحائف في العامى بصفره مسافر فيترخص كغير العامى لحكمة الشقة فيمترض علمه بدى الحرفة والمقافل الحشوري محتمل الانقال ويشرب بالمعاول فالا لايترخص له (ومنها) أى من القوادج ( المكسر) أى انتخلف كا سياتي ( وهو أى المكسل ( انتخاط كلم لا تتغاو العائمة المنابع بالعام و في المتحافظ كامياني العام العام و في المتحافظ كامياني العام العام و في الانتخاط كلم المتحافظ العام و في الاول عكس المكسمة عما المبتب مقابله بان ثبت الحكم مع انتفاء العلة على المتحافظ العام و في الاول عكس لمنحي الصود وفي التاتي بعضها ( وشاهد"، أى العكس في صفة الاستدلال به أى بانتفاء العام على المتفاط كم ( قوله معلى الله على المتحافظ المعلى وصفة الاستدلال به أى بانتفاء العام المتحافظ المتعادوس المتحافظ الم

(قولِهوعبرعنها بن الحاجب) أي عبر عن الكسر العرف بما تقدم بالنقض المكسور وقوله وعرفا الكسر الخ قالدى عبرعته البيضاوى والرازى وتبعهما الصنف بالعكسر ببرعنمه ابن الحاجب والآمدى بالنقض المكسور وتعريفه مامن وأما المبرعنه بالكسر عندهما فهو ماعرفاه بوحود حكمة العلة بدون العلة والحسكم (قوله ويعبر عنه) أيعن الكسر بهذا المدنى الثاني (قوله والراجع أنه) أى الكسر بهذا ألمني الثاني الذي عرفه به ابن الحاجب والآمدي (قول لاعتراضه القصود) أى من العلة وهي الحكمة (قوله لحكمة المشقة) الاضافة بيانية أي حصمة هي للشقة (قوله فيعدّض عليه بذي الحرفة الشَّاقة الح ﴾ أي فقد وجدت الحكمة وهي للشقة بدون إليهة وهو السمفر ( قوله بالعاول ) جمع معول بوزن منسبر الفأس العظيمة يقطع بها الصخر (قوله وهو أى العكس) قالشيخ الاسلام فيهمع ماقبله شبه استخدام اه وكان وجه تميره بشبه الاستخدام أن الضمير للمكس وهو ليس المحكوم عليمه بكونه من القوادح بل الدي منها تحلفه لاهوفيكون مستعمل في حقيقته فملا استخدام أمسلا ولاشهه وانكان وجهه ان العكس لبس على حــذف الضاف بل مستعمل في تخلف المكس مجازا المتعلق بينهما فيكون في الكلام استخدام لاشهه فالتمبير بشسبه الاستخدام لاوجه خلافا لماقرره بعض الحشين (قوله فان ثبت مقابله الح) حاصل ما أشارله المسنف ان العكس قسمان الغرغيرا بلغ فالاللغ ما ثبت مقابله السمى بالطرد وهو ثبوت الحكم لثبوت العلة وغيرالأبلغ مالمئنت مقابله الذكور وعدم تبوت ذلك القابل هوعدم ثبوت الحكم لتبوت العلة بأن توجد العلة بدون الحيم كاهوالمنهوم من قولنا عدم ثبوث الحكم لتبوث العلة وابضاحه أن

الصوروهوماا تنفيا تتفائها فيه دون مالم ينتم بهفيه بأنكان لهعلة أخرى وفيه فأن قلت الطردكا ينتني شبوت الحكم مع انتفاء العلة في البعض ينتني بوجود العلة مع انتفاء العكم فانه يصدق حينثا أتهلم يوجد بوجودها أبدا قلت اذاوجدت العلة وانتني الحكم في البمض ووجد بوجودها وانتني بانتفائها في غيره فقلك البعض إلا يقال فيسه لم ينتف الحكم بانتفائها لعسدم انتفائها ولعكس غبرالابلغهوان ينتني باتنفائها في البعض ولا ينتغى به في البعض بأن يوجد انتفاء العلة ولا ينتنى الحكم اذ لايقال لم ينتف الحكم لانتفاء العلة الابعدتحقق انتفائها لان الفرض نني التلازم بين الانتفاءين لانني وجود الانتفاءين وهوالثابت في صورة وجودالعلة معانتفاه

( ٣٩ - جم الجوامع - ني ) العكم ثم انه في هذه الوثبت الانتفاء الدينا الإيقال انه عكس أبلغ لام

أعا يكون اذا كان الانتفاء النافي انتفاء علة وهذه ليست كذلك البوب نقضها بتخلف الحميكما "مهان تخلف الانتفاء في جميع السور وهو تخلف الابلغ وغيره قادح عندما نوعلتين وجوزهما الالاعكس أصادوانما الذي يضعى منه علتين هو تخلف الالمغ فضمير تخلفه فها الديرا تعلق المنافق المنافق على المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة (قول الشارح أبدا) هو متعلق بقول الصنف تبديان لمراده به ولا سمح تعلقه بقول الشارح تبوت الحكالا نهدينات يكون من منى القابل واذا كان القابل هو الشبوت الشبوت أبدافي كون هو انتفاء الحدة أمداد أمدا وحيثة لا يتأتى التفصيل يقوله فان توساخ فليتأمل (قوله فنقيضه ليس كما ثبتت الح) أنتخبير بأن نقيض ثبت ثبوث الحكم لثبوث العلة أبدا هو انتفاء ذلك الثبوت في بعض الصور واتتفاؤه كايكون شبوت العلة مععدم المحكم يكون بمكسه اذا نحكم بثبوت العلة وهذاهو الدى في الشارح حيث قال بعدقول المتن فأن فالمكلام في ثبوت الثبوت الثبوت أبداوا تتفاؤه وهو صادق الصورتين بخلاف ماقاله ثبت مقابله وهو ثبوت الحكم الخ (٣٠٦)

من قوله كلما ثبث الح فانه قولنا ثبوت الحكم لنبوت العلة معناه كلما ثبت العلة ثبت الحكم فنقيضه ليس كلما ثبت العلة ثبت الحكم أى بل توجد العلَّة ولا يوجد الحسكم كما يقال كلما كان انسأنا كان حيوانا ونفيضه ليس كلما كانْ انسانا كان حيوانا فان معنى هذا النقيض انالانسانية توجد بدون الحيوانية لاان الحيوانية توجد مدون الانسانية والالم بكن تقيضا لانه مادق كنقيضه وحيثاف فعدم ثبوت الحكم لتبوث العلة هو ثبوت العلة بدونه لاتبوته بدوتها فتمثيل الشارح لعسدم تبوت القابل بقوله بأن ثبت الحكم مع انتفاء العلة غيرصواب فانه انمايصلح مثالا لتخلف العكس الآتي فيكلام الصنف لالتخلف الطرد الذي الكلام فيه وهو تخلف الحكم عن العلة المسمى بالنقض هذا إيضاح ما أشار له العلامة بعد قول المسنف فابلغ بما نصبه أي فذلك الانتفاء للانتفاء الثابت مقابله الذي هو الثبوت الثبوت أبلغ أي من ٱلانتفاء للانتفاء الذي لمرشيت مقابله للذكور أي الشبوت للشبوت وانتفاء ثبوت لحكم لشبوت علته بانتفاء الحبك عند ثبوتها فدا صنعه الشارح من قوله بأن يثبت الحبك معانتفاء العلة عكس الصواب علىأن ماقاله هو تخلف المكش كايفسره به آ نفا لاعكس غيراً بلغ فليتأمل وفان قلت مازعته الصواب هوالنقض أى تخلف الحكي عن الملة وقدم انه قادم \* قلت هوقادح في الملية الفحقيقة العكس الذي كلامنا فيسه اه اذا عامت ذلك وفهمته فقول سم وغيره ان آعثراض العلامة مبنى في أن قول الشارح بأن ثبت الحكم الح مثال للمكس الغير الابلغ وليس كذلك بلهو مثال لعسم تبوت المَعَابِل ومُصَّافِم أَن ثبوتُ الْحَكُم لِتبوت الملة كما يشحقَق انتفاؤه بانتفاء الحكم مع ثبوتهـا يتحقق قطعا بعكس ذلك وهو ثبوت الحكم مع انتفائهما بلرو بانتفاء الحكم والعسلة جميعا و بثبوت العلة والحكم اذا لم يكن ثبوت الحكم لأجــل ثبوت العلة ان تصور ذلك فدعوى انحصار انتفاء ثبوت الحكم لتبوت العلة في انتفاء الحكم هند تبوتها باطل قطعا الىآخر ما أطال بمنتهو يلاته وزخارف خزعبلاته ولايخثي سقوطه . ودعواء ان الاعــــــراض مبنى على ماقاله باطلة اذ قول العلامة وانتفاء تبوت الحكم النبوت علته بانتفاء الحكم عند تبوتها صريح في أن قول الشارح بان ثبت الحكم الانتفاء للانتفاء مع عدم ثبوت القابل فهو انتفاء الحكم لانتفاء العلة في الجسسلة وكان هذاسري اليه من قول السلامة قدس سره على أن ماقاله أى الشارح هو تخلف العكس لاعكس غيراً بلغ اه فتوهم أن مهاده ان السواب اناوقال بان ثبت الملة مع انتفاء الحكم ليكون مثالا المكس النعر الابلغ وهو مندفع بمما تقدم، فيم هو مستارم للمكس غَـير الابلغ اذ يائهم من ثبوت العلة بدون الحكم كون الانتفاء للانتفاء في الجلة فقول السلامة هو تخلف عكس لاعكس غيراً بلغ يمكن أن يكون فيه حذف دلعليه القام دلالتينة والتقدير هو تخلف عكس لامثبت المكس غيراً بلغ ولامرية في ان الثال أعنىقولنا بأنثنت العلة بدون الحكممثبت العكس غيرالا بلغضرورة ان وجود العلة بدون الحكم يستارم قولنا فيتعريف المكس هوانتفاه الحكم لانتفاء العلة بالنظر للجعلة وليس ذلك الانتفاء كليا فتأمل ولاتفتر بما هول به مم . وأعمياعاية العجب من خاتمة ذلك بقوله مشنعا على العلامة شيخه الذكور مانسه: ولاتهولنك مبالفات الشيخ فاتهافي غير علها بل فالها جرد أوهام ومالي بتبين الففساده

ليسالكلام فيهفي ثبوت الثبوت الثبوت أبدا وانتفائه بل في التلازم بين الثبوتين الأخيرين ورفعه بعد الحكم بثبوت الملة ادقو لك ليس كاتبت العلة ثبت الحكم النني فيه متوجه للتلازم لا لثبوت العلة كاعومعاوم في محله وهذه هي القدمة التيأوقعته فيالفلط (قوله لالتخلف الطرد ألدى السكلام فيه) انظر أي كلة من كلام السنف أو الشارح في تخلف الطرد وهل هو انتفاء الحكم لانتفاء العلة الذي الكلام فيه لكن مفاسد عبام التأمل أكثر من ان تحصى (قوله فهوانتفاء الحكم لانتفاء العلة في الجلة) لاته ليس عكسا الالمسا الوصف قيه علة للحكمدون ماعلته وصف آخر (قوله بما تقمه) مير صراحة قول الملامة فها قاله الحشى (قوله أَذْ يَالَرُمُ مِنْ تُبُوتُ الْعَلَّةُ بدون العكم كون الانتفاء الج) انظركون

الانتفاء للانتفاء في الجلة على مافهمه عكس لاى شيء هل هولوجود العلة معانتفاء الحكم ولعمرالله ليس ماكتبواعليه هوالكتاب بل مؤلف آخرا خترعوه (قوله دل عليه للقام) القاملا يدل طيحذا اذعو باطل (قولة ليتشعرى الح) لانلتفت لثراهذه الكلماث وعليك بحزم رأيك فيهذا الكتاب فانك لوجمت كتب الاصول لتفهمه لبقيت عليك بقية (قول الشارح انتعاؤه في الوطء الحلال) أي ليبني عليه ثبوت الاجر المؤل عنه وعدم التأثير (قول الصنف لا مناسبة فيه الحكم) أي أما لذاته كالاول أولوجود غير المانع من مناسنته كالثاني فان عدم الرؤية وان ناسبت (٣٠٧) عدم محة البيم في ذاته لاينا سنه هذا

أي فهاوحدفيه مائع آخر وهوعدم القدرة اذلو ناسبه وترتب عليته المتعاصح البسع عند الرؤية مع كونه فى الموا ، وليس كذلك وقد در الشارححيث قال بعد وعدمها موجود معالرؤية فكاته ببالاراده بعملم الناسبة وعبارة المنف فىشرح الختصرصريحة فباقلناحيثقال وهوأربعة أقسام: مالاتأثر لهمطلقاء ومالاتأ ثيرله في ذلك الاصل؛ ومااشتمل على قيد لاتأثيراه، ومالايظهر فيسه شيءمن ذلك ولكن لايطردفي عل الراع فيطمنه عدمتأس اه فانظر قوله ومالاتأثيرا فى ذلك الاصل حيث قصر عدمالتأثيرعلى هذا الاصل فتأمل ليندفع مافى الحاشية عن سم وغيرموليسفي صادقا بحصول الأجر حيث صاحب الوضع فالحلال قصد المدول عن الوضع فالحرام صح الاستدلال كلام المندالامناسية نق السحة في ذاتها ألاتري به منهذه الجهة وفيه اشارة الى أن مجرد الوطء الحلال لايترتب عليه الثواب الا اذا قارنته تلك النية الصالحة وهي قصد العدول للذكور وفي معناه قصده به اعفاف نفسه أو موطوءته عن الحرام قوله لاتأثيرته في مسئلة لاانقسدمرد التلذذ (قولِه يسمىقياسالعكسالاتى) أىوهواثباتعكسكمشي،الثلهلتعاكسهما الطر وعبارة الصفوىفي في العلة وهومنطبق علىمانقدم (قوله و بادر المصنف بافادته هنامع العكس الح) أي أعادَ كرنا العكس شرح المتهاج عدم التأثير وقياسه هناطيسبيل الناسبة والاستطراد لمسالمها من التعلق بالمقصود وهوالقدح شخلف العكس (قوله أن يبق الحكم مع عملم الوصف الذي جعله علة له

الحلال كان له أجر "في جواب) قولمم (أياتي أحد ما سَموته وله فيما أجر") أي الداهي اليه قوله في تمديد وجوه البر ٥ وفي بصع أحد كم صدقة ١٤ الحديث رواه مسلم استنتج من ببوت الحكم أي الوزر في الوطء الحرام انتفاؤه في الوطء الحلال الصادق بحصول الأحر حيث عدل بوضع الشهوة عن الحرام الى الحلالوهمذا الاستنتاج يسمى قياس المكس الآتي في الكتاب الخامس وبادر المستف بافادته هنا مع العكس وان كان المبحث في القدح بتخلفه كماقال (وتَخَلُّفهُ ) أى العكس بأن يوجد الحكم بدونالملة (قادح) فيها(عندمانم علَّتينُّ ) بخلاف مجو زهما لجواز أنبكون وجود الحكم للملة الأخرى (و نَمني انتفائه) أي انتفاء الحكم في قولنا التقدم انتفاء الحكم لانتفاء الملة (انتقاء العلم أوالفلِّنَّ) به لاانتفاء في نفسه (اذلا بَلْزَمُ مُن هدم الدليل )الذي من جلته العلة (عدمُ المدلول) للقطع بإنالله تعالى لولم يتخلق العالم الدال على وجوده لم ينتف وجوده واعسا ينتنى العلم به (ومنها) أى من القوادم (عدمُ التأثير أي أن الوسف لا مُناسبة فيه )الحكم (ومن ثَمَّ) أي من هناوهونفي المناسبة فيه أىمن أجل ذلك منها فعليك بالحاقه بماتبين فساده فهمافي الحقيقة في نظام اه وقل ليت شعرى أى داع لهذا التبجح مند الأقاويل وأي مقتض لهذا التحري بتلك الأباطيل وحسبنا الله ونعم الوكيل (قوله أرأيتم الح) أى أخروني (قوله لوضعيا) أى الشيوة الذكورة في صدر الحديث وهو أيا تى أحدنا شهوندا إل قهله فكذلك اذا وضعها الح) أيمثل تبوت الوزر الوضع في الحرام تبوت الأجر الوضع في الحلال (قُه أله في جوابقولهم) متعلق بقوله علي (قوله الداعي اليه) أى الى قولهم الذكور (قوله وفي بضع أحدُّكم) أى وطه أحدكم (قول استنتج الح) بيان فارسندلال بالمكس وهو الاستدلال باتناء العاطى اتتفاء الحكم وفاعسل استنتج ضميره علي (قوله في الوطء الحرام) أى وهوالسلة (قوله الصادق بحصول الأجرحيث عدل الح) أشار بذلك إلى جواب الاشكال على الاستشهاد بالحديث بأن اللازم

(أرأيتُم لو وضَعَها في حرام أكانَ عليه وِزْرٌ ) فكأنهم قالوا نم فق ال (فكذَك اذا وَسَمَهاى

وتخلفه) أي ولوفي صورة قادح كايقدح تخلف الاطراد كذلك السمى بالنقض (قوله أي ان الوصف لامناسبة فيه الحكم يدخل تحته الأربع صور الآنية لأنه اذاكان لامناسبة فيه لحكم الأصل فقط فهوالقسم ومثل بماهنا ثمقال فسم الرؤية لاتأثير له فيمدم صحة السيع لان عدمالصحة باقءند انتفائه لانه لو رؤى أيضا لميصح بيعه لانتفاء الفسسدرة عي التسلم اه وهو صريح أيضًا في أن عدم المناسبة أنساهو لوجود السانع مطالعًا (قوله لانه اذا كان لامناسبة فيمه الح) به حاصل مأ أفاده الصنف في شرح الخنصر انهان كان لامناسبة فيه الناك الاصل ولاغيره فعدم التأثير في الوصف وان كان لامناسبة فيسه لحصوص ذلك الاسما, فعدم التأثير في الاصل وان كان لامناسبة فيه لافي الاصل والفالفرع والايفيد للطل ذكره نفعا فصدم التأثير في

الحكم وانكان ناسب الحكم لكنه لااطراده فكل صورالنزاع فعدمالتأثير فى الفرع انتهى .وقوله ولا يفيسد للملل ذكره نفعا يغيد انهماك مايصلح علة سوى مالايفيدنفها وحينت فالأقسام متبايث لانهايس في الاول مايصلح علة لان المذكور بتامه عديم التأثير واناخص مدم التأثير في الوصف والثاني يسلم علة للحكم في ذاته لكن لا يسلم علة في هـ فدا الاصل لوجود المانع فلذا خص بعلم التأثير في الاصل والثالث موجودفيه ماصلح علة في الاصل والفرع وهوكونهم مشركين أتلفوا مالا فيحصل الحسكم لسكن فيه زيادة لافائدة لهما فيحصول الحكم وهي فيدار الحرب فلذا خص بعدم التأثير فيالحكم والرابع موجود فيسه مايسلح علة خص بعدم التأثير في الفرغ وبهـذا يظهر فساد ڤول الحشي هنا في الاصل دون الفرع قلدًا

(اختص بقياس المني) لاهماله على المناسب بخلاف غيره كالشبه فلايتأتى فيه (و بالمستَنبَطَة المختلف نيها) فلايتاني في النصوصة والمتنبطة المجمع عليها (وهو أربمة ") القسم الأول عدم التأثير (فالوسف بكونه طَرْديًا) كقول الحنفية في الصبح صلاة لاتقصر فلا يقدم أذانها كالمرب فمدمالقصر فيعدم تقديم الأذان طردي لامناسبة فيه ولاشبهة وعدم التقديم موجود فها يقصر وحاصل هذا القسيرطلب الدليل طي علية الوصف (و ) الثاني عدم التأثير (ف الأصل) بابداء علة لحكمه (مثلُ ) أَن يَقَالَ في بِيمَ النَّائِبِ (مَبِيمٌ عَيرِمَ تُن في فلايسخُ كَالطِّيرِ في الموامِ فيقولُ ) المعرَّض (لاأْتُراكُونِهِ غَيْرَمَرْتَى) فِىالْأُصُلُّ (فانالمجزَّعَنِ التَّسليم) فيه (كاف) في عدم الصحة وعدمها موجودمع الرَّؤية ( وحاصِلُهُ

الثانى أولحيج الفرع فقط فهوالرابع أولامناسبةفيهلما والوصفسطردى فهوالأول أوأعهمن ذلك فهو الثالث . واستشكل القدم بعدم المناسبة في القسم الثاني فانها موجودة فيه بل القدح فيه بالاستفناء عنه بغيره ولهذا عبرالمضدفية تقوله: القسم الثاني وهو أن يكون الوصف غيرمو ثر في ذلك الأصل للاستغناء عنه بوصف آخر ويسمى عدم التأثير في الأصل مثاله أن يقول في بيم الغائب مبيم غيرص في فلا يصحبيعه كالطهر في المواء فيقول المترض كو ته غير م في وان ناسب نؤ الصحة فلاتأثير له في مسئلة الطيرلأن المحز عن التسلم كاف في نفي الصحة ضرورة أستواء المرثى وغير الرثى فيه اه كلام العضدوقد أورد الكمال الاعتراض الذكور وأطال فيه فراجعه سم (قه لهاختص بقياس العني)أى اختص عدم التأثير أى القدح به بقياس المني أى قصر عليه فالباء داخلة على القصور عليه . وقياس المني ما تستقيه علية الوصف المشترك بين الأصل والفرع بالمناسبة كما أشار له الشارح (قوله و بالمستنبطة الز) أى في قياس المعنى أيضا (قوله فلا يتأتى فالنصوصة والستنبطة الجمع عليها) أى لأنه لابدفيهما من الناسبة (قوله عدم التأثير في الوصف) أى عدم تأثير الوصف فحكم كل من الأمسل والفرع (قوله بكونه طرديا) أى لنوا خاليا عن الفائدة (قهله وعدمالتقديم موجودفها يقصر) بيان لعدمالتأثير بذكر قادح آخر أيضا وهو تخلف المحكس حيث وجدالحكم وهوعدم التقديم مم انتفاء العلة وهي عدم القصر (قرأه في الأصل) أي في حكمه فقط (قول بابداءعلة) أىمن المترض (قوله في بيع الفائب) أى في الاستدلال عيدم صنه (قوله في الأصل) متعلق باثر (قوله وعدمهامو جودمع الرؤية) هو كاص بيان لعدم التأثير بابدا وقادح آخر وهو

المنتصر بابداء علة أخرى وهي المجزعن التسليم

أوأعممن ذلك فهوالثالث

وقبوله فعا سيأتى وأنملذكر

لضرورة التقسيرفهمامته

انممني رجوعه الىالاول

انه منه وليس كذلك مل

معناه ان الاعتراضين

مطالبة بالتأثيرولاياتهمته

ان ماعليه الاعتراض شيء واحد والافلاضر ورةالي

التقسم فليتأمل (قوله لابد

فيهمامن المناسية )أى وان

لم تعسلم بناء على ان الاحكام

لابد فيهامن السالح تفضلا

(قول الشارح وحاصل هذا

القسم طلب الدليل) قال العضد

قد يقال ان حاصله اثبات

عدم علية الوصف مطلقاكا

أنه في الثاني اثبات ان العلة هي ذلك الغير والصنف لم

يرضى ذلك لانه لوكان

كذلك لسكان غصا لمنصب

المستدل ولايجوز تدبر إقول

الشارح بابداء) غيرماعلل

بهعبارة الصنف فيشرح

معارضة والنلك بناه بأنون طىالتمليل بعلتين اه جوحاصه ان المعترض فم يمنع علية علة الستدل مطلقا بل فهاوجدفيه وصف مقتض للحكم ولو انتفتهملة الستدل وجعلهذا سببالنع فهومقر بصحةعلة السندل فيذاتها وانتاجها للحكم لكن فيمغيرهذه الصورة وهذاهوالقول بالعلتين وأما ماقيل منأن حقه ان يقول بناء على منع التعليل بعلتين اذ لو بني على جوازه لم تتوجه للعارضة فوهم منشؤه عدم التأمل اذ كيف لاتقوجه معابطالعلة المستدل بانها لانأثير لهما معالعجز لانه مانعولو وجدتالرؤية وكانهم فهموا النممن جواز التعليل بعلتين علل بهمافي مسئلة واحدة كانقدم لمرانطك نظائر وليس كذلك بل معناه ان الحكم الواحديجو زأن يثبت في مسمئلة بعلة وفي أخرى بنيرها فأذا اجشمها ولامانع كالمسروالبول في نقض الطهارة فخلاف قيل كل علة وقيل العلة المجموع وقد تقدم كل ذلك فليتأمل

مُعارَّضَةٌ في الأصلى ) ابداء في ما هلل به بناء على جواز التدلل بمتين (و) الثالث عدم التأثير (ف الحكوموأشرية) الانه (ف) المسكوموأشرية) المنه (فائدة أما أن لا يكون الدكوه) التلفين ما انا في دار الحوب حيث استدارا العلمان على المنهان مبه في الفيان عامل في المنهان على المنهان كالحرب في استدارا التلف النهان عبه في المنهان كالحرب المنهان كالحرب عندهم) أي الخصور (طرحيقٌ للاقائدة لله كردادتنُ أو بها الشان ) من من تفاه ) منهم في فائد المناهم على أي الانلاف (في دار الحرب أي سواء أكان في دار الحرب أي سواء أكان في دار الموسانية ويقال المناهم على النهان و دار الحرب أي سواء أكان في دار الاسلام في المناهم في النهان (ويجه أي الاعتراض في ذلك (ألى) التسم العرب أمون أي أي المناهن في دار (لموسانية في دار الحرب أو الاتهان في دار الموسانية في المناهن في دار الحرب أو يكون أنه أي لذكر الوسف المنتمل عليه المناذ فاقدة ضرورية كفول متبرالعدف الاستجار يكونه ) أي المناهن في دار المحبوب أو يكونه إلى المناهم والفرع والذعر المحبوب أو يعادة مناهم والفرع والفر

تخلف المكس (قهل معارضة في الاصل) أى في علة الأصل بدليل قوله بابداء الح (قهل بناء طي جواز النمليل ماتين) أي قبول المارضة مبني طيجواز التمليل بعلتين وهذا قدا تقلب على الشار حسهوافان المبن على ذلك اعاهوعدم فبولها كا صرحبه الامدى وغيره فكان ينبغي أن يقول بناءعلى منم التعليل ملتين شيخ الاسلام ولسم هنا كلام لاحاجة الى ايراده لمدم فأثدته فراجعه ان شئت ( قوله والثالث عدمالتأثير في الحسكم ) أي حكم الأصل والفرع كما يدل عليه ما يأتي ( قبل أى الوصف الحر) أي جزئه والا فبعض الوصف فيه فائدة وهو الاشراك والاتلاف وفي قول الشارح الذي اشتملت عليه العلة اشارة الدلك (قولِه على نني الضبان عنهم في ذلك) أي في الاتلاف بدارا لحرب (قوله ودار الحرب) الأولى فدار الحرب بفاء التفريم كنظير مفابعده (قهله اذمن أوجب الضان أوجبه وان لم يكن فدار الحرب) قد تستشكل للبالغة فيه يقولهوان لم يكن بدار الحرب لان ماقبل هذه البالغة وهوكونه فيدار الحربايس أولى بالحكوم والضان منها بل الأمر بالعكس الاأن يجاب بأنه تسامح ف ذلك لتكون البالغة في علها بالنسبة للقسم الثاني المقصودبالدات وهوقوله وكذا من نفاه سم (قَوْلُه شق النفي) أي فكان يقتصر على قوله اذ من نفاه نفاه وان لم يكن بدار الحرب (قوله تقوية للاعتراض) أي لاته يظهر معدم اعتبار القيد المُحكور وهو دار الحرب حيث لم يستبره نافي الضان ولا مثبته ﴿ قَوْلُهِ لَتَقَدُّمُهُ عَلَ النهز) تقسيم مافيه قريبا في نظيره فراجعه (قولهو يرجع الاعتراض في ذلك) أي في هذا الضرب وهوأن لا يكون لذكر الجرء الذي اشتملت عليه العلة فاتدة وقوله الى القسم الأول أي من أقسام عدم التأثير أىواتمـاذكر لضرورة التقسم الىالأضرب الثلاة وقديفرق بين.هــذا والأولّ بأن القدحمنا فيجزه العلة وفي القسم الأول فيالعلة بتمامها وكان الصنف لم يعتبرهذا الفرق لاستوائهما فيان حاصل كل طلب الله ليل عليه الوصف والفرق غير مؤثر زيادة على ذلك (قه أو يكون له الح) عطف على لا يكون من قوله اماأن لايكون لذكره فأندة وهــذا هوالضرب الناني (قهاله أى لذكر الوصف الشتمل عليه العلة) أي مع كونه طرديا كالذي قبله (قوله كالجار) أي كرمي الجار

(قوله أي جزئه) الاولى ابقاؤه علىحاله لأنه هـــ الذي اشتملت عليه العلة (قوله الاولى قدار أتحرب الخ) ان تأملت وجمعت ماصنعه الصنف في الوضعين هو السواب الاأنه لو قال ولا فأتدة فيذكره بالواو بدل الفاء كا صنعه في شرح المتصركان أولى لصراحته في أن المراد به غيرماأريد بقبوله ودار الحبرب الح جوحاصل المرادبة أنهز يادة علىكو تەعتسدىم طرديا لم يجسله الحصم موضوع المشلة حتى يقرب بذكره المشابهة بالحربى فانءمن أوجب الضان أوجسه مطلقاو به تعقر دماقاله مم من استشكال المالقة عما ذكره فان المبالغة اتماتكون يما يظهر بمعدم فأندة ذلك القيدوليت متعلقة بالحك فتأمل (قول الشارح تقرية الاعتراض )أى بأنهز بادة عل كو ته طرديا عنسدهم لافائدته

لكنه منطرا إلى ذكر مثالا بنتيقنى ) ماطال به الوابد كرفيه (بالرجم) للمحصن فا نعيادة متعلقة بالأحجار والم يعتبر فيها المدد (أوغير شرورية فانهم تنتفر الضرورية ) بأن صح الاعتراض عطها (لم تتنفر ") هذه بطريق الاولى ( والا فترد شر) أى وانا غتفرت الضرورية قبيل ينتفر غيرها أيسا وقبل لا (مثالة الجمد صلاة مفروحة فا بنتفر في فاقالها (الما إذنا الأمام) الأعظم كالفلهر فان مغروضة حشو اذ فوحدن ) عاطابه (له بنتيفن ) أى الباقيمة (بين ملكنه أكر كتقريب فان مغروض من الأصل يتقوية الشبه ينتهما اذ النوش بالغرض أشبه كمه فلارسم كما لو رؤجت الفرق المنابئين كمه فلارسم كما لو رؤجت البالغالة للمغمول أى ورجها الموابقة في المنابئين كمه فلارسم كما لو رؤجت بالبناء المغمول أى العقيد في المنابئة (المنابئة المنابئة المنابئة عنها المنابئة عنه المنابئة كما كالمرابئة ويشهد المنابئة المنابئة المنابئة المنابئة المنابئة من المنابئة والمنابئة المنابئة ا

(قوله لكنه مضطر الخ) بيان لكون الفائدة ضرورية (قوله ماعلل به) أي الحسكم الذي علل به وهو اهتبار العدد فآنه علل بالعبادة المتعلقة بالأحجار وزيد فى العلة المذكورة لم يتقدمها مصيّة لئلا ينتقض الحسكم للذكور لو لم يزد في علته ماذكر بالرجم فانها عبادة متعلقة بالأحجار ولو لم يعتبر فيها العدد بخلافه مع زيادة ما ذكر في العلة فلا نقض بالرجم لتقسدم المصية في الرجم دون الاستجار والرمى (قهله أو غير ضرورية) عطف على قوله ضرورية (قهله فان/منفقر الضرورية ) بأن صح الاعتراض بمحلها لم يتعرض الراجح من الاعتفار وعدمه و يمكن أن يستفاد ترجيح عدم كَا أَفَادِه بِقُولُهُ وَالْأُصِمْ جِوازِه وَالرَادُ عِجلَهَا مِنْ قُولُهُ بِأَنْ صِمْ الاعتراضُ عِجلَهَا هوالعلة المشتملة عليها كقولنا في المثال السابق عبادة متعلقة بالأحجار لم يتقدمها معصية يعني أن عدم الاغتفار يتحقق صحة الاعتراض بالهل وذلك ان المترضاذا اعترض على المستدل بهذه العلة بأنهاغيرمؤ ر ممرأن عدم تأثيرها باعتبار هذا الوصف للشتملة عليه الضرورى الذكركان ذلك متضمنا لعدم اعتفار ذاك الوصف الضروري اللواغتفر لم صح الاعتراض لان الاعتراض انما نشأ من عدرتا ثر هذا الوصف فاواغتفر لم يبق موضع الإعتراض فالباء في قوله عجلها اما السدسة أي الإعتراض بسبب الحل لكونه غيرمور أوالتعدمة أي اعترض بالحل أي أورده اعتراضا بأن أورد أنه عبر مؤثر فلا يصح التعليل به تمرأ يتشيخنا الشهاب قال قوله بمحلهاهو عبادة متعلقة بالأحجار اذهم محل التقسد بذلك الوصف الضروري أه قاله مم (قهله لكنه ذكر لتقريب الفرع الح) بيان لفائدة هذه الزيادة وتقوية الشاجة لاينافي نفي ألتأثير عنها فان قياس الشبه لامناسبة فيسه أي بالدات مل ولا مطلقا على قول مع حصول الشابهة مم (قهله به من غيره) قال الشهاب هسذا بناء منه على أن بالفرض ليس متعلقا بآشيه وأن العن اذ الفرض بالنسبة الى الفرض أومع الفرض الح و يجوز أن يكون متعلقا باشبه بلهوالظاهر والتقدير اذ الفرض أشبه بالفرض وحينت يقال منه بنيره بدأل من غيره فاله سم (قه أله وهو كالثاني الخ) قديفرق بأن المدعى عدم مناسبته هنا جرء الوصف وفي الثاني التقدم الدعى كل الوسف فلذا جل هذا نوعا آخر (قوله في الفرض) أى فيافرض علاللذاع (قوله تضييص بمض صور النزاع الخ) أى بأن يكون النزاع في كلى يندرج فيسه جزئيات فيفرض النزاع في جزئي

(قول المنف ثلا وتنفض ماعلى») أى فد كر ولد فقض الصريح وان والتقض الصريح وان والتقض المصرور لا أن الدو أصب على المترض من إراد التنفس الصريح لانه بيين أولا الناد بسف الماؤونانيا نقض اللي لدر

(هول)الصفف بشرط البناءالخ) أى ليتمم الاستدلال هل كل ماادهاه (قوله بالايسحالقياس)لخ) امل من قال بالقياس عن جوزالقياس هلالقيس أوأنه قدم عليه بجامع غيرجاميم الأصل وفرعه بناءهل تعدد العلل تعدير

﴿ مِبِحَ القلبِ ﴾ قال الصنف في شرح الهنصر قلب الدليل عبارة (٣١) هن دعوى ان ما ذكره المستدل

عليه لاله في تلك المسئلة على ذلك الوجه انتهى، وهو صريح في اختياره مذهب المندى (قول المنفق الستلة التنازع فيها) أي سواء كان ذلك في القياس أو غرهوخمه البيضاوي بالقياس ولمله اصطلاح (قوله والنوم الأول الر) صوابه الثاني ( قول المنف ان صح ) قال الصنف في شرح المنهاج واعلم انه يخرج من كلام أعتنا خلاف في ان القلب هل يفسد الملة و يبين اته لايمسح التملق بها لواحد منهما أو هو تسليم لان الجامعدليل واختلاف في انة دليل الستدل أوعليه والأول،هوظاهر قول من فالمن أصابنا القلب شاهد زور كا يشهد إك يشهد عليك ، وقول ابن السمعاني توجيه سؤال القلب ان يقال اذاعلق على العلة سد ماعلقه السندل من الحيك فلا يكون أحد الحكمين أولى من الآخر ويبطل تعليقهما بهما والثاني هو ظاهر تسميته معارضة فان

والاستدلال على منعه بغير كف. (والأصحُّ جوازاً ) أى الفرض مطلقا وقيل لا (وتالتُها) بجوز ( يِسَرُ طِ البناء أي بناء غير مَحَلَّ الفرض عليه ) كان يقاس عليه بجامع أو يقال ثبت الحكم في بعض الممور فليثبت في باقيها إذ لاقائل بالفرق وقد قال به الحنفية في المثال المذكور حيث جوزوا ترويجها نفسها من كف و (ومنها) أي من القوادح (القلُّبُ وهو دَّمُوك ) المترض (أن مااستدلَّ به ) المستدل (ف السئلة ) المتنازع فيها (على ذلك الوجيه ) في كيفية الاستدلال (عليه ) أي على المستدل (لالَّه ان صَحٌّ ) ذلك المستدل به ( ومن تُمٌّ ) أىمن هناوهوقولنا انصح أىمن أجل ذلك خاص من تلك الجزئيات ويقع الحجاج فيه من الجانبين (قولُه والاستدلال طيمنعه الح) الواو فيه المحال (قوله والأصح جوازه) أي لانه يستفاد بذلك غرض صحيح وهو دفع الاعتراض في بعض السور حيث لايساعد، الدليل في كل الصور (قوله وقيل لا) أي مطلقا لانه لايستدل بخاص على عام (قول كان يقاس عليه بجامع) فيه اشكال لان ذلك الجامع ان لم يكن هو الجامع بين عل الفرض والأصل لم ينعقد القياس لمدم وجود علة حكم الأصل في الفرع وان كان هو الجامع بينهما لم يحتج على القياس على على الفرض لامكان القياس طى نفس الأصل بل لايسح القياس لان شرط الأصل ثبوت حكمه بغير القياس كما تقدم. لايقال يجوز القياس على محسل الفرض الشبه لانا تقول شرط قياس الشبه نعذر قياس المني كما من قاله مم (قهاله في السئاة المتنازع فيها) احترز بذلك عن دعوى المترض ان مااستدل به السندل عليه لاله في مسئلة أخرى لافي السئلة التناز عفيها (قهألمعلى ذلك الرجه) حال من ضمير به المائد على ماومضاء أن يكون الوجه الذي استدل به السندل حو الوجه الذي اعترض به المترض واما اذا كان الدليل فا وجهين فنظرالسندل لجهة والمترض لأخرى فلا يسمى قلبا ومنذلك أن يكون استدلال الستدل بطريق المعى الحقيقي للفظ واستدلال المعترض عليسمه بطريق الجازكان يستدل الحنفي على توريث الخال بخبرالحال وارثمن لاوارثاه فيقول المعرض هذا يدل على أنه غيروارث لان ذلك أر يدبه المبالنة في عدم كونه وارثا كايقال الجوع زاد من لازاد له والصبر حيلة من لاحيلة له مم أن الجوع والصرايس زادا ولا حيلة هذا مقتضى كلام السفى المندى ومقتضى كلام الآمدي ان هذا من القلب فأنه جعل القلب نوهين حيث عرفه بفوله أن يبين أن ماذكره المستدل يدل عليه لاله أو يدل عليه وله باعتبار بن ثم قال والنو ع الأول قل أن يتفق له مثال في الأقيسة ومثاله من النصوص استدلال الحنفي في توريث الحال يخبر الحال الجوعليه فيكون قول المنف طي ذلك الوجه مستدركا بخلافه على ماقبله فهو قيد لابدمنه عليه والظاهر ان المسنف الهامشي على ماذكره الهنديسها وقدنقل الانفاق على ان مثل هذا لايسمى قلباحيث قال قيل هو أي القلب عبارة عن بيان ان ماذكره المستدل يدل عليه وينبغي أن يزادعليه في تلك المسئلة بمينهاوطي ذلك الوجه حنى يستقيم والالم يكن مانعا إذه خل تحته مايدل عليه في عد المسئلة التي استدل هو به عليها أوقى تلك المسئلة بمينهالكن على غير ذلك الوجه مثل ان يستدل المستدل بنص بطريق الحقيقة والمستدل عليه به في تلك المسئلة بطريق المجاز فان ذلك لا يسمى قلبا وفاقا اه (قوله ان صح ذلك المستدل به)

المارشة لاتفساليلة بل غنع من التعلق بها الى أن يقيت وجعانها من خارج التهى فأر النالمنظى بقوله هذا ان مجان الحبرة في ابراده على وجهالمارضة والتعلق المنافذة والمنافذة المنافذة المنافذة

وحيناذبكون مراده القنح فيالدليل بانه لإيسلح لفساده بماذكر وعلى كاريخرج منه ابطال مذهب الحصم بالمعارضة أوالقدح وتسحيح مذهب المعترض بدفع مايدل على خلافه ثمرأيت كلام التفتازاني في التاويح صريحا فباقلته ونصه المعارضة في الحكم إماأن تسكون بدليل الملل ولو بزيادة شيء عليه وهو معارضة فيها معنى للناقضة أما المعارضة فين حيث اثبات نقيض الحكي وأماالناقضة في حيث ابطال دليل المعلل إذ الدليل الصحيح لا يقوم على النقيضين به قان قلت في المعارضة تسليم دليل الحصم وفي المناقضة المكاره فكيف هذا به قلت يعسكفى فى المارضة النسلم من حيث الطلهر بان لا يتمرض للا نسكار قصدا ؛ فان قلت ففي كل معارضة معنى المناقضة لان نفى الحسكوا بطاله يستانرم نفى دليسله المستارمله ضرورة انتفاءالمانوم بانتفاء اللازم \* فلتعندتفايراله ليلين لايانر، ذلك لاحتمال أن يكون الباطل دليل العارض بخلاف مااذا انحدالدليل اه وهي عبارة جمةالغوائد ترشدك زيادة على مام الحاوجه تخصيص القلب من بين المارضات بكوته تارة يكون معارضة ونارة يكون قدحاً فليتأمل (قولالصنف أيضاان صح) يعني أنى لاأقول انه عليك لالك الا بناءعلى تسليم محتمه ظاهرا إذلا يكون دليلاعليك الاحينت أظن أسم لتعلق الضدين به فهو لايصلح دليلا عليك ولالك وطي كل بطل ماتدعيه و بني ماأنا عليه إذلادليل علىخلافه أودليلك بدلعليه فقوله ان صح لازم لقوله عليه لا آه لااه ينطق، المسترض وانماكان تسليم الصحة ظاهرا لانه لايمكنه تسليمها في الواقع مع اعترافه بتملق الضدين به فتامل (قول الشارح سواء كان محيحاً أملا) فهمهذا القاتل ان المراديكونه غير صحيح أن الدليل فاسد تشيء آخر غير تعلق الضدين به وحيث جعله عليه فهو مسلم لصحته وليس كذلك بل المراد بفساده أنه تعلق به الصدان وجعله دليلا عليه هو المحقق لتعلق الصدين فان كان التسليم موجودا من حيثالظاهر فمرادمالمارضةوالافالمناقضة كا مر ( قول السنف وقيل افساد مطلقا ) سيأتى في الشارح تعليله بانه من حيث لم يجعله له مفسد له (414)

(أيكن معه ) أى مع القلب (تسليم صبحته ) أى حقه ااستداريه (وقيل هو) أى القلب (تسليم المسحة مُملقاً) أى حقه مااستدار به سواه كان حجيحاً أم لا (وقيل ) هو (أفساق ) له (مُملقاً) معه ما استدار به سواه كان حجيحاً أم لا (وقيل ) هو (أفساق ) له وقسه وضبه نظر لان الظاهر ان صدود ذاك من المنظمة المذكورة في كلام المسنف خيالا وحليا على النقصان بعيد اله برد بان الأمنلة المذكورة من المرفد لا بن التعريف كا هو واضع وقال شيخ الاسلام هو من تنمة الحد إذا و لم يسح لم يكن مصححا لمند المنترف كا هو واضع وقال شيخ الاسلام هو من تنمة الحد المترف وقال شيخ الاسلام هو من تنمة الحد المترف والم يسح اعتد المترف وهو منافى لقوله ومن ثم الخي المفيدة كو نعمن تنمة الحد التنباء كون الدايل حميحا عند المترف وهو منافى لقوله ومن ثم الخي الفيد انه تارة يسلم حسته واما قوله واقوله بعد معارضة عند التعرف وعد عند عدمه واما قوله واذلولم يسح الخ ففهات كاليائر

فهو غسير مفسد بل معارضه وهي لا تفسد العلة كما تقلع

وان کان صبحا وفیه ان

عدم جعله له ان كان معناه

أنه لايسح تطقه به لانه

يائرم تعلق الضدين به

فهو مفسد لانه أبطل

كونه دليلاوان كان معناه

انه دليل صحيح بناء على

تسليم صحته ظاهرا لكنه

اعايدل علىضد ماتدعه

الإن معارضة وهي لا تفسد الملة كما تقاسم المناه القائل فهم أيضا أن السحة والفساد شيء خارج وليس كذلك كا مر واختيارا أحد الأمرين موكول الى رأى للشرس ثم إن هذا القائل فهم أيضا أن السحة والفساد شيء خارج وليس كذلك كا مر فلية أن الأمثلة المذكورة الى الأمثلة المذكورة المناف المنافذات المناف المنافذات المنافذات

لان العالب من حيث جمله على المتدل مسلم لضحته وان لم يكن محيحا ومن حيث لم يجمله له مفسدله والكان محيحا وعلى كلاالقولين لايذكر في الحدقوله ان صح ( وعلى المختار ) من امكان التسليم مع القلب ( فهو مقبول معارضة عندالتسليم قادح عندعدمه ) وقيل هو (إشاهد زور ) يشهد (لك وعليْكُ ) أيها القالب

من كونه خارجا عن الحد أن لا يصح حق يانم أن لا يكون مصححا لذهب المترض ولامبطلا لمذهب الستدل فتأمل والراد بالصحة أن يكون الدليل محيحا فينفسمه لامايتوهم من محته من حيث دلالته على مذهب السندل لان ذلك ينافي دعوى المترض انه يدل عليه لاله ( قول لان القال ال تعليل القواين على الف والنشر الرتب قاله شيخ الاسلام أي فقوله لان القالب من حيث جعله على السندل مسلم لصحته علة للقول الثاتي وهو القول بأن القلب تسليم للمحة مطلقا وقوله ومن حيث لم بحمله له مفسدله علة للقول النالث وهوالقول بأن القلب افساد للدليل مطلقا (قوله من حيث جمله ) أىما استدلبه المستدل وكذاضمير يجمله فيقوله ومنحيث لريجمله (قوله وعلىكلا القولين) أي الأخيرين وهما القول أنه تسليم الصحة مطلقا والقول بأنه افساد مطلقا ﴿ وَهِلْهِ لا بِذَكُرُ فِي الْحَدُ قُولُهُ ان صح أي واما على القول الأول فلا بد من ذكره الإشارة الى احتال تسليم الصحة وعدمها مع القلب (قهله رعلى الختار فهو مقبول) أي وكذا على القولين الأخرين لكنه على الثاني معارضة فقط وعلى النالث قادح فقط على ماسيأتي فالهتص بالقول الاول الحبتار الانقسام الى المارضة والقدح وأما القبول فتترك فيه الأقوال الثلاثة فى القلب كايفيده اطلاق عدالقل من القوادم عمد كر الأقوال للذكورة فيهوانما اقتصر للصنف على نفر يع القبول على الاول لكونه الختار عند مولاختصاصه بالانقسام الىالمعارضة والقدح وأماقوله وقبيل هو شاهد زورالخ فالظاهر انه مقابل للقبول فهو مقابل للافوال الثلاثة ﴿ والحاصل انهم اختلفوا في قبول القلب وعدم قبوله وعلى القبول قيل هوتسليم مطلقاوقيل افساد مطلقا وقيل في بعص الأحوال دون بعض قاله مم (قه أيهمارضة عندالنسليم قادم عند عدمه) ظاهر هدا الصنيع أن كلا من القسمين من القلب ولا يخفي اشكاله فى الثانى اذ مع عدم تسليم صحة الدليل كيف يتأتى الاحتجاج به علىالمستدل حق يتصور القلب اللهم الأأن يحمل هذا الصنيع علىالتسامح وانالمرادانه عندالتصريم بالنعلا يكون من قبيل القلب وأوجه من هذا أن يقال ان الاحتجاج به على الستدل باعتبار زعمالستدل فأنه يعتقد صمته قاله سم وهذه المارضة تسمى فلباومعارضة علىسبيل القلب أيضا والعارضة أقسام ثلاثة لان دليل العارض ان كان عين دليل المتدل كاهناسمي قلباومعارضة على سبيل القلب أوغره فأن كانت صورته كصورته سمي معارضة بالثل والافعارضة بالنريج يوأن بقال جمله القلب اذا كان معارضة لا يكون قاد حامناف لاطلاق أنه من القوادح \* و يجاب بأن الراد فى الاول بالقادحمايع الفسد للدليل والموقفله عن العمل به وفيالثانى بنني القادح فيه نني كو نه مفسدا لاموقفا اه شيخ الاسلام (قهله شاهدزور يشهد لك وعليك) استفيد من كونه شاهدزور أنه غيرمقبول وقوله يشهدلك وعليك كالدليل على كو نه شاهد زور . ووجه ذلك أنه شهد بالاثبات والنفي يشي وواحد وهو دليل المستدل وذلك باطل لاستحالته ولا معني لكونه شاهد زور الاكونه شاهمدا بباطل

هذا وهوأ كر دليل على امامن الحدمع قوله أولاانه من كلا العترض (قوله فالظاهر أنهمقام للقمول) كأنهعفل عن قول الشارح بعد هذا ألقول فلا يقبل فانه يغيد مقابلتهاه قطما (قول الصنف معارضة عند التسليم) قال المسنف في شرح المختصر العارضة الصطلح علىها معارضة فى الاصمال بمعنى آخر اما مستقل أوغيرمستقل وهذممارضة بنفسذاك المعنى فهى ضرب من مطلق الاعتراضات (قوله ولا يخفي اشكاله في الشاني الح) لايخفى انهليس الفرض الاستدلال اذلا يصح حتىمع النسليم اذ هوأي المترض معترف بأنه معارض عماقاله المستدل مل المراد اماوقف دلسل المستدل ان كان معارضة أوابطاله انكان قدحلوعلى كل سلم مذهب المعترض لمدم مأيدل على خسلافه من دليل المستدل امالأنه معارض وأما لاته قاسد وليس المستدل حينتذأن يعارض المسترضى لان المترض ليس فيمنصب الاستدلال ولانه ليس وظيفة السندل فتأمل (قوله باعتبار زعم السندل) هذا اتمانكون عندالتسلم حيث المترضى في المنالة إمام إبطال خلاف دعوى المتدل فلا يقبل (وهو قسان الاول ألتصحيح مدفع المتدل المترض في المنالة إمام إبطال مذهب المستدل " انبها (صريحا كما ) يقال من جانب المستدل كالشراف ( فيهم النفوق مقد في حق الثير بلاولاية ) عليه ( فلا يصح كالشراف ) أى كشراه الفضول فلا يصح لمن ساء ( فيقال ) من جانب المسرض كالحنني ( عقد فيصح كالشراء ) أى كشراه الفضول فيصع له وتلنو تسميته لنيره وهو أحد وجهين عنسانا ( أولاً ) مع الابطال صريحا ( مشل ) أن يقول الحنفي المسترط المصوم في الاعتكاف ( لبث فلا يكون بنفسه قربة كوف هرفة ) فانه قربة بصديمة الاحرام فسكذاك الاعتكاف إلكون قربة بصديمة عبادة الدوم الصوم

سير (قه أله حيث سامت فيه الدليل) راجع لقوله عليك وقوله واستدللت به الخراجع لقوله لك فهو نشر على غَـير ترتيب اللف وقوله فلا يقبل تفريع على قوله شاهد زور (قهأله وهوقسهان الح) لا بخفظهورهذا الصنيع فيانهذه أقسامالقلب الككلانقديري كونهمعارضة وكونه قدحاوهومشكل على التاني اذمع عسام تسليم صمة بالدليل كيف يتأتى به القالب تصحيح مذهب أو ابطال مذهب المستدل ويقوى الاشكال مام عن شيخ الاسلام من انه عند عدم التسليم مفسد للدليل اللهم الاأن لايراد همذا الظاهر بل انها أقسام باعتبار التقدير الاول فقط وقسد صرحوا برجوع تلك الأقسام الى المارضة فليتأمل مم (قول صريحا) قالشيخ الاسلام كالكال حال من مدَّهب السندل أى حال كون مذهب السندل مصرحا به في الاستدلال وهذا يؤخذ من كلام الشارس بعد زادال كال وهذا يخلاف قول المنفف فها سيأتي لابطال مذهب السستدل بالصراحة فأن قوله بالصراحة متملق بابطال لابمذهب الستدل أه \* فان قيل ماذكراه صبيح لكنه غير متمين بل يجوزكونه حالامن ابطال فيوافق ظاهر ماياتي في قوله لابطال مذهب المستدل ويراد بالابطال الصريم إبطال ماهو مصرح به في كلام المستدل و بنير ابطال مالم يصرح به فيه ولايشا في ذلك قول الشارح في بعد ابطال لمذهب الحصم الذي لم يصرحه في الدليل لجواز أن يكون القصود به أنه لما لم يصرحه كان إيطاله غيرمصرح به يه قلنالامانع من ذلك وانازم منه اختلاف معنى الابطال الصريح في كارم الصنف لانه طيهذا الثقدير يكون الرادبه فيالقسم ألاول ابطال ماصرح بهالمستدل وفي آلثاني ابطال نفس مذهبه وانام يصرح به لاابطال مايستارم أبطال مذهبه أذ مجرد هذا الاختلاف لايمنع ماذكر بل الاختلاف لازم على التقدير الاول أيضا فإن الصراحة عليه جملت فيالقسم الاول وصفا الذهب وفي الثاني وصفائلا بطال (قوله كافيهم الفضولي الخ) يستفاد من هذا الثال ونحوه أنه لاعب في القلب أن يربد المترض بالأصل عين ما أورده السندل به من كل وجه بل قديقع تفاوت بينهما ولا يكون مانما من القلب ولا من كونه قلب ما استدل به للسندل على ذلك الوجه حتى لا يخالف تقييد الصنف كفره بقوله على ذلك الوجه وذلكلان المستدل أراد بالأصل في هذا الثال شراه الفضولي لمن سهاه والمترض أراد به فيه شراء النفسه ولم يقدح ذلك في كونه من القلب ومن ذلك ما يأتي في مثال قلب الساواة من اختلاف وجه استدلال القالب ووجمه استدلال المستعل وقول الشارح وهوأحد وجهين عندناً كأنه بشر مالى وجود شرط القياس فبين أنالاصل متفقعليه هنا على أحد الوجهين سم (قَوْلُه في حق النبر) أي غسير العاقد وهو الراد بمن في قوله لمن مهاه (قوله فيصح له) أي للفضولي (قولُه فلا يكون بنفسه قرية) ليس هو الفرع الطاوب اثبات حكمه بل هو مطوى أي فلايد مور صبيمة وهو السوم لاته التنازع فيه كاسباتي قاله الشهاب وهو ايضاح السان والشارح قاله مم

(قولة وهومشكل) عرفت جوابه (قوله بل يجوز كوته حالامن ابطال الخ) هــذا هو الذي تصرح حينئذ به عبارة الصنف في شرح الهنمرحيث قال في القسم الثاني ان لامدل بالصم احة على بطلان ملهب للسندل وقال في الأول أن يدل طى الأمرين مما (قول الشارح فيصح له و تلغو تسميته لغير هالخ) أىادالميشتر بمينمالمن مقدله ولم يضف المقد الى ذمته شيخ الاسالم في شرحاغتصر (قوله شراء الفضولي) أي عدم سمته وقوله شراء لنفسه أي صته (قول الشايح اذ هو التنازع فيه) لمكن لم يشكن المستدل من التصريم باستراطه اذ لوصح به لم بحدثه أصاد يقاس عليسه (قوله أى من غير تعرض الذهب المترض) وذلك لأن ماقاب وهوعدم تقديرالسح بالربع بل كان الواجب السكل ليس ملحب وكذلك خيارالرق ية لايقول به ولا بعدمه لأنه ميهن فل صمة البيع بلار ؤية وهو باطل عنده وأماقول الهذي الذي بيع طل الوصف ففيه نظر فان كلامهم بخالفه وأوكان كذلك لمكان القلب

اذ هو التنازع فيه (فيقال) من جانب المدترض كالدافعي الاعتكاف لبث ( فلا يُشْتَرَاهُ فيه العهوم كمرفة) لابشرط العسوم في توفونها فقي هذا إبطال لذهب الخلصم الذي له يصرح به في الديل وهو المدال وهوم الديل وهوم المجلل الدوم الديل وهوم الديل وهوم الديل وهوم الديل وهوم المجلل الديل وهوم الديل الديل وهوم والديل ووجه الديل وهوم الديل والتوم وهوم الديل وهوم وهم الديل الديل وهوم والديل ووجه التديم الديل المديل الديل القال في وده وجه الديل المتدل ووجه التديل المتدل ووجه التديل المتدل المعادل والديل المتدل المعادل المتدل المالة الديل المتال والقافي في وده وجه المستدلال القالب في فير وجه استدلال المتدل (وسم) أيمن التوادح

(قولها لا هو المتنازع فيه) تعليل العصر في قوله وهي الصوم لان الدبادة أعميته ( قولها لا جال المنهب المستدل ) أى من غير تعرض لمذهب المعترض قاله شيخ الاسلام أى قائده ما بالقال المعترف المستدل ) أى من غير تعرض لمذهب المعترض قاله شيخ الاسلام أى قائده ما المعرف المعترف (قولها الصراحة المستدل المعترف المعترف (قولها المعرف) منطق باطال وكذا قوله أو بالالاتام والراد بالصراحة العلالة المطابقة كل يشير المعترف المع

(قول السنف ومنه قلب الساواة) أي من القلب الذى لابطال مستحد الستدل بالالتزام كأنبه عليه المنف في شرح المختصر وأنما قال الشارح أيمن القلب ولم يقسل من القسم الثاني لثلايتوهمانخلاف القاضى فى كون قلب الساواة من قسم ابطال مذهب الستدل ولا يازم منه نني كوته من مطلق القلب (قول الشارح وجه استدلال القالب فيه الخ) عبارة المنف في شرح المتصر في توجيه رده لأنه لايمكن التصريح فيه بحكم العاة فان الحاصل في الأصل نقى وفى الغرع اثبات ألا ترى السندل يعتبر الوصفين في الأسل والمترض لايعتبرها منتفي القلب والهتار القبول فان القباس على الأصل أنما هومن حيث عسمالاختلاف وهوثات فيسه فسلا يضركونه في الأمسل الصحة وفيالفرم عدميا اذ هذا الاختلاف

غيرمناف لأصل الاستواء الدى جلاجاءها ، ه وقوله فانه لايكن الح لأنه لايكن القالب أن يقول يستوى التيم والماء في ان تجسالنية غيرما كالوجيت في ازالة النجابة فان الحاصل في الازالة عسم الوجوب وفي الفرع وهو الطهارة الوجوب بمقتفى القلب وقوله ألا ترى الح أى بدليل ان السندل يستبر الوحنين أى الفنرس وى يينهما للمترض في الأصل مسوى بينهما في عام وجوب النية والمنترض المحابيت محافق الله عمر الالأصل فناكم عمرافي الحاشية

(القولُ بُالوجَبِ وشاهدُ م)قوله تعالى ( «وقُّه المزِّةُ ولرسوله » في جواب «لَيُعْرِجَنَّ الأعزُّ صَها الأذلُّ » ) الحكى من النافقين أي صميح ذلك الكن هم الأذل والله ورسوله الأعزُّ وقد أخرجاهم (قوله القول بالموجب).أي القول بموجب الدليل أي مقتضاه ( قوله وشاهده ) لميقل ودليله لان المبحوث عنه هو القول بالموجب فيالاحكام الشرعية والآية ليسشفيها كذا قيل \* قلت وقضيته أنه لوكانت الآية في الأحكام الشرعية لقال ودليله مع أنه قمد عبر بالشاهد في مثل هـذا حيث قال فها تقدمومنه المكس وهو انتفاء الحكم لانتفاء العلة الج وشاهده قوله والماللة ومعاوم أن السنة كالكتاب في الاستشهاد والاستدلال بها ولم يذكر المعنف والمؤمن ين مع ذكره في الآية ولعله للاشارة الحاأن كلا من ثبوت العزة لهم واخراجهم النافقين واخراج النافقين إياهم فمزعمهم بالتبعية 4 عظي فهو القصود بالدات بالعزة منه تصالى وبالاخراج من النافقين فيزعمهم وهو الخرج بالحقيقة للنافقين ولا ينافي ذلك اعادة الملام فيقوله وللمُومنين الدالة على تأكيد اثبات العزة لهملأنه للمبالفة في الردعي المنافقين وأماقولالشهاب فىقول الشارح والله و رسوله الأعز لميتمرض للمؤمنسين وانذكر وافى الآية موافقة للمأن اه فنيرشاف لو رود السؤال على المن هذا ولقائل أن يقول مافيالآية من قبيل القلب لصدق من القلب عليه فليتأمل الجواب: قاله ابن قاسم. قلت قديقال القلب يثبث فيه للمحكوم عليه نقيض الحسكم الدي أثبته له المستدل وفي القول بالوجب يثبت الحكم الواقع في كلام الستدل لحسكوم عليه غير الذي أثبته له السندل فالمارضة في القلب في الحسكم وفي القول بالموجب في الحسكوم عليه وأيضا فالقول بالوجب انما يكون مع تسلم مقتضى الدليل وفي القلب ليس كذلك اذمقتضى الدليل فيه غيرمسلم كهمو واضح فاتضح الفرق بينهما فتأسلذلك (قهايه ولله العزة ولرسوله) انمىأعبدت اللام فيقوله ولرسوله اشارة الى أنعزة الله لاتشارك عزةرسوله وللل أعاد اللام فيقوله وللمؤمنين أى للإشارة الىأن عزة نبيه علي التشارك عزة المؤمنين وهذا لاينافي مامرعن سم من أن أعادة اللام في والمؤمنين الدالة على أ كيد اثبات المزة لهم المبالغة في الرد على المنافقين (قوله لكنهم الأذل) \* حاصله نقول بموجب هذا البكلام ولانسلمماذكر لأنه لايال مماذكر الااذاكانت العزة لكم ولم تكن الكم فلايانهم ذلك (قوله وفد أخرجاهم) قال الكال عبارة شرح المختصر والله ورمسوله غرجانههوهيأولىلطابقتها المضارع في قوله تعالى « ليخرجن » وأولى منها أن يزاد هي المنن وللمؤمنين فيقال والله يخرجهم و رسوله والمؤمنون لأنه أتم ّ طباقا للآية اذ يطابق في التعبير بالمضارع وافراد الاسمالكريم الذكر وكذلك الرسولوا لمؤمنون دونجع الرسول معالاسم الكرم فيضمير اه وتعقبه سبر بقوله أماقوله وهيأولى لطابقتها المضارع الىآخره فيجاب عنه بان الشارح ليقصد تتمم تسويرمني القول بالموجب بلقصدالاخبار بتحققه في الواقع مبالنة في بطلان دليلهم وأماعد مرأيادة المؤمنين فقدتقدم جوابه وأماعسدم افرادالاسمالكريم بالذكرفجوابه أنه أشار بجمعه على مع الاسم الكريم فيضمير واحد الى أن الموجود اخراج واحد وان الذي باشره الماهو رسول اقد والله واغا ذكر الله معه التبرك ولكونه المقررله \* قلت قوله ان الشارح لم يقصد الح أحسن منه أن يقال انما عبر بالمضارع في الآية لسكون الاخراج لم يتحقق اذ ذاك وتعسير الشارح بالمضي لتحقق الاخراج ووقوعه فبامضي وفيه إشارة معنىالقول بالموجب وقوله أشار بمجمعه معآلاسم الكريم الخ يقال عليه ماذكرته ينتيج الافراد لاالجمع المسنداليه الحكم لكلمنهما وأحسومنه وأولى أن يقال لأن الواقعمنه علي لايكون الاموافقا كم الله تعالى فالمنسوب اليهمنسوب له تعالى فناسب الجع الذلك

فلايكون في الآية تسليم دليل مع بقاء الراع وأعما قال في المكس أيضا وشاهده لان الحديث لا يدل على معة الاستدلال به مطلقا أى أبلغ أولاولا على ذلك التفصيل بإنمائع علتين ومجوزها و به تعـلم مافى الحاشية تدير (فوله فليتأمل الجواب ) القول بالموجب تسليم مدلول الدليل مع بقاء الزاع وذلك دعوى نصب الدليل في غير محل النزاع وهذا بخلاف القلب فانه دعوى أن الدليل عليه أي ملزم له هذا انسلمفان قلح فيه بتعلقه بالضدين فالفرق أين اذماهناقدح بدعوى نصب الدليل في غير محل النزاء فتأمل (قوله يثبت الحجيم الواقع الح) لم ينبت شيئا في مثال الثقل ولا فيغير داغا فيه دعوى اقامة الدليل في غير محل النزاع كما قاله المضدوغيره (قوله ادمقتضى الدليل فيه غير مسلم) فيه انه مسلم في القسم الاولمنه (قوله وتعير الشارح بالمي الح) انكان مراده فتم تصوير القول بالموجب فلا لانه يراعى فيمه حال وقوعه والاشارة التي ذكرها لا ينافيهاماقاله سم بل يحققها

(وهو تسايم الدنيل مع بقاء النزاع) بالزيظهر مداستنزام الدليل غيل الذاع (كما يقال في) القصاص بقتل (الفكّر ) منزجاب المستدل كالشافي ( قل مم يقتل أناليا فلاينافي القصاص المتعلق المناقبة على المناقبة المنا

الدليل من حيث الدلالة) فيه ان التسليم ليس من حيث كونه مدلولا للدليل بل من حيث ذاته أندبر (قوله أو ملازمه) أي مازومه ولايلزم هنا من عدم منافاته للوجوب ان يجب (قوله أى فيثبت القصاص وهبو الفرع الخ) أنت تعلم ان الفرح ألقتل بما يقتل غالبا والاصل القتل بالاحراق والحكم همو ثبوت التصاص لكن فرض الحكلام أن الستدل استنتجهن الدليل مايتوهم انه ملزوم للطالب فسلا يمسم أن يقول حيثال فيثبت القساص لانه محل النزاع حقيقة وقوله من تتمة الدليل إن كان مراده انهمزء منه فلس كذلك أونتيجته فهو الطاوب على ر أى المشدل

( قوله لما كان تسسليم

(قوله وهوتسليم الدليل) للطابق لقوله القول بالموجب أن يقول تسليم الدلول اذ الموجب هو المدلول والقول به هو تسليمه وقد نبع الصنف في هذا التعبير المختصر وقد شرحه النضد بماذكرناه وهو معنى قول المهاج تسليم مقتضى الدليل أى تسليم مدلوله مع ذكر مايظهر به عدم استلزام الدليل لحل النزاع وهو المشار اليه بقول الشارح بأن يظهر عدم استلزم الدليل لحل الدَّاع وقسد يقال لما كان تسلم الداول من حيث الدلالة تسلما للدليل حسن التميير بكل منهما وقد يستغني عن هذا كله بأن قوله تسليم الدليل فل حذف المضاف أي مقتضى الدليل وقرينته قوله قبل القول بالموجب ( قولِه لحل النزاع ) أي وهو الفرع التنازع فيه كالقصاص بقتل المثقل في المثال ( قهله كما يقال الح) بين جدًا مع مابعد، أن القول بالوجب يقع على أوجه ثلائة الأول ان بستنتج الستدل من الدليل مايتوهم أنه محل النزاع أو ملازمه ولا يكون كذلك كما أشار الى ذلك بقوله كما يقال في المنقل الى آخره الثاني أن يستنتج منه ابطال أمر يتوهم منه أنه مأخذ الحصم ومبني مذهبه في السئلة وهو يمنع ذلك فمسلا يلزم من اجاله اجال مذهبه والى ذلك الاشارة بقوله وكما يقال التفاوت في الوسيلة الخ قال الكمال وأكثر القول بالموجب من هذا القبيل لحفاء مأخـــذ الأحكام وقلمًا يقع الأول لشهرة عمل الخلاف وتقدم تحريره غالبًا نبه على ذلك العضد وغيره أه الثالثأنُ يسكت عن مقدمة صغرى غسير مشهورة والى ذلك الاشارة بقوله و ربما سكت المستدل الح أشار المشيخ الاسلام والكال (قوله فلا ينافي القصاص) أي غيثبت القصاص وهو الفرع القيس لاعدم النافاة كا يوهمه ظاهر للعبارة بلذلك من تتمة الدليل كايعلم عماياتي وقلسبق للشارح مثل هذه العبارة ول أسقطت الفاء كان أجلي لاتهاتفهم أن مدخومًا هو الفرع قاله الشهاب (قوله سلمناعدم المنافاة) قال الملامة يوهمأنه دليل السندل وليس كذلك بل هو نتيجته فليتأمل أه وكان وجه الايهام الذكور اضافة التسليم الى الدليل في التعريف حيث قال وهو تسليم الدليل واك أن عنع هذا الايهام بإن اضافة القسليم الى الدليل في الشعريف لايقتضى ايهام المثال ماذكر اذ لايفهم من قولنا قتل بمما يقتل غالبا فلاينافي القصاص كالاحراق الاأن قولنا فتل عايقتل غالبا هوالفرع وقولنا كالاحراق هو الاصل وأن مجوم القولين قياس نتيجته عدم المنافاة المذكور وهــذا أدلدليل طيأن متعلق التسليم في قوله سلمنا عدم المنافاة هو نتيجة الدليل لانفسه بلهذا التمثيل قرينة ظاهرة على أن اضافة النسليم في التعريف الدليل على حذف الضاف أي تسليم مقتضى الدليل ليطابق التسمية بالقول بالموجب أي بالمقتضى بالفتح ولوسلم الايهام المذكور فهوكالعدم عند التأمل قاله سم (قوأبه ولكنام قلت ان القتل بالثقل يقتضيه آلخ) أى لان عدم منافاته لوجوب القصاص لا يقتضي ثبوت القصاص فقولك انه يقتضيه لادليل عليه (قوله وكايقال التفاوت في الوسيلة الخ) أى فيئبت القصاص في القتل بالمتقل كالقتل بالهدد لانه اذا كان التفاوت في الوسائل غير مانم ثبت كون المثقل كالمحدد فالفرع هو

(قوله الشارح من منافاة القتل بالمثقل الح) الظاهر اله انما أرجعهذا للأول لان قول المستدل فلاينافي الخ حيث كان تعريضا بالمعترض فانما أراد ذكر مااستند المه والافلا وجه لاستنتاجه وحبئانه فلا فرق بين المثالين فهذامن الشارح اشارة الى أن المسنف لم يرض التفرقة التي ذكروها وإذا لم يجعله أقساما ثلاثة كما صنعه ابن الحاجب بل جله قسما واحدا وهوأن يظهر عدم استلزلم الدليل لحل النزاع كا اقتصرعي ذلك الشارح في التموير وبدل عليه أيضا قول الصنف فيقال مسلم وأحكن لايلزم الخاذ لوكان استنتاجا لما يتوهم انهمأحذا لخصموهو يمنمه لم يقل مسلم ولكن الجبل هو ناف لاستلزام الدليل لحل الزاع كا هوصر يح الصنف فيكون من القسم الأول فتأمل لعلك تقف الأحسن منه به واعما ان حواب القسم الأول هو بيان ان مالن من الدليل هو محل النزاع وجواب الثاني ان الحذف مع العلم بالمحذوف جائز والحذوف مراد ومعاوم فلا يضرحذفه والجموع هو

الادليل

[ستلم ] أن التعاوت في الوسيقلا عنو القصاص فليس عانه منه (و) لكن (لا يؤم من إبطالو ما نيم استم التفاه الونا في وجود الشراط و القتصى) و بوت القصاص متوقف على جميع ذلك (والجائز أنصد بن المنظم في قبل المستقد المنظم في المستقد للله المستقد المنظم في النظم في المنظم في ال

القتل بالمثقل والأصل القتل بالمحدد والحكرثبوت القصاص والعانماأشارله بقوله التفاوت في الوسيلة الخ وهو دليل يتضمن قياس الوسلة طهالته سل اليه وعليه يتوجه القول بالموجب كاأشار له الشار سرو المسنف (قهله مسلم أن التفاوت الح) أي وهومقتضى الدليل الذكور (قهله لا يلزم من ابطال مانم) أي وهو هنا التفاوت في الوسيلة الذي أبطل كونه مانعا (قهله انتفاء الموانع) أي باق الموانع كلها (قهله ووجود الشرائط والمقتضى) عطف على انتفاء ( ق له متوقف على جميع ذلك ) أي المذكور مثن انتفاء جميع للوانع ووجود الشرائط ووجودالمقتضى (قهله تعريضا في) علة لقوله نفيته أو لاستدلالك وقولة باستدلالك أي يقولك قتل عا يقتل غالباكا مدل عليه قوله من منافاة القتل بالثقل للقصاص وهو بيان للذى نفيته فهو تفسير لاسم الاشارةفي كلامالصنفقال شيمخ الاسلام فجعاه راجعا للثال الاول ولو فسره بقولهمن منع التفاوث في الوسيلة ليرجع الى المثال الثاني لكان أقرب وموافقا لسكلام غيره اه وكان وجه كونه أقرب ما يبنه شيخ الاسلام قبل ذلك من أن الثال الأول مثال للنوع الأول من القول بالموجب الذي ليس القصود فيه استنتاج ابطال ما يتوهم أنهما خذا لحصم ليناسب أن يقول المترض ليس هذا مأخذي بل القصود منه استنتاج مايتوهم أنه محل النزاع أولاز معوان صح أيضا كونه مثالا للنوع الثاني كما قاله ذكره مم وقد أطال في المقام فراجعه (قهلهلانعدالته الح) علة تصديقه ولا تنافى بين تعليل الختار بأن عدالته تمنعه من الكذب وتعليل مقاطه بأنه قد يعالدمم أن المناد يوقع في الكذب لان الراد أنه ظاهر المدالة ومن شأنها نتفاء الكذب وهذا لاينافي أنه قديقع لان الكنُّب لاينافيها قاله سم ( قهله ور بماكث السندل ) أي بقياس منطق أفتراني ونظمه كمَّا يؤخذ بما يأتى الفسل والوضوء قربة وكل ماهو قربة يشترط فيه النية فينتج الوضوء والفسل يشترط فيهما النية (قه أوعن مقدمة) أى من مقدمتي دليله وهي الصعرى في المثال (قه أو فيردالقول بالوجب) أى موجب المقاسمة الذكورة وهي الكبرى في المثال (قوله كما يقال) أي من طرف مالك والشافعي ( قَوْلُهُ وَرَدَ عَلَيْهُ مَنْعُ ذَلَكُ ) أَى مَنْعُ أَنْهَاقَرُ بِهَ كَأَنْ يَقُولَ الْمُتَرْضُ انهما للنظافة ولا قربة فيهما ( قه آه و خرج عن القول بالموجب)أى خرج الايراد المذكور عن القول بالموجب النالقول بالموجب تسلم للدليل وهذامنع له (قولهالقدح في الناسبة) أي بابداه مفسدة راجعة أومساوية بناءهي مامر من انخرام الناسبة بذلك خلافاللامام ( قول، وفي صلاحية افضاء الحسكم ) الاوضح أن لوقال وفي صلاحية ( قول الشارح فان النفس مائلة الى المنوع)عبارة ابن الحاجب \* والنفس مائلة الى الممنوع \* وهو شطر بيت والصحف قال في شرحه فبــله \* والفلب يطلب من يجور ويعتدى \* ثم قال بعده \* وبكل شيء تشتهيه لهلاوة \* مدفوعــة الاعن الملفوع ﴿ مبحث المرق ﴾ اعدانه وقع نزاع كبير بين ابن السمعاني وامام الحرمين في أن المقصود بالفرق ماهوفقال ابن السمعاني معارضة في الأصل بابداءعلة أخرى للحكم هي مجموع ماعلل به المستدل والجموصية أو في الفرع بابدا معنى يؤثر فيه خلاف الحسكم الذي أفاد المعني الذي أبداه المستدل وذلك بأن يُقيسه المعترض على أصل آخر لمني فيه موجود في ذلك الأصل وهذا المني هو المانع من عجيء الحسكم بالقياس على الأصل الذي للسندل وحينئذ فيأتى في القسم الأول مافي المعارضة في الأصل وهواتها لاتؤثر بناءعلى جواز التعليل بعلتين وتؤثر بناءعلى عدمه أونؤثر مطلقا اماعلى عدمه فظاهر لازماأ بداه كل منهماصا لإللملية واماعليه فلان حاملها انه لربطل المستدل بهذه العلة ولملايجوزأن بكون العلة فيالأصل هوالعلة الأخرى لابدمن مرجح ويأتي (٩١٩) في القسم الثاني ما تقدم من أن النقض وهو

تخلف الحكم عن العلة عل الى المقصود ) من شرعه ( وفي الانضباط ِ ) للوصف الملل به ( والظهور ِ ) له بان ينفي كلا من يؤثراذا كان التخلف لمانع الأربعة (وجوابها) أي جواب القدح فيها (بالبياني) لها مثال الصلاحية المحتاجة الى البيان أن تقدم عن المستف والشافعي يقال تحريم المحرم بالمساهرة مؤبدا صالح لان يفضى إلى عدم الفجور بها القصود من شرح التحريم التأثير وعن غيرهماعدمه فيعترض بأنه ليس صالحًا لذلك بل للافضاء إلى الفجور فإن النفس ماثلة إلى المنوح فيجاب بان وقالالامام هو وان رجع تحريمها المؤبد يسد باب الطمع فيها بحيث تصير غير مشتهاة كالأم (ومنها) أى من القوادح الى المارضة فيهما لكن (الفرقُ ) بين الأصل والفرع (وهو راجعٌ الى المارَّضَةَ في الأصل أو الفرع وقيل اليهما) أي ليس القصود به الاتيان بمارضتين على الطرد والعكس بل فقد ينتظم

من معارضتين يشعر عفارقة الفرع الأصل لله وحاصله انالمعترض يعترف بالجمع الذى أبداه الجامعلكنه يقول اذا افترقافي وجمه خاصكان الحكم بافتراقهما أوقع منالحكم باجتاعهما في الوصف لانه اذا جمل مجوع المشترك والختص كانأشد اخالة للحكم ممالو

الى المارضتين في الأصل والدرع (مما ) لآنه على الأول ابداء خصوصية في الأصل تجمل شرطا للحكم بأن تجمل من علته أو ابداء خصوصية في الفرح الحسكم لافصائه كإيدل عليه كلام الشارح الآني لان الصلاحية وصف اللحكم وقد يقال لما كائت الصلاحية سببا في أفضائه صح اضافتها اليه من اضافة السبب الى للسبب والعني الصلاحية التي هي سبب لافضاء الحبيم أشار له سم (قه له الى القسود) أى الحكمة (قه له وفي الانسباط) أى كالقساح في الشقة اذا علل بها جواز القصر بأنها غير منضبطة (قولهوالظهور) أيكالقدح فيالراضاة المال بهاانعقادالبيم بإنهاأم خفي لا بطلع عليه (قه له وجوابها) أي الأربعة أي جواب القدح فيها (قه له بالبيان) أي بيان سلامة الوصف عا قلم به فيه أما القدم في الناسبة فجوابه بيان رجحان الصلحة على الفسدة وأما القدح بعدمالانضباط كافي المشقة فيالنرض الذكور فجوابه ببيان الانضياط بحسب سببهاوهو السفر وان لم تكن هي ف نفسها منصبطة وأماالقدح بعدم الظهور كافي تعليل انعقاد البيع بالراضاة فجوابه أن ظهور المراضاة سبب ظهور مايدل عليها وهو الصيفة وأما القدح فيالصلاحية فأشار الىجوابة الشار | العلة في الأصل اوالفرع (قولهمؤبدا) مغمول مطلق مين للنوع و يصمح جمله حالامن تحريم على رأىسيبويه (قولهالقمود) نعت لعدم (قُولُهالناك) للافضاء الله كور (قولُهغيرمشتهاة) أى عادة (قولُهأوالفرع) أو مانعة خَلُو

جعل هو المشترك فسكانه يقول لم إنجعل العلة في حكم كل مااختص به مع انه أشد اخالة عالوجعلت العلة في كل هو الأمر المشترك ولا شك ان هذا مني يزيد على سؤال المعارضة لاتها بجرد أبداء علة أخرى لاتعرض فيها المكونها أشد مناسبةالحكم عاأبداهالمعلل ولمالميفهم ابن السمعاني مراد الامام عرض به تعريضا فاحشاحتي قال من قالتلك المقالة فقداً عامنا بأن الفقه ليس من با فولام وشأ فه فرحمة الشُّوطي الجميم له واعلمان للدارضة معنيين أحدهما ابداءعلة تؤثر نقيض حكم المطل وليس مراداهنا . ثانيهما ابداءعلة أخرى تؤثر الحسكم بعينه و بكون المراد السؤال عن الترجيح وهو المراد عارجم اليه سؤال الفرق وقدعرفت ان المراد بالرجو عاليسه انهم وضرورته لاأن المراد هو المارضة كانبه عليه الامامر حسه الله فيانقله عنه المصنف في شرح المختصر فليتأمل (قول المسنف وقيل اليهما) هو ظاهر كلام الامام جه وحاصله أن الفرق لا يكون الاعجموع المعارضة بن وهوقر يب ان كان مني المعارضة في الفرع انتفاه خصوصية الأصل وفي الأصل انتفاء خصوصية الفرعوان لميتمرض لانتفأنهاعن الفرع في الأولوعن الأصلى في الثاثي لان ذلك ملاحظ لضرورة التفرقة أما إن كانت المعارضة في الفرع معناها ابداء مانع أي وصف يقتضي نقيض الحكم وفي الأصل معناها ابداء شرط فيسمه فلا لانه لا يازم من ابداء شرط في

فالأصلابس شرطاواليه عيل كلام الشارح فليتأمل ( قول الشارح وقد ذكر الآمدى الح) قديقال تقدم المصنف في بيان شروط العلةأن لاتكو نمعارضة بمعارض موجو دفى الأصل ولأفىالفرح وانقيده فها تقدم بالمنافي فيحمل على أن الراديه ماينافي الحاق الفرح بأن كان شرطا في الأصل أو مانما فيالفرع (قول الشارح بناءعلى القول الثاني) خمه بالثانيوان كان لاعتمالرجو عاليهما الأول ألجزم المستف بأنه سؤالانأما الأول فيجوز ذلك فقط تدبر (قول الشارح لانه يؤثر في جمع الستدل) لميقل لانه يؤثر في ترجيم المستدل إحدى العلتين أشارة الىانهشىء وراء الممارضة وان رجع اليهاوقد تقدم فتأمل (قول الشارح وقيل لا يؤثر فيه) لان القصود الحاق بجامع ولو مع وجود ماهو أشد اخالة منه بناء على جواز التمليل بملتين (قوله والقياس باعتماركا منهما من أين هذا بل المنى ان من جوز الملتين يلتزم القياس على أصل واحد باحمداهما (قول الشارح

كساما نمامين الحكم وعلى الثانى ابداء المصوصيتين معا مثاله على الأول بشقيه أن يقول النافى الذي في الوصوه واجبة كالتهم بجامع الطهارة عن حسدت فيمترض المعنفي بأن العلة في الأصل الطهارة بالدواب وأن يقول الحلفي يقاد السلم بالذي كثير المسم المتنفي بأن العلة في الأصل الطهارة بالدواب وأن يقول الحلفي يقاد السلم بالذي كثير المسمى المتارضة في الفرة ومن مسمى المعارضة في الفرة عبل امتنافه من المحاود وقد ذكر الأمدى الداكرة والمسحيح أنه المنافرة في يذكر والمسحيح أنه المنافرة في يذكر وقال المستحبة أنه المنوق وقيل الإيؤثر في القول الثانى فيه الانه يؤثر في جميع المستدل وقيل المنافرة من من المستحبة في المنافرة من المتنافرة عبل المنافرة من المنافرة من المنافرة من المنافرة من المنافرة والمنافرة عبل المنافرة والمنافرة وقبل الانتفادة وقبل الانتفاد وقبل المنافرة وقبل لا يكنى في القندة فيها لانه يمال جمها المتصود وقبل لا يكنى

فتجوز الجم وأماقوله وفيل اليهما فتضعيفه بالنظر المحصر الفرق فيه (قراية تحمل مانعام والحبكم) أي فيسكون ذلك معارضة في الفرع لان المائع من الشيء وصف مقتض لنقيضه (قه أومثاله على الأول بشقيه) أىلىكلىشقىمئال (قەلەللىمارةبالتراب) فالترابقىدنى.الا°سل وخسوصەنىيە يجىل.شرطا ئلىحكىم وھو وجوب النية لضعف التراب (قه أه وقلدُ كر الآمدي) حاصله اعتراض على الصنف يأ ته أحال بقوله وهو راجع الىالمارضة الح على ماليفكر والسابقا والالاعقا بخلاف الآمدي فاته قبل ذكره رجوع الفرق الى العارضة فباذكر بين أن مسمى المعارضة في الأصل ابداء قيد في العسلة وفي الفرع ابداء ما نع من الحسكم فأحال هذا الجبل على التفسيل السابق (ق أهوان قيل انه سؤالان) أي اعتراضان بناء على رجوم الفرق الىالمارضتين فى الأصل والفرع إذلك كل معارضة سؤال (قه أله لانه يؤثر الح) أى لان الفرق مؤثر في جمع الستدل بين الأصل والفرع في العلة الذي هو مقصود القياس (قي له الختلفة) أي لان الاعتراض في الأصل ابداء قيد في العلة وفي الفرع ابداء مانع من الحسكم (قه أبهومهداستاة تتعلق بالفرق) أي وهي قوله ثم لو فرق بين فرع وأصل منها كغي (قولِه وان جُورَ علتان) قد يستشكل الفرق فان تجويز الملتين والقياس باعتباركل منهما ولا سما الراد بهما ماقوق الواحد فيشمل الأكثر من علتين ولا حصر له لا يخاو عن انتشار الا أن يجاب بانه أقل وظاهر أن التقدير وأن جوز علتان مع اتحاد الأصل أو الجُملة والا فتجويز العلتين صادق مع تعدد الأصول سم (قهله وقد لايحصل انتشار ) قوة الكلام تفيد أن الفرض من هـ نا الكلام دفع استدلال الصحيح بالانتشار وفيه نظر لان الظاهر أنه ليس مماد السحيح أن الانتشار لازم لظهور أنه قد لايوجيد فلا يسع أحدًا دعوى/زومه بلّ مراده أنه قد يحسل الانتشار وحيتك لايظهر كون ماذكر دافعا لذلك الاستدلال فليتأمل (قول لاته يبطل جمها القصود) أي جم تلك الأصول أعم من أن يكون الالحاق بكل منها أو عجموعها بقريسة القابل المفصل وحينتذ فوجه بطلان هذا الجم بالفرق المذكور ظاهر فها اذا كان الالحاق بمجموعها وأما اذاكان بكل منها فمحل خفاء . ووجهه آنه بعــد الفرق المذكور لم يبق جــع بين لاستقلال كل منها ( وثانتُها ) يكنمي ( انتقدال لحمانًى بمجدومها ) لانه يسطه بخالاف مالها قسد كم منها ( ثم فياقتصار المستدلِّ على جواب أسلر واحد ) منها-يت فرق المعرض بين جميها (فولاني) تجريك لهم والملقصورا الدفع من واحدمه اوقيل لانه التزم الجميع ظزمه الدفع هنه ( ومنها ) أيمين القوادح ( فسادُ الوضع بؤنلا يكون الدليلُ على المنية الصالحة لاعتباره في ترتيبا له مكم ) عليه كان يكون صالحا لعند ذلك الحكم أو تفيضه ( كتابًى الخفيف رس التنابط والتوسيع من التمديق والاتهات من التقلل محمدة الاول ( مثل ) قول الحفيف ( القتل ) عمدا (جيابة عظيمة فلا يكتبر ) أي لاتجب فه كفارة ( كالردة ) فعظم الجناية يناسب تغليظ الحمكم لا تتفيفه بعدم وجوب الكفارة والثانى مثل قولهم الزكاة وجبت

والفرع وبين كلمنها بلبين الفرع وبين بعضهالكن بطلان الجم يينه وبين كلمنها لايظهرفيه القدح يمنى بطلان النسك فيحكم النرح لان النمسك ببعضها كاف في أثبات حكمه فسكيف حكم بالقدح على وجه الاطلاق اللهم الا أن يكون الراد ابطال التمسك بالجيم من حيث الجيم فللمستدل أن يمود و يتمسك البعض الأأن ذاك خلاف ظاهر كلامه بل ظاهره أنه عجرد ذلك بطل التمسك وينقطع المستدل ما لم يجب و يوجه بأن مستنده تلك الأصول لابعضهاوقد سقط فكالمالستند بالفرق التعلق ببعضها، عُمر أيت شيخنا الشهاب قال قضيته أنه بعد ذلك لاصح أن يتمسك بشيء منها في ذلك الحسكم وكأنه بالنظر لمناظره اله فليتأمل سم (قوله لاستقلال كل منها) أعدف نفسه وان قصد الالحاق بالمجموع والنالث يقول في هذا لم يعتبر استقلال كل واحد فليتأمل سم (قوله ان قمدالا خاق بمجموعها) ليس هذامن تعددالأصول الذي هوموضو عالسثلة ألاترى كيف فسره الشارح بقوله بأن يقاس على كل منها قاله العلامة وجوابه أن الراد بتعدد الأصول تعدد أمور يصلح كل منها بانفراده للقياس عليه أعم من أن يقع القياس على كل منها بانفراده أو يقع على مجوعها فظهر أن الالحاق بمجموعها من تعددالأصول لانه الحاق بمجموع أمور يصلح كل منهاللقياس عليه بانفراده فقدوجد فيه تمددالأسول بذلك المني ولايناني قول الشارح بأن يقاس علىكل منها اما لانه على وجه التمثل قانه يستعمل بان فيموضع كان كاعلمن عادته وامالآن المراد بكل منها أعمون السكل الجيعي والسكل المجموعي وأمالأن الراد بكل منها أعممن أن يكون على انفراده أوفى جملتها قاله سم ولا يخفى مافيه (قول فيل يكفى المصول القصود) هذا يوافق قوله في جانب الفرق وقيل لا يكفي لاستقلال كل منها لأنه على ذلك القول لا يكفي فيالقدح الاالفرق بين الفرع وجميع الأصول وحينئذ لا يكني فيجواب الاعتراض بالفرق بين الجيع الجوآب عنواحد لأنه حينتذ لم يحصل الفرق بين الجميع الذي هوشرط الفدح على ذاك القول فلمل فائلهما واحد مم (قوله لضد ذلك الحري) أى الذي رتبه عليه السندل (قوله كناتي التخفيف من التغليظ) أي كاستنباط التخفيف من دليل التغليظ وكذا القول في الباق ﴿ واعدا أن التخفيف والتغليظ ضدان وكذا التوسيع والتضييق وأما الاثبات والنغى فنقيضان ولهمذا أشار الشارح بقوله لنسـد الحـكم أو نقيضه (قهله وعكسه) أي تلتى النفي من الإثبات وهو الرابع الآني في كلام الشارح ولم عمل المثالث وسيأتى مثاله عند قوله والراجع (قوله فعظم الجناية يناسب تعليظ الحكم) قال الشهاب رحمه الله تعالى قديقال هذا منه لان المراد لا يُسكفره الكفارة اه \* وحاصله أن لقائل أن يقول هـ ذا من تفليظ الحكم لأن الراد أن عظم هذه الجناية اقتضى ان لا تكفره الكفارة ولاتجبره لضعفها عنذلك فلاتجب وبمكن أن يجاب عن هذا بأن كون الكفارة لاتجبر هذه الجناية لاية ضي عدم الوجوب لأن التغليظ لم ينحصر في الجبر بل قد يقصدبه الزجر فينبغي التغليظ بوجوب

(قوله لايظهر فيسه القدح يمنى بطلان القسك) لم يدم هذا أحد بل قال الشارح لانه يبطل جمها القصود أي لافادة قوة الظن اذهذاه عارتجو بز من جوزه كافي النتهس وهذا موجود وان تمسك بكل فالقساح في الجع لاالتمسك (قوله وكأنه بالنظر لمناظره) مناظره لم يقدح في القسك بل في الجم اد إبطال دليل لايلزم منه ابطالكل الادلة ومنه المسط شعف القولين الاخيرين (قوله وجوابه الح ) الاولى ان ماقاله الملامة هو وجه شعف هذا القول (قوله وحينشان لا يكفى الخ) كذافي نسخ مم والمواباسقاط لا (قوله ان لا تكفره الكفارة) أي لاتكفر الاقدام عليه ومثله يقال ف الباق

(فولمدينة النائج) فيه انائكلام قيمقوط أم الاهدام الالقنل والافسندارة افساد السوم واجبة مع وجوب القضاء ولوقال ان للمهود في الكمارات اسقاط الام بناءعلى أنهاجوابه اكمان صوابانامل عن واعلم ان فسادا وضع بشبه القدح في الناسبة من حيث ان المعترض به ينفى مناسبة الوصف المحكم لمناسبة القيضة الأناف القصدها بيان عدم الناسبة المقتبض أو بناء القيض عليه كذا في النضد وفيه ان القدح في الناسبة خصوم بابداء (٣٣٣) مضد قراح حذالية أمار (قول الشارح والرامع كان يقال الح) مثل به بضوم

على وجه الارتفاق الدفع الحاجة فكانت على التراخى كالدية على العاقلة فالتراخى الموسع لايناسب دفع الحاجة المشتبق والرابع كان بقال في المعاطاة في المحقر لم يوجد فيها سوى الرضا فلا ينعنا بناسب كافي غير المحقر فالرضا الدى هو مناط البيع يناسب الانتقاد لاعدمه ( ومنه ً ) أى من فسادالوضع ( كون الجامع في النص المسدد ( تُبتُ اعتباره ، بَشَو أواجماع في نقيض الحكم) في ذلك القياس مثال الجامع في النص قول الحفيقة الهرة مسبع ذوناب فيكون شؤره نجسا كالكاب فيقال السبعية اعتبره الشارع ها الشارع ها المنام عالم المنام على دار فيها كلب فامتنع والله أخرى فيها سنور فاجره عنها له نقال السنور سبع رواد الامام أحمد وفيره ومثال ذي الاجماع الماء في الماء في الماء أحمد وفيره ومثال ذي الاجماع الماء في الماء المنام الماء في الماء المنام الماء في الماء أحمد وفيره ومثال ذي الاجماع الماء أخد وفيره ومثال ذي الاجماع الماء أحمد وفيره ومثال ذي الماء أحمد وفيره ومثال ذي الماء أحمد ومثال ذي الماء أحمد وفيره ومثال ذي الاجماع الماء أحمد ومثال ذي المراء أحمد ومثال ذي المحمد ومثال ذي الماء أحمد ومثال ذي الماء أحمد ومثال ذي المراء المراء أحمد ومثال ذي المراء أحمد ومثال ذي المراء أحمد ومثال ذي المراء المراء أحمد ومثال ذي المراء أحمد ومثال ذي المراء أحمد ومثال أحمد ومثال ذي المراء أحمد ومثال ذي المراء أحمد ومثال ذي المراء أحمد ومثال أحمد ومثال ذي المراء أحمد ومثال أح

قول الشافعية فيمسح الرأس في الوضوء الكفارة نيجراءهل أن عظم الجنابة لوسلمأنه ينافى الجعرانماينا في المجعر وأسابحيث يرفع أثرا لجناية مطلقا أما الجير بمنى التخفيف للجناية فسلا مانع منه بل يمكن أن يقال ان ايجاب الكفارة مع انتفاء الجبر أملغ في التفليظ و يفارق الردة بانهم تحتمقتله وعدم قبوله العفو الىشيء آخر فليتأمل قاله سم قلت قد يقال الكفارة أنما شرعت حيث يسقط معها الطلب أما مع عدم السقوط فلا ومانحن فيه من هذا الثاني لوجوب القساص على القاتل عمدا فليتأمل ﴿ قُولُهُ عَلَى وَجِهُ الارتفاقُ ﴾ الراد به الرفق بالمالك والساهلة في شأنه (قهله لايناسب دفع الحاجة المضيق) أىفان المناسب له الفور (قوله والرابع الح) لم يمتسل للثالث قال الكال ويمكن التمثيل له بقول من يرى صحة انعقاد البيع في المحقر وغيره بالمعاطأة لمن يرىالانعقاد بهافى الحقرخاصة بيبع لمتوجد فيه الصيغة فينعقد كالمحقر فآن انتفاء المينة يناسب عسدم الانعقاد لا الانعقاد اه ( قه أنه يناسب الانعقاد لاعدمه ) أي فقد استنبط النفي من الاثبات (قهله ثبت اعتباره الح) فيه الفصل بين المصدر ومعموله بمعمول غيره والصدر قوله اعتباره وممموله قوله في نقيض الحكم ومعمول غيره الذي فصل به قوله بنص أواجماع فالهمتملق بثبت والفصل بين الصدر ومعمولة عتنع قال في النسهيل ومعمولة أى المصدر كالصاة فيمنع تقديمه وفعله ويضمر عامل فما أوهم خسلاف ذلك اه . و يَكُن أن يجاب بجعل قوله بنص ألخ متعلقا المصدر أيضا أي ان اعتباره بالنص أو الاجماع في نقيض الحكم قد "بب فليتأمل وقول الصنف في تقيض الحكم كان عليه أن يزيد أوضده وقديقال أراد بنقيض الحكم مايشمل ضده أشارله مم (قوله اعتبرها الشارع على الطهارة) نوزع من جهة المخالف انه يحتمل أن يكون امتناعه صلى الله عليه وسلاحلماروي وان اللائكة لأتدخل يتافيه كلب لالأجل نجاسته وردبانه خلاف ظاهر تعليله سلى القه عليه وسلم عدم الدخول بعدم سبعية الكلب كأشار له يقوله السنور سبع وعدم السبعية أعممن عدم تعليل عدم الدخول به وفيه أنه يلزم مثله في التعليل الذكور فان عــدم السبعية أعم من النجاسة أ أشارله سم (قوله فقال السنور سبع) هذا بدل على انتفاء السبعية عن الكلب فلايسح كونه جامعا

والنفى الانعقاد (قسوله نوزع من جهة الحالف) عبارة سم قال شيخنا الشهاب قد يقال علة امتناعه كون الملائكة لاتدخيل بيتا الح فهو اعتراض على فيم ان الشارع اعتبر السعية علة الطهارة بانه ارسترها علة لها المقتضى نجاسة سؤر السكل بل اعتدالسبعية لان الملائكة لاعتنع من دخول بيث فيمه سبع بخسلاف مافيه كلب فلا بكونفيه دليل طي عاسة سؤرالكلب حسق يقال ان الشارع اعتبر السبعية انقيضه والقصود بذاك رد اعتباره في طهارة السمنور بهمذا الطريق وانكان الكلب تجساعند المالف النص عليه تأمل (قوله وفيهانه بازم مثله) هوكذلك لكن لايضر في التمثيل غايتهان بازم الشافعي اثبات ان عدم الدخول كان للنجاسة (قولەھدا يدل الح) ھدا

للثالث فنبه الشارح على

خطئه والثابت هو الرضا

يستحب الاعتراض غيرموجه لان فسندالوضع هوان لا يكون الدليل طل أغيثان الساقم ما اذا كان الجامع معتبرا في نقيض الحسكم وذلك صادق بان يمتره الشارع في نقيض الحسكم للقيس كمثلة السنور فيائر فساد القياس من جهة جعاب جامعا العنم وجوده في القيس عليه ومن جهة جهاد عائدتيض ما جهاد الشارع له والنظور أله هو الثاني وان نزمه الاول أو نهر مكسفة السعودي الدل فل ذلك ماسياتي لسم في فساد الاعتبار حيث أجاب عن اعتراض الناصر بمثل ذلك تعر يمتحب تسكراره الاستنجاء بالحجر حيث يستحب الابتاد فيه فيقال المسح في الحف الاستحب تسكراره الجهاء فيا قيقال المسح في المنتخب تشكر الوجوائهما) أى تسمى منداداو ضع (بتقرير كو يوحك الله) فيقرد كون الدليل صالحا لاعتباره في ترتيب الحمكم عليسه كان يون له جهتان ينظر المستدل فيه من العدام والمسرض من الأخرى كالارتفاق ودفع الحافقة فيها المقادة فيها منتها الحافظة فيها المتفادة وعما مدال المناوة عندالله المناوة عندالله المنتفرة على المتبارة في التقريا بالدفاق فيها المتفادة وعما مرتب على عدم المسينة الاطهارات ويقور كون الجامع معتبرا في ذلك العكر ويكون تختلف عنه

فالقياس المذكور اللهم الأأن يقال فسادالوضع فهاذ كرطى سبيل التنزل فهاعتباره جامعا والافالقياس للذكور غيرصيب للمدما لجامع فيه قال معم ثم ينبنى التأمل فى منى السبع ماهو حتى كان السنوومنه دون الكلب كالقنفاء الفرق الذكو و وقدفسر في القاموس السبع بالمفترس من الحيوان اه (قولُه يستحب تحكراره) أىمسم يستحب تكراره (قوله كالاستنجاء بالحجر) أىالاستجار به بعامع ان كلا مسح (قول فيقال السم في الحف لا يستحب تسكر اره اجماعا) أي فحمل المسع حامعا فاسد لأنه لبت اعتباره اجاءً في الاستحباب وهو نقيض الاستحباب (قوله أي قسمي فساد الوضع) القسم الأول هو المشاراليه بقوله بان لايكون الدليل في الهيئة الصالحة لاعتباره في ترتيب الحسكم عليه الح والقسم النابي هوالمشاراليه بقوله ومنه كون الجامع ثعث اعتباره الخ وحاصلهما تلق الشيء من ضده أونقيضه وكون الجامع بت اعتباره بنص أواجماع في تفيض الحكم أوضده وأماماقيل من أنه كان الاولى أن يقول وجوابها ليعود الضمير علىأقسام فساد الوضع الأربعة المذكورة فىالمتن والقسم الحامس الذى زاده الشارح وانترجيعها الى القسمين المذكورين تكلف فممنوع وقدأوضع ذلك سم فراجعه (قوله بتقر بركونه) أى دليل المستدل كذلك أي على الميثة الصاغة لاعتباره كأشارله الشارح بقوله فيقر رالخ (قوله كالارتفاق ودفع الحاجة في مسئلة الزكاة) أي فالمستدل نظر لجهة الرفق المالك والتسهيل علبه المتاسب لهالتراخي والتوسع والمعترض نظرلجهمة دفع حاجة الفقراء المناسمة الفور والتضيية (قول و يجاب) بالنصب عطفا على بكون تن قوله كان يكون (قوله بانه غلظ فيه بالقصاص الح) أى فلم يتلق التغليظ الامن التغليظ لان المتلق من الفتل الممد الصدوان هو وجوب القصاص لانفي وجوب الكفار فالمتلق من التغليظ تغليظ مثله (قهله وعن المعاطاة بان علم الانعقاد بها مرتب عي علم الصيغة) أى فالمتلق نفي عن نفى مثله لاعن اثبات كاتو هم المعترض وهي الجواب عن الاعتراض على القسم النالث الذى ذكرناه عن الكال المترض فيه بان المناسب تر تبعدم الانعقاد على عدم الصيغة لا الانعقاد كا فعل المستدل وحاصل الجواب أن يقال الانعقاد المذكو رصرتب على المعاطاة لاعلى عدم الصيغة فالثبوت المذكور وهوالانتقاد متلق من ثبوت مثله وهوالمعاطاة لامن لغي (قَهْأَلهُ ويقرر) عطف على قوله فيقر رالخ (قهله كون الجامع الخ) أى الجامع الذي قال المعرض انه معتبد في نقيض الحكم (قوله ويكون تخلفه عنه) بان وجد مع نقيضه لمانع قال العلامة وتبعه الشهاب فيه دفع فسادالوضع لكنه ياترمه النقض وقد تقدم أنه قاد حولو لمانع اله وقد يجاب بانه قد تقدم من جملة الأقوال انهقادح الااذا كان التخلف لمانم أوفقد شرط وأنهمنقول عن أكثر الفقها وفيكون ماذكره هنا مبنياعل هذا القول على أن ماذكر والشارح ليسمن محترعاته بلمن منقول عن غيره فيحتمل أن يكوزى قائله هوالقائل بدلك التفصيل في

(قول الشارح بان وجدم قديمة لمانم) أي فليس هوعلة المقيض بإعانته المانع فالدفع إعتبار وفي التقيض وان بين ألفقض فانه يكمى فيه تحلف الحكم ولو لمانع عد والحاصل ان المعترض به هذا الماهوتبوت عليته المنقيض وقداندفع بالجواب أسالفقض فسؤال آخر لم ويرده المعترض قال الصندف ( ٣٣٤) الوضويشبه النقض من حيث بين فيه نبوت تقيض الحكم مع الوصف الأأن فيه و يادة وهو إن الوصف هو الدى يثبت المستحدد المستحد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحد المستحدد المستح

بإن وجدمع نقيضه لما نع كافي مسح الخف فان تسكراره يفسده كفسله (ومنهاً) أي من القوادح (فسادُ النقيش وفي النقيص الاعتبار إن يُخالف ) الدليل (نصاً ) من كتاب أوسنة (أو إجاءا) كان يقال في التبييت في الأداء لايتعرض للملك بل يقنع صوم مفروض فلا يصح بنية من الهار كالقضاء فيعترض بأنه مخالف لقوله تصالى ﴿ والصاعبن فيه بثبوت تقيض الحكم والصائات، النه فانه رتب فيه الأجر المظم على الصوم كنيره من غير تمرض للتبييت فيه وذلك مستلزم مع الوصف فاوقصد به لصحته دونه ، وكأن يقال لايصح القرض فالحيوان لعدم انضباطه كالمختلطات فيعترض بانه ذلك لكان هو النقض خالف لحديث مسلم عن أفيرافع أنه وَيُتَالِينُ استسلف بكرا ورد رباعيا وقال «انخبار الناس أحسم اه و به تعلم انه لامعسى قضاء البكر بفتح الباء الصغير من الابل والرباعي بفتح الراء مادخل في السنة السابعة ، وكا أن يقال للإعستراض مقاءالنفض لابجوز للرجل أنينسل زوجته الميتة لحرمةالنظراليها كالأجنبية فيمترض بانه مخالف للاجماع لأن فرضى السكلام ان السكوتي في تنسيل على فاطمة رضي الله عمما (وهو أعمُّ من فساد الوسَّم ) لصدقه حيث يكون الاعتراض بفساد الوضع الدليل على الحيثة الصالحة لترتيب الحكم عليه مدبر يدواعلمان فسادالوضع معناه فساد وضم القياس النفض قاله مم (قوله فالتبيث فالأداء) أى في وجوب تبيث النية في السوم الأداء (قوله فيمرض لكونه مناسبا أنقيض بانه عالف لقوله تعالى الني ليست في الآمة الذكورة معارضة أصلااذ لا يؤخذ منها ما يقتضي التبيت ولا الحكم أوضده كافي القسم عمدمه اذ ليستمسوقة لبيان الصوم بل لبيان أجر قاعمله كفيره مماذ كرمعه (قوله من غير تعرض الأول أولكون هلته ثبت التبييث) يردعليه أناوصح استلاام عدمالتعرض الشيء السحة بدونه استاده عدمالتعرض النية اعتبارها فيالنقيض أو أيضا الصحة بدوتها فان قالوا عدم التمر ض يستلزم بشرط عدمالثبوت مايحالف وقد ثبت الحالف في النية . قلنا لوسلمذلك فقد بت الخالف أيضا في التبييت وهو خبر «من لم ببيت الصيام قبل الفجر فلاصيام البند بنص أواجماع كا له ، سم (قهله وذلك مسئلز ماصحته دونه) يقال في دفعه إن أريد انه مسئلز ماصحته دونه في الجلة كافي في القمم الثاني والثمرء النفل فمسلم ولايقيد وانأرادانه مستازم لمحته دونه دائما فمنوع لخالفته خبرمن لربيت الصيام الواحسد لايشاسب قبل الفجر فلاصيام له شبيخ الاسلام (قهل كالختلطات) أى الأشياء الخاوطة بفيرها كالعجين مثلالمدم النقيضين أو الضدين الانضباط بسمب الجهل عقدار الشيئين الهتلطين أوالأشياء المتلطات (قهله مخالف الزجام السكوتي) أما فساد الاعتبار فليس قالىالعلامة هذا الاجماع ينغي حرمة النظراليها وذلك هومعي وجودالعلة فيالفرع اهم به وحاصل ماأشار يزاجم الى وشم القياس اليه انالكلام فهااذا تحقق القياس بإن وجدما يمتبرفيه لكنه خالف نسا أو اجساعا وهذا الثال ليس بالمنيين بلممناهأنمادل كذلك لأن العلة هي حرمة النظر وهذا الاجاء دل على انتفائها فلر توجيد في الفرع فلي تحقق القياس عليبه القياس من الحكم

(فوله لانسلزأن الكلامائج) الاولى انالقياس استجمع شرائطه الاأن التصرشلادلُ على الناماعتبره القائس وهذا موجودِ في كل شال لهذا النوع (قولهماڤرر وهالج) أي معن إن القياسي في فساد الاعتبار قدلايكون صيحا وقوله وماسيدُ كره الصنف والشار حموابه حذف ما أو زيادة هوقبل مالاً أن مافرروه هوماذكر اه

عالف لسادل عليه نص

أواجماع وتارة يكون ممه

فسادوضع وتارة لا (قوله

السلم) والإيفيد فسهانه

لايستلزم ولافى النفلك

تقدم عسن مم الاأن

بكون تسلم حسدلنا

وجوابه انا لانسلمان الكلام فهااذا تحقق القياس لكنه خالف مأذكراذ في مسبروا في فساد الاعتبار

سوى الخالفة الذكورة أعمن ان يسح الفياس أملا وعايصرح بذلك ماقرروه في توجيه كون

فساد الاعتبار أعممن فسادالوضع وماسيذكره المسنف والشارح وحينئذ فالمكلام في القد جعجر دعالفة

النص أوالاجماع أعممن أن يتحقق معذلك قادح آخركا نتفاء وجودالطة في الفرع أملا فعلى الاول يتحقق

القدمون جهتين الأأن القصود هذا القدمومن احدى الجهتين قاله ممراقي أهوهو أعمون فساد الوضع كظاهره

انه أعمنه مطلقا وقضية تمريفهما انه أعممنه من وجه لصدقه فقط عاذكر الشارح وصدى فسادالوضع

فقط بان لايكون الدليل على الهيئة الصالحة لاعتباره في ترتيب الحكم ولا يعارضه نص ولااجاع وصدقهماما

(وله) أى المسترض بنساد الاعتبار (تقد يم على النيوسات) في القدمات (وتا نيور م) عنها لجلمت الما من عبر مانع في القدم والتأخير وجوابه العلمن في تسدد النص بارسال أو غيره (أو سن عبر مانع في القدم التأخير (أو المسترق ) له بنص آخر فيتسانطان و يسلم الأول (أوبينم الظهور) له في مقعد المشرض (أو التأويل ) له بدليل (ومها) أي من القوادح (منم عليه الوصف ) أي منع كون الله أو روسسمي المعالمية والاصف المسترفي المالية بتصحيح العلة والاصفح قبوله) والانتشاد بعنم كل ما يدعى عليته (وجوابه باباته ) أي باتبات كونه الله المسترفيها وهو المشترفيها وهو المبترفيها وهو مقبول جزما

بأن لا يكون الدليسل على الهيئة المذكورة مع معارضة نص أواجماع فماهيل من أن فساد الوضع أعم ومن أنهما متباينان ومن أنهما متحدان سهو قاله شيخ الأسلام ( قَهْلُه وله تقديمه على المنوعات وتأخره ) أي المترض بفساد الاعتبار تقديمه في المنوعات وتأخره عنها ولا مانم في ذلك أما في صورة تقديم النوعات عنه فظاهر لانه ترقى من الأضغف وهو المنع لعدم تمام كفايته آلى الأقوى وهو دليل النص أوالاجماع واما فيصورة تأخيرها عنه فلان فيه تأييد الدليل النقلي بالعقلي ومثال ذلك مالو قبل لايحرم الربا في البر لاته مكيل كالجبس فيقول له المعرض لانسلم ان الكيل عالم المعمرمة الربا لوجوده في الأرز مع انه ربوي ثم مااقتضاه دليلك من عدم حرمة الربا في البر مخالف لقوله يَرُكُنُهُ البر بالبر ربا الحديث أو يقول له مااقتضاه دليلك من عدم حرمة الربا في البر مخالف لقوله يَرُكُنُهُ البر بالبر ربا ولا نسلم أن الحكيل علة علم حرمة الربا (قهله أي منع كونه العلة) أبما عبر بذلك ليتمين للتامة ولو عبر بقوله أى منع كونه علة صدق بالناقسة مع انها سنأتى في قولهومنه منم وصف العلة مع قبول منعها قاله صم أى فقول الصنف منع علية الوصف أى منع الوصف بتامه أي منم علية الوصف الذي جعله المستدل عــــلة (قوله والاصح قبوله) أي كونه قادحا ( قول لأدائه الى الانتشار ) قبيد بجاب أنه انتشار تشميم للطَّاوب فسلا يضر (قوله وجوابه باثباته الح ) مثاله أن يقول للسندل يحرم الربا في الأرزكالبر لعلة الطعم فيقول المعرض لا أسلم ان العلم الله الطعم ال هي الحكيل فيجيبه المستدل بقوله "بقت عليسة الطعم بقوله الما الطعام" بالطعام ربا (قول أي من المنع مطلقا) قال الكال تنبيه على أن الضمير في منه غير عائد الى منع العلية كما رعمه الشيخ أبو زرعة بل الى المنع مطلقا بدليسل انه جعل منه منع حكم الاصل و بدليل ان منم وصف العاة مقبول جزءاوقبول منم العلية فيه الحلاف اه وحاصله ان الضمير راجم الىالقيد السابق بدون قيده ومثله يقم كثيراوقال شيخ الاسلام ولوقال بدل قوامطالقا الطانى كان أولى اه وكأن مراده أن قوله مطلقا يفهم منه أن المني كل منع وهو خلاف الراداذايس منع ماذ كرمن كل منع بخلاف المطلق اذ يفهم معني المنع من غير تقييد ومنع ماذكر فردمن أفراد النع من غير تقييد قاله سم ب قلت ايضاح ذلك أن المنم مطلقا معناه المنع سواء كان منع علية الوصف أولاوحين فينحل قوله أي من المنع مطلقا الى ان منع وصف العلة فردمن أفراد المنعسواء كان منع علية الوصف أملاوهو غير صميح اذ ليس منع وصف العلمين أفرادمنم وصف العلية كأ هو بين بخلاف قولناللنم الطلق فان ممناه المنع الفيد ولاشيه فيان منعوصف الملة فردمن أفراد المنع غير القيد فتأمله \* فان قيل هذا ينتجان ماقاله الشارح خلاف الصواب لأخلاف الأولى ع قلت لا لحله هي أن معنى قوله أي من المنعم طلقا

(قول الشارح عنم كل ما يدعى عليته ) يعنى ان الستدل بعد منم عليسة ماذكر يحتاج الى الانتقال لتعليل عليته فيمنع تعليل الطية فيحتاج للانتقال لتطيل علة الطية فيمنع فيحتاج لتمليل علة علة العلية وهكذا اذ مسالك ألملة لاتخساو عن التعليل وحيئذ ربما أحوج الى الانتقالين الستدل من مسلك الى آخر لكثرة مسالكالعلة (قول الشارح وهو مقبول جزما ) لعله لعدم الانتشار لقلة الترك ف الملل

(كقوانا في افساد الصوم بغيرا لجام) كالا كل من غير كفارة (الكفارة) شرحت (الزجرعن الجاع الهذوق السوم في الجاع المفادوق السوم في المفادوق السوم في المخالف و من الجحاع بخد وهو منتصيدات (فيقال) لا فسلم أن المكفارة شرحت الزجر عن الجحاع بخصوصه ( بل عن الانطار الحسفون فيه أى أى فسوصية أن الدكفارة الموردة إن المنار الحسومية ) أى خصوصية الوصف في أي أى خصوصية الوصف في المفاق المعروب المعرو

انهمنه حال كونه مطلقاأى غير مقيد فبرجع الى ماقاله شيخ الاسلام فتأمل (قه له كقولنا في افساد الصهم منهر الجاء) الرادكقولنا في الاستدلال على عدم الكفارة في غير الجاع من مفسدات الصوم وعبارته غير موقية بهذا اذظاهرهاان السكلام مسوق للاستدلال فىافساد الصوم بغير الجاع ومحاولة الشارح بزيادة قوله من غير كفارة غيرمفيدة شيئاوكان الأوضح ان لوقال كقولنافي تخصيص الكفارة بالجاء دون غيره من مفسدات الصوم ( قهله بأن الشارع رتباعليه ) قد يقال ترتبها على الجام لايستازم اختصاصها به فالمفهوم من الحديث أن الجاع موجب للسكفارة لاأن لاموجب لها الاالجاع كا هو واضح (قهله كا نقدم) أي في بحث الايماء من السالك (قهله وكأن المترض ينقح الناط الح) تميره بعكأن يدل على أن ذلك ليس تنقيحا للناط ولا تحقيقا له حقيقة وكأن وجيه أن تنقيم الناطكما تقدم حاصله الاجتهاد في حذف بعضالأوصاف وتعيين الباتي للعلية وليس ههنا اجتهاد ولا تعيين بل منع وصف العلية فقط ووجه شبهه بتنقيح الناط أن المانع غير قائل بأنهذا الرصف ممتد في العلمة عقتضي منعه فقد حذفه عن الاعتبار واذا حذفه عن الاعتبار تعان الماقي فأشبه حذف البعض بالاجتهاد وتعيين الباق للعلية وأن تحقيق المناط كا تقدم أيضا اثمات العلافى آحاد صورها وهذا العني غير موجود هذا لأن حاصل أن العلة المعاومة المسامة قد يخفي وجودها في بعض الصور فيبين السندل وجودها فيذلك البعض كبيانه أن السرقة التي هي أخذالمال خفيةمن حرز مثله بلا شبهة وهي علة القطع موجودة في النباش وما نحن فيه ليس كذلك ووجه الشبه أن المعترض لمامنع الوصف الذي هوعلة في الجلة لانه معتبر في العلة ثم أثبت المستدل اعتباره فيهاأشبه اثنات العلة في آحاد صورها سم (قوله بل ينتهي) أي كانتهي الصلاة مثلا بالفراغ منها وليس ذلك ابطالا لها (قهله أخذا من التفريع الآني) أي وهو قوله فإن دل الستدل الح فأنه مفسرع على علم القطع ووجه الأخذ الذكور أن التفريع على أحد أقوال محكية دون غيره منها يؤذن برجحانه قاله شيمخ الاسلام وقوله يؤذن برجحانه أىغالبا فأندفع قول سموفيه نظر لجواز التفريع على غير الراجح لترض ما كفرابة التفريع عليه أواشكاله أوتوهم عدم محته أه (قه له لتوقف القياس الرئ علة لمدم الانقطاع الذي أفاده قوله لا أي واذا كان القياس متوقفا على ثبوت حكم الأصل لتحققه به فيحتاج المستدل الى اثباته وحيئت قلا ينقطع (قولِه الى غيره) أى وهو اثبات حكم الأصل

(هوله قديقال ترتيبها الح) فيدانه يلزم التعليا مسلتين والمصنف لايراه (هوله فادونع قول سم فيسه تظرائح) لم يوجود ذلك في مم وانما للوجود فيسه توجيسه الأخيط وتفي الخيزم فا تطور (ان كان ظاهرا) يعرفه أكثر الفقهاء بجائزف اللا يعرفه الاخواسهم (وقال الفترالي أيمته عرف ألم المدى فيه البحث في القعلع به أولا (وقال) الشيخ (أبواسحق الشيزاق لايسم ) لا به لم يمترض القصود حكاه عنه ابن الحاجب كالآمدى هل ان الوجود في اللخص والمونة الشيخ كا قاله المسنف الساح عم هل الساح وعدم القعلم قال الصنف (فائدل) أي المستدل (عليه) أي وحكم الأصل الحابة للا يكون سهيحا وقبل يقطع فليس له أنيامت على طي حكم الأصل الحابة للا يكون سهيحا وقبل يقطع فليس له أنيامت عنه كا كوجه باعترانه عن ويشترض) الدليل لا نه قد لا يكون سهيحا وقبل يقطع فليس له أنيامتنا كا في (ولا نسرا أنه على المتعلق المشرف على المتعارف المتعارف على المتعارف على وجود عنه أي وجود الوصف في الأصل (سلمنا ذلك ولا نسلم انه الله ولا إلى المتال المتعارف مسهدة منوع تعلن الثلاثة المنابع كلم الايقال المتعارف راسلنا فلك والمود الوصف في الأحمل (سلمنا فلك ونهذه سبعة منوع تعلن الثلاثة المؤلم المتعارف عليه على الأصل و المتعارف عليه على الأوسة اللائرة على الأوساء والأوسة اللائة المؤلم المتعارف عليه على الأوسة والأوسة اللائة المؤلم في المتعارف عليه المتعارف على الأوسة اللائة المؤلم المتعارف على المتعارف على الأوسة اللائة المؤلم المتعارف على المتعارف على المتعارف على الأولة اللائة المتعارف على الأوسة اللائة المؤلم المتعارف على المتعارف على الأوسة اللائة المؤلم المتعارف على المتعارف على

(قول الشارح بخسلاف الا يعرفه الاخواسهم) لا يعرفه الاخواسهم) لا حسال ان المائع من غير الحوام الحوام

(قولهان كان ظاهراً) أي ان كان منع حكم الأصل ظاهرا وقوله يعرفه أكثرالفقهاء نفسير لقوله ظاهرا (قه (مين مرف المكان الدى فيسه البحث) أي لان الجدل عرفاومر اسم في كل مكان فان عد أهل المكان الذي فيه البحث ذلك قطعا السندل فهو كذلك والا فلا ولا يخفى بعد هذا القول ( قهله لانه لم يعترض القصود) أي لان المترض لم يعترض القصود وهو الفر م (قه أله في اللخص والموتة) هما كتابان الشيخ افي اسحق الشيرازي المذكور (قوله بل اله أن يعودو يعترض الدليل) أي والإنتقطم الا بالعجز كالمستدل قاله شيم الاسلام (قوله لحروجه باعتراضه عن المقصود) أي وهو الاعتراض على حسكم الأصل الى غيره وهو الاعتراض على الدليل . وأجيب من طرف المنتار بمنم كونه خارجا عن القصود إذ القصود لايتم الا به (قوله عنو عمرتبة) أي كل منها مرتب على تسليم اقبله (قوله لانسار حسكم الأصل الح) مثاله أن يقول السندل النبق ربوي لعلة الكيل كالتمر فيقول له المترض لانساران القرر يوى، سلمنا ويويته لكن لانساران هسذا الحكم من الأحكام التي يجرى فبها القياس، سامنا أنه من الأحكام التي يجرى فيها القياس لكن لانسارانه معلل لم لا يقال انه تعبدي، سامنا انه معلل لكن لانسل أن علته الكيل إلا يقال العلة غيره ، سامنا ان العلة ألكيلُ لكن لانسل وجودها فيالتر بسامناوجو دالعلة المذكورة في ألأصل وهو التمر لمكن لانسارأ بهامعند بالنسرة كالنبق في المثال لم لايقال ان الوصف المذكور قاصر عسامنا التعدية العلة المذكورة وهي الكيل لكن لانسار وجودها في الفرع وهوالنبق في المثال أي لانسار انه مكيل لكن قول الشارح سامنا ذلك أي أنه عا بقاس عليه ولانسل أتهمملل مشكل بانهمم تسليم أنه يقاس عليه لاعكن منم تعليله لان تعليله لازم لكونه عا يقاس عليه إذ مالم يعلل لاعكن تعدية حكمه إلى غيره لأجل وجود علة حكمه في ذلك النسر و تلك التمدية هي معنى القباس فتسلم أنه عايقاس فيه ومنع كونه معللا متنافيان لا يجتمعان، وكذا قوله سامنا ذلك بيني أن هذا الوصف علته ولا نسار وجوده فيه قديستشكل أيضا لانه بالرمين كون الوصف علة حكم الأصل وجودالومف فىالأصل والأفلا يكون علة حكمه فتسليم كون الوصف علة حكم الأصل ومنم كون الوصف موجودا فى الأصل متنافيان لا يجتمعان . و يجاب عن الأول بانه لبس الراد بكونه عايقاس فيه أنه بنفسه يقاس عليه حتى ينافيه منم كونه معللا بل المراد انه من النوع الدي يقبل لقياس عليه لمكون نوعه غير نوع الكفارات والأسباب والشروط والوانع وغير ذلك على (قوله قدلا يظهر معهم من الترتيب) فيه نظر بل هو ظاهر التأمل (قول الشارح مترنبة كانت أولا) قال الصنف والعند في شرحيهما لختصراين الحاجب الرئبة مافيهاتر تيب طبيعي بأن لا يثبث الثاني الابعد ثبوث الاؤل مثل منع حكم الأصل ومنع العلية إذ تعليل الحكم بعد ثبوته طبعا و يفيد ذلك قول الصنف هنا أي يستدعي تاليها تسليم مثاوه وهذا لايظهر فيالتقوض إذلاتر تب بينها أما العارضات في الأميل أو الفرع أمكن لان العارضة في الأصل على ابداء علة تفيد خلاف ماية بده السندل مقدمة على العارضة عمني ابداء وصف (٣٣٨) المستدل وكذا المعارضة في الفرع بمعنى ابداء وصف غيرماأبداء المستدل ينتج آخرصالحالعلية فيالحكم الدىأراده

خلاف الحكمالذي أراده

مستندا الى القياس على

أصل آخر مقدمة على

المعارضة قيه بتعشى ابداء

الأسئلة المتملقة مالملية

كالمطالبة وعدم التأثير

والقمام في المناسبة

والتقسيم وكون الوصف

غبرظاهر ولامنضبط وكوته

غير منض الى المقصود

تم النقض والكسر ثم

المعارضة في الأصل ثم

مايتعلق بالفرع كمنع

وجود الملة فيه ومخالفة

حكمه لحبكم الأصل

واختسالاف الفابط

والحكمة والمارضة في

الفرح والقلب ثم القول

بالوجب اه ثمانك عرفت

بالملة مع الأصل والغرع في بعضها ( فيُجَابُ ) علها ( بالدَّفع ) لها ( بما عُرف من الطرق ) في دفعها ان أربِّد ذلك والا فيكفى الاقتصار على دفع الأخير منها ( ومن ثُمَّ ) أى من هنا وهو جوازها المعاوم من الجواب عنها أي من أجل ذلك ( عُرف جوازُ ايراد المارَضات من نوع ) كالنقوض أو المارضات في الأصل أو الفرح لانها كسؤال واحد مترتبة كانت أو لا

المانع وهوالفرق 😹 واعلم أن الآمدي قال بناء على ماتقدم فيها ولا يازم من كونه من ذلك النوع الذي يقبل القياس عليه كونه نفسه معالزحي بتأتي القياس عليه وهن النَّاني بأنه لامنافاة بين كون ذلك الوصفعلة حَمَّ الأصل وعدم وجوده في الأصل وجوب ترتيب الاعسالةان أول ما يجب الابتسداء به لأنه بجوز أن يكون للحكم علتان احداهما موجودة في جميع أفراد الأصل والأخرى غيرموجودة في الاستفسار أم فساد بمض أفراده فناية الأمر أنهاقاصرة عن بعض الافراد وذلك لا يمنع صمة التعليل على ماتقدم بيائه فاذا أريد القياس على ذلك البعض الذي لم توجد فيه تلك الأخرى صدق على الحيج أن ذلك الوصف علته الاعتبار ثم فسادالوضم ثم منع الحبكم في الأصل ثم لانه احدى علتيه وأن لم يكن ثبوته في ذلك البعض بواسطة ذلك الوصفومدق أيضاانه ليروجد فيه أى ذلك الوصف غُيث تصور كون الوصف علة حكم الأصل أى في الجلة وان لم يكن ثبونه فيه منع وجود العلة فيسه ثم بالنظر لسكل فردتم عدم وجوده في بعض أفراد الأصل أمكن تسليم أن الوصف علة حكم الأصل معمنع وجوده في ذلك الأصل الذي أر يدالقياس عليه غير أن هذا الجواب لا يأتي على ماصححه الصنف من امتناع التعليل بعلتين فليتأملء على أن التسليم لا يائرم أن يكون معناه قبول ذلك المسلو اعتقاده حقيقة بل قديكون معناه عدم الاعتراض بذنك الشيء حتى يكون معين سامنا كذالا أسرض لدلك ولااعترض به بل أقتصر على الاعتراض بشيء آخر وهذاصادق مع كون ذلك المسلم مردودا عنده ذكر ذلك شيخنا الشريف الصفوى وحينتذ فلامنافاة بين تسليم ثون الشيء عايقاس عليه ومنعانه مملل ولابين تسليم أن هذا الوصفعلته ومنع وجوده فيه لجوازأن يكون النسلم بهذا المعي فليتأبيل قاله مم قلت استعمال تسليم الشي وفي معنى عدم التعرض مع كونه خلاف المهودفي كلامهم قد لا يظهر معه معنى الترتيب المذكور فليتأمل (قه أو العلة مع الأصل) هو الرابع مع الخامس وأماالسادس فيتعلق بالعلة فقط والسابع بها مع الفرح (قولهانأر يدذلك) أى الدفع عن كلها (قوله وهوجوازها) أى المنوعات المعاوم أى التزامامين الجواب عنها إذ لايجاب الا عن ايراد جائز وأما غير الجائز فلا يعتبر حتى بجاب عنه (قوله جواز اير ادالمارضات) أراد بالمارضات الاعتراضات الشاملة النقوض وغيرها فلا اشكال حينتذ في تقسيمها الى معارضات وغيرها (قولِه أو المارضات في الأصل اوالفرع) المارضة في الأصل كما من أبداء خصوصية في الأصل تجعل من علته بأن تكون شرطا للحكم والمارضة في الفرع كا من أيضا ابداء خصوصية ف الغرع تجعل مانعا من الحصم (قوله لانها كسؤال واحسد) أي كاعتراض واحسد

ان الترتيب هو أن تورد بصورة بحيث يستدعى ناليها تسليم متاوه الدي (وكذا) هو متقدم عليه طبعا كأن يقول لاأسلم ثبوت الحسكم في الأصل ولأن سلم فلا أسلم ان العلة فيهماذ كرت فان تعليل الحسكم بعد ثبوته طبعاومنه تعاروجه تقديم النقض في كالأم الشارح على عدم التأثير وهوعلى المارضة فأنه لاحظ فيه قول الصنف وان كانت مرتبة الخزلانة في المفي عطف على غيرم تبة فمثل الشارح بغيرالر تسهدا والترتيب الائسئلة مع لفظ انسلم قال ابن الحاجب لازم بأن يقدم ماهومتقدم طبعا كان يقول لأأسلم "بوت الحسكمال والالكان ما تعالما سلمه فلا يسمع منه فأنه إذا قال الأسلم أن الحسكم معلل بكذا فقلسل ضمنا "بوت الحكم اداقال ولوسلم فلأأسلم ثبوت الحبكم كان ماتمالماسامه هذاهوالحق وان قال الصنف فيشرح الهتصر الأظهرعندنا الجواز لانهحيثكان النسليم تقديريا فلا يضرونم لايغرق الستدل فيقول لاأسلمان الاصل معلل بكذابل لاأسلم تبوت الحيكم فيسه كايقول لانسلم الحبكم وان سلمته فلأسلم العابدلأن الغرض افه لا يريدالترق بل يبين اعتراضا على شيء يتوقف على ثبوت آخر فلا يمكنه ذلك الابعداليناء على الثبرت فعملولم يقل ولوسام أمكن فاستأسل (قوله وفيه نظر لان ماذكر الصنف الح) ماذكر هالصنف منوع مربة ومرادشيخ الاسلام نقوض مرتبة أو معارضات مرتبة تأمل (قول الصنف لعدم الثقة فيه بالجامع) عاة لكونه ﴿مبحث اختلاف الضابط ﴾ **(449)** 

قادحا (قول الشبارح وحودا ومساواة) يعسني أن المترض يقول الضابط مختلف فأنه في الاصل الاكراموفي الفرع الشهادة فأين الجامع بينهما وانما قال لمدم اثنتة لانه لا يازم من اختسلاف الوصف الضابط عدم الجامع لأنه بمكن أن يحكون بعن الوصفين أص مشترك منضبط هو الجامع كابين الاكراه والشهادة وهو مطلق النسب وعكورأن لايكونمع ترتبالحكمة على كل كالوقيس الجسع بالمطر على الجنع بالسفر فيقال الضابط في الاصل السفر وفيالفرع الشمة فالحكمة أعنىالتخفيف موجود مع کل اسکن ليس ينهما أمهمسترك يسلح جامعا اذ الشقة لست منشيطة هسذا مايتملق بقوله وجودا وأما قوله ومساواة فمعناه ان المترض عرف أن هناك

(وكذا) يجوزايرادالمهرضات ( من أنواع \_) كالنقضوعدمالتأثيروالممارضة ( وانكات مُترَّبَةً ) أى يستدعى تافيها تسليمَ مَتَّلُوًّ. لان تسلَّيمَه تقديريُّ ) وقيل لا يجوز من أنواع للانتشار (وثالثها التفصيلُ ) فيجوز في غُير الترتبة دون الترتبة لان ماقبل الأخير في المترتبة مسلم قَدْ كروضائع ودفع بأن تسليمه تقديري كاقال الصنف لاتحقيقي مثال النوع أن يقال ماذكرا أنه عاة منفوض بكذا ومنقوض بكذا أوممارض بكذا وممارض بكذا ومثال الأنواع غيرالترتبة أن يقال هذا الوصف منقوض بكذا وغير مؤثر لكذا ومثال الأنواع الترتبة أن يقال ماذكر من الوسف غيرموجود ف الأصل والناسلم فهوممارض بكذا (ومنها) أيمن القوادح (اختلاف الضابط فيالاصل والفرع لمدمالثقة) فيهُ (بالجامع) وجودا ومساواة كمايمة من الجوابكان يقال فيشهو دالزور بالقتل تسببوا في الفتل فيجب عليهم القصاص كالمكره غيره على ألقتل فيعترض بإن الضابط فالأصل الاكراء وف الفرع الشهادة (قه أهوكذا يجوز ايراد المارضات من أتواع الح) قدر متعلق كذا يجوز دون عرف الذي هوظاهر عبارة المصنف ائتارة الى أنه غسيرهماد لأن أبراد العارضات من أنواع لم تعرف مماذكره المصنف اذ لميذكر الا الاعتراضات من نوع وجواز ذلك لايدل على جواز الايراد من أنواع سم ﴿قُولُهُ وان كانت مترتبة ) قضية هذه البالغة أن غــبر المترتبة أولى بالجواز من المنرتبة ووجه ذلك يعلم من التوجيه الآتي للثالث المفصل معم (قهله لان تسليمه تقديري) تعليل لجواز الترتبة الدي تضمنته همذه المبالفة دفعا لتوجيه التفصيل الآتي وقوله تقديري أيسواء عبر بنحوسامنا أو بنحو وَأَنْ سَامِنا مَم (قُولِهُ وَدَفِع بأَنْ تَسْلَيْمَهُ تَقْدِيرِي) أَيْ فَالْمَعْ بأَقْ حَقِيقَةٌ فَلا يَكُونِ ذَكُرُ مَا قَبْل الأُخْير ضائعًا مم (قولُهمثال النوع أن يقال الح) قالشيخ الاسلام مثال للنوع فيالمارضات غيرالرنبة ومثاله في المترتبة ماذكراً نه علة منقوض بكناً ولنن سلم فهومنقوض بكنا اه وهومشعر بأن مثال الرتبة متروك فيالمان والشارح وفيه نظر لان ماذكره الصنف بقوله وقد يقال الخ مثال للنوع فىالرنبة وهذا لكتة عدم تمثيل الشارحاه واقتصاره طيأمثلة النوع في غيرالمرتبة والأنواع مترتبة كانت أوغير مترببة فليتأمل مم وحاصلة أن الاعتراض المامن نوع واحدأومن أنواع وفي كل الما أن يكون مع الترتب أومع عدم الترثب فالأفسام أربعة ذكر الصنف وأحدا وهو الأعتراض بأمور مترتبة من نوع واحد وذلك قوله وقد يقال الخ وأمسلة الثلاثة الباقية كملها الشارح بقوله مثال النوع الح أى مثال الاعتراض بماهو من نوع واحد غيرم تب وذلك واضح من الثال وكذاما بعده من مثال الأنواع غبرالمترنبة والأنواع المترنبة (قهالهومنها اختلاف الضابط) أىدعوى اختلاف الضابط وللراد بالضابط الوصف المشتمل على الحكمة القصودة كافسره بذلك السيد (قه أبه وجودا ومساواة) منصوبان على التمييز الهولءن المضافأي لعدم الوثوق بوجود الجامع أومساواته أيلان اختلاف شابط الاصل

أمرامشتركا وهوالاقضاء لكنه قال ان الساواة ( x = - جم الجوامع - في ) يين الافضاءين مفقودة ثم أنكان الاعتراض بالوجه الأول فالجواب هوالأول لأن القصود به بيان وجود الجامع 🐞 فأن قلت متى يين أنه العدر المشترك كان الافضاء فسهما الذي هوالجامع مستوياف يصلح جوابا عن الاعتراض بالوجه الثاني 🔒 قلت لامانهم ته أما الجواب بأن الافضاء واء فلايصلح حيثكان الاعتماض بالوجه الأول لان السؤال ليس عن للساواة بل عن وجود الجامع وبه تعلم مافى كلامشيخ فين الجامع ينهما وإن اشتركا في الاقتصاء الى القصودة الإسساو اتضا بط الفرح لضابط الاصل في ذلك (وجوا أبدائه) أي الجامع ( القدر أللمترك ) بين الصابيان كالتسبب في القدل في الاصل في ذلك عرفا أو إن الافتحاء الصابط في الاصل عرفا أو إن أن الافتحاء الصابط في الاصل المناقصود كحفظ النفس في انقدم (لا الناها التفاوت ) بين الضابطين بأن بقال التفاوت بينهما ملتى في المناطقة النفس بالمياد المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة وا

والفرع يظن بهاماعدم وجود الجامعو يلزمه نغ الساواة أوعدمالساواة وانكان الجامع موجودا ولسم هذا تخليط تركناه لمدم فالدته (قهله فأين الجامع بينهما) أي بين الضابطين حتى يتحقق الجامع بين الاصل والفرع وذلك لان سببية الاكراه مفايرة لسببية شهادة الزور واذا لم بوجد الجامع بين هذين السببين وهما الاكراه والشهادة لم يوجد الجامع بين الأصل والفرع وهماشاهدا الزوروالسكره (قه أهوان اشبتركا في الافضاء الى القصود الخ) هذابيان للإعتراض بعدم الساواة مع وجود الجامع فكأنه يقول سامنا انالجامع السببية فان كلاسب مغض الىالقصود من ترتب الحكم على العاةوهو حفظ النفس هذا لكنهما غير مقساويين في الافضاء الذكور اذهو في الاكراه أشد منه في شهادة الزور وشرط القياس مساواة الفر عالأصل فيعلق حكمه واذا لم يتساو الضابطان إزم عدم مساواة الفرع الاصل في علة حكمه وهذا أعنى قوله وان اشتركا الخراجع لمدم الوثوق بالساواة كما أن قوله فيعترض بإن الضائط الجراجم لعدم الوثوق بوجود الجامع (قه أووجوابه بإنه القدر الشترك الح) هذاجواب عن عدم وجود الجامع وقوله وهو منضبط عرفاً أى فيصح ان يناط به الحكيم (قوله أو بان الافضاء) جدُّ أن عن عدم الساواة و يفهيمنه أن كون الفرع أرحم في الافضاء من الاصل يحصل به الجواب من باب أولى كما أشاله الصد بشرح المختصر (قولِه أى افضاء الضابط) أى كالشهادة في الفرع وقوله مساو لافضاء الضايط في الاصل أي كالأكراء يعني ان افضاء ضابط الفرع وهو الشهادة الى المقسود من ترتب الحكم وهو وجودالقماص عليه وهوحفظ النفس مثل افضاء ضابط الاصل وهو الاكراه في ذلك ما هو في الفرع أرحم كما أشار له العضد (قيله لاالفاء التفاوت) بالجرعطة على مدخول الباء من قوله وجوابه بأنه آلح أي جواب القدح المذكور بما تقدم لا بالفاء التفاوت بين الضابطين فان التفاوث قديلفي اءتبار موقد لايلني فلايصح أن يكون ضابطاكا أشار الى ذلك الشارح (قوله كافي العالم يقتل بالجاهل) برفع العالم مبتدأ خبره الجالة بعده وكذا الثال الدي بعده أي كما في قولنا العالمالخ (قه أله والاعتراضات) أي السابقة واللاحقة كإيفيد، قوله كلها والاعتراضات هي المعبر عنها فهاص بالقوادح الشاملة لما يأتي من التقسيم والدا زاد الشارح كلها كما تقدم لشملا يتوهم اختصاصها عاتقدم ولو أخر الصنف ذلك عن التقسيم كافعل الرماوي كان أولى قاله شيخ الاسلام ومثل التقسيم فيرجوعه الحالمنع الاستفسار على القول بوروده. ووجه رجو عالتقسيم الحالمنع اله برجم اليه باعتبار أحد محلمه الردد بنيما عي السواء وكان حاصل الاعتراض به ان هذا الدليل عنو ع لان أحد محلمه عى السواء عنوع ولا مرجم لارادة الآخر . ووجه رجو ع الاستفسار الى النم أن حاصله منع د اللة الدليل على الطاوب لانه لا يدل على معنى واضح فلا يفيد الطاوب . لا يقال الاستفسار ليس من الاعتراضات . لا نا نتول هذا لا يسح لتصر يحيم بأنه منها ولهذا قال في الاحكام الاعتراض الاول استفسار اه وقال المصد وأنت تعلم أنهأى الاستفسار بردعى تقدير المدعى وعلى جميع المقدمات وطي جميع الادلة فلا

(قوله ولدم هذا تخليط المناسبة المناسبة التوجيه (قوله أي بين السابعات) لاساجة الشابع المناسبة المناسبة

(راجمة المالنم) قال بن الحاجب كا كثر الجدايين أو المارضة لأن فرص المتدامن أنبات مداه بدليله يكو زباسعة مقدما التصليم الشهادة الوصارات عابقا ومه وقال المستف كمعض الجداية ،

همد والمحاجرة بالماليم وحدكما اقتصر عليه هنا لأن المارضة منع الملة عن الجريان (ومقدّ مها الجداية ،

الهما والمحاجرة المحاجرة التصر عليه هنا لأن المارضة منع الملة عن الجريان (ومقدّ مها) بكسر 
المدال ومجوز ونصها كانتدم أو الل الكتاب أى المتقدم أوالقدم عليها (الاستنساد) فهو طليمة لها 
كطليمة الجينين (وهو طلب و كرميني التمقط حيث فراية "أواجهال" ) فيه (والأصبح الويان بها محاطى 
المدّ من ) لأن الأصل عدم معاوقيل على المسادل عليه (و يكذيه) في بيان ذلك حيث تبرع به 
الإجهال ليان تدوى المعامل ) المحقق الاجهال المسردلك عليه (و يكذيه) في بيان ذلك حيث تبرع به 
(أن الأسل عدام تفاوتها) وان عورض بأن الأصاحم الاجهال المسادلة عليه (و يكذيه) في بيان ذلك عليه (أن الأسل عدام تفاوتها) وان عورض بأن الأصل عدم الاجهال المعامل المجال المعامل المعامل المعامل المعامل المعامل المعامل المعامل المعامل المجال المعامل الأحمال المعامل الم

سؤال أعممنه اله (قوله راجعة الى النع) وهوطلب الدليل طيمقدمة الدليل و يسمى نقضا تفسيليا طىماسيا في قريبا (قولها والعارضة) هي اقامة دليل يقتضي نقيض أوضدما فتضاه دليل السندل كانقدم و يأتى (قوله لتصلح للشهادة الح) مثال ماأشارله من النظيراعتبار الباوغ والدكورة والعقل والصدالة وغيرذلك من الشروط في الشاهد لتصم شمادته واعتبار عدم شاهد آخر مثله في الأوصاف الذيه رة يشهد بنقيض ماشهد به الأول لتنفذ شهادة الأول الذكور وتقبل (قهرأه ونسلامته) عطف على قوله لصحة مقدماته وضميره للدليل (قهله من همدمالخ) بيان لفرض المترضى والاشارة فيذلك للمدعى وقوله بمنعمقدمةمنه متعلق بالقدح وقوله أومعارضة عطف طىالقدح وضميره للدليل وقوله بمايقاومه أى بدليل يقاومه (قوله وقال الصنف) عطف طيقوله قال ابن الحاجب (قوله لأن المعارضة الح) أي فيراد حينيذ بالمنعما يشمل المارضة وتفسير العارضة بمنع العلة عن الجريان تفسير لها بالازم معناها فأن معناها كانفرر وتقدمآ نفا اقامة دليل يقتضي نقيض أوضدمااقتضاه دليل المستدل وظاهر أنهذا يستلز معدم جريان العلة (قوله ومقدمها) أي مقدم الاعتراضات عمنى القوادح فيكون الاستفسار من جملة القوادح كاتقدم مايفيدذلك (قهله أى المتقدم) راجم للكسر وقوله أوالقدم راجم للفتح وقوله عليهاأي على بقيتها اذهومنها وكذا قوله فهوطليعة لهماأى لباقعها وقهاله غرابة أواجمال بمكن حرهما لانحيث قد تضاف الى المفرد ورفعهما هي الابتداء ﴿ فَان قِيلِ مَا اللَّهِ فِي صِيْنَةُ اللَّابِتَدَاء النَّكِرُ ة ﴿ وَالنَّا تَقَدِر الوصف أى فيه أي في لفظ المستدل والحبر عدوف أي موجودة ولاينافيه كلام الشار حلان تقدير وفيه لا يتعين المخرية بل يحتمل الوصفية وتقدير الحبرمقدما قاله سم ومثال الفراية فولك لا على السيد بكسر السين أى الدا ومثال الاجمال قولك بازم المطلقة أن تمتد بالاقرأء فيطلب منك تفسير السيد والاقراء (قه أه ان بيانهما) أي الغرابة والاجمال أي اثبات الغرابة والاجمال بان يقول انه غيرمشهو والاستعمال لفة ولاشرعا في الأول وله معان متعددة في الثاني وان لم يبين تساوى ذلك المثعددة في اطلاق الفظ عليها وعسدم ظهو ره في شيء منها كإيصرح به قول المسنف ولايكلف الخ ولا يخفي أن مجرد اطلاق اللفظ على معان متعددة من غير بيان التساوى المذكو رليس بيانا للزجمال لان مجردذاك البيان لايستلزم الاجمال نعرهو مظنته كإيفهم ذلك من قوله و يكفيه أن الاصل عدم تفاوتها فسكان المراد بيبان الاجال بيان مظنته لابيان

تصدحقيقة قاله مم (قوله وقيل على المستدل بيان عدمهما) أى لا بيانهما فأن يضره (قوله بلا جال) منطق بالمترض (قوله و يكفيه أن الاصل الح) أى يكنيه أن يقول ان الاصل أى الفالت عدم نفاوتها

يقتضى الخي الاستسال المسلوضة بعنى الداوصة المسلونة وعنى الداوسة الأن يكون هذا السياة الأن يكون هذا المسلونة ال

(قوله هي اقامة دليـــل

(فَيَبَيْنُ السندل عدمهَمَا) أي عدم النراية والاجهال حيث تم الاحتراض عليه بهما با أسدين ظهور اللفظ في مقصود، كما اذا اعترض عليه في قوله الوضوه فر بة فلتجب فيه النبة بالأنفيل الوضوه يعلق على النظافة وعلى الأنفال المخصوصة فيقول حقيته الشرصة الثاني (أو يُعتَّمُ الفظ بحصّتر) منه بفتح اللم الثانية (فيل أو بضير مخصل ) منهاد فاية الأمرأة الماطوريلفة جديدة ولا عمدور في فقال بناء على أن اللفة اصطلاحية ودو بانفيه فتح بلب لا يفسد (وفي قبول دصواه الظهور في مقصده ) بكسر الصاد (دفعا للاجهال معلم المحافظ بهر ولا أن أي الوفيال المقال المعرف الاجهال بالاجهال على عدم ظهور اللفظ في ضير مقصده وادعى ظهوره في مقصده فقيل يقبل دفعا للاجهال الذي هو خلاف الأسل وقيل لا يقبل لان دهوى الظهور بعد بيان المعرض الاجهال لا أترالها وان كان على وفذ الأصل.

(قوله خالاف ظاهر عبارة الهنف) لكن عبارته المتحركالمشدفانه قال أو بتقسيره بقصوده والم يتبسر له ماذكرتاه التفسيل كفاية التفسيل كفاية أونقلا ان قولهم بالمادة والمحالة المنظ المرادين عمل المرادين المحلسة الموادة هذا وهوأن يصلح الفظ هذا وهوأن يصلح الفظ للمادة الموادة المحللة وهوأن يصلح الفظ الموادة المحللة وهوأن يصلح الفظ الموادة المحللة وهوأن يصلح الفظ المحللة وهوأن يصلح الفظ المحللة وهوأن يصلح المحللة وهوأن يصل

(قوله فيبين المستدل الح) تفريع على محمدوف والتقدير واذا كان الاصح أن بيانهما على المعرض و بين ذلك فيين المستدل الخَأشار الله الشهاب وقوله يبين عدمهما أي بنقل عن اللغة أوالشرع (قهله أو يفسر اللفظ بمحمل النم) عطف على قوله فيين المستدل عدمهما فهوجواب آخر عن الاعتراض بالأجال والغرابة وعبارة العضد والجواب عن الاستفسار ببيان ظهو ره في مقصوده فلااجمال ولاغرابة وذلك اما بالنقل عن أهمل اللغة واما بالعرف العام أوالخاص أو بالقرائن المضمومة معه وان عجز عن ذلك كله فبالتفسر اه وظاهرها أنالجواب بالتفسير مشروط بالمجزعن الجواب بساقبله خلاف ظاهر عبارة المصنف ويحتمل أن تقييده بالعجزلم يقصد بالاشستراط برالجرى على العادة اذ لايعدل عادة الى التنصير المذكو والاعتدالمجز . تمقال العند : واعلم أنه أذا فسره فيجب أن يفسره بما يصلح له لنة والاكان من اللم فيخرج عما وضعت له المناظرة من اظهار الحق اه قال السعد قوله عما يملح له لغة أي بجوز استماله فيه حقيقة أوجازا أونقلا و بالجلة يحكون عما يرخص أهل اللغة في استماله فيه وليس المراد انه يجب أن يكون معناه اللفوى ولو قال انه أوعر فالسكان أظهر اه فيحمل الهتمل فى كلام المنف طي معنى يعطون اللفظ باعتبار استعماله فيه حقيقة أوجازا أومنقولا وغسر الحتمل عنى ماعداء ثمان هذا ظاهر اذا كان القدح في حبارة السندل أمالوأراد المستدل حل عبارة النص على خلاف الطاهر منها وان كان محتملا فينبغى أن لايفيده شيثا لان النصوص بجب حلهاعلى الظاهر والعمليه الا بدليل سم وقوله أوتفسير اللفظ بمحتمل هو وان لم يدفع الفرابة والاجسال يتمين مه مقسود المستدل الذيءهو المرآد المقسود من دفعهما لان المقسودمن دفعهما بيان معني اللفظ الذي أراده المستدل وذلك حاصل بماذكر (قه أوأو بنير حسمل) كأن يقول وأيت أسدا فيطلب منه تفسير الاسد فيفسره الحارفيقال هذا المعيضر محتمل للاسدفيقول هذاا صطلاحلي (قهل اصطلاحية) أي يوضع البشر (قه أبه و ردالنع) هذا هو الحق (قو أبه بكسر الصاد) هو في الاصل اسم مكان وأما بالفتح فحصد (قوله دفعا للاجال) علة للقبول كايدل عليه فول الشارح الآتي وقوله لعدم الظهو رفى الآخر علة لدفع الاجال جوو حاصا ماأشاريه أن المستدل اذاقال المعترض بالاجال اللفظ غيرظاهر في غير مقعدى اتفاقا منى ومنك فليكن ظاهرا فيمقصدي ثتلا يلزمالاجال لولم يكن ظاهرا فيمقصدي أيضا وهوخلاف الاصل فاختلف هل يقبل منه ذلك دفعا للاجال الذي هوخلاف الاصل ولايقبل لان دعوى الظهور بعد بيان الممترض الاجال الأثر لها (قه أوا أي و وافق المستدل المعرض) فاعل وافق المستدل وضمير ادعى يرجع اليه فيكون الكلام على وتبرة وأحدة خلافا لجعل بعضهم فاعل وافق المعترض والمستدل مفعوله (قولة وقيل لايقيل النعر)

(قوله في زمن خيار الشرط) لعله البائع حتى يصحالهكلام (قولهنمنوعان) أى لايصلحان للتعليل والثالث صالح لكنه منقوض (قوله لان حاصل الاعتراض الح) هذا أشبه شيء بالهذيان اذ معد الاعتراف براده وسحته وصحة استعال اللفظ فيه مامعني الاعتراض الصنف والشارح وهو منع غير حماد وأنما حمله على ذلك متابعة العلامة فع يأتى والحق أن التقسيم هو مايينه (444)

(ومنها) أى من القوادح (التَّقْسيمُ وهوكونُ اللَّفظ ) المورد فالدليسل (مَدَّدًّا بين أمرين) سلا على السواء (أَحَدُهماممنوعٌ) نخسلاف الآخر المراد (والمختارُ ورودُه) لعدم تمام الدليل مصه وقبل لا يرد

قال تثبيخ الاسلام هو الحق كإقاله شيخنا الكال بن الهام وغسيره (قَوْلُهُ ومنهاالتقسيم) هو راجع للرستفسار مع منع وجود العلةفي أحد احتمالي اللفظ مثاله أن يقال فيمثال الاستفسار للاجمال فيما مر الوضوء النظافة أو الأفعال المتصوصة والأول ممنوع انه قربة وقال جماعة مثاله فىالتردد بين أمرين أن يستعل على ثبوت الملك الشسترى في زمن خيار الشرط بوجود سببه وهو البيع الصادر من أهله في علمه فيقول المفترض السبب مطلق البيم أوالبيم الدىلاشرط فيسه والأول بمنوع والثاني مسلم لحكنه لايفيد لانه مفقود في عمل النزاع لانه ليس بيعا بلا شرط بل بشرط الحيار ومثاله في أكثر من أمرين لو قيــــــل في المرأة المـكلفة عاقلة يصح منها النـــكاح كالرحل فيقول المعترض العاقلة اما بمعسى ان لهما تجربة أولهما حسن رأى وتدبير أولهما عقسل غريزى والأولان بمنوعان والثالث مسلم ولا يحتخني اذ الصغيرة لهما عقل غريزى ولا يصح منها النسكاح وتمثيلهم بذلك انما يناسب جلهم الممنوع في كلام الصنف هو المراد وسيأتي رده قاله شيخ الاسلام ، قات الرد الذي أشار اليسمه هو قوله عند قول الشارح بخلاف الآخر المراد ماضه في وصف الشارج الآخر أى المسلم بالمراد اشارة الى رد قول الزركشي ومن تبعه ان المراد هو الممنوع لا المسلم لان جواب المنف انما يغيد غرض المستدل على قوله لاعلى قولهم لبناه قولهم على ان العلة عند المستدل مامنع والجواب لايفيدها وأنما يغيد الجواب باثباتها بمسلك من مسالك العلسة فقوله المراد أي للمستدل لاللمترض اه وحاصايات جواب المستف المذكور أنما يأتى على أن يكون الراد بالممنوع فى كلام المترض هو المعني الذي لم يرده المستدل لان حاصل الاعتراض ان يقول المعترض السستدلُّ ان اللفظ الذي أوردته فيدليلك فتردد بين مرادك وغيره وانكان حمله على غيرمرادك ممنوعاهمنالكن لماكان اللغظ في حد ذاته مترددا بين الممنين على السواء لامعني لحله على سرادك فحمله عليه حمل اللفظ على أحد معنبيه المستويين فىاطلاق اللفظ عليهما بلا دليلوهونحكم ۞ وحاصل الجواب بيان الالفظ موضوع للمغي الدىأراده فقط أوانه تلاهرفيه دون المعني الآخر وأمااذا كان الممنو عفى كلام المترض هو المعني الدى أواده المستدل فلا يفيد الجواب المذكورلان حاصل اعتراضه حينتذأن يقول اللهظ المذكوروان كان مترددا بين ممادلة وغيره لكنه لايصح حمله على مرادك فتمين حمله على الفير وليست العلة موجودة في ذلك الغير فالناسب حينتك الجواب ببيان وجود الملة فيههذا ايضاحما أشار اليه وفيسه أن يقال اذا كان المنرض مسامـا أن حمل اللفظ على غير مراد المستدل ممنوع لم يبقىالاعتراض معنىولاحاجـــة الى الجواب المذكور ولا يصح قول المعرض ان حمل اللفظ على مراد المستدل حمل لادليل عليسه لوجود الدليل وهو عدم محة ارادةالمغيالآخر كإهوقضية تسليمهالمذكور وقداقال العلامةقدس سره ماحاصله ان ظاهر كلام الشارح أن الأحد المذكور ممنوع عند المعترض والمستدل جميعا وان معنى برأسه فانهاما مركب الأصل وذلك راجعالىمنع حكم الاصل أومنع العلية أومركب الوصف وهوراجع آلى منع الحكم أومنع وجود العلة

في الغرع وكيف ولوكان كذلك لما صعولبعضهم أن يقول ان هذاالسؤال يستغنى عنه بالاستفسار وقد تفل ذلك الصنف في شرح المختصر فتدبر (قوله وفيه أن يقال اذا كان المترضّ مسلًا) قدعرفت ان المنزض لايعرف مرادالمستدل وامعرى ان التأمل أولى من هذا كله

المستدل والسكوت عن مراده مع عملم معرفة المعترض مراده فمنعه لاحتمال أن يكون الرادهو المنوع فبناء على همذا الاحتمال لايتم الدليل وأنما خالف المسنف اس الحاجب في ان التقسيم منع لأحدا لحتملين وتسليم الآخر لبكنه لا يفيدكا اذا قيسل في الحاضر الفاقد للماء وجد سبب جواز النيمم وهو تعذر الماء فيجوز الشيمم كالسافر والمريض وفيقول المترض ماالمراد بتعدرالاء سعب أن تعلم الماءمطلقا سببءأوأن تعذره في ألمقر أو المرض سبب، الاول عنوع فلانسلم ان مطلق التمنر يبيح التيمم والثاني مسلم ولاينتج القصو دلان حدثًا راجع اما الى منع العلة في الاصل بناء على الاحتال الاول أو منغ وجمودها في الفرع على الاحتال الثاني فليس سؤالا مستقلا ولقد قال المستف فحاشرح الختصر حبن عبد الاعتراضات واما التركيب فليس سؤالا

(قوله الدخاصله رو دعوى المترض الح) أنت خير بأن ذلك المراد اذا كان تمنوعات المسترض في نفسه أا العائدة في كو نصرادا وهل يزيد ذلك على ها لوصرح المستدليس أول الأم بأن ذلك مراد تهمنهه المسترض (قول المستف باريمترض الدليل) أى دليل الحكم أووليل مقدمة دليل الحكم إذا استداعاتها المسلل فإن ماسية تى جمع يجرى في دليل الحكم ودليل القدمة بأن ينهم عقدمة منه قبل عام مع المستد أولا أو ينم جميعه جد ( ٣٣٤) تعامه أي يعترض عليه المامع منه وامامع تسليمه الح كذا في العضد

> أن يكون الرآد بالاقوال فيقول الشارح أيحكاية المستدل للزقوال الح الاقوال في المقدمات أو الحكموالمراد بالمنعفىقول المسنف ثم المنع الاعتراض فالمني أن الاعتراض لايتوجه على الحكاية أنما يتوجه على الدليل فالمترض هو الدليل والاعتراض عليه أما مصاحبالنعه بان اعترض عليمه بتخلف الحك عنسه فان تخلف الحكم عنه يبطل شهادته أو غير مصاحب له بان أعترض عليه بانهمعارض فان المارضة لاتبطله بل توقفه عن العمل به الى الترجيح وفي كلام المستف اشارة المدرد كلام السعد في الناويم حيث قسم الاعتراض إلى الاعتراض على الدليلوالى الاعتراض على المدلول من غير تعرض للدليل ثم قال والثاثي وهو القدح في المدلول من غير تعرض للدليل اماان يكون عنم الدلول وهو المكابرة

وسعد التاويح فالناسب

لانه لم يمترض المراد (وجوابة أن الفظ موضوع ) في المراد (ولوعر فا) كما يكون النسة (أو ) انه (ظاهر أو لو بقر بنة في المراد (عم الدنم لا يستمرض الظاهر أو لو بقرينة في المراد كما يكون ظاهرا بغيرها ويبين الرضع والظهور (مم الدنم لا يستمرض الحكاية ) أى حكاية المستدل الموقوث فيها حتى يختار منها قولا ويستدل هليه (بل) يسترض (الدليل اما قبل تمامه لم المعامدة أو بعد أي أى بعد تمامه (والأول ) وهو المنع قبل الثمام لمقدمة (ام) متم (مجرد أ

قيله الآخ الم أد أي السندل عندها قال وهذا عندي تهافت بل سهو لان قوله حيثال المسدم تمام الدليل معه لايخني مافيه اذ حيث سلم المعرض ارادة أحسمها للستدل وتعلق المنع بغيره عنده فكيف لايكون تاماوالذي يظهر لى ان معنى المأن ان أحدها أى المراد السندل عنو ع أى عند المعرض والآخر النبر ألمراد له غير ممنوع عند المعترض وهذا معنى صحيح حسن ويؤيده تعبير العشد وتمثيله وفي السكمال مايوافق ماقاله العلامة ولا يحنى انه الظاهر وان حواب المصنف مناسب له اذحاصله رد دعوى المغرض ان ما أراده المستدل غير مماد من اللفظ بأنه المراد منه بسبب ان اللفظ موضوع له فقط أوظاهر بقرينة وانكان، وضوعاله ولتبره خلافالما أطال به سم هناتبما لشيخ الاسلام ( قوله لانه لم يمترض المراد) أي بل اعترض غير المراد عنمه (قه أهو يبين الوضع والظهور )أى لان الدعوى بدون بيان غيركافية ( قَوْلِهُ ثُم المنع لايعترض الحكاية الخ) المرآد بالمنع مطلق الاعتراض سواءكان منعابالمني المعروف أملا بدليل الاقسام التي ذكرها والمني تمالاعتراض لايعترض الحكاية أى لايتوجه عليهابل بمترض الدليل أي يتوجه عليه وقوله أي حكاية المستدل للا قوال أي ولوم أدلتها فلا يتوجه المنع على الأقوال ولاعلى أدلتهاالحكيةمالم ينصب نفسه لاختيار هافقول المصنف بل الدليل أى الذي أقامه واختار ولامطلقا بد واعبرأن النماللدي لا يعترض الحكاية هوالمنع بمعنى الاعتراض المنقسم الى الاقسام التي تؤخذ من كلام الصنف اماالمنع بمعى طلب تصحيح الحكاية فيعترض الحكاية وادا فالاالصدفي آدابه ولايمنع النقل والمدعى الا مجازا اذ المنع طلب الدليل على مقدمته اه أى مقدمة الدليل وذلك المنى الجازى للنع هو بالنسبة النقل طلب تصحيحه و بالنسبة المدعى طلب الدليل عليه مم ( قوله أما قبسل تمامه ) أى قبل استنتاجه فيدخل منع المقدمة الاخيرة وقوله لقدمة الراديها ما يتوقف عليه الدليل فيتناول مقدمات الدليل وشرائطها كايجاب الصغرى وكلية المكبرى مشلافي الشكل الاول والمراد أيضا ما يشمل الواحدة والاكثر من الواحدة كالمنع المتوجه الىكل من مقدمات الدليل فأنهمن افراد المنع فالمراد ماصدق عليه مقدمة الدليل أعممن أن يكون بعض مقدمات الدليل أو كل واحدةمنها كانبهوا على ذلك وعبارة السمر قندي والمناقضة هي منع مقدمة الدليل قال المسعودي كغيره أي بعض المقدمات أو كلها على سبيل التفصيل والتميين اه وقول المصنف لمقدمة متعلق بيمترض واللام تعليلية وفيه مضاف محذوف أى لنعمقدمة أومتعلق بالمتع المقدر في قوله بل يعترض فان ضميره يعود المنع لكن

أو ) وآما بقامة الدليل على خلافهوهو المطرقة فاشارالصنف المأن للعارضة أنما هى امتراض على الدليل لأن أثرها أنما هروقف الدليل هن انتجاللدلولولا ساق لهالمدلول في ذاته فليتأمل (قوله طلب تصحيحه) بأن يدل على موضعه ولا يالزمه احتباره (قوله تعمل يديرض)ومفعوله الدليل أى يعترض الدليل لأجل منع مقدمته أو بسعب منع مقدمته وقوله تعمل بالدم واقلام التعملية أى بل يعترض المنع لقدمة الدليل الدليل (قول السفف أوم المستد) له يقل الشدلشيوعه في الدليل والرادهناهير داتقو به لاحقيقة الدليل ثلا يكون غمبالإقولها اأن يكون مساوا قالسند المنهور بالقياس الى تضيف القدمة يكون مساوا قالسنده المنهور بالقياس الى تضيف القدمة المنهور القياس المنهور بالقياس المنهور القياس المنهور في الأخمس وليس المنهور في الأخمس وليس كا تحقق هذا تحقق ذاك و بالعكس في الأحم وقد تشتر بالقياس الى خفاه المقدمة المنوعة على ما ينهمن مثال السندالساوى اذا قال المستوعة عنه المنهور منهول الانتجام ومنهور المنهور والمنكس في الأحمس والمنهور المنهور المنهو

أو) منع (مع السنيد) والنبع مع السنيد (كلا نسلم كذا ولم لايكون) الأمر (كذا أو) لانسلم كذا و (انحا يتزم كذا لوكان) الأمر (كذا ؤمو) أى الأول بقسميه من النبح الجدد لانسلم كذا و (انحا يتزم كذا والمناد التدمية اللهي اللهي منها و النام التدمية ) المان (لانتاء التدمية اللهي النام الذار المناد التدمية المنتون النظار فنصب المناسبة المسلمة المنتون بواء وقبل يسمع فيستحقه (والتالق) وهو النع بسيد تمام الدليل (امام منع الدليل الدليل (امام منع الدليل الدليل (امام منع الدليل الدليل الدليل الدليل الدليل (الدليل الدليل الدليل الدليل الدليل الدليل الدليل (الدليل الدليل الدلي

يانم على هذا عمل ضمير الصدر مم (قول أومعالستند) الستند مايذكره المانع لزعمه أنه يستادم نقيضُ المنوع وله صور خسة بالاحبال النقلي لآنه اما أن يكون مساويا لنقيض المنوع أوأخص منه مطلقا أو أَعَم كذلك أو أعم من وحه وأخس من وجه أو مباينا , منها صور تان لا يجوز الاستناد بهما ولا ينفع العلل ابطالها وهمأ الأعم من وجه والباين وأما الأعم مطلقا فلا بجوز الاستناد به ولكن ينفع العلل ابطاله والأخص مطلقا بالعكس وأما المساوى فيجوز الاستناد نه وينفع المعلل ابطاله (قولْه كلانسل كذا) مثال النم وقوله لم لا يكون الأمر كذا مثال السند (قوله أي يسمى بذلك) ويسمى أيضًا بالتقض التفسيل (قوله لايسمه المعقون) أي لاستارامه الحبط في البحث ومحل ذلك مالم يقم المستدل دليلا على تلك القدمة التي منعها المترض فان أقامه فللمعترض حينتذ الاستدلال على انتفاء القدمة اللذكورة و يكون ذلك معارضة فيالقدمة وهي جائزة وعبارة بعض مقدمات البحث واما باقامة الدليل على نفي مقدمة من مقدمات الدليل وذلك اما أن يكون بعد قبلها وهو النصب الغير المسموع لاستانرامه الحبط في البحث اه ( قولِه والنَّاني اما مع منع الدليل الح) قال الكال واعلم أن أتيانه بكلمة مع في قوله أما مع منع الدليل لا يلام حساء القدم منع الدليل إذ لامعني لكون الشيء مع نفسه واللائق أن يجمل المقسم منع الدعوى كأن بقال ممالنع أي منع الدعوي لايعترض الحكاية بل الاستدلال اما عنع مقدمة معينة الخ اه قال سم وأقول أما قوله إذَّ لامعني لكون الشيء مع نفسه فقد أجاب عنه شيخ الاسلام حيث قالمانسه قوله ثم المع أى الاعتراض بمنع أوغيره ففاعل يعترض المنع بهذا المهنى لابالمني المصطلح عليه فقط لنلا يؤول الممي في قوله الآتي والثَّافي اما مع منع الدليل أو مع تسليمه الى أن يكون الشَّيء مع نفسه أو مع ضده

ومثال السند الأخصكا الشي ولاعالم لانه لاحبوان ومنع السائل هذه الصفرى بان يقول لانسلم هسده المقدمة لملايجوز أن يكون انسانا فهذا السند وهو الانسان أخص من نقيض القدمة المنوعة وهوحيوان ومثال السند الأعيمااذاقال هذا الشيء غيركاتب لائه لا انسان ومنم السائل هذه الصغري فقال لانسلم هذه المقدمة الملابجوزأن بكون حيوانا فهذا السندوهو الحبوان أعم من نقيض المقدمة المنوعة وهو الانسان ومثال السند الأعم من وجه الأخص من وجمه ماأذا قال هذا الشيء

انسان لائه لا حجي

ومنعرالسائل هذهالصفري

بان يقول لانسلم هـــده

المتدنة الإجهز أن يكونسا كنا قان بين الاأنسان وساكن عموما وخصوصا وجها والباين ظاهر أذا عرفت هذا عرفت وجاء الا بتدا بر (قواهو على ذالتصالم بقالمتداو ليلااللي) هذا مني على قصر القلمة فياسيق على مقدمة دليل السعوى ولا وجهاء بل يتصل مقدمة دليل المقدمة وجهره فيه عنداً التفصيل الشارى فيالمان بها معقائل (قول المستفية بناء على تقلف عكده) يقتضى قصر النقش عل الاعتراض بالتخاف المواضية المقالية المتحدث عندا المتحدث على المتحدث على المتحدث على المتحدث المتحدث المتحدث المتحدث المتحدث على المتحدث على المتحدث الم

الاعتراض وقس علىهذا ماسیأتی (قوله فسکان الأقعد الخ) الأقعد اسقاط مثل هذا الكلام ( قوله لهصورة أخرى الح) هذه لايانه أن يكون الفساد فيها لتخلف الحكم وهو موضوع المصنف ألاأن يبنى على أن التخلف ليس بقيد ( قوله وقد عنم ان ظاهر والخ) تقدم ان المراد يقبل تمام الدليسل قبل الاستنتاج فيكون المراد هنابعدالاستنثاج وهمذا غبرالمناقضة وفيكلام ملا حنفى شارح الآداب مأيفيد أنمنم مقدمة معينة بعد عام الدليل مع الاستدلال عليه لا بعد غصباقياسا على النقض ويقالله أيضامنع تقصيلي وهسذا هو ظاهر الشارح فتأمل (قوله لايقال كيف جعل هذا قدما الح) قدعرفت انه اعتراض على الدليل بانه موقوف عن الجريان وهو لايناني تسليمه الاترى كنف حمل القلبمن القوادح مطلقا ولومع التسليم لوجود المارضة وبهيندفع ماقاله شيخ الاسملام والحثي فتسدير (قول الممنف وينقلب المسترض بها

وصورته أن يقال ماذكرته من الدليل غير صحيح لتنخلف الحكم عنه فى كذا ووصف بالاجمالى
لان جهة النم فيد، غير مدينة بخالان التفصيلي الذى هو منع بعد تمام الدليل المقدمة ممينة منه
(أو مع تسليمه ) أى الدليل (والاستدلال بما أينافي تبوت المدلول فالمارضة أميقوله ) في صورتها
المعرض للستندل (ماذكرت) من الدليل (وان دل ً) على ماقلت (فمندى ماينفيه ) أى ينفى
ماقلت ويذكره (ويقلب) المعرض بها (مستدلاً ) والمكس

ولا معنى له وبذلك يسقط قول العراق كان ينبغي الاقتصار على قوله منم الدليل ولم يظهر لى لفظة مع اه ولا يخفى أن حاصل ما أجاب به حمل قوله والثاني على المنع النير المسطلح عليه فقوله والثاني امامع منع الدليل من قبيل كون الشيءمع فرده وهو صحيح لان الشيء يصاحب فرده لانه في ضمنه وقوله أو مع تسليمه لايازم منه كون الشيء مع ضده لان تسليم الدليل لايضاد النع بمعنى مطلق الاعتراض لاته يجتمع معه كما في المعارضة فانها تجامع تسليم الدليل مع انها منع بمنى مطلق الاعتماض وأنما يضاد فرده وهوالنبع الحاص الدى هومنع الدليل هذا ولكن قد يمنع سقوط قول العراق المذكور بماذكره لانماذ كره تسحيح المراق الريمنم صحتها بل منع الاحتياج اليها فالانكتة في ذكرها . فعم قد يجاب بان نكتتها القابلةلقوله أومع تسليمه وأماقوله والأليق أن يجمل القسم منع المدعى ففيه بحث لان المنع بعد تقييده بكونه الدعى كيف يصح تقييده بكونه للدليل كاهولازم على هذا التقدير إذالمني عليه بل منع الدعى يمترض الدليل فيحوج حينتذ في تصحيحه إلى التكلف فليتأمل مم يه قلت بعد هـذا كله لم يظهر الفظة مع فأبدة والقول بان فأبد ته اللقابلة لقوله أومع تسليمه يقال عليه الافائدة أيضا لذكرها في قوله أو مع تسليمه حتى بحتاج الدكر مايقابلها فسكان الأقعد والأوضح حذفها في الوضعين (قدله وصورته أن يقال الخ) له صورة أخرى أيضا وهي أن يقال دليلك احدى مقدمتيه أو مقدماته فاسدة فالنقض الاجالى له صورتان كا ذكره علماء البحث (قه له الدى هومنم بعد تمام الدليل لقدمة معينة منه) قال الكال وتبعه شيخ الاسلام ظاهره أنه يشير في مسمى النقض التفصيلي كون المنع بعد عام الدليل وفي مسمى للناقضة كونه قبل تمام الدليل وليس كـذلك بل المناقضة والنقض التفصيلي اسمان لمنم المقدمة المدينة قبل تمام الدليل أو بعده اه وعبارة بعض مقدمات الآداب فالمناقضة وتسمى نقضا تفصيلياومنعا أيضاوهوأ كثراستعالا همممنع مقدمةمعينة والمرادمايتوقفعليه صحةالدليل مادة أو صورةأعني طلب الدليل على صحتها ولايحتاج في ذلك الى شاهد اه وقد يمنم أن ظاهره ماذكر لان الدي هوالخ وقع منة النقض التفصيلي والأصل في الصفة هو التخصيص دون الكشف والتفسيرفهو الظاهر فيكون فيه اشعار بعدم انحصار النفض التفصيلي في هذا القسم ولملوجه اقتصار وعليه مشاركته للنقض الاجمالي في كونه بعد تمام الدليسل فناسب تخصيصه بالفرق فاله سم (قوله أو مع تسليمه) لايقال كيف حلهذا قسامن الاعتراض على الدليل مع أنهمسلم . لانا تقول لم يحمله قسامن ذلك بل من مطلق الاعتراض فهوهنا واردعلى الملول لاعلى الدليل قاله شيخ الاسلام مه قلت لاريب ان المقسم هو الاعتراض على الدليسال فيالم وجوده في كل قسم من الأقسام فجعل هسما ا قسما من مطلق الاعتماض وان كان هو السواب خــلاف صنيح الممنف وقد يقال هو متعلق بالدليل في الجــلة لتعلقه بمتعلقه وهو المدلول (قوله أي ينفي ماقلت) الأصد في حسل المتن أن يقول أي ينفي (وعلى المصنوع) وهوالمستدل ( الدفع ) لـــااعترض به عليه (بدليل) لبسم دليه الأصلى ولا يكنيه المنع (قانمت النياف كمامر") من المع قبل تمام الدليل وبعد تمامه النج (ومكذا) أعالمان قالتا وراسام الدفع وهلم (الحافظ مالملل) وهوالمستدل (انا نقطه الله وعرف أوالزام المانع )وهوالمشرض (انا انتهى الحاضرودديّ أو يقيق مشهور ) من جانب المستدل فلا يمكنه الا متراض الذلك ( خانة )

(القياسُ من الدين )لانه مأمور به لقوله تعالى «فاعتبر وايا أولى الأبصار» وقيل ليسمنه لان اسم الدين مدلول ماذكرت اه كالوكان ملحظه أنه في المتن جعل النني العلول حيث قال بما ينافي تبوت المعلول وقديعارض ذلك بانماقاله الشارح أدل طى الطاوب وأمكن فيبيانه لان التبادر من مدلول ماذكر مالدى هوالدليل هومدلوله المطابقي وهولايلازم أن يكون هوالمدعى بل قديكون مازوماله قاله مم (قوله وطي المنوع اله فع بدليل) ينبغي أن يكون الراد بالنع هذا المنع الحاص المطلق الاعتراض بدليل قول الشارجولا يكفيه المنم اذمن مطلق الاعتراض للعارضة ويكفيه النم فها أخسفا من قول الممنف والشارجو ينقلب المترضها مستدلا والمكس ومنه النقش وقدقال العند في دايه أو نقض بالتخلف أوعورض بدليل الخلاف فني الصورتين صرت أيها المستدل مانعا اله فليتأمل مم (قهأله بدليل) متعلق بالدفع (قيم له الى افحام المطل) أي عجز المستدل فيو مصدر مضاف لفعوله وفاعله المعرض (قيم أبه أوالزام المانم الخ) عطف على افحام والمعدر مضاف للمفعول وفاعل السندل أي الى أن بالم المستدل المانع فالازام من جهة المستدل كأشارله الشارح بقوله من جانب المستدل (قو إدان اتهي الى ضرورى الخ) مثال مايتهي الى ضرورى أن يقول المستدل العالم حادث وكل حادث المسانع فيقول المعرض الأأسلم المغرى فيدفع المستدل ذلك المنم بالدليل على حدوث العالم فيقول العالم متضر وكل متفرحادث فيقول المعترض لاأسلر الصغري فيقولله المستدل ثبت بالضرورة تغيرالعاة وذلك لانالعالم قسبان أعراض وأجرام أما الاعراض فتفيرها مشاهد كالتفير بالسكون والحركة وغيرهمافازمكونها حادبةوأما الاجرام فأنهاملازمة لها وملازما لحادث حادث فثبت حدوث العالم . ومثال ما ينتهى إلى المشهورة وهي قضية يحكم العفل بهابو اسطة اعتراف جميع الناس الصلحة عامة أوغيرذاك كأن يقال هذا ضعف والضعيف ينبغي الاعطاء أليه، فيقول المشرض لاأسم الكبرى فيقول المستدل مهاة الضعيف تحصل الاعطاء اليه والاعطاء اليه محودعند جيم الناس فمراعاة الضميف محودة عندج يبم الناس فيفيني حيئاذ الاعطاءاليه وقول المنف أو يقيني مشهور ظاهره ان القياس المرك من يقيني وغمر يقيني يسمى يقينياوليس كذلك بلاليقيني ماكانت جميم مقدماته يقينية وأما ماكان بعض مقدماته يقينيا فليس من اليقيني لان المركب من اليقين وغير اليقيني غير يقيني كاهومقرر (قرأه خاعة القياس من الدين واللها الخ) حاصل كلام الزركشي ان هذه المذاهب للمعتزلة وتبعه السيوطي فقال اختلف في القياس هل هومن دين الله على مذاهب للمعتزلة نقلها أبو الحسين في المتمد أصحها في جما لجوامع نسم الخ عمرة ال الزركشي والحق انعنوا أي بالدين الاحكام المقصودة لانفسها بالوجوب والندب فليس القياس كذلك فليس بدين وان عنواما تعبدنا به فهو دين اه ولما كان كونه من الدين ظاهرا موافقا لقواعد أهل الحق صحه المسنف ولم يبال بكون ذلك منقولا عن المفتراة على أنه محتمل أنه و آولاهل الحق أيضا سم (قوله لانهمأمور به)فيه اشارة الى قياس من الشكل الاول تقرير مالقياس مأمور به وكل مأمور به من الدين دليل الكبرى ان الدين مايدان الله به أي يطاع وكل مأمور به يدان الله به عطام لانه بامتثال أمره يكون مطيعاله واظهور الكبرى ودليلهاترك ذكرهما ودليل المغرى ما ذكره من الآية لكورعت

(قوله أخلفا من قول المنفساغ)هومصريه في العشد ومأخوذ عما ذكر معد (قوله وقد مجاب بان الاتماط الح) أحسن منه جواب للمنف في شرح المتصرحيث قال ان الآية ظاهرة في الاتماظ وفي القياس جميعا نهم دخول الاتماظ أظهر لانه يشبه خصوص السهب الذي دخوله تحت اللفظ أظهر واذا كان ظاهرا فهماحسن الاستدلال به لمن يكنو بالظهور في السئلةولن يضم اليه ظواهر أخر يصل مجموعها الى القطع عن لا يكتني بالظهور وفي شرح النهاج نحوه ( قوله الى اعتبار. (٣٣٨) لامتحددا والاستمرار يصدق مع التجدد (قولة أن أريد بالمستمراخ) لعل الراد فىمفهوم الدين) فلابدأن بكون انا بهمالا يفنىء غايره في بعض

الاحيان معامتناع العمل

به وانظر التعليل بقول

اليمه في بعض الاحيان

عند وجود النص قليس

شيءمنه من الدين (قول

الشارح بان لم يكن السئلة

دليل غيره) أفاديه ان

معنى التعيين عدم وجود

غره السئاة ولبس معناه

انه فرض عين فيشمل

حالق كونه فرض كفاية

وفرضي عــين بل وحالة

كونهسنة ان تصور كايأتي

مم وهومعني مافي الحاشية

مدير (قول الشارح خلافا

لامام الحرسين في قوله

ليس منه) الظاهران

أصول الفقه عند امام

الحرمين لا تطلق الا على

مايثت النقه بالاستقلال

المايقم على ماهو أابت مستمر والقياس لبس كذلك لانه قدلا يحتاج اليه (وثالثها) منه (حيثُ يتمَيّنُ ) بان لم يكن للمسئلة دليل غيره بخلاف ما اذالم يتمين لمدم الحاجة اليه (و) القياس (من أصول الفقه) كاعرف من تعريفه (خلافا لامام الحرمين)في قوله ليسمنه

الشارح لانه قدلا بحتاج اليه فيه بإن الاعتبار بجوز أن يكون الرادبه في الآية الاتماط فلا مدل على القياس مم وقد يجاب بان فاته يقتضي ان القياس الاتماظ مشتمل على القياس أيضا قان من رأى شخصا حل به عقاب بسبب ماوقم منه من المالفة على الأول من الدين وانالم يقول لوفعلت مثل فعله لحل في مثل ماحل به فالاعتبار لا يخرج عن قياس الشيء بالشي وفليتأمل (قوله يعتج اليه بان وجدالنس وبمكن أن يقال ان الاول ا تابت مستمر) أى متحقق في الواقع غير منقطع وقديقال انذكر الاول مستدرك للزومه للذاني الاأن يقول القياس الدى من يقال ذكره مع ذلك اشارة الى اعتباره في مفهوم الدين ولدفع توهم أن الراد بالمستمر مالووجدكان مستمرا فيصدق بالمتعدم ي هي هينا بحث وهواته أن أر يدبالستمر ما يكون فعله مستمرا في كاروقت الدين ماوجدت شروطه ومنها عدم النص والثاني فمن الدين قطعا مالا يكون كذاك وان أريد بهما يتكرو فعله فالقياس كذلك لانه يتكرو بتكرو يقول حبثكان لايحتاج الحاجة فهو كركتن الاستخارة مثلا تكرر بتكررها وان أر بد به ما يكون مشروعا في حق كل أحد أو فيحق الاكثر أوما لووقع دام فمن الدين قطعا ماليس كذلك وان أريد به غيرذلك فلمين فليتأمل قاله سم (قهله والقياس ليسكذك) أي ليس ابنا مستمرا أي لم يجتمع فيه الامران لتخلف الثاني أعني الاستمرار عنه همذا هوالظاهر لتحقق وقوعه وتحقق الاستفناء عنه في الجلة كا يفيده قوله لانه قد يحتاج اليه أى فلا يكون مستمرا وانكان ثابتا واحتال أن معنى ليس كذلك أنه ليس ثابتا مستمرا بمن انتفاء كل من الأمرين عنه لانه قد لايقع مطلقا بالنسبة ليعض الاوقات أو النسبة لبعض الناس أولبعض السائل بعيدا جدا سم (قول حيث يتمين) ينبغي ان المراد تمينه الاستدلال كايفهم من قول الشارح بأن لم يكن السئلة دليل غير موالا فمجرد أن لا يكون السئلة دلما يغره الانقتضى كونه فرض عين سم (قوله كأعرف من تعريفه ) قال الملامة يعنى بانه من أداة الفقه الإجمالية وهذا يقتضى ان الأدلة هي نفس الكتاب والسنة والاجام والقياس والصواب ان دلة الفقه الإجالية هى القواعد الباحثة عن أحوال هذه الأدلة أوالعر بتلك القواعد الى آخر كلامه وتعقبه مم بإن ماهنا عال على تعريف الاصول السابق ومبنى عليه وقد فسر الأصوليون الأدلة فيه بتلك للفردات وفي ذلك التعريف مساعة كأشارله الشارح هناك وقدقررناه هناك بحيث خلص منه أن الرادان أصول الفقه هي القوآعد للذكورة فماهنافيه تلك السامحة أيضا امابحذف الضاف من قوله والقياس والتقدير ومباحث القباس أى السائل التيبيث فها عن أحواله وامامن قوله من أصول الفقه والتقدير من موضوع أصول الفقه أو من أجزاء أصول الفقه لما تقرر من أن للوضوعات من أجزاء العلوم . فان قيل قضية هذا أنالقياس عندالامام لبس من موضوع الأصول وعلى هذا لا يكون اثبات حجيته من الأسول وهومناف لقول الشارح في تقرير مذهبه وأتمايين في كتبه لتوقف غرض الأصولي من اثبات حجيته

والاعتاج في الدلالة على الحيرالي غيره وكل واحدمن الكتاب والسنة والاجماع كذلك يخلاف القياس فانه محتاج في الدلالة على الحريم لاحد همذه الثلانة ضرورة توقفه على العلة النصوصة باحمدها أو المستنبطة ، 1 نص هليه به فثبت ان كُونه حجة لاينافي أنه ليس من أصول الفقه \* فان قلت الاجماع أيضا يفتقر الىالسند فينبغي أن لايكون من الاصول على هذا \* فلت أجاب السعد في التاويم بإن الاجماع الما يحتاج الى السند في تحققه لافي نفس الدلالة على الحسك فان المستدل به لابحتاج الىملاحظة السند والالتفات اليه تخلاف القياس فان الاستدلال به لايمكن بدون اعتبار أحسد الأسول ألثلاثة فتأمل

قالوا انالقياسمظهر)أي لانتئائه على علة مأخوذة من الكتاب أو السنة أو الاجماع وفائدته انما هو تبيين العلة في الأصل فيتبين به عمسوم الحكم للفرع وعدم الاختصاص بالاصل لكن همذا تقدم أتهمذهب الحنفية وعندنا انه مثبت اذلاحكم فبسل وجودالدليل(قوله النسبة لحكم القيس عليه أص) أىلان الحكم ليس،قولا أولانه قديكون مستنبطا وفيه انهقالمادلعلبهولو بطريق الظن بخلاف حكم المقيس (قسولهاذا تعاق واجب) انظرمن أبنان متعلقه بواجب وهل يجب الابعدالقياس ومثله يقال فى قولە بىدىت مىسوز والظاهم أنالاجتهاد على القادر وأحبحيث تردد هو أومن طلب منسه في وحوبالفعلأولاوحرمته أولا عندازوم مباشرتهأو قر ساكارة خند من قول الفزالي في الاحياء ان تعل ما تقير ب مناشرته مان يكون صدده كأحكام البيع والشراء لن همو سدد ذلك واجه وقد بقال المرادان القياس وقع فيأمرتطق بأمر آخرعلم وحم مه كااذاو قعرفي الطهارة المتعلقة لماعلروجو به وهوالصلاة فأمل

وأنمسا يبين في كتبه لتوقف غرض الاصولي من اثبات حجيته المتوقف عليها الفقه على بيانه (وحكمُ الْمَغِيسِ قالالسمعاني يقالُ العدينُ اللَّهُ ) وشرعه (ولا يجوزُ أَن يقال قالهُ ) ولارسـوله لأنه مستنبط لامنصوص(ثمالقياس فرض كفاية)على الجنهدين (يتمَيّن على عبهداحتاج اليه) بانالم يجد غيرەڧالواقىةأىيىسىيرفرضىمىن،مليە(وھوجلى وخفى كالحلىماقطىمفيەبنى الفارق) أى بالغائه المتوقف عليها الفقه على بيانه فأنه كاقال شيخنا الشهاب يفيد أن البات حجبته من أصول الفقه وفاقا ومن لازمذاك كون القياس موضوعا لأنه انما يبحث في الفن عن أحوال موضوعه ع قلنا قديمنم أنه يفيد ذلك ويلتزمان غرض الأصولي أعممن أصول الفقه وانه ليسكل ما يتوقف عليه الفقه يكون من أصول الفقه ألاترى الىان طرق الاستفادة وطرق المستفيد عما يتوقف عليها العقه وليستامن الأصول عندالصنف كاتقدم بيانه أولالكتاب أويقال مراد الامام انبيان نفس القياس وبيان أركانه وشروطه وأقسامه وتحوذلك ليسمن أصول الفقه وان كان بيان حجيته منه فلاينافي انعمن موضوع الأصول لكن قول الزركشي مانصه : شبهته أى الامام ان أصول الفقه أدلته وأدلته اعاتطاني على القطوع بهاوالقياس لايفيد الا الظن وهذا ممنوع لأن القياس قديكون قطعياء سامنا لكن لانسلم ان أصول الفقه عبارة عن أدلته فقط، سامنا لكن لأنسار أن الدليل لا يقع الاعلى القطو عبه اه يدل على أن بيان حجية القياس ليس من الأصول سم (قوله واعما يبين في كتبه) أي مفهوما وأركانا وشر وطاوأ حكاما (قوله من البات النم) بيان لغرض الاصولي وقوله المتوقف نعتسبي لقوله حجيته وقوله ألفقه فأعل بالمتوقف وقوله على سأنه متعلق بتوقف من قوله لتوقف والضمير في بيانه للقياس (قهله يقال انه دين الله) أي يجوز أن يقال ذلك (قوله وشرعه) تفسيرللدينهمنا (قهألهولابجو زأن يقال قالهالله) أي يحرمذلك كاهو المتبادر من نفي الجواز وقديتجه أن يقال انقصدقا الداك أن الله تعالى فالذلك صريحابان دل عليه بقول يخصه فالنحريم واضحلأنه كذب على الله ، وانقصدانه دل عليه وأرشد اليه بحكم القيس عليمه ودليله فينبغي عدم التحريم ويبقىالكلام حال الاطلاق وهومحسل نظر وقديلتزمفيه عسدم التحريم لقيام الاحتمال الآف وعدم تعمدال كذب على أنه قديتوقف في التحريم في القسم الأول اذاقال ذلك بناء على ظنه لأن كل شيءاته لايكون ماأغامره القياس هوكي الله في الواقع فاذا ظن أحداث كي المفيس فيالواقع هوماأ فادالقياس فقسد ظور ان الله قال ذلك فينبغي أن لايحرم لان القول بالظن لايحرم الايقال الحرمة من وجه آحر وهونسبة القول اللفظي كاهوالمتبادر من القول إلى الله . لامًا زتول لواقتضى هذا القدار التحريم لحرم هذا القول بالنسبة لحكم القيس عليه أيضا فليتأمل قاله سم . قلت كون محر دالقول بالغان لا يحرم مجوز النسبة قول ذلك الطنون قدتمالى عل توقف فتأمل (قَهْلُه على الحبَّه دين) عل كونه فرضُ كُفايةً على المجتهدين بالنسبة للقلدين اذا تعلق بواجب وأما بالنسبة للم فينبني أن يكون فرض عين على كل منهم لامتناع تقليد بعضهم بعضا (قهله بان لم يجد غيره في وأقعة) أي وأراد العمل هو أوالقلد الذي يطلب منه البيان أمالو أراد الاعراض عنه حيث يجو زذلك المجب مطلقا فضلاعن تعينه قاله سم (قوله أى يصير فرض عين عليه ) أشار بذلك الى أن التعين على خلاف الأصل وأنما حصل بطر إن الصبر ورة مم أي فهيغة نفعل في كلام المصنف الصير ورةاي تعرض له الثمين كتحجر الطين أي صار حجرا أي عرضت له الحجرية (قَهْلِه أي بالعانه) فسر به لأن ثبوت الفارق في الجاة من ضرورة التعدد اذلوا تنفي رأسا انتي الثعد دفليس المر دينفيه انتفاء ثبوته بل انتفاء تأثيره وهومعنى الفائه فكان المآن على حذف مضاف سم

(قوله وقد يقالمثل ذلك النم) تقدم ان الجمع فيه باللازم فارج ماليه (قول المنف والخفي الأدون) تقدم أن المراد به ما احتمل أن يكون الوصف الذي فيه هوالعلة وأن لا يكون بأن اشتمل عي أحدوصفين ثبتا معا في الأصل وليس الرادبه ماشك في وجود العلة فيه أوكانت فيه أدون عمانى الأصلي كاقيل والالم تحصل الساواة فلايصح القياس نبه عليه المصنف في شرح المتصر و واعبرانه عى الغول الاول يصدق الجلىعلىثلاثة الاولى والمساوي وماكان اجتال الفارقيفيه ضعيفا اذهوغير المساوى لانة لااحتمال للفارق فيه بل هوقطعي كانقدم للشارح و به يعلر أن بين القطعي وهو ما قطع فيه بعلية الشيء في الاصل و بوجو دها فيمبحث الكلام على شروط الفرع (48 ·) في القسرح وبين الجلي

عمومة مطلقالانفر ادالحل

فمااحتمل قيه وجودالفارق

أحتالا ضعيفا اذعل هسذا

الاحتال لم توجد العلة في

الفسرع اذعسه الفارق

جز رُها في الأصل وحبئال يكون مااحتمل فه احتالا

ماظن فيه علية الشيء ف

الاصل وان قطعهوجوده

في النسرع اذمع احتمال

الفارق عكن أنعدمه من

جملة علة الأصل فيكون

ماجل فيه علة ظنياو كذلك

يكون بينالحني على القول

الأول والادون عموم

مطلق لانفراد الادون منه

يهذا القسم لمصردخوله في

الخفى وأماالجلي على القول

الثالث فبيته وبن القطعي

ألسموم المطلق لانفراد

القطعي بالمساوى وكذلك

الواضح عليسه لانفسراد

القطعي بالاولى أما الحنر

عليه فهو الادون فبشمل

ماكان احتال الغارف فيه

(أوكان) ثبوت الفارق أي تأثير وفيه (احمالًا ضميفا) الأول كفياس الامة على العبد في تقويم حصة الشريك على شريكه المتق الموسر وعتقهاعليه كإتقدم فيحديث الصحيحين في الغاءالفارق والثاني كقياس الممياء على الموراء في المنعمن التضحية الثابت بحديث السنن الأربع «أربع لا تجوز فالأشاحي:الدوراء البين عورها، الغ (والحنى خلافُه ) وهوما كان احبَّال تأثير الفارق فيه قو يا كتياس القتل عثقل على الفتل بمحدد في وجوب القصاص وقدقال أبو حنيفة بمدم وجوبه في المثقل (وقيل الجليُّ هذا) أى الدى ذكر (والخني الشَّبَهُ والواضحُ بينهُما وقيل الجليُّ ) القياس (الأونَّى) كقياس الفرب على التأفيف في التحريم (والواضح المساوى) كفياس احراق مال اليتيم على أكله

ضعيفامن الأدون وهو فالتحريم (والخفي الأدون) كقياس التفاح على البر ق باب الرباكر باكاتقدم (قه أه أوكان تبوت الفارق الح) تحويل العبارة عن ظاهرها الموهم للفساد لاقتضائه عود ضمير كان الى نفي الفارق وهو فاسدلانهما كان نؤ الفارق فيه احتالا ضعيفا هو الحؤ لا الجل وكا والمصنف انسكل على ظهور المنهوسمة عودالضمرعلى المضاف اليه وان كان الأكثرعود على المضاف (قول فالفاء الفارق) أئ المذكور فالمسلك العاشر (قول كقياس الممياء على الموراء النم) وجه الفارق فيه أن يقال الممياء ترشد الرعى الحسن بخلاف العوراء فأتها توكل على بصرها وهو ناقص فلاتسمن فيكون العور مظنة المزال ، وجوابه أن المنظو راليه في علم الاجزاء تقص الحال بسب تقص تسام الخلقة لا نقص السمين (قهله وهوما كان احمّال تأثير الفارق فيه قو يا) قال شيخ الاسلام أى وكان احمّال نني الفارق أقوى فيه ليصبح القياس اه وكان وجهدتك انالقياس فرع ترجع عدم الفارق اذلوتساوى احتمال تأثير الشارق وعدم تأثيره لم يمكن الفاؤه لأنه ترجيح بلاص جح ثمقال شيخ الاسلام وقديؤ خذمن هذا شمول الحفى الشبه لأن احمال تأثيرالفارق فيه قوى وأدا دهب جم الى رده واحمال نفي الفارق أقوى والألم يسم القياس عندنا ومصاوم عدم الشمول الجلياه اذلا يصدق عليه ضابطه المذكور كاهوظاهر وقديقال مثل ذلك فبالجم بمجرد الاسم أوالوصف اللغوى على القول باعتبارهما فليتأمل اه وهي مما شمله الحلاف ماقطع علينه بالفارق ووجه ترك الشارح اياه عدم محة ارادته ففسادا قياس حيثنذ والكلام مرصحة القياس كأغير عما تقرر مم (قهله وقد قال أبوحنيفة بعد روجو به في الثقل) جعله كشب الممد وقرق بينهو بإن المدد بأن المعدد وهو المفرق الاجزاء آلة موضوعة القتل والثقل كالعماآلة موضوعة للتأديب بالاصالة لعسم تفريق الاجزاء ورديأن الراد بالمثقل الملحق بالمحدد مايقت لفاليا كالحجر والدبوس الكبير ونحوهدم الجدار ، شيخ الاسلام (قهله أى الدى ذكر) يعني ماقطع فيه ينفي الفارق أوكان ثبوته احمالا ضعيفا (قوله والواضح بينهما) المفهوم منه أن المراد عابينهما ماعداهما فيندرج

قويا أوضعيفا وبه منع اخراج الساوى يخالف الاول وحينان ظهر أن قول الشارح م إلى على الاول بصدق بالاولى كالمساوي أي كايسدق على ما كان احتال الفارق فيه ضعيفا وأما الفرق يين الثاني والاول فن جهة الحقيقظ فاعلى الاول يتناول التبه مع ما يبته و بين الجلى اذتا شرالفار ق فالكل قوى أما في الواضح فواضح لاته مقابل الجلى المتى منه ماتاً ثير الفارق فيه ضعيف وأما في الشبه فلا ته عانا ثير الغارق فيه قوى لا ته غير مناسب الدات كانقدم وأما يينه و بين الثالث فبالنسط الا تسام الثلاثة لان الجلي على الثاني مر للساوى وماكان تأثير الفارق فيه ضميفا علاقه على الثاق يع غير تمالجلي على الأول يصدق بالأولى كالساوي فليتأمل ( وقياس ُ الملَّة ماصُرَّة ويه بها) كأن يقال يحرم النبيذ كالخر للاسكاد (وقياس الدلالة ماجُمع فيه بلازميافا ثر مافحكمها) الفيائر للملة وكل من الثلاثة يدل عليها وكل من الأخير بن منهادون ماقيله كادلت عليه الفاء ، مثال الأول أن يقال النبذ حدام كالحمر بجامم الرائحة الشندة وهي لازمة للاسكار، ومثال الثاني أن يقال القتل عثقل يوجب القصاص كالقتل بمحدد بجامع الاثم وهوأثر الملة العرهى القتل الممدالمدوان، ومثال الثالث أن يقال تقطم الجاعة بالواحد كما يقتلون به بجامع وجوب الدية عليهم فذلكحيثكان غيرحمدوهو حكمالملةالنيهي القطع منهم في الصورة الأولى والقتل منهم في الثانيــة.وحاصـــلذلك اســـتدلال بأحد موجبي الحناية من القصاص والدية الفارق ينهماالمدعلي الآخر (والقياس في معنى الأصل) هو (الحم بنفي الفارق) فيه ما كان احبال تأثير الفارق فيه قو ياماعدا الشبه ان شماء الماتقدم وما كان الجم فيه بمجرد الاسم اللقب والوصف اللفوى . وقد يستشكل عد ذلك من الواضع مع عد الشبه من الخفي الا أن يكون السكلام فباعدا ما كان الجمع فيه بمجرد ماذكر فليتأمل سم (قولُه ثم الجلي طي الاول الح) فضيته ان الجلى طي أثناني والثالث لاصدق بما قاله وهو كذلك في الثالث لأن الجلي طي الاول أعم منه طي الثالث لانه يتناولهو يتناول الواضح فيه وأمافي الثاني فممنوع لاتحاد تعريف الجلي فيه وفي الاول وعليه فالراد بالخني فبهما والواضح فيالثاني قياس الأدون لكنه فيالخني في الثناني أدون منه فيالواضح اه شيخ الاسلام (قَوْلُ) فليتأمَّل) أشار بالتأمل الى أن في صدقه بالاولى خفاء لان القطع بنني الفارق أو ثبوتُه مرجوحا يتبادر منهالساواة اذ قولك لافارق بينهما غايته اتهماسواء وذلك ظاهر فيغير الاولى فوجه صدقه الاولى ان معنى كونهما سواء الساواة في الحيكم أي ثبوته لافي علته فقدتكون هي في الفرع أقوى منها في الاصل وان كاناسواء في أصل ثبوت الحكيمة الدائمة وهو أولى عماقاله السكال فراجعة (قدله وقياس الماتماصرح فيه بها) قالشيخ الاسلام قياس الماته مناشامل الما اذا كانت الناسة في علته ذاتية وغير ذائية فهو أعم من قياس العلة في فولم ولايصار الى قياس الشبهم امكان قياس العلة اتهى وقضيته شمول قياس العلةهنا الشبه بناء طئأن فيه مناسبة بالتبع كا أفاده قوله في مسلك الطرد مانصه من غيرمناسبة أي لابالذات ولابالتبع فحرج بقية المالك، نعم في كون الناسبة بالتبع موجودة في جميع أفراد الشب توقف فانه لا يظهر في تحو الشبه الصوري فليتأمل سم (قولُه ماجمع فيسه بلازمها) الراد باللازم اللازم العقلي أوالمادي فان الرائحة المشندة لازمة عقلا أو عادة للاسكار الخصوص أي المائمي اصالة فلابرد الاتركالاتم في المثال الآتي فأنه أيضا لازم أي شرعي واعما قيدنا الاسكار بالخصوص لثلا يبطل اللزوم بنحو الحشيش فأنه مسكر معانتفاء الرائحة المشتدة فليتأمل سم (قوله الضائر للملة) أي لاللدلالة كافديتوهم (قهاله بجامع وجوب الدية عليهم في ذلك) أي في القطع والقتل (قوله وهو حَبِم العلة) الضمير لوجوب الدَّية (قولُه التيهي القطع منهم) أي خطأ وكذا قُولُه والقتل منهم (قوله من القصاص والدية) بيان لموجى الجناية وقولة الفارق بينهما أى الموحبين وقوله على الآخر أي الموجب الآخر متعلق باستدلال \* واعلم ان كلا من قتل الحاعة بالواحد في الممد ووجوب الدُّة بالقطع عليهم فيالحظأ أمر ثابت معاوم من الشرع وأماقطع الجماعة بالواحد فمجهول حكمه من النصوص الشرعية فاثبت بمعاوم وهو وجوب الديةعليهم بالقطع فلايقال الاستدلال بأحد الموجبين على الآخر نعكم ( قوله والقياس في منى الاصل ) اعاسمي بذلك لكون الفرع فيه بمنزلة الاسل لنذ

الساوى بخلاف الثالث والحُني على الثاني خاص بالشبه وعلى الثالث يعمه وغره اذ الشبه من جملة مايظن أنه ألعلة ومهذا يظهر ماأم الشاوح العلامة له إلتأمل وان قول شيخ الاسلام فالمرادبا لحني فيهما قياس الادون ليس على ماينيفي فليتأمل غابة التأمل ( قوله لا يظهر في القياس الصورى) نقدم تحقيقه فارجع اليه (قوله وأنما قبدنا الاسكار بالخصوص الح) تقدمان هذ التقييد هو سر الدور ان فقداد عنوا الحق هنة (قول الصنف بنفي الفارق) أي المؤثر بأن لا يكون فارق أصلا أوكان تأثير مضعفا فالباض ماقى الناصر (قول الشارع بجمع النافارق يتهما في مقصودالتم) يؤخذمنه أن معنى قولم قياس في معنى الاصل قياس بسبب وحود مقصود الاصل المدم الفارق ووجود المقصود بدار ﴿ الاستدلال ﴾ قال المدم الفارق ووجود المقصود بدار ﴿ الاستدلال ﴾ قال المسنف في شرح الهتصود : اعلم ان عمادا الأمة أجموا على أن تجدل الشرعي غيرما تقدم وافق تشخوه فقال قوم هوالاستصحاب وقوم الاستحسان المدمن وقوم المساتحسان الموارق عندي المنافرة عندان عالمترون في منافقيام المنافرة المنافرة المنافرة عندان المنافرة عليها ولم يتناز عالمترون في منافقيام الأدلة والمنافرة عليها ولم يتناز عالمترون في منافقيام الدافرة المنافرة المنافر

و يسمى بالجلى كانتدم كقياس البول في انا وصبه في الماه الراكدي البول فيه في المنه بجامع أن لافارق ينهما في مقسود المنع الثابت يجمد يتمسلم عن جابراً نه مسلى الله عليه وسلم نهى أن يبال في الما الراكد

## ﴿ الكتاب الخامس في الاستدلال ﴾

(وهودليل ليسبتص ) من كتاب أوسسنة (ولا إجاع ولاقياس) وقده وقد كل منها فها عقدم فسلا يقال التعريف الشعدل عليها تسرف بالمهول (فيدخل) فيه القياس (الافتراق و)القياس (الاستثناف) وها فوامان القياس المعطق وهوقول مؤلف من قضا !

الفارق بينهما فقوله والقياس فمعنى الأصل أي والقياس الكائن في معنى الأصل أي عنزلته (قه أو يسمى بالجل كما تقلم ) قال الملامة الذي يسمى به فها تقدم هو ماقعام فيه بنني الفارق أوكان تأثيره ضيفًا وهذا الذي هنا أعم من ذلك أه وقد بقالمم تسليمان هذا أعممن ذالتاريقد حذلك في قوله كَا تَقْدُم بِنَاء على أَنْ لِلْرَاد أَنْهُ تَقْدُم فِي الْجَلَةُ لِتَقْدَم بِنِسْ أَنُواعِهُ مِمْ (قَوْلُهُ كَقِياس البول في الله وصبه الح) البول هنابلهن للصدري والضمير في صبه راجع اليهيمني العين فهو من قبيل الاستخدام سم (قوله في مقسود للنم) هوافسادالماء وتقذير موقوله الثابت نت للنم (قوله وهودليل الح) ظاهره ان الاستدلال عيارة عن نفس الدليل المذكور واندليس طيحذف المضاف أيذ كردليل وهوكذاك كما صرحوا بقال ابن الحاجب يطلق أي الاستدلال علىذ كر الدليل و يطلق على أوع خاص منه أي من الدليل وهو المقمسود أيهمهمنا اه ولااشكال فيذلك لأنهأس اصطلاحي وغاية مايتخيل انه منقول اصطلاحي فيحتاج الى المناسبة بين المني الاصطلاحي والمني الأصلي كما هوحق سائر المنقولات والمناسبة منا في غاية الوشوح كالايخفي سم (قولِه وقدعرفكل سنها) كـذا في العشدولك أن تقول. المذكور في تعريف المصنف لفظ النص أنه يطلق أيضا يمني ما لايحتمل الامنى واحداً ولاقر ينةهنا على أنه أوادبه الكتاب والسنة فقوله فالإيقال الخصل بحث اللهم الأأن يجاب بأن المتبادر من أفظ النص هو الكتاب والسنة وبأن قرنه بلفظالا جاع والقياس قرينة على ارادة ذلك بناء على ان المتبادر من المقرون بهما هوذلك فليتأمل مم (قول فيدخل فيه القياس الاقتراني الح)هذا بناء على أن الدليل المأخود في التعريف هناأعهمن الدليل اصطلاحا لمتقدمهم يفه بقول المسنف والدليل مايمكن التوصل بصحيح النظرفيه الخ فالليل عندالأصوليين بسيط بخلافه عندالمناطقة كا تقدموا الماهنا اصطلاح آخر الاصوليين (قولهوها نوعان من القياس المنطقي) قال الحكال يوهمان القياس المنطق غير منحصر فيهماوليس كذلك بل هو منحصرفيهما وأماقياس الخلف فهوعند المنطقيين من لواحق القياس وتوابعه وليس داخلافي مسهاه اه

اجتهاده فكأته اتخذه دلسلاكا يقال الشافعي يستدل بالاستصحاب ومالك بالمسالح المرسلة وأبو حنيفة بالاستحماناي اتفذكل منهمذلك دليلا هذا والمنف ذكرلههنا تسمة أنواع ستة قبل المسائل وثلاثة عنون عنيا بالسائل (قوله انه يطلق أيضا) صوابه وقد تقدماته يطلق أيضا الخ (قول السنف فيدخل فيه القياس الح ) عبارةابن الحاجبوالمختار انهأى الاستدلال ثلاثة تلازم بين حكمين من غير تسانعلة قال المسنف في شرحه والا لكان قياسا واستصحاب شرع من قبلنا اه فقوله تلازم يفيد أن الدليل في الاستئنائي والاقترائي هوالتلازم نسده من الأملة هذا باعتبار التلازمولا حاجة لدهوى

عن صنيعهم واجتهادهماما

ماعقدواله هذاالباب فشيء

قاله كل امام عقتضي أداء

 قياس اقتراقى واستنتاقى فلذا كان من لواحق القياس وسمى خلفالان النمسك، يشدمطاه با بإطال تفيضه كايفال كل انسان حيوان فيصدق في مكسه بعض الحيوان انسان ثم يستدل على مدق اللكس بقياص الحلف مكذا لولم يصدق هذا المكس لصدق نقيضه مع الأصل وصورته مذكر وروضه \* وحاصله لولم يتحقق الطاوب التحقق نقيضه (٣٤٣) ولوتحقق شيصة تحقق عال لمكن المحال غير

متىسلت ازمعنه لذاته قول آخرفان كان اللازم وهوالنتيجة أونقيضه مذكورافيه بالفعل فهوالاستثنائي

متحقق فالطاوب متحقق وقد وقع فيه نزاع عظيم لكن استقر رأى الشيخ علىانهمركمن القياسين (قول الشارح من سامت الخ) زاده كفيره لان لاوم القول الآخر لايكون في غيراليرحان الاعتدالتسلم أما شونه فلا إذ لاعلاقة يين الطن وبين شيء ما بحيث يمتنع تخلفه عنه والظنأقرب الىاللزوم فما مالك بالقدمات الشمرية والسفسطية أعنى الشبهات بالقدمات واجبة القول تأمل ( قوله أي سبرتها لا شخصها ) لان النتيحة لاعكر أن تكون مذكورة سنهافالقياس لاعلى أن تكوناحدى القدمتين ولاجزه إحداها والا لمكان العلم بالثنيجة مقدما على العلم بالقياس عرتبة أو بمرتبتين وكذلك تقيضها لامكن أن يكون بعين مذكورا في القياس والا لكان التمديق بنقيض النتيجة مقدماعلي القياس

وبم التصديق بتقيضها

لايمكن التصديق بهاوسب

ذلك ان النسبة في تولدا ان

والافالاقراني ، مثال الاستثنائي ان كان النبيذ مسكر افهو حرام لكنه مسكر ينتج فهو حرام، أوان كان النبيذمباحا فهوليس عسكر الكنهمكر ينتج فهوليس بماحو مثال الاقتراني كل سيدمسكر وكل مسكر حرام ينتج كل نبية حرام وهومذ كورفيه بالقوة لابالفعل ويسمى القياس بالاستثناثي لاشهاله على حرف الاستثنا أعلى لكن وبالافتراق لاقتران أجزائه (و) بدخل فيــه (قياسُ المَكْس) وهو اثبات عكس حكم شيء لثله لتما كسهما في العلة كا تقدم في حديث مسلم «أباتي أحدنا شهوته وله فيهاأجر قال أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر، (و) يدخل فيه (قولُنا) معاشر العلماء (قولِه من سامت) لم يقل أنى سسم مع أن المنع كا يرد على مقدمة الدليسل يرد على الدليل نفسه وُلعله أعْسا لم يقل ذلك لان منع مقدمة الدليل مانع من انتاجه وأما النع للدليل فان الانتاج فيسه حاصل غاية الأمر انه لم يعمل به (قه له زم عنه) أي عن القول وفيه اشارة الى أن النتج القول المؤلف من القضيتين على الهيئة الحاصة لاالقضيتان مثلا باعتبار ذاتهما بدون ضمهما على الوجمه الهنسوس ولذا قال لذاته أى القول دون أن يقول لذاتهـا أى القضايا ( قوله وهو النقيجة ) أى صورتها لاشخصها (قُولُهمذ كورافيه) أى على أنه جزء قضية بخلافه فى النتيجةفهو فيها قضية تامة فالمراد ذكر صورتها لاشخصها كا تقدم وقوله بالفعل أى بأن يذكر فيه على الوجه الذي ذكرهليه في النتيجة من الترتيب واتصال طرفيه بمضهما وقوله والا أي وان لم يكن مذكورا فيه بالفعل بل بالقوة بأن لم يتصل فيه طرفاه (قُولُه وهومذ كورفيه بالقوة) أىفالنتيجة موجودةفيه بمادتها فقط دون السورة لانها أما لم تحصل بعد الانتاج (قولهلاشةاله على حرف الاستشاء أعنى لسكن) في شرح التهذيب لحفيد مؤلفه في وجه التسمية لاشتاله على حرف الاستثناء وأنت خبع بأن لكن ليس حرف استثناء وكأنهم بنوا الأمر على التشبيه فان معنى لكن يشابه معنى الا فان كليهما لرفسم توهم يتولد من الـكلام السابق \* في أن هذا غبر ظاهر في القسم الأول من القياس الاستثنائي أعنى ماذكر فيه عبن النبيجة الاأن يقال بتوهم من الشرط والتعليق وجودالنتيجة على سبيل التردد والشك فقوله لكن الح أزال ذلك التوهم تأمل اه قاله سم (قه أبه لا قطان أجزائه) أي حدود معن الأصغر والأكبر والوسط (قوالهو يدخل فيه) أى في حد الاستدلال (قوله وهوالبات عكس حسكمال) الحسكية الحديث المذكور هو ثبوت الوزر وعكسه ثبوت الأجر والشي الوضع في الحرام، ومثل ذلك الشيءهوالوضع فيالحلال النابشله العكس للذكور وجعل الوضع فيالحرام والوضع في الحلال منحست ان كلا منهماً وضع والا فهما ضدان في الحقيقة وقوله لتماكسهما أي الحسكمين وقوله في ألصلة وهي الوضع في الحرآم الذي هو علة ثبوت الوزر والوشع في الحسلال الذي هو علة أبوت الأجر فسكل من ثبوت الأجر وثبوت الوزر عكس للا خر لان كلا من الوضع في الحرام والوضع في الحلال عكس للآخرفتماكس العلتين للذكورتين مقتض لكون الحكم للترتب على احداهماعكس الحكم المترتب على الأخرى (قول معاشر العلماء) لم يقل معاشر الأصوليين اشارة الى أن هــــذا الحسكم لا يختص بهم

كان النبيذ مسكرًا فهو حرام ليست مقصود قالدتا با بالله بعد والدانم يعدوا جماة الجواب كالا داوان خالف المحدللة طفة بناء على أن النسبة في المجواب والشريط ظرف (قول المنتف، و يعدل فيستقياس المكس) قال به الأصوليون وليس قياسا عند الناطقة بل من لواحق القياس والمراج بالمكس التقييض الالمكس المطلح صليه عند المناطقة (قوله الذي هو علاقة بوت الوزر) أي في الوطء الحرام فهو همل الحكم والعلة همي والمحمق في الحراف المناطقة على وحاصل قياس المكس استدلال بنقيض العاقم في شيض الحكم (قول الصنف و يعنول في قولنا الدليل الح أى بدخل ذلك فى الاستدلال فيكون هذا دليلا ليس ينص ولا اجماع ولا قياس وقطع ابن الهام بانه ليس استدلال بل هو اعراب عن كيفية دلالة السكتاب أو السنة وخالفه المسنف فقطع بانه دليل آخر تركيبه أن يقال الدليل يتضى كذاؤكل ما اقتضاه الدليل عجب الديل به فبالنظر لهذا القدر يكون استدلالا و بالنظر لسكون مستنده السكتاب أو السنة فهو كيفية لسكن السكلام هنا ليس فى الاستدلال ( ع ع ٣٣) بالسكال والسنة بل في أن مناتب بهما بجيال ما الريحالف ادراع واعط

(الدليل بمتمى أن لابكون) الأمر (كذا خُولت) الدليل (فكذا) أى في صورة مثلا (لمني منافرة المنيل رفي كذا) أى في صورة مثلا (لمني منافرة الدليل، منافرة نها الدليل متنفرة الدليل، منافرة نها الدليل متنفرة المنافرة المنافرة المنافرة الدليل، منافرة نها خوف المتناع تزويج الولى لها فجاز لكال مقله وهذا الدني مفقود فيها فيبق تزويجها نفسها الذى هو على الذراع على ما اقتصاد الدليل من الامتناع (وكذا) يدخل في هو (انتفاه الحكم لانتفاة مُدُرَكَ في أي الحك المعتبد المجتبد بعد الفحص الشديد فصدم وجدانه المثل به اتفاقه دليل على انتفاء الحكم خمالاقا للا يحتم المجادلة المنافرية وصورة ذلك (كموليا) للمنتفاة والمورد ذلك (كموليا) للمنتفود والمال المحكم الذي ذكره في مسئلة (الحكم الذي لو تكون في مسئلة (الحكم المنافرة دليل كانفرة لا تكون في مسئلة (الحكم المنافرة دليل المنافرة المنافرة المنافرة وحداد المنافرة المنافرة المنافرة وحداد المنافرة المنافرة وحداد المنافرة المنا

(قهل يقتضى أن لا يكون الأمر) أي الحكم وهو امتناع تزويج الرأة مطلقا في الثال الآتي (قهل في صورة ) أي وهي تزويج الولي لها في الثال وقوله لمني مفقود أي وهو كال عقل الولى في الثال وهو مفقود في صورة النزاع وهو تزويجها نفسها وقوله فتبتى هي أي صورة النزاع على الا صلى الدي اقتضاه الدليس وذلك الأصل هو الحسم المعبر عنسه فها تقسدم بالأمر وهو امتناع الترو بج ( قوله مطلقا) أي سواء زوجت نفسها أو زوجها الولى (قول، وهومافيه الح) الضمير للدليل أي الدليل على منع تزويم الرأةمطلقا أن فالتزويم إذلالا لها بالوط موغير موالاذلال تأباه نفس الانسان لشرفها التابث بقوله تعالى ﴿ وَلَقَدَ كُرَمُنَا بَنِي آمَم ﴾ ﴿ قُولُهِ فَى تَزُو بِمِ الوَّيْمُهَا ﴾ أى الثاب بالنمىجوازه المسلة للذكورة ( قوله وكذا انتفاء الحسكم لانتفاء مدركه) في العبارة قلب والأصل وكذا انتفاء مدرك الحكم لانه الدَّليل الداخل فها ذكركا أشار له الشارح بقوله فعدم وجدانه الح (قه له فعدم وجدانه) أي وجدان الجتهد الدليل فهو مصدر مضاف لمفعوله (قَوْلِه الظن به انتفاؤه) جرى على مذهب الأخفش في قوله انه يقال أظنف زيدا والشهور فيه الظنون لان فعله ثلاثي وكان الأولى الجرى على للشهور (قهله كاسيأتي) أي في كلام للصنف وهو اشارة الي أن قوله خلافا للا "كثر متعلق بالمستلمين قاله شيخ الاسلام (قهله قالوا لا يال من عدموج دان الدليل انتفاؤه) قال العلامة وقول الأكثرهوا لجارى على ماقدمه الصنف في القدم بشخلف المكس من أن اللازم من اتنفاء الدليل هوانتفاءالعم أوالظن بالمدلول لانتفاءالمدلول كانقدم شرحه اه وهو واضح وان أطال سم في رده بما تعسفه ظاهر فراجه أن شئت (قولُهوصورةذلك) أي انتفاء الدليل (قولُه في ابطال الحكم الذي ذكره في مسئلة) أي كقوله مثلا الوتر واجب (قولة الحكم يستدعى دليسلاو الازم تكايف النافل) قال الملامة تحكيف الفافل لازم لعدم الدليل لالعدم استدعاته لجواز وجوده وان لم يستدع فاوقال والا لأمكن تكليف النافل كان صوابا اه وقد يجاب بأن المني في قوله يستدعى دليلا أنه يتوقف ثبوته على الدليل أي لايثبت الابالدليل فقوله والا معناه وان لم يتوقف ثبوته على الدليل بأن ثبت من غر

التفاء العليل ظن التفاء العليل الدليل الى لا يلبت الالليل الى لا يلبت المدل ال

ان الفرق بين هذا القول

وبين الاستمحاب هو

التفصيل هنا يبيان سبب

الخالفة فيا فسه الخالفة

دون الاستصحاب فليتأمل

(قول الشارح وهو مافيه

من اذلالما) أىوقد ورد

الشرع بعدم الاذلال (قول

الشارح خؤاف هاذا

الدليل) أي لصلحة الماش

وكثرة التناسل (قوله أي

الحكم) الأولى تزوج

الرأة أى الدليل يقتضى أن

لايكون جائزا هسلاهو

الموافق لماأتي وقس عليه

الآنی (قوله سواء زوجت

تنسبها الخ ) أي ان قطع

النظر عن دليل الخالفة

(قول الشارح قالوا لايازم

من عدم وجدان الدليل

انتفاؤه) أن أريد انه

لايالهمته القطع بالانتفاء

فلا تدعيه وان أرمد انه

لايلزم منسه ظن الانتفاء

فهو بأطل لاته بمدالقحص

الشديد يظن الانتفاء

كافي الشارح وهمذا عو

المطاوب تماته يلزم منظن

المتفاه الما اعتفاللملول الانتقاف فيلزم الانتفاء المتعنف المتعنف المتعنف الانتفاء وهذا حاصلها لسم مستندا فيسه التوليالصفف فيشر المتعنف التولير وانتقادات الدليل بعد بذلي الوسع في التفحص بفاب تلول وظن عدمه يوجب ظن عسم الحسكالح فلاوجد القالمان في وتابعه المشيئ تدبر (قولم وهم امذكر الملامة) لان الظاهرين الاستدعاء جرد الاستادام الاتنوف والإيستانم ووجد الدايل لم بوجد تسكيف الدافل فاية (قول الشارح فهود ليل في وجود الحميلة) أى لان قولنا وجدالقنضى فوجد الحكم ونحوه بجيث بازم من الطبه المع بالدافل فاية ماق الباب ان احد مقدمته وهي انه وجد تحوالفنضى مثلا بقتل الرابط في المنادل الإولامة المنادل الارع ان التنافس وجود تحوالفنضى بدليل من السكاب والسنة والأجمل لا نقل المنادل الإولامة باريان الدافل الاتحادل التنافس مقدمة أخرى لا يخرج الحكم عن كونه منتبالات وقول الشارح المنافسة المنافسة مقدمة أخرى لا يخرج الحكم عن كونه منتبالات وقول الشارح الخال المنافسة والمنافسة و

فعار ثبوت ذائث الحال لحا ( ولادليل ) على حكمك ( بالسَّنْبِي ) فانا سبرنا الأدلة فلم نجدما يدل عليه (أوالأصل ِ ) فان الأصل ثم انتقل منه الى ثبو ته الداك الستصحب عدم الدليل عليه فينتفي هوأيضا ( وكذا ) يدخل لهيه ( قولهم ) أى الفقهاء ( وُحِيدَ الامرالكلي فهو الاستقراء المقتضي أوالمانعُ أوفقُد الشرطُ ) فهو دليـل على وجودالحكم بالنسبة الىالاول وعلى انتفائه وانكان المعاوم ثبوت حال بالنسبة الى مابعد ( خلافا للا كثر ) ف قولهم ليس بدليل بل دعوى دليل وانحسا بكون دليلا اذا لجزئى معين شماشتدلمته على ثبونه لجزئى آخر عـين المقتضى والمـانع والشرط وبين وجود الاولين ولا حاجة الى بيان فقــد الثالث لانه على مندرج معه تحت ثالث وفق الاصل بانعلمعلية الامرالمشترك ( مسئلة : الاستقراه بالجزئي على الكلي ) بان تتبع جزئيات كلي ليثبت حكمهاله ( انكان تامًّا النبوت ذلك الحال في أى بالسكل ) أي كل الجزئيات (الاصورة النزاع تقعلي ) أي فهو دليل قطمي في اثبات الحسكم في الحز ثى المستدل منه قو حد صورة النزاع (عندالاكثر ) من العلماء وقيل ليس بقطمي لاحمال خالفة تلك الصورة لغيرها على بعد ذلك الأمر في الجزئي دليل وحينظ فكون اللازم نفس تمكليف الفافل واضح وهذاهوالرادمن قوله يستدعى دليلامن المستدل عليه فحك ان،معناه انه يتوقف ثبوته على الدليل وانكان التعبير بيستدعى موهما ماذكره العلامسة ولا عبرة بثبوت ذلك الحاليه فهو بالايهام مع وضوح المراد قاله سم باختصار (قوله ولادليل الح) من تمام للقول (قوله بالسبر) أي القباس الأصولى ويقال اللغوى وهوالاختبار والتفتيش (قوله فينتفهو) أى الحسكم (قوله وجد المقتضى) أى وماوجد لهعند المناطقة تمثيل ثماته فيه المقتضى وجدفيه الحكم وقوله أوالمانع أى وكلاوجدالمانع انتني الحكم كالأبوة القصاص كانقدم عنسد المناطقة لا بدفي وقوله أوفقد الشرط أى وُكِمًا فقد الشرط فقد الشروط (قولِه بالنسبة الى الاول) وهو وجود الاستقراء من حصر المقتضى وقوله بالنسبة لما بعده أى الأخيرين وهماوجود المانع وفقد ألشرط (قوله خلافا الاكثر في الـكلى في جزئياته تم قولهم الح) قالشيخ الاسلام قول الاكثرهو المتمد وهو الموافق لماقدمته أول الكتاب من أن الحق اجراءحكم واحد على تلك انكلا من المقتضى ومائمه لايفيد حكما حق يعين اله (قولِه الاستقراء بالحزق على السكلى الح) الجسز ثبات لمتعدى ذلك

المنجوب المنتجوب المجاورة على الموامع - في ) المنجوب المنتجوب المنجوب المنتجوب المن

حجابلر في والفرض انهماوم ولما كان وجه الدلانا عند الناطقة لابد وأن يكون لزوماعقليا كان الاستقراء سواء كان الاجميع ماهنا، واحدة أوالد كزماعدا مالا ميد عندهم الاالفان الجواز المثالفة والدادي كان الاستقراء من المقل والدادي كان واحدة أوالدي كان الاستقراء المناطقة على المناطقة عندا المناطقة عندا الناطقة عندا المناطقة والدائية والمناطقة الاستقراء المناطقة والدائية والمناطقة والدائية والمناطقة والدائية المناطقة والدائية المناطقة والدائية المناطقة والدائية والمناطقة عندا المناطقة والدائية مناطقة والدائية المناطقة عندا المناطقة والدائية مناطقة والدائية المناطقة والدائية المناطقة والدائية المناطقة والدائية المناطقة والدائية المناطقة والدائية والدائية والمناطقة والدائية المناطقة والدائية المناطقة والدائية والدائية والدائية والدائية والمناطقة والدائية والدائية المناطقة والدائية المناطقة والدائية المناطقة والدائية الدائية المناطقة والدائية المناطقة والدائية المناطقة والدائية المناطقة والدائية المناطقة والدائية المناطقة والدائية والدائية المناطقة والدائية والدائية

بثبوته فهاعدا صورة النزاع

لان وجه اثباته في صورة

النزاع اشترأ كهامع ماثبت

فيهالحكم فيأمركلي بناء

على اتحاد حكم الجنس

أوالتو عالواحد وألحاصل

ان هناڪلمين حج علي

السكلى وسببه ثبوته في

جيع جزئياته ماعداصورة

أوغالبها لقضاء العادة بالقطع

بذلك في الاول وظنه في

الثانى وحكاطي الجزئى وعد

صورة النزاع وسببه ثبوت

الحكم الكلى بطريقه

المتقدم تأمل (قوله بليم

الجزئيات الح) هذا الكلام

ذكره المناطقة في بيان

الاستقراء التام عنسدهم

وقدعرفت ان التام عند

الأصوليين غيره عنمد

المناطقة فيحمل هناعلى أنه

تصفح جزائيات الجسم

ماعدا صورة (قوله لان

## وأجيبانه سنزل منزلة المدم ( أه) كان( نقصا أى باكثر الجزئيات) الحالى عن صورة النزاع (فظليُّ ) فيهالاقطى لاحيال غالفها قداك المستقرأ

الاستقراء عبارة عن تصفح جزئيات ليحكم بحكمها طيأمريشمل تلك الجزئيات كذافسر به معة الاسلام فهواستدلال بثبوت الحكم للجز ثيات على ثبوته المكلى عكس القياس عندالمناطقة فانه أستدلال بنبوت الحكولل كلى وليبوته المجزئى ثم انكان التصفي المذكور بليدم الجزئيات كتصفير جزئيات الجسم ليثبت حكمها وهوالتحيرله فهو الاستقراء التام وانكان الاكثركتصفس جزئبات الحيوان ليثبت حكمها وهوتحر ياث فكها الاسفل عندالمضغ اهفالاستقراء الناقص لتخلف الحك المذكور ف بعض الجزئيات وهوالتمساح \* وحاصل ماأشار له الصنف أنه يستدل باثبات الحك للجزئيات الحاصل بتتسع حالها طئ ثبوت الحسكم لكلى تلك الجزئيات ويواسطة ثبوته للسكلي يثبت للصورة الخصوصة المتنازع فنها ثم ان كان نبوت الحكم في ذلك الحكمي بواسطة اثباته بالتنبع لجيم الجزييات ماعداصورة التراع كان دليلا قطعيا في أثبات الحكم في صورة التراع وان كان ثبوت الحكم فيسه بواسطة اثباته بالتنبع فيأكثرالجزئيات الحالى عن صورةالنزاع كآن دليلاظنيا فياثبات الحكي في صورةالنزاع ومعنىذتك انا اذا رأيناجزئيا لمندرهل حكم كليه ثابت لهقطعا أملا فانا ننظر لحمي وللك المكلى المذكور انكان ناشئا عن الاستقراء التام وهو تنبع جميم الجزئيات فذلك الجزئي مقطع بثبوتالحكم الثابت لكليه لهكااذا رأينا حيوانا ولمندر هلكم كليه من الاغتذاء بالصحة والسقم ناسته قطعا أملا فنقول انه ثابت فقطعا لان الحكم المذكور ثبت لماهية الحيوان بواسطة ثمه ته المسمجر الاتها وانكان الحكم الثابت السكلى نشأ عن استقراء غير نام بأن نشأ عن تنسع أكثر الجزويات فذلك الجزئي لايقطع بثبوت الحكم الثابت لكليهله لجوازان يخالف حكمه حكم الاكثر كااذا وإينا حيوانا ولم ندر هـــل حكم كليه من تحريك فــكه الأسفل عند المضغ ثابت له قطما أولا فنقول أنه لايثبت له ذلك قطعا بل ظنا لان الحكم الثابت السكلي لبس ثابتا لجبيع جزئياته لخروج التمساح عنها في ذلك فجاز أن يكون الجرئي المذكور مثله هذا ايضاح ماتضمنته هذه المسئلة وضمن المسنف الاستقراء معنى الاستدلال والداعداه بالباء المستدل به و بعلى المستدل عليه (قوله منزل منزلة المدم)

(ويسمى) المسكالات المسكل لمن ابتا الح إلى أول أن يقال ان بنوت المسكر التقريرة المستقرى خروج التمسام لم يكن الاستقراء المسكر المستقراء ا

أى في أنه لايقدح في اداد القطع لان الاحيالات البعيدة لاتنافي القطع العادي كالماره في افادة النبواتر العام من أن احيّال التواطي عمل الكفعي لاينافي افادته العرائضروري

(مسالة في الاستحاب) قال المستف في شرح المتتصر من استحاب الحال أن الحك القلاق قد كان ولم يقن عدمه وكل ما كان كذك فه ومظون البيان عدمه وكل ما كان كذك فه ومظون البيان المحافي المستعلق من منفينا الكرا الاستحاب المنافق المنافقة المنافقة

(وُيسَّمَى) هذا عند الفقهاء (الحاقَ الفردِ الأُعلبِ ) ( مسئلةُ ) فيالاستصحابوقد اشهر أُه حجة عندنا دون الحنفية

أى لان الاختالات المقلبة لانقدح في الامور العادية وم يجاب عمد يقال ان وجود الاحتال وان بعد مانع من القطع وأن نز بل الشيء منالة العدم لايحسيره معدوما والقطع انحما بحصيل بعدم الاحتاللابتريل الوجود منالة العدم (قول ويسمى: همانا عند الفقهاء) قال السلامة ظاهره انه اشارة الى الناقس ولايخفي أن الناقس ليس العاقا قنصين انه اشارة الى اثبات العكم بالناقس اه

ان الباقى اللبناء لايعتاج الى مؤثر والدق خلافه كاف كتب الكلام هوامل ان ما قاله الصنف عن ابن السمعاني من ان الأحكام مستندة الى أدلتها دون الاستنصحاب هو ماش

قول الحنفية انالاستصحاب ليس بدليل كالوضحة السعدق التاويح وتقل إبن الحاجب انهم قالوا ليس بحجة مطلقا قال المسنف في شرحه وقيل اعالم يحتجوا به في الأمرالوجودي لامطلقا ثم اختلفوا أنهم من مو والترجيح بهومنهم من لريجو زهواللدي صرحت الحنفية به في كتبهم انه لايكون حجة طىالغير ولمكن يصلح لابداء العذر والدفع والدلك قالوا حياة الفقود بالاستصحاب تصلح حجة لبقاء ملمكه لافي الممات الملك له في مال مو رئه وهذا قول منهم بالتفصيل انتهى كلام الصنف وعبارة السعدق التاويم بعد تحوما نقدم عن ابن السمعاني فيقاءهذه الأحكام مستندة الى تحقق أسبابهام عدمظهو والمناقض لاالى كون الأصل فبهاهو البقاء ماليظهر المزيل والمنافي فلماهو قضيية الاستصحاب وهذا مابقال ان الاستصحاب ححة لا نقاء ما كان على ما كان لالاثبات مالريكن ولاللالزام على الغير اه فقوله وهذاما يقال النزيفيدا أنه أيمالا بكون حجة فىالاتبات الميكن والازم علىالفيراماني غيرذلك سواءكان انباتالما كان ابتأ أونفيا لماكان منفيا فهوحجة أي صالح للعمذر والدفع فهومقيدالعموم كالذي قال المنتف انه صرحت به الحنفية في كتبهم فيوافق ما نقله ابن الحاجب أيضا خلافا الماحكاه المسنف في شرحه يقبل والحاصل أنهم نفوا حجيته مطلقا أىسواء فبالثبوت الأصلى والتني الأصلى وثبوت مالم يكن والالزام على الغير أما الثبوت الأصلى والنيق الأصلي فلاستنادهما الىدليلهما واما اثبات اليكن والزاء النيرفلا ومالميكن الأصلعدمه فلايقوى الاستصحاب على اثباته وأما الزام النير فلان الحك كإعتاج للدليل إبتداء يحتاجه دواما بناءعلى أن الباق يحتاج في بقائه الى المؤثر وهو الحق وأما السلاحية للدفع عما كان فأثبتوها لأن ثبوت الشيء في الزمان الاول من غيرظهور مزيل يرجع ظن بقائه في الزمان الثاني لان ظن البقاء راجع على حدوث الفناء لأن الباقي يستغنىعن سبب جديد بدوام علته بخلاف الحادث بحتاج لعلة جديدة فيكون مهجو حاوحينته آناننا النقول كافال السقدفي التاويجان سبق الوجودمع عدمظن المنافى وللدافع يفيدظن البقاءكما اعترفتم والظن واجب الاتباع فلامانع من جعل الاستمحاب حجة لاثبات مالميكون والازار فتحصل من جميع هذا ان الحنفية خالفوا فرحجية الاستصحاب في ابقاء ما كان على ما كان اثبانا أوغياسوا وكان ذلك عدما أصلباأو عموما أونسا أومادل الشرعلى ثبوتملو جودسبه لكن قالوا انه بسلح فذاك الدفع وفحجينه لازام الحصم لصكن خلافهم فالاول يشبه الخفف الفظراذ الحكم ثابت عنده روعند ناوان كان عنده بدلية من عام أونص أوعقل ألسب وعندنا بالاستصحاب الاعتمد المام لحرين وابن السماق وتاميم السنف في شرح الهتمد بغلافه والثاني فاله ينبئ عليه عنم الزام الحصم بالاستصحاب بل لابدمن الخامة الدين المراحل عنه فان أفت في ضمر إلى و حساساتوضيح من المنفية أنا تخالفهم فيه وهو ماليس عنداأ مليا و لانسال المنافق من المنافق من المنافق من المنافق من المنافق المنافق من المنافق من المنافق من المنافق من المنافق من المنفية أنا تخالفهم فيه وهو ماليس عنداأ مليا و لانسال المنافق من المنافق المنافق المنافقية حيات المنافق من المنافق من المنافقية من المنافق من المنافق المنافق المنافقية المنافق المنافق المنافقية من المنافق المنافقية من المنافق المنافقة ا

حياته المسمن الاستصحاف الذي نقول به خالفين التحفية و بظهر أيضا ان فيما المتعلقية و بطهر أيضا ان فيما المتعلقية بها المتعلقة ولا المتعلقة بها المتعلقة ولا المتعلقة بها المتعلقة بها المتعلقة المتعلقة بها المتعلقة المتعلق

فنقول لتحرير محل الفراع (قال علماؤنا استصحابُ العدم الأسليّ) وهو نفي ما نفاه المقل ولم يثبته الشرح كوجوب صوم رجيحجة جزما (و) استصحاب (العموم أوالشّ الى وو ود المنبّر امن غسص أو ناسخ حجة جزما فيممل بهما الهوروده وقد تقدم ان ابن سريع خالف في العمل إلنام قبل البحث من المخصص (و) استصحاب (مادلًا الشرعُ على تبوته فرجود سببه)

(قوله فنقول تتحريط النزام) أى وهوالقسم الثالث فانه لم بد كرا لحساف الا فيه واسالقسهان الاون في واسالقسهان الاون في فراسالقسهان الاون في فراسالقساف فيهما خلافا هنا وان كان فيهما الخلاف أيضا كاذ كروف شرح المقتصر وافي الخلاف فيهما اللهى تعدما المقتصل المقت

عله الامر غاية الاشتباء [ فول أين سريج فللمها له حجهجرماعندالفائلين بجواز الممل بقفيل البحث ويحتمل انه اشارة فتحرر ولهات بعرهان (قوله أي وهوالقدم الناك) قدعرف ان الاقسام الثلاثة كثيو

هى على أغارف بيننا و من الحنفية الدى تسدى لبيانه السنف والشارح ألاترى قول المستف فيا يأتى فعرف ان الاستمساب مع قول الشاح الذي قلب عامل المستمساب مع قول الشاح الذي قلب عامل المستمساب في المستمساب فيها حجة بينت بها وأنا المساورة على المستمساب فيها حجة بينت بها المستمساب فيها حجة بينت بها المستمساب فلا بينت بها المستمساب فلا بينت بها المستمساب فلا بينت بها المستمساب فلا بينت بها منه في المستمساب فلا بينت بها المستمسات المستمسات المستمسات المستمساب فلا بينت بها المستمساب فلا بينت بها المستمساب فلا بينت بها المستمسات المستمساب فلا بينت بها المستمساب فلا بينت المستمساب في المستمساب في المستمسات المستمسات

فى الدفع والرفع أما الدفع ففها لو ادعى شيئاوشهدت بيسة بأنهكان ملكاللدعي بشرائه له فانه يعمل باستصحاب ملكه ويسطاه وأما الرفع ففها لوأتلف انسان شيثا وشهدت بينة بأنه كانملكا ل بدقائه سيل باستمحاب ملكه ويثبت لهالبدلغي مال المتلف فان ذلك رفع لما ثبت المن عسم استحقاقه فى مال غير دشيئا والحكان جيما تقول بهما الطائفتان الاأن الممول به عندا لحنفية دليل الملك وهو الشراء وعندالشافعة الاستصحاب فليتأمل (قوله وحينئاه فتوقف حمة المفقود) كلام لاوجهله لان فرض الكلام أنه بعد الحكيم يمونه لايرث وإن حكم به بسموثمورته الشك في حياته والا أما معنى ان الاستمحاب ليس برافع لمدم ارثه وفائدة الوقف قبل الحكم احمال تبين حيانه وحين الوقف لا يقال ان الاستمحاب لا يرقم عدم ارثه بل لاعمل الاستصحاب حيث فَلِيتُأْمِلِ (قُولُهِ فِيأْنُ بِمَالُ الح) تقلمأن هذا وتحوه مبنى على الاشتباء فتأمل ماتقدم تعرف (قوله غالبا) أى مسمه (قول السنف

كثبوت الملك بالشراء (حجَّة مطلقا وقيل)حجة (فياله َّفم ) به عما ثبت له (دون الرفع ) به 🗇 ثبت كاستصحاب حياة المفقود قبل الحبكم بموته فانهدافع للارثمنه وليسبر افع لمدم آرتهمن غيره للشك في حياته فلا يثبت استصحابهاله ملكا جديدا اذ الأصل عدمه ( وقيل ) حجة (بشرطأن لايمارسَه ظاهر مطلقاوقيل ظاهر غالباً قيل مطلقا وقيل ذوسبب) فانعارضه ظاهر مطلقا أو بشرط على الخلافُ قدم الظاهر عليه وهو المرجوح من قولى الشافعي في تمارض الاصل والنظاهر والتقييد بذي السبب (ليخرج بول وفع في ماه كثير فو عدمتنيرا واحتمل كون التنبر به) وكونه بنيره مما لايضر كطول المكث فان استصحاب طهارته الاصل عارضه نجاسته الظاهرة الفالبة ذات السبب فقدمت على الطهارة على قول اعتبار الظاهر كانقدم الطهارة على قول اعتبار الأصل (والحقُّ) التنصيل المسئلة بما بعد البحث لاتفاق ابن سر بجمع غيره حينتاعلى العمل فيتأتى الجزم بالحجية ويحتمل انه اشارة الى تقييد السئلة بحياة النسى على الله تعلق عينتذ على العمل فأن عانفسة ابن سريج ائمًا هي فيا حد حياته ﴿ لِلَّهِ لِمَنْ الأُولِينَ يَكُونَ للراد بالورودالورودعا الْحَيْمَة عَنْيَ الْحَارِينَ عَلَى الْمُعْرِ وعلى الثالث يكون على ظاهره من الورود عن الشارع اه سم (قولِه مطلقاً) أي عن التنصيد الآتي في الحلاف بعد. (قولِه عما ثبت 4) أي عما ثبت النفود من است إر ملكه أو من حجة دافعة لارثه عنــه وقوله دون الرفع به لما ثبت للراد بما ثبت وهو مالا يرفعه الاستصحاب المذكور هو عدم ارث المفقود من مورثه البيث فاستصحاب حياة للفقود لأترفع ماثبت له من حياة الوارث بعد موت مورثه وحينتذ فتوقف حسمة المفقود حتى يتبين حياته أو موته واللاه فى قوله لما ثبت وفي قوله للأرث وفي قوله لعدم ارثه للتقوية على حد قوله تصالى ﴿ فَعَالَ لَمَا يُرْ يَلُّ بقي أن يقال حرام المفقود خارجة عن المستصحب بأقسامه الثلاثة السابقة اذ ليس عدما أصليا ولا هموماولا صا ولاشيئا دل الشرع على ثبوته لوجود سببه و يمكن أن يجاب اما بأن في هذا التمثيل مساعة لان التمثيل كثيرا مايتسامح فيه لان القصود به الايضاح وهو حامسل مع ذلك واما بأنه اشارة الى أن المستصعب غير منحصر فها ذكر خلافالما ينوهم من الاقتصار على الأقسام المذكورة قاله سم ( قَوْلِه بشرط أن لايعارضه ظاهر مطلقاً ) أي سواء كان الظاهر غالبا أو غبر غالب وقوله قيل مطلقا وقيل ذو سبب تفصيل في الظاهر النالب ومعنى الاطلاقي فيه كان الظاهر النالب ذا سبب أم لا (قولِه أو الشرط) أيمن كون الظاهر غالبا الملمطلقا أومقيدا بكونه فاسبب وهذا معنى قوله على الحلاف (قوله ليخرج بول وقعرفيماه كثير ) قال العلامة أحسن منه أن يقول ليدخل غير ذي السبب لان خروجذى السبب حاصل بالاطلاق كالتقييد فالتقييد أفاد دخول غير ذى السبب لاخروجذى السبب اه ثم أن الظاهر أن يقول ليخرج ماء كثيروقع فيه بول أي ليخرج استصحاب طهارته عن الاعتبار لما عارضه من الطاهر ذي السبب التنجيس في المثال وعلى ماقاله عالمي ليخرج تنجيس البول الذى هو ظاهر مثال ذوسبب عن عدم المعارضة الاستمحاب فيكون معارضا له والإتخفي انه تمكلف (قوله فان استمحاب الح) عادلقوله ليخرج وقوله الأصل بالجر نعت لطهارة ( قوله عارضه نجاسته الظاهرة الغالبة) قد يتوقف في غلبة بجاسة الماء الكثير بوقوع البول فيه فان نجاسته بسبب تغيره به وقد تمنع غلبة نبيره به فليتأمل قاله سم (قوأبه والحق التفسيل الح) هذ التفسيل مقابل أقولي اعتبار والحق التفصيل الح) أي فقرب العهد بعدمه غبره هوالصالح للتفيير فنخرج المسئلة عن ضاط مايقال فيه الاستصحاب فان صاحله فقدان

ماصلح التغير أبآ بنبر هذا التفصيل فتكون داخلة فيه وأناحكم بضضماقبل هذا التفصيل لطمصلاحية مااعترفيه التغير فأمل

(قول المسنف ان قرب العهد بعدم نتيره) لعل الشارح اطلع على ببان للمسنف بجلنا والأ فالذي في الفقه اعتبار قرب المهنو بعده بسدالوقوع مع امكان حمل كلام المصنف هنا عليه ( \* 0 °) كذا قيل هووهم فان المستصد حوحاله قبل الوقوع لابعده فلابدان بكون

قرب العهدو بعده بالنسبة

ثبوته الآن علامة على ثبوته

فيالماضي ادلولم يكن ثابتا

فه لاختلف الحالان

والاصل توافقهماو سذا

أى (سقوطُ الاصل ان قرُبُ المهد) بعدم تقيره (واعتادُه ان سَمُدَ ) المهد بعدم تغيره (ولايمتَجُ المتصحب وهو ماقبسل باستصحاب حال الاجماع في محل الخلاف) أي اذا أجمع على حكم في حال واختلف فيه في حال أخرى الوقوع تأمل (قسول فلايحتج باستصحاب ثلك الحال في هذه (خلافاللمز في والصَّيْرَ في وابن سُرَبِج والآمدي) في قولهم المسنف ولا يحتج يحتج بذلك مثاله الخارح النجس من غير السبيلين لاينقض الوضوء عندنا استصحابا لماقبل الخروجمن باستمحاب حال الاجاع بقائه المجمع عليه (فمرُف) مماذكر انالاستصحاب)الذي قانابه دون الحنفية وينصرف الاسم اليه الخ) قال المستف قي (ثبوت أُمر في ) الزمن (الثاني لثبوته في الأوّل لفتُدّان ما يصلح للتغيير ) ون الأول الى الثاني فلا شرح الختصر لانه طرأ زكاة عندنا فها حال عليه الحول من عشر بن دينارا ناقصة تروج رواج الكاملة بالاستصحاب شيء يصلح أن يعتكون (أما ثبوته ) أي لأمر (نيالأول لثبوته فيالثاني فمقلوب) أي فاستصحاب مقماوبكأن يقال في مفىرا (قسوله لاحتمال المكيال الموجود الآن كان على عهد مسلى الله عليه و سلم باستصحاب الحال في الماضي (وقد بقال فيه) أن يكون التنبر موحودا أى في الاستصحاب القاوب ليظهر الاستدلال به (لولم يكن الثابت اليوم آابتا أمس لكان غير أات) قبل الوقوع الخ) في ظني أمس اذلا واسطة بين الثبوت وعدمه (فيقضي استصحاب أمس) الخالي عن الثبوت فيه ( بأمه أن الماء المتفر بطول المكث مشالا ولوكثيرا الآن فير ثابت وليس كذلك) لانه مفروض الثبوت الآن ينجس بالملاقاة فليحرير الأصل والظاهركا أشار الشار الى الأول بقوله كانقدما لخوالى الثاني بقوله فقدمت على الطيارة فكأن ( قول الشارح كان يقل المسنف يقوله الحق فيمسئلة البول أن لايحتج بالاستصحاب مطلقا ولابالظاهر كذلك بل يكل منهما في المكيال الخ) عبارة بقيد أو في حال سم (قوله أي سقوط الأصل) أي وهو الطهارة ان قرب العهدأي العلم بعدم تغير الصنفيرفيبشرح المختصر الماء من الوقو ع لان الطن حيثة يفل مأن التغير من الواقع وأمان بعدمنه فلاظن لاحتمال أن يكون كااذا وقيالنظري المكيال التغير موجوداً قبل الوقوع لطول المسكث (قهله ان قرب العهد) أي عهدعدم التغير قبل وقوع البول هل كان على عهد رسول فيه (قه أه واعتاده) أى الأصل وهو الطهارة ( قهله اذا جمع على حكم ) أى كمدم نقض الحارج النجس الله ما الله م من غير السبيلين قبل خروجه واختلف فيه أي في ذلك الحكم في حالة أخرى كبعد خروجه فلا يحتب بأستصحاب حكم تلك الحال في هدا (قول استصحابا لما قبل الحروج من بقاته الجمع عليه) الأصل مو اقتادالانم الحال المطابق لما نقدم أن يقول من عدم النقض المجمع فيه على البقاء قاله الملامة (قوله ثبوت أمر) الأمر قال ثمقال وطريقك في المقاوب شيمخ الاسلام يشمل جميع الأنواع التي قدمها فكل منهاعل خلاف بينناو بين الخنفية وانكان أكثرها أن تقول لولم يكن الثاث متفقاعليه عندنا اه قلتواماعند نامعاشر للالكية فالاستصحاب قديعمل وفي بعض الأحكام وقدلا يعمل الآن المن أمس لكان غير به كاهومقرر فالفروع (قه أله ثبوت أمر) أي وهوعدم الوجود في المثال الآني وقوله في الزمن التاني وهو ما بعد ثابت اذلاواسطة واذاكان تمام الحول فالثال (قهل لنقدان) بضم الفاء وكسرها وهو من باب ضرب يقال فقد يفقد فقددا غرثا بتقضى الاستصحاب وفقدانا (قهل من الأول الح) متعلق بفقدان أى فقدانا مستمر امن الزمن الأول الى الثاني (قوله فلا بأنه الآن غيرثابتلكنه زكاة الح) عَالْف الدهينا معاشر المالكية من وجوب الزكاة فعا ذكر (قهله بالاستصحاب) متعلق بقوله ابت مدل انه كان ثابتا أيضا فلاز كاة أي انتفت الزكاة عملا باستصحاب ماقبل عام الحول البعده (قولهاوليكن الثابت اليوم ثابتا فافيم ذلك اه وحاصلهان

يندفيما تحرفيه النظرون فليتأمل ج. واعام أن هذا المبحث من المداحض التي ولت فيها قداما أنتاظر بن بمبدسا في الصنف والشارح من الاشارات الحفية التي لامهتدي اليها الافهام واتماطر يقها الالهام من الملك الملام

أمس) اعترض بأن فيه اتحاد القدم والتالي. وأجيب بأن اتحاد المفهوم مبنى على أن حرف السلب لنف ابتا

أمس عن الثابت اليوموليس بمراد بلهولتفي صدق الحكم بعليه يعنى لولم يصدق قولنا الثابت اليوم

البتأمس لكان الثابت اليوم فالواقع غير ثابت بالأمس وهدان مفهومان متفايران متلازمان

فليتأمل أشارله الملامة (قوله فيقضى أستصحاب أمس الح) قال العلامة فيه نظر لا يخفى على التأمل كيف

﴿ مسئلة \* قول العنف الإبطال التالها في إلى الانه م يدع دليلا لكن عدم مطالبته بالدليل الانتاني وجه المتع عليه حتى يحقق كونه ضروريا لان فرض السلغة له ضروري عنده دون غيره والفرض الباته في حقه وحق غيره إذ لو كان الفرض الباته في حقه قتط أم مصور طلب الدليل مطلقا لكن ماظاله في التسليل على به الأمدى السنة بقيط النظر عن كرن الكلام في دون الحبيد والمناجر وحجه أله على المسئلة والمناجر وحجه أله على المسئلة مسئلة لكن الكلام في دعوى نفي مكم من أحكام الشولا يكون الا للبتهد فالها عمله من من المنابذ الم المنابذ الم قوقه والفروري لا يطقبه المخ جواب عمل بقال ان عدالته لانتاباه المنابذ المؤلم والمنابذ المنابذ المؤلم في التمليل أن المنابذ الإنتراء عليه أيضا بناء على عدم الاشتباء وأولم منابذ المنابذ المؤلم والمنابذ المنابذ المؤلم والمنابذ المنابذ الم

> (فدلً") ذلك (هل أنه ثابت") أمس أيضا ويوجد فى بعض النسخ بصد انه الآن وهو منسد وليس فى نسخة المصنف (مسئلة " : لايطانب" النافى) لتشيء (الحاليسل ) على انتفائه (ان ادمى ولمنا ضروريًّا) باشنائه لانه لمدالته سادق فى دمواه والضرورى لا يشئيه حتى يطلب الدايسل عليه لينظر فيسه ( والاً ) أى وان لم يدع ملما ضروريا بان ادمى ملما نظريا أو ظنيا بانتفائه ( فيطانبُ به ) أى بدليل انتفائه ( على الأصح") لان المعلى بالنظر أو المظنون قد يشتبه فيطلب دليله لينظر فيه ( وبجبُ الآخذُدُ بأقل المعولى

> باهل الملون يفقى بذلك وقد شرط فى الاستصحاب فقدان الماصلح التغيير وهوهنا مؤجود وهو وجود الكيال المشاهد فى الحال اله (قولهم والضرورى لايشتبه الحجال على محديد طرفيته ومقلهما على الرجه الدى الموافف من أن البديمى قد يتطرق اليه الاشتباء خلل فى تحديد طرفيته ومقلهما على الرجه الدى هو مناط الحكم بينجها وإذا كان هذا حال البديمى الأخمى من الضرورى فكيف بالضرورى الا المجال المعالم بالمفرورى المناسل على المناسل المقاب فيه اشعار بان الضرورى له دليل وفيه نظر فاله المحاصل من غير نظر واستدلال اله وجواية ان قوله حن بطاب المغ في حير الشي وكانه قبل الإعصل فيه اشتباه فطلب الدليل الى الإعصل فيسه الشابه ولا طلب الدليل عليه لهم الماليل عليه لانه أنها بحكون فعا يدخل الاشتباء وهمنا ليس كذلك ثم ان تعليل الشارح الله كور وتفقى عسم الفرق بين بالدليل وان الخلاق اتما هو في النافي وقد يفرق بينهما حيث احتاج المبتدالي الدليل مال الدليل وان اللابت مطالب المؤلى على قول إذا ادعى علما ضرور يا مان البافي موافق لأصل العسام مع تفوى جانبه بدعوى الشرورة غيارى المقال المع وفيه تأمل ( قوله و يجب الأخذ بأقل القول الح إلى العد المناسلة المناس المقال الموال المناس المواردة بالدل اللقول الح المحال المعالم وقوله الم الموالية الموال الموال المحال المناس المعال الموال المال المهال المهال الموال المال الموال المهال الموال المال المعالم المال المعال الموال المقال المال المعالم الموال المال المحال المال المعال الموال المال المال وهمي الأخذ بأقل القول الحرال المحال المحالة الموال الموال المحال المعال المعالم المحالة المحال المعال الموال المحال المعالم المعالم المحال المعالم الموالم المحال المحال المحال المحال المحال المعالم المعالم المحال المعالم المحال المحال المحال المحال المعالم المحالة المحال المحالة المحال المحالم المحالة المحال المح

الاشتباء وأى نظرى يكون في مرتبة الضروري حتى بشتبه به والحاصل ان نق الاشتباءهنا أعا هو عمن أدرك الضرورى واثباته في شرح الموافق أنما هو لمن لم يدرك فالحكم على ماهنا بمخالفة ماهناك اشتباه منشؤه عدم التأمل (قوله فانه الحاصل من غير نظر واستمدلال) صرح السيد في شرح المواقف شرحا لكلام العضد بان الضرورى قد بتوقفءلىحجة ولايالرم كونه نظريا لجواز كون الحجة ملحوظة بلانجشم كسحديد وتعمل فكر كا يقال الجسم الواحد لا يكون في آن واحد في

نظرى بانه ضرورى بسبب

مكانين والالم يتميز عن جسمين كاتبين في آن واحد في مكانين قال عبد الحكيم ولا يترجمنه كرنها من القضا الآلنظر به القبل الان ثالت الحجيج المركز المسلم ا

(قول المنف وهل بجسالأخذ الأخف) صورة السئلة أنه قام الدليل على وجوب شيء يشخش بوجهين أخضع أتقل ولم يتم دليل على ضوص أحدهما وتعارضت فيهما الاحتالات الناشئة من الأمارات للتعارضة أوتحارضته فيعمة اهب العلماء ولماكان الأخف غير داخل في الأنفل لم يرجع هذا بناء على الاحتال الثاني للر خذبالأقل إذا لا خذبه الدجاع عليه والا خد هناغير مجمع عليه تدبر ﴿ مسئلة ﴾ (قول المسنف اختافواهل كانالمصطفى ملى الله عليه وسلما -{) مبنى هسنا الاختلاف أن الرسل السابقة هل كانت شرائعهم لجميع المسكففين الكائنين فيزمانهم والكائنين بعده أوكانت شريعة كللقومه أو يحتمل ويحتمل وعلى الأول من العاوم أن من لم يكن في أزمانهم لايجب عليه التعبد بشرائمهم الااذالم تندرس وتتفير بالتبديل ومن هنايخرج خلاف في زمن الفترة هل هوما بعد تبدل تلك الشريعة على الأول أو زمن من ليكن من قوم ذلك الرسول وان لم تتبدل شر يعته وقول الوقف مبنى على جواز كل من الاحتالين وأما تعبده صلى المعطي عوسلم الثابت بحديث كان يتحنث بغار حراء فقال الأمدى انه يحتمل أن يكون بطريق التبرك بفعل مافعسله الأنبياء المتقعمون واندرس تفصيله وفيه انها أعمال شرعية لا يصح (٣٥٣) ايقاعها من غير نعبد كذا قيل وفيه ان نني الصحة أنما يكون بشرع ولم يثبت

بقال تحنث اذا فعل فعلا

خرج به من الحنث أى

الاثم وهو أي ذلك الفمل

العبادة كا يقال مأثم

وتحرج فعل مايخرج بهمن

الاثموالحرج ومنهحديث

حكيم بن حزاء وأرأيت

أمه وأكنت أنحنث سافي

الجاهلية »أي أتقرب إالى

الله تعالى قاله الصنف في

شرحالختضر (قولالشارح

في تعمن ذلك الشرع شعيين

من نسب اليه ) لايلائم

القول الأخير الا اذاكان

العنى اختلف في التعيين

مذلك وعدمه تدبر (قول

بلزم ماعدا القول بانه شرع

عبسي انشريعة الرسول

وقدمر) فيالاجماع حيث قيل فيه وان التمسك بأقل ماقيل حق ( وهل يَحِبُ ) الأخذ ( والأخفُّ ) في شي القولة تمالي ﴿ يَرِيد اللَّهُ بَكُمُ الْيُسِرِ ﴾ (أوالأنقل ) فيه لانه أكثر ثواباً وأحوط (أولا يجبُ شي ١٠) منهما بل يجوز كل نهما لان الأصل عدم الوجوب هذه (أقوال ) أقربها الثالث (مُسئلة : إخْتَلَقُوا) أي الماء ( هل كان المعطفي صلى الله عليه وسلم متعبّدًا) بنتج الباء كاضبطه المسنف أى مكافا (قبل النبوة بشر حر) فنهم من نفي ذلك ومنهممن أثبته ( وَاخْتَلْفَ الثبتُ ) في تسيين ذلك الشرع بتسيين من نسبّ اليسه (فقيل) هو (نوحُ و) قبيل (ابراهمُ و) قبيل (موسى و) قبل (عيسى و) قبل (ماثبت انهشر ع ) من غير تعيين لنبي،هذه (أقوال) مرجمها التاريخ ( والمختارُ )كما قاله كثير ( الوقفُ تأسيلًا ) من النفي والاثبات ( وتفريما ) علىالاثبات عن تميين قول من أقواله (و) المختار ( بعد النبوَّة المنعُ ) من تعبده بشرح من قبله لان له شرحا

يخصه وقيل تعبد بما لم ينسخ من شرع من قبله استصحابا لتعبده به قبل النبوة مناسعته لماقيله الاخفبالا قلميني على نفي مازادعليه الدليل وهوالداءة الأصلية فقدشاركه في مطلق النفي وأما وجه مناسبة هذه السئلة أعني قوله لا يطالب النافي الخ لمسئلة الاستصحاب فلانها متعلقة بالنفي الذي يطح استصحابه كما قاله مم ( قوله وقد ص ) أي وأنمسا أعاده توطئة لما بعده ( قوله بتمين من نسب اليه) الباء سببية فان تمين النسوب اليه سبب في تعيين النسوب ( قول وفيل ماثبتانه شرع) عبارة بعضهم بكل ماثبت اله شرع لني اله ثم هل الراد انه تعبد بشر عمعان عنده لكن ليتمين لنا أوانأى شرع ثبت كان متعبدا به وعلى هذا فاوثبت عنده شرعان مثلاوا ختلفا حكافهل يتخرراً م كيف الحال فيه نظر مم (قهله مرجعها التاريخ)أي كمعم الطبراني (قهله تأصيلاو تفريما) الصنف فتيل هو نوح الخ) منصوبان على نزع الحافض ويجوز نصبهما على التمييز وقوله عن تعيين قول متعلق بالوقف (قوله والختار بعدالنبوة المنعمن تعبده الح) هو جار على أصل الشافعية وهو انشر عمن قبلنا ليس شرعًا لنا

المتأخر لاتنسم الشر مةالمتقدمة علىها الاأن مدعى صاحب كل قول منهاان من تأخر عن زمن من قال انه متعبد بشرعه لريعلم شرعه حتى يكون ناسخا. واعلم ان ماقيل في النبي علىه الصلاة والسلام يقال في أمته قبل البعثة نبه عليه الآمدي في الأحكام و بيتضح قوله عليه الصلاة والسلام لسائله أسلمت على ماأسلفت أو كما قال واعلم أيضًا أن الشريعة أنما تنسخ ماقبلها بالنسبة لنبر أصول الدين أما هي قلا إذ لاتنسب لواحد بخصوصه وبحن إذا قلناهـــذه الشريعة ناسخة لتلك معناه ناسخة لما هو مسوب لتلك والأصول لاتنسب لواحد يخصوصه بلالكل فيهاسواء نبءعله المصنف في شرح الختصر وسبقه النووي في شرح مسلم ( قول الشارح لان له شرعا يخصه ) فيكون ناسخا لشرع من قبله (قول الشارح رقيل تعبد بما لم ينسخ الح) قال الممنف في شرح المنهاج ليس الكلام فها لم نعلمه الا من كتبهم وثقل أحبارهم الكذار فاته لاخلاف أن التكليف لا يقع به علينا ولا فما علمنا بشرعنا أنه كان شرعاً لهم وأمرنا في شرعنا بمثله كقوله وكتبنا عليه فيها أن النفس النفس وقدفال تعالى وكتب عليكم القصاص في القتلى فان الاجاع منعقد على التكليف به وأما الحلاف فها ثبت انهمن شرعهم

(مسئلة: حكم المنافع والمضارّ قبل الشرع ) أي البعثة (مرٌّ ) فيأو اثل الكتاب حث قبل ولاحكم قبل الشرح بل الأمرموقوف الى وروى (وبعد العبَّحيم أنأُصلَ المنارَّ التحريم والنافِم الحلُّ ) قالُ لمالى دخلق السكرماف الأرض جيما كذكره ف معرض الامتنان ولا يتن الابالجائر وقال ملطائي فبارواء الإماجه وغيره «لأضرر ولاضرار» أي في ديننا أي لا يعوز ذلك (قال الشيخُ الامامُ ) والدالمنت (الا أموالنا)فانهامن النافغ والظاهرأن الأصل فيها التحريم (لقوله صلى الدهليه وسلم انَّ دماة كم وأمو السكم) وأعراضكم (عليكم حرام ) رواهالشيخان فيخصبه حموم الآيةالسابقة وفيرهساك عن هـ فدا الاستثناء ومقابل الصحيح اطلاق بمضهم انالأصل فيالاشياءالتحريم وبمضهم انخالا صل فهاالحل (مسئلة : الاستحسانُ قال به أبو حَديفة وأنكره الباقونَ ) من الماهم الحنابة خلاف قول ابن الحاجب قال به الحنفية والحنابلة (وفسَّر بدليل ينقد حق نُفس المتهد تقصر عنه عبارته وردَّابنه) أي الدليل الذكور (ان تحقق) عندالجمهد (فمتبر اولايضر قصور عبارته عنه قطماوان لم يتحقق عند مفردود قطما (و)فسر أيضا ( بمدول عن قياس الى ) قياس ( أقوى )منه ( ولاخلاف فيه ) بهذا المعينان أقوى القياسين مقدم على الآخر قطما (أو) بمدول (عن الدليل الى المادة) للصلحة كدخول الحسام من فعر تميين زمن الكثبو قدر اللمو الآجة فانهمتاد على خلاف الدليل للمسلحة وكذاشرب ألساء من السقاءمن غيرتميين قدره ( وردَّانه ان ثنت أنَّها ) أي المادة (حق) لجريام افي زمنه عليه الصلاة والسلام أوبمده ميرفيرانكارمنه ولامير فسيره (فقدقام دليليا) ميرالسنة والاجاع فيعمل بهاقطعا (والا )أىوان/تنب حقيقها(ردَّتُ) قطمافز يتحقق مني للاستحسان بماذكر بصلح محلاللنزاع (فان مانُ عَتلَف فيهُ في قال به فقدت رَّعُ ) بتشديد الراء كاقال الشافعي رضي الله عنه من استحسن

المُسَالَية بِذَكِ فِي مِن الموافق لاستابع تمقال الأمر بسا يتوجم ان فق الأمر بسا يتوجم ان فق على القول بالاستصحاب كاوف لمنجم واطق عدم المنافة لأن الاستصحاب وهذا يكن بقاد التميد وهذا يكن فيه عدم نسخ وهذا يكن فيه عدم نسخ فاريناني أنه بصد البحث فريناني أنه بصد البحث يوجم إليه أن يبت في يوجم إليه أن يبت في ماهو عليه فيكون ذلك موافقة لاستابية فياتأس موافقة لاستابية فياتأس

بطريق صميح قلبله ولم

تؤمربه فيشر يعتناومعي

تعيدمها لميتسيخ طحلنا

القول هوماقاله الصنفق

شرحالختصر وهو ايحاء

والاورد فيشرعناما يقرره وقوله وقيل تعبدبمالم ينسخ الخ جارهي أصلنا وهوان شرع من قبلنا شرع لنا مالميرد في شرعنا ما يخالفه (قهلهو بعده الح) أي وبعد عبىء الدليل العام أيضا والافقيله كاقبل الشرع (قول خلق لكم ما في الارض جميعا) قدمه على دليل ان الأصل في المنار التحريم مع ان الأنسب عما قبله تأخيره لشرف كلامالة على غيره قاله شيخ الاسسان (قدله لاضرر ولاضرار) أى لاتضروا أنفك والتضروا غيركم (قوله أي الايجوز ذلك) اشارة الى انه البدمن تقدير الحواز والافالضرونفسه موجود فلايصح نفيه (قوله ان دماء كم الخ) أي ان دماء بضكم حرام على البعض الآخر الابحق وكذا القول فها بعده، (قوله وغيره ساكت عن هذا الاستثناء) وجهعدم الاستثناء ان التحريم عارض فلا بخرجها عن أصلها والكلام في النافع والضار بالنظر الداتها لالماعرض لها فالأموال بالنظر الداتها من للنافع الى الأصلفها الحل فلاوجه لاستثنائهاعلى ان ماذكره فى الأموال يجرى مثاه فى السماء والاعراض فينغى استثناؤهامن الضار ادقد يعرض لها ما يجوزها أشار له شيخ الاسلام (قوله ينقدح) أى يظهر و يتضح (قهله ورد) أى تفسير الاستحسان بماذكر (قهلهان تحقق) بالبّناء للفاعل أَى ثبت ووجد و بالبناء الفعول أي تيقن وعلم (قوله فعتبر) أي فيجب عليه العمل به حيث (قوله أو بعدول عن الدليل الى العادة)أى عن مقتضى الدليل الى مقتضى العادة (قهله الصلحة) أي الماسة وقوله على خلاف الدليل أى العام (قَهْ لِه من غير انكارمنه) أي صلى الله عليه وسلم في الحادثة في رمنه . وقوله ولامن غيره في الحادثة بعده صلى اللمعليه وسلم (قولهمن السنة والاجماع) أى السنة التقريرية والاجماع التقريري (قولِه بتشديد الراء) غسير متمين كما توهمه السبارة بل يجوز التخفيف قال

للنهاجالصفوى وتمدر الشارح فسلا يجوز لاجتهاده والا فوظيفته التقليد لانه جار فيضعر الصحابي فلاوجه الوفاق في السحابي دون غبره فليتأمل (قوله فها يقوله الصحابي باجتهاده) من أن هذا بل الكلام في مذهبه سواءكان محلا للزجتهاد أولا كما هو صريح مانقله سم عن الأصوليين ومانقليصاحب التوضيح حبث قال وعشد الكرخي يجب فها لا يدرك بالقياس لانه لأوجهله الاالساع والذى فى منى الرفوع هوقوله من السنة كذامثان وماهنا ليس كذلك تدير (قول ألشارح بناء على عمدم حجية قوله ) قيديه لانه عملى الحجية لايكون تقليسدا بل احتجاجا المجتهد (قول الشارح فيرجم أحدهما الخ) قال المسنف فحشرح المختصر فيه نظر فان التعارض بين الدليلين المسابقوني ظن الهنهد لا في نفس الأمر وهنا اذا كان قول المحابى حبسة ونحن نشاهدهم مختلفين يازم وقوع التمارض فينفس الامر ولا قائل به اه

(أما استحسانُ الشافعي التحليف على المسحف والخطُّ ف الكتابة ) لبعض من عوضها (ونحوهما) كاستحسانه في المتمة ثلاثين درها (فليس منه ) أي ليس من الاستحسان المختلف فيه ان تحقق وانحساقال ذلكانآ خذفقهية مبينة فيمحالمنا (مسئلة ": قولُ الصحابي )الجنهد (على محابي فير حُجَّة وفاقاو كذاعلى غيره ) كالتابعي لان قول الجنهد ليس حجة فينفسه (قال الشيخُ الامام) وألد المنف كالامام الرازي في إب الاخبار من الحصول (الاق) الحكم (التبدِّيقُ) فقوله فيه حجة نظهور انمستناء فيه التوقيف من الذي صلى الله عليه وسلم كاقال الشافعي رضي الله عنه روى عن على رضي الله عنه انه سلى في ليلةٌ ستُّ ركمات في كل ركمة ست سجدات ولوثبت ذلك من على لقلت به لانه لا مجال القياس فيمه فالظاهر أنه فسله توقيفا (وفي تقليده) أي الصحابي أي تقليدغير مله بناء على عدم حجية قوله (قولان) المققون كإقال امامالحرمين على المنع (الارتفاع الثقة بمذهبه اذلم يدوَّنْ ) بخلاف مذهب كل من الائمة الأربعة لا لنقص اجتهاده عن اجتهادهم (وقيل) قوله ( حجة فوق القياس ِ) حتى يقدم عليه عند التمارض وعلى هذا (فان اختلَفَ صحابيًّان ) في مسئلة (فكدليلين) قولاهما فيرجع أحدهم بمرجم (وقيل) قوله جمة (دونه) أي دون القياس فيقدم القياس عليه عند التمارض (وفي تخصيصه المموم) على هذا (قولان) الجواز كغيره من الحجج والمنع لان الصحابة كانوا يتركون أقوالهم أذا سمموا المموم ( وقيل ) قوله حجة ( ان الشر ) من غير ظهور مخالف له (وقيل) أوله حجة (ان خالف القياس ) لعالى وشرع لكم من الدين، الآية أشار لهشيخ الاسلام (قوله في الكتابة) أى في تجومها (قوله فلبس من الاستحسان المختلف فيه ) أي بل هومن الاستحسان بالمعني اللفوي أي عد الشيء حسَّنا (قَوْلُهُ قُولُ الصحافي) أي مذهبه علمن قوله أومن عمله (قوله ليس حجة في عسد) أي لبس من الدلة الشرعية المستقلة (قه له قال الشيخ الامام الافي التعبدي) في هذا الاستثناء نظر لان السكلام فعاية وله الصحابي باجتهاده وأما التعبدي الذكور فلاجال الرأى فيه وهو فامعنى الرفوع كانقدم ما يفيد دلك فالحشجاج به من همله الجهة لامن جهة أنه قول محالى حسق يستشي من عام الاستجام بفول المحاني ولاالتفاشاليما أطالبه سم هذا (قولهستركمان الله) بناح كاف ركمات وجيم سجدات قال في ألحلاسة :

والسال المين الثلاثي اسها أقل به اتباع عين فاء مماشكل

(قاله لارتفاع الثقة بمذهبه) علة لحسدوف كاأشارله الشارح وقوله اذليدون تعليل لارتفاع الثقة بمذهب الصحائي يمن ان عدم تقليده انحاهو لعدم الوثوق بمذهبه بنيب عدم تدو ينه الوجب لعدم الوقوف على حقيقته يخلاف مذاهب الأعة الأربعة فان تدوينها أفاد المر يحقيقتها فلذاساغ تقليدها دون مذهب الصحابي لالتقص اجتماده عنهم ومثل الصحابي فهاذ كرسائر من لميدون مذهبة من المجتمدين كسفيان الثورى وابن عيينة والزهرى وغيرهم (وللمحنى يقدم) بالرفع لانحن تفريعية بمني الفاء أى فيقسم عليه كا قاله الشارح فها مأتى قريبا (قوله وعلى هذا) أى القول بالمجية من حيث هي (قوله وف تحسيصه العموم) أي تعسيص قول الصحابي العموم فهومصدر مضاف للفاعل وقد تقدم ان مذهب الراوى يخصص المموم وللقصودهنا تخصيص مذهب الصحاني الحبه نالمموم سواء كان راويا أم لافلات كرار

لأنه لايخالفه الا لدليل غير. بخلاف مااذا وافقه لاحبال أن يكون عنه فهوا لحجة لاالقول (وقيلَ) قوله حجة ( انه انضم " اليه قياسُ تقريب ) كقول عبَّان رضي الله عنه في البيع بشرط البراءة من كل عيب النالبائع يبرأ به ممالم يعلمه في الحيوان دون غير. قال الشافعي لأنه ينتذي بالصحة والسقم أي في حالتيهما وتحول طباعه وقلما يتعلو هن عيب ظاهر أو خفي بخلاف غسيره فيبرأ البائع فيه من خفي لا يملمه بشرط البراءة الحتاج هواليه لبثق باستقرار المقد فيذا قياس تقريب قربُّ قول عُمَّان المخالف لقياس التحقيق والمَّني منأنه لابيرأ من شيء للجهل بالبرأ منه (وقيلَ قولُ الشيخين) ألى بحكر وهمر (فقطُ ) أي قول كل مهما حجة بخلاف فيره الحديث ( انتدوا باللذين من بعدى أبي بكر وهمر ٥ حسنه الثرمذي (وقيسل) قول (الخلفاء الأربعة) أبي بكر وعمر وعُمَانَ وعلى أَى قول كُل مُمهم حجة بخلاف فيرهم لحديث ﴿ عليكم بسنق وسنة الحُلفاء الراشدين، الخ صححه الترمذي وهم الأربعة كانقدم في الاجماع بيانه (وهن الشافعيُّ الاعليُّا) قال القفال وغيره الالتقص اجتهاده عن اجتهاد الثلاثة بل لأنه ال الله الإمراليه خر جالي الكوفة ومات كثير من الممحابة الذين كانوايستشيرهم الثلاثة كإفسل أبو بكرني مسئلة الجدة وعمر في مسئلة الطاعون فكان قول كل منهم قول كثير من الصحابة بخلاف قول على وقضية الجدة أنها جامت الى أني بكر تسأله مير انها فقال لها (قولِه بشرط البراءة) أى يراءة البائع من عيوب الحيوان للبيع (قوله يبرأبه) أى بالشرط المذكور بمألم يعلمه أىمن عيب خفي لم يعلمه البائم في الحيوان دون غيره أى فيبرأ بماليه امه كاير أبماعامه وهو الأصل القيس عليه (قَوْلُه أى ف حانتهما) أى حالة الصحة وحالة السقم وأشار بذلك الى ان الناء عنى في وان في الكلام مضافا محذَّوها والسقم بفتح السين الشددة والقاف الفتوحة أيضا و بضم السين مع اسكان القاف بو زن الحزن والحزن عمني الرض (قهل وتحول طباعه) يصمر قراءته مصدرا عطفا في الصحة أي يفتذي في حال الصحة والسقم وفي حال تحول طباعه أي تفيرها و يصح قراءته فعملا مضارعا مبفيا للجهول مفتوح الحاء والواوالشددة ومبنيا للفاعل مضموم الحاء ساكن الواوفيكون معطوفا طي يغتذى (قوله الحتاج) أنعتسبي للشرط وضميرهوالرفوع به يعودالبائم وضميراليه الشرط وفوله ليثق الخ علة للاحتياج الشرط (قوله فهذا قياس تقريب) الاشارة الى قول الشافعي الذكور وقوله قرب قول عَبَانِ رضي الله عنه الْحُ أَشَارِ واليانوجه تسميته قياس تقريب كونه قرب ماخالف قياس التحقيق والمعنى والذى يفيده كلامالماوردي يقتضى ان وجه تسميته بذلك كونه يقرب الفرع من أصاه فوق قربه من أصل آخر وكلام الشافعي مشتمل على ذلك . و بيانه ان العيب الحقى متردد بين أن يلحق بالحقي في غير الحيوان وبالماوم في الحيوان فيفيد البراءة طي الثاني دون الأول فقيس على الماوم في الحيوان عنه لأنه لمالم يخل الحيوان عنه صار بمثابة العاوم والمساوم تغيدالبراءة فيه فكذاهذا واعماغل حذا الجانب معأن الحاقه بالمجهول فيغير الحيوان أنسب كالأيخفي نظرا لاحتياج البائع الدنك ليتوثق باستقرار البيع وعلى هذا فالقياس الشكور من قياس الشبه (قوله والمني) أى العلة وهوعطف على التحقيق عطف لازم على ماتر وم (قوله أى قول كل منهما) أشار به الى مفايرة هذا الماتقدم في الاجماء لأنه في انفاقهما معا وماهنافي أن قول كل حجة على حدته وكذا يقال فها بعده (قيل له الله مراليه) أراد بالأمرا لحلافة (قول فسكان قول كلمنهم قول كثيرمن الصحابة) قيل عليه ان هذا مخالف لظاهر حديث عليكم بسنق الح فَأَنْ تَطاهره يقتضى ان قول كل منهم حجة من غير انضام قول غيره اليه « قلت 

(قوله وأنماغك هسدا الجانب الخ) ينى أن الحاجة الىشرط البراءةهي الجامع يين للماوير والمجهول ثمان ما تقسله عن الشافعي الذي هوالقرب أعاهو قوله لانهاا لمريخل الخ فالمراد بالقياس العلة ولا يخفى أنه راجع الى ما تقلهم: ألوجه الاول فتأمل(قولالشارح لحديث اقتدوا باللذين بعدى فيه أن الراد التقليد والتأمي فيالسيرة الحيدة وأما الجواب بأن المراد التقليد في الاحكام لا الاحتجاج فنظرفيه المنف بانه يقتضي أن لايجوز لعامى الصحابة تقليدمجتيد غرالشيخين وليس كذاك ( قسول المسنف وعن الشافعي الاعلما) لعسادق القديم والا فالنقول عنه في المديد ان قد ل الصحافي لسرعجة الافيا ليس القياس فيه مدخل

مالك في حكتاب النشيء وماعلت المدون من وسول أله م المستلك والماله م المستلك والمستلفة أن الذي المستلفة أن الدي المستلفة المستلفة المستلفة أن الدي المستلفة المستلفة المستلفة أن المستلفة أن المستلفة أن المستلفة أن المستلفة أن المستلفة أن المستلفة المستلف

(مسئلة : الالهام أيقاع شيء في القلب يثلغ ) بضم اللام وحكى فتحيا أى يطبق (السدر يَخَصَّ به الدُّمَال بعض أصفيا للدوليس بحرية إلىدم تعقة من ليس مصوما يخواطره ) لأنه لا يا من دسيسة الشيطان فيها (رخلافا لبعض الشُّرفية ) في قوله انه حجة في حقه أما المصوم كالني ولَيُطِيَّق فهو حجة في حقه وحق بحره اذا تعلق بهم كالوحي

(خَاعَةُ مَّ فَال القاضى الحسينُ مُتَنِى الفَقهِ على أَ رَبِنةَ أُمُور (أَنَّ الْفِيقَنَ لا يُرْفَعُ) أَى مِن حث استصحابه (الشَّكُ) ومن سائله من تيقن الطهارة وشــكنى الحــد يَا خَدَااطهارة (و) ان (الفررة بزالُ ) ومن سائله وجوب ودالمنصوب ومنانه بالناف (د) أن (المُنقَةُ تَجَابُ التيسير) ومن مسائله جواز القصر والجح والفطر فى السفر بشرطه (و) أن ( المادة عَكَّمَةُ )

ومراجتهمالصحابة لأجلةلك فيظهر وجه هذا القول حينئذفتأمله (قهله مالك فيكتابالله الح) قد بْتَأْنه رضى الله عنه جمل الجدكالأب أخذا من قوله تعالى ﴿ ولا بُويه لكل واحدمنهما السدس ﴾ وحجبه الاخوة فيلاكانت الجدة منده كالائم ولعلهرضي اللهعنه اتحا عرف حكم الجديمدمعرفة أن المحدة السدس (قوله من مشيخة قريش) مشيخة بو زن متر بة جم شيخ و يجوز كسرالم (قوله حق ترددحيث الخ بيان لكالموافقة الامام الشافعي رضي الله عنه لزيد في الفرائض (قهل بأن وافق اجتهاده اجتباده ) بيان لكون الموافقة لا جل الدليل لاتقليدا له فهوم تبط بقوله فلدليل وليس بيانا التقليد فيكُون مرتبطا به كاتوهروهوظاهر الفساد (قد أبدوقد قال عَلَيْنَ الح) الغرض من هذه الجلة اظهار فضل الاهام الشافعي رضي الله عنه (قهله بضم اللاموحكي فتحها) مضمومها ماضيه للبر بفتحها ومفتوحها ماضيه المج بكسرهاو باب الاول ذخل وباب الثاتي فرح فمصدر الاول الثاوج كالدخول والثاتي التلج كالفرح (قولهلا نه لا يأمن دسيسة الشيطان فيها) قديقال انه يأمن ذلك بعرضه على قو انين الشرع قان وافق كان مقبولًا والافهوم دودكذا قيل إ قلت وفيه نظر فتأمله (قهله في حقه) أي الملهم فقط (قَوْلُهُ كَالُوحِي) أَيْ كَا أَن الوحي حجة (قولُه خاتمة) أَي في قو اعد تشبه الادلة فناسب كو نها خاتمة لبحث الأُدَّة والقاعدة لا تختص بباب خلاف الضابط قاله شيخ الاسلام (قوله أي من حيث استصحابه) أي لامن حيث ذاته اذ اليقين لا يجامع الشك حتى يتصور رفعه به (قوله يأخذ بالطهارة) هوخلاف مذهبنا معاشرالمالكية من نقض الطهارة بالشبك في الحدث وهي من المسائل التي لم يعسم فيها بالاستم اب عندناوالاستصحاب ليس معمولا به دائماعندنا كإقدمناذلك قريبا (قهلة تجلب) كسر اللام وضمهامن باب ﴿ الكتابالسادس ﴾ ﴿ قولهوجم التاتي لأنه أنواع)أى يمكن إنيان كل سنهافي نوع واحد كنمادل غذليين ظنيين أوقطعي وظني فالعدقع مأيقال الالتعادل أتواع تعادل فطعيين عقليين أونقليين أوظنيين أوقطمي ونقلي واطهمأشارله الهشيي بالتأسل ( قول المصنف يمتنع تعادل القاطعين) \* اعلمان افادة الدليل النقل القطع لابد فيها من قرائن منهاهدة بالنسبة لن هومشاهدو متواكرة بالنسبة لنيره تدل على أن المني مراد بالنسبة الى نفس الففظ بأن تدل عي نفي الاشتراك والحباز والاضار والتخسيص والتقديم والتأخير وغير ذلكما بسببه يخرج الفقظ عن ذلك المنى واذاوجدت هذه القرائن تمين كو تهممادا التكلير لدلاتها على انتفاه الاحتالات مع كونه شرعيا أي مستفادا من خلاب الشارع اذلولم يكن مرادا لهمع انتفاء قرينة دالة على على الارادة (٣٥٧) كانذلك اضلالا لا ارشادا \* فالحاصل أنه لابدمن قرينة دالة على

بفتح الكاف المشددة ومن مسائله أقل الحيض وأكثره (قيل )زيادة على الأديمة (و) ان (الأمور عقاصدها) ومن مسائله وجوب النية في الطهارة ورجمه المعنف الى الأول فال الشيء اذا له يقصد اليقين عدم حصوله ﴿ الكتابُ السادسُ في التمادُل والتراجيح ﴾

ين الأدلة عندتمارضها (بمتنعُ تمادُلُ القاطميُّن ) أى تقابلهما بَأن يدل كل منهما على منافى مايدل عليه الآخر اذلوجاؤذلك لثيت مدلولاهم فيجتمع المتنافيان فلاوجو دلقاطمين متنافيين كدال على حدوث المالم ودال على قدمه وعدل عن قول ابن الحاجب تقابل الدليلين المقليين عال المماقله ليناسب قوله تعادل الترجة وليشمل قوله القاطعين العقليين والنقليين كإصرح بهما في شرح المهاج والعقلى والنقلي أيضا والكلام فالنقليين حيث لانسخ بينهما ولباحث أن يتمول لابعد فأن يجرى فيهما الخلاف الآتي في الامارتين لجيء توجيبه الآتي فيهما

ضربونصر (قوله بننج الكاف) أى حكمهاالشرع (قوله وان الأمور بقاصدها) أى لا تحصل الأمور الا بقصدها فقاصدها جم مقصد بعني قصد كما يشيرله قول الشارح ومن مسائله وجوب النية الح اذ النبية هي القصد ( قوله ورجه الصنف الى الأول ) أي وهو أن اليقين لايرفع بالشك ( قوله فان الثير، إذا لم يقصد اليقن عدم حموله) قال الشهاب رحمه الله للثأن تقول كيف بكون اليقين عدم حسوله معقرض حسوله ووجوده حسا قال مع واذاكان الراد عدم حسوله شرعا فسلا اشكال اه مثاله أن يصلى الظهر مثلاثم يشك هل نوى الصلاة أملا فخالا تلك العبادة عن النية هو الأصل الذي لا يرفع استصحابه الشك في وجوب النية فيها فقوله لأن الشيء اذا لم يقمد أي في وجه اليقين أى لان الشيء اذا لم يتحق وجود القصد فيه وقوله اليقين هـ مم حسوله أى حسوله شرعا لاصورة اذ هو موجود صورة كما تقدم ورجع غيرالصنف هذا القسم الخامس الى تحكيمالمادة فانها تقنضي ان غير النوى كفسل وصلاة لايسمى غسلا ولاقربة هذا وقد بحث بعضهم برجوع جميع الأقسام الى جلب الصالح قاله شيخ الاسلام (قوله في التعادل والتراجيح ) افرد الأول لأنه توع وأحد وجم الثاني لأنه أتوام فتأمل سم ( قهله ادلو جاز ذلك لثبت مدلولاهما) أي لجاز ثبوت مدلوليهما لان اللازم على جواز التعادل جواز النبوت لافلس الثبوت كاهو بين فالمراد لجاز ثبوت مدلوليهماو ثبوت مدلولهماعال ومستلزم الحال عال أو الراد لوجاز ذاك جوازا وقوعيا أي لو أمكن ووقع، وعلى هذا فقسوله يمتنع تعادل فالهمسين معناه يمتنع وقوع ذلك فليتأمل سم ( قوله ولباحث أن يقول الح ) يعني أن الحالف الآتي جوز التعارض في النقليين الظنيين،معللا بأنهلامة ورفيهوهذا التعليل بجرى في القطعيين فيقال لمووجد قاطعان

لا يوجد محال في نفس المدلول لاتانوقفهما عن الدلالة أو تحكيا لنساقط أوالتخيير \* والحاصل أنه لافرق بين تجويز التعارض في نفس الأمر في الظنيين والقطع في القطمين لاستلزام كل صة الوقوع وهذاماقاله سم أولاوهو صحيح وحاصاءا ته لاوجه التفرقة مع بقاء الاشكال على القول الضعيف وهوا تعيلز مأن الشيء الواحدمطاوب منهى عنهفى نفس الأمر في وقت واحدوه و تكليف المحال وحاصل ماقاله كذا أنه لااشكال على النعيف أيضا لحواز النكليف بالحال ويكون فائدته الاختبار أو يحملاطى التخيراما العقليان فيمتنع التمارض بينهما لوجوب التلازمين الأداة المقلية ومدلولاتهافيازم الحال قطما (قول الشارج أيضاولباحث أن يقول الح)مراده بالخلاف مقابل السحيح الآتي

شرعى واردفى حكم شرعى بخلاف مااذاورد في حكم عقلي بأن يحكون للمقل طريق في اثباته ونفيه فانه بجوز أن يكون من الممتنعات فالقراش المتواثرة أو الشاهدة الدالةعلى نفي نلك الاحمالات وان دلت على انتفاء الاحتالات بالنظر إلى نفس الألفاظ بأندلت على أنه ليسفى اللفظ مايدلعلى واحدمن تلك الأمور لاتفيدالجزم بكون معناه مرادا التكلم لاحتال أن يسمد المسكلم فيعدمارادته علىقرينة كو تعمن المتنعات العقلية فانه أقوى القرائن كذافي عبد الحكيم على المواقف فتأمل ( قول الشارح ولباحث أن يقول الخ)

انتفاء الوانع عن اللفظ

وأخرى دالة على أن المعنى

مرادللت كلموهدافي دليل

فى الشارح بقوله والحموز الحرّ وأنت حبير بآنالقالح الإمدنوقوع مدلولة فينزم اجزاع التنافيين ؛ قان قبل لايلزم حصولالمدلول هنا لوجود المدارض فيحمل فىالتخيير (٣٥٨) منالا ؛ قلنا حيث لـ لايكون قاطعاً لأنه لابد في كونه قاطعاً من انتفاء الاحتال

والتعارض قرينة دالةعلى قد يستشكل جريان الخلاف فيهمامع مافرره آنفامن لزوم اجتماع المتنافيين حيث أدرجهما والقاطعين عدم ارادة المدلول وهذا وعلل امتناع التعارض فيهماباجماع المتنافيين والفرق بينهماو بين الامارتين ماأشار وااليهمن أنمدلول بخلاف الامارة فان تعارض الدليل القطعي عب أن يكون حاصلا بخلاف مدلول الامارة فيازم اجتاع التنافيين في تعارض القاطعين ولا الامارتين في نفس الأمر يازمني تعارض الامارتين ويمكن ويقال يازمني تعارض الامارتين تجويز اجتماع المتنافيين لان السكلام لايلزم عليه التنافى بلعدم في تعارضهما في نفس الأمر وتعارضهما فيه يستلزم اجبّاع المتنافيين غاية الأمر ان مدلول الامار تين لا يجب ارادة اله لول وهو عا أن يكون حاصلاواجباعهما عنع فتجويزه كفاك لان تجويز الممتنع عتنع وحينا فر أجاز في الامارتين يثعت الظنبة أو بجامعها يازمه القول بالجواز في النقليين القطعيين وعند هـ فما يتضحقول الشارح ولباحث أن يقول الج. ثم وللثأن تقول ان التمارض رأيت الحيال وشيخ الاسلام أشار الى دفع هذا الاشكال حيث قال الأوَّل في قول الشارج لمجيء باعتبار نفس الأمرالا يكون توجيهه الآثى فيهما أماتوجيه المبائع فظاهر وأما توجيه المجوز فهو لاته لامحذور في تعادل القاطمين الاباعتباروقو عالمدلولفي النقليين في نفس الأمرعند المسوية أذ لاياز منه اجتاع التنافيين لأن المسوية رون إن الحق في المسائل القطعيبين وارادته في الفرعية متعدد فلامانع عندهم مرزأن يتعبد بعض الأمة فيهابحكم ويتعبد بعض آخر بحكم آخر بحسب الظنيين اذ يصدق حيئاذ مايتلقاه مجتهدان عن دليلين مثلا وكل منهما قطمي عند القائل مقتضاه وأماالحطئة فاجتاع المتنافيين اتهماتمارضافيه والاكان عندهم ليس الاق ذهن الجبهد لافي نفس الأمر اه وقال الثاني فيه أما توجيه المانم فظاهر وأماتوجيه التعارض في ظن المجتهد المجوز فانه لامحذور في تعادلها أي بتوهمالهتهد اذلايضراجتاع متنافيين بتوهممه اه قلت وفيحمة ماذكراه نظراما ماذكره الحكال في توجيه الجواز على مذهب للصوبة فلأن الفرض تعادل القاطعين دون نفس الأمر فهماعلى النقليين في نفس الأمر ومن لازم ذلك تواردهما على محلواحداد لو تعلق أحدهما ببعض الأمة والآخر جد سواء و په يتم ماقاله ببعض آخرلاتعادل كالايخنى ومع تعادلهما كذلك لايتأتى لأحد من الجتهدين الأخذ بهما وهوظاهر ولا بأحدهما لأنه بالنشهى عتنع وبالترجيح لايتصور لعدم صور الترجيح فالقطعيات فكيف يصبحقوله يحكون التعليل في امتناع بحسب مايتلقاه مجتهدان عندليلين مثلا وكل منهما قطعي عندالقائل بمقتضاه يه فان قيل بليتأتي التعادل مطلقاعند الشارح الأخذ بأحدهماوذلك فيحقمن لم يطلع على الآخر أوفيحق منظن أنهلاتعادل بينهما قلناهوخلاف هو اجتاع المتنافيين أما. للفروض اذ يحث الشارح فما منعوا التعادل فيه والمفهوم من كلامهم نصويره بما حصل التعادل فيه المسنف فيعلل امتنام عند الهتيد أيضا قال في الأحكام كفيره وذلك أي التعارض غير متصور في القطعي لأنه اماأن يعارضه تعادل القاطمين بذلك قطمي أو ظني الأول عال لأنه يلزم منه اما العمل جهما وهو جمع بين النقيضين في الاتبات أو امتناء وامتناع تعادل الامارتين العمل بهما وهو جمع بين النقيضين في النفيأو العمل بأحدهمادون الآخر ولاأولوية مع التساوي اه بالحنوم التعارض في كلام وهو ظاهر في التصوير بما ذكر وأما ماذكره في توجيه على مذهب الخطئة أي وهو الصحيح الشارع كاعلل به الشارح كا هو معاوم من أنه باعتبار ذهن المجتهد فهذا ليس عل خسلاف كما صرح به الشارح في الامارتين مسابرة المسنف اذاعامت ولافرق بينهما وبين القاطمين فى ذلك فعكيف يوجه به جريان الحسلاف على أنه مع علم المجتهد ذلك عامت أن قول الصنف بأنهما قاطعان لايتصور تعادلها في دهنه الا بمعنى خفاء معناهما عليهمه مع جزمه بانتفاء التعادل ما سيأتي ولا ترجيح في القطعيات معقول الشارح العقليين والمتنافيين الوضعين واستحالة اجتماع العقليين دون الوضميين بأن الاجتماع في العقليين اذ لو تعارضت لاجتمع اجتاع لحالتين للشيء بحسب ذاته متنافيتين كثبوته وعسم ثبوته ودتك محال والاجتمام في المتنافيان اعا خص به الوضعيين اجتاع لحالتين بحسب الجعمل كطلب فعسله وطلب تركه وان كانشا متنافيتين القطعيات لان السراد

(وحكا) التعلميات في المراقع وعند الجتهد وهي ما انتفى عنها الاحتالات السابقة ولا مفر حينظمن اجتاع المتنافيين لتلازمها في الهروطن الهتهدحينتا، بحلاف الثلثيات فاده يمكن نظرتنتها في ظن الهتهد لتما قر الا خالات لها وارائ يمكن في الواقع فليتأ مواقاته تحقيق عامض

﴿ قُولِ الشَّارِ حِ بِنَاءَ عَلَى حوازه) اما نناءعلى عدمه فلا مكون التعارض الافي ذا المجتموسيأتي حكمه. (قول الشارح فرجع الي غيرهما) أي وهو البراءة الاصلية لانالغرضعدم دليــل آخر والا كان مرجعالما وافقهمنهمافلا تعارض همذا ان وافق أحدهما فان خالفهما فهو معارض لمهافلاوجه لتقديمه عليهما ولا يمكن أن يوافقهما لثملا بجتمع النقيضان ( قول الشارح حال مشاهدته خارجها) متعلق بقوله لادلالة وانظر مع التقييد بذلك هل يكون وقوفالدابة والحدم بباب الدار بحالة بالاممن العليها العلم بكون زيد في الدار والشارح أعا نغى الدلالة حال المشاهدة لامطلقا (قوله التتابع لابقيد الفورية) في كلام السعد ان المعتبر في الانحادوالتمدد العرف إذ لايتصور قولان في وقت واحداللهم الاأن يصرح بان فيه قو ابن وعلى هذا فاللاثق أن بقول هنا بقيد عمدم الفورية تدبر ۾ واعلمان ماقاله المنف فها تقل عن مجتهد يجرى فيااذا كان المنقول في مسئلتين متناظرتين لم يظهر بينهما .فرق نبه عليه العقد .

(وكذا) يمتنع تعادل (الْأَمَارَتَمينِ) أي تقابلهما من غير مرجح لاحداهما ( في نفسِ الأمرِعلي وينبني عليه ماسيأتي أماتمادلهم في ذهن المجتهد فواقع قطماً وهو منشأتردده كترددالشافعيالآني ( فَانَ تُوهُمُ التَّمَادَلُ ) أَيُومَمِ في هم المجتهد أَي ذهنه تمادل الامارتين في نفس الأمر بناء على جوازه حيث عجز عن مرجع لاحداهما ( فالتخيير ) يينهما في العمل ( أو التساقط ) لمها فيرجم الى غيرهما (أو الوقَّفُ) عن العمل بواحد منهما (أو التخيرُ ) بينهما (في الواجبات) لانه قد يخبر فيها كماق خصال كفارة المين ( والتساقطُ في غيرها أقوال ) أقربها التساقط معالمًا كا في تعارض البينتين وسكت الصنف هناعن تقابل القطعي والظني لظهور أثلامساواة بينهمالتقدمالقطمي كما قاله في شرح المنهاج وهذا في النقليين وأما قول ابن الحاجب لاتمارض بين قطعي وظني لانتفاء الفان أيعند القطع النقيض كما تمه المصنف وغيره فهو في غير النقليين كما أذا ظن إن زيدا في الدار لكون سركبه وخدمه بيامها تمشو هدخارجها فلا دلالة الملامة الذكورة على كونه في الدارحال مشاهدته خارجها فلا تمارض يينهما بخلاف النقليين فان الظني منهما باقر على دلالته حال دلالةالقطمي وأنماة سمعليه لقوته (وان نقلَ عن مُجتَهد قولانِ متعاقبان فالمتأخَّرُ ) منهما (قولُه) أي الستمر والمتقــدم مرجو ع عنه ( والاً ) أي وان لم يتماقبا بان قالها معا ( فا ) أي فقوله منهما المستمرما ( ذكر فيه النُشيرَ بَرْ جِيحه ) على الآخر كقوله هذا أشبه وكتفريمه عليه ( والأً ) أى وان لم يذكر ذلك ستةعشر أوسبمةعشر كماترددفيه القاضيأ بوحامدالروزي (وهو دليل طي عُلُوَّ شأنه علما ودينا) أماعلما فلا أن المردد من فير ترجيح ينشأ عن إممان النظر الدقيق حتى لايقف على حالة وأما دينا فأنه لميال بذكره مايدرد فيه وان كانقد يماب ف ذلك عادة بقصور نظره كاعابه به بعضهم لانصدورذلك لحكمة كالابتلاءوالتخيير على القول، وحينتذفلاإشكال مطلقا فليتأمل سم (قوله وكذا عننع تعادل الاماريين) أي الدليان الظنيين (قوله حفر امن التعارض في كلام الشارع) هذه العلة تقتضى فصر الامار تين على ماورد من الشار عمع ان كلام الصنف مطلق ولعل الشارح اطلع على التقييد بذلك في كلام غيره (قوله ماسياكي) أي وهو قوله فان توهم النمادل الح (قوله أما تماد له في أله منافعة فواقىرقىلما)لىيين حكمة ولعلهما يأتى في قول المسنف فان مشرالخ (قولها عروقه فيوهم المجنهد) أى دهنه أيءل وجه الرجحان أوالجزم بناءعل جواز التعادل في نفس الأمر فليس المرادبالوهم الطرف الرجوح كا توهم (قوله في الواجبات) أي كان يدل أحدهما على وجوب شيء ويدل الآخر على وجوب غيره (قوله لظهور اللامساواة بينهما) أى فدلاتيهما وان كانتابافيتين قاله شيخ الاسلام (قولهوهمذا) أى حَمَ نقابل القطمي والظني الدىذكره للصنف في شرح المنهاج وهوقو له لظهور أن لامساوا قالح وهذا هو كلام ان الحاجب الآتي بعده غاية الأمران مدهما تخلف فيه الدلاة دون الآخر (قو له فالنقلين) أى الحالين

عن النسخ (قوله كانمه للصنف) أي تم هذا التطيل للذكور بقوله أي عند القطع بالنقيض (قوله

فهم في غير النقليين ) أي فلا تخالف بين كلام الصنف وكلام ابن الحاجب ( قوله فلا دلالة الح)

الحق أن دلالة الظني باقيسة غاية الأمم أن للدلول تخلف عن الدليل وهسدًا لَا يُحرِجه عن دلالته

إذ حاصل الدلالة كون الشيء بحالة بالزمين العلم، العلم بشيء آخر وهو لموجود هذا ( قهاله متعاقبان )

(قوله والترجيح (النظر) أى بين ماذكره من الاحتالين الأخيرين (قوله هلا قيل بالتخير بينهما الز) بدفسه أن التخير لر يصل أنه مقحب ذلكم الجتند وكيف معالحك عليه بالتردد كا في المتن ﴿ قُولُهُ لا مِذْكُرُ الانْقُوال على وجه التخيير) صرح العضد وغيره بان ذلك اذا كان في مسئلة واحبدة بالنسية لشخص واحدأني لوجوب فصل الحسومة إذ لو خبر الحسين لم تنفصل ومانحن فيه ليس في ذلك مل في ذكر القولين فى غرخمومة بل الجواب عامر کارپر

(ثم قال الشيخُ أبو حامد) الاسفرايي ( مُخالِفُ أبي حديفة منهما أرجحُ من مُوافِقه ) فان الشافعي اعما خالفه ( قدليل وحكس القفال ) فقال موافقه أرجح وصحه النووي لقوته بتمدد قائله واهترض بان القوة انما تنشأ من الدليل فلذلك قال المسنف (والأصحُّ الترجيح بالنظر ) فا اقتضى ترجيحه مها كان هو الراجم ( فان وقف ) عن الدجيم (فالوقف) عن الحكم يرجمان واحد منيما (وان لم يُعُرِّفُ المُجتهد قولُ في مسئلة لكن) يعرف له قول في ( نظيرهَا فهو ) أي قوله في نظيرها (قوله ألخز" مُ فيها على الأصح )أى خرجه الأصاب فيها إلحاقا لها بنظيرها وقيل ليس قولاله فيهالاحبال أن يذكر فرقا بين السئلتين لو روجع في ذلك ( والأسحُّ ) على الأول ( لا ينْسَبُ ) القول فيها ( اليه مطلقا مل) ينسب اليه (مقيدًا) بالمغرج حتى لا يلتبس المنصوص وقيل لاحاجة الى تقييده لانه قد جعل قوله ( ومن مُعَارَضَةَ نعريُّ آخر اِلنَّظيرِ ) بازينص فيما يشبه على خسلاف مانص عليه فيه أي من النصين التحالفين في مستُلتين متشاستين ( تنشأُ العارُقُ ) وهي اختلاف الأصحاب في نقل المذهب في المسئلتين فنهم من يقرر النصين فيهما ويفرق بينهما ومنهم من يخرج نس كل منهما في الأخرى فيحكى في كل قولين منصوصا وغرجا وعلى هذا فتارة يرجح في كل نصها ويفرق بينهماو تارة يرجح في احداهما نصهاو في الأخرى الخرج ويذكر ما يرجحه على نصها (والتر يجيحُ ترجيه الحصر والا فالأول أيضا قوله (قهله ثم قال الشيخ أبو حامد مخالف أى حنيفة منهما أرجم من موافقه الح) الظاهر ان فير أنى حَنْيَفَةُ كَاللُّ مِثْلَةً ثَمَ انظر فيما اذا وافق بعضا كأنى حنيفة وخالف بمضا كالك فأن المستف والشارح لم يتعرضا لللك ولا إشكال فيسه على طريق السنف من ان الترجيح بالنظركا هو ظاهر بخسلافه على طريق أبي حامد والقفال لوجود كل من المخالفة القنضية انه أعاخالفه لدليل والموافقة القتضية للقوة بتعدد القائل فيكل من القولين فلابتأتى ترجيح أحدهما بواحدةمنهما لوجودهماني الآخر فلابتجهعلي هذبن الطريقين حينثذ الا الترجيح بالنظر نعمان زادعه دفائل أحدالقولين حلى عددقائل الآخر انجه على طريق القفال ترجيح ماز ادعد دفائله وأما هلىطريق أبي حامد فيحتمل ذابحو يحتمل عكسه لانه يعتبر المخالفة وهي في العكس أكثر والترجيح بالنظراوجود المخالفة في الجانبين وان تفاو تافيها فلاترجيحها فليتأمل سم (قوله فما اقتضى الح) أيّ فالقول الدى اقتضى النظر ترجيحه هو الراجح سواه كان سوافق قول أبي حنيفة أوتخالفه (ق أه فانوقف فالوقف) أى فان وقف النظر من الترجيح فالوقف قال الشهاب ها فيل التخير بينهما كنظر مالآتي فالأ دانفهالوورد نمان متقاربان بإن عقب أحدهما الآخر ولمعكن النسخ اهوج ابه أن المتبدلايذكر الأقوال على وجه التخير بينهافي شيءمن الصور بللايذ كرهاأ بدا الاهلى وجه يمين أحدها يسينه في الواقع فلايسوغ التخيير العسلم جدم ذهابه اليسه أه سم ( قهله لانه قد جمل قوله ) يقال عليه فرق بين القول الجعلى والقول الحقيق ( قهله ومن معارضة نص الز ) مثاله أن يقول مثلا بالحل في الندا والحرمة في الحمر فقد نص في كل من هاتين المسئلتين المتشاجتين عسلي حكم يخالف الحكم الذي نس عليمة قالأخرى (قه أهوهي اختلاف الاصحاب الح) فيه تساهل إذا لطرق هي الاتو ال المذكروة لا الاختلاف،وان كانلازما لها (قهاله فنهموريقر والنصين الحر) أي كأن يقرر في المثال الحرمة في الخو والحل في النبيذ وقوله ومنهم من يخرج نص كل منهما في الأخرى أى فيصير في كل من الخروالنبيذ قولان منصوص وغرج من الآخر اليسه فالخر فيسه نص بالحرمة وقول عرج بالحسل منقول السه من النص الدي في النبيذوالنبيذ فيه نص بالحل وقول عزج بالحرمة منقول اليه من الحر

(قوله صواب العبارة فلا بجوزالخ) همذا الصواب خطأ لان الشارح انما صنع ذلك للرسنشاء في كلام الصنف مع افادة قوله اذ لاترحيح بظن عنده لعدم الجواز فلذافر ععليه المحقق قوله فلايعمل الخ فبكون الاستئناء متسألامع افادة الباقى بعد يد والحاصل انه لايتفرع عسلى استثناء الرجح ظنا من الوجوب الاعمدم الوجوب بخلاف عدم العمل فانه أعيا يتفرع علىعدم القول بالترجيح (قول الصنف ولا ترجيم في القطميات) قال العضد لان الترجيح فسرع التفاوت في احسمال النقيش ولا يتسور في القطعي وبه تعلم مافى سم هنا عن السنى المنسدي فتأمله (قوله هو صريح ماذكره المشيان) هذا الصريح هو الحق والا لتكرر معماسيأتى فى قوله فان تعسذر وعلم المتأخر فناسخ مع انه ترك هنا العمل ولومن وجهوماذاك الا لعدم امكان الحسل لانهماقطعيان تدبر (قول الشارح بموافق له) الباء عنى مع أوضمن كثرمني قوى تدبر (قسوله ولو واحدا) ينافيه قولهسابقا كثرمه افقات أحدالد لبلين

تَمُويةُ أحدالطُّر بِعَيْنِ) بوجه مماسياتي فيكون راجحا (والمَمَلُ بالراجع واجبُ ) بالنسبة الى الرجوح فالمعلى به معتنم سواء كان الرجعان قعلميا أم طنيا (وقال القاضي) أبو بكر الباقلاني (الا مارجة طَنَّا) فلاييب الممل به (اذ لا ترجيح بظن عنده) فلا يممل بواحدمنهما لفقد الرجح (وقال) أبوعبدالله (البصريُّ انرُجَّحَ أَحَدُهما بالغَلْ فالتخيرُ ) يبنهما في الممل واعا يجب الممل عنده وعند القاضي عارجه قطعا (ولا ترجيح فالقطعيات لعدم التمارض )بينها اذار تمارضت لا اجتمع المتنافيان كانقدم (والمتأخَّرُ ) من النصين للتعاوضين (نَاسخٌ ) للبتقدممنهما آيتين كانا أوخبرين أوآية وخبرابشرطُ النسخ ( وان نُمْلِ المُتَأَخِّر بالآحادِ عمل به لاندوامه ) بان لايماوض ( مظنونُ )ولبعضهم احمال بالمتم لان العِمواز يؤدى الى اسقاط المتواتر بالآحاد في بعض الصور ( والاَصَعُّ الترجيعُ بَكْثرةِ الادلَّةِ والرواة ) فاذا كثر أحدالتمارضين بموافق/أوكثرت روانهرجع على الآخر لان الكثرة تفيدالقوة وقيل لا كالبينتين (و) الاصح (أنَّ العملَ بالتمارِ صَيَّن ولو من وجه أولى من الناء أحدِها) (قُولِه تقوية أحد الطريقين) أى الدليلين الظنيين (قولِه بوجه ماسياً تى) أى تفصيلا واجمالا بدليل فوله آخر الباب والرجحات لاتنحصر ومثارها غلبة الظن فاندفع قول الكال ان قول الشارح برجه عماسياتي قيدمضر والاولى حذفه أذيقتضي أن لاترجيح الابما سيأتي من وجوه الترجيح وليس كذلك فان للرجعات ليست منحصرة كاصرح به الممنف قبيل الكتاب السابع وكان مبنى اعتراض الكال الذكور حمل قول الشارح عما سيأتي على الآتي تفضيلا فقط مم أنه لاداعي اليه بلالراد أعممن ذلك كاعلمت (قوله فيكون راجعا) فأندة ذكره التوطئة لما بعده ليظهرار تباطه عاقبله (قوله فلاعب الممليه) صواب السارة فلاعبوز الممل به ليوافق قوله فلايعمل يداحد منها وحينتان فيكون الاستثناء منقطعا اذالترجيح بالظن لابعد ترجيحا عند القاضي (قوله لعدم النمارض بينهما ﴾ بالتثنية نظرا لسكل دليلين متعارضين وفي نسخة بينها أي القطعيات وهي أحسن (قولِه والمتأخر ناسخ ) قال الشهاب هو راجع الى بيان شأن القطعيات ورجوعمه الى ماذكر هو صريح ما ذكره الحشيان لكنه كا لا يخنى خلاف الفهوم من صفيع الشارح حيث اقتصر على الملاق المسنف نني التمارض بين القطعيات وصور قوله والتأخر بقوله من النصين التمارضين فإن السابق الى النهم من ذلك صرف السكلام عن خموص القطعيات وفرض السكلام في غيرها أو في الأءم فليتأمل سم (قولِه وان ثقل التأخر) هكذا في بيض النسخ بسيغة الصدر وهي واضحة وفي بعضها بصميغة اسم الفاعسل فتحتاج الى تقسدير مضاف أى تأخَّر التأخر ويعكون اظهارا في عسل الاضار (قهله لان دوامه) أي دوام المتقدم والمسنى أن الذي ترفع بالمتأخ أتما هو دوام المتقدم واستمراره ودوامـــه مظنون لامقطوع به فلم يانهم اســـقاط النواتر بالآحاد لان الدوام غسير متواتر ( قوله في بعض الصور ) أي وهو صورة ما اذا كانا متواتر بن ونقسل ناخ أحدهما بالاحاد ( قوله فاذا كثر الخ) أي كثر موافقات أحسد الدليلين والا فالدلسل الواحمد لا يشكر بكثرة الأدلة وظاهر كلام الشارح أن الترجيح للدليسل مع أنه للمدلول فيا اذا تمارض قولان المعجميد وكان ما يدل على أحــــد القولين أكثر مما يدل على الآخر ﴿ قَهْلُهُ عوافق ﴾ أي بدليل موافق ولو واحمدا فيكون للراد بكثرة الأدلة في النن ما زاد على الواحمد (قَوْلُهُ كَالْمِينَتِينَ ) أَى فَانَ كَثْرَة عدد احدى البينتين لايفيدها قوة على الاخرى الاقل عددامها (قَ أَهُ وَانَ العَمَلُ بِلَنْمَارُضِينَ وَلُومِنَ وَجِهُ أَولِي) الرادبالأُولُو يَهُ الوجوبِ وقديقال لوقدمهذا البحث

الى دليل آخر مم هذا ان لم عكن الترجيح والا عمسل بالراجح والارجع الى غسيرهما فان لم يكن فالتخيير (قول المنف فان تعمار وعلم التأخر فناسيخ) ظاهره يقتضي أنه متى تعملر العمل بهما معا وعملم المتأخر لايقب ل الترحيح بل لا يكون الاالنسخ لا يقال لايتعذرالعمل الامع تعذر النرحيح . لانا تقول الترحيح لاعمل فيه بهما بل بأحددهما ألاترى أن المنف قابل العمل بالترجيسح حيث قال وان العمل بالمتعارضين ولومن وجه أولى من الفاء أحدها أى ترحيح الآخر علمه كما فسر به الشارح ومن تمجازنسخ المتواتر بالآحاد (قــول المستف والارجع الى غرهما) أي لاحتال كل منهما التأخر فيكون ناسمخا ولذا لايقبل الترجيح لاحتمال أن يكون معالسابق النسوخ ومثله يقال في قوله الآتي رجع الىغيرهما (قول المصنف وأمكن النسخ ، تقدم في مبحثه انه لايصاراليه الا عندتعذرالجع فهو لايمكن الاحبنئذ فلا عاجـــة

بترجيح الآخر عليه وقيل لا فيصارالي الترجيح مثاله حديث الترمذي وغيره أيحا اهاب دبغ فقد طهر مع حديث أبيداود والترمذي وغيرهما « لاتنتفموا من الميتة بإهابولاهسب » الشامل للآهاب المدبوغ وغيره فحملناه على فيره جمايين الدلياس وروى مسلم الاول بلفظ « اذا دبنر الاهاب فقط طير» (ولو ) كان أحد التمارضين (سُنةٌ تَاباَهَا كتابٌ )فان المعل بهمامن وجه أولى (ولا يقدُّم ) في ذلك (الكتابُ على السنة ولا السنة عليه خلافالز اعميهما)فزاعم تقديم الكتاب استندالي حديث معاذ الشتمل على انه يقضي بكتاب الله فان لم يجد فبسنة رسول الله ويكالي ورضى رسول الله بذلك رواه أبوداود وغيره وزاهم تقديم السنة استند الى قولة تمالى لا تتين للناس ما تزل اليهم ، مثالة قوله صلى الله عليه وسل فى البحر « هو الطيور ماؤه الحلميتنه ، رواه أبوداودوغير مع قوله تعالى « قل لاأجد فها أوسى الى عرما الى قوله أو لحم خنزير » فكل منهما يتناولخنزير البحر وحلنا الآية علىخنزير البر التبادر الى الاذهان جما بين الدليلين (فان تَمَذَّرُ ﴾ العمل بالتعارضين أصلا (وعُلم المتاخر ) منهما في الواقع ( فناسخ ) للمتقدم منهما (والا ) أىوان لم يعلم التاخر منهما في الواقع (رُحِيع الى غيرهما ) لتعذر العمل بواحدمنهما ( وان تقارنًا ) أى التمارضان في الورود من الشارع ( فالتخييرُ ) بينهما في الممل بواحدمنهما ( ان تَمَدَّرَ الجُعرُ ) ينهما (و)تمذر ( النرجيحُ )بان تساويا من كل وجه فان أمكن الجم والنرجيح فالجمع أولىمنه على الاصح كاتقدم (وان جهلَ التاريخُ ) بين المتعارضين أي لميملم بينهما تأخر ولا تقارن (وأمكن النسخ) يينهمابان يقبلاه (رُجم الى فيرهما )لتمذر الممل بواحدمنهما (والاً) أى وان لم يمكن النسخ يسما ( تَخَير ) الناظر ُبينهما في الممل ( ان تَمَذَّر الجعر ) ينهما (والترجيح ) كاتقدم في التقارين طىالدى قبلهكانأولى لانالترحيح بالأدلة وكثرة الرواة انما يكون اذاتمنرالجم وقوله ولو منوجه الواو فيه حالية ولو زائدة (قولُه بنرجيح الآخرعليه ) متعلق بالفاء والباء سببية أي فانترجيح أحدهما سبب في الفاء الآخر (قوله فقد طهر) بضم الحاء وفتحها (قوله فان العمل بهما من وجه أولى ) هذه السارة في غاية الاستقامة دون الاتيان بالناية لان الممل بالمتعارضيين من كل وجه الصادق به الناية لاترجيح فيه أصلا (قوله على أنه) أيمماذا رضي لقدعنه واليه يعود ضمير يقضى (قهأله ورضا رسول الله ) صلى الله عليه وسلم عطف على قوله انه يقضى وفي نسخة ورضى بلفظ الساضي وكل صحيح (قوله مثله) أى مثال التعارض أو مثال الجمع بين المتعارضين (قوله فناسخ للمتقدم)أى حيث كان مدلول المتقدم قابلا للنسخ ( قوله رجم الى غسيرهما ) أي الى دلياً الله غيرها مناف لهما قام به مرجع ( قوله ان تعلقر الجع) لايخفي أنقوله فان تعلر العمل فيمعني تعذر الجمع لان معني تعذر العمل بهما أن لايمكن الجمع بينهما مطلقا وقد جعل مقسها لما بعده من قوله وعلمالمتآخر وماعطف عليه فصار التقدير فلن تعذر آلعمل وتقارنا فالتخيير ال تعذر الجم \* وحاصل هذا فانتمذر الجم فالتخبير انتمذر الجم لانتمنر العمل بمني تعذر الجم كانقرر وحينتذ فلاوجه لذكر قوله ان تعسَّدر الجمُّ ويمكن الجواب بأن مبني هــذا الاعتراض علىجــــل قوله وان تقارنا فيحيز قوله فان تعذر فيكون معطوفا على قوله وعلم المتأخر مع ان ذلك ليس بلازم لحواز أن يكون معلوفا على جمسلة قوله فان تعسلر الح وحينئذ لا يكون في حيز التعلم ولا يكون الجم فانه أخصر م قلنا لعله ارتك ذلك توطئة للاهتام بالتصريم بالشروط اثلا يغفسل عنها سم \* قلت لا يخفي مافي جوابه من التعسف بارتسكاب خلاف الظاهر من العبارة ( قوله وان جهل التاريخ) مقابل لقوله وعسلم المُناأخر (قوله بأن يقبسلاه) أي بأن لم يكونا من المقائد هذا كله فيا اذا تساويا في المدوم والخصوص (فان كان أحدهما أمم " امن الآخر مللقا أو من وجه ( فلك من من الآخر مللقا أو من وجه ( فلك سنة ) في مسئة آخر مبعث الخصوص (فان كان أحدهما أمم " امن الآخر مبعث النوصية في المسئلة أو برجيح المو " النوسية المن المنافرة والمنافرة المنافرة المنافرة والمنافرة والمنافزة والمنافرة والمنافزة والمنافرة والمنافزة والمنافزة وخبره من المنافزة والمنافرة والمنافزة والمنافزة وخبره من المنافزة والمنافزة وخبره من المنافزة والمنافزة كالمنافزة والمنافزة والمنافزة كالمنافزة والمنافزة كالمنافزة كالمنافزة كالمنافزة كالمنافزة كالمنافزة كالمنافزة كالمنافزة كالمنافزة كالمنافزة والمنافزة كالمنافزة كالمنافزة

(قوله هذا كله) الاشارة المعاذ كرمن قوله فانتمذر وهالمايدنا (قولها فان كان أحدها عم) هلاقال أو مطلقا اذ سبق أيضا ال المطلق المدينة على المقديد البه الأناس بديالأعم بايشمل الأعم عموما بدليا فيشمل الململق المستوالة المتال المستوالة المتالكة المتال

واحد في من النقوس في جنع على به حد" الثني ما به تحكمالا

واحدقيه من التقوص في مجمع هو حد النفي ما الماجه و ويستخدم والمنطق ما المنطق ما المنطق من الفاحد و ويسح جره علمة الله و مسلم المنطق المنطقة ال

الطلق) مبنى على ان الطلق النكرة وهوقول الآمدي ﴿ مسئلة : يرجح بصاو الأستاد الخ ﴾ يو أعلم أنه قديقم التمارض بين هذه الرحمات كااذا كان في أحد الحرس عاواسنادوفي الآخرفقه الرواة والأخوذ من كلام المنسسدي أن الترجيح حينئذتا بع لغلبة ظن المجتهد (قول الدينف وفقه الراوى) أى بالباب الذى روى فيسه وان كان غره أفقه منه في غيره (قول الشارح لشدة الوثوق به الح) قد يقال ان في الضبط والفطنة واليقظة يقلء لحطا أيضا فلمغاير فىالتعليل بين ماهناوماتقدم (قول الصنف ومشهوره) أي لشاءة اهتامه حنثبذ بالتمسون والتحرز

(قوله عموما بدليافيشمل

وقب لهاذ كثير من النساء الح أى كثرة تنافى النلبة وقررالحشي بعسدخسلاف ذلك وكل صيم (قسول الشارح وابن الحاجب جزم بهذا الح # حاصل ذلك كإيؤخذمن الضدو بمض حواشيه أنه انعاراتحاد زمان روايتهماقدم الاقدم لثبات قدمه فى الاسلام فيهتم بالتصب نوالتحرز وحينانه يكون التقسديم بحسب الراوى لأنه لسفة فيهوان لم يعلم قدم متاخر الاسسلام لظهور تأخرخسره كاقاله الشارح وحينثذيكون التقديم يحسب الخارج لأن النظر حينثذ في تأخر الخر وتقدمه ولادخسل لثبات القدم في الاسلام فيه لنسخ للتأخر للنقدم ولومع المملم بأفدمية التقدم وحينشذ فتقدم الاسسلام وتأخره بالنسبة لمسذأ خارجان فيعمل بالمتأخر لظهوره في الطاوب (قبول الشارح بحسب الراوى)أى بحسب الصيفات القاعة به لأن ، الترجيم الراجع الى الراوى اماأن بكون بصفاته كيذه واماأن يكون بنفسه ككثرة الرواة والراجع الحالر واية كالتواتر والاسناد والارسال والراجع الى للروى كالجزم

(وظهورٌ طريق روايته) كالساع بالنسبة الى الاجازة فيقدم السموع على المجاز وقمد تقمدم ذكر طرق الرواية ومراتبها آخر الكتاب الشاني (وصاعه من غير حجاب) فيقدم السموع من غير حجاب على المسموع من وراءحجاب لأمن الأول من تطرق الخلل في التاني (وكونَهُ من أكار المنحابة) فيقدم خير أحدهم على خبر غيره لشدة ديانتهم وقد كان على رضي الله عند بحلف الرواة ويقبل رواية الصديق من غير تحليف (و) كو نه (ذ كراً) فيقدم خبر الدكر على حبر الأرسى لأنه أضبط مُهافى الجُلة (خِلافا للاستاذي) أبي اسحق الاسفراييي قال وأضبطية جنس الذكر انحــا تراعىحيث ظهرت في الآحاد وليس كذلك قان كثيرا من النساء أضبط من كثير من الرجال (وثالثُها) يرجع الذكر (في غير أحكام النساه) بخلاف أحكامهن لأنهن أضبط فيها (و) كونه (حرًا) فيقدم خبره على خير المبدلاً نه لشرف منصبه يحترز عمالا يحترز عنه الرقيق (و) كونه (متأخّر الاسلام) فخبر معدم علَ خبرمتقدم الاسلاملظهورتاخرخبره(وقيل مُتقدِّمه)عكسماقبلهلأنمتقدمالاسلاملاصالته فيه أشد تمرزا من متاخره وابن الحاجب جزم بهذاف الترجيح بحسب الراوى و عاقبله فى الترجيح بحسب الخارج ملاحظا للجهتين لاأنه تناقض في كلامه كافيل (و) كونه (متحمَّلًا بعدالتَّكليف) لأنه اطلاع على الحال في هذا المر وى المعين بخصوصه بخلاف الاول فانه مغر وض في مروى مصين مخصوص وان أحدهما رواه عن حفظ والآخر عن كتابة سم (قه أبه وظهو رطر بقرر وايته) أى وضوح الطريق الذكورة (قوله فيقدمالسموع) أى الخرالسموع على الخبرالهاز (قوله في الناني) نعت الخلاأي الخلل الحائن في الثاني (قول: لانه أضبط منها في الجلة) أي لا بالنظر الى كل فرد فرد قال محم: واعلم أنقول المنتف هناوذكرا وقوله الآتي وصاحب الواقعة متعارضان في تقديم الذكر على الانفي صاحبة الواقعة اذبينهماهموموضوص من وجه فالاول اص بتقديم الذكر على الأشي عام فكون الاش صاحبة الواقعة أولا والثاني خاص بكون المقدم صاحب الواقعة عام في كونه ذكرا أوأثني فان خص عموم كل منهما غصوص الآخر تعارضا فيالانى صاحبة الواقعة اذ قضية تخصيص عموم الاول بخصوص الثاني تقديمها على الذكر وقضية تخصيص عموم الثاني بخصوص الاول تقديم الذكر عليها وقضية تمثيلهم الآتي بخبر ميمونة وعمل الفقهاء عقتضاه دون خبر ابن عباس أن المتمد عندهم خبر الانق اذا كانت صاحبة الواقعة على الذكر فليتأمل (قوله وأضبطية جنس الذكرالح) حاصله أن ألجنس لاوجودله الافي ضمن افراده فلا تراعى الاضبطية الا اذا وجدت في الافراد والظهور فيها لاانضباط له اذ كثير من النساء أشبط من كثير من الرجال فلاتقدم حينان بالذكورة وقد يجاب بانهم اعتبر وا فيذلك الاعم الاغلب كَنْظَائُرِه وقد أشار لذلك الشارح بقوله في الجلة (قول حيث ظهرت في الآحاد) أيحيث وجدت في جميع الآحاد لافي بعضها وقوله وليس كذلك أي ليست موجودة في الجيع لوجود الاضبطية في بعض النساء دون بعض الرجال (قهله وابن الحاجب جزم بهذا)أى جزم تقديم خبر متقدم الاسلام في الترجيع بحسب الراوي لمام في التعليل من كون متقدم الاسلام أشدتحر زا لكونه متأصلا في الاسلام فيطلعمن أمور الاسلام علىمالم يطلع عليه متأخر الاسلام وقوله وبمساقبله أيوجزم بساقبله وهوتقديم خبرمتأخر الاسلام في الترجيح بحسب المروى لمام في التعليل من أن تأخر إسلامه قرينة ظاهرة في تأخر مرويه في الخارج عن مروى متقدم الاسلام و والحاصل ان متقدم الاسلام وان كان أعلى من متأخره شرفاو رتبة الاأن ذلك لا يستازم تقدممر و يه على مر و يه لماذ كرمن القرينة الخارجية المسعرة بنسخمرويه بمروى متأخر الاسلام (قوله كافيل)أى كاقاله الصنف في شرح مختصر ابن الحاجب

أضبط من المتحمل قبسل التكليف (وضير مُدلِّس ) لأن الوثوق به أقوى من الوثوق بالدلس المقبول وقد تقدم بيانه فيالـكتاب الشـاني(وغَيْرَ ذي اسمَيْنِ ) لأن صاحبهما يتطرقاليه الخلل بأن يشاركه ضعيف في أحدهما (ومباشر") لم و يه (وصاحب الواقعة) المروية فان كلامهما أعرف الحال من فيره مثال الأول حديث الترمذي عن أبي وافع أنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة علالا وبني بها حلالا قال وكنت الرسول بينهما مع حديث الصحيحين عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهوهم موفى رواية البخارى عنه تزوج ميمونة وهو بحرم وبني بهاوهو حلال ومانت بسرف ومثال الثانى حديثأ لىداوده بميمونة تروجني رسول الدسلي المعليه وسلم وتحرف حلالان بسرف ورواه مسلم من يزيد بن الأصم عنها أنهسلي الله عليه وسسلم نزوجها وهُو حَلال مع خبر اين عباس الذكور وروى أبو داود عن سميدين السيب الوهم ابن عباس ف رُّو بِجِمْيِمُونَةٌ وَهُوْعِمُ (وَرَاوِيًّا بِالْفَظَ ) لسلامة الروى باللَّفَظ عن تطرق الخلل فَالْروى بالسي (و)كون النجر ( لم يُنكره داوى الاسل )كذا في المداج كالهسول وهو من اضافة الأهم الى الأخص كمسجدا لجامع وهي نادرة فلايتبا درالذهم اليباولو زادأل فيراوي أوحذقه كانأ سوب كإقاله فيشرح المنهاج والمعني انالخبر الذي لبرينكر مالراوي الأصل لراو يهوهوشيخه مقدم على ماأنكره شيخ راويه بأن قال مارويته لان الفلن الحاصل من الأول أقوى (وكونه في الصّحيحين) لانه أقوى من الصحيح في غيرهما وان كان على شرطهما تنلق الامة لهما بالقبول (والقولُ فالنمُّ الْ فالتقريرُ ) فيقدم خبر (قوله القبول) أي وهو مدلس السند واحترز مذلك هن مدلس التون فانه لا شدا أصلا كامي (قداهلان صاحبهما ينظر في البهالخلل) عبار ةالاستوى وسب مرجوحته أن صاحب الاسمان بكثر اشتباهه بنبره عن ليس بعدل بأن يكون هناك غرعدل بسمى مأحداسمه فأذا كان اسمه واحداقل احيال اللبس اه وفيها اشعار بأن الكلام اذالم يتحقق أزاله ويعنههو صاحب الاسمن العدل أمااذا تحقق أنههو بحيث زال الاشتباه والاحتال رأسا فلايكون خرمس جوحاذلامني الالكحينك للفطع بانتفاء الحذور وانقطاع الاحتمال وهو وجيه وقول الشارح بأن يشاركه ضعيف أى باحتمال أن يشاركه ضعيف فلا يشترط تعقق المشارك بل احمّال وجوده كاف قان تيقن انتفاؤه فالوجه حينشأ ته لايقدم خبرغبرذي الاسمين مم ( قول وصاحب الواقعة ) الواو عنى أولان الشرط أحدهما أي المباشر وصاحب الواقعة لاجموعيما (قولة بسرف) بوزن كتف موضع بقرب مكة (ق لهوراو باباللفظ) قديتوهما شكاله مع قوله السابق واو روى المرجوح باللفظ ولااشكال لان هذا مفروض في عرد تعارض رواية اللفظ ورواية المني دون أم آخر فتقدم رواية اللفظ وذاك مفروض فها اذا تعارض فقه الراوى أوغيره عاذكر معهم مقابله فيقدم فقه الراوي أو غيره مما ذكر معه وانكانت الرواية مع ذلك بالمني على مقابله وانكانت الرواية معه باللفظ وطريق ذلك أنهذا مخصوص بذاكلاتهمامن قبيل العام الخاص مع (قهله وكون الخبر لم ينكره الح) وفان قيل القدر لفظ السكون هنادون ماقبله وقلنا لدفع توهم أن قوله والمسكر مقيد في قوله وراوالخ وقوله راوىالاصل أى شيخ الراوى فالاصافة بيانية كاسيذكره الشارح وهذا مرجوح لاسافط الما مر من أن انكار الاصل الروى لا يسقطه (قولهمن اضافة الاعم الى الأخص) أي لمدق الراوي بالأصل والفرع ونظير ذلك مسجد الجامع فان الجامع محسوص عا تقام فيسه الجمة والسجد أعم من ذلك (قول وهي نادرة) أي في الاستمال فلا يتبادر اللهن البها لندر تها بالنسبة للاضافة الحقيقة (قوله راديه) صلة الاصل أوالراوي (قولهوكونه في الصحيحين ) أي في كل منهما أو في أحدهما أخذامن التعليل

انقول الحشى فى الثانى انه ترجيح بحسب المروى فيرمستفيم بل هو بحسب الحارج عن الراوى والمروى كافى السند

الناقل لقول النبي صلى الله عليه وسلم على الناقل لفعله والناقل لفعله على الناقل لتقريره لان القول أقوى فالدلالة علىالتشريع من الغماروهو أقوى من التقرير ( والفصيحُ ) على غيره لتطرقالخلل الى غيره باحبال أن يكون مرويا بالمني (لازائدُ الفصاحة) فلا يقدم على الفصيح (على الاصم) وقيل يقدم عليه لانه صلى الله عايه وسلم أفصح المرب فيبعد نطقه بغير الأفصح فيكون مرويا بالمني فيتطرق اليه الخلل ورد بأنه لا بعد في نعلقه بنير الا فصح لاسها اذا خاطب به من لا يعرف غير موقد كان يخاطب العرب بلغاتهم (والشتمارُ على زوادة) فيقدم على غيره لما فيه من زوادة العلم كخير التكبير في الميسد سبعامع خبر التكبير ف أربها و وهما أمو داود و أخذ بالثاني الحنفية تقديما للاقل والأولى منه للافتتاح (والواردُ بِلُغة قريش) لان الوارد بفيرلنتهم يحتمل أن بكون مرويا بالمني فيتطرق اليه الخلل (والمدنيُّ)على المكي لتأخره عب والمزنى ماورد بعبد المحرة والمسكى قبلها (والمشمرُ بعلُوِّشان الذي صل الشعليه وسلم)لتأخره عمالم يشمر بذلك (والذكورُف الحكم مع العلة)على ما فيه الحسكم فقط لان الأول أقوى ف الاهمام بالحكم من الثاني مثاله حديث البخاري من بدل دينه فاقتاره مع حديث الصحيحين أنه و نهى من قتل النساء والصبيان نيط الحكم في الأول بوصف الردة المناسب ولا ومسف في الثاني فعملنا النساء فه على الحربيات (والتقد منيه ذكر العلة على الحكم) فيقدم على عكسه لانه أدل على ارتباط الحكم بالملة من عكسه قاله الامامق المحسول (وعكس النقشواني) ذلك معترضاعلى الامام (قَهْلُهُ لان القول أقوى في الدلالة على التشريع من الفعل) أي لاحتمال الفعل اختصاصه به عَلَيْتُهُ والفعل أقوى من التقرير لان التقرير يطرقه من الاحتمال مالايطرق الفعل ومن هنا اختلف في دلالة التقرير على النشريع دون الفعل (قوله والمشتمل علىزيادة الخ) تقدم فيهاب الاجماع أن الأخذ بأقل ماقيل حق وماهنا تخالفه فتأمل (قه أهوالمدني ماورد بعد الهجرة) أي ولوصدر عن الشارع بغير المدينة وهذا أحسن من قول بضهمان الكيمانزل بمكتوالمدني مانزل بالمدينة لانه يحوج الى الاعتدار بالحاق القليل بالكثير بخلاف الأول (قول والشعر بعاو شأن النبي علين ) أى لان شأنه علي لميزل في ازدياد وتجدد على الدوام فاأشمر عاو شأنه فهو متأخر (قه أومثاله حديث البخارى من بدلدينه فاقتوه الخ) فالحديث الأول عام في الرجال والنساء خاص بأهل الردة مقرون بعلة القتل وهي تبديل الدين فرجم على الثاني الخاص بالنساء العام في الحربيات والمرتدات لقرن الأول جعلة الحسير دون الثاني وقديستشكل هذا أعنى قوله والمذكور فيه الحكيم العلة مع قوله الآني والنهي على الأمر لان بينهما عموما وخصوصا من وجمه فان خص عموم كل يحسوس الآخر تعارضا في الأمر والنهي اذا كان الأمر مع العام كما في المثال أعنى قول الشارح مثاله حديث البخاري من بدل دينه الح. وقد يجاب بأن كلام المنف في كا. واحد من المذكورات بالنظر لمجرد مقابله من حيث انه مقابله وما ذكر من بأب تعارض أثنين من للذكورات وليس كلامه فيه قاله سم (قهله فحملنا النساء فيه على الحربيات) . لايقال هذا جمع ينهما محمل كل منهما على غير ما حمل عليه الآخر ففيه العمل بهما والكلام في الترجيح الذي هو اعمال احدهما والفاء الآخر . لانا نقول هذا ممنو ع وذلك لان بين الحبرين هموما من وجهولو خمصنا عموم كل منهما بخصوص الآخر تعارضا في الرَّدَّة فرجعنا الأول حيث حكمنا بقتــل المرتدة التي دل الثاني طي منع قتلها ولزم من هذا الترحيح قصر الثاني على الحربيات فقدأشار بحمل الثاني على الحربات الى تقديم الاول علمه في المربدات التي تعارضافها 🚁 والحاصل ان التعارض بينهماليس الا فيالم بدأت وقسيد ألفنا الثاني بالنسبة الها فقد أعملنا أحدهما وألفينا الآخر بالنسبة لما تعارضا فيه

(قوله تقديق باب الاجاع الخ) هسنا التباه الان ماتقدم وقع الاجاع فيه الاقسل وفق الزيادة بالاصل لعدم الديل وما معناق دليل ردامل الزيادة وزيادة التقة تقبولة (قوله من باب تعارض اكتبن من للد كورات ) تقسم ان طن المبتهد (قول السنف وماكان عموم المطلقة الم:) في قدم على ذي السبب في غير صورة السبب فيقدم فيها ذوالسبب واتسا قدم الطلق في غير صورة ألا بب الخلاف في أن ماورد على سبب هل يتناول غيره كذا في (٧٩٩٧) العضد (قول الشار - لافاد ته التعليل)

أى ان صلح له إذ قسه فالاان الحكم اذانقدم تطلب نفس السامع العلة فاذا معمتهار كتت اليها ولم تطلب غيرها والوصف اذا لايصلح نحو من فعسل تقدم تطلب النفس الحكم فاذا ممته قد تكتفى في حلته بالوصف المتقدم اذا كان شديد المناسبة كاف والسارق الآية وقدلا تكتفي به مل تعلل علة فيره كمافي اذا قميم الى الصلاة فاعسلوا الآية فيقال تعظيما للُمبُودُ ( وما كان فيه تهديدُ أو نَا كيدُ ) على الخالي عن ذلكْ مثال الثاني حديث أبي داود وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين أيما امرأة نكحت نفسها بنير اذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل مع حديث مسلم ٥ الأيم أحق بنفسها من وليها، ( وما كان عُموما مطلَّقاً على) المموم (ذي السبب الا ف السَّبب ) لان الثاني باحمال لوادة قصيره على السبب كاقيل بذلك دون الطلق في القوة الافي صورة السبب فهوفها أقوى لانها قطعية الدخول عند الأكثركا تقمدم (والعامُ الشرطيُّ ) كن وماالشرطيتين (على النكرة المنفيَّة على الأصعُّ ) لافادته التعليل دومها وقيل المسكس لبعد التخصيص فيها بقوة عمومها دونه (وهي) تقسم (على الباق) من صيغ السموم كالمعرف باللام أو الاضافة لانها أقوى منه في العموم إذ تدل عليــه بالوضع في الأصح كما تقدم وهو أنمــا يدل عليه بالقرينة أتفاقاً ( والجُعُ المعرفُ ) باللام أو الاضافة ( على مَاوَمَنُ ) غير الشرطيتين كالاستفهاميتين لابه أقوى منهما في المموم لامتناع أن يخص الى الواحمد دونهما على الراجع في كل كما نقدم ( والسكل ) الى الجع المون وماومن (على الجنس المر"ف) باللام أو الاضافة (لاحمال المهد) فيه بخلاف ماومن فلا بحتملانه والجم المرف فيبعدا حيالهاه (قالو اوما أينُوصُ ) على ماخص لضمف الثاني بالخلاف في ححيته مخلاف الأول قال المنف كالمندي (وعندي عَكْمُه) لانَ ماخص من العام الغالب والغالب أولى من غيره ( والأقلُّ تخصيصاً ) على الأكثر تخصيصا لان الضمف في الأقل دونه في الأكثر (والاقتضاء على الاشارة والايماء) لان المدُّول عليه بالأول مقصود يتوقف عليه المدق أو الممحة وبالثالث مقصودلا يتوقف عليه ذلك وبالثاني غير مقصودكما علم ذلك في محله وذلك هو حقية الترجيح مم (قه إهقائلاان الحكم اذا تقدم الح) لقائل أن يقول اذا كان الوصف ظاهر المناسبة ركنت النفس تقسدم أو تأخر والالم تركن تقدم أو تأخر إذ لافرق بين اذا قتم فاغساوا واغساوا اذا قمتم سم (قهله وماكان فيه تهديد) مثاله حديث البخاري عن عمار من صام بوم الشك فقد عصى أبا القاسم فهو لتضمنه التهديد مقدم على أحاديث الترغيب في صوم النفل شيخ الاسلام (قرلهالايمأ من بنفسهامن وليها) أي لدلالته بحسب الظاهر على تزويجها نفسها وان احتمل تأويله بأنه لا يزوجها الولى الا باذنها بالقول بخلاف البسكر فان سكوتها كاف فعلى تقدير دلالته على انهما نزوج نفسها يقدم عليه الحديث الأول لما فيه من الشكرير الدال على تقوية الحسكم وتأكيده ( قَهِلُهُ إِذْ تَدَلُ عَلَيْسَهُ بِالوَضْعِ الْحُ ﴾ ﴿ فَانْ قَبِلُ هَذَا يَدُلُ عَلَى آنَهُ لا يَدَلُ عَلَيْهُ بِالوَضْعُ وَذَلْكُ يَنَافَى يتحققعهد والمفرد الحلي كونه للمموم حقيقة كما مشي عليه الصنف فها مر \* قلتا مراده انها تدل بمجرد الوضع وهو أنما مثله وحينثذ فانتفاء العهد يدل بالقرينة مع الوضع ويحتمل بناؤه على أنه أى السابق مجاز في العموم فلا إشكال مع (قيله قرينة ولا يازم أن يكول غير الشرطيتين ) أي واما الشرطيتان فقد مر حكمهما ( قول فسلا يحتملانه ) أي إحمالا قريبا مجازا لانها ليست قرينة ( قهله والجم المرف ) أي و بخلاف الجمع المرف ( قهله فيبعد احتاله له ) فيمه اشارة الى أن على استعاله في العموم , قُولُ أَلصَنْفَ لاحتَالُهُ السهـ معناه احتالاً قُو يا لا مجرد الاحتال والا فهو موجود في الجمع العرف لان العموم يتبادر مشه عندا نتفائهالابها ولميحتج الىذلك فيالنكر قالمنفية لانها لاتحتمل العهدأصلا هذاغايةما أمكن فيدفع التنافي ولعابدان شاءالله حسن ولمعم

هناكلامطو يلوعلى اقلنا يحمل جواب الهشي الأول وأماالناني فوهم تدبر

كذا لاإثم عليه سم وقد يقال ان الشرطية مبنية على ادعاء أنه لم يبنى بعد ارتفاع الوانع من الأسباب الا الشرطكا قاله بمض المحققين لبكنه جيد في المدارك الفقهية (قول الصنف على الباقى من صيخ العموم) أى تمايدل بالقرينة للاتفاق علىان لفظ كل يقدم عليها نقله متم عن الكوراني وأقر. ( قول الشارح وهو أنما يدل بالقرينة اتفاقا) أي اتفاقا من الممنف القائل بان ذلك حقيقة في العموم ومن غيره القائل بأنه مجاز فيــــه أو مشترك أما غبر الصنف فظاهر عسدم دلالته عنده الا بالقرينة وأما هو فقد تقسدم الله يشترط في دلالته أي المعرف عدم العهد حيث قال والجمع المعرف باللام والاضافة للعموم مالم فيكون الأولأقوى ( ويُرجِّحان ) أىالاشارةوالايماء (على المفهومَيْن ِ )أى الموافقة والمخالفة لان دلالة الأولين ف محل النطق بخـــلاف المفهومين ( والموافقةُ على الهنالفة ) لصمف الثانى بالخلاف في حجيته بخلاف الأول ( وقيل عكسُه )لأن المخالفة تفيد تأسيسا بخلاف الموافقة (والناقلُ عن الأصل ) أى البرامة الأصلية على المقررله (عند الجمهور) لان الأول فيه زيادة على الأصل بخلاف الثاني وقيل عكسه بان يقدر تأخير القرر اللا مل ليفيد تأسيساكا أفاده الناقل فيكون ناسخا له مثال ذلك حديث «من مس ذكر ه فليتوضأ ٩ صححه الثر مذي و غير ممع حديث الثر مذي و غيره أنه صلى الله عليه وسلم سأله رجل مس ذكره أعليه وضوء قال واتما هو بضمة منك ( والمثبتُ على النافي ) لاشتماله على زيادة علم وقيل عكسه لاعتباد النافي بالأمسل (وثالثُها سواءً) للساوي مرجحيهما (ورابعُها) يرجحُ الثبت (الا في الطلاقي والبناق) فيرجح النافي لهما على المتبت لهم لان الأصل عدمهما وحكى ابن آلحاجب مع همذا عكسه أي يرجع الثبت لها على النافي لها ( والنهي على الأمر ) لأن الأول فعق المفسدة والثانى لجلب المصلحة والاعتناء بدفع الفسدة أشــد (والأمرُ على الاباحــة) للاحتياط بالطلب (والخبرُ) المتضمن للسكليف (على آلأمر والنهى) لان الطلب به لتحقق وقوعه أقوى منهما (قه أوفيكون الأول أقوى) أي لجم دلالته بين الوضع وقصد التكلم فيسكون أقوى من الثاني والثالث ويستفاد من هذا ان الثالث أقوى من الثاني لوجود القصد فيه دون الثاني (قهاله بخلاف الموافقة) أى لان الحكم في النطوق والفهوم واحد توعا إذ حرمة التأفيفوالضرب في آية الوالدين نوعهما واحدوهوالابذاء بخلاف الهالفة فانحكم النطوق فيهاغير حكم المفهوم نوعا فهما حكان كافى قوله صلى الله عليه وسلم في النتم السائمة زكاة (قه له والناقل عن الأصل) شروع في الترجيح بحسب المدلول وهو النوع الثالث من الرجحات وقد نقدم الأول وهو النرجيح بحسب حال الرآوى والثانى وهو الترجيم عسب حال الروى (قدأهمثالذلك حديث الح) أي فالحديث الأول ناقل عن الأصل والثاني مقرر له فيقدم الأول عند الجهور على الثاني لما في الأول من الزيادة على الأصل و يقدم الثاني على قول عالف الجهور (قوله بضعة) بفتح الباء بوزن تمرة (قهأه والمثبت على النافي) لا يقال هسدًا يعني عماقيله وبالمكس لانا نقول الثبت قد يكون مقررا للا صل كالثبث الطلاق والمتاق فانه مثبت اللا صل (قولهلان الأصل عدمهما) هذا التعليل لا يخصهما إذ الأصل في كل شيء عدمه قاله العلامة (قوله وحكى ابن الحاجب مع مبذا) أي القول الرابع وقوله عكسه أي باعتبار المستشفى كا أشار له الشارح بقوله أي يرجح النَّبت لها على النافي لهما ( قَوْلِهِ والنهي على الأمر ) المراد بالنهي الحظر و بالأمر الايجاب كايفيده كلام الشارح ويؤخلمنه ترجيح الحظر على المكراهة قاله شيخ الاسلام (قهله والأُمر على الاباحة ) قد يقال ينني عن هذا وعن قوله الآتي والحظر على الاباحة وقوله والنسدب على الباح قوله السابق والناقل عن الأصل إذ في كل من الوجوب والحظر والندب نقل عن الأصل غلاف الأباحة القابلة لمنذه الثلاثة فانها على وفق الأصل و يمكن أن يجاب بان افراد هنده الصورة مع اندراجها فما ذكر لامتيازها بخصوصات كالخلاف فيها من القائلين بتقديم الناقل عن الأصل لمدارك خاصة سم (قه إمالاحتياط بالطلب) أي لان ذلك الفعل ان كان واجبا ففي تركه ضرر وان كان مباحا فلا ضُرُر في تركه مم ( قُولُه لان الطلب به ) أي بلفظ الحبر وقوله لتخفق

لكان ايضاحا للواضح وهوالجوارالأصلي (قول الشارح لاشتاله على زيادة عمل) فيكون أسيساوهو خير من التأكيد وبهذا ترجم عماينده تدبر (قول الشارح لأن الأصل عدمهما) إذ الأصل علم الزوجية والرقيسة ( قول الشارحوحكي ابن الحاجب الح) هذاماقال الكرخي انماحكمه وقو عالطلاق والمتق أولىلانه على وفق الدلسل النافي لملك البضم وملك اليمن وهوالأصل إذ لأصل عدم الزوجية والرقيسة والنافي لهما على خلافه قال الآمدي عكن أن يقال بل النافي لما أولى لانه على وفق الدليل المقتضى لصحه الذكاح واثبات ملك اليمين المترجح على النافي لم قاله السعد في حاشية العفد وأنث خبر باته لاخموميسة للطلاق والعتاق بكل واحمد من التعلملين وانظر على العكس مايقول في المثبت لغبرهما (قوله قد يقال يغني الخ) فيسه ان ماتقدم الأصل فيسه الراءة الأصلة ولبست بحكم شرعى بخلاف ماهنا فان المراد بالاباحة فيمه الحكم الشرعىولا

وخر يقال كان يمكن ان يراد بالأصل فيهم مايم الاباسةلا مانتول يتنمه الحلاف في اقتمام الحلاف في تقديم هــــذا الأصل والترجيح بينوه قامه غير الحلاف منا ألاس كالشايل منا بالاعتضاد بالأصل فقد جلهما هرجها وفيا تقدم الحلاف في تقديم هــــذا الأصل والترجيح بينوه (و) غير (الحفقر على ) خير ( الاباحة ) للاحتياط وقيل مكسه لاعتمناد. الاباحة بالاسل من فق الحرج ( وقائتها سواء ) لتساوى مرجعهما ( والوجوب و الكراحة على النَّدب ) للاحتياط في الاول و النفرالوء و النَّدب ) للاحتياط في الاول و النفرالوء والنافر و النافر في الاباحة تكرار لانالمراد الأحر المنالمراد الأحر فيها المنافرة بالأحر المنافرة بالنافرة بالأحر على الاباحة تكرار لانالمراد بالأحر على الاباحة تكرار لانالمراد بالأحر على المنافرة بالمنافرة بالنافرة والمنافرة بالنافرة والمنافرة على المنافرة المنافرة بالمنافرة بالمنافرة بالمنافرة بالمنافرة بالنافرة والوسامية على النافرة والمنافرة بالنافرة والوسامية على النافرة والمنافرة بالنافرة بالنافرة في المنافرة بالنافرة والمنافرة بالمنافرة بالنافرة والمنافرة بالمنافرة بالنافرة في المنافرة بالمنافرة بالمنافرة

وقوعه أقوى منهماأي من الطلب بهما أي بالأم والنهى يعني أن الحبرا كان مضموته متحققا بدوته بخلاف الانشاء كان الطلب اذا تضمنه الحير أقوى من الطلب في الأمر والنهي (قوله والحظر على الاباحة) أي وكذاعل الكراهة كاصر وبدالاسنوى فاندقاله الثاني الحير الدال على التحريم واجعم طي الحبر الدال على الاباحة ممقال والراد بالآباحة هناجواز الفعل والترك ليدخل فيهالمكروه والمندوب والمباح المصطلح عليه لان التحريم مرجع على الكل كاذكره ابن الحاجب اه (قه أموا التهاسواء) قال شيعة الاسلام لم يذكروا نظيره في تعارض الأمرفها مر والندب فها يأتى مع الاباحة والقياس مجيئه فهما ويحتمل خلافه اه (قوله ولدفع اللوم في الثاني) قال الشهاب هذَّا صريح في أن اللوم يثبت في المسكروه وفيه نظر اه قال سم ولامو قعرالنظر فانه يلام قطعا على المسكروه غاية الأص على أن اللوم عليه لا يصل الى الماقبة واللوم لا يتحصر في الماقبة بل هو أعبرتنا (قرأ بوليس في هذا مع قوله قبل والأم على الاباحة الخ) قال شيئ الاسلام لكن لا يحف أن تقديم الإيجاب على الاباحة معاوم من قوله والوجوب الى قوله على المباح فَفَى ذلك تسكر ار من هذا الوجه أه وقال مم . يمكن أن يجاب بأن علمه من ذلك بطريق اللزوم بان تقديمه على الندب القدم على الاباحة بوجب تقديمه على الاباحة ولانسط ان التصريح باللازم من التبكر ارالقبيب بارفيه تنبيه اذقد يغفل عن أن القسم على القدم على شي مقدم على ذلك الشيء اه ولايخني ضغف آلجواب (قولِه ونافي الحد) هذا كالمستشى من تقدم الثبت. ووجه تأمورمنها أن الحد يدرأ بالشبة كاصرح بذلك فيالنهاج والتمارض شبة ومنهاماذ كرمالشار حبقوله لمنافيالاول من ألبسر واعترضهُ الشهابُ بأنهذا موجود في الحظر والاباحة . وقديجاب بانهآوحظ مع هذا التوجيه نظر الشارع الحادروالحد وفيه نظر وبأن من لازم الحد المسرلانه عقوبة ولابد بخسلاف الحظر لانه ليس من لازمه المدر ادقديسهل الترك بلامشقة خسوسا ان وافق الترك غرض النفس كايتفق فيبض النهيات مم (قول الافادته التأسيس الح) أي لان الوجوب همير مستفاد من البراءة الأصلية عَلافَ النَّني فَأَنَّهُ مُسْتَفَادُ مَنَّهَا وَيَجَابِ بَأَنَ النَّتَى الشَّرَعَى غَــْبِرَ مُسْتَفَادُ مَنَّهَا مَمْ ﴿ قَوْلُهِ وَالْمَقُولُ معناها لزا قديستشكل تسويرذاك اذلايتصورالتعارض الاعندائحاد المتعلق اذمع اختلافه لاتعارض كه هو ظاهر فاذا عقل السنى من أحدا لحبرين صار معقولا مطلقا فلا يتصور أن يكون معقولا في أحدهما غسير معقول فيالآخر . وقديجاب بأنه يتصور ذلك ننحو أن يقال لايال م زيدا في حالة كذا الاكذا ويذكر أممامعقول المغي ولا يلام زيدا فيحالة كذا يسي الحالة للذكورة الاكذاويذكر شيئًا آخر ضـير معقول المني فليتأمل مم (قَوْلُهِ والوضعي على التكليفي) قد يستشكل تسوير ذلك فان التمارض فرع اتحاد التعلق فسُكيف مع اتحاده يكون أحمد الحكمين وضعيا والآخر

( قوله و بيجاب بان الثبق الشرعي الح) هذا الجواب ينشم في تقديم الناقل عن الاصل التقدم فارجع اليه (قوله فاذاعقل المني مني أحداقيرين) فيسهاله يعقل المنى اذا قيل يجوير القصر السافروهو التخفيف دونمااذاقيل عتنمالقصر هليه فيقدم الاول لمكون يكون هدفا مستثنى ببن تقديم الحظرعلى الاباسة ويمكن ان ينصور بتحو تقطم يد ألسارق ويقتل السارق فان الاول محول المنى دون الثاني (قول المستقب والرشعى على السكليق) مثالهمالوديد بجب تبييث النية ليلاوورد يسج التبيت ليلافاق حل الاول أعمن قرك ليلا أوعلى الثانى لربآء وهبارة المند التامر يقعم الحكو التبكليق كالاقتضاء على الوطينس كالمبعة الالع عصل قصواب وفيل بن الرضعي لانه لايتوقف على فهم وتمكن فتأمل وماسور به سم بعید مع هسئنا قان صريح أأمضه أن الحسكم دار بين كونه تسكليفيا أو وضعيا. مه النبوت فيكل

بخلاف الثاني وفيل عكسه لترتب الثواب على التحكيفي دون الوضعي (والمُوافق دليلًا آخر) على مالم بوافقه لانالظن فالموانقأفوي وهذاداخل فوقوله فبإتقدم والأصح الترجيح بكثرة الادلة وذكر توطئة لما بعده ( وَكذا ) الموافق ( مرسَّالا أوصَّحا بيًّا أو أهل الدينة أوالا كثر ) من العام على ماله بوافق واحدا مماذكر ( فيالاسم) لقوةالظن فالموافق وقيل لايرجم بواحدماذكر لأنه ليس بحيمة (وثالثها فيموافق الصحابي ان كان) أي الصحابي (حيث مُبَرَّ النص )أي فهاميزه فيه من أبواب الفقيه ( كريد في الفرائض ) ميز فها بحديث «أفرضكم زيد» وقد تقدم ( ورابعها ان كانَ ) أى الصحابي (أحَّد الشيخين ) أبي بكر وعمر (مطلقاً وقيلَ الأأن يخالفهما معاذ في الحلال والحرام أوزيد فىالفرائض ونحوهما) أى تحومعاذ وزيدكملي فىالقضاء فلايرجحالموافق لاحدالشيخين لان المخالف لهاميز هالنص فهاذ كروهو حديث «أفرضكم زيد، وأعلكم بالحلال والحرام معاذ، وأقضا كمعلى تسكليفيا وقد يسور بنحو أن يدل أحد الحبرين مثلا على كونشيءشرطا لسكذا مثلا والحبرالآخر عى النهى عن فعله في كل حالة قاله سم ( قوله يخلاف الثاني ) أي قانه يتوقف مع ذلك على الذكارف (قوله والوافق دليلا آخر) هذاشروع في الترجيح بحسب أمور خارجية وهوالنوع الرابعرمن إنواع التراجيح (قهله وكذا الوافق مرسالا أوصابيا أوأهل للدينة أوالاكثر ) لوتعارضت هذه الأمور فيتجه أن يقدم عندالشافعي موافق الرسل طيموافق الصحابي لأن الرسل عنده أقوى بدليل أنهادتج بهاذاعضدهمسند أوغيره مماتقدم ولم يحتج بقول الصحابي مطلقا وأن يقدم طي الاكثر على عمل أهل الدينة وأما غير الشافعي بمن يحتج بالمرسل مطلقا و يقول الصحافي فيتجه أن يقدم عنده الرسل ثم قول السحاني لأن الرسل حجة عنده مطلقا وهو أقوى من قول الصحابي كالايخفي مهم. قلت الجاري علىمذهبنا تقديم الوافق عمل أهل المدينة (قهألهوقيل الاأن يخالفهما معاذ في الحلال والحرام الخ قال مم أقول فيه أممان : الاول انه يوجب صعو بة القول الاول الذي صححه الممنف مع فرض السئلة لانفرض السئلة فيان أحدالحبرين وافقه صمابي والآخر لمهوافقه صحابي بدليل فول الشارح علىمالم بوافق واحدا مماذكر ومقتضى هذا القيل المذكور هنا أن الاول الصحيح تقديم موافقة الصحابي وانكان أحدالشيخين وقدخالفه معاذ الحمع أنه اذاخالفه معاذكان أعني مماذا موافقا للقول الآخر فيكون كلخبر وافقه صماني وذلك خلاف فرضالسئلة . وثانهما انهلاافصاح فيه انهاذاخالف أحد الشيخين معاذا الخرهل يتعارضان أويقدم موافق معاذ الخ والظاهر أن المرادالثاني وهوالمنهومين قوله لان المخالف لهماميره النص لظهور أن المعرارجم اه . قلت لاشك أن حاصل النول الاول الاصح أن الجبرين المتعارضين اذاكان أحدهم موافقا لقول صابى فانه يرجح بتلك الموافقة على الآخر الذي لم يوافق صحابياأصلا والمفهوممنه أنهلوكان كمل منه مامو افقاقول صابىلم يمكن الترجيسج المذكور فيصار الى مرجبج آخر ان وجد والا بقيامتعارضين فموضعهذا القول كون أحد الحبرين موافقا للصحابي والآخر غير موافق صابي أصلا كاقدمنا \* وحاصل القول الثالث أن الخبر بن المتعارضين في باب من أبو إب الفقه منزالنص أحدالسحابة بمرفته فانهماوافق ذلكالصحابي يرجح علىماليوافقه سوا موافق محابيا آخر أواروافق صابيا أصلاه وحاصل الرابع أن الجنرين المتعارضين يرجعهمهما ماوافق قول أحد الشيخين على مالم بوافقه سواء وافق قول صحاني آخر أيضا أولا وسواء أيضاكان الصحابي الذي وافقه ذلك الحبر المرجوح مثل معاذ عمن ميز بمعرفة ماتعارض فيهذا نك الحبران أوغيره فموضع هسذين القولين فهااذا كان أحداثير بن المتعارضين موافقا لقول محابي مخصوص والآخر أعم من أن يوافق صابيا

(قوله ومقتضى هذا القيل الخ)لانه حيث محم الاول وضعف همذه الاقوال والموضوع موافق الصحابي علم أن السحم مطلق عن وجنت أولا والا لم يكن موضوع الحلاف واحدا فلا مصنى لقوله وثالثها ورابعها الخ . ويجاب بأن مقابلة الثالث والرابع الاول أنما هي منجهة التقييد شمير النصله أو كونه أحد الشيخان فقط وأماقه لهمطلقاوقوله وقيل الم فسلم بذكر القابلة بل لتتميم ماوقعت القابلة ببعضة وأما ما أجاب به الحشى رحمه الله فمن العجائب لانه في المقبقة بياناوجه الاشكال وقوله من أن موضوع القول الاول الح هو قاعدة الاقوال الهكة وطريقة المنفسن أولالكناب الح وليت شعرى لمزرك الجواب بمثل هذا فيمبحث القوادح حسين اعترض العلامة بمثل هذاالاعتراض (قال الشافعي ) رضي الله عنه (و) يرجح (مُوانِقُ زيد في الفرايقين فحماذٌ ) فيها (فعلي ) فيها (ومعادٌ في أحكام غير الفرارض فعلي ) في تلك الأحكام يمني أن الجبرين التعارضين في مسئلة في الفرائض يرجح منهما الموافق لزيد فانلم يكن له فيهاقول فالموافق لماذ فان لم يكن له فيهاقول فالموافق لعل والتعارضين ف مسئلة في فير الفرائض يرجح مهما الموافق لماذ فان لم يكن له فيهاقول فالموافق لم وذكر الموافق الثلاثة على هذا الترتيب لترتيبهم كذلك المأخوذ من الحديث السابق فقول السادق ويتالين فيه أفرضكم زيد على عمومه وقوله وأعامكم بالحلال والحرام معاذيمني فيغير الفرائض وكذا قوله وأقضاكم على يعنى فيرالفرائض واللفظ فيمماذ أصرح مته فيعلى فقدم عليه فيالفرائض وغيرها آخرأولم بوافق محابيا أصلا ولايخفي أئه طىالقول الثالث يرجح ماوافق بحومعاذ وان كان الآخر موافقا لأحد الشبيخين ولايخفي أيضا أنالوضوع هوتمارض الحبرين مطلقا اذ هوعمل البحث في الباب ويصور الخبران في كل محل بما يناسبه وقضية القول بترجيع موافق أحد الشبيخين بشرط عدم مخالفة مثل معاذ أنءاوافق معاذا ومثله مقدم طيموافق الشيخين اذاعات ذلك عامت سقوط ماقاله مم جلة وقوله لأن فرض السثلة الجيقال عليه ان أردت فرض السئلة على قول الأول فسلم والا يضر ناذلك وانأردت موضوع البحث وهوالظاهرمن كلامه فممنوع منعا واضحا وقوله بدليل قول الشارح الخ قلنا اغابدل عيأن موضوع السثان ليالقولي الأول ماذكر وهومسلم وقواه ومقتضى هذا القيل الذكور هنا ان الأول الأصحالة قلنا عنو م قطعا أن مقتضاه ذلك اذموضوع الأول أن الوافق لقول صحافي أحد الخبرين والأخرلم يوافق قول محاتي أصلا وهوميني طيمانوهمه من أن موضوع القول الأول هوموضوع بقية الأقوال وهو توهي فاسديني عليه مثاير قوله وثانهما انه لاافصاح فيهائ فيه ان كلام الشارح كالصريح فى تقديم موافق معاذ فالرحاجة لاستظهاره فليتأمل (قهأ،ةال الشافعي الخ) قال سم أقولُ فيه أمران الأول أن قضية هذا المنقول عن الشافعي واطلاقه تقديم كل من زيد فعاد فعلى فالفر أنض على غيره وان تمددأوكان الشيخين برأوكان بقية الصحابة وتقديمهماذ فعلى فيغيرالفرائيس طيغيرها وان تمددأوكان الشيخين وبقية الصحابة وفيه وقفة اذاكان الغبر في الشقين بقية الصحابة أو تحوهما والثاني أن شيخ الاسلام صورذاك بمااذاوافق كلمن الدليلين محابيا وقدميّر النص أحدالصحابيين بمافيه الموافقة من أبواب الفقه قال فهذه غيرالسئلة السابقة اه ج قلت الظاهرات على هذا القول أن موافق منذكر مقدم علىموافق غيره وان كان ذلك النير بقية السحابة ولا محسفور فيذلك لوجود النص الميزلن ذكر الفيد تقديمه علىالفيرمطلقا فلاعل لوقفته وأماماقاله شيمتع الاسلام من فرض الغير للفحكور صحابيا واحدا فالظاهر أنهفرض مثال قصدبه بيان أن موضوع هذه المسئلة غيرموضوع المسئلة السابقة مهمو يرد على سم اعتراضه التقلم باختلاف الوضوع في غيرالقول الأول (قوله يسيالخ) إيضاح مأأشارله انعلم الحسلال والحرام وعلم القضاء النسوب أولهما لمعاذ وثانهما لعلى كل منهما عام في الفرائض وغيرها ومعرفة الفرائض النسوبة لزيد خاص فيخصبه العام جمعا بين الدليلين فيمكون زيد أعسل بالفرائض من جميع الصحابة ويكون معاذ وعلى أعلى بغير الفرائض من زيد وبالفرائض وغيرهامن بقية الصحابة واللفظ في علم الحلال والحرام في معاد أصرح منه في على ادقوله والله أعلم بالحلال والحرام معاذمصر حروصفه بالأعامية بذلك يخلاف قوله أقضا كرعلى فانهمستان موصفه بذلك اذبازم من كونه أقضى أن يكون أعلم باللالوالحرام فيكون حينان معاذمة دما على على لماذكر (قوله الترتيبيم)

(قوله قلت الظاهر الح) كلام صبح الدقولة ثم هو يرد الح وأماه ونغير صبح لان كلام شيخ الاسلام هذا يقيدان السائلة الاولى مغروضة فيالم بواطنة الاولى و يخالف آخر ولمذا الذي يحمل المسنف قول الشاخم عايقا بل القول الأسح في عايقا بل القول الأسح في السئة الاول تدر الم (قول المنقد واجاع الصحابة على اجاع غيرهم) أى اذا تقر تعارض بجيعين فدم التنفسية بما على من بعده وظن تعارض اجاعين مكن سواء كان فعلس سواء كان فعلسين أو فليين أما تعارض اجاعين مكن سواء كان فليسين أم فليين أما تعارض المناوض ال

(والاجساع ُ طيالنص َ الأنه يؤمن فيه النسخ بخلاف النص (واجباع ُ الصحابة على) اجباع (غيرهم) كالنا بعيث لانهم أشرف من غيرهم (واجباع الكل الشامل العوام (على ماخالف فيه العوام النشعة النانى بالخلاف في حجيته على ماحكاء الاحدى والنام يسلمه المنشك كانقدم (و) الاجباع (المنقرض ُ عصر موما) أى والاجباع الذي (لم يُستهق بخلاف على خبيرهم) أى مقابلهما لضمفه بالحسلاف في حجيته

خبرلفوله وذكراً وعلة له أن كان على صيغة الفعل الماضي (قوله والاجماع على النص) همذا خامس أنواع الترجيع وهو الترجيح بالاجماعات وذكرمنه خسة (قوله واجماع السحابة على اجماع غبرهم) يمني اذا نقل اجماعان متمارضان بخبر الآحاد فسماجهاع الصحابة على اجماع غيرهم وأمانحة ت اجاعين متعارضين فلايمكن اذخزق الأولحرام ففرض ألتقارن بينهما لايمكن سمعا الابهذا التأويل كانبه على ذلك بمض الحققين تقريرا (قهله لضف الثاني بالخلاف فحجيته) جوابعها يقال ان الترجيس بموافقة الموايريناقضه ماقدمه أول الاجام من أثه لاعبرة بموافقة الموام فيحجية الاجاء وانام يسؤ المسنف الخلاف فأن نفيه اياه لايمنع التفريع على وأي من أثبته وأجاب بعضهم باله يكفى في الترجيح بالشيء القول به في الجلة ثمان قوله واجاع الكل على ماخالف فيه العوام قال سم هوظاهر عند استواثهما فالرتبة بان يعكونا سكوتيين أوغير سكوتيين لكنهما ظنيان أمالواختلفا رتبة بان يكون اجاءالكل سكوتيا وماخالف فيه الموام غيرسكوتي لكنه ظي فالظاهر تقديم الأول نظر إ الاحتمال السكوتي بخلاف الصريم وجردموافقة العوام ضوصا وقدنو زعف ثبوت القول باعتبار موافقتهم لايقاومهز بة التصريح فلايبمدحينة تقديم الثاني اه (قولهوالاجاع النفرض عصره الح) هذاظاهر اذااستويارتبة كانكاناك تين أوصر يحين ظنيين فاوكان النقرض عصره سكوتيا والآخرصر يحافق تقسديم الأول عليه وقفة بللابعد المكس للاحبال فالسكو بي دون الصريع سم (قوله وماليسبق بخلاف) أي على ماسبق به وقد يقال ماذكره يشكل تصوره لأن فرض السكلام في مستالة اختلف فيها على قولين ثم أجمع على أحدهما فاذا أجمع انياعلى القول الثاني كان الثاني مسبوقا بالخلاف كالأول وأمالو مصل اجاع فيمسئلة أخرىكا أن أجمعوا على أن الترتيب في الهضوء واجب من أولوهلة واختلفوا في النية في الوضوء أهى واجبة أملائم أجمعوا على أنها واجبة فالريقدم الاجاع في المسئلة الاولى على اجماع الترتيب لاختلاف الموضوع وحينندفلا يتصور ماقاله المسنف وفى كلام سم تطويل لم ينفصل عن تحرير فراجعه أن شئت

لايتعارضان عنمد انتفاء للدلولين أوأحدهما فينفس الأمر وفان قلت ظور تعارض الاجاعين كيف حصل مع العلم بعسم امكانه ؟ قلت قال الصنف رحمه الله في منع الموانع على قوله فياسبق فأن توهم التعادل الجماحاصل الهاعدل عن لفظ الظن الى لفظ التوهم لان الحبتهد اذا اشتبه عنسمه أمر حديثين فهسو يحسبهما متعارضيين ويعبلم انه لاتعارض في نفس الأمر وانحسبانه ناشيء اماعور اختلال فهمه أواختالل السندأ وغير ذاك ولايهتدى الى تىسىن تلك الجهسة التي أتى منهاولو اهتدى لم يتوهم التمارض اه فيقال هنا عثله وأنظن التعارض مبني هلىظاهر حال النقول المنا مورصة سنده وظاهر حال فهم الجندمن عدم اختلاله

فرضنا تعارضهمافيها اذ

وما أجبر ذلك بانه توجم لان أغلب أعكم الوجم كاذبة وهنا منها . لبنائه على الطن دورالتحقيق والراد القطيس في كلام الصنف السابق غير السكوتيين شائوهذا لا ينافي اختلال الفهم أو السند فليتأمل أوره أفر الرتبه ورمالة المسنف تقلمها ادا أوض الذائق على قولين نم استقر قبسل انه اجاع على جواز كل منهما ثم أدا وقع اجهاء مستعلى المستقر المستقرف المستور المستقرف المستور بالمنافق على المستقربة المستقرف المستور بالمنافقة المستقرف المستور بالمنافقة على المستقرف المستور بالمنافقة على المستقربة المستقرف المستور والمنافقة على المستقرف المستور بالمنافقة على المستقرف المستورة المنافقة المنافقة المنافقة على المستقرف المستورة المنافقة على المستقرف المستورة المنافقة المنافقة على المستقرف المستورة المنافقة على المستقرفة المستورة المستقرف المستورة المستقرف المستورة المستقرفة المستقرف المستورة المستقرفة المنافقة على المستقرفة المستورة المستقرف المستورة المستقرفة المستورة المستقرف المستورة المستورة المستقرفة المستورة المستقرفة المستورة المستقرفة المستورة المستقرفة المستورة المستقرفة المستورة المستورة المستورة المستقرف المستورة المستورة المستقرفة المستورة المستقرف المستورة المستورة المستورة المستورة المستورة المستقرفة المستورة المستور

(وقيل المسبوقُ ) بخلاف (أقُوى) من مقابله (وقيلَ) هما ( سوا؛ والاصعُّ تساوى التواثرَ بين من كتاب وسنَّة) وقيل يقدم الكتاب عليها لانه أشرف منها (و الثيا القدُّ مالسُّنَّة) القوله تعالى (لتُبَيَّنَ للنَّاس مانزَّل اليهم) أما المتواتر ان من السنة فمتساويان قطما كالا يبين (ويرجَّم القياس بقوة دليل حكم الاصل )كأن بدل في أحد القياسين المتطوق وفي الآخر بالفهوم لقوة الغلن بقوة الدليل (وكونه) أى القياس (على سنن القياس أي فرعه من جنس أصله) فيو مقدم على قياس ليس كذلك لان الجنس الجنس أشبه فقياسنا مادون أرش الموضحة على أرشياحتي تتحمله الماقلة مقدم على قياس الحنفية لهعلى غرامات الأموال حق لا تتحمله (والقطمُ بالملة أوالظنُّ الأغلبُ) بهاأي وجودها (وكونُ مسلكما أَقْوَى) ( قَوْلُهُ وَقِيلُ السبوق بخسلاف أقوى ) أى لزيادة الطلاعهم على المأخمة قاله شيخ الاسلام (قوله والاصح تساوى التواتر بن الح) أن قيل هذا داخل في قوله قبل هذه المثالة ولا يقدم الكتاب على السنة قلنا ذاك فهااذا أمكن العمل بهمامن وجهكا اقتضاه كلامه ثم وماهنا فها اذا لم يكن العمل بهماقاله شيخ الاسلام وقول الصنف التواترين أىوهاظنيان دلالتوالا فلوكانا قطعين دلالتليئات بنهما تعارضٌ كا علم عما مر واحترز بالمتواترين عن المتواتر والآحاد فإن المتواتر مقدم لتيقنه على الآحاد لكونه ظنيا كاصر م به ابن الحاجب وغيره (قوله أماللتواتران من السنة) إيقل من السنة أوالكتاب دفعا لابهام أن في الكتاب غيرمتواتر كالسنة قاله شيخ الاسلام (قه أه فتساويان قطعا) أى لان على الأثر فيه والتبيين منساو يتان فيهما (قَوْلُهو يرجح القياس الح) شروع فىالترجيح بالأفيسة وهو النوع السادس (قوله أي فرعه من جنس أصله) أشار بهذا التفسير الى أن معني سنن القياس هنا غير معناً ه السابق في شروط حكم الاصل كا تقدم بياته (قدله تقياسنا الح) اعاقدم القياس الله كورعلى فياس (قولهوالقطم بالعلة والظن الأغلب بها) يعنى ان القطع موجود العلق يقدم على الظن بوجودها والظن الاغلب بذلك يقدم على الظن غير الاغلب بذلك وقال شيخ الاسلام قوله والقطع بالماة أوالظن الاغلب بايغى عنه مابعده لان الترجيح انما هو بأقوو يتموهى انما تسكون بأقووبة مسلك العاذبا يغنى عنهماقوله بعد وماثبتت علته بالاجماع الح اه وما ذكره عنوع أماقوله ينني عنه مابعده لاث الترجيح الحفلان هذا منى على أن متعلق هذا وما بعده واحدوليس كذلك بل متعلق هذا نفس وجود العلة كاصر جيدقول الشارح أي بوجودها وقول العضد للترجيح بحسب العلقوجوه الاول كون وجود العلة قطعيافيه أي في أحد القياسين ظنياني الآخر أي فيالقياس الآخر الثاني كونظن وجودالعلافيه أيفي أحدالقياسين أغلب على ظن وجودها في الآخر اه ومتعلق مابعده علية العلة لاوجودها كإيصر جه تفسير العضد يقوله الثالث أن يكون مسلسكها الدال طي عليتها قطعياو مسلك الأخرى ظنيا الرابع أن يكون مسلك علية احداها يفيد ظنا أغلب تمنا يفيد مسلك الأخرى اه وعمن سبقه الى هذا التعبر في الموضمين الامدى على أنشيخ الاسلام نفسه صرح بكون متعلق ما بعده علية العلة فهمامسالتان متعلق احداها نفس وجود العلة ومتعلق احداهماعلية العلة وظاهر أن احداهما لاتغنيعن الأخرى اذ ليست عينها ولا مستنزمة لها بل لوسلم الاستنزام لم يرد على المسنف الاعتراض المذكور كغيره لان التصريح باللازم لاتكرارفيه ولامحذورخسوصا اذاكان مظنةغفلة عنه أوخفاء أوخيف من تركه ذلك وأما قوله بل يغني عنهما قوله يعد وما تبيَّب علته بالاجماع الح فلان متعلق هذاالعلمة فلا يغني عن الأوللان متعلقه الوجود كما تقرر ولا عن الثاني لانه أعني الثاني يفيد الترتيب بين مراتب الظن مطلقا وان

مع بقاء أهــل الأولأو بعضهم قلم الثاتي ويكون مسلتني من تقديم الأول فالأول أواذا انفرض أهل الأول قدم ويكون فيه مرجحان تأمل (قوله غير معناه السابق) لأن الدى ليسعل سأن القياس بالمني السابق معدول بهعن ستنة ومن شرط حُكِ الأَصلَى أن لايكون معبولا به عن سانم القياس كأن كان من الرخيس مثلا وحيئذ فلا قياس حيى يتمارضا الأأن يقال معناه انأحدهم مجزوم بأن الاصل فيهعل أنالقياس والأخر عنتلف فيهفيقدر الأول لكنه تأويل بعيد فللما تر كالشارح

لعلة الشاضى يد النصب ويد الستمير من الغاصب ولا يشهد لعلة أبي حنيفة الايد السوم، أه قيسدل علىأن الراديدات أصلين الفلة الستنبطة مراصلين وبذات الأصل العلة الشأتبطة منأصل واحد بأن يرك من الشارع أمران تستنبط أحادي الملتين من كل منهما وأمر آخر المتنبط الأخرى منه. فأنه في الثال ورد من الشارع تضمين الفاصب وتضمين الستعير منسه وكل منهما يستنبط منه ان الملة في ضمان مال التبر وضعاليد عليه ولولتبرتملك فيرجح ذلك على كون العلة وضع اليد التملك وان سع استنباط ذاك من تضمين الستام سم ولسل مالي الحاشية تحريف (قول الشار-لان الكثيرة أشبه) أىالفر على قياسها أكثر شبها بأصله من الفرع في قياس قليلة الأوصاف لان الفرعق الأولشابه أصله في الأوساف الكثيرة المركبة منها العلة يخلافه في الثاني فانه انما شاسهه في الاوصاف ألقلبلة المركبة

كما في مراتب النص لأن الفلن في التياس المشتمل على واحد بما ذكر أقوى من الظن في مقابله (و)ترجع علة (ذاتُ أصلين على ذات أصل وقيسل لا ) كالخلاف في الترجيخ بكُرة الادلة (وذاتية معلى حكمية) لان الذائية ألزم (وعكس السمماني لان الحكم المبكم أشبه ) والذاتية كالطعم والاسكار والحكمية كالحرمة والنجاسة (وكُونها أقل أوصافا) لان القليلة أسم (وقيل عكسه )لان الكثيرة أشبه أي أكثر شبها ( والمقتضية أحتياطا في الفر ش) لانها أنسب به مما لا تقتضيه وذكر الفرض لانه محسل الاحتياط اذلا احتياط في النسعب وان احتيط به كل رنبة مقدمة على مادومها سواء حسلامها من نوع واحد كالنص فان لهمر اتب كالصريح والظاهر كا أشار الشارح الى ذلك أولا بخلاف هذا فانه أما أفاد الترتيب بين ظنيين مستفادين من نوعين كالاجماع والنص وكالاعاء والمناسبة ولم يتعرض الظنيين الستفادين من نوع واحد كالنص فان له مراتب مختلفة كا ذكر وكالايماء فانه يمكن اختلاف مراتبه فيكون أحد الايماءين أظهر دلالة من الآخر ويشمله قول الصنف وكون مسلسكها أقوى من مسلك الأخرى سواء اختلف توعيما أم اتحد (قوله كما في مراتب النص) أي المتقدمة في المسلك الثاني من مسالك العلة حث قال المسنف ثم الثاني النص الصريح مثل لعلة كذا فلسبب كذا فن أجل كذا الخ (قول لان الظن الخ) علة للثلاثة وهي القطع بوجود العلة والطن الغالب بها وكون مسلكها أقوى (قهأله وذات أسلين على ذات أصل) عبر الزركتين من هذه السئلة بقوله ثالثها أن تمكون احدى العلتين مردود: الى أصل واحد والأخرى مردودة الى أصول أو أصابين فذات الاصلين أولى ومن أصحابنا من قال هما سواء قال ابن السمعاني والاول أصبح ومثاله قياس العارية على باب السوم والنعب في الضان بجامع الأخذ لفرض النفس والحنق يقول العلة في السوم الأخذ التملك وهي لأتوجب الضان فيقيس العارية في عدم الضان فيشهد الشافعي أصلان السوم والنصب والحنفي أصل واحمد وهو السوم بناء على أن الملة فيه الأخذ التملك (قوله كالخلاف في الترجيح بكثرة الأدلة) أي الحلاف هنا نظير الحالف المذكور فالسكاف التنظيرأي في مطلق الحلاف والا فقد قدم المصنف أن الأصح الترجيم بكثرة الأدلة (قوله وذاتية على حكمية) الذانية هي الوصف القائم بالدات كالاسكار للخمر والحسكمية الوصف القدار تفلقه بالهل شرعا كالتحاسة والحل والحرمة وقدمت الذأتمة على الحكممة لانها ألاممنيا كما ذكره الشارح مثاله قياس النبيذ على الحر بجامع الاسكار وقياسه عليه بجامع النجاسة فيقدم الأول (قهله وكونها أقل أوصافا لان القليلة أسلم) أى لقلة الاعتراض عليها فأقلها أوصافا أقلها اعتراضا مثال الالحكثر أوسأفا تعليل وجوب القصاص بالقتل العمد العدوان لمكافئ غير ولدكامر وتعليا بالقتل الممد المدوان فقط (قول والمقتضية احتياطا في الفرض) مثاله تعليل نقض النُّ ضو ما السي مطلقافا نه أحمط من تعليله باللِّسُ بَشهوة لعدمالاحتياط فيه للفرض ( قولُه اذ لااحتياطُ فيالندب ) لعلمرادماذ لا احتياط لازم في الندب والا فالاحتياط بجرى في الندب فينا اذكا محتاط في الفرض لتحقق الحلاص من الاثموالعَفَابُ يَنْبغي أن يحتاط في فعل المندوب ليتحقق الحلاص من اللوم وان لم يكن هناك عقاب وعبارة شينح الإسلام هذامعان الاحتياط يجرى في غير الفرض كما اذا ورد حديث ضعيف بكراهة بعض

منها علته ندبر (قول!الشارح وأن احتيط م): تأي نمل أوالذخذ به وهاذكره شيخ الاسلام من الاحتياط بغل ألأولى وهو التكف عن خلافه لامن الاحتياط فينه وهكذاكل مثال يظن انه من الاحتياط فيه تأمل كما تقدم (وعامةً الأصار) بأن توجد فى جميع جزئياته لاسها . كرفائدة مما لاتم كالطم اللة عند المفقية فلابو وحد فى بليد بمخالف القوت الملة عند المفقية فلابو وحد فى قليله فجرزوا بيم الحقنة منها لحفيتين (والتفق على المسلم ال

البيوع أو الأنكحة فانه يسن أن يتنزه عنه كما ذكره النووي في أذكاره اه (قدله كما تقدم) أي في قولة والندب على المباح في الأصح (قوله بخلاف القوت الح) لعلم بخلاف الكُيل لانه العلة عند الحنفية ولان القوت موجود في الحفنة والحفنة بفتح الحاء مل الكفين (قوله والنفق على تعليل أصلها) أي حَكِم أصلها فالمراد بالأصل الدليل ( قولة بالخلاف فيه ) قال العلامة كأن مرادهان العلة التي لم ينفق على تعليل أصلها في صمة التعليل بها خُلاف اله وفي شيخ الاسلام أن سبب الحلاف في صلة التعليل بها الاختلاف في تعليل أصلها (قه أبه والموافقة الأصول) أي القواعد المهدة في الشريعة على موافقة أصل واحد مثاله تثليث الرأس في الوضوء فاته ان قيس بالتيمم والحف فلا تثليث وان قيس على أصل واحد وهو بقية أفعال الوضوء ثلث فيقدم الأول لكن للقائس الثاني أن يفرق بأن التثليث في الحف يعيبه كامر وفي التيم يشوُّ «الوجه ولا كذلك مسح الرأس (قوله لكثرة مايشهد لها) أي بالاعتبار (قهله كالخلاف في الترجيع مكثرة الأدلة) التنظير في مطلق الحلاف والا فالاُسح الترجيح بكثرة الأدلة كَمَّا قدمه الصنف وقد تقدم نظير هذا قريبا ﴿ قُولُهُ والقياس الذي ثبتت علته بالأجماع) قد يقال هو تكرار مع قوله السابق وكون مسلكها أقوى إذ هو بعمومه شامل لما ذكر ويمكن أن يجاب بوجهين . أحدهما ان ماهُناك في الترجيح بين مراتب كل مسلك كراتب النص وما هنا في الترجيح بين نفس السالك والتاني أن ماهناك في بيان الأقوى على الاجمال وما هنا في تعيين الأقوى معمافيه من الحلاف فلا سكرار نعرقديقال كان ينبغي جمهما في عمل واحد قاله مم قلت جوابه الأولُّ عَالف لما قدمه من أن قوله وكون مسلسكها أقدى عام في الترجيح بين مراتب كل مسلك وفي الترجيج بين نفس الساقي فالجواب الثاني هو الأظهر و به يحاب عن أعتراض شيخ الاسلام المتقدم ذكره لابما أجاب به مم نفسه هناك فانه غبر دافع للزعتراض (قه أية أي بالاجماع القطعي الح) وذلك لان الاجماع مقدم على النص والقطعي مقدم على الظي فيقدم الاجماع القطعي على النص القطعي لما ذكر ويقدم النص القطعي على الاجماع الطني لماذكر أيضا ( قَوْلُه آلى آخر ماتقدم ) أي من المسالك الله كورة دون الثلاثة التي هي بقية المشرة وهي الطرد وتحقيق المناط والغاء الفارق فلا دخل لهما في الترتيب ( قهل وقيل النص فالاجماع الى آخر ماتقدم) أي بتقديم النص على الاجماع وابقاء مابعدهما من الراتب على حاله (قول وماقبلها ومابعدها كاتقدم) أى فيقدم الاعاء فإلسبر فالمور أن فالمناسبة فالشبه (قه أو فالنص الح) توجيه الترتيب الذكور قهله واضح) أي لان الايماء مأخوذ من كلام الشارع بُخلاف غيره فانه باجتهادالجتهد وتعريف

( قوله مخالف ١١ قدمه ) قديقال لامانعمن أنهجوز تعبيمه وقصرموعلى كل يندفم اعتراض شيخ الاسلام أما على تعميمه كما مرفلانشيخ الاسلام أغا اعترض هناك باغناء ماهنا ولا شك أنه لاينني لمدم تعرضه للترجيح بين مراتب كل مسلك وأما على الثاني فبالأولى تأمل (قول التغرم أي بالاجماع القطمي فالنص القطمي تقدم ان تعارض فاطعين محال فلمل هماء فها اذا تردد فرع بين قياسين فيلحق بما أجم على علته إجماعا قطميا دونمانس على علته بنس قطبي

من تماوينم اللسا بقدوو جعان السبر على المناسبة عافيه من إبطال الا بصلح العلية والشبه على الدوران بقربه من الناسبة ومن رجع الدوران أو الشبه على الدوران بقربه الدوران أو الشبه على المناسبة و المناسبة و الناسبة و الناسبة و الناسبة و الناسبة و الله الدوران أو الشبه على المناسبة و الدوران أو الشبه على المناسبة و الدوران أو الشبه المناسبة و الناسبة و الناسبة

الشبه مأنه منزلة بين الناسب والطرد كا قدمه المسنف مؤذن بتقديم الناسبة عليه (قه أهمن تعاريفها الماعة) أي تمر يف الدوران والشبه و بقية السالك (قه أبه ورجحان السبراخ) أي ووجه رجحان السبر على الناسبة وكذا يقدر فها قباه وما بعده (قه أله ومن رجع الدوران) أي كما يؤخذ من قول الصنف وقيل الح (قول ورجحان الدوران أوالشبه) قال سم قال شيخنا الشهاب همذا لايستفاد من المن لاحمال أن الباتي وهو غير المذكور في رتبة الموران أوالشبه . وأقول ان أراد الاعتراض فهو مدفوع إذليس في كلام الشارح ان هذا مستفاد من المان بل فيه مجرد بيان حكمة اه (قه أله وقياس المني) قال الزركشي هذاراجم الى تقديم المناسبة على الشبه اه وفيه نظر لان فياس الدلالةماجم فيه بالازم الناسب أو أثره أو حكمه ولا نسلم أن العلة في الحقيقة ذلك اللهي جمع به بلهوالمناسب لكنه أقبرماذ كرمقامه لدلالته عليه فليتأمل مم (قوله من اشتال الأول الح) هذا علم من مبحث الطرد وقوله والثاني الح عسلم من الحائمة (قولُه على لازمه مثلاً) أي أو الحَسَمُ أو الأثر (قولُهانقبل) أي على القول بفبوله وهو قهل الحلافيين وتقدم ترجيح مقابله في شروط حكم الأصل شيخ الاسلام ( قهله وقد قال به ) جلة اعتراضية بين رجم وما تعلق به وهو قوله على غيره (قول بانفاق الحصمين على حرالاصل) فيه تأمل إذ ليس من لازم غير الركب المعارض له ان يختلف الحصيان في حكمه بل قد يتفقان عليــه سم ( قولِه لان الحقيقي لايتوقف على شيء ) أي لما مر من أن الحقيقي مايتعقل في نفسه من غير نوقف على عرف أو غيره ( قوله بخلاف العرفي ) أي فانه متوقف على الاطلاء على العرف وقوله والمرف متفق عليه أي على صمة التعليل به ( قوله وان عبر هناك ) أيعن الوسف (قوله لانه وصف الخ ) علة لهم أوف دل عليمه الكلام ولا منافاة بين العبارين لانه الح ( قوله القائم هو ﴾ أي ذلك الحكم به أي بالفعل ومعني قيامه به تعلقه به ﴿ قَوْلُهِ مُمَا ذَكَرٍ ﴾ أي من الوصف الحقيق والعرفي والشرعي فكل من الثلاثة وجودي أوعدمي بسيط أومرك وكل مقدم على مابعده بأقسامه الأربعة (قوله لانه من العدم المضاف) أي والعدم المضاف بعسدق عليمه المعنى الراد بالحقيق هنا (قوله لظهور مناسبة الباعث) أشار بذلك الى أن المراد بالباعشة هنا ذات المناسبة الظاهرة و بالامارة مالم تظهر مناسبتها وليس المراد بالباعثة المقابلة للمعرف والمؤثر في تعريف العلة

إقوله لاحتلك أن الباق لغ أن كان كذلك لتال فالباق وما وجه تخصيص الشبه أو الموران تدبر (قول الشارح باتفاق أى مع التعليل بعلتين عضائنين فيفيده ذلك عضائنين فيفيده ذلك بالقيق منا وهو ماليس بيضهما عضا والأولى استاط بيضهما عضا والأولى استاط بيضهما عضا والأولى استاط بمناسبتها) والا فلابد من الناسية الناسانية المناسستها) والا فلابد من الناسية المناسية الم (قوله لانه اذاجاز تعدد العلل فلاتعارضالح) فىكلام السكوراني مايفيد ان جمهور من يجوز تعدد العلل انميايجوز. عند التساوى أما اذا اختلفتا بالتعدي وعدمه فالعلة المتعدّية فقط تدبر (قول الشارح لانتفاءعلته) وهي تساوي ما انفردابه اذهو فهامم الحاق وعدمه بخلاف ماهنا فانه الحاق كثيروالحاق قليل (قول الصنف ويرجح الاعرف من الحدود السمعية الح) قال الأمدي ان متعلق غرضنا هاهنا انماهوالسمعية ومن السمعية ماكان ظنيا قال السعدار ادالظن في انه حده فيرجع الى التصديق اه وتحقيقه على ماخطر لى الآن ان الأصولي اذارأي تعريفين للحكم الشرعي فكل منهماصالح للتعريف بهلكن اذا اقترن بأحدهما أمارة وتقوى انه هوالحد رجعه على غيره فيرجح الاعرف على الاخفي والذاتى على العرضي أي ما كان تعريفا بالذاتيات على ماهو (٣٧٧) بالعرضيات والداتي والعرضي طريق

قال ابن الحاجب في مختصره: الداني ما لم يتصور فيسم الدات قبل فهمه كاللونية السواد والجسمية الانسان والمرضى بخلافه ومثاله فها نحن فيه ان تمرف الصحة في العبادة باتها موافقتها الشرح وان تعرف بانها استقاط القضاء فانه لايتصور فهم السحة قبل فهم الموافقة ويتصور قبلفهم اسقاط القضاء لاته أثرالمحة والدا رجح الصنف ف) تقدم تعريف الصحة في العبادة وغرها بإنهامه افقة الفعز ذى الوجهين الشرم على تعريفها بإنها في المبادة استقاط القضاء وفى غميرها بإنها ترتب الأثر ويرجح أيضا الجازةفان الظاهر أن الكلام في حدود دل السمع عليها ولو بور و دما يتضمنها وما تستنبط هي منه وعايدل الصر معلى غيره والاعم على أن الحدود نفسها مسموعة على ماذكر قول الزركاني كغيره في قول المنف ورجعان طريق اكتسابه علىالاخص والاول ظاهر لان الحدالسمعي لما كان متلقى من النقل وطريق النقل قاباة الثقوة والضغف جرى الترجيح فيه بحسب والثاني كاني تعريني محة ،

العبادة بمام فان تعريفها

أشد من ضعف الاولى بعدم الانعكاس (وفى المتعدَّبة والقاصِرَة أقوال ) أحدها ترجيح المتعدية لأنها أفيد بالالحاق بها والثاني القاصرة لان الحطأ فيها أقل ( ثالثها ) هم ( صواء ) لتساويهما فما ينفردان به من الالحاق في المتمدية وعدمــه فيالقاصرة (وفي الاكثر فرُّوعًا ) من التمديتين (قولان )كقولى المتعدية والقاصرةولاياتي التساوي هنا لانتفاء علته (و)يرجم ( الاعرف من الحدود السمية ) أى الشرعية (قوله أشسد من ضعف الاولى بعدم الانمكاس) أى لان الوجود أظهر من العدم فالتخلف فيه أَشَـدَ ضَعَفًا ﴿ قَهِلُهِ أَقُوالَ ﴾ لم يرجح الصنف منها شيئًا لابتنائها على الرجوح عنده وهوامدد العلة لانالتعارض بين التعدية والقاصرة انما يكون في اجتماع علتين لحكم والراجح عنده امتناعه قاله الكمال قال مم . وحاصله أن هذه الأقوال أنما تأتى آذا جوزنا تُعدُّدالعلة وهو مرجوجعند المنتف ولا تأتى اذا منعنا التعدد وهو الراجح عند الصنف وفيسه نظر وعندى ان العكس أصوب لانه اذا جاز تعدد العلل فلا تعارض لجه إز التعليل بكل منهما فلا يتحه الاختلاف في أحهما يقيدم بل أي محل وجدت فيهالمتمدية ثبتالحكيفيه لاستقلافِ بالتعليل وتخلف القاصرة عن ذلك الحلُّ لا أثر له اسدم قصر التعليل علها بخسلاف ما اذا امتنع التعدد فانه حينال اجأز أن يكون كل منهما علة اذ الفرض امتناع اجتماع علتين لحسكم واحد قلا بد من أنحصار التعليل في أحداهما فيقع التعارض في أيهماالملة و يحتاج الىالترجيح فلذا جرى هذا الحلاف اه (قوله لان الحطافيهاأقل) أى لـكون الملل بها مكانا وآحدا (قُولِه وَفَى الاكثر فروعاً) فية استعمال أفعل التفضيل معرفًا عن المان أن الوصوف هنا مذكر وهو الوصف (قهله ويرجع الاعرفيمن الحدود الح) شروع فىالترجيمة بالحدود وهو الرجح السابع من أنواع الترجيح (قوله السمعية) نسبة الى السمع لأن عدودها مسموع من الشارع قاله الشهاب ولامانع من أن يقال انها نفسها مسموعة من الشارع ولوفى

بموافقة الفعل ذى الوجهين الشرع يتناول ( A3 - جم الجوامع - أنى ) صلاة من ظن الطهر ثم نبين حدثه بخـ لاف تعر يفها باسقاط القضاء ودخول هذا الفرد وخروجه لايترنب عليه سوى تسميته صيحا

ترجيح الطرق بعضها على مض اه فتأمل ومن هنا يتضح ان لبس الراد فما يأتى من تقديم الأعم

وعدمها فمزرجح الاعم نظر لكونه أفيدلكثرة السمى فيهومن رجح الأخص أخذ بالمحتق التفق عليه بين التخالفين وبرجم أينسا موافق نقل السمع واللغة أى ماوافق المني الشرعي واللغوى على ماخالفهما وذلك فها اذادار الأمريين حمل التعريف السموع على أحدهما والحل على غروه فانه حدث يكون هذاك تعريفان عتملان أحدهما باعتبار للمنى الوافق لأحدهما والآخر باعتبار المني المخالف ورجم أيضاما كان طريق اكنسابه راجحا لان الحد السمعي لما كان متلق من النقل وطريق النقل قابلة للقوة والضعف جرى الترجيع فيه بحسب ترجيع الطرق وذاك كإيقال البالخرم ماعلم فيه النفاضل ويقال مالريعلم فيه الكائل فانه برجح أحد همالر جحان طريق النقل فتأمل ويه يندفه ماوقع هنامن التردد كعدود الاحكام ( على الاخفى) منها لان الاول أفضى الى مقصود التعريف من الثاني أما الحدود المقلية كحدود الساهيات وانكانت كذلك

على الاخص ماقديتوهم قبل التأمل من أن من أراد تمريف شيء من الشرعبات ويمكن من معنيين أحدهما أعم فالاولىله أن يقسدم الاعم فان هذافاسد اذبجب عندالتأخرين مساواة التعريف للعرف و عتنم كونه أعم أو أخص منه و يجوز كلا الامرين عند جم متقدمين والساواة أولى ولايتصور حيثاً. أن يقال في الاعم انه أفيد اذ عمومه غير مطابق المحدود ولا أفيدية مع ذلك ولا في الاخص انه أخذ بالهقتي . اذ لا يقال ذلك مع تحقق زيادة المحدوكا هوالفرض بآلمالراد انهاذا دل السمع على تمريق شيء أحدهما أعم كان الاولى الاخذ بالاعم على الاصح لانه أفيد أي افراده أكثر و بالأخص فلي مقابل الاصح لتحقق أن افراده من المحسدود مع الشك في الافراد الزائدة على أفراده وهي التي أفادها الاعم فيقتصر على المحفق لكن قد يشكل على كون الراد ما ذكرنا ما يأتي من قولهم والداتي على العرضي لانهما لوكانا مسموعين قاما أن يسلم الداتي من العرضي أولا فان كان الثاني لم يتصور تقديم الداتي/لانه فرع العلم به وان كان الاول فهو مشكل في نفسه اذكل منهما يحتمل الداني والعرضي فمن أين يتميز أحسسدهما من الآخر بمجرد ساعهما وبعسد تسليم امكان تميز أحمدهما عن الآخر لاتعارض بينهما حتى يقسدم الدائي لان مدلولهما مختلف اذ مدلول الاول الدات والثاني هارضها وقد استفدنا بكل منهما ما لم نستفده بالآخر ونميز بهما عندنا الدات والعارض فأى تعارض أو محذور حيفان وأى معنى لتقديم الداني ومن قولهم والصريح من الافظ على غيره لانهما لوكانا مسموعين قان علم للراد منهما واتفاق معناهما لم يتصور تعارض وهو ظاهر ولاترجيب لان معناه العمل بأحدهما وترك الآخر وذلك غير متصورهم اتفاق اللعي وان علم اختلاف من غير نناف بأن كان أحدهما بالناتبي والآخر بالعرضي وقسد تميز أحدهما عن الآخر فلا تعارض حقيقهم أحدهما على الآخر أو مع التنافي بان اختلف مفهومهما فان عاران الراد بكلهما بيان الدات حصل التعارض لكن لاوجه للترجيع بمجرد صراحة اللفظ بل لا بد من مرجع معنوى لأحدهما . وقد يجاب عن الاول بأن الراد أنه ورد تعريضه واحد واحتمل أن يكون بالداتي وأن يكون بالعرضي فالحسل على الاول أولى وفيه نظر لاحباله كلا منهما فلا يمكور تعيين أحدهما عجرد الورود اللهسم الا أن يقال الدائي هو الأصـــل وعن الأمرين باختيار ان الراد انه سمع تمريفان : أحدهما بالداني والآخر بالعرضيأي بان تمسيز أحدهما عن الآخر بقرينة أو أحدهما بلفظ صريح والآخر بخلافه وان اتحد المني فييه وعلمنا أتحاده لكن المراد أنه يقدم الداني وذو اللفظ الصريح في الثمليم وبيان الاحكام وتعليقها بذلك للعرف اذالاولى تعليم حقيقة الدات وتعليق الاحكام ما كما أن الاولى في ذلك هواستعمال اللفظ الصريح دون غيره وأعما يرد الاشكال لوأريد التقديم بمجرد عامنا بذلك من كلام الشارع والأخذ من قانه بعد الطر بمقصوده من التعريفين لامني للتقديم من غير اعتبار أمر آخر كالا يخني و بان للراد بالتعارض في هذا القام أعم من أن رادتمر يفان متعارضان أو براد اختراع تعر عب يمكن كونه بوجهمين عما ذكر بالداتي والعرضي أو باللفظ الصريح وغيره فني نحوقولهم يقدمالاعم الناسب تصوير مبمااذاوردتسر يفان وفي نحوقولهم يقدم الداتى والصريح بصح تصويره بذلك وبارادة اختراع التعريف الذكور وهذاأ نسب بقول الشارح أما الحدود العقلية كحدود اللهيات الخ فتأمله ولاينافى ذلك ماتقدم عن الزركشي وغيره لانه باعتبار الأغلب أوماهو الأنسب سِذَا المبحث أوماهو الأصلفية أوتحوذاك قاله سم (قهله كحدودالاحكام)

طاقته فىالنظر فىالأدلة ( لتحصيلظن ُّبحكم)

القياسين أفضى الى القصمود من الأخرى فتكون أولى لقربها الي تحصيل مقصود الشارع كاقاله الآمسدي أما ماقاله الهشى فلم يظهر وقوع التعارضفيه ﴿ الكتاب السابع في الاجتهاد 🧩 . (قول الشارح بان يبذل عامطاقته في النظر في الادلة قال المستف في شرح المختصر تبعاللا مدى بحيث تحس النفس بالمجزعن الزبدعليه اه ولاينافي ذلك الابعدائظ في الكل أىكل الادلة اذهى حاضرة عنده مع عامه بطريق الاستنباطمن الكل كإيعل مرقوله وهوالخ والافلا وجه لاشتراطه كما سيأتى اذله نظر في سنسيافقط لم سدق ان نفسه أحست بالمجزعن المزيد لقكنه ان كانحيا من النظرفي البانى فانمات قيل النظر فيه لايقال ان نفسه أحست بالعجزاذ المرادالعجزمن جهة الاستنباط لابالموت وقول السنف لتحسيل ظئ اللام يعنى في كافي كلام الأمدى البضاوي فمناه اته حسل تحسيلاميذولا فيه الوسعو بالممن وجود التحميل الحول اذ هو مطاوعة فننحل التعريف

فلايتعلق بها الفرض هنا (والداتي على المرضيّ) لأن التمريف بالأول يفيدكنه الحقيقة بخلاف الثاني (والصريح) من اللفظ على غيره بتجوز أو اشتراك لتطرق الخلل الى التمريف بالثاني (والأعمُّ) على الاخصمنه لانالتمريف الاعم أفيدلكثرة السميفيه وقيل يرجع الاخصأخذا بالمحقق فيالحدود (وموافقة نقل السَّم واللُّمة) لأن التمريف بما يخالفهما انسابكون لنقل فيهما والأسل عدمه (ورجحانُ طريق اكتسابه) أي الحدهلي الآخر لأن الظن بصحته أقوى من الآخر (والمرجحاتُ لاتنحصرُ )لكثرتها جدا(ومثارُ هاغلبةُ الظنِيُّ) أي قو ته (وسبقَ كثيرٌ ) منها (فلم نَمَدُّهُ ) حذرا من التكرار . منه تقديم بعض مفاهيم المخالفة على بمض وبمض ما ينحل بالفهسم على بمض كالمجازعلي الاشتراك وتقديم المنى الشرغي على المرفى والمرفى على اللموى في خطاب الشارع وتقديم بمض صور النص من مسألك الملة على بعض و تقديم بعض صور المناسب على بعض وغير ذلك (الكتابُ السابعُ فالاجهاد) (الاجتهادُ) المراد عندالاطلاق وهو الاجتهاد فالفروع (استفراغُ الفقيهالوسُمّ) بان بهذل تمام

عبر بذلك لأن الحدود السمعية لاننحصر فى حدود الأحكام اذحدود الصلاة وتحوها من الحدود السمعية وليست من حدودالأحكام سم ﴿ وَقُولِهِ فلايتعلق بها الغرض هنا ﴾ أى لأن الغرض هنا متعلق بالمرجحات الشرعية (قولدوالداتي) أي بان كانت أجزاؤه كلها ذاتية وأماالعرضي فيوما كانت أجزاؤه كلهاأو بعضها عرضيا (قولِه كنه الحقيقة) الكنه يطلق طالفاية كاهناو طى الحقيقة (قوله بتجوز) متعلق بنير بمعى مغاير (قول وموافقة نقل السمع الخ) أي وترجح حدودمو افقة لنقل السمع واللغة أي منقولم اللي الى لم توافقهما لأن التعريف عايخالفهما الخ (قهلهو رجعان طريق اكتسابه) قال الشهاب رحمه الله تعالى عطف طيموافقمة أيورجح رجعان طريق اكتساب الاخرطي الحد الآخرفق ول الشارح عي الآخر يتعلق برجحان لا يرجح القدر بلمتعلق ذلك مقدروهو قولناطى الحدالاخرو يحوز أن بحمل قوله على الآخر وصفا للحد الرجو حفيتعلق حينتك بيرجم لابرجحان غيرأن الاول هوالوافق لعبارة العضد حيث قالف تعدادم بجعات الحدود السابعان يكون طريق اكتسابه أرجعهمن طريق أكتساب الآخر اه و بالجاتفي عبارة التن هنامن النسيق مالا يخفى (قوله وتقديم السي الشرعي على العرفي) هذالا يخالف سامر قريبامن تقديم الدلة الحقيقية قالعرفية فالشرعية قاله الشهاب أى لان معنى حد الذا احتمل لفظ الشار عالمني الشرعى وغيره حلط الشرعي أوالمسى الغوى والسرف حل على العرف ومعى ذاك أنه اذا دار التعليل بين الحقيق وغيره قدم الحقيق الخ وظاهر أنه لاتمارض بين ه القامين مم (قه أهوتقديم بعض صور النص على بعض) قديقال هذا مر قريبا في قوله وكون مسلكها أقوى فالهالشهاب (قهله وتقديم بعض صور الناسب) أي كتفديم الضروري على الحاجي وحفظ الدين على حفظ النفس والمسبحانه ولى التوفيق (قول فىالاجتهاد) أىالاً عم من كونه اجتهادامطلقاأواجتهادمذهب أواجتهادفشيالمجيء الاقسامالثلاثة في كلامه . وأماقوله الاجتهاد استفراغ الخفخاص الاجتهادالطلق (قولهوهو الاجتهاد في الفروع) أيممن حيث استنباطها من الادلة ليخرج عجم اللذهب فانهوان كان عبمدا في الغروع أيضا لجيكن لامن حيث الاستنباط المذكور بلمن حيث تخريج الوجوه على نصوص امامه و يخرج بذلك أيضاعتهد الفتيا فان اجتهاده في الترجيح كاسياتي ذلك فقوله استفراغ الختمريف الدجتهاد الطلق كافدمنا اللطلق الاجتهاد (قوله بان يبذل) أشار بذلك إلى السين والتاءفى قوله أستفراغ ليستالطلب (قوله عام طاقته) لمراديمام الطاقة حيث: الى قولنا استفراغ المنهي للظن وسعه في تحسيل ذلك الظن بحيث أحست نفسه بالسجر عن المزيد بان بني زمور 🤝 أيسه النظر مع احساس نفسه بالمجرعنه وذلك اعمايكون بعد حصول ظنون كشيرة بعدالنظر في جميع الأدلة فان التقسدمين دوموها بحيث لايشذ منها فرد كافيالمضد اذ العجز انمايحكون فلتعارض معءدم العلم بالمرجع وهو قليل بالنسبة لمسا لاتعارض فيه أو وفيه الرجح. ثم أن هذه الظنون الحاصلة بالاجتهاد هي التي اصطلحوا على تسميتها فقها كانص عليمه العضد في أول شرحه المختصر فعلم ان النقه الحبازي هو التهيؤ السكل والنقه الحقيق الاصطلاحي هي الظنون الحاصلة لهممن الاجتهاد فالفقيه الحبازي هو التهيي والحقيق هو الحسسل للظنون المستفرغ فيها الوسم الى الاحساس بالعجز بعد النظر في جميع الأثلة قال السعد فخرج اجتهاد المقصر وقيد الاحساس بالعجزمأخوذ من بذل الوسع في كلام من تركه خلافا لمن قالبان من تركه عمم الاجتهاد حتى يشمسمل اجتهاد المقصر انتهى وان الجهدهو المستفرغ الوسع فالتحسيل بحيث أحس بالمجرعنه فيلام أن تكون الطنون حاصاته ومتى حسلت كان فقيها حقيقة اذا عرفت هذا فاعلم ان قول الشارح والظن الحصيل أي الذي هو معنى قوله لتحصيل ظن وقوله هو الفقه المسرف بالصلم أي هو معناه الحقيق كانقمه موالمراد بالاحكام هناك جميعها فيكون مراد المنهي" من الاستفراغ الوسع تحصيل جميعها اذ هو منهي لجيعها جيعمافي وسعه اذ المسائل التي تقدمان حكمها الوقف ليست فيوسعه لكن لايخفى أن المراد عجميعها (TA+)

من حيثانه فقيه فلاحاجة المى قول ابن الحاجب شرعى . فخرج استفراغ غير الفقيه واستفراغ الفقيه لتحصيل قطع بحكرعقلي

عام المقدوراذاالوسع بالضم المقدور الاالقدرة فاوقال من النظر بدل في النظر كان أوضح قاله العلامة الشهاب رحمهاته تمالى \* وحاصله انتمام طاقته هوتمام مقدوره والمقدورهو نفس النظر فالتعبير بمن ليكون بيانا لتمام طاقته الدى هوتمام مقدوره أوضح من التعبير بفي الوجب لاشكال الظرفية الحوج الى التكلف فيها لان تمام طاقته هوالنظر والشيء لايكون مبذولافي نفسه \* و يجاب بان تمام الطاقة والمقدو رئيس نفس النظر بل ما يتوقف عليه النظر فلااشكال في الظرفية لأن ما يتوقف عليه الشيءمن المقدورات بالمنى الجازى وهوالتهيؤ يبذل فيحسوله فليتأمل قاله سم (قوله من حيث انه فقيه) متعلق باستغراغ وهذه الحيثية مأخوذة من تعليق الاستفراغ بالفقيه فيصير التقدير استفراغ الفقيه من حيث كوفه فقها وسمه لتحصيل ظن بحكم وحيناذ فيكون الحكم الهصل من الفقه فيخرج بذلك استفراغه وسعه في تحصيل أن يكون المسراد بالحكيم الله الله عكم غيرشرعي لانه استفراغ لذلك لامن حيث انه فقيه فلاحاجة لزيادة شرعي بعسدحكم في المريف الاجتهاد لاجل اخراج الحكم غير الشرعى للاستغناء عن ذلك بالحيثية المذكورة كاقاله الشهاب (قوله عرالفقيه)أى كالنحوى والعروضي مثلا (قوله لتحصيل قطع حكم عقلي) قيد بالمقلى لان القطع حكم شرعى

قولهم الفقه العلم بالاحكام معناه ملكه ظن الاحكام بحسب مافي الوسع

بل غرها من الحوادث ]

المتزايدة الى نوم القيامة

كذاك فلا يكون متهيئا

لها وحينثذ فاوعد بالظن

بالأحكام لكان أحسن

لان هذا النان هو الفقه

الم تميني المعرف فها سبق

لظن جميم الاحكام فانا اذا

عرفناه بالمغي الحقيق قلنا

ظن جميع الاحكام الا

الجنس ومن هنا يعلم ان

والتوقف من الجبهدين لم يكن لعدم الوسع بل للتعارض فيوقت الســؤال أوضيق الزمن عن النظرُ حينثذ فلذا صعم ايراده على حد الفقه وقوله و يكون بمسايحصله فقبها حقيقة لمسانقدم نقله عن العضد وقوله والدا قال المصنف أى لسكونه يكون بجسا يعصله فقيها حقيقة قالالصنف والمجتهد أي المحمل اذ هو كاعلمن التعريف الباذل تمام الطاقة في التحصيل فيكون بما حمله فقيها حقيقة وأغالم يحمله على أن المني والمتهيئ الاجتهاد هو المتهيئ الفقه لانه لافائدة فيه لعلمه من قوله أستقراغ الفقيه أي المتهيئ قان استفراغه الوسع لماكان اجتهادا كان المنهي الفقه منهيئا الاجتهاد وأيضا الاجتهاد بمعنى النهيؤ لم ينقدم في التعريف بل المتقدم الاجتهاد بني بذل تمام الطاقة فيكون فقيها حقيقة وتقرير الشارح على همذا الوجه من النفائس وبه ينسدفم شب كثيرة عرض العلامتين الناصر وسم هنا فليتأمل ثم لايخفي أن مرادناً بكل الأدلة هو ماعناه المسنف بقوله ومتعلق الاحكام (قول الشارح فخرج استفراغ غد الفقيه) أىبناء على ان الفقيه هو المتهي أما لو أريد الفقه بالفعل لزم خروج المجتهد أيضا لانه لايكون فقيها آلا بعد التحصيل فلهذا ولزوم تحصيل الحاصل حمله على المتنهي وأنما لم يترك المصنف قيد الفقيه لاخراج استغراغ غر المتهى فلله دره (قول الشارح والطن الحصل هوالفقه المرف) أي هوحقة اللقه المرف فيا سبق المجازي بني أن الفقه له مني حقيق هوالطن الحصل ومني آخر بجازي مو الشائل حسول الطن هناك الحصل ومني آخر بجازي مو اشتكار حسول الطن هناك وعن صرح بأن اطلاق اللم في لللكة مجاز السيد في حاشية المطلاحية وعن صرح بأن اطلاق اللم في لللكة مجاز السيد في حاشية المطلاحية المطلاحية المستد في حاشية المستد وحيند فالفقية بمني المتبيئ عمل المتبيئ على المتبيئ على المتبيئ على المتبيئ على المتبيئ على المتبيئ على المتبيئة الاسانة عقيقة النقة المتباد والمد التحصيل (٣٨١) فغية حقيقة الاسانة على المتباد والمد التحصيل والمان أن المتالم هنا

والفلن المحصل هو الفقه المعرف في أوائل الكتاب بالعلم بالأحكام الخ

فى ظن محصل بخلافه فها تقدمفان الظن غير حاصل كاهوفي قوله هنافي استفراغ الفقيه فتأمل لشدفه ماأطاله ا به جيما (قوله حاصل بالضرورة ) الأولى ان يقسول لانه لا اجتهاد في القطعيات والافهى نظرية (قوله لانهالموافق الج) هذه هي الناسبة الآتية فی کلامه (قوله حاصله ان الظن الذكور الح) والفائدة في ذلك التنبيه على أولوية التطبيق بين المنين وانأر بدكل واحد في موضع ووجه التطبيق عموم المتعلق على كل اذلاوجه لاعتبار المتهيءُ للكل في تحصيل ظن البعض تدبر ( قوله هو الشار اليمه ) أى بقوله لتحسيل ظن فان للرادبالظن هو معني الفقه الآخر الذي هو الظن الحاصل كما قال والظن المصل الخ (قوله يقتضي

حاصل بالضرورة من غير توقف على اجتهاد (قهله والظن الحصل هو الفقه) قال العلامة هذا ينافيه ماصرح به أوائل الكتاب من أن الراد بالعلم في تعريف الفقه هو التهيؤ لا الادراكيوكذاقولههنا بمنى المنهى الفقه يقتضي أن الفقه هو نفسُ الادراك لاالتهيؤ وهو مناف لفلك أيضا اه ووافقــه الشهاب على ذلك وتعقبهما سم بقوله وأقولماذكراه ممنوع بل هو مما يتعجب منه أماقولهماهذا ينافيه ماصرح بهأوائلالكتاب الخ فلما تقرر من أن أسهاء العلوم كالفقه تطلق بازاءكل واحــد من معان ثلاثة اللكة الهضوصة والسأئل المخصوصة والتصديق بتلك المسائل وحينتا فماصرح بهأوائل الكتاب بالنظر الى المعنى الأول لاته مراد الأتمة بدئيل ماقرروه قيه وما صرّح به هنا بالنظر الى العنى الثالث لانه الموافق لقول الصنف والمجتهد الفقيه ففايةالامر أنهحملالفقهفي أحدالموضعين علىأحدمعانيه وفى الآخر على مغي آخر له للناسبة في كل ومجرد ذلك لامتافاةفيه ولا اشكال بل مثايشاته كشير. لايقال ينافى ماذكرته قولهالمعرف فى أوائل الكتاب بالعلم بالأحكام فدلالتهعلى أنءالتمريفين بمغى واحدمع أن ذلك لا يصمح لظهور أن أحدهما مبان للا "خر لما تقروموزان أحمدهما بمني الملكة والآخر بمني التصديق وكذا ينافيه قوله فاوعر هنابالظن بالاحكام كانأحسن ادلالته على انه أرادالتطبيق بين ماهنا وما هناك منالتعريفين لانا نقولالانسلمواحدامنالنافاقوالدلالةالمذكورتين أمافى الاولفلأ نهلايخني انا لوقلنا الحيوان الناطق هوالانسان المرف بالحيوان الضاحك لميكن فيهمنافاة ولادلالة على أن الحيوان الناطق والحيوان الضاحك بمعنىواحدبل حاصله أن الحيوان الناطق معنيله وكذا الحيوان الضاحك وهكذا قوله هنا والظن المصلهو الفقه حاصله أن الظن للذكورمض للفقه كما ان العارالذكورمني له كما تقدم أوائل الكتاب. وأمافى الثانى فلا نه اراد التطبيق بينهما بالنسبة لبعض الاجزاء فقط أعنى جميع الاحكام لانه معتبر فبهماوتمر يف الظن ليكون فيه تنبيه على أنه المرادمن العم هناك فتأمله وأماقو لحماوكذا قوله بمني المتهي الح فجوابه منع المنافأة لان الحكم بهذا التجوز باعتيار تسريف الفقه المراد هنابمني أنهاذا كان الفقه عنى الظن المصل كان قياسه أن يكون الفقيه عنى الحصل للظن فاطلاقه عنى التهو الدلك عاز وهذالاينافي أنيكون حقيقة بإعتبار معني آخر 😸 فانقيلهلا جعلهحقيقة باعتبارذلك المعني الآخر ولم اختار مراعاةهذا المني هنا حتى حلمه مجازا بإعتباره ﴿ قُلْتُ يَكُنُّ أَنْ يَقَالَ لِمَا كَانَ هَذَا المني هو الشاراليه فينسر يف الاجتهاد كان مراعاته في المشتق منه المذكور في تعريف الاجتهاد أنسب وأقرب وأبعد عن النافاة ظاهرا لان كون الظن هو الفقه يقتضى عدم صدق الفقيه المتقمن الفقه حقيقة قبسل حصوله وصدقه حقيقة قبل حصوله يقتضي كون الفقه ليس هوالظن فاطلاق الفقيه حقيقة باعتبار العني الآخر مع الاشارة الى تعريف الفقه بمنى الظن بينهما تناف ظاهر اله باختصار ﴿ قَلْتُلْايِحْنِي أَن

قياس أن يكرن منى الفقه الآخر وهوالظن المصل بنني أن يكون منى الفقيه حقيقة المصل (قوله فاطلاق الفقيه صقيقة) يخلاف الملاقة عبداً المستوالية المنافقة حيثة المستوالية عبداً إلى المنافقة حيثة المنافقة عبداً من المنافقة ال

فلو عبر هنابانظن بالاحكام كان أحسن والفقيه في التمريف بمنى النهبي" الفقه عازاشائماو بكون بما يحصله فقيها حقيقة وإذا قال المسنف ( والجمهد الفقيه ) كافار في انقدم تفاعته في أو اثل الكتاب. والفقيه الجمهد الانكتيم من حيث ما يتحقق به (البالغ ) الانفيره له بكمل مقله حتى بمتبرقوله (الماقل ) أى المجهد أوالفتيه من حيث ما يتحقق به (البالغ ) الانفيره له بكمل مقله حتى بستبرقوله (الماقل ) لانفيره لاغيز له يهتدى به لما يقوله حتى بعنبر (أى ذو ملكة هي الهيئة الراسخة في النفس يدرك بها الملهم ) أى مامن شأنه أن يعل و هذه الملكة المقل (وقيل المقل نفس العلم ) أى الادرائ ضرور على كان أو نظر يا (وقيل ضرورية ) قفط وصدق الماقل على من لا يقل مهذا الملم المشروري الفتى لا ينفك عن الانسان كملمه إد جود نفسه كما يصدق لذلك على من لا يقل ممنا النظر كالأبله (فقية النفس) أى شديد الفهم بالطيم القاصدال كلام الان غيره لا يتأنى الاستباط المقسود بالإجماد فيضي بانكراه الفهور جوده (المارف بالدليل المقلى) أى البراءة الاسلية وله (و فالتها الآلئيليل المقيد )

للفهوم من قول الشارح والظن المحصل هوالفقه المرف الخان الظن هناعمني التهيؤ لان العبر المرف به الفقه فها تقدم قدجعل بمنى الظن والظن بمنى التهيؤ فقوله هذا لتحصيل ظن بحكم ينحل الى قولنا لتحصيل الفقه والفقه هو التهيؤ المذكور فبكأنه يقول لتحسيلالتهيؤ وذلكلان الظن بالحكم المذكورهنا يقوله لتحسيل ظن بحكم هوالمرف به الفقه فها تقدم والداصم أن يبنى عليه قوله فاوعر هذا أو حدث فقوله هذا والظن الحصل هو الفقه ينافيه ماتقدم فى تعريف الفقه من حله الطن على التهوولان المراد هنايه التصديق بالأحكام لاملكة ذلك النيهي النهيؤ المذكور وبهذا تعلم سقوط ماأطال به سبر جميعه فتأمله حتى التأمل (قُولُه فاوعبر هنا بالظنُّ بالأحكام كان أحسون) قال العلامة قدس سر مهذا التسيرة إن وافق قوله فيا من العلم بالأحكام لكنه خالف لاسيجي من جواز تجزؤ الاجتياد فليتأمل اه (قوله والفقيه في التعريف بمنى النهى ) أى ليكون التمريف جامعا ولا بازم عليه تحصيل الحاصل (قوله ولذا) أي ولاجل انه يكون بما يحسله فقيها حقيقة قال الصنف والجتهد الفقيه الح (قه لهوالمجتبد الفقيد) فياس التعبر أن يقول والفقيه الجتهد أي الفقيه الماؤمذ كرمني التعريف هوالمجتمد كايشير اليه كلام الشارح (قهله حتى يعتبر ) الاوضح حي صح نظره قاله الشهاب (قه له على هذا) أي هذا القول وقوله للعلم الضروري أي صدق العاقل علىذي العفرالنظري من حيث اتصافه بالعفر الضروري الذي لا ينفك عنه لأمن حيث انصافه بالنظري وقوله كايصدق الناك أي لأجل العلم الضروري (قوله كالابله) هو في الاصل من غلبَت عليه سلامة الصدروهمته الآخرة وليس مرادا هنا (قهله أي شديد الفهم) نفسير لفقيه ادالفقه لفة الفهم وأخذ الشدةمن صيغة المبالفة وهى ففيه وقوله بالطبع أخذه من مادة فقيه فانهمن فقه بالضم أىصار الفقهله سحية لان فعل بالضم يدل على السحية أو من اضافة فقيه الى النفس قاله شيخ الاسلام (قه أبه فلا بخرج بالكاره عن فقاهة النفس) الثارة الى أن هذا مراد السنف فأنه ربحاً نفهم عبارته معنى أنه يشترط كونه فقيها وان أنكر القياس أىانانكار القياس لاعنع من هذا الاشتراط وهذاوان استلزم أنه لا بخرج بانكار وعن فقاهة النفس كاهوظاهر الاأنه خلاف المراد من أن الحلاف في أنه يخرج بذلك عن فقاهة النفس أولا لا أن الخلاف في اشتراط كونه فقيها وعدمه وأيضا فلو كان الحلاف في الاشتراط المذكوركان قواموثالثها الاالجلى معناه وثالثها يشترط كوته فقيه النفس الاان أنبكر القماس (قولان العالم المرف الح) المد عقابت قول مم أن المدين الفقة وبن عليها بقيسة كلامه في عالم المدين عليها بقيسة كلامه عالم المعانية لان الكام هنا في المعانية لان الكام هنا في المستقد والمبتبد النقيه المستقد والمبتبد النقية في المستور (قبول المستورة والحد قياس التساول في المستورة والحد قياس التساول في المستورة المنتبد المنابة المتابية الم

وفوق کل ذی علم علیم ويازمهان حلالشارحفيه تسامح تدبر (قوله رسما وتلاوة) الظاهر كفامة الرسم عن التلاوة ( قول المسنف من كتابوسنة) في شرح المنهاج الصفوى أن متعلق الاحكام من الكناب خسائة آية (قول المسنف وأحاط بمنظم قواعد الشرع الح) انكان المراد بالمعظم مواضع الاحكام لانه يستى مابدل على الأخلاق فهو ماتقدم وان كان المراد به نحو لا يزال المضرو بالضرروان المشقة تجلبالتيسدوان اليقين لايطرح بالشك فالمظم لايكفي في معرفة جميع الاحكام بللابد من الكل اللهم ألا أن يدعى ان المعظم يهدى الى الباق وفيهشيء ثم رأيت السعد فيالتاو يم تعل عن الغزالي انه لايد أن سرف المعتبد الكتاب أي القرآن بان يعرفه بمعانيه لنةوشريعة أما لغة فبأن يعرف معانى المقردات والركبات وخواصها في الافادة

فيفتقرالي اللفة والصرف

والنحو والماني والبيان

وأماشريعة فبأن يعرف

المعانى للؤثرة في الاحكام

بالممكن وعدمه كافالوه فيذى عاروعالم

(والتكايف به) ز الحجية كانقدمان استصحاب المدم الأصلى حجة فيتمسك به الى أن يصرف عنه دليل شرعى ( ذُوالدَّرَ حِةِ الوسطى لفةٌ وعر بيةٌ ) من نحو وتصر بَفٍ (وأْصُولاو بِلَاغَةٌ ) من معان وبيان (ومتمأَّى الاحكام) بفتحاللام أىماتتمانى هىبەلدلانتەعلىما (مِن كتاب وسنةوان لم يحفظ المنونَ ) أى المتوسط في هذه العلوم ليتأنى له الاستنباط القصو دبالاحتياد اماعلمه بآيات الاحكام وأحاديثها أي مواقمهاوال أيحفظها فلامها الستنبط منه . وأماعلمه أصول الفقه فلانه يعرف به كيفية الاستنباط وغيرها ما يحتاج اليه وأماعله بالباق فلانه لايفهم للرادمن المستنبط منه الا به لانه عربي بليغ (وقال الشيخُ الامامُ ) والد المستضر (هو) أي الجتهد (مَنْ هذه العادمُ ملكةٌ له وأحاط بمظم قواعد الشرع ومارسَها بحيثُ أكتسبَ قو"ةً يَفَهَمُ بها مقمودَ الشارع ) فدلم بكتف بالتوسط في تلك الملوم وضم اليها عاذكر (ويمتبر قال الشيخ الامام) والدالمسنف ( لايقاع الاجهاد الجلى فلايشترط ذلك وهو فاسد مناف القصود سم (قهأله والتكليف به) أي التسك به أي الدليل العةلى وهوالبراءة الأصلية أي بعلم أنا تنمسك بها حقير دصارف عنها من كتاب أوسنة أواجماع كا ذكره الشارح (قولهانة) قالـالشهاب هو وسائر المعلوفات بعده نسب على الظرفية الحبازية لاالتميير خلافا للحشى وفى كلام الشارح الآتى مابدل لما قلناه اله وأشار بقوله وفى كلام الشارح الآنى الى قوله الآتي أي المتوسط في هذه العلوم (قوليهوعر بية)عطف عام على خاص/لان العربية نطلق على الني عشر علما منها اللغة وقوله و بلاغة أفردها بالذكر مع دخولها فيالعر بية لز يدالاهنام بشأنها ودفعالتوهير عدم دخولها فيها (قه(لهومتعلق)الأحكام) بالنعبُّ عطف على قوله لفة وللراد بها الآيات والأحاديثُ الدالة على الأحكام فقول الشارح أي ماتنعلق الح ماعبارة عن الآيات والأحاديث وضمير هي من قوله تتعلق يعود للزحكام وضمير به يعود الى ما وكذا ضمير دلالته وضمير عليها يعود الى الاحكام وباء بدلالته سببية وأشار بذلك الى أن معنى تعلق الاحكام بذلك ارتباطهابه لرتباط السبب بالسبب (قوله أى المتوسط الح) نفسير لقوله ذو الدرجة الوسطى لفة الح وفي قول الصنف ذو المرجة الوسطى اشارة الى أنه لايشترط باوغ النهاية في العاوم الذكورة بل يكفى التوسط وان لمتصر لههذه العاوم مَلَكُهُ كَا يَسْتَرَطُهُ السَّبِيخِ الدمام (قَوْلُهُ لِيتاكُي له الاستنباط الح) هوتمليل إجالي لاشتراط الذكورات وسيأتى تعليلها تفصيلا بقوله أما الخ (قول أماعامه بآيات) أى اما اشتراط علمه بآيات الخ ( قوله أى مواقعها) أي محالها من حيث تقدمها وتأخرها رسا وتلاوة وتزولا (قه الهوغيرها) أي غيركيفية الاستنباط عا يحتاج البه الاستنباط كشرائط القياس وقبول الرواية ونعوها فقوله عا يحتلج اليسه فاعل يحتاج ضمير يمود الى الاستنباط وضمير اليه يعود الى النير كما قرونا (قهله لانه عربي) أي لان المجتهد عرفي (قه أله فلم يكتف بالتوسط في تلك العلوم) أي بل زادعلي ذلك التوغَّل فيها الى أن تصر ملكة لهوضم أليها ماذكر من الاحاطة عطم قواعدالشرع وعارستها يحيث يكنسب قوة يفهم بهامقصود الشارع وقال الشهاب ولكأن تقول هذا الضموم لايخرج عن متعلق الاحكام السابق فان قيل هوأعم منه فلناسأسا ولكن الذي يشترط في تحقق الجتهدمن ذلك معرفة متعلقات الاحكام لاغير فليتأمل وفي جواب مم تظرفراجمه انشت (قوله لايقاع الاجتهاد) أى ايجاده بالفعل اللكو ته صفة فيه أى في المحتهد يعنى أنه يتصف بكونه جتهداوان أنوجد فيه الصفات الآنية وأما عند ايقاعه الاجتهاد بالفعل فيشترط فيه مثلايعرف في قوله تعالى ﴿ أَوْ جَاء أَحد منكِمن القائط ﴾ انه أراد بالفائط الحدث وان علمًا لحسيم خروج النجاسة عن

بدن الانسان الحي اه ولا شأك أن هذ ملارادات لا تعرف بنير عمارسة أدلة الشرع الا أنه يكني عمارسة المطم فتأمل

لا لكونه صنة أفيه كونه خبيرا بمواقع الاجاع كى لا يَخْوِنه ) فانه اذا لم يكن خبيرا بمواقعه قد يخرف بمخالفته و ذرقه جرام كا تقدم لا اعتبار به ( والناسخ والنسوخ ) ليقدم الأول طي التان فاته اذا لم يكن خبيرا بمهاقد يمكس ( وأسباب النرول ) فان الخبرة بما ترشدالى فهم المراد ( وصر لح التواتر والآثاد) المفتى لها الذكور والمستخبر المها في المنافقة المنافقة في المنافقة المنافقة بمنافقة المنافقة المنافقة بمنافقة المنافقة المنافقة بمنافقة المنافقة المنافقة بمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة والمنافق

(قولهوانمايتاقى الاستنباط بالغمل ) أى ينافى كون المستنبط مصحيحا أما الاستنباط أى الاستنتاج من الأدلة فقوته موجودة يسبب المساقيم المتقدمة وعدم علم الناسخ والفدوخ لادخل له في امكان الاستنباط منه الاستنباط منه

الأوصاف المذكورة من كونه خبيرا بمواقع الاجماع الح. وحاصله انه يشترط لايجاد الاجتهاد من التصف بالشروط الخسة المتقدمة وهي كوثه بالفا عاقلا فقيه النفس عالما بالدليل العقليذا السرجة الوسطى الخ شروط سنة آنية في كلام المصنف قال سم وانظر لم كانت هذه الأمور معتبرة لايقاع الاجتهاد لالتحققه ومعرفة متعلق الاحكام من كتاب وسنة بالمكس كما تقدم اه قلت لاشك انه اذالم بعرف متعلق الاحكام علىما تقلم لم عكنه تحصيل الاحكام واستنباطها فعدم معرفة متعلق الاحكام من السكتاب والسنة محل بالاجتهاد . وأما عدم معرفة الناسخ والنسوح مثلا فلا ينافئ محة استنباط الحكير واستخراجه وأنما ينافي الاستنباط بالفعل لاقه قد يستنبط حكامنسوخامثلا فظهر وجه كون هذه الأمورمنتبرة لايقاع الاجتهاد لالتحققه ومعرفة متعلق الاحكام بالعكس فتأمل (قولهلالكونه صفة فيه) النمير في قوله لالكونه عائد على قوله الآتي كونه خبيرا الح فهوعائد على متأخر لفظامتقدم رنية قاله شيخ الاسلام وقوله متقدم رتبة أى لانه نائد فاعل يمتد وهذا كما قاله سم غر متمن مل يجوز رجوع ضمير لكونه للاجتهاد وضمير فيه للجنهد أياعتبار كونه خبيرا الخليس لأجل كون الاجتهادصفة في الجنهد بمعنى أن قيام صفة الاجتهاد به لانتوقف على ماذكر فليتأمل (قه إله والناسخ والنسوخ) أي بان هذا ناسخ وهذا منسوخ والافالمر بتقدم الناسيم من حيث هو على النسوخ داخل في قوله السابق أصولا كمانيه عليه بعضهم وكذاالقول في فوله وشرط التواتر والآحاد ان يعلمان هذا متواتر وذاك آحاد واماالعلم بحال التواتر والآحادمن حيثهما وان الأول مقدم على الثاني فداخل فيقونه أصولا وقس على ذلك قوله والصحيح والضعيف حال الرواة (قهله ويكفي في الحبرة بحال الرواة الخ) خص هذايمرفة حالالرواة كأنه لآنه التبادر والا فيمكن رجوعه لمرفة الصحيح والضعيف أيضابل ولما قبل ذلك أيضا فليتأمل سم (قهله لتعدرهما فيزماننا) قال الشهاب لعل الراد تعدرها بالنسبة الن مضى دون الأحياء في زماننا فلا يتعذر تعديلهم وتجر يحهم اله (قوله فالحبرة بهذه الأمور) أي السنة الذكورة في المن (قولها اتقدم) أي من التعاليل (قوله وبين والدالصنف الح) يمكن حمل كالامهم عليسه ويحتمل ان مراد الشيخ الامام بيان مرادهم لانسبتهم للخالفة مم (قهله ولا يشترط علم الـكلام) قال الشهاب الظاهر أن جملة المتضايفين لقب الأصول الدين وحيناند ففي كالزمهمضاف محسذوف أي معرفة علم الكلام فان كان المضاف اليه وهو اللقب فقط فلا حسذف اه

(و)لا ( تفاريعُ الفقه ) لانها الصائمكن بمدالاجتهادفكيفتشــــُدط فيه ( و )لا ( الذَّكورةُ والحرية ) لجواز أن يكون لبعض النساء قوة الاجتياد وانكر للقصات مقل عن الرجال وكذا لبمض المبيد بان ينظر حال التفرغ عن خدمة السيد (وكذا المدالةُ ) لاتشترط فيه (على الاصمُّ) لحواز أن بكون للفاسق قوة الاجتباد وقيل تشترط ليمتمد على قوله (وليبحث عن المارض) كالخصص والمقيد والناسخ (و )عن (اللُّفُظ هسل معه قرينة ) تصرفه عن ظاهره أي عن القرينة المارفة ليسلم مايستنبطه عن تطرق الخدش اليه لولم يبحث وهمذا أولى لاواجب ليوافق ماتقدم من انه يتمسأت العام قبل البحث عن المخصص على الأصعر. ومن حكاية هذا الخلاف في البحث عن صارف صيفة افعل عن الوجوب الى غير ه وحكاه بعضهم في كل معارض (ودُونَهُ ) أى دون المجتهد المتقدم وهوالمجتبد المطلق ( عجتيدُ المذهب وهو المتمكِّن من تخريج الوجوه ) التي يبديها (على نصوص امامه) فيالسائل ( ودونَه ) أي دون عجتهد المذهب ( مجتهدُ الفتيا وهو التبحرُّ ) في مذهب امامه (قولهولا تفار يعرالفقه) أي كوجوب النبة في الوضوء وسنية الوترمثلا (قوله لانها انما عكر بعد الاجتهاد) أى فلوجعلت شرطافيه لزمالدور لتوقف كلمنهما على الآخر وقوله لانها أعاتمكن الح أى امكاناوقوعيا الاامكانا ذاتيافقط وانلم تقع فاندفع قوالالعلامة لوقال أعانحصل كان أحسن اذالمتوقف على الاجتماد هو الحصول لا الامكان أه قان العلامة أراد بالأمكان الداتي (قوله بأن ينظر حال النفرغ عن خدمة السيد) تصويرلماهية قوة الاجتهاد وهوانما يصح كونه تصويرا لماهية الاجتهاد أي لاستفراغ الوسع الخ لا للقوة التي هي الملكة بمنى التهيؤ قاله العلامة وفيه ان همذا الاعتراض مبسى على أن المرآد النظر لاستنباط الاحكام وهو ممنوع بل الراد النظر في الآلات الومالة لقوة الاجتهادكما يدل على ذلك كون السكلام في شروط الاجتهاد وما يحققه قاله سم ( قوله وقبل تشترط ليعتبد على قوله ) يستفاد من هذا التعلى انه لاخلاف في الحقيقة بين القولين أذ لم يتواردا على عمل واحسد فان شرط العدالة لاعتماد قوله لاتنافى عدم اشتراطها للاجتهاد اذ الغاسق يازمه الأخذ باجتهاد نفسه وان لم يجز اعتاد قوله (قه أه وليبحث الح) الملام للاص على سبيل الاولو به لاالوجوب كا سيقول الشار ح (قواله والناسخ) أي بأن كان معه دليل واحد فيبحث هل له ناسخ أولا فلانكرار معقوله قبل والناسخ والنسوخ (قَهْلُه أَيْعَنِ القرينة الصارفة ) اشارة الحان البحث في الحقيقة عن القرينة الصارفة لا عن اللفظ في ذاته والى هذا يشير كلام الصنف حيث قال وعن اللفظ هل معه الخ فانه يشير الى أن البحث عن اللفظ من حيث القرينة لا من حيث ذاته ( قهأ اوهذا )أى البحث عن المعارض أولى لا واجب كما يشمر اليه تغيير الأسلوب فان المناسب للاسلوب أن يقول والبحث عن العارض (قه له ومن حكاية الخ) عطف على قولمسن انه الح والحلاف هو أنه هل يتمسك أولا والاصح النمسك لكن الراد بالتمسك هذا التمسك بالوجوب حتى يعسله ما يصرف صيفة أفعسل عنه (قولة وعكاه بعضهم) أيحكي الحلاف (قولهودونه مجتهد الذهب الح) دونه خبر مقدم ومجتهد مبتدأ مؤخر على القول بأن دون لاتنصرف أما على مذهب الاخفش القائل بأنها متصرفة فيصح جعل دون مبتدأ وما بعدهاخبرا (قهأله من تنحر بج الوجوه) هي الأحكام التيبديها على نصوص امامه ومعنى تخريج الوجوه على النموص استنباطيا منهاكأن يقيس ماسكتعنه علىمانص عليه لوجود معنى مانص عليه فباسكت عنه سواءنص امامه على ذلك المعنى أواستنبطه هومن كلامه أو يستخرج حَمَ السَّكُوتُ عَنْهُ مَنْ دَخُولُهُ تَحْتَ عَمُومِذَ كَرَهُ أَوْقَاعِدَةً قَرْرِهَا وَبَرْدَ عَلَيْهُ أَنْ أصحاب الوجوهُ قَلَّمُ ستنبطونها من نصوص الشارع كا يصلم من تتبيع كالامهم لكن يتقيدون في استنباطهم منها

(التمكنُ من ترجيع قول) له(عل آخر) أطلقهما (والصحيح جواد تعبرة الاجتهاد) بان تمصل الناس قوة الاجتهاد) بان تمصل المسلم الدواب كالفرائش بان يط أدلته باستقرامينه أومن عجمه كامل و ينظر فيها . وقول المانع يحتمد كامل المسلم في في المسلم في في في المسلم في المسلم في المسلم في في المسلم في في المسلم في في المسلم في في في المسلم في المسلم في في في المسلم في في في في المسلم في المسلم في في المسلم في المسلم في المسلم في المسلم في المسلم في المسلم في في المسلم في في المسلم في في المسلم في المسلم في في المسلم في المسلم في في المسلم في في المسلم في المسلم في في المسلم في في المسلم في المسلم في في المسلم في المسلم في في المسلم في المسلم في المسلم في المسلم في المسلم في في المسلم في ال

بالجرى عماطريق امامهم فىالاستدلال ومراعاة قواعده وشروطه فيه وبهذا يفارقون المجتهد الطلق فأنه لايتقيد بطريق غيره ولا عراعاة قواعده وشروطه فيه . اللهم الا أن بريد بنصوص المامه مايشمل قواعده وشروطه في الاستدلال ويتخريج الوجوه على نصوص امامه بالنسبة لهذا القسم استنباطها من الادلة مع الجري على نصوص الامام في الاسستدلال أي قهاعده وشروطه عنده ولا يخنى أنه تـكلف مم (قولِه التمكن من ترجيح قول له على آخر) أي أووجه للاصحاب على آخر وتركه الزومه لما ذكر لآن من تمكن من الترجيم في الاقوال تمكن من الترجيع في الاوجه . وأورد أن مجتهد الفتيا قد يستنبط من نصوص الامام بل ومن الادلة على قواعـــد الامام كاهو معاوم من تتبع أحوالي من عدوهممن مجتهدي الفتيا كالتووى بل قد يقع ذلك لمن هو دون مجنه الفتياكما يعلم من أحوال المتأخرين . و يجاب بأن الاجتهاد لللهي فسد يتجزأ فربما يحصل لمن هودون مجتهد الفتيا في بعض المسائل قال السيوطي ولم يذكر في جمع الجوامع مرتبة بعد ذلك وقد ذكر فشرح الهذب مرتبة رابعة وهي أن يقوم بحفظ اللهب وتقسله وفهمه في الواضحات والمسكلات ولكن عنده ضعف فيتقرير أدلته وتحرير أقيسته فهذايسمد نقله وفتواه فهايحكيه من مسطورات مذهبه ومالم يجده منقولا ان وجمد في النقول معناه بحيث يدرك بغير كبير فكر أنه لافرق جاز الحاقم به والفتوى به وكذا مايعم اندراجه تحت ضابط عهد فيالمذهب وماليس كذلك يجب امساكه عن الفتوى فيه الا أنه يبعد كما قال امام الحرمين أن تقم مسئلة لم ينص عليها في النهب ولا هي في معنى النصوص ولا مندرجة تحت شابط وشرطه كونه فقيه النفس ذا حظ وافر من الفقه اه وصاحب هذه المرتبة ايس من الاجتهاد فيشيء اه قاله مم (قهله والصحيح جواز تجسزؤ الاجتهاد ) لا يخفي أن هدا لا يلائم مام استار ح من جعسل الفقه الذي يحسله المجتهد بالاجتهاد هو الظن بجميع الاحكام وقد تقدم هناك اعتراض الملامسة عليه بدلك (قوله بأن سلم أدلته ) أي أدلة ذلك البعض (قوله أومن مجتهد) أي أو ماستقراء من تجتهد كامل مثل ذلك أن يعلمها من مجتهد في ذلك الباب فقط وقوله و ينظر عطف على يصلم (قهله بعيد) أي لان الفرض أنه علم جميع أدلة الباب (قو أبه والصحيح جواز الاجباد للنبي صلى الله عليه وسلم) الجواز مذهب الجمهور وقال الواحمدي في البسيط انه مذهب الشافعي وعمداه الى سائر الانبياء وادعى القرافي أن عمل الخلاف في الفتاوى وان الاقضية يجوزفها من عيرنزاع اه وقديفر قبان القضاء غالبا يترتب على النزاع والخصومة والشارع ناظر الى المبادرة الى فصل ذلك بقدر الامكان. قال الاسنوى قال الغزالي واذا اجتهدالني صلى الله عليه وسلم فقاس فرعا على أصل فيجوز القياس على هذا الفرع قانه صارأ صلابالنص قال وكذاك لو اجتمعت الأمة عليه اه قاله سم ( قولُه لقوله تعالى ماكان لني أن تسكون له أسرى) اقتصر على الاستدلال على الوقوع لان اثباته يستان م آثبات الجواز دون العكس

(قولەوساحب ھدەالرتبة ليس من الاجتباد في شيء) بقي الدين يفتون بما حفظوه أو وجسدوه فی كتب الاصحاب كأهو الآن قال السعد والظاهرانهم مسنزلة النقلة والرواة فيثبني قبول أقوالهم على حسول شرط الراوي (قول الشارح باستقراء منه) لعله بعسد تدوين المجتهدين الامارات وضم كل الى جنسه حتى بكون الاحتمال بسيدا حدا كافي الممدرقو لالشارح نخلاف من أحاط بالكل) أي فالاحتال فيه ضعف والا فهوظني أيضا

وقيل يتنع له لقدرته على اليقين التلق من الوحى بأن ينتظر موالقادر على اليقين في الحكم لا يجدوز له الاجتهاد جزما ورد بأن الرال الوحي ليس في قدرته (وثالثها) الجواز والوقوع (في الآراء والحروب فقط ) أي والمنع في غيرها جما بين الأدلة السابقة (والصواب ان اجتباده صل الله عليه وسلر لا يخطى) تذيها لنصب النبوة عن الخطأ ف الاجتماد وقسل قد يخطي ولكن ينبه عليه سريعًا لما تقدم في الابتين ولبشاعة همذا القول عبر المستف بالصمواب (والأصح أن الاجتياد جائز في عصره) صلى الله عليه وسلم وقيل لاللفدرة على اليقين في الحكم بتلقيه منه . واعترض بأنه لوكان عنده وحى فذلك لبلغه للناس (و الثيا) حائز (باذنه صريحا قيل أوغرصريم) أن سكت عمن سأل عنه أو وقع منه فان لميا ذن فلا (ورابسيا) جائز (للبعيد) عنه دون القريب لسيولة مراجعته (وخامسيا) جائز (للولاة) حفظ لنصبهم عن استنقاص الرعية لهم لولي يجز لهم بأن ير اجموا الني صلى الله عليه وصلم فها يقع لهم بخلاف غيرهم (و) الأصبح على الجواز (آنه وقع) وقيل!لا (وثالثها لم يقع للحاضر) (قوله وفيل يمتنعه لقدرته على اليقين بالتلقيمن الوحى) قال الملامة قدس سره ظاهره انحصارسبب اليقين فالتلق من الوحى وسيأتى أن الصواب في اجتهاده أنه لا يخطى ويكون الاحتهاد يضامب الليقين فلا يتم الدليل على منع الاجتهاد اه وفيه أن عدم تمام الدليل الدكور يتوقف على اثبات كون هذا القائل من القائلين بأنه الا يخطئ قاله مم قلت فالدليل المذكو وغيرتام على الفائلين بالاجتهاد مطلقا بل طىالقائلين بأن اجتهاده قد يخطئ وأما القائلون بأنه لا مخطئ فلا مرالدليل عليه والى همذا الذي ذكرناه أشار العلامة (قُهُولُه الجواز والوقوع) أخذالمموم من عموم الأول لهما في قول المصنف وجواز الاجتهادللني عَلَيْنًا ووقوعه (قهاله في الآراء) أي كاستبقه أسرى بدر بأخذ الفداء (قهاله والحروب) أى ايفاعها كافى الاذن لوظهر نفاقهم (قهله والصواب ان اجهاده ما الله البخطي) استدل على امتناعه في حقه ﷺ بأن تجو بزه عليه غض من منصبه و بأن اجتهاده تشريع قلا حكام جارمجري اللاغ الشرع وتشريعه فكالاعو زعله الحطأفذلك فكذا فبانع فيه، وغره من الأنبياء مثله فذلك صلوات الله عليه وعليهم أجمعين (قهله لما تقدم في الآيتين) أي وهما قوله تعالى «ماكان لني» الآية وقوله تعالى «عفاالله عنك» الآية وقدأجاب المسنفء إلايتين فقال في جواب الاولى: وأما أساري بدر ، وقوله تعالى و ماكان لنيأن تكون له أسرى ، الآيتين فقد اشتملتا على عاو منصبه و بيان عظم فضله من بين سائر الأنبياء صاوات الله وسلامه عليه وعلمهم أجمعن والمني والتدأعل ما كان هذا لنبي غيرك وقوله تر يدون عرض الدنيا المنيه من أرادذلك من الصحابة تحر يضالهم على مظم جانس الأجر والغوز بالشهادة اه وقال في جواب الثانية لادلالة فيها لوجوه منها أنه عَلَيْكُ كَان عُسِرا في الاذن وعدمه صرح بذلك غير واحدمن الأعمة فما ارتك الاصوابا ما الله تمالي وفادن الريشت منهم» فاسأذن لم أعلمه الله بماطلع عليه من سرهم أنه لولم يأذن لهم المعدوا فكان ذلك من كرامته عندر به سبحانه وتعالى اه ذكره سم (قهله عبرالصنف السواب) أى للشعر بأن مقابله خطأ (قهله وقيل لا) ظاهر موان أذن مرأن الأدون لا تسعة الخالفة (قولهواعترض بأنعلو كان عنده وحى ف ذلك اللع النعالاناس) لايفغ أن المقين لاينحصر في الوجي على القول بأن اجتهاده علي الديخطي الريتلق الحكم منه بوحي وباجتماده قديقال اقتصار المترض على الوحي لأنهمتفق عليه (قو أوالمعيد) أي ولودون مسافة القصر (قوله مفظا لنصبهم عن استنقاص الرعية لهم لولم يجزلهم بأن يراجعوا الني عَلِيلُهُ )فيه أن يقال أي استنقاص في

(قول الشارح والقادر على البقين) أي بالتلق من الوحى لا يصور له الإجتاد الانه الما تعدد فيالالص فيسه كذا في العنسد وشرح للمنتصروب

ف نظره ﷺ بخلاف غيره (ورابسها الوقف") عزالتمو ابالوقع وعدمه واستدار على الوقع بأنه ﷺ حكم سد بزمماذ في بهي قريظة فقال تقتل مقالتاتهم وتسبي ذريتهم فقال ﷺ لقد حكت خيم بحكم الله رواد الشيخان وهو ظاهر في أن حكمه عن اجتهاد

فيهم بحكم الله وواه الشيخان وهوظاهر في ان حكمه عن اجتهاد (مسئلة : المصبـــُ ) من المختلفين (في المقليات واحد ) وهومن صادف الحق فيهالتعينه في الواقع كحدوث العالم وثبوت الياري وصفائه و بعثة الرسل (وافق الاسلام)كله أو بعضه كنافي معثة محمد

كحدوث العالم وتبوتـالبارى وصفانه و بعثة الرسل (وفافىالاسلام)كلهاو بعضه كنافى,بعثة محمد ﷺ (عطى؛ آشماطر")لانهار بصادف الحق (وقال الجاحظُ والمنبرئ لا يأشم المجتبد)فى المقليات المخطئ فيها للاجبهار (قبل مُطلقاً وقبل ان كان مُسلماً) فهوعندهماغطى فيرآ ثم

مراجئه علي بالهي نهاية الكال والشرف وهسنا القائل لمانظر خال الولاة مع الماوك فانهم اذا أطلقوا لهم التصرف كانذتك أرهب لهم فأعين من ولوا عليمه من الرعية بخلاف مااذا لم يطلقوا لهم التصرف فانذلك موجب لاستنقاص الرعبة اياهمقاس عليهم ولاته والتشيري أي جامع ين الحلين وأي ملاءمة بين القامين و بالجلة في أنه القالة هفوة من قائلها وخيل من لايسهو (قوله واستدل على الوقوم الخ) \* قيل عليه أن المسئلة علمية وهذا خبر آحاد أنما يفيد الظن \* وأجيب بأن من تتبع ماورد في السينة من ذلك ظفر بما يفيد مجموعه التو اتر العنوى (قهله في بني قريظة) أى يهود بني قريظة (قوله من المتلفين) الماعد بالمتلفين دون المجيد بن اشارة الى أنه لااجتهاد بالمني العرقف بما تقدم في المقليات وأيضا انحما يكون الصيب واحدا اذا اختلفوا الامطلقا لاثنهم اذالم يختلفوا لميكن الصيب واحدا فلابدمن التقييد بالاختلاف ع ق أن لقائل أن يقول قد لا يصب واحد من المتلفين في المقليات بأن يخطى الجيم فانذلك عكن في المقليات كاتقر و فكيف جزم باصابة البعض الا أن يقال الراد نفى أن يكون الجيع مصيبا ردا على من زعمذلك سم (قول فى العقليات) هى مالايتوقف على سمع كحدوث العالموثبوت البارى وصفاته و بعثة الرسل كاذكر ذلك الشارح (قهله اتعينه الح) علة لكون الصيبواحدا (قهله أو بعضه) يقيد البعض للذكور بمساعلم ضرورة كونه من الدين أصليا كان كالحشر والنشر أوفرعيا كالصاوات الخس اذ الكلام فها يحكفر به وقوله كنافي بعثة محد علي مثال لنافي الاسلام كله أي نافي أحكامه كلها.ثم انهذه المسئلة أعم كاقاله الحال مما صدرت به السئلة لعمومها لمما ثبت بالمقلوحده وماثبت بالسموحمده وماثبت مما (قوله مخطى من أثم كافر ) زادا بن الحاجب اجتهد أولم يجتهد أه وهو معاوم من اطلاق الصنف مع حكاية مابعده. قال السمد لم يقتصر على الكفر ليتأتى له ذكر خلاف المنبرى في الحطأ والجاحظ في الاثموعممالحكر سواء اجتهد أملا ليتأتى ذكرخلاف الجاحظ في الاثم على تقديرالاجتهاد اه و بهيملم وجه عدم اقتصار المسنف على الكفر وان قوله وقال الجاحظ والمنبري مقابل لقوله ونافي الاسسلام غطى "آ تمكافر وان كان قولها مفروضا في المجتهد في المقليات كاصرح به الشارح والسكلام في نفى الاسلام عماتبت من أقو اعده بالعقل وعاتبت منها بالسمع لان ذلك لا ينافي المقابلة باعتبار فسم العقلبات لان كلامهما في ذلك كاهومصرح بفرضه في ذلك في البسوطات. ولقائل أن يقول هذا لا يقتضي قصر كلامهما هنا على ذلك بل يمكن التمميروهوأقعد فيالمقابلة وهااذا نفيا الاثم عن المجتهد في العقليات فنفيه عن الجتهدف غيرها أولى وكذلك اذام وبالعنرى الاجتهادفيا ففي غيرها أولى سم (قول لانهار المادف الحق)أى وعدم مصادفة الحق لا تكون عذرا في القطعيات (قوله وقيل ان كان مسلما) قديستشكل كونه

(قولالصنف في العقليات) المراد بها مايدرك بالعقل وان ورد الشعرع بهاأيشا كالبعثة فان اللم بها بالمجزة عقل (قول الشارح لانه لم يصادف الحني) أى وعمم مصادت في القطيات لاتكون عنرا (وفيلرزاد الدُنْبَرِيُّ) على نقى الانم (كلِّ) من الجَنِّدِين فيها (مصيبُ ) وقد مكى الالجاع على خلاف قولها قبل ظهورهما (أما السائة ألق لاقاطع فيها) من مسائل الفقه ( فقال الشيخ ) أبو الحسن الاشمرى (والفاضى) أبو بحكر الباقلاني (وأبو يوسف وعحمـهُ) صاحبا أبى حنيضة (وابن سُرَّجِج كلُّ عِجْمَدِيُ فيها (مصيبُ "مَاثَل الأولان حكمُ ألله) فيها ( تابع لفان الججهد ) فعا ظنه فيها من الحكم فهو حكم الله فيحقه وحق مقلمه (وقال الثارثة ) البائية (منالتُك) أي فيها شيء ( نَرَحَكَم) الله فيها (لكانَ بِه) أي بذلك الشيء (ومن تُهَمُّ) أي من هناوه وقولهم الذكور أي من أجل ذلك (قال ) أيضا فيهنا فيهنا في الله الشائلة فيه

مساما معفرض أنه ناف الاسلام أو بعضه و يمكن الجواب بأن العنى ان منتميا الاسلام كايؤخلمن عبارة السعد الآنية قريبا ثم ان هذا صريم في أن الصحيح أن عمل النزاع أعممن السكافر والنتمي للرسلام لكن ذكر السعد خلافه حيث قال في قول العند ولنا فيتفيه أي نفي ماذهب اليه الجاحظ والمنبرى الاجمام الخ ماضه وفي ورود الدليل طيحسل الدام بحث لان الاجماع الماهو في الحكافر الخالف اللة صريحا والزام اعاهوفيمن ينتمى الىائلة ويكون من أهل القبلة والا فكيف يتصور من المسلم الحلاف في خطأ اليهود والنصاري اه و به يعلم توجه هذا البحث على استدلال الشارح بالاجماع لكن سيأتى عن المنفأن الشهور تسيم على الزاع مم (قول وقيل زاد النبرى الخ) قال المنف ولا يظن بالرجل أنه أواد أي بالاصابة وقو عمعتقده أي الجبيد في نفس الأمر حي يلزمهن اعتقاده قلم العالم وحدوثه اجتماع القدموا لحدوث فان ذلك جنون محض ولانغي الاثم فقط فان ذلك مذهب الجاحظ بلاز يادة بل أراد أنما يؤدى اليه اجهاده هو حكم الله في حقه سواء وافق مافي نفس الأمر أم لاتم قيل هم قوله في العقليات حقييشمل جميع أصول الديانات وأن اليهود والنصاري والجوسعلي صواب على ماز عبر وهذا ماذكره القاضي في التقريب الشهور أنهعنه وقيل انجا أراد أصول الديانات التي يختلف فيها أهل القبلة ويرجع الخالفون فيها الى آيات وآثار عشملة للتأويل كالرؤية وخلق الافعال فأما مااختلف فبه المسلمون وغبرهمن أهل الملل كاليهود والمجوس والنصارى فان في هذا الموضع يقطع أن الحق انماهو مايقولهُ أهلالسلام. قال إن السمعاني وجمه الله تعالى وينبغي أن يكون التأويل النعب المنبري على هذا الوجه لانا لانظن أن أحدامن هذه الأمة الا وهو يقطع بتضليل اليهود والتصاري والمدوس وعلى هذا بنيغي عمل مذهب الجاحظ أيضاو قلصر حالقاضي عنه في التقريب بخلاقه اه \* واعلم أن مافسر به الصنف الاصابة بقوله أنهأراد أنمايؤدي اليهاجتهادمفهوحكماللهفيحقه مع تحميم قوله . في العقليات حي يشمل جميع أصول العيانات وأن البهودوالنصاري والمجوس على مواب يقتضي أن حكر الله فحق اليهود وفي حق النصاري والمجوس ماأدى اليه اجتهادهم ولا يخفي اشكاله وكيف يسم عاقلا أن يلزم أن حكالة في حقهم ماأدى اليه اجتهادهم مع دلالة الأدلة على نفي ماأدى اليه اجتهادهم وعلى تعذيبهم وتخليدهم في العذاب فليتأمل (قهله وقد حكى الاجاع على خلاف قولها قبل ظهورهما) أي في جميع الاعصار لاجماع الصحابة فمن سدهم عصرا بمدعصر على قتال الكفاروانهم في النار بلافرق بين مجتهد ومعاند وقدتقدم مافي هذا الاستدلال آنفا ( قوله مالو كم المدلسكان؛ ) أي هناك شيء لوحكم الله على التعيين لحكم بذلك الشيء لكن لهيقع منه تعالى حكم على التعيين بل جعل الحكم تابعا لظن المجتهد عه وأيضاح هذا الكلام أنهمامن مسئلة الا ولهامناسية خاصة بمعض الأحكام بسنه

(قول المسنف تايع لظن المجتهد ) أي تايم نسنه لظن المحتهد والآ فالحك قديماذهو الحطاب فالمني انشفيهاخطابا لكرانما يتغير وجو با أو حزمة أو غيرهما بحسبنلن المحتبد فالتابع لظنه هو الحطاب التعلق لانفس الحطاب هذاعتدمن عسل الحطاب قديما أما من جعله حادثا فقبل الاجتهاد لاحكم أصلا (قول المستف لو عكى) أى لو عين الحك الكان به لكر الرسينه بل صارتا سالظته

لاقبل المنف أصاب احتيادا لاحكما) أي لم يصب مالوعينه اقد لكان هو الحيك قولالسنف ولدتمالى فيهاحكي اذ لامد الطلب مرمطاوب ( قول المنف والصحيح انعليه امارة ) جي يكلف به اذ الاجتهاد عبارةعن طلب دلل بدل على الحكم وطلب الشيء متأخرعته ومنه أيشا يظهر ثبوت الحكم قبلالاجتهاد وأنه مكلف باصابته والافسلا منى للاجتهاد بل أى واحديكني (قولالصنف وان عنطته لايأنم) ليسذله وسعه (قوله همل يوافق ان الفرض الح) الفرض ان لاقاطع معروف

(أصاب اجتهادًا لاحكماوا بتداء لاانتهائ فهو غلمي محكا وانتهاء (والمسجيم وفاقاً للجمهور ان المسهدم وفاقاً للجمهور ان المسهد ) في الموحد فين يصادفه من شاد الله (والمسجيم أنعليه أماز وقراً أنها المائية وقراً المحكم أنها المجتهاد وقراً المائية المحكم لامكانها وقبل لا لمنافقة والمحكم لامكانها وقبل لا لنموضه (وان نحناتك لا أثم لريو عَبَرٌ ) لبنيه وسعه في طلبه وقبل الأملم الموامنة في المنافقة المحكمة أنها المحكمة المح

بحيث لوأراد الله الحسكم على التعيين لسكان بذلك البعض بعينه (قوله أصاب اجتهادا) أى لانه مذل وسعه والذرم في الاجتهاد ليس الابذل الوسم لا مالمقدور وقوله لاحكماأي لاته لم يصادف ذلك الشيء الذي لو حَمِ الله حكم معينا لكان م كما يفهم من قول الشارح فيمن لم صادف ذلك الشيء. وقوله وابتداء أي لانه بذل وسمه على الوجه المتبر وهواتما يبدأ ببذل وسعه ثم تارة يؤديه الى المطاوب وتارة لاوقوله لاانتهاء أى لان اجتهاده لم ينته الىمصادفة ذلك الشيء والخطأفي قول الشارح فهو مخطى محكما غير الحطأ عند الجهور لان الحطأ حكما هذا معناه عدم مصادفة ذلك الشيء الدى لوحكم القدل كان بهوان لم يقدم الحكيمه فعد مخطئا لعدم اصابة ماله المناسبة الحاصة وان لميحكم به والحطأ عند الجمهور عدم مصادفة ما حك الله به بعينه في نفس الأمر مم (قوله وقد تعالى فيها حَجَر) أي معين فمن أصابه فيو الصيب ومن أخطأه فيه الخطئ (قوله طهو كدفين يصادفه من شاء الله ) لا يقال لافائدة على هذا النصوص والنظر فيها لأنا نقول فائدة النصوص والنظر فيها على هذا انها أسباب عادية الصادفة الاترى انه لولا السمى الى عمل الدفين وحصول بعض الافعال كحفره لقضاء الحاجة مثلا لمنا صادفه فانه له استمر في عله لم ينتقل منه الىغيرمولم يصدر منه فعل ليصادف ذلك الدفين مع ان كلا من سعيه وما سسدر منه من الافعال ليس عسائمة على ذلك الدفين وأعا أديا اليسمة بطريق الاتفاق والممادفة سم ( قهله والصحيح أن عليه أمارة ) أما عبر بقوله أمارة دون الدليل المسبر به في المقابل السابق اشارة إلى ردما قاله بشر الريسي وأبو بكر الأصم أن عليه دليلا قطعيا وإن الخطي الم وما قاله غيرها أن عليه دليلا قطعيا ولا اثم لحفاء الدليل وغموضه ويبقى السكلام في أن الاشارة الى القول بأن عليه دليلا قطميا هل يوافق أن الفرض المشاراتي إلاقاطم فيها مم ( قوله وانه مكاف إصابته أى الحكي لامكانها ) أي الاصابة وفي قوله لامكانها اشارة الى رد القول بأنها غير مقدورة ففي التكليف بها تكليف مالايطاق. ووجه الرد منع انهاغير مقدورة بل هي ممكنة لكن التكليف باصابته قد ينافيه قوله بعسده بل يؤجر لبدله وسعه في طلبسه قان قياس كونه مكلفا باصابته ان لا يؤجر عند الخطأ لانه حيئات لم يأت بالواجب فكيف يؤجر مع ذلك و يمكن أن يقال ليس المراد بكونه مكلفا باصابته انه ملزوم بحصول الاصابة ولا يد بل المراد بذل وسعه لطلب حصولها وهــذا لا ينافى انه اذا أخطأ أثب لانه أتى بما كلف. به. ولقائل أن يقول ما فأندة انه مكلف بالاصابة مع الزامه ببذل وسعه بكل حال ومع الاكتفاء ببذل وسعه وان لم يصب و يجاب بأن فائد تهجر يان قول بالاثم عندعدم الاصابة كما أشارله الشارح سم (قول ولقوة القابل هنا عسبر بالاصح ) أى المفيد أن مقابله صحيح بخلاف المقابل فما سبق فأنه أربعير بالأصح المفيد قوة مقابله بل عير بالصحيح المشعر سدم صمة القابل حيث قال وان مخطئه لايأتم بل يؤجر أي والصحيح أن الخ فيستفاد من ذلك

(ويقى قصر بحتيد") في احتياده (أنتم وفاقا) لتركه الواجب عليه من بناه وسعه فيه (مسئة": لا ينقض الحكم في الاحتيادات) لا من الحاكم بعولا من غيره ابن اختلف الاجتياد (وفاقا) إذاو باز نقضه لجاز تقض الفكم في الاحتيادات) لا من الحاكم بعولا من غيرة ابن اختلف الاجتياد (وفاقا) إذاو باز نقضه لمخالفته الدليل اللذكور (أو خالف المجاد (عاف المحتجة على المحتجة المحتياح تقليده بالجادل الذكور (أو الوحكم) ما كم (يخالات بقوام المحافق من مخالفاته الاجتياد وامتناح تقليده بالجادل المختلف المخالفة المحتجة المحتجة

( مسئلة . يجوز أَنْ يَقال) من قبل الله نعالى ( لنبيّ أو عالِم ) على لسان نبي ( احكُم بما تشاه) في الوقائم من فير دليل

ضعف مقابله وهو الذول بالاثم (قهله ومتىقصرمجتهد) المراد به المتصف بصفات الاجتهاد لاالمجتهد بالفعل فاندفع قول العلامة وفي تسمية المقصر مجتهدا تجوز إدالاجتهاد هو استفراغالمقيه الخ (قهاله لاينقض الحَكُم في الاجتهاديات) لا يخفي أن بعض صور النقض في قوله فان خالف نصا أوظاهرا جليا الخ من جملة الاجتهادُيات وقد نقض الحسكم فيها فسكان مراده الاجتهاديات في الجلمة وكانه قال الا فها سيأتَى سم (قرأه فانخالف نصا) أي في معناه بدليل مقاطئه بقوله أوظاهرا جليا والظاهر الجلي امانس أي لفظ كتاب أو سنة واما قياس ولذا حوله عاية للظاهر الجلي وقوله فان خالف نصا الح في موضع الاستشاء مما فيله كأمرت الاشارة اليه ( قهله بخلاف اجتهاده ) أي بأن أداه اجتهاده الى شيء فسلم بحكم به وقلاء غيره كما قرره الشارح ومثل ذلك مالو تمكن من الاجتهاد فلم يفعله وقلدغيره (قَهْ لِهَالأُصح نحر بمها عليه ) يعني ولو حكم بصحة العقد حاكم لان حكمه أنماً يقيد الحل لمن يعتقده وان لم يجز نقضه مطلقا قاله العلامة (قولهفا ذكر) أي في مسئلة تزوج الرأة بغير ولى وقوله فحكمه حكمه أي فانها تحريم بسبب تغير الاجتهاد ولو حكم بالصحة حاكم (قوله لما تقدم) أي من لزوم التسلسل ( قدله مانلافه ) أي كما اذا أخره أن الشيء الجامعة كالسمن يتنجس جميعه يوقو ع النحاسةفيه فأنلفه المستفتى بسبب فتواه تمنيين الغنى انه لايتنجس الجنيع الاحيث أمكن السريان فيه عملته والا فلا منتحس الا المعض الذي أمكن السريان فيه وكانت الصورة الستغنى فيهامن القسم الناني أى عمدم السريان في جميعه فلا يضمن الفتي للستفتي السمن الذي أتلفه بفتواه أولا بسبب نفير اجتهاده الى عدم اللاف الجيع (قوله كالنص) أي في معناه بان لا يحتمل غيره مع كونه متواترا كالكتاب فانه مثال القاطم ومثل النص الاجاع كما نبه على ذلك بالحكاف (قوله بجوزان يقال) أي بالهام من الله أو على لسان الملك (قهاله على لسان أيي) راجع لقوله أو عالم ويصح أن يرجع أيضا لني

( قول المستف أثم وفاقا) أى وان أأصاب الحق قاله المصنف في شرس المختصر أى لتقصيره فه وجب عليه (قوله لان حكمه أعا يفيد الح ) أى فلبس في التحريم هنانقص لحكمه لانه مقيد بيقاء الاعتقاد وقوله وان لم يجز نقضه مطلقاأي حتى هنالأن نقضه أنما يكون بالتحريم مع بقاءاعتقادالحلو تصريح الفقياء الأصوليين بانه لاينقض الحكم بحمل بالنسبة لمذاعلى هذا المن أما غير الجتهد والقله لمن تغيراجتهاده فالكلام فيه على اطلاقه (قول المستف لالقاطع) الدي

في فروع الشافعية عدم

الضمان مالم يقصر

(فهو صوابٌ) أي موافق لحكي بأن يلهمه اياه إذ لامانع من جواز هذا القول (ويكونُ) أي هذا القول (مدركاشرعياويُسمىالتفويضّ) لدلالته عليه ﴿ وَتَردُّدَ الشَّافِيُّ ﴾ فيه ﴿ قَيلُ فِ الْحُواز وقيل في الوقوع) ونسب الى الجهور فحصل من ذلك خلاف في الجواز وفي الوقوع على تقدير الجواز (وقال ابن السماني بجوزالنبي دون العالم) لان رتبته لاتبلغ أن يقال له ذلك ( ثم الختار ) بعد جوازه كيف كان أنه (لم يقم ) وجزم بوقوعه موسى بن عمر ان من المعزلة واستندالي حديث الصحيحين «لولا أنأشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ٤ أي لأوجبته عليهم واليحديث مسلم «يأمها الناس قدفرض عليكي المبرفح وافقال رجلأ كلءام يارسول الله فسكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الشُّعليه وسُلم لو قلت نم لوجبت ولما استطمم اوالرجل هذا هو الأقرع من حابس كاف رواية أبي داودوغيره . وأجيب إن ذلك لا يدل على المدعى لجواز أن يكون خير فيه أي خير في ايجاب السواك وعدمه وتكرير الحج وعدمه أو يكون ذلك المقول بوحي لامن تلقاء نفسه (وفي تعليق الأمر باختيار المأمور ) نحو افسل كذا ان شئت أي فعله ( تردُّدُ ) قبل لا يجوز لما بين طلب الفعل والتخبير فيه من التَّنافي والظاهر الجواز والتخيير قرينة على أن الطلب غير جازم وقد روى البخاري أنه صلى اللهُ عليه وسلم قال«صلوا قبل المغرب قال في الثَّالثة لمن شاءهأي ركمتين كا مرفى رواية أبي داود (مسئلة : التقلد أخذ القول) بإن يعتقد (من غير مَعرفة دالله ) فخرج أخذ غير القول من الفمل والتقربر عليه فليس بتقليد

و يتصور ذلك في نبيين معاصر بن كمومي وهارون عليهما المسالة والسلام ( قوله فهو صواب ) من جملة القول النبي صلى الله عليه وسلم أو العالم كما يفيده قول الشار سأىمو افق لحكمي، وحاصل ذلك أن يجعل الله تعالى مشيئة المقول له ذلك دليلا على حكمه في الواقع بأن لايلهمه الامشيئة ماهو و يحتمل ونسب التردد فيه أي في الوقوع اليهم هذا والظاهر من قوله فحصل من ذلك خلاف بدل على أن الظاهر الثاني واما حمل الحلاف على الحملاف الصادر من الشافعي في الجواز على فهم وفي الوقو ع على آخر فخلاف الظاهر فليتأمل قرره بعضهم ( قهاله كيف كان ) أي سواء كان لنبي أو عالم ( قَهْلُه من المعزلة ) قيد بذلك لئلا يتوهم موسى بن عمران النبي صاوات الله وسلامه عليــه ( قَوْلُه لُولا أَن أَشْق عَلى أَمْن لأمرتهم بالسواك ) أي فهذا القول منه سلى الدعليه وسلم ناشيء عن كون الله تعالى قال احكم بما تشاء وكذا القول فما بعده (قهله حق قالما) أي لفظة كل عام بارسول الله ( قول لوجيت ) أي هذه الفريضة كل عام (قوله ولما استطعتم ) اللام زائدة التأكيد ( قوله بان ذلك) أي ماذ كر من الحديثين (قوله لا يدل على الدعى) أي وهو الوقوع (قوله خبرفيه) أي فيا ذكر من الحديثين ( قوله أو يكون ذلك المقول ) أى وهو لفظ الحديثين أى أوحى الىرسولالله صلى الله عليه وسلم أن يقول لو قلت نعم لوجبت أى بايجاب الله تعالى وأن مقول لولا أن أشرعلى أمى لأمرتهم الح أى لأمرتهم بأمراقه تعالى (في إله وفي تعليق الأمرالي) هذه مسئلة استطرادية هناو محلها باب الأمر (قوأه باختبار الأمور) أي بارادته (قوأه والتخدرقرينة على أن الطلب غرجازم) فيه اشارة الى أن للرادبالتخيير تجويز الترك في الجُلة لاتجويز الفعل وتجويز الترك علىالسوا. والالاستنعاحناعه مع الطلب فلايسم كونه قر بنة عليه (قهأله ان شاء) مقول قال وهو خبر مبتدا محذوف أى وذلك لمن شآء (قوله بان بعثقد) تفسير اللا عد (قوله بحر ج أخذ غير القول من الفعل الح) فيه نظر بل الراد بالقول ما يشمل جماكا قال الصنف وبالرم غير المجتهد الخ فتأمل

شاء في الوقائع قالهالسمد وبه يندفع مايتوهمنأن فيهذا أبشاتق بشأ ﴿ مسئلة التقليد ﴾ (فول المستفاخذ القول الخ) هكذاعر الصنف في شرح مختصر ابن الحاجب متكررا وقال ان التقليد بمعنى أخذقول الغيرالج أي قبوله هو العرف أه أما الفمل والتقرير فلا يظهر جواز العمل بمجردهما من المجتهد لجواز سهوه وغفلته وانما يعول على الفعل والتقرير الواقعين من النوصلي الدعليه وسلم لكن ذلك ليس بتقليديل استدلال وقد تقدم ذلك أول الكتاب ب فان قلت قديقترن التقرير عابدل على عدم النقلة والرضا بالفعل قلت عتمل أنه رشه

لكو تهملهب غيرهو شرط

الانكارأن يكون منكرا

عندالفاعل ولعله قلد النبر

تدبر . ثم انه علىمقتضى

تميمهم التقليد الفعل

والتقرير يازمالقاء الأخذ

وأن لاتأمر وان تجعل

الحجة للمام أو للزُّبد ولا

التغو يضءطلقا الديهو

موضوع المسئلة أي ان

بفوض اليه أن يحكم عا

(قوله هذا بناء على جواز تحزؤ الاجتهاد) ليس كذلك لان تحزؤ الاجتهاد مدناه ان عصلله ملكة البعض دون البعض كما هو واشح من صريح كارمهم وتقسام ، والراد هنا أنه أخدد قول القعر واجتهد فيه وهو لاينافي حسول ملكة الكل لذلك الآخذ وهذا العني لم يؤخذ من الشارح فيا مهمنعه أصلا وأغما المتقدم تعريف الجثهد اتفاقا الداخل فيه مثل عدا بعد حسول الظنون له وقمد بيناه ثم بما لامز يد عليه وقلنا سابقا لانه لاينافي القمول بالتجزى تدبر (قوله فالاولى في التوجيه الح) لا وجمه له قاته اذا حمسل إلى قوة الاجتياد في باب بناءعلى تجزيه وحصل له أدلته من مجتهد أو باستقرائه كامر أى مانعله سوىماقالهالشارح (قوله الاقديستقل غير المبتهد) هو حيثة مجتهد عملي القول بالتجزؤ ولعمل الراد بالاجتباد هذا غسر ماسيق لان الطاوب هنا ليس بظن (قول الشارح بان يتبين مستنده) ان كانالرادانه يتبين القلد فالحطأ عليه أجوز أو لهتيدآخر فحائز علسه الحطأ أيضا فانألزم ببيان

وأخد القول مع معرفة الياد فهوا جهادوافق اجهادالقائل لان معرفة الدليل أعماتكون المعتبد لتوقفها على معرفة سائرته عن الممارض بنا على وجوب البحث عنه بعي متوقفة على استراء الأداة كام اولا بقد على ذلك الالله بقيد ( وباز مفير المجيد ) عليا كان أوغيره أي بازمه التخليد المجتبد القواد المعتبد التوليد المعتبد التوليد المعتبد التوليد المعتبد التوليد المعتبد المنافذة المنافذة المنافذة المنافذة كان المنافذة المنافذة كان المنافذة المن

الفعل بلوالتقر وأيضا لان القول شاع استعماله فىالرأى والاعتقاد المدلول عليه باللفظ تارة و بالفعل أخرى وبالتقرير المقترن بمايدل طىآلرضا تارةأخرى وطىهسذا جرىالولى سمدالدين فحمل القول فى كلام العضد كابن الحاجب على مايعم الفــعل والنقز ير ﴿ قَهْلُهُ وَأَخَذَ القول مع معرفة دليله فهو اجتهاد ألح) قال العلامة هذا بناء على جواز تجــزؤ الاجتهاد وأما على منعــه كما هو مقتضى كلام الشارح فيشرح حده السابق فيكون تقليدا خارجا عن الحد كايخرج عنه تقليد الجتهد الكامل قبل الآجتهاد أو بعــده مجتهدا آخر فانه تقليد مع معرفة دليل الآخر وان كان تقليدا ممنوعا كما سيجيء اه . قلت الظاهرأته على القول بعدم تجزؤ الاجتهاد يكون أخذ القول الذكور معمعرفة دلياه واسطة لعدم صدق كل من حدى التقليد والاجتهاد عليه وأما قوله كا يخرج عنه تقليد الجتهد الكامل الخ فجوابه أن الاخمذ بقول النبر بصد أيجاده الاجتهاد واستنباط ذلك الحكم بالدليل كما استنبطة النير فاطلاق التقليد على الاخذ الذكور أنما هو من حيث سبق ذلك النبر به وليس من التقليد فيشيء بلهو اجتهاد وحينتذ فهوخارج منحد التقليد وأما انكان أخذالجتهدالذكور لقول النير مصاحبا لترك الاجتهاد بان قصم أخذ قول النير من غير أن ينظر فىالدليل ويأخذ منه على الوجه القرر في حــد الاجتهاد فهذا تقليد داخل في الحد الذَّكور فطعا وان كان ممنوعا فتأمل وهذا يفي عما أطال به هنا سم ( قوله بناء على وجوب البحث عنه) اعترض أنه مبنى على مرجوم كماعلم همام فالاولى في النوجيه أن يقال أن معرفة الدليــل من الجهة التي باعتبارها يفيد الحسكم لاتكون الاللجنهد (قهله و يازم) أى التقليد غيرا لجنهد شامل المقليات كالمقائد بدليل قوله الآتي ومنعالاستاذالتقليد فيالقواطع أىكالمقائد فانه يقتضي التعميم علىالاول وفيه نظر اذقد يستقل غير الميتهد بمرفة البرهان العقلي معمدم وصوله الميرتبة الاجتهاد فبالفروع ولاسبيل الجالزام من يستقل عمرفة البرهان على العقائد بالتقليد بل لايجوز الالتقليد كيف وقد ذهب بعضهم الى أن التقليد في العقائد ممنوع وانالقلدفها كافر وانكان القول بكفره ضعيفاو بالجلة فالتقليد فيالعقائد لميقل أحد بوجو يه بل أعاقبل بجواره أوامتناعه فالوجه تخسيص ماذ كرهنا بنير المقائد (قوله ليسلم الخ) أي لسلم القلد من ازوم انباعه في الحطاً الجائز عليه أي على الجتهد (قه أو وقيل لا يقلد عالم وان لم يكن مجتهدا) هذامقابل لقوله ويازم غيرانجتهد الشامل للمالموغيره وقؤله وانام يكن مجتهدا الجحلة حالية ولابسح ان تسكون للبالغة لاقتضائها الهلافرق في اللزوم على اللول بين الهتهد وغيره وليس بصحيح الالتجوز المجتهد أن يقلد مجتهدا كما هوصر يم قوله و يانوم غيره وقوله الآتى وظان الحسكم الح (قَوْلُهِ لاناله صلاحية أخذ الحكم) . أجيب بأن آلدار في عدم التقليد على الصلاحية السكاملة الالصلاحية في الجلة (قول أماظان الحكم) هذا محترز قوله و يلام غيرالمجتهد (قوله باحتهاده) أى بالفعل بدليل مابعده

بلزمه قطعاوة ولهوان يجدد ماقد يوجب الرجوع لزمسه قطعا لاطلاق كل منهما شامل له فقضية الاول عسدم اللزوم فيسه وقضية الثانى اللزوم قيه والاولهوالوافق لكلام الجموع وتصريح شارحنا حيث قال بخلاف ما اذا كان ذاكرا الجهواعلمأن هذه العبارة التي نقلها مم عن الروضة هي مأخساً الصنف فانه نقلها فيشرح المختصرولم يز دعلها (قوله الا أن يحمل الح) هو جواب مم بعيته قبالا معنى لجعل أحسدهما حقا ولا يخفى ان عدم لزوم التجديدالة) الظرمن ان عرف هذا الثقييد وقوله وحينثذ فقول العلامةالج فيهانكلام العلامة معناه انه ان تجدد فقسد نظر وحينئذ لا معنى لعمدم وجوب النظر وهو مبني عىان التجدد دليل نظر فيه كاسبقاه ولاتعلق لهذا بكلامالروضة تأمل (قوله وانكان تحديد النظ فيه واجبا أيضا أملما هاده مجازقة لامعنى لحما وكيف

لخالفته به لوجوب اتباع اجتهاده (وكذا المجتهد ) أي من هو بصفات الاجتهاد يحرم عليه التقليد فياته له (عند الاكتر) لتمكنه من الاجتهاد أنها الذي هو أصل التقليد ولا يجوز الله ولا يجوز القاضى) المكن الى بدله كافي الوضو وطالتيهم وقبل يجوز الهاتئليد فيه لمده عله به بالآن (و والتها يجوز القاضى) علمه لم جدانه علم به المجتهالي فصل الخصوب المجتهالي فصل الأعلم ) منه لم جدانه علم بنخ الناسات والادتى (و خامسها ) يجوز (عند سنيق الوقت ) لما يسال عنه كالصلاة المؤتنة يتخوز مناسئية " داخلت كرات الواقعة ) بعدون المبتنى به غيره (مسئلة " داخلت كرات الواقعة ) للمجتهد (وتجدد ) له (ما يقتضى الرجوعة) عماطنه فيها أولا (وايكن فاكر اللاليل الاولوج) عليه (تجديد الناش ) فيها (تطماوكذا ) يجب تجديده (ان المبتحدة ) المتجددة (ان المبتحدة ) المتحددة (ان المبتحدة ) المبتحدة (المبتحدة المبتحدة (المبتحدة (المبتحدة ) المبتحدة (المبتحدة المبتحدة (المبتحدة المبتحدة (المبتحدة (المبت

(قهله أى من هو بسفات الاجتهاد) أشار بذلك الى أن الراد بالمجتهد هنا من فيه أهلية الاجتهاد لاالحَبْهِد بالفعل لانه تقدم فيقوله أماظان الحسيم الح والععلف يقتضي الغايرة (قهله فعايقعه) أي وان لريخمه (قرأه وتجددله ما) أي دليل يقتضي الرجوع عما ظنه أولا أي ما يحتمل الله يقتضي الرجوع أوماية تضي الرجوع احتالا فني العبارة تسامح وقرينة هذه المسامحة قوله وجب عليه تجديد النظر اذلامعني لتجديده عند تحقق مقتضى الرجوع بالفعل 🛪 والحاصل ان في قوله ما يقتضي الرجوع تجوزا معهقر ينته ومثلهشاتم م فانقلت أى هائدة فى زيادته على بن الحاجب هذا القيداعي قوله وتجدد الهمايقتضي الرجوع ٩ قلت فألدتها تصحيح القطع الذي ذكره أخذا من الفقهاء فانهمقيد في كلامهم يهذه الزيَّدة فانَاتَتَفَتْ فَنِي وجوبِ التَجدُّيَّدُ خَلافٌ قالالشيخان فيأصلُ الرَّوضَّة هل يلام الجتهد تجديد الاجتهاد اذا وقعت الحادثة مرةأخرى أم يعتمداجتهاده الاول وجهان زاد النووي أمحهما لزوم الاجتهاد وهسدًا اذا لم يكن ذا كرا للدليل الاول ولم يتحددله ماقد يوجب رجوعه فان كان ذا كرا لم يارمه قطعا وان تُجدد ما يوحب الرجوع لزمه قطعا اه قاله سم وأطال في القام. ومقصوده بهذاكا يصرح به آخرعبارته ردما اعترض بهالعلامة عانصه قوله وجبعليه تجديد النظر لايلائمه قوله قبله وتجدداه مآية تضي الرجوع اذلا يخفي ان المقتضى للرجوع هو النظر في الدليل فزيادة التجديد على ابن الحاجب لامعنى لهابل يفسدها قوله بعدلاان كان ذاكرا لهلاقتضائه انه لاعب تحديد النظر مع ذكر الدليل الاول وان تجدد له ما يقتضي الرجوع عنه وفساده لاخفاه به الا أن يحمل قوله ما يقتضي الرجوع فلىالدليل دون الاجتهاد فيصح حينئذ فتأمل اه وأنت اذاتأملت فها أورده سم علمت ان الحق ماقاله العلامة وماذكره من التنافي في عبارة الروضة مدفوع بان الفهوم منها تقييد الحلاف المذكور بالحاومن كلمن الأمرين للذكورين وهماكو تهذاكرا للدليل الاول وتجدد مايوجب الرجوع فبوجوب الاولم يازمه التجديدو بوجوب الثاني يازمه التجديد قطعا فهما ولا يخفى أن عدم لزوم التجديد اذا كانذاكرا للدليل الاول مقيد بمدم بجدد مايوجب الرجوع وان زوم التحديد عندوجوب مايوحب الرجوع عن الاول مطلق اي سواء كان ذاكرا للدليل الاول أم لاهذا مفاد المبارة الذكورة وحينة فقول الملامة بل يفسدها قوله بعد لا انكان ذاكر الاقتضائه الجواضع فتأمل (قه لهوكذاان لم يتجددالخ ) أنما فصله بكذا لكونهدون الاول في الرتبة وانكان تحديد النظرفيه واجبا أيضا قطعا

يدعىالقطع وقدقرأ عبارة الروضة قريبا وصورها

أن في ذلك وجهن أحمها كزيما لاجتباد (وكول الشار خالفته بهلوجوب اتباع اجتهاده) وأنما وجبلان ظنه أقوى لمله بكيفية استنتاجه وغيره بتعمل إن كيفية استنتاجه خلاون مداولط معلها (قول السنف وكذا العامي بصدالسؤال الح) لا يعنى إن التنصيل المتقم بين ذكر الدليل الاول وعدمه ما التجدد وعدمه آسهنا أيضا نأمل (قولماً كافي نفس الاس) أي سواءكان مفضو لا في الاعتماد أي شاأولا وقوله لا بحسب الاعتقاد (٣٥٥) أي فقط وعبارة المستمد في

اذوأ خذالأول من غير نفار حيث لم يذكر الدليل كان آخفا بشيء من غير دليل يداعليه والدليل الأول لمدم تذكره لاتفار عن الأول لمدم تذكره لاتفار القلول لمدم تذكره لاتفار القلول المدم تذكره لاتفار المدم تذكره لاتفار المدم تذكره لاتفار المدم تذكره المداون المداون

(قهله اداوأحد بالأول الح) تعليل للصورتين وقوله بالأول أى بالدليل الأول (قوله هل بعيد السؤال) أَمَا أُو رِدِه بِصُورَة الاستفهام دون أن يقول فانه يعيد السؤال اشارة الى الحَلاف فيذلك كاذكر الحلاف فيذلك الزركشي وغيره (قهأله بجو ز تقليدالفضول) أى في نفسالأمرلابحســالاعتقاد اذ لايتأتى حينئذ التفصيل الآتي قاله آلملامة أي ويرشد البه قولهالآتيقريبا بخــلاف من اعتقد. مفضولا كالواقم (قهأله ورجعه ابن الحاجب) هوالمشهور كافاله العراقي وقوله بجوزأي نقليم المفضول مطلقاً سواء ظنه فاضلا أملا فلا يجب البحث عن الراجح وقوله والنها لابجوز أي وان اعتقده فاضلا فيجب البحث عن الراجح (قوله كالواقع) بدل من مفضولا أونعت له أومفعول مطلق (قوله جما بين الدليلين) أي بحمل الأول على من اعتقده فاضلا أومساويا والناني على من اعتقده مفضولا (قهله ومن مُمليجب البحث عن الأرجح) ان فلت هذا يتفرع على الأول أيضافيشكل تخصيصه بالثالث الذى دل عليه تقديم الظرف أعن من ثم فلت التقديم للاهتام ولوسلم فالحصراضافي لاته بالنسبة للقول الثانيكا أشارله الشارح بقوله بخلاف من منع مطلقا ع فان قلت لم آثر الثالث بذكر داك آلت لانه الدي توهيرمعه وجوب ذلك ع فان قلتماوجه تفرع عدم الوَّجوب على الثالث حق صح نمير المصف بقوله ومن تُمالح معان اشتراط اعتقادكونه فاضلاأ ومساو بالاينا في الوجوب بل يناسبه ﴿ قُلْتُ وحهد أن اشتراظ عبر داعتقادماذ كر يشعر بعدم اعتبار زيادة عليه فليتأمل سم (قوله المدم تعينه) أى الأرجم ليقلد بل الدار على اعتقاده فاضلاأ ومساو با (قوله بخلاف من منع مطلقا) أى فانه يوجب البحث لاجل تعين الفاضل والمساوى ولايكني الاعتقاد (قوليه فان اعتقدر جعان واحدمتهم نعين) أو ردعليه ان

شرح المختصر معمد قول ان الحاجب يجو زنقليد المفضول هكذاوان قدر عملى تقليد الفاضل اه وهذا لاعنم التفضيل الآتي وهوظاهر بدبر (قولهوان اعتقده فأضلا) أي بلا بحث عن الرجح (قول الصنف ومن ثمالة) أي لامن أنه بجو زمطلقا اعتقدهفاه ا أولا ففيسه رد على القول الاول أيضا مسع الاشارة الىالقدح فيدليماله وهو اجماع الضحابة وغميرهم بإن عدم الانكار الما كان لاعتقاد أفضلية من وقع تقليده ومن هنايمل ان معسنی الحم ین الادلة عمل كل عسلي عمل فحمل الاجماع على ذلك كا حملان أقسوال الجمدين فيحق المقلد الحعمليان معنى ذلك انه يقدم مور اعتقده فأضلاعلى غبره فان تساويا فالتحيرااأنه يجبعليه الترجيح لعسر ذلك علسه بحلاف المجتهد فوضح الفرق بينهما (قوله ان قلت هذا يتفرع على الاول أيضاالخفيه بحثلان الدى يتفرع على الاول عدموحوب تقليدالارجح حتىمع علمه ومع هذا كيم

يتصور وجوب البحث مع الجواحق بنيغ أما الثالث فيوجب الارجع لكن لما كن الاعتقاد إعب البحث ع: وأطاسل أن مهاد المسنف مع قوله ومن تماغ أن علم وجوب البحث ليس مفترق الجواز مطلقاً كاهوالقول الاول بالبناء على الاعتقاد (قولهلان ذلك بجو ترانساوى الهم) فيه انهدا أيسابجو تره واهما الكلام هنافهاذا اهتقدال جعان والقاهر إن المرادم قوله فان اعتقد المخ انهاد الموادم في فله المساوية المحادث و زالذلك المخ انهاد الموادم و تعدد أحدهما نوعة تقليده و زالذلك التخييره محة حمله بقول الاول ولم الترجيع بدل على مقالة المحمود و النزاك وقد تقلها مم (قوله نعتسبى) أي المنهاد المختلف المنافسة المنهاد المنافسة المنافس

لابجوز تقليدمن اعتفده فاضلامطلقابل لابدأن يكون فاضلا في الواقع أى بحسب ماظهرمن الرجح بان يكون الاعلم على الاصح والاورع على ماقابله وانه اذا تردد بينهما لابدان يقلد الاعلم عملي الاصح والاورع علىمقابله وهذا علىخلاف ماعايه القول الاول والثالث أما الاول فظاهم وأما الثالث ففي الشق الاول الدار عملي اعتقاده بقطع النظرعن الاعلمية والأورعيسة وكذلك في الثاني بمنياته عتنم عليه تقليد واحسه فنهما حق يبتقد مفاضلا ومساويا ومادام لريعتقد لايصلحله تقليدواحدمهما ولونظرنا لقوله والراجح علما الخ لمم تقليده

باعتفاده الديم عليه (والراجع ملما فرق الراجع وَرَعاف الأصم) لأن أو يادة المر تأثيرا في الاجتباد بتخالاف زيادة الورم وقيل المكس لأن از يادة الورم تأثيرا في الاجتباد فيره بديمالاف زيادة العلم . ويحتمل التساوى لأن لكل مرجحاو صد السلطة بدنية على وجوب البحث من الأرجع المبي على امتناع تقليد الفضول (و يجوز تعليه اليت ) لبقاء قول كاقال الشافعي : الفاهب لا تحوت به وتأر بابها (خلافا الامام) المرازي في معمون الأنه لابقاء قول المستفادة طريق الاجتباد من تصرفهم في الحوادث وتصنيف السحيد في المناهب معمون أو البها لاستفادة طريق الاجتباد من تصرفهم في الحوادث وكيفية بناء بعضها على مضور قدة المنفق عليه من المتعلف فيه وهورض بمعيدة الاجماع بعدموت المجمين (وناله) يجوز (أن تقد الحرث المتعلم بيخلاف الذائم يقد الاروام بالمال) الصفي (المندى أن يجوز تقليده فإلا يقلم فا (ان تقلم علم عيد المناهب يتخلاف الذائم يقده الاروام بالمال) الصفي (المندى عليه ومالم يستور قليده فالاينقل في يقلمه الا مااستمر عليه بتخلاف غيره

هناعين قوله يجور المتقدة فاضلا أو مساو بأى لا مقصولا كاصرح به الشارح فهو تكرار معهوفيه نظر لان ذلك يجور المساوية والمساوية المساوية المسا

لا عمل الاسجوالا ورع على مقابله وإن لم يستقده فاضلا وقد در الشارح المقتوحيث أشار و التفايل في وارتقليد للفضول و جذا سقط ما في الحواتي 
يذلك الى ماوقع في الجموع من ذكر الترجيح في سياق القول معم تكليف البحث المبنى على جواز تقليد للفضول و جذا سقط ما في الحوات 
منافقا ما وقول الانجمال معتدات إلى مقال المنافق على المنافق الما المنافق المنافق المنافق المنافق والمنافق والمنافق المنافق المنافقة ال

(و يجوز 'استفتاه مَر مُرِف الأملية) للافتاه (أوطنُّ) أهلال (باشتهاره بالموالمدالة) هذا راجع الى الأول (واتحدا به و الناس) من ذكر ( قاضا ) فانه الأول (واتحدا به و الناس) من ذكر ( قاضا ) فانه يجوز افتاؤ كنية و الناس المستفتاه فيها عن الانخاه و هن المجوز الفتاؤ كنية و المناس ا

( مسئلة": بجو اللقاه رعمل التغريع والترجيح والنام يكن مجمداً) أدى الحال أنه غيرمتصف بصفات المجتبد (الافقاء بحذهب مجتبد المقدى مجتبد الله هب . المجتبد (الافقاء بحذهب مجتبد الطام على ما خذه واحقد من و هذا كم باسرح به الإمدى مجتبد الله هب . . لا نطباق تعريفه السابق عليه خيجوز له الافقاء بحدهب امامه معلقالوقوع ذلك في الإحصار مشكروا شام امراد عليه من المجتباد عنه شامل خيراد عنه المجتباد عنه المحتباد عنه المحت

أى البت عِتهد في مذهبه أي مذهب البت وهذا المحتهد هو الصر عنبه فها مر عجتهد الذهب (قهله ويجوز استفتاء من عرف بالأهلية الخ) أي واما الافتاء فسيأتي في السئلة الآتية جد هذه وَلا يَلزَم من جواز الاستفتاء الذي هو طلب الافتاء الافتاء الذي هو الاخبار بالحسكم من غير الزامُ (قَوْلِهِ هَذَا رَاحِمُ لِلرُّولِ) أيوهو قول من عرف بالأهلية وقوله راجع للثانيأي وهو قوله أو ظن أهلاله وكلام الزّركتبي يقتضي أن المشار اليهما فيكلام الشارح وهما قول المصنف باشتهاره بالعسلم والعدالة وقوله وانتصابه والناس يستغتون برجان المالثاني وهو قوله أوظن أهلاله (قوله لاالحيول) عطف على من من قوله و يجوز استفتاء من عرف الخ (قهله والاصح وجوب البحث عن عامه) راجم لقوله و يجوز استفتاء من عرف الح وذلك لان وجوب البحث من جملة الطرق العرفة للأهلية (فَهِ أَهِ وقيل بكن استفاضته ينهم) قال العالامة قدس مر والاستفاضة هي الاشتهار وقد مرأن معرفة الأهلية بألاشتياركافية فيلما الأصحوول آخر صحه هناخلاف ماقدمه أولا بقواه ويجوز استفتاء من عرف بالأهلية المرفقال اه و محاب النماص فهااذا حصل له من الاشتهار على أوظن بالأهلية وماهنافها اذا الم محصل لهمنه ذلك بأن لم يوجد الا مجرداشتهاره بالعلمين غيران سلماو يظن منه ذلك قاله مم (قولُه والاكتفاء بظاهر المدالة) أي لان الفال من حال العاماء المدالة وليس الفال من حال الناس العلم (قوله والا كتفاء عبر الداحد) أي المدلقال النوويوهذا عمول على من عند ممرقة عير بها بين المبس وغير وولا يفيد فذاك خبر آحاد الأمة (قولهلارشاد نفسه بأن قدعن الح) أى ارشاد نفسه بسبب اذعانها فألباء سببية (قوله م عليه بياته) أي مدبالاوجو با وانكانظاهر السارةالوجوب (قولِه انامُريكنخفيا) لعلىالرادبالخفي مالا يسهل مادة ايسال مثله الى الله هن أشارله سم (قوله يجوز القادر طىالتفر يعالج) أي على استنباط الأحكام من نصوص المامه والتخر يجطى قواعده وهذا هو المعرعنه كام بمحتبد الذهب فقوله وان لموكن عِندا أي مطلقا جلة حالية وان زائدة وليست الجلة مطوفة على مقدر قبلها أى ان كان عبد اوان أيكن عتدالاقتضائه أن الجيد يفتي بمنهم عتيد آخرمم انه غيرسائغ كانقدم (قوله بخلاف غيره) أي غير ( قوله مع هذا نناقض) أى معمنه افتاته اذ لامسى حينتذ لهكونه مجتهد فتوى وأجاب سم بأن تسميته بذلك باعتبار فتواه بالرجحان أو أن اجتهاده يناسب الفتوى أو تصمية اصطلاحية لاينزم وقوع معلولها أو يقيد ماهنا بشمير ماتفسه ( قوله بناه على القول الرابع ) حيث أجاز فتواه أما على الأول قلا يسمى بذلك لكن لاوجه الاقتصار على الرابع فان الثالث بجزها عمد الفقه ( قوله والطاهر أن كار صحيح) المأخوذ من كلام ابن الملجب انهم قالوا يمتنع الحلاج يقلا بأن يكون محالا لداته لا لقيام الأخلالشرعية على استناعه والدارد عليهم بأن ( (٣٩٨) ماذكرو من الأحاديث تتحولاتوال طائفة المجانسات المتابيل على عدم الوقوع للدليل الشرعي لاعلى عدم الله المستنات المستنات المستنات المستنات المستنات المساحد والته أعابدل على عدم الوقوع

الجوازلدانه كاقررمالسعد

فقول المصنف والمختار سد

جوازه أيعقلاأنه لميثبت

وقوعه أي شرعا (قوله فيه

دلالته (قول المنف

والمختار لم يثبت وقوعه)

اعلم أن أصل النزاع

يجوز الحاو عن مجتهدأولا

قالت الحنابلة لاوقال غيرهم

يجوز والحلاف في الجواز

العقلي كما ص ثم استدل

من قال بالجواز بقوله لو

امتنع لحكان لفيره

والأصل عدمه وقال صلى

الله عليه وسلم و ان الله

لايقبض» الحديث. فقالت الحنابلة لا تزال طائفة الح

قالمابن الحاجب مع شرح

المنف قلناسامناأن هذا

يدل على عدم وقوع الحاو

فأين نفي الجواز ولوسلم

فدليلنا أظهر لان في

التصريح بقبض العاروليس

واغا بجوز الانتاء المحتبد ولا تسلم وقو عصن غيره في الاعصار المتقدة (و الله) يجوز الدوناء المستبد إلى المستبد المستبد (ورائهما) يجوز الدقلة الانتفاء (وان لم يكن قادرا) على النخريم والترجيح (لانه قاد) المائية به من المه وانهم مسرح بنقف عدو مقال الواقع الأعلق المائية في المستبد المتأخرة (ويجوز خاو الزمان عن محتبد المائية المستبد المثان المتناز المائية المستبد المستبد إلى المائية المستبد ال

القادر المذكور فيدخل في النبرجيمية الفنوى وهوكام التبحر في مذهب امله الفاد ويكن أن يجاب بأن تسميته الفريع من من الفريع المنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة المنافرة المنافرة المنافرة والمنافرة المنافرة المنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة المنافرة والمنافرة المنافرة والمنافرة المنافرة والمنافرة المنافرة والمنافرة المنافرة المنافرة والمنافرة المنافرة المنا

فها ذكرتموه الاظهور الحق ولايلزم منه بقاء أهل العلم ولوسهم فيتمارضان ويسلم الأول أعنى ان الأصل عدم الممانع أه اذا عرفت هذا عرفت أن هناك خلاقاً فى الجواز العقلى وعدمه ممنتأمن الاستدلالين بالأحاديث خلاف فيأته يقع أولا يقع فقال الصنف ان الهتار ابدال لايقع بل ينبت الوقوع وليس لمراد ان عتار لوقوع معارضة أحاديث الوقوع له يخلاف ننى تبوت الوقوع فانه صادق لمعارضة دليل العدم لعالميل الوقوع وليس المراد ان عتار للصنف عدم الوقوع لكنه عبر بما عبر به التعارض اذ مع التعارض كيف اختار مولوقال كإقال الناصر والهتار لم يثبرت عدم وقوعه لكنان مقابله تبوت عدم الوقوع مع مقابله للردود عليه هو ما هتاره ابن الحلجب من تبوت الوقوع الذي أشارله الشارح بقوله ينزعه من العباد ولكن يقيض العلم يقبض العام حتى اذا لم يبق عالمنا اتخذ الناس رؤساء جهالا مسئوا فأقدوا بغيرعام فضاواو أشاوا ممنيا لفقط البخارى وفي مسلم حديث «ان بين يدى الساعة أنا يرفع العلم ويترك فيها الجهل محتوية والمحتوية والمحتوية المحتوية ويترك فيها العام قدف أهله ولما ويتبت الجهل» والمراد برفع العلم قضف أهله ولمارضة هذه الأحاديث للأول قال المصنف لم يثبت وقوعه دون لايقع ويمكن رد الأول اليها بان يراد بالساعة ماقر سمنها ( واذا تميل العامي بقول مُحتوية) الى غيره ويتعلم المامي بقول محتوية) الى غيره ويتعلم لانه قد الترم ذلك القول بالعمل به بخلاف سالقلم بصل به ( وقول ياركم العمل ) به ( يجبرد الأوقاع) فليسلة الرجوع الى غيره فيه بالإنتاه ) فليسلة الرجوع الى غيره فيه

لا يقتضى أن يكونوا بمرتبة الاجتهاد والكلام فيه ويمكن أن يقال اذا أطلق الشيء انصرف للفرد الكامل (قَوْلُه ينتزعه) بدل من يقبض النفي (قُولُه و يترك فيها الجهل) أي يثبت بدليل الرواية الثانية (قوله ولمارضة هذه الأحاديث للا ول الح) قال العلامة رحمه الله تعالى الناسالقول الصنف ليثبت وقوعه أن يقول الشارح ولممارضة الأول لهذه الأحاديث والناسب لقول الشار جدون لا يقع أى الذي هو مراد الصنف أن يقول الصنف والمختار لم يثبث عهم وقوعه يعرف ذلك بالتأمل اه أماكون اللناسب لقول الصنف لم يثبت وقوعه ماذكر فوجهه ان عدم التبوت عاينفرع عن دليل عدم الوقوع لاعن دليل الوقوع لان دليل عدم الوقوع لما دل على عدم الوقوع لم يكن الوقوع البنا بخلاف دليل الوقوع فانه لما دلعلي الوقوع كان الوقوع باعتباره ابتا وأماكون الناسب لقول الشارح دون لا يقع ماذكر فوجهه أن عدم الوقوع هو مدعى الصنف لسكن منعه من التصريح بهمعارضة دليل الوقوع ومعاوم أن معارضة دليل الوقوع تجعل عدم الوقوع الذي هو المدعى عبر أابت ولا تجعل الوقوع غير ثابت، وعكن توجيه مادكر والشارح بانه أراد بقوله ولمارضة الح تعليل قوله قال المنف الح باعتبار فوله دون لايقم فهو محط التعليل يعني أمّا ترك الممنف التعبير بعدم الوقوع الدال عليه الحديث الأول لأجل إن هذه الأحاديث الدالة على الوقوع معارضة له ومعاوم أن للناسب لترك التعبير المذكور هو معارضة هذه الأحاديث الذول لدون المكس وأعالي يقل الصنف والمقتار ليشبت عدم وقوعه لان هذا التمير لاشعاره بالميل الى ثبوت وقوعه لايناسب مختار الصنف الذي هوعدم وقوعه مخلاف ماعر به فانه المناسب للمقار هالمذكور لاشماره عيله الى عدم الوقوع المذكور يه والحاصل أن العدول عن لا يقع الى لم يثبت وقوعة يتعلق بأمر بن: الأول المدول عنه والثاني للمدول اليه فقول الشارح ولمعارضة الختماسايله باعتبار تعلقه بالمخي الأول وترك تعليله باعتبار تعلقه بالمعني الثناني لوضوحه فتأمله فانهفي . غاية الدقة و بذلك يسقط الاشكال الذكور المبنى على أن المراد العكس أعنى تعليل العدول باعتبار الأثمر الثاني هذا كله بناء على أن مراد الصنف من علم تبوته علموقوعه أما ان كان مراده منه الترددفي الثبوت وعدمه فلايتوهم غبارعلي قول الشارح ولمارضة الخكا هوظاهر ولاعلى قول الصنف والمتار لم يثبت وقوعه أي ولا عدمه فتركه اكتفاء كسرابيل تفييكم الحر إذ لم يرد من ذلك عدم الوقوع حتى يكون الناسب له ولمعارضة الأول لهمـذه الأحاديث فعلبك بالتأمل الصادق اه سم (قوله بان براد بالساعة) أي في الأول (قوله واذاعمل العامي) المراد به من عدا المجتهد المطلق (قوله بقول عِتهد الح ) أي كأن يقلد مالكا مثلا في نكاح بولي ثم يريد نكاحا آخر بدون ولي على مذهب من براه قليس له ذلك ( قهل فيسه ) أي فما أفتاه به وفي مثله وكذا يقال في قوله وقيل ياومه

قول الشارح دليل عدم الوقوع أى الدى هو أصل الخلاف قبل الدال المنف له فقدير ۾ وحاصله أن تأويله بلم يثبت يدفسع الاعستراض بالتعارص الوارد ولو أبقاه علىحاله وبهعنم الثعامل بندفع ما قيل هنا ولا حاجــة التطويل الخارج عن ذوق الكلام (قول السنف واذاعمل العامى الز) هذا الخلاف مبنى على مقابل الأمسم الآتي قانا اذا أوجبناالتزام مذهب معين يتأتى النجويز في هسذه الاقوال تدبر

وقيل يقم بد واعسلم ان

( ان النَّرمهُ ) بخلاف مااذا لم يلتَّزمه ( وقال السَّمعانى ) بلزمه العمل به ( ان وَقع في نفسه صحتُهُ ) والا فلا (وقال ابنُ السلاح) بلزمه العمل به (ان لم يوجَدُ مُفْتِ آخرُ فان وُجِد تَخَبُّر بينهماوَ الأصمرُّ جواز ، ) أي جواز الرجوع الى غيره (في حكم آخر) وقيل لا يجوز لانه بسؤال المجتهد والممل بقوله النزم مذهبه (و) الأصح (أنه يجبُ ) على العامى وغيره ممن لم يبلغ رتبة الاجتهاد (النزامُ مذهب مُميَّن ) من مذاهب المجتهدين ( يعتقد مُ أرجح ) من غيره ( أو مساويا ) لعوان كان في نفس الأمرمر جوحاعلى الهنتار التقدم ( ثم ) في الساوى ( ينبغي السمي في اعتقاده أرجم ) ليتجه اختياره علىفيره ( ثم في خُروجه عته ) أقوال أحدها لايجوز لانه النزمه وان لم يجب النزامه ثانيها بجوز والذام مالأيلزم غير ملزم ( ثالثُما لا يجوز في بمض المسائل ) ويجوز في بمض توسطا بين القولين والجواز في غير ماعمل مه أخذا مما تقدم في عمل غير الملتزم فانهاذا لم يجزلهالرجو ع قال ابن الحاجب كالآمدي اتفاقا فاللنزم أولى بذلك وقد حكيافيه الجواز فقد عاقلناه وقبل لايحب عليه النزام مذهب معين فله أن يأخذ فها يقعرله مهذ اللذهب تارة وبغيره أخرى وهكذا (و) الأصح ( أنَّه يمتينـُعُ تتبُّــُعُ الرُّخُون ) في الذاهب بأن يأخذمن كل منهاماهو الأهون فيا يقم من السائل (وخالفَ أبواسحق للروزي) فجوز ذلك والظاهر أن هذا النقل عنه سهو لا فالروضة وأصلياعن حكاية الحناطي وغيره عن أبي اسحق انه يفسق بذلك وعن ابن أبي هريرة أنه لا يفسق به والثاني وقد تفقه على الأول العمل به بالشروع الح (قه أوان التزمه) أي بان صمرعلى النسك به (قه أووقال السمعاني بازمه العمل بهانوڤعرفى نفسه محته والافلا) فيه أمران : أحدهما أنه لا يلام من وڤوع محته في نفسه الترامه كما لا بالرمن الترامه أن يقع في نفسه صمته فهمامتغاير ان . وثانيهما أن ظاهر وانه اذا لم يقع في نفسه صمته لايلزمه العمليه وان شرع في العمل لكنه بجوز وعدموقو ع صته في نفسه صادق بما آذا تردد بالسواء وبما اذا ظرعمه معته وقديمتم الجوازق كل منهما اناعتقد محة غيره أورجحانه حيث منعنا تقليد المفضول قاله معم (قهل وقال إن الصلاح الز) فيه بحث لان مانقله عن ابن الصلاح من انه اذا وجد مفت آخر تخير بينهما ليسمطابقا لماذكره ابن الصلاح فانه كافي شرح الهذب عنه لم يقل بالتخيير الااذالميستبن أن الدى أفتاه أولاهو الأعلم الأورع فان استبان الدنك تمين الأول . و يجاب بان المسنف تراكداك لعامه عاسبق ولا يخفي مافيه قاله مير (قوله والأصحر جوازه في حكم آخر ) هذاغير ماتقدم كا هو واضح لانماتقدم في الثل وهذا في حريخالف كالبيم مدسو اله في النكاح مثلا (قوله وقيل لا يجوز لانه بسؤ اللاحتيدالة) يترقب لآخر وهو أنه بحوز في عصر الصحابة والتابعين و يمتنع في المصر الدي استفرت عليه المذاهب (قوله ثم الساوي) أي الذي اعتقده مساويا واعاقصره على الساوي إذ لايتأتى في الراجع السمى في اعتقاده أرجم لما ياز معليه من تحسيل الحاصل (قولهوان المحب التزامه) أي ابتداء (قوله والجوازف غيرما عمل به) أى وعدم الجواز فهاعمل به وقوله أخذا الح علة لهذا الهذوف وقوله أخذا عا تقدم أىمن مفهومه وهو أنه لا يجوز الرجو عفهاعمل به وقوله فانه أي غير الملتزم وقوله اذالم بجز له الرجوع أي بعد الممل به وقوله فالملتزم أولى بذلك أي بعدم جواز الرجوع (قه أله وقد حكياً فيه) أي في الملتزم الجواز أي وأطلقا (قهأله والأصحأنه يتنع تتبع الرخص) الرخصة هناء عناها اللفوى وهي السهولة سواء انطبق عليها مدارخسة اسطلاحائم لا مم وأعامتنم ذاكلان التبيم الذكور يحل رياط التكليف لانه اعاتب عيناند ماتشتهيه نفسه (قهولهوالثافي وقد تفقه على الأول الخ) الثاني هوابن أني هريرة والأول أبو اسحق الروزي وانظر مافائدة هذه الجلزالحالية ولعل فائدتها الاشارة الى ترجم وول الأول لان الشيخ أجل مقاما فقوله

(قوله حيث متمنا تقليد المنفول ) يقتضى انا ان المنفول ) يقتضى انا المعلم مع التروية و المناسبة المناسب

﴿ مسئلة \* اختلف في انتقايد في أصول الدين ﴾ المراد التقليد هنامقا بل الشايل وهو الراد بالاجتهاد هذا ولكان النظر عاميا بالمعنى المنتقدين المنتقد من منتقد من المنتقد وهو نشاء المنتقد والمسئون على المنتقد من قوله المنتقد والمنتقد والمنتقد والمنتقد والمنتقد وهو المنتقد من قوله المنال والمنتقد والمنتقد من قوله المنال والمنتقد و

ان أواد بعدماننسق الجوازفهومبنى على أنهلا يعب التزام مذهب معين وامتناع التبع شامل للملتزم وغيره ويؤخفهن تقييد الجوازالسابق فهما بمالم يؤد الى نتبع الرخص (مسئلة": اختُرِف فالتقليد فيأسول الدين) أي مسائل الاجتفاد كحدوث العالم ووجودائيارى

وما يجب له ويمتنع عليه من الصفات وفيرذلك ممــاسيأتى أقرب الى الحق أوقول الثاني لأن التاميذ لا يخالف شيخه غالبا الالوجب قوى قاله مم (قولهان أراد بعدم الفسق الجواز) أي وانكان عدم الف ق لايستلزم الجواز كافيار تسكاب صفرة (قهله و يؤخنمنه) أيمن شمول الامتناع للذم وغيره (قول تمييد الجواز ) أي جواز الرجوع وقوله فهماأي المذموفيره (مسئلة : اختلف في التقليد في أصول الدين) لما فرغ من ذكر الحلاف في التقليد في الغزو م أخذيت كلم طى الحلاف في التقليد في الأصول وقدم الأول لانه تابع للاجتهاد فذكر معقبه قال شيخ الاسلام لميرجح من الخلاف في التقليد شيئ الكن قضية كلامه فما مرفى مسئلة التقليد ترجيح قوله وقبل النظر فيه حرام فيكون الراجع عنده وجوب التقليدفيه اه وأشار بماص الى قولهو يلزم أى التقليد غيرالمجتهد ومنم الاستاذالتقليد فيالقواطع لان الحكاية عن الاستاذ تقتضي لزومالتقليد طىالأول حمافالقواطم كأصول الدبن لمكن عذافي غاية البعد والظاهر أن صداغير ممادلة كيف معأنه اختلف في الاكتفاء بالتقليدفيصة الابميان فالنظر للقادر انالم يكن واجبا فلاأقل منجوازه بأقسد يمتنع دلالة مامرطي ماذكره اذ مام فيغيرالمجتهد وليس المراد بلزومالتقليد الاامتناع العمل بلاتقليد ولااجتهاد وهمذا لايقتضى امتناع النظر على القادر واقد أعلم قاله سم (قَوْلِه أَى مسائل الاعتقاد) قدعم ان المسائل هي القضايا لكن تمثيل الشارح بقوله كحدوث العالم ظاهر فيانالمراد بالقضاياالمحمولات كالحدوث والوحود وغيرها . وقديجاب بأنقوله هنا كعدوث العالم أي من حيث ثبوته فيكون الثال هوقولنا العالم حادث وهي قضية ذات موضوع ومحمول وكذا يقال فيا بعمده ولايتافي همذا قوله بعد من الصفات لأن المراد من حيث موتها الباري جال جلاله أونفها عنه (قوله وغيرذاك عما سيأتي) أى من الجائز فيحقه ثعالى ومن الواجب والستحيل والجائز فيحق الأنبياء علم الصلاة والسلام ومن مسائل أخر ســتأتى أيضا كالمبدأ والعادوكقولهوله اثابة العاصي وتعذيب الطبيع وغسير ذلك

لايسح ايسان القلد وأما التقليم إلمني الثاني فكان أفيرحمه الله يقول لم يقل أحدمن عاماء الاسسلام انه لا يكني في الايمان الا أبو هاشممن للمتزلة وأتا أقول ان همذا لايتصور فان الانسان اذامضي عليه زموزلابد أن يحصل عنده دليل وان لريكن على طريقة أهسل الجلل قان فرض مصميجازم لادليل عنده فهوالدي يكفره أبوهاشم ولمسلم النسوب الى الأشرى ، والمحيحاً له ليس بكافر وأن الأشعرى اريقل ذلك نسما ختلف أهل ألسنة فيانه هل هو عاص والأصح عندأني حنيمة رحمهاقم انه مطيع وعند آخرین انه عاص وهو الخلاف في وجوب النظر

( ٥١ - جم الجوام – فى ) فاهرفه وارتقال انعاص وإن النظر واجب أقرام ولا يقترط المنطقة ا

(تواه وأجبب الح) \* حاصلة أن المكلف (٧٠٤) بعرفة ان العالم صانعاقد بما متصفا بالعار والقدرة مثلاً يكون عارفا بمفهومات هذه الألفاظ فقال كثير منهم سورجحه الامام الرازي والآمدي .. الا يحوز بل يجب النظر لأن المطاوب فيه اليقين قال الله تمالي لنديه ﴿ فَاعَلِمُ أَنَّهُ لا الهُ اللهُ ﴾ وقد علم ذلك وقال تمالي للناس ﴿ واتبمو ململكم تهمدون ﴾ ويقاس غير الوحدانية علمها. وقال المنبرى وغير ميجوز التقليد فيه ولا يعجب النظر اكتفاء بالمقد الحازم . لأنهملي الله عليه وسلم كان يكتني في الايمسان من الأعراب وليسوا أهلا للنظر بالتلفظ بكلمتي الشهادة

المني من المقد الجازم ويقاس غير الأعان عليه (وقيل النظر فيه حرام) (قول، فقال كثير منهم الح) تفصيل الدختلاف وليس الرادانهم اختلفوا أولام حصل ماذ كركاهو بين (قه له بل بجاالنظر) أى لوجوب العرفة التوقفة عليه . ويردعليه أنالانسلر امكان وجو بهاشرعا لأن وجوبها كذلك أنما يكون بإبجاب القدنعالي وهوغير ممكن اذابجابها اماللمارف بهتمالي أولنبره فانكان الأولازم تحصيل الحاصل وانكان الثاني لزم تسكليف الغافل لأن من لايمرف كيف يعار تسكليفه اياه وأجيب باختيار الثانى ومنع ازوم تكليف الفافل لأن شرط التكليف تصوره لاالتصديق به فالفافل من الميفهم الخطاب أولم يقل له أنت مكلف لامن لا يصلم انه مكلف قاله سم (قهله لأن الطاوب فيه) أي في أصول الدين (قول، قال تمالى لنبيه فاعد أنه لااله الله الج) استدلال على طلب اليقين في أصول الدين وهو استدلال بطريق السمعرومثله قوله تعالى وقل انظر وامادا في السموات والأرض وقوله تعالى وفانظر إلى آ ثار رحمة الله كيف يحى الأرض بعدموتها» والأمرالوجوب ولمانزل قوله تعالى وان في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الألباب ، قال عليه الصلاة والسلام «ويل لمن لاكها» أي مضهابين لحييه أىجانى فمه وايتفكرفها أوعدبارك التفكرفه وواجب وهذا الدليل لايخرجهن كو تهظنيا لاحتال الأمم لفيرالوجوب وكون الحبرالنقول من قبيل الأحاد وجوابه ما في شرح المقاصد حيث قال ان الظن كاف فالوجوب الشرعي على ان الاجماع على أنه متواتر أذ بلغ ناقاوه حدا عتنع تواطؤهم على الكذب فيفيد القطم اه واستدلوا أيضا بأن معرفة الدتمالى واجبة اجماعا ولاتتم الا بالنظر ومالايتمالواجب الابه فهو وأجب، وفيه اشكالات مبسوطة مم الجواب عنها في علها معم (قدله وقدعذائح) من تتمة الدليل وتوطئة لمابعده ليفيدقوله وانبعوه أنهم مأمورون بالعلم الدى مسدر منه ودقع لماقديتوهم من كون الأمر مصروفا عن ظاهره من طلب العيمنه فالامتثال يقرر الرادمنه سم (قُولِه واتبعوه لعلكم تهتدون) أى والأمر للوجوب فوجب النظر لان التقليد لايوصل الى العد أي اتبعوه فيأفعاله وأقواله ومنجلة أضاله العربذتك (قوله وقالالعنبرى) مقابل لقوله فقالكثيرون (قهاله ويقاس غمير الايممان عليه) أراد بالايمان التصديق بمضمون كلةالشهادة والافالاعمان شرعا يطلق على التصديق بكل ماعلم عيى الرسول به صلى الله عليه وسلم (قه أنه وقيل النظر فيه حرام) مقابل للقولين المطويين في المتن المصرح بهما في الشارح \* وحاصل الخلاف ثلاثة أقو ال الا يجوز التقليد فيحب النظر . يجوزالتقليدفلا يجب النظر ، بحرم النظرة الشيخ الاسلام ومحل الخلاف في وجوب النظر في أصول الدين وعدمه النظر فيغسرهم فة الدتمالي أماهي فالنظرفها واجب اجماعا كاذكر مالتفتازاني وغيره اه قال سم وفيه أمران الأول ينبغي ان مرجع الحاء في قوله كاذ كر التفتاز الى وغيره قوله أما النظر فها فواجب اجماعا لاماقبله أيضا لأن السعداريذكرهذا الخلاف وان محلماذكر وأنمسا ابتدأ بقوله أخذيستدل على ذلك والناني ان الظاهر أن ماذكره السعدمن الاجماع على وجوب النظر في معرفة الله تعالى غيرمسلم عندالشارم وغيره ألاترى الى تثيل الشار حلهل الخلاف بقوله ووجود البارى وما يحسله

ووحوب تحصيل التصديق بتلك المغهومات لايتوقف على العلم به بل الوجوب في نفس الأمريتوقف على البوت الشرع في ننس الامر والشرع ثابت عاالكلف ثبوته أولانظر أولًا . قان قيل سامنا انه لايتوقف المكن لايتمالزام النظر لأنه حينئذ يقول سامت ان الوجوب لايتوقف على الدلم بالوجوب الااتى لاأنظرمالم أعملم الوجوب لأن ترك الواجب بدون السلم لايوجبالاتم قلناهسذأ ممنوع بل يوجبه بصد ارشاد الرسيل التمكن التريب من الالتفات حينئذ فان من حدو من شيءالتفتاليه بطبعهفان ترك فهوالقصر والالميأتم الكافر بترك الاعان والجاهل بترك للأمورات (قوله على ان الاجام على انهمتواتر )صوابه علىان الاجماع عليه متواترو بعد هذافهوجواب عنشيء آخرذ كره في شرح المقاصد حامسله انوجوب للعرفة بالنص والاجمساع فمنع الاجاع بانه نقل آحادا فهو ظن . فأجيب أولا بكفاية الظن وثانيابان الأجماء نقل متواتر افالصواب تقدم فوله واستدل أيضاالخ والقدحفيه بمامرتم يذكر ماذكره (قوله لأن السعداية كرهذا الحلاف) لم يذكر منى شرح القاعد لكن ذكره في حاشية العضد ويمتنع عليسه من الصفات فان ذلك متعلق بمرفته تعالى والى استدلاله بقوله تعالى هفاعلم أنه الخ فان ذلك متعلق بمعرفة وحدانيته فهومتعلق بمعرفة الله تعالى فهذاصريم فيجريان الحلاف مطلقاوالي ماحكاه من استدلال المنبري على الجواز فانه متملق عمر فته تعالى وهو يقتضى جريان الخلاف مطلقا طى أن السعد فيأتناء استدلاله طيالوجو سقال مانصه على أنهلو ثبتجواز الاكتفاء بالتقليد في حق البعض فهو لاينا في وجوب المرفة بالنظر والاستدلال في الجالة اه وفيه اشعار بأنه غيرقاطم بعموم حكم الاجماع الذي حكاه فليتأمل سم (ق أهالة مظنة الوقو ع الشبه والضلال) فيهان النظر الذي هومظنة ماذكر هو النظر التفصيل الجأرى على طريق التكلمان لاالاج الى الذي هوعلى طريق العامة فليس مظنة الناك والعتبرهو النظر الاجمالي كالسينبه عليه الشارح . والشبه التياس الحق بالباطل بحيث يحصل التحير . والضلال ساوك طريق لاتوصل الى الطاوب فيمتقد ماليس بحق حقا (قهله فان المتبر النظر عن طريق العامة الح) يفيد أنالراد بالتقليدهناماعدا النظر بالمنيين أعنى ماكان على طريق العامة وماكان على طريق المتكلمين وذلك بأن ينشأ انسان على شاهق جبل ولم يتفكر فيملكوت السموات والأرض وأخره غيره بمايلامه اعتقاده وصدقه بمجرد اخبارهمن غيرتفحكر وقدبر (قهأله ألالدل الخ) استفهام تقريري وهوخبر عن قوله فسماء الخ وجاءفير واية و بحو رذات أمواج فيكون الضمير للثلاثة (قولهالا بمان) أي لاظهاره والافهونفس الاذعان (قولهمن تحرير الأدلة) بيان لطريق الشكامين وتحرير الأدلة تخليصها عمايخل بوجه الدلالة كفقد شرط من شروط الانتاج فبالقياس كفقد ايجاب الصغرى فبالشكل الأول مشلا (قه أهو تدقيقها) أى تطبيقها على الدعى (قه أهود فع السكوك) أى الاحتالات والشبه أى المارضة للا وله (قوله ففرض كفاية في حق التأهلين) أشارة الى أن فرض الكفاية بتوجه الى الجميع ويسقط بغمل البعض كاهوالصحيح (قولهوهذا عمل نهى الشافعي إلنج) الاشارة الىماذكر في حق غير المناهلين (قه أهوهو العلم) أى التمديق بالنظر والاستدلال بالمقائد أى المتقدات وهي المسائل التيهي مسمى أصولالدين كاسبق وفيقوله وهوالصلم بالعقائه البغ معقولهسابقا أىمسائل الاعتقاد اشارة الى ان مسمى أصبول الدين المقائد أي المتقدات ومسمى على الكلام العسلى بتلك المقائد قوره بعضهم (قهل وان كان آثما بترك النظر على الأول) يفيد أن النظر على الأول ايس شرط الصحة الإيسان مم

(قول الشارح لاختمال الأدهان والأنظار) فيه ان هذا يوجب تحر بمالنطر على القلد بفتح اللام أبضا لانهمطنتهمافتقلبده فها يحتملهماأجدر بأن يحرم لأن فيم مافي الأول مع احتال كفب الامام واضلاله مقلده فان نظر الأمام فقد ذكرتم أن النظر حرام عشع لكو ته مظنة الشبه والسلال وان قلدغر وينقل الكلام اليهو يتسلسل، قانقيل ينتهى إلى الوحي والالهام أوالنظر المؤيدمن عندالله بحيث لايقع فيه الحطأ عاقلنا اتبام صاحب الوحىليس تقليدا بلعدنظرى وكذا الالمام ونظر التأبيد فلا يصح أن التقليد واجب والنظر حرام مطلقا كذا في العفد والسعد (قوله يفيدان النظراخ) تقدم الك فياتقاناه عن السنف

(قوله ولا يخفي مافيه) لاشيء فيهفان قولنامن غرمعرفة دليله يعسدق علىمورقاد الأنبياء اذلا يعرف الدليل وهوالوحي تخبلاف بنبر حجة فانالحجة قولالني أى كون القول سادر امنه (قولەقيە أن يقال أن مسمى التقليدالخ) تقدم في كلام المستف أنه يطلق على المنبع وأنعذا للشهو العرف أىالثمارف ادهو التقليد الشائع فحالفروح وكيف يكون جازما بهمعرأن واسطة امامه أنميا همو الاحتياد وقابته أن بفيد الظنءم تجويز أن يكون الحق خيسلافه فقوله ان ماذكره الصنف غيرصيح غرصيح (قوله وفيله مصادرة)ليس كذلك لأن المنى كل متفير موجد عن العسلم لأن علمه قيسل وجوده مشاهدأومقطوم به أد الاله (قول الشار حال أن ير يدالخ)وجواز الحال محال وحينئذ لايردامكان اتفاقيما تدبر (قوله نوع مخالفة) قرره في شرح القامسدهكذا نعراهطرق أخرى في كتب الكلام

وشمأ أقوامهايه بأه يازمه تكذير الدوام وهما البالؤومين (وقال) الأستاذا بوالقاسم (القديرية) في دفع التسنيع منا (مكدوب عليه) قال المسنف (واليحقيق) في المسئلة الدافع التشنيع أما (إن كان) التقليد (أخذا لقول التسير ينبر حجة لكن المسائلة للإيمان المراحد (وان كان) التقليد أخذا لقول التسير ينبر حجة لكن (جرّما) وهذا هوالمستعد (فيكفي) ابمان القلد عند الاشهرى وغيره (حالا الأويمانم) في قوله لا يكني بل لابدلسحة الإيمان من النظر وطيالا كتفا بالتقليد الجازم في الإيمان وغيره قال المسنف (فيسيرم) أى الماكف (فقد بهان المالم) وهواملسوى الشمالي والجاجة لقول بمستهم وسفاته فانها ليستفيره كاأمها ليستعيد (مُشدَّتُ ) أي موجد من المدم لأنه متثيراً يهرض له التذير كابشاهد وكامتني عدت لأنه وجديد أن لهيكن (ولعسائم") ضرورة أن المعدث لإيدله من عدث (وهو

(قوله وشنع عليه أقوام النم) و دالتشنيم المذكور بأن المعتبر النظر على طريق العامة كمام قال التفتاز الى فى شرح المقاصد ليس الحلاف فيمن يسكن دار الاسلام من الأمصار والقرى والسحاري فاتهم يتفكر ون فخلق السموات والارض مل فسمر نشأف شاهق جبل وأخره مخر بوجوب الاعسان فآمير من غير تغسكر هذا حاصل كلامه مه والحاصل أنالعوام ليسوا مقلدين بلناظرون نظرا شرعيا كماتقدم فى كلام الاعرانى فلابلزم تسكفيرهم (قوله بفسير حجة) احترز بمن التقليد الدنسياء فانه مع حجة فيكني جزما بلاخلاف واعاغار المسنف بين تفسر التقليدهناو تفسيره فهاسبق حيث قال فهاسبق هوأخذ القول من غرمم فة دليه وهناأ خسيد لقول النس بضرححة لبحرز عيادكم معناعن التقليد للا تبياء عليهمالصلاة والسلامكذا فيمنع الموانعاله ولايخفي مافيه فتأمله (قير الهمع احتمال شك أو وهم) الاضافة بيانية اذالشك احمالان يتقاوم سباهما والوهم احمال مرجوح قاله الملامة (قوله وان كان التقليد الخ) فيه أن يقال ان مسمى التقليد هو أخذ قول الفرعل سبيل الجزم بعمن غيرمعرفة دليله كاهو المروف أما أخذه مع احمال الشك أوالوهم فليس من التقليد خلاف ما توهم كلام المستف والشارح وأن الخلاف في المقلد بالمنى المذكور وهو الآخذ لقول النسرجاز ماه فماذكر والمسنف من الجم غير صيح (قول إبرالا بداسحة الإمان من النظر) أي على طريق المشكل من فالنظر عنده شرط محة في الأبحان ينتز الإبحان با تتفاقه والحاصل انهاختلف في المقلدعلي أقوال ثلاثة فقيل هوكافر وقيل مؤمن عاص بترك النظر وهوقول الجهور وهو الأصح انه مؤمن غرطص لانه لربكلف الا المقدالحازم وقدحصل وأما اقامة الأدلة وردالشبه فغرض كَفَاية قد قام به غميره فيسقط عنه (قوله ولاحاجة لقول بعضهم) أي وهوامام الحرمين وهو ناظر لكون الصفات غدا مالمني اللفوى لان الصفة غير الموصوف وغير أمام الحرمين نظر الى الفير الاصطلاحي وهوماعكن انفكاكه عن الموصوف فقال ليست غيرا أي ليست منفكة عن الدات وحينتذ فالخلف لفظي (قرأه أي موجد عن العدم) أي بعد العدم وهذا تفسير المسكلمين وأما الحكماء فانهم يفسرونه بالافتقارالي النبر وبجعاونه قديمها اما بالتعليل أوالطبع وهوتعليسل كماتقرر (قهله كما يشاهد) دليل الصغرى وقوله لانه وجدبعد أن لربكن دليل الكبرى وفيه مصادرة اذبصر المني تحدث لانه محدث (قولهالواحد) أى في ذاته فلاتركيب فيه وفي خلقه فلاشر يكله وفي أفعاله فلا نظيرله (قَهْ لِهَ اذْ لُوجَازَ كُونَهُ اثْنَيْنُ النَّمُ } هذا برهان التمانم أى التخالف وفي تقرير الشارح له نوع مخالفة

اللدى لاضدله غيره كحوكة زيدوسكو نه فيمتنع وقوع المرادين وعدم وقوعهما لامتناع ارتفاع الضدين المذكورين واجباعهما فيتمينوقوع أحدهافيكون مريدهمو الاله دون الآخر لمجزه فلايكون الاله الا واحدا واطلاق المسكلمين اسم الصانع عليه تعالى مأخو ذمن ڤوله تعالى «صنع الله الذي أتقن كل شيء له (والواحدُ الشيء الذي لا يَنقَسِمُ ) بوجه ( ولا يشبهُ ) بفتح الباء المشددة أي بدولا بنيره أي لا يكون بينه وبين غيره شبه (بوجه والله تعالى قديم ) أي (لاابتداء لو جوده) ولاانتها الذلوكان حادثًا لاحتاج إلى محدث تعالى عن ذلك (حقيقتُهُ) تعالى (منا إنهَ السائر الحقائق قال الحقُّونَ ليستُ متوقف على الملم محقيقته وأجيب بمنع التوقف على العلم به بالحقيقة واعابتوقف على العلم به بوجه وهوتعالى يعلم بصغاته كاأجابها مومى عليه الصلاة والسلام فرعون السائل عنه تعالى كأقص علينا ذلك بقوله تمالي «قال فرعون وما رب المالين »الخ (واخْتَلَفُوا) أى المققون (هلُ يمكن علْمُهُ أَق الْآخرة) فقال بمضهم نم لحصول الرؤ يةفيها كاسياني وبمضهم لاوالرؤية لانفيد الحقيقة (ليس بجسم ولاجَوهَر ولايرض) لأنه تمالى من من الحدوث وهذه حادثة لأمها أقسام العالم اذهو إماقائر بنفسه أوبعيره والثاني المرض والأول ويسمى بالمين وهو على الثاني المقوم له امامرك وهو الحسم أوغيرمرك وهو الجوهر وقديقيد بالفرد (لمريز ل وحد مولامكان ولازمان ولا قُطْر ولا أَوْانَ ) هذا من عطف الخاص ع العاماذالقطومكان غصوص كالبلدو الأواث زمان مخصوص كزمان الزدع والداعى الى العطف الخطابة في التنه به أي هو موجود وحده قبل السكان والزمان فيومنزه عنيما (ثمراً حدثَ هَذَا المالَم) الشاهد من السموات والأرض بمافيهما (من غير احتياج ) اليه(ولوشاء ماأخترعَهُ ) فهو فاعل بالاختيار لابالذات (لم يَحْدُ تُبابتداعه في ذاته حادث ) فليس كَنيرة محلاللحو ادث فهو كإقال في كتابه المن ير (فعَّالُ لما يدايس كمثله شيء) وهو السميع البصير (القدر ) وهو مايقع من المبد (قَهْلُهُ اللَّذِي لاضَدَلَهُ غَيْرِهُ) قَيْدِيدُنِكَ لِيتَأْتَى لِهُ قُولُهُ لامتناع ارتفاع الخ (قَهْلُه مأخوذمن قُولُهُ تَعَالَى الحُ أى بناءعلى الاكتفاء بوروده مأخذ الاشتقاق لكن قدور داطلاقه عليه كاذكر والبيق (قه لهولاا تهاء) تفسير للازمالقد وهوالبقاء (قولهلاحتاج الى محدث) أي وذلك ينافي وحوب الوحود (قوله واختلفوا هل يمكن عامها في الآخرة) قال الكال لم يرحم الشار حولا المسنف شيئا والمحيم كاقال البلقيني أنه لاسدار للمقول اليذلك (قوله لاتفيد الحقيقة) أى العلم بها (قوله لأنه تعالى منز معن الحدوث) أى لأنه واجب الوجودالداته والواجبهو الذىلايحتاجي شيء الىشيء فهوتعالىمنزه عن الحدوثالاستلزامه الاحتياج وهذه الأمورحادثة لأنهاأقسام العالم الحادث قطمافتكون حادثة قطما (قهله القومله) أى اللمدى بتوقف وجوده على وجوده واحترز باعن الحيز اذهو على العرض بطريق تبعيته الذات الكن لايقومه (قهله هذامن عطف الخاص على العام) الشاراليهماذ كرمن قوله ولاقطر ولأأوان (قهله الشاهـ لـ) أي ولو لفعرنا كالجوز والملائكة (قولهولوشاهمااخترعه) أي فهو تعالى فاعل بالاختمار لابالذاتكما نقول الفلاسفة فاتهم يزعمون ان ذاته تعالى أقتضت وجود العالم (فلاعكن تخلفه عنه تعالى الله عمايقولون علوا كبرا (قوله لم يحدث بابتداعه في ذاته حادث) أي كالتعب والنصب الذي قالته الهود انه ابتدأ الحلق يوم الأحد ثم استراح يوم السبت وقوله في ذاته متعلق بيحدث ( قوله فعال لما يريد ) استدلال على قوله ثم أحدث العالم من غير احتياج اليه ولو شاء مااخترعــه وقوله ليس كتله شي، استدلال على قوله لم بحدث بابتداعه في ذاته مادت وعلى التنز بهات السابقة في قوله ليس بحسم الح

# أن قات المكن رعا صار عثنما محبب شرط ككون الجمير فيعذا الحو حالكونه في الآخر بوقلت المكن في ذاته محكن على كل حال ضرورة امتناع الانقلاب والمثنم في حديثالتحز هوكونهني آن واحد في حزين فكذا هنا عتنم اجتاع الارادتين وهو لا ينافى امكان كل منهما فتبين أنازومالحال أنما هو من وجود الالمين (قوله اقتضت وجودالعالم) كافتضاء الشمس الضوء ونقل عنيه أنه مختار عمق انشاء فعلوان لم يشأ لم بغمل لكنه دائم مشيئة الغمل والكل باطل صليمون موضعه

(قول الشارح لعجزه)

المنسر في الآول (خير" وكشر" م) كانن (منه) تعالى بخلقه وارادته (علنه خدامل لكرا معلوم) أي مامن شأنه أن يعلم ممكنا كان أو عتنما (جُرثيات وكاييّات وقدرتُه) شامة (لكيّ "مَقْدُور ) أى مامن شأنه أن يقدر عليه وهو الممكن بخلاف المعتنم (ماعليم أنّه يكون) أى يوجد (أوادَّه) أى أواد وجوده (والا) أى وماعلم أنه لا يوجد (فار) يريد وجوده الارادة تابعة المعلم (بَعَارُه م) تعالى (فير "متفَّتي ولامتناه) أى لاأول له ولا آخر (لهيّزل") سبحانه موجودا (لماية) أى بماني ومي مادل على الذات باعتبار صفة كالنام والخالق (وصفات وادن) وهي (ما دل عبيا فعله) لتوقفه عليها (من قدرة ) وهي صفة تؤثر فى الشيء عند تعلقها به (وعلم) وهو صفة يمكشف بها الشيء عند تعلقها به (وعياق)وهي صفة تخصص أحدطرف الشيء من القمل والتوك بالوقوع (أو) دل عليها (التنزيه) له تعالى (عن النقص من منتم وبهسر)

﴿ قَوْلُهُ لَلْمَعْرُ فِي الْأَزْلُ ﴾ نعت لما يقع وهو توجيه للتسمية بالقدر وأعافسر الشارح القدر بما ذكر لقول المن خيره وشره والافالقدر بالمنى الصدري هو ايجادالله الأشياء على قدر مخصوص ولايضاف الشر اليه تعالى أدرا وان كانت الأشياء كلها خرهاوشرها بتقديره تعالى والقدر بالمني السدري قرين القضاء في عبارة التكلمين فقضاء الله تعالى عند الاشاعرة كا في شرح المواقف وغيره هو ارادته الأزلية التعلقة بالأشياء طيماهي عليه فها لايزال، وقدره سبحاته وتعالى أيجاد الأشياء على قدر مخموص من كونها على وفق الارادة (قهله كائن منه ) أنما قدره ليكون نصا في الحدرة ولا يتوهم خلافها والا فهو واجب الحلف كا تقرر في عله ( ق أله عكنا كان أو عتنها ) أراد المكن بالامكان العام فنشمل الواجب ( قوله ومالا فلا ) ظاهره ومالم يعلم انه يكون وليس مرادا بل الراد وماعلم أنه لايكون كا بينه الشارح وظاهر هبارة المتن يشمل صورتين احداهما انتفاء العنم رأسا وهومحال والثانية علم أنه لأيكون لآنه يصدق هليه عدم علم أنه يكون وهو الراد سم ( قهأله فالارادة تابعة المسلم ) أي عند الاشاعرة وأما عند العَرَلة فتابعة للأمر لاتهم يقولون ان الله ير يَد ماأمر به من خير سواء وقع أم لا ولا ير يد ماتهي عنه من شر سواموقع أملا ونظير عُرة الحلاف في إيمان أني جهل فعند الاشاعرة انه مأمور به وليس مرادا وكفره منهي عنه ومراد وعند المرالة بالعكس من حيث الارادة قال أثمتنا . ولو أراد مالا يقع كان نقصا في ارادته لـكلالها عن النفوذ فها تعلقت به ونوسط بعضهم بما يرفع الخلاف فقال ارادته قسبان ارادة أمر وتشريع واراة قضاء وتقدير فالأولى وتسمى الارادة الشرعية تتملق بالطاعة لابالمصية لقوله تعالى «يريد القدبك اليسر ولايريد بكي السسر» والثانية وتسمى الارادة القدو م شاملة لجيم المكتات تقوله تعالى والمن يرداقه أن جديه واعدان تبعية الارادة الا مرعند الممرّلة لاتنائي قولهم باتحادهما ماصدقاً لامفهوما ( قوله بقاؤه الح ) أي وجوده وأما صفة البقاء فستأتى (قه إله وهي مادل على الدات باعتبار صفة)أي والمراد هنا تلك الصفة وان حصل تداخل مع قو له وصفات ذاته لان مقام التوزيه مقام خطابة (قوله عند تعلقها به) دفع به ما يتوهم من كون مقدور القدرة قديما مثلها (قهله وهوصفة ينكشف بها الشي عند تعلقها به) تسم في هذا التفسير المولى سعداله ين في شرح العقائد وهوكاقال سف المحققين غيرمناس مرجهة ان الانك أف يوهم سبق الحفاء وعلم الله مالي منز معن ذلك والمناسب في تفسيره أن يقالصفة أزلية تتعلق الشيءعلى وحه الاحاطة وعلى ماهو عليه دون سبق خفاء (قه له تقتضى صحة العلم) أي على وجه الشرطية بمنى أنه ينتني العربا تتفائها (قو له من الفعل والترك)

(قوله فتامة للأمر) وجودا وعدما ( قوله ولو أراد مالا يقم كان تقصا) وماقيل من أنه أراد ذلك على سبيل التفويش أي أراده اختيارا من العباد لاجبرا فلا تقس في عدم وقموعه لمدم دلالته على عجزه بخلاف تخلف المراد عن الارادة القسرية فليس بشيء لان عسدم وقوع مراده ولو على سبيل النديش أوع تقس ومفاومية وكذا ماقيلان الارادة التفويضية هي الأمر وعنالنته لانستلزم العقس لان ذلك أعا يتم لوكان الأمر عنسدهم ما فسربه القوم وهو طلب اللاً، وز وليس كذلك قانه عندهم عان الارادة على هدا القول ولا شك أن تخلف المأمور عن الأمر حينات هو تخلف المراد من الارادة فلزميسم النقص ( قوله لا تنافي قولهم بالمحادهما ماصدقا لا ميسوما ) الدي في المواقف أولا وآخرا ان الممزلة قالوا ان ارادة الله فعل التسارحي الأمر به وأماارادته فطوفيس الملم عافيه من المسلحة ولعلم أى ماهنا مذهب لبعثهم

المسمى بكلام الله أيضا ويسميان بالقرآن أيضا (وبقاء) وهو استمرار الوحود أما صفات الأفعال كالخلق والرزق والاحياء والاماتة فلستأزلة خلافا للحنفية بإجر حادثة أي متحددة لابها اصافات تعرض للقدرةوهي تعلقاتها بوجودات المقدورات لأوقات وجوداتها ولامحذور في اتصاف البارى سبحانه بالإضافات ككونه قبل العالم ومعهوسده وأزاية أسمائه الراجمة الىصفات الأفعال كاتقدم في جلة الاسماءمن حيث رجوعها الى القدرة لا الفعل فالخالق مثلامن شأنه الخلق أي هو الذي بالصفة التي مها يصحالحلق وهم القدرة كإيقال في الماء في الكوز مرو أي هو بالصفة التي بها يحصل الارواء عند مصادفة الباطن وفالسيف فالنمدقاطم أيهو بالصفة الي بهابحصل القطع عندملاقاة الحل فاتأريد بالخالق وبرصدرمنه الخلق فليس صدورمأزليا ذكرذلك الغزالى وبين رجوع الأمهاء كانبا الى الغات وصفاتها في القصد الأسني (وماصح في الكتابِ والسنةِ من الصَّفات تَمتقدُ ظاهرَ المني) منه ﴿ وَنُخَرُّهُ مُندَسَاعِ المُشكلِ ﴾ منه كما في قبله تمالي ٥ الرحمن على المرش استوى. ويبق وجه ربك . ولتصنم على هيني . يد الله فوق أيدمهم » وقوله ما الله عليه وسلم «ان قارب بني آدم كاما بين أصبعين من أصابع الرحق كفل واحديصرف كيف يشاء. ان الله يسط يده البيل ليتوب مسى والنهاد ويعسط يده بالنهار ليتوبمسيء الليلحتي تطلع الشمس من مفرحها، وواهما مسلم (ثم اختَابُ أُنْمُننا أَنْوُوَّلُ) المشكل (أمْنَفَوَّضُ) معناه المراد اليه تعالى (منزِّ هين) له عن ظاهره (معرانفاقهم على أنَّ حَيْلنا أي وحدد الشررة وعدمه إذ هما طرفا الشيرة المكن (قوله وهما صفتان يزيد الانكشاف بهما الح) للرادأن حقيقة الانكشاف جماغير حقيقة الانكشاف بالعلم فكما أن حقائق الثلاثة متفايرة فكذلك انكشافاتها فلا يقال انه يازم تحصيل الحاصل أواجتاع الأمثال ثم فالتمير بالانكشاف مامر (قهله و سميان) أي السفة والنظم المعر به عنها وقوله أيضا أي كا يسميان بكلام الله ( قوله أما صفات الأفعال) محترز قوله صفات ذاته (قهله أي متجددة) أي اعتبارية في الأذهان لافي الخارج وأشار بذلك الى أنه ليس المراد بحادثة معي الحدوث المتقدم وهو الوجود بعد العدم إذ صفات الأفعال اعتبارات لاوجود لها في الحارج (قهألهلا وقات وجوداتها) أي في أوقات وجودها أو عندها (قهأله ولا محمدُور في اتعثاف الباري بالاضافات ) أي لانها أمور اعتبار ية لاوجود لهما في الحارج حتى يلام من اتصافه تعالى بهاكونه محلا للحوادث (قهأله وأزلية أسائه الح) مبتدأ خبره قوله من حيث رجوعها وهو استثناف بياني (قَهْلُه كَانْقدم في جلة الأساء) أي الراجعة الى صفات الأفعال كما أشار الشارح الى ذلك بقوله كالعالم والحالق (قه له من حيث رجوعها الى القدرة) أى التي هي صفة أزليسة وقوله الالفعل أي الذي هو صفة اعتبارية متجددة فما الايزال (قه إدفان أر بدبا لحالق الح) مقابل قوادم: شأنه الحلق (قوله فالقصد الأسني) اسم كتاب للغزالي في شرح أساء الله الحسني (قهله وما صح في الكتاب والسنة) أي في الجلة لان الكتاب لايقال فيه غير صحيح أو يقال صح بمنى ورد أو ثبت (قوله نعتقد) أي وجور با وقوله ظاهر اللعني أي الواضح الذي لاإشكال فيه (قوله ولتصنع) أي ولتربي ( قوله بين أصبعين الخ ) خبر أول وقوله كقلب واحسد خبر ثان وهو معني قول الشارح الآتي والظرف فيسمه خبركا لجار والمجرور (قوله ثم اختلف أثمتنا الح) أي بعمد الانفاق على التنزيه عن ظاهره وقوله أنؤول انظر هــل معناه أيجوز التأويل أو هــل الأولى التأويل (قهله منزهين ) حال من فاعسل نؤول ونفوض وهــذا يفني عنه قوله قسل ونتزه عنسد ساع الشسكل

وهاصفتان يزيدالانكشاف مهما على الانكشاف بالعلم (وكلام) وهو صفة عبر عنها بالنظم المعروف

(قوله اعتبارات) أى لها منشأنا خارح ظرف النفسها بعني أن منشأ القزاعها موجود خارجا الاظرف لوجودها تدبر (قوله أي الراجعة إلى صفات الأفعال) لا يصلح تفسيرا الجازة الأساء كا هو ظاهر نامل

(قوله من استاد ماللسب) الأولى ما للتعلق وهو المؤول بالكسر للتعلق بالمكسر وهو التأويل (قولهأن يكون التجوز في جميع للفردات) الراد بالتجوز سببه وهوالانتزاع فان انتراع الميثة من الفردات سبب أى أم لابدمنه في التحوز بالهبئة عن الهيثة إذا لتمثيل لا يجو ز فمفرداته أعاهم فبالمبثة و بعددتك في التمثيل لابد فيه من الانتزاع من كل جزء من أجزاء الركب وما هنا كذبك إذ شبه هيئة منتزعة من القاوب وكونهافي قدرة الله وصرفه لهاكيف بشاء بهيثة منتزعة منشيء يسير وكوفه بان أصبعال لواحد من عباده وتقليبه له كيف بولد (قوله أي شخصامحكاله)

الأولى تاثبا

بتفييسايه لا يقدّم أن ياحتفادنا الرادمنه مجملا والتفريض مذهب السلف وهوأسلم والتأويل مذهب الخلف وهوأسلم والتأويل مذهب الخلف وهو جهالدات والدين بالمحتفظ المحتفظ المحتف

(قَوْلُهِ تَعْصِيلُهُ) أَى تَعِينَ للراد منه وقوله المراد مفعول اعتقادنا وقوله مجملا حال من اعتقادنا (قوله أى أحو بمالى مز يدعلى أي يكون حاصلاعند من يربد التأويل وفهاذ كره اشارة الى أن قوله أعلم عبارًا فالافرادمن قبيل اطلاق اسم السبب في السبب فإن الأحوجية الى مز يدالع سبب مقتض إلى أنْ يصر الأحوج أعمل وفي اسناد أعلم إلى التأويل عجاز في الاسناد أيضا فانه من اسنادما للسبب الى السبب أيضًا فَانَّ الاُحُوجِ الى مزيد عسلم هو من بؤول لأن النَّاويل سبب النَّك وفي كلام الشارح دفع لما يتوهم من العبارة من أن الحلف أعلم من السلف وقد اشتهر فيالعبارة بدلأعلم أحكم أياً كثّر إحكاما أي اتقانا والأولى أولى كا قاله الكال واعاكان الخلف أحو جالى مز بد علي لانهم عتاجون الى تنسع كلام العرب ومعرفة المجازات والاستعارات والكنايات الواقعة في كلامهم فيحمل على واحد منها (قرأهمن باب التمثيل المذكور في علم البيان) وهو تشبيه هيئة منتزعة من عدة أمور بأخرى مثلها قال مض الحققين واعارأن التمثيل في الحديث الأول الماهو في قوله بين أصبعين من أصابع الرحمن الفيه وفيا مدمس تمام الحديث إذاوقيل ان قاوب بن آدم كقلب واحديصرفه كيف شاه لربكن فيه تمثيل قطعا اه وات أن تقول لايشترط في التمثيل أن يكون التجوز في جميع الفردات باللهتبرانماهو الهيئة من عدة أمور لاكل واحد من الأمور (قوله فلا برد معطياً ) أي شخصا معطياً له كما أن السائل لابرد. شيئا يعطىله فظهركونه من باب التمثيل (قوله وصور الحروف) عطف تفسيرعلى أشكال الكتابة (قهله راجع إلى كل من مكثوب الخ) يعني أن اسناد كل من مقروه ومكتوب وعفوظ الى ضمع القرآن حقية لأن كلامن القروءوالمكتوب والحفوظ بطاق عليه لفظ القرآن اطلاقا حقيقيا كإيطلق كذلك طي المني أتقائم مذاته تعالى وليس المراد بالقرآن حيث يطلق على القروء والمكتوب والحفوظ المعى القائم بذاته تعالى بل المبارات الخصوصة الدالة على المفاني الخصوصة أوالنقوش الدالة على تلك المبارات وأماحيث يراد بالقرآن المن القائم به تعالى فوصفه بانه مقروءا وعفوظ أومكتوب عاز قطعام وروصف المدلول بصفة الدال الكهن المقروء والاعلى المعنى المذكور وكذا الحفوظ والمكتوب وهذاهم للدى أشار له في شرح القاصد حبث قال المراد بالذكر العربي المتزل القروه المسموع المكتوب هو المني القائم الأأته وصف عاهوم وصفات الأصوات والحروف الدالة عليه مجازاووصفا للدلول بصفة الدال اه ولميرد الشارح ماذكره صاحب المقاصد بدليل قوله فان القرآن بهذما لحقيقة ليس في المساحف الح فقول بمض الحشين مانمه وحاصله ان اسناد كل من مكتوب ومحفوظ ومقروء الى القرآن بمني كلام اللهالنفسي اسناد حقيتي كلمنها باعتبار وجودمن

القائم بذاته بد وحاصل ما أرأده الشارح حيثالان الكلام القديم يوصف بانه مكتوب وصفاحقيقيا وان كان كنه ليس مكتو با ولا مقروءا الح وذلك لان له وجودا في المكتابة بمعنى أته مدلول البكتوب فيوصف بإنه هومكتوب باعتبار همذا الوجودكا يقال زيدمكتوب باعتبار وجوده الحطى قمني اته مكتوب أن له وجودا في . الكتابة سواءكان ذلك الوجود مجازيا أوحقيقيا ولاشك بان الوصف بان اه وجودافي الكتابة وصف حلميني اذ معسني مكتوب أته موجبود بوجوده الكتابي وهكذا يقال في محفوظ ومقروء اذاعرفت الشارح تحقيق نفرد به خلاف مافىشرح للقاصد والمقائد واته لايرد عليه . مافهمامن أناطلاق ذلك عِازُ لانه مسنى على ان للراد بمكتوب ونحوه انه واقع عليمه ماهو من عوارض الألفاظ وهو النقش وليس مهادا و به تبلم أن الحشى رحمه الله بعد عن متى الشارح عراحل وكيف يصحماقاله وكلام الشارح أنما هو

وقدم للإشارةالىذلك ونبه بقوله لاالمجاز علىأنه ليسالرا دبالحقيقة كنه الشيء كماهومراد المسكلمين فإنالقرآن بهذه الحقيقة ليس في المساحف ولا في الصدور ولا في الألمنة واعما الراديها مقابل المجاز أى يصح أن يطلق على القرآن حقيقة أنه مكتوب محفوظ مقروء واتصافه يهذه الثلابة وبإنه غير نحاوق أى موجود أزلا وأبدا اتصاف له باعتبار وجودات الموجود الاربمة قان لكل موجود وجودافي الخارج ووجودا في الدهن ووجودا في المبارة ووجودا في الكتابة فهي تدل على المبارة وهي على مافي ( ويماَّقُبُ) بهم ( الأأن يففر غَيْرالنُّر ال على المنصية ي) عدلا لاخباره بذلك قال تمالي ﴿ فامام وطفي وآثر الحياة ألدنيا فان الجحيرهي الأوى وأمامن خاف مقام ربه ومهى النفس عن الهوىفان الجنة هى المأوى ــ ان الله لا ينفر أن يشرك به ويتفر ما دون ذلك لن يشاه » وهذا الأخير غسس المعومات المقاب (وله) سبحانه ( إثابةُ المامني وتعذيبُ الطبيع وابلامُ الدوابُّ والاطفال ) لانهمملك يتصرف فيهم كيف يشاء لكن لايقع منه ذلك لاخباره بآنابة المطيع وتعذيب العاسي كما تقدم وقم يرد ايلام الدواب والاطفال في غير قصاص والاصل عدمه أما في القصاص فقال صلى الله عليه وسلم الوجودات الار بعة لااستناد مجازي اله ثم اعتراضه على الصنف والشارح بما نقله عن حواشي العقائد للسكستل و بكلام شر حالقاصد التقدم في غير عله فتأمل (قوله قدم الإشارة الىذاك) أى الى الرجوع المسكل وكذا لوأخر لآن القيداذا تأخر برجع الى السكل (قو أوليس في الصاحف ولافي الصدور) أي لانهمعنى قائم بالذات لا يمكن انفكا كه عن الدائر يقوم بالنبر (قدله أي موجوداً زلاوأ بدا) تفسير لقوله غسر مخاوق (قهأه وجودا في الخارج) أي بالتحقق في العيان ووجودا في الدهن أي بالتخيل ووجودا في العبارة أي باللفظ الدال عليمه ووجودا بالكتابة أي بالنقوش الدالة على العبارة وقوله فهمي أي السكتابة تدل على العبارة وهي أي العبارة يدل على مافيالناهن وهو أيمافي الناهن على مافيا لخارج فالكتابة دال لبس الاومافيا لخارج مدلول لبس الاوماق العبارة ومافى الدهن دالأن باعتبار مابعدهما مدلولان باعتبار ماقبلهما (قه لهعباد هالسكلفين) أعال كذاغير السكافين كالاطفال واعاقيد بالسكلفين لاجل قوله و يعافسه (قول، فضلاً) فيه رد على المتراة (قهاله الأن يغفر) استثناء من قوله و يعافب (قهاله قال تعالى فأمامو طغى الآية ) الدى دلت عليه الآية ترتب الثواب والعقاب على ماذ كرفها وليس فهاما بدل على إن النه إب الفضل وقوله تعالى «فأمامن طفى» أى تجاوز الحدق العميان «وآ ثر الحياة الدنيا ، أي عن الآخرة من كل وجهوالدار تبعليه قوله ﴿ فَإِنْ الجِحبِهِ عِي النَّاوِي ﴾ أي لاغيرها كايفيده تعريف طرق الجلة معضم والفصل وقوله « وأمامن خاف مقامريه » أي آمن «ونهي النفس عن الموي» أي عن العاصي من الكفر أما دونه من الكبائر والسفائر بأن اجتنب الجيع أوماعدا الصفائر على قول الجهور من أنها مكفر ةباحتناب الكيائر أوارتكب الجيمأو بعضه ولكن نأب وأصلح وماتعلى ذاك فان الجنةهي الماوى له لاغرها وأمااذامات على الاصرار على مادون الشرك فهو تحت الشيئة كاسياني فلا يحكم بأن مأواه الجنة لاغرها لاحيال أن يعاقب بادخاله النار مريد خله الجنة (قه أله ان الله لا ينفر أن يسرك به الح) دليل للاستثناءالمذكور بقوله الاأن يغفر غيرالشرك (قوله وهذا الاخير) أى فوله تعالى ﴿ وينفر مادون ذلك لمن يشاء ، عصص لعمومات العقاب أي لان عمومات العقاب تقتضى أن كل فردمن أفراد الدنوب معاهب عليه وهذا النص لبعض أفرادا النوب وهوالله أوب الففورة (قوله لكن لا يقع منه ذلك) قديشكل بان إيلام فيالكلام القائم بذاته تمالي فليتأمل فانه تحقيق حقيق بالقبول واقدسبحانه وتعالى أعل

( ٥٢ - جم الجوامع - ني ) (قوله أى التخيل) اذ لايعقلكنه صفات السحانه وتعالى و لتؤدن الحقوق المأهليا برم التيامة حتى بقادائسانا الملحاء من الشاتالقرناء ورواء سلم ، وقال ويتعمل المخافظ المنافية من المنافية والمرابط المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية وفي التنافية المنافية المنافية المنافية والمنافية وفي التنافية المنافية والمنافية والمنافية في المنافية وفي التنافية من المنافية والمنافية والمنافية في المنافية والمنافية والمنافية في المنافية وفي التنافية من المنافية والمنافية المنافية المنافية والمنافية المنافية والمنافية المنافية ال

(قوله في كلام السعد الخ) ليته ما نقل صقا (قوله فان اضافة الليلة الى البدرتاق- الح) أى تفيد أن المراد بتلك الليلة ليسلة لم يستترفيها بسحاب

الاطفال والدواب أمر مشاهسه لظهور وقوع الامراض والعاهات بالاطفال والدواب فممنا معنى عدم وقوع الايلام الا أن يُراد عدم وقوع الايلام في الآخرة لا في الدنيا قاله مم 😸 قلت من المعاوم أن الراد صدم الوقوع في الآخرة لافي الدنيا فانه لانزاع في ذلك اذ هو مشاهد الوقوع ( قدله لتؤدن) مبنى للمفعول واللام للقسم وأصل الصيغة تؤدين نحركت اليساء وانفتج ما قبلها فقلبت ألفا فالتق إساكنان فحذفت الألف لانتبائهما (قه ألهوحتي الذرة من الدرة) الدرمفار النمل جدا ( قَوْلُهُ ويُستحيل وصفه بالظلم ) الراد بالوصف الانصاف أي يستحيل اتصافه تعالى بالظهر وأما وصفه به فقد وقع من الكفرة والمشركين قال سم في كالم السحد امكان الظلم في حقه تمالى والالم يقع التمدح بنفيه أه \* قلت أطلق في عل التقييد وتحقيق المام أن الظلم يقال على معنيين التصرف فيملك النير واضرار نفس بدون حقوهو بالمني الاول مستحيل على الله تعالى وهو الذي عناء الصنف وبالمني الثاني غير مستحيل عليه تعالى لكن أخبر القه تعالى بأغه لايقم تفضلا واحسانامنه وهذا الذي عناه السعد (قه أه يراه المؤمنون يوم القيامة) المتبادر من يوم القيامة معناه الشهور فيوالراد بالدنيا التى اختلف فى الرؤية فهاما قبلها حتى بشمل البرزخ أوما قبل للوت فيكون حال البرزخ مسكو تاعنه حرره وراجعه سم ﴿ قُلْتُ الطَّاهِرِ الاحْبَالِ الأُولِ (قَوْلُهِ أَى لاتراه ) هذا بناء عَلَى أَن الرادمن الادراك مطلق الرؤية وأما اذا أريد بالادراك الرؤية على وجبه الاحاطة فبلا تخصيص وكذا التخصيص الذكور مبنى على أن اللام في الأبسار للاستفراق وأما لوكانت العهد والمهود أبسار الكفار فكذلك يه فحاصله أن التخسيص مبنى على عموم الأبسار وكون الراد بالادراك مطلق الرؤية (قرأه ليس دونها سحاب) امل السرق ذكر هذا فالشمس دون القمر أنه ذكر في القمر ما يني عَنْ هَذَا وَذَلِكَ قُولُهُ لِيَالَبُلُو قَانَ اصَافَةَ اللَّيَاةِ الْحَالَبُمُو تَلُوَّحُ بِأَنْ نُورِهُ مُستمر الْحَآخَرُهُ اللَّهِ لَكُونَ ذلك الابدون سحاب قاله شيخ الاسلام (قرأ) يقول الله تبارك وتعالى ريدون شيئا أزيدكم الح) هذا لايشكل بما من أنهم رونه سبحانه وتعالى قنل دخول الجنة أيضا (قدلهو ننحنا) والجز مصلفا على تدخلنا فيكشف المحجاب ف أهدارا شيئا أحبالهم من النظرال و بهم تمالى وفررواية مم نلاصده الآية 

« لذين أحسنوا الحسني وزيادة » أى الحسني الجنة والزيادة النظراليه تمالى و بحمسل بان يتكشف 
انكشافا تا امامتر هاعن للفا بان والجهة و المكان أما الكفار فلايرونه يوم القيام القوائدالي و كلا أنهم 
هن بهم بومشد لهجويون الوافق النولة تمالى «لاندركه الأيصار» (واختاف مواتجوز الرؤية ) له 
تمالى (قاله نيا) في اليقظة (وفي المناع) فقيل نعم وقيل لا بأما الجواز في اليقظة فلان موسى عليه 
السلام طلبها حيث قال «ربأ رفي انظراليك» وهولا يعجل ما يجوز وعقد على واحتر من من عليه 
قومه طلبوها مدورا قال نعالى «ققالو الرفا الله جهرة فأخذتهم الساعة بظالمهم ، واحتر من مذابال 
القدم على والمعرف والمنال الانتقاع وأما النع في المنام في اليقفة 
وهوفول الجهروة وله تمالى «لاكتمركه الإيسار» وقوله لوسى «لان أوقي عريدا كل هلمه في اليقفة 
أحد منكر به منتي بعوت». ووامسلم في كتاب الني المناق وقول الجانة لكن وي مصلم في افي فر 
احد منكر يه منتي بعوت». ووامسلم في كتاب الني النواد وفي واليانة لكن وي مسلم من أبى فر 
منات وسول الله حقيظة هرام بيريك ؟ قال رأيت نورا وفي دوية فور

(قوله فيكشف الحجاب) لايخني أن الحجاب في حق المفاوق لافي حق الحالق لاستحالته عليه تعالى لاتهاتما يحيط بمحسوس (قولهمزهاعن المقابلة والجهة والمكان) اشارة للحواب عن اشكال النافين الرؤية بأنها تستان مالقا الذوالجية والمكان \* وحاصل الجواب منع الاستادام لانه أعما يكون في رو بة التحيرات والحق تعالى منزه عن ذلك (قوله أماال كفار النم) محترز قوله راه المؤمنون (قوله واختلف هل تجوز النم) أى اختلف المجوز ون أر ويته تعالى في الآخرة هل تجوز عقلا الروية في الدنيا النع (قوله في اليفظة) أخذ معن العطف القتضى للفايرة في قوله وفي المنام ثم ان قوله في المنام قال شيخ الاسلام استطر ادى لانها ليست بالعين بلهي نوع مشاهدة بالقلب اه (قوله أما الجواز في اليقظة) أي وهومذهب أهل السنة (قوله والمنع) أي في القظة وهومذهب المتزلة (قوله وذاك) أي ماذكرمن الحيال والمثال على القديم عال (قوله والحيزة ال لااستحالة لللك) أى للخيال والمثال أي لأن المركى فيه حقيقة ليس ذات المركى بل خيال ومثال له بحسب ايقع فيذهن الرائي لافي نفس الأمراذ لاخيال له تعالى ولامثال عو والحاصل ان رؤية المنام مبنية على نو عمو والتثميل والتخييل فيرى فيه ماليس جمهاولاصو رةجمهاوسورة وترى المانى على صورة الأجسام كالعلم على صورة اللبن كاورد وأماقوله تعالى وليس مُثله شيء، فلايدل على نفير و يته تعالى في المنام لان المرفى في المنام ليس مثلاله تعالى في الواقع بل في ذهن الرائي (قه أله و يدل على عدمه في اليقظة وهوقول الجمهور قوله تعمالي الأبدركا الإصارالم) أي في الدنيا وهمذا على حمل الادراك على مطلق الرؤية لاعلى الاحاطة والافسلا دلالة في الآية على منع أصل الرؤية وقد تقدم تحوهذا آنفا ﴿ وَهُ لِهِ لَهُ مَا خَلَفْتُ الصَّحَابَةُ الغمُ استنسراك على قوله و يدل على عدمه النع (قوله والصحيح نعم) هوقول ابن عباس وأن ند والحسن وغيرهم كا نقله عنهم القاضي عياض وأقره النووي ومثله لايقال الابتوقيف. ويجاب عما استدرك بعالشارح من واية مساعن أي نربانها ليست صريحة في عدم الرؤية وبتقدير صراحتها فأبوذر فيهاناف وفي غيرها مثبت كفيره والمثب مقدم على النافي مع أن دليل الرؤ ية يشعر بعادشأن الرسول على وهومقدم على مالم يشعر به قاله شيخ الاسلام (قه [بدالوقوع في الجلة) أي في بعض العسور وهو الوقوع له عَالِكُمْ

اشكال النافيراليم) فيسه الدم الغراف في الاحياء من ان الاشكال اغايكون من ان الاشكال اغايكون يكون هناك صلى المصر عليه الآن الماق حلى المصر عليه الآن الماق حلى القد البصر ادراكا آخر صمن بحس العلم فلا فان المعلى لبس من شرطه تصير ولا بسس من شرطه تصير ولا الكلام القدم بلا حرف ولا سوت وأخال في الماك كلام القدم بلا حرف كلام حسوت وفالل في الماك كلام القدم بلا حرف كلام حسوت وفالل في الماك كلام القدم بلا حرف عد ومن أغة الملكة

(قوله اشارة الحواب عين

أنىأراه بتشديد نون أنى وضمعر أراه لله أىحجبنى النور المنشى للبصرعن رؤيته وقد ذكروقوعها في المنام الكثير من السلف منهم الامام أحد وعلى ذلك المبرون الرؤيا وبالنران الصلاح في انكاره لما تقدم فالنم (السَّيدُ من كَتَبَهُ ) أي الله (في الأرل سَميدا) أي لا في غير م (والشَّقيُّ عَكُسهُ ) أي من كتبه الله فِالْأَرْلُ شَقِيا لافِهْرِه (ثُمَلَا بَنَبَدَّلان) أي الكتوبان فِالأَرْل بحلاف المكتوب في ضيره كاللوح المحفيظ قال تمالى « محمد الله مانشاء و بتدن و عنده أم الكتاب» أي أصله الذي لا تضرمته شي و كما قاله عَلَمَ) أَيَالُهُ (مو تَهُ مؤمناً فلِس بشَقي ) بل هو سيدوان تقدم منه كفر وقد ففر ومن علم مو ته كافرا فشر وان تقدم منه اعان و قد حيط، وفي قول للاشعرى تبين أنه ليريكن إيما فافالمسعادة الموت على الايمان والشقاوة الموت على الكفرويترتب على الأولى الحلودف الجنة وعلى الثانية الحلودفي النارقال تعالى «وأما الدين سمدوا فقر الحنة خالدين فعا، وقال «فأما الذن شقو افغي النار لهم فيها زفير وشييق خالدين فيها» (وأبو بكر )رضي الله عنه (ماذال بمين الرسما) منه تعالى كاقال الأشعرى وان لم يتصف الايمان قبل تصديقه النبي وَيُقَالِنُهُ لأنه ليرينت عنه حالة كفركا تنت عن فير دعن آمن (والرَّ صَاوَالْحِيَّةُ )من الله (فَعرُ المشيئة والارادة )منه فان مسى الأولين الترادفين أخص من ممنى الثانيين الترادفين اذار ضاالارادةمن غيراعتراض والأخص فيرالأعم (فلايّر" ضي لعباً دوالكُفُرّ )معوقوعه من بعضيم عشيثته (ولوشاء رّ يك ماً فَمَلَّهِ ،)و قالت المعتزلة الرضاو الحية نفس الشيئة والارادة (هو الرزاق) كإقال تعالى « ان الله هو الرزاق » (قوله أنى أراه) أى كَيْف أراه (قوله من كتبه الله) الراد بالكتابة الطريدليل قوله فى الأزل (قوله بخلاف المكتوب فينفيره كاللوح الحفوظ) جرى طى المسمهور من تطرق المجو والاثبات الى اللوح الحفوظ بناء طئ تفسيرأ مالكتاب بطراقه القديم وسمى أمالكتاب لاته أصله وأماطى تفسيرا مالكتاب باللوح الحفوظ بناء على ان مافيه طبق العلم القديم بمعنى أن مافيه من العاومات بعض معاومات العلم القديم لانمم اومات العلم القديم لاتتناهي ومافي اللوح متناه وسمى محفوظا لحفظه عن تطرق الحو والاثبات اليه فلا يتأتى دخول التبدل فيسه ويحمل الحو والاثبات في الآية على تحو صاتف المفظة (قهله فرخ ربك) أى مضى أحمر بك في شأن عباده من سعادة وشقاوة (قهله ومن علم أى الله الر) الناسب التفر يعرالفاء (قيله وقدغفر) اعتراض يشبه التعليل وكذاقوله الآني وقد صط (قدأه فالسعادة الموت على الاعسان الح) تفريع على قول الصنف ومن عليموته مؤمنا الح (قوله مازال بعين الرضا) أى قرير العان بالرضا أي مسرورا به منه تعالى (قوله لانه أرشبت عنه حالة كفر آسال الإحاحة لهذا التعلماء على مذهب الاشعرى بل التعليل الموافق لذهبه أن يقول لان الله عليهوته على الاعسان لكن يقال حيئة المصنى لتخسيص أفي بكر حينئة على مذهب الانسعري من أن المراد اعمان للوافاة اذكل من علم الله موته عسلي الايسان لايكون كافرا حال كفره (قوله حالة كفر) أي ـنمونحوه (قهاله فلايرضي لعباده الكفر) تقرير للفايرة الذكورة وقولهولوشاه ربك مافعاوه دليل لقوله معروقوعه من بعضهم (قه أهوقا المامرلة الرضاو الحية تفسر الشبئة والاوادة) قال بذلك قومد الاشاعرة منهمالشيخ أبواسحق وأجاب هؤلاءعن قوله تعالى و ولايرضي لعباده الكفي بانه لايرضاه دينا وشرعابل بعاقب عليه و بأن المراد بالعباد من وفق للايمان ولقد شرفهم بلضافتهم اليه ( قول المسنف والماهيات) قال عبد الحكيم في حاشية المواقف النزاع فيان الماهية بمعنى ماه الشيء هو كليا أوجزئيا مجعولة أو لافي للاهيـة السكلية انتهى فحن قال بنبوت أمر وراءالهو يات الخارحية ( ١٣٣ ٤ ) وهو الماهية السكلية كان راهة

فيه ومن لم يقسل الا شبوت المو بات الخارجيه كان نزاعه فيه والثاني هو الحق الذي عول عليه عبد الحكيم في حواشي القطب وغبره من المحققين اذ الماهية الكلية أمر انتزاعي لا وجمود له وحينئذ بجب حمل ماهنا عليه (قول الشارح المكنات) قيد به تبعا لشارح المواقف لاته عل الزاع فيان الماهيات لماتقرر قبل الوحود أولا المبنى عليه ان الماهبات مجمولة أولا أما الماهمات المبتنعة علىست متقرة اتفاقاكما في عبد الحكيم (قول الشارح أي حقائقها مجدولة) هدا صريح في ان الخلاف في ان الماهمة تقسيا أثر الجعل أولا وهو مااختاره الفاضمل عبد الحكم لا انصافها بالوجود كا اختاره السد ولاأنالجعولية الاحتياج كما اختاره العضدفا نظرمع هذا التصريح كيف صنع المش وليته على هذا أتى أعذهب يعرف (قول المنف مجمولة الح ) قال عبد الحكيم في حواشي الم اقف سد اتفاق الكل

أى فلا رازق غيره وقالت المعتزلة من حصل له الرزق بتعب فهـــو الرازق لنفسه أو بغير تعب فالله هوالرازقله (والرَّزْقُ) بمعنى المرزوق (ما رُينْتَفَسع بهِ) في التنذي وغير ﴿ وَلُو ﴾ كان ( حَرَّامًا ) بغصب أوغيره خلافا للممتزلة في قولهم لايكون الاحلالا لاستناده الىالله والحسلة والمستند اليه لانتفاع عباده يقبح أنيكون حراما يماقبونءليه قلنا لاقبع النسبةاليه تعالى يغمل مايشاءوعقابهم على الحرام لسوء مباشرتهم أسبابه و يلزم المشزلة أن التعذى الحرام فقط طول عمره لم برزقه الله أصلا وهومخالف لقوله تعالى «ومامن دابة في الأرض إلا على الله رقعا» لأنه تعالى لا يترك مأأخبر بأنه عليه ( ربيَّد ه) تمالي (الهدايةُ والإشلالُ) وهما (خلقُ الضَّلالِ) وهو الكفر (و )خلق (الاهْتِــدَاءُ وهو الإيمان) قال تعالى ولوشاء الله لحملكم أمة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدى من يشاء من يشأ الله يصله ومن يشأ محمله على صراط مستقيم ، وزحمت المعزلة المهما بيدالعبديهدي نفسه ويصلها بناء عملي قولهما له يخلق أفعاله (والتوفيق خلق القدرة والداعية الى الطاعة وقال امام الحركمين خلق الطاعة والخذلانُ صُدًّه)فهوخلق القدرة على المصية والداعبةالبهاأوخلقالمصية(واللطف ما يقع عنده صلاحً المبدأخَرَةً) بأن تقيم منه الطاعة دون المصية (والختْمُ والطَّبْمُ والأكنَّة) الواردة في الترآن بحو خبرالله هل قاد بهم طبع الله عليها بكفرهم جدانا على قلو بهما أكنة أن يفقهو ،هبارات عرب معنى واحدوهو (خلقُ السَّلال في القَّلْبِ) كالاضلال (والماهيَّاتُ) للمكنات أي حقائقها (محمولَةٌ )بسيطة كانت أومركبة في قوله «عينا يشرب جاعبادالله» شيخ الاسلام (قوله أى فلارازق غيره) أخذ الحصرمن تهريف الطرفين مع التأكيد ضمير الفصل ( قَوْلُه ما ينتفع به في التنفذي وغيره ) أي كاللباس مثلا وهـــذا التفسير هو المول عليه عند الاشاعرة كأفاله الآمدي لانفسير بعضهم اياه بأنه كل مايتر بي به الحيوان من الأغذية والأشربة (قوله خلافا للعنزله) أي لاتهم هرفوه بما ملك والمعاوك لايكون الاحلالا (قول، في الجلة ) انما قال في الجلة لان الرزق عنسدهم قسيان كما صر ماكان بتعب فهو من العبد وماكان بنير تعب فهو من الله تعالى (قوله لسوء صاشرتهم أسبابه) أى كالنصب والسرقة (قعله و يلزم المعرّلة الخ) برد علينا نظيره وهو أن من واد ولم ينتفع بشيء الى أن مات الى أخر ماييناه بهامش الحكال الا أن يقال دلت النصوص على أن مـــــن انتفع بشيء كان رزقا وكان رازقه الله تمالي فيلزعلي قولهم الخالفة في الصورة الموردة عليهم بخسلاف الموردة علينا لاته لم يتنفع بشيء اه مم (قوله بيده الهداية) أي بيده ذلك لابيد غيره ( قوله والداعية الى الطاعة ) أي آلرغبة لها قال شيخ الاسلام أواد الداعية الناشئة عن سلامة الأسباب مع أنه لاحاجة لذكرها للمل بها من خلق القدرة المقارنة للفعل ولهذا لم يذكرها المفقون أه ( قولُه وقال امام الحرمين خلق الطاعة) أي لاخلق القدرة لان القسدرة الحادثة لانأثير أسا والطاعسة هيئة موافقة لأمر الله شيخ الاسلام (قولِه أخرة) بوزن درجة أي آخر عمره فقول الشارح بأن نقع منه الطاعة دون العسمة أى في آخر عمره وتفسير اللطف عاذكر نسب الشكامين والذي ذكر السعد وغيره أنه خلق قدرة الطاعة كالتوفيق شيخ الاسلام (قوله واللهيات الخ) جمع لتشمل مفردها ومركبا والافلا خلاف في بعض دون بعض (قوله لمكنات) خرج به المستحملات كشر بك البارى فليست عناوقة (قوله بحمولة)

طى أن الملعبات المبكنة عناسة في كونهاموجود والمالفاعل اختلفوا في انهالهميات في حدفواتهام قبلع النظر عن الوجود ومايتهم والسم وما يازمه أثر الفاعل ومعنى التأثير استسام المؤثر الاترجي اوار تفها المؤثر الرقاح الميتباد الى الوجم أعنى اعتدال المتراجية عضا والاتصاف به غير حقيقي بأن لا يكون و أشاد الله ذهب الاشعرى والاشراقيون القاتانون بسينية الوجود أم لا بالماهمات في حد" ذواتها ماهيات والتآثير والجمل باعتبار كوتها موجودة ومايتمع الوجود ومعنى التأثير جعل شيء شيئا فبكون الانصاف الوحود حقيقيا بأن يكون الوجودأ مرازاته افي الماهية تتصف الماهية به سواءكان موجودا أو معموما واليه ذهب جمهور المتكلمين القاتلين بزيادة الوجود وحيننذ فالنزاع معنوى والخلاف فيان المباهيات نفسها أثر الفاعل وكون المباهية موجودة أمر انتزاعي محض أو أن الماهبات في أنفسها ماهيات وتأثير الفاعسل في اتصاف الماهيسة بالوجوء فالقائلون بعيفية الوجسود قائلون بالأول بزيادة يقسولون بالثاني أي لئلا يلزم الداذا ارتفع الجعل ارتفت الماهية عن تفسهاوهو باطل . ورد بأنه لاما نعمن ارتفاعياعن نفسها بعدمها كالمدوم وهذا ماذكره الحفق الدواني في تصانيفه و بينه بيانا شافيا واختاره شارح حكمة العين فيمنهياته وأشار اليه الشارج قدس سره في حواشيها 🔅 بقي شيء وهوان مرتبة علمه تعالى مقدم طي الجعل فالماهيات في مرتبة العلم متميزة متكثرة من غيرتعلق الجعل بهاف كيف يقال ان الماهيات في أفضها أثر الجمل اللهم الا أن يقال ان ذلك الشكثي والتعدد بسعب العلم فتكون أفضها مجمولة بالجمل العلمي وان لم نكن بجعولة بالجمل الخارجي وتعم ماقاله المصنف انهذه المسئلة من المداحض انتهي وهذا الدي اختاره الانسمري هو الجمل السيطقال السيدانزاهد في حواشي المواقف وهو المشار اليه في قوله تعالى « وجعل الظامات والنور» وعاية يدكون الوجود أم التراعيا محضا انه لولم يكن كذلك لكان الاتصاف بهدة قبا لاته أمر زالدسواه كان وجوديا أوعدميا فيقتضي ثبوت المثبت له في ظرف الاتصاف ولبس ثبوته الا بالوجودوهذا الدي بينه عبدالحكيم مذهب له ولمئ تبعه مخالفافيه العضدق المواقف والسيدقي شرحه فليتأمل (قوله من قال أن الماهيات الح) هذا مذهب العند لكن الحشي خلط في هذا المقام خلطايقضي منه العجب ع وحاصل مذهبه كافي المواقف ان المجمولية أنما تلحقاًلهوية لاالماهية ﴿ ﴿ ﴾ ﴾ ﴾ لأنها منءوارضاًلوجودا لخارجي دون الماهية من حيث هي فحن قال ان الماهية غير مجعولة أراد الماهيسة

أى كلماهية بجمل الجاعل وقيل لامطلقا بل كلماهية من حيث هيومن قال انها أى مخاوفة لله تعالى أوجدها بعدأن لم تكن (قه إبهأى كل ماهية بجعل الجاعل) من قال ان الماهيات المحق المركبة دون البسيطة بحمولة أراد انها محتاجة الى الفاعل في وجودها آلخارجي ولايخني ان المجمولية بهذا المعني من لوازم أراد بالمجمولية الاحتياج الماهية المكنة مطلقا فانها أيتم وجدت كانت متصفة بهذا الاحتياج الىالفاعل في الوجود الخارجي الى النير سواء كان فاعلا والمجمولية بهذا التفسير من لوازم الموجود لاالماهية ومن قال لبست مجمولة أراد أنها في حمد ذاتها موجداأوجزءامقو"مافان لايتعلق بها جعل جاعسل ولا تأثير مؤثر قال في شرح المواقف فانك اذ لاحظت ماهية السواد ولم الاحتياج الى جزئهما للاحظ معها مفهوما سواها لم يعقل هناك جعل اذ لامفائرة بعن الماهية ونفسها حتى يتصور أبوسط الداخــل في قوامها جعل بينهما فتسكون احداها مجعولة تلك الأخرى وكذا لايتصور تأثير الفاعل في الوجود بمصنى بلحقهالنفس مقومها فأبنا جعمل الوجود وجودا بل تأثيره في الماهيات باعتبار الموجمود بمعني أنه يجعلها متصفة بالوجود وجدت المركبة كانت

متصفة بالاحتياج الى الفير بخلاف البسيطة اذ ليس لها هذا الاحتياج اللازم للاهبة وآن اشتركتا فيالاحتياج اللازم الوجود الخارجي ومن قال ان الماهية محمولة مطلقاأراد أن الاحتياج عارض لهاأعهم أن يكون عروضا لنفس الماهية أوالوجود ومن أن يكون الى الفاعل الموجد أو الى الجزء المقوم قال السيد وفيه انه كمان الماهمة الممكنة محتاجة الى القاعل في وجودها الحارجي كذلك محتاجةاليه في وجودها الدهني فالمجمولية بمني الاحتياج الىالفاعل من لو ازم الماهية الممكنة مطلقا فأتها أينما وجدت متصفة بهذا الاحتياج قال عبدالحكيم وأيضا يستلزم استمرار جماهيرالفضلاء طىالبزاع اللفظي اه فِهذا هو مذهب العضد فأنظر كيف خلط الحشي كلام العضد المنتهي الى قولەقى وجودها الخارجي بكلامالسيدا عنىقولة ولايخق الح فان أراد الاعتراض كما اعترض السيدكان الصواب منف قوله بعدف الوجودا لخارحي فان الاعتراض اعاهوعليه وبالجاة اذا نظرت شرح المواقف نجد المحشى نقل من كل مهمع كلة فمأادري كيف انفق ذلك له (قوله ومن قال ليست مجعولة الح) بعد مانقدم للسيدمن الاعتراض على الصدة الوالسواب ان يقال معنى قولهم الماهيات ليست مجمولة أنها في حداً نفسها لا يتعلق الى آخر ما نقله الحشي عن شرح المواقف قال عبدالحكم وقيه أنه لاوجه حينتُ لمذهب التفصيل (قوله اذلامفايرة الح) فيهجث لان هذااتما يفيد عدم تعلق الجال بالسواد بمني جعل شيء شيئا ولا يفيد نني تعلق الجمل به بأن يكون نفسه أثر الفاعل وتابعا للجعل ومصنى التأثير استتباع المؤثر الأثر لامايتبادر الى ألوهم أعنى ايجاد الآثر ﴿ قُولُهُ وَكُمَّا لايتصورِ تأثير الفاعل الح ﴾ هذه المقلمة لادخل لها في بيان انها ليست بمجعولة بل توطئة لبيان معنى الجمل (قوله بلءًا ثيره الح) فالآثر هي الماهية باعتبار الوجود فيتصور توسط الجمل بينهما بأن يقال جمل الماهية موجودة متفردة بذائها (وائالها) مجمولة (انكات مُرِكَّبَةً ) يمنان البسيطة (أوستراالربُّ نبالرُسُّةٌ ) مؤيدين منه (لجلسجرات الباهراتي ) أى الظاهرات (وخصُّ محمدا ميل الله عابه وسلم) سنهم (لإنَّةُ خَاتُمُ النَّبِيِّينَ ) كما قال في كتابه المبين ولكن رسول الله وخاتم النبين (المبعوث الى الخلق أجمين ) كما في حديث سلم وأرست الى الخلق كافة وفسر بالانس والجن كما فسر يهما من بلغ في قوله تعالى « وأوحى النَّ هفا القرآن لأنذكم به »

لابعن أله يجمل الصافي لموجود اعتقا في الحذيج فان الصباغ أدامسين و بالإيجرا الدوستو بولا السبخ المستخط المستخط

وبين اثباتها لها عباسناها آتفاقال عبدالحكم فالتزاع لفظىعليه أيصاوالصواب ماقلناه اه وقد قدمناه ( فوله إذ المعولية بمعنى الاحتياج الح) هذا تلفيني منءذهي العضد والسبد كاعرفت وعرفث أبضاامه على مذهب السدلات أتى القول المصل بل المسط والمركب عليه سواء سم يتأتى على مذهب العضدتم أعلم ان تاسادي على اطال حماً كلام الشارح على مااختاره السيد ان عدم الجعل عمنى انالماهية في كونها ماهية عبر مجمولة إذ لابمكن توسط الجمل ين الشيء ونفسه لعمدم التفائر أغاالمحمول أتصافها بالهجود وهو الدي اختاره

السيد لا يتوقف على نبوت اللعبات حال النسم كا لا يخيى إنوار أحدن اعتلاية عندا المني أيضا مع أن الشارح بين القول باتها غير مجدلة على أن كل ماهية متقررة بذاتها فهذا أنما ينظير على ما فتاره عند ملكم أوالصند فلبتا مل (فول الشارح مندار باتها معناه أن شبيتها وكونها تلك الماهدة عما أنمر أي نسبة بحدث به السام وهسندا التقرر واسعة بين الوجود والعدم المفض إذ المنوجرة بنا عليه آثاره والمعدم المفتى إذ المنوجرة بنا عليه آثاره والمعدم المفتى إذ المنوجرة بنا بالميام المناهدة على المناهدة عند المنافذ والعلم معناه المنافذ المنافذ

ومن يأم أى يلغه الترآن والدالين في قوله تعالى «نرل الدونان على عبده ليكون للمالين نديرا » وصرح الحليمي والبيبق في الباب الراج من شعب الاعان بانه عليه الصلاة والسلام لم يرسل لى الملائكة وفي الباب الخامس عشر بانشكا كم من شرعه وفي تفسيرى الامام (لرازى والبرهان النسفى حكاية الاجماع في تفسير الآية الثانية على أنه لم يكن رسولا اليهم (المنصن عجيم العالمين) من الأنبياء والملائكة عليهم السلام كم فلارشركه غيره من الأنبياء فها ذكر (وبعد م) في التفضيل (الأنبياء في الملائكة عليهم السلام كم فلارشركة غيره من الأنبياء في اذكر المدينة كم الملائكة عليهم السلام كم يوم والمنابع على المسابع أم الملائكة عليهم السلام كم في خلافها كاحياء ميت واعدام جبلوانفجارالماء من بين الأسابع (مُتورُن "التَّمَدَ" في امنهم مص حديم المارسة في من المسلل اليهم بان لايظهر منهم مثل ذلك المنابع على وم والمفارق من غير حمدة وهو كرامة الولى والمفارق المتقدم على التحدى والمتاخر عنه بحمد عمى المتارنة المرفية وخرج السحو

من بهر اذاغلبه فقول الشارح الظاهرات أي النالبات وليس المرادبها الواضحات كما هو ظاهر (قوله ومن بلغ) أن وأنذر من بلغ أي من بلغه القرآن (قه أموالعالمين) عطف على من بلغ فهو نائب فاعل فسر عكى (قاله الرسل الى الملائكة) الصحم أنه لم ترسل اليهم رسالة تمكيف بلرسالة تشريف (قَوْلُه في تفسر الآية الثانية) أي قوله تمالى « ليكون العالمين تذيراً » (قوله فلايشركه غيره) تفريم الصلاة والسلام على جميع الخلق مجم عليه وأما عاولة الزمخشري في السكشاف في صورة التسكوير تفضيل جبريل عليه فهو غفاة عن الاجماء المذكور أو جهل منه كما أشار له بعض الحققين (قوله فياذكر) أىمن السفات الثلاثة (قهاله تم الملائكة) أى خواصهم الساوية والارضية وان كان النزاع بيننا وبين المنزلة أنما هو في الساوية ثم الراجح أن عوام البشر أفضل من عوام الملائكة وخواص البشر أفضل من خواص الملائكة (قوله المؤيد باالرسل) اشارة الى وجه التعرض لبيانيا (قوله أمر) أي شيء والا مريم الفعل كفلق ألجبل والبحر وانفجار الماء من بين الأصابع والترك كالامساك عن القوت المنادوالقول كالقرآن (قه أه خارق المادة) أي مخالف لها (قه أه والتحدي الدعوى الرسالة) فيه تنبيه على الاكتفاء بدعوى الرهالة تنزيلا لهما منزلة التصريح بالتحدى الذي هو طلب الاتيان بالمثل وأصل التحدي لفة الباراة والمعارضة . ومعناه ان الني صلى الله عليه وسلم طلب منهم مباراتهم ومعارضتهم له شيخ الاسلام (قه أله والحارق من غدا عدال الحارق عمانية أقسام كأيدلم أكثرها عاقاله لانه ان قارن التحدى فمحزة أوسبقه كتسليم الحجر على الني صلى الدعليه وساير قبل البعثة فارهاس النبوة أي تأسيس لها من أرهمت الحائط أي أسسته و بعديم أدخله في المجرة أو تأخر عنه بما بخرجه عن المقارنة العرفية فيكرامة فيا يظهر أو ظهر بالاتحد على بدولي فيكرامة أو على بدغير، فسحر أو مخرقة أو استدراج أو شعبدة كأكل صاحبه الحية وهي تلاغه ولا يتأثر بها أو اهانة كاروى أفه قيل لسيامة الكذاب أن عجدا فأن يضع يدءعلى عين الأعمى فيبصر فأن كنت نبيا فأقعل مثله فقال التوثي بأعمى فوجد هناك أعور فوضع بده على عبن الأعور فمميت الصحيحة وروي أنه دعا لأعور أن تصبرعينه العوراء صميحة فصارت الصحيحة عوراء . ومن شرط المعجزة أن تكون موافقة للدعوى فلوقال معجزتي أن أحي مينا ففعل خارقا آخر لميدل على صدقه وأن لايكون ماادعاد وأظهر مكذبا له فاوقال والشروعين العلم المجاولا المناوعة بذلك (والاعان تصديق الفلس ) أي يما علم عبى والرسول به مراسول المهروعة أي الادعان والقدولة والشكاف بذلك وان كان من الكيف المناوة وتوجيه الحواس ووفع المواقع أنه الله الإعتان الفلسانية ون المنافظة في المنافظة المنافظة المنافظة والمنافظة المنافظة والمنافظة وتقدير المنافظة المنافظة المنافظة المنافظة والمنافظة وتقدير المنافظة المنافظة المنافظة والمنافظة وتقدير المنافظة المنافظة المنافظة والمنافظة والمنافظة المنافظة والمنافظة والمنافظة والمنافظة المنافظة والمنافظة والمنافظة المنافظة والمنافظة و

ومعزني أن ينطق هذا النب فنطق بانه كاذب ليعلرصدقه ولايشترط تمين المعزة فلوقال أنا آتى المارق ولايقدر غيرى على الاتيان على الاتيان على الم أه شيخ الاسلام (قول والشعبدة) وهي خفة اليدمم ا انفاء وجه الحيلة (قوله الالامعارضة بذلك) أي بماذكر من السحر والشعبذة (قوله ضرورة) أي وا فر ضرورة كالتوحيد والنبوة والبث وفرض الصاوات أنس والزكاة والصوم والحج (قاله أي الاذعان والقيول) تفسر لتصديق القلب (قوله والتكليف مذلك) مبتدأ خروقو له بالتكليف بأسباه والطاؤ من أب عما بقال التصديق الذي هو أحدقهم العلم من الكيفيات النفسانية دون الافعال الاختيارية فيكيف بكلف تحصيلهوتقر والجواب أن تحصيل تلك الكيفية اختيارا يكون اختيار وبادرة الاسباب المذكورة والتسكليف بها تسكليف بذلك فالتسكليف بالإمان تسكليف باسساه لا يقال بل هو تسكايف به لتفسير مالادعان والقبول وهافعلان . لانا عمد أنهمافعلان بل هما كيفيتان النافي كاذكر والمعدالتفتازاني شيخ الاسلام (قول وهل التلفظ شرط أوشطر فيه تردد) جهور المنقفان على الاول وعليه فالراد أنه شرط الاجراء أحكام الومنين في الدنياطي القافر في التلفظ بالشهادتين من أوارث ومنا كحة وغيرهما والزم القاتلون بهذا القاتلين بالثاني بالمنصدق يقلبه فحات قبل اتساع وقرُرُ التَّلفظ بالشهادتين بكونكافرا وهو خلاف الاجماع على مأفقلة الامام الرازي وغسيره . ويجاب مان هذا الانام أما يتم على من أطلق الشرطية دون من قيدها بالقادر وتظهر مرة الحلاف فيمن سدق بقلبه ولم يتلفظ بالشهادتين مع تمكنه من التلفظ بهما ومع هدم مطالبته به فأنه مؤمن هنسه الله على الاول دون الثاني وان حكان كافرا عنه دنا علمهما قاله شيخ الاسلام (قوله كالتلفظ بالنسهادين ) فيسه اشارة الى ان الراد بالجوارح ما يعم آلة القول (قوله كذا في صديث الصحيحان ) اشارة إلى أنه دليل لما ذكر من تعريف الأيمان والاسسالم والاحسان (قول لانها على ترتيب الواقع ) أي لان الايمان يقع أولا ثم الاسلام (قوله وتأخير الاحسان) مبتدأ خره قوله لانه كال آلم (قه أله وهو مراقبة الله تعالى في العبادة) أي بأن يستشعر أنه بين يدى الله لانه كال بانسية الهما ( والنسن ) بانترتك الكبير ( لايزيل الايمان ) خلافالمسترلة في زعهم أنميزيا بسمى انه واسطة بين الايمان والكنر بناء على زعهم أنميزيا بسمى انه واسطة بين الايمان والكنر بناء على زعهم أن الاعمال جزء من الايمان ( والميتر فرمنا فاصال بان بني ( والميتر فرمنا أن الإعمال برزه من الايمان و الميتر و فرمنا الشأو ) بفضله (مع الشغاء ) من النه على الدعاد على التنافي عياض وغيره عمن بشاءالله و تردالنووى فرذلك قالوه السائمان الانهام و من الشغاء في المنافية و المنافية الميتر المنافية من المنافية و المنافقة و ا

ويستحضران الدتعالى براه ومن عمرة ذلك وقوع عبادته طيال كالمن الاخلاص وغيره وغلبة الحياه والخوف منه تعالى فحتى في قوله حتى يقرالخ تعليلية بمن كي (قهل لانه كال بالنسبة الهما) أي فيكون متأخراعنهما لان كال الشيء متأخر عنه لانه تمامه (قوله بناء طيزهمهم أن الاعمال جزء) أي فاذا صدق وأربعمل خرج عن الايمان بعدم الاعمال ولم يدخل في الكفر لوجود التصديق (قوله وتردد النووى فذلك) أى فَماقاله القاضى عياض وغيره (قوله ليردتصر عربذلك) أى بالشفاعة عن بشاء الله غير الني صلى الله عليه وسلم (قه أوهي في اجازة الصراط ) ضميرهي يعود للشفاعة في عدم دخول النار وقوله فيأجازة الصراط أيانه يشفعله فيكونه يجوزه ويلزم منها أي من الاجازة النجاة من النار (قوله وزعمت المعزلة الح) مقابل لقوله تحت المشيئة (قوله أنه يخلد في النار) قد يقال لهريم كيف هذا مع قولكم انه واسطة بين المؤمن والكافر الاأن يقولواان عذابه دون عذاب الكافر الحض فليتأمل واحتجت المعزلة يقوله تعالى همال الظالمان موجيم ولاشف عيصاعه وخصه الاشاعرة الكفار جما بين الأدلة (قوله مشغم) أي مقبول الشفاعة (قوله وله شفاعات) أي خس كا ذكرهنا وزاد بعنسهم اثنتين الاولى في تخفيف عــذاب القــبر والثانية في تخفيف العــذاب عن بعض الكفار ولا يرد شيء منهـما على الشارح لان كلامــه تبعا للمصنف في الشفاعة العامــ يوم القيامة والاولى من عاتين في البرزخ لا يوم القيامة . والثانية خاصة بأبي طالب كما فيالاخبار ( قوله ويشاركه فها الأنبياء والملائكة والمؤمنون ) استثنى منــه القاضي عياض من فبــــه مثقال ذرة من اعمان فقال ان الشفاعة فيه مختصة به صلى الله عليه وسلم ( قوله ولا يموث أحد الا بأجله ) أى في أجله والاجل له اطلاقان : أحدهما الوقت الذي يكون فيسه الانسان حيا من أول ولادته ألى آخر عمره . والثاني وهو الراد هذا هوماذ كره الشارح ومن الأدلة طيأنه لاعوت أحد الابأجله قوله تعالى « فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ، والعطف في قهله ولايستقدمون طىالجلة الشرطية لا الحبرية اذالتقدم طي الاحل بمدعيثه لايتصور وعن نبهعلى هذا

وذعم كثيرم المعرلة انالقائل قطع بقتله أجل القتول وأهالولم يقتله لعاش أكثرم ذلك (والنفس باقية " بمدموث الدن) منممة أوممذبة (وفي فناً ثما عندالقيامة "تُرقُّدُ") قبل تفدرعند النفيخة الأولى كغيرها (قال الشيخ الامام) والدالصنف (والأظير) أنها (لاتَّفْنَي أبدا) لان الاصل في قائمها بمدالوت استمراره (وفي عَجْب الله "نَب) بفتح الدين وسكون الجمرهل بيل (قولان) الشهو رمنهما أنه لا يبلي لحمد بث الصحيحين «ليس من الانساد بشي ولا يبل إلا عظا واحدا وهو عجب الدنب سه يركب الخلق يوم الفيامة) . وفي رواية لمسلم «كل إبن آدم بأكله التراب الاعجب الدنب منه خلق ومنه يركب» وفي رواية لا حمد واين حبان قبل وماهو بارسول الله قال مثل حبة خردل منه تنشأون وهوفي أسفل الملب عند رأس المصمص يتسبه في المحل على أصل الذب من ذوات الاربم (قال المرفية والصحيح) إنه (يَبْلُنَيُ) كفيره قال ثمالي هكل شيء هالك الاوجهه ، (وتأوَّلَ الحديثُ) الذكوربانه لابط بالتراب بل بلا تراب كابيت الله ملك الموت بلا ملك الموت (وحقيقة ألر وحر) وهي النفس ( لَمِيتَكُلُّمْ عليها مُحَمَّدٌ مُثَلِيَّةٍ ) وقد سئل ضها لمدم زول الامربيبانها قال تعالى ﴿ ويسئلونك عن الروح قل الروح من أمروى (فَنَمْسِكُ ) نحن (عنها) ولا تعرعها إلى كثر من موجود كافال الشيخ الحنيدوغيره والخائضون فيها اختلفوا فقال جهورالتكلمين الهاجسرلطيف مشتبا المبالدن اشتباك الماء بالعود الاخضر وقال كثيرمهم انهاعرض وهي الحياة الني صارالبدن بوجودها العطف المولى سعدالدين (قهأه و زع كثير من المستراة الح) احتجوا بأخبار منها همن أحب أن يبسط له فير زقه و ينسأ \_ أي يزاد له في أثره فليصل حمه وخبر وأن القتول يتعلق بقاتله يوم القيامة و يقول بوب ظامني وقتلى وقطم أجلى . وأجيب عن الأول بأن الزيادة مو والالمالاتكة فى الأوقات بأن تصدف في الطاعات وهو الأصح واما بأنها زيادة بالنسسة الى الصحف التي تكتب الملائكة من الزق والعما. والاحل وغيرها لابالنسية الىعامة تعالى واماسقاءذكره الحيل بعده وكاته لمعتجما بن الأدلة . وعن الثاني إنه متكلي في اسناده و بتقدير صته فيهو محول على مقتول سبق في علم الله اله لولي يقتل لا عطي أجلا ز اثدا اذمه في فذاللت مقتم ل مأ حل أن قتل بفعل القدلا بفعل القائل وانه لو لم يقتل في قطع عوته في ذلك الوقت ولا عياته فيه وأوضعهم: هذا أن بقال انه محول على الاجل الوهوم القتول، شيخ الأسلام (قوله والنفس بافية) المراد بالنفس هذا الروح كايؤ خذهما بأتى (قوله قبل تفني الح) أي أخذا بظاهر قوله تعالى كل من عليها فان (قوله بفته المن وسكون الجم) أى تم موحدة وقد تبدلهما وحكى اللحياني تثليث العين مع الباء وللم ففيه ستافات شيخ الاسلام (قولهمنه خلق) أى في ابتداء وجوده ومنه يرك أى في الماد (قهله وهي النفس) اشارة الى أن مسمى النفس والروحشيء واحد خلافا لمن يقول اتها غيرالنفس ويقول النفس أمارة بالسوءوالر وحأمارة بالحر وان الروح لاتفارقه عندالنوم والنفس بخلاقه والراجع انهما واحدوأن صفاتها تتفاوت فتكون أمارة ولوامة وملهمة ومطمئنة وراضية ومحضية وكاملة (قهله والحائضه ن فياالنز) اعترض عليهم مالآة وأجابوا بأن اليهو دقالوا فها بينهمان لريحب عن الروسوفيوني فلم عب لان الله تعالى لم يأذن له فتركها لجواب اعداه و لتصديق مافي كتيم عداقالوا لا لا ته لا يمكن الحوض فيها وبأن السؤال عنها كان سؤال تعجيز وتفليظ اذ الروح مشترك بين روح الانسان وجبريل وملك آخ يسميهما وصنف من الملائحكة والقرآن وعيسي اين مريم فاوأجاب عن واحسد منها لقالوا له لم نرد همذا تمنتا منهم فجاء الجواب مجلاكا سألوا مجلا (قهأله فقال جمهور المسكلمين الخ)

حيا قال السير وردي على للا ول وصيفها في الاخيار بالمبوط والمسروج والتردد في البرزخ وقال الفلاسفة وكثيرمن الصوفية أنها ليست بجسم ولاعرض وأنمساهي جوهر عردقالم بنفسسه غيرمنحيز متملق البدن التدبير والتحريك غيرداخل فيه ولاخارج عنه (وكراماتُ الاوْ لِياء) وهمالمارفون بالله تعالى حسبا يمكن المواظبون طىالطاحات المجتنبون للمعاصى العرضون عرش الانههاك في اللذات والشهوات (حق ) أى جائزة واقعة كحر بإن النيل بكتاب عمر ورؤيته وهو على المنبر بالدينة جيشه بنهاوند حيق قال لامير الجيش ياسار بةالجيل الجبل محدرا له من وراء الجبل لكمن المدوعناك وسام سارية كالامهم بعدالسافة . وكثير بخالدالسمين غير تضرر به وغير ذلك مماوقع للمنحابة وغيرهم (قالالقشَّيْرِي ولاينتُمُون الي محو ولد دونَ وَالِد ) وقلب جادبهيمة قال المسنف وهذا حق يخصص قول فيره ماجازأن يكون ممجزة لنبي جازأن يكون كرامة لولى لافارق بينهما الاالتحدي ومنعرأ كثر الممرلة الحوارق من الأولياء وكذلك الأستاذ أبو اسحق الاسفرايني قال كل ما جاز تقديره ممجزة لنى لايجوزظهورمثله كرامةلولى واتمامبالغ الكرامات اجابة دعوة أوموافاة ماء في بادية من غير نوقع الياه أو نحوذ لك مما ينحط عن خرق العادات (ولا نُككَفّرُ أحدامن أهل القبلة) ببدعته كذكرى صفات الله وخلقه أضال عباده وجواز رؤيته يومالقيامةومنامن كفرهم أمامن خرج ببدعته عن أهل القبلة كمنكرى حدوث المالم والبمث والحشر فلأجسام والملم بالجزئيات فلانزاع ف كفرهم لانكارهم بمضماعلم عجىء الرسول به ضرورة (ولا نُعِيَوَّزُّ) تجن

لاين سيناوليس كذاك بل هومعترف بهما كارأيته في كلامه . وقوله والسلم بالجزئيات منمالتكفريه الدوائي في شرح عقائد العضد مؤولا لهما ينبغي

(قدول الفارح والبث

والحشرالاجمام) يسب

الوقوقعليه

قالالنووى فيشرج مسلمانه الأصعرعندأ محاينا (قيله وانمساهي جوهرالغ) الفرق بين الجسم والجوهر ان الجوهر بسيط والجسم مركب (قوله عرد) أي لامادة له (قوله قائم بنفسه) صفة كاشفة فهو تصريع عاعلم الرّامامن قوله جوهر (قدل حسما عكن) أي حسما ينتهي أليه عاميم فليس المرادمعرفة ذاته تعالى وصفاته على ماهي عليه في الواقع لان ذلك على جون طوق البشر (قهله المواظبون على الطاعات) أي الواجية والمتدوية حسما عكن (قوله المجتنبون العاصير) أي من كبائر وصفائر (قوله العرضون عن الاتيمالة في الذات والشيوات) أي المستلذات والمشتهيات فيمام صدران عنى امم المفعول وقوله المرضون أى بقاو بهموان تناولوها بأيديهم (قوله أى جائزة واقعة) أى ولو باختيار هموطلبهم قاله شيئ الاسلام (قولهولاينتهون الى نحو والدون والدوقل جادبهيمة) أي كاوقع لصالحوموسي عليهما الصلاة والسلام فان صالحًا أخرج الناقة من صخرة باذن الله عز وجل وموسى انقلب العصافي يده حية باذن الله تعالى (قهله قال المسنف وهذا حق النع) كانه تبرأ من عهدته فقدقال الزركتي ليس الامركاقال بلهدا الذي قاله القشيرى مذهب ضعف والجهو رطى خلافه وقدأ فكروه عليه حق وادهأ بونصرفى كتابه المرشد وامام الحرمين في الارشاد والنووي في شرح مسلم فقال الكرامات تجوز يخوارق العادات على اختلاف أتو إعهاو منعه بعضهم وادعى أنها تحتمي بمثل اجابة دعاء وهذا غلط من قائله وانكار للحس مل العبواب عربانها بقلب الاعبان ونحوه وعن تسم القشرى شيخنا حافظ عصره الشهاب ابن حجر في شرح البخارى فقال وهذا أي ماقاله القشيرى أعدل المذاهب اه شيئ الاسلام (قه أله ومنع أكثر المعنز لة الحوارق) أي ظهور الحوارق و اله من الاوليا متعلق بظهور القدر (قه أله أومو افاة ما م الخ) أي مصادفته عند الحاجة اليه (قه أله كنكري صفات الله النخ) أي منكري زياد نها على الدائو يقولون انه عالم قادر من بدالنخ لكن بذاته الا بصفات زائدة : على الدات وأماللنكرون كونه عالماأو كونهم مدامثلافهم كفار كماقرر في عداد (قوله ومنامن كقرهم) اشارة الى

(الخروجَ على السلطان )وجوزت المتزلة الخروج على الجائر لافيزاله بالجورعندهم (ونعتقدُ أنَّ عذابَ الغبر ) وهو للكافر والفاسق المراد تعذيبه بأن تردالروح الى الجسد أومان منه (وسؤال اللكن ) منكرونكير للمقبور بعدرد روحه اليهم ربه ودينه ونبيه فبحسما عابواقة مامات طبه مساعات أه كفر ( والحشر ً) الخلق بأن يحيمهم الله تعالى بعدفنائهم و يجممهم للمرض والحساب (والسَّرَاطُ ) رممدود علىظهر جهم أدقسن الشعروأ حدمن السيف عرعليه جيم الخان نتحوزه أهل الحبة وترليه أقدام أهل النار (والمزان) وله اسان وكفتان بمرف به مقادير الأعمال بأن يوزن سحفيا به (حَمَّ \* ) للنصوص الواددة فيذلك قال تعالى وحشر ناهم فلم ننادرمهم أحدا. ونضع الموازين بالقسط ليوم القيمة فلا تفلز نفس شبتنا» وقال وَيُطَلِّقُهُ «عدَابِ القبر حق» ومرعلي قبر ين فقال أمهما ليمذبان «وقال ان العبد أذاو ضع في قيره وتولى عنه أصحابه أنامه لمكان فيقيدا نه فيقولان لهما كنت تقول ف هذا النه يحدفاما المؤس فيقول أشيدأ نه عبدالله ورسوله الم أن فالهوأما الكافر أوالمنافق فيقول لأأدرى النبرواهم الشيخان وغبرها وفيروايه أنيداود وغيره فيقولان لهمين وبالكومادينك وماهذا الرجل الذي بمث فيكافيقول المؤمن رفي الله ويني الاسلام والرجل المموث وسول الله كليائية ويقول الكافر في التلاث لاأ درى و ف و الدلة مذى بقال لأحدها المنكر وللآخر النكير وفي دواية للبيهقي فيأتيه منكر ونكروف الصحيحين أحاديث لا تحشر الناس حفاقمشاقع اذفر لا كأى فعر مختلتين وأحادث بضر سالص ومرور المؤمنين عليهمتفاوتين وأنهمزلةاى زل بهأقدامأهل النارفيها وفي مساعن أنيسميد الخدري بلغه أنهأدق من الشعر وأحدمن السيف وروى البزاروالبيمقي حديث بؤنى بإن آدم فيوقف بين كغتي الميز ان المنز (والحنة والنارَ مخلوقتانِ اليومَ) يعنى قبل يوم الجزاء النصوص الدالة على ذلك بحواً عدت للمتقين أعدت للكافر ين وقصة آدموحوا مق اسكانهما الجنة واخراجهمامنوابالزلةوزعمأ كثر المعزلة أبهماانما يخلقان يوم الجزاء (و يجب على الناس نَصب المام) يقوم بمصالحهم كسد التنور وتجهيز أن فيالمسئلة خلافا وان أوهم كلام المصنف نفيه.شيخ الاسلام ( قولِه ونعتقد أنعذاب القبر ) أي وكذا نعيمه للؤمن الطائع وقوله عذاب القبر جرى طىالفال اذعذاب غير القبور كالفريق والمأكول كذلك وليس ذلك بعيداً في قدرته تعالى ومثله بأتى في قول الشارح الآتي القبور شيخ الاسلام (قدله وسؤ الاللكين) استشىمنه الشهيد لحبرمسلم انهسال هنه الله فقال وكفي ببارقة السيوف شاهدا، شيخ الاسلام، و بقيت مستثنيات أخرذ كرها الماما وهي مشهورة (قوله منكرونكرر) قيل هااسا ملكي المذنب وأما المطيع فحلسكاه مبشر و بشير شيخ الاسلام ( قَوْلُهُ بأن يحييهالله تعالى ) هذا هو البعث وقوله و يجمعهم هو الحشر، فالشارح أشار إلى أن مراد الصنف يقوله والحشر مايشسمل البعث (قوله وتزل به أقدام أهل النار) أي من كغار وفسقة (قوله بأن وزن صفها به) أو تجسم الأعمال وتوزن حقيقة أى بوزنالشخص نفسه والوزن للذكور لاظهار الحجةوالعدلوالافاقه تعالى عنى عن ذلك (قول، وتولى عنه أصحابه) هذاجري على الفال (قوله ما كنت تقول في هذا الني محدال) عتمل أنه مِلْكُ يعضر وتكون الاشارة الله حقيقة و عتمل عبرذلك ﴿ فَالْدَهُ ﴾ وردني مض الطرق أن سؤال اللكين بالسرياني وألفاظ سؤالها على هدنا الضبط أثره أتر ح كاره صالحين (قَوْلِهِ بِعَيْ فَبِلِ بِومِ الجَزَاءِ)أي ومُحَاوِقَتَان قَبِلَ آدماً يَضَاو عَلِ الجَنَّةُ فَوْقِ السياءالسابعة عند صدرة المنتهى والنار في الارض الساجة قال سعد الدين التفتازاف والحقالوقف (قوله و يجب ) أي شرحا لاعقلا

(قول الشارح بأن توزق صنها به) قال التزال بثاقيل النروسب الحردل ه علم علم أهم الواجبات وقدموه على دهنــه عليه الله ولم يزل الناس في كل عصر على ذلك ( ولو ) من ينصب (مَغَضُولًا) فائب نصبه يكفي في الخروج عن عبدة النصب وقيسل لابل يتمان الفاضل وذهب الخوارج إلى أنه لا يجب نصب امام والامامية الى وجوبه على الله تمالى (ولا يَحِبُ على الرَّبُّ سيحانَهُ شيع) لانه خالق الخلق فكيف يجب لم مايه شيء وقالت المتزلة يحب عليه أشياء يترتب النم بتركها مهما الجزاء أىالثوابعل الطاعة والمقاب على المصيةومها اللطف بأن يفمل بعباده مايقربهمالي الطاعة ويبمدهم عن المصية بحيث لاينتهون الىحد الالجاءومنها الاصلم لم في الدنيا من حيث الحكمة والتدبير (والممادُ الحسمانيُّ )أي عو دالحسم (بمدالاً عدام) إحزاله وعوارضه كما كان(حقٌّ )قال تعالى «وهوالذي ببدأ الخلق ثم يعيده. كابدأنا أول خلق نعيده. كإبدأ كم تمودون، وأنكرت الفلاسفة اطادة الأجسام وقالوا أعا تماد الأرواح بمعنى انهابعد موت البدن تعاد الماماكات عليه من التحرد متلذذة بالكمال أومتألمة بالنقصان وقوله بمدالاعدام هوالصحيم وقبل لابعدم الجسم وانما تفرق أجزاؤه (ونَمتقمهُ أَنَّ خيرَ الْأُمَّةِ بمدنيهًا محمد عَلَيُّهُ أبو بكر خليفتُه فمُمَرُ فشمانُ فصلي ألمراه المؤمنين وضي اللهعنيم أجمين الاطياق السلف عمل خيرتهم عندالله على هذا الترتيب وقالت الشيمة وكثيرمر من المنزلة الأفضل بعدالنبي ﷺ على وميزهم المسنف عن مشاركيبه في أسمائهم بما كأبوا يدعون به فكان يدعى أبو بكر خليفةرسول الله عَلَيْنَ لَانَهُ خَلْفُ فِي أَمْرِ الرَّمِيمَةُ مَمَ انْهُ أَسْتَخَلَفُهُ لِلصَّالَةُ بَالنَّاسُ فِي مَرضُ وَفَاتِهُ ﷺ كما رواه الشيخار • يو يدعى كل من الثلاثة أمبر المؤمنين (و)نمتقد ( براءة َعائشةَ ) رضي الله عنها(من كلَّ ماقَدُ فَتْ به) لنزول القرآن بيراء تباقال تعالى « إن الذيبر جاءو ابالاً فك الآيات » (و نُمسُكُ هماجرى بين الصحابة )من النازعات والمحاربات التي قتل بسببها كثير منهر فتلاث دماء طير الله منها أيدينا وقوله على الناس أي أهل الحل والمقدء وقوله على الناس أي لاعل الله كايقو له الامامية وهم طائفة من الشمة (قه أله لانه خالق الحلق الح) أي أنم عليهم واخراجهم من العدم الى الوجود فكيف يجب لهم عليه شيء بل أن أنهم عليهم فبغضله وان منعهم فبحداه وأما قوله تعالى وكتسر بكولى نفسه الرحمة ، وقوله تعالى «وكان حمّا علينانصرالمومنين» فليسعانهن فيه اذذاك احسان وتفضل لاا يجاب والزامعلي أن الوجوب فحذتك أعانشاً من وعده بذلك ان الله الميخلف الميعاد (قهله بأن يفعل صياده الح) الباءلات ويرفا للطف هو الغمل الذي يعلم الله أن العبد يطبيع عنده (قوله عيث لا يتبون الى حد الألجاء) أي في كل من الطاعة والمصية ، والاضافة في حدالا لجاء بيانية (قوله هو الصحيح) أي من القولين اللكورين والتصحيح من عندياته فبإيظهر والحق التوقفكاقال فيالمواقف وصرح بالسمد وقال وهومااختاره امامالحرمين وعلله بأنه لم يدل قاطم سمع على تعيين أحدهاوقوله وقيل لايعنم الجسم أي فيكون الماد التأليف لاالمؤلف شيخ الاسلام (قوله واستقدأن خير الأمة مدنيها أبو يكر ألخ) اختلف في هذاالترتيب هل هو قطعي أو ظنى وبالأول الشار اليه بقوله لاطباق السلف الخ قال الأشعرى، وبالثاني قال أبو بكر الباقلاني وفضل سائر الأنبياء على ألى بكر معاوم مما من من ترنيب الفضل بين نبينا وسائر الأنساء والملاكمة وأما فضله على الأمم فظاهر لان هذه الأمة خبر الأمم ينص القرآن وهو خبرهذه الأمة فهو خبرسائر الأمم شيخ الاسلام ( قوله من كل ماقذفت به ) امل الصواب حقف كل لاتها لم تقذف الا مرة واحدة (قهأله الآيات) أى العشر الى قوله هلم منفرة ورزقكر بم، (قولِه فتلك دماء الح) الاشارة الى مايلزم أغار بة من المماء، وقوله فتلك دماء الح هذه العبارة تؤثَّر عن سيدنا. عمر بن عبد العزيز

فلا ناوث مها ألسنتنا ( ونري الكمّا "مأجورين ) في ذلك لانه مبنى على الاجتماد في مسئلة ظنية للصيب فيها أجران على اجتياده واصابته وللمخطئ أجرعل اجتياده كاثبت في حديث الصحيحين ان الحاكم إذا اجتبد فأصاب فله أحران وإذا احتبد فأخطأ فله أجر (و) نرى (أنَّ الشَّافعيُّ ) امامنا (وما لُـكا) شيخه (وأبا حَنيفةً والسُّفيَّانَــُين ) الثهريواين عيينة (وأحدَ ) ين حنبل (والأوزاعيُّ واستَحَقّ ) بن راهويه (وداود ) الظاهري (وسائر أعَّة السلمين) أي باقيهم (على هُديمن رمهم) في المقائد وغيرها ولا التفات لمن تسكلم فيهم بما هم بريثون منه قال المصنف وقول امام الحرمين انالهفقين لايقيمون للغااهر يةوزنا وانخلافهم لايمتبر محله عندى اين حزم وأمثاله وأما داود فماذالله أن يقول امام الحرمين أو غيره أن خــلافه لأيمتبر فلقد كان جبلا من جبال العلم والدين له من سداد النظر وسمة الملم ونور البصيرة والاحاطة بأقوال الصحابة والتابمين والقدرة على الاستتباط مايمظيروقمه وقددونت كتبه وكثرت أتباعهوذ كرهالشيخ أبو اسحقالشيرازي في طبقاته من الأثمة المتبوعين فالفروح وقدكان مشهورافى زمن الشيخ وبمدم بكثير لاسيافى بلادفارس شيراز وما والاها الى ناحية المراق وفي بلاد المغرب (و) نرى (أَن أَبا الحسَنِ ) على بن اسمىيل (الْأَسْمَريُّ) وهو مه ذرية أبوموسي الأشمري الصحابي ( امام ُ في السُّنَّةِ ) أي الطريقة المتقدة (مقدَّم ُ ) فيها على غىره كالى منصورالما تريدي ولاالتفات لن تكلم فيه بماهو برى سنه (و) نرى (أن طريق الشَّيْخ ) أبي القاسم (التُحنّيد ) سيدالمو فيةعلماوعملا (وصعبه طريق مقوم ) فانه خال من البدع دا ترعلي التسليروالتعويض والتبرى من النفس. ومن كلامه الطريق اليالله تمالى مسدود على خلقه الاعلى القتفين آثاررسول الله مل الله عليه وسلم. وقال رأيت ف المنام الى أتكلم على الناس فوقف على ملك فقال ما أقرب ماتة. ب، المتة. به نالي الله سبحانه وتعالى فقلت عمل خفي بمزان وفي فولي وهو يقول كلام موفق والله ولاالتفات لن رماهم في جملة الصوفية بالزندقة عندخليفة السلطان حتى أمر بضرب أعناقهم فأمسكوا الا الجنيد فانه تستر بالفقه وكان يفتي على مذهب أبي تور شيخه وبسط لهم النطع فتقدم من آخرهم أبوالحسن النورى السياف فقالله لمتقدمت فقال أوثو أصافي عياة ساعة فبيت وأنبه الخبر الخليفة فردهمالىالقاضي فسأل النورى عن مسائل فقيمة فأجابه عنيائتم قال وبمدفان للمعبادا اذاقامو اقاموا بالله واذا نطقوا نطقوا بالله الى آخر كالامه فبكي القاضى وأرسل يقول الخليفة ان كان هؤلاء زنادقة فماط وحه الارض مسارفخل سبيلهم وحميم اللهو فقمنامهم أعمقتل من الصوفية الحسين الحلاج ف سنة تسعو ثلباتة، سنى الخليفة الذكور وهوأ بوالفضل جمفر التعدر ( ومما لا يَضُرُّ جَمِلُهُ ) ف المقيدة بخلاف الله (قَهْ لِهَ فَلا نَاوِثُ بِهِا ٱلسَّنَا) أي بان تقول الحق مع فلان دون فلان (قولُه ان الحاكم اذا اجتهد) أي مريد الحسك الخ (قول على عدى من ربهم) أي ماهر عليه دين الله نمالي في حقهم وحق تاسيم (قوله في الدفارس شراز ) بإضافة فارس الى شراز كانقول اقليم مصر (قدله وهومن ذرية أني موسى الأشعرى الصحابي) أي مبنه و بينه عمانية رجال (قوله مقوم) صيغة اسم للفعول أي مستقيم لا عوجاج فيه والدا قال الشارح فانه خال الز (قه أمو التبرى من النفس) أي من شهواتها (قه أه أف أد كلم على الناس) أي أعظهم (قوله عمل خفي) أي عن العيون بميزان وفي أي تامشرعي (قوله كلام موفق) باضافة كلام الى

مامده (قوله فردهم الى الفاضي) هو القاضي اسمعيل المالكي مكث العالم في يتمهم الثاثة سنة واجتمع لهم من الجاء والمال مالم يحتمع لا هل يت غيرهم حتى فيل انه كان لهم يوضع واحد نحمو خسيانة بستان ومر

القاضي اسمعيل الذكور يوماعلى للعردفاما رآه قام اليه وقبل يده ثم أنشد:

(قول الشارح الدى هوقول الأشرى وغيره) هو مبنى أن المديت جعولة كا من (قولة الدى يؤول أمره الى المقيدة) أى ولا يضر او لم يمر او لم يمر او لم يمر الله المناوق كالده حزازة وضافات المتعدد أن الله موجود عقور زائد لكن ان عزف والمتعدد كان نضاوق كالده حزازة تأملها (قول الشارح أي المناوق كالده موجود أمن نقط الوقو في المنطق المناوق عليه الوجود أمن دهنى انتزاعى وأغامتي كون مسينه انه فير عنازاعن النهيء المناوق المنا

الحقيق نسبة بين الطرفين

في الحارج فيحتاج الى

ثبوتهما فيسه فيكون

الاتساف متوقفا وفرعا

كتبوت الثبت 4 (قول

الشارح بأن يقوم الوجود

بالشيء الخ ) جواب هما

أوردط هذا اللغب من

أنالوجود ان قام بالشيء

حال عنمسه اجتبع

النقيضان أوحال وجوده

الم تحميل الحامسل

واستدعاء الوجود وجودا

آخر فيتسلسل ۾ وحاصله

أن الوجود يقوم بالشيء

لا بشرط كوته معدوما

ولا بشرطكونه موجودا

بل في زمان كونه موجودا

بهذا الوجود لابوجود

آخروالهال أتماهوتحصيل

الحاسل قبل عدا التحسار

في المجلة (وتغفه مُرَوِّقَهُمُ فيهامايد كر الى الحائمة وهو ( الأصح ُ) الذى هوقول الأشمرى وغيره ( أنَّ وجود الشهره ) في الحائمة وجها كان وهوالله تمال أو محكنا وهوالله قل وينهُ / أى البس ذائما عليه و وقال كثير مناً أي أي أن الدعلة بالنيقوم الوجود بالشهرة والمجلة المتحافظة وجوده فيه ( وكذا على الآخم عنذاً كثرهم) أي كثافلة واعاظ يتحافظ المتحافظة ويجوده فيه ( وكذا على الآخم عنذاً كثرهم) أي كان التاليم، به وذهب المتحافظة والمتحافظة المتحافظة المتح

كريم اذا ما أنى مقبلا \* حلنا الحياوا بتدرا القياما فعلا تشكرن قيامي له \* فان الكريم عجل الكراما

(قوله في الجنّة) أي لان فيا قبله مالايضر جهله في الشيدة وهو قبل كالفاضلة بين الحلقاء الأربعة شيخ الاسلام (قوله وتنفع مرفقه فيه أن يقال اله حيثة يضر جهله . و يجاب بأن المرافقة التنفع مرفقه باعتبار معرفة اصطلاح القوم الذى يؤول أمره الى المقيدة (قوله أي ايس أن الما التنفع معرفته باعتبار مشمنة بالوجود وليس في الحلاج أمان (قوله من حيث هو الحل عبد المشيئة مارد على القول بأن الوجود وهر المرافقة المستقبلة باعتبار أنه موجود إذ ينقل السلام الى هما باعتبار أنه موجود إذ ينقل السلام الى همانة الوجود وهم جرا وياقع الجناع التنفيذ بن ان قبل يقيامه به باعتبار أنه مدوم إذ ينقل السلام المعالمية الما التعلق والمحافظة المنافقة على المنافقة المنا

والأصحى الحاصل بهذا التحصيل (قول المدودة البرائيء من حيث هوليس معناء انه قام به وهو غير موجود ولا معدم حتى يلام الشاخ وان لم غير موجود ولا معدم حتى يلام القدام وان مقال من المستخدم المنافق المنافق

أي مع الانفق على على من الكل (قول المستف وأن الاسم عين السمى) في بعض حوائق البيضاؤي ما منيد أن على النزاع لفظ اسم فانه من جهة ما يطلق عليه اسم فول هو عينه أو وقال بسف مبقى النزاع النظ وقال بسف مبقى النزاع النظ المراد بالاسم والمفرو القفظ يقاله التسبية وقدر ح لنواقف زيادة وبالجلة لا من لاطائة البحث فيه

(قوله والالزم نبوت الحال)

اطلاق الشيء طيماذكر باعتبار مايؤل اليه والنانى بنع الكبرى اذلاياته من التمييز النبوت والا فزم نبوت الحال لأنه متميز مند العقل (قوله في اسم الله) أي الجلالة خاصة (قوله ان مدلوله الدات من حيث هي) يو حاصله أن الراد من اسم ألله الدلول ومن مساء الدات فالاسم هوالسمى والقائل بأنه غيره أراد بالاسم اللفظ و بالمسمى الدات وأنشخبير بأن الحلاف فيذلك حيئان خلاف لفظى شيخ الاسسلام (قهل بخلاف غيره كالمالم الح) أى فلدس هوللسمى عند الأشعرى بل هو عبره انكان صفة فعل كالحالق ولاهو ولا غيره ان كان صفة ذات كالعالم ( قهأله الدلول الدات باعتبار الصفة الح) هذا يدل طي ان اسمالة جامد لادلالة العيز الدعلي الدات وهو القول الراجع كانقرر (قه لهوالأصم أن الرو يقول أنامؤمن أنشاء الله تمالي) هذاظاهر على مذهب الاشعرى فانه يعتبر إيمان الموافاة وأما غسيره فان أواد بالنظر الى الحاتمة فمسلم وان أراد بالنظر الى الحال فلا وحينت فقول الشارح الهبط لماقبل الح لايظهر علىمذهب الشييخ الأشعرى فتأسل (قوله خوفا من سوء الحائمة الحبهولة ) أى ونحوه كدفع تزكية النفس والتبراك بذكر القيال بقرينة قولالا كافي الحال ثبيينغ الاسلام (قهلهالهبط) بالجرنمشاذلك المشاربه للموت علىالكفرو بالرفع نعت الموت المذكور شيخ الاسلام (قولهلابهامه الفك الح) قديرد بأن ابهامه الشك لابقتضي منم ذاك وأعا يقتضي أ ته خلاف الاولى وهوكذلك اذالاولى الجزم كأصرح به السمد وأما اذاقاله شكافي ابما نه فهوكافر قطعا ثم قال السمد لاخلاف بين الفريقين في العني لأنه ان أرّ يدبالا يمان مجرد حصول العني فهو حاصل في الحال وان أر يد مايترتب عليه من النجاة والثمرات فهو في مشيئة الله تعالى ولاقطع بحصوله في الحال لمن قطع بالجسول أراد الأول ومن علق أرادالثاني (قولهاسندراج) لايخني ان اللاذ ليست هي نفس الاستدراج بلمتعلق الاستدراج الذي هوالالناذفني اطلاق الاستدراج على الملاذ تجوز والاستدراج ممناه في الأصل طلب التدرج وهوالننقل في الدرجات ثم استعمل في مطلق التنقل وأريد به هنا تنقل الكافر فها يتأكد به استحقاقه المذاب حيث تمادي في كفره مع وصول النعم اليه فهي نقم فيصورة نعم فمماها الأشعري تقما نظرا الىحقيقتها والمتزلة نعما نظرا الى صورتها شيخ الاسلام

(قول الشارح وقال الحكاء الأعراض النسبية موجودة في الحارج) أما للتكلمون فانكروا وجودها ماعدا الأين قالوا ان وجوده ضرورى بشيادة الحس أى السقل يحكم بوجوده بشهادة الحس سواءكان محسوسا بالدات كاهو رأى البعض أولاكاهو التحقيق كذا فيشرح المواقف وحاشية عبد الحكيم في أموضع وقال في الآخران الأبن من لله حودات العينية بانفاق الحكاء والشكلمين فلعل ماقى المسئف والشارح هنا اختيارها أووجداه البش

وقال أكثر المتزنة وغيرهم هوالنفس لا بهاالمديرة (و) الاصح ( أنَّ الجوهر الفرد وهوالجزه الذي لا يُشَرِّ أنا من في المناجر الفرد وهوالجزه الذي لا يُشَرِّ أنا من في المناجر الفرد و ) الاصح ( أنه لا يُشَرِّ أنا من في المناجر الفرد و ) الاصح ( أنه لا المناقب أن المنافب أن أن المنافب أن المنافب أن المنافب أن أن المنافب وهو منافب المنافب المنافب أن المنافب

(قَمْ لَهُ وَقَالُ أَكُثُرُ الْمُتَرَلَةُ وغيرهم هو النفس الح) يَعْبَى على ذلك وقو ع العذاب والنعيم فعندهم أن العذآب واقع على الروح لكن لما لم يمكن التمسل لعنذاب الروح آلا بايلام الجسد لكونها حالة فيه عنب آلجسد تبعالمًا (قوله أىلاواسطة بين الموجود والعدوم) أىلان الشيءاما أن يكون له تحقق والافقد رجع عنه في للدارك كانقله عنه الآمدي وغيره شيخ الاسلام (قولهوالاضافات) عطفه على النسب من عطف الخاص على العام (قول يستبرها العقل) يؤخذ من ذلك أنها عدمية لأن الاعتبار موجودة (قولهوهي سبعة) أي من جملة القولات النشر والثلاث الباقية هي الجوهر والكم والكيف ومنهم من عدها تسعة باسقاط الجوهر قاله شيخ الاسلام \* والحاصل ان المقولات عشرة واحدة منها جوهر والتسمة أعراض منها سبمة نسبية وهي التي ذكرها الشارح وتنتان ليستا نسبيتين وقدا أسقطهما (قولهوهوحسول الجسم فيالسكان) أيكون الجسم فيمكَّان لادخوله فيه والافهوفمل حينك (قوله كالقيام) أى فهااذا كان ألجسم منتصبًا فان هيئته تعرض للجسم باعتبار نسبة أجزاته بمضها الى بعض كنسبة الرأس الى الرحلين ونستها الى الأمورا لحارجية كنسبة الرأس الى حمة الماو ونسبة الرجلين الىجهةالسفل وقولهوالانتكاس أىفها اذاوضع الجسم علىالانسكاس بانكانت رأسه أسفل ورجلاه أعلى فانهيئته تمرض الجسم باعتبار نسبة أجزائه بعضها الى بعض كنسبة الرجلين الى الرأس ونسبتها الى الأمور الحارجيسة كنسبة الرجلين الى الصاد والرأس الى السفل (قمله وتنتقل بانتقاله ) بهذا القيد يفارق اللك الاين (قه أبه القياس الى نسبة أخرى ) أى من حيث الوجود (قولها ختصاص النعث بالمنعوث) أي لا بمنى أن أحسدهما حال والآخر محسل ويسمى هذا الاختصاص بالاختصاص الناعت وهو أن يختص شيء بآخر اختصاصا يسبر به ذلك الشيء نمتا لأخرة الآخر منمونا له ومثاله ماذكره الشارح (قوله لا تخلل الحركة) في عمل رفع فاعل

(و) الأصحاب العرض (لا بَيْقَى زَمَا بين) بل ينقضي ويتجدد مثله بارادة الله تعالى في الرمان الثاني وهكذا على التوالى حتى يتوهم أي يقع في الوهم أي الذهن من حيث الشاهدة اله أمر مستمر باق وقال الحكاه انه بيق إلا الحركة والزمان بناء على أنه عرض وسيأتي (و) الأصح أن العرض (لا يَعِملُ مَحَلَّن ) فسواد أحد الهلين شلافيرسواد الآخر وانتشاركا في الحقيقة وقال قدماء التسكلمين القرب ونحودتما يتملق بطرفين يحل محلين وكلى الأول قربأ حدالطرفين مخانف لقرب الآخر بالشخص وان تشاركا في الحقيقة وكذا يحو القرب كالحواد (و) الأصح (أنَّ ) العرضيين (المثلَّين ) بان يكو مامن نوح (لايَحْتَمَان) في محل واحدوجو زت المتزلة اجماعهما محتجين بان الجسم المنموس في الصبخ ليسودُ يعرض لهسواد ثم آخر وآخر الى أن يبلغ فاية السواد المكث . وأجيب بان عروض السوادات له ليس على وجه الاجماع بل البدل فيزول الأول ويخلفه الثاني وهكذابناء على أن العرض لا يبقى زمانين كما تقدم (كالصُّدِّين) فأسهمالا يجتمعان كالسواد والبياض (بخلاف الخِلافَين) وهمأعم من الضدين فانهها يجتمعان من حيث الأعمية كالسوادو الحلاوة وفي كل من الأقسام بجوز ارتفاع الشيئين (أمَّا النقيضان فلا يَجْتمعان ولا يرتَفِيان) كالقيام وعدمه (و )الأصحر أنَّأَحدَ طَرَفَى الْمُمْكِن )وهماالوجود والمدم (نيس أو لَي به) مه الآخر بل هما النظر الى ذا ته جوهرا كان أوعرضا على السواء وقيسل المسدم أولى به لأنه أسهل وقو عافى الوجود لتحققه بانتفاءش ممن أجزاء الملة التامة للوجود المنتفر ف تحققه الى تحقق جيمها وقيل الرجود أولى به عندوجو دالماة وانتفاء الشرط لأنه قدوجدت الملة وان أربوحده لانتفاء الشرط (و) الأصح (أنَّ) المكن (البساقي عتاج") في بقائه (الى السَّبِّبُ ) أي المؤثَّر وقيساً لا (ويَنْبَني) هذا الخلاف (على أن عِلَّة احْتياج الأتو)

يعرض وقوله أوتخللهاعطف عليسه أى يعرض له علم تخلل الحركة أوتخللها (قه أعوان العرض لايبق زمانين أي لأنه ياز م عليه قيام العرض بالعرض لأن البقاء عرض ونو زع في ذلك أن هذا مبني على مذهب الأشعرى من أن البقاء له صفة وجودية وأماعي أنه أمراعتبارى فلاعندور فتأمل (قه أله حتى يَشُوهرا في الظاهر الهمفر عطى قوله على التوالى (قه له الاالحركة والزمان) أي والأصوات شيخ الاسلام (قه له وقال فلماء الشكامين كذاوقعرف المواقف . واعترض بإن الشهور وهو الصحيح انه قول قدما والفلاسفة (قوله وان المرضين التلين الح) أي مغلاف الجوهر بن التلين فاتهما لا يحتممان في على واحد الدخلاف (قد إدكالفدين) هما أمران وجوديان يتهماغاية الخلاف أوأمران وجوديان لايمكن اجتاعهما فيحل واحدمن جية واحدة والثعريف الأول أولى لأنه خالءن العكبوهوعدم الاجتماع (قهأله بخلاف الحلافين)هماموجودان لايشتركان فيالسفات النفسية سواء اجتمعافى على واحدام لا والسفات النفسية هي الي لا يحتاج في وسف الشي وبها الى تعقل أمرز الدهلية كالحقيقة الانسانية والوجود للإنسان ويقابلها السفات المنوية وهى التي تحتاج فها ذكر الى ذلك كالتحير والحدوث و يعبر عن الأولى بانها التى تدل على الدات دون معنى زائد عنيها وعن الثانية بإنها التي تدل طيمعنى زائته طى الخدات فالعشيخ الاسلام (قوليهوها أعهمن المضدين) أى بناء طى تفسيرهما السابق وأماعلي تفسيرها بانهماأ مران وجوديان لايشتركان فيالصفات أننفسية ولايمتنع اجباعهما فى محل واحدمن جهةواحدة فلايتم ذلك لحرو جالضدين كالمثلين بذلك فالثلاثة متباينة شيمخ الاسلام (قه أووفي كل من الاقسام) أى الثلاثة من المثلين والضدين والحلافين (قوله أمالنقيضان) هاعبارة عن ايجابشيء وسلبه كامثله الشارح (قوله لانه أسهل وقوعا في الوجود) أى في الشبوت وهذا لابرجع اليه في حسد ذاته

(قوله لانه بازم علم العرض بالعسرض واستفناءالحادث حا عورالمؤثر ساءطيان هو الحدوث لكريه كان معنى الحدوث ١-من العدم أما على ألد من أن الراد بهمسير الوجود بالمسمفلات أتصاف العالم بأحال فيكون عتاجالياللو. البقاء (قول الشار. علين)أي يقوم بكل منيسما لابمحموعهم لكان الحموء اض ثالث عبدالحكم الشارح وعملي الأوا يخلافه على الثاني فيو بالشخص (قول ال وان تشاركا في الحقي أى النوعية وهده الشار أعنى الوحدة النوعية كا في الربط بان الشاف كيف لاوالوحدة الجذ اذا كانت كافية في الر كإفي التخالفين كانت الو النوعية كافية بالاولى كو نهمامن الاضافة الت كاففذلك

لِالشارح من انشرط بقاء الجوهر العرض) يعنى بكوته شرطا ان بقاء ممننع بدونه فلاينا في النول باستناد جميع المكنات الى الله تعالى بالمرض الذي هوشرط الحصول في الحير كذاق عبد الحكم (قول الشارح اء لانه بعدكونه عكنا والراد (AY3)

طح الباطن السكوز) أى المكن في وجوده (الى المؤثّر) أي العلمة التي بلاحظها المقل في ذلك (الامكانُ) أي استواء الطرفين عسطح الهواء الماس بالنظر إلى الذات (أوالحدوثُ) أي الخروج من الصدم الى الوجود (أوهُما) على أنهما (جُرَا عِلَّمْ أُو م أعلى الماء في هذا الثال الامكانُ بشرط الحدوث وهي أقوالٌ ) معلى أوله المحتاج المكن ف بقائه الى الثوثر لأن الامكان كانالتمكن على نحو لاينفكءنه وعلىجميع باقيها لايمتاج اليه لان المؤثر أعمايمتاج اليه علىذلك فىالخروج من العمدم سمستوية اعتبرني الى الوجودلافي البقاء وكانُّه أشار بذكر هذا البناء المأخوذ من الصحائف مع اطلاق الاقوال وتقديم كان سطح الحبواء من الامكان مها الى أنه ينبغي ترجيح الامكان الذي هوقسول الحكماء وبعض المتسكلمين وان كان الجوائب (قول الصنف جهورهم فلالحدوث حتى لايخالف التصحيح فالبني التصحيح في البني عليه لمكن دفت المخالفة لهو بعدموجود) أي هر جسرد وانساكان بمماقالوا من انشرط بقاء لجوهر المرض والمسرض لايبقى زمانين فيحتاج فكل زمان الي المؤثر جودا لمشاهدته مختلفا (والمكان) الذي لاخفاء في إن الجسم ينتقل عنه واليه ويسكن فيه فيلاقيه ولابد الماسة أوالنفوذكما نساع والضيق وفيسه سياني اختلف في ماهيته (قيل) هو (السطم الباطن ُ للحاوي المُماسُ للسطم الظاهر من المعدويّ) ت في عمله (قول الشارح كالسطح الباطن للسكوز الماس السطح الظاهر من الماء الكائن (فيه وقيل) هو (بُعُدٌ موجود ينف ذ ودبعده) أى امتداده فيمه الجمم) بنفوذ بعده القائم به في ذلك البعد بحيث ينطبق عليه وخرج بقيد النفوذ فيه بعد الجسم ثم به طولاوعرضا (قول (وقيل) هو (بُنْدُ مَفروضٌ) أي يفرض فيه ماذكر من نفوذ بعدالجسم فيــه (وهو) أي البعــد نف وقيل بعدمقروض) المفروض (الخلاف والخلاف والرادُمنة كونُ الجِسْمَيْن لايماسَّانِ ولا) يكون (بَيْنَهَمَاما عاشيماً) ببنترع فانالعقل بنتزع فهذا الكونالجائزهوا ألملاء الذيهومعنى البمدالمفروض الذيهوممسى المكان فيكون خالياهن كأرجسم بعدا بقدره الشاغل هذا قول التكامين والقولان قبله للحكاء ومنموا الخلاء أيخاو المكان بمعناه عسدهم بحكيانه مكانه وتمكن عن الشاغل الابمض قائلي الثاني فجوزوه سمفي أخارج عبارةعن

وكذا تعليلأولو يةالوجودبماذكره بعدلايرجع اليه فيحدذا تهفتعليل كلمن أولوية العدم والوجوديما يو نه في الحارج يحيث ذكرمر دودبان الاولوية بالفير لا تقتضي الاولوية بالدات أشار له شيخ الاسلام (قه إله المأخوذ من الصحائف) مسحأن يثثر عمته البعد اسم كتاب السمر فندى (قه إله لكن دفعت الخالفة الز) أى لا يحتاج آلى الترجيح لتنتفي الخالفة لاتهامد فوعة . كوركذا في اللادي بماقالوا الح (قهله ولا بدمن الماسة) أي على القول الآني وقوله أو النفوذ أي تحقيقا على القول الثاني الآتي بالهداية فقولالشارح وتقدير اعلى القول الثالث وقوله اختلف في ماهيته خبرعن قوله والمكان (قوله قيل هو السطح الح) السطح بغرض فيهماذ كرلانه هوماينقسم طولاوعرضافقط (قوألهالماسالخ) هوقيدفلايقالله سكان الآاذاكان مساسابالفعل بخلاف بعدولانفو ذحقيقة (قول المكان اللغوى فهوما يسلح لحاول شي وفيه (قهله وقيل هو بعدائ) أي امتداد طولا وعرضا وعمقاوعلى منف والحلاه جائز) هذه هذا تكون الابعادالثلاثة نافذة في الإبعاد الثلاثة (قوله بحيث ينطبق عليه) أي بحيث ينطبق عليه بعد بالة برأسهاو معنى جدازه المكان على بعدالجسم (قوله بعدمفر وض) أي موهوم في النهن لا نه لا أثر له في الحارج (قهله ولا يكون بينهما مايساسهما) أى فيكون الخلاءهومايين الجسمين (قوله فهذا السكون النح) عبارة بعنهم ان سيان لاهواء بيتهما المكان هوما بين الجسمين لاالكون المذكور ويدل الداك قول الشارح فبكون خالباعن الشاغل فان الحالى سوره بمستفيحتان على الشاغل هومايين الجسمين لاالكون المذكور (قوله هذا قول المتكلين) الاشارة لقوله بعدمفروض نطبقتان او تفت أحداها الخوهوالقول الثالث (قولة بمناه عندهم)أي وهو السطح الباطن الماس على الاول والبعد الموجود على الثاني يزالاخرى دفعة واحدة

ن حسول الهواء في الاطراف قبل حسوله في الوسط (قول الصنف كون الجسمين لا يتاسان) فيه تسامح لا نه لازم (والزمان حقيفة وحقيقته الفراغ بين الجسمين (قول الشارح فهذا الكون الجائزهو الخلاء الذي الحي فالمكان عندهم لايطلق الاعلى الحساره مكن حسوله كانفسم (فول الشارح ومنعوا الخلامالخ) بان قالوالا يكن خاومعن الهواء وقدحوا فهامر من الثال

أفحكن حسوله بان يكون

(والزمانُ قِيلَ )هو (جَوْ هَرُ ليسَ بِصِم ) أي ليس برك (ولا جَمَّانيُّ) أي ولا داخل في الجسم فهو قائم بنفسه مجرد عن الدة (وقيل فلكُ مُمدَّل الهار) وهوجسم سميت دائرته أي منطقة البروج منه بمعدل النهار لتمادل الليل والنهار في جيع البقاع عندكون الشمس عليها (وقيل عرضٌ فقيل حركة ممدال النهار وقيل مقدار الحركة) الله كورة ومنهم من عبر بحركة الفلك ومقدادها (والمحتارُ) انه (مُقارَنَةُ مَتَحَددِ موهومِ لشجَدُّد مصاوم ازالةً للابهامِ) من الأول بمفارنته الثنافي كما في آنيك عند طاوع الشمس وهذا قول الشكلمين والأقوال قبله للحكماء ( ويمتَنِعُ تداخُلُ الأجْسَام) أي دخول بمضيا في بمض على وجه النفوذ فيه والملاقاة له بأسره من غير زيادة في الحجم وامتناع ذلك لما فيمه من مساواة الكل للجزء فالنظم (و)بمثنم (خُلُوُّ الجوهَر )مفرداكانُ أو مركبا (عن جميم الأعراض )بأن\ليقوم به واحد منها بل يجب أن يقوم به عندوجوده شيء منها لأنه لا يوجد بدون التشخص والتشخص انماهو بالاعراض (والجوهر") المركبوهو الجسم (غير ُمركّب من الاعراض) لانه ية وم بنفسه بخسلافها (والأبعادُ ) للجوهر من العلول والعرض والعمق (متناهية ") أي لهاحدودتنهي اليها (والمادلُ قال الأكثرُ يقارنُ علتَه زمانًا) عقلية كانت أووضمية( والمختارُ وِفاقا للشيخ الامام ) والدالمصنف (يَمَقُهُما ُمُطلَقا وثالُها) بعقبها (ان كَانَتُ وضميّة لاعقليّة ) فيقارنيا (أما الترتب ) أي ترتب الملول على الملة (رُتبة فوفاق واللذ ) الدنيوية وهي بديهية (حَصرَها الامامُ) الرازي (والتبيخُ الامام) وآله المصنف (فالمارف) أي مابعرف أى يدرك قالاومايتوهم أي يقع في الرهم أي الذهن من لذة حسية كقضاء شهوقي البعان والفرج أو خيالية كحب الاستملاء والرّياسة فهر دفع الألم فلذة الأكل والشرب والجاع دفع ألم الجوع والمطش ودغدغة المني لأوعيته ولذة الاستملاء والرياسة دفع ألم القيروالغلبة (وقال ابنُ زُكريًّا) الطيب (مرائللاص من الألم )بدفعة كاتقدم

رقوله والزمان قبل جوهر بيس بجسم) احتماه بأعاد كان حيالكان قر يمامن جسمو بعيدا من آخر و ويدجة الفقل شاهدة بأن فرسيد بالم احتمام المتوافقة في المستحدة المستح

متجددمو هوم الخ)مر بذلك انه أمر مور ينتزعه الوهم من ته مقارنة الحوادث وت بعضها عن بعش وتأ. عته ولاسسل الى ف وتعينه الإباعتبار الحواه التي بحملها القهم أعلاه كذافي عبدالحكم ( وكذاالجو اهرالغردة) بديهي لاقه بلزم الآية والمفروض خلافة آ المنف يعقبها مطأ ضرورة توقف وج على وجودها الذلو تقار كان وجودها منشاله ان أريد ان العلة باع وجبودها الدي به ا مقارنة للوحود الدى أثرها لزم انالطة لاب تحكون مقارنة وج سه أن مكرن ال

لفظ افليتأمل

(قول المنف مة

كل بدون التكليف لجزء لاالتسكليف بالكل ون الجزء الذي هم ال وحنئذ الاتحقق ولية في الوجوب عبد كيم (قول الشارح رقف النظر على قمده) له أنه لايقتضى نفي ليق الايجاب بالقصد لالان النقل مقدور بْعَلْق الايجاب به أولا يستتبع وحوب القصد وله وقال الامام الرازى إ) بيان لكون النزاع ظيا مع عدم لزوم كون إاجب غير مقدور أمسودة بالقصد الأول في لايكون مقصودة نبع سواء كان وسيلة ، واجب آخر كالنظر لِاكالمرفة (قوله عند أربح علها غير مقدورة) اللقدور عندمما يتمكن ن فعله وتركه بلا واسطة بواسطة قال الامام بعد أرا والنظر عند من لا بحل العز الحاسل عقيبه مدورا أي لان المقدور شده ما يشمكن من فعله تركه بلا واسطة والعلم س كذلك فاته قبل النظر

تنع الحصول وبعده

اجب الحسول (قدوله

كيف كانت ) أي سواء

كانت مقصودة بالدات أو

الشارح لتوقف النظر على

(54.)

ورد باله قديلند بني معن عبرسبق ألم بشده كمن وقف على مسئلة على أو كنز مال وجاة من غير حطورهما بالبال وألم التشوق اليمبالوقيل أهي (ادراك اللائم ) من حيث المناز معالوا لحق أن الادراك تمارو كه المحمد لاهي (و يَها بالها الآلم ) أنهو على الأخير ادراك غير الملائم (وما تنسو "د» المعقل أما واجب " أو محمت المحمد والانتفاق عن التصور (لما أن تقضى وحود في الفتارج أو عكد مه أو لا تقضى شيئا ) من وجود أو عدمه والأول الوجب والتاني الممتنو والثالث الممكن

﴿ خاتمةٌ ﴾ فما يذكر من مبادي التصوف الصفي للقلوب وهو كإقال الغزال تجربد القل أنه واحتقار ماسواه قال وحاصله يرجعوالي عمل القلب والجوارجوالذلك افتتح المصنف بأس الممل فقال (أول الواجات المرفة ) أي ممرقة الله تعالى لانهاميني سائر الواحبات اذلاً بصح بدونها واجب بل ولا مندوب (وقال الاستاذُ ) أبو اسحق الاسفرابني (النظر المُردّى البهَا)لا به مقدمتها (والقاضي) أبو بكر البافلاني (أولُ النَّظَرَ ) لتوقف النظر عــلى أول.أجزائه (وابن مَوْرَكُ وامامُ الحــرمينِ القسدُ إلى النظر ) لتوقف النظر على قصده (ودُ النفس الأبيَّة) أي التي تأبي الا العلو الأخروي (يَرْ بْأُ بِهِا) أَيُّ برفعها بالمجاهدة (عن سِيَّفْتاف الأمور ) أَي دنيثها من الاخلاق المذمومة كالكبر والغضب والحقد والحسد وسوء الخلق وقسلة الاحتمال ( و يَجْنَحُ ) بها ( الى مَعالِيها ) من (قوله ورد بأنه قديلتذالخ) أى فتعريفه غيرجامع (قولها دراك الملائم) أى ادراك ملامه الملائم والملائم هو الناسب للطبع الموافق له (قهلهمن حيث الملاءمة) أي لان تعليق الحكم المشتق يؤذن بعلية عامنه الاشتقاق وحيثُنَّد فادراكه منحيَّنية أخرى ليس بلذة ﴿ قَهْلُهُ وَيَقَابِلُهَا ﴾ أى على الأقوال الثلاثة (قَهِلُه المَّفِي للقَاوِب) فيه اشارة إلى وجه تسمية السوفية صوفية فقدقيل سموامها لصفاء أسرارهم ونقاء آثارهم وقيل لانهم في الصف الأول بين يدي الله عزو حل أي بارتفاع هممهم اليه واقبال قاو بهم عليه وقيل لقرب أوصافهم من أوصاف أهل الصفة وقيل للبسهم الصوف كابينته في شرح رسالة أبي القاسم القشيري اه شيمة الاسلام (قول واحتفار ماسواه) أي من حيث انهسواه وان كان عظها في نفسه والمراد انه لايعظمه كتعطيم الله ويستقد الهلايضر ولاينعع (قوله بأس العمل الح) أي أعممن أن يكون عمل قلب أو جوارح (قهله أي معرفة الله) أي معرفة وجود ، وما يجسله وما يمتنع عليه لا ادر اكه والاحاطة بكنه ذاته حقيقية لأندركه الأبصار ولايحيطون بعاماة الرادالمرفة الاعانية بقر يتةقوله لانهامبني سائر الواحبات وقوله لانه لا بصح الح أي لان الاتيان بالمأمور به امتثالا والانكفاف، النهي عنه انز حارا لايمكن الابعد معرفة الآمر والنَّاهي.شيخ الاسلام (قَوْلُهلانه مقدمتها) أي.لايتوصل اليها الا بالنظر ومالايتم الواجب الا يه فهو واجب (قه أه أول النظر) أيمعرفة الأوثل والمقدمات التي لا يتم النظر الاسا وهذاالقول الذي عزاه المستف القاضى عزاه اليه بعضهم أيضا والذي في المواقف وغرها ان القاضي قائل بأن أول الواجبات القصد الى النظر كابن فورك وامام الحرمين وقال الامام الرازى ان أريد أول الواجبات القصودة بالقصد الأول فهو المرفة عند من يجملها غير مقسدورة وأن أريد أول الواجبات كنف كانت فهو القصد شيخ الاسلام ( قهله الأبية ) أي الممتنعة فهي فعيلة بمني فاعلة ( قهله أي التي تأتي الا العلو) أي تأتي كل شيء الا العلو وهــذا استثناء مفرغ وهو لا يقع الا بعد نغ وله معنى كما هذا اذ التقدير التي لاتر يد الا الســــاو على حد قوله تمالى ﴿ و يأْنِي اللَّهِ إِلاَأْنَ يتم نوره ﴾ أى لاير يد إلاأن يتم نوره (قولهائي يرفعها) اشارة الى ان الباء للتغدة (قوله عن سفساف الأمور) هو بفتح السين وكسرها ومعناه الدني. من الاخلاق المذمومة كما قاله الشارح ( قول كالسكبر الخ ) الأخلاق الهمودة كالتواضع والصبر وسلامة الباطن والزهد وحسن الحلق وكثرة الاحيال فهوعلى الهمة وسيأتي دنيثها وهذا مأخوذ من حديث «ان الله يحسمالي الأمور ويكره سفسافيا» رواه السهق الايمان والطبراني في الكبيروالأوسط (ومن عرف ربَّهُ ) بما يعرف بعمن صفاته (تصوَّرَ تَبعيدَهُ ) لمبدواضلاله (وتَقُرْبَبهُ ) له بهدايته (فخاف ) عقابه (ورَجا) توابه (فأسني إلى الأمرُّ والنهيم) منسه ( فارتكَتَ ) مأموره ( واحتنَتَ ) منهيه ( فأحبَّهُ مولاً: فكانَ ) مولاه ( سَمَّةُ وبصرَهُ ويدهالته ببعل يُهاوا تحَدُّهُ وليًّا إن سأله أعطاهُ وإن استعاذَ به أعاذَهُ ) هذا مأخه ذمن حدث البخاري الومايز العبدي يتقرب الى" والنوافل حتى أحبه فاذا أحبيته كُنت محمه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي ببطش مها ورجله التي يمشي مها وانسألني أعطيته وان استماذ في لأعيذنه ٥ والرادانالله تعالى يتولى عبوبه في جيع أحواله فحركاته وسكناته به تعالى كماان أبوى الطفل لهسماله الثي أسكنها الله في قلومهما يتوليان جيم أحواله فلاياً كل الابيدأ حدهما ولا يمشى الابر حله الي غير ذلك وفي الحديث «الليم كلاءة ككلاءة الوليد» (ودني الهمية ) بإن لا يرفع نفسه بالجاهدة عن سفساف الأمور (الايبالي) عاتدعوه نفسه اليه من الملكات (فيحمِلُ فوقَ حَمِل الحاهاين ويدخلُ تحتُّ ربُّقَةِ المارقين) من الدين أي عروتهم النقطعة وهي بكسر الراء وسكون الموحدة ( فدُونَكَ) أبها الهَاطُب بعد أن عرفت حال على الهمة ودنيشها ( صلاحا ) منك (أو فسادًا ورضاً ) عنك (أوسخطاً وقرُناً ) من الله (أو بُعدًا وسعادةً) منه (أوشَّقارَةً ونَعما) منه (أوجَنحما) فأفاد بدونك الاغراء المالنسة ال الصلاحومايناسبه والتحذير بالنسبة إلى الفساد ومايناسبه ( واذا خَطر لَكَ أَمْرُ ۖ ) أَي أَاقِي في قلبك ( فَرَنه بالشُّرُم ) ولا يخلو حاله بالنسبة اليك من حيثالطلسم أن يكون مأمورابه أوسمياعنه أو مشكو كافيه (فان كان مامورا) به (فبادر ) إلى فعله (فانهم: الرحن) رحك حث أخط ومالك أي أواد الكبراظهار الشخص عظيشاً في والغضب ثور ان نفسه لا إدة الإنتقام، والحقد امساكم في بإطنه عداوة غره والحسد تمنيه زوال النعمة عن غره. شيخ الاسلام. وقوله كألتواضع الخ نشر على ترتيب اللف فى قوله كالكبر الخ (قهله باضلاله) تفسر التبعيد وقوله بهدايته تفسر التقريب وقوله تسور تبعيده وتقريمه أى مدق بذلك وعلمه وقوله خاف تفريع على تصور وقوله فأصفى تفريع على خاف ورجاوقوله فارتكب تفريع على فأصغى وقوله فأحبه تفريع على فارتكب واجتنب (قوله فكآن سمعه ويصر والخ) أي فنظ عليه سمَّعه و يصر والح قبل و محوز أن بكون الراد إن الله تعالى عملك منه هيذه الأمور لشدة اشتفالها به تعالى فنسبت البسه حيناذ بهذا الاعتبار (قهل يبطش بها) بإبه ضرب ونصر والبطش السطوة والأخسد نقوة (قمله هذاماً خوذمن حديث البخاري الخ) الظاهر أن المأخوذ منه هو الأخبر من هذه الأمور الترتبها على هذا القدر الخصوص إذ الدلالة عليه في الحديث (قوله اللهم كلاءة الخ) هم. مكسر الكلف الحفظ والوقاية والرعاية ككلاءة الوليد أي الصفير وهــذا الحديث يدل علمان المنى في الحديث السابق على التشبيه كاقاله الشارح، وقال في تاويروق فيل الراد بالوليد في قول الفائل: مألتدالله عافية وعفوا يه وواقية كواقية الوليسد

سيدنا موسى عليه السلاة والسلام اشراد ألى قوله تعالى و أثم تريك فيناً وليدا به اه وفيه بعد (قوله و يدخل تحت ر بقة المارقين) الربقة فى الأسل حيل نوعرا تربط به الدابة استبرت العطريق الغير الموصلة الحالوب (قوله المنقطمة ) أخسذ الانقطاع من اشافة الربقة الى المارقين أى الحارجين من الدين (قولهاأى أرادك الحبر) تفسير تقوله رحمك الانخطره ببالك إذ الارادة صفة ذات والاخطار من فيرقصد لما بحلاز مما أذا أوقته عليها قاحداً لما خداك [مم ذلك قلستنفر لعدمه كاسياتي (واحياغ استغفار نا للي استغفار) لقيم المن فقط المنتفار الخلص ورامة المعدوية رضى الشعنها بأن يكون السمت خيرا منه بنفاؤ قلو بناء به بحلاؤه استغفار الخلص ورامة المعدوية رضى الشعنها بأن يكون السمت خيرا منه بل ناقي ووان استام الى استغفار كان اللسان ذا ألف ذكرا بوشك أن بأن يكون السمت خيرا منه بل ناقق من أجل ذها المستغفار كان المستغفر كان منه أعلى المستغفر كان المستغفر كان المستغفر كان منه أعادا وقع قصداً كانتفه في المستغفر كان منه أعادا والمستغفر كان عنه ( قابلاك ) أن تغمله أي تمود منه المستغفر كان منهذا الميل ( وحديث التغمير ) أي ترددها بين من هذا الميل ( وحديث التغمير ) ما تم تسكم أو تعمل ( منفوران ) قال ميل الله عليه وسلم " ومن هم " بسيئة ولم أنعمل أو تعمل ( ومن هم " بسيئة ولم أنعمل أو تعمل ( ومن هم " بسيئة ولم أنعمل ومن هم " بسيئة ولم

صفة فعل (قوله من غير قسد له) أي ابتداء (قوله فنستنفر منه) آي وجو باوهذا توطئة القوله واحتياج استففارنا الخ وقوله بستففر) حال استففرانا الخ وقوله بستففر) حال من مبدر الحمل والقاله هر الها منتظرة (قوله فاستففر القاسمة هذا الليل) أي ان كان عزما مسما وقوله وحديث النفس الحج الفاقية والنفس عمر مناسبة مرتبة المناجس وهو ما يقل في النفس خس ممانت مرتبة المناجس وهو ما يقل في النفس أخمل مرتبة المناجس وهو ما يقل في النفس أخمل من المناطق المنافق المنافق في المناطق المنافق المنافقة المنافق المنافقة المنافقة

مراتبالتصدخس هاجس، ذكروا به خالهر فحديث النفس فاستمعا يليسه هم وهزم عكالها رفت به سوى الأخدر ففيه الاثم قد وقعا ونظمها بنس أصابنا بقوله:

لمهالمُتكتب» أىعليه رواممسلم. و في رواية له «كتبها اللهعنده حسنة كاملة» زاد في أخرى «اعاتركها من جرًاي أيمن أجلى وهو بفتح الجيم وتشديدالراء وقضية ذلك انه اذاتكام كالنيبة أو عمل كشرب المسكر انضم الى المؤاخذة بذلك مؤاخذة حديث النفس والهم به (وان لم تُطفُكَ ) النفس ( الأمَّارَةُ ) بالسوء على اجتناب فعل الحاطر الذكور لحمها بالطبع المهيئ عنه من الشهوات فلاتبدو لها شهوة الا اتسميا ( فجاهد ها ) وجوه لتطبعك في الاحتناب كاتحاهد من يقصداغتيالك با أعظم لأبها تقصد بك الملاك الأبدى استدراجيا لك من ممسية الى أخرى حق توقعك فها يؤدي الدذك ( فان فعلَّ ) الخاطر المذكور لفلة الامارة عليك (فتُكُ ) على الفوروجو بالبرتفع عنك اثم فعله بالتوبة التي وعد الله يقبو لما فضلامنه وبما تتحقق به الاقلاع كماسياتي (غان لم تقلع ) عن فعل الخاطر الذكور (لاستلذاذي) به ( أوكسل ) عن الحررج منه ( فتذكَّر هاذمَ اللذات وفجأ َ الفَوَاتِ)أَى تذكر الموت وفجأ ته المفوة للته مة وغيرها من الطاعات قان تذكر ذلك باعث شديد على الاقلام عما تستلذ به أوتسكسل عن الخروج منه قال ﷺ «أكثروامن ذكر هاذم اللذات» رواه الترمذي زادان حيان «قامه ماذكر مأحد في ضيق الاوسمه ولاذكر مق سعة الاضيقياعليه ، وهاذم بالدال المحمة أى قاطم (أو ) لم تقلم (لقنوط) من رحة الله تمالي وعفوه عما فعلت لشدته أولاستحضار عظمة الله تمالي ( فَنَحَف مُقَتَربك ) أي شدة عقاب مال كك الذي له أن يفعل في عبده مايشاء حيث أضفت الى الذنب الياس من العفوعنه وقد قال تمالي «انه لا يبأس من روح الله أى رحمته الاالقوم الكافرون » (وَاذْكُر سَمَّة رحمتِه ) التي لايميط بها الاهو أي استحضرها لترجع عن قنوطك وكيف تقنط وقدقال تعالى «باعبادي الذين أمر فواعل أنفسهم لا تقنطوا من رحة الله الله الله ينفر الذنوب جيما » أي فير الشرك لقوله تمالى « ان الله لاينفر أن بشرك به » وقال على الله عليه وسلم « والذي نفسي بيده لولم تذنبوا لذهب الله بهم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون فينفرلهم » رواءمسلم (وأعرش ) على نفسك ( التَّوْبَةَ وعاسنَها )

التبادر النصب على الفعولية طدات (قوله وقضة ذلك انه اذات كلما المجلس سكوته عن هذه النصبة المساودة وفي وقال المساودة المس

أيما تنحقق بممن المحاسن حيث ذكرت سعة الرحة لتتوب عماصلت عتقبل ويدني عث مصلامنه ثعالى (وهي) أي التوبة (الندمُ) على المصية من حيث المامه عية عالندم على شرب الحر لاصر اره البدن السينوبة (وتتحقَّرُ بالاقلاع) عن المصية (وعزُّ مأن لابَّدودَ )اليها (وتدارُكُ مُمكن التدارُكُ ) من الحق الناشي عنها كحق القذف فبتداركه بشمكين مستحقه من المقذوف أووارثه ليستوفيه أويس، منه مان لم عكن تدارك الحق كان لم يكن مستحقه موجو داسقط هذا الشرط كايسقط ف توبة مسعية لاينشأعنهاحق لآدى وكذايسقط شرط الاقلاع فاتو بةممصية بمدالفراغمنها كشرباغر فالراد بتحقق التوبة بهذه الأمور أنهالا تخرج فهاتتحقق به عنهالاأ نهلا بدمنيا في كل توبة وفي نسئة والاستففار عَد قوله بالا قلاع ولا حاجة اليه مع ماذكر (وتسبعُ )التوبة (ولوبعدَ بقضهاً عن ذنَّ ولو ) كان (صغيراً مع الإصرار على ) ذن ( آخَر ولو ) كان ( كبير آعندالْخُميور ) وقيل لا تصح بعد نقد ما بان عادالي التوبعنه وقيل لاتصحعن صفير لتكفيره باجتناب الكبير وقيل لانسح عن ذب سرالا سرارعل كبير عقب الذنب وتقوية للحث على الرجاء فيفضــلالله وعفوه ﴿ وَهُولُهُ أَيُّ مَا تَنْحَقَّوْبِهُ ﴾ أيالتو بة فسر الحاسن بشروط التو بة وكان بمكن تفسرها بفوائدها من عو الذنب ورضا الله والنجاة من عذابه فانظر لمفعل ذلك مم (قهله وهي الندم) أي ركنها الأعظم الندم كالحج عرفة أي ركنه الأعظم عرفة وفسر بعضهم الندم بانه تحزّن وتوجع لمافعل وتمني كوقه لم يفعل (قي له وتحمق بالافلاع الح) فيسه عت اذقد توجد همذه الأمور ولا بوجد النسدم في معنى تحققها بهذه الأمور الا أن براد تحفق اعتبارها والاعتداديها سم (قهالهوعزم أن لايمود) قديقال لاحاجة لذكره مع النسدم لان الراد به النسدم من حيث كونه معمسية ومن لازمه عزم أن لايعود الا أن يقال ذكره اللا يغفل عن لزومه مم (قولهوتسح ولو بسد نقضها الح) أشار ألى مسائل خلافية فقوله ولو بعد نقضها أشارة الى مالوتاب من ذن ثم عاد اليه فلا يكون المود اليه مبطلا للتو بة السابقة منه وقوله عن ذنب اشارة الى محة التوبة عن بعض الدنوب مع الاصرار على غيره وان كان ماتاب عنه صغيرا وما أسر عليه كيرا وقوله ولو صفيرا اشارة الى صحبة النوبة من الصفير مم (قوله وقيدل لا تصح عن صعر لتكفيره باحتناب الكبير ) قالشيخ الاسلام تعبيره بلابصح هو مقتضي كلام الصنف حث حمل الخلاف في التم مة من الصغرة في الصحة وعدمها لكن الخلاف فيه عند غره أنما مو في وجو بها وعدمه وهو الناسب الى تعليله الثاني بقوله لتسكفيره باجتناب الكبير وتوقف السبكي ق وحو مهامن الصغيرة عنا لتكمير ها باحتناب الكماثر وخالفه ابنه العسف فقال الذي أر اموحوب الثوية لما عينا على العور عم أن فرض عدم التو بة منها حتى اجتنبت الكمائر كفرت ومارآ امرحم الى مارجعه الجمهور اله فليتأمل ما المراد باجتناب السكبائر الذي يكفر الصفائر هلا فرق فيه منزأن بكون سابقاً على الصفائر حتى لوكان مجتنبا للسكبائر ثم فعل الصفائر كفرت بمجرد وقوعها أولاحقا حتى لولم بكن محتلبا للسكبائر ثم فعل صفائر ثم اجتنب السكبائر بأن ناب من السابقة واجتنب اللاحقة كذرت تلك المسفائر فان كان الأمركذلك فقول الصنف نعم أن فرض عدم التو بة منها الخ يسور بما اذا مسدرت الصفائر من غير مجتنب ثم اجتنب وذكرنا في هامش الحكال كلاما دكره الزركشي عن الاحياء قد يوهمان اجتناب الكبائر المكفر للصغائر هي الكبائر التعلقة بتلك الصغائر كالزنا بالنسبة للنظر أو اللس فليحرر القام جسيدا اله مم (قوله وقيسل لاتصح من ذب مع الاصرار على كر على هو قول المسترلة ناء على أصلهم في التقييح العقلي شيسنع الاسسلاء

(هوله قديقال لاهاجةالخ) في السواقف انه لزيادة التقرير (قوله وهوالمناسب لتعليه الناني) هومناسب لماهنا أيشا اذ لانو بة الا عن ذنب لم يكفر قول الصنف هى استطاعته) بان يقع الفعل حال كونه غير ملهاً وهذه الاستطاعة هو العرض القارن (قول الشارح لسكون قدر تمات كسب) أى وهى عرض فلا تسكون الاسلال الفعل اذا و وجدت قبل للزام بقاء العرض را مان والعرافة مو زوه و فيس هذا مبنياعل ان العام مع المعارف الا نائير في المان المعارف والمودد مسوى كونه لا نائير أعد الموافق المان الموافق الموافقة الموافقة

ماله تعلق به بخلاف قدوة الامحادفانه بمكن بهاالفمل والترك قبل الوجود إقول المنف لاتصلح للضدين) أىلاتهالاتوجد الامقترنة بأحدهما اذ لايمكن ان تقبترن بهما والا اجتمع الضدان في الحلو الا ما حدهما عسلى البعدل بان تتعلق بأحدهاا بتداء بدل التعلق بالآخر لانهاعرض مقارن القدور فايقارن أحدها غبرمايقارن الآخرف يتأتى أمر واحديجم زان يتعلق هو بسنه بواحسه يدل آخر وبالمصكس ادُّلاتف، له حتى يتأتى الثحو تزالمذكو وفلمتأمل (قولالشارح وقيل تصلح الح) بناءعلى أنهاقبل الفعل و بقاء العـــرضزمانين (قولالشارحق وجمودها قبـــل الفعل) لكونها حبنثقمة ثرةوالعباة عيل الأصح قبل المعاول كامر وقدنبهناك ابقاعلي مافيه وانظرامخص المتفعدم

(وانشَكَتْ )في الخاطر (أمامور") به (أممنهي ") عنه (فأمْسيكْ)عنه حدرامن الوقوع في النهي (ومن ثَمَّ)أى من هناوهو الامساك أي من أجل ذلك (قالَ)الشيخ أبو عجد (الحِوَيْنيُّ في المتو فيَّ ويَشُكُ أيفْسِلُ) فسلة (ثالثة) فيكون مأمورابها (أمرابعة) فيكون منهاعنها (لايفسل) حوف الوقوح فاللهىءنه وغيره قال ينسل لأن التتليث مأموريه ولم يتحقق قبل هذه الفسلة فياتى بها (وكل واقعر) في الوجود ومن جملته الخاطر وفعله وتركه (بقدرة الله تعالى واراد تِه هو خالق كسّب العبد) أي فعله الذي هو كاسبه لاخالقه كايبين ذلك يقوله (قدَّرله تُقدرةٌ هي استطاعته تُصَلُّح للكريداع) بخلاف قدرة الله فأنها للابداع لا للكسب(فالله خالقٌ فيرٌ مكتَسب والمبدُّ مكتَسبُ فَبرُ خالقٌ ) فيثاب ويماق على مكتسبه الذي بخلقه الله مقب قصده له وهذاأي كدن فسا المدمكتسباله غاد قالله توسيط ين قول المرزلة ان المبدخالق لفعله لأنه يثاب ويعاقب عليه وبين قول الحرية اله لافعل المبدأ صلاوهم آلة عضة كالسكين في يدالقاطع (ومن ثمَّ) أي من هناؤهو إن المبدمكتسب لاخالق لكون قدرته للكسب لاللابداع فلاتوجد الامع الفعل أي من أجل ذلك نقول(الصحيح ُ أنَّ القدرة) من المبد (لاتصلحُ للصَّدُّ بْنِ )أَى التعلق بهما واتحا تصلح التعلق باحدها الذي يقصدو قيل تصلح التعلق بهما على سبيل البدل أى تتملنُّ بهذا بدلا عرب تعلقها بالآخر وبالمكس أماعلى القول بان المبدُّ خالق لفعله فقدرته كقدرة الله في وجودها قب الفعل ومسالاحيها للتعلق الضدين على سدل الصدل (وَ) الصحيم أيضا (أنَّ المجْزَ) من المبد (صفة وجوديّة تفا بلُ القدرةَ تفابُلَ الضَّدَّيْنِ لا) تفابل (المدم واللكة وقيل تفابلها (قه إله وان سكك في الحاطر امام أمور به الح) هذا هو القسم الثالث من أقسام الأمر الحاطر (قه أله وكل واقم) أي كل ماعرض له الوقو ع بعد أن لم يكن واقعا أو كل فعل واقع فهو بارادة الله تعالى وقدرته وحين لفلا بدخل البارى حل وعلا وقوله في الوجود أي الحارجي وقوله ومن جملته الحجاة معترضة قصد بهار بط هذا بما نقدم وقوله بقدرةالله تعالى وارادته خبرعن قوله وكل الجأى وكل واقع في الوجو دفهو بقدرة الله تعالى وارادته خراكان أوشرا وقوله وفعسله وتركه عطف طي الخاطر أي فعله وتركه الأمور بهماأمر ايجاب أوبدب أو النبي عنهما نهي تحريم أوكر إهة كل ذلك بقدرة الله وارادته (قهله هوخالق حكس العبد) أي مكسو به الاختياري فهو امصدر عنى اسم الفعول والكسب هو اقتران القدوة الحادثة بالقدور أي تعلقهامه ويقال أيضاهو صرف القدرة الحادثة لفعل القدور (قهل قدراه قدرة الر) فيهرد على الجعرية وقوله تصلح للكسب الخردعلى القدرية (قهله لاتصلح الضدين) أى لامعا ولاعلى سبيل البدل لما تقدمهن أن العرض لا يبقى زمانين ولاشك أنهاعرض مقارن الفعل (قوله أماعلى القول النع) هذا مقابل لقوله ومن ثماليخ (قول، وان العجز صفة وجودية النج) في تفريع كون العجز صفة وحوديَّة على كون

السلاحية بالصدين مع أن الثليان والمتنافين كذلك بناءعلى ماحرمن التوجيعه وقد عم في شرح القاصد به واعلم أن بعض المنزأة واقعو الأفصر ي في كون القدرة الحادثة مع الفعل مع قو لم بإنه خالق الفعرة فلمل الشارح اقتصر على قول الأكرم ما ها تقوله وسلاحية ال مقابل كلام المسنف فا تعلا يصح الان وكانت قبل الفعر وان قال إين الراوندى من الشرقة بالمسلاحية مع قوله بامها الفعل لأنه متناقض هو والحاسل انهانا كان كلام المستف في فق السلاحية للشدين خص الشارح القابل بسائلة وفيه السلاحية وهو مااذا كان وجود القدرة في القمل فليتأ الشارح بعد قول الصنف ومن مم الناداقلنا ان القدر تمم الفعل بناء على عام القديد عن الفعل الأفعر قاد الابتمور ان المنفو عن فعل فأدر عليه في حال المنافز على المنافز المنافز على المنافز المنافز على المنافز المنافز المنافز على المنافز المنافز

تقابل المدم والملكة فيكون، هو عمدم القدرة عمامن شأنه القدرة كما ان الأمركذ لك على القول بأن العبد خالق لفعله فعلى الأول في الرمن معنى لا يوجد في المنوع من الفعل مع اشتراكهما في عدم التمكن من الفعل وعلى الثاني لا بل الفرق ان الزمن ليس بقادر والممنو عقادر اذمن شأنه القدرة بطريق جرى المادة (ورجَّة قوم التوكُّل) من العبد على الاكتساب (وآخرون الاكتساب) على التوكل أى الكفء الاكتساب والاعراض عن الأسباب اعتمادا للقلب على الله تعالى (وثالث الاختلاف باختلاف الناس وهو المختار " )فن يحكون في توكله لا يتسخط عند ضيق الرزق عليه ولا تستشرف نفسه أي تتطلع لسؤال أحد من الخلق فالتوكل في حقه أرجح لما فيهمن الصبر والمجاهدة النفس ومن يكون في توكله بخلاف ماذكر فالاكتساب في حقه أرجم حيذوا من التسخط والاستشراف (ومن ثُمَّ) أىمنهناوهوالثاك المختارأىمن أجل ذلك (قيلَ) قولا مقبولا ( ارادةُ التَّجْريدِ) همايشفل عنالله تمالي (مَعَداعيَة الأسباب) منالله في مريدذلك (شـــهوة خنيـــة") من المريد (وســـاوك" الأسبابِ)الشاغلة عن الله تعمالي ( مع داهيةِ النَّجْريدِ ) من الله في سالك ذلك ( انحطاط ُ ) له المبدمكت بالاخالقا نظر لا يخفئ وان أشار الشارح الى بنائه عليه بقوله كاأن الامركذلك قاله العلامة قدس سره ﴿ قَوْلُهُ عَلَى القول بان العبدخالق لفعله ) فيه نظر فان القول بذلك العنزلة وجمهو رهم على أن العجز صفة وجودية صرح بهالسيدفي شرحالمواقف قالهالعلامة (قهاله في الزمن معني) أي ذاتي وهوالعجز الحقيتي (قولِهمعاشتراكهما في عدم التمكن من الغمل) أىوان كان العجز فى الاول ذاتيا وفى الثانى عرضيا وهو الربط علىخشبة مثلا (قوأيه وعلى الثاني لا) أى ليس في الزمن معني وجودي (قوأيه ورجح قوم التوكل) المراد بالتوكل هناترك الاكتساب كاقاله الشارح لاالاعتاد على القت الى اذليس ذلك من على الخلاف ولذلك كانالاكتساب لاينافى التوكل بالمنى الثانى بل هو المطاوب قطعا (قول الوآخرون الاكتساب) أى مباشرة الاسباب (قه له والاعراض) بالجر غطف تفسير على الكف (قوله قولا مقبولا) أشار بذلك الى أنه ليس المراد بقيل التضعيف بل حكايته عن قاتله وهو القطب الجامع تاج الدين بن عطاء الله في الحكم (قه أنه ارادة التجريد معداعية الاسبابشمهوة خفية) أما كونها شهوة فلعدم وقوف المريد مع مراد الله تعالى

وقيل انه عدمالقدرة وهو قسول أبيهائم والاصم والمحيحمنهمان العجز صفة وتجودية عدوحاصل مرادالشارح انه كافي العجز بناء على ان القدرة عرض مقارن للفعل قولان أصحبما انه وجودي كذلك فيمه قولان شاءعلىأن القسرة متقدمة على الفعل لان الفعل يوجديها وهورأي المستزلة أصيما أيضاأنه وجسودى وأنمسا اقتصر المصنف على تفريم وجودية المعزعلي كون القدرة عرضامقارنادون تفريعه علىكو نهامتقدمة على الفعل معأنه وجودي عليهمالعدم تمامية الدليلوهوالتفرقة بين الماحز والزمن على الثاني لاحتال ان التفرقة الضرورية عائدة الىعدم القدرة في أزمن ووجو دها في المنوع كامر فسلابتم قوله ومنثمو بتقر برهذا

الموضع على هذا الرجه سقط ماقاله العرفيه برمته (قول الشارع فعلى الأول الح) الموضع على هذا الرجه من المستوري و أو المراد بالأول القرل بان السنز وحوى سواء كان قول بن يقول المستورة عرض مقارن وهو قول الأشاعرة أو هرض متقدم على الشارية و قول المشرق ما عاملة أن المستورة المستورة المستورة المستورة المستورة الأولى والمنهم الأأمم المواقع المستورة المستو

(عن الذَّروَّةِ العلية) نالأصلح لمن قدر الله فيه داهية الأسباب سلوكها دون التنجر بد ولمن قدر الله فيه داعية التحر بدساوكه دون الأسباب (وقدياً في الشيطانُ) للانسالُ (باطِّرَاح حانب الله تمالي في صوررة الأسباب أو بالكسل والهاهن في صورة التوكل )كأن يقون لسالك التحريد الذي ساوكه له أصلح من تركمه إلى منى تترك الأسباب ألم تعلم أن تركيا يطمع القاوب القاأيدى الناس فاسلكها لتسلم من ذلك و ينتظر غيرك منك ما كنت تنتطره من غيرك و يقول لسالك الأسساب الذي سأوكه لها أصلح من تركه لها لوتركتها وسلبكت التحريد فتتوكل على الله لهمفا قلبك واشرق لك النور وأناكُ مايكفيك من عند الله فاتركها ليحصل لكذلك فيجر به تركما الذي هوغبر أصلحه الى الطلب من الخلق والاهتمام بالرزق ( والوفَّقُ بيحثُ عن هَذَيْن ) الأمر يز اللذين يأتي بهسما الشيطان في صورة غيرهمآكيدا منه لمله أن يسلم منهما ( و يَمَلَّمُ ۖ ) مع بحثه عنهما (انه لايكونُ أُ الا ما يويدٌ ) الله كونه أي وجوده منهما أو من غيرها (ولا ينفعُنا علمنا بذلك) الملوم الذي ضمناه هذا الكتاب جم الجوامم (الاأنُ بُرِيدَ اللهُ سبحانه وتمالي ) نفسابه بأن يوفقنالان تألي به خالصا من المجب وغيره من الآفات ( وَقَدتُمَ جمُّ الجوامع علما) تمييز من نسبة البام أى تم هــذا الكتاب من حيث الما أي السائل القصود جميا فيه وقال الصنف يجوز أن يكون عاما معمول الجوامع ولا يحسن أنْ يكون متملقا يتماذلافائدة في قولنا تم هذاعلمنافان عامه مملوم مروف اه ولا يخغ مافيه اذلايلزم من عامه جما تمامه عاما ففيه فائدة بالنسبة الىالاوا (المسيمُ كلامُهُ آذا ما صُمًّا الآتي من أحاسن المحاسن بما ينظره الاعمر) أي إنه لمذوبة لفظه القليل وحسن معناه الكثيريشتير بين الناس حتى بتحققه الامير فكأنه يسممه والاعمى فكا ته بنظره

حث أن ادائفسه خلاف ذلك وأما كونها خفية فلا نه لم يقصد بذلك نيار حظ عاجا به قصد التقرب إلى الله تعالى ليكون على حال أعلى يزهمه ,شيخ الاسلام (قه له عن السروة) هي بضم الدال المحمة وكسرها و فتحما و ذروة كاش، أعلاه (قه إله باطر احجان الله) أي طرحه وتركم وعرباطر احسالغة أي بطرح التجريد الوصل الىاقة تعالى (قه إه في صورة الأسباب) على حذف مضاف أي في صورة تحسين الأسباب فلا يأمره أولا بطرح جانب الله تعالى وانماياتيه أولافي صورة تحسين الأسباب فيتعالشيطان و مترك جانب الله تعالى ومثلًه يقال فعا بعده ( قهأله فيجر به الح) الباء زائدة فىالمفعول أىفيجر. أو يقال ضمنه معنى الافضاء فعداه بالباء (قهله أي وجوده) اشارة الى أن كونه مصدركان النامة (قهله بذلك الماوم الذي ضمناه هذا الكتاب) لم يجعل الاشارة في قوله بذلك لما قبله فقط من العلم بأنه لا يكون الا مار بدء الله سبحانه وتعالى بل الى جميع ماتضمنه الكتاب لان الفائدة في ذلك أتم لكن قال من الحققين الأليق ببلاغة الكلام أن يكون ذلك اشارة الى أته لا يكون الاماير يدكي ظهر بالنوق السليم اه أى لكونه الناسب القام وكثيراماير تكب صاحب الكشاف والبيضاوى مثل ذلك رعاية القام مع احَمَالُ اللَّفَظُ العموم قاله معض (قولِه علما) لا يَحْفَى أَن العلم له ثلاثة اطلاقات فيطلق تارة على الملكة التي يقتدر بها طيادراك السائل وتارة على ادراك للسائل وتارة على نفس السائل وهذا هو الرادهنا أي عت مسائله (قول من نسبة التمام) أي لنسبة التمام فمن يمني اللام ( قول معمول الجوامع ) فيه انه جزء علم فلا يعمل (قوله ولا يخفى مافيه) أي ماني الملل بعلته لانه لايمكن أن يكون هناك نسبة مسمة وعلماييان لهاو عكن أن يكون مأى تسويدا لاعريرا فبين أنه تمعلما عررا (قوله السمع الح) شرع المصنف فيمدح كتابه بأر بعة وعشرين سجعة كل ثلاثةمنها على فاصلة (قوله من أحاس الحاسن) وهذا كماةال الصنف منذع من قول أبي الطيب:

أنا الذي نظر الاعمى إلى أدبي \* وأسمت كلما في من به صمم

ونبه على أن نخالفته له في ذكر السمع قبل البصر للتأسى بالقسرآن وفي ذكره الامهام للآذان لا لصاحبها لانه أبلغ والاساع لهما أمهاع لصاحبها (مجموعاً جموعاً) أي كثير الجمع وهما حال من ضمير الآني وكذاتوله (وموضوعاً) ذافضل (لامقطوعاً فضله ولا عمنوعاً) عمن بقصيده لسيه لته (ومرفوعاعن همّم الزمان مدفوعا) عنيا فلا يأتى أحد من أهل زمانه بمشبله (فعليك) أيها الطالب لما تضمنه ( محفظ عباراته لاسهاما خالف فيها غير، ) كالمنتصر والنهاج (واياك أن تبادر بانكار شيره) منه (قبل التأسل والفكرة) فيه (أوأن تظن المكان اختصاره ففي كل ذَرَّة منه) بنت الذال المحمة أي حرف (دُرَّةٌ ) بضرالدال المعلة أي فاثدة نفسية كالحوصة ( فريما ذكر نا) في (الادلَّة في بعض الاحايين إما لكونهامقرَّرَةٌ في مشارهير الكُتُب على وجه لايبين ) أي لا يظهر (أو لغرابة) لها (أو فعر ذلك مما يَستخرجُه النظر المتين) أي القوى كبيان المدرك الخفي، الاول كما في قوله في مبحث الخسير: والالم يكن شيء من الخبر كذباء والتساني كما في قوله في عدم التأثير: إذ الفرض الفرض أشبه، والثالث كما في قوله في مسئلة قول الصحابي: الارتفاع الثقة بمذهبه اذلم يدون (وربَّما أفسَعُنا بذكر أرباب الاقوال فحسبَهُ النيُّ ) بالوحدة أي السميف الغهم (تطوبلايؤدى الى الملاك ومادري انا انمافعلنا ذلك لنرض تُحَرَّكُ له الهمرُ الموال ، فريحاله يكن القولُ مشهورا عمر ذكراه) كما في مقل أفضلية فرض الكفاية على فرض المين عن الاستاد والحويني معوله ه الشيور ذلك عنه فقط (أوكان) وزذكر ماءنه قولا (قدعزى اليه على الوهم) اى الغلط (سواه) كما في أى أحسن المحاسن (قهلهوهذامنتزم) أيمأخوذ على جية حل النظوم كاهومشتمر (قهلهونيه الحر) حاصله أنه خالف أبالطيب فأمر بن لنكتة فكل منهما وهوالتأسي بالقرآن فالأول والمدول الي الجاز الذي هو أبلغ من الحقيقة في الثاني كاهو ظاهر وان كان عتمل كلام أبي الطب الحازي عمل أسمت يمني اعامت (قوله أي كثير الحم) أخذه من ج وعالاته عول عن جامع (قوله وها حال الح) أي كل منهما حال وفي نسخة وهما حالان (قهله وموضوعا) أيمولفاو بعمولا ذافضل فقول الشارح ذا فضل مأخه ذ من قول المسنف لامقطوعا فضل الح (قوله عن هم الزمان) أي هم أهله كما أشار له الشارح (قوله من أهل زمانه) اشارة الىأن المراد بالزمان زمان المسنف (قوله أوأن تظن أخ) العطف بالواو أحسن آن النهي عن كل من الأمر بن لاعن الجم ينهما الأأن براد النهى عن الاحد الدأر الصادق بكل منهما (قوله فرعاالي) علة لماذكر قبله وهوأن في كل ذرة درة (قدله اما لمكونه امقررة الح) بيان اسب ذكر الأدلة التي شأن المتون عدم ذكرها ودفع لتوهم أنذكرها تعلويل ( قوله أي القوى ) أيلان هذه المادة تفيد القوة والذا سمى الظهر مننا لقوته وقوله كبيان المدرك مثال لغير ذلك (قهله الأول) أي كونها مقررة في مشاهير الكتب على وجه لايبين (قهلة كافي قوله في مبحث الحبر الم) عبارته فها تقدم ومدلول الخبر الحصيم بالنسبة لا ثبوتها والا لم يكن شيء من الحسر كذبا (قولهوالثاني) أي الغراة (قهله في عدم التأثير) أي في مبحثه كما في قوله الجمة صلاة مفروضة فلا تحتاج الى اذن الامام كالظهر فزاد مفروضة لان الفرض بالفرض أشبه فليت الزيادة حشوا (قولهوالثالث) أيقوله أو غر ذلك (قهلة تحرك له الممم الح) أصله تتحرك فعدفت احسدي التاوين تحفيفا فهو بفتم التاء (قوله فربما لم يكن القول مشهوراً عمن ذكرناه ) أي فـاولا نسبته الى قائله لم يدر أنه قوله

دكر هالقاضي الباقلاني من المانمين لشوت اللغة بالقياس وقد ذكره الآمدي من الحوزين (أو) كان الغرض ( غير َ ذلك عما يُظهرُ مُ التأدلُ لن استعمل قُورًاه ) كافي ذكر عند الدفاق معه في مفيه واللف تقوية له كما تقدم كل ذلك ( بحيث إما جارمونَ بأن اختصار هذا الكتاب مُتَمَدَّرٌ ورومالنقصان منه متمسَّلُ اللهم الأأن يأتي رحل مدِّر) أي ينقل شيئامن مكانه الى عبره (مرِّر) أي يأتي بالألماظ بترا أي نواقص كُأن بحذف منها أسماماً محاب الأنوال فايه لا ينسب عليه وم البقيدان كه إذا معا ذلك لا يغي بمقسودنا ( فدومك) أمها الطالب لما تضمنه محتصر ما ( يحتصرًا ) لنا ( بأنوام الحامد مقيقا ، وأسناب الحاسن خليمًا ) لأنه مشتمل على ما يقتضي أن يتني عليمه الله (جملَّنَا الله به ) لما أسلما من كثره الانتفاعيه (مع الدين أندَمَ اللهُ عليهم من النبيِّين والسِّدِّ : بن ) أي أعامل أصحاب النبيين لما ننتهم ف السدق والتصديق ( والشهداء ) أى القتل في سبيل الله ( والسالين ) غرمن ذكر ( وسسن أولنك رميمًا ) أي وهذا والجدة بأن نستمنع ميا مرة يتهموزياد "بم والحسو سمموان كان غرهم ف درجات عالية بالنسبة الى غيرهم ، ومن فضل الله تمالى على عيرهم كاقاله ابن عطية الم قدر زق الرضا محاله و ذهب عنه أن يمتقداً فه مفضول انتفاء للحسرة في الجنة التي تختلف المراتب فيهاعلى قدر الأعمال وعلى قدر فضل الله تمالي على من يشاء ، اللهم بإذا العمار العطيم تمضل علينا بالنفو و عائشا من الديم منسلك ورجمتا شارب الدالين وصل الله على سيدما محدو أنهو سعبه أحسين وسلام على الرسلين والحد تدرب العالي (قَوْلُهُ تَعِيثُ أَنَا الْحُرُ) مَعْلَى يُعْطُونُ أَي فَعَلَنَا ذَكُ تُعِيثُ أَنَا لَحُ وَجَرْبُهُ لَأَمْمُ عَنْدَء تَعْفُر اسْسَارَ - تَشْرِ مبذر ومبتر لابناني عز مفره منددلات مالنظر القسو دالأصل قاله شيع الاسانم (قوله وروم النقصان الح) ان كان الرادرومهم بقاء العني بمامه فرجع الى الاختصار والافنير متعسر شيخ الاسلام (قوله اللهم الح) راجراتمسر رومالنقصان كإيدلله كلامالشارح وهوكثيراما يستممل عندالقصدالي استثناء أسرسيد نادركانه يدعوالله و يناديه استفاقه بعلى ذلك. شيستم الاسلام (قه له خليقا) هو يمنى حقيقاعدل اليه تفننا وخروجاعن التكرارصورة (قهاله لبالفتهم فالصدق) أى فيأ نفسيه وقوله والتسديق أى لفيرهم أى لأنبيائهم (قه (له عيرمن ذكر) أى فالعطف مفاير (قه أله أى و فقاء الح) أشار بذلك الى أن فسيلا بمنى الجع (قوله نستمتم فيها برؤ يتهم) اشارة الى أنه ليس الرادر فقاء في الراتب لارتفاع منازل النبيين والصديقين من عيرسم بل الراد الاستمتاع في الجنة برؤيشم وزيارتم في مسارية موان كان مق عمال رسات العل النسبة الى غيرهم كما قاله الشارح (قهل ودهب عنه أن يعتقد أنه مفسول) أي وان كان معسولا في الواقع مه واستشكله بعضهماته يكفى في انتفاءا لحسرة الرضابحاله ربما هوفيه من النديروان اعتقد أنه مفصول والالزماعتقاد خلاف الواقع على أن الذي يدل عليه ظاعر الأساديث والآثار شهود أعل الجنة تعاوت مراتبهم ففي الحديث وان هل الجنة متراءون الفرف كانتراءون الكوك الدرى النائر في الأفق، وفي سف الآثار ان سف أهل الجنة يخلق لهم خيل لها أجنحة من ياقوت تطير بهم في الجنة حيث شاءوا فيقول لهم من ام يلم سرجتهم بمناتم ذلك دوننا فيقولون لهم كنانسوم وأتتم تعطرون وكنا نقوم وأتتم تنامون أوكماورد ولا تنفي مالى ذلك من الدلاة على استفاد النصول المعقبول لكنه واض عاهو فيه إذ الحسرة في الجنة (قَوَلُهُ وَعَلَى قَدر صِيلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مِن يشاء) أشار مِذَلَاتِ اللَّهِ الرَّاحَ اللَّ محض فضل القدم غرسا عة عمل عد نسأل العدان يتعمدنا بالن والافضال ويوفننا بفضل السالم الأعمال. والصلاة والسلام عي سبدنا عدماتم الرسال. وعلى الآل والصحب والتال. عددماذكر ولسان الفال والحال. من يوم البدأ الى يوم المآل. وعدد كال الله وكايليق بذائمون الكال. والحديثة في البد والا كال آمين .

```
﴿ فهرست الجزء النائى من حاشية العلامة البنابى على شرح حمع الجوامع مع تقرير الشربيبي ﴾
                ٣٠٧ (الكتابالرام فالقياس)
                                                                                (التخسيس)
                           ٣٦٢ (مسالك العلة)
                                                                                 (الحسس)
            ٧٨٧ مسئلة: الناسبة تنخرم عفسدة الح
                                                    مسئلة : جواب السائل غير المستقل دونه تابع
            ۲۹۳ (خاتمة) في نفي مسلمكين ضعيمين
                                                                         السؤال في عمومه الخ
                                ٤٩٧ (القوادح)
                                                    مسئلة : ان تأخر الحاص عن العمل نسخ العام الح
                                                                                               13
                 ٢٣٧ (خاعة) القياس من الدين
                                                                              (الطلق والقيد)
                                                                                               11
                                                             مسئلة: المطلق والقيد كالعام والحاص
            ٣٤٧ (الكتاب الحامس في الاستدلال)
                                                                                               ٤٨
 و وج مسئلة: الاستقر ادما لمز في على السكلي إن كان تاما
                                                                              الظاهر والؤول
                                                                                              79
 ٣٤٧ مسئلة: قال علماؤنا استصحاب العدمي الأصلي
                                                                                       الحمل
                                                                                               ٥٨
            والعموم أوالنص الىور ودنلفترالح
                                                                                      البيان
                                                                                              11
 ٣٥١ مسئلة : لا يطالب النافي بالدايسل أن ادعى
                                                    مسئلة : تأخير البيان عن وقت العمل غيرواقع
                              علما ضروريا
                                                                                 وان جاز الخ
 ٣٥٣ مسئلة: اختلفوا هل كان الصطنى صلى السعليه
                                                                                  (النمخ)
                                                            مسئلة: النسخ واقع عند كل السلمين
             وسلم متعبدا قبل النبوة بشرعالخ
     ٣٥٧ مسئلة: حكالنافع والضار قبل الشرعمر" الخ
                                                                 (خانمة) يتمن الناسخ بتأخره
       ٣٥٣ مسئلة: الاستحسان قال به أبوحنيفة الح
                                                                       عه (الكتابالثانى فالسنة)
      ٢٥٤ مسئلة: قول السحال على محالى غير حجة آلخ
                                                                            ١٠١ السكلام في الأخبار
          ٣٥٦ مسئلة: الالحام ايقاع شي و القلب الح
                                                              ١١٦ مسئلة: ألحبر اما مقطوع بكذبه الح
 ٣٥٦ (خَاعَة ) قَالَ القَاضَى الْحَسِينَ مَنِي الْفَقَهُ عَلَى أَن
                                                    ١٣٠ مسئلة: خسر الواحد لا يفيد العل الانقر بنة الح
                    اليقين لابرفع بالشكالخ
                                                    ١٣١ مسئلة: بعب العمل به في الفتوى والشيادة الح
       ٣٥٧ (الكتاب السادس في التعادل والتراجيم)
                                                          ١٣٧ مسئلة: المختار وفاقا للسمعاني وخسلافا
                ٣٩٣ مسئلة: يرحم بعاوالاسنادالخ
                                                          المتأخرين أن تمكذيب الأصل الفرع
              ١٧٩ (الكتاب السابع في الاجتهاد)
                                                                              لا سقط ألروى
              ٣٨٨ مسئلة: الصيب في المقلبات واحد
                                                                 ١٤٦ مسئلة: الايقبل مجنون وكافر الخ
     ٣٩١ مسئلة: لاينقض الحكيف الاحتهاديات وفاقا
                                                          ١٦١ مسئلة: الاخبارعن عاملاتر افع فيه الرواية
٣٩٦ مسئلة: يحوز أن يقال لذي أوعالم احكم عانشاه الح
                                                    ١٦٥ مسئلة: الصحافي من اجتمع مؤمنا بمحمد بالله
٣٩٧ مسئلة: التقليد أخذ القول من غير معرفة دليله
                                                    ١٩٨ مسئلة : المرسل قول غير الصحابي قال عَلَيْنَةُ
٣٩٤ مسئلة: أذا تمكررت الواقعة وتجدد ما يقتضي
                                                    ١٧١ مسئلة : الأكثر على جواز نقل ألحديث بالمعنى
                              الرجوع الح
       ٣٩٥ مسئلة: يجوز تقليدالمضول وفيهأقوال
                                                   ١٧٣ مسئلة: المحيم يحتج بقول المحابى قال مالياتي
٣٩٧ مسئلة: يحوز للعادر على التعريع والترحيح وال
                                                   ١٧٤ (خاعة) مستندغر المحافى قراءة الشيخ الح
                    يكن عتيدا الافتاء الخ
                                                                ١٧٦ ( الكتاب الثالث في الاجماع)
      ٤٠١ مسئلة: اختلف في التقليد في أصول الدين
                                                   ١٩٥ مسئلة: الصحيح امكانه وانه حجة وانه قطعي الح
٠٣٠ (خاتمة)فبايذكرمن سادىالتصوف المصفى القاوب
                                                   ٢٠١ (خاتمة ) حاحد الهمع عليه المأوم من الدين
                   ( 20)
                                                                         بالضرورة كافر قطعا
```

